

❦ الجزء الثالث ❦

المحجور

شرح المذهب

٢٠٢٥
٢٠٢٤

(الامام العلامة النقيب الحافظ أبو ذكرى يحيى الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦)

وېله

فَخَالِ الْعِزَّةَ

شرح الوجيز

(وهو الشرح الكبير للإمام الجليل أبي القاسم عبد الله بن محمد الرافعي التوفيق سنة ٦٢٣)

و يليه

التلخيص الكبير

في تخرج امارت الرافعي الكبير

(للإمام الحافظ الحجة أبي الفضل أحمد بن علي بن حنبل الميموني المتوفى سنة ٢٤١ هـ)

طبع هذه المجموعة على نفقة شركة من كبار علماء الأزهر.

وإشارت نصيحتهما لجنة من العلماء بمشاركة

إدارة الطباعة والنشر
حقوق الطبع محفوظة لشركة العلماء

لما جها ودرها محسنه عبده ابا الدمشقي

﴿ تَنْبِيْهُ ﴾
(جعلنا الجمع في أعلى الصحنه ولبه الغزير ولبه التلخيص مفصولا بينهما بجدول)
مقطع الزمان الزمري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• قال المصنف رحمه الله •

• كتاب الصلاة •

﴿ الصلاة المكتوبة خمس لما روى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال « جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من أهل نجد نائر الرأس نسع دوى صوته ولا نفقه ما يقول حتي دنا فاذا هو يسأل عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم واليلة قال هل علي غيرهن قال لا الا ان تطوع » ﴾ •

﴿ الشرح ﴾ الصلاة في اللغة الدعاء وسميت الصلاة الشرعية صلاة لاشتغالها عليه هذا هو الصحيح وبه قال الجمهور من أهل اللغة وغيرهم من أهل التحقيق وقيل في اشتقاقها ومعناه أقوال كثيرة اكثرها فاسدة لاسيا قول من قال هي مشتقة من صليت العود علي النار اذا قومته والصلاة تقيم العبد علي الطاعة وبطلان هذا الخطأ أظهر من أن نذكره لان لام الكلمة في الصلاة واو وفي صليت ياء فكيف يصح الاشتقاق مع اختلاف الحروف الاصلية وأما حديث طلحة فرواه البخاري ومسلم وهو ببعض حديث طويل مشهور وقوله نائر أي متفش شعره وهو برفع الراء وقوله نسع ولا نفقه هو بالنون المفتوحة فيها وروى بالياء المشابة من تحت مضمومة وكلاهما صحيح لكن النون أصح وأشهر وقوله دوى هو بفتح الدال المهملة هذا هو المسهور وحكى صاحب المطالع ضمها وهو شاذ ضعيف ومعناه بعده في الهواء وعلوه وقوله صلى الله عليه وسلم « الا ان تطوع » هو بتشديد الطاء والواو على ادغام احدي التاءين في الطاء ويجوز تخفيف الطاء على الحذف وأما

قال • كتاب الصلاة •

﴿ وفي سبعة ابواب الباب الاول في المواقيت وفيه ثلاثة فصول ﴾

﴿ الاول ﴾ في وقت الرفاهية: أما الظاهر فيدخل وقته بالزوال وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق ويتبادى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل الشخص (مخرج) مثله من موضع الزيادة

• كتاب الصلاة •

﴿ باب أوقات الصلاة ﴾

طلحة الراوى فهو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة رضى الله عنهم وهو أبو محمد طلحة بن عبيد الله ابن عثمان بن عمرو بن كعب بن سعد ابن تيم بن مرة بن كعب بن لؤى القرشى التيمى يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب ومناقبه كثيرة مشهورة سباه رسول الله صلى الله عليه وسلم طلحة الخبزي وطلحة الجلود قتل يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الاولى سنة ست وثلاثين ودفن بالبصرة وحديثه هذا مشتمل على فوائد كثيرة جمعتها واضحة في أول شرح صحيح البخارى ومختصرها ان فيه بطولة وجوب الصلوات الخمس كل يوم وليلة ووجوب الصيام ووجوب الزكاة وأنه لا يجب من الصلوات الا الخمس ولا من الصيام غير رمضان وان من حافظ على الواجبات ولم يفصل شيئا من النوافل دخل الجنة وان الايمان والاسلام يطلق على الصلاة والصيام وغيرهما من الطاعات وفيه انه ليس في المال حق متاصل غير الزكاة وفيه جواز قول رمضان من غير ذكر الشهر وجواز الحلف بالله تعالى من غير استحلاف وتقرير هذه الفوائد وما يتعلق بها موضع هناك : أما حكم المسألة فاجمعت الامة على ان الصلوات الخمس فرض عين واجبوا انه لا فرض عين سواهن واختلفوا في العيد هل هو فرض كفاية أم سنة وفي الوتر هل هو سنة أم واجب مع اجماعهم انه ليس بفرض وأما صلاة الخنائة ففرض كفاية وأما ركعتا الطواف فالاصح انها سنة ومن قال بوجوبها قالنا وجبتا عنده لعارض وهو العواف لا بالاصالة لأنها مشبهة بالمنذورة وقد كان قيام الليل واجبا في أول الاسلام ثم نسخ في حق الامة وهل نسخ في حق النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجهان لاصحابنا قال أكثرهم لم ينسخ والصحيح أنه نسخ ونقله الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى رحمه الله ويدل عليه حديث سعد ابن هشام عن عائشة وهو حديث طويل قال فيه قلت «أبشيتني عن قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم» قالت «الست تقرأ يا أيها المزعزل فذكرته» الي أن قالت «فصار قيام الليل تطوعا بعد ان كان فريضة» رواه مسلم في صحيحه والله اعلم

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجب ذلك الا على مسلم بالغ عاقل طاهر فأما الكافر فان كان أصليا لم يجب عليه واذا

الكلام في الصلاة حواه في سبعة أبواب أولها في المواقيت وصدر الشافعى كتاب الصلاة بهذا الباب لان أهم الصلوات الوظائف الخمس وأهم ما يعرف منها مواقيتها لانها بدخول الوقت تجب ويخرج عنه نفوت وفي الباب ثلاثة فصول أولها في وقت الرقاهية والثاني في وقت العذرو في كلام الشافعى رضى الله عنه أن الوقت وقتان وقت مقام ورقاهية ووقت عذر وضرورة قال الشارحون للمقام الاقامة والرقاهية الفسحة والدعة يقال فلان رافه اذا كان حاضرا غير ظالمن وفلان في رقاهية من عيشه أى خفض ودعة واتقوا علي ان الفرض بهما في كلامه مشى واحد وهو وقت المثرة الذى ليس به عذر ولا ضرورة وهو الوقت الاصلي للصلوات واختلفوا في العذر والضرورة فذهب من قال وقت العذر غير وقت

أسلم لا يخاطب بقضائها قوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) ولان في ايجاب ذلك عليهم تنغيراً فعني عنه وان كان مرتداً وجبت عليه واذا أسلم لزمه قضاؤها لانه اعتقد وجوبها وقدر علي التسبب الي أدائها فهو كالحديث * ﴿

﴿ الشرح ﴾ أما الكافر المرتد فيلزمه الصلاة في الحال واذا أسلم لزمه قضاء ما فات في الزدة لما ذكره المصنف هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في رواية عنه وداود لا يلزم المرتد اذا أسلم قضاء ما فات في الزدة ولا في الاسلام قبلها وجعلوه كالكافر الاصلي يسقط عنه بالاسلام ما قد سلف والله أعلم وأما الكافر الاصلي فاتفق أصحابنا في كتب الفروع على أنه لا يجب عليه الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروع الاسلام وأما في كتب الاصول فقال جمهورهم هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الايمان وقيل لا يخاطب بالفروع وقيل يخاطب بالنهي عنه كتحريم الزنا والسرقه والخمر والزنا واشباهها دون الأمور به كالصلاة والصحيح الاول وليس هو مخالفا لقولهم في الفروع لان المراد هنا غير المراد هناك فإردم في كتب الفروع انهم لا يطالبون بها في الدنيا مع كفرهم واذا أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء الماضي ولم يتعرضوا لعقوبة الآخرة ومردم في كتب الاصول انهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر فيعذبون عليها وعلي الكفر جميعاً لا علي الكفر وحده ولم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا فذكروا في الاصول حكم أحد الطرفين وفي الفروع حكم الطرف الآخر والله أعلم * ﴿

(فرع) لا يصح من كافر أصلي ولا مرتد صلاة ولو صلي في كفره ثم أسلم لم تثنين صحتها بل هي باطلة بلا خلاف أما اذا فعل الكافر الاصلي قربة لا يشترط النية لصحتها كالصدقة والضيافة وصلة الرحم والاعتاق والقرض والعارية والمنحة واشباه ذلك فان مات على كفره فلا ثواب له عليها في الآخرة لكن يطعم بها في الدنيا ويوسع في رزقه وعيشه وان أسلم فالصواب المختار أنه يثاب عليها في الآخرة للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا أسلم العبد لحسن اسلامه كتب الله له بكل حسنة كان زلفها » أي قدما ومعنى حسن اسلامه أي أسلم اسلاماً محققاً لانفاق فيه وفي الصحيحين عن حكيم بن حزام رضي الله عنه قال قالت « يا رسول الله أرايت

الضرورة فالعذر ما يرخس في التقديم والتأخير من غير إلقاء اليه وهو السفر والمطر والضرورة ماتدفع وتلجى اليد وذلك في الصبي يبلغ والمجنون يفوق والكافر يسلم والحائض النفساء ينقطع دمها وعلى هذا قالوا الاوقات ثلاثة اسكن الشافعي رضي الله عنه جعلها على قسمين وجعل وقتاً في حيز ووقتاً في حيز لما بينهما من التناسب ومهم من قال العذر والضرورة واحد وأراد به وقت الصبي يبلغ ومن في معناه وإذا عرفت ذلك فاعلم أن صاحب الكتاب جعل الفصل الاول في وقت الرقاهية والثاني في وقت الضرورة وسماها رقت العذر كانه وافق الفرقة الصائرة الي أن

أموراً كنت آتخت بها في الجاهلية من صدقة أو اعتاق أو صلة رحم أفيها أجر» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «أسلمت علي ما أسلمت من خير» وفي رواية في الصحيح «أسلمت علي ما أسلمت لك من الخير» قوله آتخت أي أتعب فذان حديثان صحيحان لا ينعم ما عقل ولم يرد الشرع بخلافها فوجب العمل بهما وقد نقل الاجماع علي ما ذكرته من اثبات ثوابه اذا أسلم وقد أوضحت المسألة بدلائلها وما يتعلق بهام بسوطا في أول شرحي صحيح البخاري ومسلم وأما قول أصحابنا وغيرهم لا يصح من كافر عبادة ولو أسلم لم يعتبها فإردم لا يعتبها في أحكام الدنيا وليس فيه تعرض لثواب الآخرة فان أطلق مطلقا أنه لا يثاب عليها في الآخرة صريح بذلك فهو مجاز فغالط مخالف السنة الصحيحة التي لا معارض لها وقد قال الشافعي والاصحاب وغيرهم من العلماء اذا لزم الكافر كفارة ظهور أو قتل أو غيرها فكفر في حال كفره أجزأه واذا أسلم لا يلزمه اعادةها والله أعلم *

(فرع) اذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم وقت تلك الصلاة باق لم يجب اعادةها وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه يجب المسألة مبنية علي أصل سبق وهو ان عندنا لا تبطل الاعمال بالردة الا أن يتصل بها الموت وعندهم يبطل بنفس الارتداد احتجوا بقول الله تعالى (ومن يكفر بالامان فقد حبط عمله) واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت اعمالهم) فعلق المبيوط بشرطين الزدة والموت عليها والمعلق بشرطين لا يثبت باحدهما والآية التي احتجوا بها مطلقة وهذه مقيدة فيحل المطلق علي المقيد قال الشافعي والاصحاب يلزم المرتد اذا أسلم ان يقضى كل ما فات في الزدة او قبلها وهو مخاطب في حال الزدة بجميع ما يخاطب به المسلم واذا أسلم لا يلزمه اعادة ما كان فعله قبل الزدة من حج وصلاة وغيرهما والله أعلم *

(فرع) اذا أسلم في دار الحرب ولم يهاجر وجبت عليه الصلاة كما لو هاجر فان تركها لزمه القضاء سواء علم وجوبها أم جهله وهذا مذهبنا وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يلزمه وما لم يعلم وجهها دليلنا عموم النصوص والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

المراد بالعذر والضرورة واحد فأما الفصل الاول فالأصل فيه ما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عند باب البيت مرتين فصلي بي الظهر حين زالت الشمس» (١) وروى حين كان النبي مثل الشراك «وصلي في العصر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلي في المغرب حين أظفر الصائم وصلي في العشاء حين غاب النفق وصلي في الفجر حين حرم

(١) حديث ابن عباس أمنى جبريل عند باب البيت مرتين فصلي بي الظهر حين زالت الشمس ويروى حين كان النبي مثل الشراك الحديث وفي آخره ثم التفت وقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين الوقتين الشافعي واحمد وابو داود والترمذي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم وفي استاده عبد الرحمن بن الحرث بن عياض بن ابى ربيعة مختلف فيه لكنه

﴿ وأما الصبي فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » ولا يجب عليه القضاء إذا بلغ لأزمن الصغير يطول فلو أوجبنا القضاء شق ففنى عنه ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم علي وعائش رضي الله عنهما رواه أبو داود والسنائي في كتاب الحدود من سننهما من رواية علي بإسناد صحيح ورواههما وابن ماجه في كتاب الطلاق من رواية عائشة وقد كرره المصنف في مواضع كثيرة من المذهب وقل أن يذكر رواية وقد ذكره في كتاب السير من رواية علي رضي الله عنه وأما المدا لثان اللتان ذكرهما وهما أن الصلاة لا تجب علي صبي ولا يصيقل ولا يلزمها قضاءؤها بعد البلوغ فتفق عليهما لما ذكره ويقال زمن وزمان لغتان مشهورتان واقفوا علي أن الصبي لا تكليف عليه ولا يأثم بفعل شيء ولا يترك شيء لكن يجب علي وليه أداء الزكاة ونفقة القريب من ماله وكذا غرامة اتلافه ونحوها والله أعلم

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ وأما من زال عقله مجنون أو اغما أو مرض فلا يجب عليه لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة » فص علي المجنون وقسنا عليه كل من زال عقله بسبب مباح وإن زال عقله بمحرم كن شرب المسكر أو تناول دواء من غير حاجة فزال عقله وجب عليه القضاء إذافاق لأنزال عقله بمحرم فلم يسقط عنه الفرض ﴾

﴿ الشرح ﴾ من زال عقله بسبب غير محرم كمن جن أو أغى عليه أو زال عقله بمرض أو بشرب دواء لحاجة أو أكره علي شرب مسكر فزال عقله فلا صلاة عليه وإذافاق فلا قضاء عليه بخلاف للحديث سواء قل زمن المجنون والاعما أم كثر هذا مذهبنا وقال أبو حنيفة رحمه الله أن كان الاعما دون يوم وليلة لزمه قضاء ما فات فيه وإن كان أكثر فلا وتقل ابن حزم عن عمار بن ياسر وعطاء ومجاهد وإبراهيم النخعي وحماة بن أبي سليمان وقنادة أن المنعمي عليه يقضى دليلنا التماس علي المجنون وعلي ما فوق يوم وليلة أما إذا زال عقله بمحرم بان شرب المسكر عمداً عالماً به مختاراً أو شرب دواء لغير حاجة وهو مما يزول به العقل فزال عقله لم تصح صلاته في ذلك الحال فإذا عاد عقله لزمه القضاء

الطعام والشراب علي الصائم فلما كان الغد صلى بي الظهر حين كان كل شيء بقدر ظله وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثليه وصلى بي المغرب للقدر الاول لم يؤخرها وصلى بي العشاء حين ذهب ثلث الليل وصلى بي الفجر حين أسفر ثم التفت فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك

تويع أخرجه عبد الرزاق عن العمري عن عمر بن نافع بن جبيرة بن مطعم عن أبيه عن ابن عباس نحوه قال ابن دقيق العيد هي متابعة حسنة وصححه أبو بكر ابن العربي وابن عبد البر : تنبيه : اعترض النووي علي الغزالي في قوله في هذا الخبر عند باب البيت وقال المعروف عند البيت وليس اعترضه جيداً لأن هذا رواه الشافعي هكذا قال أنا عمر بن أبي سلمة عن عبد العزيز عن

قال الشافعي رحمه الله في الام أقل السكر أن يذهب عنه لقلبت بعض ما لم يكن يذهب وقال الشافعي في موضع آخر «السكران من اختل كلامه المنظوم وباح بسره المكتوم» وقال أصحابنا هو أن تختل أحواله فلا تتنظم أفعاله وأقواله وإن كان له بقية تمييز وفهم كلام فاما من حصل له شرب الخمر نشاط وهزة لذييب الخمر ولكن لم يستول عليه بعد ولم يختل شيء من عقله فهو في حكم الصالح فيصحب صلاته في هذه الحال وجميع تصرفاته بلا خلاف ولا ينتقض وضوؤه وقد سبق هذا في باب ما ينتقض الوضوء وسنعيده ايضا في كتاب الطلاق وحيث بسطه المصنف والاصحاب ان شاء الله تعالى

(فرع) قد ذكرنا ان الجنون والاعماء وما في معناهما مما يزيل العقل بغير معصية يمنع وجوب الصلاة ولا إعادة سواء كثر زمن الجنون والاعماء ونحوهما أم قل حتي لو كان لحظة أسقط فرض الصلاة ويتصور اسقاط الفرض بجنون لحظة واعماء لحظة إذا بلغ مجنوننا وقد بقي من وقت الصلاة لحظة ثم زال الجنون عقب خروج الوقت وحكي أصحابنا عن أبي حنيفة أنه قال يلزم المنع عليه بعد الافاقة قضاء يوم وليلة ولا يلزمه مازاد وقال احمد يلزم الجميع وان كثر روى هذا عن طاووس وعطاء ومجاهد وروى مثل مذهبننا عن مالك واحمد والله أعلم

(فرع) قال أصحابنا يجوز شرب الدواء المزيل للعقل للحاجة كما أشار اليه المصنف بقوله شرب دواء من غير حاجة وإذا زال عقله والحالة هذه لم يلزمه قضاء الصلوات بعد الافاقة لأنه زال بسبب غير محرم ولو احتيج في قطع يده المتأكلة الي تعاطي ما يزيل عقله فوجان أصحابنا جوازه وسنوضح هذه المسألة ان شاء الله تعالى بفروعها في باب حد الخمر اما إذا تناول دواء فيه سم قال الشيخ أبو حامد في التعليق وصاحب البيان قال الشافعي رحمه الله في كتاب الصلاة ان غلب على ظنه انه يلم منه جاز تناوله وان غلب على ظنه انه لا يلم منه لم يجز وذكر في كتاب الاطعمة ان في تناوله

والوقت فيما بين هذين الوقتين» وروى مثل ذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما وأبي هريرة وأبي موسى وجابر وأنس وغيرهم رضى الله عنهم ولهذا الحديث بدأ الأئمة بصلاة الظهر ووقتها يدخل بالزوال ويؤاياه ان الشمس اذا طلعت وقع ظل كل شاخص في جانب المغرب طويلا ثم مادامت الشمس ترتفع فالظل ينقص حتي اذا بلغت كبدا السماء وهي حالة الاستواء انتهى قصصانه وقد لا يقيق له ظل أصلا وذلك في بعض البلاد ككة وصنعاء اليمن في أطول أيام السنة وإذا بقي فهو مختلف للمقدار باختلاف البلاد والفصول ثم اذا مالت الشمس الى جانب المغرب فان لم يسبق ظل عند الاستواء حدث الآن في جانب المشرق وان بقي شيء زاد الآن ونحول الي المشرق فغدوته أو زيادته هو الزوال ثم اذا صار ظل الشاخص مثله من اصل الشاخص أن لم يبق شيء من الظل عند الاستواء أو من نهاية القدر الباقي في

عبد الرحمن بن الحرث وفيه امنى جبرائيل عند باب البيت وهكذا رواه البيهقي والطحاوي في مشكل الآثار بهذا اللفظ وقال ابن عبد البر لا توجد هذه اللفظة وهي قوله هذا وقتك ووقت

إذا كان الغالب منه السلامة قولين قال الشيخ أبو حامد البندنجي فإن حرمناه وزال عقله بقناوله وجب القضاء وإن لم يحرمه فلا قضاء *

(فرع) قال أصحابنا رحمهم الله إذا لم يعلم كون الشراب مسكراً أو كون الدواء مزيلًا للعقل لم يحرّم تناوله ولا قضاؤه عليه كالأغواء فإن علم أن جنسه مسكر وظن أن ذلك القدر لا يسكر وجب القضاء لتقصيره وتعاطيه الحرام وأما ما يزيل العقل من غير الأشربة والأدوية كالبنج وهذه الحشيشة المعروفة فحكمه حكم الخمر في التحريم ووجوب قضاء الصلوات ويجب فيه التعزير دون الحد والله أعلم *

(فرع) لو وثب من موضع فزال عقله أن فعله حاجة فلا قضاء وإن فعله عبثاً لم يجرم القضاء هكذا نص عليه الشافعي ونقله الشيخ أبو حامد عن النص وانفق الأصحاب عليه ولو وثب لغير حاجة فإنكسرت رجله فصلّى قاعداً فلا قضاء عليّ أصح الوجهين وستأتي المسألة مبسوطة في صفة الصلاة مع نظائرها إن شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الحائض والنفساء فلا يجب عليهما فعل الصلاة لما ذكرناه في باب الحيض وإن جن في حال الردة فقاته صلوات لزمه قضاؤها وإن حاضت المرأة في حال الردة فقاتها صلوات لم يلزمها قضاؤها لأن سقوط الصلاة عن المجنون للتخفيف والمرد لا يستحق التخفيف وسقوط القضاء عن الحائض عزيمة وليس لأجل التخفيف والمرد من أهل العزائم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ أما الحائض والنفساء فلا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع وقد سبق إيضاحه في كتاب الحيض مع ما يتعلق به وأما قوله أن الصلاة الفائتة في حال ^{ثبوت} الرد جنون يجب قضاؤها إذا سلم بعد الإفاقة والفائتة في حال ردة الحائض والنفساء لا يجب قضاؤها فتفتق عليه وقوله لأن

حالة الاستواء أن يبقى شيء فقد خرج وقت الظهر وقوله في الكتاب وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل يريد به أغلب الأحوال وهو بقاء الظل في حالة الاستواء وإن قل فأما إذا لم يبق شيء عند الاستواء فالزوال بظهور الظل ولا معنى للزيادة لكنه نادر لا يكون إلا في يوم واحد من السنة في بعض البلدان وقوله ويتأدى وقت الاختيار إلى أن يصير ظل الشخص مثله من موضع الزيادة جار على الغالب أيضاً كما بيناه فاذا كان الشخص ذراعين مثلاً والبقية من ظله عند الاستواء أربع ذراع فأنما يخرج الوقت إذا صار الظل ذراعين ورباع ذراع وأراد بوقت الاختيار ما اشتمل عليه بيان جبريل عليه السلام بعد وقت الفضيلة ألا تراه يقول في وقت العصر ووقت الفضيلة في الأول وبعده وقت الاختيار وفسر بعضهم وقت الاختيار بما يشتمل عليه بيان جبريل من غير التقيد

الأنبياء من قبلك إلا في هذا الحديث : قلت : وفيه من السكارة أيضاً صلواته إلى البيت مع أنه صلى الله عليه وسلم كان يستقبل بيت المقدس قبل الهجرة لكن يجوز أن لا يكون حينئذ مستقبلاً

سقوط القضاء عنه للتخفيف وسقوطه عنها عزيمة هكذا قاله اصحابنا وهو ظاهر وذكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله ان الغزالي رحمه الله قال في دوسه الفرق بينهما عسر وأورد عليه وجوب قضاء الصوم عليها قال الشيخ ونحن نقرر الفرق فنقول: العزيمة الحكم الثابت علي وفق الدليل والرخصة الحكم الثابت على خلاف الدليل ولعارض راجح وإنما كان سقوط قضاء الصلاة عن الحائض عزيمة لأنها مكلفة بترك الصلاة فإذا تركتها قد امتثلت ما أمرت به من الترك فلم تكلف مع ذلك بالقضاء ولا بقول الفرق بين الصوم والصلاة كثرتها وندوره فيكون اسقاط قضائها تخفيفا ورخصة بل سبب اسقاط قضائها ما ذكرناه وهذا يقتضي اسقاط قضاء الصوم أيضا لكن للشرع زيادة اعتناء بصوم رمضان فأوجب قضاءه بامر محدود في وقت ثان وتسميته قضاء مجاز وهو في الحقيقة فرض مبتدأ فخالفه الدليل ان حصلت فهي في وجوب قضاء الصوم لا في عدم قضاء الصلاة فثبت ان عدم قضاء الصلاة ليس رخصة وإنما المرتدة ساوت المسلمة في مستنده فتساويا في الحكم فيه وأما كون سقوط القضاء عن المجنون رخصة فلأن الدليل يقتضي ان من فاته صلاة في وقتها من غير ان يكون مكافئا بتركها في وقتها يؤمر بقضائها في وقت آخر ثلاثا يخلو من وظيفتها ولهذا وجب قضاؤها على النائم وإنما سقط ذلك عن المجنون رخصة وتخفيفا والمرتب ليس أهلا لذلك فلزمه القضاء هذا آخر كلام الشيخ أبي عمرو: وأما قول المصنف لاجل التخفيف فهو مما انكر علي الفقهاء من الالفاظ وقيل ان صوابه من اجل قال الله تعالى (من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل) وهذا هو المعروف في استعمال العرب وكتب اللغة وفيه لقائنح المهمة وكسر ما حكاها الجوهري وغيره الفتح أفصح وأشهر وبه جاء القرآن *

(فرع) لو سكر ثم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون وفي مدة الجنون وجهان مشهوران الاصح لاجب صحته المتولى وآخرون وقطع به بغوى وغيره لانه ليس سكران في مدة الجنون بخلاف الردة فانها اذا تعقبا الجنون كان مرتدا في مدة الجنون قال المتولى فاذا لم

يكونه بعد وقت الفضيلة وعلي هذا فوق الاختيار ينقسم الى وقت الفضيلة والى ما بعده وليكن قوله الي ان يصير ظل الشخص مثله معلما بالماء لان عند أبي حنيفة يبق وقت الظهر الي ان يصير

البيت (قائمة) قال في الوسيط قال عليه السلام الصلاة عماد الدين فقال النووي في التنقيح هو منكرو باطل (قلت) وليس كذلك بل رواه ابو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة عن حبيب بن سلم عن بلال بن يحيى قال جاء رجل الي النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال الصلاة عمود الدين وهو مرسل رجاله ثقات *

وقوله عليه السلام ويروى مثل حديث ابن عباس عن ابن عمر هو في سنن الدارقطني باسناد حسن لكن فيه عنمة ابن اسحاق ورواه الدارقطني وابن حبان في الضمقاء من طريق أخرى فيها محبوب بن الجهم وهو ضعيف وفيه من التكرارة ابداءه بالهجر والصحيح خلافه *
وقوله عليه السلام وعن ابى هريرة رواه النسائي باسناد حسن فيه محمد بن عمرو بن علقمة

يعرف وقت الجنون وجب قضاء الصلوات التي يمتد إليها السكر غالباً ولو سكرت ثم حاضت لم تقض أيام الحيض كما لو ارتدت ثم حاضت ولو شربت دواء للحيض فحاضت لم يلزمها القضاء وكذا لو شربت دواء لتلقي الجنين فالتقت ونفست لم يلزمها قضاء صلوات مدة النفاس على الصحيح من الوجين لأن سقوط القضاء من الحائض والنفاء عزيمة كما سبق وفيه النفاس وجه مشهور وإن كان ضعيفاً حكاه صاحب التتمة والتهذيب قال الراعي فالخاص أن من لم يؤمر بالترك لا يستحيل أن يؤمر بالقضاء فإذا لم يؤمر كان تخفيفاً ومن أمر بالترك فامتثل الأمر لا يؤمر بالقضاء إلا الحائض والنفاء في الصوم فأنهما يؤمران بتركه وقضائه وهو خارج عن القياس لأن الله أعلم قال المصنف رحمه الله *

« ولا يؤمر أحد من لا يجب عليه فعل الصلاة بفعلها إلا الصبي فإنه يؤمر بفعلها سبع سنين ويضرب على تركها لعشر لما روى سبرة الجعفي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « علموا الصبي الصلاة لسبع سنين واضربوه عليها ابن عمر » » *

« الشرح » حديث سبرة صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة قال الترمذي هو حديث حسن ولفظ أبي داود « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » ولفظ الترمذي كلفظ المصنف وسبرة بفتح السين المهملة واسكان الباء الموحدة وهو سبرة بن سعيد قال الترمذي وغيره ويقال سبرة بن عوسجة الجعفي أبو ثربة بضم التاء المثناة وفتح الراء وقبل كنيته أبو الربيع حكاه الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي المعروف بابن عساكر رحمه الله وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » رواه أبو داود بأسناد حسن والاستدلال به واضح لأنه يتناول بمنعوقه الصبي

ظل الشيء مثليه ثم يسئل وقت العصر وبالميم أيضاً لأن عند مالك يبقى وقت الظهر إلى أن يصير ظل الشيء مثليه ولكن إذا صار ظل الشيء مثليه دخل وقت العصر ومن مصير الظل مثله إلى

وحصه ابن السكن والحاكم وقال الترمذي في اللؤلؤ حسن ورواه الترمذي من وجه آخر عن أبي هريرة لكن فيه أن المغرب وقتين ونقل عن البخاري أنه خطأ وإن محمد بن فضيل أخطأ فيه حيث رواه عن الأعمش عن أبي صالح وأما هو عن الأعمش عن مجاهد قال كان يقال فذكره ورواه الحاكم من طريق أخرى عن محمد بن عباد بن جعفر أنه سمع أبا هريرة وقال صحيح الإسناد * « قوله » وعن أبي موسى رواه مسلم إلا أن فيه أنه أخر المغرب في اليوم الثاني وإن ذلك كان في صلاة النبي ﷺ بالمدينة حيث سأله سائل عن مواقيت الصلاة وعلى هذا فليس هو مثل حديث ابن عباس من كل جهة (قوله) وعن جابر النسائي من حديث برد عن عطاء ومن حديث وهب بن كيسان كلاهما عن جابر ورواه أحمد والترمذي وابن حبان والحاكم من حديث

والصبيبة في الامر بالصلاة والضرب عليها وفي زيادة أخرى وهي التفریق في المضاجع واعلم أن قوله صلى الله عليه وسلم « مروا أولادكم بالصلاة » ليس أمراً منه صلى الله عليه وسلم للصبي وإنما هو أمر للولي فأوجب على الولي أن يأمر الصبي وهذه قاعدة معروفة في الاصول أن الامر بالامر بالشيء ليس أمراً بالشيء ما لم يدل عليه دليل كقوله تعالى (خذ من أموالهم صدقة) أما حكم المسألة فن لا نلزمه الصلاة لا يؤمر بفعلها لا إيجاباً ولا ندباً بالصبي والصبيبة فيؤمران بها ندباً إذا بلغا سبع سنين وهما ميمزان ويضربان على تركها إذا بلغا عشر سنين فان لم يكونا ميمزين لم يؤمرا لانها لا تصح من غير ميمز وقد اقتصر المصنف على الصبي ولو قال الصبي والصبيبة لكان أولى وأنه لا فرق بينهما بلا خلاف صرح به أصحابنا لحديث عمرو بن شعيب الذي ذكرناه وهذا الامر بالضرب واجب على الولي سواء كان أباً أو جدياً أو وصياً أو قياً من جهة القاضي صرح به أصحابنا منهم صاحبا الشامل والعدة وآخرون ذكره صاحب العدة في آخر باب موقف الامام والمأموم وهذا ذكره المزني عن الشافعي في المختصر ودليل هذه القاعدة قوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) وقوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم نارا) وقوله صلى الله عليه وسلم « وان لولدك عليك حقاً » رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصيام من رواية ابن عمرو بن العاص وقوله صلى الله عليه وسلم « كلتم راع ومسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله ومسؤول عن رعيته » رواه البخاري ومسلم قال الشافعي في المختصر « رعي الآباء والامهات أن يؤدبوا أولادهم ويؤمروهم بالطهارة والصلاة ويضربوهم على ذلك إذا عقلوا » قال أصحابنا وبأمره الولي بحضور الصلوات في الجماعة وبالسواك وسائر الوظائف الدينية ويعرفه تحريم الزنا والوطاء والخمر والكذب والغيبة وشبهها قال الرافعي قال الأئمة يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة والصلاة والشرائع بعد سبع سنين وضربهم على تركها بعد عشر سنين وأجرة تعليم الفرائض في مال الصبي فان لم يكن له مال فعلى الأب فان لم يكن فعلى الأم وهل يجوز أن يعطي أجرة تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من مال الصبي : فيه وجهان أحدهما يجوز وقد سبق بيان هذا مع ما يتعلق به في مقدمة الكتاب في بيان أقسام العلم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

مصيره مثله وقت لكل واحد من الصلاين هكذا روى مذهبه طائفة من أصحابنا وروى آخرون أنه قال يدخل وقت العصر بمصير الظل مثله ولا يخرج وقت الظهر حتي يمضي قدر اربع ركعات وهب بن كيسان قال الترمذي قال محمد حديث جابر اصح شيء في المواقيت قال عبد الحق يعني في امامة جبريل (قوله) وعن انس رواه الدارقطني وابن السكيت في صحيحه والاسماعيلي في مسجده في الاحدين من رواية قتادة عن انس ورواه الدارقطني من حديث قتادة عن الحسن مرسلًا وأشار اليه الترمذي (وفي الباب) عن ابني مسعود الانصاري رواه اسحاق بن راهويه

﴿ فان دخل في الصلاة ثم بلغ في أثناءها قال الشافعي رحمه الله « أحببت أن يتم ويعبد ولا يبين لي أن أن عليه الاعادة » قال أبو اسحق يلزمه الاتمام ويستحب له أن يعبد وقوله أحببت يرجع الى الجمع بين الاتمام والاعادة وهو الظاهر من المنصوص والدليل عليه أن صلاته صحيحة وقد أدركه الوجوب وهو فيها قلزمه الاتمام ولا يلزمه أن يعيد لأنه صلى الواجب بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وعلى هذا وصلى في أول الوقت ثم بلغ في آخره اجزأه ذلك عن الفرض لأنه صلى صلاة الوقت بشر وطه فلا يلزمه الاعادة وحكي عن أبي العباس ابن سريج مثل قول أبي اسحق وحكي عنه أنه قال يستحب الاتمام وتجب الاعادة فعلي هذا وصلى في أول الوقت وبلغ في آخره لم يلزمه أن يعيد لأن ما صلى قبل البلوغ قل فاستحب إتمامه فيلزمه أن يعيد لأنه أدرك وقت الفرض ولم يأت به فيلزمه أن يأتي به من أصحابنا من قال أن يخرج منهم ثم يطلع ولم ينق من وقتها ما يمكن قضاءها فيعلم تلزمه الاعادة وان بقي من وقتها ما يمكنه التمسك به فيلزمه وهذا غير صحيح لأنه لو وجبت الاعادة إذا بقي من الوقت قدر الصلاة لوجب إذا أدرك مقدار ركعة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حاصل ما ذكره .. أثنان أحدهما إذا بلغ في أثناء الصلاة بالنسبة لثلاثة أو وجه الصحيح الذي عليه الجمهور وهو ظاهر النص أنه يلزمه إتمام الصلاة ويستحب أعادتها ولا يجب والثاني : يستحب الاتمام وتجب الاعادة والثالث قاله الاصطخري ولم يذكره المصنف ان بقي من الوقت ما يسر تلك الصلاة وجبت الاعادة والا فلا (المسألة الثانية) صلى وفرغ منها وهو صبي ثم بلغ في الوقت ثلاثة أو وجه الصحيح تستحب الاعادة ولا تجب والثاني تجب سواء قل الباقي من الوقت أم كثر والثالث قاله الاصطخري ان بقي من الوقت ما يسر تلك الصلاة بعد بلوغه وجبت الاعادة والا فلا وقد ذكر المصنف توجيه الجميع هذا كله في غير الجمعة أما إذا صلى الظهر يوم الجمعة ثم بلغ وأمكنه إدراك الجمعة فان قلنا في سائر الأيام تجب الاعادة وجبت الجمعة والا فوجهان مشهوران حكاهما المصنف في باب صلاة الجمعة أحدهما وبه قال ابن الحداد يجب أيضاً لأنه كان مأموراً بالجمعة والصحيح لا تجب كالسافر والعبد إذا ساءل الظاهر ثم زال عندهما وأمكنهما لا يلزمهما باختلاف والله أعلم *

(فرع) مذهبنا المشهور المنصوص أن الصبي إذا بلغ في أثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الاعادة وقل أبو حنيفة ومالك وأحمد يلزمه اعادة الصلاة دون الطهارة وقال داود يلزمه اعادة الطهارة والصلاة واحتج لابي حنيفة بأن صلاته وقعت فثلاً فلا تنقلب فرضاً وقاساً على المصلي قبل الوقت واحتج أصحابنا بأنه أدى وظيفة يومه قال الشيخ أبو حامد وغيره وقولهم لا تنقلب فرضاً نواقضهم عليه فنقول قد صلى

وهذا التقدير هو المشترك بين الصلاتين ويرى هذا عن المزني أيضاً فلتنصف الزايع الحاء والميم *
قال ﴿ وبه يدخل وقت العصر (ح ز) ويتأدى (م) الى غروب الشمس : وقت الفضيلة

نحو سياق ابن عباس ورواه البيهقي في الدلائل وأصله في الصحيحين من غير تفصيل وفصله أبو داود أيضاً وعن عمرو بن حزم رواه اسحاق بن راهويه أيضاً وعبد الرزاق في مصنفه (وعن)
أبي سعيد رواه أحمد في مسنده والطحاوي (تنبيه) المشهور في الأحاديث المتقدمة الابتداء بالظهر

صلاة مثله ووقت نفلا وامتنع به وجوب الفرض عليه لالانه اقلب فرضاً والجواب عن المصلي قبل الوقت أنه غير مأمور به ولا مندوب اليه ولا مأذون فيه بخلاف مسألتنا * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿ومن وجبت عليه الصلاة وامتنع من فعلها فان كان جاحداً لوجوبها فهو كافر ويجب قتله بالردة لانه كذب الله تعالى في خبره وان تركها وهو معتقد لوجوبها وجب عليه القتل وقال المزني يضرب ولا يقتل والدليل علي أنه يقتل قوله صلى الله عليه وسلم «نهيت عن قتل المصلين» ولانه احدى دعائم الاسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين وممن يقتل فيه وجان قال أبو سعيد الاصطخري يقتل بترك الصلاة الرابعة اذا ضاق وقتها فيقال له ان صليت الارقلتناك لانه يجوز أن يكون مادون ذلك تركها لعذر وقال أبو اسحق يقتل بترك الصلاة الثانية اذا ضاق وقتها ويقال له ان صليت والارقلتناك ويستتاب كما يستتاب المرتد لانه ليس باكثر من المرتد وفي استتابة المرتد قولان أحدهما ثلاثة أيام والثاني يستتاب في الحال فان تاب والاقتل وكيف يقتل المنصوص انه يقتل ضرباً بالسيف وقال الجوهري لا يقصد قتله لكن يضرب بالحشيش ونخس بالسيف حتى يصلي او يموت كما يفعل بمن قصد النفس أو المال ولا يكفر بترك الصلاة لان الكفر بالاعتقاد واعتقاده صحيح فلم يحكم بكفره ومن أصحابنا من قال يكفر بتركها لقوله صلى الله عليه وسلم «بين الكفر والعبد ترك الصلاة فمن تركها فقد كفر» والمذهب الاول والخبر مشاؤل *

﴿الشرح﴾ اما حديث «نهيت عن قتل المصلين» فرواه أبو داود في سننه في كتاب الادب في باب حكم الخثين عن أبي هريرة «أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بمخنف قد خضب يده ورجليه بالحناء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال هذا فقالوا يا رسول الله يتشبه بالنساء فامر به فنفى الى القميع فقالوا يا رسول الله ألا قتله فقال أتى نهيت عن قتل المصلين» واسناده ضعيف فيه مجهول والقميع بالنون وهو الحى المذكور في باب احياء الموات وروى هذا الحديث البيهقي من رواية عبيد الله بن عدى بن الخبار عن عبد الله بن عدى الانصارى اله حابي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه ورواه مرسل عن عبيد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم واما حديث «بين الكفر والعبد ترك الصلاة» فصحيح رواه مسلم من رواية جابر بمعناه كما سند كره في فرع مذاهب العلماء وأما قول المصنف «لانه احدى دعائم الاسلام لا تدخله النيابة بنفس ولا مال فيقتل بتركها كالشهادتين» فالضمر في قوله لانه يعود الى فرض الصلاة المعلوم من سياق الكلام وان لم يذكره بلفظه

في الاول وما بعده : ووقت الاختيار الى مصير الظل مثليه : وبعده وقت الجواز الى الاصفرار ووقت الكراهية عند الاصفرار *

وروى ابن أبي خيثمة في تاريخه عن احمد بن محمد ثنا ابراهيم بن سعد عن ابن اسحق عن عتبة بن مسلم عن نافع بن جبير وكان كثير الرواية عن ابن عباس قال لما فرضت الصلاة على رسول الله ﷺ اتاه جبريل فصلى به الصبح حين طلع الفجر الحديث وكذلك وقع في رواية ابن عمر

والدعائم القواعد واحدها دعامة بكسر الدال وقوله لا تدخله النية بنفس ولا مال احتراز من الزكاة والصوم والحج فانه لا يقتل بترك واحد منها ولا بتركها كلها: أما حكم الفصل فيه مسائل (إحداها) اذا ترك الصلاة جاحدا لوجوبها او جحد وجوبها ولم يترك فعلها في الصورة فهو كافر مرتد باجماع المسلمين ويجب علي الامام قتله بالردة الا ان يسلم ويترتب عليه جميع أحكام المرتدين وسواء كان هذا الجاحد رجلا أو امرأة اذا كان قد نشأ بين المسلمين فامان كان قريب العهد بالاسلام او نشأ بيادية بعيدة من المسلمين بحيث يجوز أن يخفى عليه وجوبها فلا يكفر بمجرد الجحد بل نعرفه وجوبها فان جحد بعد ذلك كان مرتدا فان قيل كيف أهمل المصنف هذا القيد وهو كونه نشأ بين المسلمين مع أنه شرط بلا خلاف فالجواب أن في لفظه ما يقتضي اشتراطه وهو قوله فان كان جاحدا لان الجاحد عند أهل اللغة من أنكر شيئا سبق اعترافه به هكذا صرح به صاحب المحمل وغيره وقد أوضحته في تهذيب الاسماء *

(فرع) من جحد وجوب صوم رمضان والزكاة أو الحج أو نحوها من واجبات الاسلام أو جحد تحريم الزنا أو الخمر ونحوها من المحرمات المجمع عليها فان كان مما اشتهر واشترك الحواص والعوام في معرفته كالخمر والزنا فهو مرتد وان كان مجمعا عليه لكن لا يعرفه الا لخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وتحريم نكاح المعتدة وكاجماع أهل عصر علي حكم حادثة لم يكفر بجحد لانه مذكور بل نعرفه الصواب ليعتد هذا هو الصحيح في المسألة وفيها زيادة سنو ضحا في كتاب الردة ان شاء الله تعالى (المسألة الثانية) من ترك الصلاة غير جاحد قسما أحدها تركها لعذر كنوم ونسيان ونحوها فعليه القضاء فقط ووقته ووسع ولائم عليه انثاني تركها بلا عذر تكسالا وتهاونا فيأثم بلا شك ويجب قتله اذا اصر وهل يكفر فيه وجهان حكاهما المصنف وغيره أحدها يكفر قال العبدري وهو قول منصور الفقيه من اصحابنا وحكمه المصنف في كتابه في الخلاف عن أبي الطيب بن سلة من اصحابنا والثاني لا يكفر وهو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور وقد ذكر المصنف دليلهما سنو ضحه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وقال المزني يحبس ويؤدب ولا يقتل واذا قلنا يقتل فتى يقتل فيه خمسة أوجه الصحيح يقتل بترك صلاة واحدة اذا ضاق

إذا صار ظل الشيء مثله فقد دخل وقت العصر لما روينا من حديث ابن عباس وقد يوم الخبر اشتركا بين الظهر والعصر في قدر من الوقت كالحكيانه عن مالك لا نه قال صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله واوله الشافعي علي أنه ابتداء العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل الشيء مثله ودليل التأويل ما روى

اتي فيها محبوب بن الجهم وفي رواية أبي هريرة عند النسائي قال رسول الله ﷺ هذا جبريل جاء يسلمكم دينكم فصلى الصبح حين طلع الفجر الحديث *

وقتها وهذا هو الذي اختاره المصنف في التنبيه ولم يذكره هنا والثاني يقتل اذا ضاق وقت الثانية والثالث اذا ضاق وقت الرابعة والرابع اذا ترك اربع صلوات والخامس اذا ترك من الصلوات قدراً يظهر لنا به اعتياده الترك وهماونه بالصلاة والمذهب الاول وعلي هذا قال اصحابنا الاعتبار باخراج الصلاة عن وقت الضرورة فاذا ترك الظهر لم يقتل حتى تغرب الشمس واذا ترك المغرب لم يقتل حتى يطلع الفجر قال الرافي هكذا رواه الصيدلاني وتابعه عليه الاثمة (لا آلة الثالثة) قال اصحابنا على الاوجه كلها لا يقتل حتى يستتاب وهل تكفي الاستتابة في الحال ام يجب استتابة ثلاثة ايام فيه قولان قل صاحب العدة وغيره الاصح انه في الحال والقولان في استحباب الاستتابة على الاصح وقيل في وجوبها (الرابعة) الصحيح المنصوص عليه في البويطي انه يقتل بالسيف ضرباً للرقة كما يقتل المرتد وفيه وجه انه ينحس بمحذبة او يضرب بخشبة ويقال له صل والا قتلناك ولا يزال يكرر عليه حتى يصلي او يموت وهذا قول ابن سريج كما حكاه المصنف والاصحاب *

(فرع) اذا قتل فاصحيح أنه يغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ويرفع قبره كغيره وفيه خلاف سند كره في كتاب الجنائز ان شاء الله تعالى *

(فرع) إذا أراد السلطان قتله فقال صليت في بيتي تركه لانه أمين علي صلته صرح به صاحب التهذيب وغيره ولو ترك الصلاة وقال تركها ناسياً أو للبرد أو لعدم الماء أو لنجاسة كانت علي ونحو ذلك من الاعذار محيية كانت الاعذار أم باطلة قال صاحب التتمة يقال له صل فان امتنع لم يقتل علي المذهب لان القتل يستحق بسبب تعمد تأخيرها عن الوقت ولم يتحقق ذلك وفيه وجه انه يقتل لعناده ولو قال تعمدت تركها ولا أريد فعلها قتل بلا خلاف وان قال تعمدت تركها بلا عناد ولم يقل ولا أصلها قتل أيضاً علي الصحيح لتحقق جنايته وفيه وجه انه لا يقتل مالم يصرح بترك القضاء *

(فرع) لو امتنع من فعل الوضوء قتل علي الصحيح لان الصلاة لا تنصح الا به وفيه وجه حكمه الرافي لا يقتل *

(فرع) لو امتنع من صلاة الجمعة وقال أصلها ظهراً بلا عناد فقد جزم الغزالي في الفتاوى بأنه لا يقتل لانه لا يقتل بترك الصوم فالجمعة أولى لان لها بدلاً وتسقط باعذار كثيرة وتابع الرافي

عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر» (١) ثم يتدوقت

(١) حديث ابن عمر وقت الظهر مالم يدخل وقت العصر رواه مسلم من حديث ابن عمر وابن الناصر فكان الواو سقطت من نسخة الرافي ولفظه عند مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله مالم يحضر العصر وفي لفظه اذا صليتم الظهر فانه وقت الى ان يحضر العصر *

الغزالي علي هذا فحسكه عنه واقتصر عليه وجزم الشاشي في فتاويه بأنه يقتل بترك الجمعة وأن كان يصلها ظهر آ لانه لا يتصور قضاؤها وليست الظهر قضاء عنها واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ما قاله الشاشي وبسط القول في ادلته وقرره تقريراً حسناً في فتاويه *

(فرع) لو امتنع من فعل الصلاة المنذورة لم يقتل ذكره صاحب البيان وغيره *

(فرع) لو قتل انسان فارك الصلاة في مدة الاستتابة قد ذكر صاحب البيان انه يأثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد وكذا قال القفال في الفتاوى انه لا قصاص فيه قال الرافعي وليكن هذا جواباً علي الصحيح المنصوص في الزاني المحصن انه لا قصاص في قتله قال القفال فالوجن قبل فعلها لم يقتل في حال الجنون فلو قتله انسان لزمه القصاص قال وكذا لوسكر : ولو وجن المرتد اوسكر قتله رجل فلا قصاص لقيام الكفر *

(فرع) في مذاهب العلماء فمن ترك الصلاة تكا سلا مع اعتقاده وجوبها : فذهبتا المشهور ما سبق انه يقتل حداً ولا يكفر وبه قال مالك والاكثر من السلف والخلف وقالت طائفة يكفر ويجرى عليه احكام المرتدين في كل شيء وهو مروي عن علي بن ابي طالب وبه قال ابن المبارك واسحاق بن راهويه وهو أصح الروايتين عن أحمد وبه قال منصور المقيي من أصحابنا كما سبق وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة والمزني لا يكفر ولا يقتل بل يعزرو ويحبس حتى يصلي واحتج لمن قال بكفره بحديث جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» رواه مسلم بهذا اللفظ وهكذا الرواية «الشرك والكفر» قالوا وفي غيره . لم «الشرك أو الكفر» وأما الزيادة التي ذكرها المصنف وهي قوله فمن تركها فقد كفر فليست في صحيح مسلم وغيره من الاصول وعن بريدة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن شقيق بن عبد الله العقيلي التابعي المتفق علي جلالة قال «كن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لا يرون شيئاً من الاعمال تركه كفر غير الصلاة» رواه الترمذي في كتاب الايمان باسناد صحيح واحتجوا بالقياس علي كلمة التوحيد واحتج لابي حنيفة وموافقه بحديث ابن مسعود رضي الله عنه

العصر الى غروب الشمس لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك

(١) حديث () من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه من حديث ابي هريرة بهذا اللفظ وفي لفظ لها من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة زاد النسائي الا انه

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا يحمل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث ثيب الزان والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة» رواه البخارى ومسلم وهكذا الرواية «الزان» وهي لغة واللغة الفاشية الزانى بالياء وبالتقياس على ترك الصوم والزكاة والحج وسائر المعاصي واحتج أصحابنا على قتله بقول الله تعالى (اقتلوا المشركين) الى قوله تعالى (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم » رواه البخارى ومسلم وبحديث «نهيت عن قتل المصلين» وبالتقياس على كلمة التوحيد واحتجوا على أنه لا يكفر لحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «خمس صلوات أقربهن الله من أحسن وضوء من وصلهن وصلاهن لو قتلن وآمركوهن وخشوعن كان له على الله عهد أن يغفر له ومن لم يفعل فليس له على الله عهد أن يشاء غفر له وإن شاء عذبه» حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة وبالأحاديث الصحيحة العامة كقوله صلى الله عليه وسلم «من مات وهو يعلم أن لا اله الا الله دخل الجنة» رواه مسلم وأشباهه كثيرة ولم يزل المسلمون يورثون تارك الصلاة ويورثون عنه ولو كان كافراً لم يغفر له ولم يرث وأما الجواب عما احتج به من كفره من حديث جابر وبريدة ورواية شقيق فهو أن كل ذلك محمول على أنه شارك الكافر في بعض أحكامه وهو وجوب القتل وهذا التأويل متعين للجمع بين نصوص الشرع وقواعده التي ذكرناها وأما قياسهم فتروك بالنصوص التي ذكرناها والجواب عما احتج به أبو حنيفة أنه عام مخصوص بما ذكرناه وقياسهم لا يقبل مع النصوص فهذا مختصر ما يتعلق بالسألة والله اعلم بالصواب *

(فرع) في الإشارة الى بعض ما جاء في فضل الصلوات الخمس: فمن ذلك ما ذكرناه في الفرع قبله وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أرايتم لو أن نهر آيايا أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درنشي» قالوا لا يبقى من درنشي قال فذلك مثل

العصر» (١) وفيه وجه آخر واليه ذهب أبو سعيد الاصطخرى أنه لا يمتد الى غروب الشمس بل آخر وقت العصر اذا صار ظل الشيء مثليه لانه لو زاد عليه ليته جبريل عليه السلام وعلى ظاهر المذهب وقت الاختيار الى مصير الظل مثليه وبه وقت الجواز بلا كراهية الى اصرار الشمس ومن اصرار

بقضي ما فاتته وفي رواية لابن حبان فليتم ما بقي واغرد مسلم باخراجه من حديث عائشة بانقضاء من ادرك من العصر سجدة قبل ان تغرب الشمس أو من الصبح قبل ان تغلغ الشمس فقد ادركها والسجدة انما هي الركعة (قال) المحب الطبري في الاحكام يحتمل ادراج هذه اللفظة الاخيرة *

الصلوات الخمس بحواله بن الخطايا» رواه البخاري ومسلم وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مثل الصلوات الخمس كمثل نهر غمر على باب أحدكم يقتل منه كل يوم خمس مرات» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم يغش الكبائر» رواه مسلم وعن أبي موسى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من صلى البردين دخل الجنة» رواه البخاري ومسلم: البردان الصبح والعصر وستأتي جملة من الأحاديث في نحو هذا في أول باب صلاة الجمعة إن شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿باب مواقيت الصلاة﴾

﴿أول وقت الظهر إذا زالت الشمس وآخره إذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذي يكون للشخص عند الزوال والدليل عليه ما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عليه السلام عند باب البيت مرتين فصلى في الظهر في المرة الأولى حين زالت الشمس والغنى مثل الشراك ثم صلى في المرة الأخيرة حين كان ظل كل شيء مثله» *

﴿الشرح﴾ حديث ابن عباس رضي الله عنهما أصل في المواقيت وقد ذكره المصنف مقطعا والوجه أن تذكره هنا بكالها ونظم إليه الأحاديث التي هي أصول المواقيت : عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمنى جبريل عند البيت مرتين فصلى الظهر في المرة الأولى حين كان الغنى مثل الشراك ثم صلى العصر حين كان كل شيء مثل ظليهم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم وصلى للمرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالامس ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله ثم صلى المغرب لوقته الأولى ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض ثم التفت إلى جبريل فقال يا محمد هذا وقت الانبياء قبلك والوقت فيا بين هذين الوقتين» رواه أبو داود وأبو داود وغيرهما من أصحاب السنن والحاكم أبو عبد الله في المستدرک وقال هو حديث صحيح وقال الترمذي حديث حسن وهذا المذكور

الشمس إلى الغروب وقت الكراهية ومعناه أنه يكره تأخيرها إليه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلا» (٣) وإمامنا يعلق بالفاظ الكتاب قوله وبه يدخل وقت العصر ينبغي

(١) ﴿حديث﴾ روى عن النبي ﷺ أنه قال تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلا مسلم من حديث الملا بن عبد الرحمن عن انس ورواه أبو داود نحوه وكرر قوله تلك صلاة المنافقين *

لفظ رواية الترمذى ولفظ الباقرين بمعناه وروى حديث أمامة جبريل جملة من الصحابة غير ابن عباس وليس في هذه السكتب المشهورة قوله في للذهب «عند باب البيت» أنما فيها عند البيت ثم رواه الترمذى من رواية جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمني جبريل قال فذ كرمي وحديث ابن عباس بمعناه قال الترمذى حديث ابن عباس حسن قال وقال محمد بن يحيى البخارى أصبح شيء في المواقيت حديث جابر وعن بريدة رضى الله عنهما النبي صلى الله عليه وسلم «ان رجلا سأله عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين يعنى اليومين فلما زالت الشمس أمر بلال لارضى الله عنه فأذن ثم أمره فاقام الظهر ثم أمره فاقام العصر والشمس مرتفعة يضاء قبة ثم أمره فاقام للمغرب حين غابت الشمس ثم أمره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم أمره فاقام الفجر حين طلع الفجر فلما ان كان اليوم الثاني أمره فابرد الظهر فابرد بها فانهم ان يبردها وصلى العصر والشمس مرتفعة آخرها فوق الذى كان وصلى المغرب قبل ان يغيب الشفق وصلى العشاء بعد ما ذهب ثلث الليل وصلى الفجر فاسفر بها ثم قال ابن السائل عن وقت الصلاة فقال الرجل انا يارسول الله قال وقت صلاتكم بين مارأيتكم رواه مسلم وفي رواية قال في المغرب في اليوم الثاني ثم أمره بالاقامة للمغرب قبل ان يقع الشفق وعن أبي مرسى الاشعري رضى الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم «انه انا سائل يسأله عن موقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئا قال فاقام الفجر حين انشق الفجر والناس لا يكادون يعرف بعضهم بعضا ثم أمره فاقام بالظهر حين زالت الشمس والقائل يقول قد انصف النهار وهو كان اعلم منهم ثم أمره فاقام بالعصر والشمس مرتفعة ثم أمره فاقام بالمغرب حين وقعت الشمس ثم أمره فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم آخر الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول قد طلعت الشمس أو كادت ثم آخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالامس ثم آخر العصر حتى انصرف منها والقائل يقول قد احمرت الشمس ثم آخر المغرب حتى كان عند

أن يعلم بالحاء لما قدمناه وقوله ويمتد الى غروب الشمس بالواو للوجه المنسوب الى الاصطخري فان قلت قال الشافعي في المختصر «ثم لا يزال وقت الظهر قائما حتى يصير ظل كل شيء مثله فاذا جاوز ذلك باقل زيادة فقد دخل وقت العصر» ظاهر هذا يقتضي اعتبار زيادة علي مصير الظل مثله ليخل وقت العصر وذلك ينافي قوله وبه يخل وقت العصر ظاهر وهل في ذلك اختلاف قول او وجه أم كيف الحال فالجواب انه لا خلاف في دخول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر عندنا وكلام الشافعي محمول على أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعرف الا بزيادة الظل على المثل والافتك الزيادة من وقت العصر وقوله ووقت الفضيلة في الاول لا يختص به العصر بل وقت فضيلة جميع الصلوات أول اوقاتها علي ماسأني لكن اجتماع الاوقات الاربعة الفضيلة والاختيار والجواز والكراهية من خاصية العصر والصبح وما عداها إما ذات وقتين الفضيلة والاختيار كالظهر وامادات ثلاث اوقات الفضيلة والاختيار والجواز كالعشاء والمصر أول الصلاتين المحصوتين بالاوقات الاربعة

سقوط الشفق ثم آخر العشاء حتى كان ثلث الليل الاول ثم أصبح فدعا السائل فقال «الوقت ما بين هذين»
رواه مسلم والاحاديث في الباب كثيرة تسند كرها في مواضعها من الكتاب ان شاء الله تعالى وقوله
صلي الله عليه وسلم «أمنى جبريل» هو الملك الكريم رسول الله تعالى الي رسله الآدميين صلوات
الله وسلامه عليهم وفيه تسع لغات حكها ابن الانباري وحكها عنه أيضاً أبو منصور موهوب
ابن احمد بن محمد بن الحضر الجواليقي في كتاب المغرب وهي جبريل وجبريل بكسر الجيم وفتحها
وجبرئيل بفتح الجيم وهمزة بعد الراء وتشديد اللام وجبرائيل بهمزة ثم ياء مع الالف وجبرائيل
بياءين بعد الالف وجبرئيل بهمزة بعد الراء ويا وجبرئيل بكسر الهمزة وتخفيف اللام وجبرين
وجبرين بكسر الجيم وفتحها قال جماعات من المفسرين وحكاه صاحب المحكم والجوهري وغيرهما
من أهل اللغة في جبريل وميكائيل أن جبر وميك اسمان اضيفا الي ايل وال قالوا وايل وال
اسمان لله تعالى قالوا ومعنى جبر وميك بالسريانية عبد فتدبره عبد الله قال أبو علي الفارسي هذا
خطأ من وجين أحدهما ان ايل وال لا يعرفان في اسماء الله في اللغة والعربية والثاني انه لو كان
كذلك لم ينصرف آخر الاسم في وجوه العربية لو كان آخره مجزوراً أبدأ كعبه الله قال الواحدى
هذا الذى قاله أبو علي اراد به انه ليس هذا في العربية قال وقد قال بالاول جماعة من العلماء
قلت الصواب قول أبي علي فان ما ادعوه لا أصل له والله اعلم : وأما لفظ الظهر فشتق من الظهور
لانها ظاهرة في وسط النهار : وقوله صلي الله عليه وسلم (والنبي مثل الشراك) هو بكسر الشين
وهو أحد سيور النعل التي تكون على وجهها وليس الشراك هنا للتحديد والاشتراط بل لان
الزوال لا يبين باقل منه وأما الظل والنبي فقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة في أوائل أدب
الكتاب يتوهم الناس ان الظل والنبي بمعنى وليس كذلك بل الظل يكون غدوة وعشية ومن
أول النهار الي آخره ومعنى الظل الستر ومنه قولهم «أنافى ظلك» ومنه «ظل الجنة» وظل شجرها انما
هو سترها ونواحيها وظل الليل سواده لانه يستر كل شيء وظل الشمس ماسترته الشخوص من
مقطعها قال وأما النبي فلا يكون الا بعد الزوال ولا يقال لما قبل الزوال فيه وانما سمى بعد الزوال
فياً لانه ظل فاه من جانب الي جانب أى رجع والفقير الرجوع هذا كلام ابن قتيبة وهو كلام

في الترتيب للذكور فهذا هو الداعي الى تقسيم وقت العصر الي الفضيلة وغيرها
قال (ووقت المغرب يدخل بغروب الشمس ويمتد (م) الي غروب الشفق في قول وعلي قول اذا
مضى بعد الغروب وقت وضوء وأذان واقامة وقد رخص (و) وكلمات قد اتفقي (ح) الوقت لان
جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد وعلي هذا فلو شرع في الصلاة فداخر الصلاة
الي وقت غروب الشفق ففيه وجهان) *

لاخلاف في أن وقت المغرب يدخل بغروب الشمس والاعتبار بسقوط قرصها وهو

نفيس وقد أوضحت هذه الالفاظ في تهذيب الاسماء واللغات وبالله التوفيق : أما احكام المسألة فاجتمعت الامة على ان أول وقت الظهر زوال الشمس نقل الاجماع فيه خلائق ودليله الاحاديث السابقة والمراد بالزوال ما يظهر لنا لا الزوال في نفس الامر فان ذلك يتقدم على ما يظهر ولكن لا اعتبار بذلك وإنما يتعلق التكليف بدخول الوقت بالزوال الذي يظهر له فلو شرع في تكبيره الاحرام بالظهر قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقبها أوفى اثناهما لم تصح الظهر وان كانت التكبيرة حاصلة بعد الزوال في نفس الامر لكن قبل ظهوره لئلا ذكره امام الحرمين وغيره قالوا واما قبل ظهور الظل فهو معدود من وقت الاستواء قال وكذا الصبح ولو اجتهد فيها وطلع الفجر بحيث علم وقوعه بعد طلوعه لكن في وقت لا يتصور أن يبين الفجر للناظر لم تصح الصبح والله اعلم *

واما آخر وقت الظهر فهو اذا صار ظل الشيء مثله غير الظل الذي يكون له عند الزوال واذا خرج هذا دخل وقت العصر متصلا به ولا اشتراك بينهما هذا مذهبنا وبه قال الاوزاعي والثوري والليث وابو يوسف ومحمد واحمد وقال عطاء وطاوس اذا صار ظل الشيء مثله دخل وقت العصر وما بعده وقت للظهر والعصر على سبيل الاشتراك حتى تغرب الشمس وقال اسحق بن راهويه وابو ثور والمزني وابن جرير اذا صار ظله مثله قدر أربع ركعات بعده وقت للظهر والعصر ثم يتحضر الوقت للعصر وقال مالك اذا صار ظله مثله فهو آخر وقت الظهر وأول وقت العصر بالاشتراك فاذا زاد على المثل زيادة بينة خرج وقت الظهر وعن مالك رواية أن وقت الظهر يمتد الى غروب الشمس وقال أبو حنيفة يبقى وقت الظهر حتى يصير الظل مثلين فاذا زاد على ذلك يسيرا كان أول وقت العصر قال القاضي أبو الطيب قال ابن المنذر لم يقل هذا أحد غير أبي حنيفة واحتج من قال بالاشتراك بحديث ابن عباس المذکور قالوا فصلى الظهر في اليوم الثاني في الوقت الذي صلى فيه العصر في الاول وعن ابن عباس أيضاً قال «جاء النبي ﷺ بالمدينة من غير خوف ولا سفر» رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم من غير خوف ولا مطر فدل على اشتراكها قالوا ولان الصلوات زيد فيها علي بيان جبريل في اليوم الثاني وللاختيار فينبغي ان يزداد وقت الظهر واحتج أصحابنا بحديث عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال

ظاهر في الصحارى واما في العمران وقال الجبال فلا اعتبار بان لا يرى من شعاع شيء علي أطراف الجبلان وقلل الجبال ويقبل الظلام من المشرق روي أنه صلى الله عليه وسلم قال «اذا أقبل الظلام من هاهنا» وأشار الى المشرق «وادبر النهار الى هاهنا» وأشار الى المغرب «فقد افطر الصائم» (١) والى متي يمتد وقت المغرب فيه قولان اقدم أنه يدوم وقتها الى غيوبة الشفق لما روي

(١) * (حديث) «اذا أقبل الظلام من هاهنا وأشار المشرق وادبر النهار من ههنا وأشار الى المغرب فقد افطر الصائم» متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب اذا اقبل الليل وزاد فيه وغربت الشمس ورواه من حديث عبد الله بن أبي اوفى نحوه *

«إذا صليتم الفجر فانه وقت الي أن يطلع قرن الشمس الاول ثم اذا صليتم الظهر فانه وقت الي أن تحضر العصر فاذا صليتم العصر فانه وقت الي أن تصغر الشمس فاذا صليتم المغرب فانه وقت الي أن يسقط الشفق فاذا صليتم العشاء فانه وقت الي نصف الليل» رواه مسلم من طرق كثيرة وفي بعضها «وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم تحضر العصر» واحتجوا أيضاً بحديث أبي موسى السابق عن مجيب مسلم قال فيه في صلاة الظهر في اليوم الثاني ثم أخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالاسم ثم قال في آخره «الوقت ما بين هذين» وهذا نص في أن وقت الظهر لا يمتد وراء ذلك فيلزم منه عدم الاشتراك ومحدث أبي قتادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «الا انه ليس في النوم قنوط إنما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الاخرى» رواه مسلم في جملة حديث طويل واحتجوا بأحاديث كثيرة منها مالا يخرج به وبأقيسة لاجابة اليها مع هذه الاحاديث الصحيحة الصريحة واما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم «صلي في العصر في اليوم الاول حين صار ظل الشيء مثله وصلي في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله» فعنايه بدأ بالعصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله وفرغ من الظهر في اليوم الثاني حين صار الظل مثله وبهذا التفسير يحصل بيان اول وقت العصر وآخر وقت الظهر ولو حمل علي الاشتراك لم يحصل تحديد آخر وقت الظهر ولغات بيانه وقد قال في آخر الحديث «الوقت بين هذين» قال الشيخ أبو حامد ولان حقيقة الكلام أن يكون فرغ من الصلاتين حين صار ظل الشيء مثله فعنايه بالاجماع من ارادة ذلك في العصر فتأولها علي أنه ابتدأ حينئذ بقيت الظهر علي حقيقته ونظير ما تأولنا عليه لفظ الحديث قول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن) وقال تعالى (فاذا بلغن أجلهن فلا تعضلوهن) المراد بالبلوغ الاول مقارنته وبالثاني حقيقة اتمامه الاجل ويقال بلغ المسافر البلد اذا انتهى اليه وان لم يدخله وبلغه اذا دخله وأما الحواش عن الجمع بالمدينة فمن وجهين أحدهما أنه محمول علي أنه أخر الظهر الي آخر وقتها وقدم العصر في أول وقتها فصار صورته صورة جمع وليس بجمع وعلي هذا التأويل حله امامان تأييداً من رواه وهما أبو الشعثاء جابر بن زيد رواية عن ابن عباس والآخر عمرو بن دينار ثبت ذلك عنهما في صحيح مسلم وغيره والثاني أنه

عن بريدة أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلاة فقال «صل معاً هذين» يعني اليومين الي أن قال «وصلي في المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق» (١) وروى في الصحيح أن

(١) * (حديث) * بريدة أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن وقت الصلاة فقال صل معنا هذين يعني اليومين الي أن قال وصلي في المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق رواه مسلم مطولاً قال البيهقي قصة امرأة جبريل بمكة وقصة المسألة عن المواقيت بالمدينة والوقت الاخر لصلاة المغرب رخصة وكذا قال الدارقطني وغيره *

جمع بعذر أم أبطر وأما مرض عند من يقول به كما سنوضحه في باب صلاة المسافر إن شاء الله تعالى وأما قولهم زيد في الصلاة علي يان جبريل فتلك الزيادة ثبتت بنصوص ولانص هنا في الزيادة ولا مدخل للقياس واحتج لابي حنيفة بحديث ابن عمر رضي الله عنهما انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم «أما بقاؤكم فيما سلف من الامم قبلكم كما بين صلاة العصر الى غروب الشمس أو في أهل التوراة والتوراة فعلوا حتى إذا اتصف النهار عجزوا فاعطوا قيراطاً قيراطاً ثم أوتى أهل الانجيل الانجيل فعملوا الى صلاة العصر فعجزوا فاعطوا قيراطاً قيراطاً ثم أوتينا القرآن فعملنا الى غروب الشمس فأعطينا قيراطين قيراطين فقال أهل الكتاب أى ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطينا قيراطاً قيراطاً ونحن أكثر علاقة الله تعالى هل ظننكم من أجركم من شيء قالوا لا قال فهو فضلى أوتيته من أشياء» رواه البخارى ومسلم قالوا فهذا دليل علي أن وقت العصر أقصر من وقت الظهر ومن حين يصير ظل الشيء مثله الى غروب الشمس هو ربع النهار وليس بأقل من وقت الظهر بل هو مثله واحتجوا بأقبيس ومن سبب لاصل لها ولا مدخل لها في الاوقات واحتج أصحابنا عليهم بحديث ابن عباس وهو صحيح كما سبق واحتجوا باحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرها في دلالة بعضها نظر وبنى عنها حديث ابن عباس وأوجز امام الحرمين في الاساليب فقال عدتنا حديث جبريل ولا حاجة للمخالف الاحديث ساقه النبي صلى الله عليه وسلم مساق ضرب الامثال والامثال مظنة التوسعات والمجاز ثم التأويل متطرق الي حديثهم ولا يتطرق الي ما اعتمدناه تأويل ولا مطمع في القياس من الجانبين هذا كلام الامام واجاب الاحباب عن حديث ابن عمر بربعة اجوبة (احدها) جواب امام الحرمين المذكور (الثاني) ان المراد بقولهم أكثر عملاً ان مجموع عمل الفريقين أكثر (والثالث) ان ما بعد صلاة العصر مع التأهب لها بالاذان والاقامة والطهارة وصلاة السنة اقل مما بين العصر ونصف النهار الرابع حكاه الشيخ ابو حامد في تعليقه عن ابى سعيد الاصطخري قال كثرة العمل لا يلزم منها كثرة الزمان فقد يعمل الانسان في زمن قصير أكثر مما يعمل غيره في زمن مثله اطول منه *

النبي صلى الله عليه وسلم قال «وقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق» (١) ويعبر عن هذا القول بان المغرب وقتين كسائر الصلوات وفي الجديدا اذا مضى قدر وضوء واستر عودة واذان واقامة وخمس ركعات فقد انقضى الوقت لان جبريل عليه السلام صلاها في اليومين في وقت واحد ولو كان لها وقتان ليين كما في سائر الصلوات ثم معلوم أن ما لا بد منه من شرائط الصلاة لا يجب تقديمه على الوقت فيحتمل التأخير بعد الغروب قدر ما يشغل بها والاعتبار في جميع ذلك بالوسط المعتدل ويحتمل أيضاً أكل

(١) * (حديث) * روى في الصحيح أن النبي ﷺ قال وقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق رواه مسلم من حديث عبد الله بن عمر وابن العاص بلفظه وفي فقط له وقت صلاة المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق *

(فرع) للظهر ثلاثة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر فوقت الفضيلة أراه وسيأتي بيان الخلاف فيها تحصل به فضيلة أول الوقت ان شاء الله تعالى حيث تعرض له المصنف ووقت الاختيار ما بعد وقت الفضيلة الي آخر الوقت ووقت العذر وقت العصر في حق من يجمع بسفر أو مطر هكذا قال الاكثرون ان أوقات الظهر ثلاثة كما ذكرنا وقال القاضي حسين لها أربعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز ووقت عذر فوقت الفضيلة اذا صار ظل الشيء مثل ربه و الاختيار اذا صار مثل نصفه والحواز اذا صار ظله مثله وهو آخر الوقت والعذر وقت العصر لمن جمع بسفر أو مطر *

(فرع) بدأ المصنف بصلوة الظهر كما بدأ الشافعي والاصحاب تأسيا بامامة جبريل عليه السلام فانه بدأ بالظهر كما سبق وقال البندنجي بدأ الشافعي في الجديد بالظهر وفي التديم بالصبح قال وعليه كل الفقهاء فان قيل كيف بدأ بالظهر والاسراء كن في الليل ووجبت الصلوات الخمس في الليل فأول صلاة تحضر بعد ذلك هي الصبح فالجواب ان ذلك محمول على انه نص على ان اول وجوب الخمس من الظهر والله اعلم *

(فرع) قال صاحب البيان اذا زالت الشمس وجبت الظهر ويستحب فعلها حينئذ ولا ينتظر بها معبر الفقه مثل الشراك وحكي الساجي عن الشافعي رحمه الله انه يستحب ذلك ولا يجب وليس بشيء قال ومن الناس من قال لا يجوز أن يصلي حتى يصير الفقه مثل الشراك لحديث جبريل عليه السلام وحكي القاضي ابو الطيب هذا في تعليقه عن بعض الناس قال وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء وخلاف الاحاديث دليلنا حديث ابي موسى السابق وحديث ابن عمرو بن العاص السابق قريبا «وقت الظهر اذا زالت الشمس» وأما حديث جبريل فالمراد به انه حين زالت الشمس كان الفقه حينئذ مثل الشراك من ورائه لا انه اخر الي أن صار مثل الشراك *

(فرع) في معرفة الزوال قال أصحابنا رحمه الله الزوال هو ميل الشمس عن كبد السماء بعد انتصاف النهار وعلامته زيادة الظل بعد تنامي قصانه وذلك ان ظل الشخص يكون في اول النهار طويلا ممتداً فكما ارتفعت الشمس قصص فاذا انتصف النهار وقف الظل فاذا زالت الشمس عاد الظل الي الزيادة فاذا أردت أن تعلم هل زالت فانصب عصا أو غيرها في الشمس على أرض مسنونة وعلم على طرف ظلها ثم راقبه فان قص الظل علمت أن الشمس لم تزل ولا تزال تراقبه حتى يزيد ففي زاد علمت الزوال حينئذ قال أصحابنا ويختلف قدر ما يزول عليه الشمس من الظل باختلاف

لحم يكسر بها سورة الحوج وفي وجه ما يمكن تقديمه على الوقت كالطهارة وستر العورة يحط عن الاعتبار وفي وجه لا يعتبر خمس ركعات وانما يعتبر ثلاث ركعات ويعبر عن هذا القول بان المغرب وقت واحد يعتبر تقديره بالفعل وعلى هذا القول لو شرع في المغرب في الوقت المضبوط فهل يجوز

الازمان والبلاد فاقصر ما يكون الظل عند الزوال في الصيف عند تنامي طول النهار وأطول ما يكون في الشتاء عند تنامي قصر النهار وقيل لماضي أبو الطيب أن أبا جعفر الراسبي قال في كتاب المواقيت أن عند انتهاء طول النهار في الصيف لا يكون بمكة ظل لشيء من الأشخاص عند الزوال لثمة وعشرين يوما قبل انتهاء الطول وستة وعشرين يوما بعد انتهائه وفي هذه الايام متى لم ير للشخص ظل فان الشمس لم تنزل فاذا رأى الظل بعد ذلك فان الشمس قد زالت وبقي أيام السنة معرفة الزوال بمكة كمعرفتها بغيرها وقيل الشيخ أبو حامد في تعليقه أنه انما لا يكون للانسان في بمكة عند الزوال في يوم واحد في السنة لا غير والله أعلم * قال أصحابنا قامة الانسان ستة أقدام ونصف بقدم نفسه *

(فرع) في قول الله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل) اما غسق الليل فظلامه وأما دلوك فاختلاف فيه أهل التفسير والفقهاء واللفظة فقال الشافعي في البوطي وأصحابنا هو زوال الشمس وهو قول ابن عمر وابن عباس وأنس بن مالك وأبي بردة وعائشة والحسن البصري وقال أبو حنيفة هو الغروب وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن زيد وهما قولان مشهوران في كتب أهل التفسير واللفظة ومن حكاهما من أهل اللغة ابن قتيبة والازهرى والجوهري وآخرون وجزم الزبيدي في مختصر العين وابن فارس بأنه الزوال واختاره الازهرى والجوهري واختار ابن قتيبة الغروب والله أعلم وقائدة الخلاف ان الظاهر هل يجب بأول الوقت أم لا ومذهبنا الوجوب وأبو حنيفة بخلافه وسيأتى مبسوطا ان شاء الله * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله وزاد أدنى زيادة وآخره اذا صار ظل كل شيء مثليه لما روى ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وصلي بى جبريل العصر حين صار ظل كل شيء مثل ظله ثم صلى المرة الاخيرة حين صار ظل كل شيء مثليه » ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز والاداء الى غروب الشمس وقال أبو سعيد الاصطخرى اذا صار ظل كل شيء مثليه فانت الصلاة ويكون ما بعده وقت القضاء والمنهب الاول لما روى أبو قتادة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس التفريط في النوم انما التفريط في اليقظة ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى » *

(الشرح) حديث ابن عباس صحيح سبق بيانه وحديث أبي قتادة صحيح أيضا رواه أبو داود بهذا اللفظ باسناد صحيح على شرط مسلم وروى مسلم في صحيحه بمعناه قال (ليس في النوم تفريط انما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيى وقت الاخرى) واليقظة بفتح الباء

أن يستديم صلاته الى أن ينتقض هذا الوقت ان قلنا أن الصلاة الى وقع بعضها في الوقت وبعضها بعد الوقت اداءه وان يجوز تأخيرها الى أن يخرج عن الوقت بعضها فذلك لا محالة وان قلنا لا يجوز

والقاف وأبو قتادة اسمه الحارث بن ربيع وقيل النعمان بن ربيع وقيل عمرو بن ربيع والصحيح الأول وهو أنصارى سلمى بفتح السين واللام مدنى يقال له فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم شهد أحداً والخندق وما بعدهما من المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلف في شهوده بدرًا توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة رضى الله عنه: أما حكم المسألة فذهبنا أنه يدخل وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله غير الظل الذى يكون له عند الزوال وهو إذا انقضى وقت الظهر ولا اشتراك بينهما ولا فاصل بينهما هذا مذهبنا وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك وأما قول المصنف «وزاد أدنى زيادة» فكذا نص عليه الشافعى في مختصر المزنى وكذا ذكره الشيخ أبو حامد والماوردى والقاضى أبو الطيب المحاملى وجهاء العراقيين والمتولى وآخرون من الخراسانيين وقال صاحب الذخائر اختلاف أصحابنا في هذه الزيادة على ثلاثة أوجه أحدها أنها لبيان انتهاء الظل إلى المثل والآخر وقت قد دخل قبل حصول الزيادة بمجرد حصول المثل فلي هذا تكون الزيادة من وقت العصر والثانى أنها من وقت الظهر وإنما تدخل العصر عقبها قال وهذا ظاهر كلام الشافعى والعراقيين وعليه كثير من الأصحاب والثالث أنها ليست من وقت الظهر ولا من وقت العصر بل هي فاصل بين الوقتين هذا ما حكه في الذخائر وهذا الثالث ليس بشيء قوله صلى الله عليه وسلم «وقت الظهر ما لم يحضر العصر» فدل على أنه لا فاصل بينهما والأصح أنها من وقت العصر وبه قطع القاضى حسين وآخرون وتتل الرافعى الاتفق عليه وأما آخر وقت العصر فهو غروب الشمس هذا هو الصحيح الذى نص عليه الشافعى وقطع به جمهور الأصحاب وقال أبو سعيد الأصبغى آخره إذا صار ظل الشيء مثليه فإن آخر عن ذلك ثم كانت قضاء قال الشيخ أبو حامد هذا الذى قاله الأصبغى لم يخرج على أصل الشافعى لأن الشافعى نص في القديم والجديد أن وقتها يمتد حتى تقرب الشمس وأنما هو اختيار لنفسه

ذلك في سائر الصلوات في المغرب وجهان أحدهما المنع كآثار الصلوات وأصحها أن يجوز مدها إلى غروب الشفق لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ سورة الاعراف في المغرب (١) فظاهر المذهب أنه قول الحديدي واختار طائفة من الأصحاب القول الأول ورجحوه وعندهم أن المسئلة مما يفنى فيما على

(١) * (حديث) * أنه ﷺ قرأ سورة الاعراف في المغرب رواه البخارى من حديث ابن ابي مليكة عن عروة عن مروان عن زيد بن ثابت أنه قال لمروان مالك تقرأ في المغرب بقصر المفضل وقد سمعت رسول الله ﷺ يقرأ فيها بطولي الطولين قال ابن ابي مليكة الاعراف والمائدة والنسائي رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب باطول الطولين المص وللحاكم من حديث هشام عن ابيه عن زيد بن ثابت كان يقرأ في المغرب بسورة الاعراف في الركعتين كليهما ورواه النسائي من وجه آخر عن هشام عن ابيه عن عائشة وهو معلول ورواه ابن السكن من حديث ابي ايوب *

وهو خلاف نص الشافعي والاعصاب واستدل بحديث جبريل ودليل المذهب حديث أبي قتادة السابق وحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر» رواه البخاري ومسلم وحديث أبي موسى الذي ذكرته في أول الباب عن صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم أخر العصر حتى انصرف منها والقاتل يقول قد احمرت الشمس وأما حديث جبريل فانما ذكر في وقت الاختيار لا وقت الجواز دليل الاحاديث الصحيحة التي ذكرتها وهذا التأويل متعين للجمع بين الاحاديث ولان هذه الاحاديث متأخرة عن حديث جبريل فيكون العمل عليها ولانها أصح منه بلا خلاف بين اهل الحديث وان كان هو أيضا صحيحا ولان الحائض وغيرها من اهل الاعذار اذا زال عذرهم قبل غروب الشمس بركعة لزمهم العصر بلا خلاف ولو كان الوقت قد خرج لم يلزمهم وهذا الالتزام حسن ذكره امام الحرمين وغيره وقد قال القرطبي في درسه ان الاصطخري يحمل حديث من أدرك ركعة من العصر على اصحاب الاعذار (فرع) قال القاضى حسين والصيدلاني وامام الحرمين والروائي وغيرهم للعصر خمسة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة ووقت جواز وكراهة ووقت عذر فالفضيلة من أول الوقت الى ان يصير ظل الشخص مثله ونصف مثله ووقت الاختيار الى ان يصير مثلين والجواز بلا كراهة الى اصفرار الشمس والجواز مع الكراهة حال الاصفرار حتى تغرب والعذر

القديم واذا عرفت ذلك فعد الى الفاظ الكتاب وعلم قوله ويمتد الى غروب الشفق بالميم لان مذهب مالك مثل القول الجديد في أظهر الروايتين وقوله فقد انقضى الوقت بالخاء والالف لان مذهبهما مثل القول القديم ولفظ الوضوء بالواو وكذا قوله وقدر خمس ركعات لما حكى ابن الوحيين وادعى القاضي الروياني أن المذهب اعتبار الثلاث دون الخمس وقوله وعلى هذا قلومد آخر الصلاة الى غروب الشفق فوجهان فيه اشارة الى أن الوجهين مبنيان على قولان في سائر الصلوات لا يجوز الايمان بها بحيث يقع بعضها بعد الوقت لا ما اذا جوزنا ذلك فلا اختصاص للامتداد بغروب الشفق مهما كان الشروع في الوقت المضبوط *

قال ﴿ ووقت العشاء يدخل بغيوبة الشفق وهو الحمرة (ح) لى تلى الشمس دون البياض والصفرة ثم يمتد وقت الاختيار الى ثلث الليل على قول والى النصف على قول ووقت الجواز الى طلوع الفجر (و) ﴾ *

اذا غاب الشفق دخل وقت العشاء لما روينا من خبر جبريل عليه السلام والشفق هو الحمرة وبه قال مالك وأحمد خلافاً لابن حنيفة والمزني حيث قالوا هو البياض الذى يعقب الحمرة ويروى عن احمد أن الاعتبار في الصحراء بالحرارة وفي البنيان بالبياض لما روى عن ابن عمر رضي الله

وقت الظهر لمن جمع بسفر أو مطر وقد نقل أبو عيسى الترمذى عن الشافعى وغيره من العلماء كراهة تأخير العصر ودليل الكراهة حديث أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «تلك صلاة المنافقين يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعا لا يذكر الله فيها الا قليلا» رواه مسلم والله أعلم *

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبا أن وقت الاختيار للعصر يمتد الى مصير ظل كل شئ مثليه وبه

قال جماهير العلماء وقال أبو حنيفة يمتد الى اصرار الشمس * قال المصنف رحمه الله *

(و) وأول وقت المغرب اذا غابت الشمس لما روى ان جبرائيل عليه السلام صلى المغرب حين غابت وافطر الصائم وليس لها الا وقت واحد وهو بقدر ما يتطهر ويستر العورة ويؤذن ويقيم ويدخل فيها وإن أخر الدخول عن هذا الوقت أم لما روى ابن عباس ان جبريل عليه السلام صلى المغرب في المرة الاخرة كما صلاها في المرة الاولى ولو كان لها وقت آخر لبين كما بين في سائر الصلوات فان دخل فيها في وقتها ففيه ثلاثة أوجه أحدها ان له ان يستديها الى غيوبة الشفق لان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ الاعراف في صلاة المغرب والثاني لا يجوز أن يستديها أكثر من قدر ثلاث ركعات لان جبريل صلى ثلاث ركعات والثالث له ان يصلي مقدار أول الوقت في سائر الصلوات لانه لا يكون مؤخرافي هذا القدر ويكون مؤخرأ فيا زاد عليه ويكره ان يسمى صلاة المغرب العشاء لما روى عبد الله ابن مفضل رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تغلبكم الاعراب علي اسم صلاة المغرب وتقول الاعراب هي العشاء» *

عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الشفق الحمر فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة» (١) والى متى يمتد وقت الاختيار فيه قولان أصحهما الى ثلث الليل لبيان جبريل عليه السلام والثاني الى نصف

(١) حدثني ابن عمر الشفق الحمر فاذا غاب الشفق وجبت الصلاة ابن عساكر في غرائب مالك حدثنا زاهر ثنا البيهقي انا الحاكم ثنا أبو بكر بن اسحاق ثنا علي بن عبد العزيز حينئذ وقال الدارقطني في السنن قرأت في اصل احمد بن عمرو بن جابر قال ثنا علي بن عبد الصمد ثنا هارون بن سفيان ثنا عتيق بن يعقوب ثنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر مرفوعا باللفظ المذكور سواء وصحح البيهقي وقعه ورواه ابن عساكر من حديث أبي حذافة عن مالك وقال حديث عتيق امثل اسناداً وقد ذكر الحاكم في المدخل حديث أبي حذافة وجعله مثالا لما رفته الجروحيون من الموقوفات (تنبيه) قال ابن خزيمة في صحيحه ثنا عمار بن خالد ثنا محمد بن يزيد هو الواسطي عن شعبة عن قتادة عن أبي ايوب عن عبد الله بن عمرو ورفعه وقت صلاة المغرب الى ان تذهب حمرة الشفق الحديث قال ابن خزيمة ان سمعت هذه اللفظة تقربها محمد بن يزيد وإنما قال اصحاب شعبة فيه فور الشفق مسكان حمرة الشفق (قلت) محمد بن يزيد صدوق وقال البيهقي روى هذا الحديث عن عمرو بن علي وابن عباس وعبد الله بن الصامت وشداد بن اوس وابن مبررة ولا يصح فيه شيء *

(الشرح) حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق بيانه وحديثه الآخر هو تمام الاول وحديث عبدالله بن مغفل صحيح أيضاً رواه البخاري والاعراب سكان البادية وحديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالاعراف في المغرب صحيح رواه البخاري بمعناه فرواه عن مروان بن الحكم قال قال لي زيد بن ثابت «مالك قرأ في المغرب بقصار وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطولين» هذا لفظ البخاري وفي رواية النسائي واسادها صحيح عن زيد «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بطول الطولين المص» وأما مغفل فبضم الميم وقسح الفين المعجمة والفاء وكنية عبدالله بن مغفل أبو سعيد وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو زياد المزني ممن بايع بيعة الرضوان سكن المدينة ثم البصرة وبها توفي سنة ستين وكان من قهات الصحابة رضي الله عنهم : أما حكم المسألة فاول وقت المغرب اذا غربت الشمس وتكامل غروبها وهذا لاخلاف فيه نقل ابن المنذر وخلائق لا يحصون الاجماع فيه قال اصحابنا والاعتبار سقوط قرصها بكامله وذلك ظاهر في الصحراء قال الشيخ أبو حامد والاصحاب ولا نظر بعد تكامل الغروب الي بقاء شعاعها بل يدخل وقتها مع بقائه وأما في العمران وقلل الجبال فالاعتبار بان لا يرى شيء من شعاعها علي الجدران وقلل الجبال وقبل الظلام من المشرق وأما آخر وقت المغرب نص الشافعي رحمه الله في كتبه المشهورة الجديدة والقديمة انه ليس لها الا وقت واحد وهو أول الوقت ونقل أبو ثور عن الشافعي ان لها وقتين الثاني منها ينتهي الي مغيب الشفق هكذا نقله عنه القاضي أبو الطيب وغيره قال القاضي والذي نص عليه الشافعي في كتبه انه ليس لها الا وقت واحد هو اول الوقت وقال صاحب الحاوي حكى أبو ثور عن الشافعي في القديم ان لها وقتين يمتد ثانيهما الي مغيب الشفق وقال فن اصحابنا من جعله قولاً ثانياً قال وانكره جمهورهم لان الزعفراني وهو اثبت اصحاب القديم

الليل وبه قال أبو حنيفة لقوله صلى الله عليه وسلم «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا خرت المشاء الي نصف الليل» (١) وعن أحمد روايتان كاهولين ثم يستر وقت الجواز الي طلوع الفجر الثاني وفيه وجه آخر انه اذا ذهب وقت الاختيار علي اختلاف القولين فقد ذهب وقت الجواز أيضاً أما علي قول ائمتنا فحديث جبريل عليه السلام حيث قال «الوقت ما بين هذين

(١) (حديث) لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا خرت المشاء الي نصف الليل رواه الحساكم من طريق عبيد الله عن سعيد القسري عن أبي هريرة بلفظ لفرضت عليهم السواك مع الوضوء والباقي مثله ورواه البيهقي مثله ورواه الترمذي وابن ماجه وابن حبان من هذا الوجه بنير ذكر السواك ورواه البزار من طريق صفوان بن سليم عن حميد ابن عبد الرحمن عنه بلفظ لولا ان اشق على امتي لجمعت وقت المشاء الي نصف الليل فيه اسحاق بن أبي فروة وهو متروك وفي الباب عن أبي سعيد رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه واسناده صحيح : وعن جابر عند الطبراني : وعن انس رواه ابن عدى في ترجمة يحيى بن أيوب من روايته عن حميد عنه بلفظ أن رسول الله ﷺ أخر المشاء الي نصف الليل ثم صلى

حكى عن الشافعى ان المغرب وقتا واحدا واختلف اصحابنا المصنفون في المآلة علي طريقتين احدهما القطع بان لها وقتا فقط وبهذا قطع المصنف هنا والمحامي وآخرون من العراقيين ونقله صاحب الخاوى عن الجمهور كما سبق والطريق الثاني علي قولين احدهما هذا والثاني يتبدل في غيب الشفق وله ان يبدأ بالصلاة في كل وقت من هذا الزمان وبهذا الطريق قطع المصنف في التنبيه وجاءت من العراقيين وجهاءهم الحراسانيين وهو الصحيح لان باثورة امام وقت الثقة مقبول ولا يضره كون غيره لم ينقله ولا كونه لم يوجد في كتب الشافعى وهذا لما لا شك فيه فعلي هذا الطريق اختلف في اصح القولين فصحيح جمهور الاصحاب القول الجديد وهو انه ليس لها الا وقت واحد وصحيح جماعة القديم وهو ان لها وقتين من صححه من اصحابنا ابو بكر ابن خزيمة وابو سليمان الخطابي وابو بكر البيهقي والغزالي في احياء علوم الدين وفي درسه والبخارى في التهذيب ونقله الروياني في الحلية عن ابي نور والمزني وابن المنذر وابي عبد الله الزيري قال وهو المختار وصححه ايضا العجلي والشيخ ابو عمرو بن الصلاح قلت هذا القول هو الصحيح لاحاديث صحيحة منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «وقت المغرب ما لم يغب الشفق» وفي رواية «وقت المغرب اذا غابت الشمس ما لم يسقط الشفق» وفي رواية «وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق» رواه مسلم بهذه الالفاظ كلها وقوله نور الشفق هو بالهاء المثناة : أى نورانه وفي رواية ابي داود فور الشفق بالفاء وهو بمعنى ثوره وعن ابي موسى الاشعري في بيان النبي صلى الله عليه وسلم للسائل مواقيت الصلاة قال «ثم آخر المغرب حتي كان عند سقوط الشفق» رواه مسلم وقد سبق بطوله وعن بريدة ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلي المغرب في اليوم الثاني قبل أن يغيب الشفق» رواه مسلم وقد سبق بطوله وعن ابي قتادة في حديثه السابق «ليس في النوم تفریط إنما التفریط علي من لم يعمل الصلاة حتي يجيء وقت الاخرى» رواه مسلم وسبق بيانه فاذا عرفت الاحاديث الصحيحة تعين القول به جزمالات الشافعي نص عليه في القديم كما نقله ابو ثور وعلق الشافعى القول به في الاملاء علي ثبوت الحديث وقد ثبت الحديث بل احاديث والاملاء من كتب الشافعي الجديدة فيكون منصوحاً بانه في القديم والجديد وهذا كله مع القاعدة العامة التي أوصى بها الشافعى رحمه الله انه اذا صح الحديث

الوقتین وأما علی قول النصف فلما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل» (١) والي هذا الوجه ذهب الاصطخرى وكذلك أبو بكر الفارسي فيما حكى المعلق

(١) * (حديث) * وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل : مسلم من حديث عبد الله بن عمرو وقد تقدم ولفظه فاذا صليتم العشاء فانه وقت الى نصف الليل وفي رواية له الى نصف الليل الاوسط وللتزمذي عن ابي هريرة مرفوعاً وان أول وقت العشاء حين يغيب الشفق وان آخر وقتها حين ينتصف الليل وهو الذى قدمنا عن البخارى ان محمد بن فضيل أخطأ في وصله

خلاف قوله يترك قوله ليعمل بالحديث وإن مذهبه ما صح فيه الحديث وقد صح الحديث ولا معارض له ولم يتركه الشافعي إلا لعدم ثبوته عنده ولهذا علق القول به في الاملاء على ثبوت الحديث وبالله التوفيق «واما حديث صلاة جبريل عليه السلام في اليومين في وقت فجوابه من ثلاثة أرجه أحسنها وأصحها أنه إنما أراد بيان وقت الاختيار لا وقت الجواز فهكذا هو في أكثر الصلوات وهي العصر والمساء والصبح وكذا المغرب (والثاني) أن حديث جبريل مقدم في أول الامر بمسكة وهذه الاحاديث متأخرة بالمدينة فوجب تقديمها في العمل (والثالث) أن هذه الاحاديث أقوى من حديث جبريل لوجهين أحدهما أن رواها أكثر والثاني أنها أصح اسناداً ولهذا خرجها مسلم في صحيحه دون حديث جبريل وهذا لا شك فيه فحصل أن الصحيح المختار أن للمغرب وقتين يمتد ما ينهما إلى مغيب الشفق ويجوز ابتداءها في كل وقت من هذا فعلي هذا ثلاثتا أوقات وقت فضيلة واختيار وهو أول الوقت والثاني وقت جواز وهو ما لم يغيب الشفق والثالث وقت عند وهو وقت العشاء في حق من جميع السفر أو مطر وهذا الذي ذكرناه من أن وقت الفضيلة ووقت الاختيار واحد وهو أول الوقت هو الصواب وبه قطع المحققون وقال القاضي حسين والبغوي علي هذا يكون النصف الاول مما بين أول الوقت ومغيب الشفق وقت اختيار والنصف الثاني وقت جواز وهذا ليس بشيء. ويكنى في رده حديث جبريل وقد نقل أبو عيسى الترمذي عن العلماء كافة من الصحابة فمن بعدهم كراهة تأخير المغرب وما إذا قلنا ليس للمغرب الا وقت واحد فهو اذا غربت الشمس ومضي قدر طهارة وسر العورة واذا نوا قام وخسر ركعات هذا هو الصحيح

عن الشيخ أبي محمد والمذهب الاول واحتجوا له بما روى انه صلى الله عليه وسلم قال « صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بركعة » (١) وبما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « ليس التفريط في النوم وانما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى » (٢) فظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى ولا يخفى عليك ما ذكرناه للمواضع المستحقة للعلامات من ألفاظ الكتاب وإن قوله ووقت الجواز إلى طلوع الفجر المراد منه الفجر الثاني وقوله في تفسير الشفق دون البياض والصفرة لا كلام في أن البياض خارج عن تفسير الشفق عندنا وأنه لا يعتبر غروبه وأما الصفرة فقد ذكر امام الحرمين في النهاية أن أول وقت العشاء يدخل بزوال الحمرة والصفرة والشمس اذا غربت تعقبها حمرة ثم ترق إلى تنقلب صفرة ثم يبقى بياض قال وبين غيبوبة

(١) (حديث) صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بواحدة متفق عليه من حديث بن عمر وسيأتي في صلاة التطوع *

(٢) (حديث) ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى أبو داود من حديث أبي قتادة بهذا اللفظ واستاده على شرط مسلم ورواه الترمذي

وبه قطع الخراسانيون وقيل يعتبر ثلاث ركعات للفرض فقط وبهذا قطع المصنف وآخرون من العراقيين وادعى الروائي أنه ظاهر المذهب وليس كما ادعى وحكى القاضي ابو الطيب في تعليقه وجهانه لا يتقدر بالصلاة بل بالعرف فمن آخر عن المتعارف في العادة خرج الوقت وهذا قوي ولكن المشهور اعتبار خمس ركعات منها ركعتان لاسنة فكيف يقال ان السنة تكون مقضية فاذا مضى هذا القدر قد انقضى الوقت وما يمكن تقديمه على الغروب كالطهارة والستر لا يجب تقديمه لكن يستحب وفيه وجه ان يجب تقديم ما يمكن تقديمه وهو الوضوء والستر دون التيمم والاذان والاقامة ووضوء المستحاضة ومن في معناها حكمه القاضي حسين والتولي وغيرهما وهوشاذ والصواب الاول والمعتبر في كل ذلك الوسط المعتدل بلا اطالة ولا استعجال هكذا اطلق الجمهور قال القفال تعتبر هذه الامور متوسطة لا طويلة ولا قصيرة لكن يعتبر في حق كل انسان فعل نفسه لانهم يختلفون في ذلك فبعضهم خفيف الحركات والجسم والقراءة وبعضهم عكسه قال جماعة من الخراسانيين ويحتمل مع ذلك ايضا اكل ثم يكرسها حدة الجوع هكذا قالوا والصواب أنه لا ينحصر الجواز في اقم في الصحيحين عن انس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إذا قدم العشاء فابدؤا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم» فان آخر الدخول فيها عن هذا القدر المذكور أم وصارت قضاء وان لم يؤخر بل دخل فيها في هذا الوقت فهل له أن يعدها ويستديها فيه ثلاثة أوجه مشهورة حكاه المصنف والمحامي وآخرون قال البندنجي هذه الوجة حكاهما ابو اسحاق المروزي في الشرح وقد ذكر المصنف أدلتها أحدها لا يجوز الثاني يجوز استدائها الى القدر الذي يتأدى اليه فضيلة أول الوقت في سائر الصلوات والثالث وهو الصحيح يجوز استدائها الى غيب الشفق صححه أصحابنا منهم الشيخ ابو حامد والمحامي والبرجاني وآخرون. قطع به المصنف في التنبيه والمحامي في المقنع ودليله حديث قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب الاعراف

الشمس الى زوال الصفرة ما بين الصبح الصادق الى لوع قرن الشمس وبين زوال الصفرة الى انحاق البياض يقرب ما بين الصبح الصادق والكاذب ونقل صاحب الكتاب في البسيط هذا الكلام لكن الذي يوافق اطلاق المعظم ما ذكرناه في هذا الموضع وهو الاكتفاء بغيوبة الحرارة ولفظ الشافعي رضي الله عنه دال عليه ألا تراه يقول في المختصر واذا غاب الشفق وهو الحرارة فهو أول وقت العشاء ثم غروب الشفق ظاهر في معظم النواحي أما الساكنون بناحية تقصر لياليهم ولا يغيب عنهم الشفق فيصلون العشاء اذا مضى من الزمان قدر ما يغيب فيه الشفق في أقرب البلدان اليهم ذكره القاضي حسين في فتاويه *

من هذا الوجه ولقطه مثله الى قوله في اليقظة وقال بعده فاذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ثم قال حسن تسيح ورواه مسلم بنحوه في قصة نومهم عن صلاة الفجر ولقطه ليس

وهو صحيح كما سبق وفي رواية النسائي قرأ بالاعراف غرباً في الركعتين وهذا ينم تأويل من قال قرأ ببعضها والله أعلم *

(فرع) أنكر الشيخ أبو حامد علي أصحابنا المتقدمين وغيرهم قولهم هل للمغرب وقت أم وقتان وقال عبارتهم هذه غلط قال بل للصلوات كلها وقت واحد ولكن المغرب يقصر وقتها وغيرها بطول وإجاب الشيخ أبو علي السنجي عن هذا الإنكار وقال في كتابه شرح التلخيص ليس المراد بقولنا للصبح وغيرها وقتان أن يكون وقتان منفردين ولكن وقت واحد له أول وآخر كالصبح وقتها أول طلوع الفجر ووقتها الثاني ما لم تطلع الشمس وحينئذ لا إنكار علي طائفة اصططلت علي هذا *

(فرع) قال القاضي حسين أن قيل كيف قلتم للمغرب وقت واحد علي الجديد مع انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب بالسفر والمطر ومن شرط الجمع وقوع الصلاتين في أحدهما فالجواب من وجهين أحدهما انه لا يشترط وقوع الصلاتين في وقت أحدهما إنما يشترط وقوع أحدهما عقب الأخرى والثاني أن وقت المغرب بعد الطهارة ونحوها قدر خمس ركعات للفريضة والسنة وهذا القدر يمكن فيه المغرب والعشاء مقصورة وكذا تأمة تقريباً علي الأصح أن الصلاة التي تقع بعضها خارج الوقت اداء هذا كلام القاضي والردال قوی والجوابان ضعيفان أما الاول فينتقض بمن جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد الغروب فإن قيل المراد بالجمع جمع التقديم قلنا إنما محت الظهر والعصر في آخر وقت الظهر بحيث وقعت العصر في وقتها لأن الوقت قابل لها بخلاف المغرب والعشاء فإن بعد خروج وقت المغرب لا يصلح الوقت للعشاء علي قوله الجديد فينبغي أن لا يصح وقد محت بالاتفاق فدل علي امتداد الوقت وأما الجواب الثاني فظاهر الفساد أيضاً فإنه لا يظن بالنبي صلى الله

قال (ووقت الصبح يدخل طلوع الفجر الصادق المستطير ضوءه لا بالفجر الكاذب الذي يبدو مستطيراً كذنب السرحان ثم ينمحق أثره ثم يمدى وقت الاختيار الي الاسفار ووقت الجواز الي الطلوع) *

يدخل وقت الصبح بطلوع الفجر الصادق ولا عبرة بالفجر الكاذب والصادق هو المستطير الذي لا يزال ضوءه يزداد ويترض في الأفق ممي مستطيراً لا لتشارده قال الله تعالى «كلن شره مستطيراً» والكاذب يبدو مستطيراً ذاهباً في السماء ثم ينمحق وتصبح الدنيا أعظم مما كانت والعرب تشبه بذنب السرحان اثنين أحدهما طوله واثنان أن الضوء يكون في الاعلى دون الاسفل

في النجوم تقرط إما التفريط علي من لم يصل الصلاة حتي يجيء وقت الصلاة الأخرى فن عمل ذلك فليصلها حين يتبه لها فإذا كان الند فليصلها عند وقتها الحديث *

عليه وسلم وإصحابه أنهم كانوا يجمعون بحيث يقع بعض الصلاة الثانية لاني وقت الاولي ولا في وقت الثانية ولانه اذا جمع في وقت المغرب جاز القصر بلا خلاف ولو كان كما قال القاضي لكان في صحة القصر خلاف بناء على ان الصلاة التي يقع بعضها خارج الوقت أداء أم قضاء وبناء على المقضية في السفر فظهر بما قلناه ان الصحيح امتداد وقت المغرب والله أعلم

(فرع) في مذاهب العلماء في وقت المغرب : قد ذكرنا اجمالهم على ان أول وقتها غروب الشمس وبيننا المراد بالغروب وحكي الماوردي وغيره عن الشيعة أنهم قالوا لا يدخل وقتها حتى يشترك النجوم والشمعة لا يستد بخلافهم وأما آخر وقتها فقد ذكرنا ان المشهور في مذهبنا ان لها وقتا واحدا وهو أول الوقت وان الصحيح أن لها وقتين يمتد ثانيها الى غروب الشفق وعن قال بالوقتين أبو حنيفة والثوري واحد أبو ثورو لسحاق وداود وابن المنذر ومن قال بوقت واحد الا واعي وقتل أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن أبي يوسف ومحمد واكثر العلماء وعن مالك ثلاث روايات الصحيحة منها وهي المشهورة في كتب اصحابه واصحابنا انه ليس لها الا وقت واحد ولم ينقل ابن المنذر عنه غيرها والثانية وقتان الي مغيب الشفق والثالثة يبقى الى طلوع الفجر ونقله ابن المنذر عن طاوس وعطاء وقد سقت دلائل المسألة وقد يستدل للشيعة بحديث يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلى المغرب عند اشتباك النجوم» ودليلنا حديث جبريل عليه السلام وحديث أبي موسى وبريدة أنه «صلى المغرب حين غربت الشمس» وهي احاديث صحيحة كما سبق وعن (رفع

كما ان الشعر يكثر على أعلى ذنب الذئب دون أسفله روى انه صلى الله عليه وسلم قال « لا يفرنكم الفجر للمستطيل فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير » (١) ويتأدى وقت الاختيار الى الاسفار لحديث جبريل عليه السلام وهل يزيد الوقت عليه قال أبو سعيد الاصطخري لا والمذهب انه يبقى وقت الجواز الى طلوع الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم « ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح » ثم من الاسفار الى طلوع الحمرة جواز بلا كراهية ووقت طلوع الحمرة وقت الكراهية فيكره تأخير الصلاة اليها من غير عند ذكره الشيخ أبو محمد وكذلك أوردته في التهذيب فيحصل الصبح أربعة أوقات كما لعصر وقوله ووقت الحواز الى الطلوع ان كان المراد منه ما اشترك فيه حالة الكراهية وحالة عدمها فلا مخالفة بينه وبين ما حكيناه ولكنه خص

(١) (حديث) لا يفرنكم الفجر المستطيل فكلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير الترمذى من حديث سمرة بلفظ لا يفرنكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وهو في صحيح مسلم بالقاظ منها لا يفرنكم من سحورك اذان بلال ولا يياض الافق المستطيل هكذا حتى يستطير ولفظ الترمذى أقرب الى سياق المصنف ورواه الطحاوى من حديث انس مختصراً وفي الصحيحين عن ابن مسعود ان الفجر ليس الذى

ابن خديج رضى الله عنه قال «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فينصرف أحدنا وإنه ليسمر مواقع نبله» رواه البخارى ومسلم وعن سلمة بن الأكوع رضى الله عنه قال «كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب إذا توارت بالمحجاب» رواه البخارى ومسلم وعن أبي أيوب رضى الله عنه أنه قال لعقبة بن عامر رضى الله عنه وقد أصر المغرب أما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «لا تزل أمي بخير أو قال علي الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشبك النجوم» رواه أبو داود بإسناد حسن وهو حديث حسن: وعن العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تزل أمي علي الفطرة ما لم يؤخروا المغرب حتى تشبك النجوم» رواه ابن ماجه بإسناد جيد والاحاديث في المسألة كثيرة * وأما الحديث المحتج لهم به فباطل لا يعرف ولا يصح ولو قل لكان محمولا على أنه صلى الله عليه وسلم صلاها كذلك مرة لبيان الجواز وقد صح في أحاديث سبقت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخر المغرب لبيان الجواز والله أعلم *

(فرع) يكره تسمية المغرب عشاء كذا صرح به المصنف وغيره للحديث السابق *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأول وقت العشاء إذا غاب الشفق وهو الحمرة وقال المزني الشفق البياض والدليل عليه أن جبريل عليه السلام صلى العشاء الأخيرة حين غاب الشفق والشفق هو الحمرة والدليل عليه ما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

اسم الجواز بما لا كراهة معه في فصل العصر ألا تراه يقول ويصعد وقت الجواز إلى الاصفرار ووقت الكراهية عند الاصفرار فيشبه أن يريد بالجواز هنا مثل ذلك أيضا وحينئذ يكون ما ذكره مخالفا لما حكيناه والله أعلم *

قال (ثم يقدم) (وح) أذان هذه الصلاة على الوقت في الشتاء لسبع بقى من الليل وفي الصيف بنصف سبع وقيل يدخل وقت أذانها بخروج وقت اختيار العشاء ثم ليكن للسجدة وذان يؤذن أحدهما قبل الصبح والآخر بعده *

يقول هكذا وجمع أصابه ثم نكسها إلى الأرض ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومد يده زاد البخارى عن يمينه وشماله وله الفاظ: وروى أبو داود والترمذى والدارقطنى من حديث قيس بن طلق بن علق عن أبيه بلفظ كلوا واشربوا ولا يهيدنكم وفى لفظ ولا يفرنكم الساطع المصمد وكلوا واشربوا حتى يترضى لكم الأحمر: وروى الدارقطنى من حديث عبد الرحمن بن عايش العجرجان قالما المستطيل في السماء فلا يمننا السحور ولا يحل فيه الصلاة فإذا اعترض فقد حرم الطعام وحلت الصلاة ورواه الحاكم من حديث محمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر بلفظ العجرجان قالما الذى يكون كذب السرحان فلا يحل

« وقت المغرب الي ان تذهب حمرة الشفق » ولاتها صلاة تعلق بالحد الثيرين والمتقين في الاسم الخاص فتعلقت باظهرهما واتورهما كما أصبح: وفي آخره قولان قال في الجديد الي ثلث الليل لما روي ان جبريل عليه السلام صلى في المرة الاخيرة العشاء. الاخيرة حين ذهب ثالث الليل وقال في القديم والاملاء الي نصف الليل لما روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت العشاء ما بينك وبين نصف الليل » ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز الي طلوع الفجر قال أبو سعيد الاصطخري اذا ذهب ثلث الليل أو نصفه فانت الصلاة وتكون قضاء والمذهب الاول لما روينا من حديث أبي قتادة رضي الله عنه ويكره ان تسمي العشاء الصلوة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبنكم الاعراب علي اسم صلاتكم » قال ابن عيينة أنها العشاء وانهم يعمون بالابل ويكره النوم قبلها والحديث بعدها لما روى ابر برزة رضي الله عنه قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النوم قبلها والحديث بعدها » *

(الشرح) في هذه القطعة مسائل احداها في الاحاديث اما حديثا جبريل الاول والثاني فصحيحان سبق بيانها : واما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي « وقت المغرب الي ان تذهب حمرة الشفق » فغريب بهذا اللفظ والثابت منه في صحيح مسلم وغيره عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « وقت المغرب ما لم يسقط نور الشفق » كما سبق بيانه وتحصيل الدلالة بهذا لان نوره هو نور : انه وهذه صفة الاحمر لا الابيض : واما حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي الآخر فصحيح أيضا رواه مسلم ولفظه في مسلم عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « وقت صلاة العشاء الي نصف الليل الاوسط » واما حديث أبي قتادة فصحيح سبق بيانه : واما حديث ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما لا يغلبنكم الاعراب علي اسم صلاتكم فصحيح رواه مسلم ولفظه عنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا يغلبنكم الاعراب علي اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعتقدون بالابل وقول المصنف قال ابن

صلاة الصبح تختص في حكم الاذان بأمر ذكر منها هاتين أحدهما أنه يجوز تقديم أذانها علي دخول الوقت خلاف لابي حنيفة لنا ما روى عن ابن عمر رضي الله

الصلوة ولا يحرم الطعام وأما الذي يذهب مستطيلا في الاق فانه يحل الصلاة ويحرم الطعام قال البيهقي روى موصولا ومرسلا والمرسل اصح والمرسل الذي اشار اليه : أخرجه أبو داود في المراسيل والدارقطني من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان انه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : وغلط القناز عني في شرح الموطأ فزعم انه من رواية ثوبان مروي عن رسول الله ﷺ رواه ابن خزيمة والدارقطني والحاكم من حديث ابن عباس مثله قال الدارقطني لم ير فيه غير أبي احمد ان يري عن الثوري عن ابن جريج ووقفه القرياني وغيره عن الثوري ووقفه أصحاب ابن جريج عنه أيضا ورواه الازمري في كتاب مرفق وقت الصبح من حديث ابن عباس موقوفا بلفظ ليس الفجر الذي يسقط في السماء ولكن الفجر الذي ينتشر علي وجوه الرجال *

عينة أنها الشاء الي آخره كان ينبغي حذف ذكر ابن عينة: وما حديث ابي برزة فصحي: ورواه البخاري ومسلم لكن لفظه عندهما عن ابي برزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره النوم قبلها والحديث بعدها يعني الشاء.

(المسألة الثانية) في اسماء الرجال فابن عمر وابو قتادة والمزني سبق يانهم وذكر احوالهم في مواضعهم: وأما عبد الله بن عمرو بفتح العين فروى عنه هنا حديثين حديث وقت المغرب الي أن تذهب حمرة الشفق والحديث الآخر وقت الشاء ما بينك وبين نصف الليل وهو عبد الله ابن عمرو بن العاصي بالياء علي القصيح ومخذا علي لغة قليلة وهو الأشعري في كتب المحدثين وغيرهم وفي الستهم ابن وائل بن هاشم بن سعيد بضم السين وفتح العين بن سعم بن عمرو بن هيصم بضم الهاء بصادين مهملتين بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي السهمي كنية عبد الله ابو محمد وقيل ابو عبد الرحمن وقيل ابو نصير أسلم قبل أبيه ولم يكن بينه وبين أبيه في السن الا إحدى عشرة سنة وقيل اثنتا عشرة وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول «نعم أهل البيت عبد الله وابو عبد الله وام عبد الله» وكان عبد الله مجتهدا في العبادة اجتهدا أبليفا وكان كثير العلم والسمع من النبي صلى الله عليه وسلم توفي بمكة وقيل بالطائف وقيل بمصر في إحدى الحجة سنة خمس وستين وقيل ثلاث وستين وقيل ثلاث وسبعين وقيل سنة ست وستين وقيل سبع وستين وهو ابن ثنتين وسبعين سنة: واما ابو برزة ففتح الباء للموحلة واسكن الراء وبعدها زاي وهو ابو برزة نضلة بين عبيد الاسلم قديما وشهد فتح مكة ثم نزل البصرة ثم غزا خراسان وتوفي بها وقيل بالبصرة وقيل بلسابور وقيل في مفازة بين سجستان وهرات سنة ستين وقيل أربع وستين

عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم» (١) والمعني فيه ايقاظ النوام فان الوقت وقت النوم والغفلة لئلا هو الصلاة وقال الشيخ يحيى اليمني في البيان ذكر بعض أصحابنا أنه اذا جرت عادة أهل بلد بالاذان بعد طلوع الفجر

(١) (حديث) ابن عمران بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم مكتوم متفق عليه واتفقا عليه من حديث عائشة: وفي الباب عن ابن مسعود وسمرة صحبهما ابن خزيمة وفيه عن انس وابي ذر ايضا (تنبيه) روى احمد وابن خزيمة وابن حبان من حديث أنيسة بنت خبيب هذا الحديث بلفظ ان ابن أم مكتوم يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال: وروى ابن خزيمة عن عائشة مثله وقال ان صح هذا الخبر فيحتمل ان يكون الاذان كان بين بلال وابن أم مكتوم نوبا فكان بلال اذا كانت نوجه يعني السابقة اذن بليل وكان ابن أم مكتوم كذلك ويقوى ذلك رواية للداروردي عن هشام عن ابيه عن عائشة: اخرجهما ابن خزيمة ايضا قال وروى ايضا ابو اسحاق عن الاسود عن عائشة قال وفيه نظر لاني لا اقف علي سماع ابي اسحاق هذا الخبر من الاسود وتجاسرا بن حبان فجزم بأن النبي ﷺ كان جعل الاذان بينهما

واما ابن عيينة فهو أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران الملالى كوفى سكن مكة وكان امام أهلها في عصره وهو أحد شيوخ الشافعى وأحد أجدادنا في سلسلة التفقه سمع خلافاً من أئمة التابعين روى عنه الاعمش وهو تابعي وأحد شيوخه وخلائق من الأئمة كالثوري وابن جريج وابن المبارك والشافعى ووكيع وابن مهدي وأحمد وغيرهم وكان من أعلم الناس بالقرآن قل الشافعى رحمه الله ما رأيت أحداً من الناس فيه من آلة العلم ما في سفيان بن عيينة وما رأيت أحداً أحسن تفسيراً للحديث منه رويانا عن سفيان قال قرأت القرآن وأنا ابن أربع سنين وكتبت الحديث وأنا ابن سبع سنين ولد سنة سبع ومائة وتوفي بمكة يوم السبت غرة وجب سنة ثمان وتدين وما نقرحه الله (المسألة الثالثة) في الأحكام أجمعت الأمة على أن وقت العشاء مغيب الشفق واختلوا في الشفق هل هو الحرة أم البياض وسندكر فيه فرعاً مستقلاً إن شاء الله تعالى ومذهبنا أنه الحرة دون البياض وأما الصفرة التي بعد الحرة وقبل البياض فاختلاف كلام الأصحاب فيها قال الفرزالي في الوسيط الشفق الحرة دون الصفرة والبياض وقال امام الحرمين والفرزالي في البسيط يدخل وقت العشاء بزوال الحرة والصفرة وقد يستدل لها بما نقله صاحب جمع الجوامع عن نص الشافعى أنه قال الشفق الحرة التي في المغرب فإذا ذهب الحرة ولم يرب منها شيء فقد دخل وقتها ومن افتتحها وقد بقي من الحرة شيء أعادها فهذا لفظه وهو محتمل لما قاله امام الحرمين لأن الحرة تفرق وتستحيل لو أن آخر بحيث يعد بقية للون الحرة وفي حكم جزء منها ولكن نص الشافعى في مختصر المسزني الشفق الحرة وهكذا عبارات جماهير الأصحاب وهذا ظاهر في أنه يدخل الوقت بمغيب الحرة

لم يقدم فيها الاذان على الوقت كيلا يشتبه عليهم الامر وهذا التفصيل غريب وليكن قوله ثم يقدم معلاباً لو اوعى الحال ذلك ثم في القدر الذي يجوز به التقديم وجوه ذكر منها في الكتاب ووجوه أحدها أنه يقدم في الشتاء لسبع بقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع بقى من الليل روى عن سعد الترمذى

نوباً وانكر ذلك عليه الضياء المقدسي : وأما ابن عبد البر وابن الجوزى وتبعهما المزى فحسبوا على حديث أنيسة بالوم وأنه مقلوب (قائمة) قال البيهقي الاذان للصبح بالليل صحيح ثابت عند أهل العلم بالحديث وحمله الحنفية على النداء لغير الصلاة واحتجوا بالمنع بما رواه أبو داود من حديث حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمران بلالا اذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فيناحي إلا أن البداة قال علي ابن المدينى هو غير محفوظ اخطأ فيه حماد بن سلمة انتهى وقد تأمه سعيد بن زريق عن أيوب وهو ضيف والمرووف عن نافع عن ابن عمر كان لمر مؤذن يقال له مسروح قال أبو داود هو أصح ورواه الدارقطنى من طريق أبى يوسف القاضي عن سعيد عن قتادة عن أنس قال الدارقطنى تفرد به أبو يوسف وإمره غيره والمرسل أصح : وروى أبو داود عن شداد بن عياض عن بلال أن النبي ﷺ قال له لا تؤذن حتى يتبين لك الفجر *

وان بقيت الصفرة وهذا هو المذهب وما آخر وقت العشاء المختار فيه قولان مشهوران أحدهما وهو المشهور في الجديد انه يمتد الى ثلث الليل والثاني ونحوه في القديم والاملاء من الجديد يمتد الى نصف الليل ودليلها في الكتاب وهما حديثان صحيحان واختلف المصنفون في أصح القولين فقال القاضي أبو الطيب صحح أبو اسحاق المروزي كونه نصف الليل وصحح أصحابنا ثلث الليل ومن صحح ثلث الليل البقوي والرافعي وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات منهم الماوردي في الاقناع والقرائي في الخلاصة والشاشي في الصلوة ودليل الثالث حديث جبريل وحديث أبي موسى الأشعري وقد سبق بطوله وعن صح التصف الشيخ أبو حامد والمحاملي وسليمان في ردوس المسائل وأبو العباس الجرجاني والشيخ نصر في تهذيبه والرويانى وقطع به جماعة منهم أبو عبد الله الزبيرى وسليم في الكفاية والمحاملى في المقنع ونصر المقدمي في الكافي : هذه طريقة جماهير الاصحاب في وقت الاختيار أن فيه قولين كما ذكرنا وانفرد صاحب الحاروى فقال فيه طريقان أحدهما فيه قولان كلسبق قالوهى طريقة الجمهور والثانية وهى طريقة ابن سريج ليست على قولين بل الاحاديث الواردة بالامرين والنصان للشافعي محمولان على اختلاف حال الابتداء والانتهاه فالمراد بالثلث أنه آخر وقت الابتداء بها والمراد بالنصف أنه آخر وقت الانتهاء وهذا الطريق غريب والمختار ثلث الليل فاذا ذهب وقت الاختيار بقي وقت الجواز الى طلوع الفجر الثاني هذا هو المذهب نص عليه الشافعي وقطعه به جمهور أصحابنا المتقدمين والمتأخرين وقال أبو سعيد الاصطخرى اذا ذهب وقت الاختيار فانت العشاء ويأتى بركها وتصير قضاء وهذا الذى قاله هو أيضاً أحد احتمالين حكهما القفال في شرح التلخيص عن أبي بكر الفارسي وقد قال الشافعي في باب استقبال القبلة اذا مضى ثلث الليل فلا أراها الا فائتة

قال « كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء لسبع بقي من الليل وفي الصيف لنصف سبع » (١) وهذا القدر لا يعتبر تحديداً وإنما يعتبر تقريباً والفرض ان يتأهب القائلون لاسباب الصلاة وفي التنبيه قريمان السحر ما يحصل هذا المقصود والثاني أنه اذا خرج وقت اختيار العشاء إما الثلث وإما النصف على اختلاف القولين قد دخل وقت أذان الصبح لانه لا يخاف اشتباه احد الاذنين بالآخر فان الظاهر ان العشاء لا تؤخر عن وقت الاختيار والوجه الثالث أن وقت النصف الاخير من الليل ولا يجوز قبل ذلك وان قلنا ان وقت اختيار العشاء لا يجاوز ثلث الليل وشبه ذلك بالنفع

(١) حديث (١) سعد القرظ كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ في الشتاء لسبع بقي من الليل وفي الصيف لنصف سبع بقي من الليل البيهقي في المرفعة قال الزعفراني قال الشافعي يبنى في القديم انا بعض اصحابنا عن الامرج عن ابراهيم بن محمد بن عمار عن ابيه عن جده عن سعد القرظ قال اذا زامن رسول الله ﷺ بقاء وفي زمن عمر بالمدينة فكان اذا نال للصبح في وقت واحد في الشتاء لسبع ونصف سبع يبق في الصيف لسبع يبق وفي هذا السياق كما قال

فمن أصحابنا من وافق الاصطخري لظاهر هذا النص وتأوله الجمهور قال الشافعي أبو الطيب قال أصحابنا أراد الشافعي ان وقت الاختيار فات دون وقت الجواز لان الشافعي قل في هذا الكتاب ان المنويين اذا زالت أعذارهم قبل الفجر بتكبيره لزمهم المغرب والعشاء ولو لم يكن وقتا لها لما لزمهم وقال الشيخ أبو حامد في حليته في الرد على الاصطخري اذا كمل الصبي والكافر والمجنون والحائض قبل الفجر بركة لزمهم العشاء بلا خلاف ووافق عليه الاصطخري فلو لم يكن ذلك وقتا لها لم يلزمهم فهذا كلام الشيخ أبي حامد وقد غلط بعض المتأخرين الشارحين للنبية فقل عنه موافقة الاصطخري وهذه غباوة من هذا الشارح وكأنه اشتبه عليه كلام أبي حامد لطوله والصواب عن أبي حامد موافقة الجمهور في امتداد وقت العشاء الي الفجر وانكاره على الاصطخري والله أعلم *

(فرع) للعشاء أربعة أوقات فضيلة واختيار وجواز وعندنا فضيلة أول الوقت والاختيار بعده الى ثلث الليل في الاصح وفي قول نصفه والجواز الى النوع الفجر الثاني والعذر وقت للمغرب لمن جمع بين أو مطر *

من المزدلفة والمعني فيه ذهاب معظم الليل والرابع حكمة الشافعي ان كسجوا آخرون أن جميع الليل وقت له كما أنه وقت لنية صوم الغد واحتج له باطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « أن بلالا يؤذن بليل » وأظهر الوجه انما هو الاول ولم يفضل في التهذيب بين الصيف والشتاء واعتبر السبع على الاطلاق قريبا وكل هذا في الاذان أما الاقامة فلا تقدم على الوقت بلا خلاف وهذا الفصل ليس من أحكام الاذان الا أن الشافعي رضي الله عنه ذكره في هذا الموضع لتحلقه بالمواقيت وتأمي به الاصحاب (الثاني) يستحب أن يكون للمسجد مؤذنان يؤذن أحدهما قبل الصبح والاخر به كما كل مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والاول أولي بالاقامة وان لم يكن الا مؤذن واحد فيؤذن مرتين مرة قبل الصبح وأخرى بعده ويجوز أن يقتصر على مرة واحدة اما قبل الصبح أو بعده أو بعض الكلمات قبل الصبح وبعضها بعده فاذا اقتصر على مرة فلا ولي أن تكون بعد الصبح على المهود في سائر الصلوات *

قال (قاعدة: نجب الصلاة بأول (ح) الوقت وجوبا موسعا (ح) نلومات في وسط الوقت قبل الاداء عصى على أحد الوجهين ولو أخر حتى خرج بعض الصلاة عن الوقت في كونه أداء ثلاثة أوجه وفي الثالث يجعل القدر الخارج قضاء (ح) *

ابن الصلاح والنووي يخالف لما أورده الرافعي تبعاً للنزالي وكذا ذكره قبلهما إمام الحرمين وصاحب التقریب قال النووي وهذا الحديث مع ضعف استاده محرف والمنقول مع ضعفه يخالف لما استدلل به والله أعلم: (تنبيه) وقع في الرافعي والوسيط سعد القرظي بيا النسب وتعبه

(فرع) قال صاحب التمهيد في بلاد المشرق نواح قصر لياليهم فلا يغيب الشفق عندهم فأول وقت العشاء عندهم أن يمضي من الزمان بعد غروب الشمس قدر يغيب الشفق في مثله في أقرب البلاد إليهم * (فرع) قيل إن ما بين المغرب والعشاء نصف سدرس الليل فإن طال نصف الليل طال نصف السدرس وإن قصر قصر *

(المسألة الرابعة) يستحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة للحديث السابق هكذا قاله المحققون من أصحابنا يستحب أن لا تسمى عتمة وكذا قال الشافعي في الام أحب أن لا تسمى العشاء الآخرة عتمة وقال المصنف والشيخ أبو حامد وطائفة قليلة يكره أن تسمى عتمة فإن قيل فقد جاءت احاديث كثيرة بتسميتها عتمة كقوله صلى الله عليه وسلم «لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا» رواه البخاري وغيره من رواية أبي هريرة بهذا اللفظ: فالجواب من وجهين أحدهما إن هذا الاستعمال ورد في نادر من الاحوال لبيان الجواز فإنه ليس بحرام والثاني أنه خوطب به من قد يشبه عليه العشاء بالمغرب فلو قيل العشاء لتوهم ارادة المغرب لأنها كانت

الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ومعنى كونه موسعاً أنه أن يؤخرها الى آخر الوقت ولا يأتى: وعند أبي حنيفة تجب بآخر الوقت لكن لو صلى في أول الوقت سقط الفرض * لنا قوله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس) والامر للوجوب ولو أخر من غير عذر ومات في أثناء الوقت فهل يعصي فيه وجهان أحدهما نعم لأنه ترك الواجب وأصحها لا لأنه أيسر له التأخير بخلاف ما لو أخر الحج بعد الوجوب فمات بعد إمكان الأداء يعصي لأن آخر الوقت غير معلوم وأيسر له التأخير بشرط أن يادر الموت فإذا مات قبل الفعل أشعر الحال بتقصيره وتوانيهِ وفي الصلاة آخر الوقت معلوم فلا ينسب الى التقصير ما لم يؤخر عن الوقت ولو وقع بعض الصلاة في الوقت وبعضها بعد خروج الوقت فقد حكى صاحب الكتاب فيه ثلاثة أوجه ولم يفرق بين أن يكون الواقع في الوقت ركعة أو دونها (أحدها) أن الكل أداء اعتباراً بأول الصلاة (والثاني) أن الكل قضاء اعتباراً بالآخر فإنه وقت سقوط الفرض بما فعل (والثالث) أن الواقع في الوقت أداء وفي الخارج قضاء كما أنه لو وقع الكل في الوقت كان أداء وإذا وقع خارجه كان قضاء والذي ذكره معظم الأصحاب الفرق بين أن يكون الواقع في الوقت ركعة فصاعداً أو دونها واقتصروا على وجهين أحدهما أنه ان وقع في الوقت ركعة فالكل أداء والا فالكل قضاء وبه قال ابن خيران لقوله صلى الله عليه وآله وسلم

ابن الصلاح وقال إن كثيراً من الفقهاء صحفوه اعتقاداً منهم أنه من جى قريظه وإما هو سد القرض مضاف الى القرض بفتح القاف وهو الذى يدبغ به وعرف بذلك لأنه اتجر في القرض فربح فيه فزله فاضيف اليه وإنه اعلم: (قوله) كان لمسجد النبي ﷺ مؤذان أحدهما قبل الفجر والاخر بعده هذا اخذه من حديث بن عمر المتقدم ففي مسلم عنه كان لرسول الله ﷺ مؤذان بلال وابن أم مكتوم فقال ان يلا يؤذن بليل الحديث *

معروفة عندهم بالعشاء وأما العشاء فصريحة في العشاء الآخرة فاحتمل اطلاق العتمة هنا لهذه المصلحة: واعلم أنه يجوز أن يقال العشاء الآخرة والعشاء فقط من غير وصف بالآخرة قال الله تعالى (ومن بعد صلاة العشاء) وثبت في صحيح مسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «أيما امرأة أصابت بخوراً فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» وثبت في صحيح مسلم استعمال العشاء الآخرة من جماعات من الصحابة رضي الله عنهم وقد أنكر الأصحى قول العشاء الآخرة وقال الصواب العشاء فقط وهذا غلط لما ذكرته وقد أوضحت هذا كله في تهذيب الاسماء (الخامسة) يكره النوم قبل العشاء والحديث بعدها للحديث الصحيح السابق والمراد بالحديث الذي يكره بعدها ما كان مباحاً في غير هذا الوقت أما المكروه في غيره فبما أشد كراهة وسبب الكراهة أنه يتأخر نومه فيخاف تفوته لصلاة الليل إن كانت له صلاة ليل أو تفوته الصبح عن وقتها أو عن أوله وهذا الكراهة إذا لم تدع حاجة إلى السلام ولم يكن فيه مصلحة أما الحديث للحاجة فلا كراهة فيه وكذا الحديث بالخبر كقراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذاكرة الفقه وحكايات الصالحين والحديث مع الضيف ونحوها فلا كراهة في شيء من ذلك وقد جاءت بهذا كله أحاديث صحيحة مشهورة وجمعتها في أواخر كتاب الاذكار وسبب عدم الكراهة في هذا النوع أنه خير ناجز فلا يترك لمفسدة متوهمة بخلاف ما إذا لم يكن في الحديث خير فانه مخاطرة بتفويت الصلاة لغير مصلحة والله أعلم»

(فرع) في مذاهب العلماء في الشفق وآخر وقت العشاء أما الشفق فقد سبق أنهم أجمعوا أنه يدخل وقت العشاء بمغيبه واختلفوا في الشفق فذهبنا أنه الحجرة وقوله صاحب التهذيب عن أكثر أهل العلم ورواه البيهقي في السنن الكبير عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبادة بن الصامت وشداد بن أوس رضي الله عنهم ومكحول وسفيان الثوري ورواه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بثابت مرفوعاً وحكاية ابن المنذر عن

«من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تظلم الشمس فقد أدرك الصبح» (١) وأيضاً فإن للركعة من التأخير ما ليس بغيرها إلا يرى أنه تدرك الجمعة بركعة ولا تدرك بما دونها والوجه الثاني أن ما وقع في الوقت أداء والخارج عنه قضاء، وأورد إمام الحرمين الأوجه الثلاثة المذكورة في الكتاب ولكن بعد الفرض في الركعة ثم قال إن الأئمة ذكروا الركعة فيما يقع في الوقت وكان شيخنا يرد ذلك إلى تفصيل المذهب فيما يدرك به أحجاب الضرورات الفرض قال والذي ذكره غير بعيد وإذا عرفت ذلك فإن كان صاحب الكتاب أراد بالبعض الذي أطلقه الركعة فذاك والا فهو جرى على المنقول

(١) حديث (من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح) تقدم في أوائل الباب.

ابن أبي ليلى ومالك والثوري وأحمد وإسحاق وأبي يوسف ومحمد بن الحسن وهو قول أبي ثور وداود وقال أبو حنيفة وزفر والمزني هو البياض وروى ذلك عن عاذ بن جبل وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي واختاره ابن المنذر قال وروى عن ابن عباس روايتان واحتج أصحابنا للحرة بأشياء من الحديث والقياس لا يظهر منها دلالة شيء يصح منها والذي ينبغي أن يعتمد أن المعروف عند العرب أن الشفق الحرة وذلك مشهور في شعرهم ونثرهم ويدل عليه أيضا نقل أئمة اللغة قال الأزهرى الشفق عند العرب الحرة قال الفراء سمعت بعض العرب يقول عليه ثوب مصبوغ كأنه الشفق وكان أحمر وقال ابن فارس في الجمل قال الخليل الشفق الحرة التي من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة قال وقال ابن دريد أيضا الشفق الحرة وذكر ابن فارس قول الفراء ولم يذكر هذا قال الزبيدي في مختصر العين الشفق الحرة بعد غروب الشمس وقال الجوهري الشفق بقية ضوء الشمس وحرمتها في أول الليل إلى قريب من العتمة ثم ذكر قول الخليل والفراء ولم يذكر غير هذا فهذا كلام أئمة اللغة وبالله التوفيق قال المصنف رحمه الله *

﴿ وقت الصبح إذا طلع الفجر الثاني وهو الفجر الصادق الذي يحرم به الطعام والشراب على الصائم وآخره إذا أسفر لما روى أن جبريل عليه السلام صلى الصبح حين طلع الفجر وصلى من الفجر حين أسفر ثم التفت وقال هذا وقت الانبياء من قبلك وفيما بين هذين وقت ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس وقال أبو سعيد الاصطخري يذهب الوقت وما بعده وقت القضاء والمذهب الأول لحديث أبي قتادة رضي الله عنه ويكره أن تسمى صلاة الفداة لأن الله تعالى سماها بالفجر فقال تعالى (وقرآن الفجر) وسماها رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح فقال «من أدرك ركعة من الصبح فقد أدركها» *

﴿ الشرح ﴾ حديث جبريل عليه السلام صحيح سبق يانه وكذا حديث أبي قتادة وحديث من أدرك ركعة من الصبح رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة واجتعت الأمة على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الصادق وهو الفجر الثاني وآخر وقت الاختيار إذا أسفر أي أضاء ثم يبقى وقت الجواز إلى طلوع الشمس وقال الاصطخري يخرج الوقت بالأسفار ويكون ما بعده قضاء ويأتم بالتأخير إليه وقد سبق دليله ودليل المذهب في وقت صلاة العصر قال صاحب التهذيب

عن الشيخ أبي محمد ثم فيما يدرك به أصحاب الضرورة الفرض قولان أحدهما ركعة والثاني تكبيرة أرض الخلاف في مطلق البعض تكون جوابا على هذا القول الثاني ولكن قوله يجعل القدر الخارج قضاء معلما بالآلاف لأن القاضي الزوياني روى أن عند أحمد إذا وقعت ركعة من الصلاة في الوقت فالكل أداء كما هو الصحيح عندنا ولا بأس بأعلامه بالخاء لأن عند أبي حنيفة لو طلعت الشمس في خلال صلاة الصبح بطلت ولا يعتد بها لأقضاء ولا أداء وسلم أنه لو غربت الشمس في خلال الصلاة من

ويكره تأخير الصبح بغير عند الى طلوع الحررة يعني الحررة التي قبيل طلوع الشمس *
(فرع) قال أصحابنا الفجر فجران أحدهما يسمى الفجر الاول والفجر الكاذب والآخر يسمى
الفجر الثاني والفجر الصادق فالفجر الاول يطلع مستطيلاً نحو السماء كذنب السرطان وهو الذنب
ثم يغيب ذلك ساعة ثم يطلع الفجر الثاني الصادق مستطيراً بالراء اي منتشر أعرضاً في الافق
قال أصحابنا والاحكام كلها متعلقة بالفجر الثاني فيه يدخل وقت صلاة الصبح ويخرج وقت العشاء
ويدخل في الصوم ويحرم به الطعام والشراب على الصائم وبه ينقض الليل ويدخل الهار ولا
يتعلق بالفجر الاول شيء من الاحكام باجماع المسلمين قال صاحب الشامل سمي الفجر الاول
كاذباً لانه يضيء ثم يسود ويذهب وسمي الثاني صادقاً لانه صدق عن الصبح وبينه وما يستدل
به من الحديث حديث ابن مسعود رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يضمن احدكم
أو واحداً منكم اذان بلال من سحوره فانه يؤذن أو ينادى بليل ليرجع قائمكم وليتنبه نائمكم
وليس ان يقول الفجر أو الصبح وقال باصابعه ورفضها الي فوق وطأطأها الى اسفل حتى يقول
هكذا وقال بسبابته احدهما فوق الاخرى ثم مدها عن يمينه وشماله» رواه البخاري ومسلم وعن
سمره رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا
العارض لعمود الصبح حتى يستطير» رواه مسلم ورواه الترمذي عنه قال قال رسول الله صلى

عصر يومه لا تبطل الصلاة لنا ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «إذا أدرك أحدكم سجدة
من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن
تطامع الشمس فليتم صلاته» (١) ومضى قلنا الخارج عن الوقت قضاء أو قلنا السكك قضاء لم يجز للمساافر
قصر تلك الصلاة علي قولنا إن القصر لا مدخل له في القضاء وهل يجوز تأخير الصلاة الي حد
يخرج به عن الوقت ان قلنا انها مقضية أو ان بعضها مقضى فلا وان قلنا مؤداة فقد حكمي امام
الحرمين عن أبيه تريد الجواب في ذلك ومال الي انه لا يجوز وهذا هو الذي أوردته في التنذيب
من غير ترديد وبناء علي خلاف ولو شرع فيها وقد بقي من الوقت ما يسع الجميع لكن مدها بطول
القراءة حتى خرج الوقت لم يأت ولا يكره أيضاً في أظهر الوجهين *

(١) حديث صحيح إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل ان تغيب الشمس فليتم
صلاته الحديث رواه البخاري بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة وقد تقدم وفي لفظ لمسلم من
أدرك ركعة من الصلاة مع الإمام فقد أدرك الصلاة كلها وللطبراني في الاوسط من طريق زيد بن
اسلم عن الاعرج وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً من أدرك ركعة من صلاة الفجر قبل ان تطلع
الشمس لم تقته ومن أدرك ركعة من صلاة العصر قبل ان تغيب الشمس لم تقته وفي غرائب
مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً نحوه وفيه فقد أدرك الصلاة وقتها *

الله عليه وسلم (لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق) قال الترمذى حديث حسن وعن طلق بن علي رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (كلوا واشربوا ولا يهمنكم الساطع المصعد وكلوا واشربوا حتى يعترض لكم الاحمر) رواه أبو داود والترمذى قال الترمذى هذا حديث حسن قال والعمل عليه عند أهل العلم انه لا يهرم الا كل والشرب على الصائم حتى يكون الفجر المعترض والله أعلم *

(فرج) صلاة الصبح من صلوات النهار وأول النهار طلوع الفجر الثاني هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة الا ما حكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه عن قوم أنهم قالوا ما بين طلوع الشمس والفجر لا من الليل ولا من النهار بل زمن مستقل فاصل بينهما قالوا وصلاة الصبح لافي الليل ولا في النهار وحكي الشيخ أبو حامد أيضا عن حذيفة ابن اليان وأبي موسى الاشعري وأبي مجاز والاعمش رضى الله عنهم أنهم قالوا آخر الليل طلوع الشمس وهو أول النهار قالوا وصلاة الصبح من صلوات الليل قالوا وللصائم ان يأكل حتى تطلع الشمس هكذا قلّه أبو حامد عن هؤلاء ولا أظنه يصح عنهم وقال القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وحكي عن الاعمش انه قال هي من صلوات الليل وانما قبل طلوع الشمس من الليل يحل فيه الاكل فصائم فلا وهذه الحكاية بعيد محتما مع ظهور تحريم الاكل بطلوع الفجر في كل عصر مع ظاهر القرآن فان احتج له بقوله تعالى (فحونا اية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة) وآية النهار هي الشمس فيكون النهار من طلوعها وبقول أمية ابن أبي الصلت *

والشمس تطلع كل آخر ليلة * حمراء تبصر لونها تتوقد

فالجواب انه يثبت كونه من النهار بقوله تعالى (فكلوا واشربوا حتى يبين لكم الخيط الايض من الخيط الاسود من الفجر) وبإجماع أهل الأعصار على تحريم الطعام والشراب بطلوع الفجر وثبت في حديث جبريل عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرم الطعام على الصائم) وهو حديث صحيح كما سبق وثبتت الاحاديث الاربعة في الفرع الذي قبل هذا وفي الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان بلالا يؤذن بليل

قال (ثم تعجيل الصلاة أفضل (ح) عندنا وفضيلة الاولى بأن تشتغل بأسباب الصلاة كما دخل الوقت وقيل تمادى الفضيلة الى نصف وقت الاختيار ويستحب تأخير المشاء على أحد القولين ويستحب الإبراد بالظفر في شدة الحر الى وقوع الظل الذي يمشي فيه الساعي الى الجماعة وفي الإبراد بالجمعة وجهان لشدة الخطر في فواتها *)

فكلاوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم (والليل لا يصح الصوم فيه بإجماع المسلمين وأما الجواب عن الآية التي احتجج له بها فليس فيها دليل لأن الله تعالى أخبر أن الشمس آية للنهار ولم ينف كون غيرها آية فإذا قامت الدلائل على أن هذا الوقت من النهار وجب العمل بها ولأن الآية العلامة ولا يلزم أن يقارن جميع الشيء كما أن القمر آية الليل ولا يلزم مقارنته لجميع الليل وأما الشعر فقد نقل الخليل بن أحمد إمام اللغة أن النهار هو الضياء الذي بين طلوع الفجر وغروب الشمس وحينئذ يحمل قول الشاعر أنه أراد قريب آخر كل ليلة لا آخرها حقيقة فإن قيل فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (صلاة النهار عجماء) قلنا قال الدارقطني وغيره من الحفاظ هذا ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرو عنه وإنما هو قول بعض الفقهاء قال الشيخ أبو حامد وسألت عنه أبا الحسن الدارقطني فقال لا أعرفه عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحا ولا فاسدا مع أن المراد معظم صلوات النهار ولهذا يجهر في الجملة والعيد والله أعلم : واحتج الأصحاب على من قال أن ما بين الفجر والشمس لامن الليل ولا من النهار بقول الله تعالى (يواجه الليل في النهار ويواجه النهار في الليل) فدل على أنه لا فاصل بينهما والله أعلم *

(فرع) لصلاة الصبح إيمان الفجر والصبح جاء القرآن بالنجر والسنة بالفجر والصبح كما سبق بيانه قال الشافعي في الأم أحب أن لا تسمى إلا بأحد هذين الاسمين ولا أحب أن تسمى الغداة هذا نص الشافعي وكذا قاله المحققون من أصحابنا قالوا يستحب تسميتها صباحا فجر أو لا يستحب تسميتها غداة ولم يقولوا تكره تسميتها غداة وقول المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب يكره أن تسمى غداة غريب ضعيف لا دليل له وما ذكره لا يدل على الكراهة فإن المكره ما ثبت فيه نهي غير جازم ولم يرد في الغداة نهي بل اشتهر استعمال لفظ الغداة فيها في الحديث وفيه كلام الصحابة رضي الله عنهم من غير معارض فالصواب أنه لا يكره لكن الأفضل الفجر والصبح والله أعلم *

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله » (١) قال الشافعي رضي الله عنه رضوان الله إنما يكون للمحسنين والعفو يشبه

(١) (حديث) الصلاة أول الوقت رضوان الله وآخر الوقت عفو الله الترمذي والدارقطني من حديث يعقوب بن الوليد المدني عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به ويعقوب قال أحمد بن حنبل كان من الكذابين الكبار وكذبه ابن معين وقال النسائي مترك وقال بن حبان كان يضع الحديث وما روى هذا الحديث غيره وقال الحاكم الجمل فيه عليه وقال البيهقي يعقوب كذبه سائر الحفاظ ونسبوه الى الوضع وقال ابن عدي كان ابن حماد يقول في هذا الحديث عبيد الله بن مضر أقال وهو باطل أن قيل فيه عبد الله أو عبيد الله وتعقب ابن

(فرع) لو دخل في الصبح أو العصر أو غيرهما وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته سواء كان صلى في الوقت ركعة أو أقل أو أكثر لكن هل تكون أداء أم قضاء فيه خلاف سنوضحه حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء وقال أبو حنيفة تبطل الصبح لانها عبادة يبطلها الحدث فبطلت بخروج الوقت فيها كطهارة مسح الخف: دليلنا حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح» رواه البخاري ومسلم والجواب عن مسألة الخف أن صلاته إنما بطلت هناك لبطان طهارته وهنا لم تبطل طهارته والله اعلم *

(فرع) ثبت في صحيح مسلم عن النوايس بن سميان رضي الله عنه قال «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال قلنا يا رسول الله وما لبث قال اربعون يوما يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كما يأمرك قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أتكفينا فيه صلاة يوم قال لا أقدروا له قدره» فهذه مسألة سيحتاج إليها ليعلم حكمها بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح وبالله التوفيق * قال المصنف رحمه الله *

(وتجب الصلاة في أول الوقت لأن الأمر تناول أول الوقت فاقتضى الوجوب فيه) *

(الشرح) مذهبنا أن الصلاة تجب بأول الوقت وجوبا موسعا وإن تكرر الوجوب بإمكان فعلها وبه قال مالك وأحمد وداود وكثر العلماء قله الماوردي عن أكثر الفقهاء وعن أبي حنيفة روايات أحداها كنهنا وهي غريبة والثانية وهي رواية زفر عنه يجب إذا بقي من الوقت ما يسع صلاة الوقت والثالثة وهي المشهورة عنه وحكاها عنه جمهور أصحابنا أنها تجب بآخر الوقت إذا بقي منه قدر تكبيرة فلو صلى في أول الوقت قال أكثر أصحاب أبي حنيفة قمع صلاته موقوفة فإن بقي إلى آخر الوقت مكافأ تبينا وقوعها فرضا والا كانت نفلا وقال السرخي منهم تقع نفلا فإن بقي إلى آخر الوقت مكلفا منع ذلك النفل وجوب الفرض عليه واحتج لأبي حنيفة في كونها لا تجب بأول الوقت لأنها لو وجبت لم يحز تأخيرها كصوم رمضان ولأن وقت الصلاة كحول الزكاة فإنه يجوز فعلها في أوله وآخره كالصلاة ثم أئز كتنجب بآخره فكذلك الصلاة ولأن من دخل وقت الصلاة وهو حاضر ومضى ما يمكن فيه الصلاة ثم سافر فله قصر هذه الصلاة فلو وجبت بأول

الظن أن علي عبد الحق تضيفه لهذا الحديث ببعد الله المرمى وتركه تطيله يعقوب : وفي الباب عن جرير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وأنس وأبي مخذرة وأبي هريرة : فحديث جرير رواه الدارقطني وفي سننه من لا يرف : وأما حديث ابن عباس فرواه البيهقي في الخلافيات وفيه نافع أبو هرير وهو متروك : وأما حديث علي فرواه البيهقي من حديث موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن جده عن علي وقال استأذنه فيما أظن أصح ما روى في هذا

الوقت لم يجز قصرها كما لو سافر بعد الوقت ولانه خير بين فعلها في أول الوقت وتركها فاذا فعلها فيه كانت ففلا واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل)
والدلوك الزوال كما سبق بيانه في وقت الظهر وهذا امر وهو يقتضي الوجوب :وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « كيف انت اذا بقيت في قوم يؤخرون الصلاة عن وقتها قال فما تأمرني قال صل الصلاة لوقتها ثم اذهب لحجتك فان اقيمت الصلاة وانت في المسجد فصل »رواه مسلم ومعناه يؤخرون الصلاة عن أول وقتها فهذا هو المنقول عن اولئك الامراء وهو التأخر عن أول الوقت لاعت الوقت كله ومعنى صل الصلاة لوقتها اي لاول وقتها ولايتها عبادة مقصودة لانها نجب في البدن لاتعلق لها بالمال تجوز في عموم الاوقات فكلن كل وقت لجوازها وقتا لوجوبها كالصوم قال القاضي أبو الطيب احتزنا بقولنا مقصودة لانها عن الوضوء ويقولنا نجب في البدن عن الزكاة ويقولنا لاتعلق بالمال عن المايح ويقولنا في عموم الاوقات عن صلاة الجمع فانه تجوز صلاة العصر في وقت الظهر تبعاً وان كانت الآن غير واجبة لكن لا تجوز في هذا الوقت في عموم الاوقات وانما تجوز في سفر أو مطر أو في نكاح الحج وال جواب عن قولهم لو وجبت بول الوقت لم يجز تأخيرها كصوم رمضان ان الواجب ضربان موسم ومضيق فالوسع في جميع فيه التوسع وله ان يفعل في كل وقت من ذلك الزمن المحدود التوسع ومن هذا الضرب الصلاة أما المضيق فمما المبادرة به ومن هذا صوم رمضان في حق التقيم والجواب عن قياسهم على حول الزكاة ان تعجيل الزكاة جواز رخصة لا حاجتها لاقياس العبادات ان لا تقدم وجوب آخر وهو ان الزكاة لا نجب الا بعد انقضاء الحول بالاتفاق واتقنا على أن الصلاة نجب في الوقت لكن قلنا نحن نجب بأولها وهم بآخره فلا يصح الحاقها بها الجواب عن مسألة المسافر أن لنا فيها خلافا في وجه قاله المزني وابن سريج لا يجوز القصر وعليه الصحيح المنصوص وقول جمهور اصحابنا يجوز القصر فعلي هذا إنما جاز القصر لانه دعة للصلاة والاعتبار في صفتها بحال فعلها لا بحال وجوبها ولهذا لو فاتة صلاة في حال قدرته على القيام أو الماء ثم عجز

الباب يعني على علته مع انه معلول فان المحفوظ روايته عن جعفر بن محمد عن أبيه موثوقا قال الحاكم لا حفظه عن النبي ﷺ من وجه يصح ولا عن أحد من أصحابنا وانما الرواية فيه عن أبي حنيفة محمد بن علي الباقر وقال الميموني قال أحمد لا أعرف شيئا يثبت فيه يعني في هذا الباب: وأما حديث انس فرواه ابن عدى والبيهقي من رواية بقرية عن عبد الله مولى عثمان عن عبد العزيز عن محمد بن سيرين عنه وقال ابن عدى تفرد به بقرية عن مجهول عن مثله ولا يصح : وأما حديث أبي خندورة فرواه الدارقطني وفي استاده ابراهيم بن زكريا البجلي وهو متهم قال التميمي في الترغيب والترهيب ذكرنا وسط الوقت لا أعرفه إلا في هذه الرواية قال ويروى عن أبي بكر الصديق أنه قال لما سمع هذا الحديث رضوان الله أحب إلينا من عفوه : وأما حديث أبي هريرة فذكره البيهقي وقال هو معلول *

عنهما صلاحها قاعداً بالتيسر واجزأته ولو فاتته وهو عاجر عنها فقضاها وهو قاهر لزمه القيام والوضوء: والجواب عن قياسهم على النوافل انه يجوز تركها مطلقاً والكتابة لا يجوز تركها مطلقاً بالاجماع ولانه ينتقض بمن نذر ان يصلي ركعتين في يوم كذا فله ان يصليها في أى وقت منه شاء فلو صلاحها في أوله وقتاً فرضاً: قال امام الحرمين في الاساليب الوجه أن يقول لهم اتسلمون الواجب الموسع أم تنكرونه فان انكروه اقمنا عليه قواعد الادلة والقول الوجيز فيه أن المعنى بالواجب الموسع ان يقول الشارع قد أوجبت عليك تحصيل هذا الفعل وضربت لتحصيلك آياه هذا الامد فتى فضله في في أوله أو آخره فقد امثلت ما أمرتك به فهذا غير منكسر عقلاً وله نظائر ثابتة بالاتفاق كالكفارات وقضاء الصلوات المنسيات والصوم المتروك بعذر وان اعترفوا بالواجب الموسع قلنا لهم المكاف مأمور بتحصيل الصلاة في وقت موسع ومتى أوقفها فيه سقط عنه الفرض وعبادات البدن لا تصح قبل وقت وجوبها فان قالوا لو وجبت لمعى بتأخيرها عن أول الوقت قلنا هذه صفة الواجب الضيق وقد بينا ان هذا واجب موسع كالكفارة والله اعلم * (فرع) اذا دخل وقت الصلاة واراد تأخيرها الى اثناء الوقت أو آخره هل يلزمه العزم على فعلها فيه وجهاً مشهوران لا محابنا في كتب الاصول وعن ذكرهما المصنف في اللع وعمن ذكرهما في كتب المذهب صاحب الحاوى احدهما لا يلزمه العزم والثاني يلزمه فان أخرها بلا عزم وصلاحها في الوقت أم وكانت اداء والوجهان جاريان في كل واجب موسع وجزم الغزالي في المستصفي بوجوب العزم وهو الاصح قال فان قيل قوله صل في هذا الوقت ليس فيه تعرض للعزم فايحابه زيادة على مقتضى الصيغة ولانه لو غفل عن العزم ومات في وسط الوقت لم يكن عاصياً قلنا قولكم لو غفل عن العزم لا يكون عاصياً صحيح وسببه ان الغافل لا يكاف أما اذا لم يغفل عن الامر فلا يترك العزم الا بصدقه وهو العزم على الترك مطلقاً وهذا حرام ومالا خلاص من الحرام الابيه فهو واجب فهذا الدليل على وجوبه وان لم يدل بمجرد الصيغة من حيث وضع الانسان لكن دليل العقل أقوى من دلالة الصيغة والله اعلم *

أن يكون للمقصرين وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «أفضل الاعمال الصلاة لاول وقتها» (١) وبهم تحصل فضيلة الاولي حتى الامام فيه ثلاثة أوجه أقربها عنده وهو الذي ذكره صاحب التقریب أنها تحصل بأن يشغل باسباب الصلاة كالطهارة كما دخل الوقت فانه لا يعد حينئذ متوانياً ولا مؤخراً والثاني يبقى وقت القضية الى نصف الوقت لان معظم الوقت باق ما لم يمض النصف فيكون موقعا للصلاة في حد الاول والى هذا مال الشيخ أبو محمد واعتبر نصف وقت الاختيار

حديث (٢) روى انه عليه السلام قال افضل الاعمال الصلاة لاول وقتها رواه الحاكم من حديث ابن مسعود وقد تقدم واخرجه الترمذى من حديث أم فروة بهذا اللفظ *

(فرغ) اذا اخر الصلاة وقتنا لا يجب العزم أو أوجبناه وعزم ثم مات في وسط الوقت فجأة فهل يموت عاصيا فيه وجهان مشهوران في كتب الحراسانيين الصحيح لا يموت عاصيا لانه مأذون له في التأخير قال الغزالي في المستصفى ومن قال يموت عاصيا قد خالف اجماع السلف فانما نعلم أنهم كانوا لا يأتمون من مات فجأة بعد مضي قدر أربع ركعات من الزوال ولا ينسبونه الي تمصير لا سيما اذا اشتغل بالوضوء ونهض الى المسجد فمات في الطريق بل محال أن يعصى وقد جاز له التأخير ومتى فعل ما يجوز له كيف يمكن تعصيته فان قيل جاز التأخير بشرط سلامة العاقبة قلنا محال لان العاقبة مستورة عنه فاذا سلمنا وقال العاقبة مستورة غي وعلي صوم يوم وأريد تأخيرها الى القد فهل لي تأخيرها مع جهل العاقبة أم أعصى بالتأخير فان قلنا لا تعصى قال فلم آثم بالموت الذي ليس الي وان قلنا يعصى خالفنا الاجماع في الواجب الموسع وان قلنا ان كان في علم الله انك تموت قبل القد عصيت وان كان في علمه انك تحيا فلك التأخير قال فما يدريني ما في علم الله تعالى فما قولكم في حق الجاهل فلا بد من الجرم بتحليل أو تحريم فان قيل اذا جوزتم تأخيرها أبداً ولا يعصى اذا مات فلا معنى لوجوبه قلنا تحقق الوجوب بأنه لم يجز التأخير الا بشرط العزم ولا يجوز العزم على التأخير الا الى مدة تغلب على ظنه البقاء اليها ك تأخير الصلاة من ساعة الى ساعة وتأخير الصوم من يوم الى يوم مع العزم على التفرغ له في كل وقت وتأخير الحج من سنة الى سنة فلو عزم المريض المشرف على الهلاك على التأخير شهراً أو الشيخ الضعيف على التأخير سنين وغالب ظنه انه لا يبق الى تلك المدة عصي بهذا التأخير وان لم يمت ووفق للعمل لانه مؤاخذ بظنه كالمعز اذا ضرب ضرباً يهلك أو قطع سلعة وغالب ظنه الهلاك بها يأثم وان سلم ولهذا قال أبو حنيفة لا يجوز تأخير الحج من سنة الى سنة لان البقاء الى سنة لا يظلب على الفلن وراه الشافعي غالباً على الفلن في الشاب الصحيح دون الشيخ والمريض ثم المعز اذا فعل ما يغلب على الظن السلامة فهلك منه ضمن لانه أخطأ في ظنه والمحطى نسام غير آثم هذا آخر كلام الغزالي رحمه الله ولنا فيمن أخر الحج حتى مات ثلاثة اوجه اصحها يموت عاصياً الشيخ والشاب الصحيح الثاني لا يموت عاصيا والثالث يعصى الشيخ دون الشاب وهو الذي اختاره الغزالي هنا كما ذكرناه عنه و اسكن الاصح عند الاحباب العصيان مطلقاً ونسبسط المسألة بفروعها وما يترتب على العصيان من الاحكام في

(١٠٢)
قوسين ساكن
من بعض النسخ
اه

والثالث لا تحصل الفضيلة الا اذا قدم ما يمكن تقديمه من الاسباب لينطبق الوقت على أول دخول الوقت وعلي هذا قيل لا يتال التيمم فضيلة الاولية وعلي الاول لا يشترط تقديم ستر العورة كالطهارة وعن الشيخ أبي محمد اشتراطه لان ستر العورة لا يختص بالصلاة والشغل الخفيف كما كل قسم وكلام قصير لا يمنع ادراك الفضيلة ولا يكاف العلة على خلاف العادة (٧) ولنتكلم في الصلاة واحدة واحدة أما الظاهر فيستحب فيها التعجيل الا اذا اشتد الحر وظاهر المذهب أنه

كتاب الحج حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿والأفضل فيما سوى الظهر والعشاء التمديم في أول الوقت لما روى عبد الله رضي الله عنه
 قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الأعمال أفضل فقال «الصلوة في أول وقتها» ولأن الله
 تعالى أمر بالمحافظة عليها قال الشافعي رحمه الله ومن المحافظة عليها تقديمها في أول الوقت لانه اذا
 آخرها عرضها للنسيان وحوادث الزمان *

﴿الشرح﴾ حديث عبد الله المذكور وهو ابن م. مود رضي الله عنه رواه ابن خزيمة في صحيحه
 بهذا اللفظ والبيهقي هكذا من رواية ابن مسعود ورواه ابو داود والترمذي من رواية ام فروة
 الصحابية رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا ولكنه ضعفه الترمذي وضعفه
 بين ويضعفه ماسنذكره من الاحاديث الصحيحة ان شاء الله تعالى * اما حكم المسألة فالأفضل تعجيل
 الصبح في أول وقتها وهو اذا تحقق طلوع الفجر هذا مذهبنا ومذهب عمر وعثمان وابن الزبير وانس
 وابي موسى وابي هريرة رضي الله عنهم والاوزاعي ومالك واحمد واسحق وداود وجهور العلماء
 وقال ابن مسعود والنخعي والثوري وابو حنيفة تأخيرها الى الاسفار أفضل واحتج ابن قال بالاسفار
 بحديث رافع بن خديج رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «أسفروا
 بالفجر فانه أعظم للأجر» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وهذا اللفظ الترمذي
 وفي رواية ابى داود «اصبحوا بالصبح فانه أعظم للأجر» وعن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه
 قال «ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير ميقاتها الا صلاتين جمع بين المغرب
 والعشاء بجمع يعنى المزدلفة وصلي الفجر يومئذ قبل ميقاتها» رواه البخاري ومسلم قالوا ومعلوم انه
 لم يصلها قبل طلوع الفجر وانما صلاها بعد طلوعه مغلسا بها فدل على انه كان يصلها في جميع الايام
 غير ذلك اليوم مسفرا بها قالوا ولان الاسفار يفيد كثرة الجماعة واتصال الصفوف ولان الاسفار
 يتسم به وقت التنفل قبلها وما أفاد كثرة النافلة كان أفضل واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (حافظوا
 على الصلوات) ومن المحافظة تقديمها في أول الوقت لانه اذا آخرها عرضها للغوات ويقول الله تعالى
 (وسارعوا الى مغفرة من ربكم) والصلوة تحصل ذلك بقوله تعالى (واستبقوا الخيرات) وبحديث

يستحب الابراد به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم «اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر
 من فيح جهنم» (١) ومن الاحباب من قل الابراد رخصة فلو تحمل القوم المشقة وصلوا في أول الوقت
 فهو أفضل والاول المذهب ثم الابراد المحبوب أن يؤخر إقامة الجماعة عن أول الوقت في المسجد
 الذي يأتيه الناس من بعد بقدر ما يقع المحيطان ظل يمشي فيه الساعون الى الجماعة فلا ينبغي أن

(١) حديث ﴿اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان اشتد الحر من فيح جهنم متفق عليه من
 حديث ابى هريرة وابي ذر والبخاري من حديث ابن عمر ولقظ ابن ماجه فيه ابردوا بالظهر:

عائشة رضى الله عنها قالت «كن نساء المؤمنين يشهدن مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن الى يمينهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من الغلس» ورواه البخارى ومسلم المتلفعات المتلفعات والمروط الأكسية وعن أبي برزة رضى الله عنه قال (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جليسه وكان يقرأ بالاستين الى المائة) ورواه البخارى ومسلم وعن جابر رضى الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الظهر اذا زالت الشمس والعصر والشمس حية والمغرب اذا غابت الشمس والعشاء اذا رأى فى الناس قلة أخر وإذا رأى كثرة عجل والصبح بغلس» ورواه البخارى ومسلم وعن قتادة عن أنس رضى الله عنه قال «تسحر نبي الله صلى الله عليه وسلم وزيد بن ثابت فلما فراغ من سجودهما قام نبي الله صلى الله عليه وسلم الى الصلاة فصلى قلت كم كان بين فراغهما من سجودهما ودخولهما فى الصلاة قلت ما يقرأ الرجل خمسين آية» ورواه البخارى بلفظه ومسلم بمعناه وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال «كنت أتسحر فى أهلي ثم يكون سرعة بي أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم» ورواه البخارى وعن ابن مسعود البدرى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح مرة بغلس ثم صلى مرة أخرى فاسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك بالغلس حتى مات لم يعد الى أن يسفر» ورواه ابو داود باسناد حسن قال الخطابى هو صحيح الاسناد وعن مقيث بن سمي قال «صليت مع ابن الزبير صلاة الفجر

يؤخر عن النصف الاول من الوقت ولو كانت منازل القوم قريية من المسجد وحضر جمع فى موضع ولا يأتهم غيرهم فلا يردون بالظهر وفيه قول آخر أنهم يردون بها ولو امسكتهم المشى الى المسجد فى كن أو فى ظل أو كان يصلى منفرداً فى بيته فلا ابراد ايضاً وفى وجه يستحب الابراد فمن قال بالابراد فى هذه الصور احتج باطلاق الخبر ومن منع قال المعنى يقتضى الابراد دفع المشقة والتأذى بسبب الحر وليس فى هذه الصور كبير مشقة وهذا هو الاظهر وهل يخص الاستحباب

وفى الباب عن أبي موسى وعائشة والمغيرة وابى سعيد وعمرو بن عبسة وحفوان والدا القاسم وانس وابن عباس وعبد الرحمن بن علقمة وعبد الرحمن بن جارية وصحابي لم يسم ورواه مالك من رواية عطاء بن يسار مرسلًا : وروى عن عمر موقوفاً : فحدث ابى موسى رواه النسائي بلفظ ابردوا بالظهر فان الذى مجدونه فى الحر من فيج جهنم : وحدث عائشة رواه ابن خزيمة بلفظ ابردوا بالظهر فى الحر : وحدث المغيرة رواه احمد وابن ماجه وابن حبان وشهد به اسحاق الارزق عن شريك عن طارق عن بس عنه وفى رواية للحلال وكان آخر الامر بن من رسول الله صلى الله عليه وسلم الابراد ومثل البخارى عنه فعده مخفوطاً وذكر الميمونى عن احمد انه رجح صحته وكذا قال ابو حاتم الرازى هو عندى صحيح واعله ابن معين بما روى ابو عوانة عن طارق عن قيس عن عمر موقوفاً وقال لو كان عند قيس عن المغيرة مرفوعاً لم يفتقر الى ان يحدث به عن عمر موقوفاً وقوى ذلك عنده ان ابى عوانة انبت من شريك والله اعلم *

فصل في ثلث وكان يسفر بها فلما سلم قلت لابن عمر ما هذا الصلاة هو التي جاني فقال هذه صلاة تمام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما فلما قتل عمر أسفر بها عثمان رضي الله عنه قال الترمذي في كتاب العلل قال البخاري هذا حديث حسن وأما الجواب عن حديث رافع بن خديج فن وجين أحدهما أن المراد بالاسفار طلوع الفجر وهو ظهوره يقال سفرت المرأة أي كشفت وجهها فان قيل لا يصح هذا التأويل لقوله صلى الله عليه وسلم (فانه أعظم الاجر) لان هذا يدل على صحة الصلاة قبل الاسفار لكن الاجر فيها أقل فالجواب أن المراد أنه اذا غلب على الظن دخول الوقت ولم يتيقنه جاز له الصلاة ولكن التأخير الى اسفار الفجر وهو ظهوره الذي يتيقن به طلوعه أفضل وقيل بمحتمل أن يكون الامر بالاسفار في البالي المقرة فانه لا يتيقن فيها الفجر الا باستظهار في الاسفار والثاني ذكر الخطأ في انه يحتمل انهم لما أمروا بالتعجيل صلوا بين الفجر الاول والثاني طلبا للثواب فقبل لهم صلوا بعد الفجر الثاني واصبحوا بها فانه أعظم لاجرهم فان قيل لو صلوا قبل الفجر لم يكن فيها أجر فالجواب أنهم يؤجرون على نيتهم وان لم تصح صلاتهم لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا اجتهد الحاكم فخطأ فله أجر» وأما الجواب عن حديث ابن مسعود رضي الله عنه فانه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الفجر في هذا اليوم قبل عاتده في باقي الايام وصلى في هذا اليوم في أول طلوع الفجر ليتسع الوقت لتسلك الحج وفي غير هذا اليوم كان يؤخر عن طلوع الفجر قدر ما يتوضأ المحدث ويغتسل الجنب ونحوه فقوله قبل

(٣) ياف
بالاصل اه

بالبلاد الحارة أم لا فيه وجان منهم من قال لا وبه قال الشيخ أبو محمد لان التأذي في اشراق الشمس حاصل في البلاد المعتدلة أيضا وهذا بخلاف النهي عن استعمال الشمس يختص بالبلاد الحارة على الظاهر لان المحذور الظن لا يتوقع مما يشمس في البلاد المعتدلة ومنهم من قال باختصاصه بالبلاد الحارة وبه قال الشيخ أبو علي أن الامر بين في غيرها وهذا أظهر وحكاه القاضي ابن كعب عن نص الشافعي رضي الله عنه وهل يلحق صلاة الجمعة بالظهر في البراد فيه وجان أحدهما

وحديث أبي سعيد رواه البخاري بلفظ ابرؤوا بالظهر : وحديث عمرو بن عيسى رواه الطبراني وحديث صفوان رواه ابن أبي شيبة والحاكم والبقوى من طريق الثمام بن صفوان عن ابيه بلفظ ابرؤوا بصلاة الظهر الحديث : وحديث انس رواه (٣) وحديث ابن عباس رواه الزوار بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك يؤخر الظهر حتى يبرد ثم يصلي الظهر والمصر الحديث وفيه عمر بن صهبان وهو ضعيف : وحديث عبد الرحمن بن جارية رواه الطبراني : وحديث عبد الرحمن بن علقمة رواه بن نعيم : وحديث الصحابي الميم رواه الطبراني وحديث عمر تقدم مع الفقرة (ثالثة) قال ابن العربي في الفقه ليس في الابراد تحديد الا بما ورد في حديث ابن مسعود يعني الذي أخرجه ابو داود والنسائي والحاكم من طريق الاسود عنه كان قدر صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر في الصيف ثلاثة اقدام الى خمسة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام (تنبيه) يمارض حديث الابراد ما رواه مسلم عن خباب

ميقاتها معناه قبل ميقاتها المعتاد بشيء يسير والجواب عن قولهم الاسفار فتيد كثرة الجماعات ينسج به وقت النافلة ان هذه القاعدة لا تلتحق بفائدة فضيلة أول الوقت ولهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفلس بالفجر*

(فصل) وأما الظهر في غير شدة الحر فذهبنا ان تعجيلها في أول الوقت أفضل وبه قال الجمهور وقال مالك أحب ان تصلى في الصيف والشتاء والفقهاء ذراع كما قال عمر رضي الله عنه دأبنا لحديث أبي برة رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر اذا زالت الشمس» رواه البخاري ومسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر اذا دحضت الشمس» رواه مسلم قوله والشمس دحضت أي زالت*

(فصل) وأما العصر فتقدمها في أول الوقت أفضل وبه قال جمهور العلماء وقيل التوذي وأبو حنيفة وأصحابه تأخيرها أفضل ما لم تتغير الشمس واحتجوا بقول الله تعالى (وأقم الصلاة لمرق النهار) ومحدث علي ابن شيبان رضي الله عنه قال «قدمت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر العصر مادامت الشمس نقيصة» وعن عبد الواحد بن نافع عن ابن رافع بن خديح عن أبيه رضي الله عنه قال «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتأخير العصر» ولأنها اذا أخرت اتسع وقت النافلة واحتج أصحابنا بقول الله تعالى (حافظوا على الصلوات) وقد سبق تقرير وجه الدليل والآيتين السابقتين في الظهر ومحدث أنس رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذاهب الي قبا، فيأتيهم والشمس مرتفعة»

نعم كالظهر في سائر الايام والثاني لا لشدة الخطر في فواتها فانها اذا أخرت ربما تسكسوا فيها واذا حضروا فلا بد من تقديم الخطبة ولان الناس يكرهون اليها فلا يأذون بالمر وهذا أظهر وأما العصر والمغرب فالأفضل تعجيلها في جميع الاحوال وأما المساء ففيها قولان أظهرهما ان تعجيلها أفضل كسائر الصلوات لعموم الاخبار والثاني أن تأخيرها أفضل ما لم يجاوز وقت الاختيار لقوله

شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا واكتفانا فلم يشكنا قيل معناه ولم يندروا ولم يزل شكوانا والمهزة للسلب كاعجبت الكتاب أي ازلت اعجمته : وقيل معناه لم يحوجنا الي الشكوى بل رخص لنا في التأخير والاول يدل عليه ما رواه ابن المنذر والبيهقي من حديث سعيد بن وهب عن خباب شكونا الى رسول الله ﷺ الرمضاء فما اشكنا وقال اذا زالت الشمس فصلوا ومال الأثرم والطحاوي الي نسخ حديث خباب قال الطحاوي ويدل عليه حديث المنيرة كنا نصلي بالهاجرة فقال لنا ابردوا فين ان الأبراد كان بعد التهجير وحل بعضهم حديث الأبراد على ما اذا صار الظل فيئا وحديث خباب على ما اذا كان الحصى لم يبرد لانه لا يبرد حتى تصفر الشمس فذلك رخص في الأبراد ولم يرخص في التأخير الى خروج الوقت*

رواه البخارى ومسلم وفي رواية لها « فيذهب الذهاب الى العوالي » قال العلماء العوالي قرى عند المدينة اقرها منها على أربعة أميال وقيل ثلاثة وابعدها على ثمانية وعن أبي أمامة بن سهل بن حنيف وهو صحابي بن صحابي رضي الله عنه قال « صلينا مع عمر بن عبد العزيز الظهر ثم خرجنا حتي دخلنا علي انس بن مالك فوجدناه يصلي العصر فقلت يا عم ماهذه الصلاة التي صليت قال العصر وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي كنا نصلي معه » رواه البخارى ومسلم وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال « كنا نصلي العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تنحر الجزور فتقسم عشرون ثم فنأكل لحماً فنجعل قبل مغيب الشمس » رواه البخارى ومسلم وعن أنس رضي الله عنه قال « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فلما انصرف أتاه رجل من بني سلمة فقال يا رسول الله أنا نريد ان تنحر جزوراً لنا ونحب ان تحضرها فانطلقوا فاطلقتنا معه فوجدنا الجزور لم تنحر فنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا قبل ان تغيب الشمس » رواه مسلم وعن هشام بن عروة عن أبيه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الي أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ان صل العصر والشمس بيضاء تقيقة قدر ما يسير الزاكب ثلاث فراسخ » رواه مالك في الموطأ عن هشام وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فقال اصحابنا قال أهل اللغة الطرف ما بعد النصف وعن حديث علي ابن شيبان انه باطل لا يعرف وعن حديث رافع انه ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي وضعفاه وبنوا ضعفه ونقل البيهقي عن البخارى انه ضعفه وضعفه ايضاً أبو زرعة الرازي وأبو القسم اللالكائي وغيرهما وقولهم يسع وقت النافلة سبق جوابه في تقديم الصبح والله أعلم *

(فصل) وأما المغرب فتعجلها في أول وقتها انضبل بالاجماع *

(فصل) وأما العشاء فذكر المصنف والاصحاب فيها قولين احدهما وهو نصه في الاملاء

صلى الله عليه وسلم « لولا أن اشتق على امي لامرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه » (١) وأما الصبح فيستحب فيها التحجيل ايضاً مطلقاً لما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت « كان النساء ينصرفن من صلاة الصبح مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهن متلفعات بمروطن لا يعرفن من الغلس » (٢) وينبغي ان يعرف مما يتعلق بنظم الكتاب اثنين احدهما أن كلمة عندنا في قوله ثم

(١) حديث ﴿ لولا أن اشتق على امي لامرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل أو نصفه تقدم ﴾

(٢) حديث ﴿ عائشة كان النساء ينصرفن من صلاة الصبح مع النبي ﷺ وهن متلفعات بمروطن ما يعرفن من الغلس عليه وله الفاظ منها لا يعرف بعضهن بعضاً وهي للبخارى ومنها من تليس رسول الله ﷺ بالصلاة وهي لمسلم (قائدة) حديث رافع بن خديج واسفروا

والقديم قديمها أفضل كغيرها ولأنه الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى النعمان ابن بشير رضي الله عنهما قال أنا أعلم الناس بوقت هذه الصلاة صلاة عشاء الآخرة « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها السقوط القصر ثلثه » رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح وهذا نص في قديمها والقول الثاني تأخيرها أفضل وهو نصه في أكثر الكتب الجديدة الحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ورواه أبو داود بإسناد صحيح فقال « لولا أن أشق على المؤمنين لأمرتهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلاة » وعن زيد بن خالد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة ولا أخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الحديث المذكور في النهاية والوسيط « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة ولا أخرت العشاء إلى نصف الليل » فهو بهذا اللفظ حديث منكر لا يعرف وقول امام الحرمين انه حديث صحيح ليس بمقبول فلا يفتر به وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤخر صلاة العشاء الآخرة » رواه مسلم وعن أبي برزة رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت « أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعشاء حتى ناداه عمر رضي الله عنه الصلاة فام النساء والصبيان فخرج وقال ما ينتظرها من أهل الاسلام غيركم وكانوا يصلون فيأين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل الاول » رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ البخاري وفي رواية لمسلم « أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نام أهل المسجد فخرج فصلي فقال انه لوقتها لولا أن أشق على أمتي » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « أعم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رقد الناس واستيقظوا ورددوا واستيقظوا فقام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال الصلاة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لولا أن أشق على

تعميل الصلاة أفضل عندنا علي خلاف عادة الكتاب ثم ليس فيه كبير فائدة فانا اذا اطلقنا الكلام اطلقناه بما عندنا لا بما عند غيرنا وغايته الاشارة إلى خلاف في المسألة لكن لا يعرف به المخالف من هو وانه ماذا يقول ولا يعني عن الرموز التي هي عادة الكتاب فليكن قوله هو افضل معلما بالخاء لان عند أبي حنيفة الافضل في صلاة الصبح الاسفار بها وفي العصر التأخير

بالفجر فانه اعظم للاجر احسب به الحنفية رواه اصحاب السنن وابن حبان وغيرهم وفي لفظ الطبراني وابن حبان فكما اسفرتم بالصبح فانه اعظم للاجر واجيب عنه بان المعنى به تحقيق طلوع الفجر قال الترمذي قال الشافعي واحمد واسحاق معناه ان يضح الفجر فلا يشك فيه قال

أمتي لا مرتهم أن يصلوها هكذا» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال «مكثت ذات ليلة تنتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلاة العشاء الآخرة فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده فلا ندرى أشيء شغل في أهله أو غير ذلك فقال حين خرج انكم تنتظرون صلاة ما ينتظروها أهل دين غيركم ولولا أن تثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلي» رواه مسلم بلفظه (٧) والبخاري بعضه وعن أنس رضي الله عنه قال «أخبر النبي صلى الله عليه وسلم العشاء الي نصف الليل ثم صلى ثم قال صلى الناس وناموا أما أنكم في صلاة ما تنتظرونها» رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت «أعتم النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد ثم خرج فصلي فقال انه لوقتها لولا أن اشتق علي أمتي» رواه مسلم فهذه أحاديث صحاح في فضيلة التأخير وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد واسحق وآخرين وحكاه الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة والتابعين وقوله ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس والشافعي وأبي حنيفة والاصح من القولين عند اصحابنا ان تقديمها أفضل ممن يحمله الشيخ أبو حامد والهاملي في المجموع والتجريد والمصنف هنا وفي التنبيه والشيخ نصر والشافعي في المستظري وآخرون وقطع به سليم في الكفاية والهاملي في المقتع والمجرجاني في كتابيه والشيخ نصر في الكافي والقرظالي في الخلاصة والشافعي في العمدة وقطع الزبير في الكافي بتفضيل التأخير وهو أقوى دليلا للأحاديث السابقة فان قلنا بهذا أجزأت الي وقت الاختيار وهو نصف الليل في قول وثلاثة في قول هكذا صرح به القاضي حين صاحب العدة وآخرون قالوا ولا يؤخرها عن وقت الاختيار هذا الذي ذكرناه من ان في استحباب تأخير العشاء وتقديمها قولين هو المشهور في المذهب قال صاحب الحاوي وقال ابن أبي هريرة ليست علي قولين بل علي

(٧) يرامش
الاحل لله بمنه
له

مالم تتغير الشمس وفي العشاء التأخير مالم يجاوز ثلث الليل وساعدنا في المغرب علي استحباب التعجيل وكذلك في الظهر إذا لم يشتد الحر وليكن معلا باليم أيضا ما روي عن مالك انه يستحب تأخير الظهر الي ان يصبر الي قدر ذراع وفي العصر ايضا يستحب التأخير قليلا والثاني أن قوله تعجيل الصلاة أفضل يشمل الصلاة كلها وقوله بعد ذلك يستحب تأخير العشاء علي قول ويستحب الإبراد استثناء في الحقيقة عما أطلقه أولا وإن لم يكن لفظه لفظ الاستثناء. وينبغي أن يعلم قوله ويستحب الإبراد بالواو الوجه الصائر الي انه رخصة *

ولم يروا أن المنى تأخير الصلاة يقال وضح الفجر يضح اذا اضاء ويرده رواية ابن أبي شيبة واسحاق وغيرها بلفظ توب بصلاة الصبح يابلل حتى يصبر القوم موافق نلهم من الاسفار لكن روى الحاكم من طريق الليث عن ابن النضر عن عمرة عن عائشة قالت ماصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة لوقتها الا خر حتى قبضه الله *

حالين فان علم من نفسه أنه اذا أخرها لا يقلبه نوم ولا كل استحب تأخيرها والا فتمجّلها
وجمع بين الاحاديث بهذا وضعف الشاشي هذا الذي قاله ابن أبي هريرة وليس هو بضعيف كما
زعم بل هو ظاهر أو الأرجح والله أعلم *

(فرع) فيما يحصل به فضيلة أول وقت في جميع الصلوات ثلاثة أوجه أصحها وبه قيل
العراقيون وصاحب التقريب وآخرون يحصل بان يشتغل أول دخول الوقت باسباب الصلاة
كالاذان والاقامة وستر العورة وغيرها ولا يضر الشغل الخفيف كما كل لقم وكلام قصير ولا
يكلف العجلة علي خلاف العادة وشرط الشيخ أبو محمد تقديم ستر العورة قبل الوقت لنيل فضيلة
أول الوقت لان الستر واجب لا اختصاص له بالصلاة وضعفه امام الحرمين وغيره وقولوا عن
عن العراقيين وغيرهم انه لا يشترط تقديمه والوجه الثاني يبقى وقت الفضيلة الى نصف الوقت
وادعي صاحب البيان انه المشهور وكذا اطلقه جماعة وقال آخرون الي نصف وقت الاختيار
والثالث لا يحصل فضيلة أول الوقت حتى يقدم قبل الوقت ما يمكن تقديمه من الاسباب لتطبيق
الصلاة علي أول الوقت وعلي هذا قيل لا ينال التيسيم فضيلة أول الوقت وهذا الوجه الثالث غلط صريح
وان كان مشهوراً في كتب الحراسانيين فانه مخالف للسنّة المستفيضة عن فعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعن اصحابه فمن بعدهم من التابعين وسائر أئمة المسلمين قال امام الحرمين هذان
الوجهان الاخيران حكاهما الشيخ أبو علي وهما ضعيفان *

(فرع) قال اصحابنا اذا كان يوم غيم استحب ان تؤخر الصلاة حتى يفيقن الوقت أولاً يبقى
الا وقت لو أخر عنه خاف خروج الوقت *

(فرع) لو كان عادة الامام تأخير الصلاة فهل يستحب لغيره تقديمها في أول الوقت لملازمة
فضيلة أم تأخيرها لفضيلة الجماعة فيه خلاف منتشر سبق بيانها مواضع في باب التيسيم *

(فرع) هذا المذكور من فضيلة أول الوقت تستثني منه صور منها من يدافع الحدث ومن

قال (فرع) من اشتبه عليه الوقت يجتهد ويسندل بالاوراد وغيرها فان وقعت صلاة في الوقت
أو بعده فلا قضاء عليه وان وقعت قبل الوقت قضى علي أحد القولين وكذا في طلب شهر رمضان
والقادر على ذلك اليقين بالصبر هل له المبادرة بالاجتهاد في أول الوقت فيه وجون *

اذا اشتبه عليه وقت الصلاة بنعيم أو حبس في موضع مظلم أو غيرهما اجتهد واستدل عليه
بالدرس والاعمال والاوراد وما أشبهها ومن جملة الاشارات صياح الديك المجرّب اصابة صياحه
لا وقت وكذلك اذان المؤذنين في يوم النعم اذا كثروا وغلب علي الظن لكثرة نعمهم انهم
لا يخطئون والاعمى يجتهد في الوقت كالصير وانما يجتهدان اذا لم يخبرها عدل عن دخول الوقت
عن مشاهدة فهو قال رأيت الفجر طالما والاشفق غارباً فلا مسامح للاجتهاد ووجب قبول قوله ولو

حضره طعام وتاق اليه والتميم الذي يتيقن وجود الماء في آخر الوقت وكذا المريض الذي لا يقدر على القيام أول الوقت ويعلم قدرته عليه في آخره بالعادة والمنفرد الذي يعلم حضور الجماعة في آخر الوقت اذا قلنا يستحب لها التأخير على ما سبق في باب التيمم * قال المصنف رحمه الله * ﴿ وأما الظاهر فانه ان كان في غير حر شديد فتقديمها أفضل لما ذكرناه وان كان في حر شديد وتصلي جماعة في موضع تقصده الناس من البعد استحب الابراد بها بقدر ما يحصل في بيئته في القاصد الى الصلاة لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم) وفي صلاة الجمعة وجان أحدها انها كالظهر لما روى أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (كان اذا اشتد البرد بكرها واذا اشتد الحر أبرد بها والثاني تقديمها أفضل بكل حال لان الناس لا يتأخرون عنها لانهم ندبوا الى التبكير اليها فلم يكن للتأخير وجه :) *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابى هريرة رواه البخاري، ومسلم وفيح جهنم بفتح الفاء واسكان الياء المثناة تحت والهاء وهو غليانها وانتشار لهبها ووهيما وحديث أنس رضي الله عنه في صحيح البخاري لكن لفظه عن أنس رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر بالصلاة واذا اشتد الحر أبرد بالصلاة يعني الجمعة » هذا لفظه وترجم له البخاري باب « اذا اشتد الحر يوم الجمعة » * اما حكم المسألة فتقديم الظهر في اول وقتها في غير شدة الحر أفضل بلا خلاف لما سبق من الاحاديث اما في شدة الحر لمن يمضي الى جماعة وطريقه في الحر فالابراد بها سنة مستحبة على المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقيل به جمهور العراقيين والحراسانيين وفيه وجه شاذ حكمه الحراسانيون أن الابراد رخصة وانه لو تكلف المشقة وصلي في أول الوقت كان أفضل هكذا حكاه جماعات من الحراسانيين والقاضي ابو الطيب في تليقه بهذا اللفظ ومنهم ابو علي السنجي في شرح التلخيص وزعم أنه الاصح وليس كما قال بل هذا الوجه غلط منابذ للسنن المتظاهرة فتدبت في الاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر بالابراد وانه فعله قال اصحابنا والحكمة فيه أن الصلاة في شدة الحر والمشي اليها يسلب الخشوع أو كاله فاستحب التأخير لتحصيل الخشوع كن حضره طعام تنوق نفسه اليه او كلن يدافع الاخشين وحقيقة الابراد أن يؤخر الصلاة عن أول الوقت

أخبر عن اجتهاد فليس للبصير القادر على الاجتهاد تقليده والاخذ بقوله وهل للاعبي ذلك فيه وجهان أحدهما نعم ويسوغ له الاجتهاد والتقليد جميعا ويترتب على هذا الاعتماد على أذان المؤذن فان كان بصيرا لم يعتمد عليه في يوم الغيم لانه يؤذن عن اجتهاد ويعتمد عليه في يوم الصحو اذا كان المؤذن عدلا عالما بالواقيت لانه يؤذن عن مشاهدة وان كلن أعى فهل يعتمد عليه فيه الوجان المذكوران في جواز التقليد له وحكى في التهذيب وجهين في تقليد المؤذن من غير فرق بين الاعبي

بقدر ما يحصل للحيطان فيء يمشى فيه طالب الجماعة ولا يؤخر عن النصف الاول من الوقت وللإبرادار بعث شرط ان يكون في حر شديد وان تكون بلاد حارة وان تصلي جماعة وان يقصدها الناس من البعد هكذا نص الشافعي في الام وجمهور الاصحاب علي هذا الشرط الاربعه وترك المصنف اشتراط البلاد الحارة وهو وجه مشهور حكمه صاحب الحاوي وجماعة من الخراسانيين وفي البيهقي قول انه لو قربت منازلهم من المدجد استحب الإبرادار كما لو بسدوا وهذا القول حكمه القاضي ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهم من العراقيين وجماعة من الخراسانيين ولردود في جماعة هم في موضع لا يأتهم اليه أحد وفيمن يمكنه المشي الي المسجد في ظل وفيمن صلى في بيته منفردا والاصح المنصوص انهم كلهم لا يبردون بل تشتط الشروط الاربعه هكذا قاله الاصحاب تابعه لنص الشافعي رحمه الله وظاهر الحديث أنه لا يشترط غير اشتداد الحر واما الجملة فالاصح انهم لا يبردون بها ودليل الوجهين في الكتاب والله أعلم واما حديث زهير عن ابي اسحاق عن سعيد ابن وهب عن خباب بن الارت رضي الله عنه قال «شكونا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء فلم يشكنا قال زهير قلت لابي اسحاق اني الظهر قال نعم قلت اني تمجياها قال نعم» رواه مسلم فهو منسوخ بين البيهقي وغيره نسخة * قال المصنف رحمه الله *

(واوكدا الصلوات في المحافظة عليها الصلاة الوسطى لان الله تعالى خصها بالله كرم فقال تعالى (والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين) قرنهما بالقنوت ولاقنوت الا في الصبح ولان الصبح بدخل وقتها والناس في أطيب نوم فخص بالمحافظة حتى لا يتغافل عنها بالنوم ولهذا خص بالثوب) *

(الشرح) اتفق العلماء علي أن الصلاة الوسطى آكد الصلوات الخمس واختلافها فيها فقال الشافعي هي الصبح نصر عليه في الام وغيره وهو مذهب مالك وقوله الواحدى عن عمرو ما ذابن جبل وابن عباس وابن عمر وجابر رضي الله عنهم وعطاء وعكرمة ومجاهد والربيع بن أنس رحمهم

والبصير وقال الاصح الجواز واحتج عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « المؤذنون أمانة الناس علي صلواتهم » ويحيي أن ابن سريج ذهب اليه وانتفضيل أقرب وهو اختيار القاضي الرباى وغيره واذا لزم الاجتهاد فصلي من غير اجتهاد لزمه الاءدق وان وقعت صلاة في الوقت ان لم يكن دلالة او كانت ولم يغلب علي ظنه شىء أخر الي ان يغلب علي ظنه دخل الوقت والاحتياط أن يؤخر ان لم يغلب علي ظنه انه لو أخر عنه خرج الوقت * وعند أنى حنيفة يؤخر الظهر ويعجل

(١) حديث في المؤذنون امانة الناس علي صلواتهم البيهقي من ابى محدودة وزاد وسجورهم وفي اسناده يحيى الحسنى يختلف فيه وقال ابن عدى لم ار في مسنده حديثاً منكراً : وروى ابن ماجه من حديث ابن عمر خصلتان معلقتان في اعتاق المؤذنين للمسلمين صلواتهم وصياهم وفي اسناده مروان بن سالم الجزرى وهو ضعيف ورواه الشافعي في الام عن

الله وقال طائفة هي العصر وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وداود وابن المنذر وقوله الواحدى عن علي وابن مسعود وأبي هريرة رضى الله عنهم والنخعي والحسن وقادة والضحاك والكلبي ومقاتل وقوله ابن المنذر عن أبي أيوب الأنصارى وأبي سعيد الخدرى وابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم وعبيدة السلماني رحمه الله وقوله الترمذى عن أكثر العلماء من الصحابة وغيرهم قالت طائفة هي الظهر وهو رواية عن أبي حنيفة وقوله الواحدى عن زيد بن ثابت وأبي سعيد الخدرى وإسماعيل بن زيد وعائشة وقوله ابن المنذر عن عبد الله بن شداد وقال قبيصة بن ذؤيب هي المغرب قال الواحدى وقال بعضهم هي العشاء الآخرة وبعضهم أنها إحدى الصلوات الخمس مبهمة ونقل القاضي عياض عن بعضهم أنها الجمعة وعن بعضهم أن الوسطى جميع الصلوات الخمس فهذه مذاهب العلماء فيها والصحيح منها مذهبان العصر والصبح والذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة أنها العصر وهو المختار قال صاحب الحاوى نص الشافعى رحمه الله أنها الصبح وصحت الأحاديث أنها العصر ومذهبه اتباع الحديث فصار مذهبها العصر قال ولا يكون في المسألة قولان كلوهم بعض أصحابنا هذا كلام صاحب الحاوى واحتج القائلون أنها العصر بحديث علي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «يوم الأربعاء شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ملائكة يوتهم ويقيمونهم ناراً» رواه مسلم بهذا اللفظ والبخارى بمعناه واحتج أصحابنا بما ذكره المصنف وأجابوا عن الحديث بأن العصر تسمى وسطى ولكن لا نعلم أنها المراد في القرآن وهذا الجواب ضعيف واحتجاج أصحابنا بقوله تعالى (وقوموا لله قانتين) بما ينكره المخالفون ويقولون لا نعلم إثبات القنوت في الصبح وإن سلمناه لا نعلم أن المراد بالقنوت هذا القنوت المعروف عندكم بل القنوت الطاعة والعبادة كذا قال أهل اللغة

العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء وحكم الفجر كما ذكر في غير يوم الغيم وهل يجتهد إذا قدر على الصبر إلى استيقان دخول الوقت فيه وجهان أحدهما وهو اختيار الأستاذ أبو إسحق الأسفرائيني أنه لا يجتهد للقدرة على الإيقاع في الوقت يقينا وأظهرهما أنه يجتهد إذا لا قدرة على اليقين في حالة الاشتباه وهذا كخلاف فيما إذا اشتبه عليه أناء إن ومعه ماء طاهريقين: فإن قلت وما من حالة إلا ويمكن الصبر فيها إلى درك اليقين فإن الأوقات في المعنى والاشتباه إنما يقع في أوائلها فإذا صبر زال الاشتباه قلنا يجوز أن يكون محبوسا في مطمورة لا يعرف شيئا من الأوقات أصلا ولا يدري أن الساعة التي هو فيها ليل أو نهار ويجوز في حق غيره أيضا ألا يحصل له يقين أصلا بأن لا يعرف

عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مر سلا قال الدار قطنى في الليل هذا هو الصحيح مرسل: وأما من رواه عن الحسن عن أبي هريرة فضعيف قال البيهقي وروى عن جابر وليس بمحفوظ: وروى عن أبي امامة من قوله وسيأتى حديث الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن في الأذان اثر عبد الرحمن بن عوف وابن عباس يأتي في آخر الباب »

ان هذا أشهر معانيه والجواب عن هذا الانكار أن القنوت في القصة يطلق على طول القيام وعلى الدعاء ففي صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أفضل الصلاة طول القنوت» وقال أبو اسحاق الزجاج المشهور في اللغة والاستعمال أن القنوت العبادة والدعاء لله تعالى في حال القيام قال الواحدى فتظهر الدلالة للشافعي أن الوسطي الصحيح لانه لا يفرض يدعافيه قائما غيرها والله أعلم وما استدله البيهقي على أنها الصحيح وليست العصر حديث عائشة رضي الله عنها «أنها أتت نيكسب لها مصحفا اكتب حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطي وصلاة العصر وقوموا لله قانتين قالت عائشة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم قال فخطف العصر على الوسطي يدل على أنها غيرها

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ويجوز تأخير الصلاة الى آخر الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله﴾ ولأننا لو لم نجوز التأخير ضاق على الناس فسمح لهم بالتأخير فإن صلى ركعة في الوقت ثم خرج الوقت ففيه وجان أحدهما وهو ظاهر المذهب وهو قول أبي علي بن خنيس ان انه مؤد للجميع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر) ومن أصحابنا من قال هو مؤد لما صلى في الوقت قاض لما صلى بعده من الوقت اعتباراً بما في الوقت وبعبارة

﴿الشرح﴾ حديث أول الوقت رضوان الله حديث ضعيف رواه الترمذى من رواية ابن عمر ورواه الدارقطني من رواية ابن عمر وجابر بن عبد الله وإبي مخنف وأسانيد الجميع ضعيفة وجمها البيهقي وقال أسانيد كلها ضعيفة ويغنى عنه الاحاديث التي قدمتها في الباب كحديث « ليس التفريط في النوم » وحديث امامة جبريل عليه السلام وحديث « وقت الغابر ما لم تحضر العصر وصلي المغرب عند سقوط الشفق » وغير ذلك من الاحاديث الصحيحة واما حديث أبي هريرة « من أدرك من الصبح ركعة الى آخره » فرواه البخارى ومسلم بلفظه وقد ذكرته قبل هذا وفي رواية في الصحيحين « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة »

أما حكم المسألة فيجوز تأخير الصلاة الى آخر الوقت بلا خلاف حيث تقع جميعاً في الوقت فإذا وقع بعض صلاته في الوقت وبعضه خارجه نظر ان وقع في أول الوقت ركعة فضاء ثلاثة أوجه أحها باتفاقهم قال البندنجي وهو المنصوص في الجديد والتقديم ان الجميع اداء:

في يوم اطباق الغيم هل دخل وقت الظهر أم لا ولا يعرف انه ان دخل هل بقي ام لا ثم اذا اجتهد وصلي فان لم يتبين الحال فذاك وان تبين نظر ان وقت صلاته في الوقت او بعده فلا قضاء عليه : وما فعله بعد الوقت قضاء او اداء فيه وجان أصحها انه قضاء حتى لو كان مسافرا يجب عليه

والثاني الجميع قضاء حكمه الحراسانيون والثالث ما في الوقت أداء وما بعده قضاء وهو قول أبي اسحاق المروزي حكمه عنه القاضي أبو الطيب وآخرون ودليل الوجهين في الكتاب ودليل القضاء ان الاعتبار بأخر الصلاة ولهذا لو خرج الوقت في أثناء الجمعة أتوها ظهر أن كان الواقع في الوقت دون ركعة فطره كان للمذهب أن الجميع قضاء وبه قطع الاكثرون والثاني أنه على الالوجه حكمه القاضي حين وآخرون وحيث قلنا الجميع قضاء أو البعض لم يميز للمسافر قصر تلك الصلاة على قولنا لا تنصرف للقضية ولو اراد انسان تأخير الشروع في الصلاة الى حد يخرج بعضها عن الوقت فان قلنا كلها أو بعضها قضاء لم يميز بلا خلاف وان قلنا كلها أداء لم يميز أيضاً على المذهب وبه قطع بغوى وهو الذي صوبه امام الحرمين وفيه تردد للشيخ أبي محمد وجزم البندنجي بالجواز وليس بشيء أما اذا شرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسع جميعاً فدها بتطويل القراءة حتى خرج الوقت قبل فراغها فثلاثة أوجه أحها لا يحرم ولا يكره لكنه خلاف الاول والثاني يكره والثالث يحرم حكمه القاضي حين في تعليقه والله أعلم *

(فرع) ذكرنا أن حديث أول الوقت رضوان الله ضعيف والرضوان بكسر الراء وضمة (فتان قرىء بها في السبع قال الشافعي رحمه الله في المختصر رضوان الله تعالى انما يكون للمحسنين والعنوشبه أن يكون للمقصرين قال أصحابنا قوله للمقصرين قد يستشكل من حيث إن التأخير لا يتم فيه فكيف يكون فاعله مقصراً وأجابوا بوجهين أحدهما انه مقصر بالنسبة الى من صلى في أول الوقت وان كان لا يتم عليه والثاني انه مقصر بتفويت الافضل كما يقال من ترك صلاة الضحى فهو مقصر وان لم يأتها *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿ ولا يضر أحد من أهل الفرض في تأخير الصلاة عن وقتها الا نائم أو ناس أو مكره أو من يؤخرها للجمع بعد السفر أو المطر لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس التفريط في النوم انما التفريط في اليقظة » فنص على النائم وقسنا عليه الناسي والمكره لانها في معناه واما من يؤخر الصلاة لسفر أو مطر فنذكره في موضعه ان شاء الله تعالى * ﴿

﴿ الشرح ﴾ حديث ليس في النوم تفريط صحيح سبق بيانه من رواية أبي قتادة رضي الله عنه وقوله لا يعذر أحد من أهل الفرض الى آخره هكذا قاله أصحابنا فان قيل يرد عليه المرأة اذا رأته دما يحتمل الحيض فانها تترك الصلاة على الصحيح كما سبق في بابه وقد ينقطع لدون يوم

اعادة الصلاة تامة اذا قلنا لا يجوز قصر القضاء فان وقت صلاته قبل الوقت نظر ان أدرك الوقت أعاد والا فقولان وكل ذلك خلافاً وفاقاً يجري فيما اذا اشتبه شهر رمضان على الاسير فاجتهد وأخطأ: وأصح القولين وجوب الاعادة وهما مبنيان على أن المفعول بعد الوقت قضاء كما في غير حالة الاشتباه أو أداء قائم مقام الواقع في الوقت لكان العذر فان قلنا بالاول لم يعد بما تقدم على الوقت

وليلة وتيقن وجوب الصلاة ولم يستثنها وجوابه ان الصلاة لم تكن واجبة عليها في ظاهر الحكم حين آخرتها والله اعلم * واعلم ان قوله ان من يؤخرها للجيم بالمطر قريع على القول الضعيف في جواز التأخير في الجيم بالمطر والاصح انه لا يجوز التأخير وانما يجوز التقديم وأما قوله أو من اكراه على تأخيرها فمحمول على من اكراه على ترك الصلاة ومنع من الايمان بها أو اكراه على التلبس بما ينافيها فلما من لم يكن كذلك واما كنهه الايمان برأسه وعينه أو نحو ذلك فيجب عليه الصلاة في الوقت لم رمته ويعيد كما قاله اصحابنا في مسألة الغريق والمصلوب والمريض وغيرهم ممن عجز عن القبلة وأمام الاركان أنه يجب الصلاة في الحال بحسب الامكان ونجس الاعادة على المذهب وسبق بيان المسئلة والخلاف فيها في باب التيمم وقد نص الشافعي رحمه الله على المسكوه قتال في البويعلى في آخر كتاب الصلاة قبل الحنازير بدون ورقة ولو أفسر رجل ومنع من الصلاة فقد ان يصليها بغير صلاها ولم يدعها وأعادها (قلت) ودليله قوله صلى الله عليه وسلم « وادأ أمر تكبم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم من رواية ابى هريرة رضي الله عنه *

« قال المصنف رحمه الله » (إذا بلغ الصبي أو اسلم الكافر أو طهرت المائض أو النفساء أو افلق المجنون أو الممعى عليه وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لزمه فرض الوقت لما روى ابو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال (من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر) فان بقي من الوقت دون ركعة ففيه قولان روى المزني عنه انه لا يلزمه لجديت أبى هريرة رضي الله عنه ولان بدرن الركعة لا يدرك الجمعة كذلك ههنا وقال في كتاب استقبال القبلة يلزمه بقدر تكبيرة لانه ادراك حرمة فاستوى فيه الركعة والتكبيرة كادراك الجماعة وتخالف الجمعة فانه ادراك فعل فاعتبر فيه الركعة وهذا ادراك حرمة فهو كالجماعة وأما الصلاة التى قبلها فينظر فيها فان تكن ذلك في وقت الصبح أو الظهر أو المغرب لم يلزمه ما قبلها لان ذلك ليس بوقت لما قبلها وان كان ذلك في وقت العصر أو في وقت العشاء قال في الجديد يلزمه الظهر بما يلزم به العصر ويلزم المغرب بما يلزم به العشاء وفيما يلزم به العصر والعشاء قولان أحدهما ركعة والثانى تكبيرة والدليل عليه أن وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب في حق أهل العذر وهو المسافر وهؤلاء من أهل العذر فوجب ذلك وقتاً لها في حقهم وقال في التقديم فيه قولان أحدهما يجب بركعة وطهارة

وان قلنا بالثاني اعتد به *

قال حريم الفصل الثانى في وقت العنودين -

« ونعني بالعذر ما يسقط القضاء كالمجنون والعيا والحيض والكفر ولما ثلاثة أحوال الاولى أن يخلوا عنها آخر الوقت بقدر ركعة كما لو طهرت المائض قبل الغروب بقدر ركعة يلزمها

والثاني بحجب الظهر والعصر بمقدار خمس ركعات أربع للظهر وركعة للعصر وتجب المغرب مع العشاء بأربع ركعات ثلاث للمغرب وركعة للعشاء لأن الوقت اعتبر لادراك الصلاتين فاعتبر وقت يكن الفراغ من أحدهما والشروع في الأخرى وغلط أبو اسحق في هذا فقال أربع من العصر وركعة من الظهر وأربع من العشاء وركعة من المغرب وهذا خلاف النص في القديم وخلاف النظر لأن العصر تجب بركعة فدل على أن الأربع للظهر وخرج أبو اسحق في المسألة قولاً خامساً أنه يدرك الظهر والعصر بمقدار إحدى الصلاتين وتكبيره) *

(الشرح) إذا زال الصبا والكفر والجنون والاعماء والحيض والنفاس في آخر الوقت فإن بقي من الوقت قدر ركعة لزمته تلك الصلاة بلا خلاف لحديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو في الصحيحين كما سبق بيانه قريباً والمعتبر في الركعة أخف ما يمكن وحكي امام الحرمين عن والده أنه قال مرة يكفي ركعة مسبوق وضعفه الامام وهل يشترط معها زمن امكان الطهارة فيه قولان حكاهما الحراسانيون وبعضهم وجبن اصحابها وبه قطع العراقيون لا يشترط لظاهر الحديث والثاني يشترط ليتمكن من فعل الركعة وان بقي من الوقت قدر تكبيرة فما فوقها مما يبلغ ركعة قولان اصحهما باتفاق الاصحاب تلزمه تلك الصلاة لانه أدراك جزء منه كادراك الجماعة والثاني لا مفهوم الحديث وقياساً على الجمعة وفي اشتراط زمن الطهارة القولان فان قلنا نلزم بتكبيره فادرك زمن نصف تكبيره أن تصور ذلك في الزوم به تردد للشيخ أبي محمد حمله امام الحرمين والغزالي في البسيط لانه ادراك جزء من الوقت الا انه لا يسع ركعتا قال اصحابنا وشرط الوجوب بركعة أو تكبيره ان يمتد السلام من المانع قدر امكان الطهارة وفعل تلك الصلاة فان عاد مانع قبل ذلك لم تجب مثاله بلغ صبي في آخر وقت العصر ثم جن أو افاق مجنون ثم عاد جنونه أو ظهرت ثم جنت أو افاقت ثم حاضت فان مضى في حال السلامة ما يسع طهارة أربع ركعات وجبت العصر والا فلا ويستوى في الادراك بركعة جميع الصلوات فان كانت للمدركة صبحاً أو ظهراً أو مغرباً لم تجب غيرها وان كانت عصراً أو عشاء وجب مع العصر الظهر ومع العشاء المغرب بلا خلاف

العصر (ز) وكذا بقدر تكبيرة (م ز) علي أقيس القولين) *

ذكرنا في أول الباب أن الغرض من هذا الفصل هو الكلام في الوقت الذي ساء الشافعي رضي الله عنه وقت الضرورة سواء قلنا انه وقت العذر شي، واحداً أم لا والمراد من وقت الضرورة الوقت الذي يصير فيه الشخص من أهل لزوم الصلاة عليه بزوال الاسباب للمانع من الزوم وهي الصبي والجنون والكفر والحيض وفي معنى الجنون الاعماء وفي معنى الحيض النفاس ثم لهذه الاسباب أحوال ثلاثة لانها إما أن لا تستغرق وقت الصلاة أو تستغرقه وان لم تستغرقه فاما أن يجد في أول

ومما تجب به قولان أظهرهما باتفاق الاصحاب وهو نصفه في الجديد تجب بالتجب به الاول فتجب الصلاتين بركعة في قول وبتيكيرة في قول وهو الاظهر والثاني وهو القديم لا تجب الظهر مع العصر الا بادرالك اربع ركعات مع ما تجب به العصر فلي قول يشترط خمس ركعات وعلى قول اربع وتكبيرة وعلى هذا تكون الاربع للظهر والركعة أو التكييرة للعصر على الصحيح المنصوص في القديم ليسكن الفراغ من الظهر والشروع في العصر وتدرك المغرب بارب ركعات من آخر وقت العشاء ثلاث للمغرب وركعة للعشاء وقال ابو اسحاق المروزي الاربع للعصر والركعة للظهر ولا يشترط في المغرب مع العشاء خمس ركعات اربع للعشاء وركعة للمغرب قال المصنف والاصحاب هذا الذي قاله ابو اسحاق غلط صريح مخالف للنص والدليل فكيف يصح ان يشترط لثانية أربع ركعات ويكتفي في الاولى بركعة وهل يشترط مع ذلك زمن امكان الطهارة فيه اقول ان السابقان أظهرهما لا يشترط واذا جمعت الاقوال حصل فيما يلزم به كل صلاة في آخر وقتها أربعة أقوال أصحها قدر تكبيرة والثاني تكبيرة وطهارة والثالث ركعة والرابع ركعة وطهارة وفيما يلزم به الظهر مع العصر ثمانية أقوال هذه الاربعة والخامس قدر اربع ركعات وتكبيرة والسادس هذا وزيادة طهارة والسابع خمس ركعات والثامن هذا وطهارة وفيما تلزم به المغرب مع العشاء اثنا عشر قولاً هذه الثمانية والتاسع ثلاث ركعات وتكبيرة والعاشر ثلاث ركعات وتكبيرة وطهارة والحادي عشر أربع ركعات والثاني عشر هذا وطهارة *

(فرع) عادة اصحابنا يسمون هؤلاء اصحاب الاعذار فاما غير الكافر قسميته معذوراً ظاهراً ويسمى الكافر معذوراً لانه لا يطاق بالقبض بعد الاسلام تخفيفاً عنه كما لا يطاق لبون تخفيفاً عنهم واستدلوا على وجوب الظهر بادرالك آخر وقت العصر ووجوب المغرب بادرالك آخر وقت العشاء بانهما كالصلاة الواحدة وقت احدهما وقت الاخرى في حق المعذور بسفر وهذا المكيرواه البهيقي عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفقهاء المدينة السبعة رضي الله عنهم اعلم ان الاصحاب اطلقوا اشتراط اربع ركعات لازوم الظهر على القول الضعيف وهذا محمول على غير المسافر اما المسافر فاما يشترط في حقه للظهر ركعتان فقط *

(فرع) قد ذكرنا ان الصحيح عندنا انه يجب على المعذور الظهر بادرالك ما تجب به العصر وبه قال عبد الرحمن بن عوف وابن عباس وفقهاء المدينة السبعة وأحمد وغيرهم وقال الحسن وقتادة وحمام والثوري وأبو حنيفة ومالك وداود لا تجب * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاما اذا ادرك جزءاً من أول الوقت ثم طرأ العذر بان كان عاقلاً في أول الوقت فجن أو

الوقت ويخلو عنها آخره أو يكون بالعكس من ذلك (الحالة الاولى) أن يوجد في أول الوقت ويخلو عنها آخره كما لو طهرت عن الحيض أو النفاس في آخر الوقت فنظروا ان بقي من الوقت قدر ركعة فصاعداً لزمها فرض الوقت واحتجوا عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك ركعة من

طاهراً فحاضت نظرت فان لم يدرك مايسع فرض الوقت سقط الوجوب ولم يلزمه القضاء وقال أبو يحيى البلخي حكمه حكم آخر الوقت فيلزمه في أحد القولين بركة وفي الثاني بتكبيره والمذهب الاول لانه لم يتمكن من فعل الفرض فسقط وجوبه ويخالف آخر الوقت فانه يمكن ان يني مايقى على ادراك بعد الوقت نلزمه وان أدرك من الوقت مايسع لفرض ثم طرأ الجنون أو الحيض استقر الوجوب ولزم القضاء اذا زال العذر وحكي عن أبي العباس انه قال لا يستقر حتى يدرك آخر الوقت والمذهب الاول لانه وجب عليه ويمكن من ادائه فاشبهه اذا وجبت الزكاة ويمكن من ادائها فلم يخرج حتى هلك المال وأما الصلاة التي بعدها فلا تلزمه وقال أبو يحيى البلخي تلزمه العصر بادراك وقت الظهر وتلزمه العشاء بادراك وقت المغرب كهكاه والمذهب الاول لان وقت الاول وقت الثانية علي سبيل التبع ولهذا لا يجوز فعل الثانية في الجمع حتى يقدم الاولى بخلاف وقت الثانية فانه وقت الاول لا علي وجه التبع ولهذا يجوز فعلها قبل الاولى ۞

(الشرح) اذا طرأ العذر الذي يمكن طرأته وهو الجنون والاعماء والحيض والنفس فان كان الماضي من الوقت قدر الفرض فطريقان المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور لا يجب شيء ولا يجب القضاء وقال أبو يحيى الباخي وغيره من اصحابنا حكم أول الوقت حكم آخره فيجب القضاء بادراك ركعة في قول وتكبيره في قول وغلطه الاصحاب بما ذكره المصنف وان كان قد مضى من الوقت قبل وجود العذر مايسع تلك الصلاة وجب قضاء تلك الصلاة علي الصحيح المنصوص وبه قطع الاكثر ونخرج ابن مريج قولاً انه لا يجب القضاء الا اذا أدرك جميع الوقت خرجه من المسافر اذا سافر في أثناء الوقت نص علي ان له التقصر ولو كانت تجب بول الوقت لم يقصر والمذهب الوجوب وقد سبق الجواب عن مسألة القصر قريباً في ما آله وجوب الصلاة بول الوقت فعلى المذهب المعتبر أخف مايمكن من الصلاة حتى لو دخلت في الصلاة في أول الوقت وطوأتها فحاضت فيها وقد مضى من الوقت مايسع لو خففتها لزمها القضاء لانها فوتها مع التمكن ولو كان الرجل مسافراً فطرأ جنون أو اعما او كانت مسافرة فطرأ الحيض بعد ما مضى من وقت الصلاة المقصورة مايسع ركعتين وجب قضاؤها لانه لو قصرها لأمكنه اذاؤها هكذا صرح به الاصحاب منهم الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة وهل يشترط مع امكان فعلها امكان الطهارة فيطريقان أحدهما لا لامكان تقديمها قبل الوقت الا اذا لم يجوز تقديم طهارة صاحب الواقعة كالتيمم

الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر والمعتبر في الركعة أخف مايقدر عليه أحد وأما يلزم فرض الوقت بادراك قدر الركعة بشرط وهو أن تمتد السلامة عن الموانع قدر امكان فعل الطهارة وتلك الصلاة أما لو عاد مانع قبل ذلك فلا مثاله اذا بلغ الصبي في آخر وقت العصر ثم جن أو أفاق المجنون ثم عاد جنونه

والمستحاضة والثاني في اشتراطه لمن يمكنه تقديم الحلاف الذي في آخر الوقت لانه وان أمكن التقديم لا يجب واذا أوجبنا الظهر أو المغرب بإدراك أول وقتها لم تجب العصر والعشاء على المذهب وأوجبها الباخي اذا أدرك من أول الظهر ثمان ركعات ومن أول المغرب سبع ركعات هكذا نقله عنه الاصحاب واخل المصنف ببيان اشتراط ثمان ركعات وافق الاصحاب على تقليط أبي يحيى البلخي في هذا لان وقت الظهر لا يصلح للعصر الا اذا سليت الظهر جمعا والله أعلم وأعلم أن الحكم بوجوب الصلاة اذا أدرك من وقتها ما يسعها لا يختص بأوله بل لو كان المترك من وسطه لزمته الصلاة مثاله افاق المجنون في أثناء الوقت وعاد جنونه في الوقت او بلغ سبي ثم جن او افاق مجنونة ثم حاضت او طهرت ثم جنت في الوقت وقد تزم الظهر بإدراك أول وقت العصر كما تلزم بآخره مثاله افاق مغيب عليه بعد أن مضى من وقت العصر ما يسع الظهر والعصر فان كان مقبلا فالمعتبر قدر ثمان ركعات وان كان مسافرا يقصر كفى قدر أربع ركعات ويقاس المغرب مع العشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر مع العصر والله أعلم *

(فرع) قول المصنف سقط الوجوب مجاز والمراد امتنع الوجوب أبو يحيى البلخي من كبار اصحابنا اصحاب الوجوه سافر الي أقصى الدنيا في طلب الفقه حتى بلغ فيه الغاية وكان حسن البيان في النظر عذب اللسان في الجدل وهو من أصحاب ابن مريج رحمه الله تعالى ورضي عنها) *
* قال المصنف رحمه الله *

(ومن وجب عليه الصلاة فلم يصل حتى فات الوقت لزمه قضاؤها لقوله صلى الله عليه وسلم (من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها) والمستحب أن يقضيها على الفور للحديث الذي ذكرناه فان أخرها جاز لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة الصبح فلم يصحبها حتى خرج من الوادي ولو كانت على الفور لما أخرها وقال ابو اسحاق ان تركها بغير عذر لزمه قضاؤها على الفور لانه مفترط في التأخير والمستحب أن يقضيها على الترتيب لان النبي صلى الله عليه وسلم فاتته أربع صلوات يوم الحندق فقضاها على الترتيب فان قضاها من غير ترتيب جاز لانه ترتيب استحق للوقت فسقط بفوات الوقت كقضاء الصوم وان ذكر الفائتة وقد ضاق وقت الحاضرة لزمه أن يبدأ بالحاضرة لان الوقت تعين لها فوجب البداء بها لو حضره رمضان وعليه صوم رمضان قبله ولانه اذا أخر الحاضرة فاتت فوجب البداء بها) *

أو افاق المجنون أو طهرت حائض ثم جنت أو افاقت مجنونة ثم حاضت فان مضى زمان امكانه حال السلامة قدرا ما يسع أربع ركعات بعد الطهارة لزم العصر والا فلا هذا اذا كان الباقي من الوقت مقدار ركعة أما اذا كان الباقي مقدار تكبيرة أو فوقها ودون ركعة ففي لزوم فرض الوقت به قولان في الجديد أصحهما وبه قال أبو حنيفة نعم لانه أدرك جزءا من الوقت فصار كما لو أدرك قدر ركعة ولان الادراك الذي

(الشرح) أما الحديث الاول فصحيح ففي صحيح البخارى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من نسي صلاة فليصل اذا ذكر) وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (اذا رقد أحدكم عن الصلاة او غفل عنها فليصلها اذا ذكرها) وأما الحديث الثانى ففي الصحيحين عن عمران بن حصين رضى الله عنهما قال (كنافى سفر مع النبي صلى الله عليه وسلم وأنا امرى ناحتى كنافى آخر الليل وقتنا وقعة ولا وقعة أحلا عند المسافر منها فمما يقظنا الاحر الشمس فلما استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم شكوا اليه الذى أصابهم فقال لا ضرر ولا ضرر ارتحلوا فارتحلوا فاسار غير بعيد ثم نزل فدعا بالوضوء فتوضأ ونوى بالصلاة فصلى بالناس) وأما حديث فوات اربع صلوات يوم الحتق فرواه الترمذى والنسائى من رواية بى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وابو عبيدة لم يسمع أباه فهو حديث منقطع لا يحتج به وبقى عنه حديث جابر رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جاء يوم الحتق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش وقال برسول الله ما كدت اصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب فقال النبي صلى الله عليه وسلم (والله ما صليتها قمنا الى بطحان فتوضأ للصلاة وتوضأ لما فصلى العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلي بعد المغرب) رواه البخارى ومسلم قوله البدايتن عند أهل العربية والصواب البداء بضم الباء وللدوالبة بفتحها واسكن الدال بعدها همزة والبدوء ممدودة ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره: اما حكم الفصل فيه مسألتان احدهما من لزمه صلاة فقاته لزمه قضاؤه هاسوا فانت بعذر أو غيره فان كان فواتها بعذر كان قضاؤها على التراخي ويستحب أن يقضيها على الفور قال صاحب التهذيب و قيل يجب قضاؤها حين ذكر الحديث والنسب قطع به الاصحاب انه يجوز تأخيرها لحديث عمران ابن حصين وهذا هو المذهب ان فواتها بلا عذر فوجان كما ذكر المصنف أحدهما عند العراقيين أنه يستحب القضاء على الفور ويجوز التأخير كالوفات بعذر وأحدهما عند الخراسانيين أنه يجب القضاء على الفور به قطع جماعات منهم أو أكثرهم وقل امام الحرمين اتفاق الاصحاب عليه وهذا هو الصحيح لأنه مفطر بتركها ولا يترك الصلاة التي فأت ولو كان القضاء على التراخي لم يقتل *

(فرع) الصوم الفائت من رمضان كالصلاة فان كان معذورا في فواته كالفائت بالحض والنفاس والمرض والاعماء والسفر قضاؤه على التراخي ما لم يحضر رمضان السنة القابلة وسيأتي تفصيله في كتاب الصيام ان شاء الله تعالى وان كان متعديا في فواته فيه الوجان كالصلاة أحدهما عند العراقيين قضاؤه على التراخي وأحدهما عند الخراسانيين وبعض العراقيين وهو الصواب انه على الفور وأما قضاء الحج الفاسد فهل هو على الفور أم التراخي فيه وجان مشهوران ذكرهما

تعلق به الايجاب تستوى فيه الركعة وما دونها ألا ترى أن المسافر اذا اقتدى بمقيم في جزء يسير من الصلاة لزمه الاتمام كما لو اقتدى به في ركعة ثم اللزوم على هذا القول انما يكون بالشرط الذى

للمصنف والاصحاب في موضعها أحكما على الفور لأنه متعدد بالفساد وأما الكفارة فإن كانت بغير عنوان ككفارة القتل خطأ وكفارة اليمين في بعض الصور فهي على التراخي بلا خلاف لأنه معنوي وإن كان متعددا فهل هي على الفور أم على التراخي فيه وجهان حكاهما القفال والاصحاب أحكما على الفور قال القفال هما كالوجين في قضاء المأج لان الكفارة كالمأج الثانية إذ فاته صلاة أو صلوات استحسب ان يقدم الفائتة على فريضة الوقت المؤداة وإن يرتب الفوائت فيقضى الاولى ثم الثانية ثم الثالثة وهكذا الحديث جابر وللخروج من خلاف العلماء الذي سذكروه ان شاء الله تعالى في فرع وإن ترك الترتيب أو قدم المؤداة على الفريضة أو قدم التأخرة على الفوائت جاز لما ذكره المصنف وإن ذكر الفائتة وقد ضاق وقت المأخرة لزمه تقديم المأخرة لما ذكره المصنف ولو شرع في المأخرة ثم ذكر الفائتة وهو فيها أم المأخرة سواء اتسع الوقت أم ضاق لان المأخرة لا يجوز الخروج منها وإن اتسع الوقت لكن يتمها ثم يقضى الفائتة ويستحب ان يعيد المأخرة هكذا سرح جماعة من أصحابنا بهذه المسئلة منهم الشيخ أبو حامد وصاحب التهذيب والرافعي ولو دخل في الفائتة معتقدا ان في الوقت سعة فإن ضيقه وجب قطعها والشروع في المأخرة على الصحيح من المذهب وفي وجه ضعيف يجب اتمام الفائتة ولو تذكر فائتة وهناك جماعة يصلون المأخرة والوقت متسع استحسب ان يصلي الفائتة أولا منفردا ثم يصلي المأخرة منفردا ايضا ان لم يدرك جماعة لان الترتيب مختلف في وجوبه والقضاء خلف الأداء فيه ايضا خلاف السلف فاستحب الخروج من الخلاف •

(فرع) في مذاهب العلماء في قضاء الفوائت قد ذكرنا أن مذاهبنا لا يجب ترتيبها ولكن يستحب وبه قال طاووس والحسن البصري ومحمد بن الحسن وأبو ثور وداود وقل أبو حنيفة ومالك يجب ما لم تزد الفوائت على صلوات يوم وليلة قلنا فإن كان في حاضرة فذكر في امتنائها أن عليه فائتة بطلت المأخرة ويجب تقديم الفائتة ثم يصلي المأخرة وقل زهر واحد الترتيب واجب قلت الفوائت ام كثرت قال احمد ولونسى الفوائت صحت الصلوات التي يصلي بعدها قال احمد واسحاق ولو ذكر فائتة وهو في حاضرة ثم إلى هو فيها ثم قضى الفائتة ثم يجب إعادة المأخرة واحتج لهم بحديث عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فاذا فرغ من صلاته فليعد الصلاة التي نسي ثم يبعد الصلاة التي

ذكرناه فيما اذا بقي قدر ركعة والقول الثاني وبه قال المزني أنه لا يلزم به فرض الوقت لان الادراك في الخبر منوط بمقدار ركعة وصار كما اذا أدرك من الجمعة ما دون ركعة لا يكون مذكرا لها هذا مذهبه في القديم ويحكى عن مالك مثل ذلك وقد نقل النافلون الجديد اللزوم والقديم منه انحصاراً من قولي الجديد على ما يقابل القديم وقوله في الكتاب ونعني بالمعذر ما يسهط القضاء أى اذا

صلاها مع الامام) وهذا حديث ضعيف ضعفه موسى بن هرون الحمال بالحساء الحافظ وقال ابو زرعة الرازي ثم البيهقي الصحيح انه موقوف واحتج اصحابنا بالحديث ضعيفة ايضا والمعتمد في المسئلة انها ديون عليه فلا يجب ترتيبها الا بدليل ظاهر وليس لهم دليل ظاهر ولان من صلاهن بغير ترتيب فقد فعل الصلاة الى امر بها فلا يلزمه وصف زائد بغير دليل ظاهر والله اعلم * (فرع) اجمع العلماء الذين يعتمد بهم علي ان من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها وخالفهم ابو محمد علي ابن حزم فقال لا يقتدر علي قضاؤها ابدا ولا يصح فعلها ابدا قال بل يكثر من فعل الخير وصلاة التطوع ليثقل ميزانه يوم القيامة ويستغفر الله تعالى ويتوب وهذا الذي قاله مع انه يخاف للاجماع باطل من جهة الدليل وبسط هو الكلام في الاستدلال له وليس فيما ذكر دلالة أصلا ومما يدل علي وجوب القضاء حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم (أمر المجامع في نهار رمضان ان يصوم يوما مع الكفارة أي بدل اليوم الذي افسده بالجماع عمدا) رواه البيهقي باسناد جيد وروي ابو داود نحوه ولانه اذا وجب القضاء علي التارك ناسيا قاله مد أولى *

* قال المصنف رحمه الله * (وان نسي صلاة ولم يعرف عنها لزمه ان يصلي خمس صلوات وقال المزني يصلي أربع ركعات وينوي الفاتحة ويجلس في ركعتين ثم يجلس في الثالثة ثم يجلس في الرابعة ويسلم وهذا غير صحيح لان تعيين النية شرط في صحة الصلاة ولا يحصل ذلك إلا بان يصلي خمس صلوات بخمس نيات) *

(الشرح) اذا نسي صلاة أو صلاتين أو ثلاثا أو أربعا من الخمس قال الشافعي في الام والاصحاب لزمه ان يصلي الخمس وفيه مذهب للزني ودليل المذهب المذكور وعلى مذهب للزني يجهر بالقراءة في الاولين حكاه عنه القاضى ابو الطيب وصاحب الشامل في أول باب صفة الصلاة وهناك ذكر كثير من المسئلة قال لان الجهر يكون في ثلاث صلوات فغلب ولو نسي صلاتين من يومين ان علم اختلافهما وجعل عينها كفاه ان يصلي الخمس وان علم اتفاقهما أو شك لزمه أن يصلي عشر صلوات كل صلاة مرتين

استغرق الوقت واستبشع بعضهم عد الكفر من الاعذار وقال الكفر غير معذور بكفره ولا معنى للاستبشاع بعد العناية وتفسير العذر بما يسقط القضاء ولا شك أن القضاء شاقط عن الكافر ويجوز أن يعد عذرا بعد الاسلام لانه غير مؤاخذ بما تركه في حال الكفر وقوله وكذا بقدر تكبيرة معلم بالميم والزاي *

قال (وهل يلزمها الظهر بما يلزم به العصر فيه قولان فعلي قول يلزم وعلى الثاني لا بد من زيادة أربع ركعات على ذلك حتى يتصور الفراغ من الظهر فعلا ثم يفرض لزوم العصر بعده وهذه الاربع في مقابلة الظهر والعصر فيقولان ويظهر فائدته في المغرب والعشاء) *

وقد ذكر المصنف هذه المسئلة في باب التيمم قال الشافعي رحمه الله في الام لو كان عليه ظهر أو عصر أو جمل أيتهما فيدخل بنية احدهما ثم شك أيتهما نوى لم يجزه هذه الصلاة عن واحدة منهما ولو كلف عليه فوائت لا يعرف عددها ويعلم المدة التي فاتة فيها بان قال تركت صلوات من هذا الشهر ولا أعلم قدرها فوجهاً حكاها صاحب التمس والبيان والشاشي احدها وهو قول القفال يقال له كم تتحقق أنك تركت فان قال عشر صلوات وأشدك في الزيادة لزمه العشر دون الزيادة والثاني وهو قول القاضي حسين يقال له كم تتحقق أنك صليت في هذا الشهر فاذا قال كذا وكذا أزمناه قضاء ما زاد لان الاصل شغل ذمته فلا يسقط الا ما تحققت قال صاحب التمس ونظير المسئلة من شك بعد سلامة هل ترك ركناً وفيه قولان احدهما لا شيء عليه والثاني يلزمه البناء على الاقل ان قرب الفصل وان بعد لزمه الاستئناف فعلى قياس الاول يلزمه قضاء ما تحقق تركه فحسب وعلي الثاني يلزمه ما زاد علي ما تحقق فعله قلت قول القاضي - بن اصح والذي ينبغي ان يختار وجه ثالث وهو انه ان كان عادته الصلاة ويندر تركه لم يلزمه الا ما يتيقن تركه كما لو شك بعد السلام في ترك ركن فان المذهب انه لا يلزمه شيء لان الظاهر مضيها على الصحة وان كان يصلي في وقت ويترك في وقت ولم تغلب منه الصلاة لزمه قضاء ما زاد علي ما يتيقن فعله لان الاصل بقاؤه في ذمته ولم يعارضه ظاهر والله اعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب احداها اذا اشتبه عليه وقت الصلاة والعجب ان المصنف ترك هذه المسئلة وهي مهمة ومشهورة في كل الكتب حتى في التنبيه قال: أعلمنا اذا اشتبه وقتها نعيم أو حبس في موضع ظلم أو غيرها لزمه الاجتهاد فيه ويستدل بالدرس والاوراد والاعمال وشبهها ويجهد الاعمي كالصير لانه بشارك البصير في هذه العلامات بخلاف الغلبة وانما يجهدان اذا لم يخبرهما ثقة بدخول الوقت عن مشاهدة فان أخبر عن مشاهدة بأن قال رأيت الفجر طامعاً أو الشفق غارباً لم يجز الاجتهاد ووجب العمل بخبره وكذا لو أخبر ثقة عن أخبار ثقة عن مشاهدة ووجب قبوله فان أخبر عن اجتهاد لم يجز للبصير القادر على الاجتهاد تقليده لان المجتهد لا يجوز له تقليد مجتهد ويجوز للاعمي والبصير العاجز عن الاجتهاد تقليده على اصح الوجهين لضعف أهليته وهذا ظاهر نص الشافعي رحمه الله وقطع به القاضي أبو الطيب في تعليقه في تقليد الاعمي واذا وجب الاجتهاد فصلي بغير اجتهاد لزمه إعادة الصلاة وإن صادف الوقت لتقصيره وتركه الاجتهاد الواجب وقد تقدم نظيره في باب التيمم قال في التمس لو ظن دخول الوقت فصلي بالظن بغير علامة

ما ذكرناه من لزوم فرض الوقت بادرارك ركعة أو بما دونها على أحد القولين يشمل الصلوات كلها ثم الصلوات التي يتفق في آخر وقتها زوال العذر اما ان تكون صلاة لا يجمع بينها وبين ما قبلها أو صلاة يجمع بينها وبين ما قبلها على ما سيأتي كيفية الجمع في بابها فاقسم الاول هو الصبح

ظهرت فصادف الوقت لاتصح صلاته لتفريطه بترك الاجتهاد والعلامة وإذا لم تكن له دلالة أو كانت فلم يغلب علي ظنه شيء لزمه الصبر حتى يظن دخول الوقت والاحتياط أن يؤخر إلي أن يتيقنه أو يظنه ويغلب علي ظنه أنه لو أخر خرج الوقت نص عليه الشافعي رحمه الله واتفق الأصحاب عليه وإذا قدر علي الصبر إلي استيقان دخول الوقت جاز له الاجتهاد علي الصحيح وهو قول جمهور أصحابنا وفيه وجه اختاره أبو اسحاق الاسفريني وهو نظير مسألة الاواني إذا اشتبه أنا أن ومعها ثالث يتيقن طهارته ولو كان في بيت مظلم وقدر علي الخروج لرؤية الشمس فهل له الاجتهاد فيموجبان حكاهما صاحب التمه وغيره احدهما لا تقدرته علي اليقين والصحيح الجواز كما للصحابي اعتماد رواية صحابي وقواه وان كان قادراً علي سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم وتحصيل العلم القطعي بذلك وحيث جاز الاجتهاد فعلي به ان لم يتبين الحال فلا شيء عليه وإن بان وقوع الصلاة في الوقت أو بعده فلا شيء عليه وقد أجزأته صلاته لكن الواقعة فيه اداء الواقعة بعده قضاء علي أصح الوجوه فعلي هذا لو كان مسافراً وقصرها وجبت اعادتها تامة إذا قلنا لا يجوز قصر القضية وان بان وقوعها قبل الوقت وأدركه وجبت الاعادة بلا خلاف وان لم يدركه قولان الصحيح وجوب الاعادة وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقهما والبندنجي والثاني لا يجب وهذا الخلاف والتفصيل كتنظيره فيمن اشتبه عليه شهر رمضان ولو أخبره ثقة أن صلاته وقعت قبل الوقت فإن أخبره عن علم ومشاهدة وجبت الاعادة كلها كم إذا وجد النص بخلاف حكمه فانه يجب قضا حكمه وان أخبره عن اجتهاد فلا إعادة بلا خلاف ولو علم بالمنجم الوقت بالحساب حكى صاحب البيان أن المذهب أنه يعمل به بنفسه ولا يعمل به غيره *

والظهر والمغرب فلا يلزم بزوال العذر في آخر وقت الواحدة من هذه الصلوات سوى تلك الصلاة والقسم الثاني هو العصر والعشاء فيجب علي الجملة بادرارك وقت العصر الظهر وبادرارك وقت العشاء المغرب خلافاً لابن حنيفة والمزني قال صاحب المعتمد وقول مالك يشبه ذلك لنا ما روى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عباس رضي الله عنهما انها قالوا في الحائض تطهر قبل طلوع الفجر «بركة يلزمها المغرب والعشاء» وأيضاً فان وقت العصر وقت الظهر في حاله العذر ففي حالة الضرورة وهي فوق العذر أولى وإذا عرفت ذلك فينبغي أن يعرف أن صاحب الكتاب انما فرض الكلام في وقت العصر حيث قال في الفصل السابق كما لو طهرت الحائض قبل الغروب لان العصر من القسم الثاني فأراد ان يرتب لزوم الظهر عليه بعد بيان حكم العصر فقال وهل يلزمها الظهر بما يلزم به العصر الي آخره وشرح ذلك أن الشافعي رضي الله عنه بعد الجزم بأن الظهر قد يلزم بادرارك وقت العصر اختلف قوله في انه بما إذا يلزم فأصح قوله أنه يلزم بما يلزم به العصر وذلك رخصة علي قول

(فرع) المؤذن الثقة العارف بالمواقيت هل يجوز اعتماده في دخول الوقت فيه اربعة اوجه أحدها يجوز للاعمى في الصحو والغيم ويجوز للبصير في الصحو ولا يجوز له في الغيم لأنه في الغيم مجتهد والمجتهد لا يفتد المجتهد في الصحو يشاهد فهو مخبر عن مشاهدة وهذا الوجه هو الذي رجحه الروياني والرافعي وغيرهما والثاني وهو الاصح يجوز للبصير والاعمى في الصحو والغيم قال ابن سريج والشيخ ابو حامد وصححه صاحب التهذيب ونقله عن نص الشافعي رحمه الله وقطع به البندديجي وصاحب العدة قال البندديجي ولعله اجماع المسلمين لأنه لا يؤذن في العادة الا في الوقت؛ والثالث لا يجوز لها لأنه اجتهد وهما مجتهدان حكه في التهذيب والتسعة الرابع يجوز للاعمى دون البصير من غير فرق بين الغيم والصحو حكه القاضي ابو الطيب في تعليقه ولو كثر المؤذنون في يوم صحو أو غيم وغلب على الظن أنهم لا يخطئون لكثرتهم جاز اعتمادهم للبصير والاعمى بلا خلاف * .

(فرع) الذي جربت اصابته في صياحه لا وقت يجوز اعتماده في دخول الوقت ذكره القاضي حـ .
وصاحب التسعة والرافعي * .

(المسألة الثانية) قال الشافعي رحمه الله في المختصر الوقت للصلاة وقتان وقت تمام وقراءة ووقت عذر وضرورة واتفق أصحابنا على أن المراد بوقت المقام والقراءة وقت المقيم في وطنه اذا لم يكن هناك مطر وأما وقت العذر والضرورة ففيه وجهان مشهوران لمتقدمي أصحابنا حكاهما الشيخ ابو حامد وسائر شارحي المختصر الصحيح عندهم وهو قول أبي اسحق المروزي وغيره ان المراد به وقت واحد وهو الوقت الجامع بين الصلاتين بسفر أو مطر ووقت صبي بلغ وكافر أسلم ومجنون ومغمي عليه أفاق وحائض ونفساء طهرنا قبل خروج وقت الصلاة الثانية فتزيمهم الصلاتان والثاني ان المراد بوقت العذر وقت الجامع والمراد بوقت الضرورة وقت الصبي والباقي قال الجمهور هذا التفسير غلط (الثالثة) اذا دخل في الصلاة المكتوبة في أول وقتها أو غيره حرم قطعها بغير عذر وهذا هو نص الشافعي في الام وقطع به جماهير الاصحاب وقد سبقت المسألة بمـ . وملة في باب التيسيم وذكرنا هناك أن الصحيح أيضاً محرم قطع الصوم الواجب بقضا، أو نذر أو كفارة وأوضحنا جميع ذلك (الرابعة) يستحب ايقاظ النائم للصلاة لا سيما ان ضاق وقتها لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) ولحديث عائشة رضي الله عنها قالت « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معترضة بين يديه فإذا بقي الوتر أيقظني فأوترت » وفي رواية « فإذا

وتكبيره على قول ووجهه انا جمعنا وقت العصر وقتاً للظهر ومعلوم انه لو أدرك من وقت الظهر ركعة أو تحريمة يلزمه الظهر فكذلك اذا أدرك من وقت العصر لا ناعتبر امكان فعل الصلاتين فيكني ادراك وقت مشترك والقول الثاني انه لا يلزم به بل لا بد من زيادة اربع ركعات بعد ذلك لانما نجعلها مدركة للصلاتين حملا على الجمع وانما يتحقق صورة الجمع اذا تمت احدي الصلاتين

أوتر قال قومي فأوترى يا عائشة» رواه مسلم وعن أبي بكرة رضى الله عنه قال «خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل إلا ناداه بالصلاة أو حركه برجله» رواه أبو داود باسناد فيه ضعف ولم يضعفه والله أعلم *

— باب الاذان —

قال أهل اللغة أصل الاذان الاعلام والاذان للصلاة معروف يقال فيه الاذان والاذنين والتأذين قاله الجوهري في الفريين قال وقال شيخى الاذنين المؤذن للمعلم بأوقات الصلاة فعيل بمعنى مفعول قال الازهرى يقال أذن المؤذن تأذينا وأذانا أى أعلم الناس بوقت الصلاة فوضع الاسم موضع المصدر قال وأصله من الاذن كأنه يلقى فى أذان الناس بصوته ما يدعوم الي الصلاة قال القاضي عياض رحمه الله أعلم أن الاذان كلام جامع لعقيدة الايمان مشتمل على نوعه من العقليات والسمعيات فأوله اثبات الذات وما يستحقه من الكلام والتزيه عن اضدادها وذلك بقوله «الله أكبر» وهذه اللفظة مع اختصار لفظها دالة على ما ذكرناه ثم صرح باثبات الوجدانية ونفى ضدها من الشراكة المستحيلة فى حقه سبحانه وتعالى وهذه عمدة الايمان والتوحيد المقدمة على كل وظائف الدين ثم صرح باثبات النبوة والشهادة بالرسالة لتبيننا صلى الله عليه وسلم وهى قاعدة عظيمة بعد الشهادة بالوجدانية وموضعا بعد التوحيد لأنها من باب الافعال الجائزة الوقوع تلك المقدمات من باب الواجبات وبعد هذه القواعد كملت العقائد العقلية فيما يجب ويستحيل ويمحوز فى حقه سبحانه وتعالى ثم دعا الى مادعاهم اليمن العبادات فدعا الى الصلاة وجعلها عقب اثبات النبوة لان معرفتها وجوبها من حجة النبي صلى الله عليه وسلم لا من حجة العقل ثم دعا الى الفلاح وهو الفوز والبقاء فى النعيم المقيم وفيه إشعار بأمر الآخرة من البعث والحزاء وهى آخر تراجم عقائد الاسلام ثم ذكر ذلك باقامة الصلاة للاعلام بالشروع فيها وهو متضمن لتأكيد الايمان وتكرار ذكره عند الشروع فى العبادة بالقلب واللسان ولیدخل المصلي فيها على بينة من أمره وبصيرة من ايمانه ويستشعر عظيم ما دخل فيه وعظمة حق من عبده وجزيل ثوابه: هذا آخر كلام القاضي وهو من النفائس الجليلة وبالله التوفيق *

﴿ فصل ﴾ الاصل فى الاذان ما روى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال «كان المسلمون

وبعض الاخرى فى الوقت ثم الاربع الزائدة تقع فى مقابلة الظهر أو العصر فيه قولان وليس بمتنصوتين لكنها مخرجان ولذلك عبر الصيدلاني وغيره عنهم بوجهين أصحهما أن الاربع فى مقابلة الظهر لأنها السابقة وعند الجمع لا بد من تقديمها وجوبا أو استحبابا على ما سيأتى فى موضعه ولأنه لو لم يدرك الا قدر ركعة أو تحريمه لما زمه الظهر على هذا القول الذى عليه تفرع وا ازال قدر الاربع

حين قاموا المدينة يجتمعون فيتحنون الصلوات ليس ينادى بها فتكلموا بما في ذلك فقال بعضهم
 اتخذوا ناقوساً مثل ناقوس النصارى وقال بعضهم بل بوقاً مثل قرن اليهود فقال عمر أولاً تبعثون
 رجلاً ينادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « يا بلال قم فناد بالصلاة » رواه
 البخارى ومسلم هذا النداء دعاء الى الصلاة غير الاذان كمن قبل شرع الاذان وعن عبد الله بن زيد
 ابن عبد ربه الانصارى رضى الله عنه قال « لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناقوس يعمل
 ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا قائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت يا عبد الله اتبع
 الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة قال أفلا أدراك على ما هو خير من ذلك
 فقلت بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن لا اله
 الا الله أشهد أن محمداً رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله حى على الصلاة حى على الصلاة حى
 على الفلاح حى على الفلاح الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله ثم استأخر عنى غير بعيد ثم قال ثم تقول
 اذا قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله حى على
 الصلاة حى الفلاح قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله فلما أصبحت
 أنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بما رايت فقال أنها رؤيا حق ان شاء الله قم مع بلال
 فأتى عليه ما رايت فليؤذن به فإنه اندى صوتاً منك فقامت مع بلال فجعلت ألقيه عليه فيؤذن به
 فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه يقول والذي بعثك بالحق يا رسول الله
 لقد رأيت مثل ما أرى فقال رسول الله ﷺ فله الحمد » رواه أبو داود باسناد صحيح وروى
 الترمذى بعضه بطريق أبى داود وقال حسن صحيح وقال فى آخره فله الحمد وذلك أنبت *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ الاذان والاقامة ﴾ مشرومان للصلوات الخمس لما روى ان النبي ﷺ استشار المسلمين فيما
 يجمعهم على الصلاة فقالوا البوق فكرهه من أجل اليهود ثم ذكر الناقوس فكرهه من أجل النصارى
 فأرى تلك الآية عبد الله بن زيد النداء فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بلالاً فاذن به *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث الذى ذكره رواه بهذا اللفظ ابن ماجه باسناد ضعيف جداً من
 رواية ابن عمر رضى الله عنهما ويغنى عنه حديث عبد الله بن زيد الذى قدمناه وغيره من الاحاديث
 لزم الظاهر فدل على أن هذه الزيادة فى مقابلة الظهر والثاني أنها فى مقابلة العصر لان الظاهر هنا
 تابعة للعصر فى الوقت والازوم فإذا اقتضى الحال الحكم بادرأك الصلاتين وجب أن يكون الاكثر
 فى مقابلة المتبوع والاقل فى مقابلة التابع وقائدة هذا الخلاف الاخير لا يظهر فى هذه الصورة وإنما
 يظهر فى المغرب والعشاء وذلك ان فى لزوم للمغرب بما يلزم به العشاء قولين كما فى لزوم الظهر بما

الصحيحة وإنما الصحيح في رواية ابن عمر ما قلتمناه في الفصل السابق: وقوله في هذا الحديث فإرى تلك الليلة هذا التقييد باليلة ضعيف غريب وإنما الصحيح ماسبق والناقوس هو الذي يضرب به لصلاة النصرارى جمعه نواقيس وقوله من أجل هو يفتح المجرى وكسرها حكاها الجوهري والمشهور الفتح وبه جاء القرآن «وعبد الله بن زيد هذا هو ابو محمد عبد الله بن زيد بن عبدربه الانصارى شهد العقبة ويدراً وكانت رؤياه الاذان في السنة الاولى من الهجرة بعد بناء النبي صلى الله عليه وسلم مسجده توفي رضى الله عنه بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين وهو ابن اربع وستين سنة: وأما حكم المسألة فالاذان والاقامة مشروعان للصلوات الخمس بالنصوص الصحيحة والاجماع ولا يشرع الاذان ولا الاقامة لغير الخمس باختلاف سواء كانت منسورة أو جنازة أو سنة وسواء سن لها الجماعة كالعيدين والكسوفين والاستسقاء ام لا كالضحى ولكن ينادى للعيد والكسوف والاستسقاء الصلاة جامعة وقد ذكره المصنف في ابوابها وكذا ينادى للتراويح الصلاة جامعة اذا صليت جماعة ولا يستحب ذلك في صلاة الجنائز على أصح الوجهين وبه قطع الشيخ ابو حامد والبندنجى والمحاملى وصاحب العدة والبقوى وآخرون وقطع الغزالي بأنه يستحب فيها والمذهب الاول وهو المنصوص قال الشافعى رحمه الله في أول كتاب الاذان من الام لا اذان ولا اقامة لغير المكتوبة فاما الاعياد والكسوف وقيام شهر رمضان فاحب أن يقال فيه الصلاة جامعة قال والصلاة على الجنائز وكل نافلة غير العيد والحسوف فلا اذان فيها ولا قول الصلاة جامعة هذا نصوا الله أعلم *
واما قول صاحب الدخائر إن المنسورة يؤذن لها وقيم اذا قلنا يسلك بالنذر مسلك واجب الشرح فقلط منه وهو كثير الغلط وقد اتفق الاصحاب على أنه لا يؤذن لتندر ولا يقام ولا يقال الصلاة جامعة وهذا مشهور *

(فرع) ذكرنا أن مذهبنا ان الاذان والاقامة لا يشرعان لغير المكتوبات الخمس وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف وقتل سليم الدارمى في كتابه رؤوس المسائل وغيره عن معاوية ابن ابى سفيان وعمر بن عبد العزيز رضى الله عنهم انهما قالاهما سنة في صلاة العيدين وهذا ان صح عنهما محمول على أنه لم ينفهما فيه السنوكيف كلن هو مذهب مردود وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر ابن سمرة رضى الله عنه قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة» وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة * قال المصنف رحمه الله *

يلزم به العصر أصح القولين انه يلزم بهو الثاني لا بد من زيادة على ذلك فان قلنا في الصورة الاولى الاربع في مقابلة الظهر كفى هنا قدر ثلاث ركعات للمغرب زيادة على ما يلزم به العشاء وان قلنا انها في مقابلة العصر وجب أن يزيد قدر أربع ركعات وقوله في الكتاب حتى تفسر الفراغ من الظهر فعلا ثم يفرض لزوم العصر بعده المراد منه ما قد مضى أن صورة الجمع انما يتحقق اذا تمت

﴿وهو أفضل من الإمامة ومن أمحأبنا من قال الإمامة أفضل لان الاذان يراد للصلاة فكان القيام بامر الصلاة اولي من القيام بامر اذانها والاول اصح لقوله تعالى (ومن أحسن قولا من دعا الى الله وعمل صالحا) قالت عائشة رضى الله عنها نزلت في المؤذنين ولقوله صلى الله عليه وسلم «الامة ضمنا والمؤذنون امناء» فارشده الله الائمة وغفر للمؤذنين «والامين أحسن حالا من الضمين وعن عمر رضى الله عنه قال «لو كنت مؤذنا لما باليت أن لا اجاهد ولا احج ولا اعتمر بعد حجة الاسلام»﴾

﴿الشرح﴾ هذا التفسير المنقول عن عائشة رضى الله عنها مشهور عنها ووافها عليه عكرمة وقال آخرون المراد بالداعي الى الله تعالى هنا هو النبي صلى الله عليه وسلم وهذا قول ابن عباس وابن سيرين وابن زيد والسدى ومقاتل وفي رواية عن ابن عباس انه أبو بكر رضى الله عنه واما حديث الائمة ضمنا الى آخره فرواه أبو داود والترمذى وغيرهما من رواية أبي هريرة ولكن ليس اسناده قوي وذكر الترمذى تضعيفه عن علي بن المدينى امام هذا الفن وضعفه ايضا البخارى وغيره لانه من رواية الامام عن رجل عن أبي صالح عن أبي هريرة ورواه الباقى أيضا من رواية عائشة واسناده أيضا ليس قوى ولكن يغني عنه ما سنذكره وان شاء الله تعالى والضمان في اللغة هو الكفالة والمخبطو الزاية قاله المروى وغيره قال الشافعى في الام يحتمل انهم ضمنا لما غابوا عليه من الاسرار بالقراءة والذكر وقيل المراد ضمنا الدعاء اى يعم القوم به ولا يخص نفسه به وقيل لانه يتحمل القراءة والقيام عن المسبوق وقيل لانه يسقط بفعلهم فرض الكفاية وقال الخطابي قال أهل اللغة الضامن الراعى قال ومضى الحديث انه يحفظ على القوم صلاتهم وليس هو من الضمان الموجب للقراءة وأما أمانة المؤذنين فليلهم ائناء على مواقيت الصلاة وقيل ائناء على حرم الناس يشرفون على موضع عال وقيل ائناء في تبرعهم بالاذان وقول المصنف والامين أحسن حالا من الضمين الضمين هو الضامن قال المحاملى لان الامين متلوع بمعمله والضامن يجب عليه فعل ذلك «أما حكم المسألة فهل الاذان أفضل من الإمامة أم هي أفضل منه فيه أربعة أوجه أمحأب عند العراقيين والسرخسي والبعوى الاذان أفضل وهو نصه في الام وبه قال أكثر الاصحاب قال المحاملى هو مذهب الشافعى قال وبه قال عامة أمحأبنا وغلط من قال غيره وكذا قال الشيخ أبو حامد انه مذهب الشافعى وعامة اصحابنا والثاني الإمامة أفضل وهو الاصح عند

أحدى الصلاتين وبعض الاخرى في الوقت وتعيين الظهر ولزوم العصر بعده كأنه مبنى على أن الظاهر لا بد من تقديمه عند الجمع *

قال ﴿وهل تعتبر مدة الوضوء مع الوقت الذى ذكرناه فعلى قولين﴾ هل يعتبر مع القدر المذكور لازوم الصلاة الواحدة او صلاتي الجمع ادر ان زمان الطهارة

الحراسانيين وقلوه عن نص الشافعي وصححه القاضي أبو الطيب وقطع به الدارمي والثالث هما سواء
حكمه صاحب البيان والرافعي وغيرهما والرابع أن علم من نفسه القيام بمقوق الامامة وجميع خصالها
فهي أفضل والا فالاذان حكمه الشيخ أبو حامد وصاحب البيان وغيرهما ونقله الرافعي عن أبي علي
الطبري والقاضي أبي القاسم بن كج والمسعودي والقاضي حسين والمذهب ترجيح الاذان وقد نص
في الام على كراهة الامامة فقال أحب الاذان لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اللهم اغفر
للمؤذنين» وكره الامامة للضمان وما على الامام فيها هذا نصه واحتج بن رجح الامامة بان النبي صلى
الله عليه وسلم ثم الخلفاء الراشدين اموا ولم يؤذوا وكذا كبار العلماء بعدهم وفي الصحيحين عن مالك
بن الحويرث رضى الله عنه قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم «ليؤذن لكم احدكم وليؤمكم اكرمكم»
 واحتج من رجح الاذان بحديث معاوية رضى الله عنه قال «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المؤذنون
أطول الناس أعناقاً يوم القيامة» رواه مسلم وبحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
«لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا» رواه البخارى
ومسلم وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له
له يوم القيامة سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال «اذا نودى للصلاة أدير الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين فاذا قضى النداء أقبل حتى
اذا قرب بالصلاة أدير حتى اذا قضى التويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا
واذكر كذا لما لم يكن يذكرك حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى» رواه البخارى ومسلم وعن
ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من اذن اثنتى عشرة سنة وجبت له الجنة وكتب
له بتأذنيه فى كل يوم ستون حسنة واسكل اقامة ثلاثون حسنة» رواه ابن ماجه والدارقطنى
والحاكم وقال حديث صحيح وهو من رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث ومنهم من جرحه ومنهم
وتقه وله شاهد يقويه وأجاب هؤلاء عن مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على الامامة وكذا من بعده
من الخلفاء والائمة ولم يؤذوا بأنهم كانوا مشغولين بمصالح المسلمين الى لا يقوم غيرهم فيها مقامهم
فلم يترغوا للاذان ومراعاة أوقاته وأما الامامة فلا بد لهم من صلاة ويؤيد هذا التأويل ما رواه
البيهقى باسناد صحيح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال «لو كنت أطيق الاذان مع
الخلافة لأذنت»

(فرع) قال كثير من أصحابنا يكره أن يكون الامام هو المؤذن ممن نص على هذا الشيخ

فيه قولان احدهما نعم لان الصلاة إنما يمكن بعد تقديم الطهارة وأصحها لا لان الطهارة لا تختص
بالوقت ولا تشتط فى الالتزام وإنما يشترط فى الصحة ألا ترى أن الصلاة تلزم على المحدث ويعاقب
على تركها واذا جمعت بين الاقوال التي حكيناها حصل عندك فى القدر الذى يلزم به كل صلاة

أبو محمد الجويني والبعثي وغيرهما واحتج هؤلاء بحديث عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «نهي أن يكون الإمام مؤذناً» رواه البيهقي وقال هو ضعيف بجملة وقال القاضي أبو العلي قال أبو علي الطبري الأفضل أن يجمع الرجل بين الأذان والإمامة ليحوز التفضيلين وبه إذا قطع صاحب الحاوي وهو الأصح وفيه حديث جيد سنذكره في مسألة الأذان قائماً وقل الرافعي عن ابن كعب أيضاً أنه استحب الجمع بينهما قال ولعله أراد الأذان تقوم والإمامة لاخرين (قلت) وإذا لم يثبت في الجمع بينهما نهي فكرهته خطأ فحصل وجهان الصحيح أنه يستحب وقد قال القاضي أبو الطيب في أول صفة الصلاة في مسألة لا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة أجمع للمسنون على جواز كون المؤذن اماماً واستجابته قال صاحب الحاوي في كل واحد من الأذان والإمامة تفضل والانسان فيها أربعة أحوال حال يمكنه القيام بهما والفرغ لهما فالأفضل أن يجمع بينهما وحال يسجز عن الإمامة لقلة عمله وضعت قراءته وتقدر على الأذان لعل صوته وهرفته بالاقوات فالانفراد للأذان أفضل وحال يسجز عن الأذان لضعف صوته وقلة إبلاغه ويكون قياً بالإمامة لمعرفته أحكام الصلاة وحسن قراءته فالإمامة أفضل وحال يقدر على كل واحد ويصالحه ولا يمكنه الجمع فأيهما أفضل فيه وجهان * قال المصنف رحمه الله *

(فإن تنازع جماعة في الأذان وتناحوا اقرع بينهم لقوله صلى الله عليه وسلم «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا»)

(الشرح) هذا الحديث رواه البخاري وسلم من رواية أبي هريرة والاستماء الاقتراع والنداء بكسر الهمزة وضمها لقنان مشهورتان الكسر أشهر وبه جاء القرآن وقوله إذا تنازعوا اقرع هذا إذا لم يكن المسجد مؤذناً راتب أو كان له مؤذنون وتنازعوا في الابتداء أو كان المسجد صغيراً وأدى اختلاف أصواتهم الي تهويش فيقرع ويؤذن واحد وهو من خرجت له القرعة أما إذا كان هناك راتب ونازعه غيره فيقدم الراتب وإن كان جماعة مرتبون وأمكن أذان كل واحد في موضع من المسجد الكبره اذن كل واحد وحدهم أو كان صغيراً ولم يؤد اختلاف أصواتهم الي تهويش اذن ادفعة واحدة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

(ومن أمثاله) من قال هما من فروض الكفاية فإن اتفق أهل بلد أو صقع على تركها قوتلوا عليه لانه من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله وقال أبو علي بن خيران وأبو سعيد الاسطخري هو سنة الا في الجمعة فإنه من فرائض الكفاية فيها لأنها لما اختصت الجمعة بوجوب

من اذنه آخر وقتها أربعة أقوال أصحها قدر تكبيرة وثانيها هذا مع زمان طهارة وثالثها قدر ركعة ورابعها هذا مع زمان طهارة وفيها يلزم به الظاهر مع العصر ثمانية أقوال هذه الائمة وخامسها قدر أربع ركعات مع تكبيرة وسادسها هذا مع زمان طهارة وسابعها قد خمس

الجماعة اختصت بوجوب الدعاء اليها والمذهب الاول لانه دعاء الى الصلاة فلم يجب كقوله الصلاة جامعة ﴿

﴿الشرح﴾ الصقع بضم الصاد الناحية والكورة ويقال صقع وسقع وزقع بالصاد والسين والزاي ثلاث لغات وقوله الصلاة جامعة هو بنصبها الصلاة على الاغراء وجامعة على المال وقوله دعاء الى الصلاة فلم يجب كقوله الصلاة جامعة يعني حيث تشرع الصلاة جامعة كالعيد والكسوف وهذا القياس ضعيف لانه ليس في قوله الصلاة جامعة شعار ظاهر بخلاف الاذان وقوله شعائر الاسلام هي جمع شعيرة بفتح الشين قال أهل اللغة والمفسرون هي معتبات الاسلام ومعالمها للظاهرة مأخوذة من شعرت أى علمت فهي ظاهرات معلومات اما حكم الله في الاذان والاقامة ثلاثة أوجه يذكر المصنف أحدها انها سنة والثاني فرض كفاية في الجمعة سنة في غيرها هو قول ابن خيران والاصطخري كما ذكره المصنف وغيره وحكمه السرخسي عن احمد السيارى من أصحابنا وما احتجوا به لكونها سنة قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي المسي صلاته افضل كذا وكذا ولم يذكرها مع انه صلى الله عليه وسلم ذكر الوضوء واستقبال القبلة واركن الصلاة قال أصحابنا فان قلنا فرض كفاية فاقبل ما يأتى به الفرض أن ينتشر الاذان في جميع أهل ذلك المكان فان كانت قرية صغيرة بحيث اذا أذن واحد سمعوا كلهم سقط الفرض بواحد وان كان بلدا كبيرا وجب أن يؤذن في كل موضع واحد بحيث ينتشر الاذان في جميعهم فان أذن واحد فحسب سقط الحرج عن الناحية التي سمعوه دون غيرهم قال صاحب الابانة ويسقط فرض الكفاية بالاذان لصلاة واحدة في كل يوم وليلة ولا يجب لكل صلاة وحكى أمام الحرمين هذا عنه ولم يحك غيره وقال لم أر لأصحابنا إجابة لكل صلاة قال ودليله أنه اذا حصل مرة في كل يوم وليلة لم تندرس الشعار واقتصر الغزالي في البسيط على ما ذكره صاحب الابانة وهذا الذى ذكره خلاف ظاهر كلام جمهور أصحابنا فان مقتضى كلامهم وإطلاقهم انه اذا قيل انه فرض كفاية وجب لكل صلاة وهذا هو الصواب تفريعا على

ركعات وثانها هذا مع زمان طهارة وفيما يلزم به العشاء مع المغرب مع هذه الثمانية أربعة أخرى أحدها ثلاث ركعات وتكبيرة والثاني هذا مع زمان طهارة وثالث أربع ركعات والرابع هذا مع زمان طهارة ﴿

قال ﴿فان زال الصبي بعد أداء وظيفة الوقت فلا يجب (حوز) اعادةها وكذا يوم الجمعة وإن أدرك الجمعة بعد الفراغ من الظهر على أحد الوجين وكذا لو بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واستمر عليها وقع عن الفرض﴾ ﴿

جميع ما ذكرنا فيها اذا كان زوال العذر قبل أداء وظيفة الوقت وهكذا يكون حال ماسوى الصبي من الاعذار فانها كما تمتع الوجوب تمتع الصحة فأما الصبي فيجوز أن يزول بعد أداء وظيفة

قولنا فرض كفاية لانه المهور ولا يحصل الشمار الابه واذا قلنا الاذان سنة حصلت بما يحصل به اذا قلنا فرض كفاية قال اصحابنا فان قلنا فرض كفاية فأتق اهل بلد او قرية حتى تركه وطلبوا به فامتنعوا وجب قتالهم كما يقتلون علي ترك غيره من فروض الكفاية وان قلنا هو سنة قد كره فهل يقتلون فيه وجهان مشهوران في كتب العراقيين وذكرها قليوبون من الخراسان بين الصحيح منهما لا يقتلون كالا يقتلون علي ترك سنة الظهر والصبح وغيرها والثاني يقتلون لانه شعار ظاهر بخلاف سنة الظهر قال امام الحرمين قال الاصحاب لا يقتلون وقال ابو اسحاق المروزي يقتلون وهو باطل لا أصل له وهو رجوع الي انه فرض كفاية والا فلا قتال علي ترك السنة هكذا قاله امام الحرمين وابن الصباغ والشاشي وآخرون قال الامام واذا قلنا انه فرض كفاية في الجمعة خاصة فوجهان أحدهما لا يسقط الفرض الا باذان يفعل بين يدي الخطيب والثاني يسقط بان يؤتي به الصلاة الجمعة وان يكن بين يديه واتفقوا علي انه لا يسقط باذان يفعل في يوم الجمعة لغير صلاة الجمعة وقال الامام والاقول في الاقامة بالقول في الاذان في جميع ما ذكرناه *

(فرع في مذاهب العلماء وفي الاذان والاقامة: مذهبنا المشهور انها سنة لكل الصلوات في الحضر والسفر للجماعة والمنفرد لا يجبان بحال فان ترأصحت صلاة المنفرد والجماعة وبه قال ابو حنيفة واصحابه وسحق بن راهويه ونقله السرخسي عن جمهور العلماء وقال ابو المنذر هما فرض في حق الجماعة في الحضر والسفر قال وقال مالك نجيب في مسجد الجماعة وقال عطاء والاوزاعي ان نسي الاقامة اعادة الصلاة وعن الاوزاعي رواية انه يميد مادام الوقت باقيا قال العبدى هامة عند مالك وفرضا كفاية عند احمد وقال داود هما فرض صلاة الجماعة وليس اسرط اصحتها وقال مجاهدان نسي الاقامة في السفر اعاد وقال الحاملي قال اهل الفاهر هما واجبان لكل صلاة واختلفوا في اشترطها لصحتها * قال المصنف رحمه الله *

وهل بسن للفوات فيه ثلاثة أقوال قال في الام يقيم لها ولا يؤذن والدليل عليه ما روى ابو سعيد

الوقت او في اثنتائها لانها لا تمنع الصحة وان منع الوجوب فاذا صلي الصبي وظيفة الوقت ثم بلغ وقد بقى شيء من الوقت اما بالسن او بالاحتلام فيستحب له ان يعيد وهل يجب عليه الاعادة ظاهر المذهب وهو المذكور في الكتاب انه لا يجب لانه ادى وظيفة الوقت وصحت منه فلا تلزمه الاعادة كالامة اذا صلت مكشوفة الرأس ثم عثت والوقت باق لا تعيد وخرج ابن سريج انه يجب لان ما أداه في حال الصغر واقع في حال النقصان فلا يجزى عن الفرض بعد حصول الكمال في الوقت والمفعول مع النقصان كغير المفعول وهذا مذهب أبي حنيفة والمزني ورواه القاضي الروياني عن مالك قال وعن احمد روايتان ولا فرق عند ابن سريج بين أن يكون الباقي من الوقت

الحندي رضى الله عنه قال «حبسنا يوم الخندق حتى ذهب هوى من الليل حتى كفينا وذلك قول الله عز وجل وكفى الله المؤمنين القتال فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر واحسن كما يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك» ولأن الأذان للإعلام بالوقت وقد فات الوقت والاقامة لاستفتاح الصلاة وذلك موجود وقال في القديم يؤذن ويقيم للأولي وحدها ويقيم لثاني بعدها والدليل عليه ما روي عبد الله بن مسعود رضى الله عنه «أن المشركين شغلوا النبي صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلي الظهر ثم أقام فصلي العصر ثم أقام فصلي المغرب ثم أقام فصلي العشاء» ولأنها صلاتان جمعهما وقت واحد فكانتا بأذان وإقامتين كل المغرب والعشاء بالمزدلفة فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلاهما بأذان وإقامتين وقال في الاملاء ان أمل اجتماع الناس اذن وإقام وان لم يؤمل أقام والدليل عليه ان الأذان يراد لجمع الناس فإذا لم يؤمل الجمع لم يكن الأذان وجه وإذا أمل كان له وجه قال أبو اسحاق وعلي هذا القول الصلاة الحاضرة أيضا إذا أمل الاجتماع لها اذن وإقام وإن لم يؤمل أقام ولم يؤذن»

(الشرح) حديث أبي سعيد رضى الله عنه صحيح رواه الامامان أبو عبد الله الشافعي واحمد بن حنبل في مسنديهما بلفظه هنا بإسناد صحيح ورواه النسائي لكن لم يذكر المغرب والعشاء وإسناده صحيح أيضا وحديث ابن مسعود رضى الله عنه مرسل فإنه من رواية ابنه أبي عبيدة عنه وابنه لم يسمع منه لصغره وقد سبق بيان هذا في آخر باب مواقيت الصلاة وحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان وإقامتين صحيح رواه مسلم من رواية جابر ويوم الخندق هو يوم الاحزاب وكان ذلك سنة اربع من الهجرة وقيل سنة خمس وحديث ابن مسعود كان يوم الخندق أيضا وهو مخالف لحديث أبي سعيد وبجواب عن اختلافهما بأنها قضيتان جرتا في أيام الخندق فإن أيام الخندق كانت خمسة عشر يوما وكان فوات هذه الصلوات

حين بلغ قليلا أو كثيرا وعن الاصطخرى انه ان بلغ والباقي من الوقت ما يسم لتلك الصلاة لزمّت الاعادة والا فلا ولو بلغ في أثناء الصلاة وإنما يكون ذلك بالنسبة قال الشافعي رضى الله عنه أحببت أن يتم ويعيد ولا يتيين لي أن عليه الاعادة واختلفوا في معناه بحسب الاختلاف فيما اذا بلغ بعد الصلاة فقال جمهور الاصحاب يجب الاتمام ونستحب الاعادة أما وجوب الاتمام فلان صلاته صحيحة وقد أدركه الوجوب فيها فيلزمه اتمامها وقد تكون العادة تطوعا في الابتداء ثم يجب اتمامها كحج التطوع وكما اذا ابتداء الصوم وهو مريض ثم شفي وكما لو شفي في صوم التطوع ثم نذر اتمامه يجب عليه الاتمام وأما استحباب الاعادة فليؤدى الصلاة في حال الكمال ومعنى

للاشتغال بالتمثال وكان ذلك قبل نزول صلاة الخوف كذا صرح به في رواية الشافعي واحد وغيرهما وقوله ذهب هوي من الليل هو يفتح الماء وكسر الواو وتشديد الياء ويقال ايضا بضم الهاء حكاهما صاحب مطالع الأنوار وغيره لكن الفتح هو المشهور الافصح ومعناه طائفة منه : اما حكم المسئلة فاذا أراد قضاء فوائت دفعة واحدة أقام لكل واحدة بلاخلاف ولاخلاف أنه لا يؤذن لغير الاولى منهم وهل يؤذن للاولى فيه الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف بدلائلها اصحابها عند جمهور الاصحاب يؤذن من صححه الشيخ ابو حامد في تحليقه والمحامي في كتابيه المجموع والتجريد وقطع به في القنع وصححه المصنف في التنبيه وصاحب الابانة والشيخ نصر والرويانى في الحلية وقطع به سليم الرازى في الكفاية وصححه في رؤوس المسائل فهذا هو الصحيح الذى جاءت به الاحاديث الصحيحة ولا يفتقر بتصحيح الرافي وغيره منع الاذان ولو أراد قضاء فائتة وحدها أقام لها وفى الاذان هذه الاقوال اصحابها يؤذن قال اصحابنا الاذان فى الجديد حق الوقت وفى التقديم حق الفريضة وفى الاملاء حق الجماعة ولو أراد قضاء الفوائت متفرقات كل واحدة فى وقت فى الاذان لكل واحدة الاقوال الثلاثة اصحابها يؤذن ولو قضى فائتة فى جماعة جاء القولان الجديد والتقديم دون نص الاملاء ولو الى بين فريضة الوقت ومقضية فان قدم فريضة الوقت أذن لها وأقام واقام للمقضية ولم يؤذن وان قدم المقضية أقام لها وفى الاذان لها الاقوال وأما فريضة الوقت فقل الغورانى وامام الحرمين ان قلنا يؤذن للمقضية لم يؤذن لها والا أذن وقطع السرخسي فى الامالى بأنه يؤذن لها وقطع المتولى والبعوى وصاحب العدة بأنه لا يؤذن لها والاصح أنه لا يؤذن لفريضة الوقت الآن يؤخرها عن المقضية بحيث يطول الفصل بينها فانه حينئذ يؤذن لفريضة الوقت بلاخلاف واعلم أنه لا يشرع توالي اذانين إلا فى صورتين احدها اذا أخروا المؤداة الى آخر وقتها فاذنوا لها وصلوا ثم دخلت فريضة اخرى فيؤذن لها قطعاً الثانية اذا صلى فائتة قبيل الزوال مثلاً واذن لها على قولنا يترع الاذان لها فلما فرغ من الصلاة دخات الظاهر فيؤذن ولم

قوله أحببت أن يتم ويعيد عند هؤلاء هو استحباب الجمع بينهما وهذا الوجه هو الذى ذكره فى الكتاب حيث قال وقع عن النرض وقال ابن سريج الأعمام يستحب والاعادة واجبة وهذا خلاف قوله ولا يبين لي أن عليه الاعادة والاصطخرى جرى على التفصيل الذى سبق وقال اذا كان الباقي قدرا لا يسع للصلاة أشبه ما اذا بلغ فى اثناء صوم يوم من رمضان لا يجب عليه القضاء لان الباقي لا يدع . وم يوم : واعلم ان مسألة الصوم قد سلم فيها ابو حنيفة والمزنى نفي القضاء تعليلاً بما ذكره الاصطخرى واختلف سائر اصحابنا فى تعليله منهم من ساعدهم على هذا التعليل وقال بقية اليوم لا يسع الصوم ولا يمكن ايقاع بعضه فى الليل بخلاف الصلاة يمكن ايقاع بعضها بعد خروج

يستثنى امام الحرمين غير هذه الصور الثانية ولا بد من استثناء الاول ايضا والله اعلم *
 (فرع) في مذاهب العلماء في الاذان للفائفة قد ذكرنا أن الاصح عندنا انه مشروع لها قال
 الشيخ ابو حامد وهو مذهب مالك وابي حنيفة واحد وابي ثور وقال الاوزاعي واسحاق لا يؤذن
 قال ابو حامد وقال ابو حنيفة اذا أراد فوائت أذن لكل واحدة: دليلنا انه لا يشرع زيادة علي
 اذان للاحاديث الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السابقة أنه لم يوال بين أذنين *
 (فرع) المنفرد في صحراء أولبديؤذن علي المذهب والمنصوص في الجديد والقديم لاطلاق
 الاحاديث وفيه قول مخرج أنه لا يؤذن ووجه خروجه ابو اسحاق المروزي من نفيه في الاملاء إن
 رجاء حضور جماعة اذن والا فلا هذا كله اذا لم يبلغ المنفرد اذان غيره فان بلغه فطريقان احدهما
 انه كما لم يبلغه فيكون فيه الخلاف وبهذا الطريق قطع الماوردي والبنديجي قال البنديجي
 القول الجديد يؤذن والقديم لا والطريق الثاني لا يؤذن لان مقصود الاذان حصل بأذان غيره فان
 قلنا يؤذن أقام وان قلنا لا يؤذن فهل يقيم فيه طريقان الصحيح وبه قطع الجمهور يقيم والثاني
 حكمه جماعة من الخراسانيين فيه وجهان وهذا غلط واذا قلنا يؤذن فهل يرفع صوته نظر ان صلى
 في مسجد قد صليت فيه جماعة لم يرفع لثلاث يوم دخول وقت صلاة أخرى نص عليه في الام
 وافقوا عليه وان لم يكن كذلك فوجهان الاصح يرفع لمعوم الاحاديث في رفع الصوت بالاذان
 والثاني ان رجاء جماعة رفع والا فلا ولو اقيمت جماعة في مسجد فحضر قوم لم يصلوا فهل يسن لهم
 الاذان قولان الصحيح نعم وبه قطع البغوي وغيره ولا يرفع الصوت لخوف اللبس سواء كان
 المسجد مطروقا أو غير مطروق قال امام الحرمين حيث قلنا في الجماعة الثانية في المسجد الذي أذن
 فيه مؤذن وصليت فيه جماعة لا يرفع الصوت لانعني به أنه يحرم الرفع بل نعني به أن الاول أن
 لا يرفع واذا قلنا المنفرد لا يرفع صوته فلا نعني به ان الاول ان لا يرفع صوته فان الرفع أولى في
 حقه ولكن نعني به يتد باذانه وان لم يرفع هكذا قاله امام الحرمين فعنده ان الخلاف في

الوقت ومنهم من عال بأن الصوم للمآتي به صحيح واقع عن الفرض وينبئ علي هاتين العلتين
 ما اذا بلغ وهو مفطر فعلي التعليل الاول لاقضاء عليه وعلى الثاني يجب وعن ابن سريج أنه يجب
 القضاء في الصوم كافي الصلاة بلغ مفطراً أو صائماً هذا في غير الجمعة من الصلوات أما اذا صلى
 الظهر يوم الجمعة ثم بلغ والجمعة غير قائمة بعد هل يلزمه حضورها من قال في سائر الصلوات تلزم
 الاعادة أولى أن يقول بالزوم ههنا ومن نى الاعادة في سائر الصلوات اختلفوا ههنا علي وجهين
 أحدهما وبه قال ابن الحداد أنه يجب عليه الجمعة لانه لم يكن من أهل الفرض حين صلى الظهر وقد
 كل حاله بالبلوغ بخلاف سائر الصلوات لانه بالبلوغ لا ينتقل الى فرض أكل مما فعل وههنا
 ينتقل الى الجمعة وهو أكل من الظهر الا ترى أنها تتعلق باهل الكمال وبخلاف المسافر والعبد

ورفع المنفرد صوته هو في ان يعمل يعتد بأذانه أم لا والذي قاله الجمهور انه يعتد به بل ارفع مالا خلاف وانما الخلاف في استحباب الرفع قالوا فيمكن ان يسمع نفسه وشرط امام الحرمين أن يسمع من هو عنده قال الشافعي في الام واذان الرجل في بيته واقامته كما في غير بيته سواء سمع المؤذنين حوله أم لا هذا نصه وتابعه الشيخ أبو حامد وغيره والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله * ﴿ وان جمع بين صلاتين فان جمع بينهما في وقت الاول منها اذن واقام للاولي واقام للثانية كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة وان جمع بينهما في وقت الثانية فهي كالفائتين لان الاول قد فات وقتها والثانية تابعة لها ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه مسلم من رواية جابر رضى الله عنه وقوله فهي بمعنى المسئلة قال اصحابنا ان جمع بينهما في وقت الاول اذن الاول بلا خلاف واقام الكل واحدة لحديث المذكور وان جمع في وقت الثانية وبدأ بالاولي كما هو للمشروع لم يؤذن الثانية وهل يؤذن للاولي فيه الاقوال الثلاثة التي في الفوائت هكذا قاله الاصحاب في كل الطرق وخالفهم القاضي حسين والمتولي فقالا ان قلنا يؤذن للفائتة فهذا اولي والاموجهان لانها مؤداة والمذهب أنه على الاقوال الثلاثة التي في الفوائت الصحيح انه يؤذن لحديث جابر المذكور في مسئلة الفوائت في الجمع بمزدلفة وقدرى البخارى ومسلم من رواية ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم «صلى الصلاتين بمزدلفة باقامة» وفي رواية لابي داود بأذان وروى الاذان البخارى عن ابن مسعود موقوفاً عليه ويحاج عن حديث ابن عمر رضي الله عنه بمجردين احدهما انما حفظ الاقامة وقد حفظ جابر الاذان فوجب تقديمه لان ممة زيادة علم والثاني ان جابرا استوفى أمور حجة النبي صلى الله عليه وسلم واقبتها فهو اولي بالاعتماد والله اعلم فلو خالف فبدأ بالعصر وقتنا بالمذهب انه يصح الجمع اذن للعصر الى بدأ بها قولاً واحداً ولا يؤذن للظهر ويقم لكل واحدة صرح به صاحب التتمة وغيره قال لا يؤذن للثانية سواء قلنا الترتيب شرط أم لا لاننا ان شرطناه صارت الثانية فائتة والفائتة المفعولة بعد فرض الوقت لا يؤذن لها وان لم نشرطها الثانية من صلاتي الجمع لا يؤذن لها وقال صاحب الابانة اذا شرطنا الترتيب فبدأ بالعصر فهي كالتقضية في الاذان لها الخلاف قال امام الحرمين والاصحاب هذا غلط صريح لا وجه له لان صلاة العصر مؤداة في وقتها قطعاً وانما يتطرق الخلل بترك الترتيب الى الظهر فقط وقال صاحب الحاوى ان بدأ بالعصر اذن لها وهل

اذا صليا الظهر ثم أقام للمسافر وعق العبد وأدركا الجمعة لا يلزمهما الجمعة لانها حين صليا الظهر كانا من أهل الفرض والوجه الثاني وهو الاصح أنها لا تلزم كسائر الصلوات ونحو قوله أنه ليس من أهل الفرض لانه مأمور بالصلاة مضروب على تركها ولا يعاقب احد على تركه التطوع وعن

يؤذن للظهر فيه ثلاثة أقوال قال الشافعي هذا صحيح في العصر وغير صحيح في الظهر بعدها فان قيل اذا جمع في وقت العصر وبدأ بالظهر لم يؤذن للعصر لان الوقت لها فالجواب ما أجاب به المصنف والاصحاب ان العصر في حكم التابعة للظهر هنا ونقل الزاوي وجها عن ابى الحسن بن القطان انه يستحب أن يؤذن لكل واحد من صلاتي الجمع سواء قدم أو أخر وهذا الوجه حكه الدارمي وهو غلط مخالف للاحاديث الصحيحة ولما قاله الشافعي والاصحاب والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يجوز الاذان لغير الصبح قبل دخول الوقت لانه يراد للاعلام بالوقت فلا يجوز قبله واما الصبح فيجوز ان يؤذن له بعد نصف الليل لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » ولان الصبح يدخل وقتها والناس نيام وفيهم الجنب والمحدث فاحتيج الى تقديم الاذان ليتأهب للصلاة وسائر الصلوات يدخل وقتها والناس مستيقظون فلا يحتاج الى تقديم الاذان واما الاقامة فلا يجوز تقديمها على الوقت لانها تراد لاستفتاح الصلاة فلا يجوز قبل الوقت ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث صحيح واه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وروى ابن خزيمة والبيهقي وغيرهما من رواية عائشة وغيرها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان ابن أم مكتوم ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال » قال البيهقي قال ابن خزيمة ان محت هذه الرواية فيجوز ان يكون بين ابن أم مكتوم وبلال نوب فكان بلال في نوبة يؤذن بليل وكان ابن أم مكتوم في نوبة يؤذن بليل قال وان لم تصح رواية من روى تقديم اذان ابن أم مكتوم فقد صح خبر ابن عمر وابن مسعود وسمرة وعائشة أن بلالا كان يؤذن بليل والله أعلم واسم ابن أم مكتوم عمرو ابن قيس وقيل عبد الله ابن زائدة القرشي العامري وهو ابن خال خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها استخلفه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة مرة في غزواته وشهد فتح القادسية واشتهد بها في خلافة عمر رضي الله عنه واسم أم مكتوم عائكة بنت عبد الله

أما حكم المسئلة فلا يجوز الاذان لغير الصبح قبل وقتها بلا خلاف لما ذكره قال الشافعي في الام والاصحاب لو او مع بعض كلمات الاذان لغير الصبح قبل الوقت وبعضها في الوقت لم

الشيخ ابى زيد يخرج هذا الخلاف على الخلاف في أن التعدى بترك الجمعة هل يعد بظهره قبل فوات الجمعة لان الصبي مأمور بحضور الجمعة فاذا بلغ ولم يصل الجمعة كان مؤديا للظهر قبل فوات الجمعة ولا يخفى بعد حكاية هذه المذاهب الحاجة الى اعلام قوله فلا يجب اعادةها بالخاء والميم

يصح بل عليه استئناف الاذان كله هذا هو المشهور وقال الشيخ ابو محمد في كتابه الفروق قال الشافعي رحمه الله لو وقع بعض كلمات الاذان قبل الزوال وبعضها بعده بنى على الواقع في الوقت قال ومراده قوله في آخر الاذان الله أكبر الله أكبر فيأتي بعده بالتكبير مرتين ثم الشهادة الي آخره ولا يحتاج الى أربع تكبيرات وليس مراده انت غير ذلك بحسب له فان الترتيب واجب قال ولا يضر قوله لا اله الا الله بين التكبيرات لانه لو خلل بينها كلاما يسيراً لا يضر فالله ذكر أولي وتقل الشيخ أبو علي السنجي في شرح التلخيص عن الاصحاب نحو هذا . ويجوز لأصبح قبل وقتها بلا خلاف واختلف أصحابنا في الوقت الذي يجوز فيه من الليل علي خمسة أوجه أصحها وقبول أكثر أصحابنا وبه قطع معظم العراقيين يدخل وقت اذانها من نصف الليل والثاني أنه قبيل طلوع الفجر في السحر وبه قطع البغوي وصححه القاضى حسين والمتولي وهذا ظاهر المقبول عن بلال وابن ام مكتوم والثالث يؤذن في الشتاء لسبع يبقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع تقله امام الحرمين وآخرون من الخراسانيين ورجحه الرازي علي خلاف عادته في التحقيق والراح أنه يؤذن بعد وقت العشاء المختار وهو ثلث الليل في قول ونصفه في قول حكاه القاضى حسين وصاحب الابانة والشمسة والبيان وغيرهم والخامس جميع الليل وقت لاذان الصبح حكاه امام الحرمين وصاحب العدة والبيان وآخرون وهو في غاية الضعف بل غلط قال امام الحرمين لولا علمو قد الحاكى له وهو الشيخ أبو علي وأنه لا ينقل الامام صح وتفتح عنده لما استجزت نقل هذا الوجه وكيف يحسن العشاء لصلاة الصبح في وقت العشاء الي المغرب والسرف في كل شيء مطرح هذا كلام الامام والظاهر أن صاحب هذا القول لا يقوله على الاطلاق الذي ظنه امام الحرمين بل إنما يجوزه بعد مضي صلاة العشاء الآخرة وقطعة من الليل وأما الوجه الذي نقله الخراسانيون أنه يؤذن في الشتاء لسبع يبقى وفي الصيف لنصف سبع فهو أيضاً تهديد باطل وكلامهم ينزه علي حديث باطل نقله الغزالي وغيره عن سعد القرظ الصباحي قال « كان الاذان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشتاء لسبع يبقى من الليل وفي الصيف لنصف سبع » وهذا الحديث باطل غير معروف عند أهل الحديث وقد رواه الشافعي في القديم باسناد ضعيف عن سعد القرظ قال « اذنا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم قبا وفي زمن عمر رضي الله عنه بالمدينة فكان أذنا في الصبح في الشتاء لسبع ونصف يبقى من الليل وفي الصيف سبع يبقى منه وهذا المقول

والانف والزاى وبالواو لما ذكره ابن سريج والاصطخري وكذا اعلام قوله وقع عن الغرض بهذه العلامات وكذا اعلام قوله وكذا يوم الجمعة ماسوى الواو من العلامات »
قال (الحالة الثانية أن يخلو أول الوقت وإذا طرأ ايض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع

مع ضعفه يخالف لقول صاحب هذا الوجه فالصحيح اعتبار نصف الليل كما سبق والله أعلم: وأما الإقامة فلا يصح تقديمها على وقت الصلاة ولا على إرادة الدخول فيها ولا بد من هذين الشرطين وهما دخول الوقت وإرادة الدخول في الصلاة فإن أقام قبيل الوقت بمجرء لطيف بحيث دخل الوقت عقب الإقامة ثم شرع في الصلاة عقب ذلك لم تصح إقامته وإن كان مافصل بينها وبين الصلاة لكونها وقعت قبل الوقت وقد نص في الام على هذا وإن أقام في الوقت وآخر الدخول في الصلاة بطلت إقامته إن طال الفصل لأنها تراد للدخول في الصلاة فلا يجوز الفصل والله أعلم *

(فرع) قال أصحابنا السنة أن يؤذن للصبح مرتان أحدهما قبل الفجر والاخرى عقب طلوعه لقوله صلى الله عليه وسلم « أن بلالا يؤذن بليل فكأوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم » والافضل أن يكون مؤذنان يؤذن واحد قبل الفجر والآخر بعده فإن اقتصر على أذان واحد جاز أن يكون قبل الفجر وإن يكون بعده وجاز أن يكون بعض الكلمات قبل الفجر وبعضها بعده إذا لم يطل بينها فضل وإذا اقتصر على أذان واحد فالفضل أن يكون بعد الفجر على ما هو المعمود في سائر العلوات والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاذان للصبح وغيرها: أما غيرهما فلا يصح الاذان لما قبل وقتها باجماع المسلمين نقل الاجماع فيه ابن جرير وغيره وأما الصبح فقد ذكرنا أن منه جناحوا زه قبل الفجر وبه قال مالك والاوزاعي وابو يوسف وابو نوروأحمد واسحاق ودادوقال اشورى وابو حنيفة ومحمد لا يجوز قبل الفجر وحكي ابن المنذر عن طائفة أنه يجوز أن يؤذن قبل الفجر إن كان يؤذن بعده واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن بلالاً رضى الله عنه اذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يرجع فينادي «الان العبد نام الا أن العبد نام ثلاثا» دليلنا حديث ابن عمر رضي الله عنهما «أن بلالا يؤذن بليل» وهو في الصحيحين كما سبق وفي الصحيح احاديث كثيرة بمعناه وأما حديث ابن عمر الذي احتجوا به فرواه ابوداود والبيهقي وغيرهما وضعفوه

الصلاة لزمها ولا يلزم بأقل من ذلك وقبل لا يلزم ما لم تترك جميع الوقت في صورة الطريان وأما العصر فلا يلزم بأدراك أول وقت الظهر لأن وقت الظهر لا يصلح للعصر في حق المعذور ما لم يفرغ من فعل الظهر *

هذه الحالة الثانية عكس الاولى وهي ان يخلو أول الوقت عن الاعذار المذكورة ثم يطراً منها في آخر الوقت إما يمكن أن يطراً منها وهو الحيض والنفاس والجنون والاعماء والله الصبي فلا يتصور عروضة والكفر وإن تصور عروضة لكنه لا يسقط القضاء كما سيأتي وإذا حاضت في أثناء الوقت نظر في القدر الماضي من الوقت إن كان قدر ما يسع لتلك الصلاة استقرت في ذمتها وعليها القضاء إذا ظهرت

الله اكبر لا اله الا الله» رواه ابن خزيمة في صحيحه والدارقطني والبيهقي قال البيهقي اساده صحيح
وأبو مخنورة بالحاء المهملة وضم الذال المعجمة اسمه سمرة بن معير بيم مكسورة ثم عين ساكنة
ثم ياء مثناة تحت مفتوحة ثم راء ويقال أوس بن معير ويقال سمرة بن معير ويقال أوس بن معير
بضم الميم وفتح الياء المشددة : كان من أحسن الناس صوتاً أسلم بعد الفتح توفي بمكة سنة تسع
وحسين وقيل تسع وسبعين : وأما الثوب فأخوذ من ثاب إذا رجع كأنه رجع إلى الدعاء إلى الصلاة
مرة أخرى لأنه دعا إليها بقوله حي على الصلاة ثم دعا إليها بقوله الصلاة خير من النوم قال الترمذي
في جامعه ويقال فيه الثوب : وأما الحيلة فهي بفتح الحاء وهي قوله حي على الصلاة حي على الفلاح
قال الأزهري قال الخليل لا تأتلف العين والحاء في كلمة واحدة أصلية في الحروف لقرب مخرجيهما
إلا أن يتألف فعل من كلمتين مثل حي على فيقال حيلة ومثل الحيلة من المركبات بالبسطة والحمدلة
والحوقلة في بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة الا بالله وأشباهها وقد أوضحناها في تهذيب الاسماء
والاقتات وقوله «أمر بلال أن يشفع الاذان» هو بفتح الياء أي أمره به رسول الله صلى الله عليه وسلم
صاحب الامر والنهي وقوله «الا الاقامة» يعني قوله قد قامت الصلاة يأتي به مرتين وقوله «ثم يرجع
فيمد صوته» لوقال فيرفع صوته كان أحسن لأنه لا يلزم من المد الرفع والمراد الرفع وقوله يرجع هو
يفتح الياء واسكن الراء وتخفيف الجيم وقد رأيت من يضم الياء ويشدد الجيم وهو تصحيف
لان الترجيع اسم للذي يأتي به سرّاً : أما احكام المسألة فذهبنا أن الاذان تسع عشرة كلمة كما ذكر
بأثبات الترجيع وهو ذكر الشهادتين مرتين سرّاً قبل الجهر وهذا الترجيع سنة على المذهب الصحيح
الذي قاله الاكثر فلو تركه سهواً أو عمداً صح أذانه وفاته الفضيلة وفيه وجه حكمه الخراسانيون
وبعضهم يحكيه قولاً أنه ركن لا يصح الاذان الا به قال القاضي حسين نقل احمد البيهقي الامام

من الوقت يسع تلك الصلاة لو خفت لزما القضاء ولو كان الرجل مسافراً فطراً عليه جنون وانغما
بعد ماضى من وقت الصلاة المقصورة ما يسع ركعتين لزمه قضاؤها لأنه لو قصر لامكنه أدائها
ولا يعتبر مع امكان فعل الصلاة زمان امكان الطهارة من الوقت لان الطهارة يمكن تقديمها على الوقت
الا إذا لم يجوز تقديم طهارة صاحب الواقعة على الوقت كالتيمم وطهارة المستحاضة وان كان الماضى
من الوقت دون ما يسع تلك الصلاة لم تلزم تلك الصلاة وقال ابو يحيى البلخي من اصحابنا اذا أدرك
من أول الوقت قدر ركعة أو تكبيرة على اختلاف القولين المذكورين في آخر الوقت لزمه القضاء
اعتباراً لأول الوقت بآخره حكمه ابو علي صاحب الافصح فمن بعده عنه وخطأه فيما قال لأنه لم
يدرك من الوقت ما يتمكن فيه من فعل الفرض فأشبهه ما لو هلك النصاب بعد الحول وقبل امكان
الاداء ويخالف آخر الوقت لأنه أدرك جزءاً من الوقت امكان البناء على ما وقع فيه بعد خروج
الوقت ثم ذكرنا في الحالة الاولى ان من الصلوات ما اذا ادرك صاحب العذر آخر وقتها لزمه التيمم

عن الشافعي أنه إن ترك الترجيع لا يصح أذانه والمذهب الاول لانه جاءت أحاديث كثيرة بمخذه
منها حديث عبد الله بن زيد الذي قدمناه في أول الباب ولو كان ركنا لم يترك ولانه ليس في حذنه
اخلال ظاهر بخلاف باقي الكلمات والحكمة في الترجيع أنه يقول سر أبتدبروا خلاص وأما التثويب
في الصحيح فميطر يقان الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور أنه مسنون قطعا لحديث أبي حمزة
والطريق الثاني فيه قولان أحدهما هذا وهو القديم ونقله القاضي أبو الطيب وصاحب الشامل عن نص
الشافعي في البويطي فيكون منصوحا في القديم والجديد ونقله صاحب التتمة عن نص الشافعي
رحمه الله في عامة كتبه والثاني وهو الجديد أنه يكره ومن قطع بطريقة القوانين الدارمي وأدعي
إمام الحرمين أنها أشهر والمذهب أنه مشروع فعلى هذا هو سنة لوتركه صحح الاذان وقاته الفضيلة
هكذا قطع به الاصحاب وقال امام الحرمين في اشتراطه احتمال قالوه بالاشتراط أولي من الترجيع
ثم ظاهر اطلاق الاصحاب أنه يشرع في كل أذان للصبح سواء ما قبل الفجر وبعده وقال صاحب
التهذيب أن ثوب في الاذان الاول لم يثوب في الثاني في أصح الوجوهين : وأما الإقامة ففيها خمسة
أقوال الصحيح أنها إحدى عشرة كلمة كما ذكره المصنف وهذا هو القول الجديد وقطع به كثير من
من الاصحاب ودليله حديث أنس والثاني أنها عشر كلمات يفرد قوله قد قامت الصلاة وهذا قول
قديم حكاه المصنف والاصحاب والثالث قديم أيضا أنها تسع كلمات يفرد أيضا التكبير في آخرها
حكاه امام الحرمين والرابع قديم أيضا أنها ثمان كلمات يفرد التكبير في أولها
وآخرها مع لفظ الإقامة حكاه القاضي حسين والقوراني والسرخسي وصاحب العدة وجها

قبلها معها كالظاهر يلزم بادرالك آخر وقت العصر والمغرب يلزم بادرالك آخر وقت العشاء وأما هنا
فالعصر لا يلزم بادرالك وقت الظهر ولا العشاء بادرالك وقت المغرب خلافا لابي بصير الباقى حيث
قال إذا أدرك من وقت الظهر ثمان ركعات ثم طأ العذر لزم الظهر والعصر كما له أدله ذلك من
وقت العصر لزمه الصلاتان مما والفرق على ظاهر المذهب أن المسك لم يؤم الصلاتين إذا أدرك
وقت العصر مأخوذ من الجمع بينهما عند قيام سببه وكون كل واحدة منهما مؤداة في وقت الأخرى
ومعلوم أن وقت الظهر إنما يكون وقتا للعصر على سبيل تبعية العصر للظهر ألا ترى أنه إذا جمع
بالتقديم لم يجوز له تقديم العصر على الظهر فإذا لم يفعل الظهر فليس وقتها بوقت العصر وإن
العصر فليس وقتا للظهر على سبيل تبعية الظهر للعصر ألا ترى أنه إذا جمع بالتأخير جاز له تقديم
الظهر على العصر بل هو أولي على وجه ومنهين على وجه كما سيأتي في باب الجمع وكان وقت العصر
وقتا للظهر من غير التوقف على فعل العصر ما هذا المعنى انترق الطرفان : جـ إلى ما يتعلق بآلة الكتاب
أما قوله فإذا طرأ الحيض وقد مضى من الوقت مقدار ما يسع الصلاة ليس المراد منه مطلق الصلاة بل
المراد اخف ما يمكن من الصلاة بصفة العصر أن وجد المعنى يجوز للعصر على ما يتناه قوله لزمها

وحكاه بغوى قولوا ولخامس أنه ان رجع في الاذان في جميع كلمات الاقامة فيكون سبع عشرة كلمة وان لم يرجع افرد الاقامة فجعلها احدى عشرة كلمة قال بغوى وهذا اختيار ابي بكر محمد ابن اسحاق بن خزيمة من أصحابنا والمذهب أنها احدى عشرة كلمة سواء رجع ام لا ودليله حديث عبد الله بن زيد الذي ذكرناه في أول الباب وحديث أنس المذكور هنا فان قيل فقد قال أمر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة فهذا ظاهره انه يأتي بالتكبير مرة فقط وقد قلتم يأتي به مرتين فالجواب انه وتر بالنسبة الى تكبير الاذان قلت التكبير في اول الاذان اربع كلمات ولان السنن في تكبيرات الاذان الاربع ان يأتي بها في نفسين كل تكبيرتين في نفس وفي الاقامة يأتي بالتكبيرتين في نفس فصار وتر بهذا الاعتبار والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في الفاظ الاذان: قد ذكرنا أن مذهبنا انه تسع عشرة كلمة وبه قال طائفة من أهل العلم بالحجاز وغيره وقال مالك هو سبع عشرة كلمة أسقط تكبيرتين من أوله وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري هو خمس عشرة كلمة أسقطا الترجيع وجعلوا التكبير أربعاً كذهبنا وقال احمد واسحاق اثبات الترجيع وحذفه كلاهما سنة وحكى الحارثي عن احمد أنه لا يرجع واحتج لابي حنيفة وموافقيه في اسقاط الترجيع بحديث عبد الله بن زيد واحتج أصحابنا بحديث أبي مخنف قالوا وهو مقدم علي حديث عبد الله بن زيد لا وجه (أحدها) انه متأخر (والثاني) ان فيه زيادة وزيادة الثقة مقبولة (والثالث) ان النبي صلى الله عليه وسلم لقنه إياه (الرابع) عمل أهل الحرمين بالترجيع والله أعلم *

معلم بالحاء والميم لما قدمناه ولا حاجة الي اعلامه بالواو اشارة الى تخريج ابن سريج لان قوله بعد ذلك وقيل لا يلزم ما لم يدرك جميع الوقت في صورة الطريان وهو ذلك التخريج ثم اعلم ان الحكم يلزم الصلاة اذا ادرك من الوقت ما يسعها لا يختص بما اذا كان المدرك من أول الوقت بل لو كان المدرك من وسطه لزمت الصلاة ايضاً ونظيره ما اذا أفاق مجنون في أثناء الوقت وعاد جنونه في الوقت أو بلغ ثم جن أو افاق مجنونة ثم حاضت وقوله ولا يلزم بأقل من ذلك معلم بالواو للوجه المشهور عن البخاري وقد حكاه القاضي ابن كعب عن غيره من الأصحاب ايضاً وكذلك قوله فأما العصر فلا يلزم بادرارك أول الظهور وليس لفظ الاول في قوله بادرارك أول الظهور لتخصيص الحكم به فان العصر لا يلزم بادرارك آخر وقت الظهور ايضاً بل بادرارك جميعه وانما جرى لفظ الاول في مقابلة الآخر في الحالة الاولى وقوله لان وقت الظهور لا يصلح للعصر الى آخره المراد منه ما شرعناه في الفرق بين الاول والآخر واراد بالمعذور ههنا الذي يجمع لسفر أو مطر بخلاف ما في أول الفصل فانه اراد بالمعذور ثم صاحب الضرورة علي ما سبق ايضاحه: واعلم ان الاخيرة من صلوات الجمع وان لم يلزم بادرارك وقت الاول لكن الاولى منها قد يلزم بادرارك وقت الاخيرة كما انها

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في التشويب: قد ذكرنا ان مذهبنا انه سنة في اذان الصبح وعن قال بالتشويب عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنه وأنس والحسن البصري وابن سيرين والزهرى ومالك والثوري واحد واسحاق وابو ثور وداود ولم يقل أبو حنيفة بالتشويب علي هذا الوجه دليلا الحديث السابق فيه *

﴿ فرع ﴾ في مذاهبهم في الاقامة: مذهبنا المشهور انها احدى عشرة كلمة كما سبق وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وأنس والحسن البصري ومكحول والزهرى والاوزاعي واحد واسحاق وابو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وعن قال بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعروة ابن الزبير والحسن وابن سيرين ومكحول والزهرى وعمر بن عبد العزيز ومشايع جلة من التابعين سوام قال البغوي هو قول اكثر العلماء وقال مالك عشر كلمات جعل قوله قد قامت الصلاة مرة وقال أبو حنيفة والثوري وابن المبارك هو سبع عشرة كلمة مثل الاذان عندهم مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث ابي مخنف انه ان النبي صلى الله عليه وسلم «علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن عبد الرحمن ابن ابي ليلى عن عبد الله بن زيد قال «كان اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغفا شغفا في الاذان والاقامة» وعن عبد الرحمن ابن ابي ايلى عن معاذ مثله وقياسا علي الاذان واحتج اصحابنا بحديث عبد الله بن زيد المذكور في اول الباب وهو صحيح كما سبق بيانه وبحديث انس قال «امر بلال ان يشفع الاذان ويتر الاقامة إلا الاقامة» رواه البخارى ومسلم ورواه البيهقي باسنادين صحيحين ايضا عن انس ان رسول الله صلى الله عليه عليه

تزام بادراك آخر وقتها مثاله اذا افاق المغمي عليه في أول وقت العصر قدر ما يسع للعصر والظهور جميعا لزمانه فان كان مقبلا لمعتبر قدر ثمان ركعات وان كان مسافرا بقصر كفى قدر اربع ركعات ويقام المغرب والعشاء في جميع ما ذكرناه بالظهر والعصر والله الموفق *

قال ﴿ الحالة الثالثة أن يعم العذر جميع الوقت فيسقط القضاء ولا تلحق الردة بالكفر بل يجب (م ح) القضاء على المرتد (م ح) والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويضرب علي تركها بعد العشر وان لم يكن عليه قضاء والاغناء في معنى الجنون (ح) قل وكثروزال العقل يسكر أو بسبب عجزهم لا يسقط القضاء ولو سكر ثم جن فلا يقضي أيام الجنون ولو ارتد ثم جن قضي أيام الجنون ولو ارتدت أو سكرت ثم حاضت لا يلزمها قضاء أيام الحيض لان سقوط القضاء عن الجنون رخصة وعن الماضي عزيمة ﴾ *

قوله أن يعم العذر جميع الوقت فيه شيء أن أحدهما انه فسر العذر من قبل بما يسقط القضاء والمراد ما اذا استغرق جميع الوقت كما تقدم فكأنه قال أن يعم ما يسقط القضاء فليسقط القضاء

وسلم « أمر بلال أن يشغم الأذان ويوتر الإقامة » وعن ابن عمر رضي الله عنهما « قال إنما كان الأذان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والإقامة مرة مرة غير أنه يقول قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة » رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة : واحتجوا بأقيدة كثيرة لاحاجة إليها مع الأحاديث الصحيحة قالوا والحكمة في أفراد الإقامة أن السامع يعلم أنها إقامة فلو ثبتت لاشتبهت عليه بالأذان ولأنها للحاضرين فلم يحتاج إلى تكرير للتأكيد بخلاف الأذان : وأجابوا عن حديث عبد الله بن زيد بن أبي ليلى لم يدرك عبد الله بن زيد ولم يدرك أيضاً معاذاً هكذا أجاب به حافظ الحديث واتفقوا عليه ولأن المشهور عن عبد الله بن زيد أفراد الإقامة كما سبق في أول الباب في حديث يده الأذان قال ابن خزيمة سمعت الإمام محمد بن يحيى الدهلي يقول ليس في أخبار عبد الله بن زيد في الأذان أصح من هذا يعني الرواية التي ذكرناها في أول الباب وعن حديث أبي مخنف أن الرواية اختلفت عنه فروى جماعة عنه أفراد الإقامة وآخرون تثنيتهما وقد روى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي طرقهم وبينوها وقد اتفقنا نحن وأصحاب أبي حنيفة علي أن حديث أبي مخنف هذا لا يعمل بظاهره لأن فيه الترجيع وتثنية الإقامة

وغير هذا أجود منه وليس في قولنا إذا وجد ما يسقط القضاء يسقط القضاء في مثل هذا المقام كثير فائدة : والثاني أن قوله جميع الوقت ليس المراد منه الاوقات المحصورة بالصلوات وكيف وقد ذكرنا أنه إذا زالت الضرورة في آخر وقت العصر لزم الظهر أيضاً مع أنه عم المذخر جميع وقت الظهر فإذا المراد منه وقت الرقاهية والضرورة جميعاً رخص الفصل أن الاسباب المانعة من لزوم الصلاة وقد عددناها من قبل مسقطه للقضاء أما الحيض فإنه يمنع وجوب الصلاة وجوازها ويسقط القضاء علي ما سبق في كتاب الحيض وأما الكفر فالكافر الأصلي مخاطب بالشرائع علي أشهر وجهي أصحابنا في الاصول لكن إذا أسلم لا يجب عليه قضاء صلوات أيام الكفر لقوله تعالى (قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف) والمعنى فيه أن الإيجاب للقضاء ينفرد عن الاسلام والزدة لا تلحق بالكفر بل يجب علي المرتد قضاء صلوات أيام الزدة خلافاً لابن حنيفة حيث قال الزدة تسقط قضاء صلوات أيام الزدة والصلوات المتروكة قبلها ايضاً لئلا يأنه التزم الفرائض بالاسلام فلا يسقط عنه بالردة كحق الأديين : فأما الصبي فلا يجب عليه الصلوات قال صلى الله عليه وآله وسلم « رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » (١)

(١) حديث « رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق » احمد وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال يحيى ابن معين ليس يرويه الا حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان يعني عن ابراهيم عن الاسود عنها ورواه ابو داود والنسائي واحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طرق عن علي وفيه قصة جرت له مع عمر وعلقها البخاري ففيها عن ابى ظبيان عنها

وهم لا يقولون بالترجيع ونحن لا نقول بثنية الإقامة فلا بد أن أولهم من تأويله مكلن الاخذ بالافراد أولى لانه الموافق لباقي الروايات والاحاديث الصحيحة كحديث أنس وغيره مما سبق في الافراد قال البيهقي اجمعوا أن الإقامة ليست كالاذان في عدد الكلمات إذا كلن بالترجيع فدل على أن المراد به جنس الكلمات وإن تميزها وتعم من بعض الرواة توها منه أن ذلك هو المراد ولهذا لم يرو مسلم في صحيحه الإقامة في حديث أبي مخنف مع روايته الاذان عنه ثم ذكر البيهقي اساميه الصحيحة وايات عن أبي مخنف وتبين صحة قوله ثم روى البيهقي عن ابن خزيمة قال الترجيع في الاذان مع ثنية الإقامة من جنس الانشاد المباح فيحان يرجع في الاذان ويشي الإقامة ويصح أن يشي الاذان ويغرد الإقامة لأن الامر من صفة ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ثنية الاذان فلا ترجع وثنية الإقامة فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي وفي صحة الثنية في الإقامة روى لفظ الكبير وكلمة في الإقامة لم يثبت في الانشاد الروايات ما يؤم أن يكون الامر بالثنية عاد الى كلتي الإقامة وفي دوام أبي مخنف وأولاده علي ترجيع الاذان وافراد الإقامة ما يؤذن بنصف رواية من روى ثنية ما يقتضي أن الامر بقي على ما كان عليه هو وأولاده وسعد القرظ وأولاده في حرم الله تعالى وحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أن وقع التغيير في أيام المصريين قال الشافعي رحمه الله أدركت ابراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك ابن أبي مخنف يؤذن كما حكى ابن محيريز يعني بالترجيع قال وصحته حديث عن أبيه عن ابن محيريز

فلا يؤمر أحد ممن لا تجب عليه الصلاة بفعلها سوى الصبي فإنه يؤمر بها إذا بلغ سبع سنين

بالحديث والقصص ومنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس ذكره وهو من رواية جرير بن جازم عن الاعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الاعمش كذلك لكن في دفعه ونال البيهقي بغيره جرير بن جازم قال الدارقطني في العلل وتفرده عن جرير بن عبد الله بن وهب والشافعي ابن فضيل ووكيع فروياه عن الاعمش موقوفا وكذا قال أبو حصين عن أبي ظبيان وناقلهم عمار بن رزيق فرواه عن الاعمش فلم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي وعمر مرفوعاً وقول وكيع وابن فضيل اشبه بالصواب وقال النسائي حديث أبي حصين عثمان بن عاصم الاسدي اشبه بالصواب (قلت) ورواه أبو داود من حديث أبي الضحج عن علي بالحديث دون القصة وأبو الضحج قال أبو زرعة حديثه عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن بزبد عن علي وهو مرسل أيضاً كما قاله أبو زرعة ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي وهو مرسل أيضاً قال أبو زرعة لم يسمع الحسن من علي شيئاً : وروى الطبراني من طريق برد بن سنان عن مكحول عن أبي ادريس الخولاني اخبرني غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم نوبان ومالك بن شداد وغيرهم ذكر نحوه وفي اساده مال في اتصاله واختلف في بريد ورواه أيضاً من طريقين عن ابن عباس واسناده ضعيف (تأنيه) الرفع مجاز عن عدم التكليف لانه يكذب لهم فعل الخير قال له ابن حبان :

عن أبي مخنف عن النبي صلى الله عليه وسلم معنى ما حكى ابن جريج قال سمعته يفرد الإقامة الا لفظ الإقامة قال الشافعي في القديم الرواية في الاذان تكلف لانه خمس مرات في اليوم واليلة في المسجد يعني مسجدى مكة والمدينة على رؤوس المهاجرين والانصار ومؤذو مكة آل ابي مخنف وقد أذن أبو مخنف للنبي صلى الله عليه وسلم وعلمه الاذان ثم ولده بمكة وأذن آل سعد القرظ منذ زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر رضى الله عنهم يحكي الاذان والإقامة والتشويب ووقت الفجر كما ذكرنا فان جاز أن يكون هذا غلطاً من جماعتهم والناس يحضرتهم وبأيتنا من طرف الارض من يعلمنا ذلك جاز له أن يسألنا عن عرفة ومني ثم يخافنا ولو خالفنا في المواقيت لكان أجوز له من مخالفتنا في هذا الامر الظاهر المعمول به وروى البيهقي عن مالك قال أذن سعد القرظ في هذا المسجد في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فلم ينكره أحد منهم وكان سعد وبنوه يؤذنون بأذانه الى اليوم قليل له كيف اذنانهم فقال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر فذكره بالترجيع قال والاقامة مرة قال أبو عبد الله محمد بن نصر فأرى فقهاء أصحاب الحديث قد أجمعوا على افراد الإقامة واختفوا في الاذان يعني اثبات الترجيع وحذفه والله أعلم *

(فرع) يكره التشويب في غير الصبح وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور وحكي الشيخ أبو حامد

سنين ويضرب علي تركها اذا بلغ عشرين سنة ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » (١) قال الأئمة فيجب على الآباء والأولاد تعلم الطهارة والصلاة والشرائع بعد السبع والضرب على تركها بعد العشر وذكروا في اختصاص الضرب بالعشر معنيين أحدهما انه زمان احتمال البلوغ بالاحتلام فربما بلغ ولا يصدق والثاني انه حينئذ يقوى ويحتمل الضرب واحتج بعض أصحابنا بهذا علي

(١) حديث « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » أبو داود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وهما الترمذي والدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سيرة الجهني نحوه ولم يذكر التفرقة : وفي الباب عن ابي رافع قال وجدنا في صحيفة في قراب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته فيها مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم وفرقوا بين مضاجع العلمان والحواري والاخوة والاخوات لسبع سنين واضربوا أبناءكم على الصلاة اذا بلغوا أظنه تسع سنين وروى أبو داود من طريق هشام بن سعد عن ثني معاذ بن عبد الله بن خبيب الجهني قال دخلنا عليه فقال لامرأة وفي رواية لامرأة متى يصلي الصبي فقالت كان رجل منا يذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عرف بينه من شماله فروه بالصلاة قال بن القطان لا تعرف هذه المرأة ولا الرجل الذي روت عنه انتهى وقد رواه الطبراني من هذا الوجه فقال عن معاذ بن

وصاحب الحامى والمحامى وغيرهم عن النخعي انه كان يقول الثوب سنة في كل الصلوات كالصبح وحكى القاضى ابو الطيب عن الحسن بن صالح انه مستحب في اذان العشاء أيضاً لان بعض الناس قد ينام عنها دليلنا حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» رواه البخارى ومسلم وروى عن عبد الرحمن بن أبى ليلى التميمي عن بلال رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا يثوبن في شئ من الصلوات الا في صلاة الفجر» رواه الترمذى وضعه اساده وهو مع ضعف اسناده مرسل لان أبى ليلى لم يسمع بلالا ون مجاهد قال «كنت مع ابن عمر فثوب رجل في الفجر أو العصر فقال اخرج بنا فان هذه بدعة» رواه أبو داود وليس اسناده قوى والمعتد حديث عائشة رضي الله عنها *

(فرع) يكره أن يقال في الاذان حى على خير العمل لانه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى البيهقي فيه شيئاً موقوفاً على ابن عمر وعلى ابن الحسين رضى الله عنهم قال البيهقي لم تثبت هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم فنحن نكره الزيادة في الاذان والله اعلم *

• قال المصنف رحمه الله •

«ولا يصح الاذان الا من • لم عاقل فاما الكافر والمجنون فلا يصح اذانها لانها ليسا من أهل العبادات ويصح من الصبي العاقل لانه من أهل العبادات ويكره المرأة أن تؤذن ويستحب لها أن تقيم لان في الاذان ترفع الصوت وفي الإقامة ترفع فاذا أذنت للرجال لم يعتد باذانها لانه لا يصح امامتها للرجال فلا يصح اذانها لهم » *

انه لا يجوز أن يتخير الصبي قبل العشر لان ألم الحتان فوق ألم الضرب ويؤمر بالصوم أيضاً ان أطاقه كما يؤمر بالصلاة وأجرة تعليم الفرائض من مال الطفل فان لم يكن له مال فعلي الأب وان لم يكن فعلي الام وهل يجوز أن تعطي الاجرة من مال الطفل على تعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من القرآن والادب فيه وجبان: وأما المجنون فلا صلاة عليه أيضاً للخبر والاصل ان من لا تجب عليه العبادة لا يجب عليه قضاؤها وانما خالفنا ذلك في حق النائم والناسى لما روى انه صلى الله

عبد الله بن خبيب عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم به وقال لا يروى عن عبد الله بن خبيب وله صحبة إلا بهذا الاسناد نرد به عبد الله بن نافع عن هشام وقال ابن صاعد اسناد حسن غريب * وعن أبى هريرة نحو الاول رواه القليل في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية السوفي عن محمد بن عبد الرحمن عنه قال وروى عن محمد بن عبد الرحمن مرسل وهو اولى وال رواية في هذا الباب فيها لين ورواه أبو نعيم في المعرفة من حديث عبد الله بن مالك الخثعمي واسناده ضعيف وعن أنس باللفظ مروم بالصلاة لسبح واضرب يوم عليها لثلاثة عشر رواه الطبراني وفي اسناده داود بن المحبر وهو متروك وقد تردد به فيما قاله الطبراني

(الشرح) فيه مسائل (أحدها) لا يصح أذان كافر علي أي ملة كن قان أذن فهل يكون أذانه اسلامًا ينظر ان كان عيسويًا والعيسوية طائفة من اليهود ينسبون الي أبي عيسى اليهودي الاصباني يعتقدون اختصاص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم بالعرب فهذا لا يصير بالأذان مسلمًا لانه اذا نطق بالشهادتين اعتقد فيها الاختصاص وان كان غير عبيد وفيه في نطقه بالشهادة ثلاثة أحوال أحدها أن يقولها حكاية بان يقول سمعت فلانا يقول لا اله الا الله محمد رسول الله فهذا لا يصير مسلمًا بلا خلاف لانه حاك كما لا يصير المسلم كافرًا بحكاية الكفر والثاني أن يقولها بعد استدعاء بان يقول له انسان قل لا اله الا الله محمد رسول الله فيقولها فهذا يصير مسلمًا بلا خلاف والثالث أن يقولها ابتداء لاحكاية ولا باستدعاء فهل يصير مسلمًا فيه وجهان مشهوران الصحيح منهما وبه قطع الا كثرون أنه يصير لنطقه بها اختيارًا والثاني لا يصير لاحتمال الحكاية وسواء حكنا باسلامه أم لا يصح أذانه لانه وان حكم باسلامه فاقما يحكم بعد الشهادتين فيكون بعض الاذان جرى في الكفر . ولو أذن المسلم ثم ارتد عقب فراغه اعتد بأذانه ويستحب أن لا يعتد به لاحتمال أن تكون عرضت له الردة قبل فراغه ومن نص علي هذا (١) (المألة الثانية) لا يصح أذان المجنون وللمنقى عليه لان كلامها لغو وليس في الحال من أهل العبادة

عليه وآل وسلم قال « اذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها » (١) والاعفاء في معنى الجنون يستوي قليله وكثيره في اسقاط القضاء اذا استغرق وقت السدر والضرورة خلافًا لابي حنيفة حيث قال لا تسقط الصلاة بالاعفاء ما لم يزد علي يوم وليلة ولا حداث حيث قال انه لا يسقط القضاء قل أو كثر لما اتمى علي الجنون ولا يباحق بالجنون زوال العقل لسبب محرم كشراب مسكر أو دواء مزيل للعقل بل يجب عليه القضاء لانه غير معذور وهذا اذا تناول الدواء وهو عالم بأنه مزيل للعقل من غير حاجة كما اذا شرب المسكر وهو عالم انه مسكر أما اذا لم يعلم أن الدواء مزيل للعقل وأن الشراب مسكر فلا قضاء عليه كما في الاعفاء ولو عرف ان جنسه مسكر لكن ظن ان ذلك القدر لا يسكر فليست عليه بذلك بمنزلة ولو وثب من موضع الحاجة فزال عقله فلا قضاء عليه وان فعله عبثًا قضى ثم في الفصل فرعان (أحدهما) لو ارتد من جن قضى أيام الجنون وما قبلها اذا أفاق وأسلم تغلبا علي المرتد ولو سكر ثم جن قضى بعد الافاقة صلوات المدة التي ينتهي اليها السكر لا بحالة وهل يقضى صلوات أيام الجنون فيه وجهان أحدهما نعم لان السكران يغلظ عليه امر الصلاة كما يغلظ علي المرتد واصحها وهو المذكور في الكتاب أنه لا يقضى صلوات أيام الجنون والفرق ان من جن في رده مرتد في جنونه حكما ومن جن في سكره ليس بسكران في

(١) حديث (١) اذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها تقدم في التيمم وهو عند الستة عن أنس والنوم من افراد مسلم

وأما السكران فلا يصح اذانه علي الصحيح كالجنون وفيه وجه انه يصح حكه إمام الحرمين
والبغوي وغيرهما وصححه الشيخ أبو محمد في كتابه الفروق والقاضي أحسن في الفتاوى بناء علي
حجة تصرفاته ولير بشي. وأما من هو في أول النشوة فيصح اذانه بلا خلاف (الثالثة) يصح اذان
الصبي المميز كما تصح امامته هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام لما ذكره المصنف
قالوا ولانه يقبل خبره فيما طريقه المشاهدة كالودل أعمى علي محراب يجوز أن يصلي ويقبل قوله
في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية وفيه وجه انه لا يصح اذانه حكه صاحب التتمة وغيره وهو
مذهب أبي حنيفة وداود وقال مالك واحمد يصح فاذا قلنا بالمذهب ١٠ يصح قال الماوردي
والبندنجي وصاحب الشامل والعدة وغيرهم يسكره وتقل الحاملي كراهته عن نص الشافعي قال
الماوردي وصاحب العنة سواء كل مرافقاً أو دونه يكره ان يرتب الاذان : (الرابعة) لا يصح اذان
المرأة للرجال لما ذكره المصنف هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام وتقل امام
الحرمين الاتفاق عليه وفيه وجه حكه المتولى انه يصح كما يصح خبرها واما اذا اراد جماعة الاقامة
صلاة ففيها ثلاثة أقوال المشهور المعصوم في الجديد والتقديم وبه قطع الجمهور يستحب لمن الاقامة
دون الاذان لما ذكره المصنف والثاني لا يستحب نص عليه في البويطي والثالث يستحب أن يحكما
الخراسانيون فعلى الاول اذا أذنت ولم ترفع الصوت لم يكره وكان ذلك الله تعالى هكذا نص عليه
الشافعي في الام والبويطي وصرح به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الفيلس والحاملي في كتابيه
وصاحب الشامل وغيرهم وشذ المصنف والجرجاني في التحرير فقالا يكره لما الاذان والمذهب ما سبق
واذا قلنا تؤذن فلا ترفع الصوت فوق ما نسمع صواحبا اتفق الاصحاب عليه ونص عليه في الام
فان رفعت فوق ذلك حرم كما يحرم تكشفها بخضرة الرجال لانه يفتن بصوتها كما يفتن بوجهها ومن
صرح بتعريضه امام الحرمين والفزالي والرافعي وأشار اليه القاضي حسين وقال السرخسي في
الامالي رفع صوتها مكروه ولو ارادت الصلاة امرأة منفردة فان قلنا الرجل المنفرد لا يؤذن فهو
أولى والا فلي الاقوال الثلاثة في جماعة النساء والحنثي المشكل في هذا كله كالمرأة ذكره أبو الفتوح
والبغوي وغيرهما وقال مالك واحمد وداود يسن للمرأة وللنساء الاقامة دون الاذان وقال
أبو حنيفة لا يسن الاقامة لمن * قال المصنف رحمه الله *

دوام جنونه قطعا (الثاني) لو ارتدت المرأة ثم حاضت أو سكرت ثم حاضت فلا تقضي أيام الحيض
ولا فرق بين اتصالها بالردة واتصالها بالسكر بخلاف الجنون حيث ائترق الحال بين اتصاله بالردة
وبين اتصاله بالسكر والفرق ان سقوط القضاء عن الحائض ليس من باب الرخص والتحقيقات
بل هو عزيمة فانها مكافئة بترك الصلاة والمجنون ليس مخاطبا بترك الصلاة كما ليس مخاطبا بفعلها

« والمستحب ان يكون المؤذن حراً بالغاً لما روى ابن عباس رضى عنهما مرفوعاً « يؤذن لكم خياركم » وقال عمر رضى الله عنه لرجل « من مؤذنكم فقال موالينا أو عبيدنا فقال ان ذلك لنقص كبير » والمستحب ان يكون عدلاً لانه أمين على المواقيت ولانه يؤذن على موضع عال فاذا لم يكن أميناً لم يؤمن ان ينظر الى المورات »

« الشرح » قوله روى ابن عباس مرفوعاً الى النبي ﷺ تقديره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث رواه ابو داود وابو ماجه والبيهقي باسناد فيه ضعف وأما الأثر المذكور عن عمر فرواه البيهقي باسناد (١) وهذا الرجل الذى قال له عمر من مؤذنكم هو قيس بن ابى حازم التابعى الجليل روى عن العشرة ولا يعرف أحد روى عن العشرة غيره وقيل لم يسمع عبد الرحمن بن عوف وقوله موالينا أو عبيدنا هكذا هو في المذهب أو عبيدنا بأو وفي سنن البيهقي وعبيدنا بالواو وأما الأحكام ففيه مسائل (أحدها) يصح اذان العبد كما يصح خبره لكن الحر أولى لانه أكل قال صاحب الموى قال الشافعى رحمه الله والعبد فى الأذان كالحر قال فلتحمل مراده بذلك أمرين أحدهما انه يجوز أن يكون مؤذناً كالحر والثانى انه يسن له الاذان والاقامة لصلاته كالحر وهذا صحيح لان مسنونات الصلاة وفروضها يستوى فيها الحر والعبد لكن ان اراد أن يؤذن لنفسه لم يلزمه استئذان سيده لان ذلك لا يضر بخدمة السيد وان اراد أن يكون مؤذناً للجماعة لم يجز الا باذن سيده لان فيه اضراراً بخدمته لانه يحتاج الى مراعاة الارقات (الثانية) سبق ان المذهب الصحيح محبة اذان الصبي للميز ويتأدى به الشعار وفرض الكفاية اذا قلنا به ولكن البالغ أولى منه وقد سبق ان جماعة من أصحابنا قالوا يكره ان يكون مؤذناً لانه فيه تقريراً فانه يخاف غلظه (الثالثة) ينبغى ان يكون المؤذن عدلاً فاصانة فى دينه ومروءته لما ذكره المصنف فان كان فاسقاً صح اذانه وهو مكروه واتفق أصحابنا على انه مكروه وعن نص عليه البندى جى وابن

وأما أسقط القضاء عنه تخفيفاً فاذا كان مرتداً لم يستحق التخفيف وبما يوضح الفرق أنها لو شربت دواء حتى حاضت لا يلزمها القضاء بخلاف ما لو شربت دواء يزيل العقل وكذلك لو شربت دواء حتى أقت الجنين ونفست لا يجب عليها قضاء الصلوات على المذهب الصحيح لان سقوط القضاء عن الحائض والنفساء عزيمة فالخالف ان من لم يؤمر بالترك لا يستحيل أن يؤمر بالقضاء فاذا لم يؤمر كان تخفيفاً ومن أمر بالترك فامثل الامر لا يتوجه أن يؤمر بالقضاء وهذا يشكل لفصل الصوم فان الحائض مأمورة بترك الصوم ثم تؤمر بالقضاء الا أن ذلك معدوم به عن القياس اتباعاً للنص والمواضع المستحقة للعلامات من الفصل بينة والذى لا بأس بذكره قوله ولو ارتدت ثم جن قضى أيام الجنون ينبغى أن يعلم قوله قضى بالهاء لان عند أبى حنيفة لا قضاء فى الردة فكيف يؤمر فى إيجاب قضاء أيام الجنون *

الصباغ والرويانى وصاحب العدة وغيرهم قال اعلمنا وانما يصح اذانه فى تحصيل وظيفة الاذان ولا يجوز تقليده وقبول خبره فى دخول الوقت لان خبره غيره مقبول قال صاحب العدة فان اذن خصي أو مجنون فلا كراهة فيه قال الشافعى رحمه الله فى الام ومن اذن من عبد ومكتب اجزا قال وكذلك الخصي المحبوب والاعجمى اذا افصح بالاذان وعلم الوقت قال واحب ان يكون المؤذن خيار الناس *

(فرع) قال الامام الشافعى فى الام والمختصر «واحب ان لا يجعل مؤذن الجماعة الا عدلا ثقة» قال صاحب الحاوى قيل جمع بينهما تأكيد وقيل أراد عدلا ان كان حرا ثقة ان كان عبدا لان العبد لا يوصف بالعدالة وانما يوصف بالثقة والامانة وقيل اراد عدلا فى دينه ثقة فى معرفته بالمواقيت *

قال المصنف رحمه الله *

«وينبغي أن يكون عارفا بالمواقيت لانه اذا لم يكن عارفا غر الناس بأ انه والمستحب أن يكون من ولد من جعل الاذان فيهم أو من الاقرب فالاقرب اليهم لما روى أبو محذورة رضى الله عنه قال «جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان لنا» وروى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الملك فى قریش والقضاء فى الانصار والاذان فى الحبشة» *

(الشرح) قوله ينبغى أن يكون عارفا بالمواقيت يعنى يشترط أن يكون عارفا بالمواقيت هكذا صرح باشتراطه صاحب التتمة وغيره وأما ما حكاه الشيخ أبو حامد عن نص الشافعى وقطع به ووقع فى كلام المحاملى وغيره أنه يستحب كونه عارفا بالمواقيت فهو قول يعنى بالاشتراط فيمن يبولى ويرتب للاذان وأما من يؤذن لنفسه أو يؤذن جماعة مرة فلا يشترط معرفته بالمواقيت بل اذا علم دخول وقت الاذان لتلك الصلاة صح اذانه لما بدليل اذان الاعمى وأما قوله يستحب أن يكون من ولد من جعل الاذان فيهم ثم الاقرب فالاقرب اليهم فتنق ما به ونص عليه الشافعى رحمه الله والمحاملى وزاد الشافعى من جعل بعض الصحابة الاذان فيه قال القاضى أبو الدبيب فى تعليقه وصاحبا الشامل والبيان فان لم يكن فى أولاد الصحابة وأما حديث أبي هريرة فرواه الترمذى هكذا مرفوعا قال والاصح أنه موقوف على أبي هريرة *

قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب أن يكون صيئلا لان النبي صلى الله عليه وسلم اختار أبا محذورة اصوته)

قال (الفصل الثالث فى الاوقات المكروهة وهى خمسة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ووقت الطلوع الى أن يرفع قرص الشمس ووقت الاستواء الى أن تزول الشمس ووقت اصفرار الشمس الى وقت غام الغروب) *

الاوقات المكروهة خمسة وثمان تعلق النهى فيها بالفعل وهى بعد صلاة الصبح حتى تطلع

ويستحب أن يكون حسن الصوت لانه أرق لسماعه ويكره أن يكون للمؤذن أعمى لانه ربما غلط في الوقت فان كان معه بصير لم يكره لان ابن أم مكتوم كان يؤذن مع بلال ﴿﴾

﴿ الشرح ﴾ هذه المسائل حكمها كما ذكر بلفظاق اصحابنا ونص الشافعي رحمه الله عليها كلها والصيت بتشديد الياء هو شديد الصوت ورفيعه وحديث ابن أم مكتوم في المحججين كما سبق وحديث ابي حمزوة صحيح أيضا رغما يستدل به قوله صلى الله عليه وسلم « ألقه علي بلال فانه اندى صوتا منك » وهو صحيح كما سبق في أول الباب قال الشافعي في الام والشيخ ابو حامد والمحاملي والبعثي وغيرهم اذا كان مع الاعمي بصير بخبره بالوقت ولا يؤذن لم يكره كون الاعمي مؤذنا كما لا يكره اذا كان معه بصير يؤذن قبله أو بعده لانه لا يؤذن الا بعد دخول الوقت قال اصحابنا وانما كرهنا افراد الاعمي وان كان يمكنه معرفة الوقت بسؤال غيره وبالاختصار لانه يفوت على الناس فضيلة أول الوقت باشتغاله بذلك ﴿﴾

قال المصنف رحمه الله ﴿﴾

﴿ والمستحب أن يكون علي طهارة لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « حق وسنة أن لا يؤذن أحد الا وهو طاهر » ولانه اذا لم يكن علي طهارة انصرف لاجل الطهارة فيجزي من يريد الصلاة فلا يجزئ احدا فينصرف والمستحب أن يكون علي موضع عال لان الذي رآه عبد الله بن زيد كان علي جنم حائط ولانه ابلغ في الاعلام والمستحب أن يؤذن قائما لان النبي صلى الله عليه وسلم لم قل « يا بلال قم فناد » ولانه ابلغ في الاعلام فان كان مسافرا وهو راكب اذن قاعدا كما يصلي قاعدا والمستحب أن يكون مستقبل القبلة فاذا بلغ الحيلة لوى عنقه يمينا وشمالا ولا يستدير لما روى ابو جحيفة رضي الله عنه قل « رأيت بلالا خرج الي الا بطح فاذن واستقبل القبلة فلما بلغ حي علي الصلاة حي علي الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدير » ولانه اذا لم يكن بد من جهة فجأة القبلة أولى والمستحب أن

الشمس وبعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس (١) ووجه تعلق النهي فيها بالنفل ان صلاة التطوع فيها مكروهة لمن صلى نصيبا من العصر دون من لم يصلها ومن

(١) حديث ﴿﴾ لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس متفق عليه من حديث أبي سعيد وفي لفظ للبخاري حتى يرتفع الشمس واتفقا عليه من حديث ابي هريرة باللفظ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الحديث وبنحوه عن عمرو بن عمرو بن عبسة وعقبة بن عامر وعائشة والبخاري عن معاوية ولا يداود عن علي لاتصلوا بعد العصر إلا ان تصلوا والشمس مرتفعة وظاهره مخالف لما تقدم مع صحة اسناده قال

يجعل أصبعيه في صاخي اذنيه لما روى أبو جحيفة قال « رأيت بلالا وأصبعا في اذنيه ورسول الله صلى الله عليه وسلم في قبة له حمراء » ولأن ذلك اجمع للصوت *
 (الشرح) أما حديث وائل فرواه البيهقي عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موقوفا عليه

وهو موقوف مرسل لأن أئمة الحديث متفقون على أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه شيئا وقال جماعة منهم إنما ولد بعد وفاة أبيه بستة أشهر وحجر بحاء ماملة مضومة ثم جيم ساكنة كنية وائل أبو هنيئة وهو من بقايا ملوك حمير نزل السكوة وعاش إلى أيام معاوية وأما قوله لأن الذي رآه عبد الله بن زيد كلّف علي جذم حائط فروى أبو داود معناه قال قام علي للمسجد وجذم الحائط أصله وهو بكسر الجيم واسكن الدال المعجمة وأما حديث « يا بلال قم فناد » فرواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر رضي الله عنهما وأما الحديثان اللذان عن أبي جحيفة فصحيحان رواه البخاري ومسلم عن أبي جحيفة قال « رأيت بلالا يؤذن فجعلت أتبع فاه ههنا وههنا يمينا وشمالا يقول حي على الصلاة حي على الفلاح » وفي رواية أبي داود « لما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر » وأسناده صحيح وفي رواية الترمذي « رأيت بلالا يؤذن وأتبع فاه ههنا وههنا وأصبعا في أذنيه » قال الترمذي حديث حسن صحيح وأبو جحيفة بجيم مضومة ثم حاء ماملة مفتوحة وهو صاحب مشهور رضي الله عنه واسمه وهب بن عبد الله وقيل وهب الله السؤاي بضم الهمزة في سنة ثنتين وسبعين قيل توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو لم يبلغ الحلم : أما أحكام الفصل فيه « سائل (أحداها) يستحب أن يؤذن على طهارة فإن أذن وهو محدث أو جنب أو أقام الصلاة وهو محدث أو جنب صح إقامته لمسكنه مكروه نص على كراهته الشافعي والأصحاب اتفقوا عليها ودلينا ما ذكره المصنف مع ما سنده إن شاء الله تعالى قالوا والكراهة في الجنب أشد منها في المحدث وفي الإقامة أغلظ قال الشافعي رضي الله عنه في الام ولو ابتدأ في الاذان طاهرا ثم انتقض طهارته بني على إقامته لمصلحة سواء كان حدثه جنابة أو غيرها قال ولوة طمّه وتطهر ثم رجع بني على إقامته ولو استأنف كان أحب إلى

صلاهما فإن عجلهما في أول الوقت طال في حقه وقت الكراهية وإن أخرهما قصر وثلاثة أوقات يتعلّق النهي فيها بالزمان وهي عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح ويستولي سلطانها بظهور شعاعها فإن الشعاع يكون ضعيفا في الابتداء وعند استواء الشمس حتى تزول وعند اصفرار الشمس

الترمذي : وفي الباب عن علي وابن مسعود وإبي سعيد وإبي هريرة وعقبة بن عامر وإبن عمر وسمرة بن جندب وسلمة بن الأكوع وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر ومعاذ بن عفره ومكعب بن مرة وإبي أمامة وعمر بن عتبة وعلي بن أمية ومعاوية والصنابحي أخيه فيه أيضا عن سعد بن أبي وقاص وعائشة وإبي ذر وإبي قتادة وحفصة وإبي الدرداء وصفوان بن المعطل وغيرهم

هذا نصه وتابعه الاصحاب قالوا وانما استحب اتامه ولا يقطعه لتلا يظن أنه متلاعب وانما يصح البناء اذا لم يطل الفصل طولاً فاحشاً وان طال طولاً غير فاحش ففي محبة البناء طريقتان حكاهما صاحب البيان وآخرون أحدهما يصح البناء قولاً واحداً وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون وإثنائي فيه قولان قال أصحابنا واذا اذن أو اقام وهو جنب في المجد ثم يلبث في المسجد وصح اذانه واقامته لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لمعني آخر وهو حرمة المسجد وقال صاحب البيان وغيره وكذا لو اذن الجنب في رجة المجد يأنم ويصح اذانه قال والرجبة كالمسجد في التحريم على الجنب قال صاحب المالوي وغيره ولو اذن مكشوف العورة ثم واجزأه

(فرع) في مذاهب العلماء في الاذان بغير طهارة: قد ذكرنا أن مذهبنا أن اذان الجنب والمحدث واقامتهما صحيحان مع السكراة وبه قال الحسن البصري وقتادة وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة والثوري وأحمد وأبو ثور ودلاود وابن المنذر وقالت طائفة لا يصح اذانه ولا إقامته منهم عطاء ومجاهد والاوزاعي وإسحاق وقال مالك يصح الاذان ولا يقيم الا متوضئاً وأصح ما يحتاج به في المسئلة حديث المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه قال «أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلمت عليه فلم يرد علي حتى توضع ثم اعتذر الي فقال اني كرمت أن اذكر الله الاعلى طهر أو قال علي طهارة» حديث صحيح رواه أحمد ابن حنبل وأبو داود والنسائي وغيرهم أسانيد صحيحة وعن الزهري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يؤذن الا متوضئاً» رواه الترمذي هكذا قال والاصح أنه عن الزهري عن أبي هريرة موقوف عليه وهو منقطع فان الزهري لم يدرك بأهريرة: (المسئلة اثنائية) يستحب أن يؤذن علي موضع عال من منارة أو غيرها وهذا لاخلاف فيه واحتج له الاصحاب بما ذكر المصنف ومحدث ابن عمر رضي الله عنهما قال «كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذنان بلال وابن أم مكتوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان بلالا يؤذن بليل فكاوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم قال ولم يكن بينهما الا أن ينزل هذا ويرقي هذا» رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عمر وعائشة وهذا لفظ مسلم وعن عروة بن الزبير عن امرأة من

حتى يتم غروبها لما روي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقها ثم اذا استوت قارنها فاذا زالت فارقها فاذا دنت للغروب قارنها فاذا غربت فارقها: ونهي عن الصلاة في هذه الاوقات» (١) وقوله ومعهما قرن الشيطان قبل معناه قوم الشيطان وهم عبدة الشمس يسجدون لها في هذه الاوقات نهي عن الصلاة فيها لذلك وقيل معناه ان الشيطان يقرب رأسه من الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجد للشمس ساجداً له ولك ان تعلم قول

(١) «حديث» ان الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقها ثم اذا استوت قارنها فاذا زالت فارقها فاذا دنت الى الغروب قارنها فاذا غربت فارقها فنهي عن الصلاة في تلك الساعات لك في الموطأ والشافعي عنه والنسائي وابن ماجه من رواية عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابلي

بنى النجار قالت «كان يتي أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه الفجر» رواه أبو داود
باسناد ضعيف قال المحامي في المجموع وصاحب التهذيب ولا يستحب في الإقامة أن تكون على موضع
عال وهذا الذي قاله محمول على ما إذا لم يكن مسجد كبير تدعو الماجتبية إلى العلو للأعلام (الثالثة)
السنة أن يؤذن قائما مستقبلا القبلة لما ذكره المصنف فلو أذن قاعداً أو مضطجعا أو إلى غير القبلة
كره وصح أذانه لأن المقصود الأعلام وقد حصل هكذا أمر به الجمهور وقطع به العراقيون وأكثر
الحراسانيين وهو المنصوص وذكر جماعات من الحراسانيين في اشتراط القيام واستقبال القبلة
في حال القدرة وجيز وحكي اتفاهى حسين وجها أنه يصح اذان التماجد دون المضطجع والمذهب
صح الجميع ومما يستدل له حديث يعلى بن مرة الصحابي رضى الله عنه أنهم «كانوا مع النبي صلى الله
عليه وسلم في مسير فأتوها إلى مضيق وحضرت الصلاة فطرت السماء من فوقهم والبلية من أسفل
منهم فاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على راحلته واقام فتقدم على راحلته فعلى بهم رمى إجماع
يجعل السجود أخفض من الركوع» رواه الترمذى بإسناد جيد وهذه الآية كانت فريضة
ولهذا اذن لها وصلاتها على الدابة للعدو ويجب إعادتها وإما حديث زياد بن الحارث قال «أذنت
مع النبي صلى الله عليه وسلم للصبح وأنا على راحلتي» فضعيف والله أعلم. والسنة أن يلتفت في الحيلتين
يميناً وشمالاً ولا يستدبر لما ذكره المصنف وفي كيفية الالتفات المستحب ثلاثة أوجه أحدها
وبه قطع العراقيون وجماعة من الحراسانيين أنه يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة حي
على الصلاة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح حي على الفلاح والثاني أنه يلتفت عن يمينه
فيقول حي على الصلاة ثم يعود إلى القبلة ثم يلتفت عن يمينه فيقول حي على الصلاة ثم يلتفت عن
يساره فيقول حي على الفلاح ثم يعود إلى القبلة ثم يلتفت عن يساره فيقول حي على الفلاح والثالث
وهو قول القفال فيقول حي على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره ثم حي على الفلاح مرة عن يمينه
ومرة عن يساره قال القاضي أبو الطيب وغيره فإن قيل استحبتم التفات المؤذن في الحيلتين وذكرهم

المصنف إلى أن يرتفع قرص الشمس بالواو لأن من الأصحاب من قال يخرج وقت الكراهية
بطلوع القرصة تماماً ولم يعتبر الارتفاع وإبراده في الوسيط يشهر بترجيح هذا الوجه وظاهر المذهب
الأول ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم «فاذا ارتفعت فارقها» واعلم أن حالة الاصفرار
داخله في الوقت الثاني وهو ما بعد العصر حتى تقرب الشمس لكن في حق من صلى العصر وحالة
الطلوع إلى الارتفاع متصلة بما بعد الصبح في حق من صلى الصبح وذكر بعضهم في العبارة

قال ابن عبد البر اتفق جمهور رواة مالك عنه على سياقه وقال مطرف وإسحاق ابن الطبايع وغيرهما
عن أبي عبد الله الصنابحي وهو الصواب وهو عبد الرحمن بن عسيلة وهو تابعي كبير لاصحبه له
وقال ابن القطان نص حفص بن ميسرة على سماعه من النبي ﷺ وترجم ابن السكن باسمه في

التفات الخطيب في شيء من الخطبة فما الفرق قلنا الخطيب واعظ للحاضرين فالأدب أن لا يعرض عنهم بخلاف المؤذن فإنه داع للقائين فإذا التفت كان أبلغ في دعائهم وأعلامهم وليس فيه ترك أدب قال أصحابنا والمراد بالالتفات أن يلوى رأسه وعنقه ولا يحول صدره عن القبلة ولا يزيل قدمه عن مكناها وهذا معنى قول المصنف ولا يستدير ودليله الحديث المذكور والمحافظة على جهة القبلة وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يستدير في المنارة وغيرها هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وقال صاحب الحاوي إن كان بلداً صغيراً وعدداً قليلاً لم يستدروا وإن كان كبيراً ففي جواز الاستدارة وجهان وهما في موضع الجمعيتين ولا يستدير في غيره وهذا غير ضعيف والسنة في إقامة الصلاة أن يكون مستقبل القبلة وقائماً كما ذكرنا في الأذان فإن ترك الاستقبال إتيان فيها فهو كتركه في الأذان وهل يستحب الالتفات في الإقامة فيه ثلاثة أوجه أصحابنا يستحب وقيل إمام الحرمين اتفاق الأصحاب عليه قال وحكي بعض المصنفين يعني الفوراني صاحب الإبانة عن القفال أنه قال مرة لا يستحب قال الإمام وهذا غير صحيح والوجه الثاني لا يستحب ورجحه البغوي لأن الإقامة للحاضرين فالحاجة إلى الالتفات والثالث لا يلتفت إلا أن يكبر المسجد وبه قطع المتولي قال أصحابنا وإذا شرع في الإقامة في موضع تمها فيه ولا يمشي في أمتائها *

(فرع) في مذاهب العلماء في الالتفات في الجمعيتين والاستدارة: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب الالتفات في الجملة يمينا وشمالاً ولا يدور ولا يستدير القبلة سواء كان على الأرض أو على منارة وبه قال النخعي والثوري والأوزاعي وأبو ثور وهو رواية عن أحمد وقال ابن سيرين يكروه الالتفات وقال مالك لا يدور ولا يلتفت إلا أن يريد إسماع الناس وقال أبو حنيفة وإسحاق وأحمد في رواية يلتفت ولا يدور إلا أن يكون على منارة فيدور واحتج لمن قال يدور بحديث الحجاج بن أرطاة عن عوف بن أبي جحيفة عن أبي جحيفة قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يلبط بالخرج بلال فأذن فاستدار في أذانه» رواه ابن ماجه والبيهقي واحتج أصحابنا بالحديث الصحيح السابق من رواية أبي داود أنه لم يستدروا أحد حديث الحجاج فجوابه من أوجه أحدها أنه ضعيف لأن الحجاج ضعيف ومجلسه الضعيف لا يحتاج به للمدلس إذا قال عن من لا يحتاج به لو كان عدلاً ضابطاً والجواب

عن الوقت الأول من أوقات الكراهية أنه بعد صلاة الصبح حتى ترفع الشمس قيد رمح وعلي هذا فنقص أوقات الكراهية عن الخمسة وربما انقسم الواحد منها إلى متعلق بالفعل وإلى متعلق بالزمان *

الصحابة وقال عباس عن ابن معين يشبه أن تكون له محبة ثم حكى الخلاف فيه إلى أن قال ولست أثبت أن عبد الرحمن بن عسيلة ولا أثبت أن له محبة انتهى ورواه مسلم من حديث عمرو بن عسة في حديث طويل ورواه ابن حبان وابن ماجه والحاكم والطبراني من حديث أبي هريرة

الثاني) انه يخالف لرواية الثقات عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه فوجبه (الثالث) أن الاستدانة تحمل على اللاتعات جميعا بين الروايات وقد روى عن غير جهة الحاج ابن اوطاة بطريق ضعيف بين البيهقي ضعفه (الرابعة) السنة أن يجعل اصبعيه في صاخي اذنيه لما ذكره المصنف وهذا متفق عليه ونقله المحاملي في المجموع عن عامة اهل العلم قال اصحابنا وفيه فائدة أخرى وهي انه ربما لم يسمع انسان صوته لصمم او بعد أو غيرها فيستدل بأصبعيه على أذانه فان كان في إحدى يديه علة تمنعه من ذلك جعل الاصبع الأخرى في صاخه ولا يستحب وضع الاصبع في الاذن في الاقامة تصرح به الروايات في الحلية وغيره والله أعلم *

(فرع) لو أذن راكبا قام الصلاة راكبا اجزأه ولا كراهية ان كان مسافرا فان كان غير مسافر كره والاقامة أشد كراهة والاولى ان يقيمها المسافر بعد نزوله لانه لا بد من نزوله لفريضة هكذا قاله الاصحاب ولو اذن انسان ماشيا قال صاحب الحاوي ان انتهى في آخر اذانه الى حيث لا يسمعه من كان في موضع ابتدائه لم يجزه وان كان يسمعه اجزأه هذا كلامه وفيه نظر ويحتمل ان يجزئه في الاولين * قال المصنف رحمه الله: «والمستحب ان يرسل في الاذان ويدرج الاقامة لما روى عن ابن الزبير مؤذن بيت المقدس أن عمر رضي الله عنه قال « اذا أذنت فترسل واذا أفتت فاحنم » ولان الاذان للغايبين فكان الترسل فيه ابلغ والاقامة للحاضرين فكان الادراج فيه اشبه ويكره التمليط وهو التمديد والبغى وهو التطرب لما روى ان رجلا قال لابن عمر « اني لاجبت في الله قال وانا ابغضك في الله انك تبغي في اذناك » قال حماد يعني التطريب * »

(الشرح) هذا الحكم الذي ذكره متفق عليه وهكذا نص عليه الشافعي في الام قال وكيف ما أتى بالاذان والاقامة اجزأ غير ان الاختيار ما وصفت هذا نصه واتفق اصحابنا على انه يجزئه كيف اتى به قال الشافعي في العتد العتد ان يكون صوته بتحزين وترقيق ليس فيه جفاء كلام الاعراب ولا بين كلام المتأولين وهذا الاثر المذكور عن عمر رضي الله عنه واه البيهقي

قل « وذلك في كل صلاة لا سبب لما يخالف الفاتحة وصلاة الجنازة وسجود التلاوة ونحية المسجد وركعتي الطواف وفي الاستسقاء تردد وذكرنا الاحرام مكروهة لأن سببها متأخر » *

الاولات المكروهة لا ينهي فيها عن الصلاة على الاطلاق بل عن بعض أنواعها وما ورد فيها من النهي المطلق محمول على ذلك البعض فالغرض من هذا الفصل بيان ما ينهي عنه من الصلوات في هذه الاوقات وما لا ينهي عنه وقوله وذلك في كل صلاة لا سبب لما أي النهي والكراهة

قال قال صفوان بن المطل رسول الله ﷺ فذكره في حديث طويل ورواه الطبراني من حديث مرة بن كعب نحوه

ورواه أبو عبيد في غريب الحديث وروى مرفوعاً من رواية أبي هريرة وجابر ووقع في المذهب وإذا اقت فاحذر بما مهملة وذال معجبة مكسورة وبعدها ميم وهمزته همزة وصل ورواه البيهقي من طريقين أحدهما هكذا والثاني فاحذر بالراء بدل الميم ومضاهما واحد وهو الأسراع وترك التطويل قال ابن فارس كل شيء أسرع فيه قد حدثه وأما الأثر المذكور عن ابن عمر فرواه أبو بكر ابن أبي داود السجستاني في كتابه المغازي وقال فيه تختل في إذا بك بدل تبغي وجاء في الترسل حديثان أحدهما عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « قال ليلاً إذا أذنت فترسل وإذا اقت فاحذر » رواه الترمذي وضعفه وعن علي رضي الله عنه قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نرسل الأذان ونحذر الإقامة » رواه الدارقطني بإسناد ضعيف وقوله يترسل قال أهل اللغة هو الترتيل والتأني وترك العجلة قال الأزهري المترسل المتمهل في تأديته ويبين كلاماً تبييناً يفهمه كل من سمعه قال وهو من قولك جاء علي رسله ونعل كذا على رسله أي علي هيته غير مستعجل ولا متعجب نفسه وقوله يدرج هو يضم الياء وكسر الراء ويجوز فتح الياء وضم الياء لغتان مشهورتان ويقال زوجته أيضاً بالتشديد ثلاث لغات حكاهن الأزهري عن ابن الأعرابي قال أفصحهن أدرجه وكذا اختاره المصنف بقوله الأدرج أشبه قال الأزهري وغيره وأصحها أدرج الإقامة هو أن يصل بعضها ببعض ولا يترسل ترسل في الأذان وأصل الأدرج والدرج الطي وقوله البغي هو يفتح الباء الموحدة وإسكان الفين المعجمة وهو المبالغة في رفع

وقول الأصحاب في هذا المقام صلاة لا سبب لها وصلاة لها سبب ما أرادوا به مطلق السبب إذ ما من صلاة إلا ولها سبب ولكن أرادوا بقولهم صلاة لها سبب أن لها سبباً متقدماً على هذه الأوقات أو مقارناً لها ويقولهم صلاة لا سبب لها أي ليس لها سبب متقدم ولا مقارن فمبrou بالطلاق عن المقيد وقد يفسر قولهم لا سبب لها بأن الشارع لم يخصها بوضع شرعية بل هي التي يأتي بها الإنسان ابتداء وهي النوافل المطلقة وعلي هذا التفسير فكل ما لا سبب له مكروه لكن كل ماله سبب ليس بجائز ألا ترى أن ركعتي الأحرار لها سبب بهذا التفسير وهما مكروهتان كما سذكر أن شاء الله ولفظ الكتاب يوافق التفسير الأول لأنه خص النهي والكراهة بما لا سبب له من الصلوات ثم أنه عد أنواعاً من الصلوات التي لها سبب فيها الفائتة فلا تتركه في هذه الأوقات لصوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها لا وقت لها غيره » (١) (يؤتى في الجواز قضاء الفرائض والنوافل التي أخذها ورآه ومنها صلاة الجنائزة

(١) « حديث » من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها لا وقت لها غيره الدارقطني والبيهقي في الخلافات من حديث أبي هريرة بسند ضعيف دون قوله لا وقت لها غيره وقد تقدم في التيمم وأصله في الصحيحين دون قوله فإن ذلك وقتها

الصوت ومجاورة الحد قال الازهرى البغي أن يكون في رفع صوته يحكى كلام الجبارة والتكبرين والمتنقيين قال والبغي في كلام العرب الكبر والبغي الضلال والبغي الفساد قال صاحب الحاوى البغي تنخم الكلام والتشاقق فيه قال ويكره تلحين الاذان لانه يخرجهم عن الانظام ولان السلف نجافوه وانما أحدث بعدهم وقوله انك تبغى في اذانك يجوز فتح همزة الباء وكسرها والفتح أحسن للتعليل وقوله تبغى هو بفتح التاء واسكن الباء وكسر الغين وابو الزبير المذکور لا يعرف اسمه كذا قاله الحاكم ابواحمد وغيره وقوله بيت المقدس فيه لغتان مشهورتان نتج الميم واسكن القاف وكسر الدال والثانية المقدس بضم الميم وفتح القاف والدال المشددة وهو مشتق من القدس وهو الطاهر ويقال فيه القدس واقدس باسكن الدال وضها وايبسا وغير ذلك وقد أوضحت في تهذيب الاسماء * قال المصنف رحمه الله *

﴿والله يحب ان يرفع صوته في الاذان ان كان يؤذن للجماعة لقوله صلى الله عليه وسلم "يغفر

روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «يا علي لا تؤخر أربعا» (١) وذكر منها الجنائز اذا حضرت: ومنها سجود التلاوة فلا يكره في هذه الاوقات لان سبب سجدة التلاوة قراءة القرآن وهي مقارنة لهذه الاوقات فلا يؤخر عن وقتها وفي معناه سجود الشكر فان سببه السرور والحادث فليس ذكرهما في هذا الموضع لكونهما من أنواع الصلاة لكن لانهما كالصلاة في الشرائط والاحكام ومنها تحية المسجد فان اتفق دخوله في هذه الاوقات افرض في الدخول كاعتكاف ودرس علم وقراءة فيه لم تكرر التحية لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين» (٢) ولان سبب التحية هو الدخول في المسجد وقد اتمرن بهذه الاوقات ولو دخبا في

(١) «حديث» يا علي لا تؤخر أربعا الجنائز اذا حضرت الحديث : الذي في كتب الحديث لا تؤخر ثلاثا الصلاة اذا أتت والجنائز اذا حضرت والايام اذا وجدت لها كفوا وقد أورد المصنف في النكاح على الصواب ثم أورد كما هنا وكذا رواه الترمذي من حديث علي وقال غريب وليس استاده بم متصل وهو من رواية ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهني عن محمد بن عمر بن علي عن ابيه عن علي وسعيد مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء فقال سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله ورواه الحاكم من هذا الوجه فجعل مكانه سعيد بن عبد الرحمن الجعفي وهو من اغلاطه القاحشة ورواه ابن ماجه مقتصر على قوله لا تؤخر الجنائز اذا حضرت لكن يمارضه ما رواه مسلم من حديث عقبة بن عامر الجهني ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ يتأهب لها ان نصلى فيهن وان تقرب فيهن مواتا حين تطلع الشمس بازغة الحديث : وحمله بعضهم على الدفن فقط لكن في الجنائز لا ين شاھين بلفظ أن نصلى فيهن على مواتا لكن فيه خارجة بن مصعب وهو ضعيف وقال البيهقي مثل ما ورد في اعتبار الكفاءة حديث علي هذا

(٢) «حديث» اذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين متفق عليه من حديث

للمؤذن مدي صوته ويشهد له كل رطب ويابس» ولأنه أبلغ في جمع الجماعة ولا يبالغ بحيث يشق حلقه لما روى أن عمر رضى الله عنه سمع أبا محذورة قد رفع صوته فقال له «أما خشيت أن ينشق رطباً أو كذا فقال أحببت أن تسمع صوتي» فان أسر بالآذان لم يعتد به لأنه لا يحصل به المقصود وإن كان يؤذن لصلاته وحده لم يرفع الصوت لأنه لا يدعوه غيره فلا وجه لرفع الصوت والمستحب أن يكون رفع الصوت في الإقامة دون رفع الصوت في الآذان لأن الإقامة للحاضرين ﴿﴾

﴿الشرح﴾ حديث «يفغر للمؤذن مدي صوته» رواه أبو داود من رواية أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا وفي استناده رجل مجهول ورواه البيهقي من رواية أبي هريرة وابن عمر وفي رواية ابن عمر للبيهقي «ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته» وفي رواية أبي هريرة «كل رطب ويابس سمعه» وفي سنن ابن ماجه «ويستغفر له كل رطب ويابس» وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد الخدري قال «له إني أراك تحب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدي صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله ﷺ» والمدي يفتح الميم مقصور يكتب بالياء وهو غاية الشيء وقوله يفغر للمؤذن مدي صوته معناه أن ذنبه لو كانت أجساما غفر له منها قدر ما يملأ للسفالة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل بمد له الرحمة بقدر مد الآذان وقال الخطابي معناه أن يستكمل مغفرة الله تعالى إذا استوفى وسعه في رفع الصوت فيبلغ الغاية من المغفرة إذا بلغ الغاية من الصوت وأما قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يبي محذورة «أما خشيت أن تنشق رطباً أو كذا» فروى البيهقي منه هذا القدر دون قوله أحببت أن تسمع كلامي والمراد به ميم مضمومة ثم راء مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم طاء مهلة وبالمد والقصر

هذه الاوقات ليصلي التحية لا حاجة في الدخول فهل يكره فيه وجهان أحدهما لا لما سبق وأقيسها نعم كالمؤخر الفاتحة ليقضيها في هذه الاوقات ويدل عليه ما روى أنه صلى الله عليه وآ وسلم قال «لا يتحرى أحدكم لصلاة قبل طلوع الشمس وغروبها» (١) ومنهم من لا يفضل ويجعل في التحية وجهين على الإطلاق وينسب القول بالكراهية إلى عبد الله الزبيري رضى الله عنه وليكن قوله

أبي قتادة ورواه ابن عدى من حديث أبي هريرة وزاد أن الله جاعل بركته في نفسه خيراً وقال القليل لأصل له من حديثه وتقرده به إبراهيم بن زيد بن قديد عن الأوزاعي عن يحيى عن أبي سلمة عنه قال ابن عدى لا اعرفه

(١) ﴿حديث﴾ روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يتحرى أحدكم لصلاته طلوع الشمس ولا غروبها متفق عليه من حديث ابن عمر زيادة قلنا تطلع بقرن شيطان ورواه مسلم عن عائشة نحوه

لثقتان اشهرهما المدوحى مؤتة وهى ما بين السرة والعانة قال الاصمعى هى ممدودة ولم يذكر الجوهري وجماعة سوى المد ومن ذكر المد والقصر ابو عمر الزاهد فى شرح الفصيح قال الجوهري هى كلمة جات مصغرة والمشهور انها ما بين السرة والعانة كما سبق وقال ابن فارس ما بين الصدر الى العانة . اما حكم المسألة فان كان يؤذن للجماعة استحب ان يرفع صوته ما أمكنه بحيث لا يلحقه ضرر فان اسر به لم يصح لما ذكره المصنف هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه أنه يصح كالأمر بالبراءة فى موضع الجهر وفيه وجه ثالث أنه لا بأس بالاسرار ببعضه ولا يجوز الاسرار بالجميع وهكذا نص عليه فى الام لكن تأوله الجمهور على أنه أراد من لم يبالغ فى الجهر ومنهم من تأوله على من أذن لنفسه للجماعة ومنهم من أخذ بظلمه وموضع الخلاف اذا أسمع نفسه فحسب فان لم يسمع نفسه فليس ذلك بأذان ولا كلام وإن أسمع بعض الناس دون بعض حصل الأذان قطعاً قال صاحب الحاروى لو أسمع واحداً من الجماعة أجزأه لان الجماعة تحصل بها ولو أقصر فى الإقامة على اسماع نفسه لم تصح إقامته على اصح الوجهين هذا كله فى المؤذن والمقيم للجماعة أما من يؤذن لنفسه وحده فقطع الجمهور بانه يكفيه أن يسمع نفسه فى الأذان والإقامة وقال إمام الحرمين يشترط اسماع من عنده والمذهب الاول ونقله الشيخ أبو حامد فى تعليقه عن أصحابنا وهل يستحب له رفع الصوت فيه خلاف وتفصيل سبق بيانه فى فرع فى أوائل الباب ومن يقول لا يرفع المنفرد بحمل الاحاديث الصحيحة فى فضل رفع الصوت على الأذان للجماعة والله اعلم ﴿

• قال المصنف رحمه الله •

﴿وبجب أن يرتب الأذن لانه إذا نكسه لا يعلم السامع أن ذلك أذان والمستحب أن لا يتكلم فى أذانه فان تكلم لم يبطل أذانه لانه اذا لم تبطل الخطبة بالكلام فلأن لا يبطل الأذان أولى وان أغنى عليه وهو فى الأذان لم يحجز لغيره أن يبنى عليه لان الأذان من اثنين لا يحصل به المقصود لان السامع يظنه على وجه اللهو واللعب فان أفاق فى الحال وبني عليه جاز لان المقصود يحصل وان ارتد فى الأذان ثم رجع الى الاسلام فى الحال فغيب وجهاً أحدها لا يجوز ان يبنى عليه لان

وتحية المسجد معلماً بالاولى حكيماً ومنها ركعتا الطواف فلا يكرهان فى هذه الاوقات لانهما يؤدىان بعد الطواف فسيبهما موجود فى هذه الاوقات ومنها صلاة الاستسقاء وفيها وجهاً عبر عنها المصنف بالتردد أحدهما إنما يكره لان الفرض منها للدعاء والسؤال وهو لا يفوت بالتأخير أما شئت صلاة الاستخارة وهذا هو الذى ذكره صاحب التهذيب وآخرون وأظبرهما أنها لا تترك لأن الحاجة الداعية اليها موجودة فى الوقت ومن قال بهذا قد يمنع الكراهة فى صلاة الاستخارة أيضاً ومن هذه الصلوات صلاة الخسوف فانها لو أخرت عن هذه الاوقات فرجاً انجلت الشمس وفاتت

مانعه قد بطل بالردة والمذهب انه يجوز لان الردة انما تبطل اذا اتصل بها الموت وههنا رجع قبل الموت فلم يبطل *

(الشرح) اتفقوا على اشتراط الترتيب في الاذان لما ذكره فان نكسه فما وقع في موضعه صحيح فله ان يبنى عليه بأن أتى بالنصف الثاني من الاذان ثم بالنصف الاول فالنصف الثاني باطل والاول صحيح لوقوعه في موضعه فله ان يبنى عليه فيأتى بالنصف الثاني ولو استأنف الاذان من أولي ليقع متواليا ولو ترك بعض كلماته أتى بالترك وما بعده ولو استأنف من أولي واما الكلام في الاذان فقال أصحابنا الموالاة بين كلمات الاذان ما أمر بها فان سكنت يسير الم يبطل أذانه بخلاف بل يبنى وان تكلم في اثنا عشر فمكره بخلاف قال أصحابنا فان عطس حمد الله في نفسه وبنى وان سلم عليه انسان أو عطس لم يجبه ولم يشتمه حتى يفرغ فان اجابه أو شتمه أو تكلم بغير ذلك لمصلحة لم يكره وكن تاركا للفضل ولو رأى اعمى يخاف وقوعه في بئر أو حية تدب الى غافل أو نحو ذلك وجب انذاره

الصلوات ومنها اذا تطهر في هذه الاوقات جاز له أن يصلي ركعتين لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لبلال « حدثني ما أرجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عملت عملا أرجي عندي اني لم أظهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي » (١) وهل يباح ركعتا الاحرام بهذه الصلوات فيه وجهان أحدهما نعم لما جئته الي الاحرام في هذه الاوقات بالمج أو العمرة وأصحها وهو المذكور في الكتاب لا لأن سببها الاحرام وهو متأخر عنها وقد يتفق بعدها وقد يعوق دونه عائق ولك أن تعلم قوله وذلك في كل صلاة لا سبب لها بالخاء لانه يقتضي حصر النهي في الصلاة التي لا سبب لها في الاوقات الحسة جميعا وعند أبي حنيفة الوقتان اللذان يتعلق النهي فيها بالفعل يكره فيها التطوع ولا يكره فيه ما الفرض ولا بأس بأن يصلي فيها على الجنائزة ويقضي فوائت الفرائض وبمسجد للتلاوة والسهو ولكن لا يصل المنذورة ولا ركعتي الطواف والتطوعات وأما في الاوقات الثلاثة فلا يجوز صلاة ما الا عصر اليوم عند غروب الشمس فلو دخل في تطوع قال يقطعه ويقضيه في الوقت المأمور فلو مضى فيه اساء وأجزأه وان صلى فيها فرضاً أو واجبا اعاد الا عصر يومه وصلاة الجنائزة وسجدة التلاوة ولك ان تعلمه بالميم والالف ايضا لانه روى عن مالك انه يقضي الفرائض في الاوقات الحسة ولا يصلي فيها النافلة سواء كان لها سبب أو لم يكن وبه قال احمد واستثنى علي مذهبه ركعتا

(١) حديثه انه عليه السلام قال لبلال حدثني بارجي عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة فقال ما عملت عملا أرجي عندي من اني لم أظهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي ان أصلي متفق عليه من حديث ابى هريرة وأخرجه ابن حبان والحاكم من حديث بريدة بزيادة ما حدثت الا توضأت ولا توضأت الا صليت (تنبيه) دف نعليك بالمهملة هو الحركة وقيل هو بالمججمة *

ويبني على أذانه وإذا تكلم فيه لمصلحة أو غير مصلحة لم يبطل أذانه أن كان يسيرا لأنه ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في الخطبة فالأذان أولي أن لا يبطل فإنه يصح مع الحدث وكشف العورة وقاعدا وغير ذلك من وجوه التخفيف وهذا الذي ذكرناه من أنه لا يبطل أذانه باليسير هو المذهب وبه قطع الأصحاب إلا الشيخ أباً محمد فيرد فيه إذا رفع به الصوت والصحيح قول الأصحاب وإن طال الكلام أو سكوت سكونا طويلا أو نام أو أغمي عليه في الأذان ثم أفاق ففي بطلان أذانه طريقان أحدهما لا يبطل قولاً واحداً وبه قطع العراقيون وهو نص الشافعي رحمه الله في الام والثاني في بطلانه قولان وهو طريقة الخراسانيين قالوا والنوم والانعاء أولي بالابطال من الكلام والكلام أولي بالابطال من السكوت قال الرافعي الأشبه وجوب الاستئناف عند طول الفعل وحمل النص على الفعل اليسير قال أصحابنا والجنون هنا كالانعاء ممن صرح به القاضى أبو الطيب والمزوردي والمحاملي والمتولي وغيرهم ثم في الانعفاء والنوم إذا لم نوجب الاستئناف لقلة الفصل أو مع طول له على قولنا لا يبطل الطويل يستحب الاستئناف نص عليه في الام واتفق الأصحاب عليه وكذا يستحب في السكوت والكلام الكثيرين إذا لم نوجبه فإن كان الكلام يسيراً لم يستحب الاستئناف على أصح الوجهين وبه قطع الأكثرين كما يستحب الاستئناف عند السكوت اليسير بلا خلاف والوجه الثاني يستحب ورجحه صاحب الشامل والتمه لأنه يستغن عن الكلام بخلاف السكوت ثم إذا قلنا يبني مع الفصل الطويل فالمراد ما لم يفحش الطول بحيث لا يعد مع الأول أذاناً وحيث قلنا لا يبطل بالفصل المتخلل فله أن يبني عليه بنفسه ولا يجوز لغيره على المذهب وهو المصوص في الام وبه قطع العراقيون لأنه لا يحصل به اعلام وقال الخراسانيون إن قلنا لا يجوز الاستخلاف في الصلاة فيها أولي بالاعتقالات

العلواف وصلاة الجماعة مع امام الحى وأبو حنيفة يكره أعادتها في الجماعة لنا ما تقدم وأيضاً ما روى أنه صلى الله عليه وسلم (١) أدخل بيت أم سلمة رضي الله عنها بعد صلاة العصر وصلى ركعتين فسأته

(١) حديثه أنه ﷺ دخل بيت أم سلمة بعد صلاة العصر فصلى ركعتين فسأته عنها فقال إنائي ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هانان متفق عليه من حديث كريب عن أم سلمة وفيه قصة مطولة : وروى مسلم من حديث عائشة وأحمد من حديث ميمونة أنه داوم عليها بعد ذلك : وروى الترمذى وابن حبان من حديث ابن عباس قال إنما صلى الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يبدلهما وقال الترمذى حديث ابن عباس أصح حيث قال لم يبدلهما : وقد روى عن زيد بن ثابت نحوه : قلت هو عند أحمد لكن حديث عائشة أثبت اسناداً ولقطه عند مسلم ثم أثبتاه وكان إذا صلى صلاة أثبتها يعني داوم عليها وللبخارى من حديث عائشة أيضاً والذي ذهب به ما تركهما حتى لقي الله (تنبيه) تقدم أن شغله كان بوفد عبد القيس : وروى الطبرانى من حديث

واما اذا تكلم في الاقامة كلاما يسيرا فلا يضر هذا مذهبا وبه قال الجمهور وحكى صاحب البيان عن الزهري انه قال تبطل اقامته دليلا انه اذا لم تبطل الخطبة وهى شرط لصحة الصلاة فالاقامة أولي قال الشافعي في الام ما كرهت له من الكلام في الاذان كنت له في الاقامة اكراه : قال فان تكلم في الاذان والاقامة أو سكت فيها سكوتا طويلا احببت ان يستأنف ولم اوجهه اما اذا ارتد بعد فراغ اذانه والياذ بالله فلا يبطل اذانه لكن المستحب ان لا يعتد به ويؤذن غيره نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه لان رده تؤثر شبهه فيه في حال الاذان فان اسلم واقام صح وان ارتد في اثناء الاذان لم يصح بناؤه في حال الرد فان اسلم وبقي فالمذهب انه ان لم يبطل الفصل جاز البناء والا قولان الصحيح منه وقيل في جوازه قولان مطلقا وقال البندنجي وغيره وجهان اصحهما الجواز واذا جازنا له البناء ففي جوازه غيره الخلاف السابق والمذهب انه لا يجوز وكذا الحكم لو مات في خلال الاذان فالمذهب انه لا يجوز البناء وبه قطع صاحب الحاوى والدارى والله اعلم *

(فرع) قد ذكرنا ان مذهبنا ان الاذان لا يبطل بالكلام وبه قال جماهير العلماء قال الشيخ ابو حامد وحكى عن الزهري انه ابطله بالكلام قال وهو ضعيف عنه ودلائلنا القياس على الخطبة كما ذكره المصنف *

* قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب لمن سمع المؤذن أن يقول مثل ما يقول الا في الحيلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله لا روي عن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا قال المؤذن الله أكبر الله أكبر فقال احدكم الله أكبر الله أكبر ثم قال أشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله ثم قال اشهد ان محمدا رسول الله قال أشهد ان محمدا رسول الله ثم قال حي على الصلاة قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال حي على الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله ثم قال الله أكبر الله أكبر قال الله أكبر الله أكبر ثم قال لا اله الا الله من

عنها فقال أتاني ناس من عبد القيس فشغلوني عن الركعتين التين بعد الظهر فعما هاتان» وروى

ام سلمة ان ذلك كان لما قدم عليه وفد بني المصطلق في شان ما صنع بهم الوليد بن عقبة واسناده ضعيف جدا ولا بن ماجه قدم عليه وفد بني تميم او صدقة شغله عنهما بقسمته : وروى احمد من حديث زيد بن ثابت انما كان ذلك لان ناسا من الاعراب اتوا رسول الله ﷺ بهجير فقدموا يسألونه ويفتيهم حتى صلى العصر فانصرف الى بيته فذكر انه لم يصل بعد الظهر شيئا الحديث وفيه ابن لهيعة والترمذي عن ابن عباس شغله مال كما تقدم ولاحد عن ميمونة كان مجهز بمثا ولم يكن عنده ظهر فخاء ظهر من الصدقة وسلم عن عائشة فشغل عنهما او نسهما : واما ما رواه حماد بن سلمة عن الازرق بن قيس عن ذكوان مولى عائشة عنها قالت في هذه القصصة انقضيهما يا رسول الله اذا فاتنا فقال لا اخرج الطحاوى فقد ضعفه البيهقي *

قلبه دخل الجنة » فان سمع ذلك وهو في الصلاة لم يأت بها في الصلاة فإذا فرغ أتى بها فان كان في قراءة أتى بها ثم رجع إلى القراءة لأنها تفوت والقراءة لا تفوت ثم يعلى على النبي صلى الله عليه وسلم لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا سمعتم المؤذن تقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فان من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا » ثم يسأل الله تعالى الوسيلة فيقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته : لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع النداء ذلك حلت له شفاعتي يوم القيامة » وان كان الاذان للمغرب قال اللهم هذا اقبال ليلك وادبار نهارك وأدوات دعائك اغفر لي : لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر ام سلمة رضي الله عنها ان تقول ذلك ويدعوا الله تعالى بين الاذان والاقامة لما روى أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ان الدعاء لا يرد بين الاذان والاقامة »

(الشرح) حديثا عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما رواهما مسلم باللفظ الذي ذكره وحديث جابر رواه البخاري بلفظه هذا وحديث أم سلمة رواه ابو داود والترمذي وفي اسناده مجهول وحديث أنس رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وفي صحيحه . لم عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من قال حين يسمع المؤذن اشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله رضيت بالله ربا وبمحمد رسولا وبالإسلام ديننا غفر له ذنبه » وقوله الوسيلة هي منزلة في الجنة ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إذا سمعتم المؤذن تقولوا مثل ما يقول ثم صلوا علي فانه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فانها بمنزلة في الجنة لا تبغي الا لعباد الله وارجوا ان اكون انا هو فمن سأل لي الوسيلة حات له الشفاعاة »

انه صلى الله عليه وسلم « رأى قيس بن قهد يصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان فقال اني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه » (١) ويتبين مما نقلناه انه لو علم الغائبة وما بعدها بالعلم الجاز وقد ورد الخبر باستئنا يوم الجمعة من الكراهية وقيل يختص ذلك بمن يشاء الناس عند حضور الجمعة وود أيضا باستئنا مكة فلا تتركه صلاة ولا طواف في وقت من الاوقات »

(١) (حديث) انه صلى الله عليه وسلم رأى قيس بن قهد يصلي ركعتين بعد الصبح فقال ما هاتان الركعتان قال اني لم أكن صليت ركعتي الفجر فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه الشافعي ومن طريقه البيهقي انا سفيان عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن قيس بن قهد مثله دون

وقوله الدعوة التامة هي بفتح الدال وهي دعوة الاذان سميت دعوة تامة لكملها وعظم موقعا وسلامتها من نقص يتطرق الي غيرها وقوله الصلاة القائمة أي التي سترم أي تقام وتخصر وقوله مقاما محموداً هكذا هو في المذهب مقاما محموداً بالتنكير وكذا هو في صحيح البخاري وجيم كتب الحديث وهو صحيح ويكون قوله الذي وعدته بدلا منه أو منصوبا بفعل مخوف تقديره أعني الذي وعدته أو مرفوعا خبر مبتدأ محذوف أي هو الذي وعدته وأما ما وقع في التنبيه وكثير من كتب الفقه المقام المحمود فليس بصحيح في الرواية وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم التأدب مع القرآن وحكاية لفظه في قول الله عز وجل (عسي أن يبعثك ربك مقاما محموداً) فينبغي أن يحافظ على هذا وقوله وَاللَّهُ يَخْتَارُ حلت له شفاعتي أي غشيتني وألته ونزلت به وقيل حقت له أما أحكام الفصل فقال أصحابنا يستحب المؤذن أن يقول بعد فراغ اذانه هذه الأذكار المذكورة من الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤال الوسيلة والدعاء بين الاذان والاقامة والدعاء عند اذان المغرب ويستحب سامعه أن يتابعه في الفاظ الاذان ويقول عند الجملتين لا حول ولا قوة الا بالله فإذا فرغ من متابعتها استحبه له أيضا أن يقول هذه الأذكار المذكورة كلها ويقول إذا سمع قول المؤذن الصلاة خير من النوم صدقت وبررت هذا هو المشهور وحكي الزايفي وجها انه يقول صدق رسول الله وَاللَّهُ يَخْتَارُ الصلاة خير من النوم ويستحب أن يتابعه في الفاظ الاقامة الا أنه يقول في كلمة الاقامة أقامها الله وأدامها هكذا قطع به الاصحاب الا الغزالي فحكي في البسيط عن صاحب التقریب وجها انه لا يستحب متابعتها

(فرع) لو تحرم بالصلاة في وقت الكراهية انقضت على أحد الوجين كالصلاة في الحمام الصلاة المنهي عنها في الاوقات الحسة على التفصيل الذي وضع لا ينهي عنها على الاطلاق عندنا بل يستثنى عنها زمان ومكان أما الزمان فهو يوم الجمعة فيستثنى وقت الاستواء يوم الجمعة ولا تكره فيها التطوعات

قوله ولم ينكر عليه وسيأتي معناها آخر الباب: ورواه أبو داود من حديث ابن عمر عن سعد به لكن قال عن قيس بن عمرو قال رأى النبي صلى الله عليه وسلم أصلي بعد صلاة الصبح ركعتين وقال أصلاة الصبح أربعة ورواه الترمذي من طريق عبد العزيز بن محمد عن سعد بلفظ فقال أصلاتان مما فقال غريب لا يعرف إلا من حديث سعد وقال ابن عينة سمعه عطاء بن أبي رباح من سعد قال وليس اسناده بمتمصل لم يسمع محمد بن إبراهيم من قيس: وقال أبو داود روى عبد ربه بن سعيد ويحيى بن سعيد هذا الحديث مرسلان جدم صلي ورواه بن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والحاكم من طريق الليث بن سعد عن يحيى بن سعد عن أبيه عن جده قيس بن قهد انه جاء والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الفجر فصلى معه فلما سلم قام فصلى ركعتي الفجر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم اكن صليتهما قبل الفجر فسكت (فائدة) ذكر المسكوي ان قهدا لقب عمرو والد قيس وبهذا يجمع الخلاف في اسم أبيه فقد بينا ان بعضهم قال قيس ابن قهد وبعضهم قيس بن عمرو: وأما ابن السكن فجعله في الصحابة اثنين *

الا في كلمة الإقامة وهذا شاذ ضعيف قال اصحابنا ويستحب ان يتابع المؤذن في كل كلمة عقب فراغ المؤذن منها ولا يقارنه ولا يؤخر عن فراغه من الكلمة ويدل عليه حديث عمر رضي الله عنه ويقول لاحول ولا قوة الا بالله اربع مرات في الاذان ومرتين في الإقامة فيقولها عقب كل مرة من قول المؤذن حي علي الصلاة حي علي الفلاح ويقول في التثويب صدقت وبررت مرتين ذكره الروياني في الحلية وغيره وتستحب الصلاة على رسول الله ﷺ بعد الفراغ من سؤال الوسيلة بعدها للمؤذن والسماع وكذا الدعاء بين الاذان والإقامة يستحب لها واخبر بها قال اصحابنا وانما يستحب المتابع ان يقول مثل المؤذن في غير الحيلتين ليدل علي رضاه به وهو واقفته في ذلك واما الحيلة فنداء الي الصلاة وهذا لا يليق بغير المؤذن فاستحب المتابع ذكر آخره فكان لاحول ولا قوة الا بالله لانه تفويض محض الى الله تعالى وثبت في الصحيحين عن ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال « لاحول ولا قوة الا بالله كثر من كنوز الجنة » قال اصحابنا يستحب متابعتهم لكل سماع من طاهر ومحدث وجنب وحائض وكبير وصغير لانه ذكر وكل هؤلاء من اهل الذكر ويستثنى من هذا المصلي ومن هو على الحلاء والجماع فاذا فرغ من الحلاء والجماع تابعه صرح به صاحب الحاوي وغيره فاذا سمعه وهو في قراءة او ذكر او درس علم او نسي ذلك قطعه وتابع المؤذن ثم عاد الي ما كان عليه ان شاء وان كان في صلاة فرض او نفل قال الشافعي والاصحاب لا يتابعه في الصلاة فاذا فرغ منها قاله وحكي الخراسانيون في استحباب متابعتهم في حال الصلاة قولاً وهو شاذ ضعيف فاذا قلنا بالمذهب انه لا يتابعه فتابعه فقولان اصحهما يكره والثاني انه خلاف الاول وقيل انه مباح لا يستحب فعله ولا تركه ولا يكره وهذا اختيار الشيخ ابي علي السنجي وامام الحرمين والمذهب كراهته فاذا تابعه في الفاظ الاذكار وقال في الحيلتين لاحول ولا قوة الا بالله لم يطل صلاتها اذ كانوا بالصلاة لا يطلوها الاذكار وان قال في الحيلة حي علي الصلاة حي علي الفلاح فهذا كلام آدمي فان كان عالماً بأنه في الصلاة وان هذا كلام آدمي بطلت صلاته وان كان ناسياً للصلاة لم يطل وان

خلافاً لابي حنيفة ومالك وأحمد لنا ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة » (١) وهل يستثنى بقى الاوقات الخمسة يوم الجمعة فيه وجهان أحدهما نعم لوقت الاستواء تخصيصاً بالجمعة وتفضيلاً وقد روى « أن جهنم لا تجر يوم الجمعة » وأصحها لا لأن

(١) حديثه (٢) روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة نصف النهار حتى نزول الشمس إلا يوم الجمعة الشافعي عن ابراهيم بن محمد بن ابي حنبل عن اسحق بن عبد الله بن ابي فروة عن سعيد عن ابي هريرة واسحق وابراهيم ضعيفان ورواه البيهقي من طريق ابي خالد الاخر عن عبد الله شيخ من اهل المدينة عن سعيد به ورواه الأثرم بسند فيه الواقدي وهو متروك ورواه البيهقي بسند آخر فيه عطاء بن عجلان وهو متروك ايضا : قال صاحب الإمام وقوى الشافعي ذلك بما رواه عن ثعلبة بن ابي مالك عن عامة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا

كان عالماً بالصلاة جاهلاً بأن ذلك كلام آدمي وأنه ممنوع منه في بطلان صلاته وجهاً حكاه القاضي حسين في تلميحته وغيره أصحهما لا تبطل وبه قطع الاكثرون منهم الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوي والحاملي وصاحب الشامل والابانة والمتولي وصاحب العدة قالوا ويسجد لله النامي وكذا الجاهل اذا لم تبطل لانه تكام في صلاته فاسيا قال القاضي حسين ولو قال في متابعتة في النسيب صدقت وبررت فهو كقولهم في الصلاة لانه كلام آدمي قال وكذا لو قال مثله الصلاة خير من النوم قال صدق رسول الله ﷺ لم تبطل صلاته ولو قال قد قامت الصلاة بطلت صلاته كالأول حضرت الصلاة ولو قال أقامها الله أو اللهم قمها وأدبها لم تبطل صلاته هذا كلام القاضي وهو كما قال . وافقوا على انه لا يتابعه اذا كان في أداء قراءة الفاتحة فان ذلك مكروه وعن نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين قالوا فلو تابع فيها وجب استئناف القراءة بلا خلاف لانه غير مستحب بخلاف ما لو أمن فيها لتأمين الامام فانه لا يوجب الاستئناف على الاصح لان التأمين مستحب قال صاحب الشامل قال أبو اسحاق وليس التأكيد في متابعة المؤذن بعد فراغ المصلي كاتحاد كيد في متابعة من ليس هو في صلاة قال صاحب الحاوي ولو سمعه وهو في الطواف تابعه وهو على طوافه لان الطواف لا يمنع الكلام *

(فرع) اذا سمع مؤذناً بعد مؤذن هل يختص استعجاب المتابعة بالاول أم يستحب متابعة كل مؤذن فيه خلاف للسلف حكاه القاضي عياض في شرح صحيح مسلم ولم ار فيه شيئاً لا يهنا والمسئلة محتملة والختانان يقال للمتابعة سنة متأكدة يكره تركها تنصريح الاحاديث الصحيحة بالامر بها وهذا يختص بالاول لان الامر لا يقتضي التكرار واما اصل الفضيلة والثواب في المتابعة فلا يختص والله أعلم *

(فرع) مذهبن ان المتابعة سنة ليست بواجبة وبه قال جمهور العلماء وحكي الطحاوي خلافاً لبعض السلف في إيجابها وحكاه القاضي عياض *

(فرع) مذهبنا ومذهب الجمهور انه يتابع للمؤذن في جميع الكلمات وعن مالك روايتان

الرخصة وردت في وقت الاستواء فيبقى الباقي على عموم النهي فان قلنا بالوجه الاول جاز التنفل في وقت الاستواء وغيره لكل أحد فيه وجهاً أحدهما نعم لمطلق قوله «الايوم الجمعة» وإيراد المصنف يقتضي ترجيح هذا الوجه لانه حكم بالاستثناء ثم روى عن بعضهم تخصيص الاستثناء بمن يفشاه

يصلون نصف النهار يوم الجمعة (وفي الباب) عن وائلة رواه الطبراني بسند واهي : وعن أبي قتادة وسأني ومما يؤيد اصل المسألة ما رواه البخاري عن سليمان مرفوعاً لا يقتسل رجل يوم الجمعة يطره ما استطاع من طهر ويدهن أو يس من طيب ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى فان فيه ان المانع من الصلاة خروج الامام لا اختصاف النهار *

أحدهما كالجهور والثانية يتابعه الي آخر الشهادتين فقط لانه ذكر الله تعالى وما بعده بعضه ليس
بذكر وبعضه تكرار لما سبق وحجة الجهور حديث عمر رضي الله عنه *

(فرع) لم أر لأصحابنا كلاما في أنه هل يستحب متابعة المؤذن في الترجيع أم لا ويحتمل أن يقال
لا يستحب لانه لا يسمعه ويحتمل أن يقال يستحب لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول » والرجيع مما يقول ولم يقل فقولوا مثل ما سمعتموه وهذا الاحتمال
أظهر وأحوط *

(فرع) من رأى المؤذن وعلم انه يؤذن ولم يسمعه بعد أو سمع الظاهر انه لا يشرع له المتابعة
لان المتابعة معلقة بالجماع والحديث مصرح بأشترائه وقياسا على تنبيه المادلس أنه لا يشرع
لن يسمع تحميده

(فرع) لمن سمع المؤذن ولم يتابعه حتى فرع لم أر لأصحابنا تعرضا لانه هل يستحب ترك
المتابعة والظاهر انه يتدارك علي القرب ولا يتدارك بعد طول الفصل وقد قال امام الحرمين لو سمعه
وهو في الصلاة فلم يتابعه ينبغي أن يأتي بالأذكار بمجرد السلام ولو مال الفصل فهو كترك سجود
السجود فيه تفصيل في موضعه *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبا المشهور انه يكره للعلى متابعة في الصلاة وسواها صلاة
الغرض والنقل وبه قال جماعة من السلف وعن مالك ثلاث روايات أحدها يتابعه وإشائية
لا وإثالثة يتابعه في النافلة دون الغرض *

والمستحب ان يقعد بين الاذان والاقامة قعدة ينظر فيها الجماعة لان الذي رآه عبد الله
ابن زيد رضي الله عنه في المنام اذن وقعد قعدة ولانه اذا وصل اذان بالاقامة ذلت الناس الجماعة
فلم يحصل المقهود بالأذان ويستحب ان ينحول من موضع الاذان الي غيره بالاقامة لا روى في
حديث عبد الله بن زيد « ثم استأخر غير كثير ثم قال مثل ما قال وجه لها وترا » *

النعاس وبترجيحه قال صاحب التهذيب وغيره واحتجوا عليه أيضا بما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم
« كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة » والوجه الثاني انه لا يجوز
التنفل لكل أحد لان المعني المرخص لا يشمل لكل وذكروا في الترجيع معنىين أحدهما
ان الناس عند الاجماع يوم الجمعة ينق عليهم مراعاة الشمس والتمييز بين حالة الاسنوا وما قبلها

(١) حديث محمد روى انه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة نصف النهار الا يوم الجمعة
وقال ان جهنم تسجر الا يوم الجمعة ابو داود والترمذ من حديث ابى قتادة وقال مرسل ابو
الخليل لم يسمع من ابى قتادة وقته لث بن ابى سليم وهو ضعيف قال الأرم قدّم احد جبار الجعفي
عليه في صحة الحديث *

(الشرح) أما حكم المسئلة فاتفق اصحابنا علي استحباب هذه التعمدة قدر ما يجتمع الجماعة الا في صلاة المغرب فانه لا يؤخرها لضيق وقتها ولان الناس في العادة يجتمعون لها قبل وقتها ومن تأخر عن التقدم لا يتأخر عن أول الصلاة ولكن يستحب ان يفصل بين اذانها واقامتها فصلا يسيرا بقعدة او سكوت أو نحوها هذا مذهبنا لا خلاف فيه عندنا وبه قال احمد وأبو يوسف ومحمد وهو رواية عن ابي حنيفة وقال مالك وأبو حنيفة في المشهور عنه لا يقعد بينهما واما استحباب التحول للاقامة الي غير موضع الاذان فاتفق عليه للحديث *

* قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب ان يكون المقيم هو المؤذن لان زياد بن الحارث الصدائي اخذ فجاء بلال ليقم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « ان اخا صداء اخذ ومن أخذ فهو يقيم » فان اخذ واحد وأقام غيره جاز لان بلالا اخذ وأقام عبد الله بن زيد) *

(الشرح) حديث زياد بن الحارث رواه ابو داد والترمذي وغيرها قال الترمذي والبخاري في استناده ضعف وعلق البيهقي القول فيه فقال ان ثبت كن أولي مما روى في حديث عبد الله ابن زيد « ان بلالا اخذ فقال عبد الله يا رسول الله اني اري الزوايا يؤذن بلال قال فاقم انت » لما في استناده ومثته من الاختلاف وانه كن في أول ما شرع الاذان وحديث الصدائي كان بعده واما حديث عبد الله بن زيد فرواه ابو داود وغيره وقد ذكرنا قول البيهقي فيه وقال الامام ابو بكر الحازمي في كتابه النسخ والنسخ في استناده مقال قال واتفق أهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غيره ان ذلك جائز واختلفوا في الاولوية قال أكثرهم لا فرق والامر متسع ومن رأى ذلك مالك وأكثر أهل الحجاز وأبو حنيفة وأكثر أهل الكوفة وأبو ثور وقال بعض العلماء الاول ان من أخذ فهو يقيم وقال الشافعي اذا أخذ الرجل أحببت أن يتولي الاقامة لشيء يروى أن من أخذ فهو يقيم قال الحازمي وحجة هذا المذهب حديث الصدائي لانه أقوم اسنادا من حديث عبد الله بن زيد ثم حديث ابن زيد كان في أول ما شرع الاذان في السنة الاولى وحديث الصدائي بعده بلا شك والاخذ بأخر الامر من أولي قلوب طريق الانصاف ان يقال الامر في هذا الباب علي التوسعة وادعاء النسخ مع امكان الجمع بين الحديثين علي خلاف الاصل : أما الصدائي فبضم الصاد وتخفيف الدال المهملتين وبالد مذ وب الى صداء تصرف ولا تصرف وهو ابو هذه القبيلة

وما بعدها فحقت الامر عليهم بتعميم الترخيص والثاني أن الناس يتكبرون اليها فيغالبهم النوم فيحتاجون الي طرد النعاس بالتفعل كيلا يطل وضوءهم فيمتقرون في إعادة الضوء الي تخلي رقاب الناس فعلي المعنيين جميعا المتخلف القاعد في بيته وقت الاستواء لعذر أو غير عذر ليس له التنفل فيه وأما الذي حضر الجمعة قضية المعنى الاول تجوز التنفل له مطلقا وقضية المعنى الثاني تخصيص

واسمه يزيد بن حرب قال البخاري في تاريخه صدا. حتى من البن وكان اذان زياد الصدائي في صلاة الصبح في السفر ولم يكن بلال حاضرا حينئذ * أما حكم المسئلة فان اذن واحد فقط فهو الذي يقيم وان اذن جماعة دفعة واحدة واتفقوا علي من يقيم منهم اقام وان تشاحوا أفرع وان اذنوا واحدا بعد واحد فان كان الاول هو المؤذن الراتب أو لم يكن هناك مؤذن راتب فالذي يقيم هو الاول وان كان الذي اذن أولا أجنبيا واذن بعده الراتب فن اولي بالاقامة فيه وجهان أحدهما الخراسانيون اصحبها الراتب لانه صاحب ولاية الاذان والاقامة وقدادن والثاني الاجنبي لان باذان الاول حصلت سنة الا ان أو فرضه ولو أقام في هذه الصور غير من له ولاية الاقامة ممن اذن أو اجنبي اعتد باقامته علي المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكى الخراسانيون وجهها أنه لا يعتمد به تخرجنا من قول الشافعي انه لا يجوز ان يطلب واحد ويصلي آخر وهذا ليس بشيء ويستحب ان لا يقيم في المجد الواحد الا الواحد إلا اذا لم تحصل به الكفاية وفيه وجه انه لا بأس بأن يقيموا جميعا اذا لم يؤد الى تهويت وبه قطع البغوي واذا اقام غير من انش فهو خلاف الاول ولا يقا مكرهه وقيل انه مكروه وبه جزم العبدري وتقل مثله عن احمد قال وقال مالك وأبو حنيفة لا يكره *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب لمن سمع الاقامة ان يقول مثل ما يقول الا في المصلحة فانه يقول لاحول ولا قوة إلا بالله وفي لفظ الاقامة يقول أقامها الله وأدامها لما روى ابو امامة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك ﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه ابو داود باسناده عن محمد بن ثابت العبدى عن رجل من أهل الشام عن شهر بن حوشب عن أبي امامة أو بعض اصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ فهو حديث ضعيف لان الرجل مجهول ومحمد بن ثابت العبدى ضعيف بالاتفاق وشهر مختلف في عدالته وعلي المصنف انكار في جزئه بروايته عن ابي امامة وانما هو على الشك كما ذكرنا لك الشك في أعيان الصحابة لا يضر لانهم كلهم عدول لكن لا يجوز الحزم به عن أبي امامة مع الشك وكف كان فهو حديث ضعيف لكن الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال باتفاق العلماء وهذا من ذلك واسم أبي امامة صدى به عجلان سبق في باب التيمم واتفق اصحابنا علي استحباب متابعتي في الاقامة

الحواز بالذي يتكر اليها ثم يغلبه النعاس أما الذي لم يتكر او لم يؤذ النعاس فلا يجوز له ذلك وقول صاحب الكتاب وقيل يختص ذلك بمن يغتاه النعاس عند حضور الجمعة يوافق المعنى الثاني من جهة اعتبار غشيان النعاس ولكن قضية تجوز التنفل بمن يغشاها النعاس وان لم يتكر اليها وفي كلام غيره ما يقتضى اعتبار التكبير وكون غلبة النعاس لطول الانتظار واعلم ان قوله وقد ورد

كما قال المصنف الا الوجه الشاذ الذي قدمناه عن البسيط * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والمستحب أن يكون المؤذن للجماعة اثنين لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم رضي الله عنهما فان احتاج الى الزيادة جعلهم أربعة لأنه كان لعثمان رضي الله عنه أربعة والمستحب أن يؤذن واحد بعد واحد كما فعل بلال وابن أم مكتوم ولان ذلك أبلغ في الاعلام ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديثا بلال وابن أم مكتوم صحيحان كما سبق رواهما البخارى ومسلم قال الشافعي والاصحاب يجوز الاقتصار على مؤذن واحد للمسجد والافضل ان يكون مؤذنان للحديث فان احتاج الى أكثر من ذلك قال أبو علي الطبري يجوز الزيادة الى أربعة كما فعل عثمان رضي الله عنه ولا يزاد على أربعة ونابغ أبا علي الطبري علي هذا المصنف والشيخ ابو حامد والمحاملي والسرخسي والبغوي وصاحب العدة ورجحه الروائي وكثيرون وقله صاحب البيان عن الاكبرين وانكر المحققون هذا على أبي علي وقالوا انما الضبط بالحاجة ورؤية المصلحة فان رأى الامام المصلحة في الزيادة على أربعة فعله وان رأى الاقتصار على اثنين لم يزد وهذا هو الصحيح لأنه اذا جازت الزيادة على ما كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم للحاجة فالزيادة على ما كان في زمن عثمان للحاجة أولى . قال القاضي أبو الطيب قل الشافعي في الام لا تضيق أن يكون المؤذنون أكثر من اثنين قال ابو علي الطبري لا يزداد على أربعة قال التمامي قال أصحابنا هذا لا يعرف والصحيح أنه يجوز أن يزيد ماشاء لان النافعي لم يحدد شيئاً وقال صاحب الشامل هذا التقدير الذي قاله أبو علي لم يذكره أحد من أصحابنا غيره وظاهر كلام الشافعي جواز الزيادة وقال صاحب التمامي هذا الذي قاله أبو علي ليس بصحيح وقال صاحب الحاوي يكون له مؤذنان فان لم يكف اثنين لكثرة الناس جعلهم أربعة فان لم يكفوا جعلهم ستة فان زاد فثمانية ليكونوا شفعاً لاوترأ وأقوال أصحابنا بنحوه اذ كره هؤلاء مشهورة فالمصواب أن الضبط بالحاجة والمصلحة وان بلغوا ما بلغوا وقد قال أبو علي البندنيجي قد نص الشافعي في القديم على جواز الزيادة على أربعة (قلت) وهذا قدیم لم يعارضه جديد فهو مذهب الشافعي كما سبق بيانه في مقدمة هذا الشرح قال صاحب الحاوي ومراد الشافعي والاصحاب بهذا المؤذنون الذين يرتبهم الامام له علي الدوام والافلو أذن أهل المسجد كلهم لم يمنحوا يعني أذن واحد بعد واحد ولم يؤد الي تهويش واختلاط *

(فرع) اذا كن للمسجد مؤذنان فأكثر أذنوا واحداً بعد واحد كما صح عن بلال وابن أم

الخبر باستثناء يوم الجمعة عن الكراهية ظاهره يقتضي استثناء جميع الاوقات الحسة كما حكيناه وجها عن بعض الاصحاب ولكن قوله وهل يختص ذلك بمن يشاء النعاس يبين أنه اراد بالاول وقت الاستواء لا غير وفيه اشتر الخبر وهو الاصح في المذهب وأما المسكن فقد روى عن أبي ذر ان

مكتوم ولأنه أبلغ في الاعلام فإن تنازعوا في الابتداء أقرع فأتى ضاق الوقت والمسجد كبير
أذنوا في أقطاره كل واحد في قطر ليسمع أهل تلك الناحية وإن كان صغيراً أذنوا معاً إذا لم يؤد
إلى تهويش قال صاحب الحارثي وغيره ويقفون جميعاً عليه كلمة كلمة فإن أدى إلى تهويش أذن
واحد فقط فإن تنازعوا أقرع قال الشيخ أبو حامد والقاضي حسين وغيره فإن أذنوا جميعاً
واختلفت أصواتهم لم يميز لأن فيه تهويشاً على الناس ومتى أذن واحد بعد واحد لم يتأخر بعضهم
عن بعض لئلا يذهب أول الوقت ولئلا يظن من سمع الأخير أن هذا أول الوقت قال الشافعي
في الام ولا أحب للامام إذا أذن المؤذن الأول أن يملأه بالصلاة ليفرغ من بعده بل يخرج
ويقطع من بعده الاذان بخروج الامام *

(نزع) اختلف أصحابنا في الاذان للجمعة فقال المحامي في المجموع قال الشافعي رحمه الله أحب
أن يكون للجمعة اذان واحد عند المنبر ويستحب أن يكون للمؤذن واحداً لأنه لم يكن يؤذن يوم
الجمعة للنبي صلى الله عليه وسلم إلا بلال هذا كلام المحامي وقال البندنجي قال الشافعي أحب أن
يكون مؤذن للجمعة واحداً بين يدي الامام إذا كان على المنبر لاجتماع مؤذنين وصرح أيضاً
القاضي أبو الطيب وآخرون بأنه يؤذن للجمعة مؤذن واحد وقال الشافعي رحمه الله في البويطي
النداء يوم الجمعة هو الذي يكون والامام على المنبر يكون المؤذنون يستفتحون الاذان فوق المنارة
جملة حين يجلس الامام على المنبر ليسمع الناس فيأتون إلى المسجد فإذا فرغوا خطب الامام بهم
ومنع الناس البسم والشراء تلك الساعة هذا نصه بحروفه وفي صحيح البخاري في باب رجم
الحبلى من الزنا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «جلس عمر رضي الله عنه على المنبر يوم الجمعة
فلما سكنت المؤذنون قام فأثنى على الله تعالى وذكروا الحديث» قال المصنف رحمه الله

(ويجوز استدعاء الامراء إلى الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها أن بلالاً رضي الله عنه
جاء فقال «السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته الصلاة رحمتك الله فقال النبي صلى الله عليه
وسلم مري أبا بكر فليصل بالناس» قال ابن قسيط وكان بلال يسلم على أبي بكر وعمر رضي الله
عنها كما كان يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ۞

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال «لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
صلاة الصبح حتى تطلع الشمس» (١) إلا بمكة واختلف الأصحاب في هذا الاستثناء منهم من قال
مكة كسائر البلاد في أوقات الكراهة والاستثناء لركعتي الطواف فإن له أن يطوف متى شاء وإذا

(١) في الحديث مجاهد عن أبي ذر لاصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
الصبح حتى تطلع الشمس إلا بمكة الشافعي أخرنا عبد الله بن المؤمل عن حميد مولي غفرة عن
قيس بن سعد عن مجاهد وفيه قصة وكرر الاستثناء ثلاثاً ورواه أحمد عن زيد عن عبد الله بن المؤمل

(الشرح) ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت «لما قتل رسول الله ﷺ جاء بلال يؤذن بالصلاة فقال مروا أبا بكر فليصل بالناس» وإما هذه الزيادة التي ذكرها المصنف فليست في الصحيحين وقوله مري هكذا وقع في المذهب والذي في الصحيحين مروا كما ذكرناه وفي الصحيحين مروا من غير رواية عائشة . وإما ابن قسيط فبضم القاف وفتح السين وهو منسوب إلى جده وهو يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة بن عمير الليثي المدني أبو عبد الله سمع ابن عمر وأبا هريرة وغيرهما توفي سنة ثنتين وعشرين ومائة بالمدينة وهو ثقة وقوله أن بلالا كان يعلم علي أبي بكر وعمر يعني عند استدعائهما إلى الصلاة وهذا النقل بعيد أو غلط فإن المشهور المعروف عند أهل العلم بهذا الفن أن بلالا لم يؤذن لأبي بكر ولا عمر وقيل لأذن لأبي بكر رضي الله عنهم ورواية ابن قسيط هذه منقطعة فإنه لم يدرك أبا بكر ولا عمر ولا بلالا رضي الله عنهم وهذا الذي ذكره المصنف من جواز الاستدعاء هو كما قال وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه سلام المؤمن بعد الأذان على الأمراء وقوله حي على الصلاة حي على الفلاح مكروه وقال صاحب العدة والشيخ نصر المقدسي يكره أن يخرج بعد الأذان إلى باب الأمير وغيره ويقول حي على الصلاة أيها الأمير فإن أتى بابهم وقال الصلاة أيها الأمير فلا بأس * قال المصنف رحمه الله *

(وإن وجد من يتطوع بالأذان لم يرزق المؤمن من بيت المال لأن المال جعل للمصلحة ولا مصلحة في ذلك وإن لم يوجد من يتطوع رزق من خمس الخس لأن ذلك من المصالح وهل يجوز أن يستأجر فيه وجهان أحدهما لا يجوز وهو اختيار الشيخ أبي حامد لأنه قرية في حقه فلا يجوز أن يستأجر عليه كالأمانة في الصلاة والثاني يجوز لأنه عمل معلوم يجوز أخذ الرزق عليه فجاء أخذ الأجرة عليه كسائر الأعمال) *

طاف بالبيت يصلي ركعتي الطواف لأنها صلاة لها سبب والأصح وهو المذكور في الكتاب أن مكة تخالف سائر البلاد لشرف البقعة وزيادة فضيلة الصلاة فلا يحرم فيها عن استكثار الفضيلة بحال

إلا أنه لم يذكر حمدا في سنده ورواه ابن عدي من حديث سعيد بن سالم عن عبد الله بن المؤمل فلم يذكر قيسا ورواه ابن عدي من طريق السبع بن طلحة وسمعت مجاهد يقول بلغنا أن أبا ذر فذكره وعبد الله ضعيف وذكر ابن عدي هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وقال البيهقي فقال تفرد به عبد الله ولكن تابعه إبراهيم بن طهمان ثم ساقه بسنده إلى خلاد بن يحيى قال ثنا إبراهيم بن طهمان ثنا حميد مولى غفرة عن قيس بن سعد عن مجاهد قال جاءنا أبو ذر فآخذ بحلقه الباب الحديث وقال أبو حاتم الداذلي لم يسمع مجاهد من أبي ذر وكذا أطلق ذلك ابن عبد البر والبيهقي والمنذرى وغير واحد قال البيهقي قوله في رواية إبراهيم بن طهمان جاءنا أبو ذر أي جاء بلدا : (قلت) ورواه ابن خزيمة في صحيحه من حديث سعيد بن سالم كما رواه ابن عدي وقال أنا أشك في سماع مجاهد من أبي ذر *

﴿الشرح﴾ قوله قربة في حقه احتراز من الخلع وقوله عمل معلوم احتراز من القضاء وقوله يجوز أخذ الرزق عليه احتراز من عمل العصية وقيل احتراز من صلته منفرداً قل الشافعي رحمه الله في الام أحب أن يكون المؤذن متطوعين قال وليس الامام أن يرزقهم وهو يجحد من يؤذن متطوعاً بمن له امانة الا أن يرزقهم من ماله قال ولا أحسب أحداً يبذل كبير الاهل يعوزه أن يجحد مؤذناً اميناً لازماً يؤذن متطوعاً فان لم يجحد فلا بأس ان يرزق مؤذناً ولا يرزقه الا من خمس الخمس سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يرزقه من غيره من النى لان لسكاه ما سكامو صوفا ولا يجوز أن يرزقه من الصدقات شيئاً ويجوز المؤذن أخذ الرزق اذا رزق من حيث وصفت أن يرزق ولا يجوز له أخذه من غيره بان يرزق هذا نصه بحرفه وتابعه الاحباب كلهم عليه واتموا عليه وعن عثمان بن أبي العاص رضى الله عنه قال «آخر ما عهد الي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يأخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه أجراً» رواد الترمذى وقال - ديت حسن قال اصحابنا ولا يجوز أن يرزق مؤذناً وهو يجحد متبرعاً عدلاً كما نص عليه قال القاضي حسين لان الامام في بيت المال كالوصى في مال اليتيم ثم الوصى لو وجد من يعمل في مال اليتيم متبرعاً لم يجز ان يستأجر عليه من مال اليتيم فكذا الامام فلو وجد فاسقاً متبرعاً وعدلاً لا يؤذن الا برزق فالمذهب انه يرزق العدل وهذا قول الشيخ ابو حامد والمحاملي والبنديجي وصاحب الشامل والمعتمد والجبور وهو ظاهر النص الذي ذكرناه وذكر صاحب التتمة وجيز أحدهما يرزق العدل والثاني الفاسق اولى وهذا ليس اى ولو وجد متطوعاً غير حسن الصوت وغير مدقعه قبل له أن يرزق - ن الصوت فيه وجهان - كاه القاضي وصاحبه المتولى والبغوى وغيرهم قال ابن سريج يرزقه وقال القفال والشيخ ابو محمد لا والاصح انه يرزقه ان رآه مصلحة لظهور تفاؤلهما وتعلق المصلحة به قال القاضي والمذاهب هما مبنيان على القولين في الام اذا طلبت اجرة الرضاع ووجد الاب متبرعاً قال اصحابنا والرزق يكون من خمس خمس النى والغنيمة وكذا من أربعة اخماس النى اذا قلنا انه لمصلحة وتنبغي أن لا يمنح بذلك بل يرزقه من كل مال هو لمصالح المسلمين كالأموال التى يرثها بيت المال والمال المضاع الذى أيسنا من صاحبه وغير ذلك قال اصحابنا والرزق يكون بقدر الحاجة فان كان في البلد مسجد واحد رزق ما تدعو الحاجة اليه من مؤذن أو جماعة كما سبق وان كان فيه مساجد ولم يمكن جمع الناس

ويدل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «يا بنى عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنن أحداً طاف بهذا البيت أو صلى به ساعة من ليل أو نهار» (١) وليكن قوله فلا يكره فيها صلاة معلماً بالواو الوجه الاول وبالهاء والميم لان عندهما لا فرق بين مكة وسائر البلاد ثم ليس المراد من مكة

(١) «حديث» يا بنى عبد مناف من ولي منكم من أمور الناس شيئاً فلا يمنن أحداً طاف بالبيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار الشافعي واحمد واصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان

في مسجد واحد رزق عددا من المؤذنين للمسجد بحيث تحصل بهم الكفاية ويتأدى الشعاروان
أمكن بلا مشقة فوجهان مشهوران في كتب الخراسانيين أحدهما يجمعهم ويرزق واحدا فقط
وأصحها لا يجمعهم بل يرزق الجميع لئلا تعطل للمسجد قال القاضي حسين ولأن تكثير الجماعات
وفعلها في مساجد أكثر فضيلة من أدائها في مسجد واحد وإذا لم يكن في بيت المال سعة بدأ بالام
وهو رزق مؤذن الجامع وأذان صلاة الجمعة أهم من غيره قال أصحابنا ويجوز للامام أن يرزق من مال
نفسه ولا حاد الرعية من مال نفسه وحينئذ يجوز أن يرزق كم شاء وكيف شاء ومتى شاء فببرزق
ماشاء من العدد ومع وجود المتبرع وفوق قدر الكفاية صرح به في التهذيب وغيره

(فرع) في جواز الاستئجار على الأذان ثلاثة أوجه أحدها يجوز للامام من مال بيت المال
ومن مال نفسه ولا حاد الناس من أهل الحلة ومن غيرهم من مال نفسه وقوله القاضي أبو الطيب
عن أبي علي الطبري وعامة أصحابنا وكذا قوله المتولي وصاحب النخائر والصدري عن عامة أصحابنا
وصححه القاضي أبو الطيب والفوراني وإمام الحرمين وابن الصباغ والمتولي والغزالي في البسيط
والسكا الحراسي في كتابه الزوايا في الخلاف والشاشي في العتد والرافعي وآخرون وقطع به الغزالي
في الخلاصة والرويان في الحلية وهو مذهب مالك وداود والثاني لا يجوز الاستئجار لأحد به قطع
الشيخ أبو حامد وصاحب المأوى والفتال وصححه الحاملي والبنديجي والبعوي وغيرهم وبه قال
الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وابن المنذر والثالث يجوز للامام دون آحاد الناس ودليل الجميع ظاهر
بما ذكره المصنف قال أصحابنا وإذا جوزنا للامام الاستئجار من بيت المال فإنه يجوز حيث يجوز
الرزق من بيت المال خلافا ووفقا قال صاحب التهذيب وإن استأجر من بيت المال لم يقتصر إلى بيان
المدة بل يكفي أن يقول استأجرتك لتؤذن في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا
ولو استأجر من مال نفسه أو استأجر آحاد الناس ففي اشتراط بيان المدة وجهان أحدهما الاشتراط
قاروا الإقامة تدخل في الاستئجار للأذان ولا يجوز الاستئجار للإقامة وحدها إذ لا كلفة فيها بخلاف
الأذان قال الرافعي ولا تخلو هذه الصورة عن اشكال وكذا قال السرخسي في المال أن شرط
له الامام الجعل من بيت المال لم يشترط ذكر آخر المدة بل يكفي كل شهر أو سنة وكذا كالجزية والخراج
وأن شرط من مال نفسه فوجهان أحدهما هذا والثاني يشترط كالأجرة على غيره من الأعمال قال
صاحب النخائر الفرق بين الرزق والأجرة أن الرزق أن يعطيه كفايته هو وعياله والأجرة ما يقع

نفس البلد بل جميع الحرم للاستواء في الفضيلة وفي وجه يختص بالاستثناء المسجد الحرام وماعداه
كأثر البلاد والمشهور الصحيح الأول ومتى ثبت النهي والكره فلو تحرم بالصلاة النية هل

والدارقطني والحاكم من حديث أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم وصححه الترمذي
ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن نافع بن جبير عن أبيه ومن طريقين آخرين عن جابر

به التراخي وإما حديث عثمان بن أبي العاص أنه قال آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اتخذ مؤذنا لا يأخذ علي أذانه أجرا » رواه الترمذي وقال هو حديث حسن محمول على التنبؤ (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحدها) قال أصحابنا رحمهم الله يستحب أن يكون الاذان بقرب المسجد (الثانية) يكره أن يخرج من المسجد بعد الاذان قبل أن يصلي الاغترس وقد سبقت هذه المسألة بدليها في آخر باب ما يوجب الغسل وذكرها في هذا الباب جماعة من أصحابنا (الثالثة) يستحب أن لا يكتفى أهل المساجد المتخاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد واحد ذكره صاحب العدة وغيره (الرابعة) قال البندنجي وصاحب البيان يستحب أن ينف المؤذن على أواخر الكلمات في الاذان لانه روى موقوفا قال المروى وعوام الناس يقولون الله اكبر بضم الراء وكان ابو العباس المبرد يفتح الراء فيقول الله اكبر الله اكبر الاولي مفتوحة والثانية ساكنة قال لان الاذان سمع موقوفا كقوله حتى على الصلاة حتى على الفلاح فكان الاصل أن يقول الله اكبر الله اكبر باسكان الراء فحركت فتحة الالف من اسم الله تعالى في الالفظة الثانية لسكون الراء قبلها ففتحت كقوله تعالى « ألم الله لا إله الا هو » وقال صاحب التمهيد يجمع كل تكبيرتين بصوت لانه خفيف وما باقي الكلمات فيفرد كل كلمة بصوت في الاقامة يجمع كل كلمتين بصوت (الخامسة) قال البغوي لو زاد في الاذان ذكرا أو زاد في عدد كلماته لم يبطل أذانه وهذا الذي قاله محمول على ما إذا لم يؤد الي اشتباهه بغير الاذان على السامعين قال القاضي ابو الطيب وشيخه لو قال الله الا اكبر بدل الله اكبر صح اذانه كما لو قاله في تكبيرة الاحرام تتعقد صلاته (السادسة) قال الشافعي في الامم وواجب على الامام ان يتفقد أحوال المؤذنين ليؤذنوا في أول الوقت ولا ينتظروهم بالاقامة وأن يأمرهم فيقيموا في الوقت هذا نصه قال أصحابنا وقت الاذان منوط بنظر المؤذن لا بمناج فيه الي مراجعة الامام ووقت الاقامة منوط بالامام فلا يقيم المؤذن الا بإشارته فلو أقام بغير اذنه فقد قال امام الحرمين في الاعتقادي بتردد للاصحاب ولم يبين الراجح والظاهر ترجيح الاستداد (السابعة) قال الشافعي في مختصر المزني وترك الاذان في السفر أخف منه في الحضر قال أصحابنا بوجه

ينقد أم لا هذا هو الذي رسمه فرعا في الكتاب وفيه وجهان أحدهما نعم كالصلاة في الحام لا خلاف في انعقاد سامع ورود النهي واطهرهما لا كما لو صام يوم العيد لا يصح وعلي هذين الوجهين يخرج ما لو نذر أن يصلي في الاوقات المنبهة ان قلنا تصح الصلاة فيها يصح النذر وان قلنا لا تصح فلا يصح النذر كما لو نذر صوم يوم العيد فان صححتا النذر فالاولي أن يصلي في وقت آخر كمن

وهو معلول فان المحفوظ عن أبي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جابر لا عن جابر : وأخرجه الدارقطني ايضا عن ابن عباس من رواية حماد عنه ورواه الطبري من رواية عطاء عن ابن عباس ورواه ابو نعيم في تاريخ اصبهان والخطيب في التلخيص من طريق نامة بن عبدة عن أبي الزبير

ذلك ان السفر مبني على التخفيف وفعل الرخص ولان اصل الاذان للاعلام بالوقت والمسافرون لا يتفرقون غالبا قال في الام ولو تركت المرأة الاقامة لصلاتها لم أكره لها من تركها ما أكره من تركها للرجال وان كنت احب ان يقيم قل في الام ويصلي الرجل باذان رجل لم يؤذن له يعني لم يقصد الاذان لهذا الرجل وهذا الذي نص عليه هو ما ذكره صاحب العدة وغيره قولا لو اجتاز رجل بمسجد قد اذن فيه اكتفى بذلك الاذان وان كان المؤذن لم يقصده (الثامنة) قال صاحب الحاوي لو اذن بالفارسية ان كان يؤذن لصلاة جماعة لم يجز سواء كان يحسن العربية أم لا لان غيره قد يحسن وان كان اذانه لنفسه فان كان لم يحسن العربية لم يجزه كذا كار الصلاة وان كان لا يحسن اجزأه وعليه أن يعلم هذا كلامه وهذا الذي قاله من أن مؤذن الجماعة لا يجزئه بالفارسية وان لم يحسن العربية محمول علي ما اذا كان في الجماعة من يحسن العربية فان لم يكن صح وقد اشار اليه في تعليقه (اتاسعة) قاله الدارمي لو لقن الاذان اجزأه لحصول الاعلام (العاشر) قال الشافعي رحمه الله تعالى في آخر أبواب الاذان اذا كانت ليلة مطيرة او ذات ريح وظلمة يستحب ان يقول المؤذن اذا فرغ من اذانه الا صلوا في رحالك قال فان قاله في اثناء الاذان بعد الحيلة فلا بأس هذا نصه وهكذا نقله البندنجي وقطع به وهكذا صرح به الصيدلاني وصاحب العدة والشاشي وآخرون ذكره بحر وفائق قتلتها واحتجوا له بالحديث الذي سأذكره

نذر أن يضحي شاة بسكين مغصوب يصح نذره ويذبحها بسكين غير مغصوب وأما اذا نذر صلاة مطلقا فله أن يفعلها في الاوقات المكروهة فانها من الصلوات التي لها سبب كالفائتة ونحتم الفصل بشيئين أحدهما ان قوله في أول الفصل في الاوقات المكروهة وهي خمسة يقتضي الحصر في الخمسة المذكورة وهو المشهور والحصر في الخمسة حكم بآيات الخمسة ونفي الزائد اسكن في كلام الاصحاب حكاية وجيهين في أن بعد طلوع الفجر هل يكره ما سوى ركعتي الفجر من النوافل أم لا أحدهما

عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه وهو مهلول : وروى ابن عدى عن طريق سعيد بن ابى راشد عن عطاء عن ابى هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتي تطلع الشمس الحديث وزاد في آخره من طاف فليصل أى حين طاف وقال لا يابع عليه وكذا قال البخارى : وروى البيهقي عن طريق عبد الله بن باباة عن أبى الدرداء انه طاف عند مغارب الشمس فصلى الركعتين وقال ان هذه البلدة ليست كغيرها : (تنبيه) عز الحجة بن تيمية حديث جبير لمسلم فانه قال رواه الجماعة إلا البخارى وهذا وهم منه تبعه عليه المحب الطبري فقال رواه السبعة إلا البخارى وابن الرقعة فقال رواه مسلم ولفظه لا تمنوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اى ساعة شاء من ليل أو نهار وكانه والله أعلم لما رأى ابن تيمية عزاه الى الجماعة دون البخارى امتنع مسلما من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذي أورده ابن تيمية فأخطأ مكررا : (قائدة) قال البيهقي يحتمل ان يكون المراد بهذه الصلاة صلاة الطواف خاصة وهو الاشبه بالاثار ويحتمل جميع الصلوات

ان شاء الله تعالى واستبعد امام الحرمين قوله في اداء الاذان وقال تغيير الاذان من غير ثبوت مستبعد ذكره في كتاب صلاة الجماعة وهذا الذي استبعده ليس يبعد بل هو الحق والسنة فقد ثبت ذلك في أحاديث كثيرة في الصحيحين بعد الاذان وفي اثنا عشر فروق نافع ان ابن عمر اذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح ثم قال الا صلوا في الرجال ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن اذا كانت ليلة ذات برد ومطر يقول الا صلوا في الرجال رواه البخاري ومسلم وفي رواية لمسلم انه « كان النبي صلى الله عليه وسلم يامر مؤذنه به في السفر » وعن عبد الله بن الحارث قال خطبنا ابن عباس في يوم ذي ردع لما بلغ المؤذن حي على الصلاة امره ان ينادي الصلاة في الرجال فنظر بعضهم الى بعض فقال كاذب انكرتم هذا قد فعل هذا من هو خير مني وانبي عزمه رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري ومسلم قال ابن عباس لمؤذن في يوم مطير وهو يوم جمعة « اذا قلت أشهد ان محمدا رسول الله فلا تقل حي على الصلاة قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا فقال فعله من هو خير مني ان الجمعة عزمه واني كرهت أن أخرجكم فتشروا في الطين والدخن وفيديو اقدس لم « فعله من هو

نعم وبه قال أبو حنيفة لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « قال لا صلاة بعد طلوع الفجر الا ركعتا الفجر » (١) والثاني لا وبه قال مالك اتموه صلى الله عليه وسلم « لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس » والمفهوم من صلاة الصبح هو الفريضة فالتخصيص بالفريضة يدل على عدم الكراهة قبلها والوجه الثاني هو الذي وافق كلام معظم الاصحاب حيث قالوا بأن الهي في الوقتين يتعلق بالفعل والا فاذا ثبتت الكراهة من طلوع الفجر لم يختلف زمان الكراهة بتقدم الصبح وتأخيرها لولا وقصر وهذا استدلال بين على ترجيح هذا الوجه وصرح به الشيخ أبو محمد وغيره لكن ذكر صاحب الشامل أن ظاهر المذهب هو الوجه الاول ولم يورد في التمهيد سواء وان قلنا به دخل وقت الكراهية بطلوع الفجر فان عد ما قبل صلاة الصبح وقتا وأدركنا وقت الاسفرار فما بعد ختة وان جعل من طلوع الفجر الى طلوع الشمس وقتا واحدا وأدركنا وقت الاسفرار فما بعد

(١) (في حديث) روى انه عليه السلام قال لا صلاة الا ركعتا الفجر احمد وابو داود والترمذي والدارقطني من حديث أبي علقمة عن يسار مولي ابن عمر عن ابن عمر وفيه قصة قال الترمذي غريب لا شرفه الا من حديث قدامة بن موسى : (قلت) وقد اختلف في اسم شيخه فقيل ايوب بن حصين وقيل محمد بن حصين وهو مجهول قال الترمذي وهو ما اجمع عليه اهل العلم كرهوا ان يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الا ركعتي الفجر انتهى : وروى ابو بلى والطبراني من وجهين اخرين عن ابن عمر نحوه ورواه ابن عدي في ترجمة محمد بن الحرث من روايته عن محمد بن عبد الرحمن اليلمانى عن ابيه عن ابن عمر والمحمدان ضعيفان ورواه الطبراني ايضا من حديث عبد الرزاق عن ابى بكر بن محمد عن موسى بن عتبة عن نافع عن ابن عمر بالحديث دون القصة

خير مني» يعنى النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية له «أذن مؤذن ابن عباس يوم جمعة في يوم مطر فذكره» قال المصنف رحمه الله *

﴿باب طهارة البدن وما يصلي فيه وعليه﴾

﴿الطهارة ضربان طهارة عن حدث وطهارة عن نجس فأما الطهارة عن الحدث فهي شرط في صحة الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول» وقد مضى حكمها في كتاب الطهارة *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه مسلم من رواية ابن عمر رضى الله عنهما والطهور بضم الطاء ويجوز فتحها والمراد فعل الطهارة والغلول بضم الغين لا غير وهو الخيانة يقال غل وأغل أى خان وقوله هي شرط في صحة الصلاة هذا مجم عليه ولا تصح صلاة بغير طهور اما بالماء واما بالتيمم بشرطه سواء صلاة الفرض والنفل وصلاة الجنائز وسجود التلاوة والشكر هذا مذهبنا وبه قال العلماء كافة ونقل أصحابنا عن الشعبي ومحمد بن جرير جواز صلاة الجنائز للمحدث لأنها دعاء وهذا باطل فقد سماها الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم صلاة ولا تقبل صلاة بغير طهور *

قال المصنف رحمه الله *

﴿وأما طهارة البدن عن النجاسة فهي شرط في صحة الصلاة والدليل عليه قوله ﷺ «تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه» *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث سبق بيانه في باب ازالة النجاسة ومذهبنا أن ازالة النجاسة شرط في صحة الصلاة فان علمها لم تصح صلاته بلا خلاف وان نسبها أو جهلها فالمذهب انه لا تصح صلاته

صلاة العصر كما سبق عادت الاوقات المكروهة الى أربعة وان انضم حالة الى الطلوع اليه فتعود الاوقات المكروهة الى ثلاثة والشيخ أبو اسحق التبرازي في آخر من ما أطلقوا الوجبين في الكراهة من حين طلوع الفجر لكن نقلوا الوجبين في كراهة التنفل بمدر كفى الفجر وذلك يقتضي الجزم بنفي الكراهة قبل أن يصلي ركعتي الفجر وما يتعلق بالمصر على ما يثبت لا يختلف بالطريقين (الثاني) اذا قامت رتبة أو نافلة اتخذها وردا فقد ذكرنا انه يجوز أن يقضيها في أوقات الكراهة ويبدل عليه ما سبق من حديث أم سلمة ثم اذا فعل ذلك فهل له أن يداوم على تلك الصلاة في وقت الكراهة فيه وجهان أحدهما نعم لان في

وينظر في سنده ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفي سنده الا فرقي ورواه الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وفي سنده رواد بن الجراح ورواه البيهقي من حديث سعيد بن المسيب مرسل وقال روى موصولا عن ابي هريرة ولا يصح ورواه موصولا الطبراني وابن عسبي وسنده ضعيف والمرسل أصح : (تنبيه) دعوى الترمذي الاجماع على الكراهة لذلك عجيب فان الخلاف فيه مشهور حكاه ابن المنذر وغيره وقال الحسن البصري لا بأس به وكان مالك يرى ان يفعل من فاتته صلاة بالليل وقد اطنب في ذلك محمد ابن نصر في قيام الليل *

وفيه خلاف نذكره حيث ذكره المصنف في أواخر الباب وسواء صلاة الغرض والنفل وصلاة الجنائز وسجود التلاوة والشكر فإزالة النجاسة شرط لجليها هذا مذهبنا وبه قول أبو حنيفة واحد وجهور العلماء من الملة والخلف وعن مالك في إزالة النجاسة ثلاث روايات أشهرها أنه إن صلى عالماً بها لم تصح صلاته وإن كان جاهلاً أو ناسياً لمحت وهو قول قدمه ابن السامعي والثانية لا تصح الصلاة علم أو جهل أو نسي والثالثة تصح الصلاة مع النجاسة وإن كان عالماً بعدمها وإزالتها سنة ونقل أصحابنا عن ابن عباس وسعيد بن جبير نحوه وقال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وعامة العلماء على أن إزالتها شرط إلا ما لك واحتج لملالك بمحدث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمل بالنجاسة إذا خاف نعليه فوضعه من يده فداه فلما رأى القوم ذلك أقروا نالهم فلما أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه قال ما حاكمكم على التائبكم فقالوا رأيناك أقميت نعليك فأقمينا نعالنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن جبريل عليه السلام أتاني فأخبرني أن فيها قنطرة رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح على شرطه سلم وفي رواية لأبي داود غيباً بدل قنطرة وفي رواية غيره قنطرة أو أذى وفي رواية دم حلة واحتج الجمهور بقول الله تعالى (يا بأك فطهر) والاظهر أن المراد ثيابك الملبوسة وإن معناه طهرها من النجاسة وقد قيل في الآية غير هذا لكن الأرجح ما ذكرناه ونقله صاحب الحاوي عن الفقهاء وهو الصحيح ومحدث «نزهة ابن البواب» وهو حسن كما سبق وبقوله صلى الله عليه وسلم «إذا أنابت الميضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاعسلي عنك الدم وصلي» رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه ومحدث ابن عباس قال «مر النبي صلى الله عليه وسلم بقبرين فقال أنهما يعذبان وما يعذبان في كبير أما أحدهما فكان لا يستنزه من بوله وأما الآخر فكان يمشي بالغيمة» رواه البخاري ومسلم وإتقاس علي طهارة الحدث والمواوب عن حديث أبي سعيد من وجبت أحدهما أن النذر هو الشيء المستقنر كالشعاع والبصاق والمني والبول وغيره فلا يلزم أن يكون نجساً الثاني له كل دم يسير أو شيئاً يسيراً من طين الشوارع وذلك معفو عنه

حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «داوم علي كعتين بعد ذلك» (١) وعليه ما روى

(١) حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «داوم علي كعتين بعد العصر : (قلت) حديث أم سلمة في الصحيحين وغيرهما لم يصرح فيه بالداومة بل عند النسائي عنها أنها قالت ما صلاهما قبل ولا بعد وسنده قوى وهو عند أحمد وابن شاهين في الناسخ من وجه آخر وعند النسائي أيضاً عنها أنه صلى في بيتها بعد العصر ركعتين مرة واحدة ورواه الترمذي وابن حبان من حديث ابن عباس وفيه ثم لم يد لهما وهو من رواية جرير عن غطاء ابن السائب وإنما سمع منه بعد الاختلاط ثم في البخاري ومسلم من حديث عائشة ماتركهما قط عندها وفي رواية ماتركهما حتى لقي الله كما تقدم وسيأتي عقب هذا ٥

والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والنجاسة ضربان دماء وغير دماء فأما غير الدماء فينظر فيه فإن كان قدراً يدركه الطرف لم يعف عنه لأنه لا يشق الاحتراز منه وإن كان قلداً لا يدركه الطرف ففيه ثلاث طرق أحدها أنه يعفى عنه لأنه لا يدرك بالطرف يعفى عنه كغبار السرجين والثاني لا يعفى عنه لأنه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالذي يدركه الطرف والثالث على قولين أحدهما يعفى عنه والثاني لا يعفى ووجه القولين ما ذكرنا ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هاتان المسألتان كما ذكر وأصح الطرق أنه يعفى عنه وقد سبق في باب المياه أن في مسألة ما لا يدركه الطرف سبع طرق في الماء والثوب والأصح يعفى فيها وهذه العبارة التي ذكرها المصنف يقتضي أن ونيم الذباب لا يعفى عنه بخلاف إذا أدركه الطرف وقد ذكر البغوى وغيره أن له حكم دم البراغيث لأنه نعمه البلوى ويشق الاحتراز منه والصحيح أنه كدم البراغيث * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما الدماء فينظر فيها فإن كان دم القمل والبراغيث وما أشبهها فإنه يعفى عن قليله لأنه يشق الاحتراز منه فلو لم يعف عنه شق وضاق وقد قال الله تعالى (وما جعل عليكم في الدين حرج) وفي كثيره وجهان قال أبو سعيد الأصطخري لا يعفى عنه لأنه نادر لا يشق غسله وقال غيره يعفى عنه وهو الأصح لأن هذا الجنس يشق الاحتراز منه في الفئاب فالحق نادره بغالبه وإن كان دم غيره هامن الحيوانات ففيه ثلاثة أقوال قال في الام يعفى عن قليله وهو القدر الذي يتعاماه الناس في العادة لأن الانسان لا يخلو من برة وحكة يخرج منها هذا القدر فعفى عنه وقال في الاملاء لا يعفى عن قليله ولا عن كثيره لأنه نجاسة لا يشق الاحتراز منها فلم يعف عنها كالبول وقال في التقديم يعفى عما دون الكف ولا يعفى عن الكف والاول اصح ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ البرة بأسكان الثاء ويقال بفتحها لقنان الاسكان أشهر وهي خراج صغير ويقال بتر وجهه بكسر الثاء وضما وفتحها ثلاث لغات حكاهن الجوهري وغيره والحكمة بكسر الحاء وهي الجرب ذكره الجوهري أما دم القمل والبراغيث والبق والقرودان وغيرها مما لا نفس

عن عائشة رضي الله عنها قالت « ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأتي في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين » (١) وأصحها أنه لا يجوز لمعوم الاخبار الناهية وما فعله رسول الله صلى الله

(١) (حديث) عائشة ما كان رسول الله ﷺ يأتي في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين مسلم من حديث الاسود ومسرور عنها بلفظ ما كان يومه الذي كان يكون عندي الا صلها ولبخارى ما ترك ركعتين بعد العصر عندي قط وله طرق : (قائدة) روى احمد عن أم سلمة صلى رسول الله ﷺ المصر ثم دخل بيتي فصلى ركعتين الحديث وفيه قلت يا رسول الله افتقضيهما اذا قاتنا قال لا *

له سائلة فهو نجس عندنا كما سبق في باب ازالة النجاسة وذكرنا خلاف أبي حنيفة واحد فيه واتفق اصحابنا على أنه يعني عن قليله وفي كثيره وجهان مشهوران أحدهما قاله الاصطخري لا يعني عنه واصحهما باتفاق الاصحاب يعني عنه قال القاضي أبو العلي بن سريج وابن اسحاق المروزي قال صاحب البيان هذا قول عامة اصحابنا وقول المحاملي في المجموع هذا قول ابن سريج وابن اسحاق وسائر اصحابنا قال الشيخ أبو حامد والمحاملي في التجريد اقبال هو ما نفاذه الناس أي عدوه عفواً وتساهلوا فيه والكثير ما غلب على الثوب وطبقه وذكر المراسميين في ضبط القليل كلاما طويلا اختصره الرانعي ولخصه فقال في قول قنبل القليل قدر دينار وفي قديم آخر القليل ما دون الكف وعلى الجديد وجهان أحدهما الكثير ما يظهر للداخلين غير ناهل وأما عن طلب والقيل دونه واصحهما الرجوع الى العادة فما يقع التلصص به غالباً ويعسر الاحتراز ٤٠ قليل وما لا فكثير فعلى الاول لا يختلف ذلك باختلاف البلاد والوقت وعلى الثاني وجهان أحدهما يعتبر الوسط المعتدل فلا يعتبر من البلاد والوقت ما يرد ذلك فيه أه يغفون واحدهما يختلف باختلاف الاوقات والبلاد وينتهد المعلي هل هو قليل أم كثير أم كثر فقيهه احتمالان لا إمام الحرمين ارجحهما وبه قطع الغزالي له حكم القليل والثاني له حكم الكثير وسواء في كل ما ذكرناه ما كان من هذا الدم في الثوب والبदन بالاتفاق فهو كذا قليلا فعرق وانفسر الناصب يسببه فقيه الوجهان في الكثير حكمهما المتولى والبقوى قال الشيخ أبو نعيم في عنه وقال

عليه وآله وسلم كان مخصوصا به فانه كان يداوم علي عمل وقد روى عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بعد العصر وينتهي منه (١) فاننا الاول فهذه اما التماس تستثنى عن عموم أخبار النبي

(١) حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بعد العصر وينتهي عنها أبو داود من حديث ابن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة عنها بلفظ كان يصلي العصر وينتهي عنها وبواصل وينتهي عن الوصال وبشرى عن عتبة محمد بن اسحاق * حديث عبد الرحمن بن عوف في الحائض يطهر قبل طلوع الفجر بركعة ويلزمها المغرب والعشاء جميعا رواه الأثرم والبيهقي في المصرفة من رواية محمد بن عثمان بن عبد الرحمن ابن سعيد بن يربوع عن جده عن مولى لبند الرحمن بن عوف عنه بهذا وزاد واذا طهرت قبل ان تقرب الشمس صلت الظهر والعصر جميعا وتعد بن عثمان وثقه احمد ومولى عبد الرحمن لم يرف حاله * وحديث ابن عباس مثله رواه البيهقي من طريق يزيد بن أبي زياد عن طاوس عنه وبإسناده لث بن أبي سليم عن طاوس وعطاء وقال قال أبو بكر بن اسحق لا أعلم احدا من الصحابة قال بهما قال وفيه وبيناه عن الفقهاء السبعة من اهل المدينة وعن هامة من الباقين انتهى: وروى هذا الأثر مرفوعا من حديث معاذ بن جبل: أخرجه الخطيب في الموضع *

القاضي حسين لا يعنى . ولو اخذ قلة أو برغوتا وقتله في ثوبه أو بدنه أو بين أصبعيه فتلوتت به قال المتولى ان كثر ذاك لم يفس عنه وان كن قليلا فوجهان أصحها يعنى عنه قال ولو كان دم البراغيث في ثوب في كفه وصلي به أو بسطه وصلي عليه فان كان كثيرا لم تصح صلاته وان كن قليلا فوجهان امامد ماله نفس سائلة من آدمى وسائر الحيوانات ففيه الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف وهي مشهورة اصحها بالاتفاق قوله في الام انه يعنى عن قليله وهو القدر الذى يتعافاه الناس في العادة يعنى يعدونه عفوا قال الازهرى يعدونه عفوا قد عفى لهم عنه ولم يكلفوا ازالته للشقة في التحفظ منه قال صاحب التامل قدره بعض اصحابنا بلعمة وهذه الاقوال في دم غيره من آدمى وحيوان آخر واما دم نفسه فضربان احدهما ما يخرج من برة من دم وقيح وصديد فله حكم دم البراغيث بالاتفاق يعنى عن قليله قطعاً وفي كثيره الوجهان اصحها العفو فله عصر برة فخرج منها دم قليل عفى عنه على اصح الوجيين وهما كالوجيين السابقين في دم القملة ونحوها اذا عصره في ثوبه أو بدنه (انضرب الثانى) ما يخرج منه لامن البثرات بل من الدمامل والقروح وموضع الفصد والحجامة وغيرها وفيه طريقان احدهما انه كدم البراغيث والبثرات يعنى عن قليله وفي كثيره الوجهان قال الرافعى هذا مقتضى كلام الاكثرين والثانى وهو الاصح واختاره ابن كعب والشيخ ابو محمد وامام الحرمين وهو ظاهر كلام المصنف وسائر العراقيين انه كدم الاجنبى فأما دم الاستحاضة وما يدوم غالباً فسبق حكمه في باب الحيض وامامه القروح فسبق في باب ازالة النجاسة انه ان تغيرت رائحته فهو نجس والانطريقان اصحهما انه طاهر واثنى علي قولين وحيث نجسناه فهو كالبثرات قال اصحابنا وقيح الاجنبى وصديده وسائر الحيوان كدم ذلك الحيوان ثم الجمهور اطلقوا الكلام في الدماء على ما سبق وقيد صاحب البيان الخلاف في العفء بغير دم

قال في الباب الثانى في الاذان وفيه ثلاثة فصول

(الاول) في محله وهو مشروع سنة علي أظهر الرايين في الجماعة الاولى من صلوات الرجال في كل مفروضة مؤداة وفي الجماعة الثانية في المسجد المطروق قولان وفي جماعة النساء ثلاثة أقوال وفي الثالث انها تقيم ولا تؤذن ولا ترفع الصوت بحال وفي المنفرد في بيته ثلاثة أقوال وفي الثالث انما يؤذن ان انتظر حضور جمع فان قلنا لا يؤذن في اقامته خلاف وان قلنا يؤذن فيستحب رفع الصوت ولا أذان في غير مفروضة كصلاة الحسوف والاستسقاء والجنابة والعيدن بل ينادى لها الصلاة جامعة وفي الصلاة الفائتة المفروضة ثلاثة أقوال وفي الثالث يقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم العصر الي وقت الظهر فيؤذن للظهر وقيم لكل واحدة ولو أخر الظهر الي العصر يؤديهما باقامتين (ح)

الكلب والخنزير وما تولد من أحدهما وأشار إلى أنه لا يعفى عن شيء منه بخلاف قال البغوي وحكم ونيم الذباب وبول الخفاش حكم الدم لتعذر الاحتراز *

(فرع) قال صاحب التتمة وغيره لو كان في صلاة بأصابعه شيء جرحه وخرج الدم يدفق ولم يلبث البشرة أو كان التلويث قليلاً بأن خرج كخروج الفصد لم تبطل صلاته واحتجوا بحديث جابر رضي الله عنه في الرجلين الذين حرسا للنبي صلى الله عليه وسلم فجرح أحدهما وهو يعلى فاستمر في صلاته ودماءه تسيل وهو حديث حسن سبق بيانه في باب ما ينقض الوضوء. قلوا ولأن المنفصل عن البشرة لا يضاف إليه وإن كان بعض الدم متصلاً ببعض ولهذا لو صب الماء من إبريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الطريق وإن كان بعضه متصلاً ببعضه (فرع) في مذاهب العلماء في الدماء: ذكرنا مذهبنا وحكي الشيخ أبو حامد عن مالك أنه يعفى عما دون نصف الثوب ولا يعفى عن نصفه وعن أحمد يعفى عما دون شبر في شبر وعن أبي حنيفة أن النجاسة من الدم وغيره إن كانت قدر درهم يعلى عنها ويعفى عن أكثر وعن النخعي والأوزاعي يعفى عن قدر دون درهم لأعن درهم * قال المصنف رحمه الله *

(إذا كان على بدنه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ما يغسلها به صلى وأعاد كما قلنا فحين لم يجد ماء ولا تراباً وإن كان على قرحه دم يخاف من غسله صلى وأعاد وقال في القديم لا يعيد لأنه نجاسة يعذر في تركها فمقط معها الفرض كإثر الاستنجاء والاول اصح لانه صلى بنجس نادر غير متصل فلم يقطع معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسيها *)

(الشرح) افرح بفتح القاف وضمتها لغتان وقوله صلى بنجس نادر احتراز من أثر الاستنجاء وقوله غير متصل احتراز من دم المستحاضة. أما حكم المسئلة فإذا كان على بدنه نجاسة نيز معفو عنها وعجز عن إزالتها فوجب أن يصلي بماله لمرّة الوقت - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخاري ومسلم

بالأذان (و) بناء على أن الظهور كالفاتحة فلا يؤن لها * لا شك أن الأذان إلى الصلاة إلهام لا وقت ولكن لا يدعي به إلى كل صلاة بل إلى بعض الصلوات وليس دعاء على أي وجه اتفق له كيفية مخصوصة ولا يدعو به كل أحد بل بعض الناس فتمس الحاجة إلى بيان الصلاة التي هي محل الأذان وبيان كيفية الأذان وصفات للمؤذن فتكلم في هذه الأمور في ثلاثة مواضع واقتنع القول في الاول بذكر الخلاف في أنه سنة أم فرض كفاية ولو قدم هذه المسألة على الفصول أجمع وقصر كلام الفصل الاول على بيان الصلوات التي شرع فيها الأذان سنة كان أم فرضاً كان البقي بترجمة الفصل ولذلك فعل في الوسيط واختلفوا في الأذان والأقامة أهمها سنتان أم فرضاً كفاية على ثلاثة أوجه أهمها أهمها سنتان لأنهما إلهام والدعاء إلى الصلاة فصار كقول الصلاة جماعة في العيدين ونحوهما

وتلزمه الاعادة لما ذكره المصنف وقد سبق في باب التيمم قول غريب أنه لا تجب الاعادة في كل صلاة أمرناه أن يصلها على نوع خلل . أما اذا كان على قرحة دم يخاف من غسله وهو كثير بحيث لا يعنى عنه ففي وجوب الاعادة القولان اللذان ذكرهما المصنف: الجديد الاصح وجوبها والتقديم لا يجب وهو مذهب ابي حنيفة ومالك واحمد والمزني وداود والمعتز في الخوف . اسبق في باب التيمم وقوله كما لو صلى بنجاسة نسيها هذا على طريقته وطريقة العراقيين ان من صلى بنجاسة نسيها تلزمه الاعادة قولاً واحداً وانما القولان عندهم صلى بنجاسة جهلها فلم يعلمها فقط وعند الخراسانيين في الناسي خلاف مرتب على الجاهل وسنوضحه قريباً حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان جبر عظمه بعظم نجس فان لم يخف التلف من قلعه لزمه قلعه لانه نجاسة غير معفو عنها أو صلها الى موضع يلحقه حكم التطهير لا يخاف التلف من ازالتها فاشبه اذا وصلت المرأة شعرها بشعر نجس فان امتنع من قلعه اجبره السلطان على قلعه لانه مستحق عليه تدخله النيابة فاذا امتنع لزم السلطان أن يفعله كرد المنصوب وان خاف التلف من قلعه لم يجب قلعه ومن اصحابنا من قال يجب لانه حصل بفعله وعدوانه فانزع منه ان خيف عليه التلف كالأمر غصباً مالا ولم يمكن انتزاعه منه الا بضرب يخاف منه التلف والمذهب الاول لان النجاسة يسقط حكمها عند ولانه صلى الله عليه وآله وسلم « جمع بين الصلاتين وأسقط الاذان من الثانية » والجمع سنة فلو كان

(١) حديث جابر الطويل عند مسلم في صفة الحج فقيه انه خطب برفقة ثم اذن ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلي البصر ولم يصل بينهما : وروى ابو داود من حديث ابن عمر جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين المغرب والعشاء يجمع باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الاول وفي رواية انه لم يناد بينهما ولا على أثر واحدة منها الا بالاقامة واصله في الصحيحين وفي رواية للشافعي لم يناد في واحدة منهما الا باقامة وفي البخاري جمع يجمع كل واحدة منهما باقامة ولم يذكر الاذان وفي رواية مسلم انه باقامة واحدة : اخبره عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر لكن بين ابو داود في روايته ان قوله باقامة واحدة اي لكل صلاة ورواه ابن الشيخ الاصبهاني عن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس والمحفوظ عن ابن عمر وذكر الطبري في تهذيب الآثار انه صلاهما باقامة واحدة من حديث ابن مسعود وأبي بن كعب وخزيمة بن ثابت وأسامة بن زيد وان عمر ايضاً : (قلت) وهو ما اختلف فيه عن ابن عمر وأسامة وابن مسعود فان حديث أسامة متفق عليه بلفظ فصلي المغرب ثم اتاخ كل انسان بصره في منزله ثم اقيمت العشاء فصلاهما ولم يصل بينهما وحديث ابن مسعود في البخاري انه صلاهما باذانين واقامتين *

خوف التلف ولهذا يحل أكل الميتة عند خوف التلف فكذلك ههنا وإن مات فقد قال أبو العباس يقطع حتى لا يأتي الله تعالى حاملاً للنجاسة والمنصوص أنه لا يقطع لأن قلعه عبادة وقد سقطت العبادة عنه بالموت وإن فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دواء التعم وجب فتحه وأخراجه كالعظم وإن شرب حمراً فالمنصوص في صلاة الخوف أنه يلزمه أن يتشأماً لما ذكرناه في العظم ومن أصحابنا من قال لا يلزمه لأن النجاسة حصلت في معطنها فصار كالأطعام الذي أكله وحصل في المعدة * (

(الشرح) إذا انكسر عظمه فيبغى أن يجبره بعظم طاهر قل أصحابنا ولا يجوز أن يجبره بنجس مع قدرته على طاهر يقوم مقامه فإن جبره بنجس نظر إن كان محتاجاً إلى الجبر ولم يجد طاهر آ يقوم مقامه فهو معذور وإن لم يحتاج إليه أو وجد طاهر آ يقوم مقامه ثم وجب نزع أن لم يخف منه تلف نفسه ولا تلف عضو ولا شيئاً من الأعدار المذكورة في التيمم فإن لم يفعل أجبره السلطان ولا تصح صلاته معه ولا يعذر بالآلم الذي يجده إذا لم يخف منه وسواء اكتسب العظم لحماً أم لا هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور لأنها نجاسة أجنبية حصلت في غير معطنها وفيه وجه شاذ ضعيف أنه إذا اكتسب اللحم لا ينزع وإن لم يخف الهلاك حمله الرانعي ومال إليه إمام الحرمين والقرابي وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وإن خاف من النزع هالك النفس أو عضواً أو فوات منفعة عضو لم يجب النزع على الصحيح من الوجهين ودليهما في الكتاب قال صاحب التتمه وغيره لو لم يخف التلف وخاف كثرة الآلم وتأخر البر، وقلنا لو خاف التلف لم يجب النزع فهل يجب هنا فيه وجهان بناء على القه لين في نظيره في التيمم وحيث أوجبنا النزع معركه لزمه إعادة كل صلاة صلاحها معه قولاً واحداً لأنه صلى بنجاسة متعمداً وبني وجب النزع فمات قبله لم ينزع على الصحيح المنصوص وفيه وجه إبي العباس ودليهما في الكتاب هما جاريان سواء استتر باللحم أم لا وقيل إن استتر لم ينزع وجهاً واحداً فإذا قلنا نزع فهل النزع واجب أم مستحب فيه وجهان حكاهما الرانعي الصحيح أنه واجب وهو قطع صاحب الأوى *

الأذان واجباً لما تركه لسنة والوجه الثاني أنها فرضا كفاية لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم » وظاهر الأمر للوجوب ولأنه من شعائر الإسلام فليؤكد بالفرضية وهذان الوجهان هما الأذان أرادهما المصنف بالرأين والثالث أنها مسنونتان في غير الجمعة وفرضا كفاية في الجمعة لأنها اختصت بحسب الجماعة فيها

(١) حديثهم صلوا كما رأيتموني أصلي فإذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم منفق عليه من حديث مالك بن الحويرث بالفاظ مختلفة واللفظ المذكور هنا للبخارى في كتاب الأذان وزاد في أوله قصة وفي آخره ثم يؤمكم أكبركم *

(فرع) في مداواة الجرح بدواء نجس وخياطته بخيط نجس كالوصل بعظم نجس فيجب النزع حيث يجب نزع العظم ذكره المتولي والبقوى وآخرون وكذا لو فتح موضعاً من بدنه وطرح فيه دماً أو نجاسة أخرى أو وشم يده أو غيرها فانه ينجس عند الفرز فله حكم العظم هذا هو الصحيح المشهور قال الرامى وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلاج فان لم يمكن الا بالجرح لا يجرح ولا اثم عليه بعد التوبة *

(فرع) اذا شرب حراً او غيرها من النجاسات قال الشافعى رحمه الله في البويطى في باب صلاة الخوف وان أكره على أكل محرم فعليه ان يتقايأه هذا نصه في البويطى وقال في الام ولو أسر رجل فحمل على شرب محرم أو أكل محرم وخاف ان لم يفعله فعليه ان يتقايأه ان قدر عليه وهذا النصان ظاهران أو صريحان في وجوب الاستقاء لمن قدر عليهما وهذا قال أكثر الاصحاب وصححه صاحبها الشامل والمستظهرى وفيه وجه انه لا يجب بل يستحب وصححه القاضى أبو الطيب ولا فرق بين المعتذر في الشرب وغيره بما نص عليه *

(فرع) لو اقلعت سنه فردها ووضعها قال اصحابنا العراقيون لا يجوز لانها نجسة وهذا بناء على طريقته ان عضو الآدمى المتفصل في حياته نجس وهو المنصوص في الام ولكن المذهب طهارته وهو الاصح عند الحراميين وقد سبق ايضاحه في باب ازالة النجاسة فلو تحركت سنه فله ان يربطها بنفضة وذهب وهى طاهرة بلا خلاف وصرح به الماوردى والقاضى أبو الطيب والمجاهلي وسائر الاصحاب *

(فرع) قال الشافعى رضي الله عنه في المختصر ولا تصل المرأة بشعرها شعر انسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال قال اصحابنا اذا وصلت شعرها بشعر آدمى فهو حرام بلا خلاف سواء كن شعر رجل او امرأة وسواء شعر المحرم والزوج وغيرها بلا خلاف اعموم

فاختصت بوجوب الدعاء اليها وبالوجه الثالث قال ابن خيران ونسبه القاضى بن كج والشيخ أبو حامد الى أبي سعيد الاصطخرى ونسب آخرون الى أبي سعيد الوجه الثاني دون الثالث فان قلنا هما سنة فلو اتفق أهل بلد على تركها هل يقاتلون عليه فيه وجهان أحدهما لا كإثر السن وينسب الى أبي اسحق المروزي والثاني نعم لانه من شعائر الاسلام فلا يمكن تركها وان قلنا هما فرضاً كفاً فاعلمنا يسقط الحرج باظهارها في البلدة أو القرية بحيث يعلم جميع أهلها انه قد أذن فيها لو أصقوا في القرية الصغيرة يؤذن في موضع واحد والبلدة الكبيرة لا بد منه في مواضع وبحال فلو امتنع قوم منها فقولوا ومن قال باقتراضها في صلاة الجمعة فقد اختفوا: منهم من قال الاذان الواجب هو الذى يقام بين يدي الخطيب فانه الذى يختص بالجمعة فلا ييه: إيجابه كالجماعة والخطبة وغيرها وهذا ما حكاه الشيخ أبو محمد عن أحمد بن سيان من أصحابنا قال الشيخ ووجدت لفظ الوجوب في هذا

الاحاديث الصحيحة في لعن الواصلة والمستوصلة ولأنه يحرم الاتقاء بهم الآدمي وسائر أجزائه
لكرامته بل يدفن شعره وظفروه وسائر أجزائه وإن وصلت به شعر غير آدمي فإن كان شعره نجسا
وهو شعر الميت وشعر مالا يؤكل إذا انفصل في حياته فهو حرام أيضا بلا خلاف لا حديث ولأنه
حمل نجاسة في الصلاة وغيرها عمدا وسواء في هذين النوعين المراقاة للزوجة ونيرها من النساء والرجال
وأما الشعر الطاهر من غير الآدمي فإن لم يكن لها زوج ولا سيد فيه حرام أيضا بحمل المذهب
الصحيح وبه قطع الدارمي والقاضي أبو الدليل والبغوي والحموي وفيه وجه أنه مكروه منه الشيخ
أبو حامد وحكمه الشاشي ورجحه وحكمه غيره وجزم به المحامي وهو شاذ ضعيف ويعطيه موم
الحديث وإن كان لها زوج أو سيد مثالثة أو حة حكمها الدارمي وآخرون أنها عند الحراسانيين
وبه قطع جماعة منهم إن وصلت بأذنه جاز والأحرم والثاني يحرم مطلقا والثالث لا يشترط ولا يذكره
مطلقا وقطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وصاحب المادى والمحامي وجهه ودعا الرازيين بأنه
يجوز بأذن الزوج والسيد قال صاحب النامى قال أصحابنا إن كان لها زوج أو سيد جاز ذلك وإن لم يكن
زوج ولا سيد كرهه فلهذه طريقة الرازيين والصحيح ما صححه الحراسانيون وقول من قال بالتحريم
مطلقا أقوى أظاهر إطلاق الأحاديث الصحيحة قال صاحب التهذيب وتحرير الوجوه المذهب بالسواد
وتطريف الأصابع حرام بغير أذن الزوج وبأذنه وجهان أصحهما التحريم وقال القاضي في تحريرها حنة أن
لم يكن لها زوج ولا سيد أو فعلته بغير أذنه فحرام وإن كان أذنه فجائز على المذهب وقيل وجهان كل وصل
قال وأما الخضاب بالاد وتطريف الأصابع فالحقوه بالتحريم قال إمام الحرمين ويقرب به جمع يد
الشعر ولا بأس بتصنيف الطرر وتسوية الأصداغ وأما الخضاب بالحناء في تحب المرأة للزوج وتقيدها
ورجلها تعميلا لا تطريفا ويكره أغيرها وقد أطلق البغوي وآخرون استحباب الخضاب للمرأة ومراهم
الزوجة وأما الرجل فيحرم عليه الخضاب إلا الحاجة لعموم الأحاديث الصحيحة في نهي الرجال عن التشبه
بالنساء وقد تقدمت هذه المسألة بادلتها آخر باب الكحل وأما الوشم والوشى وهو تحديد الأسنان فحرام
على المرأة والرجل ويستحب المرأة الخلق ويكره للرجل وقد سبق هذا في باب النساء والنوماجاه من
الأحاديث الصحيحة في الوشم والوصل والوشى وغيرها حديث أسماء رضي الله عنها أن امرأة سألت النبي

الأذان نصا لاشاعي رضى الله عنه فقله أراد تأكيد أمره ومنهم من قال يسهط الوجوب بالأذان
الذى يؤتى به الصلاة الجمعة وإن لم يكن بين يدي الخطيب ولك أن تعلم قوله مشروع سنة الألف لان بعض
أصحاب أحمد ذكر أن الأذان والإقامة فرضان على الكفاية عندهم وبالميم لان في تعليق الشيخ أبي
حامد أن مالك يقول بوجوب الأذان ولزم الاعادة ما بقي الوقت فان ذهب الوقت وصلى من
غير أذان جاز وهو يعود بعد هذا إلى بيان محل الأذان وقد ضبطه المصنف فقال محل الجماعة الأولى
من صلاة الرجال في كل مفروضة مؤداة وفيه خمسة قيود أولها الجماعة فالمفرد في الصحراء أو في

صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي أصابتها الحصبة فتمرق شعرها واني زوجتها فأفصل فيه فقال
« لعن الله الواصلة والموصولة » رواد البخارى ومسلم وفي الصحيحين عن عائشة قوه لها ترقق هو بالراء
المهمله يعنى انتروسة قط: وعن حيد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية على المنبر وتناول قصة من شعر
كانت في يد حرمي فقال يا أهل المدينة ابن علمائكم سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يذم عن مثل
هذه ويقول إنما هلكت بنوا اسرائيل حين اتخذها نساً وهم رواد البخارى ومسلم وعن ابن عمر رضى
الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الواصلة والمستوصلة والوشمة والمستوشمة » رواد البخارى
ومسلم وعن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال لعن الله الواشيات والمستوشيات والمتنصصات والمتفاجات
للحسن المغيرات خلق الله فقال له امرأة في ذلك فقال ومالى لا لعن من الله وهو في كتاب الله
تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » رواد البخارى ومسلم للمتأمل لى يرد من أسنانها
ليتباعد بعضها عن بعض وتحسنوا عو الوشر والناصة التى تأخذ من شعر الحاجب وترقه ليعبر حسنا
والمتمصصة التى تأمر من يفعل ذلك بها *

(فرع) هذا الذى ذكرناه من تحريم الوصل في الجملة هو مذهبا ومذهب جماهير العلماء وحكي
القاضى عياض عن طائفة جوازه وهو مروى عن عائشة رضى الله عنها قال ولا يصح عنها بل الصحيح
عنها كقول الجمهور قال والوصل بالصوف والخرق كالوصل بالشعر عند الجمهور وجوزه الليث بن سعد
بغير الشعر والصحيح الاول لحديث جابر رضى الله عنه « ان النبي ﷺ جوز أن تصل المرأة برأسها
شيئا » رواد مسلم وهذا عام في كل شيء فاماربط الشعر بخيوط الحرر الملوقة ونحوها مما لا يشبه الشعر
فليس بمنع عنه وأشار القاضى الى قتل الاجماع فيه لانه ليس بوصل ولا هو في معنى مقصود
الوصل وانما هو للتجمل والتحسين *

(فرع) ذكر القاضى عياض ان وصل الشعر من المعاصي الكبائر لعن فاعله *

* قال للصف رحمه الله *

المصر هل يؤذن الجديد أنه يؤذن لما روى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لابي سعيد
الحدرى رضى الله عنه (١) « انك رجل تحب الغنم والبادية فاذا دخل عليك وقت الصلاة فأذن وارفع

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم قال لابي سعيد الحدرى انك رجل تحب الغنم والبادية
فاذا دخل وقت الصلاة فأذن وارفع صوتك فانه لا يسمع صوتك حجر ولا شجر ولا مدر الا شهد
لك يوم القيامة هذا السياق تبع فيه النزائى والامام والقاضى الحسين والماوردى وابن داود شارح
الختصر وهو منابر لما في صحيح البخارى والموطأ وغيرهما من كتب الحديث ففيها عن عبد الله بن
عبد الرحمن بن ابى حمصة عن ابيه عن ابى سعيد الحدرى انه قال له انى ارأى تحب الغنم والبادية
فاذا كنت في غنمك وباديتك فاذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن
جن ولا انس الا شهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله ﷺ وكذا رواه الشافعى

﴿وإما طهارة الثوب الذي يصلي فيه فهي شرط في صحة الصلاة والدليل عليه قوله تعالى «وَيُطَابِقُ ظَهْرَهُ» فإن كان على ثوبه نجاسة غير معفو عنها ولم يجد ماء يغسلها به صلى عرياناً ولا يصلي في الثوب قال في البويطي وقد قيل يصلي فيه ويعيد والمذهب الأول لأن الصلاة مع العري يسقط بها الفرض ومع النجاسة لا يسقط فلا يجوز أن تترك الصلاة بسببها الفرض إلى صلاة لا يسقط بها الفرض﴾ *

﴿الشرح﴾ طهارة الثوب شرط لصحة الصلاة ودليله ما ذكره المصنف وما سبق في أول الباب فإن لم يقدر الأعلى ثوب عليه نجاسة لا يفي عنها ولم يقدر على غسله فمصلحة أن أحداهما يصلي عرياناً وأشهرهما على قولين أحدهما يجب عليه أن يصلي عرياناً والثاني يجب أن يصلي فيه ويلبسه في "كتاب" فان قلنا يصلي عرياناً فلا إعادة وإن قلنا يصلي فيه وجبت الإعادة ولو من معه ثوب طاهر ولم يجد إلا موضعاً نجساً فوجبان مشهوران في الإبانة وغيره أحدهما يجب أن ينزع فيستره ويصلي عليه ولا إعادة والثاني يصلي فيه على النجاسة ويعيد ووجه ما سبقه ولو لم يجد إلا ثوب حر فوجبان أحدهما يجب أن يصلي فيه لأنه طاهر يسقط الفرض به وإنما يحرم في غير محل الضرر، والثاني يصلي عليه لأنه عادم لستره شرعية ولا إعادة لما ذكرنا وبذلك أبس الثوب العجس والمرءى بهما إلا أن تمر عن الاثنين وكذا في الحلوة إذا أوجبتا الستر فيها *

صوتك فإنه لا يسمع صوتك حجر ولا شجرة ولا مدر الأشجار يوم القيامة (١). حكى من أقدم أنه لا يؤذن لأن المقصود من الأذان الإبلان والاعلام، هذا لا يتنظم في المنفرد، قال بعض أصحابنا إن كان يرجو حضور جمع أذن والأفلا وحمل حديث أبي سعيد بن أبي أنه إذا نذر نفسه غلبته ومن معه في البداية هذا إذا لم يبلغ المنفرد أذان المؤذنين وأما إذا بلغه مخالفاً فيه مرتب على هذا الخلاف وأولي أن لا يؤذن كاحاد الجمع فإن قلنا لا يؤذن المنفرد بل يقيم فيه وجبان أحدهما لا كلاذان وأصحهما نعم لأننا للحاضرين فيقيم لنفسه وإذا قلنا يؤذن فهل يرفع الصوت فيه وجبان

عن مالك وتعقبه الشيخ محي الدين وبالغ كعادته : وأجاب ابن الرقعة عن هؤلاء الأئمة الذين أوردوه منبراً بأنهم لهم فهموا أن قول أبي سعيد هكذا سمعت رسول الله ﷺ عائد إلى كل ما ذكره ويكون تقديره سمعت كل ما ذكرت لك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فحينئذ يصح ما أوردوه باعتبار المعنى لا بصيغة اللفظ ولا يخفى ما في هذا الجواب من الكفة والرافعي أوردوه دالا على استحباب أذان المنفرد وهو خلاف ما فهمه النسائي والبيهقي فانهما رجعا عليه الثواب على رفع الصوت كذا قيل وفيه نظر لأنه لا يلزم من الترجمة على بعض مدلولات الحديث أن لا يكون فيه شيء آخر وقد روى النسائي من حديث عتبة بن عامر مرفوعاً يعجب ركن من راعي غنم في رأس شنية يؤذن بالصلاة ويصلي فيقول الله انظروا إلي عبيد الحديث :

(فرع) لو كان معه ثوب طرفه نجس وليس معه ماء يغسله به وأمكنه قطع موضع النجاسة فان كان ينقص بالقطع قدر أجرة مثل السترة لزمه قطعه وان كان أكثر فلا يلزمه ذكره المتولي وآخرون *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن لم يجد الا ثوباً نجساً: قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبنا انه يصلي عارياً ولا إعادة عليه وبه قال أبو ثور وقال مالك والمزني يصلي فيه ولا يعيد وقال أحمد يصلي فيه ويعيد وقال أبو حنيفة ان شاء صلى فيه وان شاء عرياناً ولا إعادة في المالين *

* قال المصنف رحمه الله *

(فان اضطر الى لبس الثوب لحر أو برد صلى فيه وأعاد اذا قدر لانه صلى بنجس نادر غير متصل فلا يسقط معه الفرض كما لو صلى بنجاسة نسبها) *

(الشرح) قوله نادر احترازاً من دم البراغيث ونحوه قوله غير متصل احترازاً من دم الاستحاضة وسلس البول ونحوهما واذا اضطر الى لبس الثوب لجنس لحر أو برد أو غيرها صلى فيه للضرورة ويلزمه الاعادة لما ذكره * قال المصنف رحمه الله *

(وان قدر علي غسله وخفي عليه موضع النجاسة لزمه أن يغسل الثوب كله ولا يتحرى فيه لان التحرى انما يكون في عينين فان شقه نصفين لم يتحر فيه لانه يجوز أن يكون الشق في موضع النجاسة فتكون القطعتان نجستين) *

(الشرح) هاتان المألتان متفق عليهما كما ذكره المصنف الا أن صاحب البيان حكى فيما اذا خفي موضع النجاسة من الثوب وجباً عن ابن سريج انه اذا غسل بعضه كفاه ويصلي فيه لانه يشك بعد ذلك في نجاسته الاصل طهارته وهذا ليس بشيء لانه يقرن النجاسة في هذا الثوب وشك في زوالها وهذا الذي ذكرناه من وجوب غسل جميعه هو اذا احتمل وجود النجاسة في كل موضع منه فلو علم انها كانت في مقدمه وجعل موضعها وعلم انها ليست في مؤخره وجب غسل مقدمه فقط فلو أصابت يده المبتلة بعض هذا الثوب قبل غسله لم يحكم بنجاسة اليد لاحتمال ان الذي أصابته طاهر صرح به بغوى وغيره * قال المصنف رحمه الله *

(وان كن معه ثوبان طاهر ونجس واشتبهما تحرى وصلي في الطاهر علي الاغلب عنده لانه شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فجاز التحرى فيه كالمبتلة فان اجتهد فلم يؤد

أحدهما نعم الحديث أبي سعيد والثاني ان انتظر حضور جمع ورفع والا فلا ولا شك في انه اذا أذن بجمع: وأعلم أن هذا الترتيب يشتمل عليه كلام امام الحرمين وهذا الذي أقتبه المصنف الا أنه جعل الفرق بين أن ينتظر حضور جمع أولاً ينتظر قولاً وأطلق في المسألة ثلاثة أقوال والامام لم يروه الا عن بعض الاصحاب والمجهول انتصروا على ذكر المذهب المنسوب الي الجديد ولم يتعرضوا

الاجتهاد الى طهارة أحدهما صلى عريانا وأعاد لأنه صلى معه ثوب طاهر ييقن وإن أداه الاجتهاد الى طهارة أحدهما ونجاسة الآخر ففصل النجس عنده جاز أن يصلي في كل واحد منهما فإن لبسها معا وصلى فيها ففيه وجهان قال أبو اسحق تلزمه الاعادة لأنها صاراً كالثوب الواحد وقد تيقن حصول النجاسة وشك في زوالها لأنه محتمل أن يكون الذي غسله هو الطاهر فلم تصح صلاته كالثوب الواحد إذا أصابته نجاسة وخفي موضعها فتحرى وغسل موضع النجاسة بالتحري وصلى فيه وقال أبو العباس لا اعادة عليه لأنه صلى في ثوب طاهر ييقن وثوب طاهر في الظاهر فهو كما لو صلى في ثوب اشتراه لا يعلم حاله وثوب غسله فإن كانت النجاسة في أحد الكمين واشتبه وجهان قال أبو اسحق لا يتحرى لأنه ثوب واحد وقال أبو العباس يتحرى لأنها عينا متميزتان هما كالثوبين فإن فصل أحد الكمين جاز التحري فيه بلا خلاف *

(الشرح) فيه مسائل (أحداها) إذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس لزمه التحري فيها ويصلي في الذي يؤدي اجتهاده الى طهارته وهذا مذهبنا وفيه خلاف للسلف سبق بيانه بأدلة في باب التحري في الماء وسواء كان عدد الطاهر أكثر أو أقل حتى لو اشتبه عشرة ثياب أحدها طاهر والباقي نجس اجتهد ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس واشتبه معه ثالث طاهر ييقن أنه معه ما يمكن به غسل ثوب هل له الاجتهاد فيه الوجهان السابقان في مثله في الأولاني أحدهما الجواز ووجه ثالث حكمه التولي يجوز الاجتهاد إذا كان معه ما يغسل به ولا يجوز إذا كان معه ثالث لأن عليه ضررا في اتلاف الماء بخلاف الثوب والاصح الجواز مطلقا وقول المصنف لأنه شرط من شرط صحة الصلاة الى آخره فيه احترازا سبق بيانه في باب الشك في نجاسة الماء وقوله شرط هو اسم ابغتناف قوله هناك لأنه سبب وقد نهينا علي هذا هناك وقاس علي القبلية لأنه مجمع علي الاجتهاد فيها مع أن جهات الخطأ فيها أكثر من جهة العيوب (الثانية) إذا اجتهد فتعبر ولم يظهر له بالاجتهاد شيء لزمه أن يصلي عريانا لحزمة الوقت ويلزمه الاعادة لأنه صلى عريانا ومعه ثوب طاهر وعذره نادى غير متصل هذا هو الصحيح المشهور وفيه قول أنه يجب أن يصلي في أحدهما وهو القول الضعيف الذي أشار اليه في البرقي كما سبق أنه إذا لم يجد الا ثوبا نجسا صلى فيه وأعاد لئلا يكشف عفرته وفيه وجه غريب حكمه صاحب الحارثي والبيان أنه يصلي تلك الصلاة في كل ثوب مرة ولا اعادة حينئذ وهذا ليس بشيء لأنه أمر بالصلاة بنجاسة ييقن والمذهب أنه يصلي عريانا ويبيد هذا إذا لم يكن

خلاف نعم حكى القول القديم في التهمة ولكن إذا كان المنفرد يصلي في المصر خاصة ولم يطرده في المنفرد في الصحراء : وقوله في الكتاب وفي المنفرد في بيته تخصيص البيت بالذكر يمكن أن يعمل علي موافقة ما رواه في التهمة لكن لم يرد ذلك بل طرد الخلاف في السفر والخضر في الوسط وما لا يفرق بين أن يرجو حضور ولا يرجو فسين في الاذان لثلاثة أنه من أين يؤخذوا ليكن قوله وإن قلنا يؤذن

معه ماء يغسل به أحدهما فإن كان وجب عليه غسل أحدهما هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي المتولي وجهاً أنه لا يلزمه الغسل لأن الثوب الذي يرد غسله لا يتيقن نجاسته ولا يمكن إيجاب غسل ما لا يعلم نجاسته وهذا خيال عجيب وخطأ ظاهر وإنما أذكر مثله لآيين بطلانه وقد قال صاحب الشامل في جواب هذا إنما يجب غسل النجس لأنه لا يمكنه الصلاة الا بغسله وهذا المعنى موجود هنا: (الثالثة) إذا أدى اجتهاده الى طهارة أحدهما فغسل الآخر فله أن يصلي في كل واحد علي الانفراد ولا خلاف في هذا الا وجهاً اشار اليه المتولي انه لا يجوز أن يصلي في الذي لم يغسله وهذا ليس بشيء. فلو لبها معاً وسلي ففيه الوجوهان اللذان ذكرهما العرف بدليهما أحدهما الجواز ولو كانت النجاسة في أحد كمين واشتبه في جواز الاجتهاد نيه الوجوهان المذكوران في الكتاب بدليهما أصحهما لا يجوز فلو فصل أحدهما جاز الاجتهاد فيها بعد ذلك بلا خلاف لأنهما عينا متميزتان ويجزى الوجوهان في النجست احدى يديه أو أحد أصابعه والاصح أنه لا يجوز الاجتهاد فلو اجتهد وغسل ما ظن نجاسته وصلي لم تصح على الاصح ولو غسل أحد كفيه بالاجتهاد ثم فصله عن الثوب فجواز الصلاة فيما لم يغسله علي الوجهين ولو أخيره ثقة بأن النجس هو هذا السك فالذهب انه يقبل قوله

فيستحب رفع الصوت مرقوما بالواو لما قلتمناه ويدل علي استحباب الاذان للمنفرد وعلي ان الاقامة أولى بالرعاية ما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا كان أحدكم بارض فلاة فدخل عليه رقت صلاة فان صلي بغير اذان ولا اقامة صلي وحده وان صلي باقامة صلي بصلاته ملكه فان صلي باذان واقامة صلي خلفه صف من الملائكة اولهم بالشرق وآخرهم بالمغرب » (١) ويستثنى عما ذكرنا من أن المنفرد يرفع صوته بالاذان صورة وهي ما اذا صلي في مسجد اقيمت الجماعة فيه وانصرفوا فيها لا يرفع الصوت لتلايتهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى سيما في يوم النعيم وتأتيها كونها جماعة أولى ومما اقيمت الجماعة في مسجد ثم حضر قوم فان لم يكن له امام اتي لم يكره لهم اقامة الجماعة فيه وان كان فقيه وجهاً أحصا أنه يكره وبه قال أبو حنيفة واذا أقاموا جماعة ثانية مكروهه كانت أو غير مكروهه فقول يسن لهم

(١) « حديث » اذا كان أحدكم بارض فلاة فدخل عليه وقت صلاة فان صلي بغير اذان ولا اقامة صلي وحده وان صلي باقامة صلي باقامته وصلاة ملكه وان صلي باذان واقامة صلي خلفه صف من الملائكة اولهم بالشرق وآخرهم بالمغرب هذا الحديث بهذا اللفظ لم اره : وروى النسائي في المواعظ من سننه عن سويد بن نصر ان عبد الله بن المبارك عن سليمان التيمي عن عبد الرحمن بن مر عن سلمان رفته اذا كان الرجل في ارض في اي قعر فتوضأ فان لم يجد الماء تيمم ثم ينادي بالصلاة ثم يقيمها ويعلمها الا ام من جتود الله صفا قال عبد الله وزادني سفيان عن داود عن أبي عثمان عن سلمان يركون ركوعه ويسجدون سجوده ورواه عبد الرزاق في مصنفه وابن أبي شبة كلاهما عن معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه بلفظ فحانت الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماء فليتم فان أقام صلي معه ملكه فان اذن وأقام صلي خلفه من جتود الله ما لا يرى طرفاه ورواه البيهقي

ويُسَلِّه وحده ويصلي فيه وقال صاحب اماوى فيه وجهان بناء على الوجهين في الاجتهاد فيها ان جوزناه قبل قوله والا فلا لانه يتقن النجاسة ولم يتقن زوالها والصواب الاول *

(فرع) لو تلف أحد الثوبين المشتبهين قبل الاجتهاد ففي جواز الصلاة في الآخر وجهان كتنظيره في الاناءين اذا تلف أحدهما حكمها الدارمي والمتولي وغيرهما أمعها لا يجوز ولو غسل أحد المشتبهين بغير اجتهاد نكح الصلاة فيه وهل له الصلاة في الآخر قال المتولي فيه هذان الوجهان لان المقبول أسقط فيه الاجتهاد فنصار كالتائف والصحيح أنه لا يجوز *

(فرع) اذا اشتبه ثوب طاهر بثوب نجس فلم يجتهد بل صلى في كل ثوب مرة تلك الصلاة قال المتولي وغيره صلته باطله كما لو ترك الاجتهاد في القبلة وصلى اربع مرات الى اربع جهات وقال المزني لا يجوز الاجتهاد بل يلزمه أن يصلي في كل ثوب مرة كمن نسي صلاة من صلاتين يلزمه معها دليلنا انه شرط للصلاة فأشبهه القبلة وبخالفه منة النامى من وجهين أحدهما أن الاشتباه هناك في نفس الصلاة فوجب اليقين بأن يصليها والفرض هنا متعين والاشتباه في شرط فأشبهه القبلة الثاني ان هناك لا يؤدي الى ارتكاب حرام بل غاية أن يصلي صلاة ايست عليه فتقع تأملة وهنا

الاذان حكى امام الحرمين عن رواية صاحب اتقرب فيه قواين أحدهما لا لان كل واحد منهما يدعى بالاذان الاول وقد أجاب بالحضور فصاروا كاضرين في الجماعة الاولى؛ لالاذان والثاني نعم لان الاذان الاول قد انتهى حكمه باقامة الجماعة الاولى سكن الاذان الثاني لا يرفع فيه الصوت كيلا يلتبس الامر على النفس وهذا أظهر والاول مذهب أبي حنيفة قال السكري في غنيمته ولا يؤذن فيه بجده امام معروف مرتين واما ذكر المصنف المطروق في صورة المسألة فليس لان رواية صاحب الامة يجب طائفة وله له اتخاذ كره لان اقامة الجماعة بعد الجماعة انما تتفق غالباً في المساجد المطروقة؛ لئلا يؤخذ بالصلاة الرجال في جماعة النساء ثلاثاً أقوال حكاه في الباب اصحابها وهو نص في الامم المختصرة أنه لا يتحب لمن الإقامة دون الاذان اما ان الاذان لا يستحب فلان الاذان الاباح والامام ولا يحصل ذلك الا برفع الصوت وفي رفع النساء الصوت خوف الاقتتان وقد روى عن ابن عمر رضي الله عنهما

من حديث عبد الوهاب بن عطاء عن التيمي نحوه ومن حديث يزيد بن هرون عن التيمي موقوفاً ووجهه على المرفوع ومن رواية داود بن ابي هند نحو ما رواه النسائي قال سعيد بن منصور ثنا هشام بن داود وهو روى ابو نعيم في الحلية من حديث كعب الاحبار موقوفاً نحوه ومالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من صلى بارض فلاة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك وان اذن وأقام الصلاة صلى وراه من الملائكة امثال الجبال وفي رواية معمر والقاضي عنه اذن وأقام قال الدارقطني في الملل ورواه الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن معاذ بن جبل وهو اصح ورواه الطبراني في الكبير من حديث المسيب بن رافع لا اعلم الا عن ورقاء قال قال رسول الله ﷺ فذكر نحو حديث عبد الرزاق الماضي *

يؤدي اليه لان الصلاة مع النجاسة حرام *

(فرع) لو ظن بالاجتهاد طهارة ثوب من ثوبين أو أثواب وصلى فيه ثم دخل وقت صلاة أخرى هل يجدد الاجتهاد فيه وجهان أحدهما وبه قطع المتولي يجدده كما يجدده في القبلة على الصحيح وأصحهما وبه قطع صاحب الحاوى لا يجدده قال ويخالف القبلة فأنها تتغير بتغير المواضع ويختلف إدراكها باختلاف الاحوال فلواجتهد وقائنا الاجتهاد واجب أو غير واجب فان لم يتغير اجتهاده أو ظهر له طهارة الذى كان يظن طهارته أولا صلى فيه وان تغير اجتهاده فظهر له طهارة الآخر لم تلزمه إعادة الصلاة الاولى بخلاف وكيف يصلى الآن فيه وجهان مشهوران فى الحاوى وتعليق القاضى أبى الطيب والتسمة وغيرها أصحهما وهو الذى صححه المتولي وغيره يصلى فى الثوب الثانى وهو الذى ظهر له الآن انه الطاهر ولا إعادة عليه كما اذا تغير اجتهاده فى القبلة يصلى الى الجهة الثانية بخلاف ما اذا تغير اجتهاده فى مسألة الاواني لانه فى الاواني ان وضأ بالثانى ولم يغسل ما أصابه من الاول صلى بنجاسة قطعاً وان أزمناه بفسله بقضنا الاجتهاد بالاجتهاد وهذا ممتنع والوجه الثانى وهو الذى صححه القاضى أبو الطيب وصاحب الحاوى لا يجوز أن يصلى فى واحد من الثوبين بل يصلى عرياناً وتلزمه إعادة كسلة الاواني وهذا ضعيف والصحيح الاول بخلاف الاواني فانه يؤدي الى الصلاة بنجاسة أو تقضى اجتهاد بجهاد : أما اذا تيقن أن الذى صلى فيه أولاً كان نجساً وتيقن أن الثانى طاهر فيصلى فى الثانى وفى وجوب إعادة الصلاة الاولى طريقان حكاهما الدارمى أحدهما التقطع بالوجوب كمن صلى بنجاسة نسيها على طريقة العراقيين والثانى وهو المذهب وبه قطع الاكثرون فيه القولان فيمن صلى بنجاسة جهلها أصحها الوجوب والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

انه قال ليس على النساء اذان وانما ان الإقامة تستحب فلانها لاستفتاح الصلاة واستنهاض الحاضرين فيستوى فيها الرجال والنساء فلواذنت على هذا القول من غير رفع الصوت لم يكره وكان ذكر الله تعالى والثانى انه لا اذان ولا إقامة أما الاذان فلما سبق وأما الإقامة فلانها تبع الاذان والثالث انه يستحب الاذان والإقامة لما روى عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تؤذن وتقيم ثم لا يختص هذا الخلاف بما اذا صلين جماعة بل وهو جار فى المرأة المنفردة ولكن بالترتيب على الرجل ان قلنا لا يؤذن الرجل للمنفردة فالمرأة أولى وان قلنا يؤذن فى المرأة هذا الخلاف وقوله ولا يرفع الصوت بحال أى لا ترفع المؤذنة صوتها فوق ما تسمع - وأحبها ومحرم عليها أن تزيد على ذلك قال فى النهاية وحيث قلنا فى أذان الجماعة الثانية فى المسجد الذى أقيم فيه الجماعة الاولى والاذان الراتب انه لا يرفع صوته فلا يعنى به أن الاولى أن لا يرفع فإن الرفع أولى فى حقه ولكن يعنى به انه يعتد بأذانه دون الرفع ورابعها المفروضة فليس فى غير المفروضة اذان ولا إقامة سواء فى الصلاة التى

﴿ وان كان عليه ثوب طاهر وطرفه موضوع على نجاسة كالعمامة على رأسه وطرفها على أرض نجسة لم تجز صلاته لأنه حامل لما هو متصل بنجاسة ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي ذكره متفق عليه وسواء تحرك الطرف الذي يلاقى النجاسة بحركته في قيامه وقعوده وركوعه وسجوده أم لم يتحرك هذا مذهبنا لا خلاف فيه ولو سجد على طرف عمامة أن تحرك بحركته لم تصح صلاته وإن لم يتحرك صحت صلاته بلا خلاف والرق أن المعتبر في النجاسة أن لا يكون ثوبه للنسب إليه ملاقياً للنجاسة وهذه العمامة ملاقية وأما السجود فلأمر به أن يسجد على قرار وإنما تخرج العمامة عن كونها قراراً بحركته فإذا لم يتحرك فهي في معنى اقرار هذا مذهبنا قال البدرى وهو الصحيح من مذهب مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة إن تحركت بحركته لم تصح والاتصع * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان في وسطه جبل مشدود الي كلب صغير لم تصح صلاته لأنه حامل للكلاب لأنه اذا مشى انجر معه وإن كان مشدوداً الي كلب كبير ففيه وجهان أحدهما لا تصح صلاته لأنه حامل لما هو متصل بالنجاسة فهو كالعمامة على رأسه وطرفها على نجاسة والثاني تصح لأن الكلب اختياراً وإن كان الجبل مشدوداً الي سفينة فيها نجاسة والشدة في موضع طاهر من السفينة فإن كانت السفينة صغيرة لم يجز لأنه حامل للنجاسة وإن كانت كبيرة ففيه وجهان أحدهما لا يميز لأنها منسوبة اليه والثاني يجوز لأنه غير حامل للنجاسة ولأنما هو متصل بالنجاسة فهو كاللوصلي والجبل مشدود الي باب دار فيها حش * *

﴿ الشرح ﴾ هذه الامثال عند جمهور الاصحاب كما ذكرنا دلالتها واضحة والماصل انه ان شدة الي كلب صغير أو ميت لم تصح صلاته وإن شدة الي كلب كبير لم تصح أيضاً علي الاصح ، ان شدة الي سفينة صغيرة لم تصح وإن شدة الي كبيرة صحت صلاته علي الاصح وإن شدة الي باب دار فيها حش وهو الحلاء صحت بلا خلاف وإن شدة في موضع نجس من السفينة بطلت صلاته بلا خلاف كما اشار اليه المصنف وقد صرح به صاحب الماوى والبديهي والشيخ ابو حامد سواء كانت صغيرة أو كبيرة هذه طريقة العرافين والاكثرين وهي الصحيحة وأما الطريقة

يسن له الجماعة كالعيدين والكسوفين والاستسقاء والى لا ين كصلاة الضمعي لأنه لم ينقل الامر به عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا عن خلفائه الراشدين رضي الله عنهم وأمكن ينال صلاة العيدين والكسوفين والاستسقاء الصلاة جماعة وكذلك الصلاة التراويح اذا اقيمت جماعة واختلف الناقلون في صلاة الحنازة عندها المصنف في جملة ما يد تحب فيه هذا النداء وكذلك فعله القاضي ابن كج وآخرون وقال الشيخ ابو حامد وطبقته لا يستحب لها الاذان والاقامة ولا هذا النداء وواقفهم صاحب التمهيد فلا بأس بأعلام قوله بل ينادى لها الصلاة جماعة لهذا السبب

الحراسانيين فمضطربة وقد لحصها الراضى ومختصرها انه اذا قبض طرف جبل أو ثوب أو شدة في يده أو رجليه أو وسطه وطرفه الآخر نجس أو اتصل بنجاسة ثلاثة أوجه الصحيح بطلان صلاته والثاني لا تبطل والثالث ان كان الطرف نجسا أو متصلا بعين النجاسة بأن كان في عنق كلب بطلت وان كان متصلا بظاهر وذلك الظاهر متصلا بنجاسة بأن شد في ساجور أو خرقه وهما في عنق كلب أو شدة في عنق حمار عليه حمل نجس لم تبطل والاوجه جارية سواء تحرك الطرف بحر كته أم لا كذا قاله الا كثرون وقطع امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما بالبطلان إذا تحرك وخصوصا الخلاف بغير المتحرك وقطع البغوى بالبطلان في صورة الشد وخص الخلاف بصورة القبض باليد وانفتحت مرق جميع الاصحاب علي انه لو جعل طرف الجبل تحت رجله صحت صلاته في جميع الصور وقول المصنف دار فيها حش هو بفتح الحاء وضما لغتان مشهورتان الفتح اشهر وهو الخلاف واصله البستان وكانوا يقضون الحاجة فيه فسمى موضع قضاء الحاجة حشا كالفائض والعذرة فان الغائط في الاصل المكان المطمئن والعذرة فناء الدار *

وخامسها المؤدة في الفائنة ثلاثة أقوال الجديد انه لا يؤذن لها لما روى عن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «حبسنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كن بعد المغرب هوبا من الليل فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام للظهر فصلها ثم اقام للمصر فصلها ثم اقام للمغرب فصلها

(١) * (حديث) ابى سعيد الخدرى حبسنا عن الصلاة يوم الخندق حتى كان بعد المغرب هوبا من الليل فدعى النبي صلى الله عليه وسلم بلالا فاقام الظهر فصلها ثم اقام المصر فصلها ثم اقام المغرب فصلها ثم اقام المشاء فصلها ولم يؤذن لما مع الاقامة الشافعي عن ابن ابى نديك عن ابن ابى ذئب عن المقري عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عن أبيه بهذا واتهمه وليس في آخره ذكر المشاء ولا قوله ولم يؤذن لها مع الاقامة وزاد وذلك قبل ان ينزل في صلاة الخوف فرجالا أو ركبا وقد رواه النسائي من هذا الوجه وفيه ذن للظهر فصلها في وقتها ثم اذن للمصر فصلها في وقتها ثم اذن للمغرب فصلها في وقتها ورواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث يحيى بن سعيد القطان عن ابن ابى ذئب به وفي آخره ثم اقام المغرب فصلها كما كان يصليها في وقتها وصححه ابن السكن ولذكر الاذان فيه شاهد من حديث ابن مسعود رواه الترمذى والنسائي وقال الترمذى ليس باسناده باس الا أن اباعبيدة لم يسمع من أبيه وفي رواية النسائي فذكر الاقامة لكل صلاة لم يذكر اذا نا قال النسائي غريب من حديث سعيد عن هشام ما رواه غير زائدة وله شاهد آخر من حديث جابر رواه اليزار وفي سنده عبد الكريم بن ابى الحارث وهو متروك : (تنبيه) روى الطحاوى ان الله حبس الشمس للنبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق حين شغلوا عن صلاة المصر حتى غربت الشمس فردها الله عليه حتى صلى المصر وحكى النووى عنه في شرح مسلم ان رواه ثقات ذكره في باب تحليل الفنائم *

« قال المصنف رحمه الله »

« وان حل حيوانا طاهرا في صلاته صحت صلاته لان ابي صلى الله عليه وسلم حل امامه بنت ابي العاص في صلاته ولان مافي الجوان من النجاسة في معدن النجاسة فهو النجاسة التي في جوف المصلي وان حل قارورة فيها نجاسة وقد سد رأسها فغير اوجبار امدحاشته لان النجاسة لا تخرج منها فهو كالو حل حيوانا طاهرا والمذهب انه لا يجز لان حل نجاسة له معه من غير معدنها فشبها اذا حل النجاسة في كفه »

(الشرح) حديث امامه رواه البخاري وسلم وهي امامه بنت ذر بن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واسم ابي العاص ميم بن بكر المجر واسكن لها ونزع ابي العاصه وقيل لمط وقيل ياسر وقيل اتاسم بن الربيع بن عبد العزيز بن عبد مناف القرشية كلن الذي صلى الله عليه وسلم يبعثها تزوجها على بن ابي طالب بعد وفاة فاطمة وكانت له اربعة ابناء فقال صلى الله عليه وسلم (اما حكم المسئلة فاذا حل حيوانا طاهرا لا نجاسة على فاعرفه في صلاته صحت صلاته لا نجاسة وان حل حيوانا مذبوحا بعد غسل موضع الدم وما على ظاهره من الدم لم يصح صلاته لا خلاف وفيه وجه في البحر صرح به الاصحاب منهم القاضي ابو الدواب في قوله نجاسة لا حاجة الي استصحابها بخلاف الحي ولو نجس منفذ الحية ان الحي كطائر ونحوه فله في صلاته صلاته وجها أصحها عند الغزالي الصحة وبقي منه قالوا على ما في نسخة المصلي واحدة عند امام الحرمين لا يصح وبه قطع المتولي وهو الاصح لعدم المناية الي ابدالها وله وجه هذا الوجه ان في ما قيل ل او مانع لا ينجسه في اصح المصنوع بقية هذه الا في المذابة والحل بيضة صار بالنها دما وظهرها بالهرا او حل مذودا لا بالين بابه خرا ولا شح بالهرا لم يصح صلاته في اصح الوجهين وبشرى الوجهين في كتابه استنباطا في اما اذا حل موصمة الرأس برصاص او نحوه وفيها نجاسة لا يصح صلاته على المذهب وفيه وجه ودليلها مذكور في الكتاب والقائل بالصححة ابي علي بن ابي هريرة ذكره في المصنف والقاضي ابو الطيب وامام الحرمين والغزالي وغيرهم وان كلن رأسها مسودا يخرقه لم يصح

ثم أقام العشاء فصلا ولم يؤذن لهامه الامامة والتدبير انه يؤذن لما به قال مالك وابو حنيفة احمد بن حنبل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان في سفر فقال « احفظوا علينا صلاتنا » (١) يعني العجر ففرض بين اذانهم فاما ايقظهم الا حر الشمس فقاموا فصاروا هيئة ثم نزلوا فوضوا واذن بلال فله اذان من التبر وركبوا وقال في الاملاء ان اهل اجتماع قوم يصلون معه اذن والا فلا قال الامامة الاذان في

(١) « حديث » انه صلى الله عليه وسلم كان في سفر فقال احفظوا علينا صلاتا معي ركنين العجر ففرض على اذانهم فاما ايقظهم الا حر الشمس فقاموا فصاروا هيئة ثم نزلوا فوضوا واذن

صلاته بلا خلاف وان كان يشمع فطرقتان احدها كالحرقه والثاني كالرصاص هذا ما ذكره
الاصحاب واقفوا على ان المسدودة بخرقه لا تصح الصلاة معها وقد اطلق المصنف المستلة فليحمل
كلامه على المصمة برصاص وكذا قال صاحب البيان ينبغي أن يحمل على الرصاص
لبوافق الاصحاب *

(فرع) لو حمل المصلي مستجرا بالاحجار لم تصح صلاته في أصح الوجهين لانه غير محتاج اليه
وحديث امام رضي الله عنها محمول على أنها كانت قد نجيت بالماء ولو حمل من عليه نجاسة معفو عنها
ففيه الوجهان لما ذكرناه ويقر به من استنجى بالاحجار وعرق موضع النجوة فقلوبه به غيره ففي
صحة صلاته وجهان لكن الاصح هنا الصحة لعدم الاحتراز منه بخلاف حمل غيره والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(طهارة الموضع الذي يصلي فيه شرط في صحة الصلاة لما روى عمر رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قل « سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة الحجرية والمزبلة والمقبرة ومعطن الابل
والحمام وقارة الطريق وفوق بيت الله العتيق » * فذكر الحجرية والمزبلة وانما منع الصلاة فيها
للتنجاسة قبل على أن طهارة الموضع الذي يصلي فيه شرط *

(الثاني) حديث عمر رضي الله عنه هذا رواه الترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم لكن
من رواية عبد الله بن عمر لامن رواية عمر وفي رواية للترمذي عن عمر قال الترمذي ليس اسناده
بذلك القوي وكذا ضعفه غيره والحجزة بفتح الميم وزاي موضع ذبح الحيوان والمزبلة بفتح الباء
وضمها افتتان الفتح أجود والمقبرة بفتح الباء وضمها وكسرها ومعطن الابل واحدها معطن بفتح
الميم وكسر الميم وقال فيها عطن وجمعه اعطان وسنوضح تفسيرها حيث ذكرها المصنف في آخر
الباب والبيت العتيق هو الكعبة زادها الله شرفا سمي عتيقا لعمته من الجبارة فلم يسلطوا على انتهاكها
ولم يمسسها أحد من الخلق كذا قل عن ابن عباس وابن الزبير ومجاهد وقتادة وقيل عتيق أى
متقدم وقيل كريم من قولهم فرس عتيق: واما حكم المسألة فطهارة الموضع الذي يلاقيه في قيامه وقعوده

الحديد حتى الوقت وفي التقديم حتى الغريضة وفي الاملاء حتى الجماعة وهذا الخلاف
في الاذان اما الاقامة فتأتي بها على الاقوال كلها استفيد من هذا الخلاف شيان أحدهما أن
الفرق في المنفرد بين ان ينتظر حضور جمع أولا ينتظر مخرج من قول الاملاء مصبرا الى ان الاذان
حق الجماعة حتى يخرج منه عن ابن اسحق المروزي والثاني ظهور القول بان المنفرد في المؤداة هل
يؤذن لها وجب ان يرتب فنقول ان قلنا المؤداة لا يؤذن لها فالقائمة أولى وان قلنا يؤذن في القائمة

بلا فصولا ركعتي الفجر وركبوا متفق عليه من حديث ابن قتادة مطولا وله الفاظ ومن طريق
عمران بن حصين مختصرا وفيه قصة وليس فيه ذكر الاذان ولا الاقامة ورواه ابوداود وابن حبان

وسجوده شرط في صحة صلاته سواء ما تحت وما فوقه من سقف وما يجنيه من حائط وغيره فلو ما س في شيء من صلاته سقطت نجسا أو حائطا أو غيره بيده أو ثوبه لم تصح صلاته ودايه ما سبق في أول الباب وأما الحديث المذكور هنا فلا يصح الاحتجاج به وبما خرج به حديث بول الأعرابي في المسجد وقول النبي صلى الله عليه وسلم «صبا عليه ذنوب من ما» رواه البخاري ومسلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿فإن صلى علي بساط عليه نجاسة غير مغطى عنها فإن صلى على الموضع النجس منه لم تصح صلاته لأنه ملاق للنجاسة وإن صلى على موضع طاهر منه صحت صلاته لأن الملاق للنجاسة ولا حامل لها هو متصل بالنجاسة فهو كما لو صلى على أرض طاهرة وفي موضع منها نجاسة﴾ *

﴿الشرح﴾ إذا كان علي البساط أو الحصى ونحوهما نجاسة فصلي علي الموضع النجس لم تصح صلاته وإن صلى علي موضع طاهر منه صحت صلاته قال أصحابنا سواء تحرك الباط بتحركه أم لا لأنه غير حامل ولا ماس للنجاسة وهكذا لو صلى علي مبريقه أو ثوبه علي نجاسة صحت صلاته وإن تحرك بجر كتفه صرح به صاحب التمه وغيره وقال أبو حنيفة إذا تحرك البساط أو السرير بركنه بذلك صلاته والأفلا وكذا عنده طرف العلامة الذي يلاق النجاسة ولو كان ما يلاق يده أو ثوبه طاهر أو ما يماذى صدره أو بطنه أو شيء من بدنه في سجوده أو غيره نجاسة صحت صلاته في أصح الوجهين وقوله صاحب الماوى عن نص الشافعي وقوله ابن المنذر عن الشافعي وابن نور. ولو بسط علي النجاسة ثوبا مهلل التسج صلى عليه فإن حصلت عمامة النجاسة من الفرج بطلت صلاته وإن لم تحصل حصلت المحاذاة فلي الوجهين الأصح لا تبطل * قال المصنف رحمه الله *

خلاف ولو أقيمت الفاتحة جماعة لا جريان للأقوال الثالث: وأعلم بعد هذا أن قول المصنف في صلاة الغائبة للفروضة ثلاثة أقوال لفظ المفروضة مستغنى عنها فانا عرفنا بالتقييد سابقا أن نية المفروضة لا إذان لها إذا كانت مؤداة فكيف يتوهم لها الإذان إذا كانت مؤداة فائسة ثم قوله فيه ثلاثة أقوال في الثالث يقيم ولا يؤذن يقتضي أن يكون أحد الأقوال أنه يؤذن لها والآخر لا يؤذن لها ولا يقيم الثالث ما ذكره وتكون هذه الأقوال حينئذ علي مثال ما قدمه في جماعة النساء سكن سهو منها بلا شك فقد ابلقت القلة على أن الغائبة يقيم لها وإنما الأقوال في الإذان وأن ما نال الفرق بين أن ينتظر حضور جمع أولا ينتظره وقد تله المصنف على الصحة في الوسيط فعال في المديد يقيم ولا يؤذن

من طريق الحسن عن عمران وفيه ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين ثم أقام ثم صلى الجهر وصححه الحاكم ورواه مسلم من حديث أبي هريرة وفيه فأذن وأقام وزاد فيه أبو العباس السراج أنه صلى ركعتين في مكانه ثم قال اتقادوا بنا من هذا المكان وصلوا الصبح في مكان آخر ورواه الطبراني والبخاري من حديث سعيد بن المسيب عن بلال وفيه انقطع والنسائي وأحمد والطبراني من حديث

﴿ فان صلى على أرض فيها نجاسة فان عرف موضعها تجنبها وصلى في غيرها وان فرش عليها شيئا وصلى عليه جاز لانه غير مباشر للنجاسة ولا حامل لما هو متصل بالنجاسة وان خفي عليه موضع النجاسة فان كانت في أرض واسعة فصلى في موضع منها جاز لان الاصل فيه الطهارة وان كانت النجاسة في بيت وخفي موضعها لم يجوز أن يصلي فيه حتى يغسله ومن أصحابنا من قال يصلي فيه حيث شاء كالصحراء وليس بشيء لان الصحراء لا يمكن حفظها من النجاسة ولا يمكن غسل جميعها والبيت يمكن حفظه من النجاسة وغسله ﴾

﴿ الشرح ﴾ في هذه القطعة مسائل (احداها) اذا كان على الارض نجاسة في بيت أو صحراء تنجس عنها وصلى في موضع لا يلاقى النجاسة فان فرش عليها شيئا بحيث لا يلاقيه منها شيء محبت صلاته وان كان الثوب ماهل التسج فقد سبق حكمه قريبا (الثانية) اذا خفي عليه موضع النجاسة من أرض ان كانت واسعة صلى في موضع منها بغير اجتهاد لان الاصل طهارته قال القاضي أبو الطيب وغيره والمستحب أن ينتقل الى موضع لا شك فيه ولا يلزمه ذلك كما لو علم أن بعض مساجد البلد يبال فيه وجهه لله أن يصلي في أيها شاء وقال البغوي يتحرى في الصحراء فان أراد ان يجنب الاجتهاد فهو شاذ مخالف للاصحاب وان أراد انه مستحب فهو موافق لما حكيناه عن القاضي أبي الطيب وغيره وان كانت صغيرة أو في بيت أو بسات فوجهان أحدهما لا يجوز ان يصلي فيه لا هجوما ولا باجتهاد حتى يغسله أو ييسط عليه شيئا والثاني له انه يصلي فيه حيث شاء ودليلهما في الكتاب وهذا الثاني ليس بشيء ثم ان المصنف وشيخه القاضي أبا الطيب وابن الصباغ والشاشي صرحوا بأنه على هذا الثاني يصلي حيث شاء منه بلا اجتهاد وقال الشيخ أبو حامد والمحاملي والدارمي والبغوي والرافعي وغيرهم على هذا الثاني يجتهد فيه وهذا اصح (الثالثة) اذا كانت النجاسة في احد ييتين تحرى كالتوبين فلو قدر على موضع ثالث أو شيء ييسطه او ماء يغسل به أحدهما ففي جواز

وفي التديم يقيم ويؤذن وفي الاملاء ان انتظر حضور جمع اذن والا اقتصر على الإقامة وهي متفقة على انه يقيم لها وهذا كله في الفائنة الواحدة فان كانت عليه فوائت وقضاها على التوالي ففي الاذان الاولى هذه الاقوال ولا يؤذن لما عداها بخلاف وقيم لكل واحدة منها الاولى وغيرها وعند أبي حنيفة يتخير فيما بعد الاولى ان شاء اخذ واقام وان شاء اقتصر على الإقامة ولو ولي بين فريضة وقت وفائنة فان قدم فريضة الوقت اخذ واقام لها واقتصر على الإقامة للفائنة وان قدم الفائنة

جبير بن مطعم واحمد وابن حبان من حديث ابن مسعود وابو داود من حديث عمرو بن أمية الضمري وذى غير والنسائي من حديث أبي هريرة السلولي وفي حديثهم ذكر الاذان والإقامة ورواه البزار والطبراني في الاوسط من حديث ابن عباس وفيه فأمر مؤذنا فأذن كما كان يؤذن : (قائدة) أخرج مسلم من حديث أبي هريرة ما يدل على ان القصة كانت بخير وبذلك صرح ابن اسحاق وغيره من أهل المعاني فقالوا ان ذلك كان حين قوله من خير وقال ابن عبد البر هو

الاجتهاد الوجهان في الاواني والثوب الثالث اصحها الجواز وعن ذكر المسألة صاحب البيان •
(فرع) اذا خشي عليه موضع النجاسة من ارض كبيرة أو بيت أو ساطع وجوزنا الصلاة عليها
فله ان يصلي صلوات في موضع واحد منه وله أن يصلي في مواضع حتى يبقى موضع بقدر النجاسة
فلا تصح بعد ذلك صلاته في ذلك الموضع كمسألة من حلف لا يأكل ثمرة فاغتسلت بشمر كثير
ياكله الا ثمرة هكذا ذكر المتولى وقد سبق في الاواني انه لو اشتبه انا بأوان غير محصورة فله
أن يتوضأ من واحد بعد واحد حتى يبقى واحد في وجه وفي وجه حتى يبقى عدد لو كان الاشتباه
فيه ابتداء لم يجز المعجم فيحتمل أن يجزى الوجهان ويمكن الفرق • قال المصنف رحمه الله •

﴿ وان حبس في حش ولم يقدر أن يتجنب النجاسة في قعوده وسجوده تنبأني عن النجاسة
وتجنبها في قعوده وأوماً الى الجود الى الحد الذي لو زاد عليه لاقى النجاسة ولا يسجد على الارض
لان الصلاة قد تجزى مع الایما ولا تجزى مع النجاسة واذا قدر فيه قولان قال في القديم لا يعيد
لانه صلى علي حسب حاله كالمريض وقال في الاملا يعيد لان ترك الفرض لعذر نادر غير متصل
فلم يسقط الفرض عنه كما لو ترك السجود ناسياً واذا أعاد في الفرض أقوال قال في الام الفرض هو
الثاني لان الفرض به يسقط وقال في القديم الفرض هو الاول لان الاعادة مستحبة غير واجبة في
القديم وقال في الاملاء الجميع فرض لان الجميع يجب فعله فكان الجميع فرضاً وخرج أبو اسحق تولا
رابعا ان الله تعالى يحتسب له بأيهما شاء قياساً علي ما قال في القديم فيمن صلى الظهر ثم سعى الى
الجمعة فصلها ان الله تعالى يحتسب له بما شاء •

﴿ الشرح ﴾ قد سبق أن الحش بفتح الحاء وضما هو الحلاء فاذا حبس انسان في موضع
نجس وجب عليه أن يصلي هذا مذهبا وبه قال العلماء كافة الا بأخينة فقال لا يجب أن يصلي
فيه • دليلاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «واذا أمرتكم بشيء

أقام لها وفي الاذان الاقوال وأما فريضة الوقت فقد قال في النهاية ان قلنا يؤذن للمائة فلا يؤذن
للمؤداة بعدها كي يتوالى الاذانان وان قلنا يقتصر للمائة علي الاقامة فيؤذن للاداء بعدها ويقيم
والاظهر انه يقتصر لصلاة الوقت بعد المائة علي الاقامة بكل حال لحديث ابي سعيد الخدري
فانهم يأمر للعشاء بالاذان وإن جمع بين صلاتي جمع بسفر او مطر فان قدم الاخيرة الي وقت الاولى
كتقديم العصر الي الظهر فيؤذن ويقيم للاولى ويقتصر للثانية علي الاقامة لما روي أنه صلى الله عليه وسلم

هو الصحيح وقيل مرجعه من حين وفي حديث ابن مسعود ان ذلك كان عام الحديبية وفي حديث
عطاء بن يسار مرسل ان ذلك كان في غزوة تبوك قال ابن عبد البر احسبه ومما وقال الاصيلي
لم يعرض ذلك للنبي ﷺ الامرة وقال ابن الحصار هي ثلاث نوازل مختلفة •
قوله لحديث ابي سعيد فانه لم يأمر للعشاء بالاذان تقدم حديث ابي سعيد قريباً •

فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخارى ومسلم وقياسا على المرض العجز عن بعض الاركان واذا صلي
يجب عليه أن يتجافى عن النجاسة يديه وركبتيه وغيرها التدر الممكن ويجب أن ينحى للسهو
الى القدر الذي لو زاد عليه لاقى النجاسة ولا يجوز أن يضع جبهته على الارض هذا هو الصحيح
وحكي صاحب البيان وجها انه يلزمه أن يضع جبهته على الارض وليس بشي، ودليله ما ذكره المصنف
فاذا صلي كما أمرناه فينبغي أن يعيد الصلاة اذا خرج الى موضع طاهر وهذه الاعادة واجبة على الجديد
الاصح ومستحبة على القديم فاذا اعاد قبل الفرض الاول أم الثانية أم كلاهما أو احدهما مبهم فيه أربعة
أقوال كما ذكره المصنف أحدهما عند جمهور الاصحاب أن الفرض الثانية وإدعى الشيخ أبو حامد
الاتفاق عليه واختار ابن الصبان أن الفرض كلاهما وهو قوى لانه مطالب بهما وقد سبق بيان
هذه الاقوال ونظائرها فيمن لم يجد ماء ولا ترابا وذكرنا في آخر التيمم فرعا جامعاً للصلوات
المفعولات على نوع خلل وما يجب قضاؤه منها وما لا يجب واستوفيناه استيفاءً بليغا والله الحمد وقوله
لان الصلاة قد تجزى مع الاعماء انما قال قد تجزى لانها في بعض المواضع تجزى كصلاة شدة الخوف
وصلاة المريض وفي بعضها لا تجزى كصلاة من ربط على خشبة ونحوه وقد سبق بيانه في باب التيمم
• قال المصنف رحمه الله •

﴿ اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على ثوبه أو بدنه أو موضع صلاته نجاسة غير معفوعة نظرت
فان جوز ان تكون حدثت بعد الفراغ من الصلاة لم تلزمه الاعادة لان الاصل انها لم تكن في حال
الصلاة فلا تجب الاعادة بالثبوت كما لو توضأ من ثمر وصلي ثم وجد في البئر فأرة وان علم انها كانت
في الصلاة فان كان علم بها قبل الدخول في الصلاة لزمه الاعادة لانه فرط في تركها وان لم يعلم بها
حتى فرغ من الصلاة ففيه قولان قال في القديم لا يعيد لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم «خلع نعله في الصلاة فخلع الناس نعالهم فقال ما لكم خلعت نعالكم قالوا
رأيناك خلعت نعلك فخلعنا نعالنا فقال أتاني جبريل فأخبرني ان فيها قدرا أو قال دم حلة »
فلو لم تصح الصلاة لاستأنف الاحرام وقال في الجديد تلزمه الاعادة لانها طهارة واجبة فلا تسقط
بالجهل كالوضوء »

« جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر باذان واقامتين » (١) وايضا فإنه لو اذن للثانية
لاخل بالموالة وهي مرعية عند التقديم للمحالة وإن أخر الاولى الى وقت الثانية كتأخير الظهر الى
العصر اقام لكل واحدة منهما ولم يؤذن للعصر محافضة على الموالة وأما الظهر فتجزي فيه أقوال
الفائدة لانها تشبهها من جهة انها خارجة عن وقتها الاصلي والاصح أنه لا يؤذن لها أيضا لان النبي

(١) حديثه انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر بعرفة في وقت الظهر باذان
واقامتين هو في حديث جابر الطويل عند مسلم تقدم •

(الشرح) حديث أبي سعيد صحيح سبق بيانه في أول هذا الباب وذكرنا لفظه هناك والملة بفتح الحاء واللام القراء العظيم والجماعة علم كتعبه وقصب وفي هذا الحديث من الفوائد مع ما ذكره المصنف ان الصلاة في النعل الطاهرة جائزة وأنه يجوز المشي في المسجد بالنعل وان العمل القليل في الصلاة جائز وان أفعال النبي صلى الله عليه وسلم يقتدى بها كأقواله وان الكلام في الصلاة لا يجوز سواء كان لمصلحتها أو لغبرها ولولا ذلك لألهم النبي صلى الله عليه وسلم عند نزولهم ولم يؤخر سؤالهم : وقوله كما لو توضع من يتر وصورته أن يكون دون قلتين فيتوضأ منه ثم يجده في فأة مية يحتمل أنها كانت فيه حال الوضوء ويحتمل حصولها بعده ومن قال بالجديد أجاب عن الحديث بأن المراد بالقدر الشيء المستقدر كالحط ونحوه وبدم الحلة ان ثبت الشيء اليسير الميعوف عنه وانما علمه النبي صلى الله عليه وسلم تنزهها * أما حكم المألة فاذا سلم من صلاته ثم رأى عيباً فيمجلسه يجوز أنها كانت في الصلاة ويجوز أنها حدث بعدها فعلاته صحبة بلا خلاف قال الشافعي والاحباب ويستحب اعادة احتياطاً وان علم أنها كانت في الصلاة فان كان لم يعلمها قبل ذلك فتولان الجديد الاصح بطلان صلاته والقديم محتها ودليها في الكتاب وان كان علمها ثم نسيها فطريقان مشهوران للخراسانيين أحدهما وبه قطع العراقيون يجب الاعادة قولاً واحداً لتغير طبعها في فيه قولان كالجاهل واذا أوجبت الاعادة وجب اعادة كل صلاة تيقن وجود النجاسة فيها ولا يجب ما شئنا فيه ولكن يستحب ولو رأى النجاسة في أثناء الصلاة فان قلنا لا يجب الاعادة اذا رآها بعد الفراغ ازالها وبني علي صلاته والا بطلت ووجب الاستئذان قال أصحابنا واذا رأى في ثوبه نجاسة لم يعلم متى أصابته لزمه أن يعيد كل صلاة تيقن أنها كانت فيها ولا يلزمه ما يشك كما لو شك بعد فراغها ولكن يستحب أن يعيد كل صلاة يحتمل أنها كانت فيها وهذا كما سبق فيمن رأى المني في ثوبه *

صلى الله عليه وآله وسلم « جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء باقاعتين من غير أذان » (١) قال امام الحرمين قدس الله روحه ويتقدح أن يقول يؤذن قبل الظاهر وان قلنا الفاتحة لا يؤذن لها اما لانها مؤداة ووقت الثانية وقت الاولى عند العذر واما لان اخلا صلاة العصر عن الاذان وهي واقعة في وقتها بعيد فيقدر الاذان الواقع قبل صلاة الظاهر للعصر وقد يؤذن الانسان لصلاة ويأتي بعده بطول وغيرها الي ان تنفق الإقامة وتخلله لا يقتض في كون الاذان لذلك الصلاة * وعند أبي حنيفة يصلى للمغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واقامة ولا يقيم للعشاء ويجهز ان يعلم بالواو قوله بلا اذان وكذا قوله في حالة التقديم فيؤذن للظاهر لانه لا تخد يمس الاذان بالظاهر وقد حكى القاضي ابو القاسم بن كج ان ابا الحسن بن القطان خرج وجها انه يؤذن لكل واحدة

(١) * (حديث) انه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة في وقت العشاء باقاعتين من غير اذان تقدم بيانه في أول الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن صلي بنجاسة نسيها أو جهلها: ذكرنا ان الاصح في مذهبنا وجوب الاعادة وبه قال أبو قلابة واحمد وقال جمهور العلماء لا اعادة عليه حكمه ابن المنذر عن ابن عمر وابن المسيب وطاوس وعطاء وسالم بن عبد الله ومجاهد والشعي والنخعي والزهري ويحيى الانصاري والاوزاعي واسحق وأبو ثور قال ابن المنذر وبه أقول وهو مذهب ربيعة ومالك وهو أقوى في الدليل وهو المختار * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يصلي في مقبرة لما روى أبو سعيد رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « الارض كلها مسجد الا المقبرة والحمام » فان صلي في مقبرة تكرر فيها النش لم تصح صلاته لانه قد اختلط بالارض صديد الموتى وان كانت جديدة لم تنبش كرهت صلاته فيها لانها مدفن النجاسة والصلاة صحيحة لان الذي باشر بالصلاة طاهر وان شك هل نبشت أم لا ففيه قولان أحدهما لا تصح صلاته لان الاصل بقاء الفرض في ذمته وهو يشك في اسقاطه والفرض لا يسقط بالشك والثاني تصح لان الاصل طهارة الارض فلا يحكم بنجاستها بالشك ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابى سعيد رواه ابو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي وغيره هو حديث مضطرب وقال اما كم في المستدرك أسانيد صحيحة وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ لما نزل به أى حضرته الوفاة قال « لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما صنعوا » وفي الصحيحين نحوه عن ابى هريرة ايضا وعن جنذب ابن عبد الله رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس يقول « ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد اني انما كم عن ذلك » رواه مسلم وعن ابى مرثد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال « لاتخذوا على القبور ولا تصلوا اليها »

من صلاتي الجمع قدم أو اخر وقوله بناء علي أن الظاهر كالفائتة فلا يؤذن لما هذا وحده لا يوجب نفي الاذان فيها لكنه يقيد نفي الاذان للظهر واما العصر فانما لا يؤذن لما لمعنى الموالة ويلزم من مجموع الامرين ان يكون ادائها بلا اذان وقد نجد في بعض النسخ التعرض لسبب نفي الاذان للعصر ايضا والله اعلم واذا عرفت ما ذكرناه فلا يخفى عليك ان القيود الخمسة تختلف فيها كلها سوى القيد الرابع وان الظاهر عدم اعتبار الاول والثاني واعتبار الثالث والخامس *

(فرع) — لا يشرع الاذان في الصلاة المننورة كذلك رواه صاحب التهذيب وغيره ويخرج عن الضابط بقيد الجماعة فان الجماعة لا يشرع فيها *

قال ﴿ الفصل الثاني في صفة الاذان وهو مثنى مثنى والاقامه قرادى علي الادراج والترجيع مأمور به وكذا التوسيع في اذان الصبح علي القديم وهو الصحيح والقيام والاستقبال شرط للصحة في احد الوجهين ثم يستحب أن يلتفت في الحيعتين يمينا وشمالا ولا يحول صدره عن القبلة ﴾

رواه مسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تسخنوها قبوراً » رواه البخاري ومسلم . أما حكم المسئلة فان تحقق أن المقبرة مبنوثة لم تصح الصلاة فيها بالاخلاف اذا لم ييسط تحتها شيء وان تحقق عدم نبشها تحت بالاخلاف وهي مكروهة كراهة تنزيه وان شك في نبشها فقولان اصحهم تصح الصلاة مع السكراةة واثنان لا تصح هكذا ذكر الجمهور الخلاف في المسئلة الاخيرة قوانين كما ذكره المصنف هنا من ذكرهما قوانين الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقه والمحامي والشيخ أبو علي البندنجي ومساحب الشامل وخلائق من العراقيين ومعظم الخراسانيين وقهاها جماعة وجين منهم المصنف في التنبيه وصاحب الحاوي قال في الحاوي القول بالصحة قول ابن ابي هريرة وبإبطال قول ابن اسحاق والصواب طريقة من قال قولان قال صاحب الشامل قال في الام لا تصح وقيل في الام لا تصح وانفق الاصحاب على ان الاصح الصحة وبه قطع المرجاني في التحرير قال اصحابنا . اهـ بذكره أن يصل الى القبر هكذا قالوا يكره ولو قيل يعزم لحديث ابي هريرة وغيره مما سبق ام يبعد قل صاحب التهمة واما الصلاة عند رأس قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم متوجها اليه فام .

(فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة في المقبرة قد ذكرنا مذهبنا فيما وانها ثلاثة اقسام قل ابن المنذر وروينا عن علي وابن عباس وابن عمر وعطاء والنخعي أنهم كرهوا الصلاة في المقبرة . لا يكرها ابو هريرة وواثلة بن الاسقع والحسن البصري وعن مالك رواه ايتان اشهرها لا يكره ما لم يعلم نجاستها وقال احمد الصلاة فيها حرام وفي صحيحها روايتان وان تحقق البادتها وثقة . لا صاحب الخلاء من دارد انه قال تصح الصلاة وان تحقق نبشها .

(فرع) قال اصحابنا يصكره ان يصلي في منزلة وغيرها من النجاسة فله في ذلك ما امر لانه في معنى المقبرة .

(فرع) تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة حكمه ابن المنذر عن . بن الحارث وابن عباس ومالك رضي الله عنهم وتقل الترخيص فيما . عن ابي هريرة ومسي والحسن والسجور والنخعي ومروان

الفصل يتنظم مسائل (احدها) الاذان مثنى والاقامة فرادى خلافاً لابن حنيفة حيث قال الاقامة كالاذان الا أنه يزداد فيها كلمة الاقامة لنا ماروى عن ابن عمر رضي الله عنه قال « كان الاذان على

(١) حديث ابن عمر كان الاذان على عهد رسول الله ﷺ مثنى ومثنى والاقامة فرادى إلا ان المؤذن كان يقول قد قامت الصلاة مرتين احمد والشافعي وابو داود والنسائي وابو عوانة والدارقطني وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث شعبة عن ابي جعفر المؤذن عن مسلم ابي الثني عنه قال شعبة لا يحفظ لابي جعفر غير هذا الحديث فقال ابن حبان اسمه شدد بن مسلم ابن مهران وقال الحاكم اسمه عمير بن يزيد بن حبيب الخطمي وهم الحاكم في ذلك ورواه ابو عرانة

عبد العزيز والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وهي رواية عن ابن عباس واختاره ابن المنذر *
(فرع) في نبش قبور الكفار لطلب المال للمدفون معهم قال القاضي عياض في شرح صحيح
مسلم اختلف العلماء في ذلك فكرهه مالك وأجازته أصحابه قال واختلف في علة كراهته قيل مخافة
نزول عذاب عليهم وسخط لانها مواضع العذاب والسخط وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ
نهى عن دخول ديار المعذنين وهم عمود اصحاب الحجر خشية أن يصيب الداخل ما أصابهم قال
الآن تكونوا يا كفن دخلها المطلب الدنيا فهو ضد ذلك وقيل مخافة أن يصادف قبر نبي أو صالح
بينهم قال وحجة من أجاز ذلك نبش الصحابة رضي الله عنهم قبر أبي رغال واستخرجهم منه
قضييب الذهب لئلا يعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم أنه مدفون معه هذا كلام القاضي ومقتضى
مذهبنا جواز نبشه ان كان دارسا او كان جديداً وعلما ان فيه مالا لمربي *

* قال المصنف رحمه الله *

(ولا يصلي في الحمام لحديث أبي سعيد واختلف اصحابنا لاي معنى منعت الصلاة فيه فنهى
من قال انما منع لانه تنفس فيه النجاسات فعلي هذا اذا صلي في موضع تحقق طهارته صلاته وإن صلي في موضع
تحقق نجاسته لم تصح وإن شك فعلي قولين كالتبيرة ومنهم من قال انما منع لانه مأوى الشياطين لما يكشف فيهم من
العورات فعلي هذا تركه الصلاة فيموان تحقق طهارته والصلاة صحيحة لان المنع لا يعود الى الصلاة) *

(الشرح) هذه المسئلة عند الاصحاب كما ذكرها المصنف والاصح أن سبب النهي كونه
مأوى الشياطين فتركه كراهة تنزيه وتصح الصلاة وعلي هذا تركه في المسلخ وعلي الاول لا تركه
والحمام مذكر هكذا قتله الازهري عن العرب يقال حمام مبارك وجهه حمامات مشتق من
الحميم وهو الماء الحار * قال المصنف رحمه الله *

(وتركه الصلاة في اعطان الابل ولا تركه في مراح الغنم لما روى عبد الله بن مغفل المزني
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « صلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في اعطان
الابل فانها خلقت من الشياطين » ولان في اعطان الابل لا يمكن الخشوع لما يخاف من نفورها ولا
يخاف نفور الغنم) *

عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مثني والاقامة قرأى الا أن المؤذن كان يقول قد قامت الصلاة
مرتين ثم قولنا الاذان مثني ليس المراد منه ان جميع كلماته مشاة لان كلمة لا اله الا الله في آخره لا يؤتي

والدارقطني من طريق سعيد بن المغيرة الصياد عن عيسى بن يونس عن عبيد الله عن نافع عن
ابن عمر وأظن سعيداً وهم فيه وانما رواه عيسى عن شعبة كما تقدم لكن سعيد وثقة ابوحاتم : وروى
ابن ماجه من حديث سعد القرظ مرفوعاً كان اذان بلال مثني مثني واقامته مفردة : وعن أبي رافع
نحوه وهما ضعيفان *

(الشرح) حديث عبدالله بن مغفل حديث حسن رواه البيهقي هكذا من رواية ابن مغفل بإسناد حسن ورواه النسائي مختصراً عن ابن مغفل أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة في إعطان الابل وعن جابر بن سمرة « أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم قال أصلي في مرابض الغنم قال نعم قال أصلي في مبارك الابل قال لا » رواه مسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلوا في مرابض الغنم ولا تصلوا في إعطان الابل » رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الإعطان فهي جمع عطن واتفق تفسير الشافعي رحمه الله تعالى في الام وغيره وتفسير الاصحاب على أن العطن الموضع الدم . يقرب موضع شرب الابل ننحى اليه الابل التاربة ليشرب غيرها ذودا ذودا فإذا شربت كلها واجتمعت فيه سبقت الى المراعي قال الأزهرى العطن هو الموضع الذي تنحى اليه الابل اذا شربت الشربة الاولى فتترك فيه ثم يملأ لها الحوض ثانياً فتعود من عطنها الى الحوض لتل وتشرب الشربة الثانية وهو الحال قال ولا تلن الابل عن الماء الا في حمارة التيط بتخفيف الميم وتشديد الراء . قال وموضعها الذي تترك فيه على الماء يسمى عطناً ومعطناً وقد عطنت تعطن وتعطن بكسر الطاء . وضما عطلونا . وأما مرابض الغنم بضم

بها الامة واحدة فكلمة التكبير يؤتى بها في أوله أربع مرات خلافاً لما لا يؤتى بالتكبير في أوله الا مرتين لنا أن ابا مخذورة كذلك « حكمه عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياه » وكذلك هو في قصة رؤيا عبدالله بن زيد في الاذان وهي مشهورة وقولنا الإقامة فرأى

(١) قوله : ان ابا مخذورة لما حكى الاذان عن تلقين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر التكبير في أوله ارباً حوكاً قال فقد ساقه من حديث ابي مخذورة بتربيع التكبير في أوله الشافعي وابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان ورواه مسلم من حديث ابي مخذورة فذكر التكبير في أوله مرتين فقط وقال ابن القطان الصحيح في هذا تربيع التكبير وبه يصح كون الاذان تسع عشرة كلمة وقد قيد بذلك في نفس الحديث بمعنى الآتي بعد قليل قال وقد يقع في بعض روايات مسلم بتربيع التكبير وهي التي ينبغي أن تعد في الصحيح انتهى وقد رواه ابو نعيم في المستخرج والبيهقي من طريق اسحاق بن ابراهيم عن معاذ بن هشام بسنده وفيه تربيع التكبير وقال بعده أخرجه مسلم عن اسحاق وكذلك أخرجه ابو عوانة في مستخرجه من طريق علي ابن المديني عن معاذ »

(١) حديث محمد عبدالله بن زيد في الاذان وفيه تربيع التكبير في أوله وهي قصة مشهورة ابو داود وابن خزيمة وابن حبان في صحيحها والبيهقي من حديث يعقوب بن ابراهيم ابن سعد عن ابيه عن ابن اسحاق حدثني محمد بن ابراهيم بن الحرث التيمي عن محمد بن عبد الله ابن زيد بن عبد ربه حدثني ابي قال لما امر رسول الله ﷺ بعمل ناقوس ليضرب به للناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا قائم رجل يحمل ناقوساً فذكر الحديث وفيه تربيع التكبير وافراد

الميم هو مأواها ليلا هكذا فسرهم أمحابتا قال الأزهرى ويقال مأوأها فإذا صلى في أعطان الابل أو مراح الغنم وماس شيئا من أبوالها أو أبعادها أو غيرها من النجاسات بطلت صلاته وإن بسط شيئا طاهرا وصلي عليه أو صلى في موضع طاهر منه صحت صلاته لكن يكره في أعطان الابل ولا تكره في مراح الغنم وليست الكراهة بسبب النجاسة فإنها سواء في نجاسة البول والبرر وإنما سبب كراهة أعطان الابل ما ذكره المصنف والأصحاب وهو ما يخاف من نفارها بخلاف الغنم فإنها ذات سكونة ولهذا ثبت في صحيح البخارى وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « ما من نبي إلا رعي الغنم » وقال في الابل « أنها خلقت من الشياطين » قال الخطابي معناه لما فيها من النفار والشروع وربما أفسدت على المصلي صلاته قال والعرب تسمى كل مارد شيطانا قال أصحابنا وقد يكون في الغنم مثل عطن الابل فيكون حكمه حكم عطن الابل وأما ما روى الابل إلا فذكره الصلاة فيه أيضا لكن أخف من كراهة العطن » قال المصنف رحمه الله *

(ويكره ان يصلي في مأوى الشيطان لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اخرجوا

لانفى به أن جميع كلماتها موحدة بل كلمة التكرير مشاة في الابتداء والانتهاى وكذلك كلمة الاقامة هذا قوله في الجديد وفى القديم لا يقول هذه الكلمات الامرة وبه قال

الاقامة وفيه فقم مع بلال قالى عليه ما رأيت فليؤذن به فانه ائدى صوتا منك وفيه ان عمر جاء فقال قد رأيت مثل ما رأى يورواه احمد عن يعقوب به ورواه الترمذى وابن ماجه ايضا من حديث ابن اسحاق ورواه احمد والحاكم من وجه آخر عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن زيد وقال هذا امثل الروايات في قصة عبد الله بن زيد لان سعيد بن المسيب قد سمع من عبد الله بن زيد ورواه يونس وميمر وشعيب وابن اسحاق عن الزهرى قال وأما اخبار الكوفيين في هذه القصة فلهذا رواها على حديث عبد الرحمن ابن ابى ليلى واختلف عليه فمنهم من قال عن معاذ بن جبل ومنهم من قال عن عبد الله بن زيد ومنهم من قال غير ذلك وأما طريق ولد عبد الله بن زيد فغير مستقيمة الاسناد كذا قال الحاكم وقد صحح الطريق الاول من رواية محمد بن عبد الله بن زيد عن ابيه البخارى فيما حكاه الترمذى فى الطل عنه وقال محمد بن يحيى الذهلى ليس في اخبار عبد الله بن زيد أصح من حديث محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم التيمي يبنى هذا لان محمدا قد سمع من ابيه عبد الله بن زيد وابن ابى ليلى لم يسمع من عبد الله وقال ابن خزيمة في صحيحه هذا حديث صحيح ثابت من جهة النقل لان محمدا سمع من ابيه وابن اسحاق سمع من التيمي وليس هذا ما دلسه وسيأتى الاشارة الى طريق اخرى لحديث عبد الله بن زيد ان شاء الله من عند ابى داود : (تنبيه) قال الترمذى لا نعرف لعبد الله بن زيد شيئا يصح الا حديث الاذان وكذا قال البخارى وفيه نظر فان له عند النسائي وغيره حديثا غير هذا في الصدقة وعند احمد آخر في قصة النبي ﷺ وشهره واظفاره واعطائه لمن لم تحصل له اضحية *

من هذا الوادى فان فيه شيطانا « فلم يصل فيه » *

(الشرح) الصلاة في مأوى الشيطان مكروهة بالاتفاق وذلك مثل مواضع الحجر والحانة ومواقع المكوس ونحوها من المأوى الفاحشة والكنائس والبيع والحشوش ونحو ذلك فان صلى في شيء من ذلك ولم يمس نجاسة بيده ولا توبه صحت صلاته مع الكراهة وهذا الحديث المذکور صحيح عن ابى هريرة رضى الله عنه قال « عرسنا مع نبي الله صلى الله عليه وسلم فلم يستيقظ حتى طلعت الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم ياخذ كل رجل برأس راحلته فان هذا موضع حضرا فيه الشيطان » وذكر الحديث رواه مسلم وغيره : واعلم ان بطون الاودية لا تنكره فيها الصلاة كما لا تنكره في غيرها وأقول الغزالي تنكره الصلاة في بطن الوادى فباطل انكره عليه وانما كرهه الشافعي رحمه الله الصلاة في الوادى الذى نام فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة لافى كل واد وقد قال بعض العلماء لا تنكره الصلاة في ذلك الوادى ايضا لان لا تحقق بقاء ذلك الشيطان فيه والله اعلم ويستحب أن لا يصل في موضع حضره فيه الشيطان لهذا الحديث *

* قال المصنف رحمه الله *

(و لا يصل في قارة الطريق لحديث عمر رضى الله عنه « سبع مواطن لا تجوز فيها الصلاة وذكر قارة الطريق » ولانه يمنع الناس من المرور ويقطع خشوعه بمر الناس فان صلى فيها سحت صلاته لان المنع ترك الخشوع أو منع الناس من الطريق وذلك لا يوجب بطلان الصلاة) *

(الشرح) حديث عمر رضى الله عنه ضعيف سبق بيانه وقارة الطريق اسلاه قاله الازهرى والجوهري وقيل صدره وقيل ما برز منه وكله متقارب والطريق تذكروا ثبوت الصلاة فيها مكروهة مالك لما روى أنه « أمر بلالا أن يشفع الاذن ويوتر الاقامة » وهذا يقتضى ايتار جميع الكلمات وحجة الجديد ما قلنا من خبر ابن عمر رضى الله عنهما ومنهم من يقتصر في حكاية التقديم على

(١) (حديث) بلال انه امر ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة متفق عليه من حديث انس قال أمر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة ورواه النسائي وابن حبان والحاكم ولقظهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بلالا واستدل ابن حبان على صحة ذلك بما رواه ايضا فيه من النسخة في اوله انهم اتهموا شيئا يؤذنون به علما للصلاة فامر بلال قال فذل ذلك على ان الامر له بذلك النبي ﷺ لا غير : وفي الباب عن ابى عذورة رواه البخارى في تاريخه والدارقطنى وابن خزيمة بلفظ ان النبي ﷺ امره ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة : (قائدة) ورد في ثنية الاقامة احاديث منها ما روى الترمذى من طريق عبد الرحمن بن ابى لى عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله ﷺ شعا شعا في الاذان والاقامة وقال منقطع وقال الحاكم والبيهقي الروايات عن عبد الله بن زيد في هذا الباب كلها منقطعة لان عبد الله بن زيد استشهد يوم احدثم اسد عن الدراودى عن عبيد الله بن عمر قال دخلت ابنة عبد الله بن زيد على عمر بن عبد المطلب فقلت يا امير المؤمنين انا ابنة عبد الله بن زيد يشهد ابى بدر او قتل يوم احد وفي صحة هذا نظر فان عبيد الله بن عمر لم يدرك هذه القصة : وقد روى ابو داود

لما ذكره من العلتين وهي كراهة تنزيه وذكر الاصحاب علة ثالثة وهي غلبة النجاسة فيها قالوا وعلى هذه العلة تكره الصلاة في قارعة الطريق في البرارى وان قلنا العلة فوات الخشوع فلا كراهة في البرارى اذ لم يكن هناك طارقون واذا صلى في شارع أو طريق يغلب على الفطن نجاسته ولا يتيقن في صحة الصلاة القولان السابقان في أبواب المياه في تعارض الاصل والظاهر الاصح الصحة فان بسط عليه شيئاً طاهر ابحاث وبقيت الكراهة لمرور الناس وفوات الخشوع والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز أن يصلي في أرض مغصوبة لان اليبث فيها يحرم في غير الصلاة فلان يحرم في الصلاة أولى فان صلى فيها صحت صلاته لان المنع لا يختص بالصلاة فلا يمنع صحتها﴾ *

إفراد كلمة الاقامة دون التكبير ويجوز أن يعلم قوله والاقامة فرادى مع الحاء بالواو لان محمد بن اسحق بن خزيمة من أصحابنا قال ان رجس في الاذان في الاقامة ولا أفردا جمعاً بين الاخبار في

وغيره من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن ابراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد قال حدثني ابي وتقل الترمذي أن البخاري صححه : وروى الواقدي عن محمد بن عبد الله بن زيد قال توفي ابي بالمدينة سنة اثنين وثلاثين وقال ابن سعد شهد احداً واخذني والمشاهد كلها ولو صح ما تقدم للزم أن تكون بنت عبد الله بن زيد صحابية : وروى عبد الرزاق والدارقطني والطحاوي من حديث الاسود بن زيد أن بلالا كان يثني الاذان ويثني الاقامة وكان يبدأ بالتكبير ويختم بالتكبير : وروى الحاكم والبيهقي في الخلافيات والطحاوي من رواية سويد بن غفلة أن بلالا كان يثني الاذان والاقامة وادعي الحاكم فيه الاقطاع ولكن في رواية الطحاوي سمعت بلالا ويريد ذلك مارواه ابن أبي شيبة عن حسين بن علي عن شيبان قال له الحفص عن ابيه عن جده وهو سعد القرظ قال اذن بلال حياة رسول الله ﷺ اذن لابي بكر في حياته ولم يؤذن في زمان عمر انتهى وسويد بن غفلة هاجر في زمان ابي بكر : واما مارواه ابو داود من طريق سعيد بن المسيب ان بلالا اراد ان يخرج الي الشام فقال له ابو بكر بل تكون عندي فقال ان كنت اعتقتني لنفسك فاحبسني وان كنت اعتقتني لله فذرني اذهب الى الله فقال اذهب فذهب فكان بها حتى مات فانه مرسل وفي اسناده عطاء الخراساني وهو مدلس ويمكن التوفيق بينه وبين الاول : وروى الطبراني في مسند الشاميين من طريق جنادة بن ابي امية عن بلال أنه كان يحمل الاذان والاقامة مثنى مثنى وكان يحمل اصبعيه في اذنيه اسناده ضعيف وحديث ابي مخزومة في تثنية الاقامة مشهور عند النسائي وغيره (فائدة) او رد الرافعي حديث بلال المتقدم محججا للقديم في أفراد كلمة الاقامة لكن في صحيح البخاري في هذا الحديث أن يشعق الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة وفيه بحث ذكرته في المدرج وفي رواية عبد الرزاق عن ممر عن أيوب عن ابي قلابة عن أنس قال كان بلال يثني الاذان ويوتر الاقامة الا قوله قد قامت الصلاة (وأخرجه) ابو عوانة والسراج كذلك *

(الشرح) الصلاة في الارض المفصولة حرام بالاجماع وصحيحة عندنا وعند الجمهور من الفقهاء وأصحاب الاصول وقال احمد بن حنبل والجبائي وغيره من المعتزلة باطلوا استدلالهم الاصوليون بالاجماع من قبلهم قال الغزالي في المستصفى هذه المسألة قطعية ليست اجتهادية والمصيب فيها واحد لان من صحح الصلاة أخذه من الاجماع وهو قطعي ومن أبطلها أخذ من انتفاء الذي بين القربة والمعصية ويديكون ذلك محالاً بالعقل فالمسألة قطعية ومن صححها يقول هو عاص من وجه متقرب من وجه ولا استعالة في ذلك انما الاستعالة في أن يكون متقرباً من الوجه الذي هو عاص به وقال القاضي أبو بكر الباقلاني يسقط الفرض عند هذه الصلاة لأنها بدليل الاجماع على سقوط الفرض اذا صلى واختلاف اصحابنا هل في هذه الصلاة ثواب أم لا ففي الفتاوى التي نقلها القاضي أبو منصور احمد بن محمد بن محمد بن عبد الواحد عن عمه أبي نصر بن الصباغ صاحب الشامل رحمه الله قل المحفوظ من كلام اصحابنا بالعراق ان الصلاة في الدار المفصولة صحيحة يسقط بها الفرض ولا ثواب فيها قال القاضي أبو منصور ورأيت أصحابنا بخراسان اختلفوا منهم من قل لا تصح صلاته قال وذكر شيخنا يعني ابن الصباغ في كتابه السكمل انا اذا قلنا بصحة الصلاة ينبغي ان يحصل الثواب فيكون مثاباً على فعله عاصياً بمقلده قال القاضي وهذا هو القياس اذا صححها *

(فرع) في مسائل تتعاق بالباب (احداها) قال أصحابنا لانكره الصلاة على العوف والابود والبسط والطنافس وجميع الامتعة ولا يكره فيها أيضاً هذا مذهبنا ونقله العبدى عن جماهير العلماء وقال مالك يكره كراهة تنزيه قال وقالت الشيعة لا تجوز الصلاة على العوف وتجاوز فيه لا ليس نابئاً من الارض (الثانية) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تجوز الصلاة في ثوب المائض والثوب التي تجامع فيه اذا لم يتحقق فيها نجاسة ولا كراهة فيه قالوا وتجاوز في ثياب الصبيان والكفار والتمصاين ومدمنى الخمر وغيرهم اذا لم يتحقق نجاستها لكن غيرها أولى وسبق في كتاب الطهارة بيان خلاف ضعيف في هؤلاء (الثالثة) اذا أصاب ثوبه أو بدنه نجاسة يابسة فنفضها ولم يبق شيء منها وصلي صحت صلاته بالاجماع *

الباب وذكر في التهذيب أنه قول للشافعي رضى الله عنه لما روى عن أبي مخنف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «له الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة» (الثانية) لا تحب أن يرتل الاذان ويخرج الاقامة والترتيل أن يأتي بكلماتها مائة غير تحطيط بمجاوز الحد والادراج أن يأتي بالكلمات حدراً

(١) * (حديث) * أبي مخنف أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع عشرة كلمة هكذا رواه الدارمي والترمذي والنسائي ورواه أيضاً مطولاً وتكلم البيهقي عليه بأوجه من التضعيف ردها ابن دقيق العيد في الامام وصح الحديث *

﴿ باب ستر العورة ﴾

• قال المصنف رحمه الله •

﴿ ستر العورة واجب لقوله تعالى (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا) قال ابن عباس كانوا يطوفون بالبيت عراة فهي فاحشة وروى علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تبرز فخذك ولا تنظر الي فخذني ولا ميت » فان اضطر الي الكشف للدواوة أو لختان جاز ذلك لانه موضع ضرورة وهل يجب سترها في حال الخلوة فيه وجهان اصحهما يجب للحديث علي رضي الله عنه والثاني لا يجب لان المنع من الكشف للنظر وليس في الخلوة من ينظر فلم يجب الستر •

﴿ الشرح ﴾ هذا التفسير مشهور عن ابن عباس رضي الله عنهما وواقفه فيه غيره وحديث علي رضي الله عنه رواه ابو داود في سننه في كتاب الجنابة ثم في كتاب الحلم وقال هذا الحديث فيه نكارة وينفى عنه حديث جرهد بفتح الجيم والهاء الصحابي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له « غط فخذك فان الفخذ من العورة » رواه ابو داود في كتاب الحمام والترمذي في الاستئذان من ثلاثة طرق وقال في كل طريق منه هذا حديث حسن وقال في بعضها حديث حسن وما أرى اسناده متصل وعن المسور بن مخرمة رضي الله عنه قال « اقبلت بحجر ثقيل أحمله وعلى أزار خفيف فأنخل أزارى ومعي الحجر لم استطع أضمه حتى بلغت به الي موضعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ارجع الي ثوبك فخذنه ولا تمشوا عراة » رواه مسلم وعن بهز بن حكيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذرق قال « احفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قال قلت يا رسول الله اذا كان القوم بعضهم في بعض قال إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا ترينها أحد أقلت يا رسول الله اذا كان أحدنا خاليا قال الله أحق أن يستحي منه من الناس » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن قال أهل اللغة سميت العورة لقبح ظهورها ولغض الابصار عنها مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين والكلمة العوراء القبيحة •

من غير فصل لما روى عن جابر رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال لبلال اذا اذنت فترسل واذا أقت فاحذر » والترسل هو الترتيل (الثالثة) ينبغي أن يرجع في أذانه خلافا لابي حنيفة واحمد والرجيع

(١) ﴿ حديث ﴾ جابر اذا اذنت فترسل فاذا اقامت فاحذر الترمذي والحاكم والبيهقي وابن عدى وضفوه الا الحاكم فقال ليس في اسناده معطون غير عمرو بن قائد : (قلت) لم يقع الا في روايته هو ولم يقع في رواية الباقرين لكن عندهم فيه عبد المنعم صاحب السقاء وهو كاف في تصحيح الحديث : وروى الدارقطني من حديث سويد بن غفلة عن علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا ان نزل الاذان ونحذر الإقامة وفيه عمرو بن شمر وهو متروك وقال البيهقي روى باسناد

أما حكم المسئلة فستر العورة عن العيون واجب بالاجتماع لما سبق من الأدلة وأصح الوجهين وجوبه في الخلوة لما ذكرنا من حديث بهز وغيره وعمن نص علي تصحيحه المصنف والبندنجي فان احتاج الي الكشف جاز أن يكشف قدر الحاجة فقط هكذا قاله الاصحاب وقول المصنف فان اضطر بمحول علي الحاجة لاعلي حقيقة الضرورة ولو قل احتياج كماله الاصحاب ان كان أصوب لئلا يوهم اشتراط الضرورة فن الحاجة حالة الاختصال يجوز في الخلوة ما بالوافضل التستر بمنزلة وقد سبق بيان هذا واضحا في باب صفة الغسل والله أعلم

• قال المصنف رحمه الله •

﴿يجب ستر العورة للصلاة لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال لا يقبل الله صلاة حائض إلا بنحو﴾ فان انكشف شيء من العورة مع القدرة لم تصح صلاته ﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه ابو داود والترمذي ونحو حديث حسن ورواه ١٠٠ م في المستدرک وقال حديث صحيح علي شرط مـ والمراد بالمائض التي امنت سميت حائضاً لانها بلغت سن الحيض هذا هو الصواب في العبارة عنها ويقع في كثير من كتب شروح الحديث وكتب الفقه أن المراد بالمائض التي بلغت سن الحيض وهذا تساهل لانها قد تبلغ سن الحيض ولا تبلغ البلوغ الشرعي ثم أن التقييد بالمائض خرج علي الغالب وهو أن التي دون البلوغ لا تصلح والا فلا يقبل صلاة الصبيّة المميزة الانحار : واعلم أن الحديث مخصوص بالمرأة والاناث لا تصح صلاتها مكشوفة الرأس : أما حكم المسئلة فستر العورة شرط لصحة الصلاة فان انكشف شيء من عورة المصلي لم تصح صلاته سواء أ كبر انكشف أم قل ومن أدنى جز وسه في هذا الرجل والمرأة وسواء المصلي في حضرة الناس والمصلي في الخلوة وسه صلاة النفل والفرض والعبادة والطواف وسجود التلاوة والشكر ولو صلى في سترة ثم بعد الفراغ علم أنه كان فيها خرق تبين منه العورة وجبت إعادة الصلاة علي المذهب سواء كان علمه ثم نسيه أم لم يكن علمه وفيه الخلاف السابق فيمن صلى بنجاسة جهلها أو نسيها فان احتمل حدوث الخرق بعد الفراغ من الصلاة فلا إعادة عليه بلا خلاف كما سبق في نظيره من النجاسة في آخر باب طهارة البدن

هو أن يأتي بالشهادة مرتين مرتين بصوت خفيض ثم يد صوته فيأتي بكل واحدة منهما مرتين آخرين بالصوت الذي افتتح الاذان به لنا ما روى عن أبي مخنف قال «التي علي رسول الله صلى

آخر عن الحسن وعطاء عن ابي هريرة ثم ساقه وقال الاسناد الاول اشهر يعني طريق جابر : وروى الدار قطني من حديث عمر موقوفا نحوه وليس في اسناده الا ابو الزبير مؤذن بيت المقدس وهو تابعي قديم مشهور : (تنبيه) التزل الثاني والحد بالحاء والادال الهمتين الاسراع ويعوز في قوله فاحذر ضم الدال وكسرهما : وروى فاحذم بالميم وهي الاسراع أيضا والاول أشهر

(فرع) في مذاهب العلماء في ستر العورة في الصلاة : قد ذكرنا أنه شرط عندنا وبه قال داود وقال أبو حنيفة أن ظهر ريع العضو صحت صلاته وإن زاد لم تصح وإن ظهر من السواثن قدر درهم بطلت صلاته وإن كان أقل لم تبطل وقال أبو يوسف إن ظهر نصف العضو صحت صلاته وإن زاد لم تصح وقال بعض أصحاب مالك ستر العورة واجب وليس بشرط فإن صلى مكشوفها صحت صلاته سواء تعدد أو سها وقال أ كثر المالكية السترة شرط مع الذكر والقدره عليها فإن عجز أو نسي الستر صحت صلاته وهذا هو الصحيح عندهم وقال أحمد إن ظهر شيء يسير صحت صلاته سواء العورة المخفية والغلظة : دليلنا أنه ثبت وجوب الستر بحديث عائشة ولا فرق بين الرجل والمرأة بالاتفاق وإذا ثبت الستر اقتضي جميع العورة فلا يقبل تخصيص البعض إلا بدليل ظاهر *

✽ قال المصنف رحمه الله ✽

﴿ وعورة الرجل ما بين السرة والركبة والسرة والركبة ليسا من العورة ومن أصحبا نمان قال هما من العورة والاول أصح لما روى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « عورة الرجل ما بين سرته الى ركبته » وأما الحرّة فجميع بدنّها عورة الا الوجه والكفين لقوله تعالى (ولا يبدین زینتھن الا ما ظھر منها) قال ابن عباس وجها وكفها ولان النبي صلى الله عليه وسلم « نهى المرأة الحرام عن لبس القزازين والنقاب » ولو كان الوجه والكف عورة لما حرم سترهما ولان الحاجة تدعو الى ابراز الوجه للبيع والشراء والى إبراز الكف للاخذ والعطاء فلم يجعل ذلك عورة وأما الامة ففيها وجهان أحدهما أن جميع بدنّها عورة الامواضم التقليل وهي الرأس والذراع لان ذلك تدعو الحاجة الى كشفه وماسواه لاندعو الحاجة الى كشفه والثاني وهو المذهب أن عورتها ما بين السرة والركبة لما روى عن أبي موسى الاشعري رضى الله عنه أنه قال علي المنبر « الا لا أعرف أحدا أراد أن يشتري جارية فينظر الى ما فوق الركبة أو دون السرة لا يفضل

الله عليه وآله وسلم التأذين بنفسه فقال قل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر أشهد أن لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن محمد رسول الله اشهد أن محمد رسول الله ثم قال أرجع فقد صوتك اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن لا اله الا الله اشهد أن محمد رسول الله اشهد أن محمد رسول الله ثم بقي الاذان وواقفنا مالك علي أنه رجع لكن الصيلا فيروى من مذهبه أنه لا يزيد في كلمات الاذان بل الترجيع

(١) « حديث » أبي محذورة القي على رسول الله صلى الله عليه وسلم التأذين بنفسه فقال قل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الحديث وفيه الترجيع رواه ابو داود وغيره وقد تقدم : قوله ورد الخبر بالثوب في اذان الصبح هو كما قال فقد روى ابن خزيمة والدارقطني والبيهقي من حديث أنس قال من السنة اذا قال المؤذن في اذان الفجر حي على الفلاح

ذلك أحد الا عاقبته «ولان من لا يكون رأسه عورة لا يكون صدره عورة كالرجل»

(الشرح) هذا التفسير المذكور عن ابن عباس قد رواه البيهقي عنه وعن عائشة رضي الله عنهم وقيل في الآية غير هذا وأما حديث نعي المحرمة عن ابن التفاضين في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ولا تنقب المرأة المحرمة ولا تلبس التفاضين» وأما حديث أبي سعيد رضي الله عنه (١) أما حكم المنة في عورة الرجل خمسة أوجه الصحيح المنصوص أنها ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة من العورة قال الشيخ أبو حامد نعي الشافعي «علي أن عورة الحر والعبد ما بين سرته وركبته وأن السرة والركبة ليسا عورة في الام والاملاء : والثاني أنهما عورة والثالث السرة عورة دون الركبة والرابع عكس حكمه الرافعي والخامس أن العورة هي القبيل والدير فقط حكمه الرافعي عن أبي سعيد الاصطخري وهو شاذ منكر وسواء في هذا الحر والعبد والصبي وأما عورة المرأة فجميع بدنها الا الوجه والكتفين الى الكوعين وحكي الخراسانيون قولاً وبعضهم يحكيه وجهاً أن باطن قدميها ليس بعورة وقال المزني القدمان ليسا بعورة والمذهب الاول واما الامة ففيها ثلاثة أوجه أصحها عند الاصحاب سورتها كعورة الرجل فتجرى فيها الوجة الاربعة الاولى دون الخامس والثاني وهو قول أبي علي الطبري كعورة المرأة رأسها فليس بعورة وما عداها عورة وسواء في هذا الخلاف الامة التقدم للملأى عنها علي صفة والمدير والمكتبة وأم الولد ومن بعضها حر ولا خلاف في شيء من سندان الا ان بعضها حر ففيها وجهان في الحاوي أحدهما هذا والثاني أنها كالمرأة وصحة واستدل له بتغليب الاحتياط قال ويجرى الوجهان في عورتها في نظر سيدها والاجاب ان إليها أحدها أنها للمرأة في

(١) يأنس
الاسم له

أن يقول مرة أشهد أن لا اله الا الله ثم مرة أشهد أن محمداً رسول الله ثم يرجع فيمده به ثم يعيد السكنتين مرة مرة بصوت عال ثم أن المصنف لم يزد في الكتاب على كون الترجيع أمراً به والامر به يشمل المستحق والمستحب فمن أي التبيين هو الاسح أنه مستحب وله تركه لم يضر كالتشيب ولان المقصود الاعلام والابلاغ والذي يأتي به بصوت خفيض لا يسمعه الامن حوله فلا يتعلق به ابلاغ وفيه وجه آخر انه مستحق فيه كاتر السكلمات للامور بها ومنهم من يحكيه قولاً الاربعة

قال الصلاة خير من النوم وصححه ابن السكن ولفظه كان الثوب في صلاة العدا اذا قال المؤذن حي علم الفلاح : وروى ابن ماجه من حديث ابن المسيب عن بلال انه أتى النبي صلى الله عليه وسلم يؤذنه لصلاة الفجر فقبل هو قائم فقال الصلاة خير من النوم مرتين فاقرت في تأذين الصبح فثبت الامر على ذلك وفيه اقطاع مع ثقة رجلاه وذكره ابن السكن من طريق اخرى عن بلال وهو في الطيراني من طريق الزهري عن حفص بن عمر عن بلال وهو منقطع ايضاً ورواه البيهقي في المعرفة من هذا الوجه فقال عن الزهري عن حفص بن عمر بن سعد المؤذن اسعداً كان يؤذن قال حفص فحدثني اهل ان بلالا فذكره : وروى ابن ماجه من حديث

حق السيد وغيره والثاني فائمة الاجنبي والذي قطع به الجمهور أنها كلامة افقة في الصلاة عن الحسن البصري انها بعد وضع الولد بالحرمة واما الخنثى فان كان رقيقا وقلنا عورة الامة كالرجل فهو كالرجل وان كان حرا او رقيقا وقلنا عورة الامة اكثر من عورة الرجل وجب ستر الزيادة على عورة الرجل ايضا لاحتمال الانوثة فلو خالف فاقصر على ستر ما بين السرة والركبة في صحة صلاته وجهان اقبهما لاتصح لان السر شرط وشككنا في حصوله وقد سبق في باب ما ينقض الوضوء في فصل احكام الخنثى ان صاحب التهذيب والقاضي ابا الفتوح وكثيرين قطعوا بأنه لا يلزمه الاعادة للشك فيها *

(فرع) في مذاهب العلماء في العورة قد ذكرنا ان المشهور من مذهبنا أن عورة الرجل ما بين سترته وركبته وكذلك الامة وعورة الحرة جميع بدنهما الا الوجه والسكفين وبهذا كله قال مالك وطائفة ورواية عن احمد وقال ابو حنيفة عورة الرجل من ركبته الى سترته وليست السرة عورة وبه قال عطاء وقال داود ومحمد بن جرير وحكاه في التمهيد عن عطاء عورة الفرجان فقط ومن قال عورة الحرة جميع بدنهما الا وجهها وكفها الا وراعي وابو حنيفة والشورى والمزني قدماها ايضا ليس بعورة وقال احمد جميع بدنهما الا وجهها فقط وحكي للموردي والمتولي عن ابي بكر بن عبد الرحمن التابعي ان جميع بدنهما عورة ومن قال عورة الامة ما بين السرة والركبة مالك واحمد وحكي بن المنذر وغيره عن الحسن البصري انها اذا زوجت أو تسراها سيدها لزمها ستر رأسها ولم يوافق أحد من العلماء وحكي للمتولي عن ابن سيرين ان أم الولد يلزمها ستر الرأس في الصلاة دليلنا ما سبق عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال «كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ أقبل ابو بكر رضي الله عنه أخذاً بطرف ثوبه حتى ابدى عن ركبته فقال

الثوب في اذان الصبح ورد الخبر به وهو أن يقول بعد الحيعتين الصلاة خير من النوم مرتين ثم يأتي بياقي الاذان ومحمي توبيان قولهم ثاب الى شيء أي عادوا للمؤذن يعود به الى الدعاء الى الصلاة بعد ما دعا اليها بالحيعتين وفيه طريقان أحدهما وهو المذكور في الكتاب ان فيه قولين التقديم أنه يثوب والجديد انه لا يثوب والثاني التطلع بأنه يثوب وبه قال مالك وأحمد لما روي عن بلال رضي

عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن سالم عن ابيه فذكر قصة اهتمامهم بما يجمعون به الناس قبل ان يشرع الاذان وفي آخره وزاد بلال في نداء صلاة الدعاء الصلاة خير من النوم فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم واستأذنه ضعيف جدا ولكن للثوب طريق آخرى عن ابن عمر رواها السراج والطبراني والبيهقي من حديث ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر قال كان الاذان الاول بعد حي على الصلاة حي على الفلاح الصلاة خير من النوم مرتين وسنده حسن وسيأتي بقية الاحاديث في ذلك *

التي صلى الله عليه وسلم أما صاحبكم فقد غامر فلم يذكر الحديث «رواه البخاري عن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان قاعداً في مكان فيه ماء قد انكشف عن ركبته أو ركبته فلما دخل عثمان غطاهما» رواه البخاري بلفظه وتقدم ذكر الاحاديث في أن الفخذ عورة واما حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا في بيتها كاشفا عن فخذه أوسافيه فاستأذن أبو بكر فاذن له وهو علي تلك الحال فتحدث ثم استأذن عثمان وذكر الحديث» فهذا لدلالة فيه علي أن الفخذ ليس بعورة لأنه مشكوك في المكشوف قال أصحابنا الوصح الجزم بكشف الفخذ تأولناه علي أن المراد كشف بعض ثيابه لا كلها قالوا ولا نها قضية عين فلا عموم لها ولا حجة فيها . واما حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «غزى خيبر فاحرى نبي الله صلى الله عليه وسلم في زقاق خيبر ثم حسر الازار عن فخذه حتي أتى لانظر الى يسانه فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم فهذا محمول علي أنه انكشف الازار وانحسر بنفسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم تعدد كشفه بل انكشف لاجراء الفرس ويدل عليه أنه ثبت في رواية في الصحيحين فانحسر الازار قال الشيخ ابو حامد وغيره واجمع العلماء علي أن رأس الامة ليس بعورة مزوجة كانت أو غيرها الارواية عن الحسن البصري أن الامة المزوجة التي اسكنها الزوج منزله كالحرمة والله أعلم «قال المصنف رحمه الله»

﴿ويجب ستر العورة بالايصاف لون البشرة من ثوب صفيق أو جلد أو ورق فإن ستر بما يظهر منه لون البشرة من ثوب رقيق لم يحز لان السر لا يحصل بذلك﴾

﴿الشرح﴾ قال أصحابنا يجب السر بما يحول بين الناظر ولون البشرة فلا يكفي ثوب رقيق يشاهد من ورائه سواد البشرة أو يابضها ولا يكفي أيضا الغلايط المهمل النسيج الذي يظهر بعض العورة من خلاله فلو ستر اللون ووصف حجم البشرة كالركبة والالية ونحوها حثت الصلاة فيه لوجود السر وحكي الدارمي وصاحب البيان وجها أنه لا يصح إذا وصف الحجم وهو غلط ظاهر

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا تتوبن في شيء من الصلاة الا في صلاة الفجر» (١) وبهذه الطريقة قال أبو علي الطبري والشيخ ابو حامد والفاضل ابن كجب وحكام الصيدلاني واعتمدها قال هؤلاء . وانما كرهه في الجديد معللا بأن أبا مخنف عورة لم يحكمه وقد ثبت عن أبي مخنف عورة

(١) ﴿حديث﴾ بلال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر الترمذي وابن ماجه واحمد من حديث عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن بلال وفيه ابو اسمعيل اللآثمي وهو ضعيف مع انقطاعه بين عبد الرحمن وبلال وقال ابن السكن لا يصح اسنده ثم ان الدارقطني رواه من طريق اخرى عن عبد الرحمن وفيه ابو سعد البقال وهو نحو ابى اسمعيل في الضعف *

ويكفي الستر بجميع أنواع الثياب والجلود والورق والحشيش المذسوج وغير ذلك ما يستر لون البشرة وهذا لا خلاف فيه ولو ستر بعض عورته بشيء من زجاج بحيث ترى البشرة منه لم تصح صلاته بلا خلاف ولو وقف في ماء صاف لم تصح صلاته إلا إذا غلبت الحضرة لئلا كم للاء فإن انفس الي عنقه ومنعت الحضرة رؤيتون البشرة أو وقف في ماء كدر ممت على الاصح وصوره الصلاة في الماء أن يصلي على جنازة ولو طين عورته فاستتر اللون أجزأه على الصحيح وبه قطع الاصحاب سواء وجد ثوباً أم لا وفيه وجه حكاه الرافعي أنه لا يصح وهو شاذ مردود قال اصحابنا ويشترط ستر العورة من أعلى ومن الجوانب ولا يشترط من أسفل الذيل والازار حتى لو كان عليه ثوب متسع الذيل فصلى على طرف سطح ورأى عورته من ينظر اليه من أسفل صحت صلاته كذا قاله الاصحاب كلهم إلا إمام الحرمين والشاشي حكيا ما ذكرنا وتوقفا في صحة الصلاة في مسألة السطح ورأيا فسادها وسنيسط الكلام في القبيص الواسع الجيب حيث ذكره المصنف إن شاء الله تعالى ويشترط في الساتر أن يشمل المستور أما باللبس كالثوب والجلد ونحوهما وأما بغيره كالطين فأما الخيمة الضيقة ونحوها فإذا دخل إنسان وصلى مكشوف العورة لم تصح صلاته لأنها ليست ستره ولا يسمى مستتراً ولو وقف في جب وهو الحاية وصلى على جنازة فإن كان واسع الرأس يرى هو أو غيره منه العورة لم تصح صلاته وإن كان ضيقه فوجان حكاهما الرافعي اصحابها وبه قطع صاحب التمه تصح صلاته كثوب واسع الذيل ولو حفر حفرة في الارض وصلى على جنازة أن رد التراب فواري عورته صحت صلاته وإلا فكلجب ذكره المتولي وغيره *

قال المصنف رحمه الله *

« والمستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة أبواب خمار تغطي به الرأس والعنق ودرع يغطي به البدن والرجلين وملحفة ضيقة تستر الثياب لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال « تصلي المرأة في ثلاثة أبواب درع وخمار وأزار » وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما « تصلي في الدرع والخمار »

أنه قال « علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان وقالوا إذا كنت في اذان الصبح فقلت حي على الفلاح فقل الصلاة خير من النوم مرتين » (٢) فيحتمل أنه لم يبلغه عن أبي مخنف وروى في الثوب في التقديم على رواية غيره ويحتمل أنه بلغه في التقديم ونسبه في الجديد وعلى كل حال فاعتماده في الجديد على خبر أبي مخنف وروايته فكأنه قال مذهبي ما ثبت في حديثه ومن أثبت القولين

(١) حديث أبي مخنف عن رسول الله ﷺ الاذان وقال إذا كنت في الصبح فقلت حي على الفلاح فقل الصلاة خير من النوم مرتين قال الرافعي ثبت انتهى رواه أبو داود وابن حبان مطولاً من حديثه وفيه هذه الزيادة وفيه محمد بن عبد الملك بن أبي مخنف وهو غير معروف الحال والحراث بن عبيد وفيه مقال وذكره أبو داود من طرق أخرى عن أبي مخنف منها ما هو مختصر ومحمد بن خزيمة من طريق ابن جريج قال اخبرني عثمان بن السائب اخبرني

والمحفة والمستحب أن تكشف جلبابها حتى لا يصف أعضاءها وتجاها للمحفة عنها في الركوع والسجود حتى لا يصف ثيابها * ﴿

﴿الشرح﴾ هذا الحكم الذي ذكره نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وقوله تكشف جلبابها هذا لفظ الشافعي رحمه الله وضبطاه في المذهب والتنبيه تكشف بالثاء، الثلاثة واختلاف الأصحاب في ضبطها عن الشافعي علي ثلاثة أوجه حكاهما الشيخ أبو حامد في تعليقه والبنديجي والمحاملي وغيرهم أحدها تكشف ملبسك ومعه تنخله كثيلاً أي غليظاً ضيقاً أو ثانياً تكشف بالثاء المشاء فوق قالوا وأراد بها تعمد أزارها حتى لا ينخل عند الركوع والسجود فتبلى عورتها والثالث تكفت بقا، ثم ثاء، مائة فوق أي تجمع أزارها عليها والكفت الجمع وأه الباباب يقال في البيان هو الحمار والأزار وقال الخليل هو أوسع من الحمار وألف من الأزار وقال المحاملي هو الأزار وقال صاحب المطالع قال النضر بن شميل هو ثوب أقصر من الحمار وأعرض من اللقنة تغطي به المرأة رأسها قال وقال غيره هو ثوب واسع دون الرداء تغطي به المرأة ظهرها وصدرها وقال ابن الأعرابي هو الأزار وقيل هو كالماء والمحفة وقال آخرون هو المسلاة التي تلتحف بها المرأة فوق ثيابها وهذا هو الصحيح وهو مراد الشافعي رحمه الله والمصنف والاصحاب هنا هو مراد المحاملي وغيره ويقولهم هو الأزار وليس مرادهم الأزار المعروف الذي هو المنزوع وقول المصنف وتجاها للمحفة في الركوع لا يخالف ما ذكرناه فالملحفة هي الجلباب وهي افئذان مترادفان عبر بأحدهما في الأول وبالأخر في الثاني وبوضع هذا أن الشافعي قال في مختصر المزني وأحب لها أن تكشف جلبابها وتجاها في ركعة وساجدة ثلاثاً تصفها ثيابها وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم «أتصلي المرأة في درع وخمار ليس ماية أزار قال إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها، رواه أبو داود بإسناد جيد لكن قال رواه أكثر الرواة عن أم سلمة موقوفاً عليها من قولها وقال الحاكم هو حديث صحيح علي شرطه البخاري وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من جرتوبه خيلاً لم ينظر الله إليه يوم

قال لا آله مما بقي فيها علي القديم» وأما أبو حنيفة فقد روى عنه مثل مذهبه وروى أنه يكسب بعد الأذان بقدر عشرين آية ثم يقول حي علي الصلاة - علي الفلاح - مرتين وقال أنه التثويب ثم المشهور في التثويب القطع بأنه ليس برن في الأذان وقال امام الحرمين فيه احتمال آخر من جهة أنه يضاهي كلمات الأذان في شرع رفع الصوت به فكان أولى بالخلاف من الترجيع وقوله وكذا التثويب

أبي وام عبد الملك بن أبي مخذومة عن أبي مخذومة وقال بقي بن مخلد ثنا يحيى بن عبد الحميد ثنا أبو بكر بن عياش حدثني عبد العزيز بن رفيع سمعت أبا مخذومة قال كنت غلاماً صبيهاً فاذنت بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر يوم حنين فلما انتهيت إلي حي علي الفلاح قال الحق فيها الصلاة خير من النوم ورواه النسائي من وجه آخر عن أبي جعفر عن أبي سلمان عن أبي مخذومة وصححه ابن حزم *

القيامه قالت ام سلمة فكيف تصنع الاء بذيولهن قال برخين شبراً فقالت اذا تنكشف اقدامهن قال
فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه» واما ترمذى والنسائى وقال الترمذى حديث صحيح *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ويستحب للرجل ان يصلي في ثوبين قيص ورداء أو قيص وازار أو قيص وسراويل لما روى
ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فان الله أحق من زين
له فمن لم يكن له ثوبان فليتزرد اذا صلى ولا يشتمل اشمال اليهود» *﴾

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه ابو داود وغيره ولفظ ابى داود عن ابن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أو قال قال عمر «اذا كان لأحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن الا ثوب واحد فليتزرد
به ولا يشتمل اشمال اليهود» اسناده صحيح قال الخطابي اشمال اليهود المنهى عنه هو أن يخلل بدنه بالثوب
ويسبله من غير أن يرفع طرق قال واشمال السماء أن يخلل بدنه بالثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه
الايسر وذكر البغوى هذا عن الخطابي قال والى هذا ذهب الفقهاء قال وفسر الاصمعى السماء
بالاول قال البغوى وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم «أنه نهى عن السماء اشمال اليهم» د فجعلها
شيئاً واحداً * اما حكم المسألة فقال أصحابنا يستحب ان يصلي الرجل في أحسن ثيابه المتيسرة له
ويتمتع ويتمتع فان اقتصر على ثوبين فالأفضل قيص ورداء أو قيص وازار أو قيص
وسراويل * قال المصنف رحمه الله *

﴿وان أراد أن يصلي في ثوب فاقصيص أولي لانه اعم في الدتر ولانه يستر العورة ويحصل
على السكينة فان كان القمص واسع الفتح بحيث اذا نظر رأى العورة زره لما روى سلمة بن الاكوع

أذان الصبح مطلق يشمل الاذان الاول والثاني للصحيح لكن ذكر في التهذيب انه اذا أذن مرتين
وثوب في الاول لا يثوب في الثاني على أصح الوجهين (الحامسة) ينبغي أن يؤذن ويقيم قائماً لان
الملك الذى رآه عبد الله بن زيد في المنام أذن قائماً وكذلك كان يفعل بلال وغيره من مؤذني
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولانه أبلغ في الاعلام ولو ترك القيام مع اقتسرة فقيه وجهان
أحدهما ان الاذان والاقامة محيذان لحصول أصل الابلاغ والاعلام ولانه يجوز ترك القيام في صلاة
النفل ففي اذان أولي الا انه يكره ذلك الا اذا كان مسافراً فلا بأس بأن يؤذن راكباً قاعداً
والثاني انه لا يعتد بأذانه واقامته كما لو ترك القيام في الخطبة وهذا لا نزاع لاشراطها على تليق من استمرار

(١) * (حديث) * ان الملك الذى رآه عبد الله بن زيد في المنام كان قائماً ابو داود من حديث
شعبة عن عمرو بن مرة عن ابن ابي ليلى قال احببت الصلاة ثلاثة احوال حدثنا أصحابنا أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لقد اعجبني ان تكون صلاة المسلمين واحدة فذكر الحديث بخاء
رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني رجعت لما رأيت من اهتمامك فرأيت رجلاً عليه ثوبان
اخضران فقام على المسجد فاذن ثم قدم ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلاة الحديث

رضي الله عنه قال « قلت يا رسول الله أنا نصيد افنصلي في الثوب الواحد فقال نعم ولترزوه ولو بشوكة » فان لم يزره وطرح على عنقه شيئاً جاز لان السر يحصل به فان لم يفعل ذلك لم تصح صلاته وان كان القميص ضيق الفتح جاز أن يصلي فيه بحول الازار لما روى ابن عمر قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بحول الازار » فان لم يكن قميص فالرداء أولى لانه يمكنه أن يستر به العورة ويبقى منه ما يطرحة على الكتف فان لم يكن فالازار أولى من السراويل لان الازار يتجلى منه ولا يصف الاعضاء والسراويل يصف الاعضاء »

(الشرح) حديث أم سلمة حديث حسن رواه ابو داود والنسائي وغيرهما باسناد حسن ورواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح وقوله صلى الله عليه وسلم « وأبرزه » يجوز في هذا الاسم الاسكان والكسر والفتح وهو اضغفها والراء مضمومة على الصحيح المختار وجهه تعلق في النصيح كسرهما وفتحها أيضاً وغلطوه فيه واما حديث ابن عمر فرواه الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم : أما حكم المسألة فقال أنها بناؤها إذا أراد الاتصال على ثوب واحد فالقميص أولى ثم الرداء ثم الازار ثم السراويل لما ذكره المصنف فان كان القميص واسع المتع بحيث ترى عورتك في قيامه أو ركوعه أو سجوده فان زرته أو وضعه على عنقه شيئاً يستره أو شد سدله بحيث صلاته فان تركه على حاله لم تصح صلاته نص الشافعي على هذا كله واتفقوا عليه إلا أن البندنجي ذكر أن نص الشافعي ان الازار أفضل من السراويل كما قدمناه عن الشافعي والاصحاب ثم قال اختياراً لنفسه ان السراويل أفضل وللمذهب الاول ولو كان الميب بحيث ترى به العورة في ركوعه ولا تقار في القيام فهل تنفصل صلاته ثم اذار كبح تبطل ام لا تنفصل أصلاً فيه وجهاً أصحهما الانعقاد فائدهما انما لو اعتدى به : يره قبل الركوع وفيه لوائقي ثوبا على عنقه قبل الركوع ولو كانت لحيته أو شعر رأسه يستر جبينه ويمس الخلق واتفقهم وهذا عما استمروا عليه وينبغي أن يستقبل فيها القبلة بمثل ما تقدمناه قوله رحمه وأذن

ورواه الدارقطني من حديث الاعمش عن عمرو بن مرة عن ابن ابي ليلى عن معاذ بن جبل به ورواه ابو الشيخ في كتاب الاذان من طريق يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد قال لما كان الليل قبل الفجر غشي مناس فرأيت رجلاً عليه ثوبان اخضران وأنا بين النائم واليقظان فقام على سطح المسجد فجعل اصبعيه في اذنيه وقادى فذكر الحديث بطوله وهذا حديث ظاهره الاقطاع قال المنذرى الا ان قوله في رواية ابي داود حدثنا اصحابنا إن اراد به الصحابة فيكون مستنداً والا فهو مرسل : (قلت) في رواية ابي بكر بن ابي شيبة وابن خزيمة والطحاوي والبيهقي ثنا اصحاب محمد فتبين الاحمال الاول ولهذا صححها ابن حزم وابن دقيق العيد : (قائدة) ذكر الفوراني والزمالي ان عبد الله بن زيد سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يأذن في الاذان مرة واحدة فأذن الظهر قال النووي هذا باطل وهو كما قال وعند عبد الرزاق من حديث سعيد بن السيب عن عبد الله بن زيد في قصة الرؤيا قبلته رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره

رؤية العورة صحت صلاته علي اصح الوجوهين كما لو كن علي ازاره خرق فجمع عليه الثوب بيده فانه يصح بلا خلاف فلو ستر الخرق بيده ففيه الوجهان الاصح الصحيح وجزم صاحب الحاوي بالطلان في مسألة اللحية ونحوها وجزم به ايضا في اللحية واليد والقاضي ابو الطيب في باب الاحرام في تعليقه والاصح الصحيح واما اذا كان الجيب ضيقا بحيث لا ترى العورة في حال من أحواله صلاته فصح صلاته سواء زره أم لا هذا تفصيل مذهبا وعند أبي حنيفة ومالك تصح صلاته وان كان الجيب واسعا ترى منه عورته كما لو رآها غيره من أسفل ذيله *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿فان كان الأزار ضيقا أنز به وان كان واسعا التحف به ويخالف بين طرفيه علي عاتقيه كما يفعل القصار في الماء للاروى جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا صليت وعليك ثوب واحد فان كان واسعا فالتحف به وان كان ضيقا فأنز به» وروى عمر بن ابي سلمة رضى الله عنهما قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد ملتصقا به مخالفا بين طرفيه علي منكبيه» فان كان ضيقا فأنز به أو صلى في سراويل فالمستحب أن يطرح علي عاتقه شيئا للاروى ابو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قل «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس علي عاتقه منه شيء فان لم يجد ثوبا يطرحه علي عاتقه طرح جبلا حتى لا يخلو من شيء» *

﴿الشرح﴾ هذه الاحاديث الثلاثة رواها البخاري ومسلم وحكم المسألة بما ذكره المصنف وقوله صلى الله عليه وسلم «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس علي عاتقه منه شيء» نهى كراهة تنزيه لا تحريم فلو صلى مكتشف العاتقين تحت صلاته مع الكراهة هذا مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وجمهور السلف والخلف وقال احمد وطائفة قليلة يجب وضع شيء علي عاتقه لظاهر الحديث فان تركه ففي محبة صلاته عن أحمد روايتان وخص أحمد ذلك بصلاة الفرض دليلنا حديث جابر في قوله صلى الله عليه وسلم فأنز به هكذا احتج به الشافعي في الام واحتج به الاصحاب وغيرهم والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

مستدبراً ففيه الخلاف المذكور في ترك القيام ويستحب الاتفات في الخيلتين مينا وشمالا وذلك بالتأذين لكن يحمل ذلك علي ان الأمور بلال فلا ينتهض لما ذكره وايضا في اسناده ابو جابر البياضي وهو كذاب: (قوله) كان بلال وغيره من مؤذني رسول الله ﷺ يؤذنون قياما : اما قيام نلال فتأبى في الصحيحين من حديث ابن عمر فقيه قم يا بلال فتاد بالصلاة وفي الاستدلال به نظر لان معناه اذهب الى موضع بارز فتاد فيه قال النووي وعند النسائي من حديث ابي مخذرة ان للنبي صلى الله عليه وسلم لما علمه الاذان قال له قم قاذن بالصلاة والاستدلال به كالذي قبله وعند ابي داود من طريق عروة عن امرأة من بني النجار قالت كان يتي أطول بيت حول المسجد فكان بلال يؤذن عليه العجر فياتي بسحرف يجلس علي القبت ينتظر الفجر فإذا رآه تطمي وقال

﴿ويكره اشتغال الصائم وهو أن يلتحف بثوب ثم يخرج يده من قبل صدره لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اشتغال الصائم وأن يحتجب بالجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء﴾ *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه البخاري وهو لم يلفظه والصائم بالمد وفد بين تفسيرها والفرق بينها وبين اشتغال اليهود وأما ما ذكره المصنف من تفسيرها فغريب قال صاحب المسامع اشتغال الصائم إدارة الثوب على جسده لا يخرج منه يده ذي عن ذلك لانه إذا أنه ما يوقفه لم يمكنه اخراج يده بسرعة ولانه إذا أخرج يده انكشفت عورته وهذا تفير الاصمعي وسائر أهل اللغة والذي سبق عن الخطابي تفسير الفقهاء قال ابن قتيبة سميت صماء لانه سد منافذها لئلا يطلعها العجا ليس فيها خرق ولا صدع وقوله وأن يحتجب هو بالواو المهملة من الحبوة بضم الحاء وكسرهما لغتان قال أهل اللغة الاحتجاب ان يعمد الانسان على اليه وينصب ساقيه ويحوى سلبها بثوب أو نحوه أو يده والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يسدل في الصلاة وفي غيرها وهو أن يلقى طرف الرداء من المانيين لما روى عن علي رضي الله عنه أنه رأى قوما سدوا في الصلاة فقال «أتتهم اليهود خرجوا من فروعهم» وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رأى اعرابيا عليه شملة قد ذبلها وهو يصلي «قال ان الذي يبرئوه من الخيلاء في الصلاة ليس من الله في حل ولا حرام»﴾ *

﴿الشرح﴾ يقال سد بالفتح يسدل ويسدل ضم الدال وكسرهما نال أهل اللغة هو ان يرسل الثوب حتى يعيب الارض وكلام المصنف محمول على هذا والشملة كما يشتمل به وقيل إنما تكون شملة إذا كان لها هذب نال ابن جرير هي كساء يؤزر به وقوله ذبلها بتشديد الياء معناه أرتب ذيلها وهو طرفها الذي فيه الاهذاب وقوله خرجوا من فروعهم بضم الفاء واحدها ذر بضم الفاء واستلكن الهمزة قال المروى في الغريين فهرم موضع مدراسهم وهي كلمة بظنية عربت وقال الجوهرى أصله

بأن يلقى رأسه وعظمه من غير أن يحمل صدره عن القبلة أو يزيل قدميه عن مكانهما لما روى عن أبي جحيفة

ابن المنذر أجمع كل من يحفظ عنه العلم ان السنة أن يؤذن المؤذن قائما قال وروينا عن أبي زيد الانصاري الصحابي انه أذن وهو قاعد قال وثبت ان ابن عمر كان يؤذن على البعير ويذل فيقيم وسيأتي حديث وائل بن حجر قريا ان شاء الله تعالى : قوله وينبغي ان يستقبل القبلة لما قدمناه قال اسحاق في مسنده ثنا ابو معاوية عن الاعمش عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال جاء عبد الله بن زيد فقال يا رسول الله اني رايت رجلا نزل من السماء فقام على جذم حائط فاستقبل القبلة فذكر الحديث وفي الكامل لان عدى من طريق عبد الرحمن بن سعد بن عمار ابن سعد القرظ حدثني ابي عن آباءه ان بلالا كان اذا كبر بالاذان استقبل القبلة ورواه الحارث في المستدرک من طريق عبد الله بن عمار بن سعد القرظ عن ابيه عن جده نحوه *

بهر وهي عبرانية عربت وقال صاحب المحكم فهرم موضع مدراسهم الذي يجتمعون اليه في عيدهم قال وقيل هو يوم يأكلون فيه ويشربون قال والنصارى يقولون غري يعني بضم الغاء وبالهاء للمجعة وقوله ليس من الله في حلال ولا حرام قيل معناه لا يؤمن بحلال الله تعالى وحرامه وقيل معناه ليس من الله في شيء أى ليس من دين الله في شيء ومعناه قد برىء من الله تعالى وفارق دينه وهذا الكلام المذكور في الكتاب عن ابن مسعود ذكره البغوى في شرح السنة بغير اسناد عن ابن مسعود قال وبعضهم يرويه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم «أما حكم السلة فنهينا أن السلة في الصلاة وفي غيرها سواء قلن سلة للخلاء فهو حرام وان كنن لغير الخلاء فمكروه وليس بمحرام قال البيهقي قال الشافعي في البويطى لا يجوز السلة في الصلاة ولا في غيرها للخلاء فأما السلة لغير الخلاء في الصلاة فهو خفيف لقوله صلى الله عليه وسلم لا بى بكر رضى الله عنه وقال له ان ازارى يسقط من أحد شقى فقال له «لست منهم» هذا نصه في البويطى وكذا رأيته أنا في البويطى وحديث أبى بكر رضى الله عنه هذا رواه البخارى قال البيهقي وروينا عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السلة في الصلاة وفي حديث آخر «لا يقبل الله صلاة رجل مسبل ازاره» قال وحديث أبى بكر دليل على خفة الامر فيه اذا كان لغير الخلاء قال الخطا بى رخص بعض العلماء في السلة في الصلاة روى ذلك عن عطاء ومكحول والزهرى والحسن وابن سيرين ومالك قال ويشبه أن يكونوا فرقوا بين أجازته في الصلاة دون غيرها لان المصلى لا يمشى في الثوب وغيره يمشى عليه ويسبله وذلك من الخلاء المنهى عنه وكان الثورى يكره السلة في الصلاة وكرهه

قال «رأيت بلالا يخرج الى الابطح فاذن لها بلى حتى على الصلاة حتى الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر وكيفته أن يلتفت يمينا فيقول حي على الصلاة مرتين ثم يلتفت شمالا فيقول حي على الفلاح مرتين وهذا هو الاصح وعليه العمل وبه قال أبو حنيفة وعن انفال انه يقسم كل حيلة على الجهتين فيقول حي على الصلاة مرة عن يمينه ومرة عن يساره وكذلك قوله حي على الفلاح ولفظ الكتاب يصالح لهذا الوجه بأن يكون المعنى انه يلتفت في كل حيلة يمينا وشمالا ولكنه لم يرد ذلك وانما اراد الحياة المشهورة والمعنى يستحب أن يلتفت في الجهتين يمينا في الاولى وشمالا في الثانية ثم حكى صاحب البيان على الوجه الاول وجوبه فيما يفعل الى تمام كل واحدة من الجهتين (أحدهما) انه يلتفت يمينا

(١) «حديث» أبى جحيفة رأيت بلالا يخرج الى الابطح فلما بلغ حي على الصلاة حي على الفلاح لوى عنقه يمينا وشمالا ولم يستدر متفق عليه من حديثه بدون قوله ولم يستدر ورواه أبو داود وعنده ولم يستدر بدل ولم يستدر ورواه النسائي باللفظ فجعل يقول في أذانه هكذا يتحرف يمينا وشمالا ورواه ابن ماجه وعنده فرائيه يدور في أذانه لكن في اسناده حجاج ابن اوطاة ورواه الحاكم من حديث أبى جحيفة بالفاظ زائدة وقال قد أخرجاه الا لهما لم يذكرافيه ادخال الاصبعين في الاذنين والاستدارة وهو صحيح على شرطهما ورواه ابن خزيمة

الشافعي في الصلاة وغيرها وقال ابن المنذر عن كره السدل في الصلاة ابن مسعود ومجاهد وعطاء
والنخعي والثوري ورخص فيه ابن عمر وجابر ومكحول والحسن وابن سيرين والزهري وعبد الله
ابن الحسن قال درويشان النخعي أيضا انه رخص في سدل القميص وكرهه في الازار وقال ابن
المنذر لا أعلم في النهي عن السدل خبراً يثبت فلا نهى عنه بغير حجة (قلت) حجاج أصحابنا فيه
بحديث أبي هريرة قال «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السدل في الصلاة» رواه أبو داود
والترمذي وغيرها قال الترمذي لا نعرفه مرفوعاً إلا من طريق عسل بن سفيان وقد ضعفه أحمد
ابن حنبل ومجيب بن معين والبخاري وأبو حاتم وابن عدي والذي نعتنه في الاستدلال على النهي
عن السدل في الصلاة وغيرها عموم الأحاديث الصحيحة في النهي عن اسبال الازار وجره منها
حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ازاره بطراً»
رواه البخاري ومسلم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما أسفل من الكعبين من الازار
ففي النار» رواه البخاري وعنه قال «ينأرجل يصلي» سئل ازاره قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
اذبح فتوضأ فذهب فتوضأ ثم جاء فقال اذهب فتوضأ فقال رجل يا رسول الله ما لك أمرته أن
يتوضأ ثم سكت عنه قال انه كان يصلي وهو مسبل ازاره وان الله تعالى لا يقبل صلاة رجل مسبل»
رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط مسلم وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
«ازر المسلم إلى نصف الساق ولا حرج» أو قال لا جناح - فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل من
الكعبين فهو في النار ومن جر ازاره بطراً لم ينظر الله اليه » رواه أبو داود باسناد صحيح وعن
ابن عمر قال «مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي ازارى استرخاء فقال يا عبد الله ارفع
ازارك فرفعت ثم قال زد فزدت فما زلت أتمرها بعد فقال بعض النعم إلى أين قال إلى انصاف
الساقين» رواه لم وعنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الاسبال في الازار والقميص والعامة
من جر شيئاً خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيامة» رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح وفي المسألة

ويقول حي على الصلاة مرتين ثم يرد وجهه إلى القبلة ثم يلتفت شمالاً ويقول حي على الفلاح مرتين
وهذا ما عليه العمل والثاني يلتفت يمينا ويقول حي على الصلاة مرة ثم يرد وجهه إلى القبلة ثم يلتفت
يمينا ويقول حي على الصلاة مرة أخرى وكذلك يفعل بالجمعة الثانية وإنما اختصت الميعتان بالالتفات
دون سائر الاذان لأن سائر الاذان ذكر الله تعالى وهنا خطاب الآدمي فلا يعدل عن القبلة فيما

بالفعل رأيت بلالا يؤذن يقيم فيه يميل رأسه يمينا وشمالاً ورواه من طريق أخرى وفيه وضع الاصبعين
في الاذنين وكذا رواه أبو عوانة في صحيحه ورواه أبو نعيم في مستخرجه وعنده رأى بلالا يؤذن
ويدور واصبعاه في اذنيه وكذا رواه البزار وقال البيهقي الاستدانة لم ترد من طريق صحيح
لأن مدارها على سفيان الثوري وهو لم يسمعه من عون إنما رواه عن رجل عنه والرجل يتوم

أحاديث صحيحة كثيرة غير ما ذكرته قد جمعتهما في كتاب رياض الصالحين وبالله التوفيق *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ويكره أن يصلي الرجل وهو متلثم لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة﴾ ويكره للمرأة أن تلتقب في الصلاة لأن الوجه من المرأة ليس بمعورة فهي كالرجل * *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه أبو داود بإسناد فيه الحسن بن ذكوان وقد ضعفه يحيى بن معين والنسائي والدارقطني لكن روى له البخاري في صحيحه وقد رواه أبو داود ولم يضعفه والله أعلم ويكره أن يصلي الرجل متلثماً أى مغطياً فاه بيده أو غيرها ويكره أن يضع يده على فاه في الصلاة إلا إذا ثأب فإن السنة وضع اليد على فيه ففي صحيح مسلم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا ثأب أحدكم فليمسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل » والمرأة والختى كالرجل في هذا وهذه كراهة تنزيه لا تمنع صحة الملة والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ولا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير ولا على ثوب حرير لأنه يحرم عليه استعماله في غير الصلاة فلان يحرم في الصلاة أولي فإن صلى فيه أو صلى عليه صحت صلاته لأن التحريم لا يختص بالصلاة ولا النهي يعود إليها فلم يمنع صحتها ويجوز للمرأة أن تصلي فيه وعليه لأنه لا يحرم عليها استعماله وتكره الصلاة في الثوب الذي عليه الصورة لما روت عائشة رضي الله عنها قالت « كان لي ثوب فيه صورة فكنت أبسطه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اليه فقال لي اخره عني فجعلت منه وسادتين » * *

﴿الشرح﴾ حديث عائشة رواه البخاري عن أنس قال « كن قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم ألم يطل عناقركم هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض في صلاتي » القرام بكسر القاف

ليس بخطاب الآدمي وهذا كالسلام في الصلاة ويلتفت فيه ولا يلتفت في سائر الأذكار وإنما لم يستحب في الخطبة أن يلتفت يمينا وشمالا لأن ألفاظها تختلف والغرض منها الوعظ والأفهام فلا يختص بعض الناس بشيء منها كيلا يختل الفهم بذهاب بعض الكلام عن السماع وهما الغرض الاعلام بالصوت وذلك يحصل بكل حال وفي الالتفات استماع التواحي وهل يستحب الالتفات

انه الحجاج والحجاج غير محتج به قال ووم عبد الرزاق في ادراجه ثم بين ذلك بما وصفته في المدرج وتقبه ابن دقيق العيد في الامام بإرجاع منه وقد وردت الاستدارة من وجه آخر : أخرجه أبو الشيخ في كتاب الاذان من طريق حماد وهشيم جميعا عن عون والطبراني من طريق اندريس الاودى عنه وفي الأفراد للدارقطني عن بلال امرأة رسول الله ﷺ اذا ذنا واقتنا لا تزال اقدامنا عن مواضعها
 اسناده ضعيف *

ستر رقيق واجمع العلماء علي أنه يحرم على الرجل أن يعلي في ثوب حرير وعليه لأن علي فيه صحت صلاته عندنا وعند الجمهور وفيه خلاف أحمد السابق في الدار المفصولة بهذا التحريم إذا وجد ستره غير الحرير فإن لم يجد إلا ثوب الحرير لزمه الصلاة فيه علي أصح الوجوه وقد سبقت المسألة في باب طهارة البدن والمرأة أن تعلي فيه بلا خلاف وهل لها أن تجلس عليه في الصلاة وغير هاتين وجهان حكاهما الخراسانيون أصحهما وهو طريقة المصنف وسائر العراقيين يجوز كما يجوز لسهو قوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحرير «أن هذين حرام علي ذكر أمي حل لائسها» وهذا عام يتناول الجلود واللبس وغيرهما والثاني لا يجوز لأنه إنما يباح لها اللبس تزينا لزوجها وسيدها وإنما يحصل كمال ذلك باللبس لا بالجلود ولهذا يحرم عليها استعماله أيا ذهب في الشرب ونحوه مع أنها يجوز لها التحلي به واختار الال والحشي في هذا كالرجل وأما الثوب الذي فيه صور أو صليب أو ما يلهمي فكره الصلاة فيه واليه وعليه الحديث *

(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا صحة الصلاة في ثوب حرير وثوب منقوب وغابها وبطل جهور العلماء وقال أحمد في أصح الروايتين لا يصح وقد يحتاج لهم بما رواه أحمد في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قل من اشترى ثوبا بمسرة درهم وفيه درهم حرام لم تقبل له صلاة مادام عليه ثم أدخل أصبعه في أذنيه وقال صلتان لم أكن سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول «وهذا الحديث ضعيف في رواته رجل مجهول ودليلا ما سبق في مسألة الصلاة في الدار المفصولة والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

«إذا لم يجد ما يستر به العورة وجد طينا ففيه وجهان أحدهما يلزمه أن يستر به العورة لأنه ستره ظاهرة فاشبهت الثوب وقل إباحته لا يلزم لأنه يتلوث به البدن في *

(الشرح) هذان الوجهان مشهوران بدليلهما أصحهما عند الأصحاب وجوب الستر به ومن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وصاحب الهدى وآخرون وإذا قلنا لا يجب فهو مستحب بالاتفاق ثم أن الجمهور أطلقوا الوجوه في وجوب التطين وقال صاحب الماوي إن كان الطين نحيئا يستر العورة ويفطي البشرة وجب وإن كان رقيقا لا يستر العورة لكن يفطي البشرة استحب ولا يجب وصرح صاحب البيان وآخرون بجرى الوجوه في الطين النخين والرقيق أما

في الإقامة فيه وجهان أشهرهما نعم كما في الأذان والثاني لا لأن المقصود منها إعلام الحاضرين فلا حاجة إلي الالتفات إلا أن يكبر المسجد ويحتاج إليه وليكن قوله ولا يحول صدره عن القبلة معلما بالخاء والالف لأن عند أبي حنيفة وأحمد أن أذن علي المنارة دار عليها وإن أذن علي وجه الأرض أقصر علي الالتفات *

قال ﴿ورفع الصوت في الأذان ركن﴾ *

إذا وجد ورق شجر ونحوه وأمكته خصفه والتستر به فيجب بلاخلاف نص عليه في الام
واتفق الاصحاب عليه * قال للمصنف رحمه الله *

﴿ وان وجد مايستر به بعض العورة ستر به القبل والدبر لانها أغلظ من غيرها وان وجد
مايكفي أحدهما ففيه وجهان أصحهما أنه يستر به القبل لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستتر بغيره
والدبر يستر بالالين والثاني يستر به الدبر لأنه أخف في حال الركوع والسجود ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ إذا وجد مايستر به بعض العورة قطع لزمه التستر به بلاخلاف لقوله صلى الله
عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة
وسبق ذكره مرات وسبق في باب التيمم مسائل متشابهة فيها إذا وجد المكلف بعض ما أمر به
كن وجد بعض مايكفيه في الوضوء أو الغسل أو التيمم وفي ستر العورة وفي قراءة الفاتحة وفي
صاع الفطرة وفي الماء الذي يغسل به النجاسة وبعض رقة الكفارة وأحكامها مختلفة وسبقت
الإشارة إلى الفرق بينها ويستر بهذا الموجود لقبل والدبر بلاخلاف لانها أغلظتان لم يكن إلا أحدهما
فأربعة أوجه أصحها باتفاق الاصحاب يستر القبل ونص عليه الشافعي في الام وقوله الشيخ أبو حامد
والدارمي والبنديجي وغيرهم عن النص أيضا والثاني يستر الدبر وذكر للمصنف دليلها والثالث
حكمه الدارمي وصاحب البيان وغيرهما سواء فيتخير بينهما والرابع حكمه القاضي حسين تستر
المرأة القبل والرجل والدبر ثم ما ذكرناه من تقديم القبل الدبر أو أحدهما على الفخذ وغيره ومن
تقديم أحدهما على الآخر هل هو مستحب أم واجب فيه وجهان أصحهما الوجوب وأنه شرط

ينبغي المؤذن أن يرفع الصوت بالأذان وأن يبالغ فيه ما لم يجهده وروى انه صلى الله عليه
 وآله وسلم قال « يغفر للمؤذن مدى صوته » (١) ثم الأذان ينقسم إلى ما يأتي به الإنسان لنفسه وإلى ما يأتي به
 للجماعة أما الأول فيكفي فيه أن يسمع نفسه على المشهور لأن الغرض منه الذكر دون الاعلام وقال
 الامام الاقتصار على اسماع النفس يمنع كون المأني به أذانا واقامة فليزد عليه قدر ما يسمع من عنده
 لو حضر ثم نفر بخلاف الذي قدمناه في أن المنفرد إذا أذن هل يرفع صوته مفروض على المشهور
 في أنه هل يستحب الرفع وعلى ما ذكره الامام في أنه هل يعتد به دون الرفع وأما الأذان للجماعة
 فقد قل عن نفسه أنه لو جهر بشيء من الأذان وخافت بشيء لم يكن عليه إعادة ما خافت به
 كما لو أسر بالقرأة في موضع الجهر وللاصحاب فيه ثلاثة أوجه (أحدها) انه لا بأس بالاسرار جريا

(١) حديث يغفر للمؤذن مدى صوته أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن
 حبان من حديث أبي هريرة بهذا وزيادة ويشهد له كل رطب ويابس وأبو يحيى الراوى له عن
 أبي هريرة قال ابن القطان لا يعرف وادعي ابن حبان في الصحيح ان اسمه سمعان ورواه البيهقي
 من وجهين آخرين عن الاعمش قال تارة عن أبي صالح وتارة عن مجاهد عن أبي هريرة ومن طريق
 أخرى عن مجاهد عن ابن عمر قال الدارقطني الاشبه انه عن مجاهد مرسل وفي اللؤلؤ لابن أبي حاتم

وهو متنفي كلام الاكثرين ممن صححه الغزالي في البسيط والرافعي والثاني مستحب وبه
قلم البندنجي والقاضي أبو الطيب وأما الخنثى المشكل فان وجد ما يستر قبله ودبره - ثم فان لم
يجد الامايستر واحداً وقتنا يستر عين القبل ستر أى قبله شاء والاوّل أن يستر آلة الرجال ان
كان هناك امرأة وآلة النساء ان كان هناك رجل * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان اجتمع رجل وامرأة وهناك ستره تكفى أحدهما قدمت المرأة لان غورتها أعظم ﴾
﴿ الشرح ﴾ هذه الصورة فيما لو أوصي إنسان بثوبه لاحوج الناس اليه في الموضع الغلاني أو
وكل من يذهب الي الاحوج أو وقفه على لبس الاحوج فتقدم المرأة على الخنثى ويقدم الخنثى
على الرجل لانه الاحوج أما إذا كان الثوب لواحد فلا يجوز ان يعطيه لغيره ويصلي عرياناً لكن
يصل في فيه ويستحب ان يعيره لغيره ممن يحتاج اليه سواء في هذا الرجل والمرأة وقد سبقت هذه
المثلة في باب التيمم وسبق هناك انه لو خالف وهب لغيره الماء وصلى بالتيمم هل تليّزه لاعادة
فيه تفصيل يجيء هنا مثله سواء والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يجد شيئاً يستر به العورة صلى عرياناً ولا يترك التيمم وقال المزني يليّزه أن يصلّي
قاعداً لانه يحصل له بالقعود ستر بعض العورة وستر بعض العورة كعدم القيام لان القيام يجوز تركه مع
القدرة بحال والستر لا يجوز تركه فوجب تقديم الستر وهذا لا يصح لانه يترك القيام والركوع والسجود
على النمام ويحصل ستر القليل من العورة والمحافظة على الاركان أولى من المحافظة على بعض الفروض *
﴿ الشرح ﴾ اذا لم يجد ستره يجب ايسها وجب عليه ان يصلّي عرياناً قائماً ولا اعادة عليه هذا

على ظاهر النص (وثانها) انه لا يجوز الاسرار بالكل ولو أسر بكاءة أو بكاءتين فلا بأس والنص
محمول على هذه الحالة (وأصحها) وبه قال صاحب الافصاح أنه لا يجوز الاسرار بشيء منه لان ذلك
مما يبطل مقصود الاذان وهو الابلاغ والاعلام والنص محمول على اذان المنفرد وقد عرفت بما ذكرنا
ان لفظ الكتاب محمول على اذان الجماعة ثم هو معلّم بالواو للوجوبين الآخرين وأما الإقامة فلا يكفي
فيها الاقتصار على اتمام النفس كما في الاذان على الاصح ولكن الرنح فيها دون الرنح في الاذان
لأنها للحاضرين *

قال ﴿ والترتيب في كلمات الاذان شرط ولو عكسها لا يعتد بها وان ملول السكوت في أواخرها
فقولان ولو بى عليه غيره فقولان مرتبان وأولي بالابطالان ولو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر
الزمان على أحد القولين لان الردة تحبط العبادة *

سئل ابو زرعة عن حديث منصور عن يحيى بن عباد عن عطاء عن ابي هريرة بهذا ورواه جرير عن
منصور فقال فيه عن عطاء رجل من اهل المدينة ووقفه ورواه ابو اسامة عن الحرث بن الحكم
عن ابي هريرة يحيى بن عباد عن شيخ من الانصار فقال الصحيح حديث منصور قيل لا يي زرعة

مذهبنا وبه قال عمر بن عبد العزيز ومالك وقال ابن عمر وعطاء وعكرمة وقنادة والاوزاعي
والمرزني بصلى قاعداً وقال ابو حنيفة هو بخير ان شاء صلى قائماً وان شاء قاعداً مومياً بالر كوع
والسجود والقعود أفضل وعن احمد روايتان أحدهما يجب القيام والثانية القعود وقد سبق في باب
التيمم أن الخراسانيين حكوا في هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها يجب القيام والثاني القعود والثالث
يتخير والمذهب الصحيح وجوب القيام ودليل الجميع يفهم مما ذكره المصنف *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان صلى عرياناً ثم وجد السرة لم تزلمه الا اداة لان العري عذر عام وربما اتصل ودام فلو
أوجبنا الاعادة لشق فان دخل في الصلاة وهو عريان ثم وجد السرة في أثناها فان كانت بقرية
ستر العورة وبني على صلاته لانه عمل قليل فلا يمنع البناء وان كانت بعيدة بطلت صلاته لانه
يحتاج الى عمل كثير وان دخلت الامة في الصلاة وهي مكشوفة الرأس فأعقت في أثناها فان
كانت السرة قرية منها سترت وأتمت صلاتها وان كانت بعيدة بطلت صلاتها وان اعقت ولم
تعلم حتي فرغت من الصلاة فيها قولان كالقنا فيمن صلى بنجاسة لم يعلم بها حتي فرغ من الصلاة ﴾
﴿الشرح﴾ في هذه القطعة مسائل (أحداها) اذا عدم السرة الواجبة فصلي عارياً أو ستر بعض
العورة وعجز عن الباقي وصلي فلا اعادة عليه سواء كان من قوم يعتادون العري أم غيرهم وحكي
الخراسانيون فيمن لا يعتادون العري وجهاً انه يجب الاعادة وهذا الوجه سبق بيانه في آخر باب
التيمم وهو ضعيف ليس بشيء وقد قال الشيخ ابو حامد في التعليق لأعلم خلافاً بين المسلمين
انه لا يجب الاعادة على من صلى عارياً للعجز عن السرة (الثانية) اذا وجد السرة في أثناء صلاته
لزمه السر بلا خلاف لانه شرط لم يأت عنه يبدل بخلاف من صلي بالتيمم ثم رأى للماء في أثنا

لهلك قول لم يعد رفع الصوت ركناً والترتيب شرطاً فاعلم ان ليس في هذا كثير شيء
وكلاهما مالا بد منه ولواعد الترتيب ركناً في الاذان كما فعل في الوضوء لم يعد لكن يمكن ان
يقال ركناً الشيء ما يفوت بغواته المقصود من ذلك الشيء والشرط زينة الشيء وتتمه
واذا كان كذلك فرفع الصوت مما يفوت بغواته المقصود من الاذان وهو الاعلام والترتيب زينة
وهيئة للكلمات ولهذا فرقنا بين الترتيب وسائر الاركان في الوضوء فجعلنا الترتيب عذراً فيهدون
غيره علي قول ان الظن أنه ما قصد تحقيق فرق بينهما وفي سياق كلامه في الوسيط ما يفهم ذلك
وغرض الفصل انه يعتبر في الاذان شيئان أحدهما الترتيب بين كلماته لان النبي صلى الله عليه وسلم
« عله مرتباً » فيتبع ولانه لو لم يكن لها ترتيب خاص لا ورت ذلك اختلال الاعلام والابلاغ

رواه معمر عن منصور عن عباد بن ابيس عن ابي هريرة فقال هذا وهم ثم ساق بإسناده عن
هبة قال قلت لمنصور عطاء هذا هو ابن ابي رباح قال لا ورواه احمد والنسائي من حديث

صلاته قال أصحابنا فإن كانت قرية من وبنى والواجب الاستئناف على المنعوب وبه قطع العراقيون وقال الخراسانيون في جواز البناء مع البعد القولان فيمن سبقه الحدث قالوا فإن قلنا بالقديم انه يبنى فله السعي في طلب السترة كما يسعى في طلب الماء وإن وقف حتى آتاه غيره بالسترة نظر ان وسمته في المدة التي لوسعي لوصولها فيها اجزأه وإن زاد فوجهان الامسح لا يجوز وتبطل صلاته ولو كانت السترة قريبة ولا يمكن تناولها الا باستدبار القبلة بطات صلاته اذا لم يتأوله غيره ذكره القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما ولو كانت السترة بقره ولم يعلمها فصلى عارياً ثم عليها بعد الفراغ أوفى أثناء الصلاة ففي صحة صلاته طريقان حكهما القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما أحدهما وبه قطع المصنف وآخرون فيه القولان فيمن صلى بنجاسة جاهلاً بها أو ثانئاً نجس الاعادة هنا قولاً واحداً لانه لم يأت ببدل ولانه نادر وبهذا الطريق قطع الشيخ أبو حامد والمهمل (الثالثة) يستحب للامه أن تستر في صلاتها ماتستره الحرة فلوصلت مكشوفة الرأس ففتقت في أثناء صلاتها باعتناق السيد أو بموته اذا كانت مدبرة أو مستولدة فإن كانت عاجزة عن السترة ففتت في صلاتها واجزأها بلا خلاف والا فهي كمن وجد السترة في أثناء صلاته في كل ما ذكرنا ولو جهلت العتق فهي كجهلها وجود السترة فتكون على الطريقين والله اعلم *

(فرع) اذا قال لامته اذا صليت صلاة صحيحة فأنت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس ان كان في حال عجزها عن سترة صحت صلاتها وعتقت وإن كانت قادرة على السترة صحت صلاتها ولا تعتق لأنها لو عتقت اصدارت حرة قبل الصلاة وحينئذ لاتصح صلاتها مكشوفة الرأس واذا لم تصبح لاتعتق فأنبات العتق يؤدي الى بطلانه وبطلان الصلاة فيمحل وصحت الصلاة ذكر المسئلة جماعة منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وفرضها ابن الصباغ فيمن قال ان صليت مكشوفة الرأس فأنت حرة الآن قال المصنف رحمه الله

فلو عكس الكتابات لم يعتد بها معكوسة ويبنى على التمدد المنتظم ولو ترك بعض الحمامات من خلاله أتى واعاد ما بعده الثاني للموالة لان غرض الاعلام يبطل اذا غفل الفضل الاول ويلغى السامعون انه لعب أو تعليم ويتعلق بهذا الشرط مسائل (أحداها) لو سكنت في اثنا الأذان يسيراً لم يضر لان مثله يقع للنفس والاستراحة ولا يقطع به الولاء وإن طول السكوت فقد حجب في الكتاب في قوانين وبنائها الامام علي القولين في الطهارة وهذا أولي باعتبار الموالة فيه كيلا يلتبس الامر على السامعين ولا يبطل غرض الاعلام فإن اعتبرنا الموالة بطل المأني به بالسكوت الطويل ووجب الاستئناف والا فله البناء على المأني به وبني بعض الاصحاب القولين على القولين في جواز

البراء بن عازب بلفظ المؤذن يغفر له مدى صوته وبصدقته من يسمعه من رطب ويابس وله مثل اجر من صلى معه وصححه ابن السكن ورواه احمد والبيهقي من حديث مجاهد عن ابن عمر كما تقدم

﴿وان اجتمع جماعة عرلة قال في القديم الاولى ان يصلوا فرادى لانهم اذا صلوا لجماعة لم يمكنهم ان يأتوا بسنة الجماعة وهو تقديم الامام وقال في الام صلوا جماعة وفرادى فسوى بين الجماعة والفرادى لان في الجماعة ادراك فضيلة الجماعة وفوات فضيلة سنة الموقف وفي الفرادى ادراك فضيلة الموقف وفوات فضيلة الجماعة فاستويا فان كان معهم مكنتس يصلح للامامة فالافضل ان يصلوا جماعة لانهم يمكنهم الجمع بين فضيلة الجماعة وفضيلة الموقف بان يقدموه فان لم يكن فيهم مكنتس وارادوا الجماعة استحب ان يقف الامام وسطهم ويكون المأمون صفا واحدا حتى لا ينظر بعضهم الي عورة بعض فان لم يمكن الاصفين صلوا وغضوا الابصار . وان اجتمع نسوة عرلة استحب لمن الجماعة لان سنة الموقف في حقهن لاتعين بالرى ﴾ *

﴿الشرح﴾ اذا اجتمع رجال عرلة صحت صلاتهم جماعة وفرادى فان صلوا لجماعة قوم بصراء وقف امامهم وسطهم فان خالف ووقف قدامهم صحت صلاته وصلاتهم ويفضون أبصارهم فان نظروا لم يؤثر في صحة صلاتهم وهل الافضل ان يصلوا جماعة ام فرادى ينظر ان كانوا عيالا وفي ظلمة بحيث لا يري بعضهم بعضا استحب الجماعة بلا لاف ويقف امامهم قدامهم وان كانوا بحيث

البناء على الصلاة اذا سبقه الحديث (الثانية) الكلام في خلال الاذان بمطلقه لا يبطله لانه ليس بأكد من الخطبة وهي لا تبطل به ولكن ينظر ان كان يسيرا لم يضر كما في الخطبة وكما في السكوت اليسير هذا هو المشهور وعن الشيخ ابي محمد تردد في تنزيل الكلام اليسير اذا رفع الصوت به منزلة السكوت الطويل لان الكلام اشد جراً للبس من السكوت وان تكلم بكلام كثير ففيه قولان مرتبان على السكوت الطويل وهو أولي بابطال الولاية لما ذكرنا وإذا خرج عن اهلية الاذان بغير الردة كما اذا أغنى عليه او نام في خلال الاذان فهو على هذا التفصيل ان كان يسيرا أو زال على قرب لم يضر وجاز البناء عليه وان طال ففيه القولان وان خرج عن اهلية الاذان بالردة فسيأتى واعلم ان صاحب الافصاح والعراقيين قال يجوز البناء في هذه الصور وان طال الفصل وحكوه عن نص الشافعي رضى الله عنه لكن الاشبه وجوب الاستئذان عند تخطل الفصل الطويل لانهم اتفقوا على اشتراط الترتيب في الاذان وما يقتضى اشتراط الترتيب فيه هو بعينه يقتضى اشتراط الموالاة وهذا هو الذى اورده الصيدلاني والشيخ أبو علي وأما صاحب التهذيب وغيره وحملوا كلام الشافعي رضى الله عنه على الفصل اليسير ثم في الانغاء والنوم يستحب الاستئذان وان لم يجب أما قصر الزمان أو على قولنا انه لا يضر وان طال الزمان وكذلك يستحب

: وفي الباب عن انس عند ابن عدى وابي سعيد الخدرى في علل الدارقطني وجابر في الموضح للخطيب وغير ذلك وقد تقدم حديث ابن عمر عن عند البيهقي ورواه احمد من حديثه بلفظ يفر للمؤذن مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس سمع صوته : (قوله) أن النبي ﷺ علم الاذان مرتبا هو كما قال وهو ظاهر رواية ابى مخذرة وعبد الله بن زيد كما تقدم *

برون ثلاثة أقوال أصحها ان الجماعة والافراد سواء والثاني الافراد افضل والثالث الجماعة افضل
حكمه الخراسانيون فان كان فيهم مكنت يصلح للامامة استحب ان يقدموه ويصلوا جماعة قولاً
واحداً ويكونون وراءه صفاً فان تصد فصفين او اكثر بحسب الحاجة فلو خالفوا قامهم عار
واقضى به اللبس صحت صلاة الجميع كما تصح صلاة المتوضي خلف التيميم وصلاة القائم خاف
المضطجع . اما اذا اجتمع نساء عاريات فالجماعة مستحبة لمن بلا خلاف لان امامتهن تقف وسطهن
في حال اللبس ايضاً وان اجتمع نساء ورجال عراة لم يصلوا جميعاً لا في صف ولا في صفين بل يصلي
الرجال ويكون النساء جالسات خلفهم مستدبرات القبلة ثم يصلي النساء ويجلس الرجال خلفهن
مستدبرين فان أمكن ان تتوارى كل طائفة في مكان آخر حتي تقضي الطائفة الاخرى فهو افضل
وقول المصنف لان في الفردي ادراك فضيلة الموقف قد يستشكل اذ ليس المفرد وقفاً يقف في
افضلها وجوابه ان المنفرد يأتي بالموقف المشروع له بخلاف امام العراة وقوله وسلمهم هو باسكان
السين وقوله نسوة عراة لهن وصوابه عاريات ويقال نسوة بكسر النون وضمة لفتان *

* قال المصنف رحمه الله *

(وان اجتمع جماعة عراة ومع انسان كسوة استحب ان يعبرهم فان لم يفعل لم يغصب عليه لان
صلاتهم تصح من غير سترة وان اعار واحداً بعينه لزمه قبوله فان لم يقبل وصلي عراة باطلت صلاته
لانه ترك السر مع القدرة وان وهبه له لم يلزمه قبوله لان عليه في قبوله منه وان اعار جماعة منهم صلي فيه
واحد بعد واحد فان خافوا ان صلي واحد بعد واحد ان يفوتهم الوقت قال الشافعي رحمه الله

الاستئناف في الكلام والسكر الكثيرين وان قلنا انهما لا ييطان ولا يستحب الاستئناف
اذا كانا يسيرين (الثالثة) للمستحب ان لا يتكلم في اذانه بشيء فلو عطس حمد الله تعالى في نفسه
وبني ولو سلم عليه انسان او عطس لم يجب ولم يشمت حتى يفرغ ولو اجاب أو شمت أو تكلم بها
فيه مصلحة لم يكره وان ترك المستحب وان رأى اعمى يكاد يقع في بئر فلا بد من انذاره (الرابعة)
اذا لم يحكم ييطان الاذان بالفصل المتخلل فله ان يني علي اذانه وهل لغيره البناء عليه قولان
بناهما بعضهم علي جواز الاستخلاف في الصلاة وقال ان جوزنا صلاة واحدة بامامين ففي الاذان
أولي وان لم يجوز ففي الاذان قولان والفرق ان الاذان لا يتأثر بالكلام اليسير والاعفاء بخلاف
الصلاة ومنهم من بناها علي جواز البناء علي خطبة الخطيب اذا أغنى عليه في انائها وهما فريان
لان الخلاف في الخطبة ايضاً بني علي قولي الاستخلاف في الصلاة ولتلك اذا جوزنا البناء شرطنا
ان يكون الذي يني ممن سمع الخطبة من أولها ومنهم من رتب بناء غيره علي بناءه علي اذان
نفسه عند طول الفصل وهو أولي باليطان لان صدور الاذان من رجلين بالغ في إثارة اللبس وهذا
الترتيب هو المذكور في الكتاب وظاهر المذهب للنم من بناء الغير عليه (الخامسة) لو ارتد بعد

ينتظرون حتي يصلوا في الثوب وقال في قوم في سفينة وليس فيها موضع يقوم فيه الا واحد انهم يصلون من قعود ولا يؤخرون الصلاة فمن أصحابنا من قل الجواب في كل واحدة من المستثنين الى الاخرى وقال فيها قولان ومنهم من حملها علي ظاهرها فقال في السرة ينتظرون وان خافوا الفوت ولا ينتظرون في القيام لان القيام يسقط مع القدرة بحال ولان القيام يتركه الى بدل وهو القعود والستر يتركه الى غير بدل ﴿

الشرح ﴾ يستحب لمن كان معه فوب أن يصيره محتاج اليه للصلاة ولا يلزمه الاعارة كما لا يلزمه بدل الماء للوضوء بخلاف بذله للعطشان اذ لا يدل للعطش وتصح الصلاة بالتييم وعاريا واذا امتنع من اعارته لم يجز قهره عليه لما ذكرنا وان أعار واحدا بعينه لزمه قبوله علي الصحيح وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكمة الدارمي وصاحب العدة والبيان وغيرهم لان فيه منة وهذا ليس بشيء وان وجهه له قتلاة اوجه حكاهما صاحب الحاوي والبيان وغيرهما الصحيح لا يجب القبول للمنة وبهذا قطع الجمهور والثاني يجب القبول وليس له رده علي الواهب بعد قبضه الا برضي الواهب والثالث يجب القبول وله أن يرده بعد الصلاة فيه علي الواهب ويلزم الواهب بعد ذلك قبوله وهذا الوجه حكاه أبو علي الطبري في الافصاح والقاضي أبو الطيب وآخرون واتفقوا علي تضييفه واذا ضمننا مسألة العارية الى الهبة حصل فيها اربعة اوجه الصحيح وبه قطع الجمهور يجب قبول العارية دون الهبة والثاني لا يجب القبول فيها والثالث يجب فيها والرابع يجب في الهبة دون العارية حكاه الدارمي في الاستذكار وكان قائله نظر الى أن العارية مضومة بخلاف الهبة وهذا ليس بشيء وحيث وجب القبول فتركه وصلي عريانا لم تصح صلاته في حال قدرته عليه بذلك الطريق اما اذا أعار جماعتهم ولم يعين واحدا فان اتسع الوقت صلي فيه واحد بعد واحد فان تنازعوا في المتقدم أقرع بينهم وان ضاق الوقت ففيه نصوص للشافعي وطرق الاصحاب وكلام مبسوط سبق بيانه واضحا في باب التيمم ولو رجع المعبر في العارية في اثناء الصلاة نزعه وبني علي صلاته ولا اعادة

الفراغ من اذانه ثم اسلم واقام جاز لكن المستحب ان لا يصلي باذانه واقامته بل يعيد غيره الاذان ويقيم لان رده تورث شبهة في حاله ولو ارتد في خلال الاذان لم يجز البناء عليه في الردة بحال لان اذان الكافر لا يعتد به كما سيأتي ولوعاد الي الاسلام فهل يجوز البناء عليه منهم من يحكي فيه قولين وكذلك فعل المصنف ومنهم من رواها وجيزين وهم الاكثرون وانما كان كذلك لانها ليسا بمنصوصين لكن روى عن نسه في الاذان انه لا يبني وفي المعتكف اذا ارتد ثم أسلم انه يبني فخرجوها علي قولين احدهما وبه قال ابو حنيفة انه لا يجوز البناء لانه عبادة واحدة تضبط بعروض الردة فيها كالصلاة وغيرها واصحها الجواز والردة انما تمنع العبادة في الحال فلا تبطل ما مضى الا اذا اقترن بها الموت وتخرج عليه الصلاة ونحوها من العبادات لانها لا قبل الفصل بحال

عليه بلا خلاف ذكره صاحب الحاوى وغيره والله أعلم *

(فرع) في مسائل تتعلق بالباب (أحداها) إذا وجد سعة تباع أو توفّر وقدّر على الثمن أو الاجرة
لزمه الشراء أو الاستئجار بشئ المثل وأجرته ذكره صاحب الحاوى وغيره ويحى فيه التفرغ
السابق في باب التيمم وإذا وجب تحصيله بشراء أو اجارة فتركه وصلى لم تصح صلاته وأقراض
الغن كإقراض عن الماء وقد سبق بيانه في التيمم ولو احتاج إلى شراء الثوب والماء للعلمارة ولم يمكنه
الا أحدهما اشترى الثوب لانه لا يدل له ولانه يدوم وقد سبقت المسئلة نفلانها في التيمم :
(الثانية) إذا لم يجد العارى الا ثوبا لغيره فان أمكن استئذان صاحبه في فعل والاحرمت الصلاة فيه
وصلى عريانا والا إعادة عليه وهذا وإن كان واضحا فقد صرح به صاحب الحاوى وغيره قال
صاحب الحاوى سواء كان صاحبه حاضرا أو غائبا لا تجوز الصلاة فيه الا بأذنه وإن عجز عن
الاذن صلى عاريا ولا إعادة (الثالثة) إذا لم يكن معه الا ثوب طرفه نجس ولا يجر ماء يغسله به فان كان
يدخل بقطعه من النقص قدر أجرة المثل لزمه قطعه وإن كان أكثر لم يلزمه وقد سبقت في طهارة
البدن وسبق فيه أيضا أن من كان مجبوسا في موضع نجس ومعه ثوب لا يكتفى العودة وسر
التجاسة فيه قولان أظهرهما يده على التجاسة ويصلى عاريا ولا إعادة (الرابعة) لو كان معه ثوب
وأتلفه أو خرقه بعد دخول الوقت لغير حاجة عصى ويصلى عاريا وفي الوجوب لإعادة الوجهان فحين أراق الماء
سناها وقد سبقت مسألة الازاقة وأتلاف الثوب في باب التيمم مستوفاتين (الحامسة) قال الدارمى
لو قدر العريان أن يصلى في الماء ويسجد في السط لا يلزمه *

وقطع بعضهم بهذا الوجه الثاني وحمل كلام السانعي رضي الله عنه على ما إذا انما الزمان الردة
فالخالف في الردة طريقان أحدهما طرد الخلاف في مطلق الارتداد طال زمانه أم قصر وعلي هذا
فليبطلان عند طول الزمان ماخذان طول الفصل وكون الردة مبطلّة للعبادة والطريقة الثانية
تخصيص الخلاف بما إذا طال زمان الارتداد ونجوز البناء إذا قصر جزما وصلى هذا فائدة بمثابة
الاغما والكلام وغيرهما وهل لغير المرتد البناء على إذانه فيه الخلاف الذى سبق وكذا الوما
في خلال الاذان وقوله ولو ارتد في أثناء الاذان بطل وإن قصر الزمان على أحد القولين جرى
على الطريقة الاولى وإثبات للخلاف في طول الزمان وقصره نعليلا بان الردة مبطلّة للعبادة *

قال في الفصل الثالث في صفة المؤذن ويشترط أن يكون مسلما عاقلا ذكرا فلا يصح اذان
كافر وامرأة ومجنون وسكران مختبط ويصح اذان الصبي المميز *

الصفات المعبرة في المؤذن تقسم الى مستحقة ومستحبة فبدأ بالمستحقة وهي الاسلام والعقل
والذكورة أما الاسلام فلا يصح اذان الكافر لانه ليس من أهل العبادة ولانه لا يعتقد مضمون
الكلمات ولا الصلاة التى هى دعاء اليها فاتيان به ضرب من الاستهزاء ثم الكفار ضربان أحدهما

* قال المصنف رحمه الله *

باب استقبال القبلة

(استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا في حالين في شدة الخوف وفي النافلة في السفر والاصل فيه قوله تعالى (فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره) *

(الشرح) استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة الا في الحالين المذكورين علي تفصيل يأتي فيها في موضعها وهذا لا خلاف بين العلماء فيه من حيث الجملة وان اختلف في تفصيله والمراد بالمسجد الحرام هنا الكعبة نفسها وشر الشئ يطلق على جهته ونحوه ويطلق على نصفه والمراد هنا الاول : واعلم أن للمسجد الحرام قد يطلق ويراد به الكعبة فقط وقد يراد به المسجد وحولها معها وقد يراد به مكة كلها وقد يراد به مكة مع الحرم حولها بكامله وقد جاءت نصوص الشرع

الذين يستمر كفرهم مع الاتيان بالاذان وهم العيسوية فرقة من اليهود ويقولون محمد رسول الله الى العرب خاصة فلا ينافي لفظ الاذان مقالهم والثاني سائر الكفار وفي الحكم باسلامهم بكنى الشهادة في الاذان وجهان قاعها صاحب البيان أحدهما لا ينحك لانه يأتي به علي سبيل الحكاية وأصحها وهو المشهور في الكتب انه يحكم بالاسلام كالم تكلم بالشهادتين باستدعاء غيره فعلي هذا لا يستمر كفر هؤلاء مع الاتيان بالاذان ولكنه لا يعتد باذانهم لوقوع أوله في الكفر وأما العقل فهو شرط فلا يصح أذان المجنون لانه ليس أهلا للعبادة وفي أذان السكران وجهان مبنيان علي الخلاف في تصرفاته واعتبار قصدوا أصحابها وهو المذكور في الكتاب انه يلحق بالمجنون تغليظا الامر عليه وانما شرط كونه مخبطا اشارة الي ان الذي هو في أول النشوة ومبادئ النشاط يصح أذانه كائنا تصرفاته لا تنظام قصده وفعله وأما الذكورة فلا يصح من المرأة أن تؤذن للرجال كما لا يجوز ان تؤمهم وكذلك لا يعتد باذان الخنثى المشكل للرجال وأما أذان للمرأة لنفسها ولجماعة النساء فقد سبق حكمه وقوله ولا يصح أذان كافر وامرأة المراد منه ما اذا أذنت للرجال وان كلن الكلام مطلقا يصح الاذان من الصبي المميز لوجود شرائط الثلاث وصار كامامته للبالغين وليكن قوله ذكرا وقوله وامرأة مرقوما بالخاء لان المحكي عن أبي حنيفة أنه يعتد بأذانها للرجال وبالواو لان صاحب التتمة روى وجها مثل ذلك وليكن قوله ويصح أذان الصبي المميز معلما بالواو أيضا لان صاحب التتمة روى وجها انه لا يعتد بأذانه وأخذ الوجين الغربيين تنزيل الاذان منزلة الاخبار لانه بناء عن دخول الوقت وخبر المرأة مقبول وخبر الصبي غير مقبول *

قال (ويستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها والكراهية في الجنب أشد وفي الاقامة أشد)

بهذه الاقسام الاربعة فن الاول قول الله تعالى (قول وجهك شطر المسجد الحرام) ومن الثاني قول النبي صلى الله عليه وسلم « صلاة في مسجدى هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام » وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد الى آخره » ومن الرابع قوله تعالى (انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) وأما الثالث وهو مكة فقال المفسرون هو المراد بقوله تعالى (سبحان الذي أسمى بعبد ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى) وكان الاسراء من دور مكة وقول الله تعالى (ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام) قول مكة وقيل الحرم وهما وجهان لا محابنا سنوضحهما في كتاب الحج ان شاء الله تعالى وقول الله تعالى (والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) هو عند الشافعي ومن واقفه المسجد حول الكعبة مع الكعبة فلا يجوز بيعه ولا اجارته والناس فيه سواء ، وأما دور مكة وسائر بقاعها فيجوز بيعها واجارتها وحمله أبو حنيفة ومن واقفه علي جميع الحرم فلم يجوز بيع شيء منه ولا اجارته وستأتي المسألة ان شاء الله تعالى مبسطة حيث ذكرها المصنف في باب ما يجوز بيعه فهذا مختصر ما يتعلق بالمسجد الحرام وقد بسطته في تهذيب الاسماء والصفات والله أعلم *

(فرع) في بيان أصل استقبال الكعبة: عن البراء بن عازب رضي الله عنهما « ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً أو سبعة عشر شهراً وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت وأنه أول صلاة صلاها صلاة العصر وصلى معه قوم فخرج رجل ممن صلى معه فر علي أهل مسجد وهم راكعون فقال أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل مكة فداروا كلام قبل البيت » رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما

يستحب الطهارة في الاذان ولا تجب خلافاً لاحمد وبعض أصحابه لما روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر » وهذا يقتضي الاستحباب

(١) * (حديث) * روى انه صلى الله عليه وسلم قال حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر البيهقي والدارقطني في الافراد وابو الشيخ في الاذان من حديث عبد الجبار بن وائل عن ابيه قال حق وسنة ان لا يؤذن الرجل الا وهو طاهر ولا يؤذن الا وهو قائم واسناده حسن الا ان فيه انقطاعاً لان عهد الجبار ثبت عنه في صحيح مسلم انه قال كنت غلاماً لأعقل صلاة ابي وقتل النوى اتفاق ائمة الحديث على انه لم يسمع من ابيه وقتل عن بعضهم انه ولد بعد وفاة ابيه ولا يصح ذلك لما يعطيه ظاهر سياق مسلم : (تنبيه) لم يقع في شيء من كتب الحديث التصريح بذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه وقال النووي في الخلاصة لا أصل له والرافعي تبع في ابراده ابن الصباغ وصاحب المذهب وشيخها في التعليقة ويحتمل ان يكون ذكره بالمعنى لانه في حكم المرفوع اذ قول الصحابي شيء الثابت سنة يقتضي نسبة ذلك الى النبي ﷺ فوقع التحريف للناقل الاخير وفي معناه الحديث الذي بعده *

قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه وبعد ما هاجر الى المدينة ستة عشر شهرا ثم صرف الى الكعبة » رواه احمد بن حنبل في مسنده قال أهل اللغة أصل القبلة الجهة ومميت الكعبة قبلة لان المصلي يقابلها وتقابله * قال المصنف رحمه الله *
 ﴿فان كان بحضرة البيت لزمه التوجه الى عينه لما روى اسامة بن زيد رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم « دخل البيت ولم يصل وخرج وركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة ﴾ *

﴿الشرح﴾ حديث أسامة رواه البخارى ومسلم من رواية أسامة ومن رواية ابن عباس وقوله قبل الكعبة هو بضم القاف والباء ويجوز اسكن الباء قيل معناه ما استقبلك منها وقيل مقابلا وفي رواية ابن عمر في الصحيح في هذا الحديث فصلي ركعتين في وجه الكعبة وهذا هو المراد بقبلا وقوله صلى الله عليه وسلم هذه القبلة قال الخطابي معناه ان أمر القبلة قد استقر على هذا البيت فلا ينسخ بعد اليوم فصلوا اليه أبدا فهو قبلتكم قال ويحتمل انه علمهم سنة موقف الامام وانه يقف في وجهها دون أركانها وان كانت الصلاة في جميع جهاتها مجزئة هذا كلام الخطابي ويحتمل معنى ثالثا وهو ان معناه هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي أمرتم باستقباله لاكل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي حول الكعبة بل هي الكعبة نفسها فقط والله أعلم وقوله دخل البيت ولم يصل

وينفي الوجوب وروى انه صلى الله عليه وسلم قال « لا يؤذن الا متوضي » وايضا فانه يدعو الى الصلاة فينبغي ان يكون هو بصفة تمكنه ان يصلي والا فهو واعظ غير متطفل واذن واقام جنبا او محدثا فقد فعل مكروها ولكن يحسب أذانه لحصول مقصوده وكونه اهلا واذان الجنب أشد كراهة من اذن المحدث لان الجنابة اغلظ وما يحتاج اليه الجنب لم تكن الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث والاقامة مع أى واحد من المحدثين اتفقت أشد كراهة من الاذان مع ذلك المحدث لان الاقامة يتعقبها الصلاة وتكون بعد حضور القوم فان انتظروه ليتطهر ويعود شق عليهم والا ساءت الظنون فيه وآتهم بالكسل في الصلاة *
 قال ﴿ولیکن المؤذن صيتا حسن الصوت لیكون أرق لسامعیه ولیکن عدلا ثقة لتقلده عهدة المواقیت ﴾ *

(١) ﴿حديث﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يؤذن الا متوضي الترمذي من حديث الزهري عن ابى هريرة وهو منقطع والراوى له عن الزهري ضعيف ورواه ايضا من رواية يونس عن الزهري عنه موقوفا وهو اصح ورواه ابو الشيخ في كتاب الاذان له من حديث ابن عباس بلفظ ان الاذان متصل بالصلاة فلا يؤذن احدكم الا وهو طاهر وعموم حديث المهاجر بن قنفذ عند ابى داود حيث جاء فيه انى كرهت ان اذكر الله الا على طهر وصححه ابن خزيمة وابن حبان وفي استاده عبد الله بن هرون القروى وهو ضعيف *

قد روى بلال انه صلى الله عليه وسلم « صلى في الكعبة » رواه البخارى ومسلم وأخذ العلماء برواية بلال لانها زيادة ثقة ولانه مثبت تقدم علي الناقى ومعنى قول اسامة لم يفعل لم أره صلى وسبب قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وبلال وأسامة وعثمان بن شبة وأطلق الباب وصلى فلم يره اسامة لاغلاق الباب ولا شغاله بالدعاء والخضوع وقوله بمحضرة البيت يجوز فتح الماء وضما وكسرها ثلاث لغات مشهورات « أما حكم المسألة فان كان بمحضرة الكعبة لزمه التوجه الى عينها لتمكنه منه وله أن يستقبل أى جهة منها أراد فلو وقف عند طرف ركن وبعضه يناخذه وبعضه يخرج عنه ففي محبة صلاته وجهان أصحهما لا تصح قال الامام وبه قطع الميبدلانى لانه لم يستقبلها كله ولو استقبل المجر بكسر الماء ولم يستقبل الكعبة فوجهان مشهوران حكاهما صاحب الحاوى والبحر وآخرون أحدهما تصح صلاته لانه من البيت للحديث الصحيح أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال لا يصح أن يكون صليتاً لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد الله بن زيد « الله علي بلال فانه اندى منك صوتاً » (١) والمعنى في زيادة الا بلاغ والاسماع ولهذا يستحب أن يضع اصبعيه في صماخيه اذنيه لتلشد خروق الاذنين فيكون اجمع للصوت وان يؤذن علي موضع عال من نارة وسطح ونحوهما وما يستحب فيه ان يكون حسن الصوت لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختار أبا محذورة لحسن صوته ولان الدعاء الي العبادة جذب للنفوس الي خلاف ما تقتضيه ملابها فاذا كان الداعي حلو المقال رقت قلوب السامعين فيكون ميلهم الي الاجابة أكثر وما يستحب فيه ان يكون عدلاً لمعينين أحدهما ان السنة أن يؤذن علي موضع عال وحينئذ يشرف علي العورات فاذا كان عدلاً غرض البصر وأمن منه والثاني أنه يتقلد عهداً المواقيت فاذا كان فاسقاً لم يؤمن أن يؤذن قبل الوقت وهذا المعنى هو الذي ذكره في الكتاب فان قالت قد قدمتم فيما سبق خلافاً في أنه هل يجوز الاعتداء علي أذان المؤذن أم لا فان جاز فربما يؤذن قبل الوقت فيفطر الصائم ويصلي الجادر فيلزم المحذور أما اذا لم يحجز فكل يعمل بعمله واجتهاده فلا يستمر هذا المعنى قلنا

(١) حديث (١) انه صلى الله عليه وسلم قال في قصة عبد الله بن زيد الله علي بلال فانه اندى صوتاً منك تقدم في حديث عبد الله بن زيد وهو عند اصحاب السنن سوى النسائي : قوله ولهذا يستحب ان يضع اصبعيه في صماخيه اذنيه تقدم من طرق وليس فيه ذكر الصماخين : قوله وان يؤذن علي موضع عال تقدم في قوله يبنني أن يؤذن قائماً : وروى ابو الشيخ في كتاب الاذان من حديث ابى برزة الاسلمي قال من السنة الاذان في المنارة والاقامة في المسجد وهو في سنن سعيد بن منصور مثله في كتاب ابى الشيخ ايضاً عن ابن عمر كان ابن ام مكتوم يؤذن فوق البيت : (قوله) أنه صلى الله عليه وسلم اختار أبا محذورة لحسن صوته ابن خزيمة والدارمي وابو الشيخ وغير واحد من حديث ابى محذورة في قصته وفيه فاعجبه صوت ابى محذوره لابن خزيمة أنه صلى الله عليه وسلم قال لقد سمعت في هؤلاء تأذين انسان حسن الصوت وصححه ابن السكن *

صلى الله عليه وسلم قال « الحجر من البيت » رواه مسلم وفي رواية « ست أذرع من الحجر من البيت » ولأنه لو طاف فيه لم يصح طوافه وأصحها بالاتفاق لاتصح صلاته لأن كونه من البيت مقلون غير مقطوع به ولو وقف الامام بقرب الكعبة والمأمومون خلفه مستديرين بالكعبة جاز ولو وقفوا في آخر المسجد وامتد صف طويل جاز وان وقف بقربه وامتد الصف فصلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة • قال المصنف رحمه الله •

الاذان قبل الوقت غير محسوب ولا يؤمن أن يقدمه على الوقت فيكون القوم مصابين بغير أذان وكل احد وان اجتهد للصلاة لا يجتهد للاذان فظهر الحذور على التقدير الثاني أيضاً وأما قوله عدلافة فذلك قول لم جمع بين اللفظين فاعلم انهما جميعاً موجودان في كلام الشافعي رضي الله عنه واختلف الاحباب منهم من قال انه تأكيد في الكلام ومنهم من قال أراد عدلا في دينه فة في العلم بالمواقيت ومنهم من قال أراد عدلا ان كان حراً فة ان كان عبداً لان العبد لا يوسف بالعدالة لكن يوصف بالثقة والامانة •

قال (والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهما) كل واحد من الاذان والامامة عمل فيه فضيلة ثم لا يخلو اما أن تكون الامامة أفضل من الاذان أو بالعكس أو لا يكون واحد منهما أفضل من الآخر وراجع هذه الاقسام محال وأما القسم الثالث وهو التسوية بينهما فهو وجه غريب لبعض الاحباب حكمه صاحب البيان وغيره وأما القسم الاولان ففيهما وجهان مشهران أحدهما أن الامامة أفضل لان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واظب عليها دون الاذان وكذا الخلفاء بعده والثاني أن الاذان أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « الاثمة ضمتنا والمؤذنون أمناء فأرشد الله الاثمة وغفر للمؤذنين » (١) والامين أحسن حالا من الضمين والدعاء بالمغفرة خير من الدعاء بالارشاد واعتذر الصائرون الى هذا الوجه عن ترك الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الاذان بوجوه (أحدها) انه اذا قال حي على الصلاة

(١) حديث (روى انه صلى الله عليه وسلم قال الاثمة ضمتنا والمؤذنون أمناء فأرشد الله الاثمة وغفر للمؤذنين الشافعي عن ابراهيم بن ابي يحيى عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة بهذا ورواه ابن حبان من حديث الدراوردي عن سهيل به : وعن سفيان عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة يبلغ به بلفظ الامام ضامن الحديث ورواه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن اسحاق ومحمد بن عمار عن سهيل به وقال أحمد في مسنده ثنا قتيبة ثنا عبد العزيز عن سهيل مثله : قال ابن عبد الهادي : اخرج مسلم بهذا الاسناد نحو من اربعة عشر حديثاً ورواه احمد وابو داود والترمذي وابن حبان من حديث الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة بلفظ الامام ضامن والمؤذن مؤتمن الحديث وفي رواية لابن داود عن الاعمش ثبت عن ابي صالح ولا أراي الا قد سمعته منه وعلق الترمذي مثله دون قوله ولا أراي الي آخره قال ورواه نافع بن سليمان

﴿فان دخل البيت وصلي فيه جاز لانه متوجه الي جزء من اليات والافضل أن يصلي النفل في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم «صلاة في مـ جدي هذا افضل من الف صلاة في سواه الا المسجد الحرام» والافضل أن يصلي الفرض خارج البيت لانه يكثر الجمع فكلن أعظم للاجر﴾ •

﴿الشرح﴾ حديث «صلاة في مـ جدي هذا خير من الف صلاة في سواه الا المسجد الحرام» رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة فيجوز عندنا أن يصلي في الكعبة الفرض والنفل وبه قال ابو حنيفة والثورى وجهود العلماء وقال محمد بن جرير لا يجوز الفرض ولا النفل وبه قال اصبيغ بن الفرج

لزم أن يتعمم حضور الجماعة لانه أمر ودعاء واجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واجبة فتركة شقة علي أمته (والثاني) انه لو أذن لكان اما أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله وليس ذلك يجوز والقاتل محمد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم واما أن يقول أشهد أنه رسول الله وهو تغيير لنظم الاذان (والثالث) انه ما كان يفرغ للمحافظة على الاذان لاشتغاله بسائر مهمات الدين من الجهاد وغيره والصلاة لابد من اقامتها بكل حال فأمر الامامة فيها والى هذا الوجه أشار عمر رضي الله عنه بقوله «لولا الخلفى لاذنت» ولمن نهر الوجه الاول أن يقول لا اسلم انه لو اذن لتعمم الحضور وانما يلزم ذلك أن لو كان الامر والدعاء في هذا الموضع للإيجاب وعلوم ان الاوامر منقسمة الى ما يكون للإيجاب والى ما يكون للاستعجاب وأما الثاني فلم قلتم انه لو قال أشهد أن محمداً رسولاً الله لاختلت الجزالة ألا ترى ان الله تعالى يقول (انما تنذر من اتبع الذكر وخشى الرحمن بالغييب) ولم يقل

عن محمد بن ابى صالح عن أبيه عن عائشة قال سمعت ابا زرعة يقول حديث ابى صالح عن ابى هريرة اصح من حديث ابى صالح عن عائشة وقال محمد عكسه وذكر عن علي بن المدبني انه لم يثبت واحدا منهما وقال احمد ليس لحديث الاعمش اصل وقال ابن المدبني لم يسمع سهيل هذا الحديث من ابيه انما سمعه من الاعمش ولم يسمه الاعمش من ابى صالح يبين لانه يقول فيه نبئت عن ابى صالح وكذا قال البيهقي في المعرفة وقال الدارقطني في الملل رواه سليمان بن بلال وروح بن القاسم ومحمد بن جعفر وغيرهم عن سهيل عن الاعمش وقال ابو بدر عن الاعمش حدثت عن ابى صالح وقال ابن فضيل عنه عن رجل عن ابى صالح وقال عباس عن ابن معين قال الثورى لم يسمع الاعمش هذا الحديث من ابى صالح ورجح القليل والدارقطني طريق ابى صالح عن ابى هريرة على طريق ابى صالح عن عائشة كما نقل الترمذى عن ابى زرعة وصححه ابى حبان جميعا ثم قال قد سمع ابو صالح هذين الخبرين من عائشة وابى هريرة جميعا ومن الاختلاف على الاعمش فيه ما رواه ابراهيم بن طهمان عنه عن مجاهد عن ابن عمر : اخرجني ابو العباس السراج من طريقه وصححه الضياء في المختارة : وفي الباب عن ابى امامة عند احمد : وعن جابر في المال لابن الجوزي : (فتبينه) روى البزار هذا الحديث من رواية ابى حمزة السكري عن الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة فزاد فيه قالوا يا رسول الله لقد تركتنا تنافس في الاذان بذلك فقال انه يكون بدمكم قوم سفلةم موزونهم قال الدارقطني هذه الزيادة ليست بمحفوظة فاشار ابن القطان الى ان البزار هو المنفرد بها وليس كذلك فقد جزم ابن عدى بأنها من افراد ابى حمزة وكذا قال الخليل وابن عبد البر

المالكى وجماعة من الظاهرية وحكي عن ابن عباس و قال مالك واحد يجوز النفل المطلق دون الفرض والوتر: دليلنا حديث بلال « ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة » رواه البخارى ومسلم وسبق قريبا الجواب عن حديث أسامة و قال اصحابنا و اذا صلى في الكعبة فله أن يستقبل أى جدار شاء وله ان يستقبل الباب ان كان مردوداً او مفتوحاً وله عبته قدر ثلثي ذراع قريبا هذا هو الصحيح المشهور ولنا وجه انه يشترط فى العبته كونها بقدر ذراع وقيل بشرط قدر قامة المصلى طولاً وعرضاً ووجه ثالث انه يكتفى بشخصها باى قدر كان والمذهب الاول قال اصحابنا والنفل فى الكعبة أفضل منه خارجها

وخشيتى بالغيب ونظائر ذلك لا تحصى ثم ما قولكم فى كلمة الشهادة فى التشهد أكلن يقول اشهد ان محمداً رسول الله أو يقول اشهد أتى رسول الله فان كان الاول فلا اختلال وان كان الثانى وهو المنقول فلم احتمل تغيير النظم منه محمداً لا يحتمل ههنا وأما الثالث فلا : لم أن الاشتغال بسائر للمعات يمنع من الاذان مع حضور الجماعة واقامة الصلوات فى أول الوقت بتقدير التسليم فلا شك انه كان له أوقات فراغ فينبغى ان يؤذن فى تلك الاوقات و اذا عرفت ذلك فاعلم ان الذى اختاره كثيرون من اصحابنا منهم الشيخ ابو حامد واتباعه أن الاذان أفضل و غلطوا من صار الى تفضيل الامامة و بالغوا فيه و تابعهم صاحب التهذيب وعكس المصنف ذلك فجعل تفضيل الامامة أصح والذى فعله أولى وبه قال صاحب التقريب والفتال والشيخ أبو محمد وغيرهم ورجحه القاضي الرويانى أيضاً وحكاه عن نص الشافعى رضى الله عنه فى كتاب الامامة وعلل بان الامامة أشق فيكون الفضل فيها أكثر وتوسط بعض علمائنا بين المذهبين منهم أبو علي الطبرى والقاضى بن كعب والسعوى و اتقاضى الحسين فقالوا ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة و ما ينوب فيها واستجمع خصالها فالامامة أفضل له وإلا فالاذان أفضل وأما الجمع بين الاذان والامامة فلا يستحب لم يفعله الرسول صلى الله عليه وسلم

: وأخرجه البيهقى من غير طريق البزار فبرىء من عهدها : وأخرجها ابن عدى فى ترجمة عيسى ابن عبد الله عن يحيى بن عيسى الرملى عن الاعمش و اتهم بها عيسى و قال انما تعرف هذه الزيادة بابي حمزة قال ابن القطان ابو حمزة ثقة ولا عيب للاستناد الا ما ذكر من الانقطاع : (فائدة) هذا الحديث ذكره الرافضى مستدلاً به على افضلية الاذان: وفى الباب عن معاوية عند مسلم للمؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة وفيه عن ابن الزبير و ابى هريرة بالفاظ مختلفة: و قال ابن ابي داود سمعت ابي يقول معناه ان الناس يعلشون يوم القيامة فاذا عطش الانسان انطوت عنقه والمؤذنون لا يعلشون فاعتناهم قائمة وفى صحيح ابن حبان من حديث ابي هريرة يعرفون بطول اعناقهم يوم القيامة زاد السراج لقولهم لا إله إلا الله وفيه عن ابن ابي اوفى ان خيار عباد الله الذين يرعون الشمس والقمر والنجوم والاهلة لذلك الله صححه الحاكم وحديث ابي سعيد لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس إلا شهد له يوم القيامة رواه البخارى وفى حديث انس اذا اذن فى قرية آمنها الله من عذابه ذلك اليوم رواه الطبراني *

أحدهما تصح لان المفروز من البيت ولهذا يدخل الاوتاد المفروزة في بيع الدار واتماني لا يصح لانها غير متصلة بالبيت ولا منسوبة اليه وان صلى في عرصة البيت وليس بين يديه سُرّة ففيه وجهان قال ابو اسحاق لا يجوز وهو المنصوص لانصلي عليه ولم يصل اليه من غير عذر فاشبه اذا صلى على السطح وقال ابو العباس يجوز لانصلي الي ما بين يديه من ارض البيت فاشبه اذا خرج من البيت وصلى الى ارضه هـ (الشرح) حديث عمر رضي الله عنه ضعيف وسبق بيانه في باب حله اريدن وقوله من غير عذر احتراز من حال شدة الخوف والتألم في المفروز قوله غير مبنية هي بالياء الموحدة والله ان وقد يقال باناء المثناة بعدها باء موحدة ثم ثاء مثناة فوق والاول اشهر وأجود والعروة بالسكن الراء لا غير (اما حكم المسألة) يقال استحباب الوقوف على أبي قبيس او غيره من المواضع العالية على الكعبة قريبها صحت صلاته بخلاف لانه يعد مستقبلاً وان وقف على سطح الكعبة نظر ان وقف على لرفها واستدبر ناقها لم تصح صلاته بالاتفاق اعلم استقبال شيء منها وهكذا لو انهدمت والعباد بالله فوقف على طرف العروة واستدبر بقومها لم تصح صلاته ولو وقف خارج العروة واستقبلها صح بلا خلاف اما اذا وقف في وسط السطح او العروة فان لم يصنع بين يديه شيء شاخص لم تصح صلاته

مؤذن الجامع واذا صلاة الجمعة ام من غيره وكما يجوز الرزق من بيت المال يجوز للامام ان يرزق من مال نفسه وكذلك الواحد من الرعايا وحينئذ لا حجر يرزق كم شاء وحي شاء واما العلم يق الثاني وهو ان يستأجر على الاذان ويعطى اجرة عليه فهل يجوز ذلك فيه وجهان احدهما انه قال ابو حنيفة واحمد انه لا يجوز لانه عمل يعود نفعه الى الاجير فلا يصح الاستئجار عليه كالاستئجار على القضاء لا يجوز وان جاز ان يرزق القاضي من بيت المال وهذا اختيار الشيخ ابى حامد وية ال ان ابن المنذر نقله عن الشافعي رضي الله عنه واصحها انه يجوز وبه قال مالك لانه عمل معلوم يجوز اخذ الرزق عليه فيجوز اخذ الاجرة عليه ككتابة المدافع وعلي هذا فهل يختص الجواز بالامام ام يجوز لكل واحد فيه وجهان احدهما انه يختص بالامام او من اذن له الامام لانه من الشعائر والمصالح العامة والامام هو القوام بها فيصرف مال بيت المال الى هذه الجهة وانظر ههنا يجوز لأحد الناس من أهل المحلة وغيرهم الاستئجار عليه من ماله كالاستئجار على الحج وتعليم القرآن ويحصل من هذا الترتيب ثلاثة أوجه المنع المطلق والجواز المطلق والفرق بين الامام وغيره وقد ذكرها المصنف جميعاً في باب الاجارة من الكتاب وان لم يذكر في الامام خلافاً في هذا الموضع فلو علمت قوله وللإمام أن يستأجر بالواو مع الماء والالف لكان صحيحاً والمذكور في الاجارة يشتمل على القدر المذكور ههنا مع زيادة الوطرحه الحاضر واذا فرغنا على جواز الاستئجار فاما يجوز للامام الاستئجار من بيت المال حيث يجوز له الرزق منه خلافاً ووفقاً وذكر في التهذيب أنه لا يحتاج الي بيان المسئلة اذا استأجر من بيت المال بل يكفي أن يقول استأجرتك لتؤذن

علي الصحيح المنصوص وبه قال أكثر الأصحاب وقال ابن سريج تصح وبه قال أبو حنيفة وداد و مالك في رواية عنه كما لو وقف علي أبي قيس و كما لو وقف خارج العرصة واستقبلها والمذهب الاول والفرق أنه لا يعد هنا مستقبلاً بخلاف ما قاس عليه وهذا الوجه الذي لابن سريج جار في العرصة والسطح كما ذكرنا كذا نقله عنه امام الحرمين وصاحب التهذيب وآخرون وكلام المصنف يوم أنه لا يقول به في السطح وليس الامر كذلك وان كان بين يديه شيء شاخص من اجزاء الكعبة كقبة جدار ورأس حائط ونحوها فان كان ثلثي ذراع صحت والإفلا وقيل يشترط ذراع وقيل يكفي أدنى شخص وقيل يشترط كونه قدر قامته المصلي طولاً وعرضاً حكه الشيخ أبو حامد وغيره والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور الاول وهو ثلثا ذراع ولو وضع بين يديه متاعاً واستقبله لم يصح بلا خلاف ولو استقبل شجرة ثابتة أوجع تراب العرصة والسطح واستقبله أو حفر حفرة ووقف فيها أو وقف في آخر السطح أو العرصة واستقبل الطرف الآخر وهو مرتفع عن موقفه صحت بلا خلاف ولو استقبل حثيثاً ثابتاً عليها أو خشبة أو عصاً مغروزة غير مسمرة

في هذا المسجد في أوقات الصلاة كل شهر بكذا وان استأجر من مال نفسه أو استأجر واحد من عرض الناس في اشتراط بيان المدة وجهان قال والاقامة تأخر في الاستئجار للأذان فلا يجوز الاستئجار علي الاقامة إذ لا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لمراعاة الوقت وليست هذه الصورة بصافية عن الاشكال *

قال (فرع اذا كثرت المؤذنون فلا يستحب أن يترأسوا بل ان اتسع الوقت ترتبوا ثم من أذن أولاً فهو يقيم فان تساوا أقرع بينهم ووقت الاقامة منوط بنظر الامام ووقت الاذان بنظر المؤذن) *

الفرع يشتمل علي قاعدتين أحدهما يستحب أن يكون للمسجد مؤذان كما كان لرسول الله ﷺ بلال وابن أم مكتوم (١) من الفوائد فيه أن يؤذن أحدهما لصلاة الصبح قبل الفجر والآخر بعده كما تقدم وتجاوز الزيادة لكن الاحباب لا يزداد علي أربعة فقد أخذ عثمان رضي الله عنه أربعة

(١) * (حديث) أن النبي ﷺ كان له مؤذان بلال وابن أم مكتوم متفق عليه من حديث القاسم عن عائشة : وروى ابن السكن والبيهقي من حديث عائشة كان له ثلاثة مؤذنين فذكرهما بزيادة أبي مخذرة وجمع بينهما البيهقي بان الاول المراد به بالمدينة والثاني المراد به بضمهم مكة : (قلت) وعلى هذا كان ينبغي ان يصيروا أربعة لان سعد القرظ كان قياً : وروى الدارمي وغيره في حديث أبي مخذرة أن النبي ﷺ أمر نحواً من عشرين رجلاً فاذنوا : (قوله) ولا يستحب أن يترأسوا الاذان اذ لم يفعله مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مستفاد من حديث ابن عمر في الصحيح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤذان بلال وابن أم مكتوم لم يكن بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا *

فوجيان أصحهما لا يصح صححه امام الحرمين والرافض وغيرهما ، دليلهما في الكعبة ان كانت
العصا مبنية أو مسمرة صحت بلا خلاف قل امام الحرمين لكنه يخرج بعضه عن محاذأها وقد
سبق الخلاف فيمن خرج بعض بدنه عن محاذة بعض الكعبة لوقوفه على طرف ركن قل فسي
هذا تردد ظاهر عندى وظاهر كلام المصنف والاصحاب أن هذا يصح وجها واحداً وان خرج
بعض بدنه عن محاذة العصا لانه يعد مستقبلاً بخلاف مسألة الخارج بعضه عن محاذة الكعبة
ولهذا قطع الاصحاب بالصحة اذا كانت العصا مسمرة وقطعوا بها ايضاً فيما اذا بقيت بقية من
أصل الجدار قدر مؤخرة الرجل وان كانت أعالي بدنه خارجة عن محاذاته لكونه مستقبلاً ببعضه
جزءاً شاخصاً وباقية هو الكعبة وأما الواقف على طرف الركن فلم يستقبل به شيء أصلاً
« قال المصنف رحمه الله »

﴿ وان لم يكن بحضرة البيت نظرت فان عرف القبلة صلى اليها وان أخبره من يقبل خبره
عن علم قبل قوله ولا يجتهد كما يقبل الحاكم النص من الثقة ولا يجتهد وان رأى عماريب المسلمين
في بلد صلى اليها ولا يجتهد لان ذلك بمنزلة الخبر ﴾

﴿ الشرح ﴾ اذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها وان جهابها بأخبره من يقبل خبره لزمه أن
يصلي بقوله ولا يجوز الاجتهاد وقد تقدم في باب الشك في باب نجاسة الماء بيان من يقبل خبره
وانه يدخل فيه الحر والعبد والمرأة بلا خلاف ولا يقبل خبر الكافر في القبلة بلا خلاف وأما العبي
المميز فالشهور انه لا يقبل خبره ونقل العاضى - سين وصاحب التهذيب والتممة فيه نصين للشافعى
احدهما يقبل والثانى لا قالوا فن اصحابنا من قال في قبول قوله هـا قولان للذين وقال ائمة المال فيه

من المؤذنين ولم يزد الخلفاء الراشدون على هذا العدد واذا ترشح الاذان اثنان فصاعداً فلا يستحب
ان يترأسوا بالاذان اذ لم يفعله مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ينظر ان وسع
الوقت ترتبوا فان تنازعوا في البداية اقرع بينهم وان ضاق الوقت فان كان المسجد كبيراً اذنوا
منفرقين في اقطار المسجد فانه ابلغ في الابعاد وان كان صغيراً وقفاً وما اذنوا وهذا اذا لم يؤد
اختلاف الاصوات الى تشويش فان ادى لم يؤذن الا واحد فان تنازعوا اقرع بينهم روى انه صلى
الله عليه وسلم قال « لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه لاستموا
عليه (١) » واذا انتهى الامر الى الائمة فان اذنوا على الترتيب فالاول أولى بالاقامة لما روى عن زياد
اصداني قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أؤذن في صلاة الفجر فأذنت فأراد بلال

(١) ﴿ حديث ﴾ لو يعلم الناس ما فى النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا أن يستموا عليه
لاستموا عليه موقوف عليه من حديث ابن هريرة أنه سمعه من عبد الله بن عمر في الاستدكار كلام حسن
على هذا الحديث »

وجهان وكذا في قبول روايته حديث النبي صلى الله عليه وسلم وغيره الوجهان الاصح لا يقبل ومنهم من قال النصفان علي حاليين فان دله علي المحراب او اعلمه بدليل قبل منه وان اخبره باجتهاد فلا يقبل منه واما الفاسق ففيه طريقتان المشهور انه لا يقبل خبره هنا كذا اثر اخباره وبهذا قطع البغوي والا كثرون والثاني في قبوله وجهان لعدم التهمة هنا ومن حكي الوجين فيه القاضي حسين وصاحب التهمة وآخرون واختار صاحب التهمة القبول وقد سبق في باب الشك في نجاسة الماء أن الكافر والفاسق يقبل قولهما في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية . اما المحراب فيجب اعتماده ولا يجوز مع الاجتهاد ونقل صاحب الشامل اجماع المسلمين على هذا واحتج له اصحابنا بأن المحارب لا تنصب الالبعضرة جماعة من اهل المعرفة بسمت الكواكب والادلة فخرى ذلك مجرى الخبر (واعلم) ان المحراب انما يعتمد بشرط ان يكون في بلد كبير اوفي قرية صغيرة يكثر المارون بها بحيث لا يقرونه على الخطأ فان كان في قرية صغيرة لا يكثر المارون بها لم يجوز اعتماده هكذا ذكر هذا التفصيل جماعة منهم صاحب الحاوي والشيخ أبو محمد الجويني في كتابه التبصرة وصاحب التهذيب والتتمة وآخرون وهو مقتضى كلام الباقرين قال صاحب التهذيب لورأى علامة في طريق

أن يقيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم «أن أخاصدا قد أذن ومن أذن فهو يقيم» (١) وهذا إذا لم يكن مؤذن راتب أو كان السابق هو المؤذن الراتب فاما إذا سبق غير المؤذن الراتب فأذن فهل يستحق ولاية الإقامة فيه وجهان أحدهما نعم لاطلاق الخبر وظهرهما لا لانه مسيء بالتقدم وفي القصة المروية كان بلال غائبا وزاد أذن بأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا قلنا ولاية

(١) « حديث » زياد بن الحارث الصدائي اصرني رسول الله ﷺ ان أوذن في صلاة الفجر فأذنت ذراد بلال أن يقيم فقال ان اخا صداه قد أذن ومن أذن فهو يقيم احمد وابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن زياد بن أنس الا فرقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحرث الصدائي واللفظ للترمذي وساقه ابو داود مطولا قال الترمذي انما يعرف من حديث الا فرقي وقد ضعفه القطان وغيره قال ورأيت محمد بن اسمعيل يقوى أمره ويقول هو مقارب الحديث قال والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم : (قوله) وفي القصة المروية كان بلال غائبا وزاد اذن بأذن النبي ﷺ الطبراني والقسطلي في الضعفاء وابو الشيخ في الاذان من حديث سعيد بن راشد عن عطاء عن ابن عمر كان النبي ﷺ في سيره فحضرت الصلاة فنزل القوم بلالا فطلبوا بلالا فلم يجدوه فقام رجل فأذن ثم جاء بلال فقال القوم ان رجلا قد اذن فسكت القوم هويا ثم ان بلالا اراد ان يقيم فقال النبي ﷺ مهلا يا بلال قائما يقيم من اذن والظاهر ان هذا الميم هو الصدائي وسعيد بن راشد هذا ضعيف وضعف حديثه هذا ابو حاتم الرازي وابن حبان في الضعفاء *

يقل فيمرر الناس أوفى طريق يمر فيه المسلمون والمشركون ولا يدري من نصبها أورأى محرأى
قرية لا يدري بناء المسلمون او المشركون او كانت قرية صغيرة للمسلمين اتفقوا على جهة يجوز وقوع
الحطأ لاهلها فانه يجتهد في كل هذه الصور ولا يعتمد وكذا قال صاحب التمه لو كان في صحراء
او قرية صغيرة أوفى مسجد في بيرة لا يكثر به المارة فالواجب عليه الاجتهاد قال ولو دخل بلد اقد
خرب وانجلى أهله فرأى فيه محارب فان علم أنها من بناء المسلمين اعتمدها ولم يجتهد وان احتمل
أنها من بناء المسلمين واحتمل أنها من بناء الكفار لم يعتمدها بل يجتهد ويقل الشيخ أبو حامد
في تعليقه هذا التفصيل في البلد الخراب عن اصحابنا كلهم *

الاقامة لمن أذن أو لافليس ذلك على سبيل الاستحقاق بل لو اذن واحد أو أقام غيره اعتد به وى أن عبد الله
ابن زياد « لما لقي الاذان على بلال فأذن قال عبدا لله أنا رأيته وأنا كنت أريده يا رسول الله قال
فأقم أنت » (١) وحكى صاحب التمه وغيره موجه انه لا يعتمد به غير مجازين قول الشافعي رضي عنه « لا يجوز
ان يخطب واحد ويصلي آخر هذا اذا اذنوا على الترتيب أما اذا اذنوا معاً فان اتفقوا على اقامته واحد فذاك
والا قرع بينهم ولا يقيم في المسجد الواحد الا واحد فانها لاستنهاض الامم من الاذان لم تحصل الكفاية
بواحد وقيل لا بأس بان يقيموا معاً ان لم يؤدوا في التشويش ونعود الى انقطاع الكتاب قوله فلا يستحب
ان يتراسلوا بل ان وسع الوقت ترتبوا في الاستحباب التراسل مطلقاً وبيان لما يستحب على أحد
التقديرين وهو سعة الوقت وكان الاتفاق أن يبين معه حكم التقدير الثاني فأتعرض لاحدهما والسكوت
عن الثاني ترك غير مستحسن لا إيجاز فان قلت تقييد بالترتيب بما إذا وسع الوقت فيفيد أن الحكم
بخلافه فيما إذا لم يسع الوقت قلنا نعم لكن لا يفيد إلا أنهم لا يرتبون ولا يعرفون ذلك إلا أنهم

(١) حديث صحيح ان عبد الله بن زيد لقي الاذان على بلال قال عبد الله انا رأيته وانا كنت
أريده يا رسول الله قال فاقم أنت احمد وابو داود من حديث محمد بن عمر وعن محمد بن عبد الله
عن عمه عبد الله بن زيد قال اراد النبي ﷺ أشياء لم يصنع منها شيئاً فأرى عبد الله بن زيد
الاذان فأتى النبي ﷺ فأخبره قال الله على بلال فأذن بلال فقال عبد الله انا رأيته وانا كنت أريده
قال فاقم أنت ومحمد بن عمر وهو الواقفي بينه ابو داود الطيالسي في روايته وهو ضعيف واختلف
عليه فيه فقيل عن محمد بن عبد الله وقيل عن عبد الله بن محمد قال بن عبد البر اسناده حسن احسن
من حديث الافريقي وقال البيهقي ان صحاح لم يصح لهما لان قصة الصدائي بد وذكره ابن شاهين
في الناسخ وقال البخاري عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن ابيه عن جده لم يذكر سماع
بعضهم من بعض كانه يشير الى ما رواه البيهقي من طريق ابي العميس عن عبد الله بن محمد بن
عبد الله بن زيد عن ابيه عن جده انه رأى الاذان والاقامة مثنى مثنى فأتى النبي ﷺ فأخبره
فقال عليهن بلالا فقال تقدمت فأمرني ان اقم فاقمت قال الحاكم رواه الحفاظ من اصحاب
ابي العميس عن زيد بن محمد بن عبد الله بن زيد وعند ابن شاهين ان عمر جاء فقال انا رأيت

(فرع) قال اصحابنا اذا صلى في مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم فمحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه كالكمة فمن يعاينه يستمده ولا يجوز العدول عنه بالاجتهاد بحال ويعني بمحراب رسول الله صلى الله عليه وسلم مصلاه وموقفه لانه لم يكن هذا المحراب المعروف في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانما احدثت المحاريب بعده قال اصحابنا وفي معنى محراب المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ضبط المحراب وكذا المحاريب المنصوبة في

يؤذنون جميعا لان ههنا قسما آخر وهو انه لا يؤذن الا احدثهم ويتقدر انه يفيد انهم يؤذنون جميعا اما وحده أو بقرينة قوله بعد ذلك فان استوتوا افرع بينهم لكنه لا يفيد انهم يؤذنون مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فاذا القدر المذكور لا يفيد معرفة الحكم المطلوب وأما الاقامة فقد بين حكمها على التقديرين وأما اذا اذنا مرتبا فيث قال ثم من اذن أولا فهو قيم وأما اذا اذنا

الرؤيا ويؤذن بلال قال قاتم انت وقال غريب لا اعلم احدا قال فيه ان الذي اقام عمر إلا في هذا والمعروف انه عبد الله بن زيد : (وله) طريق أخرى أخرجه ابو الشيخ في كتاب الاذان من حديث الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال كان اول من اذن في الاسلام بلال واول من اقام عبد الله بن زيد واستاده منقطع بين الحكم ومقسم لان هذا من الاحاديث التي لم يسمعها منه : (قوله) من المحبوبات ان يصلي المؤذن وسامعه على النبي ﷺ بعد الاذان ويقول اللهم هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابته المقام المحمود الذي : اخرجه مسلم وغيره من حديث عبد الله بن عمر وانه سمع النبي ﷺ يقول اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على الحديث : واخرج البخاري واصحاب السنن من حديث جابر مرفوعا من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة الحديث لكن ليس فيه والدرجة الرفيعة وقال مقاما محمودا وعند النسائي وابن خزيمة بالتحريف فيها وليس في شيء من طرقه ذكر الدرجة الرفيعة وزاد الرافعي في المحرر في آخره يا ارحم الراحمين وليست أيضا في شيء من طرقه : وروى البزار من حديث ابى هريرة ان المقام المحمود الشفاعة : (قوله) ويستحب لمن سمع اذان المغرب ان يقول اللهم هذا اقبال ليلك الحديث رواه ابو داود والترمذي من حديث ام سلمة وصححه الحاكم : (قوله) وان يجيب المؤذن فيقول مثل ما يقول الا في الحيلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله والا في كلتي الاقامة فانه يقول اقامها الله وادامها وجعلني من صالح اهلها والا في التشويب فيقول صدقت وبررت عن ابى سعيد الخدري مرفوعا اذا سمع المؤذن فقولوا مثل ما يقول : اخرجه الستة ورواه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ابى هريرة : وروى ابو داود والنسائي عن عبد الله بن عمرو ان رجلا قال يا رسول الله ان المؤذنين يفضلوننا فقال قل كما يقولون فاذا انتهت فصل تعطه : وعن ام حبيبة مرفوعا من فضله رواه ابن خزيمة والحاكم : وروى البخاري والنسائي من حديث معاوية مرفوعا القول كما يقول المؤذن الا الحيلتين واخرجه مسلم من حديث عمر والبزار من حديث ابى رافع : وأما كلتي الاقامة فاخرجه ابو داود من حديث ابى أمامة ان بلالا

بلاد المسلمين بالشرط السابق فلا يجوز الاجتهاد في هذه المواضع في الجبة بلا خلاف وأما الاجتهاد في التيامن والتمسك فان كان محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز بحال وان كان في سائر البلاد ففيه أوجه أصحها يجوز قال الرازي وبه قطع الأكثرون والثاني لا يجوز في السكوة خاصة والثالث لا يجوز فيها ولا في البصرة لسكرة من دخلها من الصحابة رضي الله عنهم *

(فرع) قال أصحابنا لا يعنى يعتمد المحراب بمس إذا عرفه بالمس حيث يعتمد البصير وكذا البصير في الظلة وفيه وجه أن المعنى إنما يعتمد محراباً رآه قبل المعنى ولو أشبهه بالمعنى والمعنى واضح لمسها صبر حتى يجد من يخبره فان خاف فوت الوقت صلى علي حسب حاله ونجب الاعادة *

(١) هذان الحديثان تقدمتا في أول باب الاذان من الشرح ذكرهما هنا في التلخيص اهـ مصححه

معاً بحيث قال فان استويا أقرع بينهم والمعنى فان استويا في الاذان وتزاعوا في الاقامة والافلو سلوها لواحد فلا حاجة الى القرعة وقوله من أذن أولاً فهو يقيم وان كان مطلقاً لكنه محمول علي ما إذا لم يكن السابق مسيطراً بمبادرة المؤذن الراتب كما قلناه ثم الحكم بأنه يقيم استحقاق أو استحباب قد ذكرناه (الثانية) وقت الاذان منوط بنظر المؤذن لا يحتاج فيه الى مراعاة الامام ووقت الاقامة منوط بنظر الامام فانما يقيم المؤذن عند اشارته لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قل «المؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالاقامة» (١) والمعنى فيه أن الاقامة سببها ان تعقبها الصلاة على الانساق والصلاة الى الامام فينبغي أن يكون عازماً علي الشروع عند تمامها ولهذا لم يقولوا بترتيب الاقامة عند كثرة المؤذنين لان ما سوى الاقامة الاخيرة لا يتصل بها الصلاة ونظم الباب يذكر محبوبات مما يتعلق بالاذان أهمها المصنف (منها) أن يكون المؤذن ممن جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو بعض صحابته الاذان في آباتهم إذا وجد وكان عدلاً صالحاً له وان يعلى المؤذن ومن يسمع الاذان على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد الاذان ويقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

اخذ في الاقامة فلما بلغ قد قامت الصلاة النبي ﷺ أقامها الله وادامها وهو ضعيف والزيادة فيه لا أصل لها وكذا لا اصل لما ذكره في الصلاة خير من النوم *

(١) (حديث) روى انه صلى الله عليه وسلم قال للمؤذن أملك بالاذان والامام أملك بالاقامة ابن عدى في ترجمة شريك القاضي من روايته عن الاعمش عن ابي صالح عن ابي هريرة فرد به شريك وقال البيهقي ليس بمحفوظ ورواه ابو الشيخ من طريق ابي الجوزاء عن ابن عمر وفيه معارك ابن عباد وهو ضعيف ورواه البيهقي عن علي موقوفاً : وقد اخرج مسلم من حديث جابر بن سمرة كان بلال يؤذن اذا دحضت الشمس ولا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ *

(حديث) ابن عمر ليس على النساء اذان رواه البيهقي من حديثه موقوفاً بسند صحيح وزاد ولا اقامة وقال ابن الجوزي لا يعرف مرفوعاً اخبر ورواه ابن عدى والبيهقي من حديث اسماء مرفوعاً وفي استاده الحكم بن عبد الله الايلي وهو ضعيف جداً *

(حديث) عائشة انها كانت تؤذن وتقيم الحاكم والبيهقي وزاد ونوم النساء وسطهن

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان لم يكن شيء من ذلك وأن كان ممن يعرف الدلائل فان كان غائبا عن مكة اجتهد في طلب القبلة لان له طريقا الي معرفتها بالشمس والقمر والجبال والرياح ولهذا قال الله تعالى (وعلامات وبالنجم هم يهتدون) فكان له ان يجتهد كالعلماء في الحادثة وفي فرضه قولان قال في الام فرضه اصابة العين لان من لزمه فرض القبلة لزمه اصابة العين كالملكى وظاهر ما نقله للزني أن الفرض هو الجهة لانه لو كان الفرض هو العين لما صحت صلاة الصف الطويل لان فيهم من يخرج عن العين ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اذا لم يعرف الفائب عن أرض مكة القبلة ولم يجد محرابا ولا من يخبره على ماسبق لزمه الاجتهاد في القبلة ويستقبل ما أدى اليه اجتهاده قال أصحابنا ولا يصح الابدالة القبلة وهي كثيرة وفيها كتب مصنفة وأضعفها الرياح لاختلافها واقواها القطب وهو نجم صغير

القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعته المقام المحمود الذي وعدته وان يجيب من يسمع الاذان المؤذن فيقول مثل ما يقول وان كان السامع جنبا أو محدثا الا في الحيلتين فانه يقول لاحول ولا قوة الا بالله والا في كلمة القائمة فانه يقول أقامها الله وأدامها وجعلني من صالحى أهلها والا في التويب فانه يقول صدقت وبررت وفي وجه يقول صدق رسول الله ﷺ الصلاة خير من النوم فان كان في قراءة أو ذكر فيستحب أن يقطعها ويجيب فان ذلك لا يفوت ولو كان في الصلاة فالمستحب لا يجيب حتى يفرغ منها بل يكره أن يجيب في أظهر القولين لكن لو أجاب

: وروى البيهقي من طريق مكحول عن الزهري عن عروة عن عائشة كنا نصلى بغير اقامة * ﴿ حديث ﴾ عمرو لولا الخليفة لا ذنت: ابو الشيخ في كتاب الاذان والبيهقي من حديثه وفيه قصة والخليفة بتشديد اللام مع كسر الخاء المحجمة وقال سعيد بن منصور ثنا هشيم ثنا اسمعيل ابن ابي خالد عن قيس قال قال عمرو لاطيق مع الخليفة لا ذنت *

﴿ حديث ﴾ ان عثمان اتخذ اربعة من المؤذنين ولم تزد الخلفاء الراشدون على هذا العدد هذا الاثر ذكره جماعة من فقهاء اصحابنا منهم صاحب المذهب ويص له المنذرى والنوى ولا يصرف له أصل وقد ذكر البيهقي في المعرفة ان الشافعي احتج في الاملاء بقصة عثمان في جواز اكثر من مؤذنين اثنين : (قوله) وأما الجمع بين الاذان والامامة فلا يستحب لانه لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أمر به ولا السلف الصالح بعده كذا قال : وقد روى الترمذى واحمد والدارقطنى من حديث يعلى بن مرة ان النبی ﷺ اذن وهو على راحلته واقام وهو على راحلته ولفظ الترمذى لنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم واقام فتقدم على راحلته فصلى بهم يومئذ إماما وقال تقرب به عمر بن الرماح وقال عبد الحق استاده صحيح والنوى استاده حسن وضعفه البيهقي وابن العربي وابن القطان لحال عمرو بن عثمان : وقد رواه الدارقطنى من هذا الوجه بلفظ قاصر المؤذن فاذن واقام أو اقام

في بنات نعش الصغرى بين الفرقين والجمدى وإذا اجتهد وظل القبلة في جهة بعلامة صلى اليها ولا يكفي الظن بلا علامة بلا خلاف بخلاف الاواني فان فيها وجها صعيما انه يكفي الظن فيها بغير علامة وذلك الوجه لا يبيح هنا بالاتفاق وقد سبق هناك الفرق ولو تركه اتقاد على الاجتهاد الاجتهاد وقد مجتهد لم تصح صلاته وان صادف القبلة لانه ترك وظيفته في الاستقبال فلم تصح صلاته كالمصلي بغير تقليد ولا اجتهد وصادف فانه لا يصح بالاتفاق وسوا ذلك وقت أم لم يفتق هذا هو المذهب بقطع الجمهور وفيه وجه لابن سريج أنه يقلد عند ضيق الوقت وخوف الغوات

بما استحبهنا لم تبطل صلاتها اذ كاد ونعم له قال حتى على العمالة أو تكلم بكلمة التوب بطلت صلاته لانه كلام ولو أجاب في خلال الفاتحة استأنفها فن الاجابة في العمالة غير محبو بقر يستحب أن يقول من سمع أذان المغرب اللهم هذا إقبال ليك وادبار نهارك منفر لي ويستحب الدعاء بين الاذان والاقامة وأن يتحول المؤمن الى موضع آخر الاقامة

قال (الباب الثالث في الاستقبال: والنظر فيه في ثلاثة أركان (الاول) اعداؤه يتعين الاستقبال في فرائضها (و) الا في القتال فلا تؤدي فريضة على الراحة ولا مندورة أن قننا يسلمنا به اسلك واجب الشرع ولا صلاة المجتازة (ح) لان الركن الاظهر فيها القيام

غير اذان ثم تقدم فصل بنا على راحته ورجح السبيل هذه الرواية لانها بينت ما أجمل في رواية الترمذى وان كان الراوى له عن عمر بن الرماح عنده شديد الضعف وقد روى ابن عدى عن أنس مرفوعا بذكره للامام ان يكون مؤذنا قال ابن عدى منكر والبلاء فيه من سلام الطويل او زيد الممي . وروى ابن حبان في ترجمة المولى بن هلال عن جابر مثله والمولى متهم بالكذب : وروى اصحاب السنن الاربعة حديث عثمان بن ابي العاص قال قلت يا رسول الله اجعلنى امام قومي قال انت امامهم واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا وصححه الحاكم : (قوله) المنقول أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في تشهده أشهد انى رسول الله كذا قال ولا اصل لذلك بل الفاظ التشهد متواترة عنه انه كان يقول أشهد ان محمدا رسول الله او عبده ورسوله وسيأتى في التشهد . وللازمة من حديث ابن مسعود في خطبة الحاجة واشهد ان محمدا رسول الله ثم في البخارى عن سلمة بن الاكوع لما خفت أزواد القوم فذكر الحديث في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم قال أشهد ان لا إله إلا الله وانى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن ابي هريرة : (قوله) الدعاء بين الاذان والاقامة لا رد رواه النسائى وابن خزيمة وابن حبان من حديث يزيد بن ابي مرهم عن أنس : وأخرجه هو وأبو داود والترمذى من طريق معاوية بن قرة عن أنس : وروى ابو داود وابن خزيمة وابن حبان والحاكم من حديث سهل بن سعد قل ما رد على داع دعوه عند حضور النداء الحديث *

وهو ضعيف وفي فرض المجتهد ومطلوبه قولان أحدهما جهة الكعبة بدليل صحة صلاة الصف الطويل وقل القاضي ابو الطيب وغيره الاجماع على صحة صلاتهم وأصحها عينها اتفق العراقيون والقتال والتولي والبغوى علي تصحيحه ودليهما في الكتاب واجاب الاصحاب عن صلاة الصف الطويل بان مع طول المسافة تظهر المسامحة والاستقبال كالنار علي جبل ونحوها قل البنديجي القول بأن فرضه

قال الله تعالى (قدزرى تقاب وجهك في السماء) الآيتوروى أنه صلى الله عليه وآله وسلم « دخل البيت ودعى في نواحيه ثم خرج وركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة » (١) واعلم أن الاستقبال يفترق الى مستقبل ومستقبل وهو المسمى قبلة وبدلان حالة يقع فيها الاستقبال ومعلوم ان الاستقبال لا يجب في غير حالة الصلاة والحاجة تمس الي الكلام في الامور الثلاثة فلذلك قال والنظر فيه في ثلاثة اركان وهي الصلاة والقبلة لا تتقبل أولها الصلاة وتنقسم الي فرائض ونوافل أما الفرائض فيتعين الاستقبال فيها الا في حالة واحدة وهي حالة شدة الخوف في القتال فانه يأتي بها بحسب الامكان قال الله تعالى (فان خضم فرجالا أو ركباناً) قال ابن عمر رضى الله عنهما « مستقبل القبلة وغير مستقبلها » قال نافع لأبراء ذكر ذلك الا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله في الكتاب إلا في القتال يعنى بمحالة شدة الخوف لا مطلق القتال ثم الشرط ان يكون القتال مباحا علي ماسيأتي في صلاة الخوف ان شاء الله تعالى ويلتحق بهذا الخوف ما اذا اكسرت السفينة فبقي علي لوح منها وخاف الفرق لو ثبت علي جهة القبلة وكذلك سائر وجوه الخوف فليس القتال معينا لعينه وانما المعتبر الخوف وأما النوافل فكذلك يجب الاستقبال فيها الا في حالة الخوف وفي السفر علي ماسيأتي فالمستثنى في قسم الفرائض حالة واحدة وفي قسم النوافل حالتان والشافعي رضى الله عنه عبر عن الفرض بعبارة أخرى من غير تقسيم الصلوات الي الفرائض والنوافل فقال لا تجوز الصلاة من غير الاستقبال الا في حالتين احدهما النافلة في السفر والثانية شدة الخوف فان قيل الاستثناء لا ينحصر في هاتين الحالتين ألا ترى أن المريض الذي لا يجد من وجهه الي القبلة ولا يطيق التوجه معذور وكذلك المربوط علي الخشب قلنا الكلام في القادر علي ان يصلي متوجها فاما العاجز فلا يكلف بما ليس في وسعه ولا حاجة الي استثنائه من موارد امكان التكليف واذ اعرفت هذه المقدمة فيتفرع عليها انه لا يجوز فعل الفريضة علي الراحة لا اختلال امر الاستقبال وينبغي أن تعرف من قوله فلا يؤدى فريضة علي الراحة شسيتين (أحدهما) انه ليس المراد منه الاداء الذي هو ضد القضاء فان الفريضة كما لا تؤدى علي الراحة لا تقضى

(١) حديث صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت ودعا في نواحيه ثم خرج وركع ركعتين في قبل الكعبة وقال هذه القبلة متفق عليه من اسامة بن زيد وفي رواية لها من حديث

الجهة له المزمع وليس هو يعبر ولا شافعي وكذا أنكر الشيخ أبو حامد وآخر من سلك أمام الحرمين والغزالي طريقة أخرى شاذة ضعيفة أخرجهما الإمام تركتها لشذوذها واحتج الاحتجاج بقول العيني بمحدث ابن عباس رضي الله عنهما «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل الكعبة خرج فصلي إليها وقال هذا القبلة» رواه البخاري ومسلم وهو حديث أسامة بن زيد الذي ذكره المصنف في أول الباب واحتجوا للجهة بمحدث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما بين المشرق والمغرب قبلة» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وصح ذلك عن عمر رضي الله عنه وموقوف عليه *

(فرع) في مذاهب العلماء في ذلك: قد ذكرنا أن الصحيح عندنا أن الواجب إمساك عين الكعبة وبه قال بعض المالكية ورواية عن أحمد وقال أبو حنيفة الواجب الجهة وحكاها الترمذي عن

أيضا وإنما المراد من الفعل (والثاني) أنه وإن كان مطلقا سكن الفرض ما إذا لم يلحقه خوف فاما إذا خاف الانقطاع عن الرقعة لو نزل لاداء الفريضة أو خاف على نفسه أو ماله من وجه آخر فله أن يصلي على الدابة لكنه بعيد إذا نزل وهل يجوز فعل المنذورة على الرحلة بين على أصل سبق ذكره وهو أن المنذورة من العبادة عند الإطلاق يحمل على أقل واجب ويعطى أحكام الواجبات أم لا إن قلنا لأجاز ذلك وإن قلنا نعم لم يجوز وهو الصحيح والمحكي عن نفسه في الام ولك أن تعلم قوله ولا مندورة بالخاء لان ابا الحسن السرخسي حكى في مختصره أنه لا يصلي على الرحلة صلاة نذر أوجبها وهو بالأرض فإن أوجب صلاة وهو دأب اجزأه فعلها على الدابة واما صلاة الجنائزة ففي جواز فعلها على الرحلة ثلاثة طرق ينعما في التيمم والظاهر ما ذكره في الكتاب وهو المنع لان الركن الاظهر فيها القيام وفعلها على الرحلة يحو صورة القيام وذكر بعضهم للمنع فهي آخر سنذكره من بعد ويجب ان يكون قوله ولا صلاة جنازة وقوما بالواو لما تقدم *

قال (ولا تصح الفريضة على بعير) معقول وفي ارجوحة معامة بالمبالاة لانهم ليسوا بالقرار بخلاف السفينة الباركة لان المسافر محتاج إليها بخلاف الزورق المشدود على الساحل لانه كالسرير والمال كالارض في فعل الفريضة على الرحلة كما يشتمل على الاختلال بامر القيام والاستقبال فمفسد في آخر وهو اقامة الفريضة على المال يصلح للقرار وفي اشتراط اقامتها على المال يصحح للقرار كلام اراد المصنف ان يبين ان امتناع فعل الفريضة على الرحلة ليس باختلال أمر الاستقبال فحسب بل من شرط الفريضة فعلها على ما هو للقرار وهذا الشرط قائم اذا أقيمت على الرحلة وفقه الفصل أن استقرار المصلي في نفسه شرط فلا يس له أن يصلي الفريضة وهو سائر مائت لان المشي يشتمل على الحركات والاحل أنه لا يحتمل أصلا تخافنا في النوافل في السفر لما يأتي

ان عمر فصلي ركعتين في وجه الكعبة وقال الخطابي قوله هذه القبلة معناه ان امرها استقر على هذه البنية فلا ينسح أبدا فصلوا إليها فهي قبلكم : وقال النووي يحتمل ان يريد هذه الكعبة هي المسجد الحرام الذي امرتم باستقباله لاكل الحرم ولا مكة ولا المسجد الذي حوله بل تقسها فقط

عمر بن الخطاب وعن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمرو ابن المبارك وسبق دليلها *
(فرع) في تعلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه (أحدها) أنه فرض كفاية (والثاني) فرض عين وصححه
البعوى والرافعي كتعلم الوضوء وغيره من شروط الصلاة وأركانها (والثالث) وهو الأصح أنه
فرض كفاية إلا أن يريد سفرًا فيتعين للعموم حاجة للمسافر وكثرة الاشتباه عليه ولا يصح قول من

وهل يجوز فعلها على الدابة نظر إن أخل فعلها بالقيام أو الاستقبال فلا يجوز وإن أمكنه إتمام أركان
الصلاة بأن كان في هودج أو علي سرير موضوع على الدابة فالذي ذكره المصنف أن الفريضة
لا تصح وإن كانت الدابة واقفة معتقولة واتبع فيه إمام الحرمين حيث قال لا تهاجم الفريضة على الراحة
وإن كان المصلي قادرًا على المحافظة على الأركان كلها مستقبلًا وكان البعير معقولًا لأنه مأمور
بإداء الفرائض متمكنًا على الأرض أو مافي معناها وليست الدابة للاستقرار عليها وكذلك القول في
الارجوحة المشدودة بالجبال فلهذا لا يندفع في عرف مكان التمكن وهو مأمور بالتسكن والاستقرار وهذا بخلاف
السفينة حيث تصح الصلاة فيها وإن كانت تجري وتحرك بمن فيها كاللوازم تتحرك بالراكبين
لأن ذلك إنما يجوز لمسئس الحاجة إلى ركوب البحر وتغذر المدول في أوقات الصلاة عنه فجعل الماء
على الأرض كالأرض وجعلت السفينة كالصفايح المبطوحة على الأرض وألحق بالسفينة الجارية

وهو احتمال حسن بديع ويحتمل أن يكون تعلبًا للإمام أن يستقبل البيت من وجهه وإن كانت
الصلاة إلى جميع جهاته جائزة : وقد روى البزار عن عبد الله بن حبشي رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يصلي إلى باب الكعبة ويقول أيها الناس إن الباب قبلة البيت لكن إسناده ضعيف :
وروى البيهقي عن ابن عباس مرفوعًا البيت قبلة لاهل المسجد والمسجد قبلة لاهل الحرم
والحرم قبلة أهل الأرض في مشارقها ومغاربها من امتي وأستاذ كل منهما ضعيف : (تنبيه) حديث
الباب قد يارض حديث ما بين المشرق والمغرب قبلة رواه الترمذي عن أبي هريرة مرفوعًا وقال
حسن صحيح ورواه الحاكم من طريق شعيب بن أيوب عن عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر وذكره الدارقطني في اللؤلؤ وقال الصواب عن نافع عن عبد الله بن عمر
عن عمر قوله *

(حديث) * ابن عمر في قوله تعالى فإن خفتهم فرجالا أو ركبانًا قال مستقبل القبلة
أو غير مستقبلها قال نافع ولا أراه ذكر ذلك إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري
من حديث مالك عن نافع هكذا في حديث في كيفية صلاة الخوف ورواه ابن خزيمة من حديث
مالك بلا شك وفيه رد لقول من زعم أن قوله لا أراه إلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل
الحديث في كيفية صلاة الخوف لا هذه الزيادة واحتجاجة لذلك بأن مسلما ساقه من رواية موسى
عن نافع وصرخ بأنها من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عتبة عن نافع عن
ابن عمر جزما وقال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من أحكام صلاة الخوف لا تفسير للآية

أطلق أنه فرض عين اذ لم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أجازوا إذا الناس تعلم أدلة القبلة بخلاف أركان الصلاة وشروطها لأن الوقوف على القبلة سهل غالباً والله أعلم •

• قال المصنف رحمه الله •

(وإن كان في أرض مكة فإن كان بينه وبين البيت حائل أصلي كالجليل فهو كالغائب عن

الزورق المشدود على الساحل تنزيلاً له منزلة السرير والماء منزلة الأرض وتحركة تسفلاً وتصعداً كتحررك السرير ونحوه علي وجه الأرض فلا يمنع صحة الفريضة وأما الزورق الحاربي فهل المقيم في بغداد وغيره اقامة الفريضة فيه مع تمام الأركان والأفعال قال امام الحرمین فيه احتمال وتردد ظاهر فإن الأفعال تكثر بمریان الا واریق وهو قدر علي دخول الشطوط اقامة الصلاة قالوا وان احتمل رجال سرير او عليه انسان لم یصح علیه الفرض فإنه محمول الناس فكل من كحمول البهائم هذا كلامها ولا يخفى أن من حكم بالمع والدابة معقولة فلا ينحکم به وهي سائرة أو ولي وأوردنا أكثر أصحابنا منهم صاحب المتعمد والحسين الفراء وأبو سعيد المتولي والقاضي الأوباني وغيرهم أنه يجوز فعل الفريضة علي الدابة مع تمام الأفعال الأركان بان كان في هودج أو علي سرير ونحوهما إذا كانت الدابة واقفة ولم يذكروا خلافاً فيكون كانت سائرة ففيه وجهان (أحدهما) المواز كلوا صلي في سفينة جارية ومنهم من قاله علي ما لو صلي علي سرير يمله جماعة كأنهم اغتصوا هذه الصورة متفقاً عليها (وأصحها) وهو المحكي عن نفسه في الاملاء أنه لا يجوز لأن سير الدابة منسوب اليه ولهذا يجوز الطواف عليها وسير السفينة بخلافه فإنها بمثابة الدار في البر وأيضاً فان البهيمة لها اختيار في السير فلا يكاد يثبت علي حالة واحدة والسفينة كإيسر تسير اذا لا اختيار لها واذا وقعت علي ما حكيت تبيين لك أنه يجب أن يكون قوله ولا تصح الفريضة علي بعير معلوماً بالواو بل الظاهر الجواز اذا كانت الدابة واقفة علي خلاف ما في الكتاب قلاً عن المذهب في معنى أما النقل فقد بيناه وأما المعنى فلان المصنف وامام الحرمین لم يريدوا في التوجيه علي أن المصلي في الفريضة أمور بالاستقرار علي الأرض أو غيرها ما يصلح للقرار وهذا لا يسهل أصحاب الطريقة الاخرى انما المسلم عندهم انه مأور بالاستقرار في نفسه ثم هو مشكل بالزورق المشدود علي الشط فإنه لا تتحقق به الحاجة المفروضة في السفينة والزورق الحاربي وهو قادر علي الخروج الي الساحل والاستقرار علي الأرض فلم كان الزورق المشدود كالسرير علي الأرض ولم تكن الدابة المعقولة كعدل أو متاع ساقط علي الأرض فان حاولت دفع الخلاف وقلت الفارقون بين أن تكون الدابة واقفة أو سائرة صوروا المسألة فيما اذا كان في هودج أو سرير علي الدابة وليس في الكتاب تعرض لذلك فاعل مسألة الكتاب فيما اذا وقف علي ظهر الدابة من غير سرير ونحوه وحيث لا يتناقى الكلامان لتغاير الصورتين نعم يجب طلب الفرق والجواب ان هذا فاسد من وجوه ثلاثة (أحدها) أن الدابة الواقعة

مكة وإن كان بينهما حائل طارىء وهو البناء فقيه وجهان أحدهما لا يجتهد لأنه في أى موضع كان فرضه الرجوع الى العين فلا يتغير بالحائل الطارىء والثاني يجتهد وهو ظاهر المذهب لأن بينه وبين البيت حائل يمنع المشاهدة فاشبهه إذا كان بينهما جبل ﴿ ﴾

(الشرح) قال أصحابنا إذا صلى بمكة خارج المسجد فان عين الكعبة كن يصل على أى

إذا لم تصلح للقرار فالمحصول عليها من السرير ونحوه أولى أن لا يصلح للقرار فحال أن يمنع من الوقوف عليها ولا يمنع من الوقوف على ما عليها (والثاني) أن الفارقين بأسرهم ما صوروا المسألة في المودج والسرير بل منهم من تعرض لذلك أيضا لأن أتمام الأركان والأفعال حينئذ يتيسر ومنهم من فصل بين وقوف الدابة وسيرها من غير تعرض للسرير هذا الشيخ إبراهيم المرودى ذكر فيما علق عنه أن أمكنه اقيام والاستقبال في جميع الفريضة على الدابة نظر أن كانت واقفة جاز وإن كانت تسير فوجهان ولم يشترط أن يكون عليها سرير ونحوه (والثالث) أنا حكينا عن امام الحرمين أنه الحق ما إذا احتمل السرير رجال فصلى عليه بما إذا صلى على ظهر الدابة وذلك بوضوح أنه لا فرق بين أن يكون على الدابة سرير أم لا والله أعلم *

قال ﴿ أما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل راكبا ومشيا وفي السفر القصير قولان ولا يجوز (و) في الحضر ﴾ *

تكلما في حكم اقامة الفرائض على الرواحل وأما النوافل فيجوز اقامتها في السفر الطويل عند السير راكبا كان أو مشيا متوجها الى طريقه لما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به » (١) وخالف ابو حنيفة في المشى ويحكى مثله عن احمد فليكن قوله ومشيا مع لما يرفيها الثاني أن الانسان قد يكون له أورداد ووظائف ويحتاج الى السفر لمعايشة فلو منع من التنفل في سيره لماته احد امرين اما اورداده او مصالح معاشه

(١) ﴿ حديث ﴾ ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحلته حيث توجهت به متفق عليه وله الفاظ منها للبخارى عن عامر بن ربيعة كان يسبح على الراحلة وللبخارى من وجه آخر عن ابن عمر كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومى برأسه قبل أى وجه توجه وبورعليا غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة وللبخارى من وجه آخر كان يسبح على ظهر راحلته حيث كان وجهه يومى برأسه : (قوله) وروى عن جابر مثله متفق عليه وله الفاظ منها كثر يصلى على راحلته حيث توجهت به فإذا اراد الفريضة نزل فاستقبل القبلة لفظ البخارى ولم يذكر مسلم الزول وقال الشافعي أنا عبد المجيد عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو على راحلته النوافل ورواه ابن خزيمة من حديث محمد بن بكر عن ابن جريج مثل سياقه وزاد ولكن تخفص السجدين من الركعة يومى إمام ولابن حبان نحوه *

قيس أو سطح دار ونحوه صلى إليها وإذا بنى محرابه على العيان صلى إليه أبداً ولا يحتاج في كل صلاة إلى المعاينة قال أصحابنا وفي معنى العيان من نشأ بمكة ويتقن أصابة الكعبة وإن لم يشاهدها في حال الصلاة فهذا فرضه أصابه العين قطعاً ولا اجتهد في حقه فاما من لا بمسكن الكعبة ولا يتقن الأصابة قالت كل بينه وبينها حائل أصلي كالجبل فله الاجتهاد بخلاف قال أصحابنا

ولا فرق في ذلك بين الراكب والمشي وهل يختص ذلك بالسفر الطويل فيه قولان أحدهما وبه قال مالك نعم كما قصر والفطر وأصحها لا: لا إطلاق الخبر الذي روياه وروى مثله عن جابر ولأن الحاجة كما تمس إلى الاسفار الطويلة تمس إلى الاسفار القصيرة أو هي أغلب ومنهم من قطع بالجواز في السفر القصير وامتنع من إثبات خلاف فيه فلك أن تعلم بالواو لمفظ القولين من قوله وفي السفر القصير قولان وأما في الحضر فظاهر المذهب أنه لا يجوز ترك استقبال القبلة في النوافل وهي والفرائض سواء في أمر القيام وذلك لأن الغالب من حال المقيم البث والاستقرار وقال أبو سعيد الأصبغى يجوز للحاضر ترك استقبال فيها والتفعل متوجهاً إلى مقصده في الترددات لأن المقيم أيضاً محتاج إلى التردد في دار اقامته وعلى هذا فالراكب والراجل سواء وذكر في التهمة أن هذا اختيار القفال ولم يحكه غيره عن اختياره على هذا الإطلاق أكن الشيخ أباً محمد ذكر أنه اختار الجواز بشرط أن يكون متغلاً في جميع الصلاة فليكن قوله ولا يجوز في الحاضر معلماً بالواو لمشكل هذا الوجه ثم يتعلق بلفظ الكتاب في الفصل مباحثان (أحدهما) أنه قال أما النوافل فيجوز إقامتها في السفر الطويل ولفظ النوافل تدخل فيه الرواتب وغيرها فاليس بفرض فهل يشتمل الجواز المسك أم لا والجواب أن طائفة من أصحابنا منهم القاضي ابن كعب - كروا أنه لا تقام صلاة العيدين والسكريين والاستسقاء على الراحة وأما تقام الرواتب وصلاة الضحى وما يكثر ويتكرر وأما هذه الصلوات فهي نادرة فاشبهت صلاة الجنائز وبهذه العلة منع بعضهم صلاة الجنائز على الراحة وهذه العلة والتي قدمناها من نحو صورة القيام ينبغي أن تختلف في التفرغ إذا صلاها على الراحة قائماً وقضية هذه العلة المنع وقضية تلك العلة الجواز وبه أجاب امام الحرمين رحمه الله وقضية لفظ الكتاب إطلاق القول في النوافل بالجواز وهو الظاهر عند الأكثرين ولذلك قالوا في دفع الطواف إن قلنا بالاقتراف فلا تؤدي على الراحة والافتقار ولم يبالوا بالندرة وقال في التهذيب يستوى فيه الرواتب وغيرها ما ليس بفرض (والثانية) أنه قال راجعاً وماشياً والركوب كما يستعمل في الدابة يستعمل في السفينة فيقال ركب السفينة والدا بقور كركب البحر فهل يجوز أن يتنفل في السفينة حيث ما توجهت كما يجوز على الدابة والجواب لاحكى ذلك عن نص الشافعى رضي الله عنه ذلك لأنه يمكن من الاستقبال ولهذا قول لو كان في هودج على الدابة يتمكن فيه من الاستقبال يلزم ذلك على الصحيح كما أتى واستثنى في العدة عن راجع السفينة الملاح الذي يسيرها فله أن يتنفل إلى حيث توجه لأن تكليفه

ولا يلزمه صعود الجبل لتحصيل المشاهدة لان عليه في ذلك مشقة وان كان الحائل طارفاً فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما أصحهما عند المصنف والبندنيحي وابن الصباغ والشاشي والرافعي أنه يجوز الاجتهاد والثاني لا يجوز وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحامي والجرجاني * قال المصنف رحمه الله *

الاستقبال يقطعه عن النافلة أو عن عمله وسيره *

قال (ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة وقيل يجب الاستقبال عند التحريم) وقيل لا يجب إلا إذا كان العنان بيده ثم صوب الطريق بدل عن القبلة في دوام الصلاة ولا يصلي راكب التعاسيف إذ ليس له صوب معين وان حرف الدابة عدداً عن صوب الطريق بطلت صلاته وان كان ناسياً لم تبطل ان قصر الزمان لكن يسجد للسهو وان طال في البطلان خلاف يجري مثله في الاستدبار ناسياً وان كان بجماح الدابة بطل ان طال الزمان وان قصر فوجهان ثم علي الراكب أن يوميء بالكوع والسجود ويجعل السجود (ح) اخفض من الركوع وان كان في مرقداً ثم السجود والركوع * للمتفل في سيره أمارا ركب أو ماش ولا بد في الحالتين من النظر في الاستقبال وكيفية الافعال فبدأ بالكلام في الركاب ثم تكلم في الماشي أما الركاب فلما أن يكون على سرج ونحوه ولا يمكنه انعام السجود والركوع والاستقبال في جميع صلاته وأما يكون في مرقديمكنه ذلك فاما في الحالة الاولى فلا يمنع من الصلاة بتعذر الاستقبال في جميعها ولكن هل يجب عليه أن يستقبل القبلة عند التحريم فيه وجوه (أحدها) لا يكفي دوام الصلاة لان تكليف الاستقبال يشق عليه ويشوش عليه سيره (والثاني) نعم ليكون ابتداء الصلاة على صفة السكالك ثم يخفف الامر في الدوام كما أن النية يشترط اقترانها بالتكبير ولا يشترط في دوام الصلاة فعل هذا الوجه لوتعذر الاستقبال في تلك الحالة لم تصح الصلاة أصلاً (والثالث) انه ان سهل عليه الاستقبال عند التحريم وجب والا فلا فلو كانت الدابة واقفة وأمكنه الانحراف عليها الى القبلة لو أدارها اليها أو كانت سائرة والزمام في يده ولا حرجان بها فالاستقبال سهل وان كانت مقطرة أو صعبة الادارة لحرانها فهو عسير أما الاشتراط عند السهولة فلما روى عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا سافر وأراد أن يتطوع استقبل القبلة بناقته» وكبر ثم صلى حيث وجهه ركابه (١) وأما عدم الاشتراط عند الصعوبة فلدفع المشقة واختلال أمر السير عليه ولهذا رخصنا في ترك الاستقبال في دوام الصلاة وهذه الوجوه الثلاثة هي التي أوردناها في الكتاب واعلم أن الاكثرين سكتوا عن الوجه الثاني واقتصروا

(١) * (حديث) أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سافر وأراد ان يتطوع استقبل بناقته القبلة وكبر ثم صلى حيث كان وجهه وركابه ابو داود من حديث الجارود بن ابي سيرة حدثني انس وصححه ابن السكن *

﴿ فان اجتهد رجلان فاختلفا في جهة القبلة لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يعلي أحدهما خلف الآخر لان كل واحد منهما يعتقد بطلان اجتهاد صاحبه ﴾ .

﴿ الشرح ﴾ هذا الذي قاله متفق عليه عندنا وحكي أنهما بناعن أبي ثور أنه قال نصبح صلاة أحدهما خلف الآخر ويستقبل كل واحد ما ظهر له بالاجتهاد فلو تعاكس ظنهما صار وجهه الى وجهه

علي إيراد الاول والثالث لكن حكمه الصيدلاني وتابعه امام الحرمين والمصنف على نقله ثم إيراد الكتاب يقتضي أن يكون عدم الاشتراط مطلقاً أظهر لأنه قال ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ثم ذكر الوجهين الآخرين والمذهبيون اذا أطلقوا الحكم ثم قالوا وقيل كذا كان إشارة منهم الى ترجيح الاول الا اذا انصوا على خلافه لكن الذي رجحه معقل الأئمة انما هو الوجه الثالث وفيه جمع بين الخبر والمعنى كما تقدم ثم ظاهر لفظه في حكاية الوجه الثالث يقتضي الإيجاب فيما إذا كان العنان بيده ونفيه في غير هذه الحالة لكن لو كانت الدابة واقفة وسهل الانحراف عليه يلزمه ذلك علي هذا الوجه وان لم يكن العنان بيده فكانه جعل هذا مثالا لصحة سهولة الاستقبال ليلحق به ما هو في معناه ويمكن أن يكون الذي حكاه ثانيا وجهها مغاير الوجه الثالث الذي قدمنا روايته فان الصيدلاني وغيره قلوه كما قلّه المصنف لكن الاول أقرب فان الفرق بين ما إذا كان العنان بيده وبين سائر صور السهولة بعيد وفي لفظ الكتاب شيء آخر يحتاج الى تأويله وذلك أنه قال ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ومعلوم أنه لا اعتبار بانحراف الدابة واستقبالها وأما الاعتبار بحال الراكب حتى لو استقبل عند التحريم حصل الغرض وارفع الخلاف - وإن كانت الدابة منحرفة واقفة كانت أوسايرة اذا المعنى ولا يضر انحرافه على الدابة أولاً لأنه ان الدابة وما شابه ذلك وفي المسألة وجه رابع وهو أنه لو كانت الدابة متوجهة به عند افتتاح الصلاة أما الى القبلة أو طريقه محرم بالصلاة كما هو ولو كانت منحرفة الى غيرهما لم يحجز التحريم إلا الى القبلة لان تكليف صرف الدابة عن صوب الطريق اذا كانت متوجهة اليه قد يعسر أما عند الانحراف الى غير القبلة والطريق لا بد من صرفها فليصرفها الى القبلة أولاً ثم الى الطريق فليس فيه كثير عسر وإذا شرطنا الاستقبال عند التحريم ففي اشتراطه عند السلام وجهان أحدهما يشترط لأنه أحد طرفي الصلاة ولهذا اعتبرنا نية الخروج علي رأى اعتبارا بالطرف الاول وأصحها لا يشترط كما في سائر الأركان وهذا قضية نظم الكتاب لأنه قال لا يضر الانحراف ولم يستثن علي بعض الوجوه سوى حالة التحريم وإذا رفعت الخلاف في التحريم فاعرف أن في إعادتها من أركان الصلاة يجعل صوب الطريق بدلا عن القبلة وكذلك عند التحريم والتحليل إذا لم يشترط فيها الاستقبال وإنما كان كذلك لان المصلي لا بد وأن يستمر علي جهة واحدة ليجمع همه ولا يتوزع فكره وجعلت تلك الجهة جهة الكعبة لشرافها فاذا عدل عنها لماجة السير فليأتم الجهة التي قصدتها محافظة علي

كما يجوز أن يصلوا حول الكعبة وكل واحد الى جهة دليته ماذ كره المصنف والفرق أن في مسألة الكعبة كل واحد يعتقد صحة صلاته امامه قال امام الحرمين فلو كان اختلافها في تيمان قريب وتياسر فان قلنا يجب على المجتهد مراعاة ذلك لم يصح الاقتداء والا فيصح *

* قال المصنف رحمه الله *

المعنى المقتضي للاستمرار على الجهة الواحدة ثم الطريق في الغالب لا يستد بل يشتمل على معاطف يلحقها السالك عنه ويسره فيتبعه كيف ما كان لحاجة السير وإنما قال صوب الطريق لأنه لا يشترط أن يكون سلوكه في نفس الطريق المعبود فقد يعدل للمسافر عنه لراحة ودفع غبار ونحوها فالمعتبر الصوب دون نفس الطريق * ويتعلق بهذه القاعدة مسائل (أحداها) ليس راكب التعاسيف ترك الاستقبال في شيء من صلاته وهو الهائم الذي يستقبل بآرة ويستدبر أخرى إذ ليس له صوب ومقصد معين وقوله ولا يصلي راكب التعاسيف معناه أنه لا ينتقل متوجها الى حيث تسير دابته كما يفعله غيره لأنه لا ينتقل أصلا فان هذا الرجل لو تنقل مستقبل في جميع صلاته أجزأه ولو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر في طريق معين فهل ينتقل مستقبل صوبه فيه قولان أظهرهما نعم لأن له مقصد معلوماً والثاني لا: إذ لم يسلك طريقاً مضبوطاً وقد لا يؤدي سببه الى مقصده (الباينة) لو انحرف عن صوب الطريق أو انحرفت الدابة عنه فينبى ذلك على ما لو انحرف المصلي على الارض عن القبلة وينظر فيه إن استدبر القبلة في صلاته أو تحول الى جهة أخرى عمداً بطلت صلاته وإن فعله ناسياً للصلاة فان تذكر على القرب وعاد الى الاستقبال لم تبطل صلاته كما لو تكلم في صلاته ناسياً بكلام قليل وإن طال الفصل في البطلان وجهان كما لو تكلم ناسياً بكلام كثير أحهما البطلان ذكره الصيدلاني وصاحب التهذيب لأن الصلاة لا تحتمل الفصل الطويل ولأن ذلك مما ينذر والثاني الصحة كما لو قصر الزمان للعذر وهو الذي ذكره المحامي وطبقته ولو أماله انسان عن جهة القبلة قهراً وطال الزمان بطلت صلاته وإن عاد الى الاستقبال على قرب فوجهان أحهما البطلان والفرق بين النسيان وقهر الغير إياه أن النسيان مما يكثر ويعم والا كراه في مثل ذلك ينذر ولهذا المعنى تقولوا كره علي الكلام في صلاته تبطل صلاته علي الصحيح بخلاف النسيان جئنا الى الانحراف عن صوب الطريق أو انحرفت الدابة عنه فلو فصل ذلك عمداً فقد قال في الكتاب بطلت صلاته وهذا غير مجرى علي إطلاقه لأنه لو انحرف الى جهة القبلة لا تبطل صلاته وكيف تبطل وقد توجه الى الجهة التي هي الاصل فاذا المراد ما إذا انحرف الدابة عن صوب الطريق الى غير جهة القبلة أو انحرف عليها وهكذا قيده سائر الأئمة وإنما حكنا بالبطلان لما ذكرنا من كون هذه الجهة قائمة مقام جهة القبلة وإن حرف الدابة أو انحرفت عليها الى غير القبلة ناسياً فان تذكر وعاد على قرب لم تبطل صلاته وإن طال الزمان فوجهان كما ذكرنا في استدبار المصلي على وجه الارض ناسياً والاصح البطلان ولو أخطأ وظن أن الذي توجه اليه طريقه فهو كما لو انحرف ناسياً للصلاة ولو

﴿وان صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت صلاة أخرى فميجها (أحدها) يصلى بالاجتهاد الاول لانه قد عرف بالاجتهاد الاول (والثاني) يلزمه أن يعيد الاجتهاد وهو المنصوص في الام كما تقول في الحاكم اذا اجتهد في حادثة ثم حدثت تلك الحادثة مرة أخرى﴾ •
﴿الشرح﴾ الوجها مشهوران أصحهما باتفاق الاصحاب وجوب إعادة الاجتهاد وبه قنع

انحرف الي غير القبلة للجاح الدابة فهد الصورة تشبه ما لو أماله غيره قهرافن طال الزمان بطلت صلاته وذكر الشيخ أبو حامد انها لا تبطل كما ذكر في النسيان قوله بطل معل بالواو لذلك وان قصر فقد حكي في الكتاب فيه وجين كما روينا في صورة الامالة ولم يأت امام الحرمين بحكاية الخلاف في الجاح لكن قال قد ذكرنا في مثل هذه الصورة خلافا فيمن يعرف عن القبلة والظاهر هنا أن الصلاة لا تبطل لان جاح الدابة ما يعم بالبولي بخلاف صرف الرجل فهو نادر لا يعهد وأراد أن الظاهر القطع بهذا والامتناع من تخرجه علي الخلاف في صورة الصرف لانه قال بعد الفرق بين الصورتين ولهذا قطع الائمة بان جاح الدابة في زمن من قريب لا يبطل الصلاة ولم أر ما يخالف هذا للاصحاب والامر علي ذكرناه فاذا بحثت وجدت كتب الاصحاب متفقة علي أن الصلاة لا تبطل في صورة جاح الدابة اذا ردها علي القرب علي أن الاكثرين سوا بين صور والنسيان وصورة الجاح سواء منهم الحاكم بالصحة عند طول الزمان والحاكم بالبطلان ويتبين من هذا أن المصنف كلنفرد برواية الوجين في بطلان الصلاة عند قصر المدة في صورة الجاح فاعلم ذلك (الثالثة) اذا لم يحكم بالبطلان في النسيان والجاح فهل يجب للسبب اما عند النسيان فقد ذكر في الكتاب أنه سجد لسبب عند قصر الزمان وهكذا حكي السيدلاني والامام وصاحب التهذيب ووجه أن التحريف عمدا مبطل للصلاة فاذا اتفق سهواً اقتضى سجود السهو لكن الشيخ ابا حامد في طائفة حكوا عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يسجد لسبب اذا عاد عن قريب فان طال الزمان فحينئذ يسجد فليكن قوله يسجد لسبب معل بالواو لذلك وأما عند الجاح فنهم من قال لا يسجد اذا لم يحكم بطلان الصلاة لانه لم يوجد منه ترك مأموه ولا فصل منه والذى وجد فعل الدابة ومنهم من قال وهو الاظهر يسجد وفعل الدابة كفعله وطريقة الشيخ أبي حامد هنا كما في النسيان فالخاصل في الجاح ثلاثة أوجه يسجد: لا يسجد يفرق بين أن يطول الزمان أو يقصر وفي النسيان لا يحصل الا وجهان وهذا كله متفرع علي ظاهر المذهب وهو ان السهو في النافلة يقتضي السجود كما في الفريضة وحكي قول أنه لا مدخل لسجود السهو في النافلة بحال هذا عام الكلام في استقبال الزاكب علي السرج ونحوه: وأما كيفية اقامته الاركان فليس عليه وضع الجبهة علي عرف الدابة ولا علي السرج والأكف لما فيمن المشقة وخوف الضرر من نزقات الدابة ولكن ينحن للركوع والسجود الي الطريق وبحصل السجود أخفض من الركوع قال امام الحرمين والفصل بينهما عند الممكن محتوم والظاهر أنه لا يجب مع ذلك أن

كثيرون وهو المنصوص في الام وقد سبق مثلها في التيمم اذا طلب للماء فلم يجده وصلى وبقي في موضعه حتي حضرت صلاة أخرى قال الرافعي قيل الوجهان فياذا لم يفارق موضعه فان فارقه وجب الاجتهاد وجها واحداً كالتييمم قال ولكن الفرق ظاهر ولا يحتاج الي تجديد الاجتهاد للثالثة بلا خلاف * قال المصنف رحمه الله *

يبلغ غاية وسعه في الانحناء وأما كيفية سائر الاركان فيئنة (الحالة الثانية) أن يكون الراكب في مرقد ونحوه يسهل عليه الاستقبال واتمام الاركان فعليه الاستقبال في جميع الصلاة كراكب السفينة اذا لامشقة عليه في ذلك وينبغي أن يتم الركوع والسجود أيضا فلو اقتصر على الایماء كان بمثابة المتسكن علي الارض اذا تنقل مضطجعا مقتصرأ علي الایماء وفي جواره وجهان مذكوران في موضعها وحكي القاضي اين كج عن نص الشافعي رضى الله عنه أنه لا يلزم الاستقبال ولا اتمام الركوع والسجود في المحمل الواسع فلا يجب علي راکب السرج ذلك وفرق بينه وبين السفينة بان حركة راکب السفينة لا تؤثر فيها وحركة راکب الدابة تؤثر في المحمل فيخاف الضرر فاذا قوله أم الركوع والسجود ينبغي أن يعلم بالواو لما رواه ابن كج أولوجه العائر الي تجرير التنقل وموما مضطجعا الا أن لا يريد بقوله أم أنه يلزم ذلك بل يريد أنه الاحسن والاوولي والظاهر ارادة اللزوم

قال (وأما الماشي فاستقبله كن يده زمام دابته فبركم ويسجد ويقعد لا يثافي هذه الاركان ولا يمشي الا في حال القيام وفيه قول أنه يومئ بذلك كله)

لما نزع من الكلام في استقبال الراكب وكيفية اقامته الاركان اشتغل بالكلام فيها في حق الماشي وقد حكي الاصحاب عن طبقاتهم عن نص الشافعي رضى الله عنه أن الماشي يركع ويسجد علي الارض ولا يقتصر علي الایماء لسهولة الامر عليه بخلاف الراكب فان اتمامها عسير عليه أو متعذر والتزول لها عسر وأشق وزاد الشيخ أبو محمد فحكي مع ذلك عن نفسه أنه يقعد في موضع التشهد أيضا ويسلم ولا يمشي الا في حال اقيامه وتابعه امام الحرمین والمصنف قال ويركع ويسجد ويقعد لا يثافي هذه الاركان الي آخره ونفى الشيخ أبو حامد والعراقيون من أصحابنا هذه الزيادة وقالوا لا يجب التعود بل يمشي في حال التشهد كما في حال القيام وهو ظاهر المذهب لطول زمان التشهد كالقيام وهذا ما أورده الشيخ الحسين وأبو سعيد التتولي ثم ذكر امام الحرمین ان ابن سريج خرج قولاً أنه لا يلبث ولا يضع جبهته علي الارض بل يومئ راکها وساجدا كالراكب لان كثرة اللبث قد يفضي الى الاقطاع عن الرقعة ويشوش عليه أمر السفر وعلى هذا فيجصل السجود أخفض من الركوع كالراكب ولا يقعد في التشهد وحكي الشيخ أبو محمد هذا القول المنسوب الي ابن سريج عن القفال وأنه أول نص الشافعي رضى الله عنه علي الاستحباب قال الشيخ ثم

(فان اجتهد للصلاة الثانية فأداء الاجتهاد الى جهة أخرى صلى الصلاة الثانية الى الجهة الثانية ولا يلزمه إعادة ما صلاه الى الجهة الاولى كلما كم اذا حكم باجتهاد ثم تغير اجتهد لم ينقض ما حكم فيه بالاجتهاد الاول وان تغير اجتهد وهو في الصلاة فيه وجهان أحدهما يستأنف الصلاة لانه لا يجوز أن يصلى صلاة باجتهادين كما لا يحكم الحاكم في قضية باجتهادين والثاني يجوز لانا لو أزمناه أن يستأنف تقضنا ما أداه من الصلاة بالاجتهاد باجتهاد بعده وذلك لا يجوز وان دخل في الصلاة بالاجتهاد ثم شك في اجتهاده أتم صلاته لان الاجتهاد ظاهر والظاهر لا يزال بالنك) *

وجدت ما ذكره القفال منصوحاً للشافعي رضى الله عنه فحصل في الاركان المذكورة وهل يشتمل الماشي لا بشأ أم لا قولان منصوح ومخرج علي ما ذكره في الكتاب أو منصوحان علي ما رواه الشيخ ويترتب علي ما ذكرناه القول في استقبال القبلة أما اذا قلنا انه يركع ويحجد ويقعد لا يشتمل فلا شك في انه يستقبل القبلة فيها ويشتمل عن صلاته وهو مستقبل واذا لزم الاستقبال في هذه الاحوال فهو عند التحريم أزم فان الرأى كب يستقبل عند التحريم على الاظهر وان لم يستقبل في سائر الانمال والاركان وان استثنينا حالة التشهد عن النص وقلنا لا يقعد فيها بل ينشئ ففي وجوب الاستقبال عند السلام وجهان كما قدمناهما في الرأى كب واما اذا قلنا بالاقصر على الائمة فلا يجب الاستقبال في الركوع والسجودون في التشهد وحكمه في التحريم حكم الرأى كب الذي يده زمام دابته والحاصل من الخلاف الذي سبق في هذا الرأى كب وجهان اظهرهما لزوم الاستقبال فكذلك في الماشي واذا عرفت هذا فلك في عبارة الكتاب أعنى قوله أما الماشي فاستقباله كن يده زمام دابته نظراً (أحدهما) أنه أطلق الكلام اطلاقاً ولم يقيد بحالة التحريم وعله م أن استقبال الماشي ليس كاستقبال من يده زمام دابته على الاطلاق فان الرأى كب لا يؤمر بالاستقبال في الركوع والسجود وان كان يده زمام دابته والماشي يؤمر به علي الاظهر (والثاني) انه قيد بحالة التحريم لسكن هذا الكلام إما أن يكون موصولاً بما بعده أو يكون منقطعاً عنه مستقلاً بنفذه فان كان موصولاً بما بعده علي معنى أنه مقول علي قولنا أنه يركع ويسجد ويقعد لا بشأ فيكون هذا اثباتاً للخلاف في الاستقبال مع الحكم باتمام هذه الاركان لان استقبال الرأى كب الذي يده زمام دابته مختلف في وجوبه ولا خلاف في وجوب الاستقبال عند التحريم علي هذا المذهب كذلك ذكره امام الحرمين وغيره وهو المعقول وان كان مستقلاً بنفسه منقطعاً عما بعده كان هذا اثباتاً للخلاف في انه هل يلزمه الاستقبال عند التحريم علي الاطلاق والظاهر القطع بانه يلزمه ذلك بان الظاهر أنه يتم الركوع والسجود وحينئذ لا خلاف فيه علي ما ذكرناه وانما الخلاف فيه علي القول بالخرج فكأن ينبغي أن يرتب قوله استقبال الماشي كمن يده زمام دابته علي القول بالخرج كاتقه الامام وقوله في حكاية القول بالخرج انه يومى في ذلك كله يرجع الي الركوع والسجود دون القعود وان عم

﴿الشرح﴾ في الفصل ثلاث مسائل (أحداها) لو صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى فاجتهد لها سواء أوجبنا الاجتهاد ثانيا أم لا فتغير اجتهاده يجب أن يسلي الصلاة الثانية إلى الجهة الثانية بخلاف ولا يلزم إعادة شيء من الصلاتين حتى لو صلى أربع صلوات إلى أربع جهات باجتهادات فلا إعادة في شيء. منهن هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي الخراسانيون وجما

اللفظ فانه لا إيماء إلى القعود بل يستدل قائما بعد الإيماء بالوجود ويشهد فيقع قيامه بدلا عن القعود كما يقع القعود بدلا عن القيام في حق العاجز عن القيام ثم صوب الطريق حيث لا يجب استقبال القبلة بدل عن القبلة في حق الماشي كما ذكرناه في الرأى كعب ويعود فيه المسائل السابقة *

قال ﴿فرع لومشي في نجاسة قصد أفسدت صلاته بخلاف لو وطئ فرسه نجاسة قولا يلزمه المبالغة في التحفظ عند كثرة النجاسة في الطريق﴾ * يجب أن يكون ما يلقى الرأى كعب ونيابه طاهراً من السرج وغيره ولو بات الدابة أو وطئت نجاسة لم يضر لأن تلك النجاسة لا تلتقي بدنه ونيابه ولا هو حامل لها بل لو كان السرج نجساً فالشيء عليه نوباً طاهراً وصلي عليه جازاً ما لو أطأ الدابة نجاسة فالذي ذكره في الكتاب أن ذلك لا يضره كما لو وطئت بنفسها وكذلك أوردته صاحب النهاية لكن قال في التتمة لو سيرها على النجاسة عمداً بطلت صلاته لا يمكن التحرز عنها فليكن قوله بخلاف ما لو أطأ فرسه نجاسة معلباً ولو أطأ الماشي فلا كلام في أنه لو مشي على نجاسة قصد أفسدت صلاته لأنه يصير ملقاً لها بمخافة اللبوس ولا يجب عليه التحفظ والاحتياط للمشى لأن النجاسات تكثر في الطرق وتكليفه التحفظ يشوش عليه غرض السير ولو انتهى إلى نجاسة ولم يجد معدياً عنها فقد قال إمام الحرمين فيه احتمال قال ولا شك أنها لو كانت رطبة فشي عليها بطلت صلاته وإن كان عن غير قصد لأنه يصير حاملاً للنجاسة وماسقاً في النجاسة اليابسة (واعلم) أنه يشترط في جواز التنفل راكباً ومشياً دوام السفر والسير فلو باغ المنزل في خلال الصلاة وجب إتمام الصلاة متسكناً متوجهاً إلى القبلة إن كان راكباً ولو دخل بلد أقامته فعليه النزول أول ما دخل البنيان وإتمام الصلاة مستقبلاً إلا إذا جاوزنا للمقيم التنفل على الرحلة وكذلك لو نوى الإقامة ببلدة أو قرية ولو مر ببلدة مجتازاً فله إتمام الصلاة راكباً وإن كان له بها أهل فله يصير مقيماً بنحوها قولان إن قلنا نعم وجب النزول والإتمام وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تعمير البناء على الدابة فقلنا يتعذر بأن أمكنه الاستقبال وإتمام الأفعال عليها وهي واقفة جازية يشترط أيضاً الاحتراز عن الأفعال التي لا يحتاج إليها فلو ركض الدابة للحاجة إليه فلا بأس ولو أعداها بغير عذر أو كان مشياً فعدا قصداً بغير عذر بطلت صلاته في أصح الوجهين *

قال ﴿الركن الثاني القبلة ومواقف المستقبل مختلفة فالصلي في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود وإن كان مفتوحاً والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز

انه يجب اعادة بن قال القاضي حسين هو قول الاساذ أبي اسحق الاسفرايني وحكما وجهاً ثالثاً
انه يجب اعادة غير الاخيرة والرداب الاول : (الثانية) لو تغير اجتهد في أثناء الصلاة فيه وجهان
مشهوران وقيل قولان ذكر المصنف دليلهما أحدهما يجب استئناف الصلاة الى الجهة الثانية
وأصحهما عند الاصحاب لا يستأنف بل يتصرف الى الجهة الثانية ويبنى قال أصحابنا وعلي هذا الثاني لو

ولو أنه دمت السكبة والعياذ بالله محت صلاته خارج العرصة متوجها اليها كمن صلى على أبي قبيس
والكعبة تحته ولو صلى فيها لم يحز (ح) إلا أن يكون بين يديه شجرة أو بقية حائط أو الواقف على السطح
كالواقف على العرصة فلو وضع بين يديه شيئاً لا يكفيه ولو غرز خشبة فوجهان (هـ) مسائل الركن مبنية
على النظر في موقف المصلي وهو اما أن لا يكون وراء السكبة أو يكون وراءها وان كان وراءها فاما أن يكون
في المسجد الحرام أو وراءه وان كان وراءه فاما أن يكون بمكة أو المدينة أو غيرهما والفصل يشتمل على القسم
الاول وهو أن لا يكون وراء السكبة وحينئذ له ثلاثة أحوال اما أن تكون على هيتها مبنية
أو تهدم والعياذ بالله فيقف في عرصتها وإذا كانت على هيتها مبنية فاما أن يقف في جوفها أو على
سطحها (الحالة الاولى) أن يقف في جوفها فتصح صلاته فريضة كانت أو نافلة خلافاً للمالك واحمد في
الفريضة أنه صلى متوجها الى بعض أجزاء السكبة فتصح صلاته كالنافلة وكل توجه اليها من خارج
ثم يعتبر في استقبال أى جدار شاء لانها أجزاء البيت ويجوز أن يستقبل الباب أيضاً ان كان مردوداً
فان باب البناء معبود من أجزائه الا ترى أنه يسفل في بيته وان كان مفتوحاً نظر في العتبة
ان كانت قدر مؤخرة الرحل محت صلاته وان كانت دونها فلا مؤخرة الرحل ثلثا ذراع الى ذراع
تقريباً قال امام الحرمين وكان الأئمة راعوا في اعتبار هذا القدر أن يكون في سجوده يسامت
بمعظم بدنه الشاخص ولكنه يكون في القيام خارجاً بمعظم بدنه عن المسامحة ليخرج على الخلاف
فيما اذا وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة ركن من السكبة وليكن قوله والعتبة مرتفعة قدر
مؤخرة الرحل معلماً بالواو لانه مذكور قيدا في الجواز وقد حكى في البيان عن الشيخ أبي حامد
وابن الصباغ أنه يكفي للجواز أن تكون العتبة شاخصة بأى قدر كان وان قل لانه استقبل جزءاً
من البيت وكذا قوله جاز لان امام الحرمين حكى وجهاً آخر أنه لا يكفي أن يكون الشاخص قدر
المؤخرة بل يجب أن يكون بقدر قامة المصلي طولا وعرضا ليكون مستقبلاً بجميع بدنه السكبة والعتبة
لاتباع هذا الحد غالباً فلا تصح الصلاة إليها على هذا الوجه (الحالة الثانية) أن تهدم السكبة حاشاها
ويبقى موضعها عرصة فان وقف خارجها وصلى إليها جاز لان المتوجه الى هواء البيت والحالة عنده
يسمى مستقبلاً وصار كمن صلى على جبل أبي قبيس والسكبة تحته يجوز لتوجهه الى هواء البيت
ولو صلى فيها فالحكم فيه كالحكم في الحالة الثالثة وهو أن يقف على سطحها فينظر ان لم يكن
بين يديه شيء شاخص من نفس السكبة فيه وجهان أحدهما وبه قال أبو حنيفة وابن

صلى أربع ركعات من صلاة واحدة الى أربع جهات باجتهادات صحت صلاته ولا إعادة كالصلوات وخص صاحب التهذيب الوجهين بـ إذا كان الدليل الثاني أوضح من الاول قال فان استويا تم صلاته الى الجهة الاولى ولا إعادة والمشهور اطلاق الوجهين (الثالثة) 'دأخل في الصلاة باجتهاد ثم شك فيه ولم يرجح له شيء من الجهات أتم صلاته الى جهته ولا إعادة نص عليه في الام واتفقوا

سريع يجوز كما لو وقف خارج العرصة متوجها الى هواء البيت وأصحها وهو المذكور في الكتاب أنه لا يجزئه لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم « نهي عن الصلاة على ظهر الكعبة » (١) ولأنه والحالة هذه يصل على البيت لا الى البيت وخص بعضهم نقل الجواز عن ابن سريج بصورة العرصة دون السطح لكن قال امام الحرمين لاشك أنه يجزئه في ظهر الكعبة وصرح في التهذيب بنقل الجواز عنه في الوقف على ظهر الكعبة فلا فرق وان كان بين يديه شاخص من نفس الكعبة فان كان قد مر مؤخرة الرجل جاز والا فلا كما ذكرنا في العتبة ويجرى الوجان الآخران المذكوران في العتبة فيما نحن فيه أحدهما اشتراط كون الشاخص بقدر قامة المصلي والثاني الاكتفاء بأى قدر كان وإذا عرف ذلك فلو وضع بين يديه متاعا لم يكنه وان استقبل بقية حائط أو شجرة نبت في العرصة جاز ولو جمع ترابها تلا واستقبله أو حفر حفرة ووقف فيها وكذا لو وقف في آخر السطح أو العرصة وتوجه الى الجانب الآخر وكان الجانب الذي وقف فيه أخفض من الجانب الذي استقبله يجوز ولو نبتت حشيشة وعلت قال في النهاية لا حكم لها في الاستقبال والحق صاحب التهذيب الزرع بالشجرة وما ذكره الامام أظهر ولو غرز عصا أو خشبة فوجهان أحدهما يكنى للحصول الاتصال بالغرز ولذلك تعد الاوتاد المفروزة من الدار وتدخل في البيع وأصحها لا كما لو وضع متاعا بين يديه ومطلق الغرز لا يوجب كون المفروز من البناء والاوتاد جرت العادة بفرضها لما فيها من المصالح قد تعد من البناء لذلك والوجان في الغرز المجرد أما لو كانت مثبتة أو مسمرة كفت للاستقبال نعم قال امام الحرمين الخشبة وان كانت مثبتة فبدن الواقف خارج عن محاذاتها من الطرفين فيكون على الخلاف الذي يأتي ذكره فيمن وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة ركن من الكعبة *

(١) حديث روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة فوق الكعبة الترمذى عن ابن عمر في حديث اوله نهى ان يصل في مواطن في الزبلة والمجزرة والمقبرة وقارعة الطريق وفي الحمام ومواطن الابل وفوق ظهر بيت الله ورواه ابن ماجه من طريق ابن عمر عن عمرو بن سند الترمذى زيد بن خبيرة وهو ضعيف جدا وفي سند ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري المذكور في سنده ضعيف ايضا ووقع في بعض النسخ بسقوط عبد الله بن عمر بن الليث ونافع فصار ظاهره الصحة وقال ابن ابى حاتم في الملل عن ابيه هما جميعا واهيان وصححه ابن السكن وامام الحرمين وذكر المصنف هذا الحديث في اثناء شروط الصلاة وذكر فيه بطن

عليه * قال المصنف رحمه الله *

(وان صلى ثم يتقن الخطأ فقيه قولان قل في الام يلزمه أن يعيد لأنه تعين له يقين الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء فلم يعتد بما مضى كالماكم اذا حكم ثم وجد النقص بخلافه وقل في التقديم والعيام من الجديد لا يلزمه لأنه جهة تجوز الصلوات بالاجتهاد فأشبهه اذا ما يقين الخطأ وان صلى الى جهة ثم رأى القبلة في عينيها أو شالها لم يعد لأن الخطأ في تعيين السبل لا يعلم قطعاً فلا ينتقض به الاجتهاد *)

قال (والواقف في المسجد لو وقف على طرف ونصف بدنه في محاذاة الركن في جهة صاحبه وجهان ولو امتد صف مستطيل قريب من البيت فالخارج عن سمت البيت لا صلاح له وهؤلاء قد يفرض تراخيهم الى آخر باب المسجد فتصح صلاتهم لحصول اسم الاستقبال) *
سنذكر اختلاف قول في ان المطلوب في الاستقبال عين الكعبة أو جنتها وذلك الخلاف في حق البعيد عن الكعبة أما الحاضر في المسجد الحرام فيجب عليه بالمحالة استقبال عين الكعبة لأنه قادر عليه وقد روي انه صلى الله عليه وآله وسلم « دخل البيت ثم خرج فاستقبله وصلى ركعتين ثم قال هذه القبلة » أشار الى عين الكعبة وحصر القبلة فيها واذا عرفت ذلك ففي الفصل ثلاث مسود (أحدها) لو وقف على طرف من اطراف البيت وبعض بدنه في محاذاة ركن والباقي خارج ففي صحة صلاته وجهان أحدهما تصح لأنه توجه الى الكعبة بوجهه وحصل اصل الاستقبال باحدهما لا تصح لأنه يصلق ان يقال ما استقبل الكعبة إنما استقبلاً بعضه (الثانية) الا ان يصح حاف المقام والقوم يقفون مستديرين بالبيت فلو استطلعت الصف خلفه ولم يسندبروا فمصادرة الخارجين عن محاذاة الكعبة باطلة لأنهم لا يسلمون مستقبلين وذكر صاحب التتمة وغيره من أصحابنا ان الحائض لا يصح صلاة الخارجين عن محاذاة الكعبة لأن الجهة كاية عنده وعلم لهذا قوله في الكتاب والمخرج عن

الوادى بدل بالمفخرة وهي زيادة باطلة لا تعرف : (تنبيه) لم يذكر الرافعي دليل جواز الصلاة في الكعبة وهو في الصحيحين عن ابن عمر عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في حوف الكعبة بين العمودين اليائنين : واما حديث ابن عباس عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل البيت دعا في نواحيه ولم يصل فرواه البخاري لكن روى ابن حبان عن ابن عمر عن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة بين السارين وجمع ابن حبان بين الحديثين بان حديث ابن عمر كان يوم الفتح وحديث ابن عباس كان في حجة الوداع وفيه نظر لا يخرج ابو داود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من عندها مسروراً ثم رجع اليها وهو كئيب فقال اني دخلت الكعبة اني اخاف ان اكون شققت على امتي لكن ليس في حديثها انه صلى وجمع السهيل بوجه آخر وهو ما رواه الدارقطني من حديث يحيى بن جعدة عن ابن عمر انه دخلها يوماً فلم يصل ودخلها من البد فصرى ولا بن حبان نحوه : (قوله) ان علياً هو الذي نصب قبلة الكوفة وان عتبة بن غزوان

(الشرح) قوله تعين احتراز مما اذا صلى صلاتين باجتهادين الى جنتين فإنه يتقن الخطأ في احدهما فلا إعادة عليه لأنه لم تعين الى أخطأ فيها وقوله يقين الخطأ احتراز عما اذا صلى الى جهة ثم ظهر بالاجتهاد ان القبلة غيرها فقد تعين الخطأ بالظن لا باليقين وقوله فيما يؤمن مثله في القضاء احتراز من أكل في الصوم ناسيا او وقف للحج في اليوم العاشر غالطا * اما حكم الفصل فقال اصحابنا رحمهم

سمت البيت لا صلاة له بالخاء لكن أبا الحسن الكرخي وغيره من أصحاب أبي حنيفة فصلوا وقالوا الغرض على المصلي استقبال القبلة واصابة عينها اذا قدر عليها أو الجهة اذا لم يقدر على عينها وهذا يدل على انه إنما يكتفى الجهة في حق البعيد الذي لا يقدر على اصابة العين لامطلقا (الثالثة) لو تراخى الصف الطويل ووقفوا في آخر باب المسجد صحت صلاتهم لان المتبع اسم الاستقبال وهو يختلف بالقرب والبعد ولهذا يزول اسم المستقبل عن القريب بانحراف السير ولا يزول عن البعيد بمثله والمعنى فيه أن الحرم الصغير كلما ازداد القوم عنه بعدا ازدادوا له محاذاة كغرض الرامة وغيره *

قال (وواقف بمكة خارج المسجد ينبغي أن يسوى محرابه بناء على عيان الكعبة فان لم يقدر استدل عليها بما يدل عليها) *

المصلي بمكة خارج المسجد ان كان يعاين الكعبة كمن هو على جبل أبي قيس صلى اليها بالمعانة ولو سوى محرابه بناء على العيان صلى اليه أبدا لأنه يستيقن الاصابة ولا حاجة في كل صلاة الى معانة الكعبة وفي معنى المعان للمكي الذي نشأ بمكة ويتقن اصابة الكعبة وان لم يشاهدها حين يصلي واما اذا لم يعاين الكعبة ولا يقن الاصابة فيستدل بما أمكنه ويسوى محرابه بناء على الادلة هذا ما ذكره في الكتاب وحكاه في النهاية عن العراقيين وأنهم قالوا لا يكلف الرق الى سطح الدار مع امكان العيان واعتمدوا فيه ما حادفوا أهل مكة عليه في جميع الاعصار قال وفيه نظر عندي فان اعتماد الاجتهاد بمكة مع امكان البناء على العيان بعيد وسنذكر في الركن الثالث ان شاء الله تعالى ما يزداد به هذا الفصل وضوحا *

قال (وواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حقه منزلة الكعبة فليس له الاجتهاد فيه بالتيا من والتيا سر وهل له ذلك في سائر البلاد فعل وجبين) *

هو الذي نصب قبلة البصرة : اما قصة على فلا تصح اما دخل الكوفة بعد تمصيرها بمدة طويلة : واما قصة عتبة بن غزوان فاخرجها عمر بن شبة في تاريخ البصرة : فائدة لم يذكر المصنف كيفية صلاته صلى الله عليه وسلم وهو بمكة الى اى الجهات واصح ما فيه ما رواه احمد وابو داود والبخاري من حديث الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه الحديث ويكر عليه حديث امامة جبريل به صلى الله عليه وسلم عند باب البيت وقد تقدم في المواقيت *

الله اذا صلى بالاجتهاد ثم ظهر له الخطأ في الاجتهاد فله أحوال (أحدها) أن يظهر الخطأ قبل الشروع في الصلاة فان يتقن الخطأ في اجتهاده أعرض عنه واعتمد الجهة التي يعلمها أو يظنها الآن وان لم يتقن بل ظن أن الصواب جهة أخرى فان كان دليل الثاني عنده أوضح من الاول اعتمد الثاني وان كان الاول أوضح اعتمده وان تساوى فوجهان أصحهما يتخير فيهما والثاني يصلي الى الماهتين مرتين (الحال

محراب الرسول صلى الله عليه وسلم بالمدينة فازل منزلة الكعبة لأنه لا يقر على الخطأ فهو صواب قطعوا اذا كان كذلك فمن يعاينه يستقبله ويسوى محرابه عليه اما بناء على العيان أو استدلالا كما ذكرنا في الكعبة ولا يجوز العلول عنه الى جهة أخرى بالاجتهاد بحال وفي معنى المدينة سائر البقاع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ضبط المحراب وكذلك المحارب المنصوبة في بلاد المسلمين وفي الطرق التي هي جادتهم يتعين التوجه اليها ولا يجوز الاجتهاد معها وكذلك في القرية الصغيرة اذا نشأ فيها قرون من المسلمين ولا اعتماد على العلامة المنصوبة في المريق الذي ينسدر مرور الناس بها أو يستوى فيه مرور المسلمين والكفار وفي القرية الخربة التي لا يدى أنها من بناء المسلمين أو الكفار ولا بد من الاجتهاد في هذه المواضع واذا منعنا من الاجتهاد في الجهة فهل يجوز الاجتهاد في التيامن والتياسر اما في محراب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فلا ولو تخيل عارف بادلة القبلة أن الصواب فيه أن يتيامن أو يتياسر فليس له ذلك وخياله باطل وأما في سائر البلاد فعلي وجهين أحدهما ولم يذكر الاكثر من سواه أنه يجوز لأن الخطأ في الجهة مع استمرار الخلق واتفاقهم ممتنع لكن الخطأ في الانحراف يمنة ويسرة مما لا يعد ويقال أن سبداً لله بن المبارك كان يقول بعد رجوعه من الحج تياسروا يا اهل مرو والثاني أنه لا يجوز لأن احتمال اصابة الخلق الكثير أقرب وأظهر من احتمال اصابة الواحد وهذا يستوى فيه الجهة والانحراف يمنة ويسرة وفصل القاضى الروباني وغيره بين البلاد بعد المدينة فجعلوا قبلة الكوفة صواباً قينا كقبلة المدينة لأنه صلى اليها الصحابة ولم يجعل قبلة البصرة يقينا وقضية هذا الكلام جواز الاجتهاد في التيامن والتياسر في قبلة البصرة دون الكوفة وفيما علق عن ابن يونس القزويني مثل هذا الفرق فانه قال قبله الكوفة قد صلى اليها على كرم الله وجهه مع عامة الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولا اجتهاد مع اجماع الصحابة رضي الله عنهم قال واختاف أصحابنا في قبلة البصرة فمنهم من قل هو صواب أيضاً كقبلة الكوفة ومنهم من جوز فيها الاجتهاد وفرق بأن قبلة الكوفة نصبها علي رضي الله عنه وقبلة البصرة نصبها عتبة بن غروان والصواب في فعل علي رضي الله عنه أقرب ثم حكى في قبلة سائر البلاد وجهين وجعل أحدهما جواز الاجتهاد فيها وهذا أن عني به الاجتهاد في الجهة من أصلها فهو بعيد بكرة بل الذي قطع به معظم الاصحاب منع ذلك في جميع البلاد في المحارب المتفق عليها بين أهلها وان عني به الاجتهاد في التيامن والتياسر فالفرق بين الكوفة والبصرة كما نقله الروباني

(الثاني) أن يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فإن تيقنه فمساءلة الكتاب ففيها القولان المذكوران في الكتاب بدليهما أحدهما عند الأصحاب نجب الاعادة والقولان جاريان سواء تيقن مع الخطأ جهة الصواب أم لا وقيل القولان إذا تيقن الخطأ ولم يتيقن الصواب فاما إذا تيقنها تزامنه الاعادة قولاً واحداً وقيل القولان إذا تيقن الخطأ وتيقن الصواب أما إذا لم يتيقن الصواب فلا اعادة قولاً واحداً والمذهب الاول ولو تيقن خطأ الذي قلده الاعمى فهو كالوثنين المجتهد خطأ نفسه اما إذا لم يتيقن الخطأ ولكن ظنه فلا اعادة حتى لو صلى أربع صلوات الى أربع جهات فلا اعادة على المذهب كما سبق (الحال الثالث) أن يظهر الخطأ في أثنائها وهو ضربان أحدهما يظهر الخطأ ويظهر الصواب مقترناً به فإن كان الخطأ متيقناً بنيته على تيقن الخطأ بعد الفراغ فإن قلنا بوجوب الاعادة بطلت صلاته والافوجان وقيل قولان أحدهما ينحرف الى جهة الصواب ويبنى والثاني تبطل صلاته وإن لم يكن الخطأ متيقناً بل مظنوناً فيه هذان الوجهان أو القولان كما سبق وفيه كلام صاحب التهذيب السابق في الفرق بين وجهان الدليل الثاني وعدمه: الضرب الثاني أن لا يظهر الصواب مع الخطأ فإن عجز عن الصواب بالاجتهاد على القرب بطلت صلاته وإن قدر عليه على القرب فهل ينحرف ويبنى أم يستأنف فيه القولان أحدهما أنه على الخلاف في الضرب الاول والثاني وهو المذهب القطع بوجوب الاستئناف لأنه مضى جزء من صلاته الى غير قبلة محسوبة: مثال ظهور الخطأ دون الصواب أن يعرف أن قبلته عن يسار المشرق وكن هناك غيم فذهب وظهر كوكب قريب من الافق وهو مستقبله فلم الخطأ يقينا ولم يعلم الصواب اذ يحتمل كون الكوكب في المشرق ويحتمل المغرب لكن قد يعرف الصواب على قرب بان يرتفع فيعلم أنه مشرق أو ينحط فيعلم أنه مغرب وتعرف القبلة وقد يعجز عن ذلك بان يطبق الغيم عقب ظهور الكوكب والله اعلم: هذا كله اذا ظهر الخطأ في الجهة اما اذا ظهر الخطأ في التيامن والتيسر فإن كان ظهوره بالاجتهاد وظهر بعد الفراغ من الصلاة لم يؤثر قطعاً والصلاة ماضية على الصحة وإن كن في أثنائها انحرف واتمها بلا خلاف وإن كان ظهوره يقيناً وقلنا الغرض جهة الكعبة فالحكم كذلك وإن قلنا

بعيد أيضاً لأن كل واحدة منهما قد دخلها الصحابة وسكتوا وصلوا اليها فإن كن ذلك مما يفيد اليقين وجب استوائهما فيه وإن لم يقد اليقين فكذلك والله أعلم *

قال (الركن الثالث في المستقبل) فالقدار على معرفة قبلة لا يجوز له الاجتهاد والتمادي على الاجتهاد لا يجوز له التقليد والاعمى العاجز يقلد شخصاً مكافئاً مسلماً عارفاً بالقبلة وليس له المجتهد أن يقلد غيره وإن تحير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقضى وقيل يقلد وقضى وقيل أنه يقلد ولا يقضى وأما البصير الجاهل بالادلة أن قلد يلزمه قضاء الا اذا قلنا لا يجب تعلم أدلة القبلة على كل بصير فعند ذلك ينزل منزلة الاعمى * المصلح اما أن يقدر على معرفة القبلة يقيناً ولا يقدر عليها فإن قدر على اليقين فليس له الاجتهاد كالتماذر على العمل بالنص لا يجوز له الاجتهاد وحكي القاضي

عينها في وجوب الاعادة بعد الفراغ ووجوب الاستئناف في الاثناء القولان قال صاحب التهذيب وغيره ولا يتيقن الخطأ في الانحراف مع البعد من مكة وإنما يظن ومع القرب يمكن اليقين والظن قال الرضي هذا كالتوسط بين خلاف أطلقه أصحابنا المراقبون أنه هل يتيقن الخطأ في الانحراف من غير معاينة الكعبة من غير فرق بين القرب من مسكة والبعد فقالوا قل الشافعي رحمه الله لا يتصور الا بالمعاينة وقال بعض الأصحاب يتصور *

(فرع) لو اجتهد جماعة في القبلة وافقوا اجتهادهم فامهم أحدهم ثم تغير اجتهادهم ولم يلزمه المغارقة وينحرف الى الجهة الثانية وهل له البناء أم عليه الاستئناف فيه الخلاف السابق في تغير الاجتهاد في أثناء الصلاة وهل هو مفارق بمنزلة ما تغير عند ترك كل البحث فيه وجهان أصحهما بمنزلة ولو تغير اجتهاد الامام انحرف الى الجهة الثانية بانها لو مستأفا على الخلاف ويفارقه المأموم وهي مفارقة بمنزلة خلاف ولو اختلف اجتهاد رجلين في التيامن والتياسر والجهة واحدة فإن اوجبتا على المجتهد رعاية ذلك وجعلناه مؤثراً في بطلان الصلاة فهو كالاختلاف في الجهة فلا يتبدى أحدهما بالآخر والافلا بأس ويجوز الاعتداء ولو شرع المقلد في الصلاة بالتقليد فقال لعدل خطأ فلان فله حالان أحدهما ان يكون قوله عن اجتهاد فان كان قول الاول ارجح عنده لم يزد عدلته او مرغه او كان مثله او شك لم يجب العمل بقول الثاني وفي جواز مخالفاً مبنى على أن المقلدا إذا اختلف عليه اجتهاد اثنين هل يجب

الروائي وجهين فيما اذا استقبل المصلي حجر الكعبة وحله بناء على هذا الاصل وقال الاصح المنع لان كونه من البيت غير مقطوع به وإنما هو مجتهد فيه فلا يجوز العدول عن اليقين اليه ثم المعرفة يقيناً قد تحصل بالمعاينة وقد تحصل بغير للمعاينة كالنأشء بمكة يعرف القبلة بامارات تفيد اليقين وان لم يمان كما سبق وكلا لا يجوزان للقدار على اليقين الاجتهاد لا يجوز له الرجوع الى قول الغير أيضاً وان لم يقدر على ذلك اليقين فلا يخلو اما أن يجده من يخبره عن القبلة عن علم وكان الخبر من يسمعه قوله أولاً يجده فان وجد رجوع الى قوله ولم يجده أيضاً كما في الوقت اذا أخبره عدل عن طلوع الفجر يأخذ بقوله ولا يجتهد وكذلك في الحوادث اذا روى العدل خبراً يؤخذ به وكل ذلك قبول الخبر من أهل الامة وليس من التقليد في شيء ويشترط في الخبر أن يكون عدلاً لا يتوى فيه الجمل والمراد بالمرء والمرء في وجه لا يشترط العدالة بل يقبل خبر الناسق لانه لا يتهم في مثل ذلك والمذهب الاول ولا يقبل خبر الكافر بحال وفي الصبي بعد التمييز وجهان كافي رواية اخبار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والاكثر ان علياً لا يقبل ثم الاخبار عن القبلة قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة اما الصريح فلا يخفى وأما الدلالة فنصب المحارب في المواضع التي يعتمد عليها كما سبق في التفصيل ولا فرق في لزوم الرجوع الى الخبر بين أن يكون الشخص من أهل الاحتاد وبين أن لا يكون حتى ان الاعمى يعتمد المحارب اذا عرفه بالمس حيث يعتمد البصير بالرؤية وكذا البصير اذا دخل المسجد في ظلة الليل

الاخذ باعلمها ام يتخيران قننا بالاول لم يحز والا فوجهان الاصح لا يجوز أيضا وان كان الثاني ارجح فهو كتغير اجتهاد البصير فينحرف وهل ين أم يستأف فيه الخلاف ولو قال له المجتهد الثاني بعد فراغه من الصلاة لم تجب الاعادة بخلاف وان كان الثاني ارجح كما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ الحال الثاني ان يخبر عن علم ومشاهدة فيجب الرجوع الي قوله وان كان قول الاول ارجح عنده ومن هذا القبيل أن يقول الاعمي انت مستقبل الشمس والاعمى يعلم أن قبلته الي غير الشمس فيلزم الاستئناف على اصح. قولين ولو قال الثاني أنت علي الخطأ قطعا وجب قبوله بخلاف لان تقليد الاول بطل بقطع هذا والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

(وان كان لا يعرف الدلائل نظرت فان كان من اذا عرف يعرف الوقت واسع لزم أن يتعرف ويجهد في طلبها لأنه يمكنه اداء الفرض بالاجتهاد فلا يؤديه بالتقليد وان كان من اذا عرف لا يعرف فهو كالاعمى لا فرق بين أن لا يعرف لعدم البصر وبين أن لا يعرف لعدم البصيرة وفرضها التقليد لانه لا يمكنها الاجتهاد فكان فرضها التقليد كالعمى في أحكام الشريعة وان صلى من غير تقليد واصاب لم تصح صلاته لأنه صلى وهو شك في صلاته فان اختلف عليه اجتهاد رجلين قلد اوتهما وابصرهما فان قلد الاخر جاز وان عرف الاعمي القبلة باللمس صلى وأجزأه لان ذلك بمنزلة التقليد وان قلد غيره ودخل في الصلاة ثم ابصر فان كان هناك ما يعرف به القبلة من محراب او مسجد

اعتمد المحراب باللمس هكذا ذكر صاحب التهذيب وغيره وقال في العدة انما يعتمد الاعمي على المس اذا شاهد محراب المسجد قبل العمى أما لو لم يشاهد فلا يعتمد عليه ولو اشبهت عليه طيقان المسجد فلا شك انه يصبر حتى يخبره غيره صريحا وان خاف فوات الوقت صلى على حسب الحال وأعاد هذا اذا وجد من يخبره عن علم وكن ممن يعتمد قوله أما اذا لم يجد فلا يخلو اما ان يكون قادرا على الاجتهاد أولا يكون فان قدر على الاجتهاد لزمه الاجتهاد والتوجه الي الجهة التي يظنها جهة القبلة ولا تمهل القدرة على الاجتهاد الا بمعرفة أدلة القبلة وهي كثيرة صنفوا لذكرها كتباً مفردة وأضعفها الرياح لانها تختلف وأقواها القطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقين والجدى اذا جعله الواقف خلف اذنه البني كان مستقبلا للقبلة هكذا يكون بناحية الكوفة وبضداد وهذان وقزوين والري وطبرستان وجرجان وما والاها الى نهر الشاش وليس على القادر على الاجتهاد ان يقلد غيره فيعمل باجتهاده كما في الاحكام الشرعية ولو فضل يلزمه التضاء ولا فرق بين أن يخاف فوت الوقت واشتغل بالاجتهاد أو آمنه بين أن لا يخاف في انه لا يقلد لكن عند ضيق الوقت يصلي لمحق الوقت كيما كان ثم يجهد ويقضي وقال ابن سريج يقلد عند خوف الفوات وقال في النهاية لو كان في نظره وعلمه ان وقت الصلاة ينتهي قبل انتهاء نظره فيقلد ويصلي في الوقت أم يبادى الي تمام الاجتهاد في نظره هذا كما لو تناوب جمع على بر وعلم ان النوبة لا تنتهي الا بعد الوقت وقد

او نجه يعرف به اتم صلاته وان لم يكن شيء من ذلك بطلت صلاته لانه صار من اهل الاجتهاد فلا يجوز ان يصلي بالتقليد وان لم يجد من فرضه التقليد من يقلده صلى على حسب حاله حتى لا يخلو الوقت من الصلاة فاذا وجد من يقلده اعاد

(الشرح) فيه مسائل (أحدا) قد سبق بيان الخلاف في ان تعلم أدلة القبلة فرض عين أم كفاية فاذا لم يعرف القبلة ولا دلائلها فان كان يمكنه التعلم والوقت واسع فان قلنا ان تعلم فرض عين لزمه التعلم فان ترك التعلم وقد لم تصح صلاته لانه ترك وظيفته في الاستقبال فبطل هذا ان ضاق الوقت عن التعلم فهو كالعالم اذا تحير وسند كره في الفصل الذي يليه ان شاء الله تعالى وان قلنا ان تعلم ليس بفرض عين صلى بالتقليد ولا يصيد كلاعي وقد جزم المصنف بالاول (الثانية) اذا لم يعرف القبلة وكان ممن لا يتأتى منه التعلم لعدم اهليته او لم يجد من لم يتعلم منه وضاق الوقت او كان أمي ففرضهم التقليد وهو قول الغير المستند الي اجتهاد فلو قال بصير رأيت القليب أو رأيت الخلق العظيم من المسلمين يصلون الي هنا كان الاخذ به قبول خبر لا تقليد آ قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله وشرط الذي يقلده أن يكون بالغا عاقلنا مسلما ثقة عارفا بالأدلة سواء فيه اجتهاد الرجل والمرأة والعبد وفي وجه شاذ له تقليد صبي مميز حكمه (١) والرافعي فان اختلف عليه اجتهاد مجتهدين قلده من شاء منها على الصحيح المنصوص وبه قطع المصنف والجمهور والاولى تقليد الاوتق والاعلم وهو مراد

(١) رياض
بالاصل اه

ذكرنا خلافا في انه هل يصبر أم يتيمم ويصلي في الوقت فتعطل من هذا الكلام وجه ثالث انه يصبر الي تمام الاجتهاد ولا يصلي وان فات الوقت لا كيفا كان ولا بالتقليد وما ذكرناه من الاجتهاد مستمر في حق الغائب عن مكة فأما الحاضر بمكة اذا لم يعان السكبة لمائل بينه وبين السكبة نظر ان كان الحائل أصليا كالجيل فهذه الاجتهاد والاستقبال بالاستدلال ولا يكافح صعود الجبل أو دخول المسجد لما فيه من المشقة وان كان الحائل حادثا كالابنية فوجهان أحدهما لا يجوز لان الفرض في مثل هذا الموضع قبل حدوث البناء انما هو العناية دون الاجتهاد فلا يتغير بما طرأ من البناء وأصحهما الجواز كما في المائل الامسلي لما في تكليف للعناية من المشقة وما ذكره في السكبة قبل هذا الفصل ان الواجب بمكة خارج المسجد اذا لم يعان السكبة يستدل عليها بما يدل عليها كأنه جواب على هذا الوجه وله خفيت الدلائل على المجتهد اما تنعيم اليوم او لكونه محبوسا في ظلة فتحير لذلك أو اتمارض الدلائل عنده في المسألة ثلاثا بطرق أظهرها ان فيها قولين أحدهما عند الاكثرين أنه لا يقلد لانه قادر على الاجتهاد والتحير عارض وقد يزول عن قريب والثاني وهو اختيار ابن الصباغ أنه يقلد لانه عاجز عن استبانة الصواب بنظره فاشبه الاعمي والطريق الثاني القطع بالقول الاول والثالث القطع بالثاني فاذا قلنا لا يقلد فيصلي كيف اتفق

المصنف بقوله أبصرها وفيه وجه أنه يجب ذلك وقيل يصلي إلى الجهتين مرتين حكاه (١)
 (الثالثة) إذ عرف الأعمى القبلة باللمس بأن لمس المحراب في الموضع الذي يجوز اعتياده المحراب على
 ما سبق صلي إليه ولا إعادة وقد سبق بيان هذا وما يتعلق به (الرابعة) إذا دخل الأعمى والجاهل
 الذي هو كالأعمى في الصلاة بالتقليد ثم أبصر الأعمى أو عرف الجاهل الأدلة فإن كل هناك ما يعتمد
 من محراب أو نجم أو خبر ثقة أو غيرها استمر في صلاته ولا إعادة وإن لم يكن شيء من ذلك
 واحتاج إلى الاجتهاد بطلت صلاته (الخامسة) إذا لم يجد من فرضه التقليد من يقلده وجب عليه
 أن يصلي لحزمة الوقت على حسب حاله وتلزمه إعادة لأنه عذرنا در * قال المصنف رحمه الله *

(وإن كان ممن يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة أو غيم فقد قال الشافعي رحمه الله
 ومن خفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى وقال في موضع آخر ولا يسع بصيراً أن يقلد قال أبو إسحق
 لا يقلد لأنه يمكنه الاجتهاد وقوله كالأعمى أراد به كالأعمى في أنه يصلي ويعيد لا أنه يقلد وقال
 أبو العباس إن ضاق الوقت قد وإن اتسم لم يقلد وعليه بأول قول الشافعي وقال المزني وغيره
 المسألة على قولين وهو الأصح أحدهما يقلد وهو اختيار المزني لأنه خفيت عليه الدلائل فهو كالأعمى
 والثاني لا يقلد لأنه يمكنه التوصل بالاجتهاد *)

(١) يابس
 بالاصل اهـ

وقضى كالأعمى لا يجد من يقلده يصلي لحق الوقت ويقضى وإن قلنا أنه يقلد فهل يقضى ذكر في
 النهاية أنه علي وجهين مبين علي القولين في لزوم القضاء إذا صلي بالتيمم لم يرد لا بدوم كسبائي
 بنظائره وقضية هذا الكلام أن يكون الظاهر وجوب القضاء على قولنا أنه يقلد كأن الظاهر لزوم
 القضاء علي من تيمم في الحضر فقد للماء ولكن الذي أوردته الجمهور تفريعا علي قولنا أنه يقلد
 أنه لا قضاء عليه كالأعمى إذا صلي بالتقليد ثم قال امام الحرمين قدس الله روحه الخلاف المذكور
 في غير المجتهد موضعها إذا ضاق الوقت وخشى الفوات فاماني أول الوقت ووسطه يتمتع التقليد لاحتالة
 إذ لا حاجة اليه ثم قال وفي المسألة نوع احتمال وسببه الالتحاق بالتيمم في أول الوقت مع العلم بأنه
 يتعي إلى الماء في آخر الوقت وهذا آخر الكلام في التقادير علي الاجتهاد أما العاجز عنه فينقسم
 إلى عاجز لا يمكنه تعلم الأدلة كالأعمى وإلى عاجز يمكنه التعلم أما الأول فالأعمى لا سبيل له إلى معرفة
 أدلة القبلة لأنها تتعلق بالبصر فالواجب عليه التقليد كالأعمى في الأحكام وإنما يجوز تقليد المكاف
 المسلم العدل العارف بأدلة القبلة يستوي فيه الرجل والمرأة والحرة والعبد وتقليد الغير هو قبول قوله
 المستند إلى الاجتهاد حتي أن الأعمى لو أخبره بصير بمحل التخطب منه وهو علم بالثبوت وأقارن أدلة
 الخلق الكثير من المسلمين يصلون إلى هذه الجهة كان الأخذ بمقتضاه قبول خبر لا تقليد ولو وجد
 مجتهدين واختلف اجتهداها قلد من شاء منها والاحب أن يقلد الاوثق والاعلم عنده وقيل يجب
 لأكثر فأن تساوى قول اثنين عنه تخبر وقيل يصلي مرتين إلى الجهتين وفي معنى الأعمى البصير

(الشرح) إذا خفيت الأدلة على المجتهد لغيره أو ظلة أو تضارب الأدلة أو غيرها فيه أربع طرق أصحها فيه قولان أحدهما لا يقلد والثاني يقلد الطريق الثاني يقلد قطعاً والثالث لا يقلد قطعاً والرابع أن ضاق الوقت قلده والافلاو ذكر المصنف دليل الجمع فنقلنا لا يقلد صلى على حسب حاله ووجبت الاعادة لانه عذر نادر وان قلنا يقلد قلده صلى ولا اعادته عليه لي الصحيح وبه قطع الجمهور وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط وغيرهما فيه وجوب بناء على آية ابن فريمن صلى: التيمم لعذر نادر غير دائم هل يلزمه القضاء وهذا شاذ ضعيف واعلم أن الطريق الثانية ما ضاق الوقت أم لا هكذا صرح به المصنف والجمهور وقال امام الحرمين هذه الطرق إذا ضاق الوقت ولا يجوز التقليد قبل ضيقه قطعاً لعدم الحاجة قال وفيه احتمال من التيمم أول الوقت ولا يذهب ما عساه عن الجمهور * قال المصنف رحمه الله *

(وأما في شدة الخوف والتحام القتال فيجوز أن يترك القبلة إذا اضطر الي تركها ويصلي حيث أمكنه لقوله تعالى (فان ختم فرجالاً أو ركباً) قل ابن عمر رضي الله عنهما: مستقبل القبلة وغير مستقبلها) ولأنه فرض اضطرالي تركه صلى مع تركه كالريض إذا عجز عن القيام * (الشرح) هذا الذي قلده عن ابن عمر رواه البخاري في صحيحه ليس بواقع مخالف لهذا فرواه عن نافع أن ابن عمر كان إذا سئل عن صلاة الخوف قال يتقدم الامام والامة من الناس فذكر صفتها قال فان كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباً مستقبل القبلة أو غير مستقبلها قال نافع لا أرى ابن عمر ذكر ذلك إلا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لفظ البخاري ذكره في كتاب التفسير من صحيحه قال أبو الحسن الواحدى رحمه الله في تفسير الآية فان ختم أى عدواً قال والرجال جمع راجل كصاحب وصحاب وهو

الذى لا يعرف الأدلة وليس له أهلية معرفتها فيقلد كالاعمى لان عدم البصيرة أشد من عدم البصر (القسم الثاني) لما جاز الذى يمكنه التعلم فينبى أمره على أن تعلم أدلة القبلة هل هو من فروض الأعيان أم لا وفي وجهان أحدهما لا بل هو من فروض الكفايات كالعلم بأحكام الشريعة ولان الحاجة الي استعمالها نادرة فان الاشتباه ما يندروا أحصاها فمن فروض الأعيان كالمكان الصلاة وشراؤها بخلاف تعلم الأحكام فانه يحتاج الي زمن طويل وتحمل مشقة كبيرة فان قلنا لا يجب التعلم فله أن يصلى بالنقاييد ولا يقضي كالاعمى وان قلنا يعين فليس له التقليد فان قلده قضى لتعبره وإذا ضاق الوقت عن التعلم فهو كالأعمى إذا تخير في اجتهاده وقد قلنا الخلاف فيه: وارجع بهذا الي ما يتعلق بلفظ الكتاب خاصة فاقول أما قوله فالتقادر على معرفة القبلة لا يجوز له الاجتهاد فالعلم أن التقادر على معرفتها وان كان يتمتع عليه الاجتهاد لكن امتناع الاجتهاد لا يختص به لان من وجد عن لا يخبره عن القبلة أخباراً يستند الي علم في زعم الخبر يتمتع عليه الاجتهاد ومع أن قوله لا يحصل المعرفة فان قلت قوله لا يجعل الظن وان لم تحصل المعرفة والمفتاه كثيراً

﴿ وأما النافلة فينظر فيها فان كان في السفر وهو على دابته نظرت فن كان يمكنه أن يدور على ظهرها كالعمارة والمحمل الواسع لزمه أن يتوجه الى القبلة لأنها كالسفينة وإن لم يمكنه ذلك جاز أن يترك القبلة ويصلي عليها حيث توجه لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي على راحلته في السفر حيناً توجهت به » ويجوز ذلك في السفر الطويل والتقصير لانه لجبر حتى لا ينقطع عن السير وهذا موجود في التقصير والمطول ﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم وفي الصحيحين أيضاً عن جماعات من الصحابة مثله ونحوه والمحمل يفتح للميم الاولى وكسر الثانية وقيل بكسر الاولى وفتح الثانية لغتان وقد اوضحته في التهذيب والعمارة ضبطها جماعة من الفقهاء الذين نكلموا في أمانات المذهب بتشديد الميم والياء وضبطها غيرهم بتخفيف الميم وهو الاجود وقد اوضحته في التهذيب وهو مركب صغير على هيئة مهد الصبي أو قريب من صورته « اما حكم المسئلة فاذا أراد الراكب في السفر نافلة نظر ان امكنه ان يدور على ظهر الدابة ويستقبل القبلة فان كان في محل أو عمارة أو هودج ونحوها ففيه طريقتان المذهب انه يلزمه استقبال القبلة وأما الركوع والسجود ولا يجزئه الايماء لانه متمكن منها فاشبهه راكب السفينة وبهذا الطريق قطع المصنف والمجود والثاني على وجهين احدهما هذا والثاني يجوز له ترك القبلة والاعفاء بالاركان كالراكب على سرج لان عليه

بالادلة ان قلد يلزمه القضاء ليس بحرى على اطلاقه أيضاً لان البصر الماهل اذا كان بحيث لا يمكنه التعلم فهو كالأعمى يقلد ولا يقضى كما تقدم »

قال (ثم هاسلي بالاجتهاد فيتنقح الخطأ وبان جهة الصواب وجب (حرم) عليه القضاء على أحد القولين فان يتقن الخطأ ولم يظهر الصواب الا بالاجتهاد ففي القضاء قولان مرتبان واولى أن يجب عليه ومن صلى أربع صلوات الى أربع جهات بأربع اجتهادات ولم ينه عن الخطأ فلا قضاء (و) عليه) *

المصلي بالاجتهاد اذا ظهر له الخطأ في اجتهاده فله ثلاث أحوال (أحدها) أن يظهر له الخطأ قبل الشروع في الصلاة (والثانية) أن يظهر بعد الفراغ منها (والثالثة) أن يظهر في أدائها أما الحالة الاولى فهي غير مذكورة في الكتاب وحكمها أن نظر ان تيقن الخطأ في اجتهاده أعرض عن مقتضاه وتوجه الى الجهة التي يعلها أو يقلنها حجة السكينة وان ظن الخطأ في اجتهاده وظن أن الصواب جهة أخرى فان كان دليل الاجتهاد الثاني أوضح عنده من الاول أعرض عن مقتضى الاول وان كان دليل الاول أوضح عنده حرى على مقتضاه وان تساوى تأخير وقيل يصلي الى الجهتين مرتين وأما الحالة الثانية وهي ان يظهر الخطأ بعد الفراغ من الصلاة فهذا الفصل مسوق لها ولا يخلو اما ان يظهر الخطأ يقيناً أو ظناً والفسان المذكوران في الكتاب أما اقسام

مشقة في ذلك بخلاف السفينة وعن ذكر هذين الوجين صاحب الحاوى والدارى وقتل الرافى الجواز عن نص الشافعى وهو غريب والصحيح الاول قال القاضى ابو الطيب سواء كانت الدابة مقطورة او مفردة يلزمه الاستقبال اما الراكب في سفينة فيلزمه الاستقبال وانما الاركان سواء كانت واقفة او سائرة لانه لامشقة فيه وهذا متفق عليه هذا في حق ركابها الا جانب ايا ملاحها الذى يسرها فقال صاحب الحاوى وابو المكارم يجوز له ترك القبلة في نوافله في حال تسييره قال صاحب الحاوى لانه اذا جاز للماشى ترك القبلة لئلا ينقطع عن سيره فلان يجوز للملاح الذى ينقطع هو وغيره اولي وامارا كب الدابة من بئر وفرس وحمار وغيرها اذ لم يمكنه ان يدور على ظهرها بان ركب على سرج وقب ونحوها فله ان يتقل الى أى جهة توجه لما سبق من الادلة وهذا مجمع عليه ولانه لو لم يجوز التنفل في السفر الى غير القبلة لاقطع بعض الناس عن اسفارهم لرغبتهم في المحافظة على العبادة وانقطع بعضهم عن التنفل لرغبتهم في السفر وحكى القاضى حـ بن عن ائفال أنه سأل الشيخ ابا زيد فقل بالعلامة الاولى وسأل الشيخ ابا علي الحضرى فقل بالثانية والتقسيم الذى ذكرته احسن وهذا معنى قول الغزالي في البسيط لكيلا ينقطع المتعب عن السفر والمسافر عن التنفل وهذا التنفل على الراحلة من غير استقبال جائز في السفر الطويل والقصير هذا هو المشهور من نص الشافعى نص عليه في الام والمختصر وقال في

الاول وهو ان يظهر الخطأ يقينا ففى وجوب انقضاء قولان اصحهما الوجوب لانه تعين له الخطأ فيما يامن مثله في القضاء فلا يعتد بما مثله كالماكم اذا حكمتم وجد النص بخلافه واحترزوا بمولم فيما يامن مثله في القضاء عن الخطأ في الوقوف بعرفة حيث لا يجب القضاء لان مثله غير مأمن في القضاء ويمكن أن يقال في قولنا تعين الخطأ ما يفيد هذا الاحتراز لان الامر ثم مبنى على رؤية الهلال ولا يقين بكون الرايين مهيين او على استكمال العدد وهو مبنى على الرؤية في الشهور المتقدمة والاصابة فيها مظنونة والمبنى على المظنون مظنون واقول ثانيا انه لا يجب القضاء لانه ترك القبلة بعذر فأشبه تركها في حالة المسافة قال الصيدلانى ومعنى القولين انه كاف الاجتهاد لا غير وكلف التوجه الى القبلة فان قلنا بالاول فلا قضاء وان قلنا بالثاني وجب القضاء واقول الثاني قال ابو حنيفة ومالك واحمد والمزنى وقوله في الكتاب وجب القضاء معلم برقمهم جميعا والمسألة نظائر منها اذا اجتهد في وقت الصلاة فتبين بعد انقضاء الوقت انه اخطأ بالتقديم أو اجتهد المحبوس في الصيام فوافق اجتهداه شعبان وتبين الحال بعد انقضاء رمضان ففى وجوب القضاء قولان قال امام الحرمين وهذا اذا لم يتأت الوصول الى اليقين فان تأتى ذلك فالوجه القتل بوجوب القضاء وان اجتهداه انما يغنى بشرط الاصابة ومنها ما اذا رأوا سوادا فظنوه عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف ثم بان الخطأ فى القضاء قولان ومنها ما اذا دفع الزكاة الى رجل ظنه فقيرا فبان غنيا فى الضمان قولان ثم اختلفوا في موضع

وكثير أم لا لما ذكرناه وان كان التحريف والانحراف الي جهة القبلة لم يؤثر أيضا بلاخلاف لانها
الاصل وان كان الي غير جهة المقصد وهو عامد مختار عالم بطلت صلاته بلاخلاف وان كان ناسيا
أوجاهلا ظن أنها جهة مقصده فان عاد علي قرب لم تبطل صلاته وان طال ففي بطلانها وجهان
الاصح تبطل ككلام الناسي لا تبطل قليلا وتبطل بكثيرة علي الاصح وبهذا قطع السيد لاني والبغوي
وغيرهما والثاني لا تبطل وبه قطع الشيخ ابو حامد وآخرون وان غلبته الدابة فانحرف بمجاها
وطال الزمان ففي بطلان صلاته وجهان الصحيح تبطل كما لو كان يصلي علي الارض فأماله إنسان
قهرأ لاته نادر والثاني لا تبطل وبه قطع الشيخ أبو حامد وان قصر الزمان فطريقان أحدهما أنه
كالطويل حكمه الغزالي في الوجيز وأشار اليه في الوسيط قال الرافعي وغيره لم تر هذا الخلاف
لغيره : والثاني وهو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور لا تبطل قطعا لعموم الحاجة ثم اذا لم تبطل في
صورة النسيان فان طال الزمان سجد للسهو وان قصر فوجهان الصحيح المنصوص لا يسجد وفي
صورة الجاح أوجه أصحها يسجد : والثاني لا والثالث ان طال سجد والا فلا وهذا كله تفرع
علي المذهب الصحيح أن النفل يدخله مجود السهو وفيه قول غريب سنوضحه في موضعه ان شاء
الله تعالى أنه لا يدخله *

(فرع) اذا انحرف المصلي علي الارض فرضا أو نفلا عن القبلة نظر ان استدبرها أو تحول
الي جهة أخرى عمدًا بطلت صلاته وان فعله ناسيا وعاد الي الاستقبال علي قرب لم تبطل وان عاد
بعد طول الفصل بطلت علي أصح الوجهين وهما كالوجهين في كلام الناسي اذا كثر ولو أماله غيره
عن القبلة قهرا فعاد الي الاستقبال بعد طول الفصل بطلت بلا خلاف وان عاد علي قرب فوجهان
أصحهما تبطل أيضا لأنه نادر كما لو أكره علي الكلام فانها تبطل علي الصحيح من القولين لأنه

الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد الا ترى ان التامضي لو قضى باجتهاده ثم تغير اجتهاده لا ينقض قضاؤه
الاول وينبغي علي هذا ما لو صلى اربع صلوات الي اربع جهات بأربعة اجتهادات فلا يجب عليه
قضاء واحدة منها لان كل واحدة منها مؤداة باجتهاد لم يتعين فيه الخطأ هذا ظاهر المذهب وهو
الذي ذكره في الكتاب وعن صاحب التريب وجهان آخران أحدهما يجب عليه قضاء الكل
لان الخطأ مستيقن في ثلاث صلوات منها وان لم يتعين فأشبه ما اذا فسدت عليه صلاة من صلوات
وحكي في التهمة هذا الوجه عن الاستاذ أبي اسحق الاسفراييني والثاني انه يجب قضاء ما سوى
الصلاة الاخيرة ويجعل الاجتهاد الاخير ناسخا لما قبله وعلي هذا الخلاف لو صلى صلاتين الي جهتين
باجتهادين أو ثلاثا الي ثلاث جهات باجتهادات فعلي ظاهر المذهب لا قضاء عليه وعلي الوجه
الثاني يقضي الكل وعلي الثالث يقضي ما سوى الاخيرة واعلم أنا منذر خلافا في انه اذا صلى
بالاجتهاد هل يجب عليه تجديد الاجتهاد للصلاة الثانية وحكم هذه الصورة لا يختلف بين ان

نادر * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان كان المسافر ماشياً جاز أن يصلي النافلة حيث توجه لان الرأى أجيز له ترك القبلة حتى لا يقطع الصلاة في السفر وهذا المعنى موجود في الماشي غير أنه يلزم للماشي أن يحرم ويركع ويسجد علي الأرض مستقبل القبلة لانه يمكنه أن يأتي بذلك من غير أن ينقطع عن السير ﴾ *
 ﴿ الشرح ﴾ يجوز للماشي في السفر التنفل بلا خلاف لما ذكره المصنف وفي لبث في الاركان ثلاثة أقوال حكاهما الخراسانيون أصحها وبه قطع المصنف وسائر العراقيين يشترط أن يركع ويسجد علي الأرض وله التشهد ماشياً كما له القيام ماشياً والثاني يشترط التشهد أيضاً قاعدة ولا يمشي الا في حالة القيام والثالث لا يشترط اللبث في الأرض في شيء من صلاته ويومئ بالركوع والسجود وهو ذاهب في جهة مقصده كالراكب واما استقباله فان قلنا بالقول الثاني وجب عند الاحرام وفي جميع الصلاة غير القيام وان قلنا بالاول استقبل في الاحرام والركوع والسجود ولا يجب عند السلام علي أصح الوجهين وان قلنا بالثالث لم يشترط الاستقبال في غير حالتي الاحرام والسلام وحكمه فيها حكم ركب يده زمام دابته وحينئذ يكون الاصح وجوبه عند الاحرام دون السلام وحيث لم نوجب استقبال القبلة يشترط ملازمة جهة المقصد كما سبق في الرأى والله أعلم *

(فرع) مذهبا جواز صلاة المسافر النافلة ماشياً وبه قال احمد وداود ومنهما أبو حنيفة ومالك *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان دخل الرأى أو الماشي الى البلد الذي يقصده وهو في الصلاة أتم صلاته الى القبلة وان دخل بلداً في طريقه جاز أن يصلي حيث توجهه مالم يقطع السير لانه باق علي السير ﴾ *

نوجب تحريداً الاجتهاد فيجدد وبين ان لا توجب لكن اتفق له ذلك *
 قال ﴿ وان يقن انه استدبر وهو في اثناء الصلاة يحول وبناء الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ فهنا اولى بالابطال كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جتين اما اذا ظهر الخطأ يقينا او ظناً ولكن لم يظهر جهة الصواب فان عجز عن الدرك بالاجتهاد بطلت صلاته وان قدر علي ذلك علي القرب في البطلان قولان مرتبان علي يقين الصواب واولى بالبطلان لاجل التحير في الحال ﴾ *

هذا الفصل لبيان الحالة الثالثة وهي أن يظهر الخطأ في الاجتهاد في اثناء الصلاة ولا يخلو أما أن يظهر له الصواب مقترباً بظهور الخطأ وأما أن لا يكون كذلك فمما ضربان (الضرب الاول)

(الشرح) قال اصحابنا رحمهم الله يشترط لما واز التفل راكبا وماشيا دوام السرف والسبر فلو بلغ المنزل في خلال صلاته اشترط اتمامها الى القبلة متسكنا وينزل ان كان راكبا ويتم الاركان ولو دخل وطنه ومحل اقامته أو خل البلد الذي يقصده في خلاا اشترط النزول وتمام الصلاة باركانها مستقبلا بول دخوله البنان الا اذا جوزنا للعقيم التنفل على الراحة ولو نوى الإقامة بقرية في اثنا طريقه صارت مقصده ووطنه ولو مر بقرية مجتازا فله اتمام الصلاة راكبا أو ماشيا حيث توجه في مقصده فان كان له بها أهل وليست وطنه فهل يصبر مقبلا بدخولها فيه قولان بجران في التنفل والقصر والفطر وسائر الرخص أصحابها لا يصبر فيكون كما لو لم يكن له بها أهل والثاني يصبر فيشترط النزول وتمامها مستقبلا وحيث أمرناه بالنزول فذلك عند تضر الدابة على البناء مستقبلا فلو امكن الاستقبال وتمام الاركان عليه وهي واقفة جاز واذا نزل وبني ثم أراد الركوب والسفر فليتها وسلم منها ثم يركب فاذا ركب في اثنا بطلت صلاته قال القاضي أبو الطيب وعند المزني لا يبطل كما لا يبطل بالنزول قال وهذا خطأ قال صاحب المساوي للصلي سائرا الى غير القبلة يلزمه العدول الى القبلة في اربعة مواضع احدها اذا دخل بلدته ومقصده فيلزمه استقبال القبلة فيما بقي من صلاته فان لم يفعل بطلت الثاني اذا نوى الإقامة فيلزمه الاستقبال فيما بقي فان لم يفعله بطلت الثالث ان يصل للمنزل لانه وان كان باقيا على حكم السفر فقد انقطع سببه فيلزمه الاستقبال فان تركه بطلت صلاته الرابع ان يقف عن السير بغير نزول لاستراحة أو انتظار رفيق ونحو ذلك فيلزمه الاستقبال فيما بقي فان تركه بطلت صلاته فان سار بعد ان توجه الى القبلة وقبل اتمام صلاته فان كان ذلك اسير القافلة جاز ان يتها الى جهة سيره لانه عليه ضرراً في تأخره عن القافلة وان كان هو المرید لاحداث السبر اشترط ان يتها قبل ركوبه لانه بالوقوف لزمه التوجه في هذه الصلاة فلم

أن يظهر له الصواب مقترنا بظهور الخطأ فنظروا ان كان الخطأ مستيقنا فنبى ذلك على القولين في وجوب القضاء عند ظهور يقين الخطأ بعد الصلاة إن لم يجب بطالت صلاته مما لزمه الاستئناف وإن قلنا لا يجب ضها وجها وربعاقيل قولان أحدهما أنه تأفف لان الصلاة الواحدة لا تؤدى الى جهتين كالحادثة الواحدة لا يتصور امضاؤه بحكمين مختلفين وأصحابها أنه ينحرف الى جهة الصواب وينبى على صلاته احتسابا لما مضى من صلاته كما يحسب بجميع صلاته على هذا القول اذا بان يقين الخطأ بعد الصلاة ولان تنسرك إقامة الصلاة الواحدة الى خمس الا ترى أن أهل قبا كذلك فعلوا (١) وان كان الخطأ ظاهراً بالاجتهاد فقد ذكرنا أنه اذا وقع ذلك بعد الصلاة لم يؤثر فاذا اتفق في اثناهما فهو

(١) حديث (ه) ان اهل قباء صلوا الى جهتين هذا مختصر من حديث ابن عمر بينا الناس في صلاة الصبح بقاء إذ جاءهم آت فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها وكأنت وجوههم الى الشام فاستداروا الى الكعبة وهو متفق عليه من حديث ابن عمر هكذا ومن حديث البراء بن عازب نحوه ومسلم من حديث انس نحوه وللبراز من طريق تامة عن انس فصلوا الركبتين الباقيتين الى الكعبة

يجز تركه كالنازل اذا ابتداء الصلاة الى القبلة ثم ركب سائراً لم يجز ان يتم هذا الصلاة الى غير القبلة واتفق الاصحاب على أنه اذا ابتداء النافلة على الارض لم يجز أن يشتمل على الدابة لصغير القبلة وقوله الشيخ أبو حامد وغيره عن نص الشافعي رحمه الله *

(فرع) لو دخل بلداً في أثناء طريقه ولم ينو الإقامة لكن وقف على راحته لا ينتظر شغل ونحوه وهو في النافلة فله اتمامها بالاعماء ولكن يشترط استقبال القبلة في جميعها مادام واقفاً صرح به الصيقلاني واما الحرميين والغزالي وآخرون * قال المصنف رحمه الله *

﴿واذا كانت النافلة في الحضر لم يجز أن يصلبها الى غير القبلة وقال ابو سعيد الاصطخري يجوز لانه انما رخص في السفر حتى لا ينقطع الركوع وهذا موجود في الحضر والمذهب الاول لان الغالب من حال الحضر اللبث والمقام فلا مشقة عليه في الاستقبال﴾ *

﴿الشرح﴾ في تنفل الحاضر اربعة أوجه الصحيح المنصوص الذي قاله جمهور اصحابنا المتقدمين لا يجوز للمسافر ولا للراكب بل لتأكل حكم الفريضة في كل شيء غير القيام فانه يجوز التنفل قاعداً واثني قائم ابو سعيد الاصطخري يجوز لما قال القاضي حسين وغيره وكان ابو سعيد الاصطخري محتسب بغداد ويطوف في السكك وهو يصلي على دابته : والثالث يجوز للراكب دون المسافر حكمه القاضي حسين لان الماشي يمكنه أن يدخل مسجدًا بخلاف الراكب والرابع يجوز بشرط استقبال القبلة في كل الصلاة قال الرافعي هذا اختيار القماني *

(فرع) في مسائل تتعلق باللب (احداها) شرط جواز التنفل في السفر ماشياً وراكباً ان لا يكون سفره معصية وكذا جميع رخص السفر شرطها ان لا يكون سفر معصية وقد سبق بيانه في باب

على هذين الوجهين أو القولين وأصحها أنه ينحرف ويبي في الامر بالاستئناف قض لما أدى من الصلاة والاجتهاد لا ينقض والاجتهاد والثاني أنه يستأنف كيلا يجمع في صلاة واحدة بين جهتين فعلي الوجه الاول لو صلى أربع ركعات الى أربع جهات بأربعة اجتهادات فلا إعادة عليه كما ذكرنا في الصلاة وخص في التهذيب رواية الوجهين بما اذا تغير اجتهاده وكان الدليل الثاني أوضح من الاول فاما اذا كان الدليل الثاني مثل الاول أو دونه قال لا يتحول بل يتم صلاته إلي تلك الجهة ولا إعادة عليه ولك أن تقول ان كان الدليل اثنائي دون الاول فلا يتغير الاجتهاد ولا يظهر الخطأ لان أقوى الظنين لا يترك باضعفها وان كانا مثليين فقضية التوقف والتحير وحينئذ لا يكون الصواب ظاهراً فتكون الصورة من الضرب الثاني وسند ذكر حكمه (الضرب اثنائي) أن لا يظهر الصواب مع ظهور الخطأ فان عجز عن درك الصواب والاجتهاد على التقرب بطلت صلاته اذ لا سبيل الى الاستمرار على الخطأ ولا وقوف على جهة الصواب لينحرف وان قدر على ذلك على التقرب فهل يبي وينحرف أم يستأنف يعود فيه الخلاف الذي ذكرناه في الضرب الاول بالترتيب وهما أولي بان يستأنف لأن ثم يمكن من الانحراف إلى الصواب كما ظهر الخطأ

مسح الحف واستنبطه إن شاء الله تعالى في باب صلاة المسافر (الثانية) يشترط أن يكون ما يلاقي بدن المصلي على الرحلة وثيابه من السرج والمتاع واللجام وغيرها طاهرا ولو بالثداية أو وطئت نجاسة أو كان على السرج نجاسة فسترها وصلى عليه لم يضر ولو أوطأها الزاكن نجاسة لم يضر أيضا على الصحيح من الوجين لانه لم يباشر النجاسة ولا حمل ما يلاقيها وبهذا الوجه قطع امام الحرمين والغزالي والمتولي وآخرون قال القاضي حسين والمتولي ولو دعى فم الدابة وفي يده لجامها فهو كما لو صلى وفي يده جبل طاهر طرفه على نجاسة وقد سبق بيانه ولو وطئ المتنفل ماشيا على نجاسة حدا بطلت صلاته قال امام الحرمين والغزالي وغيرها ولا يكلف أن يتحفظو تصون ويحتاط في المشي لان الطريق يغاب فيها النجاسة والتصون منها عسر فزعائه تقطع المسافر عن اغراضه قال امام الحرمين ولو انتهى الى نجاسة يابسة لا يجد عنها معدلا فهذا فيه احتمال قال ولا شك لو كانت رطبة فغشى عليها بطلت صلاته وان لم يتعد لانه يصير حامل نجاسة (الثالثة) يشترط ترك الافعال التي لا يحتاج اليها فان ركض الدابة للحاجة فلا بأس وكذا لو ضربها أو حرك وجهه لتسير فلا بأس ان كان الحاجة قال المتولي فان فعله لغير حاجة لم تبطل صلاته ان كان قليلا فان كثر بطلت ولو أجراها الغير عند أو كان ماشيا فعدا بلا عند قال البغوي بطلت صلاته على أصح الوجين (الرابعة) اذا كان المسافر راكب تماسيف وهو الهائم الذي يستقبل تارة ويستدير تارة وليس له مقصد معلوم فليس له التنفل على الرحلة ولا ماشيا كما ليس له القصر ولا الترخص بشيء من رخص السفر ولو كان له مقصد معلوم لكن لم يسر اليه في طريق معين فهل له التنفل مستقبلا جهة مقصده فيه قولان حكاهما امام الحرمين والغزالي وآخرون أحدهما جواز ذلك لان له طريقا معلوما والثاني لانه لم يسلط طريقا مضبوطا فقد لا يؤدي

وهنا بخلافه فانه متحير في الحال مثال هذا الضرب عرف أن قبلته يسار المشرق والسماء متجهة فتوجه الى جهة على ظن أنها يسار المشرق فانتشع الغيم بمحذاته وظهر كوكب قريب من الافق فقه علم الخطأ يقينا اذ تبين له أنه مشرق أو مغرب ولم يعلم الصواب اذ لم يعرف أنه مشرق أو مغرب ثم قد يعرف الصواب على اقرب بان يرتفع الكوكب فيعلم أنه مشرق أو ينحط فيعلم أنه مغرب ويترب على ذلك معرفة القبلة وقد يعجز عن ذلك بان يطبق الغيم ويستمر الالتباس وانين ما يشتمل عليه الكتاب مما ذكرناه (اعلم) انا قسمنا الضرب الاول قسمين أحدهما أن يستيقن الخطأ والثاني أن لا يستيقنه فقله وأن يقن أنه استدير هو القسم الاول من هذا الضرب فان المستيقن الاستدبار عارف بالخطأ يقينا وعارف بالصواب أيضا مع معرفة الخطأ يقينا ولا فرق بعد يقن الخطأ بين أن يظهر الصواب يقينا أو غلطا وأن كانت الصورة المذكورة في الكتاب هوية بين الصواب مع يقين الخطأ وقوله تحول وبني جواب علي قولنا أنه اذا بان يقين الخطأ بعد الصلاة لا يجب عليه القضاء وقد روينا وجهين علي هذا القول فما ذكره جواب علي أحدهما أشار الى التفرع

سيره الي مقصده (الخامسة) قال صاحب التهمة اذا كان متوجها الي مقصد معلوم فتغيرت نيته وهوفي الصلاة فنوى السفر الى غيره أو الرجوع إلى وطنه فليصرف وجهه الي تلك الجهة في الحال ويستمر على صلاته وتصير الجهة الثانية قبلته بمجرد النية السادسة) لو كان ظهره في طريق مقصده الي القبلة فركب الدابة مقبوا وجعل وجهه الى القبلة فوجهان حكمهما صاحب التهمة أحدهما لاتصح لان قبلته طريقه وأصحها تصح لأنها اذا صحت تغير القبلة فلها أولي (السابعة) حيث جازت النافلة على الراحة وماشيا فجميع النوافل سواء في الجواز وحكي الخراسانيون وجها أنه لا يجوز العيد والكسوف والاستسقاء لشبهها بالفرائض في الجماعة وبهذا الوجه قطع الدارمي والصحيح الاول وهو المنصوص وبه قطع الاكثرون ولو سجد لشكر أو تلاوة خارج الصلاة بالإيحاء على الرحلة ففي صحته الخلاف في صلاة السكوف لانه نادر والصحيح الجوار فاما ركعتا الطواف فان قلنا هما استجازت على الرحلة وان قلنا واجبة فلا ولا تصح المندورة ولا الجنائز ماشيا ولا على الرحلة على المذهب فيها وفيها خلاف سبق في باب التيمم (الثامنة) شرط الفريضة المكتوبة أن يكون مصليا مستقبل القبلة مستقرا في جميعها فلا تصح الي غير القبلة في غير شدة الخوف ولا تصح من الماشي للمستقبل ولا من الزاكن المهل بقيام أو استقبال بلا خلاف فلو استقبل القبلة وآتم الاركن في هودج أو سرير أو نحوهما على ظهر دابة واقفة في صحة فريضته وجهان أصحهما تصح وبه قطع الاكثرون منهم اتقاضي أبو الطيب والشيخ ابو حامد وأصحاب التهمة والتهذيب والمستدلو والبحر وآخرون ونقله القاضي عن الأصحاب لانه كالسفينتين الثاني لا يصح وبه قطع البندنجي وامام الحرمين والقزالي فان كانت الدابة سائرة والصورة كما ذكرنا فوجهان حكمهما القاضي حنين والبقوي والشيخ ابراهيم المروزي وغيرهم الصحيح المنصوص لاتصح لأنها لاتعد قرارا والثاني تصح كالسفينة وتصح الفريضة في السفينة الواقعة

على القول الثاني بقوله الا اذا قلنا يجب القضاء عند الخطأ أي اذا أوجبنا القضاء عند ظهور الخطأ يقينا بعد الصلاة فتحكم بطلان الصلاة عند ظهوره في أثانها ولا يعتد بما أتى به بل البطلان ههنا أولي كيلا يجمع في صلاة بين جهتين وأما القسم الثاني من هذا الضرب فهو غير مذكور في الكتاب وحكمه قريب من حكم القسم الاول لانا وان رتبنا الحكم ثم على القولين في ان تعيين الخطأ بعد الصلاة هل يوجب القضاء كما سبق فلا يحصل الا وجهان أحدهما أنه يبين والثاني أنه يستأنف وهما جاريان في القسم الثاني على ما بينا ولهذا قال في الوسيط وان تبين بالاجتهاد انه مستدبر فحكمه حكم التيقن نعم يختلف التوجيه بحسب اتسمين كما قدمناه وأما قوله أما اذا ظهر الخطأ يقينا أو غنا الي آخره فهو الضرب الثاني وههنا صرح بالتسوية بين تيقن الخطأ وظنه وقوله ففي البطلان قولان مرتبان على يقين الصواب أي يقين الصواب مع الخطأ وهو صورة الاستدبار وقد ذكر فيها قولين انه تبطل صلاته أو يبيني وهذه مرتبة عليها والله أعلم *

والجارية والزورق المشدود بطرف الساحل بلا خلاف اذا استقبل القبلة وآتم الأركان فان صلى كذلك في سريره يحمله رجال أو أرجوة مشدودة بالحبال أو الزورق الجارى في حق المقيم بغداد ونحوه في صحة فريضته وجهان الأصح الصحة كالسفينة وبه قطع القاضى أبو الطيب فقال في باب موقف الامام والمأموم قال أصحابنا لو كان يصلي على سريره فحمله رجال وساروا به صحت صلاته *

(فرع) قال أصحابنا اذا صلى الفريضة في السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة كالأركان في البر وبه قال مالك واحد وقال أبو حنيفة يجوز اذا كانت سائرة قال أصحابنا فان كان له عذر من دوران الرأس ونحوه جازت الفريضة قاعدا لانه عاجز فان هبت الريح وحولت السفينة فتحول وجهه عن القبلة وجب رده الى القبلة وينبى على صلاته بخلاف ما لو كان في البر وحول انسان وجهه عن القبلة قهرا فانه تبطل صلاته كما سبق بيانه قريبا قال القاضى حسين والفرق أن هذا في البر نادر وفي البحر غالب وربما تحولت في ساعة واحدة مراراً *

(فرع) نزل أصحابنا ولو حضرت الصلاة المكتوبة وهم سائرون وخاف لو نزل ليصلها على الأرض الى القبلة انقطاعا عن رفقته أو خاف على نفسه أو ماله لم يجز ترك الصلاة وإخراجها عن وقتها بل يصلها على الدابة لحزمة الوقت ونجى الاعادة لانه عذر نادر هكذا ذكر المسألة جماعة منهم صاحب التهذيب والرافعى وقال القاضى حسين يصلي على الدابة كما ذكرنا قال وجوب الاعادة يحتمل وجهين أحدهما لا تجب كشد الحوف والثاني تجب لان هذا نادر وما يستدل للمسألة حديث يعلى بن مرة رضى الله عنه الذى ذكرناه في باب الاذان في مسألة القيام في الاذان *

قال (ولو بان له الخطأ في التيامن والتياسر فهل هو كالخطأ في الجهة فعلى وجهين يرجع حاصلهما الى ان ينشد في الاستقبال وبين الاشد فتاوتا عند الحاذق فهل يجب طلب الاشد أم يكفي حصول أصل الاستداد فعلى وجهين) *

جميع ما ذكرنا من الاحوال اثلاث فيما اذا بان له الخطأ في الجهة فاما اذا كانت الجهة واحدة وبان له الخطأ في التيامن والتياسر فهذا يستدعي تقديم أصل وهو ان المطلوب بالاجتهاد عين الكعبة أم جهتها وفيه قولان أظهرهما أن المطلوب عين الكعبة لظاهر قوله تعالى (فولوا وجوهكم شطره) وقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر الذى تقدم ذكره مشير الى العين «هذه القبلة» وهما مطلقان ليس فيها فصل بين القريب والبعيد والثاني ان المطلوب جهة الكعبة لان حرم الكعبة صغير يستحيل أن يتوجه اليه أهل الدنيا فيكتفى بالجهة ولهذا تصح صلاة الصف الطويل اذا بعدوا عن الكعبة ومعلوم أن بعضهم خارجون عن محاذة العين وهذا القول يوافق المنقول عن أبي حنيفة وهو أن المشرق قبلة أهل المغرب والمغرب قبلة أهل المشرق والجنوب قبلة أهل الشمال والشمال قبلة أهل الجنوب

(فرغ) المريض الذي يعجز عن استقبال القبلة ولا يجد من يحوله إلى القبلة لاعتبراعاً ولا بأجرة مثله وهو واجد ما يجب عليه أن يصلي على حسب حاله وتجب الاعادة لانه عند نادر والمروط على خشبة والفرق ونحوهما تلزمها الصلاة بالإياء حيث أمكنهم وتجب الاعادة لندوره وفيهم خلاف سبق في باب التيمم والصحيح وجوب الاعادة (التاسعة) إذا تبين الخطأ في القبلة لزمه الاعادة في أصح القولين كما سبق واختار المزني أن لا اعادة وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود واحتجوا بأشياء كثيرة منها أن أهل قباء صلوا ركعة إلى بيت المقدس بعد نسخه ووجوب استقبال الكعبة ثم علموا في أثناء الصلاة النسخ فاستداروا في صلاتهم وأتموا إلى الكعبة وكانت الركعة الأولى إلى غير الكعبة بعد وجوب استقبال الكعبة ولم يؤمروا بالاعادة قال الشيخ أبو حامد في جوابه اختلف أصحابنا في النسخ إذا ورد إلى النبي صلى الله عليه وسلم هل ثبت في حق الأمة قبل بلوغه اليهم أم لا يكون نسخاً في حقهم حتى يبلغهم فيه وجهاً فإن قلنا لا ثبت في حقهم حتى يبلغهم فاهل قباء لم تصر الكعبة قبلتهم الا حين بلغهم فلا اعادة على أهل قباء قولاً واحداً وإن كان في المحل قوله أن قال والفرق أن أهل قباء استقبلوا بيت المقدس بالنص فلا يجوز لهم الاجتهاد في خلافه فلا ينسبوا إلى تفریط بخلاف المجتهد الذي اخطأ واحتجوا أيضاً بحديث عامر بن ربيعة قال «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل مناحياله

وعن مالك أن الكعبة قبله أهل المسجد والمسجد قبله أهل مكة ومكة قبله أهل الحرم والحرم قبله أهل الدنيا وإذا ثبت هذا الأصل فنقول الخطأ في التيامن والتيسار أن ظهر بالاجتهاد وكان ذلك بعد الفراغ من الصلاة فلا يقتضي وجوب الاعادة لأن الخطأ في الجهة والحالة هذه لا يؤثر في التيامن والتيسار أولى وإن كان في أثناء الصلاة فينحرف ويبنى ولا يعود فيه الخلاف المذكور في نظيره من الخطأ في الجهة لأننا استبعدنا الصلاة الواحدة إلى جهتين مختلفتين فاما الالتفات اليسير فانه لا يبطل الصلاة وإن كان عدداً ما إذا ظهر الخطأ في التيامن والتيسار بقيةً فينبى على أن الفرض إصابة عين الكعبة أم إصابة جهتها فإن قلنا الفرض إصابة الجهة فلا أثر لهذا الخطأ في وجوب الاعادة إن ظهر بعد الصلاة ولا في وجوب الاستئذان إن ظهر في أثناءها وإن قلنا الفرض إصابة العين ففي الاعادة والاستئذان القولان المذكوران في الخطأ في الجهة ثم قال صاحب التهذيب وغيره لا يستيقن الخطأ في الانحراف مع بعد المسافة عن مكة وإنما يظن ما إذا قربت المسافة فشكل منها ممكن وهذا كالتوسط بين اختلاف طائفة أصحابنا العراقيون في أنه هل يتيقن الخطأ في الانحراف من غير معانة الكعبة بلافق بين قرب المسافة وبعدها فقالوا قال الشافعي رضي الله عنه لا يتصور ذلك إلا بالما يتوقل بعض الأصحاب يتصور والله أعلم هذا شرح المسألة: وأما قوله يرجع حاصلهما إلى أن بين المشتد في الاستقبال إلى آخره فهو كلام نحافه نحو إمام الحرمين

فلما أصبحنا ذكرنا للنبي صلى الله عليه وسلم فنزل فأبنا تولوا فثم وجه الله » وبحديث جابر قال « كنا في مسير فاصابنا غيم فتحيرنا في القبلة فصلى كل رجل على حدة وجعل أحدنا يخط بين يديه فلما أصبحنا إذا نحن قد صلينا لغير القبلة قال النبي صلى الله عليه وسلم قد اجيزت صلاتكم » والجواب أن الحديثين ضعيفان ضعف الاول الترمذى والبيهقى وآخرون وضعف الثاني الدارقطني والبيهقى وآخرون قال البيهقي لانعم له اسناداً صحيحاً ولو محالاً ممكن حملهما على صلاة النفل والله أعلم (العاشرة) قال الشافعي في الام لو اجتهد فدخل في الصلاة فعصى فيها اتىها ولا إعادة لان اجتهاده الاول اولي من اجتهاد غيره قال فان دار عن تلك الجهة أو ادلره غيره خرج من الصلاة واستأنفها باجتهاد غيره *
* قال المصنف رحمه الله *

﴿ المستحب لمن يصلي الى ستره أن يدنو منها لما روى عن سهل بن أبي حشمة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا صلى أحدكم الى ستره فليدن منها لا يقطع الشيطان صلاته » والمستحب أن يكون بينه وبينها قدر ثلاثة أذرع لما روى سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وبين وبين القبلة قدر ممر العز » وممر العز قدر ثلاث أذرع فان كان يصلي في موضع ليس بين يديه بناء فالمستحب أن ينصب بين يديه عصاً لما روى أبو جحيفة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « خرج في حلة حمراء فركز عزة فجعل

رحمة الله عليهما وذلك انهما حكيا ان الاصحاب بنوا الخلاف في خماً التيامن والتياسر على الخلاف في ان مطلوب المجتهد عين الكعبة أو جهتها أو عرضها على وهذه العبارة قالا بمحاذاة الجهة غير كافية لان القريب من الكعبة اذا خرج عن محاذاة العين لا تصح صلاته وان كان مستقبلاً للجهة ومحاذاة العين لا يمكن اعتبارها فان البعيد عن الكعبة على مسافة شاسعة لا يمكنه احاطة العين ومسامتها والمحال لا يطلب وأيضاً فالصنف الطويل في آخر المسجد تصح صلاة جميعهم مع خروج بعضهم عن محاذاة العين واذا بطل ذلك فما موضع الخلاف وما معنى العين والجهة ذكرنا ان الانحراف اليسير لا يسلب اسم الاستقبال عن البعيد عن الكعبة في المسجد وان كان يسلبه عن القريب من الكعبة واذا لم يسلبه عن البعيد الواقف في المسجد فالولي أن لا يسلبه عن الواقف في أقصى المشرق والمغرب بالصبر بأدلة القبلة يجعل التفات البعيد وانحرافه على درجتين (أحدهما) لانحراف السالب لاسم الاستقبال وهو الكثير منه وان لم ينته الى أن يولي الكعبة يميناً ويساره والثاني الانحراف الذي لا يسلب اسم الاستقبال وفي هذه الدرجة مواقف يظن الماهر في الادلة ان بعضها أشد من بعض وان شملها أصل الشداد فهل يجب طلب الاشد أم لا فيه الخلاف وربما أشعر كلام امام الحرمين بأثبات ثلاث درجات لتفات بقطع البصر بانه يسلب اسم الاستقبال والتفات بقطع بانه لا يسلبه والتفات يظن انه لا يسلب لكنه لا يقطع به فهل تجوز التنازع بالشداد المظنون

يصلي اليها بالبطحاء يمررون الناس من ورائها الكلب والحمار والمرأة، والمستحب ان يكون ما يستره قدر مؤخرة الرجل لما روى طلحة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل ولا يبالي من مر وراء ذلك » قال عطاء مؤخرة الرجل ذراع فان لم يجد عصا فليخط بين يديه خطا الى القبلة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد شيئا فليصب عصا فان لم يجد عصا فليخط خطا ولا يضره ما مر بين يديه » ويكره أن يصلي وبين يديه رجل يستقبله بوجهه لما روى ان عمر رضى الله عنه « رأى رجلا يصلي ورجل جالس مستقبله فصر بهما بالدرة » فان صلى ومر بين يديه ما دفعه ولم تبطل صلاته بذلك لقوله عليه السلام « لا يقطع صلاة المرأة شيء وادروا ما استطعتم ».

(الشرح) حديث سهل بن حشة صحيح رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح ورواه المالك في المستدرک وقال حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم وحديث سهل بن سعد رواه البخاري ومسلم واقتضاهما « كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار ممر الشاة » وحديث أبي جحيفة رواه البخاري ومسلم أيضا وحديث طلحة رواه مسلم لكن وقع في الهذب « ولا يبالي من وراء ذلك » والذي في صحيح مسلم وغيره « من مر وراء ذلك » بزيادة لفظ مروى رواية

أم يجب طلب المقطوع به فيه الخلاف هذا ما ذكره الجمهور علي التعبير عن الخلاف بالعين والجهة وافق العراقيون والقفال علي ترجيح القول الصائر الي أن المطلوب العين ولهم أن يقولوا لا نسلم ان البعيد لا يمكنه اصابة عين الكعبة ل عليه ربط الفكر في اجتهاده بالعين دون الجهة وأما المصنف الطويل فلا نسلم خروج بعضهم عن محاذاة العين وذلك لان التباعد من الحرم الصغير يوجب زيادة محاذاة العين كما قدم *

قال (فروع أربعة (الاول) اذا صلى الظهر باجتهاد فهل يلزمه الاستئناف للمصر فعلي وجهين (الثاني) لو أدى اجتهاد رجلين الي جهتين فلا يقتدى احدهما بالآخر (الثالث) اذا تحرم المقتد في الصلاة قال لمن هو دون مقلده أو مثله أخطأ بك فلان لم يلزمه قبوله وان كان اعلم فهو كغير اجتهاد البصير في اثناء صلاته في نفسه ولو قطع بخطئه وهو عدل لزمه القبول لان قطعه أرجح من ظن غيره (الرابع) ولو قال البصير الاعمي الشمس وراءك وهو عدل فعلي الاعمي قبوله لانه اخبار عن محسوس لا عن اجتهاد *.

ختم الباب بفروع (احدها) اذا صلى الي جهة بالاجتهاد ثم دخل عليه وقت صلاة اخرى او اراد قضاء فائمه فهل يحتاج الي تجديد الاجتهاد للفريضة الثانية فيه وجهان احدهما لا لان الاصل استمرار الظن الاول فيجری عليه الي اريتین خلافة وأظهرهما نعم سعيًا في اصابة الحق

الترمذى «من مر من وراء ذلك» وحديث أبي هريرة في الخط رواه أبو داود وابن ماجه قال البيهقي وغيره هو حديث ضعيف وروى ابو داود في سننه عن سفيان بن عيينة تضعيفه وأشار الى تضعيفه الشافعي والبيهقي وغيرهما قال البيهقي هذا الحديث أخذه الشافعي في القديم وسنن حرمة وقال في البويطي ولا يخط بين يديه خطأ إلا أن يكون في ذلك حديث ثابت فينبغي قل البيهقي وإنما توقف الشافعي في الحديث لاختلاف الرواة علي اسماعيل بن أمية أحد رواه وقال غير البيهقي هو ضعيف لاضطرابه وأما حديث «لا يقطع الصلاة شيء» وادراً وأما استطعتم فأنما هو شيطان» فرواه أبو داود بأسناد ضعيف من رواية أبي سعيد الخدري وأما قوله قال عطاء مؤخره الرجل ذراعاً فرواه عنه أبو داود في سننه بأسناد صحيح وهو عطاء بن أبي رباح وأما الفاظ الفصل ففيه سهل بن أبي حشمة بفتح الحاء المهملة واسكان المثلثة واسم أبي حشمة عبد الله وقيل عامر ابن ساعدة الانصارى المدني كنية سهل أبو يحيى وقيل أبو محمد توفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين وحفظ جملة احاديث وأما سهل بن سعد فهو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك بن خالد الانصارى الساعدي المدني منسوب الي جماعة أحد اجداده توفي بالمدينة سنة إحدى وتسعين وهو ابن مائة سنة قال محمد بن سعد هو آخر من مات من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

لان الاجتهاد الثاني ان وافق الاول تأكد الظن وان خالفه فكذلك لان تغير الاجتهاد لا يكون الا لامارة أقوى من الامارة الاولى وآكد الظنين أقرب الى اليقين وهذان الوجهان كالوجين في طلب الماء في التيسم كالوجين في المقتى اذا استفتى عن واقعة واجتهد وأجاب فاستفتى مرة أخرى عن تلك الواقعة هل يحتاج الى تجديد الاجتهاد وأما التوافل فلا يحتاج الى تجديد الاجتهاد لها كما لا يحتاج الى تجديد التيسم لها ذكره صاحب التهذيب وغيره: فان قلت ذكرتم ان الوجين في وجوب تجديد الطلب مخصوصان بما اذا لم يبرح من مكانه فهل الامر كذلك هنا قلنا في كلام بعض الاصحاب ما يقتضي تخصيص الوجين بما اذا كان في ذلك المكان هنا أيضاً لكن الفرق ظاهر لان الطلب في موضع لا يفيد معرفة العلم في موضع آخر والادلة المعروفة لكون الجبهة جبهة القبلة قد لا تختلف بالمسكنين فان أكثرها مساوية ولا تختلف دلالاتها بالمسافات القريبة (الثاني) لو أدى اجتهاد رجلين الى جهتين فكل واحد منهما يعمل باجتهاده ولا يقتدى أحدهما بالآخر فان كل واحد منهما مخطئ عند الثاني فصار كما لو اختلف اجتهادهما في الاناءين والثوبين ولو اجتهد جماعة وتوافق اجتهادهم فأهم واحد منهم ثم تغير اجتهاد واحد من المأمومين فعليه أن يفارقه وينصرف الي الجهة الثانية وهل عليه أن يستأنف أم له البناء فيه الخلاف الذي قدمناه في تغير الاجتهاد في أثناء الصلاة والخلاف هنا مأخذ آخر وهو أنا سنذكر خلافاً في ان المأموم هل له أن يفارق الإمام أم لا وهل يفترق الحال بين أن يفارق بعذر أو غير عذر ثم منهم من قال هذه المعارقة

بالمدينة ليس يبتنا في ذلك اختلاف : وأما أوجيعة فسبق بيانه في باب الاذان وطلحة سبق في أول كتاب الصلاة وعمر في نية الوضوء وأبو هريرة في المياه وعطاء في الحيض : وفي النزاع لقنات التذكير والتأنيث وهو الانصح الاكثر قوله وعمر العز قد ثلثة أذرع هو من كلام المصنف لامن الحديث وقوله فركز عزه هو بفتح النون وهي عصا نحو نصف رمح في أسفلها زج كزج الرمح الذي في أسفله والحلة ثوبان أزار ورداء قال أهل اللغة لا تكون الا ثوبين ومؤخرة الرجل سبق بيانها في الباب والبطحاء بالدهى بطحاء مكة ويقال فيها الا بطح وهو موضع معروف علي باب مكة وادروا اما استطعم اي ادفعوا وقوله يبرون الناس من ورائها كذا وقم في المذهب والذي في الاحاديث الصحيحة يبر الناس وهذا هو المشهور في اللغة وان كان الذي في المذهب لغة قليلة ضعيفة وهي لغة اكلوني البراغيث : أما احكام الفصل فيه مسائل (احداها) السنة للصلي أن يكون بين يديه سترة من جدار أو سارية أو غيرها ويدنو منها وتقل الشيخ أبو حامد الاجماع فيه : والسنة أن لا يزبد ما بينه وبينها علي ثلاثة أذرع فان لم يكن حائط ونحوه غرز عصا ونحوها أو جمع متاعه أو رحله ويكون ارتفاع العصا ونحوها ثلثي ذراع فصاعداً وهو قدر مؤخرة الرجل علي المشهور وقيل ذراع كما حكاه عن عطاء وكذا قاله الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب فان لم يجد شيئاً شاخصاً فهل يستحب أن يخطو بين يديه نص الشافعي في القديم وسنن حرمة أنه يستحب وفي البويطي لا يستحب وللأصحاب طرق (أحدها) به قطع المصنف والشيخ أبو حامد والا كثرون يستحب قولاً واحداً وتقل في البيان اتفاق الأصحاب عليه ونقله الرازي عن الجمهور (والطريق الثاني) لا يستحب به قطع امام الحرمين والقرطبي وغيرهما (والثالث) فيقولان فان قلنا بالخط في كيفية اختلاف قال أحمد بن حنبل والحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي يجعله مثل الحلال

بعذر ومنهم من قال هو مقصر بترك إمعان البحث والنظر ولو عذر ولا تغير اجتهاد الامام فينحرف الي الجهة الاخرى اما بانياً أو مستأنفاً على الخلاف الذي سبق وهم يارقونه ولو اختلف اجتهاد رجلين في التيامن والتياسر والجهة واحدة فان أوجبنا علي المجتهد رعاية ذلك فهو الاختلاف في الجهة فلا يقتدي أحدهما بالآخر والا فلا بأس (الثالث) اذا شرع المقلد في الصلاة بالتقليد ثم قل له عدل خطأ بك من قلدته فلا يخلو اما أن يقول ذلك عن اجتهاد أيضاً أو عن علم ومعاينة فيها حالتان (فأما في الحالة الاولى) تنتظر ان كان قول الاول ارجح عنده واولى بالاتباع اما لزيادة عدالته وهديته الي الأدلة فلا اعتبار بقول الثاني اذ الاقوى لا يرفع بالاضعف وان كان قول الثاني مثل قول الاول أو لم يعرف انهما مثلان أو احدهما أقوى من الآخر فكذلك لا أثر لقول الثاني وان كان قول الثاني ارجح عنده فهو كغير اجتهاد البصير المجتهد في نفسه فيعود فيه الخلاف المقدم في انه يبنى أو يستأنف كذا هو في التهذيب وغيره ولو أخبره المجتهد الثاني بعد الفراغ من

وقال أبو داود في سننه سمعت مسنداً يقول قال ابن داود الخطب الطول وقال المصنف بخط يده خطاً إلى القبلة وقال غيره بخطه يمينا وشمالا كالجنائزة والختار استحباب الخط لأنه وإن لم يثبت الحديث فهو سميل رسم المصلي وقد قلنا اتفاق العلماء على العمل بالمحدث الضعيف في فضائل الأعمال دون الحلال والحرام وهذا من نحو فضائل الأعمال والختار في كيفية سماع المصنف ومن جزم باستحباب الخط القاضي أبو حامد المروزي والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبندنجي وأشار إليه البيهقي وغيره قال الغزالي والبغوي وغيرهما وإذا لم يجد شاخصاً بسط مصلاه •

(فرع) قال الشافعي رحمه الله في البويطى ولا يستبرأ امرأة ولا دابة فلما قوله في المرأة فظاهر لانها ربما شغلت ذهنه وأما الدابة ففي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يعرض راحلته فيصلي إليها » زاد البخاري في روايته « وكان ابن عمر يفعله » ولعل الشافعي رحمه الله لم يبلغه هذا الحديث وهو حديث صحيح لا معارض له فيتعين العمل به لاسيما وقد أوصانا الشافعي رحمه الله بأنه إذا صح الحديث فهو مذهبه •

(فرع) للمتيوفى السترة أن يكون طولها كؤخرة الرجل وأما عرضها فلا ضابط فيه بل يكفي الغليظ والدقيق عندنا وقال مالك أقله كغلاف الريح تمسكاً بحديث العنزة ودليلاً حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « يجرى من السترة مثل مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة » وعن سيرة ابن معبد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « استروا في صلاتكم ولو بسهم » رواه الحاكم في المستدرک وقال حديثان صحيحان الأول على شرط البخاري

الصلاة لم يلزمه الاعادة وإن كان قول اثنائي أرجح كما لو تغير اجتهد المجتهد بعد الفراغ وقوله قال من هو دون مقلده أو مثله أراد به هذه الحالة الأولى أى قال ذلك عن اجتهد وأما قوله لم يلزمه قبوله فطعن بقول قد عرفت أنه لا يلزمه قبل يجوز قبوله فالجواب أن هذا يرتب على أن المقلد إذا وجد مجتهدين قبل الشروع في الصلاة أحدهما أعلم من الآخر فهل يجب عليه أن يأخذ بقول الأعم أم يتخير فإن قلنا بالأول فلا يجوز قبوله وإن قلنا بالثاني ففيه خلاف لأنه إن بنى كان مصلياً للصلاة الواحدة إلى جهتين وإن استأنف كان مبطلاً للعرض من غير ضرورة وفي نظرنا كل واحد منهما خلاف (الحالة الثانية) نخبه عن علم ومعانيه فيجب الرجوع إلى قوله لاستداده إلى اليقين وأعماد الأولى على الاجتهاد ولا فرق ههنا بين أن يكون قول الثاني اصدق عنده أو لا يكون ومن هذا القبيل أن يقول للأعمى أنت مستقبل للشمس أو مستدبر والأعمى يعرف أن قبلته ليست في صوب المشرق ولا المغرب فيجب قبول قوله ويكون هذا بمثابة ما لو تيقن المجتهد الخطأ في أثناء الصلاة فيلزمه الاستئناف على الصحيح ولو قال الثاني أنك على الخطأ قطعاً فكذلك يجب قبوله فإن قطعه أرجح من ظن الأول

ومسلم والثاني علي شرط مسلم *

(فرع) قال البغوي وغيره يستحب أن يجعل السترة علي حاجبه الايمن أو الايسر لما روى
المقداد بن الاسود رضى الله عنه قال « مارأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الي عود
ولا عمود ولا شجرة الا جعله على حاجبه الايمن أو الايسر ولا يصمد له » رواه أبو داود ولم
يضعفه لكن في اسناده الوليد بن كامل وضعفه جماعة قال البيهقي تفرد به الوليد وقد قال
البخارى عنده عجائب (المسئلة الثانية) اذا صلى الي سترة حرم علي غره المرور بينه وبين السترة
ولا يجرم وراء السترة وقال الغزالي يكره ولا يجرم والصحيح بل الصواب أنه حرام وبه قطع البغوي
والحققون واحتجوا بحديث أبي الجهم الانصارى الصحابي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال « لو يعلم المار بين يدي للمصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن
يمر بين يديه » رواه البخارى ومسلم وفي رواية رويناهما في كتاب الاربعين للحافظ عبد القادر
الرهاوى « لو يعلم المار بين يدي للمصلي ماذا عليه من الأثم » وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « اذا صلي احدكم الى شيء يستره من الناس
فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبى فليقاتله فانما هو شيطان » رواه البخارى ومسلم
قال أصحابنا ويستحب للمصلي دفع من أراد المرور لحديث أبي سعيد المذكور وعن ابن عمر
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر
بين يديه فان أبى فليقاتله فان معه القرين » رواه مسلم ويدفعه دفع الصائل بالاسهل ثم الاسهل
ويزيد بحسب الحاجة وان ادى الي قتله فان مات منه فلا ضمان فيه كالصائل قال الرافى وكذا
ليس لاحد ان يمر بينه وبين الخطأ على الصحيح من الوجهين وبه قطع الجمهور كالمصلي اما اذا لم
يكن بين يديه سترة او كانت تباعد عنها فوجها لحدما له الدفع لتقصير المار واصحها ليس له
الدفع لتقصيره بترك السترة والمفهوم قوله صلى الله عليه وسلم « اذا صلي احدكم الى شيء يستره »
ولا يجرم في هذه الحالة المرور بين يديه ولكن يكره *

(فرع) اذا وجد الداخل فرجة في الصف الاول فله أن يمر بين يدي الصف الثاني ويقف فيها
لتقصير أهل الصف الثاني بتركها *

(فرع) قال إمام الحرمين النعي عن المرور والامر بالدفع انما هو اذا وجد المار سبيلا سواه
فان لم يجد وازدحم الناس فلا نعي عن المرور ولا يشرع الدفع ونابع الغزالي امام الحرمين علي هذا
قال الرافى وهو مشكل ففي صحيح البخارى خلافه وأكثر كتب الاصحاب ما كتعن التقييد

فينزل قطعه منزلة الاخبار عن محسوس ثم القاطع بالخطأ قد يخبر عن الصواب قاطعاً به وقد يخبر
عنه مجتهداً ويجب قبوله علي التقديرين لبطان تقليد الاول بقطعه ولا يمكن ان يكون قطعه بالخطأ عن

بما اذا وجد سواه سيلا . قلت الحديث الذي في صحيح البخارى عن أبي صالح السمان قال « رأيت
أبا سعيد الخدرى رضي الله عنه في يوم جمعة يسلي الي شيء يستره من الناس فاراد شاب أن يجتاز
بين يديه فدفع أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد ما يغا الا بين يديه فعاد ليجتاز فذفه
أبو سعيد أشد من الاول فزال من أبي سعيد ثم دخل على مروان فشكا اليه ما لي من أبي سعيد
ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال مالك ولابن أخيك يا أبا سعيد قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول اذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليذفه
فان أبي فليقاته فانما هو شيطان » رواه البخارى ومسلم : (المسألة الثالثة) إذا صلى الي ستره فريته
وبينها رجل أو امرأة أو صبي أو كافر أو كلب أسود أو حمار أو غيرها من الدواب لا تبطل صلاته
عندنا قال الشيخ ابو حامد والاصحاب وبه قال عامة أهل العلم الا الحسن البصري فانه قال تبطل
بمرور المرأة والحمار والكلب الاسود وقال احمد واسحق تبطل بمرور الكلب الاسود فقط واحتج
للحسن ولهما في الكلب بحديث عبد الله بن الصامت عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم « اذا قام أحدكم يصلي فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن
بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الاسود قال قتادة يا ابا ذر ما بال
الكلب الاسود من الكلب الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عما سألتني فقال الكلب الاسود شيطان » رواه مسلم وعن ابن هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » رواه مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما
المرأة الخنزير والكلب » رواه ابو داود باسناد صحيح وعن عكرمة عن ابن عباس قال أحسبه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا صلى أحدكم الى غير ستره فانه يقطع صلاته الحمار والخنزير
واليهودى والمجوسى والمرأة ويجزى عنه اذا مروا بين يديه علي فذفه بحجر » رواه ابو داود وضعفه
وجعله منكراً وروى ابو داود أحاديث كثيرة من هذا النوع ضعيفة واحتج لاصحابنا والجمهور
بحديث مسروق قال « كانوا عند عائشة رضي الله عنهما يقطع الصلاة فذكروا الكلب والحمار والمرأة
فقال « شبهتمونا بالحمر والكلاب لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا على السرير بينه وبين
القبلة مضطجعة » رواه البخارى ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « اقبلت ابا على حمار اثنان
ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس يمينا الى غير جدار فمرت بين يدي بعض الصف فنزلت
وارسلت الاتان ترع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد » رواه البخارى ومسلم وعن الفضل
ابن عباس رضي الله عنهما قال « اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا فصي في صحراء

اجتهاد فان الاجتهاد لا يفيد القطع فلا عبرة بالعبارة الفارغة عن المعنى وكل ما ذكرناه مفروض
فما اذا خبره الثاني عن الصواب والخطأ جميعا فأما اذا أخبره عن الخطأ علي وجه يجب قبوله لم

ليس بين يديه سترة وهامة لنا وكلية تعثنان بين يديه فإلى ذلك رواه أبو داود بإسناد حسن قال أبو داود وإذا اختلف الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى ما عمل به أصحابه وعن ابن عباس قال «كنت رديف الفضل علي أنان فجأ والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي بأصحابه يعني فنزلنا عنها فوصلنا الصف فمرت بين أيديهم فلم تقطع صلاتهم» رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وأما الجواب عن الأحاديث الصحيحة التي احتجوا بها فنحن أصحابها واحسنها ما اجاب به الشافعي والخطابي والمحققون من الفقهاء والمحدثين ان المراد باقطة قطع عن الخشوع والذكر للشغل بها والاتفات إليها لأنها تقسم الصلاة قال البيهقي رحمه الله ويدل على صحة هذا ويل ان ابن عباس احد رواة (١) قطع الصلاة بذلك ثم روى عن ابن عباس انه حمله على الكراهة بهذا الجواب هو الذي نفعته واما ما يدعيه أصحابنا وغيرهم من النسخ فليس يقبل اذ لا دليل عليه ولا يلزم من كون حديث ابن عباس في حجة الوداع وهي في آخر الامر ان يكون ناسخا اذ يمكن كون احاديث اقطعت بعده وقد علم وقرر في الاصول ان مثل هذا لا يكون ناسخا مع انه لو احتمل النسخ لكن الجمع بين الاحاديث مقدما عليه اذ ليس فيه رد شيء منها وهذه ايضا قاعدة معروفة اعلم . (المسألة الرابعة) يكره أن يصلي وبين يديه رجل او امرأة يستقبله وبراء وقد كرهه عيرين الخطاب وعثمان بن عفان رضى الله عنهما ولانه يشغل القلب غالبا فكرهه النظر الي ما يليه كثوبه اعلام ورفع البصر الى السماء وغير ذلك مما ثبتت فيه الاحاديث الصحيحة قال البخاري في صحيحه كره عثمان رضى الله عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي قال البخاري وانما هذا اذا اشتغل به فاما اذا لم يشغل به فقد قال زيد بن ثابت ما باليت ان الرجل لا يقطع صلاة الرجل ثم احتج البخاري بحديث عائشة المذكور في المسألة الثالثة وليس في حديث عائشة ما يخالف ما ذكرناه أولا لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصلي وهي مستقبلته بل كانت مضطجعة واضطجعا في ظلام الليل فوجودها كعدمها اذ لا ينظر اليها ولا يستقبلها .

(فرع) لا تترك الصلاة إلى النائم وتكره الي المتحدثين الذين يشتغل بهم فاعلم الكراهة في النائم فلحديث عائشة السابق واما الكراهة في المتحدث فليست اقل بولاد كراه في المسألة الرابعة وأما حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تصلوا خلفنا» ثم ولا المتحدث» فرواه أبو داود ولكن ضعيف باتفاق الحفاظ وعن ضعفه أبو داود وفي استاده رجل مجهول لم يحسم قال الخطابي هذا هذا الحديث لا يصح وقد ثبت حديث عائشة قال فما الصلاة إلى المتحدثين فقد كرهها الشافعي واحمد لان كلامهم يشغل للمصلي عن صلاته .

ينبغي هو ولا غيره عن الصواب فهو كتحريم المجتهد في أثناء الصلاة وقد سبى حكمه والله أعلم فان قلت وعد في الكتاب بأربعة فروع ولم يذكر الا ثلاثة قلت المسائل المذكورة في هذا الفصل

(١) يفيض
بالاصل له

(فرع) اذا صلى الرجل وبجنبه امرأة لم تبطل صلاته ولا صلاتها سواء كان اماماً أو مأموماً وهذا مذهبننا وبه قال مالك والا كثرون وقال ابو حنيفة ان لم تكن المرأة في صلاة او كانت في صلاة غير مشاركة له في صلاته صحت صلاته وصلاتها فان كانت في صلاة يشارك فيها ولا تكون مشاركة له عند أبي حنيفة الا إذا نوى الامام امامة النساء فاذا شاركته فان وقتت بمنجد رجل بطلت صلاة من الي جنبها ولا تبطل صلاتها ولا صلاة من يلي الذي يابها لان بينه وبينها حاجز وان كانت في صف بين يديه بطلت صلاة من يحاذيها من ورائها ولم تبطل صلاة من يحاذي محاذيها لان دونها حاجز فان صف وراء خلف الامام وخلفهن صف رجال بطلت صلاة الصف الذي يليهن قال وكن القياس أن لا تبطل صلاة من وراء هذا الصف من الصفوف بسبب الحاجز ولكن قول تبطل صفوف الرجال وراؤه ولو كانت مائة صف استحسننا فان وقتت بمنجد الامام بطلت صلاة الامام لأنها الي جنبه ومذهبه أنها اذا بطلت صلاة الامام بطلت صلاة المأمومين أيضاً وبطلت صلاتها أيضاً لانهم من جملة المأمومين وهذا المذهب ضعيف الحاجة ظاهر التحكم والتمسك بتفصيل لأصل له وعمدتنا أن الأصل أن الصلاة صحيحة حتي يرد دليل محيى شرعى في البطلان وليس لهم ذلك وينضم الى هذا حديث عائشة رضي الله عنها المذكور في المسألة الثالثة فان قالوا نحن قول به لأنها لم تكن مصلياً قال أصحابنا نول اذا لم تبطل وهي في غير عبادة ففي العبادة أولى وقاس أصحابنا علي وقوفها في صلاة الجنائز فانها لا تبطل عندهم والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة وبه التوفيق والهداية العصمة *

* قال المصنف رحمه الله *

— باب صفة الصلاة —

﴿ اذا أراد أن يصلي في جماعة لم يتم حتي يفرغ المؤذن من الاقامة لانه ليس بوقت للدخول في الصلاة والدليل عليه ما روى أبو امامة أن بلالاً أخذ في الاقامة فلما قال قد قامت الصلاة قال النبي صلى الله عليه وسلم « أقامها الله وأدامها » وقال في سائر الاقامة مثل ما يقوله فاذا فرغ المؤذن قام ﴾ *

لم يصددها في الوسيط الا ثلاثة فروع وجعل في اولها فرعاً آخر وهم اعدوا اربعة من غير ذلك المضموم فيجوز ان يقال جعل حائى الفرع الاخير فرعين ويجوز غير ذلك والامر فيه بين *

قال — الباب الرابع في كيفية الصلاة —

— باب صفة الصلاة —

﴿الشرح﴾ حديث أبي امامة رواه أبو داود باستناد ضعيف جداً وقد سبق بيانه في أواخر باب الاذان حيث ذكره المصنف هناك وقول المصنف اذا أراد أن يصلي جملة احتراز من المنفرد فانه يقوم أولاً ثم يقيم قائماً وقوله لانه ليس بوقت للدخول يعني أنه لا يشرع الدخول فيها قبل الفراغ من الاقامة لا أنه لا يصح الدخول قائماً يصح الدخول فيها في أثناء الاقامة وقبلها وقوله والدليل عليه يعني الدليل علي أنه ليس بوقت للدخول لان في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم تأبى في جميع الفاظ الاقامة ولا يتابعه الا قبل الدخول : أم الحكم المسئلة فنذهبنا أنه يستحب للامام والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الاقامة فاذا فرغ قاما متصلاً بفراغه قال القاضي أبو الطيب وبهذا قال مالك وأبو يوسف وأهل الحجاز واحد واسحاق وقال أبو حنيفة والثوري اذا قال المؤذن حي علي الصلاة نهض الامام والمأمومون فاذا قال قد قامت الصلاة كبر وكبروا وعن محمد بن الحسن روايتان كللهين وقال ابن المنذر كان أنس بن مالك اذا قيل قد قامت الصلاة وثب وكان عمر بن عبد العزيز ومحمد بن كعب وسالم بن عبد الله وابو قلاب وعراك بن مالك والزهرى وسليمان بن حبيب الحارثي يقومون الي الصلاة في اول بدوهم من الاقامة وبه قال عطاء وهو منسوب احمد واسحاق اذا كان الامام في المسجد وكان مالك لا يؤقت فيه شيئاً هذا ما نقله ابن المنذر وواقنا جمهور العلماء من السلف والخلف علي انه لا يكبر الامام حتى يفرغ المؤذن من الاقامة نقله عنهم القاضي عياض واحتج لابي حنيفة بما روى ان بلالا قال للنبي صلى الله عليه وسلم لا تسبقني يا مينا رواه أبو داود وعن المجاج بن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن ابي اوفى قال « كان بلال اذا قال قد قامت الصلاة نهض النبي صلى الله عليه وسلم فكبر » ورواه البيهقي قالوا ولانه اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة ولم يكبر الامام يكون كاذباً واحتج اصحابنا المحدثون منهم البيهقي والبخاري وغيرهما بحديث ابي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا أقيمت الصلاة فلاحقوا ما رزقكم الله من الصلاة فاحسبوا » ورواه البخاري ومسلم واحتج الجمهور بحديث ابي امامة المذكور في الكتاب لكنه ضعيف قالوا ولانه دعاء الي الصلاة فلم يشرع الدخول في الصلاة الا بعد فراغه كالاذان والجواب عن حديث بلال من وجهين احسنهما وهو جواب البيهقي والمحققين

﴿ وأركانها أحد عشر التكبير والقراءة والقيام والركوع والاعتدال عنه والسجود والقعدة بين السجدين مع الطمأنينة في الجيم والتشهد الاخير والتمتع فيه والصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ﴾ (ح) والنية بالشرط أشبه *

الصلاة في الشريعة عبارة عن الافعال المفتحة بالتكبير المحتمة بالتسليم ولا بد من رعاية أمور آخر ليقم الاعتداد بتلك الافعال وتسمى هذه الامور شروطاً وتلك الافعال أركاناً فجعل هذا الباب في الاركان والذي يليه في الشروط ولا بد من معرفة الفرق بينهما (اعلم) أن الركن والشرط

انه ضعيف روى مرسل وفي رواية مستنداً فاسناده ضعيف ليس بشيء وإنما رواه الثقات مرسلًا ورواه الامام أحمد في مسنده بأسناده عن أبي عبيان النهدي قال قال بلال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسبقني بأمين» البيهقي يرجع الحديث إلى ان بلالاً كان يؤمن قبل تأمين النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تسبقني بأمين والجواب الثاني جواب الاحباب انه طلب ذلك حين عرض له حاجة خارج المسجد قال النبي صلى الله عليه وسلم التهل ليذكر تأمينه الدليل على هذا ان بين قوله قد قامت الصلاة وبين آخر الاقامة زمناً يسيراً جداً يمكنه إتمام الاقامة وإدراك آخر الفاتحة بل أدراك أولها بل ما قبلها لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ دعاء الافتتاح بعد تكبيره ثم يتعوذ ثم يشرع في الفاتحة فيتمين ما قلناه وأما حديث ابن أبي أوفى فضعيف قال البيهقي لا يرويه الاحباب بن فروخ وكان يحيى بن معين يضعفه : قلت اتفقوا على جرح المحتاج هذا فقال ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين ليس هو بشيء وقال أبو حاتم هو شيخ مجهول وقال النسائي ضعيف وقال الدارقطني متروك وهذه أوضاع العبارات عندهم وفي الحديث ضعف من جهة أخرى وهي أن العوام بن حوشب لم يذكر بن أبي أوفى كذا قاله أحمد بن حنبل وغيره ولم يسمع أحداً من الصحابة وإنما روايته عن التابعين وأما قولهم أنه يكون كاذباً فجوابه أن مضاه قد قرب الدخول في الصلاة فهكذا قاله أهل العربية والفقهاء والمحدثون وهو مجاز مستعمل حسن كقول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن) أي قاربته وفي الحديث «من وقف بعرفة فقد تم حجه» أي قارب الأيام قال ابن حبان

يشتركان في أنه لا بد منهما وكيف يترقان منهم من قال يترقان اقتران العام والخاص ولا معنى للشرط الا ما لا بد منه فعلي هذا كل ركن شرط ولا ينكس وقال الاكثرون يترقان اقتران الخاصين ثم فسروا الشرط بما يتقدم على الصلاة كالطهارة وستر العورة والاركان بالمشتل عليها الصلاة ويرد على هذا ترك الكلام بالفعل الكثير وسائر المفصلات فانها لا تتقدم على الصلاة وهي معدودة من الشروط دون الاركان ولك أن تفرق بينهما بعبارة (أحدهما) أن تقول يعني بالاركان المفروضات المتلاحقة أي أولها التكبير وآخرها التسليم ولا يلزم التروك فانها دائمة لا تلحق ولا تلتحق ونفى بالشروط ما عدا ما من المفروضات (والثانية) ان تقول يعني بالشرط ما يعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء بالركن ما يعتبر لا على هذا الوجه: مثاله الطهارة تعتبر مقارنتها للركوع والسجود وكل أمر معتبر ركناً كان أو شرطاً والركوع معتبر لا على هذا الوجه اذا تبين ذلك حقيقة الصلاة تركب من هذه الافعال المسماة اركاناً ما لم يشرع فيها لا يسمي شارعاً في الصلاة وان تطهر وستر العورة واستقبل وهذا واضح في عرف الشرع واطلاقه ثم ان المصنف عد الاركان احد عشر يعني اجناسها ثم منها ما لا يتكرر كالسلام ومنها ما يتكرر اما في الركعة الواحدة كالسجود او بحسب عدد الركعات كالركوع ولم يعد الطلأ نية في الركوع وغيره اركاناً

ولأن مأثروننا به يلزمهم على مقتضاه تقديم الاحرام على قوله قد قامت الصلاة والله اعلم *
(فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب للمأموم والامام أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الاقامة هكذا أطلقه المصنف والجمهور وقال صاحب الحاوي في آخر باب الاذان ينبغي لمن كان شيخنا بطيئ النهضة ان يقوم عند قوله قد قامت الصلاة ولسرعة النهضة ان يقوم بعد الفراغ ليستوا قياما في وقت واحد *

(فرع) لودخل المسجد واراد الشروع في تحية المسجد او غيرها فشرع المؤذن في الاقامة قبل احرامه فليستمر قائما ولا يشرع في التحية للحديث الصحيح « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ولا يجلس للحديث الصحيح في النهي عن الجلوس قبل التحية وإذا استمر قائما لا يكون قد قام للصلاة قبل فراغ المؤذن من الاقامة لأن هذا لم يمتد القيام لها صرح بهذه المسئلة البغوي وغيره وهي ظاهرة وفي كتاب الزيادات لابي عاصم انه يجلس وهذا غلط نهي عليه لئلا يقتربه *
(فرع) اذا اقيمت الصلاة وليس الامام مع القوم بل يخرج اليهم فقد نقل الشيخ أبو حامد عن مذهبنا ومذهب أبي حنيفة أنهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الاقامة وهذا مشكل قد ثبت

بل جعلها في كل ركن كالجزء منه والهيئة التابعة له وبه يشعر قوله صلى الله عليه وسلم للاعرابي « ثم اركع حتى تطمئن راكعا » (١) وضم صاحب التلخيص الى الاركان المذكورة استنبال القبلة واستحسنه القفال وصوبه ومن فرض نية الخروج والمواصلة والصلاة على آكل النبي صلى الله عليه وسلم الحقها بالاركان ومنهم من ضم الي الاحد عشر التي ذكرها الترتيب في الافعال وهكذا أورد صاحب التهذيب ويظهر عنه من الاركان على العبارة الثانية في تفسير الركن وأما النية فقد حكي الشيخ أبو حامد وغيره وجين في أنها من قبيل الشرائط أو من الاركان أحدهما وهو الاشبه عند صاحب الكتاب أنها من الشرائط لأن النية تتعلق بالصلاة فتكون خارجة عن الصلاة والالكانات متعلقة بنفسها ولا تقتصر الى نية أخرى وأظهرها عند أكثرين أنها من الاركان لا قراءتها بالتكبير وانتظامها مع سائر الاركان ولا يبعد أن تكون من الصلاة وتعلق بسائر الاركان ويكون قول النابوي أصلي عبارة بافظ الصلاة عن سائر الاركان تعبيراً باسم الشيء عن معظمه وهذا الطريق سماها المصنف في الصوم ركناً والا فما الفرق ولك أنت تعلم قوله وأرأيتها أحد عشر بالواو لما حكينا من الاختلاف على أن أكثره يرجع الى التعبيرات وكيفية العدد وحظ المعنى لا يختلف وأبو حنيفة وسائر العلماء رحمة الله عليهم يختلفون في بعض الاركان المذكورة وسند مذهبهم عند تفصيل القول فيها فان الغرض الآن نزاحم جملته وإذا ذكرنا مذهبهم تبينت للمواضع المحتاجة الى العلامات من هذا الفصل *

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم قال للاعرابي ثم اركع حتى تطمئن راكعا متفق عليه من حديث أبي هريرة مطولاً *

في الصحيحين عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني » وفي رواية لمسلم « حتى تروني قد خرجت » فان قيل ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « كانت الصلاة تقام لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيأخذ الناس مصافهم قبل أن يقوم مقامه » قلنا معناه أنهم كانوا يقومون إذا رأوه قد خرج قبل وصوله مقامه يدل عليه حديث جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال « كان بلال يؤذن إذا دحضت ولا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم فاذا خرج أقام الصلاة حين يراه » : فان قيل ففي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال « أقيمت الصلاة فقمنا فدخلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا أقام في مصلاه : وذكر الحديث » قلنا هذا محمول على أنه كان في بعض الاوقات وكلت الغالب ما في حديث جابر بن سمرة أو أنه اراد بقوله قبل أن يخرج إلينا أي قبل أن يصلوا * * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والقيام فرض في الصلاة المفروضة لما روى عمران ابن الحصين رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « صل قائماً فان لم تستطع فقعاً فان لم تستطع فعلي جنب » واما في النافلة فليس بفرض لان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يتنفل على الراحلة وهو قاعد » ولان النوازل تكثر فلو وجب فيها القيام شقوا وقطعت النوافل ﴾ *

قال (والاباض اربعة القنوت والتشهد الاول والقعود فيه والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الاول وعلى الآل في التشهد الاخير على احد القولين وهذه الاربعة تجبر بالسجود وماعداها فسنن لا تجبر بالسجود) *

الصلاة مفروضات ومندوبات أما المفروضات فهي الاركان والشروط وأما المندوبات فقسمان مندوبات يشرع في تركها سجود السهو ومندوبات لا يشرع فيها ذلك والتي تقع في القسم الاول تسمى أبعاضاً ومنهم من يخصها باسم المسنونات وتسمى التي تقع في القسم الثاني هيأت قال امام الحرمين وليس في تسميتها أبعاضاً توافق ولعل معناها ان الفقهاء قالوا يتعلق السجود ببعض السنن دون بعض والتي يتعلق بها السجود اقل مما يتعلق ونظف البعض في أقل قسمي الشيء أغلب اطلاقاً فلذلك سميت هذه الاباض وذ ك بعضهم أن السنن المحبوبة بالسجود قد تأكد أمرها وجاوز حد سنن السنن وبذلك التقدر من التأكد شاركت الاركان فسميت أبعاضاً تشبيهاً بالاركان التي هي أبعاض واجزاء حقيقة وسيأتي وجه شرعية سجود السهو فيها في باب السجودات وقد ذكرها المصنف في ذلك الباب ولم يتعرض لها في هذا الموضع لما ضرب لكنه لما ترجم الباب بكيفية الصلاة وعدت هذه السنن من أبعاضها استحسن ذكرها في هذا الموضع ايضاً ثم انه عدها اربعة أحدها القنوت وثانيها التشهد الاول وثالثها القعود فيه ورابعها الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم فيه وفي استحبابها قولان يذكر ان من يعد فان قلنا

﴿ الشرح ﴾ حديث عمران رضي الله عنه رواه البخارى بلفظهم ابو حصين صحابي علي المشهور وقيل لمسلم كنية عمران ابو نجيذ بضم النون اسلم عام خير وهو خراعي نزل البصرة وولي قضاءها ثم استقال فاقبل وتوفي بها سنة اثنتين وخمسين واما حديث تغل النبي صلى الله عليه وسلم على الراحة ثابت رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عمرو جابر وانس وعامر ابن ربيعة رضي الله عنهم

بالاستحباب فهو من الابعاض والحق بهذه الاربعة شيان احدهما الصلاة على الآل في التشهد الثاني ان قلنا انها مستحبة لا واجبة وكذلك في التشهد الاول ان استحبابها تفريعا على استحباب الصلاة على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيه وهذا الخامس قد ذكره في الكتاب في باب السجدة ونشرح الخلاف فيه من بعد ان شاء الله تعالى والثاني القيام للقنوت بعد بضارب أسواق القنوت بعضا آخر حتى لو وقف ولم يقرأ يسجد لله هو وهذا الوجه اذا عدنا التشهد بعضا والقعود بعضا آخر وقد اشار الي هذا في فصل في القنوت امام الحرمين قدس الله روحه وصرح به في التهذيب ثم كون القنوت بعضا لا يختص بصلاة الصبح بل هو بعض في الوتر أيضا في النصف الاخير من رمضان وقوله وماعداها فنسب لا يجبر بالسجود ينبغي ان يعلم بالماء والميم والالف لئلا يسأت في باب سجود الله * قال ﴿ الركن الاول التكبير ولشكن النية مقرونة به بحيث يحضر في العلم صفات الصلاة ويرقرن القصد الي هذا المعلوم بأول التكبير ويبقى مستديما للقصد والعلم الى آخر التكبير فلو عزبت بعد التكبير لم يضر ولو عزبت قبل تمام التكبير فوجهان *

لما لم يصد التيقركنا خلط مسائلها بمسائل التكبير لان وقت النية هي التكبير ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير خلافا لابي حنيفة واحمد حيث قالوا لو تقدمت النية على التكبير بزمان يسير ولم يعرض شاغل عن الصلاة جاز الدخول في الصلاة بتلك النية لنا ان التكبير أول أفعال العبادة فيجب مقارنة النية له كالحلج وغيره ولهذا لو تقدمت بزمان طويل لم يجز بخلاف الصوم لما في اعتبار المقارنة ثم من عسر مراقبة طلوع الفجر ولهذا يحتمل فيه التقدم بل زمان الطويل ثم في كيفية المقارنة وجهان احدهما أنه يجب ان يتسدد به النية بالقلب مع ابتداء التكبير باللسان ويفرغ منها مع الفراغ من التكبير واصحها أنه لا يجب ذلك بل لا يجوز لان التكبير من الصلاة فلا يجوز الايمان بشئ منقبل تمام النية وعلي تقدير التوزيع يكون أول التكبير خاليا عن تمام النية للمعبرة وهذا هو الذي ذكره في الكتاب حيث قال ويرقرن القصد الي هذا المعلوم بأول التكبير ثم اختلفوا على هذا الوجه فقال قوم منهم ابو منصور بن مهران شيخ الاودني يجب أن تقدم النية على التكبير ولو بشئ يسير يأمن من تأخر وقتها عن أول التكبير واستشهد عليه بالصود وقال الاكثر ان لا يجب ذلك ولو قدم فلا اعتبار للنية للمقارنة بخلاف الصوم فان التقديم كان لورود الشرع بالتبنيث ثم سواء قدم أو لم يقدم فهل يجب استحباب النية الى أن يفرغ من التكبير في وجهان أحدهما لان ما بعد أول التكبير

اما حكم المسئلة فالقيام في الفرائض فرض بالاجماع لاتصح الصلاة من التقادر عليه الا به حتى قال اصحابنا لو قال مسلم انا استحل القعود في الفريضة بلا عذر او قال القيام في الفريضة ليس بفرض كفر الا ان يكون قريب عهد باسلام *

(فرع) في مسائل تتعلق بالقيام (احداها) قال اصحابنا يشترط في القيام الانتصاب وهل

(١) مكذابي بعض
-خ ولي نسخة
من المطبوع
اصح اه

في حكم الاستدامة واستصحاب النية في دوام الصلاة لا يجب واصحابنا نعم لان النية مشروطة في الانتقاد والانتقاد لا يحصل الا بتكبير الا ترى أنه لو رأى المتيمم الماء قبل تمام التكبير يبطل تيممه واما بعد التكبير فلا يشترط استصحاب النية ولا يضر عزوبها لما في تكليف استصحابها من العسر واما قوله بحيث يحضر في العلم صفات الصلاة الى آخره فهو بيان لحقيقة النية وما تقتضي اليه وذلك أن النية قصد والقصد يتعلق بمقصود ولا بد وان يكون المقصود معلوما فالناوي يحضر في ذهنه أولا ذات الصلاة وما يجب التعرض لها من صفاتها كالظاهرة والعصرية وغيرها كما سيأتي ثم يقصد الى هذا المعلوم ويجعل قصده مقارنا لاول التكبير ولا يفضل عن تذكره حتى يتم التكبير وقوله ويبيح مستديما للقصود والعلم الى آخر التكبير ينبغي أن يتنبه فيه لشئيين أحدهما أنه لو لم يتعرض في مثل هذا الموضع للعلم لكان الفرض حاصل لان الاستدامة والقصد الى الصلاة بصفاتها المتبصرة ولا يمكن استدامة هذا القصد الا باستدامة حضور المقصود في الذهن وهو العلم والثاني أن هذا الكلام بيان لما ينبغي أن يفعله المصلي ثم هو واجب أو مسنون قد بينه آخر آقوله وان عزبت قبل تمام التكبير فوجهان ان قلنا يجوز فالاستدامة مسنونة والا فواجبة *

قال (ولو طرأ في دوام الصلاة ما يناقض جزم النية بطل كونه في الخروج في الحال أو في الركعة الثانية أو تردد في الخروج ولو علق نية الخروج بدخول شخص فيه وجان أحدها يبطل في الحال وهو الاقيس والثاني لا يبطل لانه قد لا يدخل فيستمر على مقتضى النية فعلى هذا ان دخل في البطلان وجان) (١) *

استدامة النية وان لم يكن شرطا في دوام الصلاة الا أن الامتناع عما يناقض جزم النية يشترط فان هذا هين وان كن الاول عبراً وهذا كالإيمان لا يشترط فيه استحضار العقد الصحيح على الدوام ولكن يستدام حكمه ويشترط الامتناع عما يناقضه اذا تبين ذلك فنقول لو نوى الخروج من الصلاة في أثناءها بطلت صلاته فان هذه النية تناقض قصده الاول ولو تردد في أن يخرج أو يستمر فكذلك تبطل صلاته لما بين التردد والجزم من انتفاي قال امام الحرمين والمراد من هذا التردد أن يطرأ له الشك للمناقض للعزم واليقين ولا عبرة بما يجري في الفكر أنه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فان ذلك مما يتبلى به الموسوس وقد يقع له ذلك في الإيمان بالله تعالى أيضاً فلا مبالاة به ولو نوى الخروج من صلاته في الركعة الثانية أو علق الخروج بشيء آخر وقع في صلاته لانه لا محالة بطلت صلاته

بشروط الاستقلال بحيث لا يتند فيه اوجه اصحها وبه قطع أبو علي الطبري في الافصاح والبغوى
وآخرون وصححه القاضى أبو الطيب في تعليقه والرافعى لا يشترط فلو استند الى جدار او انسان او
اعتمد على عصا بحيث لو رفع السناد لسقطت صلاته مع الكراهة لانه يسمى قائما والثاني يشترط
ولا تنصح مع الاستناد في حال القدرة بحال حكمه القاضى أبو الطيب عن ابن القطن وبه قطع امام

في الحال لانه قطع موجب النية فان موجبا الاستمرار على الصلاة الى انتهائها وهذا يناقضه رحي
في النهاية عن كلام الشيخ أبو علي أنه لا تبطل صلاته في الحال ولو رفض هذا التردد قبل الانتهاء
الى الغاية المضروبة تحت صلاته فلا بأس بعلام قوله أو في الركعة الثانية بالو لو لهذا الكلام
وان كان غريبا ولو علق نية الخروج بخلع الشخص ونحوه مما يجوز عروضة في الصلاة وعدمه فهل
تبطل صلاته في الحال فيه وجهان أحدهما نعم قالوا ان دخل فلان تركت الاسلام فانه يكفر في الحال
وكا لو شرع في الصلاة على هذه النية لا تتعد صلاته بلا خلاف والثاني لا تبطل في الحال فان ذلك المعلق
عليه ربما لا يوجد فتبقى النية على استمرارها فعلي هذا ودخل الشخص ووجدت الصفة المعلق عليها
فهل تبطل الصلاة حينئذ فيه وجهان عند الشيخ أبي محمد أنها لا تبطل اذ لو بطأت لبطلت في الحال
لقيام التردد فاذا لم تبطل لم يكن لهذا التردد وقع وكان وجوده وعده بمثابة واحدة وقطع الا كثرون
بأنها تبطل عند وجود الصفة فانه مقتضى تعليقه قال امام الحرمين ويظهر على هذا ان قال يتبين عند
وجود الصفة أن الصلاة بطأت من وقت التعلق لان وجود الصفة يعلم أن التعلق خالف مقتضى
النية المعتبرة في الصلاة وموضع الوجين المفرعين على الوجه الذي ما اذا وجدت الصفة وهو ذاهل
عن التعلق المقدم اما اذا لم يكن ذاهلا فلا خلاف في بطلان صلاته وليكن قوله ولو طرأ في دوام
الصلاة ما يناقض جزم النية بطل مطلقا لان عنده لا أثر لنية الخروج لاني احوال ولا في الما لولا
لتردد في الخروج وايس قوله ما يناقض جزم النية يعبرى على اطلاقه لان الغفلة عن جزم نية يناقضه وهي
غير قاذحة على ما سبق والمراد ما عدا الغفلة (واعلم) أنه لو لم ينو الخروج مطلقا ولكن نوى الخروج من
الصلاة التي شرع فيها وصرها الى غيرها كان كقصد الخروج المطلق في أن الصلاة للمشروع فيها تبطل
ثم ينظر ان صرف فرضا الى فرض كما لو شرع في الظهر ثم صرفها الى العصر لا يصير عصر او ان
صرف فرضا الى سنة راتبة أو بالعكس فكذلك وفي بقاء صلاته فلا في هذه الصورة قولان
نذكرهما من بعد *

قال (ولو شك في أصل النية ومضى مع الشك ركن لا يزداد مثله في الصلاة كركوع بطل وان لم
يمض وقصر الزمان لم يبطل ولو طال فوجهان والصوم يبطل بالتردد في الخروج على أحد الوجين لانه
ليس لعقد وتحريم يؤثر التصدي فيه) *

الفصل يشتمل على مائتين وثمانين في نظم الكتاب أولاها بالتقديم لهاهاهاها المسائل المتقدمة

الحرمين والغزالي والثالث يجوز الاستناد ان كان بحيث لو رفع السناد لم يسقط الالاف هذا في استناد لا يسلب اسم القيام فان استند متكثرا بحيث لو رفع عن الارض قدميه لامكنه البقاء لم تصح صلاته بلا خلاف لانه ليس بقائم بل معلق نفسه بشيء فلو لم يقدر على الاستقلال فوجها الصحيح انه يجب ان ينتصب متكثرا لانه قادر على الانتصاب والثاني لا يلزمه الانتصاب بل له الصلاة قاعدا اما

على هذا الفصل فتقدمها ونقول لو تردد الصائم في انه هل يخرج من صومه أولا أو عاق نية الخروج بدخول شخص فقد ذكر المعظم أن صومه لا يبطل واشعر كلامهم بنفي الخلاف فيه وذكر ابن الصباغ في كتاب الصوم أن ابا حامد حكى فيه وجهين كما سند كره في الصورة الأولى ولو جزم نية الخروج ففيه وجهان أحدهما تبطل الصلاة وأظهرهما وبه قال ابو حنيفة لا يكفي الحج والفرق بين الصوم والصلاة أن الصلاة تتعلق تحرما وتعللها بقصد الشخص واختياره والصوم بخلافه فان النوى ليلا يصير شارعا في الصوم بطول الفجر وخارجا منه بغروب الشمس وان لم يكن له شعور بهما وإذا كان كذلك كان تأثر الصلاة بنصف النية فوق تأثر الصوم ولهذا يجوز تقديم النية على أول الصوم وتأخيرها في الجملة عن أوله ولا يبرز ذلك في الصلاة والمعنى فيه أن الصلاة أفعال وأقوال والصوم ترك وإمساك والافعال إلى النية أحوج من الترك إذا قرر ذلك قوله في الكتاب وكذا يحرم الخروج مقطوع عاقبه على ما أشعر به كلام المعظم ولا جريان للجوين في صورته لرددو على ما رواه ابن الصباغ يجوز صرف الجوين إلى الصورتين والأول هو قضية إيراد في الوسيط (المسألة الأخرى) لو شك في صلاته في أنه هل أتى بالنية المعتبرة في ابتدائها سواء شك في أصلها أو في بعض شروطها فينظر ان أحدث على الشك ركنا فعليا كالركوع والسجود بطلت صلاته ان أحدث ركنا قويا كالتكبير أو التثنية فله هو كالفعل حتى تبطل الصلاة بمضيه على الشك أيضا اختلف الناقون فيه فهم من قال لا فرق بان المأني به على التردد غير محسوب فلا بد من إعادته والاركان الفعلية إذا زيدت عمداً بطلت الصلاة ولتن عدم معذورا في الاعادة فهو غير معذور في الانشاء على الشك بل كل من حقه التوقف اما الاركان لقول يغزى بادتها عمداً لا تبطل الصلاة فلا يضر أحدثها على التردد وهذه الطريقة هي المذكورة في الكتاب فانها قال ومضى مع الشك ركن لا يزاد مثله في الصلاة وقصده الاحترار عن القراءة والتشهد ومد الطمأنينة وهذا مبني على ظاهر المذهب في انه لا يبطل الصلاة بتكرير الفاتحة والتشهد عمداً بخلاف تكرير الركوع وفيه وجه منقول عن أبي الوليد النيسابوري وغيره ان تكرير الفاتحة كتكرار الركوع فلا فرق على ذلك الوجه ومنهم من سوى بين الاركان التولية والفعلية وعللوا البطلان بان المأني به على الشك اذا لم يكن محسوبا فلا اشتغال به تلاعب بالصلاة فليمتنع مما ليس من الصلاة ولا فائدة فيه وليتوقف الى التذكر وهذه الطريقة أظهر وبها قال العراقيون ورووها عن نص الشافعي رضي الله عنه وليكن قوله لا يزاد مثله في الصلاة معلما بلوا لانه مذكور للتقيد ولا تميد على هذه الطريقة الأخيرة وان لم يحدث شيئا من

الاتصاف المشروط فالمعتبر فيه نصب قنار الظهر ليس للتأخر أن يقف مائلا إلى أحد جانبيه
زائلا عن سنن القيام ولأن يقف متحنيا في حد الراكعين لم يبلغ انحناؤه حد الراكعين لكن
كان إليه أقرب فوجهاً أصحها لاتصافه لانه غير منتصب والثاني تصحح لانه في معناه ولو أطرق
رأسه بغير انحناؤه صحت صلاته بلا خلاف لانه منتصب ولو لم يقدر على النهوض إلا بعين ثم اذا

فروض الصلاة على التردد حتى يذكر النية نظر أن قصر الزمان لم يضر أيضا لانه معذور في عروضة
وكثيرا ما يعرض الشك ويحول فيعني عنوان طال فوجهاً أحدهما أنه لا يضر أيضا لانه قد أتى بما يليق
بالحال حيث لم يحدث على الشك قولاً ولا تقصير منه في عروضة وأظهرهما البطلان لاقطاع نظم
الصلاة وندرة مثل هذا الشك وشبهوا الوجين بالوجين فيما اذا كثر الكلام ناسيا والفرق بين طول
الزمان وقصره سيأتي في نظائر المسألة *

قال (ثم كيفية النية أن ينوي الاداء أو الظهر وهل يجب التعرض للفرضية والاضافة إلى الله
عز وجل فوجهاً والنية بالقاب لا باللسان وأما النوافل فلا بد من تعيين الرواتب بالاضافة وغير
الرواتب يكفي فيها نية الصلاة مطلقة) *

الصلاة قسمان فرائض ونوافل أما الفرائض فيعتن فيها قصد أمرين بلا خلاف (أحدهما) فصل
الصلاة لفتاز عن سائر الافعال فلا يكفي اخطار نفس الصلاة بالبال مع الغفلة عن الفعل (الثاني) تعيين
الصلاة لما أتى بها من ظهر وعصر وجمعة لفتاز عن سائر الصلوات ولا يجزئه نية فريضة الوقت عن
نية الظهر والعصر في أصبح الوجين لانه لو تذكر فائتة غير الظهر في وقت الظهر كان الاتيان بها
فيه اتيانا في الوقت قال صلى الله عليه وآله وسلم « فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها » (١) وليست
هي بظهر ولا يصح الظهر بنية الجمعة وفيه وجه ضعيف وتصح الجمعة بنية الظهر المقصورة ان قلنا انها
ظهر مقصورة وان قلنا هي صلاة على حيالها لم تصح ولا تصح بنية مطلق الظهر على التقديرين واختلفوا
في اعتبار أمور سوى هذين الأمرين منها التعرض للفرضية في اشتراطه وجهاً اداء كانت الفريضة
أو قضاء أحدهما وبه قال ابن أبي هريرة لا يشترط لان الشافعي قال في الصبي يصلي ثم يبلغ في آخر الوقت
يجزئه ولو كانت نية الفرض مشروطة لما اجزأه ذلك لانه لم ينو الفريضة وأظهرها عند الأكثرين
وبه قال أبو اسحاق تشترط لان الظهر قد يوجد من الصبي ومن صلى منفردا ثم أعادها في الجماعة
ولا يكون فرضا فوجب التميز ولك ان تقول قولنا المصلي ينوي الفريضة اما ان يعنى بالفريضة في
هذا المقام كونها لازمة على المصلي بعينه او كونها من الصلوات اللازمة على اهل الكمال أو شيئا آخر ان
عنينا به شيئا آخر فلتلخصه أولا ثم لنبحث عن لزومه وان عنينا الاول وجب ان لا ينوي الصبي

(١) حديث أنه صلى الله عليه وسلم قال في الفائتة فليصلها اذا ذكرها متفق عليه وقد سبق

في التيمم *

نمض لا يتأذى بالقيام لزمه الاستعانة بما يتبرع واما بأجرة المثل ان وجدها هذا كله في القادر على الانتصاب فاما العاجز كن همس ظهره لزمه ما تارة أو كبر وصار في حد الرأكين فيلزمه القيام فاذا أراد الركن عزا في الانحناء ان قدر عليه هذا هو الصحيح وبه قطع العراقيون والمتولي والبعوى ونص عليه الشافعي قال الرافعي هو المذهب وقوله ابن كنج عن نص الشافعي وقال امام الحرمين والغزالي يلزمه ان يصلي قاعدا قالان قدر

الفريضة بخلاف ولم يفرق الاثمة بين الصبي والبالغ بل اطلقوا الوجين وايضا فانهم قالوا فيمن صلى منفردا ثم ادرك جماعة الصحيح أنه ينسوى الفرض بالثاني وهو غير لازم عليه وارغبنا الثاني فمن تعرض للظهر والعصر فقد تعرض لاحدى الصلوات اللازمة على أهل الكمال وكونها ظهرا أخص من كونها صلاة لازمة عليهم والتعرض للاخص يعني عن التعرض للاعم ولهذا كان التعرض للصلاة مغنيا عن التعرض للعبادة ونحوها من الاوصاف بهذا البحث يضعف ما ذكر في توجيه الوجين ومنها الاضافة الي الله تعالى بأن يقول لله أو فريضة الله فيها وجهان احدهما وبه قال بن القاص يشترط ليتحقق معنى الاخلاص وأصحها عند الاكثرين لا يشترط لان العبادة لا تكون الا لله تعالى ومنها التعرض لكون المآتي به قضاء أو أداء في اشتراطه وجهان احدهما يشترط أنه ليمتاز كل واحد منهما عن الآخر كما يشترط التعرض للظهر والعصر والثاني وهو الاصح عند الاكثرين أنه لا يشترط بل يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس لان القضاء والاداء كل واحد منهما يستعمل بمعنى الآخر قال الله تعالى فاذا قضيت مناسككم أى أدبتم ويقال قضيت الدين وأدبته بمعنى واستشهدوا لهذا الوجه بنص الشافعي رضى الله عنه علي انه لو صلى يوم الغيم بالاجتهاد ثم بان انه صلى بعد الوقت يحكم بوقوعه عن القضاء مع انه نوى الاداء ولك أن يقول القول بأن نية الاداء هل تشترط في الاداء ونية القضاء هل تشترط في القضاء وفرض الخلاف فيه متقدح لكن قولنا هل يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس أم أن يعني به أن يتعرض في الاداء لحقيقته ولكن يجري في قلبه أو علي لسانه لفظ القضاء وكذلك في عكسه أو يعني به انه يتعرض في الاداء بنية القضاء وفي القضاء لحقيقة الاداء أو شيئا آخر ان عيننا به شيئا آخر لا بد من معرفته أولا وان عيننا الاول فلا ينبغي ان يقع النزاع في جوازه لان الاعتبار في النية بما في الضمائر ولا عبارة بالعبارات وان عيننا الثاني فلا ينبغي أن يقع نزاع في المنع لان قصد الاداء مع العلم بخروج الوقت والقضاء مع العلم ببقا الوقت هـ. وعبث فوجب ان لا يعتقد به الصلاة كالنوى الظهر ثلاث ركعات أو خمسا ومنها التعرض لاستقبال اقبلة شرطه بعض اصحابنا واستبعده الجمهور لانه اما شرط اوركن وليس علي النأوى التعرض لتفاصيل الاركن والشرائط ومنها التعرض لعدد الركعات شرطه بعضهم والصحيح خلافه لان الظهر اذا لم يكن قصرا لا يكون الا أربعة (القسم الثاني) النوافل وهي ضربان احدهما النوافل المتعلقة بوقت او سبب فيشترط فيها ايضا نية فعل الصلاة والتعيين فينوى سنة الاستسقاء والحسوف وسنة عيد

عند الركوع على الارتقاء إلى حد الراكعين لزموا المذهب الأول لأنه قادر على القيام ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعله يظهره بمنع الانحناء لزمه القيام ويأتي بالركوع والسجود بحسب الطاقة فيحتمل صلبه قدر الامكان فان لم يطق حني رقبته ورأسه فان احتاج فيه إلى شيء يستمد عليه أو ليميل إلى جنبه لزمه ذلك فان لم يطق الانحناء اصلاً أو مأ اليها ولو امكنته القيام والاضطجاع دون القعود

الفطر والتراويح والضحي وغيرها وفي الرواتب يعين بالإضافة فيقول أصلي ركعتي الفجر اورانية الظهر اوستة العشاء وفي الرواتب وجه ان ركعتي الفجر لا بد فيها من التعيين بالإضافة وفيما عداها يكفي نية الصلاة الحافاً لركعتي الفجر بالفرائض لنا كدها والحافاً لاثار الرواتب بالنوافل المطلقة في الوتر ينوي سنة الوتر ولا يضيفها إلى العشاء قائماً مستقلة بنفسها وإذا زاد على واحدة ينوي بالجميع الوتر كما ينوي في جميع ركعات التراويح وحكي القاضي الروياني وجوهاً أخر أحدها انه ينوي بما قبل الواحدة صلاة الليل والثاني ينوي سنة الوتر والثالث مقدمة الوتر ويشبه ان تكون هذه الوجوه في الأولوية دون الاشتراط وهل يشترط التعرض للتغليظة في هذا الضرب اختلف كلام الناقلين فيه وهو قريب من الخلاف في اشتراط التعرض لفرضية في الفرائض والخلاف في التعرض للقضاء والاداء بالإضافة إلى الله تعالى يعودها أيضاً لضرب الثاني النوافل المطلقة فيكون فيها ينفصل الصلاة لأنها أدنى درجات الصلاة فإذا قصد الصلاة وجب ان يحصل له ولم يذكرها وهما خلافاً في التعرض للغلبة ويمكن أن يقال قضية اشتراط قصد الفرضية تمتاز الفرائض عن غيرها بآثارها التي تعرض للغلبة ههنا بل التعرض لخاصيتها وهي الاخلاق والافتكاك عن الاسباب والاوقات كالعرض لخاصية الضرب الأول من النوافل ثم النية في جميع العبارات معتبرة بالقلب فلا يكفي النطق مع غفلة انقلاب ولا يضر عدم النطق ولا النطق بخلاف ما في القلب كما إذا قصد الظهر وسبق لسهاء إلى العصر وحكي صاحب الافصاح وغيره عن بعض أصحابنا أنه لا بد من التلفظ باللسان لان الشافعي رضي الله عنه قال في الحج ولا يلزمه إذا أحرم ونوى بقلبه أن يذكره بلسانه وليس كالصلاة التي لا تصح إلا بالنطق قال الجمهور لم يرد الشافعي رضي الله عنه اعتبار التلفظ بالنية وإنما المراد التكبير فان الصلاة به تتعبدون في الحج يصير محرماً من غير لفظ ولو عقب النية بقوله ان شاء الله بالقلب أو باللسان فان قصد التبرك أو وقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضره وان قصد الشك لم تصح صلاته وأعود إلى ما يتعلق بلفظ الكتاب فقوله أن ينوي الاداء والظهر قصد بلفظ الاداء ان تعرض لشيتين أحدهما أصل الفعل وهذا لا بد منه والثاني الوصف المقابل للقضاء وهو الوقوع في الوقت وهذا فيه خلاف بين الأصحاب كما سبق وما ذكره جواب على وجه اشتراط نية الاداء في الاداء فليكن كلمة الاداء معلمة بالواو وقوله والنية بالقلب لا باللسان معلّم بالواو للوجه الذي حكيناه فيه وهذه المسألة لا تختص بنية الفرائض ولا بنية النوافل بل تعمها فلو ذكرها في أول مسائل النية أو آخرها

قال البغوي يأتي بالتعود قائما لانه قعود وزيادة وسيأتي إن شاء الله تعالى بيان مسائل العجز عن القيام وفروعها في باب صلاة للمريض حيث ذكرها المصنف رحمه الله *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاتحاد على شيء في حال التيمم: قد ذكرنا تفصيل مذهبنا قال القاضي عياض في مسائل قيام الليل في شرح مسلم اختلف السلف في جواز التعلق بالحبال ونحوها

استكان أحسن من ذكرها بين قسم الفرائض والنوامل وقوله ولا بد من تعيين الراتب بالإضافة معل بالواو أيضا الوجه المنقول فيما سوى ركعتي الفجر ثم أهم الرواتب في المشهور للنوامل التابعة للفرائض وهي التي ارادها بلفظ الرواتب في باب صلاة التطوع لكن لا يمكن حمل اللفظ في هذا الموضع عليها وحدها لانه قال وغير الرواتب يكفي فيه نية الصلاة مطلقة وهذه النية غير كافية في صلاة العيد واخواتها مع أنها غير النوافل التابعة للفرائض *

قال (ولو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام لم ينقصد فرضه وهل ينقصد فغلا فيه قولان وكذا الخلاف في التحرم بالظهر قبل الزوال وكل حالة تنافى الفرضية دون التقلية هذا حكم النية) * الاصل الجامع لهذه المسائل أن من أتى بما ينافي الفرضية دون التقلية إما في أول صلاة أو في أثنائها وبطل فرضه فهل تبقى صلاته نافلة أم تبطل مطلقا فيه قولان ذكر الأئمة أنها مأخوذان بالنقل والتخريج من نصوص مختلفة للشافعي رضى الله عنه في صور هذا الاصل فنها لو دخل في الظهر قبل الزوال لا يصح ظهراً ونص أنه ينقصد نفلاً كذلك رواه الصيدلاقي وتابعه صاحب التهذيب ولو تحرم بالفرض منفردا فجاء الامام وتقدم ليصلي بالناس قال احببت أن يسلم عن ركعتين تكونان نافلة له ويصلي الفرض في الجماعة فقد صحح العمل مع ابطال الفرض ونص فيما اذا وجد القاعد خفة في أثناء الصلاة لم يعم أنه تبطل الصلاة رأساً ولو قلب فرضه نفلاً بلا سبب يدعو اليه فقد حكى ابن كعب عن نفيه أن صلاته تبطل فجعل الأئمة في هذه الصور واخواتها كلها قولين أحدهما أن صلاته لا تبطل بالسكينة وتكون نفلاً لان الاختلال انما وقع في شرط الفرض لا في شرط الصلاة بمطلقها وقد نوى صلاة بصفة الفرضية فان بطلت الصفقة يبقى قصد الصلاة مطلقاً وهذا اقصد مصروف الي النافلة والثاني أنها تبطل لان الموى هو الفرض والنفل غير منوى فإذا لم يحصل الموى فلان لا يحصل غير الموى كان أولي وهذا القولان كالتولين فيما اذا أحرم بالمع قبل اشهر الحج هل ينقصد عمره أم لا وتوجيهها شبه بتوجيه القولين فيما اذا قال فلان علي افس من عمر الحجر هل يفوق جميع كلامه ام تغفو الاضافة ويلزمه الاف ومن صور هذا الاصل ما اذا نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام والمسبوق اذا وجد الامام في الركوع فبادر الى الركوع واتى ببض تكبيرة الاحرام بعد مجاوزة حد القيام فلا يصح الفرض فيها وهل يكون نفلاً فيه القولان واما الاصح من القولين فقد ذكر الاحباب انه مختلف باختلاف الصور فـ اذا تحرم بالظهر قبل الزوال ان كان عالماً بحقيقة

في صلاة النفل لطولها فنهى عنه أبو بكر الصديق وحذفة رضي الله عنهم وأورخص فيه آخرون قال
وأما الانكاء على المعصية فجائز في التوافل باتفاقهم إلا ما حكي عن ابن سيرين من كراهته وقال مجاهد
ينقص من أجره بقدره قال وأما الفرائض ففتحها مالك والجمهور وقالوا من اعتمد على عصا أو
حائط ونحوه بحيث يسقط لوزا لم تصح صلاته قال وأجاز ذلك أبو ذر وأبو سعيد الخدري وجماعة

الحال فالاصح البطلان لانه متلاعب بصلاته وان كان يقطن دخول الوقت لاجتهاد فتيين خلافه فالاصح
انها تكون نفلا لانه نوى التقرب الى الله تعالى وهي قصد الغرض على اجتهاد فاذا ظهر الخطأ حسن
ان لا يضيع سعيه وفيها اذا تحرم بالغرض منفردا ثم اقيمت الجماعة فافترد بركتين وسلم الاصح أن
صلاته تبقى نفلا لانه قصد النفل بعد الاعراض عن الغرض وانما فعل ذلك لامر محبوب وهو
استئثار الصلاة بالجماعة وفيها اذا وجد القاعد خفة فلم يقم او قلب فرضه الى النفل لالسبب وعند
الاطهر البطلان لان الخروج عن الغرض بغير عذر وابطاله مما لا يجوز وفيها اذا نوى الغرض قاعدا
وهو قادر على القيام الاظهر البطلان أيضا لتلاعبه بالصلاة واما مسألة المسبوق فان كان عالما بانه
لا يجوز ايقاع التكبيرة فيها بعد مجاوزة حد القيام فالأظهر البطلان وان كان جاهلا فالأظهر انها تعتقد
نفلا كما ذكرنا في التحريم بالظن قبل الزوال *

قال (أما حكم التكبير فتعين كلمته على القادر فلا يميز) (ح) ترجمته ولو قال الله الأكر فلا بأس لانه لم يغير النظم والمعنى ولو قال الله لجليل الأكر فوجان تغير النظم ولو قال الأكر الله نص على أنه لا يجوز ونص في قوله عليكم السلام أنه يجوز لانه يسمى تسليماً وذلك لا يسمى تكبيراً وقيل قولان بالقل والتخريج *

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «مفتاح الصلاة الوضوء ونحوها التكبير وتهليلها التسمية» (١) والكلام في التكبير في القادر والعاجز أما القادر فيستعين عليه كلمته فلا يجوز له العدول إلى ذكر آخر وإن قرب منها كقوله الرحمن أجل والرب أعظم بل لا يجوز له أن يقول الرحمن أو الرحيم

(١) «حديث» مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم الشافعي واحمد والبخاري
 واصحاب السنن إلا النسائي وصححه الحارث وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن
 ابن الحنفية عن علي قال البزار لا نعلمه عن علي إلا من هذا الوجه وقال ابو نعيم تفرد به ابن عقيل
 عن ابن الحنفية عن علي وقال المصلي في استاده ابن وهو أصح من حديث جابر وحديث جابر
 الذي أشار اليه رواه احمد والبزار والترمذي والطبراني من حديث سليمان بن قرقم عن ابي يحيى القتات
 ضعيف وقال ابن عدي أحاديثه عندي حسان وقال ابن العربي حديث جابر أصح شيء في
 هذا الباب كذا قال وقد عكس ذلك المصلي وهو أقدم منه بمائة الف ورواه الترمذي وابن ماجه
 من حديث ابي سعيد وفي استاده ابو سفيان طريقه وهو ضعيف قال الترمذي حديث علي أجود

من الصحابة والسلف قال وهذا اذا لم يكن ضرورة فان كانت جاز وكان افضل من الصلاة جالسا والله اعلم (المسئلة الثانية) لو قام على إحدى رجله تحت صلاته مع الكراهة فان كان مفسدوراً فلا كراهة ويكره أن يلبس القدمين بل يستحب التفريق بينهما ويكره أن يقدم احدهما على الاخرى ويستحب أن يوجه أصابعها الى القبلة *

الكبر ايضا ولا يمجزه ترجمة التكبير بلسان آخر وخالفنا ابو حنيفة في الفصلين جميعا فحكم باجزاء الترجمة وابعزاء التسييح والتهليل وسائر الاذكار والادعية الا أن يذكر اسمها على سبيل النداء

استاداً من هذا ورواه الحاكم في المستدرک من طريق سعيد بن مسروق الثوري عن ابى نضرة عن ابى سعيد وهو ملول قال ابن حبان في كتاب الصلاة المقر له هذا الحديث لا يصح لان له طريقين أحدهما عن علي بن وهب عن ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن ابى نضرة عن ابى سعيد فقد ربه ابو سفيان عنه ورواه حسان بن ابراهيم فرواه عن سعيد بن مسروق عن ابى نضرة عن ابى سعيد وذلك أنه توم ان ابى سفيان هو والد سفيان الثوري ولم يعلم ان ابى سفيان آخر هو طريق بن شهاب وكان وايها ورواه الدارقطني من حديث عبد الله بن زيد وفي سنده الواقدي ورواه الطبراني من حديث ابن عباس وفي سنده نافع ابو هريرة وهو متروك وقد رواه ابن عدى من طريقه فقال عن أنس وقال ابو نعيم في كتاب الصلاة نزهة زهير ثنا ابو اسحاق عن ابى الاحوص عن عبد الله يذكره بلفظ مفتاح الصلاة التكبير واقضائها التسليم واسناده صحيح وهو موقوف ورواه الطبراني من حديث ابى اسحاق ورواه البيهقي من حديث شعبة عن ابى اسحاق وقال ورواه الشافعي في القديم : (قوله) ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتدبى الصلاة يقول الله اكبر هكذا روته عائشة كذا قال وليس هذا اللفظ في حديث عائشة بل الذي في مسلم عن عائشة كان يستفتح الصلاة وهو عنده من رواية ابى الجوزاء عنها وقال ابن عبد البر هو مرسل لم يسمع ابو الجوزاء منها ورواه ابو نعيم في الحلية في ترجمة ابى الجوزاء ولفظه اذا دخل في الصلاة قال الله اكبر لكن في اسناده ابان بن ابى عياش وهو متروك نعم روى البخاري من حديث ابن عمر مرفوعا كان اذا دخل في الصلاة كبر ومثله للترمذي عن علي ولاجد والنسائي عن واسع بن حبان أنه سأل ابن عمر عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الله اكبر كلما وضع وكلما رفع : وأما لفظ الباب فرواه ابن ماجه من حديث ابى حميد الساعدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة استقبل القبلة ورفع يديه وقال الله اكبر ومن هذا الوجه اخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة : واخرجه هو وابن خزيمة في صحيحهما وفي كتاب الصلاة لابى نعيم ثنا زهير عن الملا بن المسيب عن طلحة بن يزيد عن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل فكبر فقال الله اكبر رجاله ثقات لكن فيه ارسال ورواه البزار من حديث علي بسند صحيح ابن القطان أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة قال الله اكبر وجهته وجهي الى آخره قال ابن القطان وهذا يعني تعيين لفظ الله اكبر عزز الوجود غريب في الحديث لا يكاد يوجد حتى لقد انكره ابن حزم وقال ما عرف قط وهو في مسند البزار واسناده من الصحة يمكن : (قلت) هو على شرط مسلم *

(فرع) في الترويض بين القدمين في القيام قال بن المنذر قال مالك واحد واسحاق لا بأس به قال وبه أقول وهذا أيضا مقتضى مذهبنا (الثالثة) تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والموجود لحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل أى الصلاة أفضل قال « طول القنوت » رواه مسلم والمراد من القنوت القيام وتطويل السجود أفضل من تطويل باقى الاركان

كقوله يا الله او يقول اللهم اغفر لي ونحوه من الادعية لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يتندى الصلاة بقوله الله اكبر » هكذا روته عائشة رضي الله عنها وقد قال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » (١) وروى أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الطهور مواضعه ويستقبل القبلة فيقول الله اكبر » (٢) وحكى القاضي ابن كهم وجها لا يحابنا أنه تنقذ الصلاة بقوله الرحمن اكبر والرحم اكبر كما اعتبر لفظ التكبير على ذلك ولم يعتبر اسما من اسماء الله تعالى بخصوصه ولو قال الله الاكبر اجزأه لان زيادة الالف واللام لا تبطل لفظ التكبير ولا المعنى بل قول القائل الله الاكبر يشتمل على ما يشتمل عليه قوله الله اكبر مع زيادة مبالغة في التعظيم للاشعار بالاختصاص والزيادة التي لا تغير النظم ولا المعنى لا تصح كزيادة المحدث بحتمه وكقوله الله اكبر من كل شيء او اكبر او أجل وأعظم وقال مالك واحدا لا يجزئه قوله الله الاكبر لظاهر الخبر السابق وحكي قول عن ائديم مثل مذهبا وعن حاكم القاضي ابو الطيب الطبري ذكر ان ابا محمد السكري ايسى قل عن الاستاذ أبي الوليد روايته فليكن قوله لا بأس مرقوما بالميم والالف والتام ولو قال الله الجليل اكبر ففي انعقاد الصلاة به وجها يظهرها الانعقاد لان هذه الزيادة لا تبطل اسم التكبير ومناه قاسبت الزيادة في قوله الله الاكبر والثاني المنع لتغير النظم بها بخلاف قوله الله الاكبر فان الزائد ثم غير مستقل ولا مفيد ويجرى هذا الخلاف فيما اذا أدخل بين كلمتي التكبير شيئا آخر من نعوت الله تعالى بشرط أن يكون قليلا كقوله الله عز وجل اكبر وما شابهه فاما اذا كثر الداخل بينهما كقوله الله تعالى لا اله الا هو الرحمن الرحيم الملك القدوس اكبر

(١) حديث (حديث) أنه ﷺ قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه البخاري كما تقدم *

(٢) حديث (حديث) لا يقبل الله صلاة أحدكم حتى يضع الوضوء مواضعه ويستقبل القبلة فيقول الله اكبر او داود من حديث رقاعة بن رافع في قصة الميمى صلته بلفظ لاتم صلاة أحدكم حتى يسبح الوضوء كما امره الله فينسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله اكبر فذكر الحديث هذا اقرب ما وجدته في السنن الى لفظ المصنف واصله عند باقى أصحاب السنن ورواه الطبراني في مسند رقاعة عن علي بن عبد العزيز عن حجاج عن حماد بن سلمة بسنده ولفظه موافق للفظ الرازي ومسلم في هذه القصة من حديث ابي هريرة بلفظ اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة وكبر *

غير القيام لحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى عليه وسلم قال « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » رواه مسلم وقال جماعة من العلماء تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود انضل من تطويل القيام حكمه الترمذى والبخارى في شرح السنة لقوله صلى الله عليه وسلم

فلا يجرئه لأن هذه الزيادة تخرج للمأتي به عن أن يسمى تكبيرا في اللغة ولهذا السبب لا يجوز أن يفت بين كلمتيه وقعة متفاحشة ولو عكس فقال الأكبر الله فظاهر كلامه في الام والتخصر على انه لا يجوز ونص في الام على أنه لو قل في آخر الصلاة عليكم السلام يجرئه وان كان مكروها فاختلاف الاصحاب على طريقين أظهرهما تقرير انصين والفرق أنه مأمور بالتكبير وقول القائل الأكبر الله يسمى تكبيرا وعند السلام هو مأمور بالتسليم وقوله عليكم السلام يسمى تسليما ولا يهمل الطريق الثاني ان ينازعوا في تحقيق هذا الفرق فيقولوا ذلك يسمى تكبيرا ان كان هذا يسمى تسليما والثاني أن المسألتين على القولين تقلا وتخرج أحدهما الجواز لأن المعنى واحد قدم أو أخر نصار كما لو ترك الترتيب في التشهد وأظهرهما المنع لما سبق من الظواهر ويتايد بترك الترتيب في الفاتحة وأهملنا العراقيون حكوا في عكس التكبير وجهين بدل القولين بالقل والتخرج وهما متقاربان والخلاف في قوله الأكبر الله يجرى في قوله الأكبر الله أيضا وقيل لا يجرى، الأكبر الله بلا خلاف ويجب على المعلي أن يحتز في لفظ التكبير عن زيادة تغير المعنى بأن يقول الله أكبر فيقلب الكلام استغناهما أو يقول الله أكبر فلا كبار جمع كبر وهو الطبل ولوزاد واوايين الكلمتين أما ساكنة أو متحركة فقد عطل المعنى فلا يجرئه أيضا ويجب أن يكبر بحيث يسمع نفسه ويجب أن يكبر قائما حيث يلزمه القيام *

قال (أما العاجز فيلزمه ترجمته ولا يجرئه ذكر آخر لا يؤدي معناه والبدوى يلزمه قصد البلدة لتعلم كلمة التكبير على أحد الوجهين ولا يجرئه الترجمة بدلا بخلاف التيسيم) *

العاجز عن جميع كلمة التكبير أو بعضها له حالتان (إحداهما) أنه لا يمكنه كسب القدرة عليها فان كان لحرم ونحوه حرك لانه أو شفتيه ولهاته بالتكبير بحسب ما يمكنه وان كان ناطقا لكن لم يطاوعه لسانه على هذه الكلمة فيأتي بترجمتها لانه ركن عجز عنه فلا بد له من بدل وترجمته أولى ما يحتمل بدلا عنه لادائها معناها ولا يعدل الى سائر الاذكار بخلاف ما لو عجز عن الفاتحة لا يعدل الى الترجمة لأن القرآن معجز وسائر الود تشتمل أيضا على النظم المعجز بخلاف الترجمة وينبغي أن يعلم قوله ولا يجرئه ذكر آخر بالخاء لأن أبا حنيفة يجوز اثر الاذكار في حال القدرة ففي حال العجز أولى وانما قال لا يؤدي معناه لانه لو أدى معناه كان كترجمة بانه أخرى وترجمة التكبير بالغارسية «خدای بزرگتر» ذكر الشيخ أبو محمد والقاضي الروائي فلو قال خدای بزرگتر ترك صيغة التفضيل لم يجر قوله الله الكبير وجمع اللغات في الترجمة سواء في تخيير بينها وقيل السريانية

«أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وقوله صلى الله عليه وسلم «عليك بكثرة السجود» رواه مسلم وقال بعض أصحابنا به وتوقف أحمد بن حنبل في المسألة ولم يقض فيها بشيء وقال اسحاق ابن راهويه أما في النهار فتكثير الركوع والسجود أفضل وأما بالليل فتطول القيام أفضل إلا أن يكون للرجل جزء بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لأنه يقرأ جزءه ويرجع كثرة

والعبرانية قد أنزل الله بها كتابا فإن أحسنها لم يعدل عنها والفارسية بعدها أولى من التركية والهندية (والحالة الثانية) أن يمكنه كسب القدرة عليها أما بالتعلم من إنسان أو مراجعة موضع كتبت هذه الصيغة عليه فيلزمه ذلك فلو كان بدويا لا يجد في موضعه من يطه السكامة فهل يلزمه المسير إلى بلدة أو قرية لتعلمها فيه وجهان أحدهما لا بل له الاقتصار على الترجمة بدلا كما لا يلزمه الانتقال ليتطهر بالماء ويحجزه التيمم بدلا واحصهما نعم لأنه قادر على السير والتعلم وإذا تعلم عاد إلى موضعه وانتفع بالسكامة طول عمره بخلاف التيمم فإن استصحب الماء للمستقبل لا يمكن ومفارقة الموضع بالسكامة قد يشق عليه ويدل على الفرق بين المفصلين أن العادم في أول الوقت يجوز له أن يتيمم ولا يلزمه التأخير ليصلي بالوضوء كما سبق والجاعل بالسكامة لا يجوز له الاقتصار على الترجمة في أول الوقت إذا أمكنه التعلم والاثنيان بها في آخر الوقت فإن قلت وهل على العاجز قضاء الصلوات التي أتى بها بالتكبير فالجواب أما في الحالة الأولى فلا لأن العبادة المحتلة إذا قضيت قائما تقضي بعد ارتفاع الحلال ثم لا يتوقع ارتفاعه وأما في الحالة الثانية فإن ضاق الوقت أو كان وليدا لا يمكنه التعلم إلا في يوم فصاعدا لم يلزمه قضاء الصلوات المؤداة بالترجمة في الحال لأنه معذور ولا تقصير منه ولو أخر التعلم مع القدرة فإذا ضاق وقت الصلاة فلا بد من أن يصلي بالترجمة لحزمة الوقت وهنا يلزمه القضاء لتفريطه بالتأخير وفيه وجه آخر ضعيف *

قال «وسنن التكبير ثلاث إن يرفع يديه مع التكبير إلى حذو المنكبين في قول والي أن تحاذي رءوس الأصابع أذنيه في قول والي أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وإمامه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه في قول ثم قيل يرفع غير مكبر ثم يبتدئ التكبير عند إرسال اليد وقيل يبتدئ الرفع مع التكبير وقيل يكبر ويدها قارنان بعد الرفع وقبل الإرسال ثم إذا أرسل يديه وضع اليمنى على كوع (ح) اليسرى تحت صدره *

لما فرغ من ذكر ما يجب رعايته في التكبير عدل إلى بيان السنن وذكر منها ثلاثا (أحدها) رفع اليدين عند التكبير وقد حكى في بعض نسخ الكتب في قدر الرفع ثلاثة أقوال أحدها أن يرفع يديه إلى حذو المنكبين والثاني أنه يرفعهما إلى أن تحاذي رءوس أصابعه أذنيه والثالث إلى أن تحاذي أطراف أصابعه أذنيه وإمامه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه وليس في بعض النسخ إلا ذكر القول الأول والثاني ويمكن أن يحتاج للقول الأول بما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه صلى الله

الركوع والسجود : قال الترمذى إنما قال اسحاق هذا لأنهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصفه بليل : دليلنا على تفضيل اطالة

عليه وآله وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة » (١) وللقول الثاني بما روى عن وائل بن حجر انه صلى الله عليه وآله وسلم « لما كبر رفع يديه حذو أذنيه » (٢) ولثالث لاستعمال هذين الخبرين وبما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « رفع الي شحمة أذنيه » (٣) واعرف في ما قلته شيئين أحدهما أن المراد من القول الاول وهو الرفع الي حذو المتكئين ان لا يجاوز بأصابعه منكبيه هذا قد صرح به إمام الحرمين وقوله في حكاية القول الثانى والى ان تحاذى رءوس اصابعه أذنيه كأنه يريد شحمة الاذنين واسافلها والا فلوحاذت رءوس اصابعه أعلي الاذنين حصلت الهيئة المذكورة في القول الثالث وارتفع الفرق واثانى انه كلنفرد بنقل الاقوال الثلاثة فى المسألة أو بنقل القولين لان معظم الاسحاب لم ينقلوا فيه اختلاف قول بل اقتصر بعضهم على ما ذكره فى المختصر انه يرفع يديه اذا كبر حذو منكبيه واقتصر آخرون على الكيفية المذكورة فى القول الثالث وبعضهم جعلها تفسيراً لكلامه فى المختصر وللشافعي رضى الله عنه فيها حكاية مشهورة مع أبى ثور الكرايسى حين قدم بغداد ولم أر حكاية الخلاف فى المسألة للقاضى ابن كج واما امام الحرمين لكنهما لم يذكر الا القول الاول والثالث فظهر تفرد بما نقل من القولين او الثلاثة وكلامه فى الوسيط لا يصرح بهما جميعاً وكيف ما كان فظاهر المذهب الكيفية المذكورة فى القول اشالث واما او حنيفة فالذى رواه الطحاوى والكرخى انه يرفع يديه حذو أذنيه وقال القدورى يرفع بحيث يحاذى ابهامه شحمة

- (١) « حديث » ابن عمر كان رسول الله ﷺ يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة متفق عليه بزيادة وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك فقال سمع الله لمن حمده زاد البيهقي فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله وفى رواية للبخارى ولا يفضل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود قال ابن المدينى فى حديث الزهرى عن سالم عن ابيه هذا الحديث عندى حجة على الخلق كل من سمعه فطمه أن يعمل به لانه ليس فى اسناده شيء *
- (٢) « حديث » وائل بن حجر انه ﷺ لما كبر رفع يديه حذو منكبيه الشافعي واحداً من رواية عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل به *

(٣) (قوله) روى انه ﷺ يرفع يديه الي شحمة أذنيه رواه ابو داود والنسائى وابن حبان من حديث وائل ايضاً ولقظه يرفع ابهاميه الي شحمة أذنيه وللنسائى حتى تكاد ابهاماه تحاذى شحمة أذنيه وفى رواية لابن دواد وحاذى بابهاميه أذنيه وفي المستدرک والدارقطنى من طريق عاصم الاحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر فحاذى بابهاميه أذنيه ثم ركع حتى استقر كل مفصل منه الحديث ومن طريق حميد عن أنس كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم يرفع يديه حتى يحاذى بابهاميه أذنيه *

القيام حديث «أفضل الصلاة طول القنوت» ولأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه «كان يطول القيام أكثر من الركوع والسجود» ولأن ذكر القيام القراءة هي أفضل من ذكر الركوع

أذنيه وهذا بخلاف القول الأول وذكر بعض اصحابنا منهم صاحب التهذيب أن مذهبه رفع اليدين بحيث تحاذي الكفان الاذنين وهذا بخلاف القول الثالث فلك أن تعلمها معا بالخاء للروایتين ولو كان المصلي مقطوع اليدين أو أحدهما من المعصم رفعه - اعدوان كن انقطع من المرفق رفع عظم العضد في أصبح الوجين تشبيها بالرافعين ولو لم يقدر علي رفعها أو رفع أحدهما التقدر المنون بل كان إذا رفع زاد أو نقص أي بالممكن فان قدر عليهما جميعا فزيادة أولى (الثانية) في وقت الرفع وجوه أحدها أنه يرفع غير مكبر ثم يتدعى التكبير مع ابتداء الارسال وبنيه مع انتهائه روى ذلك عن أبي حميد الساعدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (١) وثانيها ان يتدعى الرفع مع ابتداء التكبير ويرى ذلك عن وائل بن حجر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢) وثالثها أن يرفع ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والارسال ويرى ذلك عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣) وذكر في التهذيب أن هذا أصح لكن الاكثرين علي ترجيح الوجه الثاني المنسوب الي رواية وائل وهو انه يتدعى الرفع مع ابتداء التكبير واختلفوا علي هذا في أنهم ثمة فنهيم من قال يجعل انتهاء الرفع والتكبير معاً كما جعل ابتداءهما معاً ومنهم من قال يجعل انتهاء التكبير والارسال معاً وقال الأكثرون الاستحباب في الانتهاء فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع أو بالعكس

(١) (قوله) يرفع غير مكبر ثم يتدعى التكبير مع ابتداء الارسال وينتهي مع انتهائه روى ذلك عن أبي حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري ولفظ أبي داود كان اذا قام الى الصلاة يرفع يديه حتي يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتي يفر كل عضو في موضعه مستديلاً *

(٢) (قوله) وقيل يتدعى بالرفع مع ابتداء التكبير روى ذلك عن وائل بن حجر هو ظاهر سياق رواية احمد بن حنبل وابي داود حيث قال عن وائل انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع التكبير واليهيقي من وجه آخر عن عبد الرحمن بن عامر اليحصمي عن وائل قال صليت خلف رسول الله ﷺ فلما كبر رفع يديه مع التكبير *

(٣) (قوله) وقيل يرفع غير مكبر ثم يكبر ويدها قارتان ثم يرسلهما فيكون التكبير بين الرفع والارسال روى ذلك عن ابن عمر لم أره من حديث ابن عمر بهذه الكيفية لكن لفظ رواية أبي داود اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتي يكون حذو منكبيه ثم يكبر وهما كذلك : وفي الباب عن مالك بن الحويرث متفق عليه : وعن علي رواه ابو داود والترمذي وصححه احمد فيها حكاية الحلال : وعن محمد بن عمر وابن عطاء انه سمع ابا حميد في عشرة من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم احداهم ابو قتادة يقول أنا اعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا قاعرض فقال كان اذا قام الى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتي يحاذي بهما منكبيه رواه ابو داود والترمذي

والسجود (الرابعة) الواجب من القيام قدر قراءة الفاتحة ولا يجب مازاد والواجب من الركوع

أتم الباقي وإن فرغ مما حاط يديه ولم يستدم الرفع ولو ترك رفع اليدين حتى أتى ببعض التكبير

ومحضره : وعن انس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع رواه ابن خزيمة في صحيحه هكذا ورواه البخاري في جزئه وابن ماجه والبيهقي . وعن جابر نحوه رواه الحاكم وقال لم نكتبه من حديث سفیان عن ابی الزبير عنه الا من حديث شيخنا ابی العباس المحبوبي وهو ثقة مأمون وإنما نعرفه من حديث ابراهيم بن طهمان عن ابی الزبير انتهى ومن حديث ابراهيم : أخرجه ابن ماجه وصححه البيهقي : وعن ابی بكر الصديق رضي الله عنه انه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع وقال صليت خلف رسول الله ﷺ فذكره مثله رواه البيهقي ورجاله ثقة وعن عمر نحوه رواه الدارقطني في غرائب مالك والبيهقي وقال الحاكم انه محفوظ وعن ابی هريرة قال كان رسول الله ﷺ إذا ركع للصلاة جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع فعل مثل ذلك وإذا وقع للسجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك رواه ابو داود ورجاله رجال الصحيح : وقال الدارقطني في الملل روى عمرو بن علي عن ابن ابی عدى عن محمد بن عمرو عن ابی سلمة وعن ابی هريرة انه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم : وعن ابی موسى قال أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكبر ورفع يديه ثم كبر ورفع يديه للركوع ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه ثم قال هكذا قاصنموا ولا يرفع بين السجدين رواه الدارقطني ورجاله ثقة : وعن عبد الله بن الزبير انه صلى بهم يشير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض فقال ابن عباس من أحب أن ينظر الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فليقتد بآب الزبير : وعن طاوس عن ابن عباس في الرفع رواه ابو داود والنسائي : وعن عبيد بن عمير عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه مع كل تكبيرة في الصلاة المكتوبة رواه ابن ماجه : وعن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع من الركوع رواه الحاكم والبيهقي : وعن حميد بن هلال قال حدثني من سمع الاعرابي يقول رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيرفع رواه ابو نعيم في الصلاة : وروى مالك في الموطأ عن سليمان بن يسار مرسلًا مثله : وروى عبد الرزاق في مصنفه عن الحسن مرسلًا مثله : وقال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة لعله لم يروقط حديث بدد أكثر منهم وقال ابن المنذر لم يختلف أهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه وقال البخاري في جزئه رفع اليدين روى الرفع سبعة عشر نفسًا من الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافيات أسماء من روى الرفع عن نحو من ثلاثين صحابيًا وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذه السنة المشرفة المشهود لهم بالجنة ومن بسد منهم من اكابر الصحابة قال البيهقي وهو كما قال وروى ابن عساكر في تاريخه من طريق ابی سلمة الاعرج قال ادرت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع وقال البخاري في

والسجود قدر ادني طمأنينة ولا يجب ما زاد فلوزاد في القيام والركوع والسجود علي ما يجزئه فهل

رفعها في الباقي وان أتمه لم يرفع بعد ذلك (الثالثة) ين بعد التكبير وحط اليدين من رفعها أن يضع

الجزء المشهور قال الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم يستن أحد منهم قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه : وروى الامام احمد بسنده عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا رأى مصليا لا يرفع حصبه ورواه البخاري في جزئه فقط رماه بالحصى وقال عبد الله بن احمد سمعت أبي يقول يروي عن عقبة بن عامر انه قال فيمن رفع يديه في الصلاة له بكل اشارة عشر حسنات : وروى ابن عبد البر عن عمر بن عبد العزيز انه قال ان كنا لتؤدب عليها يعني على ترك الرفع وقال محمد بن سيرين هو من تمام الصلاة ورواه الأثرم وقال سعيد بن جبيرة هو شيء يزين به الرجل صلاته رواه البيهقي : وعن النعمان بن ابي عياش مثله رواه الأثرم وقال عبد الرزاق اخذت ذلك عن ابن جريج واخذه ابن جريج عن عطاء واخذه عطاء عن ابن الزبير واخذه ابن الزبير عن ابي بكر واخذه ابو بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم *

* فصل فيما عارض ذلك * (حديث) في ذلك عن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي اراكم راضي أيديكم كأنها اذئاب خيل شمس اسكنوا في الصلاة رواه مسلم ولا دليل فيه على منع الرفع على الهيئة المخصوصة في الموضع المخصوص وهو الركوع والرفع منه لانه مختصر من حديث طويل ويان ذلك ان مسلما رواه ايضا من حديث جابر ابن سمرة قال كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه الى الجانبين فقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم علام تؤمنون بأيديكم كأنها اذئاب خيل شمس انما يكفي احدهم ان يضع يده على نغذه ثم يسلم على اخيه من عن يمينه ومن عن شماله وفي رواية اذا سلم احدهم فليلتفت الى صاحبه ولا يوي يديه وقال ابن حبان ذكر الخبر المبين للقصة المختصرة المتقدمة بان القوم انما امروا بالسكون في الصلاة عند الاشارة بالتسليم دون الرفع الثابت عند الركوع ثم رواه كنعان ورواية مسلم قال البخاري من احبب بحديث جابر ابن سمرة على منع الرفع عند الركوع فليس له حظ من العلم هذا مشهور لا خلاف فيه انه انما كان في حال التشهد * (حديث) آخر عن البراء بن عازب رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه الى قريب من أذنيه ثم لم يعد رواه ابو داود والدارقطني وهو من رواية يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عنه واتفق الحفاظ على أن قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن ابي زياد ورواه عنه بدونها شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي انما روى هذه الزيادة يزيد ويزيد بن يزيد وقال عثمان الاربي عن احمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري واحمد ويحيى والداري والحميدي وغير واحد وقال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت احمد ابن حنبل يقول هذا حديث واه قد كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يسود قلما لفتوه تقن فكان يذكرها وقال البيهقي رواه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى واختلف عليه فقيل عن اخيه عيسى عن ابيهما وقيل عن الحكم عن ابن ابي ليلى وقيل عن يزيد بن ابي زياد قال

يقم الجميع واجبا أم الواجب ما يجزئه والباقي تطوع (فيه وجهان) مشهوران للخراسانيين والاصح

المتن على اليسرى خلافاً لما لك في إحدى الروايتين حيث قال يرسلها لما ماروي أنه صلى الله

عنه الدارمي لم يروه عن عبد الرحمن بن ابى ليلي أحد اقوى من الدرداء ابى زياد وقال البزار لا يصح قوله في هذا الحديث ثم لا يورد : وروى الدارمى من طريق على بن عاصم عن محمد بن عبد الرحمن ان ابى ليلي عن يزيد بن ابى زياد هذا الحديث قال على بن عاصم قدمت الكوفة فقلت يزيد بن ابى زياد فحدثني به وليس فيه ثم لا يورد فقلت له ان ابن ابى ليلي حدثني عنك وفيه ثم لا يورد قال لا احفظ هذا وقال ابن حزم حديث يزيد ان صح دل على انه عليه السلام فصل ذلك لبيان الجواز فلا تمارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره

حديث آخر عن عبد الله بن مسعود قال لاصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا مرة واحدة رواه احمد وابو داود والترمذى من حديث عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عن ابن مسعود ورواه ابن عدى والدارقطنى والبيهقى من حديث محمد بن جابر عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم واتى بكر وعمر فلم يرفعا ايديهم الا عند استفتاح الصلاة وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم وقال ابن المبارك لم يثبت عندي وقال ابن ابي حاتم عن ابيه قال هذا حديث خطأ وقال احمد بن حنبل وشيخه يحيى بن آدم هو ضعيف قلبه البخارى عنهما وتابهما على ذلك وقال ابو داود ليس هذا بصحيح وقال الدارقطنى لم يثبت وقال ابن حبان في الصلاة هذا احسن خير روى لاهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرض منه وهو في الحقيقة اضعف شيء يمول عليه لان له عللا تبطله وهؤلاء الائمة انما طعنوا كلهم في طريقتهم كليب بن كليب الاولى اما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزى في الموضوعات وقال عن احمد محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث عنه الا من هو شر منه : (قلت) وقد ثبت في المدرج حال هذا الخبر باوضح من هذا : وفي الباب عن ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يده اذا اقتضت الصلاة ثم لا يورد رواه البيهقى في الخلافيات وهو مقلوب موضوع : وعن انس من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له رواه الحاكم في المدخل وقال انه موضوع : وعن ابن هرة مثله رواه ابن الجوزى في الموضوعات وسببه بذلك الجوزفاني : وعن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه كلما ركع وكما رفعهم صارا الى افتتاح الصلاة وتركه ماسوى ذلك قال ابن الجوزى بعد ارجحاه في التحقيق هذا الحديث لا اصل له ولا يعرف من رواه والصحيح عن ابن عباس خلافة : وعن ابن الزبير نحوه قال ابن الجوزى لا أصل له ولا يعرف من رواه والصحيح عن ابن الزبير خلافة قال ابن الجوزى وما ابلد من يخرج بهذه الاحاديث ليعارض بها الاحاديث الثابتة

حديث آخر عن ابي حميد الساعدي في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ابو داود والترمذى وابن ماجه وابن حبان من حديث عبيد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء معتمداً بالحميد الساعدي في عشرة من اصحاب رسول الله عليه السلام منهم ابو قتادة قال ابو حميد اما اعلمكم بصلاة

أن الجميع يقع واجبا وبه قطع الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة وهما مثل الوجهين في مسح كل الرأس وفي البعير المخرج في الزكاة عن خمس وفي البدنة المضحي بها بدلا عن شاة مندورة : قال صاحب التتمة والوجهان مبنيان على أن الوقص في الزكاة عقو أم يتعلق به الفرض وفيه قولان (وتظهر فائدة الخلاف في القيام والركوع والسجود ومسح الرأس) في تكثير الثواب فإن ثواب الفرض أكثر من ثواب التطوع : وفي الزكاة في الرجوع عند التعجيل وفي البدنة في الأكل منها وقد سبق بيان هذه المسائل في مسألة مسح الرأس (الخامسة) لوجس للفراة رقيب يرقب العدو قادر كته الصلاة ولو قام لراه العدو وأجلس الفراة فيمكن ولو قاموا رآهم العدو وفسد التدبير فلهم الصلاة قعوداً ونجب الاعادة لندوره : وقال المتولى في غير الرقيب ان خاف لو قام ان يقصده العدو صلى قاعداً واجزأته على الصحيح قل ولو صلى الكين في هذه قعوداً في محنتها قولان : قلت أصحها وجوب الاعادة (السادسة) يجوز فعل النافلة قاعداً مع القدرة على القيام بالاجماع ودليله الاحاديث الصحيحة التي ذكرناها وغيرها مما هو مشهور في الصحيح لكن ثوابها يكون نصف ثواب القائم لحديث عمران بن حصين رضى الله عنها قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعد » رواه البخاري : والمراد بالنائم المضطجع *

عليه وآله وسلم قال « ثلاث من سنن المرسلين تمجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى على الشمال في الصلاة » (١)

رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا قل فوالله ما كنت بأكثرنا له تبعاً ولا أقدمنا له محبة قال بل قالوا فاعرض قال كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يرفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يكبر حتى يقر كل عظم موضعه الحديث بطوله وأعله الطحاوي بأن محمد بن عمرو لم يدرك إباحة قال ويزيد ذلك بياناً أن عطاء بن خالد رواه عن محمد بن عمرو قال حدثني رجل أنه وجد عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ جلوساً وقال ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو من أبي حميد وسمعه من عباس بن سهل بن سعد عن أبيه قال طرريقان مخفوفان : (قلت) السياق يأتي ذلك كل الآباء والتحقيق عندي أن محمد بن عمرو الذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني وهو لم يلق إباحة ولا قارب ذلك إنما يروي عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين وأما محمد بن عمرو الذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء ناصبي كبير جزم البخاري بأنه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه وللحديث طرق عن أبي حميد سمي في بعضها من الشرة محمد بن مسلمة وأبو أسيد وسهل بن سعد وهذه رواية ابن ماجه من حديث عباس بن سهل بن سعد عن أبيه ورواها ابن خزيمة من طرق أيضاً *

(١) حديث ثلاث من سنن المرسلين تمجيل الفطر وتأخير السحور ووضع اليمنى على

ولوتنفل مضطجعا بالاياء بالرأس مع قدرته على القيام والقعود فوجهان (أحدهما) لاتصح صلاته لأنه يذهب صورتها بغير عذر وهذا أرجحهما عند امام الحرمين والثاني وهو الصحيح صحتها لحديث عمران ولوصلى النافلة قاعدا أو مضطجعا للعجز عن القيام والقعود فتوابه ثواب القيام بلاخلاف كما في صلاة الفرض قاعدا أو مضطجعا للعجز فان ثوابها ثواب القيام بلاخلاف والحديث ورد فيمن يصلى النفل قاعدا أو مضطجعا مع قدرته على القيام يستوى فيها ذكرناه جبر النوافل المطلقة والارابة وصلاة العيد والكسوف والاستسقاء وحكي الخراسانيون وجها انه لايجوز العيد والكسوف والاستسقاء قاعدا مع القدرة كالغرائض وبه قطع ابن كج وهذا شاذ ضعيف : وأما الجنازة فسبق في باب التيمم بيان نصوص الشافعي وطرق الاصحاب فيها والمذهب انها لاتصح قاعدا مع القدرة لان القيام معظم اركانها والثاني يجوز وثالث ان تيمم لم يجز والاجاز قال الرافعي اذا جاوزنا الاضطجاع في النفل مع قدرته فهل يجزى . الاقتصار على الاياء بالركوع والسجود ام يشترطان يركع ويسجد كلقاعد في وجهان اصحهما الثاني قال امام الحرمين عندنا أن من جوز الاضطجاع لايجوز الاقتصار في الاركان الذكرية كالشهد والتكبير وغيرها على ذكر القلب وهذا الذي قاله امام الحرمين لابد منه فلا يجزى ذكر القلب قطعا لأنه حينئذ لا يبقى للصلاة صورة أصلا وإنما ورد الحديث بالترخيص في القيام والقعود فيقي ماعدا ما علي مقتضاه والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ثم ينوي والنية فرض من فروض الصلاة لقوله ﷺ «إنما الاعمال بالنيات والكل امرئ ما نوى» ولا نهقرة محضة فلم تصح من غير نية كالصوم ومحل النية القلب فان نوى بقلبه دون لسانه أجزاء ومن اصحابنا من قال ينوي بالقلب ويتلفظ باللسان وليس بشي . لان النية هي القصد بالقلب﴾ (الشرح) حديث إنما الاعمال بالنيات رواه البخاري ومسلم من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسبق بيانه في أول نية الوضوء : وقوله قربة محضة فلم يصح من غير نية كالصوم وإنما قاس عليه لأنه ورد فيه نص خاص «لا صيام من لم يجمع الصيام من الليل» وهذا القياس ينتقض بإزالة النجاسة فانها قربة محضة فكان ينبغي أن يقول طريقها الافعال كما قاله في نية الوضوء ليجتزئ عن إزالة النجاسة : أما حكم المسألة فالتية فرض لاتصح الصلاة الا بها وتقل بن المنذر في كتابه الاشراف وكتاب الاجماع والشيخ أبو حامد الاسفراييني والقمي أبو الطيب وصاحب الشامل ومحمد بن يحيى وآخرون اجماع العلماء على أن الصلاة لاتصح الا بالنية وحكي صاحب البيان رواية

ثم المستحب أن يأخذ يمينه على شأه بأن يقبض بكفه اليميني كوع اليسرى وبعض الشمال في الصلاة الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عباس بلفظ أنا معاشر الانبياء امرنا ان تؤخر فذكره قال البيهقي يرف بطلحة بن عمرو واختلف عليه فيه فقليل عنه عن عطاء عن ابن

عن احمد ليست بصحيحة عنه (١) فان نوى قلبه ولم يتلفظ بلسانه أجزأه علي المذهب وبه قطع الجمهور وفيه الوجه الذي ذكره المصنف وذكره غيره وقال صاحب الحاوي هو قول أبي عبد الله الزيري أنه لا يجزئه حتى يجمع بين نية القلب وتلفظ اللسان لان الشافعي رحمه الله قال في الحج اذا نوى حجاً أو عمرة أجزأ وإن لم يتلفظ وليس كالمصلاة لاتصح الا بالنطق قال أصحابنا غلط هذا القائل وليس مراد الشافعي بالنطق في الصلاة هذا بل مراده التكبير : ولوتلفظ بلسانه ولم ينو قلبه لم تنعقد صلاته بالاجماع فيه : ولو نوى قلبه صلاة فالظاهر وجري علي لسانه صلاة العصر انعقدت صلاة الظهر (فرع) اختلف أصحابنا في النية هل هي فرض أم شرط فقال المصنف والاكثر من هي فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها كالتكبير والقراءة والركوع وغيرها وقال جماعة هي شرط كاستقبال القبلة والطهارة وبهذا قنع القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ واختاره الغزالي وحكاه الشيخ أبو حامد في تعليقه في أول باب ما يجزئ من الصلاة وقال بن التماس والتقال استقبل القبلة وركن والصحيح المشهور أنه شرط لاركن والله اعلم *

قال المصنف رحمه الله *

(و يجب أن تكون النية مقارنة للتكبير لانه أول فرض من فروض الصلاة فيجب أن تكون مقارنة له) *

(الشرح) قال الشافعي رحمه الله في المختصر (واذا أحرم نوى صلاته في حال التكبير لابعده ولا قبله) ونقل الغزالي وغيره النص بعبارة أخرى فقالوا قال الشافعي (ينوى مع التكبير لاقبله ولا بعده) قال أصحابنا يشترط مقارنة النية مع ابتداء التكبير وفي كيفية المقارنة وجان (أحدهما) يجب أن يتبدى النية بالقلب مع ابتداء التكبير بالمساوي فرغ منها مع فراغه منه (وأصحها) لا يجب بل لا يجوز ثلاثا يخلو أول التكبير عن تمام النية فعلي هذا وجان (أحدهما) وهو قول أبي منصور ابن مهران شيخ أبي بكر الأودوني يجب أن يقدم النية على أول التكبير بشيء يسير ثلاثا تأخر أولها عن أول التكبير (وإذني) وهو الصحيح عند الأكثرين لا يجب ذلك بل الاعتبار بالمقارنة وسواء قدم أم لم يقدم ويجب استصحاب النية الي انقضاء التكبير علي الصحيح وفيه وجه ضعيف انه لا يجب واختار امام الحرمين والغزالي في البسيط وغيره انه لا يجب التدقيق للمذكور

الرسغ والساعد خلافا لابي حنيفة حيث قال يضع كفه اليمني علي ظهر كفه اليسرى من عباس وقيل عن أبي هريرة ورواه أيضا من حديث محمد بن أبان عن عائشة موقوفا قال البيهقي اسناده صحيح لان محمد بن أبان لا يعرف سماعه من عائشة قاله البخاري ورواه ابن حبان والطبراني في الاوسط من حديث ابن وهب عن عمرو بن الحارث انه سمع عطاء يحدث عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انا معشر الانبياء أمرنا ان تؤخر سحورنا

في تحقيق مقارنة النية وأنه تكفي المقارنة العرفية العامة بحيث يعد مستحضرا لهاته غير غافل عنها اقتداء بالاولين في تسامحهم في ذلك وهذا الذي اختاره هو المختار والله اعلم : قال اصحابنا والنية هي القصد فيحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها كالظهور بقا الغرضية وغيرهما بقصد هذه العلوم قصدا مقارنا لاول التكبير ويستصحبه حتى يفرغ التكبير ولا يجب استصحاب النية بعد التكبير ولكن يشترط ان لا ياتي بمناقض لها فلو نوى في أثناء صلاته الخروج بطلت صلاته وقال ابو حنيفة واحمد يجوز أن تقدم النية على التكبير بزمان يسير بحيث لا يعرض شاغل عن الصلاة وقال (١) يجب أن تقدم النية على التكبير ويكبر عقبها بلا فصل ولا يجب في حال التكبير وقال ابو يوسف وغيره من اصحاب ابي حنيفة اذا خرج من منزله قاصدا صلاة الظهر مع الامام فاتمى اليه وهو في الصلاة فدخل معه فيها ولم يحضره انها تلك الصلاة اجزأه *

(فرع) قال الشيخ ابو حامد في تعليقه في هذا الموضع قال الشافعي في الكفارة : ونوى مع التكفير أو قبله قال فن اصحابنا من قال يجب أن ينوى في الكفارة مع التكفير كالصلاة قال وقول الشافعي أو قبله يعني أو قبله ويستدعي ذكر النية حتى يكون ذا كرا لها حال التكفير ومن اصحابنا من قال يجوز تقديم النية قبل التكفير وفرق بينها وبين الصلاة بثلاثة أشياء أحدها أن نية الصلاة آكد ولهذا يشترط تعيينها بخلاف الكفارة والثاني ان الكفارة والزكاة تدخلها النيابة فتدعو الحاجة الى تقديم نيتها بخلاف الصلاة الثالث ان الزكاة والكفارة يجوز تقديمها على وجوبها فجاز تقديم النية بخلاف الصلاة * قال المصنف رحمه الله *

فان كانت فريضة لزمه تعيين النية فينوي الظهر أو العصر لتمييز عن غيرها وهل تزمه نية لفرض فيه ومان قال ابو اسحق يلزمه تمييز عن ظهر الصبي وظهر من صلي وحده ثم ادرك جماعة فصلاها معهم وقال ابو علي بن ابي هريرة يكفيه نية الظهر والعصر لان الظهر والعصر لا يكونان في حق هذا الفرض ولا يلزمه ان ينوي الاداء او القضاء ومن اصحابنا من قال يلزمه نية قضاء الاول هو المتصوص فانه قال فيسن صلي يوم النعيم بالاجتهاد فوافق ما بعد الوقت انه يجزيه وان كان عنده ان يصلها في الوقت وقال في الاسير

غير أخذ كذلك رواه أصحابنا * لنا ما روي عن وائل انه صلي الله عليه وآله وسلم وتعلل فطرنا وان تمسك بايماننا على شائنا في صلاتنا وقال ابن حبان بعده سمع ابن وهب من عمرو بن الحرت ومن طلحة بن عمرو حيا : وقال الطبراني لم يروه عن عمرو بن الحرت الا ابن وهب فترده حرمة (قلت) اخشي ان يكون الوم فيه من حرمة وله شاهد من حديث ابن عمر رواه العقيلي وضعفه : ومن حديث حذيفة اخرجاه الدارقطني في الافراد وفي مصنف ابن ابي شيبة من حديث ابي الدرداء موقوفا من اخلاق البين وضع المين على الشال في الصلاة ورواه الطبراني من حديثه مرفوعا نحو حديث ابي هريرة *

إذا اشبهت عليه الشهور فصام وما بالاجتهاد فوافق رمضان وما بعده أنه يجزئه وإن كان عنده أنه يصوم في شهر رمضان *

(الشرح) إذا أراد فريضة وجب قصد امرئ بلا خلاف أحدهما فعل الصلاة متميز عن سائر الأفعال ولا يكفي إحضار نفس الصلاة بالبال غافلاً عن الفعل والثاني تعيين الصلاة تامة في بها هل هي ظهر أم عصر أو غيرهما فلو نوى فريضة الوقت فوجاهن حكمهما الرافعي أحدهما يجزئه لأنها هي الظهر مثلاً وأصحها كونه لأن أمانته تأتي بتذكرها تشاركها في كونها فريضة الوقت ولو نوى في غير الجمعة الجمعة بدلاً عن الظهر لم تصح علته هذا هو الصواب الذي قطع به الأصحاب وحكي الرافعي وجهاً أنها تصح ويحصل لها الظهر وهو غلط ظاهر ولا تصح الجمعة بنية مطلق الظهر ولا تصح بنية الظهر المقصورة إن قلنا أنها صلاة بجماها وإن قلنا أنها ظهر مقصورة صحت واختلفوا في اشتراط أمور (أحدها) الفريضة فقيام الوجاهن اللذان حكمهما المصنف الأصح عند الأكثرين اشتراطهما سواء كانت قضاء أم أداء وعن صحيحه الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والبغوي، قال الرافعي وسواء كان النأوى بالنأوا وصياً وهذا ضعيف والصواب أن الصبي لا يشترط في حقه نية الفريضة وكيف بنوى الفريضة وصلاته لا تقع فريضة وقصد ص. بهذا أصحاب الشامل وغيره (الثاني) الإضافة إلى الله تعالى بأن يقول لله أو فريضة الله ولا يشترط ذلك على أصح الوجهين وقدم سبق بينهما في باب نية الوضوء وحكي إمام الحرمين الاشتراط عن صاحب التلخيص وغيره (الثالث) القضاء والأداء وفيها أربعة أوجه أصحاب الاشتراط لما ذكره المصنف والثاني بشرط أن وهذا القائل يجب عن نص الشافعي في المصلى في الغيم أو الأسير بأنهما معذوران والثالث يشترط نية القضاء دون الأداء حكاه المصنف وغيره لأن الأداء يتميز الوقت بخلاف القضاء والاربع إن كان عليه فائضة اشترط نية الأداء والأما وبه قطع صاحب الحاوي أما إذا كان عليه فائضة أو فوائت فلا خلاف

» كبر ثم أخذ شماله يمينه « (١)

(١) حديث ﴿ وأبى بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر ثم أخذ شماله يمينه أبو داود وابن حبان من حديث محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل قال كنت غلاماً لأعقل صلاة أبي خديجة علقمة بن وائل عن وائل بن حجر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا دخل في الصف رفع يديه وكبر ثم التحف فادخل يده في ثوبه فاخذ شماله يمينه فإذا أراد أن يركع أخرجه يديه ورفعهما وكبر ثم ركع فإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وكبر وسجد ثم وضع وجهه بين كفيه قال ابن جحادة فذكرت ذلك للحسن فقال هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فله من قبله وتركه من تركه واصله في صحيح مسلم ورواه النسائي بلفظ رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قائماً قبض يمينه على شماله ورواه ابن خزيمة بلفظ وضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره *

انه لا يشترط أن ينوي ظهر يوم الخميس مثلا بل يكفيه نية الظهر والظهر القائمة اذا اشترط نية القضاء قال القاضي ابو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما لوطن أن وقت الصلاة قد خرج فصلها بنية القضاء فبان انه باق اجزأته بلا خلاف وقد نص الشافعي على انه لو صلى يوم الغيرة بنية الاداء وهو يوطن بقاء الوقت فبان وقوع الصلاة خارج الوقت اجزأته واستدلوا به على ان نية القضاء ليست بشرط هذا كلام الاصحاب في المسألة وقال الرافعي الاصح انه لا يشترط نية القضاء والاداء بل يصح الاداء بنية القضاء وعكسه هذا كلامهم قال الرافعي لك ان قول الخلاف في اشراط نية الاداء في الاداء ونية القضاء في القضاء ظاهر اما الخلاف في صحة القضاء بنية الاداء وعكسه فليس بظاهر لانه ان جرت هذه النية على لسانه او في قلبه ولم يقصد حقيقة معناها فينبغي أن تصح بلا خلاف وان قصد معناها فينبغي ان لا تصح بلا خلاف وقد صرح الاصحاب بان من نوى الاداء الى وقت القضاء عالما بالخال لم تصح صلاته بلا خلاف من نقله امام الحرمين في مواقيت الصلاة ولكن ليس هو مراد الاصحاب بقولهم القضاء بنية الاداء وعكسه بل مرادهم من نوى ذلك وهو جاهل الوقت نعيم ونحوه كما في الصورتين السابقتين عن اتمام أبي الطيب ونص الشافعي والله أعلم (الرابع) نية استقبال القبلة وعدد الركعات ليس شرط على المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه يشترط وهو غلط صريح لكن لو نوى الظهر خسا او ثلاثا لا تنعقد صلاته لتقصيره *

(فرع) قال البندنجي وصاحب الماوى العبادات ثلاثة أضرب (احدها) يقتصر الى نية الفعل دون الوجوب والتعيين وهو الحج والعمرة والطهارة لانه لو نوى نفلا في هذه المواضع وقع عن الواجب (والثاني) يقتصر الى نية الفعل والوجوب دون التعيين وهو الزكاة والكفارة (والثالث) يقتصر الى نية الفعل والوجوب والتعيين وهو الصلاة والصيام وفي نية الواجب وجهان * قال المصنف رحمه الله * (ول كانت الصلاة سنة : آتية كل وتر وسنة الفجر لم يصح حتى تبين السية لتبميز عن غيرها وان كانت نافلة غير راتبة اجزأته نية الصلاة) *

(الشرح) قال اصحاب النوازل ضربان (أحدهما) مالها وقت أو سبب كسكن المكتوبات والضحي والوتر والكسوف والاستسقاء والعيد وغيرها فيشترط فيها نية العمل الصلاة والتعيين فينوي مثلا صلاة الاستسقاء والحسوف وعيد الفطر أو الاضحى أو الضحي ونحوها وفي الرواب تبين بالاضافة فينوي سنة الصبح أو سنة الظهر التي قبأها أو التي بعدها أو سنة العصر وحكي الرافعي وحها ضعيفا وهو اختيار صاحب الشامل انه يكفي في الرواب سوى سنة الصبح نية أصل الصلاة

ويروي عنه * ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسم والساعد * (١) ويتخير بين بسط أصابع اليمنى في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد ذكره القفال لان القبض (١) (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسم

لأنك قد سنة الصبح فالتحقت بالفرائض : وأما الوتر فينوي سنة الوتر ولا يضيفها إلى العشاء لأنها مستقلة فإن أوترها كثر من ركعة سوى الجميع الوتر أن كان بتسليمه وإن كان بتسليكات نوى بكل تسليمه ركعتين من الوتر وقيل ينوي بما قبل الأخيرة صلاة الليل وقيل ينوي به سنة الوتر وقيل مقدمة الوتر وهذه الأوجه في الأفضل والأولوية دون الاشتراط والصحيح الأول (الضرب الثاني) النوازل المطلقة فيكفي فيها نية فعل الصلاة فقط ونقل الراس في اشتراط نية التقلية في الضرب الأول وحين قال ولم يذكر وجهها في الضرب الثاني قال ويمكن أن يقال بغيرها (قلت) الصواب أنه لا تشترط التقلية في الأول ولا في الثانية لعدم المعنى الذي علل به الاشتراط في الفرضية وهذا هو المشهور في كتب الأصحاب والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وان أحرم ثم شك هل نوى ثم ذكر أنه نوى قبل أن يحدث شيئا من أفعال الصلاة اجزأه وإن ذكر ذلك بعد ما فعل شيئا من ذلك بطلت صلاته لأنه فعل فعلا وهو شك في صلاته ﴾ (الشرح) إذا شك هل نوى أم لا وهل أتى ببعض شروط النية أم لا وهو في الصلاة فينبغي له أن لا يفعل شيئا في حال الشك فإن تذكر أنه أتى بكاملها قبل أن يفعل شيئا على الشك وقصر الزمان لم تبطل صلاته بخلاف وإن طال بطلت علي أصح الوجهين لاقطاع نظامها حكمي الوجهين الحراسانيون وصاحب الحاوي وإن تذكر بعد أن أتى مع التكبير بركن فعلي كركوع أو سجود أو اعتدال بطلت صلاته بخلاف لما ذكره المصنف وإن أتى بركن قولي كالقراءة والتشهد بطلت أيضا علي أصح الوجهين وهو المنصوص في الام وبه قطع العراقيون كالفلي والثاني لا يبطل وبه

بالجني على اليسرى حاصل في الحالتين ثم يضع يديه كما ذكرنا تحت صدره وفوق سرته خلافا لابي حنيفة حيث قال يجعلها تحت سرتيه به قل أحد في إحدى الروايتين ويحكى عن أبي إسحق المروزي من أصحابنا لنا ما روى عن علي رضي الله عنه أنه فسر قوله تعالى (فصل لربك وانحر) بوضع اليدين على الشمال تحت النحر وروى أن جبريل عليه السلام كذلك فسر له النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا عرف ذلك فاعلم قوله وضع اليمنى باليمين وقوا على كوع اليسرى بالخاء لأنه يقول يضع علي ظهر كفه اليسرى دون الكوع وقوله تحت صدره بالخاء والافتوا والواو ولك أن تبحث عن لفظ الأرسال الذي أطلقه في هذه السنة والتي قبلها وتقول كيف يفعل المصلي بعد رفع اليدين عند التكبير أيدي يديه كما يفعله الشيعة في دوام اقيام ثم يضعها إلى الصدر أم يحطها ويضعها إلى الصدر من غير أن يديها والجواب أن المصنف ذكر في الأحياء أنه لا ينفذ يديه يمينًا وشمالًا إذا فرغ من التكبير

والسائد أبو داود وابن خزيمة وابن حبان من حديث وائل بن حجر اختصره أبو داود ولقطه ثم وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى والرسغ والسائد ورواه الطبراني بإقظ وضع يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة قريبا من الرسغ *

قطع الغزالي لان تكريره لا يخل بصورة الصلاة قال صاحب الحساوي لو شك هل نوى ظهرا أو عصرًا لم يميز نه عن واحدة منهما فان يقبها تعلم هذا التفصيل قال الغزالي في البسيط اذا فعل ركعا في حال الشك اطلق الاصحاب بطلان صلاته وهذا ظاهر ان فعله مع علمه بحكم المسألة فان كان جاهلا فاطلاهم البطلان مشكل ولا يبعد ان يعذر لجهله (قلت) انما لم يحدوه لانه مفرط بالفعل في حال الشك فانه كان يمكنه الصبر بخلاف من زاد في صلاته ركعا ناسيا فانه لاحيلة في النسيان * قال المصنف رحمه الله *

(و ان نوى الخروج من الصلاة او نوى انه سيخرج او شك هل يخرج ام لا بطلت صلاته لان النية شرط في جميع الصلاة وقد قطع ذلك بما احدث فبطلت صلاته كالطهارة اذا قطعها بالحدث) *

(الشرح) قال أصحابنا العبادات في قطع النية علي أضرب (الضرب الاول) الاسلام والصلاة فيبطلان بنية الخروج منها وبالتردد في انه يخرج أم يبقى وهذا خلاف فيه والمراد بالتردد أن يطرأ شك مناقض جزم النية وأما ما يجرى في الفكر انه لو تردد في الصلاة كيف يكون الحال فهذا مما يتبلي به الموسوس فلا تبطل به الصلاة قطعا قاله امام الحرمين وغيره قال الامام وقد يقع ذلك في الايمان بالله تعالى فلا تأثير له ولا اعتبار به ولو نوى في الركعة الاولى الخروج من الصلاة في الركعة الثانية أو علق الخروج بشيء يوجد في صلاته قطعا بطلت صلاته في احوال هذا هو المذهب وبه

لكن يرسلها ارسالا خفيفا رفيقا ثم يستأنف وضع اليدين علي الشمال قال وفي بعض الاخبار انه كان يرسل يديه اذا كبر فاذا أراد ان يقرأ وضع اليمنى علي اليسرى فهذا ظاهر في انه يدلي ثم يضمهما الي الصدر قال صاحب التهذيب وغيره المصلي بعد الفراغ من التكبير يجمع بين يديه وهذا يشعر بالاحتمال الثاني ونظم الفصل بكلامين أحدهما ان لمضايق ان ينازع في عد هذا المنسوب الثالث من سنن التكبير ويقول انه واقع بعد التكبير مقارن لحال القيام فكان عده من سنن القيام اولي وكذلك فعل أبو سعد المتولي والثاني ان ظاهر قوله وسنن التكبير ثلاث حصر سننه فيها وله مندوبات آخر منها أن يكشف يديه عند الرفع للتكبير وأن يفرق بين أصابعه تفرقا وسطا وأن لا يقصر التكبير بحيث لا يفهم ولا يطمطه وهو أن يبالغ في مده بل يأتيه مبينا والاولى فيه الحذف

(١) (قوله) عن الغزالي روى في بعض الاخبار انه كان يسئل يديه اذا كبر واذا أراد أن يقرأ وضع يده اليمنى علي اليسرى الطبراني من حديث معاذ ان رسول الله ﷺ كان اذا كان في صلاته رفع يديه قبل اذنيه فاذا كبر ارسلهما ثم سكت وربما رأيت وضع يمينته علي يساره الحديث وفيه الخصب بن جعفر كذبه شعبة والقطان : (تنبيه) قال الغزالي سمعت بعض المحدثين يقول هذا الخبر انما ورد بانه يرسل يديه الي صدره لا انه يرسلهما ثم يستأنف وضعهما الي الصدر حكاه ابن الصلاح في مشكل الوسيط *

قطع الجمهور وفيه وجه شاذ حكاه امام الحرمين عن الشيخ أبي علي السنجي أنها لا تبطل في الحال بل لو رفض هذا التردد قبل الانتهاء الى الغاية للتنوية تحت حاله ولو علق الخروج بدخول شخص ونحوه مما يحتمل حصوله في الصلاة وعدمه فوجهان أحهما تبطل كما لو دخل في الصلاة هكذا فإنها لا تنعقد بلا خلاف وكما لو علق به الخروج عن الاسلام والعياذ بالله تعالى فانه يكفر في الحال بلا خلاف والثاني لا تبطل في الحال فعلى هذا ان وجدت الصفة وهو ذاهل عن التعليق ففي بطلانها وجهان أحدهما لا تبطل قاله الشيخ أبو محمد لانه في الحال غافل والنية الاولى لم تؤثر وأحهما تبطل وبه قطع الشيخ أبو علي السنجي والأكثرون قال امام الحرمين ويظهر على هذا ان يقال تبينا بالصفة بطلانها من حين التعليق اما اذا وجدت وهو ذاك للتعليق فتبطل بلا خلاف ولو نوى في الركعة الاولى ان يتكلم في الثانية او يأكل او يفعل فعلا مبطلا للصلاة لم تبطل في الحال بلا خلاف قال أصحابنا وهذا مراد الشافعي رحمه الله بقوله ولا تبطل الصلاة بعمل القلوب والفرق

لما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال «التكبير جزم والتسليم جزم» (١) أى لا يعد وفيه وجه انه يستحب فيه المدد والاول هو ظاهر المذهب بخلاف تكبيرات الانتقالات فانما هو حذنها على باقى انتقالاتها من الذكر الى أن يصل الى الركن الثاني وهما الاذكار مشروعة على الاتصال بالتكبير *

قال «الركن الثاني القيام وحده الانتصاب مع الاقلال فان عجز عن الاقلال انتصب متكئا فان عجز عن الانتصاب قام منحنيا فان لم يقدر الا على حد الرأكين فقد كان عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام (ح) وأومأ بها *

القيام بعينه ليس ركنا في مطلق الصلاة بخلاف التكبير والقراءة لان اقمود في النفل جائز مع القدرة على القيام فاذا الركن هو القيام أو ما يقوم مقامه فيحسن أن لا يعد القيام بعينه ركنا بل يقال الركن هو القيام أو ما في معناه واذا عرف ذلك فنقول اعتبر في حد القيام أمرين الانتصاب والاقلال أما الاقلال فالمراد منه أن يكون مستقلا غير مستند ولا متكئ على جدار وغيره وهذا الوصف قد اعتبره امام الحرمين وأبطل صلاة من أتكا في قيامه من غير حاجة وضرورة وأن كان

(١) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال التكبير جزم والسلام جزم لأصله بهذا اللفظ وانما هو قول ابراهيم النخعي حكاه الترمذى عنه ومعناه عند الترمذى وابن داود والحاكم من حديث ابي هريرة بلفظ حذف السلام سنة وقال الدارقطنى في اللال الصواب موقوف وهو من رواية قره بن عبد الرحمن وهو ضعيف اختلف فيه : (تنبيه) حذف السلام الاسراع به وهو المراد بقوله جزم وأما ابن الاثير في النهاية فقال معناه ان التكبير والسلام لا يمدان ولا يربب التكبير بل يسكن آخره وتيمم المحب الطبري وهو مقتضى كلام الرافعي في الاستدلال به على ان التكبير جزم لا يمد : (فلت) وفيه نظر لان استعمال لفظ الجزم في مقابل الاعراب اصطلاح حادث لاهل الرمية فكيف يحمل عليه الالفاظ النبوية *

بين هذا وبين من نوى تعليق النية او قطعها في الركعة الثانية انه مأثور بحزم النية في كل صلاته وهذا ليس بمجازم وأما من نوى الفعل فالذي يحرم عليه ان يأتي بفعل متاف للصلاة ولم يأت به فاذا أتى به بطلت قال أصحابنا ومثل هذا اذا دخل الامام في صلاة الخوف بنية ان يصلي بكل فرقة ركعة من الرباعية وقلنا تبطل صلاة الامام فانها لا تبطل في الحال وانما تبطل بالانتظار الثالث علي تفصيل فيه معروف قد نوى في اول صلاته ان يفعل في اثنتان فلا مبطلا ولم تبطل في الحال والله اعلم (الضرب الثاني) الحج والعمرة : فاذا نوى الخروج منها ونوى قطعها لم ينقطع بلا خلاف ولانه لا يخرج منها بالافساد (الضرب الثالث) الصوم والاعتكاف فاذا اجزم في اثنتان بنية الخروج منها

منتصبا وتابعه المصنف عليه وحكي صاحب التهذيب وغيره انه لو استند في قيامه الى جدار أو انسان صحت صلاته مع الكراهة قالوا ولا فرق بين أن يكون استناده بحيث لو رفع السناد لسقط وبين أن لا يكون كذلك معها كان منتصبا وفي بعض التعليقات انه ان كان بحيث لو رفع السناد لسقط لم تجز صلاته فيحصل من مجموع ذلك ثلاثة أوجه أحدها وهو المذكور في الكتاب انه لا يجوز الاتكاه عند القدرة بحال والثاني الجواز وله أنه أظهر لان المأمور به القيام ومن انتصب متكئا فهو قائم والثالث الفرق بين الحالتين وهذا الكلام في الاتكاه الذي لا يسلب اسم القيام أما لو اتكأ بحيث لو رفع قدميه عن الأرض لا يمكنه فذا معلق نفسه بشيء وليس بتمام ولو لم يقدر على الاقلال انتصب متكئا فان الانتصاب ميسور له ان كان الاقلال معسورا والميسور لا يسقط بالمعسور وحكي في التهذيب وجها آخر انه لا يلزمه القيام والحالة هذه بل لأن يصلي قاعداً لم يكن قوله انتصب متكئاً مرقوماً بالواو لهذا الوجه أما الانتصاب فلا يحل به أطراق الرأس وانما يعتبر نصب العقار وليس القادر عليه أن يقف مائلا الى اليمين أو اليسار زائلا عن سنن القيام ولأن يقف منحنيا في حد الرأكعين لانه مأثور بالقيام ويصدق أن يقال هذا راكع لا قائم وان لم يبلغ المنحاة حد الركوع لكن كان أقرب اليه منه الى الانتصاب فوجان أظهرهم انه لا يجوز أيضا هذا عند القدرة علي الانتصاب فاما إذا لم يقدر عليه ل تقوس ظهره لسكبر أو زمانة وصار في حد الرأكعين قد قال في الكتاب انه يقعد لان حد الركوع يفارق حدا القيام فلا يتأدى هذا بذالك ذكر امام الحرمين مثل ما ذكره استنباطا عن كلام الأئمة فقال الذي دل عليه كلامهم انه يقعد ولا يجزئه غيره اكن الذي ذكره العراقيون من أصحابنا وتابعهم صاحب التهذيب والتمس انه لا يجوز له القعود بل يجب عليه أن يقوم فاذا اراد ان يركع زاد في الانحناء ان قدر عليه ليفارق الركوع القيام في الصورة وهذا هو المذهب فان الوقوف راكعا أقرب الي القيام من القعود فلا ينزل عن الدرجة القربى الي البعدى وقد حكي القاضي ابن كج ذلك عن نص الشافعي رضى الله عنه فيجب اعلام قوله قعد بالواو ومعرفة ما فيه ولو عجز عن الركوع والسجود دون القيام لعله بظهره تنعم من الانحناء لزمه القيام خلافا لابي حنيفة لنا انه مستطيع القيام فيلزمه لما

ففي بطلانها وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف في بابيهما أحدهما لا يبطل كالخروج وصح المصنف في الصوم البطلان وواقعه عليه كثيرون ولكن الأكثرون قالوا لا تبطل ولو تردد الصائم في قطع نية الصوم والخروج منه أو علقه على دخول شخص ونحوه فطريقان أحدهما على الوجهين فيمن جزم بالخروج منه والثاني وهو المذهب وبه قطع الأكثرون لا تبطل وجه واحد (الضرب الرابع) الوضوء فإن نوى قطعه في اثنتائه لم يبطل ما مضى منه علي أصح الوجهين ولكن يحتاج إلى نية لما بقي وإن نوى قطعه بعد الفراغ منه لم يبطل على المذهب كما لو نوى قطع الصلاة والصوم والاعتكاف والحج بعد فراغها فإنها لا تبطل بخلاف وقيل في بطلان الوضوء وجهان لأن أثره باق فإنه يصلي به بخلاف الصلاة وغيرها وقد سبق بيان هذه المسألة مستضي في آخر باب نية الوضوء وذكرنا هناك مسائل كثيرة تتعلق بالنية في الصلاة وفي سائر العبادات وبالله التوفيق *

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة : مذهبتنا أنها تبطل وبه قال مالك

روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمران بن الحصين « صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب » (١) ولأنه عجز عن ركن فلا يسقط عنه غيره كما لو عجز عن القيام لا يسقط عنه القراءة ثم إذا انتهي إلى الركوع والسجود يأتي بها على حسب الطاقة فيحسب عليه بقدر الامكان فإن لم يطلق حتى رقبته ورأسه فإن احتاج فيه إلى الاعتماد على شيء أو إلى أن يميل على جنبه لزمه ذلك فإن لم يطلق الانحناء أصلاً أو مأبها

قال (ولو عجز عن القيام فقد كيف شاء لكن الإقواء مكروه وهو أن يجلس على وركبيه وينصب ركبتيه والاقتراش أفضل في قول والتربع في قول وقيل ينصب ركبته اليمنى كما تقارن يجلس بين يدي أقرى ليفارق جلسة التشهد) *

إذا عجز عن القيام في صلاة الفرض عدل إلى القعود لما سبق في خبر عمران ولا ينقص ثوابه لمكان العذر ولا يعفي بالعجز عدم الثاني فحسب بل خوف الهلاك وزيادة المرض والحقوق المشقة الشديدة في معناه ومن ذلك خوف الفرق ودوران الرأس في حق راكب السفينة ولو حبس الغارون في مكان قادر كتبهم الصلاة ولو قاموا لأهم العدو وفسد التدبير فلهن أن يصلوا قعوداً لكن يلزمهم القضاء فإن هذا سبب نادر وإذا قعد المأمور فلا يتعين للقعود هيئة بل يجوز له جميع هيئات القعود لاختلاف الخبر الذي تقدم لكن يكره الإقواء هذا في القعود وفي جميع قعدات الصلاة لما روي أنه صلى الله عليه وسلم

(١) « حديث » أنه ﷺ قال لعمران بن حصين صل قائماً فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع

فعل جنب البخاري والنسائي وزاد أن لم تستطع فمستلق لا يكلف الله نفساً إلا وسعها واستدرك الحاكم فوم *

واحد وقال أبو حنيفة لا تبطل * قال المصنف رحمه الله *

«فإن دخل في الظهر ثم صرف النية إلى العصر بطل الظهر لأنه قطع بنيته ولم تصح العصر لأنه لم ينو عند الاحرام وإن صرف نية الظهر إلى التطوع بطل الظهر لما ذكرناه وفي التطوع قولان أحدهما لا تصح لما ذكرناه في العصر والثاني تصح لأن نية الفرض تتضمن نية النفل بدليل أن من دخل في الظهر قبل الزوال وهو يظن أنه بعد الزوال كانت صلاته نافلة *»

«الشرح» متى دخل في فريضة ثم صرف نيته إلى فريضة أخرى أو نافلة بطلت النية كان فيها ولم يحصل التي نواها إلا خلاف لما ذكره وفي إقلاها نافلة خلاف قال أصحابنا من أتى بما ينافي الفريضة دون النافلة في أول فريضة أو اثناً ١ بطل وفرضه هل تبقى صلاته فلا أم تبطل فيه قولان اختلف في الأصح منها بحسب الصور فنها إذا قلب ظهره إلى عصر أو إلى نفل بلا سبب أو وجد المصلى قاعدا خفة في صلاته وقدر على القيام فلم يقم أو أحرم لقادر على القيام في الفرض قاعدا فلا يظهر في

«يعني بقي الرجل في صلاته» (١) ويروى أنه قال «لا تقموا لاقعاء الكلاب» (٢) واختلفوا في تفسيره على ثلاثة أوجه أحدها أن الاقعاء أن يتردد عليه ويضع يديه عليه والثاني أن يجعل يديه على الأرض ويقعد على أطراف أصابعه والثالث وهو الذي ذكره في الكتاب أن الاقعاء هو الجلوس على الوركين ونصب الفخذين والركبتين وهذا ظهر لأن الكلب هكذا يقعد وبهذا فسره أبو عبيدة لكن زاد فيه شيئاً آخر وهو وضع اليدين على الأرض وما الأول من هيئات القعود فيه

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم رأى أن يقعي الرجل في صلاته الترمذي وابن ماجه من حديث الحارث الأعور عن علي بلفظ لا تقم بين السجدين ورواه الحاكم في المستدرک من حديث سمرة بن جندب وروى ابن السكن في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن السدل والاقعاء في الصلاة وعن انس بلفظ نهى عن التورك والاقعاء في الصلاة ورواه ابن السكن والبيهقي : وروى مسلم في صحيحه من حديث عائشة وكان يبس عن عقبة الشيطان قال أبو عبيد هو أن يضع اليدين على عقبه بين السجدين وهو لذي يحمي بعض الناس الاقعاء قال النووي في الخلاصة قال بعض الحفاظ ليس في النهي عن الاقعاء حديث صحيح الحديث عائشة : (قلت) وسياق في ما حدث طائوس عن ابن عباس لأن الاقعاء سنة ويأتي ذكر من جمع بينهما في المعنى *

(٢) (قوله) ويروى لا تقموا كاقعاء الكلب ورواه ابن ماجه من حديث علي وأبو موسى بلفظ لا تقموا الكلب وفي إسناده الحرث الأعور وأبو نعيم التميمي وروى احمد والبيهقي من حديث أبي هريرة نهای رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرة كنفرة الديك والثغفات كالثغفات الثعلب واقعاء الكلب وفي إسناده ليث بن أبي سلم ورواه ابن ماجه من حديث انس بلفظ إذا رفعت رأسك من السجود فلا تقم كما يقمي الكلب ضع اليدين بين قدميك والرقق ظاهر قدميك بالأرض ورواه ابن ماجه وفيه الملاء بن زيدل وهو متروك وكذبه ابن المديني *

في هذه المسائل بطلان الصلاة ومنها لو أحرم بالظهر قبل الزوال فإن كان عالماً بحقيقة الحال فالأصح البطلان لانه متلاعب وإن جهل وظن دخول الوقت فالصحيح انعقادها فحلاً وبه قطع المصنف والاكثرون ومنها لو وجد المسبوق الإمام راكعاً فأتى بتكبيره الاحرام أو بعضها في الركوع لا ينقذ فرضاً بل خلاف فإن كان عالماً بتحريمه فالأصح بطلانها والثاني تتمتع فحلاً وإن لم يعلم بتحريمها

قولان ووجهان أحدهما القولين أن يقعد متربعا لما روي أنه صلى الله عليه وآله وسلم «لما صلى جالسا تربيعاً» (١) وبروي هذا عن مالك واحد وابن حنيفة ثم يركع متربعا ثم يقترش إذا أراد الركوع عن أبي حنيفة وأصحابه فيه اختلاف رواية وأصحها أنه يقعد مقترشاً لانه قد لا يقبض سلام فاشبه التشهد الاول وسيأتي معنى الاقتراح في موضعه وتأويل الخبر أنه ربما لم يمكنه الجلوس على هيئة الاقتراح أو أراد تعليم الجواز والا فالتربيع ضرب من التمتع لا يليق بحال العبادة ويمجرى القولان فيما إذا قعد في النافلة وأما الوجهان فاحدهما وقد ذكره في الكتاب أنه ينصب ركبته اليمنى ويجلس على رجله اليسرى كالقاريء يجلس بين يدي المقرئ ولا يتربيع لما ذكرنا ولا يقترش لتفارق هيئة الجلوس هنا هيئة الجلوس في التشهد وهذا يحكي عن القاضي الحسين والوجه الثاني «حكى في النهاية أن بعض المصنفين ذكر أنه يتورك في هذا القعود ويمكن أن يوجه هذا بأن مدة القيام طويلة وهذا القعود يدل عنه فاللائق به التورك كما في آخر الصلاة وأما الاقتراح فاقاموا مرة بعد الاستيقاظ وإذا عرف ما ذكرناه فلا يخفى عليك أن تفسير الاقتضاء من لفظ الكتاب ينبغي أن يعلم بالواو وقوله الاقتراح أفضل بالمعنى والالف والحاء وكذلك ينصب ركبته اليمنى وقوله ليفارق جاسة التشهد بعض التوجيه معناه لا يقترش لهذا المعنى ولا يتربيع لانه هيئة تتمع وأما هذه فهي لائحة بالتعظيم *

قال «ثم إن قدر القاء على الارتفاع إلى حد الركوع يلزمه ذلك في الركوع فإن لم يقدر فيركع قاعداً إلى حد تكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينها في حال القيام فإن عجز عن وضع الحبهة انحى للسجود وليكن السجود اخفض منه للركوع» *

حكم المصنف بأن القاعد لو قدر على الارتفاع عند الركوع إلى حد الركبتين عن قيام لزمه ذلك ذكره إمام الحرمين ووجهه بأن الركوع مقدور عليه فلا يستقط بالمعجزة عنه وهذا الكلام ذمير عن منعه على أن من لمع انحناؤه عند الركوع يقعد قاعداً إذا فرغنا على أنه يقف كذلك وهو الأظهر على ما تقدم فلا تجب هذه المسألة إلا أن يفرض لحوق ضرر في الوقوف قدر القيام دون الوقوف قدر الركوع فينبتد يقعد خوفاً للضرر لا بسبب الانحناء ويرتفع عند الركوع وأما من لا يتقدر على

(١) «حديث» روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما صلى جالسا تربيعاً النسائي والدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث عائشة قال النسائي ما أعلم أحداً رواه غير أبي داود الحفري ولا أحسبه إلا خطأ انتهى وقد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الأصباني

فلا يصح انعقادها نفلا وهو المنصوص في الام وبه قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقيهما
ومنها لو أحرِمَ بَرِيضَةٌ منفرداً ثم أقيمت جماعة فسلم من ركعتين ليدركها الاصح محبتها والثاني تبطل
ومنها لو شرعوا في صلاة الجمعة في وقتها ثم خرج الوقت وهم فيها فالمنهَبُ إثمهم يتمونها ظهر آ
وتجزئهم وقطع بهذا المصنف والعراقيون وعند الخراسانيين قولان أحدهما هذا والثاني لا تجزئهم

الارتفاع فتكلم في ركوعه قاعدة آم في سجوده فاما ركوعه فقد ذكر الأئمة فيه عبارتين أحدهما
انه ينحني حتى يصير بالاضافة الي القاعدة المنتصب كالراكع قائماً بالاضافة الى القائم المنتصب فيعرف
النسبة بين حالة الانتصاب وبين الركوع قائماً ويقدر كان المائل من شخصه عند القعود هو قدر
قامته فينحني بمثل تلك النسبة والثانية وهي المذكورة في الكتاب أنه ينحني الى حد تكون النسبة
بينه وبين السجود كالنسبة بينها في حال القيام ومعناه ان اكل الركوع عند القيام أن ينحني بحيث
يستوى ظهره ورقبته ويمدحها وحينئذ تحاذي جبهته موضع سجوده وأقله أن ينحني بحيث تنال
راحته ركبتيه وحينئذ يقابل وجهه أو بعض وجهه ما وراء ركبته من الارض ويقي بين الموضع
المقابل وبين موضع السجود مسافة غير اعني هذه النسبة في حال القعود فاقل ركوع القاعدة ان ينحني قدر
ما يحاذي وجهه ورا، ركبته من الارض والاكمل أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده
ولا يخفى أنه لا منافاة بين العبارتين وكل واحدة منها مؤدية للغرض واما السجود فلا فرق فيه بينه
وبين القادر علي القيام هذا اذا قدر اتقاعه علي الركوع والسجود فان عجز لعله بظهره أو غيرها
أقنى بالقدر الممكن من الانحناء ولو قدر علي الركوع وعجز عن وضع الجبهة علي الارض للسجود
فقد قال في الكتاب أنه ينحني للسجود أخفض منه للركوع ويجب عنها معرفتين أحدهما أن
هذا الكلام غير مجرى علي إطلاقه ولكن للسألة ثلاث طرق أوردناها صاحب النهاية (أحداها)
أن يقدر علي الانحناء الي حد أقل الركوع أعني ركوع القاعدين ولا يقدر علي الزيادة عليه فلا يجوز
تقسيم المقدور عليه من الانحناء الي الركوع والسجود بان يصرف بعضه الي الركوع وتماه الي السجود
حتى يكون الانحناء للسجود أخفض وذلك لانه يتضمن ترك الركوع مع القدرة عليه بل يأتي بالمقدور
عليه مرة للركوع ومرة للسجود وان استويا (الثانية) أن يقدر علي اكل ركوع القاعدين من غير زيادة
فله أن يأتي به مرتين ولا يلزمه الاتصاف للركوع علي حد الاقل حتي يظهر التفاوت بينهما وبين السجود
فان المنع من اتعالم الركوع في حالة الركوع بعيد (الثالثة) أن يفدر علي اكل الركوع وزيادة فيجب
هنا أن يقتصر علي حد السكال للركوع ويأتي بالزيادة للسجود لان اتفرق بين الركوع والسجود
واجب عند الامكان وهو ممكن هنا قال امام الحرمين وایس هذا عربا عن احوال فليتأمل اذا

بمناجاة ابو داود فظهر انه لا خطأ وروى السهقي من طريق ابن عيينة عن ابن عجلان عن
عاصم بن عبد الله بن الزبير عن ابيه رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يدعو هكذا ووضع يديه علي

عن الظهر بل يجب استئناف الظهر فعلي هذا هل يتقلب نفلا ام تبطل فيه القولان امهما
تقلب نفلا *

(فرع) في مسائل تتعلق بالنية (أحداها) لو عتب النية بقوله ان شاء الله قبله أو لسانه فان
قصد به التبرك ووقوع الفعل بمشيئة الله تعالى لم يضره وان قصد به التعليق أو الشك لم يصح
ذكره الرافي (الثانية) لو صلى الظهر والعصر ثم يتقن انه ترك النية في احداها وجعل عينها لزمه
اعادتهما جميعاً (الثالثة) لو قال له انسان صل الظهر لفكك ذلك على دينار فصلاها بهذه النية أجزأه
صلاته ولا يستحق الدينار ذكره في كتاب الكفارات في مسألة من اعتق عن الكفارة عبداً
بعوض ويقرب منه من صلى وقصد دفع غريمه عنه في ضمن الصلاة صحت صلاته ذكره ابن الصباغ
وقد سبقت المسألة في نية الوضوء * قال المصنف رحمه الله *

(ثم يكبر والتكبير للاحرام فرض من فروض الصلاة لما روى عن علي كرم الله وجهه ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال «فتح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» *

(الشرح) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي وغيرهما باسناد صحيح الا أن فيه عبد الله بن محمد
ابن عقيل قال الترمذي هذا الحديث أصح شيء في هذا الباب وأحسنه قال وعبد الله بن محمد
ابن عقيل صدوق وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه قل وسمعت البخاري يقول كن
أحمد واسحق والحديثي يمتحنون بحديثه وإنما سمي الوضوء مفتاحاً لان الحدث مانع من الصلاة
كالفلق على الباب يمنع من دخوله الا بفتح وقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير قال الأزهري
اصل التحريم من قولك حرمت فلاناً كذا أي منعتك كل ممنوع فهو حرام وحرم فسمى التكبير تحريماً لانه
يمنع المصلي من الكلام والاكل وغيرهما: اما حكم المسألة فتكبره الاحرام ركن من اركان الصلاة

عرفت ذلك تبين أنه لا يجب أن يكون الانحناء للسجود أخفض منه الركوع في الصورة الاولى ولا الثانية
بل لو وجب انحناء وجب في الصورة الثالثة واثنان أن ظاهر كلامه يقتضي الاكتفاء بجعله الانحناء
للسجود أخفض منه الركوع كقوله في الراكب للتعفل روي للركوع بالسجود ويجعل السجود أخفض
منه الركوع فإنه يكفيه ارتفاع التفاوت بينهما علي ما تقدم وليس الامر علي الظاهر هنا بل يلزم مع
جعل الانحناء للسجود أخفض ان يقرب جبهته من الارض اقصى ما يقدر عليه حتي قال الانحناء
لو امكنه ان يسجد علي صدغه او عظم رأسه الذي فوق الجبهة وعلم انه اذ فعل ذلك كانت جبهته
اقرب إلي الارض يلزمه ان يسجد عليه فاذا كان الاحسن ان يقول يجعل السجود أخفض من
الركوع ويقرب جبهته من الارض بقدر الامكان فيجمع بينهما وكذلك فعله في الوسيط

ركبته وهو متربع جالس ورواه البيهقي عن حميد رأيت انسا يصلي متربعاً علي فراشه
وعلقه البخاري *

لا تصح الا بها هذا منعهبا ومذهب مالك واحد وجهور السلف والخلف وحكي ابن المنذر
وأصحابنا عن الزهري ان قال تنعقد الصلاة بمجرد النية بلا تكبير قال ابن المنذر يقل ولم
به غير الزهري وحكي ابو الحسن الكرخي عن ابن علية والاصم كقول الزهري وقال
الكرخي من أصحاب ابني حنيفة تكبيرة الاحرام شرط لا تصح الصلاة الا بها ولكن ليست
من الصلاة بل هي كثر العورة ومنهم من حمله عن ابني حنيفة ويظهر فائدة الخلاف بيننا وبينه
فيا لو كبر وفي يده نجاسة ثم اقامها في اثناء التكبيرة او شرع في التكبيرة قبل ظهور زوال الشمس
ثم ظهر الزوال قبل فراغها فلا تصح صلاته عندنا في الصورتين وتصح عنده كثر العورة واحتج
الزهري بالقياس على الصوم والحج وكرخي بقوله تعالى (وذكر اسم ربه فصل) فغلب الذكر بالصلاة
فدل على انه ليس منها وبقوله صلى الله عليه وسلم وتحريمها التكبير والاصافة مقتضي ان المضاف غير
المضاف اليه كدار زيد ودليلنا على الزهري حديث نحرهما التكبير وحديث ابني هريرة رضى الله عنه
في المسيء صلاته ان النبي ﷺ قال له اذا قمت الى الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وذكر
الحديث رواه البخاري وسلم وهذا الحسن الادلة لانه ﷺ لم يذكر له في هذا الحديث الا الفروض خاصة
وثبت في الصحيحين عن جماعات من الصحابة رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
يكبر للاحرام « وثبت في صحيح البخاري عن مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
« صلوا كما رأيتموني أصلي » وهذا مقتضى وجوب كل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما خرج
وجوبه بدليل كرفع اليدين ونحوه فان قيل المراد ما يرى وهي الاعمال دون الاقوال فأجاب
القاضي أبو الطيب وغيره بمجوابين أحدهما أن المراد رؤية شخصه صلى الله عليه وسلم وكل شيء فعله
صلى الله عليه وسلم أو قاله وجب علينا مثله الثاني أن المراد بالرؤية العلم أى صلوا كما علمتوني أصلي

قال (فان عجز عن القعود صلى (ح) على جنبه الايمن (و) مستقبلا بمقادير (ح) بدنه الى القبلة كالموضوع
(و) في اللحد فان عجز فيومي (ح) بالطرف أو يجرى الافعال على قابله اقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم «

ذكرنا أن العجز عن القيام يتحقق بتعذره وفي معناه ما اذا لحقه خوف ومشقة شديدة
وأما العجز عن القعود فهو معتبر به ولم يفرق الجمهور بينهما وقال في النهاية لأ كتنفي في ترك القعود
بما أ كتنفي في ترك القيام بل يشترط فيه عدم تصور القعود او خيفة الهلاك أو المرض الطويل
الحاقا له بالمرض الذي يعطل بسببه الي التيمم اذا عرف ذلك فقول العاجز عن القعود كيف
يصلي فيه وجهان ومنهم من قال قولان أصحهما أنه يضطلع على جنبه الايمن مستقبلا بوجهه ومقدم
بدنه القبلة كما يضحج الميت في اللحد وبهذا قال احمد وهو المذكور في الكتاب ووجه قوله صلى
الله عليه وآله وسلم في حديث عمران « فان لم تستطع فلي جنب » وعلى هذا لو اضطلع على جنبه
الايسر مستقبلا جاز الا انه ترك سنة التيامن والثاني أنه استأنق على ظهره ويجعل رجله الى القبلة فانه اذا

والجواب عن قيامه على الصوم والحج أيهما ليسا بمنين على النطق بخلاف الصلاة ودليلنا على السكون حديث معوية بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أن هذه الصلاة لا يصالح فيها شيء من كلام الناس وإنما هو التسييح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم فإن قالوا المراد به تكبيرات الانتقالات فجوابه من وجوب أحدهما أنه عام ولا يقبل تخصيصه بالإدليل والثاني أن حمله على تكبيرة لا بد منها باله تفاق أولي من تكبيرة لا تجب والجواب عن قوله تعالى (وذكّر اسم ربه فصلي) أنه ليس المراد بالله كرهنا تكبيرة الاحرام بالإجماع قبل خلاف المخالف والجواب عن قولهم الإضافة تقتضي المقابلة أن الإضافة ضربان أحدهما مقتضى المقابلة كتوب زيد والثاني تقتضي الجزئية كتوبه رأس زيد وصحن الدار فوجب حمله على الثاني لما ذكرناه *

(فرع) قد ذكرنا أن تكبيرة الاحرام لا تصح الصلاة إلا بها فلوتر كما لا امام والمأموم سهوا أو عدا لم تعتد صلاته ولا يجزئ عنها تكبيرة الركوع ولا غيرها هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد وداود والجمهور وقالت طائفة إذا نسي فيها جزءا منها تكبيرة الركوع حكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب والحسن البصري والزهرى وقتادة والحكم والأوزاعي ورواية عن حامد ابن أبي سليمان قال العبدى وروى عن مالك في المأموم مثله لكنه قال يستأنف الصلاة بعد سلام الامام * قال المصنف رحمه الله *

﴿ والتكبير أن يقول الله أكبر لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل به في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فإن قال الله الأكبر اجزأته لانه أي بقوله الله أكبر وزاد زيادة لا تخل المعنى فهو كتوبه الله أكبر كبيرا ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل في الصلاة بقوله الله أكبر

رفع وسادته قليلا كان وجهه الى القبلة وإذا أومأ بالركوع وسجد كان ايماءه في صوب القبلة والمضطجع على الجنب إذا أومأ لا يكون ايماءه في صوب القبلة وهذا أقل أبو حنيفة وهذا الخلاف فيمن قدر على الإضطجاع والاستلقاء أما إذا يقدر الاعلى احدى الهيئتين أي وذكر امام الحرمين أن هذا الخلاف ليس راجعا الى الاول بخلاف ما سبق من الكلام في هيئة التساعدوا انما هو خلاف فيما يجب لان امر الاستقبال يختلف به وفي المسألة توجه ثالث ضعيف انه يضطجع على جنبه الايمن واخصاه الى القبلة وإذا صلى على الهيئة المذكورة فإن قدر على الركوع والسجود أي بها والا أومأ بها منحنيا وقرب جبهته من الارض بحسب الامكان وجعل السجود أخفض من الركوع فإن عجز عن الاشارة بالرأس أومأ بطرفه فإن لم يقدر على تحريك الاحقان أجرى أفعال الصلاة على قلبه وإن اعتقل لسانه أجرى القرآن والاذكر على قلبه وما دام عاقلا لا تسقط عنه الصلاة خلافا لابن حنيفة حيث قل إذا عجز عن الاعمال بالرأس لا يصلي ولا يؤم بيمينه ولا بقلبه ثم يقضى بيمينه البرء ولمالك حيث قال لا يصلي ولا يقضى لنا ما

فالأحاديث فيه مشهورة وإما قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » فرواه البخاري من رواية مالك بن الحويرث فان قال الله أكبر انقضت صلاته بالأجاء فان قال الله أكبر انقضت على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور وحكى القاضي أبو الطيب وصاحب التمهيد وغيرهما قولاً أنه لا ينعقد به الصلاة وهو مذهب مالك وأحمد ودود قال الشافعي والأصحاب ويتعين لفظ التكبير ولا يجوز ما قرب منها كقوله الرحمن أكبر والله أعظم والله أكبر والرب أكبر وغيرهما وحكى ابن كنج والرافعي وجما أنه يجوز الرحمن أكبر أو الرحيم أكبر وهذا شاذ ضعيف وإما إذا كبر وزاد مالا يغيره فقال الله أكبر وأجل وأعظم والله أكبر كبيراً والله أكبر من كل شيء فيجزيه بلا خلاف لأنه أتى بالتكبير وزاد مالا يغيره ولو قال الله الحليل أكبر أجزأه على أصح الوجوه وبجربان فيما لو أدخل بين لفظي التكبير لفظة أخرى من صفات الله بشرط أن لا يطول كقوله الله عز وجل أكبر فان طال كقوله الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس أكبر لم يجزئه بخلاف لخروجه عن اسم التكبير ويجب الاحتراز في التكبير عن الوقفة بين كلمتيه وعن زيادة تغير المعنى فان وقف أو قال الله أكبر بعد هزلة الله أو همزتين أو قال الله أكبر أو زادوا أو أسكنوا متحركة بين السكنتين لم يصح تكبيره قال الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة ولا يجوز المد الأعلى ألف التي بين اللام والماء ولا يخرجه بالمد عن حد الاقتصاد للأقراط وإذا قال أصلي الظهر مأوما أو أمان الله أكبر فليقطع الهزلة من قوله الله أكبر ويحفظها فلو وصلها فهو خلاف الأولى ولكن تصح صلاته وعن صريح به (١)

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان قال أكبر الله ففيه وجهان أحدهما يميزه كما لو قال عليكم السلام في آخر الصلاة والثاني لا يميزه وهو ظاهر قوله في الام لأنه ترك الترتيب في الذكر فهو كما لو قدم آية علي آية وهذا يبطل بالشهد والسلام ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ إذا قال أكبر الله أو الأكبر الله نص الشافعي أنه لا يميزه ونص أنه لو قال في آخر الصلاة عليكم السلام يميزه بمقتل فيها قرآن بالنقل والتخريج وقال الجمهور يميزه في السلام لأنه يسمى تسليماً وهو كلام متنظم. ووجود في كلام العرب وغيرهم معتاد ولا يميزه في التكبير لأنه لا يسمى تكبيراً وقيل يميزه في قوله الأكبر الله دون أكبر الله والفرق ظاهر وحكى امام الحرمين هذا عن والده أبي محمد ثم قال وهذا زال غير لائق بتميزه في علم اللسان وصحح القاضي

روى عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « يصلي المريض قائماً فان لم يستطع صلى جالساً فان لم يستطع السجود أو ما وجعل السجود أخفض من الركوع فان لم يستطع صلى على جنبه

(١) «حديث» أنه صلى الله عليه وسلم قال يصلي المريض قائماً ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعداً فان لم يستطع ان يسجد أو ما وجعل سجوده أخفض من ركوعه فان لم يستطع ان يصلي

أبو الطيب الاجزاء فيها والمذهب أنه لا يجوز به ثم هذا الذي ذكرناه من التعليل بأنه لا يسمي التكبيراً هو الصواب وأما تعليل المصنف بضعف من قال الأصح أنه لا يجوز به أكبر الله والأكبر الله صاحب الحاوي وحكاة أبو حامد عن ابن سريج وغيره وصححه أيضاً القاضي أبو محمد اللروزي وأبو علي الطبري والبندنجي وإمام الحرمين والغزالي في البسيط *
* قال للمصنف رحمه الله تعالى *

﴿ فان كبر بالفارسية وهو يحسن بالعريية لم يجز به لقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وان لم يحسن العريية وضاق الوقت عن أن يتعلم كبر بلسانه لانه عجز عن اللفظ فأتى بعناه وان اتسع الوقت لزمه أن يتعلم قلن لم يتعلم وكبر بلسانه بطلت صلاته لانه ترك اللفظ مع القدرة عليه ﴾

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري كما سبق بينا مقربا وإذا كبر غير العريية وهو يحسنها لم تصح صلاته عندنا بلا خلاف فان عجز عن كلمة التكبير أو بعضها فله حالان (أحدهما) أن لا يمكنه كسب القدرة بأن كان به خرم ونحوه وجب أن يحرك لسانه وشفتيه ولها أنه بالتكبير قدر امكانه وان كان ناطقا لا يطاوعه لسانه لزمه أن يأتي بترجمة التكبير ولا يجوز به العدول إلى ذكر آخر ثم جميع اللغات في الترجمة سواء فتخير بينها هكذا قطع به الاكثر من منهم الشيخ أبو حامد والبندنجي وفيه وجه ضعيف إن أحسن السريانية أو العبرانية تعينت لشرعها بإزالة الكتاب بها وبمدها الفارسية أولي من التركية والهندية وقال صاحب الحاوي إذا لم يحسن العريية وأحسن الفارسية والسريانية ففيه ثلاثة أوجه (أحدها) يكبر بالفارسية لأنها أقرب اللغات إلى العريية (والثاني) بالسريانية لأن الله تعالى أنزل بها كتابا ولم ينزل بالفارسية والثالث يتخير بينهما قال فان كان يحسن التركية والفارسية فصل تعين الفارسية أم يتخير فيه وجهان ولو كان يحسن النبطية والسريانية فهل تعين السريانية أم يتخير فيه وجهان فان كان يحسن التركية والهندية يتخير بلا خلاف (الحال الثاني) أن يمكنه القدرة بتعلم أو نظر في موضع كتب عليه لفظ التكبير فيلزمه ذلك لانه قادر ولو كان يباديه

الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع صلى على قفاه مستقبيا وجعل رجليه مستقبل القبلة وجه الاستدلال ان قال

قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الايمن صلى مستقبيا رجليه ما يلي القبلة الدارقطني من حديث علي مثله وفي اسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسن العرفي وهو متروك قال النووي هذا حديث ضعيف : (تنبيه) زاد الراضي في إيراد الحديث المذكور ذكر الائمة ولا وجود له في هذا الحديث مع ضعفه لكن روى البزار والبيهقي في المعرفة من طريق سفيان ثنا أبو الزبير عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم غاد مريضا فرآه يصلي على وسادة فاخذها فرمى بها فاخذ عوبا ليصلي عليه فاخذه فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت وإلا قاوم ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك قال البزار لا اعلم احدا

أو موضع لا يجد فيه من يعلمه التكبير لزمه السير إلى قرية تعلم ما على الصحيح فيه وجه أنه لا يلزمه بل يجوز به الترجمة كما لا يلزمه السير إلى قرية للوضوء بل له التيمم وبهذا قطع صاحب الحاوي والمذهب الأول ومحمده امام الحرمين والقرافي وآخرون لأن نفع تعلم التكبير يدوم وقتل الامام الوجيه في المسير لتعلم الفاتحة والتكبير وقال عدم الوجوب ضعيف ولا يجوز الترجمة في أول الوقت لمن أمكنه التعلم في آخره فان لم يجد من يعلم العربية ترجمه متى أمكنه التعلم وجب اذا صلى بالترجمة في الحال الأولى فلا إعادة وأما في الحال الثانية فان ضاق الوقت عن التعلم لبلادة ذهنه أو قلة ما أدركه من الوقت فلا إعادة أيضا وإن أخراته لم مع التمكن وضاق الوقت صلى بالترجمة ولزمه الاعادة على الصحيح لتقصيره وفي وجه أنه لا إعادة وهو غريب وغلط * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ وان كان بلسانه خبل أو خرس حركه بما يقدر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم ﴾ « اذا امرتكم بأمر فاقموا منه ما استطعتم ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة وهو بعض حديث طويل وهو حديث عظيم كثير الفوائد وهو أحد الأحاديث التي عليها مدار الاسلام وقد جمعها في جزء فبلغت أربعين حديثا قوله وان كان بلسانه خبل هو بفتح الخاء المعجمة واسكن الباء الموحدة وهو الفساد وجمعه خبول فاذا كان بلسانه خبل أو خرس لزمه ان يحركه قدر امكانه ولو شفي بعد ذلك وانفصح بالتكبير فلا إعادة عليه وهذا الذي ذكرناه من وجوب تحريكه قدر امكانه هو نصه في الام واتفق الاصحاب عليه قال اصحابنا وهكذا حكم تشهده وسلامه وسائر أذكاره ولا امام الحرمين في وجوب تحريك اللسان لانه ليس جزءا من القراءة * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب للامام ان يجهر بالتكبير لئلا يسمع من خلفه ويستحب لغيره ان يسر به وادناه ان يسمع نفسه ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ يستحب للامام ان يجهر بتكبيره الاحرام وتكبيرات الانتقال اي مع المأمومين فيعملوا صلاته فان كان المسجد كبيرا لا يبلغ صوته الى جميع اهله أو كان ضعيف الصوت لمرض

أو ما لم يفرق فيه دليل على أن العاجز عن التعمد يصلي على جنبه الايمن فان عجز حينئذ - نلقى واحتج في الكتاب

رواه عن الثوري غير أبي بكر الحنفي ثم غفل - خرج من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سفيان نحوه وقد سئل عنه ابو حاتم فقال الصواب عن جابر موقوفا ورفع خبطا قيل له فان ابنا اسامة قد روى عن الثوري في هذا الحديث مرفوعا فقال ليس بشيء : (قلت) فاجتمع ثلاثة ابو اسامة وابو بكر الحنفي وعبد الوهاب : وروى الطبراني من حديث طار بن شهاب عن ابن عمر قال عاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من اصحابه مريضا فذكره : وروى ايضا من حديث ابن عباس مرفوعا يصلي المريض قائما فان نالته مشقة صلى نائما يوحى - راسه ايماء فان نالته مشقة سبج وفي استاذهما ضيف *

ونحوه او من اصل خلقته بلغ عنه بعض المأمومين اوجاعه منهم علي حنب الحاجة للحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم « صلى في مرضه بالناس وابو بكر رضى الله عنه يسعهم التكبير » رواه البخارى ومسلم من رواية عائشة وسأ بسط هذه المسألة في اول فصل الركوع ان شاء الله تعالى واما غير الامام فالسنة الاسرار بالتكبير سواء المأموم والمنفرد وادنى الاسرار ان يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا عارض عنده من لفظ وغيره وهذا عام في القراءة والتكبير والتسبيح في الركوع وغيره والشهد والسلام والدعاء سواء واجبها ونقلها لا يحسب شيئا منها حتى يسمع نفسه اذا كان صحيح السمع ولا عارض فان لم يكن كذلك رفع بحيث يد مع لو كان كذلك لا يجزئه غير ذلك هكذا نص عليه الشافعي وافق عليه الاصحاب قال اصحابنا ويستحب ان لا يزيد علي اسماع نفسه قال الشافعي في الام يسمع نفسه ومن يليه لا تجارزه *

لترتيب المذكور بما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ولا يتضح الاحتجاج به في هذا المقام لان هذا الخبر أمر بالأتان بما يشتمل عليه المأمور عند العجز عن ذلك المأمور فانه قال فأتوا منه ما استطعتم والقعود المعدول اليه عند العجز لا يشتمل عليه القيام المأمور به حتى يكون مستطاعا من المأمور به وكذلك الاضطجاع لا يشتمل عليه القعود وأجراء الافعال علي القلب لا تشتمل عليه الافعال المأمور بها الا ترى أنه اذا أتى بالافعال ولم يحضرها في ذهنه حين ما يأتي بها أجزأته صلاته فلا تكون هذه المسائل متناولة بالخبر ولتعد الي أمور تتعلق بلفظ الكتاب قوله فان عجز عن القعود صلى علي جنبه الايمن كلمة صلى قد اطل في النسخ بالحاء لان المصنف روى في الوسيط أن ابا حنيفة رحمة الله عليه قال اذا عجز عن القعود سقطت الصلاة لكن هذا النقل لا يكاد يلقي في كتبهم ولا في كتب اصحابنا وانما الثابت عن ابي حنيفة اسقاط الصلاة اذا عجز عن الايماء بالرأس فاذا موضع العلامة باءا قوله فيوميء بالطرف ويعلم بالميم أيضا لما قدمنا حكايته وبالواو أيضا لان صاحب البيان حكى عن بعض اصحابنا وجها مثل مذهب ابي حنيفة وقوله علي جنبه الايمن ينبغي أن يرقم بالحاء لان عنده يستلقي علي ظهره وكذلك بالواو اشارة الي الوجه الصائر الي مثل مذهبه وكذلك قوله مستقبلا بمقادير يديه القبلة بالواو اشارة الي الوجه الثالث وقوله أو يجزى الافعال علي قلبه ليست كلمة أو للتخير بل لترتيب واعلم أن جميع ما ذكره من اول الركن الي هذه النهاية من ترتيب المنازل والهيئات مفروض في الفرائض فاما النوافل فنسذكر حكمها في الفرع الثالث *

(١) حديث « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه من حديث ابي هريرة وقد تقدم في التيمم وفي لفظ لاحمد قاتوه ما استطعتم وللطبراني في الاوسط فاجتنبوه ما استطعتم قاله في شق النوى : (تنبيه) استدلل به الفزالي والامام وتعقبه الرافعي بان القعود ليس جزءاً من

(فرع) في مسائل تتعلق بالتكبير (أحداها) يجب أن يكبر للاحرام قائما حيث يجب القيام وكذا المأموم الذي يدرك الامام راكعا يجب ان تقع تكبيرة الاحرام بجميع حروفها في حال قيامه فان أتى بحرف منها في غير حال القيام لم تنعقد صلاته فرضا بلا خلاف وفي انعقادها نفلا الخلاف السابق قريبا في فصل النية هذا مذمبنا وهو رواية عن مالك والاسهر عنه انه تنعقد صلاته فرضا اذا كبر وهو مسبوق وهو نصه في الموطأ والمسنون قال الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة فلو شك هل وقعت تكبيرته كلها في القيام ام وقع حرف منها في غير القيام لم تنعقد صلاته نفلا لان

قال ﴿فروع ثلاثة (الاول) من به رمد لا يبرأ الا بالاضطجاع فالاقيس أن يصلي مضطجعا وان قدر علي القيام ولم ترخص عائشة وابو هريرة لابن عباس رضي الله عنه فيه﴾

القادر علي القيام اذا أصابه رمد وقال له طيب يوفق بقوله ان صليت مستقيا أو مضطجعا أمكن مدواك والا خفت عليك العمي قل له أن يستلقي أو يضطجع بهذا العذر فيه وجهان أحدهما وبه قال الشيخ أبو حامد لا لما روى أن ابن عباس رضي الله عنهما لما وقع الماء في عينه قل له الاطباء ان مكثت سبعا لاتصلي الا مستلقيا عاجلتك فسأل عائشة وأم سلمة وأبا هريرة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم فلم يرخصوا له في ذلك فترك المماثلة وكف بصره وبروي هذا الوجه عن مالك وأظهرهما ومقال أبو حنيفة واحده ذلك كما يجوز له الافطار في رمضان بهذا العذر وكما يجوز ترك اوضوء والعدول الي التيمم به ولانه يجوز ترك العيسام لما فيه من المشقة الشديدة والمرض المضجر فلان يجوز تركه لذهاب البصر كان اولي ولو كانت المسألة بجاعا وامره الطيب باقعود فقد قال امار الحرمين الذي أراه أنه يجوز القعود بلا خلاف وبني هذا علي ما حكاه عنه في أنه يجوز ترك القيام به لا يجوز به ترك القعود قال ولهذا فرض شيوخ الاصول الخلاف في المسألة في صورة الاضطجاع وسكنوا عن صورة القعود والمفهوم من كلام غيره أنه لا فرق والله أعلم *

قال ﴿الثاني منها وجد القاعد خفة في أثناء الفاتحة فليبادر الى القيام وليترك القراءة في النهوض الى أن يستدل ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويته وان خف بعد الفاتحة لزمه القيام دون الطأئنة ليهوى الي الركوع فان خف في الركوع قبل الطأئنة كفاه أن يرتفع منحيا الى حد الركعين﴾

اذا عجز المصلي في أثناء صلاته عن القيام قعد وبني وكذا لو كان يصلي قاعدا فعجز عن القعود في أثناء صلاته يضطجع ويبني ولو كان يصلي قاعدا فقد عجز علي القيام في صلاته يقوم ويبني وكذا لو كان يصلي مضطجعا فقد عجز علي القيام أو القعود يأتي بالمقدور وعليه وبني خلافا لابي حنيفة في هذه الصورة الاخيرة حيث قال يستأنف لنا انه قدر علي الركن المعجوز عنه في صلاته فيعدل

القيام فلا يكون باستطاعة مستطاعا لبعض المأمور به لعدم دخوله فيه : وأجاب ابن الصلاح عن هذا بان الصلاة بالقعود وغيره تسمى صلاة فهذه المذكورات انواع لجنس الصلاة

الاصل عدم التكبير في القيام (واعلم) ان جمهور الاصحاب أطلقوا أن تكبيرة الاحرام اذا وقع بعضها في غير حال القيام لم تنفذ صلاته وكذا قاله الشيخ ابو محمد في البصرة ثم قال ان وقع بعض تكبيرته في حال ركوعه لم تنفذ فرضا وان وقع بعضها في انحنائه ونمت قبل بلوغه حد الركوع انقضت صلاته فرضا لان ما قبل حد الركوع من جملة القيام ولا يضر الانحناء اليسير قال والحد الفاصل بين حد الركوع وحد القيام ان تنال راحته وركبته لومديديه فهذا حد الركوع وما قبله حد القيام فان كانت يده او إحدى أطرافه طوية خارجة عن العادة اعتبر عادة مثله في الحلقة هذا كلام الشيخ أبي محمد وهو وجه ضعيف الاصح أنه متى انحنى بحيث يكون الي حد الركوع أقرب لم يكن قائما ولا تصح تكبيرته وقد سبق بيان هذا في فصل القيام (الثانية) ذكر الازهرى وغيره من أهل العربية في قوله الله أكبر قولين لأهل العربية أحدهما معناه الله كبير قالوا

(١) ما بين التبعين زائد في بعض النسخ

اليه وينى كما لو صلى قاعداً فقدّر علي القيام اذا عرف ذلك فتقول تبدل الحال أما ان يكون من التقصان الي السكال أو بالعكس (القسم الاول) كما اذا وجد القاعد قدرة القيام لحقة لارض ينظر فيه ان اتفق ذلك قبل القراءة قام وقرأ قائما فان كان في أثناء القراءة فسكن ذلك يقوم ويقرأ بقية الفائدة في القيام ويجب أن يترك القراءة في النهوض الي أن ينتصب ويبتدل فلو قرأ بعض الفائدة في نهوض لم يحسب وعليه ان يعيد لان حالة النهوض دون حالة القيام وقد قدر على أن يقرأ في كل الحالين وان قدر بعد القراءة وقبل الركوع فيلزمه القيام ايضا ليهوى منه الي الركوع ولا يلزمه الطمأنينة في هذا القيام فانه غير مقصود لنفسه وإنما الغرض منه الهوى الي الركوع (١) لا غير ويستحب في هذه الاحوال اذا قام ان يعيد الفائدة لتقع في حالة السكال ولو وجد المريض الحقة في ركوعه قاعدا نظر ان وجدها قبل الطمأنينة لزمه الارتفاع الي حد الركوعين عن قيام ولا يجوز له أن ينتصب قائما ثم يركع لانه لو فعل ذلك لكان قد زاد ركوعا وان وجدها بعد الطمأنينة قد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال الي الركوع القائم وفي لفظ الكتاب ما ينبه علي افراق هاتين الحالتين في وجوب الارتفاع الي حد الركوعين عن قيام وان لم يصرح بذلك لانه قيد الحقة في الركوع بما قبل الطمأنينة فيشر بأنه لو خف بعد الطمأنينة كان الامر بخلافه وقوله كفاه ان يرتفع فمهم ان هذا السكال لا بد منه وانه يجب عليه الارتفاع منحيا الي حد الركوعين عن قيام وهذا التفصيل ذكره امام الحرمين هكذا بعد ما حكى عن الاصحاب انهم قالوا يجوز ان يرتفع راکعا ولم ينصوا علي انه يجب ذلك (واعلم) انهم لم يفرقوا في جواز الارتفاع الي حد الركوعين بين ان ينحني قبل الطمأنينة وبعدها لانه لا بد له من القيام للاعتدال أو استويا أو منحيا فإذا ارتفع منحيا فقد أتى بصورة

بعضها ادنى من بعض فاذا عجز عن الاصل واستطاع الادنى واتى به كان آتيا بما استطاعه من الصلاة *

وقد جاء افضل نعمتا في حروف مشهورة كقولهم هذا أمر أهون أى هين قال الزجاج هذا غير منكرو
والثاني معناه الله اكبر كبيراً كقولك هو أعز عزيز كقول الفرزدق *

ان الذى رفع السماء بى لنا • يتادعائمه أعز وأطول

أراد دعائمه أعز عزيز وأطول طويل وقيل قول ثالث معناه الله اكبر من أن يشرك
به أو يذكر غير الملح والتمجيد والثناء الحسن قال صاحب التحرير في شرح صحيح مسلم
هذا أحسن الأقوال لما فيه من زيادة المعنى لاسمها على أصلنا فانا لا نجوز الله كبيراً والكبير بدل
الله اكبر وأما قولهم الله اكبر كبيراً فنصب كبيراً على تقدير كبرت كبيراً (الثالثة) قال صاحب
التلخيص وتابعه القاضى أبو الطيب والبغوى والأصحاب ونقله البندنجى وإمام الحرمين والغزالي
في البسيط ومحمد بن يحيى عن الأصحاب كقولهم كبر للآحرام أربع تكبيرات أو أكثر دخل في الصلاة
بالأوتار وبطلت بالاشماع وصورته أن ينوى بكل تكبيرة افتتاح الصلاة ولا ينوى الخروج من
الصلاة بين كل تكبيرتين فبالأولي دخل في الصلاة وبالثاني يخرج منها وبالثالث تدخل في الصلاة
وبالرابعة خرج وبالخامسة دخل وبالسابعة خرج وهكذا أبداً لان من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى
بطلت صلاته لانه يتضمن قطع الأولى فلو نوى بين كل تكبيرتين افتتاح الصلاة أو الخروج منها
فبأنية يخرج من الصلاة وبالتكبير يدخل فلم ينو بالتكبيرة الثانية وما بعدها افتتاحاً ولا دخولا
ولا خروجاً صحيح دخوله بالأولى ويكون؟ باقى التكبيرات ذكر ألا تبطل به الصلاة بل له حكم باقى

ركوع القائمين في ارتفاعه الذى لا بد له منه فلم ينم منه بخلاف ما لو انتصب قائماً ثم ركع فانه زاد ما هو مستغن
عنه قلنا يبطلان صلاته ولو خف المريض في الاعتدال عن الركوع قاعداً فان كان قبل أن يطمئن
لزمه أن يقوم للاعتدال ويطمئن فيه بخلاف ما إذا خف بعد القراءة فقام ليهوى منه الى الركوع
حيث لا يجب الطمأنينة فيه لما سبق وان كان بعد الطمأنينة فهل يلزمه أن يقوم لیسجد عن قيام حكمي
في التهذيب فيه وحينئذ أحدهما نعم كما يلزمه إذا خف بعد القراءة ليركع عن قيام وأظهره الألبان
الاعتدال ركن قصير فلا بد زمانه نعم لو اتقى ذلك في الركعة الثانية من صلاة الصبح قبل القنوت
فليس له أن يقتت قاعداً ولو فعل بطلت صلاته بل يقوم ويقتت (وأما القسم الثانى) وهو أن يتبدل حاله
من السكال الى التقصان كما إذا مرض في صلاته فعجز عن القيام فيعدل فيه الى المقدور عليه
بحسب الامكان فان اتفق في أثناء الفاتحة فيجب عليه ادامة القراءة في هويته لان حالة الهوى
اعلى من حالة القعود *

قال (الثالث) القادر على القعود لا يتنفل مضطحاً على أحد الوجين إذ ليس الاضطجاع
كالقعود فانه يحرم صورة الصلاة *

النوافل يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام لكن الثواب يكون على النصف من ثواب

الأذكار (الرابعة) نص الشافعي والأصحاب أنه لو اخل بحرف واحد من التكبير لم تنقصد صلاته وهذا لا خلاف فيه لأنه ليس بتكبير (الخامسة) للمذهب الصحيح المشهور أنه يستحب أن يأتي بتكبيره الاحرام بسرعة ولا يمدّها ثلاث زلّون النية وحكي المتولي وجها أنه يستحب مدها والمذهب الأول قال الشافعي في الام : يرفع الامام صوته بالتكبير ويعدّه من غير تعطيل ولا تحريف : قال الاصحاح اراد بالتعطيل المدح بالتحريف اسقاط بعض الحروف كالراء من اكبروا ما تكبيرات الانتقال كالركوع والسجود ففيها قولان القديم يستحب ان لا يمدّها والجديد بالصحيح يستحب مدها إلى ان يصل الركن المنقل اليه حتى لا يخلو جزء من صلاته من ذكر (السادسة) قال المتولي وغيره يجب على السيد ان يعلم مملوكه التكبير وسائر الاذكار المفروضة ومالا تصح الصلاة إلا به او يغليحني يتعلم ويلزم الاب تعليم ولده وقدم سبق بيان تعليم الوالد في مقدمة هذا الشرح وفي أول كتاب الصلاة (السابعة) يجب على المكلف أن يتعلم التكبير وسائر الاذكار الواجبة بالعريّة (الثامنة) في بيان ما يترجم عنه بالعجمة ومالا يترجم أما النافحة وغيره من القرآن فلا يجوز ترجمته بالعجمة لا خلاف لأنه يذهب الاعجاز بخلاف التكبير وغيره فانه لا اعجاز فيه واما تكبيرة الاحرام والشهد الاخير والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وعلى الآل اذا اوجبتاها فيجوز ترجمتها للعاجز عن العريّة ولا يجوز للقادر واما ما عدا الاطّاف الواجبة قسمان دعاء وغيره اما الدعاء المأثور ففيه ثلاثة اوجه

القائم لما روى عن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال «سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد فقال من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد» (١) ويرى «وصلاة القائم على النصف من صلاة القاعد» (٢) ولو تنفل مضطجعا مع القدرة على القيام والعود فهل يجوز فيه وجهان أحدهما لا لان قوام الصلاة بالانفعال فاذا اضطجع فقد ترك معظمها وانحوت صورتها بخلاف القعود فان صورة الصلاة بنسي منظومة

(١) حديث عمران بن حصين عن القائم من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد البخاري بلفظ أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعداً فقال ان صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى قائماً الحديث مثله : (تنبيه) المراد بالنائم المضطجع وصحف بعضهم هذه اللفظة فقال انما هو صلى بآباء أى بالاشارة كما روى انه صلى الله عليه وسلم على ظهر الدابة يومى ابناء ولو كان من النوم لما رضى نبيه عن الصلاة لمن غلبه النوم وهذا انما قاله هذا القائل بله على ان المراد بالنائم حقيقة واذا حمل على الاضطجاع ادفع الاشكال

(٢) (قوله) ويرى صلاة القائم على النصف من صلاة القاعد : (قلت) رواه بهذا اللفظ ابن عبد البر وغيره وقال السهلي في الروض نسب بعض الناس النسي الى التصحيف وهو مردود

اصحها يجوز الترجة للعاجز عن العربية ولا يجوز للقادر فان ترجم بطلت صلاته والثاني يجوز لمن يحسن العربية وغيره والثالث لا يجوز لواحد منها لعدم الضرورة اليه ولا يجوز ان يخترع دعوة غير مأثورة ويأتي بها بالعجمية بلا خلاف وتبطل بها الصلاة بخلاف ما لو اخترع دعوة بالعربية فانه يجوز عندنا بلا خلاف واما سائر الاذكار كالتشهد الاول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والتمنوت والتسبيح في الركوع والسجود وتكبيرات الانتقال فان جوزنا الدعاء بالعجمية فبهذا اولي والا فني جوازها للعاجز اوجه اصحها يجوز والثاني لا والثالث يترجم لما يجبر بالسجود دون غيره (١) وذكر صاحب الحاوي انه اذا لم يحسن العربية أتى بكل الاذكار بالعجمية وان كان

١. ومع هذا
ش. النسخ
رتب
ب. « ولم
ها مذاقا
ر.

معهما جميعا الخوازمي لما روينا من الخبر ثم المضطجع في صلاة الفرض ان قدر على الركوع والجلوس فأتى بها كما تقدم ومنها الخلاف في جواز الاضطجاع جاز في جواز الاقتصار على الائمة لكن الاظهر منع الاقتصار على الائمة ثم قال الامام ما عندي أن من يجوز الاضطجاع يجوز الاقتصار في الاركان المذكورة كالتشهد والتكبير وغيرهما على ذكر القلب وبهذا يضعف الوجه الثاني من أصله وان ارتكبه من صار اليه كان طاردا للقياس لكنه يكون خارجا عن الضبط مقتضاها ولمن جوز الاضطجاع أن يقول ما روينا من الخبر صريح في جواز الاضطجاع فليجزم المضطجع وان جوزنا له الاقتصار على الائمة في الركوع والسجود فلا يلزم من جواز الاقتصار على الائمة في الافعال جواز الاقتصار على ذكر القلب في الاذكار فان الافعال أشق من الاذكار فهي أولي بالمساحة ولا فرق في التوافل بين الرواتب وصلاة العيدين وغيرهما وقال القاضي ابن كنج في شرحه صلاة العيدين والاستسقاء والحسوف لا يجوز فعلها عن قعود كصلاة الجنائزة *

قال (الركن الثالث القراءة ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب (م ح) ثم التعوذ (م) بعده من غير جهر (و) وفي استحباب التعوذ في كل ركعة وجهان *)

ركن القراءة. فمتان سابقتان واخرتان لاحقتان أما الإبتان فأولاهما دعاء الاستفتاح فيستحب للمصلي اذا كبر ان يستفتح بقوله (وجهت وجهي لاني فطر السموات والارض خنيما مسلما وما أنا من

لانه في الرواية الناجية صلاة التائم على النصف من صلاة القاعد : (قلت) وهو يدفع ما تمل به التائل الاول وقال ابن عبد البر جهر اهل العلم لا يميزون التائلة مضطجعا فان أجاز احد التائلة مضطجعا مع القدرة على القيام فهو حجة له وان لم يجز احده فالحديث اما غلط او منسوخ وقال الغطاني لا يحفظ عن احد من اهل العلم انه رخص في صلاة التطوع تأتما كما رخصوا فيها قاعداً فان محض هذه اللفظة ولم تكن من كلام بعض الرواة ادرجها في الحديث وقاسه على صلاة القاعد أو اعتبره بصلاة للمريض تأتما اذا عجز عن القعود فان التطوع مضطجعا للقادر على القعود اختي وما ادعيه من الاتفاق على المنع مردود فقد حكاه الترمذي عن الحسن البصري وهو أصح الوجهين عند الشافعية *

يحسنها أي بها بالعربية فإن خالفوا قلنا بالانزاسية فما كلن واجبا كالشهد والسلام لم يجزه وما كلن سنة كالتيبيج والافتتاح اجزأه وقد أساء *

(فرع) إذا أراد الكفر الاسلام فإن لم يحسن العربية أتى بالشهادتين بلسانه وبصير مسلما بلا خلاف وإن كلن يحسن العربية فهل يصح اسلامه بغير العربية فيه وجان مشهوران الصحيح باتفاق الاصحاب صحته قال القاضي ابو الطيب وصاحب الحاروي وآخرون قال ابو سعيد الاصطخري لا يصير مسلما وقل عامة اصحابنا يصير وكذا نقله عن الاصطخري الشيخ ابو حامد والبندنجي والحاملي وغيرهم واتفقوا على ضعفه وقاسه الاصطخري على تكبيرة الاحرام ورفق الاصحاب بان المراد من الشهادتين الاخبار عن اعتقاده وذلك يحصل بكل لسان وأما التكبير فعبد الشرح فيه لفظ فوجب اتباعه مع القدرة (التاسعة) في مذاهب العلماء في التكبير بالعجمية: قد ذكرنا ان مذهبنا انه لا تجوز تكبيرة الاحرام بالعجمية لمن يحسن العربية وتجاوز لمن لا يحسن وبه قال مالك وابو يوسف ومحمد واحد ودادود والجوهري وقال ابو حنيفة تجوز الترجمة لمن يحسن العربية ولو لغيرهم واحتج بقوله يقول الله تعالى (وذكر اسم ربه فعلى) ولم يفرق بين العربية وغيرها ومحدث «فجرمها التكبير» وقياسا على اسلام الكفر ودليلا قوته صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني اصلي» وكان يكبر بالعربية فان قالوا التكبيرة عندنا ليست من الصلاة بل شرط خارج عنها قلنا قد سبق الاستدلال على انها من الصلاة والجواب عن احتجاجهم بالآية ان المفسرين وغيرهم مجمعون على انها لم ترد

هذه القوة من
الشرح قبل ذلك
بصفحات قليلة
فصله

للمترकिन ان صلاتي واجبي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا تترك له وبذلك أمرت وانا من المسلمين (خلافا لما لك حيث قال لا يستفتح بعد التكبير إلا بالثانحة والدعاء والتعوذ يقدمها على التكبير ولا بي حنيفة واحمد حيث قال لا يستفتح بقوله سبحانك اللهم وبحمدك وبارك اسلم وتعالى جندك ولا اله غيرك لنا ما روى عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

(١) (قوله) روى عن ابن عباس لما وقع الماء في عينيه قال له الاطباء ان مكثت سبعا لا تعصلي مستلقيا عاجلك فسال عائشة ولم سلمة وابا هريرة وغيرهم من الصحابة فلم يرضوا له في ذلك فتذكر للماجة وكف بصره رواه الثوري في جامعه عن جابر عن ابي الضمعي ان عبد الملك او غيره بعث الى ابن عباس بالاطباء على البرد وقد وقع الماء في عينيه فقالوا تعمل سبعة ايام مستلقيا على قفلك فسالهم سلمة وعائشة قهتاه ومن هذا الوجه أخرجه الحاكم والبيهقي وأما استفتاء لابا هريرة فاخرجه ابن ابي شيبة وابن المنذر من طريق الاعمش عن المسيب بن رافع عن ابن عباس في هذه القصة قال فارسل الى عائشة وابا هريرة وغيرهما قال فحكمهم قال ان مت في هذه السنة كيف تصنع بالصلاة قال فتذكر عينه فلم يدأوها وفي هذا انكار على النووي في انكاره على التزاني بما لان المصالح ذكره لابي هريرة في هذا فقال استفتاء لابي هريرة لاجل له وقال في تحقيق الصحيح عن ابن عباس انه كره ذلك كذا رواه عنه عمرو بن دينار : (فت) والرواية المذكورة عن عمرو صحيحة اخرجها البيهقي وليس فيها منافاة للاولي والله أعلم *

في تكبيرة الاحرام فلا تعلق لهم فيها وعن حديث «تحريمها التكبير» انه محمول على التكبير المصهور وعن قياس على الاسلام ان المراد الاخبار عن اعتقاد القلب وذلك حاصل بالعجبية بخلاف التكبير (العاشرة) تنقذ الصلاة بقوله الله الاكبر بالاجماع وتنقذ بقوله الله اكبر عندنا وعند الجمهور وقال مالك واحمد وداود لا تنقذ وهو قول قديم كما سبق ولا تنقذ بغير هذين فلو قال الله أجل أو الله اعظم أو الله الكبير ونحوها لم تنقذ عندنا وعند مالك واحمد وداود والعلماء كافة الا بأخيفة فانه قال تنقذ بكل ذكر يقصد به تعظيم الله تعالى كقوله الله أجل أو الله اعظم أو الحمد لله ولا اله

أنه «كان اذا استفتح الصلاة كبر ثم قال وجهت وجهي الي آخره وقال في آخره وأنا أول المسلمين» لانه صلى الله عليه وآله وسلم أول مسلمي هذه الامة وروى أنه كان يقول بعده «اللهم أنت الملك لا اله الا أنت سبحانك وبحمدك أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا انه لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لاجل اخلاق لا يهدي لاجلها الا أنت واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا أنت ليك وسعديك والخير كله في يديك والمهدي من هديت انا بك واليك لاملجأ ولا منجى منك الا اليك تباركت وتعاليت استغفرك وأتوب اليك» وروى بعد قوله والخير كله في يديك «والشر ليس اليك» قال المزني أي لا يضاف اليك على انفراده وقيل أي لا يقترب به اليك والزيادة على ما ذكرنا أو لا نستحبها للمنفرد والامام اذا علم رضا المؤمنين بالتطويل اذا عرف ذلك فاعلم قوله ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب بالميم واللفظ لا يقتضي الاعلام بالحاء والالف لانها يساعدان على انه يستفتح قبل القراءة بشيء وانما يخالفان في انه يتم يستفتح وكل واحد من الذكرين اعني وجهت وسبحانك اللهم يسعي دعاء الاستفتاح وثناء وليس في لفظ الكتاب تعرض للاول بعينه الا انه هو الذي اراده فلذلك اعلم بهما ايضا ومن ترك دعاء الاستفتاح عمدا اوسهوا حتى تعوذ او شرع في الفاتحة لم يعد اليه ولم يداركه في سائر الركعات وفرع عليه ما لو ادرك الامام المسبوق في التشهد الاخير فكبر وقعد فلم الامام ثم قعد يقوم ولا يقرأ دعاء الاستفتاح انوات وقته بالقعود ولو سلم الامام قبل قعوده يقعد

(١) حديث علي في دعاء الاستفتاح رواه مسلم بطوله وزاد ابن حبان اذا قام الى المكتوبة وفي رواية النسائي من حديث جابر كان اذا استفتح الصلاة قال ان صلاتي قال الشافعي استحسب ان يأتي به للمصلي يتأمله ويحمل مكانا وانا أول المسلمين وانا من المسلمين : (قلت) وهذه اللفظة في رواية مسلم ايضا ذكرها ابو داود موقوفة على بعض التابعين : (تنبه) زاد الرازي في سياقه بعد حنيفا مسلما وهو عند ابن حبان ايضا من حديث علي وزاد بعد قوله لا اله الا أنت سبحانك وبحمدك وهو في رواية الشافعي عن مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة بسنده وزاد بعد فاعلم كله في يديك والمهدي من هديت وهو في رواية الشافعي ايضا *

الا لله وسبحان الله وبأى أميائه شاء كقول له الرحمن اكبر أو أجل أو الرحيم اكبر أو أعظم والقديس أو الرب أعظم ونحوها ولا تمتد بقوله يا الله ارحمني أو اللهم اغفر لي أو بالله استعين وقال أبو يوسف تمتد بألفاظ التكبير كقوله الله اكبر أو الله الاكبر أو الله الكبير ولو قال الله أو الرحمن وامتد عليه من غير صفة ففي انعقاد صلاته روايتان عن أبي حنيفة * واحتج لابي حنيفة بقول الله تعالى (قد افاح من نركي وذكر اسم ربه فاصلي) ولم يخص ذكر او عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين «رواه البخاري بهذا اللفظ ومسلم بلفظ آخر ولأنه ذكر فيه تعظيم فاجزأ التكبير ولأنه ذكر فيه مختص بلفظ كالحطبة * واحتج اصحابنا بحديث «تحريم التكبير» وليس هو منسكاً بدليل الخطاب بل بمنطوق وهو ان قوله «تحريم التكبير» يقتضي الاستفراق وان تحريمه لا يكون الا به وبقوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخاري كسبق ولهم عليه اعتراض سبق هو وجوابه * وأما احتجاجهم بالآية فقد سبق ان المفسرين مجمعون على انها لم ترد في تكبيرة الاحرام وعن حديث أنس رضي الله عنه ان المراد كانوا يفتتحون القراءة في رواية مسلم «فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها» وبينه حديث عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والتمزيك بالحمد لله رب العالمين» رواه البخاري ومسلم وعن قولهم ذكر فيه تعظيم انه قياس يخالف السنة ولأنه ينتقض بقولهم اللهم ارحمني والجواب عن الخطبة ان المراد

ولا يقرأ دعاء الاستفتاح ولا فرق في دعاء الاستفتاح بين الفريضة وغيرها وحكي بعض الاصحاب ان السنة في دعاء الاستفتاح ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك الي آخره ثم يقول وجهت وجهي الي آخره جمعاً بين الاخبار (١) ويحكي هذا عن أبي اسحق المزوي وبني حاتم وغيرها الثانية يستحب بعد

(١) (قوله) ان بعض الاصحاب قال ان السنة في دعاء الاستفتاح ان يقول سبحانك اللهم وبحمدك الحديث هو في الباب عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت كلن التي صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك رواه أبو داود وإسحاق ورجال استاده ثقة لكن فيه اقطاع واعله أبو داود بانه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب وبان جماعة وروا قصة الصلاة عن زيد بن مسرة ولم يذكروا ذلك فيه وقال الدارقطني ليس بالقوي انتهى وله طريق أخرى رواها الترمذي وابن ماجه من طريق حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة نحوه وحارثة ضعيف قال ابن خزيمة حارثة مدني نزل الكوفة وليس ممن يصحح اهل العلم بحديثه وهذا صحيح عن عمر لادن النبي صلى الله عليه وسلم وأما قول الترمذي لا نعرفه إلا من هذا الوجه فمتروك بطريق أبي الجوزاء السابقة وبما رواه الطبراني عن عطاء عن عائشة نحوه : وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وابن سعيد وانس والحكم بن عمار وبني أمية وعمر بن العاص : وجاز قال الحاكم وقد صح ذلك عن عمر ثم ساقه وهو في صحيح ابن خزيمة كما مضى وفي صحيح مسلم ايضاً ذكره في موضع غير مظنه استطراداً وفي استاده اقطاع *

الموعظة ويحصل بكل لفظ وهنا المراد الوصف بالكلمات وليس غير قولنا الله أكبر في معناه واحتج أبو يوسف بحديث «تحرعها التكبير» وهو حاصل بقولنا الله الكبير ولانه بمعناه دلينا ماسبق وأما حديث «تحرعها التكبير» فمحول على المصود وهو الله أكبر وأما قوله انه بمعناه فمنوع لان في الله أكبر مبالغة وتعظيم ليس في غيره واحتج بالمالك وموافقه بأن المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم الله أكبر فلا يجوز الله الأكبر كما لا يجوز الله الكبير وكلا لا يجوز في الاذان الله الأكبر دليلان قوله الله الأكبر هو الله أكبر وزيادة لا تغيير للمعنى فجاز كقوله الله أكبر كبيراً وهذا يحصل الجواب عن الحديث قال القاضي أبو الطيب قالوا يجوز الله الكبير الأكبر الموضوع للمبالغة وأما قولهم لا يجوز في الاذان الله الأكبر فقال القاضي أبو الطيب والاصحاب لا نسله بل يجوز ذلك في الاذان كالصلاة والله اعلم (الحادية عشرة) تكبيرة الاحرام واحدة ولا تشريعية زيادة عليها هذا مذهبنا ومنه العلماء كافة والاجماع منعقد عليه وحكى القاضي أبو الطيب والعبدي عن الرافضة انه يكبر ثلاث تكبيرات وهذا خطأ ظاهر وهو مردود بنفسه غير محتاج الى دليل على رده فلو كبر ثلاثاً أو كبر (١) ففيه التفصيل السابق في المسألة الثالثة قال المصنف رحمه الله *

ويستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام حذو منكبيه لما روى ابن عمر رضي الله عنهما النبي

دعاء الاستفتاح ان يتعوذ بخلاف المالك الا في قيام رمضان لما روى عن جبير بن مطعم وغيره ان النبي ﷺ كان يتعوذ في صلاته قبل القراءة (١) وصيغة التعوذ اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذكره الشافعي رضي الله

(١) حديث جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة رواه احمد وابوداود وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديثه بلفظ كان رسول الله ﷺ اذا دخل في الصلاة قال الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً ثلاثاً سبحان الله بكرة وأصيلاً ثلاثاً اعوذ بالله من الشيطان الرجيم من نفاقه وهزئه ولغظه ابن حبان ولفظ الحاكم نحوه وحكى ابن خزيمة الاختلاف فيه وقد اوضحته طرقة في المدرج

(قوله) وروى عن غير جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ قبل القراءة رواه احمد واصحاب السنن والحاكم من حديث ابى سعيد الخدري قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة بالليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول لا إله إلا الله ثلاثاً ثم يقول الله أكبر ثلاثاً ثم يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من هزئه وهفئه وناله الترمذي حديث ابى سعيد اشهر حديث في الباب وقد تكلم في اسناده وقال احمد لا يصح هذا الحديث وقال ابن خزيمة لا نعرف في الافتتاح سبحانك اللهم خيراً تأمنا عند اهل المعرفة بالحديث واحسن اسانيده حديث ابى سعيد ثم قال لا نعلم أحداً ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه ورواه احمد من حديث ابى امامة نحوه وفيه اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وفي اسناده من لم يسم : وروى ابن ماجه وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم اني اعوذ بك من الشيطان الرجيم من هزئه وهفئه

صلى الله عليه وسلم «كلن اذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع» *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه البخارى ومسلم وأجمعت الامة على استحباب رفع اليدين في تكبيرة الاحرام ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع فيه ونقل العبدى عن الزيدية انه لا يرفع يديه عند الاحرام والزيدية لا يهتد بهم في الاجماع ونقل المتولى عن بعض العلماء انه أوجب الرفع ورأيت اما فيما علق من فتاوى القفال أن الامام البارع في الحديث والفقه أبا الحسن احمد بن سيار المروزي من متقدمى أصحابنا في طبقة للزنى قل اذا لم يرفع يديه لتكبيرة الاحرام لاتصح صلاته لأنها واجبة فوجب الرفع بخلاف باقى التكبيرات لا يجب الرفع لها لأنها غير واجبة وهذا الذى قاله مردود باجماع من قبله وأما محل الرفع فقال الشافعى في الام ومختصر للزنى والاصحاب يرفع حذو منكبيه والمراد أن تحاذى راحته منكبيه قال الرافى والمذهب انه يرتفع بحيث يحاذى أطراف أصابعه أعلى اذنيه وإبهاماه شحمتى اذنيه وراحته منكبيه وهذا معنى قول الشافعى والاصحاب رحمهم الله يرفعها حذو منكبيه وهكذا قاله المتولى والبقوى والغزالى وقد جمع الشافعى بين الروايات بما

عنه وورد في لفظ الخبر وحكى القاضي الرويانى عن بعض أصحابنا أن الحسن ان يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ولا شك ان كلامهما جائز مؤد للغرض وكذا كل ما يشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان وهل يجهر به فيه قولان أحدهما انه يستحب الجهر به في الصلاة الجهرية كالتمسية واثنا عشر وأصحابها وهو المذكور في الكتاب ان المستحب فيه الاسرار بكل حال لانه ذكر مشروع بين التكبير والقراءة فيسن فيه الاسرار كدعاء الاستفتاح وذكر الصيدلانى وطائفة من الأصحاب ان الاول قوله القديم والثانى الجديد وحكى في البيان القولين على وجه آخر فقال أحد القولين انه يتخير بين الجهر والاسرار ولا يرجح واثنانى انه يستحب فيه الجهر ثم نقل عن أبى علي الطبرى انه يستحب الاسرار به فيحصل في المسألة ثلاثة مذاهب * ثم استحباب التعوذ يختص بالركعة الاولى أم لا منهم من قل لا يل يسن في كل ركعة الا انه في الركعة الاولى أكد وحكوا ذلك عن نص الشافعى رضى الله عنه اما انه يستحب في كل ركعة لمظاهر قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم)

وثنه ورواه الحاكم والبيهقى بلفظ كان اذا دخل في الصلاة وعن انس نحوه رواه الدارقطنى وفيه الحسين بن على بن الاسود فيه مقال وله طريق اخرى ذكرها ابن ابى حاتم في الملل عن ابيه وضفها: (قائدة) كلام الرافى يقتضى انه لم يرد الجمع بين وجبت وحيى وبين سيئاتك اللهم وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر رواه الطبرانى في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الاسلمى راوية عن محمد بن المنكدر عنه وهو ضعيف : وفيه عن جابر أخرجه البيهقى بسند جيد لكنه من رواية ابن المنكدر عنه وقد اختلف عليه وفيه عن عمرو رواه اسحاق بن راهويه في مسنده وأعله ابو حاتم *

ذكرناه وكذا نقل القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون عن الشافعي أنه جمع بين الروايات الثلاث بهذا قال الرافعي وأما قول الغزالي في الوجيز فيه ثلاثة أقوال فنكر لا يعرف لغيره ونقل إمام الحرميين في المسألة قولين (أحدهما) يرفع حذو المنكبين (والثاني) حذو الأذنين وهذا الثاني غريب عن الشافعي وإنما حكمه أصحابنا العراقيون وغيرهم عن أبي حنيفة وعدوه من مسائل الخلاف وقد روى الرفع إلى حذو المنكبين مع ابن عمر أبو حميد الساعدي رواه البخاري ورواه أبو داود أيضاً من رواية علي رضي الله عنه وروى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهما أذنيه وفي رواية فروغ أذنيه» رواه مسلم وعن وائل بن حجر نحوه رواه مسلم وفي رواية لابن دواود في حديث وائل «رفع يديه حتى فاتا حيا المنكبيه وحاذي إبهاميه أذنيه» لكن إسنادها منقطع لأنه من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع منه وقيل أنه ولد بعد وفاة أبيه وذكر البغوي في شرح السنة أن الشافعي رحمه الله جمع بين رواية المنكبين ورواية الأذنين علي ما في هذه الرواية وهي ضعيفة أيضاً عن وائل «رفع إبهاميه إلى شحمتي أذنيه» والمذهب الرفع حذو المنكبين كما قدمناه ورجحه الشافعي والأصحاب بأنه أصح إسناداً وأكثر رواية لأن الرواية اختلفت عن روى إلى محاذاة الأذنين بخلاف من روى حذو المنكبين والله أعلم *

وقد وقع الفصل بين القراءتين فأشبه ما لو قطع القراءة خارج الصلاة بشغل ثم عاد إليها يستحب له التعوذ وأما أن الاستحباب في الركعة الأولى أكد فلان افتتاح قراءته في صلاته إنما يكون في الركعة الأولى وقد اشتهر ذلك من فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يشتهر في سائر الركعات ومنهم من قال فيه قولان أحدهما الاستحباب لما ذكرنا والثاني لا يستحب في سائر الركعات وبروى ذلك عن أبي حنيفة كما لو سجد للتلاوة في قراءته ثم عاد إلى القراءة لا يعيد

(قوله) ورد الخبر بأن صيغة التصدؤ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو كما قال كما تقدم وقد ورد بزيادة كما تقدم وفي مراسيل أبي داود عن الحسن أن رسول الله ﷺ كان يتعوذ أعوذ بالله من الشيطان الرجيم *

(قوله) عن بعض أصحابنا أن الأحسن أن يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم انتهى هو في حديث أبي سعيد الخدري الذي سبق *

(قوله) اشتهر من فعل رسول الله ﷺ التصدؤ في الركعة الأولى ولم يشتهر في سائر الركعات : أما اشتهاره في الأولى فستفاد من الأحاديث المتقدمة : وأما عدم شهرة تعوذ في باقي الركعات فأنما لم يذكر في الأحاديث المذكورة لأنها سيق في دعاء الاستفتاح وعموم قوله تسالي فإذا قرأت القرآن فاستعذ بقضى الاستعاذة في أول كل ركعة في اجداء القراءة وقد استحسب التصدؤ في كل ركعة الحسن وعطاء وإبراهيم وكان ابن سيرين يستفتح في أول كل ركعة *

(فرع) في هذا هاجب العلماء في محل رفع اليدين: ذكرنا أن مذهبنا المشهور أنه يرفع حذو منكبيه به قال
عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما مالك وأحمد واسحق وابن المنذر وقال أبو حنيفة حذو أذنيه وعن محمد
رواية أنه يتخير بينهما ولا فضيلة لأحدهما وحكاه ابن المنذر عن بعض أهل الحديث واستحسنه وحكي
العبيدي عن طاوس أنه يرفع يديه حتى يجاوز بهما رأسه وهذا باطل لأصل له *
قال المصنف رحمه الله *

(ويفرق بين أصابعه لما روى بومرير رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان ينشر أصابعه
في الصلاة نشر آء »)

(الشرح) هذا الحديث رواه الترمذي وضعفه بالغ في تضعيفه واختلف أصحابنا في استحباب
تفريق الأصابع هنا قطع المصنف الجمهور باستحبابه وقوله المحامي في المجموع عن الأصحاب مطلقا وقال
الغزالي لا يتكافأ الضم ولا التفريق بل يتركها منشورة على هيئتها وقال الرافعي يفرق تفرقا وسطا والمشهور
الأول قال صاحب التهذيب يستحب التفريق في كل موضع أمرناه برفع اليدين *

(فرع) للأصابع في الصلاة أحوال (أحدها) حالة الرفع في تكبيرة الأحرار والركوع والرفع منه والقيام
من التشهد الأول وقد ذكرنا أن المشهور استحباب التفريق فيها (الثاني) حالة القيام والاعتدال من الركوع
فلا تفريق فيها (الثالث) حالة الركوع يستحب تفرقها على الركبتين (الرابع) حالة الركوع يستحب ضمها
وتوجيهها إلى القبلة (الخامس) حالة الجلوس بين السجدين وفيها وجهان (الصحيح) أنها كحالة السجود (والثاني)
يتركها على هيئته ولا يتكلف ضمها (السادس) حالة التشهد باليمنى مقبوضة الأصابع إلا المسبحة والأبهام
خلاف مشهور واليسرى ميسرة وطوق فيها الوجهان اللذان في حالة الجلوس بين السجدين الصحيح يضمها
ويوجهها للقبلة * قال المصنف رحمه الله *

(ويكون ابتداء الرفع مع ابتداء التكبير وانتهائه مع انتهاءه فان سبق اليدين انتهتا مرفوعة حتى يفرغ
من التكبير لأن الرفع للتكبير فكان معه)

(الشرح) في وقت استحباب الرفع خسة أوجه أصحابها الذي جزم به المصنف هو أن يكون ابتداء
الرفع مع ابتداء التكبير وانتهائه مع انتهاءه وهذا هو المنصوص قل القاضي في الام: يرفع مع افتتاح التكبير
ويرفع يديه عن الرفع مع اقصائه ويثبت يديه مرفوعة حتى يفرغ من التكبير كله قال فان أثبت
يديه بعد اقصاء التكبير مرفوعتين قليلا لم يضره ولا أمره به هذا نصه بحروفه وقال الشيخ أبو حامد في

التعوذ وكان دابطة الصلاة تجمل السكل قراءة واحدة وعلى هذا ولو تركه في الركعة الأولى عدا
أو سهوا تدارك في الثانية بخلاف دعاء الاستفتاح وسواء أثبتنا الخلاف في المسألة أم لا فلا ظهر
أنه يستحب في كل ركعة وبه قال القاضي أبو الطيب الطبري وإمام الحرمين والرواني وغيرهم
وبعضهم يروى في المسألة وجهين بدل القولين ومنهم إمام الحرمين والمصنف *

في التعليق لاختلاف بين أصحابنا أنه يتبدى بالرفع مع ابتداء التكبير ولا خلاف أنه لا يحط يديه قبل انتهاء التكبير (والثاني) يرفع بلا تكبير ثم يتبدى التكبير مع ارسال اليدين وينتهي مع انتهائه (والثالث) يرفع بلا تكبير ثم يكبر ويدها قارنان ثم يرسلها بعد فراغ التكبير وصححه البغوي (والرابع) يتبدى بها معا وينهى التكبير مع انتهاء الارسال (والخامس) وهو الذي صححه الرافعي يتبدى الرفع مع ابتداء التكبير ولا استجاب في الانتهاء فان فرغ من التكبير قبل تمام الرفع او بالعكس أم الباقى وإن فرغ منها حط يديه ولم يستدم الرفع وقد ثبت فى الصحيح أحاديث يستدل بها لهذه الالوجه كلها أو أكثرها (منها) عن ابن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يرفع يديه حنو منكبيه اذا افتتح الصلاة» رواه البخارى ومسلم فى رواية للبخارى «يرفع يديه حين يكبر» وفى رواية له «كبر ورفع يديه» وفى رواية لمسلم قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام لى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حنوءا منكبيه ثم كبر» وفى رواية لابن داود باسناد صحيح أن حسن ثم كبر وهما كذلك «وعن أبى قلابة بكسر القاف - أنه رأى مالك بن الحويرث رضى الله عنه اذا لى كبر ثم رفع يديه وقال ان رسوا الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا رواه مسلم بهذا اللفظ وفى رواية للبخارى «كبر ورفع يديه» وفى رواية لمسلم عن مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان اذا كبر رفع يديه» والله اعلم قال المصنف رحمه الله *

فان لم يمكنه رفع يديه أو أمكنه رفع أحدها أو رفعها الى دون المنكب رفع ما يمكنه انعله صلى الله عليه وسلم «اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وان كان به علة اذا رفع اليد جاوز المنكب رفع لانه يأتى بالمأمور به وبزيادة هو مغلوب عليها وان نسي الرفع وذكره قبل أن يفرغ من التكبير أتى به لان محله باق *

(الشرح) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة رضى الله عنه وقد سبق بيانها قربا قال أصحابنا اذا كان أقبل اليدين أو أحدهما من المعصم رفع الساعد قال البغوي فان نطع من المرقع رفع العضد على اسمع الوجين للحديث المذكور والثاني لا يرفع لان العضد لا يرفع فى حال الصلوة وجزم المتولي رفع العضد ولو لم يمكنه الرفع إلا بزيادة على المشروع أو قص أى بالممكن فان قدر

قال «ثم الفاتحة بعد متعينة (ح) لا يقوم (ح) ترجعها مقامها ويستوي فيه الامام والمأموم (ح) فى السرية والجمهورية (ح) الا فى ركعة المسبوق وتقل المزمى سقوطها عن المأموم فى الجمهورية *

المصلي حالتان أحدهما أن يقدر على قراءة الفاتحة والثانية أن لا يقدر عليها فاما فى الحالة الاولى فيتعين عليه قراءتها فى القيام أو ما يقع بدلا عنه ولا يقوم مقامها شيء آخر من القرآن ولا ترجعها وبه قال مالك وأحمد خلافا لابى حنيفة حيث قال الفرض من القراءة آية من القرآن

على الزيادة والنقص ولم يقدر على المشروع آتى بالزيادة لما ذكره المصنف نص عليه الله انفى في الام واتمنى الاصحاب عليه فان كانت احدى يديه مقطوعة من اصلها أو شلأ لا يمكن رفعها رفع الاخرى فان كانت احدهما صحيحة والاخرى عليه فصل بالعليلة ما ذكرناه ورفع الصحيحة حذو المنكبين نص عليه في الام ولو ترك رفع اليدين عدا اوسهوا حتى آتى ببعض التكبير رفعها في الباقي فان آتم التكبير لم يرفع بعده نص عليه في الام واتفقوا عليه *

(فرع) في مسائل مثورة تتعاق بالرفع: قال الشافعي رضى الله عنه في الام: استحسب الرفع لكل مصلى امام او مأوم او منفر او امرأة قال وكل ما قلت يصنع في تكبيره الاحرام امرته يصنع في تكبيره الركوع وفي قوله سمع الله لمن حمده قال ورفع اليدين في كل صلاة نافلة وفريضة سواء قال ويرفع يديه في تكبيرات الجنائز والعيدين والاستسقاء وسجود القرآن وسجود الشكر قال وسواء في هذا كله صلى او سجد وهو قائم او قاعدا ومضطجع بوجهه ايماء في انه يرفع يديه لانه في ذلك كله في موضع قيام قال وان ترك رفع يديه في جميع ما مرته به او رفعها حيث لم آمره في فريضة او نافلة او سجود او عيدا او جنازة كرهت ذلك له ولم يكن عليه اعادة صلاة ولا سجود سهو عند ذلك او نسيه او جهله لانه هيئة في العمل وهكذا اقول في كل هيئة في عمل تركها هذا نص به روفه قال المتولي ويستحب ان يكون كفه الي القبلة عند الرفع قال البغوي والسنة كشف اليدين عند الرفع قال اصحابنا والمرأة كالرجل في كل هذا *

(فرع) اختلف العلماء في الحكمة في رفع اليدين فروى البيهقي في مناقب الشافعي باسناده

سواء كانت طويلة أو قصيرة وماى لسان قرأ جاز وان كان ترك الفاتحة مكروها والحدود الي لسان آخر اساءة * لانه ما روى عن عبادة بن الصامت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب » (١) ولا فرق في تعيين الفاتحة بين الامام والمأوم في الصلاة السرية وفي الجهرية قولان أحدهما انها لا تجب على المأوم وبه قال مالك واحمد لما روى انه صلى

(١) حديث صحيح عبادة بن الصامت لا صلاة لمن لم يقرأ فيها فاتحة الكتاب متفق عليه وفي رواية لمسلم وابن داود وابن حبان زيادة فصاعدا قال ابن حبان مردها بمعمر عن الزهري واعلى البخارى في جزء القراءة ورواه الدارقطني باللفظ لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بام القرآن وصححه ابن القطان ورواه ابن خزيمة وابن حبان بهذا اللفظ من حديث ابن هبيرة وفيه قلت وان كنت خلف الامام قال فاخذ يدي وقال اقرأ بها في نفسك : وروى الحاكم من طريق اشهب عن ابن عيينة عن الزهري عن محمود بن الربيع عن عباة مرفوعا ام القرآن عوض من غيرها وليس غيرها عوضا منها قال وله شواهد فساقتها : (قائمة) احتج الحنفية على عدم تمين الفاتحة بحديث المسى صلواته لان فيه ثم اقرأ بما يسر معك من القرآن وعنه الشافعي اجوبة اقوالها حديث لا تجزى صلاة المتقدم ويحمل حديث المسى على الحاجز عن تعليمها وهو من اهل الاداء *

عن الشافعي أنه صلى بحجب محمد بن الحسن فرقع الشافعي يديه لكوع والرفع منه فقال له محمد لم نهت يديك فقال الشافعي اعظاما للجلال الله تعالى واتباعا لستقرسوه ورجاء لثواب الله وقال التميمي من اصحابنا في كتابه التحرير في شرح صحيح مسلم من الناس من قال دفع اليدين تعيدا ليقبل معناه ومنهم من قال هو اشارة الى التوحيد وقال الملب بن ابي صفرة لما لقي في شرح صحيح البخاري حكمة الرفع عند الاحرام أن يراه من لا يسمع التكبير فيعلم دخوله في الصلاة فيقتدى به وقيل هو استسلام واقبال وكان الاسير اذا غلب يديه علامة لاستسلامه وقيل هو اشارة الى طرح امور الدنيا والاقبال بكايته على صلاته

قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاذا فرغ من التكبير فاستحب ان يضع اليمين على اليسار فيضع اليمني على بعض الكف وبعض الرسع لما روى واثل بن حجر قال « قلت لانظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فنظرت اليه وضع يده اليمني على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد » والمستحب أن يجعلهما تحت الصدر لما روى واثل قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فوضع يديه على صدره احدهما على الاخرى » *

﴿ الشرح ﴾ أما حديث واثل فستبينه في فرعي مسئلتى الخلائين إن شاء الله تعالى وأما اليد اليسار فبفتح الياء وكسر هاء لفتان والفتح افصح واشهر والرسغ بضم الراء واسكان السين المهملة وبالفين المعجمة قال الجوهرى ويقال بضم الدين وجهه ارساغ ويقال رصغ بالصاد وكذا جاء في هذا الحديث كما سند كره قريبا ان شاء الله تعالى والسين افصح واشهر وهو المفصل بين الكف والساعد واثل بن حجر بضم الحاء المهملة وبعدها جيم مضمومة وكان واثل من كبار العرب واولاد ملوك حبر كنيته ابو هندية نزل الكوفة وعاش الى ايام معاوية قال اصحابنا السنة ان يحط يديه بعد التكبير ويضع اليمني على اليسرى ويبض بكف اليمني كوع اليسرى وبعض رصغها وساعدها قال القفال يخبر بين بسط اصابع اليمني في عرض المفصل وبين نشرها في صوب الساعد ويجعلها تحت صدره وفوق سرتة هذا هو الصحيح المنصوص فيه وجهه شهور لا في اسحق المروزي انه يجعلها تحت

الله عليه وآله وسلم « انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتمى أحد منكم فقال رجل نعم يا رسول الله فقال مالي انازع بالقرآن فاتمى الناس عن القراءة فبما يجهر فيه بالقراءة » واصحابها

(١) ﴿ حديث ﴾ انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأتمى أحد فقال رجل نعم يا رسول الله فقال مالي انازع بالقرآن فاتمى الناس عن القراءة فبما يجهر فيه بالقراءة مالك في الموطأ والشافعي عنه واحمد والارملة وابن حبان من حديث الزهرى عن ابن اكيمة عن ابى هريرة وفيه فاتمى الناس وقوله فاتمى الناس الى آخره مدرج في الخبرين كلام الزهرى بينه الخطيب واتفق عليه البخارى في التاريخ وابو داود ويعقوب بن سفيان والذهلى والخطابى وغيرهم *

سرته والمذهب الاول قال الرافي واختلفوا في انه اذا ارسل يديه لم يرسلها ارسالا بليغا ثم يستأنف
دفعها الي تحت صدره ووضع اليمنى على اليسرى ام يرسلها ارسالا خفيفا الى تحت صدره فقط ثم يضع قلت
التاني اصح وبه قطع الغزالي في تنديده وجزم في الخلاصة بالاول *

(فرع) في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى: قل ذكرنا ان منهيها سنة به قال علي بن ابي طالب
وابو هريرة وعائشة وآخرون من الصحابة رضي الله عنهم وسعيد بن جبيرة والنخعي وابو مجلد وآخرون
من التابعين وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق وابو ثور وداود وجهور العلماء قال
الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وحكي ابن المنذر عن عبد الله
ابن الزبير والحسن البصري والنخعي أنه يرسل يديه ولا يضع إحداهما على الأخرى وحكاه القاضي
أبو الطيب أيضا عن ابن سيرين وقال الليث بن سعد يرسلها فان طال ذلك عليه وضع اليمنى على اليسرى

نحب عليه أيضا ما روى عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال «كنا خلف رسول الله
صلي الله عليه وآله وصحبه وسلم في صلاة الفجر فقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم
تقرؤن خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا ذلك الا بضاعة الكتاب» (١) وهذا القول يعرف
بالجديد ولم يسمه الزني من الشافعي رضي الله عنه فنقله عن بعض اصحابنا عنه يقال انه
اراد الربيع واما القول الاول فقد نقله ساجا عن الشافعي رضي الله عنه وقال ابو حنيفة لا يقرأ
المأموم في السريته ولا في الجهرية وحكي القاضي ابن كعب ان بعض اصحابنا قال به وغلط فيه (الفرع) ان قلنا
لا يقرأ المأموم في الجهرية فلو كان أصم أو كان بيمدا لا يسع قراءة الامام فهل يقرأ فيه وجهان
أصحهما نعم ولو جهر الامام في صلاة السراو بالعكس فالاعتبار بالكيفية المشروعة في الصلاة أم
بفعل الامام فيه وجهان قال صاحب التهذيب أصحهما ان الاعتبار بصفة الصلاة وهذا ظاهر
لفظ المصنف حيث قال سقوطها عن المأموم في الجهرية والصلاة جهرية وان امر الامام به او الذي
ذكره المحامي حكاية عن نص الشافعي رضي الله عنه يقتضي الاعتبار بفعل الامام وهو الموافق
لوجه الاصح في المسألة المتقدمة وهل يسن للمأموم على هذا القول أن يتعوذ روى في البيان
فيه وجهين أحدهما لا به قال ابو حنيفة لا لا يقرأ أو اشائي نعم لانه ذكر سرى فيشارك الامام فيه كالو اسر
بالفاتحة واذا قلنا المأموم يقرأ فلا يجهز بحيث يظلم جاره ولكن يأتي بها سرا بحيث يسمع نفسه
لو كان سميما فان ذلك ادنى القراءة ويستحب للامام على هذا القول أن يسكت بعد قراءة

(١) (حديث) عبادة بن الصامت كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر فقلت عليه
القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرؤن خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاة
لمن لم يقرأها احمد والبخاري في جزء القراءة ومحمه ابو داود والترمذي والمدارقني وابن حبان
والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحاق حدثني مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه

للإستراحة وقال الأوزاعي هو خير بين الوضع والارسال وروى ابن عبد الحكم عن مالك الوضع وروى عنه ابن القاسم الارسال وهو الأشهر وعليه جميع أهل المغرب من أصحابه وأجمهورهم واحتج لهم بحديث المسيء صلاته بأن النبي صلى الله عليه وسلم علمه الصلاة ولم يذكر وضع اليمنى على اليسرى واحتج أصحابنا بحديث أبي حازم عن سهل بن سعد قال «كأن الناس يؤمرون أن يضع الرجل يده اليمنى على ذراعه في الصلاة» قال أبو حازم لأعلمه إلا ينبي ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري وهذه العبارة صريحة في الرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن وائل بن حجر «أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى» رواه مسلم بهذا اللفظ وعن وائل بن حجر أيضاً قال «قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يده حتى حاذى أذنيه ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى واليسغ والساعد» رواه أبو داود بإسناد صحيح وهكذا هو في رواية أبي داود والبيهقي وغيرهما الرضع بالصاد وعن ابن مسعود «أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى فراء النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى» رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط مسلم وعن هلب الطائي قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمنافياً أخذ شماله يمينه» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن الزبير قال «صف المتقدمين ووضع اليد على اليمنى السنة» رواه أبو داود بإسناد حسن وعن محمد

الفائحة قدر ما يقرأ المأموم الفائحة ذكره في التهذيب «وإذا عدت إلى الفاظ الكتاب عرفت أن قوله متعينة وقوله ولا تقوم ترجمتها مقامها لم أعلم كل واحد منهما بالخاء وقوله يستوى فيه الامام والمأموم ينبغي أن يعلم بالخاء ثم إن كان المراد استواءهما في معنى الفائحة فالخاء عليه كبر على قوله متعينة فان أبا حنيفة لا يقول بتعنيها على الامام ولا على المأموم فتعريفه يخالف قول القائل باستوائهما في تعينها عليهما لانه يقول باستوائهما في عدم تعينها عليهما وإن كان المراد استواءهما في أصل ركن القراءة فتكون الخاء إشارة إلى أن القراءة غير واجبة على المأموم أصلاً بخلاف الامام وليعلم هذا الموضع بالواو أيضاً الوجه الذي نقله القاضي ابن كبر وقوله والخيرية بالميم والالف للارويناه مذهبها وقوله اد في ركعة المسبوق إنما استأشاه لأن من أدرك الامام في الركوع كان مدركاً لركعة في ماسيأتي وإن لم يقرأ الفائحة في ثلاث الركعات كيف يقول يحمل الامام على الفائحة أم لا يجب عليه أصلاً فيه مأخذان ازحجاب وفي هذا الاستثناء إشارة إلى أن اشتمال الصلاة على القراءة في الجملة غير كاف بل هي


زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن شواهد ما رواه احمد من طريق خالد الخذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلكم تقرأون والامام يقرأ قالوا انا لفعل قال لا إلا ان يقرأ أحدكم بفائحة الكتاب اسناده حسن ورواه ابن حبان من طريق ايوب عن أبي قلابة عن انس وزعم ان الطريقين محفوظان وحالهما البيهقي فقال إن طريق أبي قلابة عن انس ليست بمحفوظة *

ابن أبان الانصارى عن عائشة قالت «تلا ثمن النبوة تعجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة» رواه البيهقي وقال هذا صحيح عن محمد بن أبان (قلت) محمد هذا مجهول قال البخارى لا يعرف لسماع من عائشة وفي الباب عن جابر وابن عباس وغيرهما من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم قد رواها الدارقطنى والبيهقي وغيرهما وفيه ذكرناه ابلغ كفاية قال اصحابنا ولا نضع اليد على اليد اسلم لمن البعثوا حسن في التواضع والتضرع والتذلل واما الجواب عن حديث المسيء صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعله الا الواجبات فقط والله اعلم *

(فرع) في مذاهمهم في محل موضع اليدين: قد ذكرنا ان مذهبنا ان المستحب جعلها تحت صدره فوق سترته وبهذا قال سعيد بن جبيرة وداود: وقال ابو حنيفة والثوري واسحق يجعلها تحت سترته قال ابو اسحق المروزي من اصحابنا كما سبق وحكاه ابن المنذر عن ابى هريرة والنخعي وابى مجاز وعن علي بن ابى طالب رضي الله عنه روايتان احدهما فوق السر وتاخرية تحتها وعن احمد ثلاث روايات هاتان والاخرى يتخير بينهما ولا تفضل وقال ابن المنذر في غير الاشراف افاض على الاوسط لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء وهو غير بينهما (واحتج) من قال تحت السرة بما روى عن علي رضي الله عنه انه قال «موالستني الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة» واحتج اصحابنا بحديث وائل بن حجر قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره» رواه ابو بكر بن خزيمة في صحيحه واما ما احتجوا به من حديث علي فرواه الدارقطنى والبيهقي وغيرهما فتقوا على تضعيفه لانه من رواه عبد الرحمن بن اسحق الواسطي وهو ضعيف باتفاق ائمة الجرح والتعديل والله اعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

واجبة في كل ركعة من ركعات الصلاة خلافا لابي حنيفة حيث قال لا تجب القراءة في الفرائض الا في ركعتين فان كانت الصلاة ذات ركعتين فذاك وان كانت أكثر من ركعتين فالواجب القراءة في ركعتين وفيها سواها يتخير بين أن يقرأ أو يسبح أو يسكت ولما كان حيث قال تجب القراءة في معظم الركعات ففي الثلاثية يقرأ في ركعتين وفي الرباعية في ثلاث ركعات ويروى هذا عن أحمد والمشهور عنه مثل مذهبنا «لنا ما روى عن أبي سعيد الخدري انه قال «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة» (١) وقوله وقل للمزني أي سماعا عن الشافعي

(١) حديث  أبي سعيد أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في التحقيق فقال روى اصحابنا من حديث عبادة واني سعيد قالا فذكره قال وما عرفت هذا الحديث وعزاها غيره الى رواية اسماعيل بن سعيد الشاذلي قال ابن عبد الهادي في التنقيح رواه اسماعيل هذا وهو صاحب الامام احمد من حديثهما بهذا اللفظ وفي سنن ابن ماجه مثله من حديث ابى سعيد ولفظه لا صلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة في فريضة أو غيرها واستاده ضعيف ولا بن داود من طريق همام عن قتادة عن ابى

﴿ والمستحب ان ينظر الي موضع سجوده لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استفتح الصلاة لم ينظر الا الى موضع سجوده » ﴾

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن عباس هذا غريب لا أعرفه وروى البيهقي احاديث من رواية أنس وغيره بمعناه وكلها ضعيفة: واما حكم المسألة فاجمع العلماء على استحباب الخشوع والخضوع في الصلاة وغض البصر عما يليه وكراهة الالتفات في الصلاة وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه من ضبطه وجهان (أصحهما) وهو الذى جزم به المصنف وسائر العراقيين وجاعق من غيرهم أنه يجعل نظره إلى موضع سجوده في قيامه وقعوده (والثاني) وبه جزم البقوى والمتولي يكون نظره في القيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى ظهر قدميه وفي السجود إلى أنفه وفي القعود إلى حجره لأن امتداد البصر يليه فإذا قصره كان أولى ودليل الاول أن ترد يد البصر من مكان إلى مكان يشغل القلب ويمنع كمال الخشوع وفى هذه المسألة تفروع وزادات سنسطها ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف فى آخر باب ما ينسد الصلاة *

في نسخة

(فرع) اما تقييض العين في الصلاة قال العبدى من اصحابنا فى باب اختلاف نية الامام والمأموم يكره أن يغمض المصل عينيه في الصلاة قال الطحاوى وهو مكروه عند أصحابنا أيضا وهو قول الثورى وقال مالك لا بأس به فى الفريضة والنافلة * دليلنا أن الثورى قال ان اليهود تغمطه قال الطحاوى ولأنه يكره تقييض العين فكذلك تقييض العينين هذا ما ذكره العبدى ولم أر هذا الذى ذكره من الكراهة لاحد من أصحابنا واختار أنه لا يكره اذا لم يخضرر إلا أنه يجمع الخشوع وحضور (١) القلب ويمنع من ارسال النظر وتفرق النهى قال البيهقي وقد روينا عن مجاهد وقادة أنها كرها تقييض العينين في الصلاة وفيه حديث قال وليس بشئ * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ثم يقرأ دعاء الاستفتاح وهو سنة والافضل ان يقول ما رواه على بن ابى طالب رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « انه كان اذا قام للصلاة قال وجهت وجهي للذى فطر السموات والارض خيفاً وما انا من المشركين ان صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له

رضي الله عنه والا فقد قل القول الاول أيضا عن غيره عن الشافعى كما ذكرنا وما جميعا مذكوران فى المختصر *

نضرة عن ابى سعيد امرنا رسول الله ﷺ ان يقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر استاده صحيح وفى رواية لاحد وابن حبان والبيهقي فى قصة المسمى صلواته أنه قال له فى آخره ثم افضل ذلك فى كل ركعة وعند البخارى من حديث ابى قتادة ان النبى ﷺ كان يقرأ فى كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا مع قوله صلوا كما رايتونى اصى دليل على وجوب التكرير (قائدة) حديث من كان له امام فقرأه الامام له قراءة مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة وكلها مطولة *

وبذلك امرت وانما من المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت ربى وانا عبدك ظلت نفسي واعترف بذنوبى
فاغفر لي ذنوبى جميعا لا يضر القلوب الا انت واهدنى لاحسن الاخلاق لا يهدى لاحسنها الا انت
واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها الا انت لييك وسعديك والخير كله بيدك والشر ليس اليك
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفر لك يا اوب اليك» *

﴿الشرح﴾ هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه بهذه الحروف المذكورة ومن صحيح مسلم نقلته
وفي نسخ المذهب مخالفة لفي بعض الحروف منها انه في المذهب في اه له انه كان اذا قام الي المكتوبة
والذى في مسلم وغيره قام الي الصلاة وهو اعم وقوله وانا من المسلمين هكذا هو في صحيح مسلم
من المسلمين وفي المذهب ان لفظة من ليست في الحديث وهذا غلط ثابت في مسلم وغيره وقد
رواه البيهقي من طرق كثيرة في بعضها وانما من المسلمين وفي بعضها وانا اول المسلمين وقال الشافعي
في الام رواه اكثرهم وانا اول المسلمين وسقط في المذهب قوله انت ربى وبالله قلم من صحيح مسلم
اما تفسير الفاظ هذا الحديث فتحتمل جزءا كبيرا الكنى اشير الي مقاصد من لان المصلي مأمور بتدبر الاذكار
فيتبني ان يعرف معناها ليتمكن تدبر معانيها قوله اذا قام الي الصلاة يتناول الفرض والنفل قوله وجبت وجهى
قال الازهرى وغيره معناه أقبلت وجهى وقيل قصدت عبادتى وتوحيدي اليه ويجوز في وجهى اليه اسكن
اليه وقصها واكثر القراء علي الاسكن وقوله (فطر السموات) أى ابتدأ خلقها علي غير مثال سابق
وجمع السموات دون الارض وان كانت سبعة كالسموات لانه اراد جنس الارضين وجمع السموات
لشرفها وهذا يؤيد المذهب الصحيح المختار الذى عليه الجمهور ان السموات افضل من الارضين
وقيل الارضون افضل لانها مستقر الانبياء ومدقمهم وهو ضعيف وقوله (حنيفا) قال الازهرى
وآخرون : أى مستقيما وقال الزجاجون الاكثر من الحنيف المائل ومنه قيل احنفا الرجل قالوا والمراد
هنا المائل الى الحق وقيل له ذلك لكثرة مخالفه : وقال ابو عبيدة الحنيف عند العرب من كلن علي
دين ابراهيم صلى الله عليه وسلم واتصّب حنيفا علي الحال اى وجهت وجهى في حال حنيفي وقوله
(وما انا من المشركين) بيان للحنيف وايضا لهناه والمشرک يطلق علي كل كافر من عابد وثن
او صنم ويهودى ونصراني ومجوسى وزنديق وغيرهم وقوله (ان صلاتي ونسكي) قال الازهرى
الصلاة اسم جامع للتكبير والقراءة والركوع والسجود والدعاء والتشهد وغيرها قل والنسك العبادة
والناسك الذى يخلص عبادته لله تعالى واصله من التسيكة وهى التفرقة الخالصة المذابة المصفاة من كل خلط
والنسيكة ايضا قربان الذى يقرب به الي الله تعالى وقيل النسك ما أمر به الشرع وقوله (ومحياى ومماتى)

قال ﴿ثم بسم الله الرحمن الرحيم آية (حم) منها وهى آية من كل سورة أما مع الآية الاولى
أو مستقلة بنفسها على أحد القولين﴾ *

أى حياتي ومآتي ويجوز فيها فتح اليا. وإسكانها والا كثرون علي فتح محياى واسكان مآتي لله قال الواحدى وغيره هذه لام الاضافة ولها معنيان الملك كقولك المال لزيد والاستحقاق كالسرج للفرس وكلاهما مراد هنا وقوله (الله رب العالمين) في معنى رب أربعة أقوال حكها الماوردى وغيره . المالك . السيد : والمدير . والمربي : قال فان وصف الله تعالى بأنه رب أو مالك أو سيد فهو من صفات الذات وإن قيل لأنه مدبر خلقه أو مربهم فهو من صفات فعله . قال ومنى أدخلت عليه الالف واللام فهو مختص بالله تعالى دون خلقه وإن حذفها كن مشتركا فتقول رب العالمين ورب الدار وأما العالمون فجمع عالم والعالم لا واحد له من لفظه واختلف العلماء في حقيقته فقال المتكلمون من أصحابنا وغيرهم وجماعات من أهل اللغة والمفسرون : العالم كل المخلوقات وقال جماعة : هم الملائكة والانس والجن . وقيل هو أربعة أنواع : الملائكة والانس والجن والشیاطين . قاله أبو عبيدة والفراء وقيل بنو آدم قاله الحسن بن الفضل وأبو معاذ النحوى وقال آخرون هو الدنيا وما فيها قال الواحدى : اختلفوا في اشتقاق العالم فقيل مشتق من العلامة لأن كل مخلوق دلالة وعلامة علي وجود صانعه كالعالم اسم لجميع المخلوقات ودليله استعمال الناس في قولهم العالم محدث

التسمية آية من الفاتحة لما روى انه صلى الله عليه وسلم «قرأ فاتحة الكتاب قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية منها» (١) يروى انه قال «إذا قرأت فاتحة الكتاب فاقرأ وبسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وان بسم الله الرحمن الرحيم آية منها» (٢) وأما حكم التسمية في سائر السور سوى سورة براءة لأصحابنا فيه طريقتان أحدهما ان في كونها من القرآن في أول سائر السور

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم قرأ بفاتحة الكتاب فقرا بسم الله الرحمن الرحيم وعدّها آية الشافعي في رواية البويطي اخبرني غير واحد عن حفص بن غياث عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن ام سلمة رضي الله عنها انه كان اذا قرأ أم القرآن بدأ بسم الله الرحمن الرحيم فعدّها آية ثم قرأ الحمد لله رب العالمين فعدّها ست آيات ورواه الطحاوى من طريق عمر بن حفص عن ابيه ورواه ابن خزيمة والدارقطنى والحاكم من حديث عمر بن هارون عن ابن جريج نحوه وعمر ضيف وأهل الطحاوى الخبر بالاقطاع فقال لم يسمه ابن ابي مليكة من ام سلمة واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن ابي مليكة عن يلى بن يملك عن ام سلمة انه سأله عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحت له قراءة مفسرة حرفا وحرفا وهذا الذى اعلم به ليس بطلا فقد رواه الترمذى من طريق ابن ابي مليكة عن ام سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذى فيه يلى بن يملك .

(١) «حديث» اذا قرأت فاتحة الكتاب فقرأوا بسم الله الرحمن الرحيم فانها أم القرآن والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدى آياتها الدارقطنى عن ابن صاعد وابن غنجد قالنا ثنا جعفر بن مكرم عن ابى بكر الحنفى عن عبد الحميد بن جعفر اخبرني نوح ابن ابى بلال عن سعيد المقبرى

وهذا قول الحسن ومجاهد وقادة ودليله من القرآن قوله عز وجل (قال فرعون وما رب العالمين قال رب السموات والارض وما بينهما) وقيل مشتق من العلم فالعالمون علي هذا من يعقل خاصة قاله ابن عباس واختاره أبو الهيثم والازهرى لقول الله تعالى (فيكون للعالمين نذيرا) قوله « اللهم أنت الملك » قال الازهرى فيه مذهبان للحويين قال الفراء أصله يا الله انا بخير فكثرت في الكلام واختلطت قليل اللهم وتركت مفتوحة الميم وقال الخليل معناه يا الله والميم المشددة عوض عن ياء النداء والميم مفتوحة لسكونها وسكون الميم قبلها ولا يجمع بينهما فلا يقال يا اللهم وقوله : أنت الملك أى القادر على كل شيء . قوله : وانا عبدك قال الازهرى أى أنى لأعبد غيرك والمختار أن معناه أنا معترف بأناك مالكى وما برى وحكمك فأنفق : قوله ظلمت نفسي . قال الازهرى هو اعتراف بالذنب قدمه على سؤال المغفرة كما أخبر الله تعالى عن آدم وحواء عليها السلام (قالوا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين) : قوله اهدنى لأحسن الاخلاق . أى ارشدنى لصوابها ووقفتى للتخلق به وسينها قبيحا قوله : لييك . قال الازهرى وآخرون معناه امامقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة يقال لبالمكلن لبا وألبا بالاقام به واصل لييك لين تخذفت . النون للاضافة وقوله : وسعديك . قال الازهرى أى مساعدة لامرك بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة لديك الذى ارتضيته بعد متابعة : قوله والشر ليس اليك . فيه خمسة اقوال للعلماء (احدها) معناه لا يتقرب به اليك قاله الخليل واحمد والنضر بن شميل واسحق بن راهويه ويحيى ابن معين وابوبكر بن خزيمة والازهرى وغيرهم (والثانى) حكاه الشيخ ابو حامد عن المزنى وقاله ايضا غيره معناه لا يضاف اليك علي افراده فلا يقال يا خالق القردة والخنازير ويا رب الشر ونحو هذا وان كان يقال يا خالق كل شيء ورب كل شيء . وحينئذ يدخل الشرف العموم (والثالث)

عن ابى هريرة رفته مثله سواء قال ابو بكر ثم لقيت نوحا فحدثنى به ولم يرفه وهذا الاستاد رجاله ثقة وصحيح غير واحد من الائمة وقفه على رفته واعلم ان القطان بهذا التردد وتكلم ابن الجوزى من اجل عبد الحميد بن جعفر فان فيه مقالا ولكن متابعة نوح له ما تقوى به وان كان نوح وقفه لكنه في حكم المرفوع اذ لا مدخل للاجتهاد في عدأى القرآن ورواه البيهقي من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر تناعلى بن ثابت عن عبد الحميد بن جعفر حدثنى نوح بن ابى بلال فذكره بلفظ انه كان يقول الحمد لله رب العالمين سبع آيات احدها بسم الله الرحمن الرحيم وهي السبع المثاني ودي ام القرآن وهي فاتحة الكتاب ويؤيده رواية الدارقطنى من طريق ابى اويس عن العلاء عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو هريرة هي الآية السابعة : (تنبيه) قال الامام في النهاية وتيمه النزالى فى الوسيط ومحمد بن يحيى فى المحيط روى البخارى ان النبي ﷺ عد فاتحة الكتاب سبع آيات وعد بسم الله الرحمن الرحيم آية منها وهو من الوهم القاحش قال النووى ولم يروه البخارى فى صحيحه ولا فى تاريخه »

معناه والشر لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلام الطيب والعمل الصالح (والرابع) معناه والشر ليس شرا بالنسبة اليك فانك خلقتة لحكمة بالغة وإنما هو شر بالنسبة الى الخلقين (والخامس) حكمه لخطاى انه كقوله فلان إلى بنى فلان اذا كان عداده فيهم أو صفوه اليهم قال الشيخ أبو حامد ولا بد من تأويل الحديث لانه لا يقول أحسن للمسلمين بظاهره لان أهل الحديث يقولون الخير والشر جميعا لله قاعا. بما ولا إحداث للمبغضات والمعتزلة يقولون تحققها ويحقر عهها وليس لله فيها صنع ولا يسمع القول بان الخير من عند الله والشر من نفسك الا ههنا العامة ولم يقله أحد من أهل العلم لاسي ولا بدعى: قوله أياك واليك أى التجانى وانتبأ في اليك وتوفى بك قال الأزهرى معناه اعتصم بك والجا اليك: قوله تباركت استحققت الثناء وقيل ثبت الخير عندك وقال ابن الأنبارى: تبارك العباد بتوحيدهم والله أعلم * أما حكم المسألة فيستحب لكل مصل من إمام ومأموم منفرد وامرأة وصبي ومسافر ومعتز ومثقل وقاعد ومضطجع وغيرهم أن يأتى بدعاء الاستفتاح عقب تكبيرة الاحرام فلو تركه سهوا أو عمدا حتى شرع في التعوذ لم يعد اليه لغوات محله ولا يتدارك في باقى الركعات لما ذكرناه وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه إذا تركه وشرع في التعوذ يعود اليه من بعد التعوذ والمذهب هو الاول وبه قطع المصنف في باب سجود السهو والجمهور ونص عليه الشافعي في الامم ولكن لو خالف فأتى به لم يطل صلاته لانه ذكر ولا يسجد للسهو كالودعا أو سبى في غير موضعه قال الشافعي في الامم: وكذا لو أتى به حيث لا أمر به فلا شيء عليه ولا يقطع ذكر الصلاة في أى حال ذكره. قال البغوى ولو أحرمت مسبوق فأمّن الامام عقب احرامه أمّن ثم أتى بالاستفتاح لان التأمين يسير. ولو أدرت مسبوق الامام في التشهد الاخير فكبر وقعد فلم مع أول قعوده قام ولا يأتى بدعاء الاستفتاح لغوات محله وذكر البغوى وغيره قالوا: ولو سلم الامام قبل قعوده لا يقعد ولا يأتى بدعاء الاستفتاح وهذا الذى ذكرناه من استحباب دعاء

قولين أحدهما انها من القرآن لانها مثبتة في أوائلها بخط المصنف (١) تكون من القرآن كما في الفائدة ولو لم تكن كذلك لما أئتمتوها بخط القرآن والثاني انها ليست من القرآن وإنما كتبت للفصل بين السورتين لما روي عن ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» (٢) والطريقة الثانية وهي الاصح انها من القرآن في أول سائر

(١) (قوله) محققا للقول الصحيح انها من القرآن لانها مثبتة في أوائلها بخط المصنف فكون من القرآن في الفائدة ولو لم يكن كذلك لما أئتمتوها بخط القرآن هو متزع من حديث ابن عباس قلت لبيان ما حكم الى ان عمدتم الى براءة وهي من المائتين والى الالهال وهي من الثلاث فجلستموها هم السبع الطوال ولم تكتبوا بينها سطر بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود والترمذى *

(٢) (حديث) ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورتين حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم أبو داود والحاكم وصححه على شرطهما وأما أبو داود فرواه في

الاستفتاح لكل مصلى يدخل فيها التواقل المرتبة للطلقة والعيد والكوفى القيام الاول والاستسقاء
وغيرها ويستثنى منه موضعان (أحدهما) صلاة الجنازة فيها وجب أن ذكر المصنف في الجنائز أصحها
عنده وعند الأصحاب لا يشترع فيها دعاء الاستفتاح لأنها مبنية على الاختصار والثاني تستحب كثرة
(أ) واضع الثاني للمسبوق إذا أدرك الإمام في غير القيام لا يأتي بدعاء الاستفتاح حتى قال الشيخ أبو محمد
في التبصرة لو أدرك الإمام فاضامن الاعتدال حين كبر للآحرام لم يأت بدعاء الاستفتاح بل يقول سمع الله
محمد بن مالك الحمد إلى آخره موافقة للإمام وإن أدرك في القيام وعلم أنه يمكنه دعاء الاستفتاح والتعوذ الفاتحة
أتى به نص عليه الشافعي في الاموال قال صاحب قال الشيخ ومحمد في التبصرة ويستحب أن يعجل في قراءة
ويقول ألي قولوه أو انما من المسلمين قطعتم بصحت لقراءة امامهم وان علم أنه لا يمكنه الجمع أو شك لم يأت بدعاء
الاستفتاح فلو خالف وأتى به فرك الإمام قبل فراغ الفاتحة قبل ركوعه ويترك بقية الفاتحة كما يشبهه وإن تأخر
عنه بخلاف مشهور سنن وضعه ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف في صلاة الجماعة وان علم أنه يمكنه ان
يأتي ببعض دعاء الافتتاح مع التعوذ والفاتحة ولا يمكنه كله اتى بالممكن نص عليه في الام *

(٢) رواية مسلم
الهم تقى من
خطايا كما يحيى
الثوب الايض
من الدنس اللهم
الخ فتمم الشارح
على موضع الخلاف
بين الروايتين

(فرع في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح (منها) حديث علي رضي الله عنه لما ذكر في الكتاب
(ومنها) حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب بين التكبير وقراءة
قلت يا بني أو يا رسول الله في أسكانك بين التكبير والقراءة ما تقول قال اقول اللهم باعدي بيني وبين خطاياي
كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقى من خطاياي كما يتقى الثوب الايض من الدنس اللهم
اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد» رواه البخاري ومسلم هذا لفظ إحدى روايات البخاري ورواية
مسلم مثله الا أنه قال اللهم تقى من خطاياي (١) اللهم واغسلني من خطاياي وعن عائشة رضي الله عنها قالت
«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
وتعالى جدك ولا إله غيرك» رواه أبو داود والترمذي والدارقطني وضعفه أبو داود والترمذي وعن
أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة
بالليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول الله أكبر
كبيراً ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه» رواه أبو داود

السور أيضاً بلا خلاف وإنما الخلاف في أنها آية مستقلة منها أم هي مع صدر السورة أو تقول لا يستبعد
التردد في كونها آية أو بعض آية في أول سائر السور مع القطع بأنها آية من أول الفاتحة الأبرى
أنهم اتفقوا على أنها بعض آية من سورة النمل وإن الحمد لله رب العالمين آية تامة من الفاتحة وهو
بعض آية في قوله تعالى (وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين) فاحد القولين أنها بعض الآية

في المراسيل غن سعيد بن جبيرة مرسل قال وللرسل أصح *

والترمذى والنسائى وضعه الترمذى وغيره وهو ضعيف قال الترمذى قال احمد بن حنبل لا يصح هذا الحديث وجاء في غير رواية أبي سعيد تفسير هذه الالفاظ فقوله الشر ونفعه الكبر وهمزة المؤنة أى الجنون وروى الاستنتاج سبحانه وبحمده جماعة من الصحابة وأحاديثه كلها ضعيفة قال البيهقي وغيره أصح ما فيها الاثر الموقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه حين افتتح الصلاة قال «سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك» وهذا الاثر روه مسلم فى صحيحه لكن لم يصرح أنه قاله فى الاستفتاح بل رواه عن عبدة أن عمر رضى الله عنه كان يتعجب هؤلاء الكلمات (سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك) قال ابو على النسائى هذه الرواية وقعت فى مسلم مرسلة لآب عبدة بن أبي لبابة لم يسمع عمر ورواه البيهقي باسناد صحيح عن عمر متصلا والفاطحة وفى روايته التصريح بان عمر رضى الله عنه قاله فى افتتاح الصلاة وروى البيهقي باسناد عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض خنيها وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين» وعن أنس رضى الله عنه «أن رجلا جاء فدخل الصف وقد حفره النفس فقال الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته قال أيكم المتكلم بالكلمات فأرم القوم قال أيكم المتكلم بها فإنه لم يقل بأما فقال رجل جئت وقد حفرت النفس فقلت قال رأيت أنفي عشر ملكا يتندرونها أيهم يرفعها» رواه مسلم قوله أرم - بالراء أى سكنت وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال «بينما نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ قال رجل في القوم الله أكبر كبر أو الحمد كثير أو سبحان الله بكرة أو أصيلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من القائل كذا وكذا قال رجل من القوم أنا يا رسول الله قال عجب لما كلمة فتحت لها أبواب السماء قال ابن عمر فاتر كتبت منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك» رواه مسلم متصلا بحديث أنس

من سائر السور لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قل «سورة تشفع لقارئها وهي ثلاثون آية ألا وهي الملك» (١) تلك السورة ثلاثون آية سوى التسمية وأصحها أنها آية تامة كفى أول الفاتحة (واعلم) ان جمهور اصحابنا لم ينقلوا الطريقتين جميعا بل اقتصر بعضهم على قل الثانية والاكثر على قل الاولى لكن جمع بينهما الصيدلانى وتابعه امام الحرمين وغيره هذا مذهبنا «وقال مالك ليست التسمية

(١) حديث) سورة تشفع لقارئها وهي ثلاثون آية وهي تبارك الذى بيده الملك احمد والاربعه وابن حبان والحاكم من رواية ابى هريرة واعله البخارى فى التاريخ الكبير بان عباس الحشمي لا يعرف سماعه من ابى هريرة ولكن ذكره ابن حبان فى الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن انس رواه الطبرانى فى الكبير باسناد صحيح *

الذي قبله فهذه الاحاديث الواردة في الاستفتاح بأنها استفتح حصل سنة الاستفتاح لكن أفضلها عند الشافعي والاصحاب حديث علي رضي الله عنه ويلي حديث أبي هريرة رضي الله عنه وقال جماعة من اصحابنا منهم أبو اسحق المروزي والقاضي أبو حامد يجمع بين سبحانك اللهم وبحمدك ووجهت وجهي الى آخرها لحديث جابر الذي رواه البيهقي والصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي والجمهور حديث علي رضي الله عنه : قال اصحابنا فان كان اماما لم يزد علي قوله ووجهت وجهي الى قوله وانا من المسلمين : وان كان منفردا او اماما يقوم بمحورين لا يتوقفون من يلحق بهم ورضوا بالتطويل استوفى حديث علي بكامله ويستحب معه حديث أبي هريرة رضي الله عنها *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به : اما الاستفتاح فقال باستحبابه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ولا يعرف من خالف فيه الا مالكا رحمه الله فقال لا يأتي بدعاء الاستفتاح ولا بشيء بين القراءة والتكبير أصلا بل يقول : الله أكبر الحمد لله رب العالمين الى آخر الفاتحة * واحتج له بحديث « المسمى صلته » وليس فيه استفتاح وقبحته له بحديث أبي هريرة السابق في فصل التكبير وهو قوله « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » ودليلنا الاحاديث الصحيحة التي ذكرناها ولا جواب له عن واحد منها والجواب عن حديث « المسمى صلته » ما قدمناه في مسألة رفع اليد وهو أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الفرائض فقط وهذا ليس منها والجواب عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه ما سبق في فصل التكبير أن المراد يفتح القراءة كما في رواية مسلم ومعناه أنهم كانوا يقرؤون الفاتحة قبل السورة وليس المقصود أنه لا يأتي بدعاء الاستفتاح وبينه حديث عائشة رضي الله عنها الذي ذكرناه هناك وكيف كان فليس فيه تصريح بنفي دعاء الاستفتاح ولو صرح بنفيه كانت الاحاديث الصحيحة للمتظاهرة بأسمائه مقدمة لأنها زيادة حمأة ولا نها اثبات وهو مقدم علي النفي والله اعلم * وأما ما يستفتح به فقد ذكرنا أنه يستفتح بوجهت وجهي الى آخره وبه قال علي بن أبي طالب وقال عمر بن الخطاب وابن مسعود والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأصحابه واسحق وداود يستفتح بسبحانك اللهم الى آخره ولا يأتي بوجهت وجهي وقال أبو يوسف يجمع بينها ويبدأ بإيها شاء وهو قول أبي اسحق المروزي والقاضي أبي حامد

من القرآن الا من سورة النمل وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة وقال بعض اصحابه مذهبه أنها آية في كل موضع أثبتت فيه لكنها ليست من السورة واذا عرفت ذلك فعدنا بحجج المصلي بالتسمية في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة بعدها خلافا لما لاك حيث قال لا يقرأها أصلا لا في الجهرية ولا في السرية ولا في حنيفة حيث قل يسربها وبه قال أحمد الا انه وجب ذلك في كل ركعة لان التسمية عنده من الفاتحة وأبو حنيفة لا يأمر بها الاستحبابا ويقال انه لا يأمر

من اصحابنا كما سبق قال ابن المنذر أى ذلك قال أجزأه وأنا الى حديث وجهي وجهي أميل
دليلا انا قدمنا أنه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستفتاح بسبحانك اللهم شيء وثبت
وجهي وجهي فتمين اعماقه والعمل به والله اعلم * * قال المصنف رحمه الله *

(ثم يتعوذ فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه
« أن النبي صلى الله عليه وسلم كن يقول ذلك » قال في الام كان ابن عمر رضي الله عنه يتعوذ
في نفسه وأبو هريرة رضي الله عنه يمجهر به وأبهما فعل جاز قال أبو علي الطبري استحباب أن يسر به لانه
ليس بقراءة ولا علم على الاتباع ويستحب ذلك في الركعة الاولى قال في الام : يقول في أول كل
ركعة : وقد قيل ان قاله في كل ركعة فحسن ولا آمر به أمرى في أول كل ركعة فمن
أصحابنا من قال فيما سوى الاولى قولان (أحدهما) يستحب لانه يستفتح القراءة فيها فهي
كالاولى (الثانية) لا يستحب لان استفتاح اقراءة في الاولى ومن أصحابنا من قال يستحب في
الجميع قولاً واحداً وإنما في الركعة الاولى اشد استحباباً وعليه يدل قول الشافعي رضي
الله عنه * *

(الشرح) حديث أبي سعيد هذا غريب بهذا اللفظ رواه أبو داود في سننه فقال فيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ونفخه ونفثه » رواه الترمذي

بها الا في الركعة الاولى كالتعوذ لنا ما روى عن ابن عمر انه قال « صليت خلف النبي صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر وكانوا يمجرون بالتسمية » (١) وعن علي وابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
« كن يمجهر بها في الصلاة بين السورتين » (٢) واما ما يتعلق بلفظ الكتاب قوله آية منها معلم بالميم
والحاء وكذا قوله من كل سورة ولا يخفى ان المراد ما سوى براءة وروى عن احمد ان التسمية
حيث أثبتت آية وليست من السورة ورأيت في رؤس المسائل لبعض اصحابه أنها ليست من
الفاتحة ولا من سائر الورد والمشهور عنه في كتب اصحابنا انه يوافقنا في كونها من القرآن وإنما

(١) حديث ابن عمر صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر فكانوا يمجرون بسم
الله الرحمن الرحيم : (٢) وعن علي وابن عباس ان النبي ﷺ كان يمجهر بها في صلاته بين السورتين
: أما حديث ابن عمر فرواه الدارقطني من طريق ابن أبي ذئب عن قاض عنه به وفيه ابو الطاهر
احمد بن عيسى الطوسي وقد كذبها ابو حاتم وغيره ومن دونه ايضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب
في المجر من وجه آخر عن ابن عمر وفيه عبادة بن زياد الاسدي وهو ضعيف وفيه مسلم ابن
حبان وهو مجهول قال انه صلى بها ابن عمر فمجهر بها في السورتين وذكر انه صلى خلف النبي ﷺ
وأبي بكر وعمر فكانوا يمجرون بها سورتين والصواب ان ذلك عن ابن عمر غير مرفوع : وأما
حديث علي فرواه الدارقطني ايضا من حديث جابر الجعفي عن ابي الطفيل عن علي وعمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يمجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم وفي لفظه مثله ولم يقل

والمعتمد في الاستدلال على قول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له من الشيطان الرجيم) وإنما ابتداء المصنف بالحديث دون الآية لأن ظاهر الآية أن الاستعاذة بعد القراءة وليس فيها كيفية الاستعاذة فاستدل بالحديث لأن فيه بيان المحل ولكن الحديث ضعيف فالجواب الاحتجاج بالآية ومعني أعوذ بالله الود واعتصم به وألجأ إليه والشيطان اسم لكل متبردات مما يسمي شيطانا لشطونه عن الخير أي تباعده وقيل لشيطنة أي هلاكه واختراقه فعلي الأول النون أصلية وعلي الثاني زائدة والرجيم المطرود والمبعد وقيل المرجوم بالشبه وقوله ليس بقراءة ولا علم على الاتباع العلم بفتح العين واللام العلامة الدليل واخترز به عن التكثير * أما حكم الفصل فهو أن التعوذ مشروع في أول ركعة فيقول بعد دعاء الاستفتاح أعوذ بالله من الشيطان الرجيم هذا هو المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وفيه وجه أنه يستحب أن يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وبه جزم البندنجي وحكاه الرافعي وهو غريب قال الشافعي في الام واصحابنا يحصل التعوذ بكل ما اشتمل على الاستعاذة بالله من الشيطان لكن أفضله أعوذ بالله من الشيطان الرجيم قال صاحب الحاوي وبعده في الفضيلة أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وبعده هذا أعوذ بالله العلي من الشيطان القوي قال البندنجي لو قال أعوذ بالرحمن من الشيطان أو أعوذ بكلمات

يخالف في الجمهور فعلي غير المشهور لكن الكلمتان معلبين بالالف ايضا وقوله هي آية من كل سورة الي آخره فيه كلامان أحدهما أن ظاهر قوله هي آية من كل سورة كونها مستقلة لأنها إذا كانت مع صدر السورة آية فلا تكون آية وإنما تكون بعض آية وإذا كان كذلك فلا يحسن أن يرتب عليه التردد في أنها مستقلة أم لا فإن الشيء إذا ابتناه لا ينتظم مثار التردد فيه ومعني الكلام أنها من جملة السور معدودة من القرآن وهل هي آية مستقلة فيه الخلاف والثاني أن لفظ الكتاب يمكن تنزيله على الطريقة الثانية بأن يجعل جازما بأنها من السورة ونزد الخلاف إلى أنها مستقلة أم لا

في المكتوبات وفيه عمرو بن شمر وهو متروك وجابر اتهموه بالكذب أيضا وله طريق أخرى عن علي: أخرجهما الحاكم في المستدرک لكن فيها عبد الرحمن بن سعد المؤذن وقد ضعفه ابن معين قال البيهقي استاده ضعيف إلا أنه أمثل من طريق جابر الجعفي ورواه الدارقطني من وجهين عن علي من طريق أهل البيت وهو بن ضعيف ومجهول: وأما حديث ابن عباس فرواه الترمذي من حديث أحمد بن أحمد بن عبدة الضبي ثنا المتمر بن سليمان حدثني اسمعيل بن حماد عن ابن خالد عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذي ليس استاده بذلك وقال أبو داود حديث ضعيف وقال البزار اسمعيل لم يكن بالقوي وقال القيلي غير محفوظ وأبو خالد مجهول وقال أبو زرعة لا أعرف من هو وقال البزار وابن حبان هو الوالي وقيل لا يصح ذلك وله طريق أخرى رواها الحاكم من طريق عبد الله بن عمرو بن حسان عن شريك عن سالم عن سميد بن جبير عن ابن عباس بلفظ كان يجهر في الصلاة ومصححه وأخطأ في ذلك قال عبد الله

الله من الشيطان الرجيم اجزأه ان كانت الصلاة سرية بلا خلاف وان كانت جهرية ففيه طريقتان (احدهما) وبه قال ابو علي الطبري وصاحب الحاوي يستحب الاسرار به قولاً واحداً كدعاء الافتتاح (والثاني) وهو الصحيح المشهور فيه ثلاثة اقوال (اصحها) يستحب الاسرار (والثاني) يستحب الجهر لانه تايم للقراءة فأشبه التأمين كما لو قرأ خارج الصلاة فانه يجهر بالتعوذ قطعاً (والثالث) يخير بين الجهر والاسرار ولا ترجيح وهذا ظاهر نصه في الام كما نقله للمصنف واختلفوا من حيث الجملة فصحح الشيخ ابو حامد والمحاملي وقلا التعوذ في كل ركعة عن ابن سيرين وغلطوا فهذه طرق الاصحاب والمذهب استحباب التعوذ في كل ركعة وصححه القاضي ابو الطيب وامام الحرمين والغزالي في البسيط والرويانى والشاشى والرافعي وآخرون ولو تركه في الاولى عمداً او سهواً استحجب في الثانية بلا خلاف سواء قلنا يختص بالاولى أم لا بخلاف ما ترك دعاء الاستفتاح في الاولى لا يأتي به فيما بعدها بلا خلاف قال اصحابنا والفرق ان الاستفتاح مشروع في اول الصلاة وقد فات فصار كالفرغ من الصلاة وأما التعوذ فمشرع في اول القراءة والركعة الثانية وما بعدها فيها قراءة *

(١) هذا الاصل
وفيها سقط ولعله
(تدلوكه في
الثانية) كما يهيم
من عبارة الروضة
والام وقد حكم
الشارح بآية
الام بالمعنى اه

(فرع) في مسائل متعلقة بالتعوذ (احدها) قال الشافعي في الام لو ترك التعوذ عمداً (١) فان تركه عمداً او سهواً فليس عليه شيء (الثاني) في استحباب التعوذ في القيام الثاني من صلاة الكسوف في الركعة الاولى والثانية وجان حكهما صاحب الحاوي في باب صلاة الكسوف وهما للخلاف

ويكون تقدير الكلام اما مع الآية الاولى على احد القولين او مستقلة بنفسها على احد القولين وهذا هو الذي اراده ويمكن تنزيهه على ذكر الخلاف الذي اشتمل عليه الطريقتان جميعاً بأن يصرف قوله على احد القولين الي اول الكلام وهو قوله وهي آية من كل سورة والقول المقابل له انها ليست من السور ويحمل التردد في قوله اما مع الآية الاولى او مستقلة بنفسها اشارة الى الخلاف المذكور في الطريقة الثانية فربما على انها من القراءات واذا انتظم التردد في انها آية على استقلالها ام لا يعد القطع بأنها من القرآن ينتظم التردد فيه بعد اثبات الخلاف تفريهاً على انها من القرآن *

سبه ابن المديني الى وضع الحديث وقد سرقه ابو الصلت المروى وهو متروك فرواه عن عباد ابن العوام عن شريك : اخبرني الدارقطني ورواه اسحاق بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك فلم يذكر ابن عباس في استاده بل ارسله وهو الصواب من هذا الوجه : وروى الدارقطني والطبراني من طريق احمد بن محمد بن يحيى بن حمزة حدثني ابي عن ابيه قال صلى بنا امير المؤمنين المهدي المغرب فخير بالبسملة فقلت ما هذا فقال حدثني ابي عن ابيه عن جده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم جهر بسم الله الرحمن الرحيم : (تنبيه) ليس في هذه الطرق كلها زيادة كون ذلك بين السورتين ثم روى الدارقطني من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ان النبي

في الركعة الثانية من سائر الصلوات (الثالثة) قال الشافعي والاصحاب يستحب التعوذ في كل صلاة فريضة أو نافلة أو مندورة لكل مصل من امام ومأموم ومنفرد ومضطجع ورجل وامرأة وصبي وحاضر ومسافر وقائم وقاعد ومحارب الا المسبوق الذي يخاف فوت بعض الفاتحة لو اشتغل به فيتركه ويشرع في الفاتحة ويتعوذ في الركعة الاخرى وفي صلاة الجنائزة وجهان ذكرهما المصنف والاصحاب الصحيح انه يستحب فيها التعوذ كالتامين والثاني لا يستحب الا أمنية على التخفيف (الرابعة) التعوذ يستحب لكل من يرد الشروع في قراءة في صلاة أو غيره جهرًا أو سرًا خارج الصلاة باتفاق القراء. ويكفيه التعوذ الواحد ما لم يقطع قراءته بكلام أو سكوت طويل فان قطعها بواحد منها استأنف التعوذ وان سجد ثلاثه ثم عاد الى القراءة لم يتعوذ لانه ليس بفصل أو هو فصل يسير ذكره المتولي *

(فرع) في مذاعب العلماء في التعوذ ومجبه وصفته والجهر به وتكراره في الركعات واستعجابه للمأموم وانه سنة أم واجب * أما أصله فاستعجبه للمصلي جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ومنهم ابن عمر وأبو هريرة وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وابن سيرين والنخعي والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة وسائر اصحاب الرأي واحمد واسحق وداود وغيرهم وقال مالك لا يتعوذ اصلاً لحديث «السمي» صلواته» ودليل الجمهور الآية واستدلوا بأحاديث ليست بثابتة فالآية اولي * وأما محله فقال الجمهور هو قبل القراءة وقال أبو هريرة وابن سيرين والنخعي يتعوذ بعد القراءة وكان أبو هريرة يتعوذ بعد فراغ الفاتحة لظاهر الآية وقال الجمهور معناها إذا اردت القراءة فاستعذ وهو الاثر السابق الى الفهم * وأما صفة فذهبنا انه يستحب ان يقول (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم) وبه قال الاكثرون قال القاضي أبو الطيب وقال الثوري يستحب ان يقول (اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم) وقال الحسن ابن صالح يقول (اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم) وقل الشافعي عن الحسن بن صالح (اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ان الله هو السميع العليم) وحكي صاحب الشامل هذا عن احمد بن حنبل واحتج بقول الله تعالى (وإما ينزغك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله انه سميع عليم) وحديث أبي سعيد واحتج اصحابنا بقول الله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) فقد امثل الامر (وأما) الجواب عن الآية التي احتج بها فليست بيانا لصفة الاستعاذة بل أمر الله تعالى

قال ﴿ثم كل حرف وتشد يد ركن وفي ابدال الضاد بالظاء تردد﴾ *

لا شك ان فاتحة الكتاب عبارة عن هذه الكلمات المنظومة والكلمات المنظومة مركبة

صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر في السورتين ببسم الله الرحمن الرحيم وفي استاذه عمر بن حفص المكي وهو ضعيف : واخرجه ايضا من طريق احمد بن رشيد بن خثيم عن عمه سعيد بن

بالاستعاذة وأخبر انه سميع الدعاء عليم فهو حث على الاستعاذة والآية التي اخذنا بها اقرب الى صفة الاستعاذة وكانت اولي وأما حديث ابى سعيد رضى الله عنه فسبق انه ضعيف * وأما الجهر بالتعوذ في الجهرية فقد ذكرنا ان الراجح في مذهبن انه لا يجهر به قال ابن عمر وأبو حنيفة وقال ابو هريرة يجهر وقال ابن لى الاسرار والجهر سواء وهما حسان * وأما استجابه في كل ركعة فقد ذكرنا ان الاصح في مذهبن استجابه في كل ركعة به قال ابن سيرين وقال عطاء والحسن والنخعي والثوري وأبو حنيفة يختص التعوذ بالركعة الاولى وأما استجابه للمأموم فذهبن انه يستحب له كما يستحب للامام والمنفرد وقال الثوري وأبو حنيفة لا يتعوذ للمأموم لانه لا قراءة عليه عندهما * وأما حكمه فستحب ليس واجب هذا مذهبن ومذهب الجمهور وقتل البدرى عن عطاء والثوري انهما أوجباه قال وعن داود روايتان (أحدهما) وجوبه قبل القراءة ودليله ظاهر والآية تؤيد ليلنا حديث «المسيء صلته» والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

ثم يقرأ فاتحة الكتاب وهو فرض من فروض الصلاة لما روى عبادة بن الصامت رضى الله ان النبي ﷺ قال «لا صلاة لمن لا يقرأها بفاتحة الكتاب» *

(الشرح) حديث عبادة رضى الله عنه رواه البخارى ومسلم ورحمهما الله قراءه الفاتحة للقادر عليها فرض من فروض الصلاة وركن من أركانها ومتعينه لا يقوم مقامها ترجعها بشير الرية ولا قراءة غيرها من القرآن ويستوى في تعيينها جميع الصلوات فرضها ونفلها جهرها وسرها والرجل والمرأة والمسافر والصبي والقائم والقاعد والمضطجع وفي حال شدة الخوف وغيرها سواء في نيتها الامام والمأموم والمنفرد وفي المأموم قول ضعيف انها لا تجب عليه في الصلاة الجهرية ومنوضحه قريبا ان شاء الله تعالى. ونسقط الفاتحة عن السبوق ويتحملها عنه الامام بشرط ان تلك الركعة محسوبة

من الحروف المعروفة واذا قال الشارع صلى الله عليه وسلم «لا صلاة الا بفاتحة الكتاب» (١) فقد وقف الصلاة على جلستها والموقوف على أشياء مقفود عند فقد بعضها كما هو مقفود عند فقد كلها فلو اخل بحرف منها لم تصح صلاته ولو خفف حرفاً مشدداً فقد اخل بحرف لان المشدد حرفان مثلاًن أولهما ما كن فاذا خفف فقد أسقط احدهما ولو ابدل حرفاً بحرف فقد ترك الواجب وهل يستثنى ابدال الضاد في قوله (غير المقضوب عليهم ولا الضالين) بالناء ذكروافيه وجهين احدهما نعم فيحتمل ذلك لقرب المخرج وعسر التمييز بينهما وأصحهما لا يستثنى ولو ابدل كان كابدال غيرها من الحروف وكما لا يحتمل الاخلال بالحروف لا يحتمل الاخل بالحقن المحل للمعنى كقوله انعمت عليهم

ختم عن الثوري عن عاصم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس واحد ضعيف جدا وعنه ضعيف (١) حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب تقدم قريبا *

للإمام احتراز من الإمام المحدث والفقهاء قام لخامسة ناسيا وسنوضح ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى *

(فرع) قد ذكرنا أن قراءة الفاتحة متعينة في كل صلاة وهذا عام في الفرض والنفل كذا كراهه وهل نسبها في النافلة واجبة أم شرطاً فيه ثلاثة أوجه سبق بيانها في مواضع أصحها ركن والله أعلم *

(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة في الصلاة . مذهبتنا أن الفاتحة متعينة لا تصح صلاة القادر عليها إلا بها وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وقد حكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن العاص وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وخوات بن جبير والزهرى وابن عوف والأوزاعي ومالك وابن المبارك وأحمد وإسحق وأبي ثور وحكاه أصحابنا عن الثوري وداود وقال أبو حنيفة : لا تتعين الفاتحة لكن تستحب وفي رواية عنه تجب ولا يشترط ولو قرأ غيرها من القرآن أجزاءه وفي قدر الواجب ثلاث روايات عنه (أحداها) آية ثلثة (والثانية) ما يقتضيه الاسم قال الرازي وهذا هو الصحيح عندهم (والثالثة) ثلاث آيات قصار أو آيت طويلة وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد واحتج لأبي حنيفة بقول الله تعالى (فاقرؤا ما تيسر منه) وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلته «كبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن» رواه البخاري ومسلم وبحديث أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو غيرها» وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب» قالوا فدل على أن غيرها يقوم مقامها قالوا ولأن سور القرآن في الحرمه سواء بدليل تحريم قراءة الجميع على الجنس وتحريم من المحدث وغيرها واحتج أصحابنا بحديث عبادة بن الصامت المذكور في الكتاب «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»

وإياك نعبد بل تبطل صلاته أن تعمد ويعيد على الاستقامة أن لم يعتمد ويسوغ القراءات السبع وكذا القراءة الشاذة أن لم يكن فيها تغيير معنى ولا زيادة حرف ولا قصاصة وقوله ثم كل حرف وتشديد ركن يجوز أن يريد به أنه ركن من الفاتحة لأن ركن الشيء أحد الأمور التي يلتزم منها ذلك الشيء ويجوز أن يريد به أنه ركن من الصلاة لأن الفاتحة من أركان الصلاة جزء الجزء جزء والاول أصوب لثلاث مخرج أو كان الصلاة عن الضبط *

قال (ثم الترتيب فيها شرط فلو قرأ النصف الأخير أو لالم يجزئه ولو قدم آخر التشهد فهو كقولهم عليكم السلام والمواودة أيضا شرط بين كلماتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الاستئناف (و) وكذا بتسبيح يسير إلا ما له سبب في الصلاة كالتأمين لقراءة الإمام والسؤال والاستعاذة أو سجود التلاوة عند قراءة الإمام أيسجد أو رحمة أو عذاب فإن الولاء لا يتقطع على أحد الوجهين ولو ترك الموااة ناسيا ففيه تردد ولو طول ركعا قصيرا ناسيا لم يضر *

رواه البخاري ومسلم فان قالوا معناه لاصلاة كاملة قلنا هذا خلاف الحقيقة وخلاف الظاهر والسابق إلى النهم فلا يقبل وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج» يقولها ثلاثا غير تمام «فقبل لابي هريرة أنا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين نصفها لي ونصفها لعبدي فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي واذا قال الرحمن الرحيم قال أني على عبدي واذا قال مالك يوم الدين قال حمدني عبدي وقال مرة فوض الي عبدي فاذا قال إياك نعبد وإياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب

الفصل يشتمل على جملتين مشروطتين في الفاعلة (أحدهما) الترتيب فيجب رعايتهما لأن الاثنان بالنظم المعجز مقصود والنظم والترتيب من مناط البلاغة والاعجاز فلو قدم مؤخر أو خلي مقدم نظران كان عامداً بطلت قراءته وعليه الاستئناف وان كان ساهيا عاد إلى الموضع الذي اخل منه بالترتيب فقرأ منه قال الصيدلاني إلا أن يطول فيستأنف وعلى كل حال لا يعتد بالمؤخر الذي قدمه وينبغي ان يحمل قوله فلو قدم النصف الأخير قبل الاول لم يجزه على هذا أى لا يجزئه النصف الأخير فاما النصف الاول فهل يجزئه وينبغي عليه ام يلزمه الاستئناف فيه التفصيل الذي ذكرناه ولو اخل بترتيب التشهد نظر أن غير تغييراً مبطلا للمعنى فليس ما جاء بمحسوبا وان تسمده بطلت صلاته لانه أتى بكلام غير منظوم قصداً وان لم يبطل للمعنى وكان كل واحد من المتقدم والمؤخر مفيداً مفهوماً ففيه الطرقتان المذكوران فإذا عكس لفظ السلام فقال عليكم السلام والاظهر الجواز لانه لا يتعلق بنظمه اعجاز وقوله ولو قدم آخر التشهد يعني بهنده (الحالة الثانية) وهي أن لا يغير المعنى وان كان اللفظ مطاوعا واعلم أن تغيير الترتيب على وجه يبطل المعنى كما يفرض في التشهد يفرض في الفاعلة فوجب أن يقال ثم أيضا اذا غير تغييراً مبطلا للمعنى عدا تبطل صلاته والثانية الموالاة بين كلمتها والاخلال بها على ضربين (أحدهما) أن يكون الشخص عامداً فيه فان سكت في اثنتيها نظر ان طال مدة السكوت وذلك بان يشعر مثل ذلك السكوت بقطعه القراءة واعراضها عنها اما اختيار أولهما ثم قبل بطل قراءته يلزمه الاستئناف لانه صلى الله عليه وآله وسلم «كان يوالى في قراءته» وقد قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» (١) وروى امام الحرمين والمصنف في الوسيط وجه آخر عن العراقيين

(١) (قوله) كان صلى الله عليه وسلم يوالى في قراءة الفاعلة وقال صلوا كما رأيتموني أصلي : اما حديث الموالاة فلم اره صريحا ولمسله اخذ من حديث ام سلمة كان يقطع قراءته آية آية وقد نازع ابن دقيق العيد في استدلال الفقهاء بهذا الحديث على وجوب جمع افعاله أى صلوا كما رأيتموني أصلي لان هذا الخطاب وقع لمالك بن الحويرث واصحابه فلا يتم الاستدلال به إلا فيما ثبت من فعله حال هذا الامر واما ما لم يثبت فلا : واما الثاني فتقدم في الاذان *

عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدى ولعبدى ماسأل رواه مسلم وعن عبادة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل فيها بفاتحة الكتاب» رواه الدارقطني وقال اسنده صحيح حسن وعن ابى هريرة رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» رواه بهذا اللفظ ابن خزيمة وحاتم بن حبان بكسر الحاء في صحيحهما باسناد صحيح وعن ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال «أمر أن تقرأ بفاتحة الكتاب وما ييسر» رواه ابو داود باسناد صحيح علي شرط البخارى ومسلم وفي المسألة أحاديث كثيرة صحيحة والجواب عن الآية التي احتجوا بها انها وردت في قيام الليل لا في قدر القراءة وعن الحديث أن الفاتحة تيسر فيحمل عليها جمعا بين الأدلة أو يحمل علي من يحسنها وعن حديث ابى هريرة «لا صلاة الا بقرآن» أنه حديث ضعيف رواه أبو داود باسناد ضعيف وجواب آخر وهو أن معنى هذا الحديث لو صح ان أقل ما يجزى فاتحة الكتاب كما يقال صم ولو ثلاثة أيام من الشراي أكثر من الصوم فان قصت فلا تنقص عن ثلاثة ايام وعن قولهم ان سور القرآن سواء في الحرمة أنه لا يلزم منه استواؤها في الاجزاء في الصلاة لاسيما وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة في نفس الفاتحة فوجب المصير اليها هذا مختصر ما يتعلق بالمسألة من الدلائل لتاولهم اقتصر فيها علي الصواب من الدلائل الصحيحة اذ لا فائدة في الاطناب في الواحيات وبالله التوفيق *

أن ترك الموالاة بالسكوت الطويل عمدا لا يبطل القراءة وأعلم لهذا الوجه قوله وجب الاستئناف بالواو وان قصرت مدة السكوت فلا يؤثر لان السكوت اليسير قد يكون تنفس وسعال ونحوهما فلا يشعر بقطع القراءة ونظيره التفريق اليسير في الوضوء لا يؤثر وان أوجبنا الموالاة فهو هذا اذا لم ينزع السكوت قطع القراءة فان نواه والسكوت يسير فيه وجها حكيما عن الحماوى أحدهما انه لا تبطل القراءة أيضا لان السكوت اليسير لا أثر له بمجرد ولا لنية بمجرد فلا يضر انضمام أحدهما إلي الآخر وأصحهما وهو الذى ذكره المعظم انها تبطل ويجب الاستئناف لا قتران الفعل بنية القطع وقد تؤثر النية مع الفعل فيما لا يؤثر فيه أحدهما الا ترى ان نية التعدى من المودع لا توجب كون الودعية مضمونة عليه وكذلك مجرد النقل من موضع إلى موضع واذا اقترنا صارت مضمونة عليه وانما لم تؤثر مجرد النية ههنا بخلاف نية قطع الصلاة فانها تؤثر فيها لان النية ركن في الصلاة تجب اداؤها حكما إن لم تجب اداؤها حقيقة ولا يمكن اداؤها - كما م نية القطع فتبقى الافعال بلا نية وقراءة الفاتحة لا تقتصر الى نية خاصة فلا يؤثر فيها نية القطع فلو اتى بتسبيح أو تهليل في اثنتائى او قرأ آية اخرى فيها بطلت الموالاة قل ذلك ام كثر لان الاشتغال بغيرها يغير النظم ويوم الاعراض عنها وهذا فيما لا يؤمر به في الصلاة اماما يؤمر به متعلق بمصلحة الصلاة كما اذا أمن الامام والمأموم في خلال الفاتحة فأمن معه او قرأ الامام آية رحمة فسأله المأموم او آية عذاب فاستغاضه عن آية سجدة

(فرع) في مذاهبيهم في اصل القراءة: مذهبا ومذهب العلماء كافة وجوبها ولا تصح الصلاة إلا بها ولا خلاف فيه إلا ما حكاه القاضي أبو الطيب ومتابعوه عن الحسن بن صالح وإبي بكر الأصم أنهما قالا لا تجب القراءة بل هي مستحبوا احتج لهما بما رواه أبو سلمة ومحمد بن علي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه « صلى للمغرب فلم يقرأ فقل له فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس » رواه الشافعي في الام وغيره وعن الحارث الأعور « أن رجلا قال لعلي رضي الله عنه اني صليت ولم أقرأ قال نعمت الركوع والسجود قال نعم قال تمت صلاتك » رواه الشافعي وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال ، القراءة سنة رواه البيهقي « واحتج اصحابنا بالاحاديث الصحيحة السابقة في الفرع قبله ولا معارض لها وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا صلاة الا بقراءة » رواه مسلم واما الأثر عن عمر رضي الله عنه فجوابه من ثلاثة اوجه (أحدها) انه ضعيف لان إبا سلمة ومحمد بن علي لم يدركا عمر (والثاني) أنه محمول على انه اسر بالقراءة (والثالث) ان البيهقي رواه من طريقين موصولين عن عمر رضي الله عنه انه صلى للمغرب ولم يقرأ فاعاد قال البيهقي وهذه الرواية موصولة موافقة لسنة في وجوب القراءة وللقياس في ان الاركان لا تسقط بالنسيان. واما الأثر عن علي رضي الله عنه فضعيف ايضا لان الحارث الأعور متفق على ضعفه وترك الاحتجاج به . واما الأثر عن زيد فقال البيهقي وغيره مراده ان القراءة لا تجوز الاعلى حسب ما في المصحف فلا تجوز مخالفته وان كان علي مقاييس العربية بل حروف القراءة سنة متبعة اى طريق يتبع ولا يغير والله اعلم »

فمسجد المأموم معه او فتح على الامام قراءته ففي بطلان الموالاته في جميع ذلك وجهان أحدهما وبه قال الشيخ أبو حامد تبطل كلو فتح على غير امامه او اجاب المؤذن واعطس فحمد الله تعالى واصحها وبه قال صاحب الافصاح والقاضي أبو الطيب واقفال لا تبطل لانه ندب الي هذه الامور في الصلاة لمصاحبتها فلا اشتغال بها عند عروض أسبابها لا يجعل قادحا وهذا مفرع على استحباب هذه الامور للمأموم وهو المشهور وفيه وجه آخر ثم لم يجزوا هذا الخلاف في كل مندوب اليه فان الحد عند العطاس مندوب اليه وإن كان في الصلاة وهو قاطع للموالاته ولكن في الندوبات التي تخص بالصلاة وتعد من صلاحها وقوله الاماله سبب في الصلاة محمول على هذا ولما كان السكوت مبطلا للموالاته بشرط ان يكون طويلا وكان التسييح مبطلا من غير هذا الشرط قيد في لفظ الكتاب السكوت بالطويل وجعل التسييح بوصف كونه يسيرا مبطلا للموالاته تنبيها على الفرق بينهما ثم لا يخفى أن ما يبطل يسره فكثيره أولى ان يبطل (الضرب الثاني) أن يخل بالموالاته ناسيا ونذ كر

(فرع) لفاتحة الكتاب عشرة اسماء حكها الامام ابواسحق الثعلبي وغيره (احدها) فاتحة الكتاب وجاءت الاحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم في تسميتها بذلك. قالوا سميت به لانه يفتح بها المصحف والتعلم والقراءة في الصلاة وهي مفتحة بالحد الذي يفتح به كل امر ذى بال وقيل لان الحد فاتحة كل كتاب (الثاني) سورة الحمد لان فيها الحمد (الثالث) و (الرابع) ام القرآن وام الكتاب لانها مقدمة في المصحف كما ان مكة ام القرى حيث حيت الدينامن تحتها وقيل لانها جمع العلوم والخيرات كما سمي الدماغ ام الرأس لانه جمع الحواس والمنافع قال ابن دريد الام في كلام العرب الارية ينصبها الامير للعسكر يفزعون اليها في حياتهم وموهم وقال الحسن ابن الفضل سميت بذلك لانها امام لجميع القرآن يقرأ في كل ركعة ويقيم علي كل سورة كالم القرى لاهل الاسلام . وقيل سميت بذلك لانها اعظم سورة في القرآن ثبت في صحيح البخارى عن ابى سعيد بن المعلى رضي الله عنه قال قال لى رسول الله ﷺ « لا علمك سورة هي اعظم السور في القرآن قبل ان تخرج من المسجد فأخذ يدي فلما أراد ان يخرج قلت له ألم قل لا علمك سورة هي اعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته » (الخامس) الصلاة للحديث الصحيح في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال الله تعالي قسمت الصلاة بيني وبين عبدي » وهو صحيح كما سبق بيانه قريبا (السادس) اسبع المثاني للحديث الصحيح الذي ذكرناه قريبا سميت بذلك لانها تنفي في الصلاة فقرأ في كل ركعة (السابع) الوافية - بالفاء - لانها لاتنقص فيقرأ بعضها في ركعة وبعضها في اخرى بخلاف غيرها (الثامن) الكافية لانها تكفي عن غيرها ولايكفي عنها غيرها (التاسع) الاماس روى عن ابن عباس (العاشر) الشفاء فيه حديث مرفوع . قال الماوردي في تفسيره اختلفوا في جواز تسميتها أم الكتاب فجوزه الاكثر لان الكتاب تبع لها ومنعه الحسن وابن سيرين وزعموا ان

أولا مسألة وهي أنه لو ترك الفاتحة ناسيا هل تجزئه صلاته الجديد وهو المذهب أن لا يعتد بتلك الركعة بل إن تذكر بعد ما ركع عاد إلى القيام وقرأ وإن تذكر بعد القيام إلى الركعة الثانية صارت هذه الركعة أولاً ولا يلقو ما سبق ووجه الاخبار الدالة على اعتبار الفاتحة والالحاق به أثر الأركان وقال في القديم تجزئه صلاته تقليدا لعم رضي الله عنه « فانه نسي القراءة في صلاة المغرب قبيل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا كان حسنا قال فلا بأس » وقد ذكرت ما قبل في الفرق بين الفاتحة وسائر الأركان في فصل الترتيب في الوضوء اذا عرف ذلك فقول اذا ترك الموالاته ناسيا فالذي ذكره الجمهور وقوله عن نص الشافعي رضي الله عنه انه لا تقطع الموالاته وله أن يني وليس هذا تفريعا على القول القديم في ترك الفاتحة ناسيا بل تتلوا ذلك مع القول بأنه إذا ترك الفاتحة ناسيا لم يعتد بالركعة ومال إمام الحرمين إلى أنه ينقطع الولاء بالتسليان اذا قلنا التسليان

هذا اسم لوح محفوظ فلا يسمى به غيره (قلت) هذا غلط في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «من قرأ بام الكتاب اجزأت عنه» وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الحمد لله رب العالمين ام القرآن وام الكتاب والسبع الثاني» قال المصنف رحمه الله «فان تركها ناسيا فيه قولان قال في القديم تجزئه لان عمر رضي الله عنه ترك القراءة قليل له في ذلك فقال كيف كان الركوع والسجود قالوا احسن قال فلا بأس وقال في الجديد لا تجزئه لان ما كان ركنا في الصلاة لم يسقط فرضه بالنسيان كالركوع والسجود»

(الشرح) هذا الاثر عن عمر رضي الله عنه قد قدمنا بيانه في الفرع السابق في مذهبه في القراءة وذكرنا انه ضعيف وانما جاء انه اعاد الصلاة «ما حكم المسألة» فقضين تركها فاتحة ناسيا حتى سلم او ركع قولان مشهوران اصحهما باتفاق الاصحاب وهو الجديد لا تسقط عنه القراءة بل ان تذكر في الركوع او بعده قبل القيام الى الثانية عاد الى القيام وقرأ وان تذكر بعد قيامه الى الثانية لفت الاولي وصارت الثانية هي الاولي وان تذكر بعد السلام والفصل قريب لزمه العود الى الصلاة ويبنى على ما فعل فيأتي بركة اخرى ويسجد للسو وان طال الفصل يلزمه استئناف الصلاة والقول الثاني القديم انه تسقط عنه القراءة بالنسيان فعلي هذا ان تذكر بعد السلام فلا شيء عليه وان تذكر في الركوع وما بعده قبل السلام فوجبان (احدهما) وبه قطع المتولي يجب ان يعود الى القراءة كما لو نسي سجدة ونحوها (والثاني) لاني عليه وركته صحيحة وسقطت عنه القراءة كما لو تذكر بعد السلام وبهذا قطع الشيخ ابو حامد في تعليقه ونقله عن نفسه في القديم وقطع به ايضا السيديجي والقاضي ابو الطيب وصاحب العدة وهو الاصح *

(فرع) لهذه المسألة نظائر فيها خلاف كنهه والاصح انها تصح (منها) ترك ترتيب الوضوء ناسيا (ونسيان) الماء في رحله في التيمم (ومن) صلى او صام بالاجتهاد فصادف قبل الوقت بنجاسة حملها او نسيها أو اخطأ في القبلة وغير ذلك وقد سبق بيانه في باب صفة الوضوء *

* قال المصنف رحمه الله *

(وبجبان ينتدنها بسم الله الرحمن الرحيم فانها آية منها والدليل عليه ما روته ام سلمة رضي

ليس بعذر في ترك فاتحة حتى لا يجزئه ما في به كما لو ترك الترتيب ناسيا وتابعه الامام الغزالي رحمه الله فجعل المسألة على التردد واعترض امام الحرمين قدس الله روحه علي كلام الجمهور فقال ترك الولاء اذا كن مما تختل به القراءة فجزاؤه نسيان وجب ان يكون بمثابة ترك القراءة ناسيا حتى لا يعذر به وللجمهور ان يقولوا سلمت في هذا الاعتراض مقدمة مطلقة وهي ان ترك الولاء مما تختل به القراءة وعندنا لا تختل به القراءة الا عند التعبد فان قال اذا اختلت به عند التعبد وجب ان تختل عند النسيان كما ان ترك القراءة من أصلها لا يتبرق حكمه في الحالتين فله ان

الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ بسم الله الرحمن الرحيم فعلمنا آية» ولان الصحابة رضي الله عنهم اثبتوها فيما جمعوا من القرآن فدل على انها آية منها فان كل من صلاة يجهر فيها جهر بها كما يجهر بسائر الفاتحة لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم «جهر بيسم الله الرحمن الرحيم» ولانها قرأ على انها آية من القرآن بدليل انها قرأ بعد التعوذ فكان ستمها الجهر كسائر الفاتحة»

(الشرح) حديث ام سلمة رضي الله عنها صحيح رواه ابن خزيمة في صحيحه بمعناه وحديث ابن عباس رواه الترمذي وقال ليس اسناده بذلك وسنذكر ما يغني عنه في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى «اما حكم المسألة فنحن ان بسم الله الرحمن الرحيم آية كلمة من اول الفاتحة بلا خلاف وليست في اول براءة باجماع المسلمين واما باقى السور غير الفاتحة براءة ففي البسمة في اول كل سورة منها ثلاثة أقوال حكاهما الخراسانيون اصحابها واشهرها وهو الصواب والاصوب انها آية كلمة (الثاني) انها بعض اية (الثالث) انها ليست بقرآن في اوائل السور غير الفاتحة والمذهب انها قرآن في اوائل السور غير براءة ثم هل هي في الفاتحة وغيرها قرآن على سبيل القطع كسائر القرآن ام على سبيل الحكم لاختلاف العلماء فيها . فيه وجهان مشهوران لاصحابنا حكاهما المحامي وصاحب الخاوي والبندنجي (احدهما) على سبيل الحكم بمعنى أنه لا تصح الصلاة الا بقراءتها في اول الفاتحة ولا يكون قارئاً لسورة غيرها بكاملها الا اذا ابتدأها بالبسمة (والصحيح) انها ليست على سبيل القطع اذ لا خلاف بين المسلمين ان نافيها لا يكفروا لو كانت قرأنا قطعاً لسكفر كن نفي غيرها فعلي هذا يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر الاحكام واذا قال هي قرآن على سبيل القطع لم يقبل في اثباتها خبر الواحد كسائر القرآن وانما ثبت بالنقل المتواتر عن الصحابة في اثباتها في المصحف كما سيأتي تحريره في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى بوضع امام الحرمين وغيره قول من قال انها قرآن على سبيل القطع قال الامام هذه غباوة عظيمة من قائل هذا لان ادعاء العلم حيث لا قاطع محال . وقال صاحب الخاوي قال جمهور اصحابنا هي آية حكماً لا قطعاً وقال ابو علي ابن ابي هريرة هي آية من اول كل سورة غير براءة قطعاً ولا خلاف اعندنا انها يجب قراءتها في اول الفاتحة ولا تصح الصلاة الا بها لانها كتابي الفاتحة قال الشافعي واصحابه ويسن الجهر بالبسمة

يقولوا في الفرق الموالاة هيئة في الكلمات تابعة لما فاذا ترك القراءة قد ترك التابع والمتبوع واذا ترك الموالاة قد ترك التابع دون المتبوع فلا يبعد أن يجعل انسيان عذرهما ولا يجعل عذرهما ونظيره غسل الاعضاء في الوضوء لا يمتثل تركها عدا ولا سهوا وترك الموالاة سهوا يمتثل على الاظهر وان اوجبت فيه الموالاة واما ما ذكره من ترك الترتيب ناسيا فقد فرق الشيخ ابو محمد بينه وبين الموالاة بأن امر الموالاة أهون ألا نرى انه لو أدخل المسلمي بترتيب الاركان ناسيا قد قدم

في الصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة وهذا لا خلاف فيه عندنا *

(فرع) في مذاهب العلماء في اثبات البسلة وعدمها (اعلم) أن مسألة البسلة عظيمة مهمة ينبغي عليها صحة الصلاة التي هي أعظم الأركان بعد التوحيد ولهذا المحل الاعلى الذي ذكرته من وصفها اعتنى العلماء من المتقدمين والمتأخرين بشأنها وأكثروا التصانيف فيها مفردة وقد جمع الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم المقدسي القمي في كتابه المشهور وحوى فيه معظم المصنفات في ذلك مجلداً كبيراً (١) وأنا أن شاء الله تعالى أدكر هنا جميع مقاصده مختصرة وأضم إليها ثبوت لا بد منها فأقول: قد ذكرنا أن مذهبنا أن البسلة آية من أول الفاتحة بلا خلاف فكذلك هي آية كاملة من أول كل سورة غير براءة علي الصحيح من مذهبنا كما سبق وبهذا قال خلائق لا يحصون من السلف قال الحافظ أبو عمرو بن عبد البر هذا قول ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المنذر وطائفة وقال ووافق الشافعي في كونها من الفاتحة أحمد واسحق وأبو عبيد وجماعة من أهل الكوفة ومكة وأكثر أهل العراق وحكاه الخطابي أيضاً عن أبي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي في كتابه الخلافات بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والزهري وسفيان الثوري وفي السنن الكبير له عن علي وابن عباس وأبي هريرة ومحمد بن كعب رضي الله عنهم وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وداود ليست البسلة في أوائل السور كلها قرأنا لا في الفاتحة ولا في غيرها وقال أحمد هي آية في أول الفاتحة وليست بقرآن في أوائل السور وعنه رواية أنها ليست من الفاتحة أيضاً وقال أبو بكر الرازي من الحنفية وغيره منهم هي آية بين كل سورتين غير الانفال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن كسورة قصيرة وحكي هذا عن داود وأصحابه أيضاً ورواية عن أحمد وقال محمد بن الحسن ما بين دفعي المصحف قرآن وأجمعت الأمة على أنه لا يكفر من اثبتها ولا من نفاها لا اختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفاً مجعاً عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فإنه يكفر بالاجماع وهذا في البسلة التي في أوائل السور

السجود على الركوع لم يعتد بالسجود المتقدم ولو أدخل بالموالاة بأن طول ركعاً قصيراً في الصلاة ناسياً لم يضر واعتد بما أتى به وكذلك لو ترك سجدة من الركعة الأولى أقيمت السجدة المأثية بها في الركعة الثانية مقامها وإن اختلفت الموالاة ولهذا لا يخل غير أفعال الصلاة في خلالها إذا كانت بسيرة كالخطوة وقتل الحية ونظائرها مع أنها تخل بصورة الموالاة فلا يلزم من جعل النسيان عندا في أضعف للمعتبرين جعله عندا في أقوىها وقد حكى الإمام بعض هذا الفرق عن الشيخ ولم يعترض عليه بازديده مما سبق وربما وجه النص للمقول في أن ترك الموالاة ناسياً لا يضر به أثل ترك الموالاة ناسياً

غير براءة وأما البسلة في أثناء سورة الفجر (انه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم) قرآن بالاجماع فمن جحد منها حرفاً كفر بالاجماع (واحتج) من نفاها في أول الفاتحة وغيرها من السور بأن القرآن لا يثبت بالنظر ولا يثبت إلا بالتواتر وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين» إلى آخر الحديث ولم يذكر البسلة رواه مسلم وقد سبق قريباً بطوله وبحديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إن من القرآن سورة ثلاثون آية تشفت لرجل حتى يغفر له» وهي (تبارك الذي بيده الملك) رواه أبو داود والترمذي وقيل حديث حسن وفي رواية أبي داود تشفع قالوا وقد اجمع القراء على أنها ثلاثون آية سوى الآية والحجة وبحديث عائشة في مبدأ الوحي «إن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم ولم يذكر البسلة في أولها» ورواه البخاري ومسلم وبحديث أنس رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم اسمع أحداً منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم» رواه مسلم وفي رواية له «فكانوا يفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا آخرها» قالوا ولأنها لو كانت من القرآن لكفر جاحدها وأجمعنا فلا يكفر (قالوا) ولأن أهل العدد مجمعون على ترك عددها آية من غير الفاتحة واختلفوا في عددها في الفاتحة قالوا وقيل أهل المدينة بأسرهم عن آبائهم التابعين عن الصحابة رضي الله عنهم افتتح الصلاة بالحمد لله رب العالمين قالوا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب «قرأ أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين» واحتج أصحابنا بأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على أن يأتوا بالمصحف جميعاً في أوائل السور سوى براءة بخط المصحف بخلاف الأعراس وتراجم السور فإن العادة كتابتها

في الصلاة كتطويل الركن القصير ونحوه والله أعلم ويكشف ذلك من هذا الشرح ما السبب الداعي إلى إيراد المصنف مسألة تطويل الركن القصير في خلال مسائل القراءة ومن لم يعرف هذا السبب ولم تكن فيه غبوة فإنه يتعجب من ذلك وليس في لفظ الكتاب ما ينبه عليه وأما تسميته كل واحد من الترتيب والموالة ترطاً والحروف والتشديدات أركاناً فقد قدم في باب الأذان ما ينظر ذلك والقول بينهما قريب *

قال (أما العاشر ملائحته ترجمته (ح) بخلاف التكبير لم يأتي بسبع آيات من القرآن متوالية لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة فإن لم يحسن فمتفرقة فإن لم يحسن فيأتي تسبيحاً وتلهيلاً لا تنقص حروفه عن حروف الفاتحة *

ذكرنا أن للصلى حالتين أحدهما أن يقدر على قراءة الفاتحة وما ذكرناه إلى الآن كلام فيها والثانية أنه لا يقدر فيلزمه كسب القسرة عليها إما بالتعلم أو التوسل إلى مصحف يقرأهاته

بحمره ونحوها فلو لم تكن رآنا الاستجازا اتيانها بخط المصحف من غير تمييز لان ذلك يحمل على اعتقاد انها قرآن فيكونون مفردين بالمسلمين حاملين لهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآننا هذا بما لا يجوز اعتقاده في الصحابة رضي الله عنهم قال اصحابنا هذا اقوى ادلتنا في اتيانها قال الحافظ ابو بكر السيوطي احسن ما يحتاج به اصحابنا كتابتها في المصاحف التي قصدوا بكتابتها في الخلاف عن قرآن فكيف يتوهم عليهم انهم اجتمعوا مائة وثلاث عشرة آية ليست من القرآن قال الغزالي في المستصفى اظهر الادلة كتابتها بخط القرآن قال ونحن قنع في هذه المسألة بالظن ولا شك في حصوله (فان قيل) لعلها اثبتت للفصل بين السور (جوابه) من أوجه (احدها) ان هذا فيه تقرير لا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل (والثاني) انه لو كان للفصل لكتبت بين براءة والانفال ولما حسن كتابتها في اول الفاتحة (الثالث) ان الفصل كان ممكناً بتراجم السور كما حصل بين براءة والانفال (فان قيل) لعلها كتبت للتبرك بذكر الله (جوابه) من هذه الالوجه الثلاثة (ومن وجه رابع) انه لو كانت للتبرك لا كتبت بها في اول المصحف او لكتبت في اول براءة ولما كتبت في اوائل السور التي فيها ذكر الله كالفاتحة والانعام وسبحان والكهف والفرقان والحديد ونحوها فلم يكن حاجة الى البسملة ولانهم قصدوا تجريد المصحف مما ليس بقرآن ولهذا لم يكتبوا التعوذ والتأمين مع انه صح الامر بهما ولان النبي صلى الله عليه وسلم لما تلا الآيات النازلة في براءة عائشة رضي الله عنها لم يسلم ولما تلا سورة الكوثر حين نزوله بسلم فلو كانت للتبرك لكانت الآيات في براءة عائشة اولي ما تبرك فيه لما دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم وأهله واصحابه من السرور بذلك وعن ام سلمة رضي الله عنها «ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في اول الفاتحة في الصلاة وعددها آية» وعن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى (ولقد آتيناك سبعاً من المثاني) قال «هي فاتحة الكتاب قال فابن السابعة قال (بسم الله الرحمن الرحيم) رواها ابن خزيمة في صحيحه ورواها البيهقي وغيره وعن انس رضي الله عنه قال «ينار رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا اذا غنى اغناء ثم رفع رأسه متبسماً قلنا ما أضحكك يا رسول

سواء قدر عليه بالشرى او الاستجار أو الاستعارة فان كان بالليل أو كان في ظلمة فعليه تحصيل السراج أيضاً عند الامكان فلو امتنع عن ذلك مع الامكان فعليه إعادة كل صلاة صلاحها الي أن قدر علي قراءتها واذا تعذر التعلم عليه أو تأخر لضيق الوقت أو بلادته وتعدت القراءة من المصحف أيضاً فكيف يصلي هذا غرض الفصل وجعلته أن لا يترجمه الترجمة وخلاف أبي حنيفة يعود ههنا بطريق الاولى ويخالف التكثير حيث يمد العاجز الى ترجمته لما قدمناه أن نظم القرآن معجز وهو المقصود فيراعى ماهو أقرب منه واما لفظ التكبير فليس بمعجز ومعظم الفرض معناه فالترجمة أقرب اليه واذا عرفت ذلك فينظر ان احسن غير الفاتحة من القرآن فيجب عليه ان يقرأ سبعاً آيات من غيرها ولا يجوز له العدول الى الذكر لان القرآن باقراً أن أشبه ولا يجوز أن ينقص

الله قال أنزلت علي سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم ناعلم أنك لو فصل لك وانكر إن شئت هو
 لا يتر» رواه مسلم وعن أنس رضي الله عنه أنه سئل عن قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال «كانت مدام قرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم بعد بسم الله وبعد الرحمن وبعد الرحيم» رواه البخاري وعن ابن عباس قال
 «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم» رواه
 الحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ورواه أبو داود وغيره وأخرج
 الحاكم في المستدرک أيضاً ثلاثة أحاديث كلها عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله
 عنهما (الاول) أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا جاءه جبريل عليه السلام قرأ بسم الله الرحمن الرحيم علم أنها سورة
 (الثاني) «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» (الثالث) «كان المسلمون لا يعلمون
 اقتضاء السورة حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم» وفي سنن البيهقي عن علي وابي هريرة عن ابن عباس وغيرهم
 رضي الله عنهم «أن الفاتحة هي السبع من المثاني وهي السبع آيات وان البسملة هي الآية السابعة» وفي سنن
 الدارقطني عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا قرأتم الحمد فقرأوا بسم الله الرحمن
 الرحيم : انها ام القرآن وام الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم احدي آياتها» قال
 الدارقطني رجال استاده كلهم ثقة وروى موقوفاً . فهذه الاحاديث متعاضدة محصلة للظن القوي
 بكونها قرآناً حيث كتبت المطلوب هنا هو الظن لا القطع خلاف ما ظنه القاضي أبو بكر الباقاني
 حيث شنع علي مذهبه وقال لا يثبت القرآن بالظن وانكر عليه الغزالي واقام الدليل على ان الظن
 يكفي فيما نحن فيه (بما) ذكره حديث «كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم السورة حتى ينزل

عدد الآيات المثاني بها عن السبع وان كانت طويلة لان عدد الآي مرعى فيها قال الله تعالى
 سبعا من المثاني «وعدها رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع آيات» (١) فيرعى هذا العدد في بدلها وهل
 يشترط مع ذلك أن لاتنقص حروفها عن حروف الفاتحة فيه وجان احدها لا يكفي اعتبار
 اعتبار الآيات كما لو فاته صوم يوم طويل يجوز قضاؤه في يوم قصير ولا ينظر الي الساعات واصحهما
 وهو المذكور في الكتاب انه يشترط لأنها معتبرة في الفاتحة وقد أمكن اعتبارها في البديل فاشبهت
 الآيات وهذان الوجان في جملة الفاتحة مع جملة البديل فلا يمتنع أن يجعل آيتين بدلا عن آية

(١) (حديث) انه عد الفاتحة سبع آيات تقدم من حديث ابي هريرة في سياق البيهقي
 من طريق سعد بن عبد الحميد بن جعفر : وروى أيضا من طريق سعيد المقبري عن ابي سعيد
 مرفوعا نحوه وفيه اسحاق بن عبد الواحد الموصلي وهو متروك : وروى الحاكم من طريق
 ابن جريج اخبرني ابي ان سعيد بن جبير اخبره في قوله تعالى ولقد اتيناك سبعا من المثاني والقرآن
 العظيم قال هي ام القرآن وقرأ سعيد بن جبير بسم الله الرحمن الرحيم الآية السابعة قال ابن جبير
 قرأها على عبد الله بن عباس كما قرأها قال ابن عباس فاخرجها الله لكم ما أخرجها لاحد قبلكم
 واسناده صحيح

عليه بسم الله الرحمن الرحيم» قال والماضي معترف بهذا ولكنه تأوله على أنها كانت تنزل ولم تكن قرآنا قال وليس كل منزل قرآنًا قال الغزالي : وما من منصف إلا ويرد هذا التأويل ويضعفه واعترف أيضا بان البسمة كتبت بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أوائل السور مع اخباره صلى الله عليه وسلم أنها منزلة وهذا موم كل أحد أنها قرآنا ودليل قاطع أو كالمقاطع أنها قرآن فلا وجه لترك بيانها لو لم تكن قرآنا (فان قيل) لو كانت قرآنا لبيها (فالجواب) أنه صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله أنها منزلة وبإسلامها على كتابه وبأنها تكتب بخط القرآن كما يبين عند املاء كل آية أنها قرآن اكتفاء يعلم ذلك من قرينة الحال ومن التصريح بالانزال (فان قيل) قوله لا يعرف فصل السور دليل على أنها لفصل (قلنا) موضع الدلالة قوله حتى ينزل فخير بنزولها وهذه صفة كل القرآن وتقدير الله لا يعرف بالشروع في سورة أخرى إلا بالبسمة فإنها لا تنزل إلا في أوائل السور. قال الغزالي في آخر كلامه الغرض بيان أن المسألة ليست قطعية بل غلبية وان الأدلة وان كانت متعارضة فجواب التساقي فيها أرجح وأغلب (وأما) الجواب عن قولهم لا يثبت القرآن إلا بالتواتر فمن وجوهين (أحدهما) أن إثباتها في المصحف في معنى التواتر (والثاني) أن التواتر إنما يشترط فيما يثبت قرآنا على سبيل القطع أما ما يثبت قرآنا على سبيل الحكم فيكتفي فيه الظن كما سبق بيانه والبسمة قرآن على سبيل الحكم على الصحيح وقول جمهور أصحابنا كما سبق (وأما) الجواب عن حديث «قسمت الصلاة» فمن أوجه ذكرها أصحابنا (أحدها) أن البسمة إنما لم تذكر لاندرجها في الآيتين بعدها (الثاني) أن يقال معناها فإذا انتهى العبد في قراءته إلي «الحمد لله رب العالمين» حينئذ تكون البسمة داخلية (الثالث) أن يقال المقسوم ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة واحترزنا بالكاملة عن قوله تعالى (وقيل الحمد لله رب العالمين) وعن قوله تعالى (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) وأما البسمة فقير مختصة (الرابع) أنه قاله قبل نزول البسمة فان النبي صلى الله عليه وسلم «كل من ينزل عليه الآية فيقول ضعوها في سورة كذا» (الخامس) أنه جاء ذكر البسمة في رواية الدارقطني والبيهقي فقال «فاذا قال العبد بسم الله الرحمن الرحيم يقول الله ذكرني عبدي» ولكن اسنادها ضعيف (فان قيل) فندأ جمع الامه على ان الفاتحة بسم آيات واختلف في السابعة فمن جعل البسمة آية قال الرابعة (صراط الدين) إلى آخر السورة : ومن نفاها قال (صراط الدين) انعمت عليهم) سادسة (وغير المنضوب عليهم) إلى آخرها هي السابعة قالوا ويرجع هذا لان به حصل حقيقة التنصيف فيكون لله تعالى ثلاث آيات ونصف والعبد مثلها وموضع التنصيف وفي وجب ان تعدل حروف كل آية بآية من الفاتحة على الترتيب ويذهب ان تكون مثلها او اطول منها ويحكى هذا عن الشيخ ابن محمد ان احس سبع آيات متواليه بالشرط المذكور لم يحز العدول إلى التفرقة فان المتواليه اشبه بالفاتحة وان لم يحسنها التي بها تفرقة واستدرك امام الحرمين فقال لو كانت الآيات المفرودة لا تنمى معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله «ثم نظر» فيظهر ان لا نأمره بقراءة

(إياك نعبد وإياك نستعين) فلو عدت البسملة آية ولم يعد (غير المغضوب عليهم) صار لله تعالى أربع آيات ونصف وللعبد آيتان ونصف وهذا خلاف تصريح الحديث بالتصنيف (فالجواب) من أوجه (أحدها) منع إرادة حقيقة التصنيف بل هو من باب قول الشاعر *

إذا مات كان الناس نصفين شامت وآخر من بالذي كنت أصنع

فيكون المراد أن الفاتحة قسمان فالله تعالى وآخرها العبد (والثاني) أن المراد بالتصنيف قسمان الثناء والدعاء من غير اعتبار لعدد الآيات (الثالث) أن الفاتحة إذا قسمت باعتبار الحروف والكلمات والبسملة منها كان النصف في شطرها أقرب مما إذا قسمت بحذف البسملة فلعل المراد تقسيمها باعتبار الحروف (فان قيل) يرجع جعل الآية البسملة (غير المغضوب) لقوله فإذا قال العبد (اهدنا الصراط إلى آخر السورة) قال هؤلاء أبدى فافظة هؤلاء جمع يقتضي ثلاثة آيات وعلي قول الشافعي ليس للعبد إلا آيتان (فالجواب) أن أكثر الرواة رووه لهذا العبدى وهو الذى رواه فى صحيحه وإن كان هؤلاء ثابتة في سنن أبى داود والنسائي بإسناديهما الصحيحين وعلي هذه الرواية تكون الإشارة بهؤلاء إلى الكلمات أو إلى الحروف أو إلى آيتين ونصف من قوله تعالى (وإياك نستعين) إلى آخر السورة ومثل هذا

يجمع كقول الله تعالى (الحج أشهر معلومات) والمراد شهران وبعض الثالث أو إلى آيتين فحسب وذلك يطلق عليه اسم الجمع بالاتفاق ولكن اختلفوا في أنه حقيقة أم مجاز وحقيقته ثلاثة والا كثرون على أنه مجاز في الآيتين حقيقة في الثلاثة قال الشيخ أبو محمد المقدسي هذا كله إذا سلمنا أن النصف توجه إلى آيات الفاتحة وذلك ممنوع من أصله وإنما النصف متوجه إلى الصلاة بنص الحديث (فانقلوا) المراد قراءة الصلاة (قلنا) بل المراد قسمة ذكر الصلاة أى الذكر للمشروع فيها وهو ثناء ودعاء فالثناء منصرف إلى الله تعالى سواء ما وقع منه في القراءة وما وقع في الركوع والسجود وغيرها والدعاء منصرف إلى العبد سواء ما وقع منه في القراءة والركوع والسجود وغيرها ولا يشترط التساوى في ذلك لما سبق ثم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم بعد أخباره بقسمة أذكر الصلاة أمراً آخر وهو ما يقوله الله تعالى عند قراءة العبد هذه الآيات التى هي من جملة المقسوم لا أن ذلك تفسير بعض المقسوم (فان قيل) يرجح كونه تفسيراً لذكره عقبيه (قلنا) ليس كذلك لأن قراءة الصلاة غير منحصرة في الفاتحة فحمل الحديث على قسمة الذكر أعم وأكثر فائدة فهذا الحديث هو عمدة فناء البسملة وقد بان أمره والجواب عنه (وأما الجواب) عن حديث شفاعة تبارك وهو أن المراد

هذه الآيات المتفرقة ونجعله كمن لا يحسن شيئاً من القرآن أصلاً ولو كان ما يحسنه من القرآن دون السبع كآية أو آيتين فقيه وجاهل أحدهما به يجب عليه أن يكرر حتى يبين قدر الفاتحة وأصحهما أنه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالذكر للباقي هذا كله إذا أحسن شيئاً من القرآن أما إذا لم يحسن فيجب عليه أن يأتي بالذكر كآلة يبيح والأهلل خلافة لآبى حنيفة حيث قد لا يلزمه الذكر ويقف ساكناً

ما سوى البسمة لاتها غير مختصة بهذه السورة ويحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول البسمة فيها فلما نزلت أضيفت إليها بدليل كتابتها في المصحف ويؤيد تأويل هذا الحديث انه رواية أبي هريرة فمن ثبتت البسمة فهو أعلم بتأويله (وأما الجواب) عن حديث مبدأ الوحي وهو ان البسمة نزلت بعد ذلك كغنائرها من الآيات المتأخرة عن سورة في النزول فهذا هو الجواب المعتمد وبه اجاب الشيخ أبو حامد وسليم الرازي وغيرهما (وجواب آخر) وهو ان البسمة نزلت أولا وروى في ذلك حديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أول ما ألقى علي جبريل بسم الله الرحمن الرحيم» وقوله الواحدى في أسباب النزول عن الحسن وعكرمة وهذا ليس بثابت فلا اعتماد عليه (وأما حديث أنس فسيأتى جوابه في مسألة الجهر بالبسمة) (وأما) قولهم لو كانت قرآناً لكفر جاحدها فجوابه من وجوب (أحدها) أن يقلب عليهم فيقال لو لم تكن قرآن لكفر مشبهها (الثاني) ان الكفر لا يكون بالظنيات بل بالقطعيات والبسمة ظنية (وأما) قولهم أجمع أهل العدد علي انه لا تعد آية فجوابه من وجوب (أحدها) ان أهل العدد ليسوا كل الامة فيكون إجماعهم حجة بل هم طائفة من الناس عدوا كذلك اما لانه مذهبهم نفي البسمة وأما لاعتقادهم انها بعض آية وانها مع أول السورة آية (الثاني) انه معارض بما ورد عن ابن عباس وغيره «من تركها فقد ترك مائة وثلاث عشرة آية» (وأما الجواب) عن نقل أهل المدينة وإجماعهم بل قد اختلف أهل المدينة في ذلك كما سبق الخلاف عن الصحابة فمن بعدهم من أهل المدينة وغيرهم وستأتى قصة معاوية حين تركها في صلته فانكر عليه المهاجرون والانصار فأى إجماع مع هذا قال ابن عبد البر الخلاف في المسألة موجود قديما وحديثا قال ولم يختلف أهل مكة ان (بسم الله الرحمن الرحيم) أول آية من الفاتحة ولو ثبت إجماع أهل المدينة لم يكن حجة مع وجود الخلاف لغيرهم هذا مذهب الجمهور (وأما قولهم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا بى بن كعب «كيف تقرأ أم القرآن فقال الحمد لله رب العالمين» فجوابه ان هذا غير ثابت وإنما لفظه في كتاب الترمذى «كيف تقرأ في الصلاة فقرأ أم القرآن» وهذا لا دليل فيه وفي سنن الدارقطني عكس ما ذكره وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريدة «بأى شيء تستفتح القرآن اذا افتحت الصلاة قال قلت بسم الله الرحمن الرحيم» وعن علي وجابر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم معناه والله اعلم *

بقدر القراءة ولما لك حيث قال لا يلزمه الذكر ولا الوقوف بقدر القراءة لما روى انه صلى الله عليه والله وسلم قال (١) «اذا قام احدكم إلى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله فان كان لا يحسن شيئا من القرآن فليحمد الله

(١) حديث (١) اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما أمره الله تعالى فان كان لا يحسن شيئا من القرآن فليحمد الله وليكبره الحاكم من حديث رفاعة بن رافع يلقط لاتم صلاة احدكم حتى يسمع الوضوء كما أمره الله الحديث بطوله ولفظه فان كان معك قرآن فأقرأ به والا فاحمد الله وكبره وحله وقد تقدم في اوائل الباب *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجهر بسم الله الرحمن الرحيم: قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب الجهر بها حيث يجهر بالقراءة في الفاتحة والسورة جميعا فلها في الجهر حكم باقي الفاتحة والسورة هذا قول أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والقراء أما الصحابة الذين قالوا بغرواه الحافظ أبو بكر الخطيب عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعمار بن ياسر وأبي بن كعب وابن عمر وابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد وقيس بن مالك وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر والحسين بن علي وعبد الله جعفر (١) ومعاوية وجاعة المهاجرين والانصار الذين حضروه لما صلى بالمدينة وترك الجهر فانكروا عليه فرجع إلى الجهر به ارضى الله عنهم أجمعين (قال الخطيب) وأما التابعون ومن بعدهم ممن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكروا وأوسع من أن يحصروا ومنهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبوائل وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولي ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وأبو الشفاء ومسكول وجيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه محمد بن علي والازرق بن قيس وعبد الله بن مغفل بن مقرن وهؤلاء من التابعين قال الخطيب ومن قبله بعد التابعين عبد الله بن عمر العمري والحسن بن زيد وعبد الله بن حسن وزيد بن علي بن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب واليث بن سعد واسحق بن راهوية ورواه البيهقي عن بعض هؤلاء وزاد في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعتمر بن سليمان وثقه ابن عبد البر عن بعض

(١) ٥

وأكبره» وروى أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «أني لا أستطيع أن أخذ شيئا من القرآن فلعني ما يجزيني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله» (١) ثم هل يتعين شيء من الأذكار أم يتخير فيها فيه وجهان أحدهما أن السكاحات المذكورة في الخبر الثاني متعينة لظاهر الأمر وعلي هذا اختلفوا منهم من قال تكفيه هذه

(١) (حديث) أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أني لا أستطيع أن أخذ من القرآن شيئا فلعني ما يجزيني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله أبو داود وأحمد والنسائي وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني واللفظ له من حديث أبي أوفى بهذا أو أتم منه وفيه إبراهيم السككي وهو من رجال البخاري لكن عيب عليه إخراج حديثه وضمفه النسائي وقال ابن القطان ضمه قوم فلم يأتوا بحجة وذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف وقال في شرح المذهب رواه أبو داود والنسائي بإسناد ضعيف وكان سببه كلامهم في إبراهيم وقال ابن عدى لم أجده حديثا منكرا لكن انتهى ولم ينفرد به بل رواه الطبراني وابن حبان في صحيحه أيضا من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن في أسنده الفضل بن موفق ضمه أبو حاتم *

هو له . وزاد قال هو قول جماعة أصحاب ابن عباس طاوس وعكرمة وعمرو بن دينار وقول ابن جريج ومسلم بن خالد وسائر أهل مكة وهو أحد قولي ابن وهب صاحب مالك وحكاه غيره عن ابن المبارك وأبي ثور . وقال الشيخ أبو محمد القاسمي والجهر بالبسملة هو الذي قرره الأئمة الحفاظ واختاروه وصنفوا فيه مثل محمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن خزيمة وأبي حاتم بن حبان وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبد الله الحاكم وأبي بكر البيهقي والخطيب وأبي عمرو بن عبد البر وغيرهم رحمهم الله . وفي كتاب الخلافات للبيهقي عن جعفر بن محمد قال اجتمع (١) محمد صلى الله عليه وسلم علي الجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » ونقل الخطيب عن عكرمة أنه كان لا يصلي خلف من لا يجهر « بسم الله الرحمن الرحيم » وقال أبو جعفر محمد بن علي لا ينبغي الصلاة خاف من لا يجهر . قال أبو محمد واعلم أن أئمة القراءة السبعة (منهم) من يري البسملة بلاخلاف عنه (ومنهم) من روى عنه الامران وليس فيهم من لم يسسل بلاخلاف عنه قد بحثت عن ذلك أشد البحث فوجدته كما ذكرته . ثم كل من رويت عنه البسملة ذكرت بلفظ الجهر بها إلا روايات شاذة جاءت عن حمزة رحمه الله بالاسرار بها وهذا كله مما يدل من حيث الاجمال علي ترجيح اثبات البسملة والجهر بها . وفي كتاب البيان لابن أبي هاشم عن أبي القاسم بن المنسلي قال كنا قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم » في أول فاتحة الكتاب وفي أول سورة البقرة بين السورتين في الصلاة وفي الفرض كان هذا منذهب القراءة بالمدينة وذهبت طائفة الى أن السنة الاسرار بها في الصلاة السرية والجهرية وهذا حكاه ابن المنذر عن علي بن ابي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن الزبير والحكم وحامد والاوزاعي والثوري وابي حنيفة وهو منذهب أحمد بن حنبل وابي عبيد وحكي عن النخعي وحكي القاضي ابو الطيب وغيره عن ابن ابي ليلى والحكم أن الجهر والاسرار سواء (واعلم) ان مسألة الجهر ليست مبنية علي

{ كذا يا لامة
لما جمع اصحاب
لليسر

الكلمات الخمس لانه قال علمني ما يميزني في صلاتي والذي صلى الله عليه وآله وسلم علمه هذه الكلمات وبهذا قال ابو علي الطبري والقاضي ابو الطيب ومنهم من قال يضم اليها كلتين اخريين حتى تصير سبعة أنواع فيكون كل نوع بدلا عن آية والمراد بالكلمات ههنا انواع الله لا الالفاظ المفردة واصحها انه لا يتعين شيء من الاذكار وبه قال ابو اسحق المروزي وهذا هو الذي ذكره في الكتاب لانه أطلق فقال يأتي بتسيح وتهليل وعلي هذا فعرض الخبر للكلمات الخمس جرى علي سبيل التشليل وهل يشترط ان لاتنقص حروف ما يأتي به عن حروف الفاتحة فجهان كما ذكرنا فيما اذا احسن غير الفاتحة من القرآن والاصح وهو المذكور في الكتاب انه شرط ثم قال امام الحرمين لا يرعي ههنا الا الحروف بخلاف ما اذا احسن غير الفاتحة من القرآن فانه يرعي عدد الايات وفي الحروف الخلاف وقال في التهذيب يجب أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر ويقام كل نوع

مسألة أثبات البسمة لان جماعة ممن يرى الاسرار بها يعتقدونها قرآنا بل يرونها من سنته فالتعود والتأين وجماعة ممن يرى الاسرار بها يعتقدونها قرآنا وانما أسروا بها جهر اولئك لما ترجع عند كل فريق من الاخبار والآثار . واحتج من يرى الاسرار بمحدث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر رضي الله عنهما كانوا يقتنون الصلاة بالحمد لله رب العالمين » رواه البخاري وعن انس أيضا رضي الله عنه « صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع احدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم » رواه مسلم وعنه « صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان فكانوا يقتنون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها » رواه مسلم وفي رواية الدارقطني « فلم أسمم أحدا منهم يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » . وعن عائشة رضي الله عنها قالت « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين » رواه مسلم وروى عن ابن عبد الله بن مغفل قال « سئلت أباي وأنا أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني اياك والحدث فأتى صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع رجلا منهم يقوله فاذا قرأت قل الحمد لله رب العالمين » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « ما مجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة مكتوبة بيسم الله الرحمن الرحيم ولا ابكر ولا امر رضي الله عنهما » قالوا ولان الجهر بها منسوخ قال سعيد بن جبير « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم بمكة وكان اهل مكة يدعون مسيلة الرحمن فقالوا ان محمدا يدعو الى الإلهاية فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخفاها فاجهر بها حتى مات » قالوا وسئل الدارقطني بمصر حين صنف كتاب الجهر فقال لم يصح في الجهر بها حديث . قالوا وقال بعض التابعين الجهر بها بدعة قالوا وقياسا على التعود . قالوا ولانه لو كان الجهر ثابتا لقل تقلا متواترا أو مستفيضا كوروده في سائر القراءة واحتج أصحابنا والجهر رعي استحباب الجهر بأحاديث وغير هاجمها ولخصها الشيخ أبو محمد المقدسي فقال (اعلم) ان الاحاديث الواردة في الجهر كثيرة (منهم) من صرح بذلك (ومنهم) من فهم من

مقام آيتوهذا أقرب تشبيها لمقاطع الأنواع بقابات الايات وهل الادعية المحضة كالانتيقيه تردد للشيخ ابي محمد قال امام الحرمين والاشبه ان ما يتعلق بامور الآخرة كالانتيقون ما يتعلق بالدينا ويشترط ان لا يقصد بالذكر الماتبي به شيئا آخر سوى البدلية كما اذا استفتح أو تعوذ على قصد اقامة سنتها ولكن لا يشترط قصد البدلية فيها ولا في غيرها من الاذكار في أظهر الوجوه وان لم يحسن شيئا من القران والاذكار فعليه ان يقوم بقدر الفائدة ثم يركع وكل ما ذكرناه فيا اذا لم يحسن الفائدة أصلا .

عبارته لم يرد تصريح بالاسرار بها علي النبي صلى الله عليه وسلم إلا روايتان (احدهما) عن ابن مغفل وهي ضعيفة (والثانية) عن أنس وهي معلة بما أوجب سقوط الاحتجاج بها كما سنوضح ان شاء الله تعالى (ومنهم) من استدلل بحديث « قسمت الصلاة » السابق ولادليل فيه علي الاسرار (ومنهم) من يستدل بحديث عن عائشة وحديث عن ابن مسعود واعتماد علي حديث أنس وابن مغفل لم يدع أبو الفرج بن الجوزي في كتابه التحقيق غيرهما فقال لنا حديثان فذكرهما وسنوضح أنه لا حاجة فيها وأما أحاديث الجهر فالحجة قائمة بما يشهد بها بالصحة (منها) وهو ما روى عن ستة من الصحابة أبي هريرة وأم سلمة وابن عباس وأنس وعلي بن أبي طالب وسيرة بن جندب رضي الله عنهم: أما أبو هريرة فوردت عنه احاديث دالة علي ذلك من مائة أوجه (الاول) ما هو مستنبط من نفق علي صحته رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة « قال في كل صلاة قراءة » وفي رواية « بقراءة » وفي أخرى « لا صلاة الا بقراءة » قال أبو هريرة « فأعلن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمكم وما أخفاه أخفيته لكم » وفي رواية « فما أسمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمعكم وما أخفى منا أخفيته منكم » كل هذه الالفاظ في الصحيح بعضها وفي الصحيحين وبعضها في أحدهما ومعناه يجهر بما جهر به ويسر بما أسر به ثم قد ثبت عن أبي هريرة أنه كن يجهر في صلاته بالبسلة فدل علي أنه سمع الجهر بها من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخطيب أبو بكر الحافظ البغدادي الجهر بالتسمية مذهب لأبي هريرة حفظ عنه واشتهر به ورواه عنه غير واحد من أصحابه (الوجه الثاني) حديث نعيم بن عبد الله الميمر قال « صليت وراء أبي هريرة رضي الله عنه قرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم الكتاب حتى إذا بلغ ولا الضالين قال آمين وقال الناس آمين ويقول كلما سجد الله أكبر وإذا قام من المجلس من الاثنين قال الله أكبر ثم يقول إذا سلم والقي نفسي يده في يدي لا شبيهم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم » رواه النسائي في سننه وابن خزيمة في صحيحه قال ابن خزيمة في مصنفه فاما الجهر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فقد صح وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ثابت متصل لاشك ولا اريب عند أهل المعرفة بالخبر في صحة سنده واتصاله فذكر هذا الحديث ثم قال قد بان وثبت ان النبي

قال (فان لم يحسن النصف الاول منها أتى بالذكر بدلا عنه ثم يأتي بالنصف الاخير) * اصل المسألة ان من يحسن بعض الفاتحة دون بعض يكره ام يأتي به ويدل الباقي فيه وجهاً وقيل قولان (احدهما) أنه يكره ما يحسن قدر الفاتحة ولا يحدل إلى غيره لان بعضها اقرب الي الباقي من غيرها فصار كما اذا احسن غيرها من القرآن لا يحدل الي الذكر (واصحهما) أنه يأتي به ويدل الباقي لان الشيء الواحد لا يكون اصلا وبدلا ويدل عليه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « امر ذلك السائل بالكلمات الخمس » ومنها الحمد لله وهذه الكلمات من جملة الفاتحة ولم يأمره بتكررها

صلى الله عليه وسلم كان يمجهر باسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة واخرجه ابو حاتم ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه وقال هذا حديث صحيح وكلهم ثقات ورواه الحاكم في المستدرک علي الصحيح وقال هذا حديث صحيح علي شرط البخاري ومسلم واستدل به الحافظ البيهقي في كتاب الخلافات ثم قال رواة هذا الحديث كلهم ثقات يجمع علي عدالتهم محتج بهم في الصحيح : وقال في السنن الكبير وهو اسناد صحيح وله شواهد واعتمد عليه الحافظ ابو بكر الخطيب في اول كتابه الذي صنعه في الجهر بالبسملة في الصلاة فرواه من وجوه متعددة مرضية ثم قال هذا الحديث ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل في اتصاله وحقه رجاله (الوجه الثالث) مارواه الدارقطني في سننه من طريقين عن منصور بن ابي مزاحم قال حدثنا ادریس عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن ابی هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه كان اذا قرأ وهو يؤم الناس افتتح باسم الله الرحمن الرحيم قال ابو هريرة هي آية من كتاب الله اقرؤوا ان شئتم فاتحة الكتاب فانها الآية لسابعة » في رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا أم الناس قرأ بسم الله الرحمن الرحيم » قال الدارقطني رجال اسناده كلهم ثقات . وقال الخطيب قد روى جماعة عن ابی هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يمجهر باسم الله الرحمن الرحيم ويأمر به : فذكر هذا الحديث » وقال بدل قرأ جهر . وعن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفتتح القراءة بسم الله الرحمن الرحيم » وعن أبي حازم عن ابی هريرة قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يمجهر بقراءة بسم الله الرحمن الرحيم » قال الشيخ ابو محمد القسبي فلا عنز لمن يترك صريح هذه

وهذا الخلاف فيما اذا كان يحسن للباقي بدلا أما اذا لم يحسن الا ذلك البعض فيكرره بلا خلاف اذا قرر ذلك فلأحسن النصف الثاني دون الاول فقد قال في الكتاب يأتي بالذكر بدلا عن النصف الاول ثم يأتي بالنصف الثاني وهذا جواب علي الوجه الاصح ويجب أن يقدم البدل للنصف الاول علي قراءة النصف الثاني رعاية للترتيب كما يجب للترتيب في اركان الصلاة وفي كلمات الفاتحة وحكي في التهذيب وجها أنه لا يشترط الترتيب بين البدل والاصل وكيف ماقرأ جاز وأما اذا فرعنا علي الوجه الاول وهو أنه يكرر القدر الذي يحسنه فلا يأتي في هذه الصورة للنصف الاول يبدل بل يكرر النصف الاخير وليعلم لهذا الوجه قوله آتي بالذكر بدلا عنه بالواو وكذا قوله ثم يأتي بالنصف الاخير لان كلمة ثم للترتيب وقد ذكرنا وجها أنه لا يجب الترتيب ولو كان الامر بالعكس فكان يحسن النصف الاول دون الثاني فعلي الوجه الاول يكرره وعلي الاصح يأتي بالنصف الاول ثم بالذكر بدلا عن الثاني *

قال « فان تعلم قبل قراءة البدل لزمه قراءتها وان كان بعد الركوع فلا وان كان قبل الركوع وبعد الفراغ فوجهان » *

الاحاديث عن أبي هريرة ويعتمد روايته حديث «قسمت الصلاة» ويحمله على ترك التسمية مطلقاً أو على الاسرار وليس في ذلك تصريح بشئ منهما والجميع رواية صحابي واحداً لتوفيق بين رواياته أولي من اعتقاد اختلافها مع أن هذا الحديث الذي رواه الدارقطني باسناده حديث «قسمت الصلاة» بعينه فوجب حمل الحديثين على ما صرح به في أحدهما . وأما حديث أم سلمة فرواه جماعة من الثقات عن ابن جريج عن عبد الله بن أبي مليكة عنهما رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين» وفي رواية «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قرأ يقطع قراءته آية آية» والحاكم في المستدرک وابن خزيمة والدارقطني وقال اسناده كلهم ثقات واهو اسناد صحيح وقال الحاكم في المستدرک هو صحيح على شرط البخاري ومسلم ورواه عمر بن هارون البلخي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فدها آية الحمد لله رب العالمين آيتين الرحمن الرحيم ثلاث آيات مالك يوم الدين أرحم آيات وقال هكذا إياك نعبد وإياك نستعين وجمع خمس أصابعه» قال أبو محمد لما وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه المقاطع أخبر عنه أنه عند كل مقطع آية لأنه جمع عليه أصابعه فبعض الرواة حين حدث بهذا الحديث نقل ذلك زيادة في البيان وفي عمر بن هارون هذا كلام بعض الحفاظ إلا أن حديثه أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وأما الزيادة التي في حديثه وهي قوله قرأ في الصلاة فرواه الطحاوي من حديث ابن جريج بسنده وذكر الرازي له تأويلات ضعيفة أبطلتها في الكتاب الطويل وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک باسنادهما عن سعيد بن جبير عن ابن عباس

جميع ما سبق فيما إذا استمر العجز عن القراءة في الصلاة فاما إذا تعل الفاتحة في أثنائها أو لفته انسان أو احضر مصحف وتمكن من القراءة منه فينظر ان اتفق ذلك قبل الشروع في قراءة البديل فعليه أن يقرأ الفاتحة وان كان في خلال قراءة البديل مثل ان اتى بنصف الاذكار ثم قدر على قراءة الفاتحة فعليه قراءة النصف الاخير وفي الاول وجهان احدهما لا يجب كما اذا شرع في صوم الشهرين ثم قدر على الاعتناق لا يلزمه العدول الي الاعتناق وأظهرهما يجب كما اذا وجد الماء قبل تمام التيمم يبطل تيممه وان كان ذلك بعد قراءة البديل وبعد الركوع فلا يجوز الرجوع وقد مضت تلك الركعة على الصحيح وان كان بعد القراءة وقبل الركوع فوجهان احدهما عليه قراءة الفاتحة لان محل القراءة باق وقد قدر عليها وأظهرهما لا يجب لان البديل قد تم ونأدى الغرض به واشبهه ما لو اتى المكفر بالبطل ثم قدر على الاصل أو صلى بالتيمم ثم قدر على الوضوء ويجوز أن يعلم قوله لزمه قراءتها بالواو لان قوله قبل قراءة البديل يتناول ما اذا لم يشرع في البديل أصلاً وما اذا شرع لكن لم

رضي الله عنها قال « كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم » قال الحاكم هذا اسناد صحيح وليس له علة وأخرج الدارقطني حديثين كلاهما عن ابن عباس وقال في كل واحد منهما هذا اسناد صحيح ليس في رواته مجروح (أحدهما) ان النبي صلى الله عليه وسلم « جهر بيسم الله الرحمن الرحيم » (والثاني) « كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم » وهذا الثاني رواه الترمذي وقال ليس اساده بذلك قال أبو محمد المحدثي فحصل لنا والحمد لله عدة أحاديث عن ابن عباس صحها الأئمة لم يذكر ابن الجوزي فالتحقيق شيئا منها بل ذكر حديثا رواه عمر بن حفص المكي عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم في السورتين حتى قبض » قال ابن الجوزي وعمر بن حفص اجمعا على تركه وليس هذا بانصاف ولا تحقيق فانه يوم انه ليس عن ابن عباس في الجهر سوى هذا الحديث الضعيف: وأما حديث أنس فلا استدلال به من اوجه (الاول) ان في صحيح البخاري من حديث عمرو بن عاصم عن همام وجبر عن قتادة قال « مثل أنس كيف كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كانت مدأ » ثم قرأ « بسم الله الرحمن الرحيم بعد بسم الله وبعد الرحمن وبعد الرحيم » قال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي هذا حديث صحيح لا تعرف له علة قال وفيه دلالة على الجهر مطلقا يتناول الصلاة وغيرها لان قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو اختلفت في الجهر بين حالتي الصلاة وغيرها لينبأ أنس ولما أطلق جوابه وحيث اجاب بالبسملة دل على النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بها في قراءته ولولا ذلك لأجاب أنس (الحمد لله رب العالمين)

يتسه حتى تعلم الفاتحة وقد ذكرنا في الصورة الثانية وجبين ويجوز أن يعلم قوله فوجبان في الصورة الاخيرة أيضا لان صاحب البيان ذكر طريقا آخر أنه لا يجب قراءة الفاتحة وجبا واحدا * قال (ثم بعد الفاتحة سنتان أحدهما التأمين مع تخفيف الميم ممدودة أو مقصورة وفي جهر الامام به خلاف والاظهر الجهر وليؤمن المأموم مع أمين الامام لا قبله ولا بعده) *

بينما أن لركن قراءة سنتين لاحقتين تستغل ذكرها حين فرغ من احكام الفاتحة أحداها التأمين فيستحب لكل من قرأ الفاتحة خارج الصلاة أو في الصلاة أن يقول عقيب الفراغ آمين ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) ومعنى السكلمة يكن كذلك وفيها لتفتن القصر والممد

(١) (قوله) يستحب عقب الفراغ من الفاتحة آمين ثبت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانه يشير الى ما رواه الدارقطني والحاكم من طريق الريدي عن الزهري عن سعيد وابي سلمة عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من قراءة ام القرآن رفع صوته وقال آمين قال الدارقطني اسناده حسن والحاكم صحيح على شرطهما والبيهقي حسن صحيح وعند النسائي من طريق نعيم الجمر عن ابي هريرة صلى الله عليه وسلم اذا ابرهية حتى بلغ ولا الضالين قال آمين ثم قال والذي نفسي بيده اني لا اشبهكم صلاة رسول الله ﷺ وعقله البخاري *

وحدثنا أبو بكر النيسابوري قال حدثنا الربيع قال ثنا الشافعي فذكره الا انه قال فلم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) لأم القرآن ولم يقرأ السورة بعدها فذكر الحديث وزادوا الانصاري ثم قال فلم يصل بعد ذلك الاقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) لأم القرآن وللسورة ورواه الشافعي من وجه آخر وقال فتداه المهاجرون والانصار حين سلم يامعاوية أسرقت صلاتك أين (بسم الله الرحمن الرحيم) وقد حصل الجواب في الكتاب الكبير عما اورد في إسناد هذا الحديث ومثته ويكفي اننا انه علي شرط مسلم (الوجه الرابع) روى الدارقطني في سننه ومسنده عن المعتمر بن سليمان عن ابيه عن انس قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة يسم الله الرحمن الرحيم» قال الدارقطني اسناده صالح وفيه عن محمد بن ابي السري السقلاني قال صليت خلف للمعتمر بن سليمان مالا احمى صلاة المغرب والصبح فكان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم قبل فاتحة الكتاب وبعدها وصحمت المعتمر يقول ما آلو ان اقتدى بصلاة أبي وقال أبي ما آلو ان اقتدى بصلاة أنس بن مالك وقال أنس رضي الله عنه ما آلو ان اقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني إسنادهم كلهم قات وأخرجهم الحاكم في المستدرک وقال رواية هذا الحديث عن آخرهم قات وأخرج الحاكم أيضا عن شريك بن عبد الله عن أنس قال «صحمت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم» قال الحاكم رواه كلهم قات قال الحاكم ففي هذه الاخبار معارضة لحديث قتادة عن أنس السابق في ترك قراءة البسمة وهو كما قال لأنه اذا صح عنه ما ذكرناه فعلا ورواية

حتى أن للمسجد للحة» (٢) ويروى عن أبي هريرة قال كان اذا امن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امن من خلفه حتى كان للمسجد ضجة» (١) ولان المقتدى متابع للامام في التأمین فانه انما يؤمن بقراءته فيتبعه في الجهر كما يتبعه في التأمین ومنهم من اثبت قولين في المسألة ولكن لاعلي الاطلاق

(١) حديث (أبي هريرة) كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا امن أمن من خلفه حتى ان للمسجد ضجة لم أره بهذا اللفظ لكن روى عنه ابن ماجه من حديث بشر بن رافع عن ابي عبد الله بن عمر بن أبي هريرة عن ابي هريرة قال ترك الناس التأمین كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال غير المنضوب عليهم ولا الضالين قال أمین حتى يسميها أهل الصف الاول فيرجع بها المسجد ورواه ابو داود من هذا الوجه بلفظ حتى يسمع من يليه من الصف الاول ولم يذكر قول أبي هريرة وشرب بن رافع ضعيف وابن عمر أبي هريرة قيل لا يعرف وقد وثقه ابن حبان (تنبيه) قال ابن الصلاح في الكلام على الوسيط هذا الحديث أورده التزالي هكذا فيما لا امام الحرمين «نه اوردته في نهايته كذلك وهو غير صحيح مرفوعا وانما رواه الشافعي من حديث عطاء قال كنت اسمع الائمة ابن الربيع من بعده يقولون آمین حتى ان للمسجد للحة وقال النووي مثل ذلك وزاد هذا غلط منهما وكانه وابن الصلاح ارادوا لفظ الحديث والحق معها لكن سياق ابن ماجه يعطي بعض مناه كما اسلفناه *

فكيف يظن به انه يروى ما يفهم خلافه فهو لم يقتد في جهره بها الا برسول الله صلى الله عليه وسلم
 ففي الصحيحين عن حماد بن زيد عن ثابت عن أنس «إني لا أكون أصلي بك كما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي بنا» قال ابو محمد المحدث قد حصل لنا والحمد لله عدة احاديث جياذ في الجهر
 وتعرض ابن الجوزي لتضعيف بعض رواة عن أنس لم نذكرها نحن وتعرض بما ذكرناه رواية شريك
 وطعن فيه (وجواب) ما قال ان شريكاً من رجال الصحيحين ويكفي أن نحتج بما احتج به البخاري
 ومسلم وفيما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة للشهود لها بالصحة ما يرد قول ابن الجوزي انه لم يصح عن
 أنس شيء في الجهر: وأما حديث علي رضي الله عنه الذي بدأ الدارقطني بذكره في سننه قال «كل النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) في صلاته قال الدارقطني هذا إسناد عوى لا بأس به وقد
 احتج به ابن الجوزي على المالكي في تركهم البسمة في الصلاة ولم يحتج في المسألة بغيره ثم ساق الدارقطني
 الروايات في ذلك عن غير علي من الصحابة ثم ختمها برواية عنه حين قال مثل علي رضي الله عنه عن
 السبع المثاني فقال (الحمد لله رب العالمين) قليل إنما هي ست آيات فقال (بسم الله الرحمن الرحيم)
 آية قال الدارقطني إسناده كله ثقات وإذا صح أن علياً يستقدها من الفاتحة فلها حكم باقيها في الجهر
 وأما حديث سمرة فأخرجه الدارقطني والبيهقي عن حميد عن الحسن عن سمرة رضي الله تعالى عنه
 قال «كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سكتان سكته إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وسكته
 إذا فرغ من القراءة» وأنكر ذلك عمران بن حصين فكتبوا إلى أبي بن كعب وكتب ان صدق
 سمرة قال الدارقطني كله ثقات وكان علي بن الحسين يثبت سمع الحسن من سمرة قال الخطيب ف قوله
 سكته إذا قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) يعني إذا أراد ان يقرأ لأن السكته إنما هي قبل قراءة
 البسمة لا بعدها (وأما الجواب) عن استدلالهم بحديث أنس «كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله
 رب العالمين» وعن حديث عائشة فهو ان المراد كانوا يفتتحون سورة الفاتحة لا بالسورة
 وهذا التأويل متعين للجمع بين الروايات لان البسمة مروية عن عائشة رضي الله عنها فعلا ورواية عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ولأن مثل هذه العبارة وردت عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم
 وهما ممن صح عنه الجهر بالبسمة فدل على ان مراد جميعهم اسم السورة فهو كقوله بالفاتحة وقد
 ثبت ان اول الفاتحة البسمة فتعين الابتداء بها وأما الرواية التي في مسلم «لم اسمع احداً منهم يقرأ

بل فيما اذا جهر الامام اما اذا لم يجهر الامام فيجهر المأمون لينتبه الامام وغيره ومنهم من حل النصبين
 على حالين فحيث قل لا يجهر للمأمون ارادوا قل للمقتدون او صغر للمسجد وبلغ صوت
 الامام القوم فيكفي اسماعه ايهم التأمين كاصل القراءة وان كثرت القوم يجهرون حتى يبلغ الصوت
 السك والاحب ان يكون تأمين المأمون مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده لما روى عن أبي هريرة

(بسم الله الرحمن الرحيم » قال أصحابنا هي رواية لفظ الاول بالمعنى الذي فهمه الراوى عبر عنه علي قدر فهمه فأخطأ ولو بلغ الحديث بلفظه الاول لاصاب فان اللفظ الاول هو الذي اتفق عليه الحفاظ ولم يخرج البخارى والترمذى وابوداؤد وغيره والمراد به إسم السورة كما سبق وثبت في سنن الدارقطى عن أنس قال « كننا نصلى خلف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يفتحون بأم القرآن فيما يجهر به » قال الدارقطى هذا صحيح وهو دليل صريح لتأويلنا قد ثبت، الجهر بالبسملة عن أنس وغيره كما سبق فلا بد من تأويل ماظهر خلاف ذلك . قال الشيخ أبو محمد القاسمى ثم لئلا في تأويله والكلام عليه خمس طرق (إحداها) وهي التي اختارها ابن عبد البر أنه لا يجوز الاحتجاج به لتولونه واضطرابه واختلاف الفاظه مع تأويلها فيها فلاحجة في شيء منها عندى لأنه قال مرة كانوا يفتحون (بالحمد لله رب العالمين) ومرة كانوا لا يجهرون (بسم الله الرحمن الرحيم) ومرة كانوا لا يقرئونها ومرة لم أسمهم يقرئونها ومرة قال وقد سئل عن ذلك كبرت ونسيت فحصل هذه الطريقة إنما نحكم بتعارض الروايات ولا يحصل بعضها أولى من بعض فيسقط الجسيم وتظير ما فعلوا في رد حديث أنس هذا ما نقله الخطابي في معالم السنن عن أحمد بن حنبل أنه رد حديث رافع بن خديج في المزارعة لاضطرابه وتولونه وقال هو حديث كثير الألوان (الطريقة الثانية) أن نرجح بعض الفاظه هذه الروايات المختلفة على باقية ونرد ما خالفها إليها فلانجد الرجحان الالارواية التي علي لفظ حديث عائشة «أنهم كانوا يفتحون بالحمد لله» أى بالسورة وهذه طريقة الامام الشافعي ومن تبعه لان أكثر الرواة

رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا أمن الامام امنتم الملائكة فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » (١) فان لم يتفق ذلك أمن عقيب تأمينه « واما لفظ الكتاب فلك ان تعلم قوله التأمين بالميم لانه روى مالك أنه لا يسن تأمين للمصلى أصلا وعنه رواية اخرى أن الامام لا يؤمر في الجهرية ورواية أخرى ان الامام والمأموم يؤمنان لكن يسران وهو

(١) « حديث » ابى هريرة إذا امن الامام امنتم الملائكة فامنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه متفق عليه من طريق الزهرى عن سديد وابى سلمة عنه إلا قوله امنتم الملائكة فانقرده بها البخارى ولفظه إذا امن الامام فامنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه نعم اتفقا عليه عن طريق الاعرج عن ابى هريرة لفظ آخر اذا قال احدكم في صلاته آمين وقالت الملائكة في السماء آمين فوافقت احداها الاخرى غفر له ما تقدم من ذنبه وفي رواية اذا قال القارى ولا الضالين فقال من خلقه آمين فوافق قوله قول اهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه وله طرق: (تنبيه) ذكر الغزالي في الوسيط وفي الوجيز زيادة ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال ابن الصلاح وهي زيادة ليست بصحيحة وليس كما قال كما بينته في طرق الاحاديث الواردة في ذلك .

على هذا اللفظ ولقولني رواية الدارقطني « بأم القرآن » فكان أنسا أخرج هذا الكلام مستدلا به على من يجوز قراءة غير الفاتحة أو يبدأ بغيرها ثم اقررت الرواية عنه (فنهى) من أداها بلفظه فأصاب (ومنهم) من فهم منه حذف البسمة فغير عنه بقوله « كانوا لا يقرؤون » أو فلم أسمعهم يقرؤون البسمة (ومنهم) من فهم الاسرار فغير عنه (فان قيل) اذا اختلفت الفاظ روايات حديث قضي المبين منها على الجمل فان سلم أن رواية يستحسن محتملة فرواية لا يجهرون تعين المراد (قلنا) ورواية « بأم القرآن » تعين المعنى الآخر فاستويا وسلم لنا ما سبق من الاحاديث المصرحة بالجهر عن أنس وغيره وتلك لا تحتمل تأويلا وهذه امكن تأويلها بما ذكرناه فأولت وجمع بين الروايات والفاظها (الطريقة الثالثة) ان يقال ليس في هذه الروايات ما ينفي احاديث الجهر الصحيحة السابقة أما الرواية المتفق عليها فظاهرة وأما قوله لا يجهرون فالمراد به نفي الجهر الشديد الذي نهى الله تعالى عنه بقوله تعالى (ولا تجهروا بالصلاة) ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا (ففي أنس رضي الله عنه الجهر الشديد دون اصل الجهر بدليل انه هو روى الجهر في حديث آخر وأما روايتهم يرون فلم يرد حقيقة الاسرار وهذه طريقة الامام ابى بكر بن خزيمة وإنما اراد بقوله يسرون التوسط المأمور به الذي هو بالنسبة الى الجهر المنهي عنه كالاسرار واختار هذا اللفظ مبالغة في نفي الجهر الشديد المنهي عنه وهذا معنى ما روى عن ابن عباس انه قال الجهر (يسم الله الرحمن الرحيم) قراءة الاعراب اراد الجهر الشديد قراءة الاعراب لبقائهم وشدهم لان ابن عباس ممن رأى الجهر

مذهب أبي حنيفة وللكلام اعلم قوله والاعظم الجهر بعلامتهما وقوله ممدودة أو مقصورة والثاني على تقدير الكسامة وقوله وفي جهر المأموم به خلاف أى الصلاة الجهرية وأما في السرية فالجهرية الاسرار للمأموم وغيره بلا خلاف ثم قوله خلاف يجوز أن يريد به قولين جوابا على الطريقة المشهورة ويجوز أن يريد به طريقين وهما الاول والثالث فقد ذكرهما في الوسيط فان كان الاول فهو هو والاعظم الجهر أى من القولين وان كان الثاني فالمعنى والاعظم مما قيل في المسألة انه يجهر *

قال (الثانية السورة وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبح والاوليين من غيرهما وفي الثالثة والاربعون منصوصا انما تستحب) (ح) وان كان العمل على تقديم المأموم لا يقرأ السورة في الجهرية بل يستمع وان لم يبلغه الصوت ففي قراءته وجن *

(قوله) وان يقول عقب التبراع من قراءة الفاتحة آمين خارج الصلاة او في الصلاة ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ : (قلت) روى البخارى في الدعوات من صحيحه من حديث ابى هريرة رفته اذا امن القارىء قاموا قائلين بالقارىء اعم من ان يكون داخل الصلاة او خارجها وفي رواية لما اذا قال القارىء غير المنصوب عليهم ولا الضالين فقال من خلفه آمين الحديث وقد تقدم حديث الدارقطني والحاكم بلفظ كان اذا فرغ من قراءة ام القرآن قال آمين *

بالبسلة كما سبق (الطريقة الرابعة) رجحها الامام ابن خزيمة وهي ردها جميع الروايات الى معني
 انهم كانوا يسرون بالبسلة دون تركها وقد ثبت الجهر بها بالاخبار السابقة عن انس
 وكان انس بالغ في الرد علي من انكر الاسرار بها قال « انا سميت خلف النبي صلى الله
 عليه وسلم وخلفائه فرأيتهم يسرون بها » اى وقع ذلك منهم مرة او مرات لبيان الجواز
 ولم يرد اللوام بدليل ما ثبت عنه من الجهر رواية وفعل كما سبق فتكون احاديث انس قد دلت
 علي جواز الامرين ووقوعهما من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما الجهر والاسرار ولهذا اختلفت
 افعال الصدر الاول في ذلك وهو كالاختلاف في الاذان والاقامة قال أبو حاتم بن حبان هذا عندى
 من الاختلاف المباح والجهر أحب الي فطلي هذا قول من روى « لم يقرأ » أى لم يجهر ولم يسمعهم
 يقرؤن أى يجهرون (الطريقة الخامسة) أن يقال نطق انس بكل هذه الالفاظ المروية في مجالس
 متعددة بحسب الحاجة اليها في الاستدلال والبيان (فان قيل) هلا حلت حديث انس رضي الله
 عنه على أن آخر الامرين من النبي صلى الله عليه وسلم ترك الجهر بدليل أنه حكى ذلك عن الخلفاء بعده
 (قلنا) منع ذلك أن الجهر مروى عن انس من فعله كما سبق من حديث المتصر عن ابيمن انس
 فلا يختار انس لنفسه الا ما كان آخر الامرين قال أبو محمد وان من ترجيح الجهر فيما نقل انس قلنا
 هذه الروايات التي انفرد بها مسلم المصراحة بحذف البسلة أو بعدم الجهر بها قد عللت وعورضت باحاديث
 الجهر الناجية عن انس والتعليل يخرجها من الصحة إلى الضعف لان من شرط الصحيح أن لا يكون شاذاً
 ولا ملالوان اتصل سده بنقل عدل ضابط عن مثله فالتعليل يضعفه لكونه اطلع فيه علي علة خفية
 قاذحة في صحته كاشفة عن وهم لبعض رواته ولا ينفع حينئذ إخراجها في الصحيح لانه في نفس الامر
 ضعيف وقد خفي ضعفه وقد تخفى العلة علي أكثر الحفاظ ويعرفها الفرد منهم فكيف والامر هنا
 بالعكس ولهذا امتنع البخارى وغيره من إخراجها وقد علل حديث انس هذا بآنية أو جهذكرها أبو محمد
 مفصلة وقال الثامن فيها أن اباسلة سعيد بن زيد قال سألت انساً « أكان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يستمتع بالحد لله رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال إنك لتسأني عن شيء ما أحفظه
 وما سألتني عنه أحد قبلك » رواه أحمد بن حنبل في مسنده وابن خزيمة في كتابه والدارقطني في سننه وقال
 إسناده صحيح وهذا دليل علي توقف انس وعلم جزمه واحداً من الامرين وروى عنه الجزم بكل واحد
 منهما فاضطربت احاديثه كلها صحيحة متعارضة فسقطت وان ترجح بعضها فالترجيح للجهر لكثرة

يسن للامام والمنفرد قراءة سورة بعد الفاتحة في ركعتي الصبح والاولين من سائر الصلوات
 لما ساقني وأصل الاستحباب يتأدى بقراءة شيء من القرآن لكن السورة أحب حتي ان السورة
 القصيرة أولي من بعض سورة طويلة وروى القاضي الروياني عن احمد انه يجب عنده قراءة شيء من
 القرآن وهل يسن قراءة السورة في الثالثة من المغرب وفي الثالثة والرابعة من الرباعيات فيه قولان

احاديثه ولأنه أثبت فهو مقدم على النقي ولعل التسيان عرض له بعد ذلك : قال ابن عبد البر من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه والله أعلم * وأما الجواب عن حديث ابن عبد الله بن مغفل قال أصحابنا والحفاظ هو حديث ضعيف لأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول : قال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح من جهة النقل لأن ابن عبد الله مجهول وقال ابن عبد البر ابن عبد الله مجهول لا يقوم به حجة وقال الخطيب أبو بكر وغيره هذا الحديث ضعيف لأن ابن عبد الله مجهول ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي حديث حسن لأن مداره على مجهول ولو صح وجب تأويله جمعاً بين الأدلة السابقة وذكره في تأويله وحين (أحدهما) قال أبو الفتح الرازي في كتابه في البسطة إن ذلك في صلاة سرية لا جهرية لأن بعض الناس قد يرفع قراءته بالبسطة وغيرها رفعاً يسمعه من عنده فنهاه أبوهم عن ذلك وقال هذا محدث والقياس أن البسطة لها حكم غيرها من القرآن في الجهر والأسرار (الثاني) جواب أبي بكر الخطيب قال ابن عبد الله مجهول ولو صح حديثه لم يؤثر في الحديث الصحيح عن أبي هريرة في الجهر لأن عبد الله بن مغفل من أحداث أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو هريرة من شيوخهم وقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لا يحابه « لئن لم يكن منكم أولوا الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم » فكان أبو هريرة يقرب من النبي ﷺ وعبد الله بن مغفل يبعد لحداثة سنه ومعلوم أن القارئ يرفع صوته ويجهر بقراءة تفق أمثاله أكثر من أولها فلم يحفظ عبد الله الجهر بالبسطة لأنه بعيد وهي أول القراءة وحفظها أبو هريرة لقربه وأصغائه وجوده حفظه وشدة اعتناؤه وأما الحديث ابن مسعود رضي الله عنه (فجوابه) أنه ضعيف لأن من رواه محمد بن جابر التامي عن حماد بن إبراهيم عن ابن مسعود ومحمد بن جابر ضعيف باتفاق الحفاظ مضطرب الحديث لاسيما في روايته عن حماد بن أبي سليمان . هذا (وفيه) ضعف آخر وهو أن إبراهيم النخعي لم يدرك ابن مسعود بالاتفاق فهو منقطع ضعيف وإذا ثبت ضعفه من هذين الوجهين لم يكن فيه حجة (ولو كانت) لكانت الأحاديث الصحيحة السابقة للمصرحة بالجهر مقدمة لصحتها وكثرة رواياتها أثبت وهذا نفي والأثبت مقدم . وأما قول سعيد بن جبيرة أن الجهر منسوخ

الجديد أنها تسن لكن تجعل السورة فيها أقصر لما روى عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان « يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل

(١) (حديث) أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية وقال نصف ذلك وفي المصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر خمس عشرة وفي الآخرين قدر نصف ذلك مسلم في صحيحه بهذا وفي لفظ قدر قراءة لم تنزل السجدة بدل قدر ثلاثين آية وللمنى واحد ووقع هذا الحديث في الأصل بما للتزالي بما للامام بل فقط قدر سبعين آية قال ابن الصلاح وهو وم تسلسل وتواردوا عليه *

فلا حجة فيه وإن كان قد روى متصلا عنه عن ابن عباس. وقال فانزل الله تعالى (ولا تجهروا أصواتكم) فلا تسمع المشركون فيه. ومن (ولا تخافت) عن أصحابك فلا تسمعهم (وابتغ بين ذلك سبيلا) وفي رواية «تخفص النبي صلى الله عليه وسلم بيسم الله الرحمن الرحيم» قال البيهقي يعني والله أعلم تخفص بها دون الجهر الشديد الذي يبلغ إسماع المشركين وكان يجهر بها جهرًا بيسم أصحابه. قال أبو محمد وهذا هو الحق لأن الله تعالى كان يهمل عن الجهر بها نهاء عن المخافة فلم يبق إلا التوسط بينهما وليس هذا الحكم مختصا بالبسلة بل كل القراءة فيه سواء. وأما ما حكوا عن الدارقطني فلا يصح عنه لأن الدارقطني صحح في سنته كثيرا من أحاديث الجهر كما سبق وكتاب السنن صنفه الدارقطني بعد كتاب الجهر بدليل أنه أحال في السنن عليه فإن صححت تلك الحكاية حمل الأمر على أنه أطلع آخرًا على ما لم يكن أطلع عليه أولا ويحور أن يكون أراد ليس في الصحيحين منها شيء. وإن كان قد صححت في غيرها وهذا بعيد قد سبق استنباط الجهر من الصحيحين من حديث انس وأبي هريرة (واما قولهم) قال بعض التابعين الجهر بالبسلة بدعة ولا حجة فيه لأنه يخبر عن اعتقاد مذهب كما قال أبو حنيفة العقيقة بدعة وصلاة الاستسقاء بدعة وهما سنة عند جماهير العلماء للأحاديث الصحيحة فيها ومذهب واحد من الناس لا يكون حجة على مجتهد آخر فكيف يكون حجة على أكثرين مع مخالفته للأحاديث الصحيحة السابقة (واما قياسهم) على التعوذ (فجوابه) أن البسلة من الفاتحة ومرسومة في المصحف بخلاف التعوذ (واما قولهم) لو كان الجهر ثابتا لنقل وأترا فليس ذلك بلازم لأن التواتر ليس بشرط لكل حكم. والله أعلم بالصواب وله الحمد والمنة. قال المصنف رحمه الله.

(ووجب أن يقرأها مرتبا فإن قرأ في خلاها غير ما ناسيا ثم أتى بما بقي منها جزأه وإن قرأ أعاد آ لزمه أن يستأنف القراءة كما لو تعمد في خلال الصلاة ما ليس منها لزمه أن يستأنفها وإن نوى قطعها ولم يقطع لم يلزمه استئنافها لأن القراءة باللسان ولم يقطع ذلك بخلاف ما لو نوى قطع الصلاة لأن النية بالقلب وقطع ذلك).

رخصة في خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك، والقديم يرويه قال أبو حنيفة وما لك واحد أنها لاتسن لما روى عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه واله وسلم (١) «كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بأم الكتاب ويسمنا الآية ويطول

(١) حديث (أبي قتادة) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل بنا فيقرأ في الظهر والمصر في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويسمنا الآية أحيانا وكان يطيل في الأولى مالا يطيل في الثانية أبو داود وهذا واصله في الصحيحين ثم منه وفيه ذكر الصبح وفيه ذكر المصرا أيضا ولفظ البخاري كان يقرأ في الظهر في الأولين بأم الكتاب وسورتين وفي الآخرين بأم الكتاب ويسمنا الآية ويطيل في الأولى مالا يطيل في الثانية

(الشرح) قال الشافعي والاصحاب تجب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية لان النبي صلى الله عليه وسلم «كن يقرأ هكذا» وثبت انه صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني اصلي» فان ترك الترتيب قدم المؤخر واخر التقدم فان تعدد ذلك بطلت قراءته ولا تبطل صلاته لان ما فعل انقرأ آياتاً في غير موضعها ويلزمه استئناف الفاتحة وإن فعل ذلك ساهى لم يعد بالمؤخر ويبنى على المرتبة من أول الفاتحة نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه : قال البغوي وغيره إلا أن يطول الفصل فيجب استئناف القراءة هكذا قاله الاصحاب : قال الرازي ينبغي ان يقال إن كل يعتبر ترتيباً مبطلا للمعنى تبطل صلاته كما إذا تعدد كما قالوا إذا تعدد تغيير التشهد تغييراً يبطل المعنى فان صلاته تبطل. ولما الموالاة فمعناها ان يصل الكلمات بعضها ببعض ولا يفصل إلا بقدر التنفس فان اخل بالموالاة فله حالان (احدهما) ان يكن عامداً فينظر ان سكت في أثناء الفاتحة طويلاً بحيث اشعر بقطعه القراءة او اعراضه عنها مختاراً او لعائق بطلت قراءته ووجب استئناف الفاتحة هذا هو المذهب وحكي امام الحرمين والغزالي عن العراقيين أنها لا تبطل قراءته وليس بشيء والموجود في كتب العراقيين وجوب الاستئناف وان قصرت مدة السكوت لم يؤثر بلاخلاف وان نوى قطع القراءة ولم يسكت لم تبطل قراءته بلاخلاف نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه : قال في الام لانه حديث نفس وهو موضوع عنه وان نوى قطعها وسكت طويلاً بطلت بلاخلاف وان سكت يسيراً بطلت أيضاً علي الصحيح المشهور وبه قطع الاكثرون ونص عليه في الام وأشار اليه المصنف وفيه وجه انها لا تبطل حكمه صاحب الحاشي وغيره لان التنية الفردة لا تؤثر وكذا السكوت اليسير وكذا إذا اجتمعا وإن آتى في أثناء الفاتحة بتسبيح أو تهليل أو غيرها من الاذكار أو قرأ آية من غيرها عدأ بطلت قراءته بلاخلاف سواء كثر ذلك او قل لانه مناف لقراءتها هذا في الايام المصل فاما ما امر به اليه كتأمين للمأموم لتأمين امامه وسجوده لتلاوته فيه بخلاف نذكره قريباً إن شاء الله تعالى (الحال الثاني) أن يخل بالموالاة ناسياً فالصحيح الذي نص عليه الشافعي في الام وقطعه به الاصحاب أنه لا تبطل قراءته بل يبنى عليها لانه معذور سواء كان اخل بالموالاة بسكوت أم بقراءة غير الفاتحة في أثناءها نص عليه في الام وقاله الاصحاب قال في الام لانه مغفور له في

في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية» وهل يفضل الركعة الاولى على الثانية فيه وجان أظهرهما لا ويدل عليه حديث أبي سعيد والثاني وبه قال الامام السرخسي نعم ويدل عليه حديث أبي قتادة ويحرم الوجان في الركعتين الاخرتين ان قلنا تستحب فيهما السورة وقل أبو حنيفة يستحب تفضيل الاولى علي الثانية في النجر خاصة ويستحب أن يقرأ في الصبح بطوال المفصل كالحجرات نعم

وهكذا في مصر وهكذا في الصبح وفي رواية لابي داود فظننا انه يريد بذلك ان يدرك الناس الركعة الاولى.

النسيان وقد قرأ الفاتحة كلها وسواء قلنا يعذر بترك الفاتحة ناسياً أم لا ومال إمام الحرمين والغزالي إلى إقطاع الموالاة بالنسيان إذا قلنا لا تسقط القراءة بالنسيان والمذهب الأول ولو أعي في أثناء الفاتحة فسكت للاعياء ثم نبى على قراءة تمحين أمكنه صحت قراءة نص عليه في الام لأنه معذور وأما قول المصنف ويجب أن يقرأها مرتباً فهو بفتح التاء ويجوز كسرهما وقوله فإن قرأ في خلالها غيرها إلى آخره ليس مراده به تفسير الترتيب والتفريع عليه إذ ليس في هذا ترك ترتيب وإنما هو بيان للسؤال الثانية وهي أن الموالاة واجبة كالترتيب فيبين أنه لو ترك الموالاة عمداً لا يجزئه القراءة واستغنى به عن قوله ونجب للموالاة والله أعلم *

(قرع) قال إمام الحرمين إذا كرر الفاتحة أو آية منها كان شيخي يقول لا بأس بذلك إن كان ذلك لتشككه في أن الكلمة قرأها جيداً كما ينبغي أم لا لأنه معذور وإن كرر كلمة منها بلا سبب كان شيخي يتردد في إلحاقه بما لو ادرج في أثناء الفاتحة ذكر آخر قل الامام والذي اراده ان لا تنقطع مع الاته بكرر كلمة منها كيف كان: هذا كلام الامام وقد جزم شيخه وهو والده الشيخ ابو محمد في كتابه التبصرة بأنه لا تنقطع قراءة سواء كررها للشك أو للتفكير وقال البغوي إن كرر آية لم تنقطع القراءة وإن قرأ نصف الفاتحة ثم شك هل أتى بالسلمة فاتمها ثم ذكر أنه كان أتى بها يجب ان يصيد ما قرأ بعد الشك ولا يجب استئناف الفاتحة لأنه لم يدخل فيها غيرها . وقال ابن سريج يجب استئناف الفاتحة وقال المتولي ان كرر الآية التي هو فيها لم تبطل قراءته وإن أعاد بعض الآيات التي فرغ منها بأن وصل الى (أنصت عليهم) ثم قرأ (مالك يوم الدين) فان استمر على القراءة من (مالك يوم الدين) اجزأته قراءته وإن اقتصر على (مالك يوم الدين) ثم عاد قرأ (غير المنضوب عليهم ولا الضالين) لم تصح قراءته وعليه استئنافها لأن هذا غير معهود في التلاوة وهذا ان كان عامداً فان كان ساهياً أو جاهلاً لم تنقطع قراءته كما لو تكلم في أثناء صلاته بما ليس منها ناسياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته وكذا لا تبطل قراءته ما صاحب البيان قال ان قرأ آية من الفاتحة مرتين فان كانت اول آية أو آخرها لم يضر وإن كانت في أثناءها فلا يفتني بقتضيه القياس أنه كما لو قرأ في خلالها غيرها فانه لو تعدد بطلت قراءته وإن سعى بنى وكان صاحب البيان لم يقف على النقل الذي حكته عن الاصحاب ولهذا قال الذي يقتضيه القياس وهذه عادته فيما لم ير فيه قلاً والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

(فان قرأ الامام الفاتحة فأمن والمأموم في أثناء الفاتحة فأمن بتأمينه ففيه وجهان (قال) الشيخ

في الركعة الاولى من صبح يوم الجمعة يستحب قراءة الم السجدة وفي الثانية هل أتى ويقرأ في الظهر بما يقرب من القراءة في الصبح وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره وأما للمأموم فلا يقرأ السورة في الصلاة التي يجهر بها الامام وهو يسمع صوته بل ينبغي ان ينصت

أبو حامد الأسفرائني تنقطع القراءة كما لو قطعها بقراءة غيرها (وقال شيخنا) القاضي أبو الطيب لا تنقطع لأن ذلك مأثور به فلا تنقطع القراءة كالسؤال في آية الرحمة والاستعاذة من النار في آية العذاب فيما يقرأ في صلاته منفرداً •

(شرح) قال أصحابنا إذا أتى في أثناء الفاتحة بما ندب إليه لمصلحة الصلاة • ما يتعلق بها كتأمين المأموم وسجوده معه لتلاوته وقضه عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آيتها والاستعاذة من العذاب عند قراءة آيته ونحو ذلك فهل تنقطع الموالاة الفاتحة (فيه وجهان) مشهوران (أحدهما) لا تنقطع بل يني عليها وتجزئه وبهذا قال أبو علي الطبري والقفال والقاضي أبو الطيب وأبو الحسن الواحدي في تفسيره البسيط وصححه الغزالي والشافعي والرافعي وغيرهم (والثاني) تنقطع فيجب استئناف الفاتحة وهو قول الشيخ أبي حامد والمحاملي والبنديجي وصححه صاحب التمهيد ولا يطرد الوجهان في كل مندوب فلو اجاب للؤذن في أثناء الفاتحة أو عطس فقال الحمد لله أو فتح القراءة على غير امامه أو سبح لمن استأذن عليه أو نحوه أقطعت الموالاة بخلاف صرح به البغوي والأصحاب قالوا وإنما الوجهان في ذكر متعلق بالصلاة لمصلحتها وظاهر كلام المصنف أن السؤال في آية الرحمة والعذاب لا يقطع الموالاة وجهان واحد أو لا يجري فيه الوجهان في التأمين • وليس هو كما قال بل الوجهان في السؤال عند آية الرحمة والاستعاذة لآية العذاب مشهوران صرح بهما الشيخ أبو محمد الجويني وولده إمام الحرمين والغزالي وصاحب التهذيب وآخرون لا يبحرون واتفقوا على جريانه في سجوده مع امامه للتلاوة • وينكر على المصنف شيان (أحدهما) قياسه على السؤال في آية الرحمة والعذاب قاوم أنه لا خلاف فيه وفي الخلاف كما ذكرنا (والثاني) إضافته عدم الانقطاع إلى القاضي أبي الطيب وحده قاوم أنه لم يقل به غيره أو لم يسبق إليه وليس هو كذلك بل القول بعدم الانقطاع لأبي علي الطبري ذكره في الافصاح وهو متقدم على القاضي أبي الطيب بازمان والعجب أن القاضي أبي الطيب ذكر المسألة في تعليقه وقال فيها وجهان (أصحهما) وهو قول أبي علي الطبري في الافصاح لا ينقطع (والثاني) قول الشيخ أبي حامد ينقطع فكان ينبغي للمصنف أن يقول كما قاله الشيخ والثاني لا ينقطع وهو قول أبي علي الطبري واختاره شيخنا أبو الطيب

ويستمع قال الله تعالى (واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) ولهذا يستحب للإمام أن يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ فيه المأموم الفاتحة كيلا يفوته استماع الفاتحة ولا استماع السورة وإن كانت

(١) (قوله) ولهذا الحديث سبب وهو أن أعرابيا راسل رسول الله ﷺ في قراءة الشمس وضحاها ففسرت عليه القراءة فلما تحمل من صلاته قال ذلك لم أجده هكذا • وروى الدارقطني من حديث عمران بن حصين كان النبي ﷺ يصلي بالناس ورجل خلقه فلما فرغ قال من ذا الذي يخالفني سورة كذا فنهام عن القراءة خلف الإمام وعين مسلم في صحيحه هذه السورة

قال القاضي أبو الطيب ولو كان في أثناء الفاتحة تقرأ الامام (ليس ذلك بقادر على أن يجزي المولى) فقال
المأموم يلي تنقطع قراءته يعني أنه كسؤال الرحمة فيكون على الخلاف والله اعلم والا حوط في هذه الصور
ان يستأنف الفاتحة ليخرج من الخلاف (واعلم) ان الخلاف بخصوص من أين بذلك عائد أعالم المأمون
أني به ساهيا أو جاهلا فلا تنقطع قراءته بخلاف صرح به صاحب التهمة وغيره وهو واضح مفهوم مما سبق
قريبان الفاتحة لا تنقطع بما تخلفها في حالة التسيان قال صاحب التهمة ودليله ان الصلاة لا تبطل بما تخلفها
ناسيا أو جاهلا فكذا الفاتحة * قال للمصنف رحمه الله *

(ونجب قراءة الفاتحة في كل ركعة لما روى رفاعه بن رافع رضي الله عنه قال « بينا
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جالس في المسجد ورجل يصلي فلما انصرف أتى رسول الله عليه وسلم فسلم عليه
فقال له أعد صلاتك فانك لم تصل فقال علمني يا رسول الله فقال إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ
بفاتحة الكتاب وماتيسر إلي أن قال ثم أصنع في كل ركعة ذلك ولا نها ركعة يجب فيها القيام فوجب
فيها القراءة مع القدرة كالركعة الاولى) *

(الشرح) حديث رفاعه هذا رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم ببعض ما ذكره المصنف
وليس في روايتهم قوله في المذهب « ثم اقرأ فاتحة الكتاب وماتيسر » بل فيها « فاقرا ماتيسر معك
من القرآن » وليس في أكثرها « ثم أصنع ذلك في كل ركعة » وفي رواية « دخل رسول الله صلى الله
عليه وسلم المسجد فدخل رجل فصلي ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك
لم تصل فصلي ثم جاء فلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فلما
قال والذي بعثك بالحق ما احسن غيره فعلني فقال إذا قلت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ماتيسر معك من القرآن
ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا افضل ذلك

الصلاة سرية أو جهرية والمأموم لا يسمع لبعده أو صمم فوجهان أحدهما انه لا يقرأ لما روى انه
صلى الله عليه وآله وسلم قال « اذا كنتم خلفي فلا تقرأ الا بفاتحة الكتاب » (١) وأصحها يقرأ كل منفرد
وأما لا يؤمر بالقراءة حيث يستمع ليستمع وأما الحديث فله سبب وهو ان اعرابيا راسل رسول
الله صلى الله عليه وسلم في قراءة الشمس وضحاها فتعمرت القراءة على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما تحلل عن صلاته قال ذلك ويستحب للقارىء في الصلاة وخارج الصلاة أن يسأل الرحمة
إذا مر بآية رحمة وأن يتعوذ إذا مر بآية عذاب وأن يسبح إذا مر بآية تسبيح وأن يتفكر إذا
مر بآية مثل ذلك وان يقول بلي وأنا على ذلك من الشاهدين اذا قرأ أليس الله بأحكم الحاكمين

سبح اسم ربك الاعلى ولم يذكر فهمهم عن ذلك بل قال فيه قال شعبة قالت لقتادة كان كرهه قال
لو كرهه لنهى عنه قال البيهقي وهذا يدل على خطأ الرواية الاولى *

(١) حديث « اذا كنتم خلفي فلا تقرأوا الا بفاتحة الكتاب من حديث عباد بن الصامت

في صلاتك كلها» رواه البخاري ومسلم وزاد في رواية لها «إذا قمت إلى الصلاة فأفسح وضوءه ثم استقبل القبلة فكبر» وذكر تمامه وذكر البخاري هذه الزيادة في كتاب السلام وهذا الحديث للتحقق على صحته في الدلالة وفيه نحو ثلاثين فائدة قد جمعتها في غير هذا الموضع • اما حكم المسألة قراءة الفاتحة واجبة في كل ركعة إلا ركعة للمسبوق إذا أدرك الإمام رآها فانه لا يقرأ وتصح للاركة وهل يقال يحملها عنه الإمام أم لم يجب اصلا فيه وجهان حكاهما الرازي (اصحهما) يحملها ويقطع الاكثرون ولهذا لو كان الإمام (١) لم تحسب هذه الركعة للمأموم •

(٢) كذا بالاصل
وفيها سقط طوره

(فرع) في مذاهب العلماء في القراءة : كل الركعات : قد ذكرنا ان مذهبنا وجوب الفاتحة في كل ركعة وبه قال أكثر العلماء وبه قال أصحابنا عن علي وجابر رضي الله عنهما وهو مذهب احمد وحكاه ابن المنذر عن ابن عوف والاوزاعي وأبي نور وهو الصحيح عن مالك وداود وقال ابو حنيفة يجب القراءة في الركعتين الأولىين وأما الآخرين فلا يجب فيها قراءة بل إن شاء قرأ وإن شاء سبح وإن شاء سكت وقال الحسن البصري وبعض اصحاب داود لا يجب القراءة إلا في ركعة من كل الصلوات وحكي ابن المنذر عن اسحق بن راهويه ان قرأ في أكثر الركعات اجزأه وعن الثوري ان قرأ في ركعة من الصبح أو الرابعة فقط لم يجزه وعن مالك ان ترك القراءة في ركعة من الصبح لم يجزه وان تركها في ركعة من غيرها اجزأه واحتج لمن لم يوجب قراءة في الآخرين بقول الله تعالى (فاقرءوا ما تيسر منه) ومحدث عبد الله عبيد الله بن عباس قال «دخلنا على ابن عباس فقلنا لثاب بن عبد الله بن عباس ان كل رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قيل له لعله كان يقرأ في نفسه فقال خشي هذه شر من الأولى كان عبداً مأموراً بلغ ما ارسل به وما اختصنا دون الناس بشيء إلا بثلاث خصال امرنا ان نسبح الوضوء وأن نأكل الصدقة وأن لا ننزى الحمار على الفرس» رواه ابو داود باسناد صحيح وقوله خشا هو بالخاء والشين للمجبتين أي خشي

ويقول آمنا بالله اذا قرأ فأى حديث بعده يؤمنون وللمأموم فعل ذلك قراءة الإمام وقوله في الكتاب قولان متصوغان التصريح بكونهما منصوبين يعرف انهما ليسا ولا واحد منهما يخرج ولا يتوم من ذلك انه اذا أرسل ذكر القولين كلن ثم يخرج كما ان الترخض للقدم والجديد يعرف تاريخ القولين ولا يلزم من ارسال القولين أن يكون أحدهما قديماً والآخر جديداً

قوله يستحب ان يقرأ في الركعة الأولى من صبح يوم الجمعة ألم تنزل السجدة» وهل أنى على الانسان : (قلت) فيه حديثان مهيحان من حديث ابى هريرة أخرجه البخاري ومن حديث ابن عباس أخرجه مسلم •

قوله ويستحب للقارىء في الصلاة وخارجها ان يسأل الرحمة اذا مر بآية الرحمة وان يصود اذا مر بآية الذئاب في هذا حديث رواه اصحاب السنن من حديث حذيفة والبيهقي نحوه من حديث عائشة •

الله وجهه وجلده خشا كقولهم عقرى حلقى. وعن عكرمة عن ابن عباس قال «لا ادرى أكلن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الظهر والعصر أم لا» رواه أبو داود باسناد صحيح ويحدث عبادته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» رواه البخارى ومسلم قالوا وهذا لا يقتضى أكثر من مرة ويحدث ابى هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «لا صلاة إلا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب» وعن علي رضي الله عنه أنه قرأ في الاولين وسبح في الاخرين واحتج اصحابنا بحديث ابى هريرة السابق في حديث «السيء صلاته» وقول النبي صلى الله عليه وسلم «ثم افعل ذلك في كل ركعة» ذلك في صلاتك كلها» وفي رواية ذكرها البيهقي باسناد صحيح «ثم افعل ذلك في كل ركعة» ويحدث مالك بن الحويرث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلوا كما رأيتموني أصلي» رواه البخارى وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في كل الركعات وعن ابى قتادة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورتين ومعنا الآية احيانا ويقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب» رواه مسلم وأصله في صحيح البخارى ومسلم لكن قوله «يقرأ في الاخيرتين بفاتحة الكتاب» انفرد به مسلم وعن ابى سعيد الخدرى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرتين قدر نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة وفي الاخيرتين قدر نصف ذلك» واستدل اصحابنا ايضا بأشياء لاحاجة اليها مع ما ذكرنا من الاحاديث الصحيحة. واما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنها وردت في قيام الليل : وعن حديث ابن عباس انه نفى وغيره اثبت والمثبت مقدم على النافي وكيف يوم أكثر منه وأكبر سنا وأقدم صحة وأكثر اختلاطا بالنبي ﷺ لاسيا أبو هريرة وأبو قتادة وأبو سعيد فتعين تقديم احاديثهم علي حديثه والرواية الثانية عن ابن عباس تبين أن نفيه في الرواية الاولى كان علي سبيل التخمين والظن لاعن تحقيق فلا يعارض الاكثرين الجازمين باثبات القراءة وعن حديث عبادته أن المراد قراءة الفاتحة في كل ركعة بدليل ما ذكرنا من الاحاديث . وعن حديث أبى هريرة جوابان (أحدهما) أنه ضعيف سبق بيان تضعيفه في مسألة اختلاف العلماء في تعيين الفاتحة (والثاني) أن المراد الفاتحة في كل ركعة جمعاً بين الأدلة : وعن حديث علي أنه ضعيف لأنه من رواية الحارث الاعور وهو كذاب مشهور بالضعف عند

وقوله وان كل العمل علي التقديم اشارة الى ترجيح القول القديم وبه أفقي الاكثرون وجعلوا المسألة من المسائل التي يقي فيها علي القديم ونأزع الشيخ أبو حامد وطائفة فيه ورجحوا الجديد (واعلم) أن مسألة جهر المأموم بالتأمين من جملة تلك المسائل اذا أثبتنا الخلاف فيها كما تبين في الفصل السابق وقوله وللمأموم لا يقرأ السورة في الجهرية الى آخره التعرض لحكم قراءة ته في الجهرية وإعماله

الحفاظ . وقد روى عنه عن علي كرم الله وجهه خلانه والله أعلم *
 (فرع) قوله في الكتاب في الحديث «ينا رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في المسجد»
 قال الجوهري أصل ييناين فأشبهت الفتحة فصارت الفا قال ويينا بمعناه زينت فيه ما قال وتقدره
 بين أوقات جلوسه جرى كذا وكذا . وقول المصنف . ولأنها ركعة يجب فيها القيام فوجب فيها
 القراءة مع القدرة كالركعة الأولى وهو قوله يجب فيها القياس احتراز من ركعة المسبوق وقوله مع
 القدرة احتراز عن لم يحسن الفاتحة وفي هذا القياس رد علي جسيم المخالفين في المسألة: وأما رفاة
 ابن رافع راوى الحديث المذكور في الكتاب فهو أبو معاذ رفاعه بن رافع بن مالك بن العجلان بن
 عمرو بن عامر بن زريق الانصارى الزرقى شهد براءه وأن أبوه محايا قتيبا توفي في أول خلافة معاوية
 وقد ذكره المصنف بعد هذا في فصل الاعتدال وقال فيه رفاعه بن مالك نسبة اليه وهو صحيح *
 * قال المصنف رحمه الله *

﴿ وهل يجب على المأموم ينظر فيه فإن كان في صلاة يسر فيها بالقراءة وجبت عليه وإن كان
 في صلاة يجهر فيها ففيه قولان قال في الام والبويطي يجب لما روى عبادة بن الصامت قال «صلى بنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليه القراءة فلما انصرف قال إني لأراكم تهرون خلف إمامكم
 قلنا والله أجل يارسول الله ففعل هذا قال لا تفعلوا إلا بأمر الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» ولأن
 من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كالإمام وللنفرد وقال في القديم لا يقرأ لما روى أبو هريرة
 « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة فقال هل قرأ معي أحسنكم
 فقال رجل نعم يارسول الله قال إني أقول مالي أنزع القرآن فاتمهي الناس عن القراءة مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه بالقراءة من الصلوات حين ممموا ذلك من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم » *

﴿ الشرح ﴾ هذان الحديثان رواهما أبو داود والترمذي وغيرهما وقال الترمذي هما حديثان
 حسنان وصحح البيهقي الحديث الاول وضعف الثاني حديث أبي هريرة وقال تفرد به عن أبي
 هريرة ابن أكيمة - بضم الهمزة وفتح الكاف - وهو مجهول قال وقوله فاتمهي الناس عن القراءة
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه هو من كلام الزهري وهو الراوى عن ابن أكيمة
 قاله محمد بن يحيى الذهلي والبخاري وأبو داود واستدلوا برواية الأوزاعي حين ميزه من الحديث وجعله من
 قول الزهري قوله أجل يارسول الله ففعل هذا هو بتثنية - الذال وتوניה هكذا ضبطناه وهكذا

في السرية فيه اشعار بأنه يقرأ في السرية وهو الاظهر كما بيناه وإن لم يكن متقنا عليه *
 قال ﴿ الركن الرابع الركوع وأقوله أن ينحن بحيث تنال راحته ركبتيه ويعطن (ح) بحيث
 ينفصل هوبه عن ارتقاؤه ولا يجب الذكر ﴾ *

ضبطه البخارى في معالم السنن وكذا ضبطاه في سنن أبي داود والدارقطنى والبيهقى وغيرهما وفي رواية الدارقطنى «نهذه هذا» أو ندرسه درسا قال الخطائى وغيره : لهذا السرعة وشدة الاستعجال في القراءة هذا هو المشهور : قال الخطائى وقيل للزاد بالهذ هنا الجهر وتقديره بهذا هذا وقد بسطت شرحه وضبطه في تهذيب اللغات (وقول المصنف ولأن من لزمه قيام القراءة لزمه القراءة مع القدرة كالامام) احتراز بقوله لزمه قيام القراءة عن المسبوق وبقوله مع القدرة عن لا يحسن القراءة * أما حكم المسألة قراءة الفاتحة واجبة على الامام والمنفرد في كل ركعة وعلى المسبوق فيما يذكره مع الامام بلا خلاف : وأما المأموم فالمنهض الصحيح وجوباً عليه في كل ركعة في الصلاة السرية والجهرية : وقال الشافعى في القديم لا تجب عليه في الجهر وقوله الشيخ أبو حامد في تعليقه عن القديم والاملاء ومعلوم أن الاملاء من الجديد وقوله البندنجي عن القديم والاملاء وباب صلاة الجمعة من الجديد وحكي الرافعي وجوباً أنها لا تجب عليه في السرية وهو ضايف واذ قلنا لا تجب عليه في الجهرية فالمراد بانى يشرع فيها الجهر فاما ما للفرغى والعشاء واربعة لعشاء فمجهول عليه القراءة فيها بلا خلاف صرح به صاحب التتبع وغيره وقال اصحابنا واذ قلنا لا تجب عليه في الجهرية بان كان أصم أو بعيداً من (الامام لا يسمع قراءة الامام في وجوبها عليه وجان مشهور ان للخراسانيين أصحها تجب لانهما في حقهما كالسريتين) لا تجب لانهما جهرية ولو جهر الامام في السرية أو أمر في الجهرية فوجبان (اصحها) وهو ظاهر النص أن الاعتبار بفعل الامام (والثاني) بصفة أصل الصلاة إذا لم يقرأ المأموم قبل يستحب له التوضيع وجان حكاهما صاحب العدة والبيان غيرهما (أصحها) لا إذا قراءة (الثاني) نعم لأن ذلك كسرى وإذا قلنا يقرأ المأموم في الجهرية كره له أن يجهر بحيث يؤذى جاره بل يسر بحيث يسمع نفسه لو كان جميعاً ولا شاغل من لغط وغيره لأن هذا ادعى القراءة المجرئة كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في مسائل الفرع قال اصحابنا ويستحب للامام على هذا القول أن يسكت بعد الفاتحة قدر قراءة المأموم لما قال السرخسى في الامالى ويستحب أن يدعو في هذه السكتة بما ذكرناه في حديث أبي هريرة في دعاء الاستفتاح « اللهم باعد بينى وبين خطاياى الى آخره » (قلت) ومختار الذكر والدعاء والقراءة سرّاً ويـ. تدل له بان الصلاة ليس فيها سكوت حقيقى في حق الامام وبالتقياس على قراءته في انتظاره صلاة الخوف ولا تمنع تسميته سكوتاً مع الذكر فيه كما في السكتة بعد تكبيرة الاحرام ولانه سكوت بالنسبة الى الجهر قبله وبعده دليل هذه السكتة حديث الحسن البصرى أن سمرة بن جندب وعمران بن حصين تذاكر احدث سمرة أنه « حفظ من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتتين سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءة (غير المقضوب عليهم ولا الضالين) لحفظ ذلك سمرة وانكر عليه عمران وكتبنا في ذلك إلى أبي بن كعب رضى الله عنهم فكان في كتابه اليهما أن سمرة قد حفظ »

تكلّم في أقل الركوع ثم في اكمله اما قلّه قد ذكر في شيئين لا بد منهما (احدهما) ان ينحن بحيث

رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذي بمعنا والدليل على كراهة رفع المأموم صوته حديث في صحيح مسلم سنده في فصل الجهر أن شاء الله تعالى *

(فرع) في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الإمام: قد ذكرنا أن مذهبا وجوب قراءة الفاتحة على المأموم في كل الركعات من الصلاة السرية والجهرية هذا هو الصحيح عندنا كما سبق وبه قال أكثر العلماء قال الترمذي في جامعه القراءة خلف الإمام هي قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين قال وبه يقول مالك وإبن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وقال ابن المنذر قال الثوري وإبن عينة وجماعة من أهل الكوفة لا قراءة على المأموم وقال الزهري ومالك وإبن المبارك وأحمد وإسحق لا يقرأ في الجهرية ونجس القراءة في السرية وقال إبن عون والاوزاعي وأبو ثور وغيره من أصحاب (١) نجس القراءة على المأموم في السرية والجهرية وقال الخطابي قالت طائفة من الصحابة رضى الله عنهم نجس على المأموم وكانت طائفة منهم لا تقرأ واختلف الفقهاء بدم على ثلاثة مذاهب ذكر المذاهب التي حكها إبن المنذر وحكي الإيجاب مطلقا عن مكحول وحكمه القاضي أبو الطيب عن الليث بن سعد وحكي العبدري عن أحمد أنه يستحب له أن يقرأ في سكتات الإمام ولا يجب عليه فإن كانت جهرية ولم يكتب لم يقرأ وإن كانت سرية استحبت الفاتحة وسورة وقال أبو حنيفة لا نجس على المأموم قول القاضي أبو الطيب والعبدري عن إبن حنيفة أن قراءة المأموم معصية والذي عليه جمهور المسلمين القراءة خلف الإمام في السرية والجهرية قال البيهقي وهو أصح الأقوال على السنة وأحوطها ثم روى الأحاديث فيه ثم رواه بإسناده المتعددة عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وإبن كعب ومعاذ بن جبل وإبن عمر وإبن عباس وإبن الدرداء وأنس بن مالك وجابر بن عبد الله وإبن سعيد الحنذلي وعبد الله بن الصامت وإبن هريرة وهشام بن غامر وعمران وعبد الله بن مغفل وعائشة رضى الله عنهم قال وروناه عن جماعة من التابعين فرواه عن عروة بن الزبير ومكحول والشعبي وسعيد بن جبير والحسن البصري رحمهم الله واحتج لمن قال لا يقرأ مطلقا بحديث يرويه مكحول عن إبراهيم عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عيسى عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام له قراءة » وعن إبن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) يابض بالأصل

بحيث تال راحته ركبتيه يقال أنه ورد في لفظ الخبر (١) ومعناه أن يصير بحيث لو أراد أن يضع راحته على ركبتيه لم يمكن وهذا عند اعتدال الخلفة وسلامة اليدين والركبتين وفي لفظ الانحناء إشارة إلى أنه لو انحنى وأخرج ركبتيه وهو مائل متعصب لم يكن ذلك ركوعا وإن صار بحيث

(١) قوله يقال ورد في الخبر أنه صلى الله عليه وسلم ينحن حتى تال راحته ركبتيه البخاري وأبو داود وإبن خزيمة وإبن حبان في حديث إبن حماد وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه م هصر

مثله وعن عمران بن حصين قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس ورجل يقرأ خلفه فلما فرغ قال من الذي يخالفني سورتي» فنهى عن القراءة خلف الامام وعن أبي البرداء قال «سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفي كل صلاة قراءة فقال نعم فقال رجل من الأنصار وجبت هذه فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت اقرب القوم اليه ما ارى الامام اذا اتم القوم الا قد كفاهم» وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآية الكتاب فهي خداج إلا ان يكون وراء الامام» وعن زيد بن ثابت قال «من قرأ وراء الامام فلا صلاة له» قال وفي الحديث «الامام ضامن» وليس يضمن الا القراءة عن المأموم قالوا ولائها قراءة فسقطت عن المأموم كالأسورة في الجهرية وكركعة المسبوق واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه مرات وهذا عام في كل فصل ولم يثبت تخصيصه بغير المأموم بمخصص صريح فبقى على عمومه وبحديث عبادة بن الصامت المذكور في الكتاب «ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاة الصبح فتقلت عليه القراءة فلما فرغ قال لعلمكم تقرأون وراء امامكم قلنا نعم هذا يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بآية الكتاب فانه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» رواه ابو داود والترمذي والدارقطني والبيهقي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن وقال الدارقطني اسناده حسن وقال الخطابي اسناده جيد لا مطعن فيه (فان قيل) هذا الحديث من رواية محمد بن اسحق ابن سير عن مكحول ومحمد بن اسحق مدلس والمدلس اذا قال في روايته (عن) لا يحتاج به عند جميع المحدثين (فجوابه) ان الدارقطني والبيهقي رواه باسنادهما عن ابي اسحق قال حدثني مكحول بهذا فذكره قال الدارقطني في اسناده هذا اسناد حسن وقد علم من قاعدة المحدثين ان المدلس اذا روى حديثين طريقين قال في احدهما (عن) وفي الاخرى (حدثني أو أخبرني) كل الطريقان صحيحين وحكم باتصال الحديث وقد حصل ذلك هنا ورواه ابو داود من طرق وكذلك الدارقطني والبيهقي وفي بعضها «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الصلاة التي يجهر فيها بالقراءة فقال لا يقرآن احد منكم اذا جهرت بالقراءة الا بأم القرآن» قال البيهقي عقب هذه الرواية والحديث صحيح عن عبادة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وله شواهد ثم روى احاديث شواهد له واحتج البيهقي وغيره بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج قليل لابي هريرة وانا نكون وراء الامام فقال اقرأ بها في نفسك» الي آخر حديث لومد يديه لثالث راحته ركبته لان نيلهما ركبته لم يكن بالانحاء قال امام الحرمين ولو وجب الانحاء بهذه الهيئة وكان الممكن من وضع الراحتين على الركبتين بها جميعا لم يعتد بمجاها به ركوعا ظهره فقط البخاري ولا يابن دود ثم يركع ويضع راحته على ركبته ثم يمدد فلا ينصب راسه ولا يقنمه وله طرق عنده والفاظ والاشبه با ذكره للمصنف واخرجه ابن حبان في صحيحه من

قسمت الصلاة وهو صحيح رواه مسلم وقد سبق بطوله في مسألة تعيين الفاتحة واطلب اصحابنا في الاستدلال وفيما ذكرناه كفاية (والجواب) عن الاحاديث التي احتج بها القائلون باسقاط القراءة فيها انها كلها ضعيفة وليس فيها شيء صحيح عن النبي ﷺ وبعضها موقوف وبعضها مرسل وبعضها فرواته ضعيف او ضعفاء وقد بين البيهقي رحمه الله علل جميعها وأوضح تضمينها وأجاب أصحابنا عن الحديث الاول لوصح بأنه محمول على المسبوق أو على قراءة السورة بعد الفاتحة جمعا بين الادلة والجواب عن قراءة السورة أنها سنة فتركت لاستماعه قراءة القرآن بخلاف الفاتحة وعن رخصة المسبوق أنها سقطت تخفيفا عنه لعموم الحاجة والله أعلم واحتج القائلون بالقراءة في السرية دون الجهرية بقول الله تعالى (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) قال الشافعي في القديم هذا عندما في القراءة التي تسمع خاصة وعن أبي موسى الاشعري رضي الله عنه قال «خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فين لنا سنتنا وعلنا صلاتنا فقال أقيموا صفوفكم ثم ليؤمكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إنما جعل الامام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا» رواه أبو داود والترمذي والنسائي قيل لمسلم بن الحجاج في صحيحه عن حديث أبي هريرة هذا فقال هو عندي صحيح قيل لم لم تضعه هنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعت هنا إنما وضعت هنا ما جمعا عليه وبحديث بن أكيمة عن أبي هريرة المذكور في الكتاب «مالي أنزع القرآن: فاتته الناس عن القراءة» التي آخره وقد سبق بيانه (واحتج) أصحابنا بالاحاديث السابقة في الاحتجاج على المانعين مطلقا والجواب عن الآية الكريمة من وجوب (أحدهما) أن المستحب للامام ان يسكت بعد الفاتحة قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة كما سبق بيانه قريبا وذكرنا دليلا من الحديث الصحيح قريبا وحينئذ لا يمنعه قراءة الفاتحة (الثاني) ان القراءة التي يؤمر بالانصات لها في السورة وكذا الفاتحة اذا سكث الامام بعدها وهذا اذا سلمنا ان المراد بالآية حيث قرئ القرآن وهو الذي أعتقد رجحانه والافتقار لدينا عن مجاهد وغيره أنها نزلت في الخطبة وميمت قرأنا لاشغالها عليه وروينا في سنن البيهقي عن أبي هريرة ومعاوية أنها قالوا كان الناس يتكلمون في الصلاة فنزلت هذه الآية واما الجواب عن حديث «وإذا قرأ فأنصتوا» فنن اوجه (منها) الوجهان اللذان ذكرناهما في جواب الآية (والوجه الثالث) وهو الذي اختاره

أيضا ثم أن لم يقدر علي أن ينحى الي الحد المذكور الابعين أو الاعتماد علي شيء اوبان ينحى على شق لزمه ذلك وان لم يقدر انحنى القدر المقذور عليه وان عجز اوما بطرفه عن قيام (واعلم) طريق طلحة بن مصرف عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال لا تقرأ اذا ركعت فضع راحيك على ركبتيك ثم فرج بين اصابعك ثم امكث حتى ياخذ كل عضو ماخذه *

اليهقي ان هذه اللفظة ليست ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابوداود في سننه هذه اللفظة ليست بمحفوظة ثم روى اليهقي عن الحافظ ابي علي النيسابوري انه قال هذه اللفظة غير محفوظة وخالف التيمي جميع اصحاب قتادة في زيادته هذه اللفظة ثم روى عن يحيى بن معين وابي حاتم الدارى انها قال ليست محفوظة قال يحيى بن معين ليست هي بشيء وذكر اليهقي طرقها وعلها كلها : واماحديث الزهرى عن ابي اكيمة عن ابي هريرة « مالي انازع القرآن » الي آخره فجوابه ايضا من الواجهة الثلاثة (الوجين) السابقين في جواب الآية (والثالث) ان الحديث ضعيف لان ابن اكيمة مجهول كما سبق قال اليهقي ابن اكيمة مجهول لم يحدث الا بهذا الحديث ولم يحدث عنه غير الزهرى ولم يكن عند الزهرى من معرفته أكثر من ان أراه يحدث سعيد بن المسيب ثم قال اليهقي باسناده عن الحميدى شيخ البخارى قال في حديث ابن اكيمة هذا حديث رجل لم يروه عنه غير الزهرى فقط ولان الحافظ من المتقدمين والمتأخرين يتفقون على أن هذه الزيادة هي قوله « فاتمعي الناس من القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه » ليست من كلام ابي هريرة بل هي من كلام الزهرى مدرجة في الحديث وهذا لاختلاف فيه بينهم قال ذلك الاوزاعى ومحمد بن يحيى الذهلى شيخ البخارى وامام أهل نيسابور قاله البخارى في تاريخه وأوداود في سننه والخطابى والبيهقى وغيرهم رواه اليهقي من رواية عبد الله بن لحينة نحو رواية بن اكيمة عن ابي هريرة ثم روى عن الحافظ يعقوب بن سفيان قال هذا خطأ لاشك فيه والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاذا فرغ من الفاتحة أمن وهو سنة لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يؤمن وقال صلوا ثم أيتوني أصلي » فان كان اماما أمن وأمن المأموم لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه ان النبي ﷺ قال « اذا امن الامام فأمنوا فان للملائكة تؤمن بتأمينه فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر لما تقدم من ذنبه » وان كان في صلاة يجهر فيها جهر الامام لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا امن الامام فأمنوا » ولولم يجهر به لما علق تأمين المأموم عليه ولانه تابع للفاتحة فكان حكمه حكمها في الجهر كالسورة واما المأموم فقد قال في الجديد لا يجهر وقال في القديم يجهر فن اصحابنا من قال على قولين (أحدهما) يجهر لما روى عطاء بن الزبير « كان يؤمن ويؤمنون وراءه حتى أن للمسجد للجة » (والثاني) لا يجهر لانه ذكر مسنون في الصلاة فلا يجهر به المأموم كالتكبيرات ومنهم قال ان كان المسجد صغيراً يملئهم تأمين الامام لا يجهر لانه لا يحتاج الي الجهر به وان كان كبيراً جهر لانه يحتاج الي الجهر للابلاغ وحمل القولين على هذين الحالين فان نسي الامام التأمين امن المأموم وجهر

ان الذى ذكره في هذا الموضع هو حد ركوع القائمين فاما اذا كان يصلي قاعدا فقد صار حد أقل ركوعه واكمل مذكورا في فصل القيام (والثاني) ان يطمن خلافا لابي حنيفة حيث قال لا تجب

به ليسم الامام فيأتي به *

(الشرح) الذي اختاره اقدم الاحاديث الواردة في التأمين فيحصل منها بيان ماذكره المصنف وغيره وما يحتاج الى الاستدلال به فيما تذكره من الاحكام ان شاء الله تعالى فمن ذلك عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا امن الامام قأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر الله له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم ومالك في الموطأ وابو داود والترمذى هكذا وعن ابي هريرة ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « اذا قال احدكم آمين قالت الملائكة في السماء آمين فان وافقت احدهما الاخرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم وزاد مسلم في رواية له « اذا قال الامام غير المفضوب عليهم ولا الضالين قبولوا آمين فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى ومسلم وهذا اللفظ البخارى ولفظ مسلم « اذا قال الصارى غير المفضوب عليهم ولا الضالين قتال من خلفه آمين فوافق قوله قول اهل السماء غفر له ما تقدم من ذنبه » وعن ابي هريرة ايضا رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا امن القاريء فأمنوا فان الملائكة تؤمن فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه البخارى في كتاب الدعوات من صحيحه وعن وائل ابن حجر رضى الله عنه قال « سمعت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ غير المفضوب عليهم ولا الضالين قتال آمين مد بها صوته » رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن وفي رواية ابي داود « رفع بها صوته » وإسناده حسن كل رجال قتات الامجد بن كثير المبدى جرحه ابن معين ووجه غيره وقد روى له البخارى وناهيك به شرفا وثوقا له وهكذا رواه سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن عنبس عن وائل بن حجر ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل فاختلف عليه فيه فرواه عنه ابو الوليد الطيالسي كذلك ورواه عنه ابو داود الطيالسي وقال فيه « قال آمين خفض بها صوته » ورواه الاكثرون عن سلمة باسناده « قالوا يرفع بها صوته » قال البخارى في تاريخه خطأ شعبة انما هو جهر بها وقال الترمذى قال البخارى حديث سفيان اصح في هذا من حديث شعبة قال وأخطأ فيه شعبة قال الترمذى وكذلك قال ابو زرعة الرازى عن ابي هريرة قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا

الطمانينة لناماروى عن ابي هريرة رضى الله عنه (١) « ان رجلا دخل المسجد ورسول الله ﷺ جالس في ناحية المسجد فصلى ثم جاء فسلم عليه فقال صلى الله عليه وآله وسلم عليك السلام ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلى ثم جاء فقال له مثل ذلك فقال علمى يا رسول الله فقال اذا قمت الى الصلاة الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود *

فريغ من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال آمين» رواه أبو داود والدارقطني وقال هذا اسناد حسن وهذا لفظه وقال الحاكم أبو عبد الله هذا حديث صحيح وفي رواية أبي داود «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول» رواه ابن ماجه وزاد في رتب بها المسجد وقال الشافعي في الام اخبرنا حكم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت اسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان للمسجد للجنة وذكر البخاري في صحيحه هذا الأثر عن ابن الزبير تعليقا فقال قال عطاء ابن الزبير ومن وراءه حتى أن للمسجد للجنة وقد قدمنا ان تعليق البخاري إذا كان بصيغة جزم مثل هذا كان صحيحا عنده وعند غيره هذا مختصر ما يتعلق بأحاديث الفصل . وأما لقائه في آمين لفنان مشهورتان (أنفسهما) وأشهرهما أوجد هما عند العلماء آمين بالمد بتخفيف الميم وبه جاءت روايات الحديث (والثانية) امين بالضم وتختف الميم حكلها تملب وآخرون وانكرها جماعة على ثعلب وقالوا المعروف المدوينا جاءت مقتصورة في ضرورة الشعر وهذا جواب فاسد لان الشعر الذي جاء فيها فاسد من ضرورة القصر وحكي الواحدى لغة فاشة آمين بالمد والامالة مخففة الميم وحكلها عن حمزة ولسكائي وحكي الواحدى آمين بالمد أيضا وتشديد الميم قال روى ذلك عن الحسن البصري والحسين أبي الفضل قال ويؤيده أنه جاء عن جعفر الصادق أن تأويله قاصدين اليك وأنت الكريم من ن نحيب قاصداً وحكي لغة الشد أيضا القاضي عياض وهي شاذة منكورة مردودة ونص ابن السكيت وسائر أهل اللغة على أنها من لحن العوام ونص اصحابنا في كتب المنهج على أنها خطأ قال القاضي حسين في تعليقه لا يجوز تشديد الميم قالوا وهذا أول لحن سمع من الحسين بن الفضل البلخي حين دخل خراسان وقال صاحب التهمة لا يجوز التشديد فان شدد متعمداً بطلت صلاته وقال الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة والشيخ نصر المقدسي لا تعرفه العرب وان كانت الصلاة لا تبطل به لقصد الدعاء وهذا أجود من قول صاحب التهمة قال أهل العربية آمين موضوعة موضع اسم الاستجابة كما أن صه موضوعة للسكوت قالوا وحق آمين الوقف لانها كالأصوات فان حركها بحرك ووصلها بشي بعدهما فتحها لا لتمام الساكنين قالوا وانما لم تكسر ثقل الحركة بعد الياء كما فتحوا أين وكيف واختلف العلماء في معناها (قال) الجمهور من أهل اللغة والغريب والفتة معناه اللهم استجب (وقيل) ليسكن كذلك (وقيل) افضل (وقيل) لا تخيب وجاءنا (وقيل) لا يقدر على هذا غيرك (وقيل) هو طابع الله على عباده يدفع به عنهم الآفات (وقيل) هو كنز من كنوز العرش لا يعلم تأويله الا الله (وقيل) هو اسم الله تعالى وهذا ضعيف جداً (وقيل) غير ذلك قوله حتى أن للمسجد للجنة هي بفتح اللامين

فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر ثم اقرأ بما يتيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ومعنى الطمأنينة في الركوع أن يصبر حتى تستقر أعضاؤه في هيئة الركوع وينفصل هو عن ارتعائه

وتشديد الجيم وهو اختلاط الاصوات وقوله « لانه تابع للفاتحة فكلن حكمه في الجهر حكما »
 احترز بقوله تابع عن دعاء الافتتاح وقوله لانه ذكر مسنون في الصلاة فلا يجهر به المأموم قال
 القليي قوله في الصلاة احتراز من الاذان قال وقوله مسنون غير مؤثر فلو حذفه لم تنتقض الملة وانما
 آتي به لتقريب الشبه بين الاصل والفرع وقوله وان نسي الامام التأمين أمن للمأموم كان ينبغي
 أن يقول وان ترك الامام التأمين ليتناول تركه عامدا وناسيا فان الحكم لا يختلف بذلك كما سنوضحه
 قريبا ان شاء الله تعالى وكذلك قال الشافعي في الام فان تركه وأما عطاء الراوى هنا عن ابن
 الزبير فهو عطاء ابن أبي رباح وقد ذكرنا أحواله في باب الحيض وأما ابن الزبير فهو أبو خبيب بضم
 الحاء المصنعة - ويقال له أبو بكر بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الاسدي وأمه أسماء بنت
 أبي بكر الصديق رضي الله عنهم وهو أول مولود ولد للمسلمين بعد الهجرة ولد بعد عشرين شهرا
 من الهجرة وقيل في السنة الاولى منها وكان صواما قواما وصولا للرحم فصيحاً شجاعا ولي الخلافة
 سبع سنين وقتله الحجاج بمكة سنة ثلاث وسبعين وقيل سنة ثنتين وسبعين رضي الله عنهما الله أعلم - اما
 احكام الفصل فيه مسائل (احداها) التأمين سنة لكل مصل فرغ من الفاتحة سواء الامام
 والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والعبي والقائم والقاعد والمضطجع والمفترض والمقتل في الصلاة
 السرية والجهرية ولا خلاف في شيء من هذا عند اصحابنا قال اصحابنا ويسن التأمين لكل من
 فرغ من الفاتحة سواء كان في صلاة او خارجها قال الواحدى لكنه في الصلاة اشد اشتجابا
 (الثانية) ان كانت الصلاة سرية اسر الامام وغيره بالتأمين تبعا للقراءة وان كانت جهرية وجهر
 بالقراءة استحب للمأموم الجهر بالتأمين بلا خلاف نص عليه الشافعي واتفق الاصحاب عليه
 للاحاديث السابقة وفي تعليق القاضى حسين اشارة الى وجه فيه هو غلط من الناسخ او المصنف بلا
 شك واما المنفرد فخطم الجمهور بأنه يسن له الجهر بالتأمين كالا امام من صرح به البندنجي والمحاملي في كتابيه
 المجموع والمقنن والشيخ نصر وصاحب الهدى والبغوى وصاحب البيان والرافعى وغيرهم وفي تعليق القاضى
 حسين انه يسر به هو شاذ ضعيف واما المأموم فقد قال المصنف وجمهور الاصحاب قال الشافعي في الجديد
 لا يجهر وفي القديم يجهر وهذا ايضا غلط من الناسخ او من المصنف بلا شك لان الشافعي قال في المختصر
 وهو من الجديد يرفع الامام صوته بالتأمين ويسمع من خلفه أنفسهم وقال في الام يرفع الامام بها
 صوته فاذا قالها قالوها وأسمعوا أنفسهم ولا احب ان يجهروا فان فعلوا فلا شيء عليهم هذا نصه
 بحروفه ويحتمل ان يكون القاضى حسين رأى فيه نصا في موضع آخر من ايدى الاصحاب في المسألة
 طريق (اصحها) وأشهرها والتي ذكرها الجمهور ان المسألة على قولين (احدهما) يجهر (والثاني) يسر قال
 منه فلو جاوز حد أقل الركوع وزاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة فلا طمأنينة وزيادة الهوى
 لا تقوم مقام الطمأنينة فهذا بيان الامر من الذين لا بد منها وأما قوله ولا يجيب الذكر فالغرض

المارودي هذه طريقة أبي اسحق المروزي وابن أبي هريرة ونقلها امام الحرمين والغزالي في البسيط عن اصحابنا (والثاني) يجهز قولاً واحداً (والثالث) انكثر الجمع وكبر المسجد جهر وان قلوا أو صغر المسجد أسر (والرابع) حمله الامام والغزالي وغيرهما انه ان لم يجهز الامام جهر وإلا فقولان ، الأصح من حيث الحجة ان الامام يجهز به بمن صححه المصنف في التنبيه والغزالي في الوجيز والبغوي والرافعي وغيرهم وقطعه به المحامي في المقنع وآخرون وحينئذ تكون هذه المسألة مما يفتي فيها علي القديم علي ما سبق ايضاحه في مقدمة هذا الشرح وهذا الخلاف اذا امن الامام اما اذا لم يؤمن الامام فيستحب للمأموم التأمين جهرأً بلا خلاف نص عليه في الام واقفوا عليه ليسمه الامام فيأتي به قال اصحابنا سواء تركه الامام عمداً أو سهواً ويستحب للمأموم الجهر عن صرح بأنه لا فرق بين ترك الامام له عمداً أو سهواً الشيخ ابو حامد في التعليق وهو مقتضي نص الشافعي في الام فانه قال وان تركه الامام قاله من خلفه وأسمعه لعله يذكر في قوله ولا يتركونه تركه كما لو ترك التكبير والتسليم لم يكن لهم تركه هذا نصه (الثالثة) يستحب ان يقع تأمين المأموم مع تأمين الامام لا قبله ولا بعده لقوله صلى الله عليه وسلم «فن وافق تأمينه تأمين للملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه» فينبغي ان يقع تأمين الامام والمأموم والملائكة دفعة واحدة ومن نص علي هذا من اصحابنا الشيخ ابو محمد الجويني وولده امام الحرمين وصاحبا الغزالي في كتبه والرافعي وقد اشار اليه المصنف بقوله وامن المأموم معه قالوا فان فاته التأمين معه امن بعده وقال امام الحرمين كل شئ يقول لا يستحب مقارنة الامام في شئ الا في هذا قال الامام يمكن تعليل استحباب المقارنة بأن القوم لا يؤمنون لتأمينه وانما يؤمنون لقراءته وقد فرغت قراءته (فلن قيل) هذا يخالف لقوله صلى الله عليه وسلم «اذا امن الامام فأمنوا» (فجوابه) ان الحديث الآخر «اذا قال الامام غير المنفصوب عليهم ولا الضالين يقولوا آمين» وكلاهما في الصحيحين كما سبق فيجب الجمع بينهما فيحمل الاول علي ان المراد اذا أراد الامام التأمين فأمنوا الجميع بينهما قل الخطابي وغيره وهذا كقولهم اذا رحل الايرقارحلوا أي اذا تمها الرحيل فهيو اليكن رحيلكم معه ويانه في الحديث الآخر «اذا قال أحدكم آمين وقالت الملائكة آمين فوافق احدهما الآخر» فظاهر الامر بوقوع تأمين الجميع في حالة واحدة فهذا جمع بين الاحاديث وقد ذكر مضاه الخطابي وغيره *

من ذكره هنا بيان خروجه عن حد الاقل خلافاً لاحد فانه يحكي عنه ايجاب التسبيح في الركوع والسجود مرة واحدة وكذلك ايجاب التكبير للركوع والوجود لنا أن النبي ﷺ «لم يأمر المسمى صلاته بالتكبير فيها» ويجوز أن يعد في حد الاقل شئ آخر وهو أن لا يقصد بهويه غير الركوع لان صاحب التهذيب وغيره ذكروا انه لو قرأ في صلاته آية سجدة فهو يسجد للتلاوة ثم بداله

(فرع) قال الشافعي في الام ولا يقال آمين الا بعد أم القرآن فان لم يقل لم يقضه في موضع غيره قال اصحابنا إذا ترك التأمين حتى اشتغل بغيره فالت ولم يعد اليه وقال صاحب الحاوي ان ترك التأمين ناسيا فذكره قبل قراءة السورة أمن وان ذكره في الركوع لم يؤمن وان ذكره في القراءة فهل يؤمن فيه وجهان مخرجان من القولين فيمن نسي تكبيرات العيد حتى شرع في القراءة وذكر الشافعي هذين الوجهين وقال الاصح لا يؤمن وقطع غيرها بأنه لا يؤمن وهو ظاهر نص الشافعي الذي ذكرناه قال البغوي فلو قرأ المأموم الفاتحة مع الامام وفرغ منها قبل فراغه فلا ولي أن لا يؤمن حتى يؤمن الامام وهذا الذي قاله فيه نظر والمختار أو الصواب انه يؤمن لقراءة نفسه ثم يؤمن مرة أخرى بتأمين الامام قال السرخسي في الامالي واذا أمن المأموم بتأمين الامام ثم قرأ المأموم الفاتحة امن ثانيا لقراءة نفسه قاله فلو فرغ من الفاتحة مع اكفائه ان يؤمن مرة واحدة *

(فرع) ذكر اصحابنا وجماعة منهم أنه يستحب ان لا يصل لفظة آمين بقوله ولا الضالين بل بسكتة لطيفة جداً ليعلم ان آمين ليست من الفاتحة للفصل اللطيف نظرنا في السنة وغيرها سترها في مواضعها ان شاء الله تعالى وعن نص علي استحباب هذه السكتة القاضي حسين في تعليقه وابو الحسن الواحدي في البسيط والبغوي في التهذيب وصاحب البيان والرافعي وأما قول امام الحرمين يبقع التأمين القراءة فيمكن حمله علي مواقة الجماعة ويكون معناه لا يسكت طويلاً والله اعلم *

(فرع) السنة في التأمين ان يقول آمين وقد تقدم بيان لغاتها وان المختار آمين بالمد وتخفيف الميم وبمجات روايات الاحاديث قال الشافعي في الام لو قل آمين رب العالمين وغير ذلك من ذكر الله تعالى كان حسناً لا تقطع الصلاة بشيء من ذكر الله تعالى قال وقوله يدل علي انه لا بأس من ان يسأل العبد ربه في الصلاة كلها في الدين والدنيا *

(فرع) في مذاهب العلماء في التأمين: فقد ذكرنا ان مذهباً استحبابه للامام والمأموم والمنفرد وان الامام والمنفرد يجران به وكذا المأموم على الاصح وحكي القاضي ابو الطيب والبيدرى الخبر به لجمعهم عن طلوس واحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وداود وهو مذهب ابن الزبير وقال ابو حنيفة والثوري يسرون بالتأمين وكذا قاله مالك في المأموم عنه في الامام روايتان (أحدهما) بسره (والثانية) لا يأتي به وكذا المنفرد عنده ودليلنا الاحاديث الصحيحة الساجدة وليس لهم في المسألة حجة صحيحة صريحة بل احتجت الحنفية برواية شعبة وقوله « وخفض بها صوته »

بعد ما بلغ حد الراكعين ان يركع لم يستد بذلك عن الركوع لانه لم يقطع القيام لقصد الركوع بل يجب عليه أن يود إلي القيام ثم يركع وسيأتي لهذا نظائر ذلك أن تعلم قوله بحيث تالذراحتاه ركبتيه بالخاء لان اتخاذه ابن كعب حكي عن ابي حنيفة أنه لا يعتبر ذلك ويكتفى باصل الانحناء *

واحتجت المالكية بأن سنة الدعة بآمين السامع دون الداعى وآخر الفاتحة دعاء فلا يؤمن
الامام لأنه داع قال القاضي ابو الطيب هذا غلط بل اذا استحب التأمين للسامع فالداعى أولى بالاستجاب
والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

فان لم يحسن الفاتحة وأحسن غيرها قرأ سبع آيات وهل يعتبر أن يكون فيها بقدر حروف
الفاتحة فيه قولان (أحدهما) لا يعتبر كما اذا فاتة صوم يوم طويل لم يعتبر أن يكون اقتضاء في يوم
بقدر ساعات الاداء. (والثاني) يعتبر وهو الاصح لانه لما اعتبر عدد آى الفاتحة اعتبر قدر حروفها
ويخالف الصوم فانه لا يمكن اعتبار المقدار في الساعات إلا بمسقة فان لم يحسن شيئاً من القرآن لزمه
أن يأتي بذلك لما روى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أنه رجلا أتى النبي ﷺ فقال إني لا
أستطيع أن أحفظ شيئاً من القرآن فطلى ما يجزى في الصلاة فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله * ولانه ركن من أركان الصلاة فجاز أن ينتقل فيه عند العجز
الى بدل كالقيام وفي الذكر وجهان (قال) أبو اسحق رضي الله عنه يأتي من الذكر بقدر حروف
الفاتحة لانه أقيم مقامها فاعتبر قدرها (وقال) أبو علي الطبري رضي الله عنه يجب مانص عليه الرسول
صلى الله عليه وسلم من غير زيادة كالتميم لا تجب الزيادة فيه علي ما ورد به النص والمذهب الاول
وان أحسن آية من الفاتحة وأحسن غيرها فنية وجهان (اصحهما) انه يقرأ الآية ثم يقرأ ست
آيات من غيرها لانه اذا لم يحسن شيئاً منها انتقل الى غيرها فاذا كان يحسن بعضها وجب ان
ينتقل فيما لم يحسن الى غيرها كما لو عدم بعض الماء. (والثاني) يلزمه تكرار الآية لاتها اقرب اليها
فان لم يحسن شيئاً من القرآن ولان الذكر قام بقدر سبع آيات وعليه ان يتعلم فان اتسع
الوقت ولم يفعل وصلي لزمه ان يعيد لانه ترك القراءة مع القدرة فاشبه اذا تركها وهو يحسن *
(الشرح) قال اصحابنا اذا لم يقرأ على قراءة الفاتحة وجب عليه تحصيل التندر بتعلم او تحصيل
مصحف يقرأها فيه بشراء او اجارة او اعارة فان كان في ليل او ظلمة لزمه تحصيل السراج عند الامكان
فلو امتنع من ذلك عند الامكان اثم ولزمه اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة ودليلنا القاعدة
المشهورة في الاصول والفروع ان ما لا يتم الواجب الا به وهو مقدور للمكلف فهو واجب وهذا الذي
ذكرناه من انه يجب اعادة كل صلاة صلاها قبل قراءة الفاتحة هو المذهب وبه قطع الجمهور وفي
الحاوى بوجه آخر انه يجب اعادة ما صلي من حين امكنه التعليم الى ان شرع في التعليم فقط والصحيح

قال (وأكله أن ينحني بحيث يسوى ظهره وعنته وينصب ركبته ويضع كفيه عليهما ويحافى
الرجل مرفقيه عن جنبه ولا يجاوز في الانحناء حد الاستواء ويقول الله أكبر رافعا يديه عند الهوى
مدوداً علي قول ومخوفاً علي قول كيلا يغير المعنى بالمدي قول سبحان ربى العظيم ثلاثاً ولا يزيد
الامام علي الثلاث) *

الاول فان تعذرت عليه الفاتحة لتعذر التعليم لضيق الوقت او ببلادته او عدم المعلم والمصحف او غير ذلك لم يجز ترجمة القرآن بغير العربية بل ينظر ان احسن غيرها من القرآن لزمه قراءة سبع آيات ولا يجزئه دون سبع وان كانت طولا بلاخلاف وقتل الشيخ ابو محمد في التبصرة وآخرون اتفاق الاصحاب على هذا ولا يضر طول الآيات وزيادة حروفها على حروف الفاتحة وهل يشترط ان لا ينقص عن حروفها فيه خلاف جعله المصنف قولين وحكمه جمهور الاصحاب في طريقى العراق وخراسان وجهين وقال صاحب الشامل والبيان اختلف اصحابنا فيه فبعضهم حكمه قولين وبعضهم حكمه وجهين وقلهما القاضي ابو الطيب في تعليقه قولين (أحدهما) يجب ان تكون بعدد حروف الفاتحة وهو الذى نقل المرنى (والثاني) لا يجب نص عليه الشافعي في باب استقبال القبلة قال يجب سبع آيات طولا لكن اوقصارا وحاصل ما ذكره الاصحاب ثلاثة اوجه (أصحها) باتفاقهم بشرط أن لا ينقص حروف الآيات السبع عن حروف الفاتحة ولا يشترط أن كل آية بقدر آية بل يجزئه أن يجعل آيتين بدل آية بحيث يكون مجموع الآيات لا ينقص عن حروف الفاتحة والحرف المشدد بحر فين في الفاتحة والبدل ذكره الشيخ ابو محمد في التبصرة وهو واضح (والثاني) يجب ان يعادل حروف كل آية من البدل حروف آية من الفاتحة على الترتيب فيكون مثلها أو أطول حكمه بقوى وآخرون وضعفوه (والثالث) يكنى سبع آيات ناقصات كما يكنى صوم قصير عن طويل وقول المصنف لا يمكن اعتبار الساعات الا بمشقة لا يسلم بل يمكنه ذلك بالاستظهار بأطول منه كما قلنا هنا ثم إن لم يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور كان له الصدول الى مفرقة بلا خلاف عليه نص في الام والافتقار عليه لكن الجمهور أطلقوا المسألة وقال امام الحرمين لو كانت الآية المفردة لا تقبر معنى منظوما اذا قرئت وحدها كقوله (ثم نظر) فيظهر أن لأمره بقراءة هذه الآية المتفرقة وتجميعه كمن لا يحسن قرأنا أصلا فسيأتي بالدكر والمختار سبق عن اطلاق الاصحاب وان كان يحسن سبع آيات متوالية بالشرط المذكور فوجهاً حكمها السرخسى في الامالي وغيره (أحدهما) لا تجزئه المتفرقة بل يجب قراءة سبع آيات متوالية وبهذا قطع امام الحرمين والفزلي في البسيط والرافعي (أصحها) تجزئه المتفرقة من سورة أو سور وبه قطع القاضي أبو الطيب في تعليقه والبنديجي وصاحب البيان وهو المنصوص في الام أما اذا كان يحسن دون سبع آيات كما به أو آيتين فوجهاً (أصحها) يقرأ ما يحسنه ثم يأتي بالذكر عن الباقي لانما عاجز عن الباقي فانتقل الى بدله (والثاني) يجب تكرار ما يحسنه حتي يبلغ قدر الفاتحة لانه أقرب اليها من الذكر ولو لم يحسن الا بعض الفاتحة ولم يحسن بدلا من الذكر وجب تكرار ما يحسنه حتي يبلغ قدرها بلا خلاف ولو أحسن آية أو آيات من الفاتحة ولم يحسن

الكلام في اكل الكوع وقع في جملتين (أحدهما) في هيئته وهي أن ينحن بحيث يستوى ظهره وعنقه ويعددها كالصفحة الواحدة فلا تكون رأسه ورقبته أخفض من ظهره ولا أعلي يروى أن رسول

جميعها فان لم يحسن لباقيها به وجب تكرار ما أحسنه حتى يبلغ قدر الفائدة بلا خلاف وان أحسن لباقيها بدلافية خلاف حكمه المصنف هنا وجوب وكذا حكمها الجمهور في طريقين العراقيين وخراسان وجوب وحكمها المصنف في التنبيه قولين وكذلك حكمها الشيخ نصر في تهذيبه (وأصحها) باتفاقهم أنه يجب قراءة ما يحسنه من الفائدة ثم يأتي ببديل الباقي لان الشيء الواحد لا يكون أصلاً وبدلاً (والثاني) يجب تكرار ما يحفظه من الفائدة حتى يبلغ قدرها ويجرى الخلاف سواء كان البديل الذي يحسنه قرأنا أو ذكرنا صرح به الشيخ أبو حامد وغيره لكن لا يجوز الانتقال الى الذكر الا بعد العجز عن القرآن (فان قلنا) بالأصح أنه يقرأ ما يحسنه ويأتي بالبديل وجب الترتيب بينهما فان كان يحفظ أول الفائدة أتى به ثم يأتي بالبديل ولا يجوز العكس وان كان يحفظ آخرها أتى بالبديل ثم قرأ الذي يحفظه منها فلو عكس لم يجز به علي المذهب وبه قطع الاكثرون وحكي البغوي وسها انه لا يجب هذا الترتيب بل كيف أتى به أجزاء فهو غريب ضعيف وقد قال امام الحرمين افق امتنا على ان هذا الترتيب واجب وعلل بعلمين (إحداهما) ان الترتيب في اركان الصلاة واجب وعليه البديل قبل النصف الثاني من الفائدة (الثانية) ان البديل لحكم البديل والترتيب شرط في نصفي الفائدة وكذلك في نصفها وما قام مقام النصف الاول واعلم ان الاحوط المستحب ان يحفظ آية من الفائدة ان يكررها سبع مرات ويأتي بمثل ذلك بديل ما زاد عليها ليخرج من الخلاف ومن به علي هذا الشيخ ابو محمد في التبصرة هذا حكم من يحسن شيئاً من القرآن ولا خلاف أنه متى أحسن سبع آيات من القرآن لا يجوز له أن يتركها وينتقل إلى الذكر فان كان يحسن دون سبع فهل يكررها أم يأتي ببديل الباقي فيه الخلاف السابق فان لم يحسن شيئاً منه وجب عليه أن يأتي بالذكر بدلها وهذا لا خلاف فيه عندنا واستدل أصحابنا فيه بحديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني لا أستطيع أن أخذ من القرآن شيئاً ففعلني ما يجزيني منه قال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » قال يا رسول الله هذا فإني قال « قل اللهم ارحمني وارزقني وعافني واهدني » فلما قام قال هكذا بيده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أما هذا فقدم لا يدمن الخير » رواه ابو داود والنسائي ولكنه من رواية ابراهيم الكسكي وهو ضعيف ويغني عنه حديث رفاعة بن رافع قال « كنا مع رسول الله ﷺ في المسجد فدخل رجل يصلي في ناحية المسجد فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمقه ثم جاء فلم فرد عليه وقال ارجع فصل فانك لم تصل ثم جاء فلم عليه ثم قال ارجع فصل فانك لم تصل قال مرتين أو ثلاثاً فقال له في الثالثة أو الرابعة والذي بعثك بالحق لقد اجتهدت في نفسي ففعلني وأرني فقال له النبي صلى الله عليه وسلم إذا أردت ان تصلي فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد فأقم ثم كبر فان كان معك قرآن فاقرأه

الله صلى الله عليه وآله وسلم « كل يستوى في الركوع بحيث لو صلب الماء على ظهره لاستمسك ووروى

والا فاحمد الله وكبره وهله ثم اركع فاطمن راعك ثم اعتدل عتلة ثم اود كر تمام الحديث « رواه
أبو داود والترمذي وقال حديث حسن واختلف اصحابنا في الذكر على ثلاثة أوجه (أحدها) وهو
قول أبي علي الطبري أنه يتعين أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول
ولا قوة إلا بالله فتجب هذه الكلمات الخمس وتكفيه (والثاني) أنها تتعين ويجب معها كتمان من الذكر
ليصير سبعة أنواع مقام سبع آيات والمراد بالكلمات أنواع الذكر لا اللفاظ المسردة (والثالث)
وهو الصحيح عند المصنف وجمهور الأصحاب وهو الصحيح أيضا في الدليل أنه لا يتعين شيء
من الذكر بل يميزه جميع الأذكار من التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها فيجب سبعة أذكار
ولكن هل يشترط أن لا يتنص حروف ما في بعض حروف الفاتحة فيه وجان (أحدها) يشترط
وهما كالوجهين في البذل من القرآن قال امام الحرمين ولا يرعى هنا إلا الحروف بخلاف ما إذا
احسن قرأنا غير الفاتحة فانا نراعي الآيات وفي الحروف خلاف وقال بغوى يجب سبعة أنواع
من الذكر يقام كل نوع مقام آية قال الرانبي هذا اقرب من قول الامام « واحتج لابي علي الطبري
بحديث ابن ابي اوفى وليس فيه غير الكلمات الخمس واجاب القائلون بالصحيح بأن الحديث
ضعيف ولو صح لم يكن فيه نفي وجوب زيادة من الأذكار (فان قيل) لو وجب زيادة لذكرت (قيل)

أنه صلى الله عليه وآله وسلم « نهى عن التذيع في الصلاة » وفي رواية « نهى أن يذيع الرجل في الركوع
كما يذيع الحمار » (١) والتذيع أن يسطط ظهره ويطل على رأسه فتكون رأسه اشد انحطاطا من اليه وهذا اللفظ

﴿ حديث ﴾ روى انه عليه السلام كان يسوى ظهره في الركوع بحيث لو صب الماء على ظهره
لا استمسك: ابن ماجه من حديث راشد بن سعد سمعت وابصة بن معبد نحوه وسيأتي وفيه طلمحة
ابن زيد نسبة احمد وعلي بن المدني الى الوضع ورواه الطبراني من هذا الوجه إلا انه قال عن
راشد عن ابي راشد ورواه ابو داود في مراسيله من حديث عبد الرحمن بن ابي ليلى ووصله احمد
في مسنده عنه عن علي وذكره الدارقطني في السبل عنه عن البراء ورجح ابو حاتم المرسل ورواه
الطبراني في الكبير من حديث ابي مسعود عقبة بن عمرو ومن حديث ابي رزة الاسلمي واسناد
كل منهما حسن ومن حديث انس وابن عباس واسناد كل منهما ضعيف وعزاه القاضي حسين
في تعليقه لرواية عائشة ولم اره من حديثها: قلت معناه عند مسلم من حديثها كان اذا ركع لم يشخص
رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك وقد تقدم معنى هذا من حديث ابي حميد *

(١) ﴿ حديث ﴾ روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن التذيع في الصلاة وفي رواية نهى
ان يذيع الرجل في الركوع كما يذيع الحمار الدارقطني من حديث الحارث عن علي ومن حديث
ابي ردة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي اني ارضي لك ما ارضى لنفسي واكره
لك ما اكره نفسي لا تقرأ القرآن وانت جنب ولا وانت راكع ولا وانت ساجد ولا تفصل
وانت عاقص شمرتك ولا تذيع تذيع الحمار وفيه أبو تميم النخعي وهو كذاب ورواه الدارقطني

يجوز تأخير البيان الى وقت الحاجة والله اعلم (فان قيل) ما الفرق بين الذكرو والقرآن حيث جوزتم علي قول ابي علي خمس كلمات ولم تجوزوا من القرآن إلا سبع آيات بالاتفاق (فالفرق) ما ذكره صاحب التتمة ان القرآن يدل للفائحة من جنسها فاعتبر فيه قدرها والذي كرم بخلافها فجاز ان يكون دونه كالتيمع عن الوضوء *

(فرع) اذا عجز عن القرآن واتقل الى الاذكار فقد ذكرنا انه يجزئه التسييح والتهليل والتكبير والتحميد والحوالة ونحوها واما الدعاء المحض ففيه تردد للشيخ ابي محمد الجويني قال امام الحرمين ولعل الاشبه ان الذي يتعلق منه بأمور الآخرة يجزئه دون ما يتعلق بالدنيا وهو الذي قاله الامام هو المرجح رجحه النزلي في البسيط *

(فرع) شرط الذكرو الذي يأتي به ان لا يقصد به شيئا آخر وهل يشترط ان يقصد به البدلية ام يكفيه الاتيان به بلا قصد فيه وجهان حكاهما صاحب التقريب وامام الحرمين ومتابعوه قال الرافعي (الاصح) لا يشترط فلواني بدعاء الاستفتاح او بالتعوذ وقصد به بدل الفائحة اجزأه عنها وان قصد الاستفتاح او التعوذ لم يجزه وان لم يقصد شيئا ففيه الوجهان (الاصح) يجزئه عند الاصحاب *

(فرع) اذا لم يحسن شيئاً من القرآن ولم يحسن الذكرو بالعربية واحسنه بالعجمية اتى به بالعجمية ذكره صاحب الحاوى كما يأتي بتكثير الاحرام بالعجمية إذا لم يحسن العربية وقدم سبق تفصيل ما يجوز في فصل التكيرة *

(فرع) اذا اتى يدل الفائحة من قراءة او ذكر حيث يجوز ان بالشرط السابق واستمر العجز عن الفائحة اجزأه صلاته ولا إعادة فلو تمكن من الفائحة في الركوع او ما بعده تقدمت ركعتاه على الصحة ولا يجوز الرجوع الي الفائحة وان تمكن قبل الشروع في البدل لزمه قراءة الفائحة وان كان

يذكر بالدال والذال والاول اشهر وينبغي للراكم ان يصب ساقيه الى الحقول ولا يشي ركبته وهذا هو الذي اراده بقوله وينصب كتيه ويستحب له وضع اليدين علي الركبتين واخذهما بهما ويفرق بين اصابعه

من وجه آخر عن ابي سعيد الخدري قال اراد رفعه اذا ركع أحدكم فلا يذبح كما يذبح الحمار ولكن ليقيم عليه وفي اسناده أبو سفيان طريف بن شهاب وهو ضعيف وذكره ابو عبيد في غريب الحديث باللفظ الثاني سواء : وروى ابن ماجه من حديث وابصة بن معبد رايت رسول الله ﷺ يصلي فكان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وقد تقدم (تنبيه) التذبيح بالدال المهملة قال الجوزي وقال الهروي في غريبه يقال بالمججمة وهو بالمهملة اعرف: اي بطاطي راسه في الركوع حتى يكون اخفض من ظهره وروى بالحاء المحممة في الصحاح في ذبح بالمججمة ذبح تذبيحا اذا قبض ظهره وطأ راسه بالحاء والماء جميعا عن ابي عمرو وابن الاعرابي والله اعلم *

في أثناء البدل فوجهان حكمهما السرخسي في الامالي قولين (الصحيح) انه يلزمه الفاتحة بكاملها (والثاني) يكفيه ان يأتي من الفاتحة قدر ما بقي وان تمكن بعد فراغ البدل وقبل الركوع فطريقان حكمهما السرخسي وصاحب البيان وآخرون (اصحها) لا يلزمه كالأقوال المكفر بالصوم على الرقة بعد الصوم (والثاني) فيه وجهان كما لو تمكن في أثناء البدل وعن حكمي الوجين في هذه الصورة الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة وإمام الحرمين والقرافي قال اصحابنا والتمسك قد يكون بتلقين وقد يكون بمصحف وغيرها *

(فرع) اذا لم يحسن شيئا من القرآن ولا من الذكر ولا أمكنه التعلم وجب عليه أن يقوم بقدر الفاتحة ساكتا ثم يركع ويجزئه صلاته بلا إعادة لانه مأثور بالقيام والقراءة فاذا عجز عن أحدهما أتى بالآخر لقوله صلى الله عليه وسلم « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخاري ومسلم *

(فرع) ذكر المصنف في هذا الفصل عبد الله بن ابي أوفى وهو وابوه صحابيان رضي الله تعالى عنهما واسم ابي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث وكنيته عبد الله أبو ابراهيم وقيل أبو محمد وقيل أبو معاوية شهد بيعة ارضوان ونزل الكوفة وقضى سنة ست وعشرين قىل هو آخر من مات من الصحابة بالسكوة وقول المصنف لانه ركن من أركان الصلاة فجاز أن ينتقل عنه عند العجز الي بدل كالقيام قوله من أركان الصلاة احتراز من الحج فانه لا بدل لاركانه وقوله فجاز أن ينتقل لو قال وجب كان أموب *

(فرع) فمذاهب العلماء فيمن لا يحسن الفاتحة كيف يصلى اذا لم يمكنه التعلم فقد ذكرنا أن مذهبا أنه يجب عليه قراءة سبع آيات غيرها فان لم يحسن شيئا من القرآن لزمه الذكر فان لم يحسنه ولا أمكنه وجب أن يقف بقدر قراءة الفاتحة وبه قال احمد وقال أبو حنيفة اذا عجز عن القرآن فامسا كتابا ولا يجب الذكر وقال مالك لا يجب ولا القيام وقد سبق دليلنا عليها *

قال المصنف رحمه الله *

« وان قرأ القرآن بالفارسية لم تجزه لان القصد من القرآن اللفظ وذلك لا يوجد في غيره » *

« الشرح » مذهبا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها وسواء كان في الصلاة أو غيرها فان أتى بترجمته في صلاة بدلا عن القراءة لم تنصح صلاته سواء

حينئذ يوجهها نحو القبلة روى انه صلى الله عليه وآله وسلم « كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقباض عليهما » (١) ويرى من اصحابه فان كان اقطع او كانت إحدى يديه على فعل الاخرى ما ذكرنا

(١) (حديث) انه ﷺ كان يمسك راحتيه على ركبتيه في الركوع كالقباض عليهما ويفرج بين اصابعه أبو داود ومن حديث ابي حميد وقد تقدم *

احسن القراءة ام لا هذا مذهبا وبه قال جماهير العلماء منهم مالك واحمد وابو داود وقال ابو حنيفة يجوز وتصح به الصلاة مطلقا وقال ابو يوسف ومحمد يجوز للمعجز دون القادر واحتج لابي حنيفة بقوله تعالى (قل الله شئنا بيني وبينكم واوحى الي هذا القرآن لاندركم به) قالوا والعجم لا يعقلون الانذار الا بترجمته وفي الصحيحين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « انزل القرآن علي سبعة احرف » وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه ان قوما من الفرس سألوه ان يكتب لهم شيئا من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية ولانه ذكر قامت ترجمته مقامه كالشهادتين في الاسلام وقياسا علي جواز ترجمة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقياسا علي جواز التيسيح بالعجمية واحتج اصحابنا بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه سمع هشام بن حكيم يقرأ سورة علي غير ما يقرأ عمر فلقبه بردائه واتي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث رواه البخاري ومسلم فلو جازت الترجمة لانكر عليه صلى الله عليه وسلم اعتراضه في شيء جائز واحتجوا أيضا بان ترجمة القرآن ليست قرآنا لان القرآن هو هذا النظم المعجز وبالترجمة يزول الاعجاز فلم يجوز وكان الشعر يخرج ترجمته عن كونه شعرا فكذا القرآن واما الجواب عن الآية الكريمة فهو ان الانذار يحصل لغيره وان قل اليهم معناه واما الجواب عن الحديث فسيم لفات للعرب ولانه يدل علي انه لا يتجاوز هذه السبعة وهم يقولون يجوز بكل لسان ومعلوم انها تزيد علي سبعة وعن فضل سلمان انه كتب تفسيرها لاحقية الفاتحة وعن الاسلام ان في جواز ترجمته للقادر علي العربية وجهين سبق بيانها في فصل التكبير فان قلنا لا يصح فظاهر وان قلنا بالنسبة انه يصح اسلامه فالقرآن ان المراد معرفة اعتقاده الباطن والعجمية كالعربية في تحصيل ذلك وعن القياس علي الحديث والتيسيح ان المراد بالقرآن الاحكام والنظم المعجز بخلاف الحديث والتيسيح هذه طريقة اصحابنا في المسألة وبسطها امام الحرمين في الاساليب فقال عدتنا ان القرآن معجز والمعتمد في اعجازه اللفظ قال ثم تكلم علماء الاصول في المعجز منه قليل الاعجاز في بلاغته وجزائته وفصاحته المجاوزة لحدود جزالة العرب والمختار ان الاعجاز في جزائته مع أسلوبه الخارج عن أساليب كلام العرب والجزالة والاسلوب يتعلقان بالالفاظ ثم معنى القرآن في حكم التابع للالفاظ فحصل من هذا أن اللفظ هو المقصود المتبوع والمعنى تابع فتقول بعد هذا التمهيد ترجمة القرآن ليست قرآنا باجماع المسلمين وبمحاولة الدليل لهذا تكلف فليس أحد يخالف في أن من تكلم بمعني القرآن بالهندية ليست قرآنا وليس ما لفظ به قرآنا ومن خالف في هذا كان مراغما جاحدا وتفسير شعر امرئ القيس ليس شعره فكيف يكون تفسير القرآن قرآنا وقد سلموا أن الجنب لا يحرم عليه ذكر معني القرآن والمحدث لا ينم من حمل كتاب فيه معني القرآن وترجمته فلم ان ماجاه به ليس قرآنا ولا خلاف ان القرآن معجز

فان لم يمكنه وضعها علي الركنين ارسلها: وبجاني الرجل مرقية عن جنيبه فقتلوه وروى ان النبي صلى الله عليه

ولست الترجمة معجزة والقرآن هو الذي تحدى به النبي صلى الله عليه وسلم العرب ورضه الله تعالى بكونه عربيا واذا علم ان الترجمة ليست قرآنا وقد ثبت انه لا تصح صلته الا بقرآن حصل أن الصلاة لا تصح بالترجمة : هذا كله مع ان الصلاة مبناه على التعبد والاتباع والنهي عن الاختراع وطريق القياس منسدة واذا نظر الناظر في اصل الصلاة واعدادها واختصاصها باوقاتها وما اشتملت عليه من عدد ركعاتها واعادة ركوعها في كل ركعة وتكرر سجودها الي غير ذلك من افعالها ومدارها على الاتباع ولم يفارقها جملة وتفصيلا فهذا يسد باب القياس حتي لو قال قائل مقصود الصلاة الخضوع فيقوم السجود مقام الركوع لم يقبل ذلك منه وان كان السجود ابلغ في الخضوع . ثم عجت من قولهم ان الترجمة لا يكون لها حكم القرآن في تحررها على الجنب ويقولون لما حكاه في صحة الصلاة التي مبناه على التعبد والاتباع ويخالف نكيرة الاحرام التي قلنا يأتي بها العاجز عن العرية بلسانه لان مقصودها المعنى مع اللفظ وهذا بخلافه : هذا آخر كلام امام الحرمين رحمه الله .

(فرع) لو قرأ فاتحة بلغة بعض العرب غير الفصحى لم تصح ولم يحز في غير الصلاة ايضا صرح بصاحب التتمة قال ومن أتى بالترجمة ان كلن متعمدا بطلت صلاته وان كان ناسيا او جاهلا لم يمتد بقرائه ولكن لا تبطل صلته وسجد للهو كائر الكلام ناسيا او جاهلا .

• قال المصنف رحمه الله •

(ثم يقرأ بعد الفاتحة سورة وذلك سنة والمستحب ان يقرأ في الصبح بطوال الفصل لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالواقعة فان كلن يوم الجمعة استحب ان يقرأ فيها (الم تنزيل السجدة) (وهل أتى على الانسان) لان النبي صلى الله عليه وسلم كلن يقرأ ذلك ويقرأ في الاولين في الظهر بنحو ما يقرأ في الصبح لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال وحزرتنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والمصر غزنا قيامه في الركتين الاولين من الظهر بقدر ثلاثين اية قدر الم تنزيل السجدة وحزرتنا قيامه في الاخيرتين على النصف من ذلك وحزرتنا قيامه في الاوليين من العصر على قدر الاخيرتين من الظهر وحزرتنا

واللهوسلم كلن يفعل ذلك والمرأة لا تجافي فانه استر لها الخشى كالمرأة : اما قوله ولا يجاوز في الانحاء

(١) (حديث) كان يجافي مرفقيه عن جنبيه في الركوع ابو داود في حديث ابى حميد وفي لفظه ثم ركع فوضم يديه على ركبتيه كالقباض عليهما ووترديه فتجافي عن جنبيه ورواه ابن خزيمة بلفظ ونحو يديه عن جنبيه وللبخاري عن عبد الله بن بجنة كان إذا صلى فرج بين يديه حتي يبدو ابطاء .

(١) (قوله) والمرأة لا تجافي روى أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب انه صلى الله عليه وسلم مر على امرأتين تصليان فقال إذا سجدتما فضا بض اللحم الي الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصلين لكن في كل منهما متروك .

قيامه في الاخيرتين من العصر على النصف من ذلك» وقرأ في الاولين من العصر بأوساط المفصل لما رويناه من حدث أبي سعيد رضي الله عنه وقرأ في الاولين من العشاء الآخرة بنحو ما يقرأ في العصر لما روى عنه عليه السلام أنه قرأ في العشاء الآخرة سورة الجمعة والمنافقين وقرأ في الاولين من المغرب بقصار المفصل لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل» فإن خالف وقرأ غير ما ذكرناه جاز لما روى رجل من جينة «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض»

(الشرح) الذي اختاره أن أقدم جملة من الاحاديث الواردة في السورة بعد الفاتحة فيحصل منها بيان ما ذكره المصنف وغيره وما يحتاج في الاستدلال به في ذلك أن شاء الله تعالى فأما الظاهر والعصر فمن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال «كانت الصلاة تمام فينتقل احدنا الى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي اهله ثم يرجع الى المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى» رواه مسلم وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ايضا أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرين قدر خمس عشرة آية - او قال نصف ذلك - وفي العصر في الركعتين الاولين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك» رواه مسلم وعن أبي سعيد ايضا قال «حزنا قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الاولين من الظهر بقدر ثلاثين آية قدر الم تنزيل السجدة وحزنا قيامه في الركعتين الاخيرتين على النصف من ذلك وحزنا قيامه في الاولين من العصر على قدر الاخيرتين من الظهر وحزنا قيامه في الاخيرتين من العصر على النصف من ذلك» رواه مسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر بالليل إذا يغشى وفي العصر بنحو ذلك وفي الصبح اطول من ذلك» رواه مسلم وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الظهر سبع اسم ربك الاعلى وفي الصبح اطول من ذلك» رواه مسلم وعنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق ونحوهما من السور» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والنسائي وعن البراء رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا الظهر فنسمع منه الآية بعد الايات من سورة لقمان والذاريات» رواه النسائي وابن ماجه باسناد حسن وأما المغرب فمن حبيب بن مطعم رضي الله عنه قال «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بالطور في المغرب» رواه البخاري ومسلم وفي رواية البخاري «يقرأ في المغرب بالطور» وعن ابراهيم رضي الله عنهما أن ابا الفضل وهي امه رضي الله عنهما سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفا قالت يا بني والله لقد ذكرتني بقرآنك هذه السورة انها لا آخر

الاستواء فالمراد منه استواء الظهر والرقبة وفي قوله اولاً وأكله ان ينحني بحيث تسوى ظهره وعنته

ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب» رواه البخاري ومسلم وعن مروان ابن الحكم قال «قال لي زيد بن ثابت رضي الله عنه مالك تقرأ في المغرب بقصار وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطول الطولين» رواه البخاري هكذا قال ابن أبي مليكة طول الطولين الاعراف والمائة رواه النسائي باسناده الصحيح «ان زيد بن ثابت قال لمروان أقرأ في المغرب بقل هو الله أحد وأنا أعطيك الكوثر قال نعم قال يعني زيداً فخطوة لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فيها بأطول الطولين المص» وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «قرأ في صلاة المغرب بسورة الاعراف فرقها في ركعتين» رواه النسائي باسناد حسن وعن سليمان بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان قال سليمان كان يطيل الركعتين الاوليين من الظهر ويخفف الاخيرتين ويخفف العصر ويقرأ في المغرب بقصار المفصل ويقرأ في العشاء بوسط المفصل ويقرأ في الصبح بطوال المفصل» رواه النسائي باسناد صحيح وعن عبد الله الساجي «انه صلى ورواه ابي بكر الصديق رضي الله عنه المغرب يقرأ في الركعتين الاوليين بأمر القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعتين الثالثة فتدبعت حتى ان كاد تمس ثيابي بثياب فسمعتة يقرأ بأمر القرآن وهذه الآية: ربنا لا تزعج قلبنا بعداذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب» : رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح وأما العشاء فمن البراءة رضي الله عنه قال «سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في العشاء باليتين والزيوت وما سمعت احداً أحسن منه وتاؤه وقراءة» رواه البخاري ومسلم وعن ابي ارفع قال «صليت مع ابي هريرة العتمة فقرأ اذا الساء انشقت فمسجد فقلت له فقال سجدت خلف ابي القاسم صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري ومسلم وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما ذ حين طول في العشاء «يا معاذ اذا أممت الناس فاقرا بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرا بسم ربك والليل اذا يشي» رواه البخاري ومسلم هذا لفظ أحد روايات مسلم وعن بريدة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كن يقرأ في العشاء الآخرة بالشمس وضحاها ونحوها من السور» رواه الترمذي وقال حديث حسن وأما الصبح فمن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه وكان يقرأ في الركعتين او احدهما ما بين الستين إلى المائة» رواه البخاري ومسلم وهذا لفظ رواية البخاري وسائر رواياته وروايات مسلم «يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة» : عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه قال «صلى لنا النبي صلى الله عليه وسلم الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذكر موسى وهرون وأخى جاء ذكر عيسى أخذت النبي صلى الله عليه وسلم سلمة فركع» رواه مسلم وعن قتبية بن مالك رضي الله عنه «انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم هذا لغرض فانا إذا عرفنا استحباب استواء الظهر والعنق نعرف انه لا ينبغي ان يجاوز الاستواء

الله عليه وسلم الصبح قرأ في أول ركعة والتخل بأسقامها طلع نصيداً أو بما قال في ق «رواه مسلم وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقرأ في الفجر بقاف والقرآن الحميد وكان صلاته بعد تخفيفاً» رواه مسلم وعن ابن حريث رضي الله عنه «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر والليل إذا عسعس» رواه مسلم وعن معاذ بن عبد الله الحفني أن رجلاً من حبيته أخبره «أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في الركعتين كلها فلا تدري أنسى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم قرأ ذلك عدداً» رواه أبو داود بإسناد صحيح وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان» رواه البخاري ومسلم ورواه مسلم أيضاً عن ابن عباس رضي الله عنهما . وأما الجمع بين سورتين فركعة فيه حديث أبي وأثل قال «جاء رجل إلى ابن مسعود فقال قرأت المفصل الليلة في ركعة فقال ابن مسعود رضي الله عنه هذا كهد الشعر لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بينهما فذكر عشرين سورة من المفصل سورتين في كل ركعة» رواه البخاري ومسلم فهذه جملة من الأحاديث الصحيحة في المسألة وفي الصحيح أحاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه: وأما الأحاديث الحسنة والضعيفة فيه فلا تنحصر والله أعلم: قال العلماء واختلاف قدر القراءة في الأحاديث كان بحسب الأحوال فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم من حال المأمومين في وقت أنهم يؤثرون التلويل فيطول وفي وقت لا يؤثرونه لعندرو نحوه فيخفف وفي وقت يريد إطالتها فيسمع بكاء الصبي كما ثبت في الصحيحين والله أعلم: وأما ضبط الفاظ الكتاب وبينها فالمفصل سمي بذلك لكثرة الفصول فيه بين سورة وقيل لقلة المنسوخ فيه وآخره (قل أعوذ برب الناس) وفي أوله مذاهب قيل (سورة القتال) وقيل من (الحجرات) وقيل من (قاف) وقال الخطابي وروى هذا في حديث مرفوع وهذه المذاهب مشهورة وحكي القاضي عياض قولاً أنه من (الجاثية) وهو غريب والسورة تهمز ولا تهمز لفتان الهمز أشهر وأصح وبه جاء القرآن العزيز قوله وقرأ فيها بالواقعة هذا الحديث أشار إليه الترمذي فقال روى أن النبي صلى الله عليه وسلم «قرأ في الصبح بالواقعة» وفيما ذكرناه من الأحاديث الصحيحة كفاية عنه. قوله يقرأ فيها (الم تنزيل السجدة) أما تنزيل فمرفوعة اللام على حكاية التلاوة وأما السجدة فيجوز رفعها على أنها خبر مبتدأ ويجوز نصبها على البدل من موضع الم أو باضار أعني وسورة السجدة ثلاثون آية كقوله يقرأ في الأولىين والآخرين هو بالياء المثناة من تحت المكورة في حزنناً قيامه في الظهر قدر ثلاثين آية يعني في كل ركعة كما سبق بيانه في الرواية الأخرى قوله العشاء الآخرة صحيح وقد أنكره الأصمعي وقال لا يقال الآخرة وليس كما قال بل ثبت في مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «إما امرأة أصابت قاعدته ثانياً إما أن تكون تأكيداً أو يكون الغرض الإشارة إلى أن المجاوزة مكروهة قصية للنجي

بمجرد أن فلا تشهد معنا العشاء الآخرة» وثبت ذلك عن جماعات عن الصحابة وقد أوضحت في تهذيب الاسماء: أما الأحكام فقال الشافعي والأصحاب يستحب أن يقرأ الإمام والمنفرد بعد الفاتحة شيئاً من القرآن في الصبح وفي الأولين من مائر الصلوات ويحصل أصل الاستحباب بقراءة شيء من القرآن ولكن سورة كاملة أفضل حتي أن سورة قصيرة أفضل من قدرها من مؤنة لأنه إذا قرأ بعض سورة فقد يقف في غير موضع الوقت وهو انقطاع الكلام المرتبط وقد يخفى ذلك قالوا ويستحب أن يقرأ في الصبح بطول المفصل (كالجرات) (والواقعة) وفي الظهر بقرب من ذلك وفي العصر والعشاء بأوساطه وفي المغرب بقصاره فإن خالف وقرأ بأطول أو أقصر من ذلك ودليه الأحاديث السابقة واتفقوا على أنه يسن في صبح يوم الجمعة (الم تنزيل) في الركعة الأولى (وهل آتي) في الثانية للحديث الصحيح السابق ويقرأ السورتين بكاملها وهذا الذي ذكرنا من استحباب طول المفصل وأوساطه هو فيما أمر المأمون التطويل وكانوا محصورين لا يزيدون والا فليخفف وقد ذكرنا أن اختلاف الأحاديث في قدر القراءة كان بحسب الأحوال ويجوز أن يجمع بين سورتين فأكثر في ركعة لحديث السابق قال أصحابنا والسنة أن يقرأ على ترتيب المصحف متواليًا فإذا قرأ في الركعة الأولى سورة قرأ في الثانية التي بعدها متصلة بها قال المتولي حتي لو قرأ في الأولى (قل أعوذ برب الناس) يقرأ في الثانية من أول البقرة ولو قرأ سورة ثم قرأ في الثانية التي قبلها فقد خالف الأولى ولا شيء عليه والله أعلم *

(فرع) فيما يتعلق بالسورة للتوابع يستحب في ركعتي سنة الصبح التخفيف ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيحين في صحيح مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى منهما قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا الآية وفي الثانية قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة الآية وفي رواية لمسلم «يقرأ فيها قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد» ونص الشافعي في البوسطي علي استحباب القراءة بها فيها وعن ابن عمر قال «رقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنفرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد» رواه النسائي بإسناد جيد إلا أن في رجالا اختلفوا في وثيقه وجرحه وقد روى له مسلم والله أعلم *

* قال المصنف رحمه الله *

«وإن كان مأموماً نظرت فإن كل في صلاة يجهر فيها بالقراءة لم يزد علي الفاتحة لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا كنتم خلفي فلا تقرأون إلا بأمر الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» وإن كان في صلاة يسر فيها بالقراءة أو في صلاة يجهر فيها إلا أنه في موضع لا يسمع القراءة قرأ لأنه غير مأموماً بالانصات

عن التذحيح وعلي هذا فالإعادة لا تكون لمحض التأكد إذا يلزم من استحباب الشيء أن يكون تركه منها عنه مكروها وعلي كل حال فلو ذكر قوله ولا يجاوز متصلاً بالكلام إلا لكان أحسن

الى غيره فهو كلاما والمنفرد *

(الشرح) هذا الحديث صحيح تقدم بيانه قريبا في قراءة المأموم الفاتحة فلا خلاف ان المأموم لا يشرع له قراءة السورة في الجهرية اذا سمع قراءة الامام ولو جهر ولم يسمعه لبعده او صممه فوجهان أصحهما يستحب قراءة السورة ويقطع العراقيون او جمهورهم ادلا معنى لسكونه والثاني لا يقرؤها حكمه الخراسانيون * قال المصنف رحمه الله *

(واذا كانت الصلاة تزيد على ركعتين فهل يقرأ السورة فيما زاد على الركعتين فيه قولان قال في القديم (لا يستحب) لما روى ابو قتادة رضي الله عنه «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولين بفاتحة الكتاب وسورة في كل ركعة وكان يسمنا الآية أحيانا وكان يطيل في الاولى ما لا يطيل في الثانية وكان يقرأ في الركعتين الاخيرتين بفاتحة الكتاب» وقال في الام يستحب لما روي عن ابن مسعود الخدي ولأنها ركعة يشرع فيها الفاتحة فيشرع فيها السورة كلاولين ولا يفضل الركعة الاولى علي الثانية في القراءة وقال ابو الحسن الماسرجسي رحمه الله يستحب ان تكون قراءته في الاولى من كل صلاة اطول لما رويناه من حديث ابن قتادة وظاهر قوله في الام انه لا يفضل لما رويناه من حديث ابن مسعود الخدي رضي الله عنه وحديث ابن قتادة يحتمل ان يكون اطال لانه احس بداخل *

(الشرح) حديث أبي قتادة رواه البخاري ومسلم واسم ابن قتادة الحارث بن ربي وقيل النعمان بن ربي وقيل عمرو بن ربي الانصاري السلمي يفتح السين واللام توفي بالمدينة سنة سبع وخمسين على الاصح وقوله سمعنا الآية أحيانا اي في نادر من الاوقات وهذا محمول علي انه لعلبة الاستغراق في التدبر يحصل الجهر بالآية من غير قصد او انه فعله لبيان جواز الجهر وانه لا تبطل الصلاة ولا يقضي سجود سهو أو ليحلهم أنه يقرأ أو أنه يقرأ السورة الفلانية واما ابو الحسن الماسرجسي يفتح السين المهملة وكسر الحيم واسمه محمد بن علي بن سهل ثقة علي أبي الحسن المروزي وثقة عليه القاضي أبو الطيب الطبري وكان متقنا للذهب وهو أحد أجدادنا في سلسلة الفقه توفي رحمه الله سنة ثلاث وثمانين وثلثمائة وقول المصنف لأنها ركعة يشرع فيها الفاتحة احتراز من ركعة السبوق : اما الاحكام فهل يسن قراءة السورة في الركعة الثالثة والرابعة فيه قولان مشهوران (احدهما) وهو قوله في القديم لا يستحب قال القاضي ابو الطيب وقله البويطي والمزني عن الشافعي (والثاني) يستحب وهو نصه في الام وقله الشيخ ابو حامد وصاحب الحاوي عن الاملاء أيضا واختلف الاصحاب في الاصح منهما قال أكثر العراقيين الاصح الاستحباب ممن صحه الشيخ أبو حامد والمحاملي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي والشاشي وصحت طائفة عدم الاستحباب وهو الاصح وبه اتفق

(الجملة الثانية) في الذكر المستحب فيه ويستحب ان يكبر للركوع لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه

الاكثر ونجعلوا المسألة من المسائل التي يفتى فيها علي القديم قلت وليس هو قديماً قطع بل معه نصان في الجديد كالحكيماء عن القاضي أبي الطيب واتفق أصحابنا على أنه اذا قلنا بالسورة في الثالثة والرابعة تكون أخف من الاولى والثانية لحديث أبي سعيد رضى الله عنه وهل يطول الاولى في القراءة علي الثانية من كل الصلوات فيه وجهاً (اصحهما) عند المصنف والاكثرين لا يطول والثاني يستحب التطويل لحديث أبي قتادة قال قال الله نبي أبو الطيب في تليقه الصحيح أن يطول الاولى من كل الصلوات لكنه في الصبح أشد استحباباً قال وهذا قول الماسرجسي وعامة أصحابنا بخبر امان وبه قال الثوري ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة يستحب ذلك في الفجر خاصة قال والوجه الآخر يسوي بينهما ذكره أصحابنا الراقيون نصاً في الام قال القاضي والصحيح أنه يطولها لحديث أبي قتادة وليركها قاصد الجماعة واما تأويل المصنف أنه احسن بداخل فضعيف لوجين (احدهما) أنه قال وكان يليل وهذا يشعر بتكرر هذا وأنه مقصود علي مذهبهم يقول ان كان يقتضي التكرار (والثاني) ان من احسن بداخل وهو في القيام لا يستحب له انتظاره علي المذهب وانما اختلفوا في انتظاره في الركوع والشهد والصحيح استحباب تطويل الاولى كما قاله القاضي أبو الطيب وقوله وقد وافقه غيره وضمن قال به الحافظ الفقيه أبو بكر البيهقي وحسبك به معتمد في هذا واذا قلنا بتطويل الاولى علي الثانية فهل يستحب تطويل الثالثة علي الرابعة فيه طريقان نقل القاضي أبو الطيب الاتفاق علي أنها لا تطول لعدم النص فيها لعدم المعنى المذكور في الاولى ونقل الرازي فيها الوجين واذا قلنا تنس السورة في الاخيرتين فهي مسنونة للإمام والمأموم والمنفرد وفي المأموم وجه ضعيف بناء علي أنه لا يقرأ السورة في السرية حكاه المتولي *

(فرع) قال صاحب التمهيد المتغل بركتين تسن له السورة والمتغل باكثر ان كان يقتصر علي تشهدوا احد قرأ السورة في كل ركعتان تشهد تشهد في كل تسن له السورة في الركعات المفردة بين التشهدين فيه وجهاً بناء علي القولين في الاخيرتين من الفرائض *

(فرع) للمسبوق بركتين من الرباعية نص علي الشافعي رحمه الله أنه يأتي بهما بالفاتحة وسورتين وللأصحاب طريقان (احدهما) قاله أبو علي الطبري في استحباب السورة له لانها آخر صلواته وانما فرعه الشافعي علي قوله تستحب السورة في كل الركعات (والطريق الثاني) قاله أبو اسحق تستحب

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يكبر في خفض ورفع وقيام وقعود (١) ويتنبد به في ابتداء

(١) حديث (ابن مسعود كان يكبر مع كل خفض ورفع وقيام وقعود الترمذي وزاد فيه وابو بكر وعمر ورواه احمد والنسائي نحوه ورواه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة واصطه في الصحيحين بلفظ يكبر حين يركع الحديث وفي رواية يكبر كلما رفع ووضع ولهما عن علي نحوه وعن ابن عباس نحوه للبخاري *

له السورة قولاً واحداً وإن قلنا لا تستحب في الأخيرتين ولا أدرك قراءة الامام للسورة فاستحب له ثلاثاً مخلو صلاتاً من سورتين وهذا الطريق الثاني هو الصحيح عند الاصحاب ومن صححه امام الحرمين وصاحب الشامل وآخرون وقوله صاحب الحاوى عن ابي اسحق واكثر الاصحاب فان كان ذلك في العشاء وثلاثة المغرب لم يجهر بالقراءة علي المذهب وبه قطع الجمهور وحكي ابو علي الطبري في الانصاح والقاضي ابو الطيب في تعليقه وصاحب الشامل والبيان في جهره قولين كالسورة قال القاضي ابو الطيب نص في الاملاء أنه يجهر لان الجهر قد فاته فيتداركه كالسر ونص في غيره أنه لا يجهر لان سنة آخر الصلاة الاسرار فلا يفوته وبهذا يحصل الفرق بينه وبين الشيخ ابو محمد في التبصرة لو كان الامام بطي القراءة وامكن للمأموم المسبوق ان يقرأ السورة فيما ادرك فقرأها لم يعدها في الأخيرتين اذا قلنا تختص القراءة بالاوليين *

(فرع) لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة اجزأتها الفاتحة ولا تحسب للسورة علي المذهب وهو المنصوص في الامم وبه قطع الاكثرون ممن قطع به القاضي ابو الطيب والبندينجي والحاملي في المجموع والقاضي حسين والفوراني لانه أتى بها في غير موضعها وحكي الشيخ ابو محمد الجويني في التبصرة وولده امام الحرمين والشيخ نصر المقدسي وغيرهم في الاعتداد بالسورة وجهين لان محلها القيام وقد أتى بها فيه *

(فرع) لو قرأ الفاتحة مرتين وقلنا بالمذهب ان الصلاة لا تبطل بذلك لم تحسب المرة الثانية عن السورة بلا خلاف صرح به المتولي وغيره قال لان الفاتحة مشروعة في الصلاة فرضاً والشئ الواحد لا يؤدي به فرض وفعل في محل واحد *

(فرع) قال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه التبصرة لو ترك الامام السورة في الاوليين فان تمكن المأموم فقرأها قبل ركوع الامام حصلت له فضيلة السورة وان لم يتمكن لاسراع الامام وكان يود ان يتمكن فللمأموم ثواب السورة وعلي الامام وبال تقصيره لحديث ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «يصلون لكم فان اصابوا فلكم وان اخطأوا فلكم وعليهم» رواه البخاري ومسلم قال وزعمنا آخر المأموم بمركوع الامام لقراءته السورة وهذا خطأ لان المأموم تعين عليه فرض المتابعة اذا هوى الامام للركوع فلا يجوز ان يشتغل عن الفرض بنقل *

(فرع) في مذاهب العلماء في السورة بعد الفاتحة: مذهبنها سنة فلو اقتصر علي الفاتحة اجزأتها الصلاة وبه قال مالك والثوري وابو حنيفة واحمد وكافة العلماء الا ما حكاه القاضي ابو الطيب عن عثمان بن ابي العاص

الحوى وهل يمه فيه قولان القديم وبه قال ابو حنيفة لا يمه بل يحذف لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال «التكبير جزم» (١) اي لا يمه ولا ينطو حاول المد لم يأمن ان يجعل المد على غير موضعه فيغير

الصحابي رضي الله عنه وطائفة أنه يجب من الفائحة سورة اقلها ثلاث آيات وحكاه صاحب البيان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويحتج له بأنه للمصنفين فعل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما تظاهرت به الاحاديث الصحيحة مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم « لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن » وظاهره الاكتفاء بها وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال « في كل صلاة يقرأ فما سمعنا رسول الله اسمعناكم وما اخفى عنا اخفينا وان لم يزد علي ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير لك » رواه البخاري ومسلم استدلل البيهقي وغيره في هذه المسألة بهذا الاثر عن ابي هريرة رضي الله عنه ولا دلالة فيه لمسألتنا فان الصحابة رضي الله عنهم لا يحتاج بعضهم بقول بعض وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلى ركعتين ولم يقرأ فيهما الا بفائحة الكتاب » رواه البخاري باسناد ضعيف *

* قال المصنف رحمه الله *

« ويستحب للامام أن يجهر بالقراءة في الصبح والاولين من المغرب والاولين من العشاء والدليل عليه نقل الخلف عن السلف ويستحب للمأموم ان يسر لانه اذا جهر نازع الامام في القراءة ولانه مأمور بالانصات الى الامام واذا جهر لم يمكنه الانصات لغيره فهو كالامام وان كانت امرأة لم يجهر في موضع فيه رجال أجنب لانه لا يؤمن ان يفتن بها ويستحب الاسرار في الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرين من العشاء لانه نقل الخلف عن السلف وان فاتته صلاة بانتهار فقضاها بالليل اسر لانها صلاة نهار وان فاتته صلاة بالليل فقضاها بالنهار اسر لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا رأيتم من يجهر بالقراءة في النهار فارموا به البعر ويقول ان صلاة النهار عجماء » ويحتمل عندي ان يجهر كما يسر فيما فاتته من صلاة النهار فقضاها بالليل » *

« الشرح » السلف في اللغة هم المتقدمون والمراد هنا أوائل هذه الامة والخلف بفتح اللام ويقال بأسكنها لغتان الفتح أفصح وأشهر وهم الذين قبلهم في الخير والعمل والفضل وقوله صلاة النهار عجماء بالمد أى لاجهر فيها تشبيها بالعجماء من الحيوان الذي لا يتكلم وهذا الحديث الذي ذكره باطل غريب لأصل له . أمالحكم المسألة فالسنة الجهر في ركعتي الصبح والمغرب والعشاء وفي صلاة الجمعة والاسرار في الظهر والعصر وثالثة المغرب والثالثة والرابعة من العشاء وهذا كله باجماع المسلمين مع الاحاديث الصحيحة المتظاهرة علي ذلك هذا حكم الامام وأما المنفرد فيسن له الجهر عندنا وعند الجمهور قال العبدري هو مذهب العلماء كافة الا أبا حنيفة قل جهر المنفرد

المعني مثل ان يجصله علي الهزمة فيصير استنهما والجديد انه يمدد إلي تمام الهوى حتى لا يخلو جزء من صلاته عن الذكر والقولان جاريان في جميع تكبيرات الانتقالات هل يمددها من اذن كمن المتقل

واسراره سواء دليلنا أن المنفرد كالامام في الحاجة الى الجهر للتدبر فسن له الجهر كالامام وأولي
لانه أكثر تدبراً لقراءته لعدم ارتباط غيره وقدرته على اطاقه القراءة ويجهز بها للتدبر كيف شاء
ويخالف المنفرد المأموم فانه مأمور بالاستماع ولثلاث جهوش على الامام وأجعت الامة على ان المأموم
يسن له الاسرار ويكره له الجهر سواء مع قراءة الامام أم لا قال صاحب الحاوي حد الجهر أن
يسمع من يليه وحده الاسرار أن يسمع نفسه ودليل كراهة الجهر للمأموم حديث عمران بن الحصين
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « صلي الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه مسبح اسم
ربك الاعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارئ قال رجل أنا فقال قد ظننت أن بعضهم
خالجنيها » رواه مسلم ومعني خالجنيها جاذبنيها ونزعنيها وأما المرأة فقال أكثر أصحابنا إن كانت
تصلي خالية أو بمحضرة نساء أو رجال محارم جهرت بالقراءة سواء صلت بنسوة أو منفردة وإن
صلت بمحضرة اجنبي أسرت ومن صرح بهذا التفصيل المصنف والشيخ أبو حامد والبندنجي
وأبو الطيب في تعليقاتهما والمحامي في المجموع والتجريد وآخرون وهو المذهب وأطلق صاحب
الحاوي أنها تسر سواء صلت منفردة أو امامة وبالغ القاضي حسين فقال هل صوت المرأة عودة
فيه وجان (الاصح) انه ليس بعودة قال فان قلنا عودة فرفضت صوته في الصلاة بطلت صلاتها والصحيح
ما قدمناه عن الأكثرين قال البندنجي ويكون جهرها اخفض من جهر الرجل قال القاضي
أبو الطيب وحكم التكبير في الجهر والاسرار حكم القراءة واما الختني فيسر بمحضرة النساء والرجال
الاجانب ويجهز إن كان خاليا أو بمحضرة محارمه فقط وأطلق جماعة أنه كالمرأة والصواب ما ذكرته
واما الفاتنة فان قضى فائتة القليل بالليل جهر بلا خلاف وإن قضى فائتة النهار بالنهار أسر بلا خلاف
وإن قضى فائتة النهار ليلا او الليل نهاراً فوجان حكاهما القاضي حسين والبغوي والمتولي وغيرهم
(اصحهما) ان الاعتبار بوقت القضاء في الاسرار والجهر محمه البغوي والمتولي والرافعي (والثاني)
الاعتبار بوقت الفوات وبه قطع صاحب الحاوي قال لكن يكون جهره نهاراً دون جهره ليلا
ومطريفة المصنف مخالفة لهؤلاء كلهم فانه قطع بالاسرار مطلقاً (قلت) كذا اطلق الاصحاب لكن
صلاة الصبح وإن كانت نهارية فلها في القضاء في الجهر حكم الليل ولوقتها فيه حكم الليل وهذا
مراد الاصحاب *

(فرع) لو جهر في موضع الاسرار أو عكس لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه ولكنه ارتكب

عنه إلى أن يحصل في المنتقل اليه ويرفع يديه إذا ابتدأ التكبير خلافاً لابي حنيفة لناماروي عن ابن
عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه إذا كبر وإذا ركع
وإذا رفع رأسه من الركوع » (١) ويستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى درجات

(١) حديث رفع اليدين حذو المنكبين عند الركوع والرفع منه تقدم في أوائل الباب *

مكروها هذا مذهبنا وبه قال الاوزاعي واحمد في اصح الروايتين وقال مالك والثوري وابو حنيفة واسحق يسجد للسهو دليلاً على انه في حديث ابي قتادة «وبسمنا الآية احيانا» وهو صحيح كما سبق *

(فرع) في حكم النوافل في الجهر . اما صلاة العيد والاستسقاء والتراويح وخسوف القمر فيسن فيها الجهر بلا خلاف واما نوافل النهار فيسن فيها الاسرار بلا خلاف واما نوافل الليل غير التراويح فقال صاحب التتمة يجهر فيها وقال القاضي حسين وصاحب التهذيب يتوسط بين الجهر والاسرار واما السنن الاربعة مع الفرائض فيسر بها كلها باتفاق اصحابنا وقل القاضي عياض في شرح مسلم عن بعض السلف بالجهر في سنة الصبح وعن الجمهور الاسرار كذهبنا *

(فرع) في الاحاديث الواردة في الجهر والاسرار في صلاة الليل . عن حذيفة رضي الله عنه قال «صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتح البقرة قلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها نبي ركعة ففسي قلت يركع بها ثم افتتح آل عمران قرأها ثم افتتح النساء قرأها ثم تلا واذم رباً يغفيا بنسيح سبح واذم رباً يسأل سأل واذم رباً يعود تودع» ورواه مسلم وعن ابي قتادة رضي الله ان النبي صلى الله عليه وسلم «خرج ليلة فاذا هو بأبي بكر رضي الله عنه يصلي يخفض من صوته ومر بعمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو يصلي رافعا صوته فلما اجتمعا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال النبي صلى الله عليه وسلم مررت بك يا أبا بكر وأنت تعلى تخفض من صوتك قال قد أحممت من ناحيت يا رسول الله وقال لعمر مررت بك وأنت تصلى رافعا صوتك فقال يا رسول الله أوقظ الوستان واطرد الشيطان فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا بكر ارفع من صوتك شيئا وقال لعمر اخفض من صوتك شيئا» ورواه ابو داود باسناد صحيح ورواه ابو داود استناد صحيح عن أبي هريرة بهذا القصة ولم يذكر قوله «قال لابي بكر ارفع من صوتك شيئا ولا لعمر اخفض شيئا وقد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ هذه السورة ومن هذه السورة قال كلام طيب يجمع الله حبه الي بعض فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلمكم قد أصاب» وعن أبي هريرة قال «كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يخفض طورا ويرفع طورا» ورواه ابو داود باسناد حسن وعن عصف بن حارث وهو تابعي جليل وقيل صحابي قال

الكمال لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) «قال اذاركم أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد

(١) «حديث» روى أنه ﷺ قال إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا سجد فقال في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه الشافعي وابو داود والترمذي وابن ماجه من طريق اسحق بن يزيد الهذلي عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود به وفيه انقطاع ولاجله قال الشافعي بد ان اخرجه ان كان ثبنا واصل هذا الحديث عند ابي داود وابن ماجه والحاكم وابن حبان من حديث عتبة بن عامر

«قلت لعائشة رضي الله عنها أ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر أول الليل أو آخره قالت ربما أوتر في أول الليل وربما أوتر في آخره قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سنة قلت أ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن ويخفت به قالت ربما جهر به وربما خفت قلت الله أكبر الحمد لله الذي جعل في الأمر سنة» رواه أبو داود بإسناد صحيح ورواه غيره وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة والمسر بالقرآن كالسر بالصدقة» رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن والنسائي وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال «اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال ألا إن كلكم منا جرب به فلا يؤذين بعضكم بعضاً ولا يرفع بعضكم علي بعض في القراءة أو قال في الصلاة» رواه أبو داود بإسناد صحيح *

(فصل) في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة وغيرها في الصلاة وأذكر أن شاء الله أكثرها مختصرة خوفاً من الإملال بكثره الإطالة (أحداها) قال أصحابنا وغيرهم تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بكل واحدة من القراءات السبع ولا تجوز القراءة في الصلاة ولا غيرها بالقراءة الشاذة لأنها ليست قرآناً فإن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر وكل واحدة من السبع متواترة هذا هو الصواب الذي لا يدل عنه ومن قال غيره فغالط أو جاهل وأما الشاذة فليست متواترة فلو خاف وقرأ بالشاذة أنكر عليه قراءتها في الصلاة أو غيرها وقد اتفق فقهاء بغداد على استنابة من قرأ بالشواذ وقد ذكرت قصة في التبيان في آداب حملة القرآن ونقل الامام الحافظ أبو عمر بن عبد البر إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلي خلف من قرأ بها قال العلماء فن قرأ بالشاذ إن كان جاهلاً به أو بتحريره عرف ذلك فإن عاد إليه بعد ذلك أو كان عالماً به عزز تعزيراً بليغاً لي أن ينتهي عن ذلك بموجب علي كل مكلف قادر علي الإنكار إن بنكر عليه فإن قرأ الفاتحة في الصلاة بالشاذة فإن لم يكن فيها تغير معني ولا زيادة حرف ولا نقص صحت صلاته وإلا فلا وإذا قرأ بقراءة من السبع استحب أن يتم القراءة بها فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع جاز بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية مرتبطاً بالاولي (الثانية) تجب قراءة الفاتحة في الصلاة بجميع حروفها وتشديداتها وهن أربع عشرة تشديداً في البسطة منهن ثلاث فلو أسقط حرفاً منها أو خفف مشدداً أو أبدل حرفاً بحرف مع صحة لسانه لم تصح قراءته ولو أبدل الضاد بالظاء ففي محبة قراءته وسلامته وجهان للشيخ أبي محمد الجويني قال إمام الحرمين والغزالي بالبسيط والرافعي وغيرهم (أصحها) لا تصح وبه قطع القاضي أبو الطيب قال الشيخ أبو حامد كما لو أبدل غيره (والثاني) تصح لسر ادراك مخرجها علي

تم ركوعه وذلك أدناه فإذا سجد قعد في سجوده سبحان ربّي الاعلي ثلاثاً قدّم سجوده وذلك قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال النبي ﷺ اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم

العوام وشبههم (الثالثة) إذا لحن في الفاتحة لحنا يخل المعنى بأن ضم تاء انعمت او كسر ها او كسر كاف إيالك نعيد أو قال إياء بهزتين لم تصح قراءته وصلاته ان تعمد وتجب إعادة القراءة أن لم يتعمد وأن لم يخل المعنى كفتح دال نعيد ونون نستعين وصاد صراط ونحو ذلك لم تبطل صلاته ولا قراءته ولكنه مكروه ومحرم تعمله ولو تعمله لم تبطل قراءته ولا صلاته هذا هو الصحيح وبه قطع الجمهور وفي التمه وجه ان اللحن الذي لا يخل المعنى لا تصح الصلاة معه قال والخلاف مبني على الاعجاز في النظم والاعراب جميعا او في النظم فقط (الرابعة) في دقائق مهمة ذكرها الشيخ ابو محمد الجويني في البصرة تتعلق بحروف الفاتحة قال شرط السين من البسطة وسائر الفاتحة ان تكون صافية غير مشوبة بغيرها لطيفة المخرج من بين التنايل يعي وأطراف اللسان فان كان به لثغة تمنعه من اصفاء السين فجعلها مشوبة بالثاء فان كانت ثقتها فاحتة لم يحجز للفتيح الاقضاء به وان كانت لثغته يسيره ليس فيها ابدال السين جازت امامته ويجب اظهار التشديد في الحرف المشدد فان بالغ في التشديد لم تبطل صلاته لكن الاحسن اقتصاره على الحد المعروف للقراءة وهو ان يشدد التشديد الحاصل في الروح وليس من شرط الفاتحة فصل كل كلمة عن الاخرى كما يفعل المتقشفون المتجاوزون للحد بل البصريون يعدون هذا من المعجز والعي ولو أراد ان يفصل في قراءته بين البسطة والحد لله رب العالمين قطع همزة الحد وخففها والاولى ان يصل البسطة بالحد لله لانها آية منها والاولى أن لا يقف على أنعمت عليم لان هذا ليس بوقف ولا متي آية ايضا عند الشافعي رحمه الله قال ومن الناس من يبالغ في الترتيل فيجعل الكلمة كلمتين وأصل اظهار الحروف كقولهم نستعين يقفون بين السين والياء وقفة لطيفة فيقطع الحرف عن الحرف والكلمة عن الكلمة وهذا لا يجوز لان الكلمة الواحدة لا تحتمل التقطيع والفصل والوقف في اثنائها وانما القدر الجائز من الترتيل ان يخرج الحرف من مخرجه ثم ينتقل إلى ما بعده متصلا بلا وقفة وترتيل اقرآن وصل الماروف والكلمات على ضرب من الثاني وليس من الترتيل فصل الحروف ولا الوقف في غير موضع من تمام التلاوة اشتمام الحركة الواقعة على الحرف الموقوف عليه اختلاسا لاشباعا ولو اخرج بعض الحروف من غير مخرجه بان يقول نستعين تشبه التاء الدال أو الصاد لا يصاد محض ولا سين محضة بل بينهما فان كن لا يمكنه التعلم تحت صلاته وان أمكنه وجب التعلم ويلزمه قضاء كل صلاة في زمن التفریط في التعلم هذا حكم الفاتحة فاما غيرها فاخلل في تلاوته ان غير المعنى وهو متعمد بن قرأ (إي يخشى الله من عباده العلماء) يرفع الله ونصب العلماء أو قرأ بعض الكلمات التي في الشواذ كقراءة (والسارق والسارقة فاقطعوا ايما نهما) (وفين لم يجد فصياد ثلاثة أيام متتابعات) (واقبوا الحج والعمرة لله) فهذا كله تبطل به الصلاة وان كان خللا لا يغير المعنى ولا يزيد في الكلام لم تبطل به الصلاة ولكنها تكره

ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم *

هذا آخر كلام الشيخ أبي محمد رحمه الله . قال صاحب التتميم كان في الشاذة تغير معنى فتعبد بطلت
والافلا ويسجد لله قال الشيخ أبو محمد في التبصرة لو فرغ من الفاتحة وهو معتقد أنها ما ولا يشك في ذلك ثم
عرض له شك في كلمة أو حرف منها فلا أثر لشكه وقراءته محكوم بصحتها ولو فرغ من الفاتحة تشاك في تمامها
لزمه إعادتها كلو شك في إتمامها ولو كان قرأ غافلا فظن لنفسه وهو يقرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين
ولم يتيقن قراءة جميع السورة فعليه استئناف القراءة وإن كان الغالب أنه لا يصل آخرها إلا بعد قراءة أو لمّا
الأنه يحتمل أنه ترك منها كلمة أو حرفاً فلم يستأنفها وركع عداً بطلت صلاته وإن ركع ناسياً فكل ما فعله
قبل القراءة في الركعة الثانية لغو (الاداسة) شرط القراءة وغيرها أن يسمع نفسه أن كان صحيح
السمع ولا شاغل للسمع ولا يشترط في هذه الحالة حقيقة السماع وهكذا الجميع في التشهد والسلام
وتكبيره الاحرام وتبيح الركوع وغيره وسائر الأذكار التي في الصلاة فرضها ونفلها كله على هذا
التفصيل بالاخلاف (السابعة) قال اصحابنا على الآخر من أن يحرك لسانه بقصد القراءة بقدر ما يحركه اللسان

ادناه واستحب بعضهم أن يضيف اليه وبمحمد وقال انه ورد في بعض الاخبار (١) والافضل أن يضيف
اليه اللهم لك ركعت ولك خشعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ونفسي وعظمي
وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدمي لله رب العالمين) فقد روى ذلك في الخبر (٢)

(١) (قوله) واستحب منهم أن يضيف اليه وبمحمد وقال انه ورد في بعض الاخبار
روى ابو داود من حديث عقبة بن عامر في حديث فيه فكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا ركع قال سبحان ربّي العظيم وبمحمد ثلاث مرات واذا سجد قال سبحان ربّي الاعلى
ثلاث مرات قال ابو داود هذه الزيادة تخاف ان لا تكون محفوظة وللدارقطني من حديث ابن مسعود
أيضاً قال من السنة أن يقول الرجل في ركوعه سبحان ربّي العظيم وبمحمد وفي سجوده سبحان
ربّي الاعلى وبمحمد وفيه السري بن اسمعيل عن الشعبي عن مسروق عنه والسري ضعيف وقد
اختلف فيه على الشعبي فرواه الدارقطني ايضاً من حديث محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن
الشعبي عن صلة عن حذيفة ان رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وبمحمد
ثلاثاً وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى وبمحمد ثلاثاً ومحمد بن ابي ليلى ضعيف وقد رواه النسائي
من طريق المستورد بن الاحنف عن حذيفة وليس فيه وبمحمد ورواه الطبراني واحد
من حديث ابي مالك الاشعري وفيه واحد من حديث ابن السدي وليس فيه وبمحمد واسناده
حسن ورواه الحاكم من حديث ابي جحيفة في تاريخ نيسابور وفيه واسناده ضعيف وفي
هذا جميعه رد لا تكثر ابن الصلاح وغيره هذه الزيادة وقد سئل احمد بن حنبل عنه فيها حكاية
ابن المنذر فقال أما أنا فلا أقول وبمحمد: (قلت) واصل هذه في الصحيح عن عائشة قالت كان
رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبمحمد الحديث *
(٢) (قوله) ورد في الخبر انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه اللهم لك ركعت ولك

لان القراءة تتضمن نطقا وتحريك اللسان فقط ما عجز عنه وجوب ما قدر عليه لقوله صلى الله عليه وسلم «واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» رواه البخارى ومسلم وقد سبق بيان هذه القاعدة في فصل التكبير وقد ذكر المصنف المسألة هناك وبسطناها (الثامنة) يستحب عندنا أربع سككات للامام في الصلاة الجهرية (الاولى) عقب تكبيرة الاحرام يقول فيها دعاء الاستفتاح (والثانية) بين قوله ولا الضالين وآمين سكتة لطيفة (الثالثة) بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة (الرابعة) بعد فراغه من السورة سكتة لطيفة جداً ليفصل بها بين القراءة وتكبيرة الركوع وتسمية الاول سكتة مجاز فانه لا سكت حقيقة بل يقول دعاء الاستفتاح لكن سميت سكتة في الاحاديث الصحيحة كما سبق ووجهه انه لا يسمع احد كلامه فهو كالسكت وأما الثانية والرابعة فسكتان حقيقتان وأما الثالثة فقد قلنا عن السرخسى انه قال يستحب أن يقول فيها دعاء وذكرنا وقد تقدمت دلائل السككات الاول في مواضعها وأما الرابعة فاتفق أصحابنا على استحبابها من صرح بها الشيخ ابو محمد في التبصرة وصاحب البيان واحتجوا بحديث الحسن عن سمرة بن جندب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه كان يسكت سكتين إذا استفتح وإذا فرغ من القراءة كلها» وفي رواية «إذا فرغ من فاتحة الكتاب وسورة عند الركوع فانكر ذلك عمران بن الحصين فكاتبوا في ذلك الى المدينة الى ابي بن كعب فصدق سمرة» رواه ابو داود بهذين اللفظين وفي رواية له والترمذى «سكتة إذا استفتح وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المقضوب عليهم ولا الضالين» وهذه الرواية لا تخالف السابقين بل يحصل من المجموع إثبات السككات الثلاث والله أعلم . قال الشيخ ابو محمد في التبصرة روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الوصال في الصلاة وفسره علي وجيهين (احدهما) وصل القراءة بتكبيرة الركوع يكره ذلك بل يفصل بينهما (والثاني)

وهو آتم الكمال وحكى عن الحارثي ان آتم الكمال من سبع تسيبحات الى احدى عشرة واوسطه

خشت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعخي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما استقلت به قدسي لله رب العالمين الشافعي عن ابراهيم بن محمد اخبرني صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة به وليس فيه ولك خشت وبك آمنت ولا فيه وعخي وعصبي ورواه ايضا من حديث علي بن ابي طالب موقوفا وفيه وبك آمنت وفيه وعخي ومن طريق اخرى عن علي موقوفا ايضا وفيه ولك خشت ورواه مسلم من حديث علي ولفظه اللهم ركنك وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري وعخي وعظمي وعصبي ورواه ابن خزيمة وابن حبان والبيهقي وفيه انت ربى وفي آخره وما استقلت به قدسي لله رب العالمين ورواه النسائي من حديث شبيب بن ابي حمزة عن ابن المنكدر عن جابر ورواه من طريق اخرى عن ابن المنكدر عن عن الاعرج عن محمد بن مسلمة وقال هذا خطأ والصواب حديث الماجشون يعني عن الاعرج عن عبيد الله بن ابي رافع عن علي *

ترك الطمأنينة في الركوع والاعتدال والسجود والاعتدال فيحرم أن يصل الانتقال بالانتقال بل يسكن للطمأنينة (التاسعة) يستحب ترتيل القراءة وتدبرها وهذا مجمع عليه قال الله تعالى (ورتل القرآن ترتيلاً) وقال تعالى (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته) وأما الأحاديث في هذا فأكثر من أن تحصر وقد ذكرت جملاً منها في كتاب آداب القراء وذكرت فيه جملاً مهمة تتعلق بالقرآن والقراءة وقد سبق بيان معظم ذلك في هذا الشرح في آخر باب ما يوجب الفصل وفيها نقائص لا يستغني عن معرفتها والله التوفيق (العاشرة) أجمع المسلمون على أن الموعودتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن وأن من جحد شيئاً منه كفر وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والموعودتين باطل ليس بصحيح عنه قال ابن حزم في أول كتابه المجاز هذا كذب علي ابن مسعود موضوع وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر عن ابن مسعود وفيها الفاتحة والموعودتان *

قال المصنف رحمه الله *

(ثم يركع وهو فرض من فروض الصلاة لقوله عز وجل (اركعوا واسجدوا) والمستحب أن يكبر للركوع لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم وحين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها » ولأن الهوى إلى الركوع فعل فلا يخلو من ذكر كائناً (الأفصال) *

(الشرح) حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم والركوع في اللغة الانحناء كذا قاله أهل اللغة واصحابنا وقال صاحب الحاوي وبعضهم هو الخضوع وانشدوا فيه البيت المشهور « علك أن تركع يوماً والهرقد رفقه » وقوله ولأن الهوى هو بضم الهاء وتشديد اليا وهوالقنوط والانخفاض وقاله الجوهري وآخرون بفتح الهاء وقال صاحب المطالع الهوى بالفتح النزول والسقوط والهوى بالضم الصعود قال وقال الخليل هما لغتان بمعنى وأجمع العلماء على وجوب الركوع ودليله مع الآية الكريمة والاجماع حديث « المسيء صلاته » مع قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » وبين أن يكبر للركوع بلا خلاف عندنا قال اصحابنا ولا يصل تكبيرة الركوع بالقراءة بل يفصل بينهما بسكتة لطيفة كما سبق قالوا ويتندى بالتكبير قائماً ويرفع يديه ويكون ابتداء رفع يديه وهو قائم مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبيه انحنى وبعد التكبير إلى أن يصل إلى حد الركوعين هذا هو المذهب نص عليه في الام وقطع به العراقيون وغيرهم وحكى جماعة من الخراسانيين قولين (أحدهما) هذا هو الجديد (والثاني) وهو القديم لا يعد التكبير بل يشرع به قالوا والقولان جاريان في جميع تكبيرات الانتقالات وهل تخذف أم عند حتى يصل إلى الذكر الذي بعدها الصحيح المد ولوترك التكبير عدواً أوسهوا حتى ركع لم يأت به لغوات محله *

خمس ثم الزائد على أدنى الكمال من سبع تسييحات إلى إحدى عشرة وأوسطه خمس ثم الزائد على

(فرغ) في مذاهب العلماء في تكبيرات الانتقالات (اعلم) أن الصلاة الرباعية يشرع فيها اثنتان وعشرون تكبيرة منها خمس تكبيرات في كل ركعة أربع للسجدين والرفعتين منها والخامسة للركوع فهذه عشرون وتكبيرة الاحرام وتكبيرة القيام من التشهد الاول وأما الثلاثية فيشرع فيها سبع عشرة سقط منها تكبيرات ركعة وهن خمس وأما الثانية فيشرع فيها أحد عشر عشر للركعتين وتكبيرة الاحرام وعنه كلها عند ناسئة التكبيرة الاحرام فهي فرض هذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال ابن المنذر وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر وابن مسعود وابن عمر وابن جابر وقيس بن عباد وشعيب والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وعوام أهل العلم وقتل أصحابنا عن سعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري أنهم قالوا لا يشرع التكبيرة الاحرام فقط ولا يكبر غيرها وقوله ابن المنذر أيضا عن القاسم بن محمد وسالم ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب وقوله أبو الحسن بن بطال في شرح البخاري عن جماعات من السلف منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين والقاسم بن محمد وسعيد بن جبير وأما قول البغوي في شرح السنة اتفقت الامة على هذه التكبيرات فليس كما قال ولعله لم يبلغه ما نقلناه وأراد اتفاق العلماء بعد التابعين على مذهب من يقول الاجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف وهو المختار عند متأخري الاصوليين وبه قال من أصحابنا أبو علي بن خيران والقفال والشاشي وغيرهما وقال احمد ابن حنبل جميع التكبيرات واجبة واحتج لاحد بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يكبرهن واحتج لمن أسقطهن غير تكبيرة الاحرام بحديث عن الحسن بن عمران عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبي هريرة رضي الله عنه « أنه صلى الله عليه وسلم قال « لا يقيم التكبير » رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما هكذا وفي رواية الامام أحمد بن حنبل في مسنده زيادة « لا يقيم التكبير يعني إذا خفض وإذا رفع » ودليلنا على أحمد حديث « المصلى » فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمره بتكبيرات الانتقالات وأمره بتكبيرة الاحرام وأما فعله صلى الله عليه وسلم فمحمول على الاستحباب جماعين الادلة ودليلنا على الآخر حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال « كن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول مع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجداً ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس » رواه البخاري ومسلم ولفظه لم سلم وعن مطرف قال « صليت أنا وعمران

أدنى السكالم أما يستحب للمنفرد اما الامام فلا يزيد على التسيحات الثلاث كيلا يطول على القوم وقال القاضي الروياني في الحاشية لا يزيد على خمس تسيحات وذكره غيره ايضا فليكن قوله ولا يزيد الامام

ابن حصين خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان اذا سجد كبر واذا رفع رأسه كبر واذا نهض من الركعتين كبر فلما انصرفنا أخذ عمران يدي ثم قال لقد صلى بنا هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم أولها ذكرني هذا صلاة محمد صلى الله عليه وسلم «رواه البخاري ومسلم وعمر بن الخطاب قال «صليت خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة قلت لابن عباس أنه أحق فقال تكلمت أملك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم «رواه البخاري وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما «رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وفي المسألة أحاديث كثيرة في الصحيح وفيها ذكرناه كفاية والجواب عن حديث بن أبي نزي من أوجه (أحدها) أنه ضعيف لأن رواية الحسن عن ابن عمر أن ليس (١) (والثاني) أنه محمول على أنه لم يسمع التكبير وقد مضى غيره ممن ذكرناه قدمت رواية الثبوت (والثالث) لعله ترك التكبيرات أو نحوها لبيان الجواز وهذا الجوابان ذكرهما البيهقي والجواب الأول جواب محمد بن جرير الطبري وغيره *

(١) كذا بالأصل
فليرواه

(فخرج) يسن للامام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها بقوله سمع الله لمن حمده ليعلم المؤمنون اقتتاله فان كان ضعيف الصوت لمرض وغيره فالسنة أن يجهر المؤذن أو غيره من المؤمنين جهرًا يسمع الناس وهذا لا خلاف فيه ودليلنا من السنة حديث سعيد بن الحارث قال «صلى لنا أبو سعيد فجهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود حين سجد وحين رفع وجهه قام من الركعتين حتى قضى صلاته على ذلك وقال اني رأيت رسول الله ﷺ هكذا يصلي «وعن جابر رضي الله عنه قال «اشتكي رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلينا وراءه وهو قاعد وأبو بكر رضي الله تعالى عنه يسمع الناس تكبيره «رواه مسلم وفي رواية لمسلم أيضا «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر وأبو بكر رضي الله تعالى عنه خلفه فاذا كبر أبو بكر يسمعا «وعن عائشة رضي الله عنها في قصة مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت «فأتني رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أجلس إلى جنبه - يعني أبا بكر رضي الله عنه - وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس وأبو بكر يسمعهم التكبير «رواه مسلم بلفظه والبخاري بمعناه * قال المصنف رحمه الله *

(ويستحب أن يرفع يديه حذو منكبيه في التكبير لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما في تكبيرة الاحرام) *

(الشرح) حديث بن عمر رواه البخاري ومسلم ويؤيد سبغ يدين حذو المنكبين للركوع والرفع منه في تكبيرة الاحرام لكل مصل من قائم و . ومضطجع و امرأة وصبي ومترض ومتفل نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب ويكون ابتداء رفعه وهو قائم مع ابتداء التكبير وقد سبق في فصل على الثلاث معلما بالواو واستجاب التخفيف للامام فيها اذا لم يرض التمام بالتطويل اما اذا كان

تكبيرة الاحرام عن البغوى انه يستحب قريح الاصابع هنا وفي كل رفع ولو كانت يداه أو أحدهما عليه فحببه ماسبق في رفع تكبيرة الاحرام وجميع الفروع نحيه هنا *

(فرع) في مذاهب العلماء في رفع اليدين للركوع وللرفع منه (اعلم) ان هذه مسألة مهمة جداً فان كل مسلم محتاج اليها في كل يوم مرات متكررات لا سيما طالب الآخر تومكث الصلاة ولهذا اعتنى العلماء بها اشـ اعتناء حتى صنف الامام عبد الله البخارى كتاباً كبيراً في اثبات الرفع في هذين الموضعين والانكار الشديد على من خالف ذلك فهو كتاب نفيس وهو سمعي والله الحمد فساقل هتانا شاء الله تعالى منه معظم مهمات مقاصده وجمع فيه الامام البيهقي أيضاً جملة حسنة وسأقل من كتابه هنا ان شاء الله تعالى مهمات مقاصده ولولا خوف الاطالة لا ريتك فيه عجائب من النفائس وارجوان اجمع فيه كتاباً مستقلاً : (اعلم) ان رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام باجماع من يعتد به وفيه شيء ذكرناه في موضعه (واما) رفعهما في تكبيرة الركوع وفي الرفع منه فذهبنا أنسته فيها وبه قال أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم حكمة الترمذى عن ابن عمر وابن عباس وجابر وأنس وابن الزبير وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم وعن جماعة من التابعين منهم طاووس وعطاء ومجاهد والحسن وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبيرة ونافع وغيرهم وعن ابن المبارك والاحمد واسحق وحكمه ابن المنذر عن أكثر هؤلاء وعن أبي سعيد الحدرى والليث بن سعد وابن ثور قال وقته الحسن البصرى عن الصحابة رضى الله تعالى عنهم قال وقال الاوزاعي أجمع عليه علماء الحجاز والشام والبصرة وحكمه ابن وهب عن مالك قال ابن المنذر وبه قال الامام ابو عبد الله البخارى يروى هذا الرفع عن سبعة عشر نفساً من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة الانصارى وأبو أسيد الساعدى البدرى ومحمد بن مسلمة البدرى وسهل بن سعد وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباد وأنس وأبو هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن الزبير وواثل بن حجر ومالك ابن الحويرث وأبو موسى الأشعرى وأبو حنيفة الساعدى رضى الله عنهم قال وقال الحسن وحيد الحاضرون لا يريدون ورضوا بالتأويل فيستوى في آتم الكمال ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود (١) *

قال (ثم) يستدل عن ركوعه ويطلب من (ح) ويستحب رفع اليدين إلى التكيين ثم يخفض يديه بعد الاعتدال ويقول عند رفعه سمع الله من حمد ربنا لك الحمد يستوى (ح) فيها الامام والمأموم والمنفرد) * الاعتدال ركن في الصلاة لكنه غير مقصود في نفسه ولذلك عد ركناً قصيراً فنحيث

(١) حديث * كراهة القراءة في الركوع والسجود أخرجه مسلم عن ابن عباس في قصة مرفوعة فيها إلا وأنى نيت ان اقرأ القرآن راكناً أو ساجداً قاما الركوع فسمعا في الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمنا ان يستجاب لكم *

ابن هلال كان اصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أيديهم فلم يستثن أحد من اصحاب النبي ﷺ قال البخارى ولم يثبت عن أحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه قال وروينا الرفع أيضا هناعن عدة من علماء أهل مكة وأهل الحجاز وأهل العراق والشام والبصرة واليمن وعدة من أهل خراسان منهم سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز والنعمان بن أبي عياش والحسن بن سيرين وطاوس ومكحول وعبد الله بن دينار ونافع وعبيد الله بن عمر والحسن بن مسلم وقيس بن سعيد وعدة كثيرة وكذلك روى عن أم الدرداء رضي الله عنها أنها كانت ترفع يديها وكان ابن المبارك يرفع يديه وكذلك عامة اصحابه ومحدثي أهل بخارى منهم عيسى بن موسى وكعب بن سعيد ومحمد بن سلام وعبد الله بن محمد المشيخي وعدة ممن لا يحصى لاختلاف بين من وصفه من أهل العلم وكان عبد الله بن الزبير - يعني الحميدي شيخه - وعلي بن المديني ويحيى بن معين واحد بن حنبل واسحق بن ابراهيم يثبتون عامة هذه الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويرونها حقا وهؤلاء أهل العلم من أهل زمانهم هذا كلام البخارى وقوله ورواه البيهقي عن هؤلاء الصحابة المذكورين قال وروينا عن أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وعبد الله بن جابر البياضي الصحابين رضي الله تعالى عنهم ثم رواه عن هؤلاء التابعين الذين ذكرهم البخارى قال وروينا أيضا عن أبي قلابة وأبي الزبير ومالك والاوزاعي واليشوا بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك ويحيى بن يحيى وعدة كثيرة من أهل الآثار بالبلدان هؤلاء هم أئمة الاسلام شرقا وغربا في كل عصر وقال ابو حنيفة والثوري وابن ابي ليلى وسائر اصحاب الرأي لا يرفع يديه في الصلاة الا لتكبيره الاحرام وهي رواية عن مالك واحتج لهم بحديث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنها قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يديه ثم لا يعود» رواه ابو داود وقال ليس بصحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «لا صلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا مرة» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال «صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وابى بكر وعمر رضي الله عنهما فلم يرفعوا أيديهم الا عند افتتاح الصلاة» رواه الدارقطني والبيهقي وعن علي رضي الله عنه أنه «كان يرفع يديه في التكبير الاولى من الصلاة ثم لا يرفع في شي» منها «رواه البيهقي وعن علي رضي الله عنه انه كان يرفع يديه في التكبير الاولى من الصلاة» وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي اراكم راقي ايديكم كأنها اذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة» رواه مسلم في صحيحه وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لا ترفع الا يدي الا في سبعة مواطن من افتتاح الصلاة وفي استقبال

أنه ركن عده في ترجمة الاركان في أول الباب ومن حيث أنه ليس مقصوداً في نفسه جعله ههنا

التبلة وعلي الصفا والمروة ويعرفات وجمع في المقامين عند الجزتين » واحتج اصحابنا والجمهور بحديث ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه نحو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك » رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من طرق كثيرة وعن ابي قلابة انه رأى مالك بن الحويرث « اذا صلى كبر ثم رفع يديه فاذا أراد ان يركع رفع يديه واذا رفع رأسه بين الركوع رفع يديه وحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا » وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « انه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه نحو منكبيه ويسنعه مثل ذلك اذا قضى قراءته ثم أراد أن يركع ويصنعه اذا رجع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد واذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبر » رواه ابو داود بهذا اللفظ والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقوله اذا قام من السجدين يعني به الركعتين والمراد اذا قام من التشهد الاول كذا فسرنا الترمذي وغيره وهو ظاهر وعن وائل بن حجر رضي الله عنه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم « رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووصفهما هو واحد الرواة حيال اذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب ثم رفعهما ثم كبر فركم فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه فلما سجد سجد بين كفيه » رواه مسلم في صحيحه وعن محمد بن عمرو بن عطاء انه سمع ابا حميد في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدكم أبو قتادة يقول « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام الى الصلاة اعتدل قائماً ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه فاذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم قال الله اكبر ورفع ثم اعتدل فاعتدل فلم يصوب رأسه ولم يفتح ووضع يديه على ركبتيه ثم قال سمع الله لمن حمده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه - وذكر الحديث الى أن قال - ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى قام من السجدين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح قال وقوله ان قام من السجدين يعني الركعتين وفي رواية لابن داود والترمذي أيضاً قالوا في آخره « صدقت هكذا صلى النبي صلى الله عليه وسلم » رواه البخاري في كتاب رفع اليدين من طرق وعن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه عند الركوع » رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم مثله رواه البخاري في رفع اليدين والاحاديث الصحيحة في الباب كثيرة غير منحصرة وفيما ذكرناه كفاية قال القاضي أبو الطيب قال أبو علي وروى الرفع عن النبي صلى الله عليه وسلم

تابعاً للركوع وأوردتها في فصل واحد وهكذا فعل بالجلسة بين السجدين وقل أبو حنيفة لا يجب الاعتدال وله أن ينحط من الركوع ساجداً وعن مالك روايتان (أحدهما) كذبنا

وسلم ثلاثون من الصحابة رضي الله عنهم (وأما) الجواب عن احتجاجهم بحديث البراء رضي الله عنه
فإن أوجه (أحسها) وهو جواب أئمة الحديث وحفاظهم أنه حديث ضعيف باقناهم من نص علي
تضعيفه سفيان بن عيينة والشافعي وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى
ابن معين وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي والبخاري وغيرهم من المتقدمين وهؤلاء أركان الحديث
وأئمة الاسلام فيه وأما الحفاظ والمتأخرون الذين ضعفوا فأكثرنا من الخبر وسبب تضعيفه أنه
من رواية سفيان بن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه
وافترق هؤلاء الأئمة المذكورون وغيرهم على أن يزيد بن أبي زياد غلط فيه وأنه رواه أولاً إذا
افتتح الصلاة رفع يديه «قال سفيان قدمت الكوفة فسمعت يحدث به يزيد فيه ثم لا يعود فظننت
أنهم لقنوه قال سفيان وقال لي أصحابنا إن حفظه قد تغير أو قد ساء قال الشافعي ذهب سفيان
إلى تظليل يزيد بن أبي زياد في هذا الحديث وقال الحميدي هذا الحديث رواه يزيد بن يزيد بن زينو قال أبو سعيد
الدارمي سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا يصح وصححت يحيى بن معين يضعف يزيد
ابن أبي زياد قال الدارمي ومما يحقق قول سفيان أنهم لقنوه هذه اللفظة أن سفيان الثوري وزهير
ابن معاوية وهشام وغيرهم من أهل العلم لم ينكروها إنما جاء بها من سماع منه بآخرة قال البيهقي ومما
يؤيد ما ذهب إليه هؤلاء أبو عبد الله وذكر إسناده إلى سفيان بن عيينة قال حدثنا يزيد بن أبي زياد
بمكة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء رضي الله عنه قال «رايت النبي صلى الله عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة رفع يديه وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع» قال سفيان فلما قدمت الكوفة
سمعت يقول «يرفع يديه إذا استفتح الصلاة ثم لا يعود» فظننت أنهم لقنوه قال البيهقي وروى
هذا الحديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء
قال فيه «ثم لا يعود» ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى لا يحتاج بحديثه وهو أسوأ حالا عند أهل
المعرفة بالحديث من يزيد بن أبي زياد ثم روى البيهقي بأسناده عن عثمان بن سعيد الدارمي أنه ذكر فصلا
في تضعيف حديث يزيد بن أبي زياد هذا ولم يرو هذا الحديث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أقوى من
يزيد وذكر البخاري في تضعيفه موقفاً سابقاً (والجواب الثاني) ذكرنا أصحابنا قالوا لو صح وجب تأويله على

والأخرى كذهب أبي حنيفة لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال للشيء صلاته «ثم ارفع حتى
تعتدل قائماً» ولو كان يصلي قاعداً لمرض فيعرد إلى القعود بعد الركوع وبالجملة فلا اعتدال الواجب
أن يعود بعد الركوع إلى الهيئة التي كان عليها قبل الركوع فلو ركع عن قيام وسقط في ركوعه
نظر إن لم يطمئن في ركوعه فإليه أن يعود إلى الركوع ويعتدل منه وإن اطمأن فيعتدل قائماً
ويسجد منه ولو رفع الرأس ثم سجد وشك في أنه هل تم اعتداله وجب عليه أن يعتدل قائماً

ان معناه لا يعود الى الرفع في ابتداء استئصاله لاني أوائل باقي ركعات الصلاة الواحدة وتعين تأويله جمعا بين الاحاديث (الجواب الثالث) ان احاديث الرفع أولى لانها اثبتت وهذا في تقديم الابطات لزيادة العلم (الرابع) ان احاديث الرفع أكثر فوجب تقديمها (وأما) حديث ابن مسعود رضي الله عنه فجوأه من هذه الوجوه الاربعة فالأوجه الثلاثة الاخيرة فظاهر قوماً تضعيفه فقد روى البيهقي باسناده عن ابن المبارك انه قال لم يثبت عندي حديث ابن مسعود وروى البخاري في كتابه رفع اليدين تضعيفه عن احمد بن حنبل وعن يحيى بن آدم وتابعهما البخاري علي تضعيفه وضعفه من المتأخرين الدارقطني والبيهقي وغيرهما وأما حديث علي رضي الله تعالى عنه فجوأه من أوجه ايضا (احدها) تضعيفه من ضعفه البخاري ثم روى البخاري تضعيفه عن سفيان الثوري وروى البيهقي عن عثمان الدارمي انه قال روى هذا الحديث عن علي من هذا الطريق الواهي وقد ثبت عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الركوع والرفع منه والقيام من الركعتين كالسبق فكيف يظن به أنه يختار لنفسه خلاف ما رأي النبي صلى الله عليه وسلم فعله قال البيهقي قال الزعفراني قال الشافعي ولا يثبت عن علي وابن مسعود بحضرة ما رواه أنها كأنها لا يرفعان ايديهما في غير تكبيرة الافتتاح قال الشافعي ولو كان ثابتا عنهما لاشبه ان يكون رأهما الراوي مرة أغفلا ذلك قالوا قال قائل ولو ذهب عنها حفظ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه ابن عمر لكانت له الحجة وأما حديث جابر بن سمرة فاحتجاجهم به من أعجب الاشياء وأقبح أنواع الجهالة بالسنة لان الحديث لم يرد في رفع الايدي في الركوع والرفع منه ولكنهم كانوا يرفعون أيديهم في حالة السلام من الصلاة ويشيرون بها الي الجانبين يريدون بذلك السلام علي من عن الجانبين وهذا لا خلاف فيه بين أهل الحديث ومن له أدنى اختلاط باهل الحديث ويبينه أن مسلم بن الحجاج رواه في صحيحه من طريقين (احدهما) الطريق السابق والثاني عن جابر بن سمرة قال «كنا اذا صلينا مع رسول الله ﷺ قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده الي الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام ما تومنون يا ايديكم كلها اذ ناب خيل شمس انما يكن أحدكم أن يضع يده علي فخذه ثم يسلم علي أخيه من علي يمينه وشماله » هذا انقله بحرفه في صحيح مسلم وكذا رواه غير مسلم من أصحاب السنن وغيرهم وفي رواية أخرى في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة قال

وبعيد السجود وتجب الطمأنينة في الاعتدال كما تجب في الركوع وقال في النهاية في قلبي من الطمأنينة في الاعتدال شيء فان النبي صلى الله عليه وسلم في حديث المسيء صلاته ذكر الطمأنينة في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال وللقعدة بين السجدين فقال «ثم ارفع رأسك حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع رأسك حتى تعتدل جالسا قال وفي كلام الاصحاب ما يقتضي التردد فيها والمنقول هو الاول ويستحب عند الاعتدال رفع اليدين إلي

« صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكنتنا اذا سلمنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فنظر الينا رسول الله ﷺ قال ماشأنكم تشيرون بأيديكم كأنها أذنان خيل فسمي إذا سلم أحدكم فليكن الي صاحبه ولا يرمي يده » هذا لفظ صحيح مسلم قال البخاري وأما احتجاج بعض من لا يعلم بحديث جابر بن سمرة فأنما كان في الرفع عند السلام لافي القيام قال ولا يحتاج بمثل هذا من له حظ من العلم لانه معروف مشهور لا اختلاف فيه ولو كان كما توهمه هذا المحتج لكان رفع الايدي في الافتتاح وفي تكبيرات العيد أيضا منبها عنه لانه لم يبين رفعها وقد بينه حديث أبي نعيم ثم ذكر بسناد مرسل في رفع الي قلها الآن ثم قال البخاري فليحذر امرؤ أن يتأول أو يقول علي رسول الله ﷺ ما لم يقل قال الله عز وجل (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) وأما قوله عن ابن عباس « لا ترفع الايدي إلا في سبعة مواطن » فجوابه من أوجه (أحدها) أنه ضعيف مرسل وهذا جواب البخاري وقد بين ذلك وأوضحه (الثاني) أن هذا نفي وغيره اثبات وهو مقدم (الثالث) أنه لو ثبت عنه لم يحز لاحد ترك السنن والا حاديث الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ومن بعدهم فهو يؤيد هذا أن الرفع ثابت في مواطن كثيرة غير هذه السبعة قد بينها البخاري أسانيد مرسلها فرع مستقل في آخر هذا الباب ان شاء الله تعالى فهذا تنقيح ما يتعلق بالمسألة ودلائلها من الجانبين واختتمها باختتم به البيهقي رحمه الله تعالى فان مروى عن الامام ابن بكر بن اسحق الفقيه قال قد صح رفع اليدين يعني في هذه المواضع عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب ان هؤلاء الصحابة لم يرووا عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه وقد نسي ابن مسعود كيفية قيام الاثنين خلف الامام ونسي نسخ التطبيق في الركوع وغير ذلك فاذا نسي هذا

حذو المنكبين فاذا اعتدل قائما حطها وقال أبو حنيفة لا يرفع لما مروى عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد » ويستحب أن يقول عند الارتفاع سمع الله لمن حمده ويكون ابتداءه برفع الرأس من الركوع ورفع اليدين

(١) حديث ابن عمر كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعها كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد قال الرافعي وروينا في خبر ابن عمر ربنا لك الحمد باسقاط الواو وبإثباتها والروايتان مما صحيحتان انتهى : فاما الرواية التي باثبات الواو فتفق عليها : وأما باسقاطها ففي صحيح أبي عوانة وذكر ابن السكيت في صحيحه عن احمد بن حنبل انه قال من قال ربنا قال ولك الحمد ومن قال ربنا اللهم قال لك الحمد : (تنبيه) قال الاصمعي سألت أبا عمرو بن الملاء عن الواو في قوله ربنا ولك الحمد فقال هي زائدة : وقال النووي في شرح المذهب يحتمل انها عاطفة على حذو فإى ربنا اطمناك وحمدناك ولك الحمد •

كيف لا ينسئ رفع اليدين ثم روى البيهقي عن الربيع قال قلت للشافعي مامعني رفع اليدين عند تركوع فقال مثل معنى رفعها عند الافتتاح تعظيماً لله تعالى وستمتبعتها برجوعها أبواب الله تعالى ومثل رفع اليدين على الصف والمروة وغيرهما وروى البيهقي عن سفيان بن عيينة قال اجتمع الاوزاعي والثوري عشاء فقال الاوزاعي للثوري لم لا ترفع يديك في خفض الركوع ورفعهم فقال حدثنا يزيد بن ابى زياد فقال الاوزاعي اروى لك عن الزهري عن سالم عن ابيمن النبي صلى الله عليه وسلم تعارضني يزيد ابن أنى زياد ويزيد رجل ضعيف وحديثه ضعيف مخالف للسنن فاجروا وجه الثوري فقال الاوزاعي كانك كرهت ما قلت قال نعم فقال الاوزاعي قم بنا إلى المقام نلتن أينما علي الحق فنقسم الثوري لما رأى الاوزاعي قد احتدوروى البخارى في كتاب رفع اليدين باسناده الصحيح عن نافع «ان ابن عمر كان اذا رأى رجلاً لا يرفع يديه اذا ركع واذا رفع رماه بالحصى» وروى البخارى عن ام الدرداء رضى الله تعالى عنها أنها كانت ترفع يديها في الصلاة حذو منكبيها وحين تقبض الصلاة وحين تركع واذا قالت سمع الله لمن حمده رفعت يديها وقالت ربنا ولك الحمد قال البخارى ونساء بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اعلم من هؤلاء وباسناده الصحيح عن سعيد بن جبير أنه قال «ترفع اليدين في الصلاة شيء» تزيد به صلاتك قال البخارى ولم يثبت عند اهل البصرة ممن أدركنا من أهل الحجاز وأهل العراق منهم الحيدى ومحمد بن الثنى ويحيى بن معين واحمد بن خليل واسحق ابن ابراهيم وهؤلاء أهل العلم من أبناء أهل زمانهم لم يثبت عند أحد منهم علمه في ترك رفع الايدي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يرفع يديه قال وكان ابن المبارك يرفع يديه وهو أكثر أهل زمانه علماً فيما يعرف فلو لم يكن عند من لم يعلم عن السلف علم فاقتهى بابن المبارك فيما اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه والتابعين لكن أولي به من أن يقتدى بقول من لا يعلم وقال معمر قال ابن المبارك صليت الى جنب النعمان فرفعت يدي فقال ما حسبت أن تطير قلت إن لم أطر في الأولى لم أطر في الثانية ثم روى البخارى رفع الايدي في هذه المواضع عن اعلام أئمة الاسلام من الصحابة والتابعين وتابعهم ثم قال هؤلاء أهل مكة والمدينة واليمن والعراق قد اتفقوا على رفع الايدي ثم رواه عن جماعات آخرين ثم قال فنزعم ان رفع اليدين بدعة فقد طعن في اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والسلف ومن بعدهم وأهل الحجاز وأهل المدينة وأهل مكة وعدة من أهل العراق وأهل الشام واليمن وعلماء خراسان منهم ابن المبارك حتى

والسمع دفعة واحدة فاذا استوى قائماً قال ربنا لك الحمد وروينا في خبر ابن عمر «ولك الحمد» والروايتان معا صحيحتان ويستوي في الذكركين الامام والمأموم والمنفرد بخلاف ذلك وأبى حنيفة حيث قال لا يزيد الامام على سمع الله لمن حمده ولا المأموم على ربنا ولك الحمد وأما المنفرد فقد روى صاحب التهذيب عنهما أنه يجمع بين الذكركين ثم روى مثل مذهبهما عن احمد والاشعر عن

وفتح الصاد وبالباء الموحدة - أى لا يزال في خفضه وتثنيته وقوله يماق هو غير مصور
ومعناه يباعد ومنه الجفوة والجفاء بالمد وأبو حيد اسمه عبد الرحمن وقيل للتثنية عمرو
الانصارى الساعدي من بني ساعدة بطن من الانصار للذي رضي الله عنه توفي في آخر
خلافة معاوية رضي الله عنه وهو مصعب بن سعد بن أبي وقاص اسم أبي وقاص مالك بن
وهيب ويقال اهيب فسمي مالك هو سعد بن أبي وقاص وهو واحد العشرة المشهود
لهم بالجنة ومصعب ابنه وقوله في حديث أبي حميد ثم هصر ظهره وهو بفتح الهاء
والصاد المهملة المخففة أى تناه وعطفه والفتار عظام الظهر بفتح الفاء وقوله « فتح اصابع
رجليه » وهو بالحاء المهملة أى لينها وثناها الى القبلة وقوله وركع ثم اعتدل أى استوى في ركوعه
(أما) أحكام الفصل قال أصحابنا أقله أن ينحني بحيث تنال راحته ركبتيه لو أراد وضعها عليها
ولا يجزئه دون هذا بلا خلاف عندنا وهذا عند اعتدال الحلقة وسلامة اليدين والركبتين ولو انخفض
وأخرج ركبتيه وهو مائل منتصب وصار بحيث لومد يديه بلغت راحته ركبتيه لم يكن ذلك ركوعا
لان بلوغها لم يحصل بالانحناء قال امام الحرمين ولو مزج الانحناء بهذه الهيئة وكان التمكن من وضع
الراحتين على الركبتين جميعا لم يكن ركوعا أيضا ثم أن لم يقدر على الانحناء الى الحد المذكور
الابمين أو باعتماد على شيء أو بأن ينحني على جانبه لزم ذلك بلا خلاف لان ذلك يؤدي الى تحصيل
الركوع فوجب أن لم يقدر انحنى القدر المسكن فان عجز أو مأ بطرفه من قيام هذا بيان ركوع
القائم أماركوع المصلى قاعدا فأنه أن ينحني بحيث يحاذي وجهه ما وراء ركبتيه من الارض وأكل
أن ينحني بحيث تحاذي جبهته موضع سجوده فان عجز عن هذا القدر لعل بظهره ونحوها فعل
الممكن من الانحناء وفي ركوع الصاجز وسجوده فروع كثيرة سنذكرها ان شاء الله تعالى حيث
ذكر المصنف المسألة في باب صلاة المريض قال أصحابنا ويشترط أن لا يقصد بهويه غير الركوع
فلو قرأ في قيامه آية سجدة فهو ليس بسجد ثم بدا له بعد بلوغه حد الراكعين أن يركع لم يعتد بذلك
عن الركوع بل يجب أن يعود الى القيام ثم يركع وهذا لا خلاف فيه ولو سقط من قيامه بعد فراغ
القراءة فارتفع من الارض الى حد الراكعين لم يجزه بلا خلاف وقد ذكره المصنف في باب سجود
التلاوة بل عليه أن ينتصب قائما ثم يركع ولو انحنى للركوع فسقط قبل حصول أقل الركوع لزمه
أن يعود الى الموضع الذي سقط منه ويبنى على ركوعه صرح به صاحب الحاوى والاصحاب
ولور كع واطمان ثم سقط لزمه أن يعتدل قائما ولا يجوز أن يعود الى الركوع لثلا يزيد ركوعا نص
عليه الشافعي في الام وقطع به الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والاصحاب وتجب الطمأنينة

المريد كلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » والامام

حديث ابن ابي لوفى اهل التناء المجد حق ما قال المريد كلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي

في الركوع بلاخلاف لحديث «السيء صلاته» وأقلها أن يمكث في هيئة الركوع حتى تستتر أعضاؤه وتنفصل حركة هوبه عن ارتفاعه من الركوع ولو جاوز حد أقل الركوع بلاخلاف لحديث «السيء صلاته» ولوزاد في الهوى ثم ارتفع والحركات متصلة ولم يلبث لم تحصل الطأأينة ولا يقوم زيادة الهوى مقام الطأأينة بلاخلاف وأما كمل الركوع في الهيئة فإن ينحى بحيث يستوى ظهره وعنقه ويمدهما كالصفحة وينصب ساقيه ولا يثنى ركبتيه قال الشافعي في الام ويمد ظهره وعنقه ولا ينفض ظهره عن عنقه ولا يرفعه ويمتهد ان يكون مستويا فان رفع رأسه عن ظهره او ظهره عن رأسه أوجافى ظهره حتى يكون كالحدوب كرهته ولا إعادة عليه ويضم يديه علي ركبتيه وبأخذها بها ويفرق أصابعه حينئذ وبوجهها نحو القبلة قال الشيخ أبو محمد في التبصرة وبوجهها نحو القبلة غير منحرفة يمينا وشمالا وهذا الذي ذكرناه من استحباب تفرقها هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في المختصر وغيره وقطع به الاصحاب في جميع الطرق واما قول امام الحرمين والغزالي في الوسيط يتركها علي حالها فاذا مردود قال الشافعي في الام واصحابنا فان كانت احدى يديه مقطوعة أو عليّة فعل بالاخرى ما ذكرنا وفعل بالعليلة الممكن فان لم يمكنه وضع اليدين علي الركبتين ارسلها قال اصحابنا ولو كان اقطع من الزندين لم يبلغ بزنديه ركبتيه وفي الرفع يرفع زنديه حذو منكبيه والفرق ان في تبليغها الي الركبتين في الركوع مفارقة لهيئته من استواء الظهر بخلاف الرفع ولو لم يضع يديه علي ركبتيه ولكن بلغ ذلك القدر اجزاء ويكره تطبيق اليدين بين الركبتين لحديث سعد رضي الله تعالى عنه فقد صرح فيه بالنهي وسن للرجل ان يجافي مرقبيه عن جنبه ويسن للمرأة ضم بعضها الي بعض وترك المجافاة وقد ذكر المصنف دليل هذا كله مع ما ذكرناه من حديث أبي حنيفة واما الحنفى فالصحيح انه كالمرأة يستحب له ضم بعضه الي بعض وقال صاحب البيان قال القاضي ابو الفتح لا يستحب له المجافاة ولا الضم لانه ليس احدهما اولي من الاخر والمذهب الاول وبه قطع الرافعي لانه احوط قال الشافعي في الام احب للمرأة في السجود ان تضر بعضها الي بعض وتلتصق بطنها بفخذها كما ستر ما يكون لها قال وهكذا احب لها في الركوع وجميع الصلاة والمعتد في استحباب ضم المرأة بعضها الي بعض كونه استرها كما ذكره المصنف وذكر

لا يأتي بهذه الزيادة الاخيرة ولنتكلم فيما يتعلق بلفظ الكتاب قوله ثم يعتدل عن ركوعه ويطمئن إشارة منه إلى واجب الاعتدال ولذلك قال عقيه ويستحب رفع اليدين ليمتاز واجبه عن مسنونه

لما منست ولا ينفع ذا الجند منك الجند لم أجده من حديث علي بن رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري ومن حديث ابن عباس بيأمة ورواه ابن ماجه من حديث أبي جحيفة وفيه قصص (تنبيه) وقع في المذهب كما وقع هنا بإسقاط الالف من احق وإسقاط الواو قبل كلنا وتمقيع النووي بان الذي عند المحدثين باثباتها كذا قال وهو في سنن النسائي بحذفها أيضا ۞

اليحيى بابا ذكر فيه احاديث ضعفا كلها واقرب ما فيه حديث مرسل في سنن ابى داود قال العلماء والحكمة في استحباب مجافاة الرجل مرتين عن جنبه في الركوع والسجود انها اكل في هيئة الصلاة وصورتها ولا علم في استحبابها خلافا لاحد من العلماء وقد قل الترمذى استحبابها في الركوع والسجود عن اهل العلم مطلقا وقد ذكرت حكم تفريق الاءابع والمواضع التى يضم فيها او يفرق في فصل رفع اليدين في تكييرة الاحرام *

(فرع) قال الشافعي في الام والشيخ أبو حامد وصاحب التتمة ركع ولم يضع يديه علي ركبته ورفع ثم شك هل انحنى قدراً فصل به راحته إلي ركبته أم لا لزمه إعادة الركوع لان الاصل عدمه *

(فرع) في مذاهب العلماء في حد الركوع: منزهنا أنه يجب أن ينحن بحيث تنال راحته ركبته ولا يجب وضعها علي الركبتين ونجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وبهذا كله قال مالك واحمد وداود وقال أبو حنيفة يكفيه في الركوع أدنى انحناء ولا تنجب الطمأنينة في شيء من هذه الاركان (واحتج) بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) والانخفاض والانحناء قد أتى به (واحتج) اصحابنا والجمهور بحديث ابى هريرة رضى الله عنه في قصة للمسي صلاته «ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم افعل ذلك في صلاتك كلها» رواه البخارى ومسلم وهذا الحديث لبيان أقل الواجبات كالمسبق التنبيه عليه وهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم «ارجع فصل فانك لم تصل» (فان قيل) لم يأمره بالاعادة (قلنا) هذا غلط وخفلة لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له في آخر مرة «ارجع فصل فانك لم تصل» فقال له علمني فعله وقد سبق امره له بالاعادة فلا حاجة الى تكراره وعن زيد بن وهب وعن ابى حنيفة رضى الله عنه «رأى رجلا لا يتم الركوع والسجود فقال ما صليت ولومت مت علي غير الفطرة التي فطر الله عليها محمد صلى الله عليه وسلم» رواه البخارى وعن رفاعة بن رافع حديثه في قصة للمسي صلاته بمعنى حديث ابى هريرة وهو صحيح كما سبق بيانه في فصل قراءة الفاتحة وعن ابى مسعود البدرى رضى الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم «لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود» رواه ابو داود والترمذى وقال

واعلم أن واجب الاعتدال لا ينحصر في الامرين المذكورين بل له واجب ثالث وهو أن لا يقصد بالارتفاع شيئا آخر حتى لو رأى حية في ركوعه فاعتدل فرعا منها لم يعتدبه وواجب رابع وهو أن لا يطوله فلو طول عمداً بذكر أو قراءة بطلت صلاته علي الاصح لانه ركن قصير وسيأتي الكلام فيه من بعد في باب سجود السهو إن شاء الله تعالى وقوله ويستحب رفع اليدين

حديث حسن صحيح والتسائي وغيرهم وهذا لفظ أبي داود ولفظ الترمذى «لا تجزى صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود» قال الترمذى والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم والصلب الظهر وفي الباب أحاديث كثيرة مشهورة وفيها ذكرناه كفاية وأما احتجاجهم بالآية الكريمة فجوابه أنها مطلقة ينتها السنة المراد بها فوجب اتباعه •

(فرع) في الركوع: اتفق العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على كراهة التطبيق في الركوع إلا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فإنه كان يقول التطبيق سنة ويخبر أنه قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله ثبت ذلك عنه في صحيح مسلم وحجة الجمهور حديث سعد وهو صريح في النسخ كما سبق بيانه وحديث أبي حميد الساعدي وغيرهما وعن ابن عبد الرحمن السلمي قال «قال لنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه إن الركب قد سنت لكم فخذوا بالركب» رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح والتسائي • قال المصنف رحمه الله •

«والمستحب أن يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى السكالم لما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا ركع أحدكم فقال سبحان ربّي العظيم ثلاثاً فقد ركع هو ذلك أدناه» والأفضل أن يضيف اللهم لك ركعتك خشعت وبك أمنت ولك أسلمت خشم لك معي وبصرى وعظمى ونحي وعصبي» لما روى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «كان إذا ركع قال ذلك» فان ترك التسبيح لم تبطل صلاته لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسي «صلاته ثم رآك حتى تظنن رآكها» ولم يذكر التسبيح •

(الشرح) حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود قال أبو داود والترمذى وغيرهما هو منقطع لأن عوناً لم يلق ابن مسعود ولهذا قال الشافعي في الام وان كان هذا الحديث ثابتاً فأنما يعني بقوله ثم ركعته وذلك أدناه أي أدنى ما ينسب إلي كمال الفرض والاختيار مع لا لئال الفرض وحده قال البيهقي إنما قال إن كان ثابتاً لأنه منقطع وأما حديث علي رضي الله عنه فرواه مسلم وفيه مغايرة في بعض الالفاظ سأذكرها إن شاء الله تعالى وحديث المسي «صلاته رواه البخارى ومسلم وسبق بيانه مرات . أما حكم المسألة فقال الشافعي رحمه الله في المختصر يقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى السكالم وقال في الام أحب أن يبدأ الراكع فيقول سبحان ربّي العظيم ثلاثاً ويقول ما حكته

إلى المنكبين يجوز أن يعلم لفظاً إلى المنكبين بلواو ولان رف إلى اليمين في الاعتدال وفي الركوع مثل رفعها في حالة التحريم وقد سبق ثم ذكر الخلاف في أنه يرفع إلى المنكبين أو يزيد فيعود ذلك الخلاف هنا وقوله ويقول عند رفعه سبع الله لمن حمده يجوز أن يكون المعنى عند رفع رأسه من الركوع ويجوز أن يكون المعنى عند رفعه اليمين لأن المستحب في الرفعين المقارنة فما يقارن هذا يقارن

عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني حديث علي رضي الله عنه قال أصحابنا يستحب التسبيح في الركوع ويحصل أصل السبحة بقوله سبحان الله أو سبحان ربي وأدنى السكال أن يقول سبعاً إن ربي العظيم ثلاث مرات فهذا أدنى مراتب السكال قال القاضي حسين قول الشافعي يقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى السكال لم يرد أنه لا يجزئ أقل من الثلاث لأنه لو سبح مرة واحدة كان آتياً بسنة التسبيح وإنما أراد أن أول السكال الثلاث قال ولو سبح خمسا أو سبعا أو تسعاً وإحدى عشرة كان أفضل وأكمل لكنه إذا كان اماماً يستحب أن لا يزيد على ثلاث وكذا قال صاحب الحاوي أدنى السكال ثلاث وأعلى السكال إحدى عشرة أو تسع وأوسطه خمس ولو سبح مرة حصل التسبيح قال أصحابنا ويستحب أن يقول سبحان ربي العظيم وبحمده ومن نص علي استحباب قوله وبحمده القاضي أبو الطيب والقاضي حسين وصاحب الشامل والغزالي وآخرون وينكر علي الرازي لأنه قال وبعضهم يضيف اليه وبحمده فإوم أنه وجه شاذ مع أنه مشهور لهؤلاء الأئمة قال أصحابنا ويستحب أن يقول اللهم ركعت إلي آخر ما في حديث علي رضي الله تعالى عنه وهذا آتم السكال واتفق الأصحاب علي أنه يأتي بالتسبيح أولاً وهو ظاهر نص الشافعي في الام الذي قدمته قال أصحابنا فإذا أراد الاقتصار علي أحد الذكرين فالتسبيح أفضل لأنه أكثر في الاحاديث ومن صرح بهذا القاضي حسين وامام الحرمين وصاحب العدة وآخرون قال القاضي أبو الطيب والانيان بقوله اللهم لك ركعت إلى آخره مع ثلاث تسبيحات أفضل من حذفه وزيادة التسبيح علي ثلاث وهذا الذي قاله واضح لا يجي فيه خلاف قال أصحابنا والزيادة علي ثلاث تسبيحات تستحب المنفرد وأما الامام فلا يزيد علي ثلاث تسبيحات وقيل خمس إلا أن رضي المأمومون بالتطويل ويكونوا محصورين لا يزيدون هكذا قاله الأصحاب وقد قال الشافعي في الام أحب أن يبدأ الراكع فيقول سبحان ربي العظيم ثلاثاً ويقول ما حكيت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوله يعني حديث علي رضي الله عنه قال وكل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ركوع أو سجود أحببت أن لا يقصر عنه اماماً كان أو منفرداً وهو تخفيف لا تثقل بهذا لفظ نصه وظاهره استحباب الجميع للامام لكن الأقوي ما ذكره الأصحاب فيتأول نصه علي ما ذكره رضي المأمومون أو علي غيره والله اعلم *

ذلك أيضاً وظاهر الكلام يوم أن يكون قوله سمع الله لمن حمده وقوله ربنا لك الحمد عند الرفع لكن للمستحب أن يكون الاول في حال الرفع والثاني بعد أن يعتدل قائماً كما بيناه ولك أن تعلم قوله عند الرفع بالواو ولان القاضي ابن كج ذكر أنه يتبدى بقوله سمع الله لمن حمده وهو راكع ثم إذا ابتداء به اخذ في رفع الرأس واليدين وقوله يستوي فيه الامام والمنفرد معلم بالخاء والميم وعلي رواية صاحب التهذيب بالالف أيضاً *

قال (ويستحب (ح) القنوت في الصبح وان نزلت بالمسلمين نالقه وراى الامام القنوت في سائر

(فرع) في بيان الأحاديث الواردة في أذكر الركوع والسجود: عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي» رواه البخاري ومسلم وعنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول في ركوعه وسجوده «سبح قدوس رب الملائكة والروح» رواه البخاري ومسلم: وسبح قدوس بضم أولها وفتحها لفتان وعنه قالت «اقتدت النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فحسبت ثم رجعت فاذها ورأيت ركع وساجد يقول سبحانك وبحمدك لا اله الا أنت» رواه مسلم وعن حذيفة رضي الله عنه قال «صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة قلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يعلي بها في ركعة ففسي قلت يركع بها ثم افتتح آل عمران فقرأها ثم افتتح النساء فقرأها يقرأ مترسلا اذا مر بآية فيها تسبيح سبح واذا مر بآية سأل واذا مر بتمود تعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان ربي العظيم فكان ركوعه نحوا من قيامه ثم قال مع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ثم قياما مطويلا قريبا مما ركع ثم سجد فقال سبحان ربي الاعلى وكان سجوده قريبا من قيامه» رواه مسلم وعن علي رضي الله عنه عن رسول الله عليه وسلم «كان اذا قام الي الصلاة قال وجهت وجهي الي آخره واذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري وعقلي وعيبي واذا رفع قال اللهم لك الحمد ملء السموات والارض وما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين» رواه مسلم وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال «لما نزلت سبح اسم ربك العظيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم» رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن زاد أبو داود في رواية أخرى قال «فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ركع قال سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا واذا سجد قال سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلاثا» قال أبو داود ونخاف أن لا تكون هذه الزيادة محفوظة وفي رواها مجهول وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثا وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وبحمده ثلاثا» رواه الدارقطني باسناد فيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف وعن عوف ابن مالك رضي الله عنه قال قال «قت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فقام يقرأ بسورة البقرة لا يمر بآية قرحة الا وقف فسال ولا يمر بآية عذاب الا وقف فتعوذ ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه سبحان ذي الجبروت والملكوت والكرامة والعظمة ثم سجد

الصلوات قولان ثم الحجر بالقنوت مشروع على الظاهر والمأمور يؤمن فاذا لم يسمع صوته قنت على أحد القولين»

بقدر قيامه ثم قال في سجوده مثل ذلك ثم قام فقرأ بآل عمران ثم قرأ سورة سورة « رواه ابو داود
 باسناد صحيح وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « أما الزكوع فعضلوا
 فيه الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فممن أن يستجاب لكم » رواه مسلم وفي الباب أحاديث
 كثيرة ستأتي بقية منها في السجود إن شاء الله تعالى *

(فرع) قال الشافعي والاصحاب وسائر العلماء قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد وغير حالة
 القيام من احوال الصلاة (١) لحديث علي رضي الله عنه قال « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن قراءة القرآن وآثاره اوساجد » رواه مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال « الاواني نهيت أن قرأ القرآن راكعا او ساجدا فأما الركوع فعضلوا فيه
 الرب واما السجود فاجتهدوا في الدعاء فممن أن يستجاب لكم » رواه مسلم فان قرأ غير الفاتحة في
 الركوع والسجود لم تبطل صلاته وان قرأ الفاتحة ايضا لم تبطل علي الاصح وبه قطع جمهور الراقيين
 وفي وجه حكمه الخراسانيون وصاحب الحاوي انه تبطل صلاته لانه قل ركننا الي غير موضعه
 كالورك او سجد في غير موضعه وستأتي فروع هذه المسألة ونبسطها في سجود السهو ان شاء
 الله تعالى *

(١) كذا بالاصل
 وفيه سقط لعله
 مكروهة أو نحو
 فليحذر اه

(فرع) في التسييح وسائر الاذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك
 الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الاحرام كل ذلك سنة ليس واجب فلو تركه لم يأت بمصحة سواء تركه
 عمدا أو سهوا لكن يذكره تركه عمدا هذا مذهبنا وبه قال مالك وابو حنيفة وجوز العلماء قال الشيخ ابو حامد
 وهو قول عامة الفقهاء قال صاحب الحاوي وهو مذهب الفقهاء كافتقر قال اسحق بن راهويه والتسييح واجب
 ان تركه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال داود واجب مطلقا وأشار الخطابي في معالم السنن الي
 اختياره وقال احمد التسييح في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا ولك الحمد وان
 نسيه بين السجدين وجميع التكبيرات واجبة فان ترك شيئا منه عمدا بطلت صلاته وان نسيه لم
 تبطل ويسجد للسهو عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور واحتج من اوجبه بحديث عتبة بن
 عامر المذكور في فرع اذ ذكر الركوع وبأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعضه وقال صلى الله عليه
 وسلم « صلوا كما رأيتموني اصلي » وباقياس علي القراءة واحتج الشافعي والجمهور بحديث المسيء
 صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم علمه واجبت الصلاة ولم يعضه هذه الاذكار مع انه علمه تكبيرة
 الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمه ايها بل هذه اولي بالتعليم لو كانت واجبة لانها
 قال سراعوني فاذا كان الركوع والسجود مع ظهورهما لا يعلمها منه اولي واما الاحاديث الواردة

لما كان القنوت مشروعا في حال الاعتدال ذكره متصلا بالكلام في الاعتدال واذكاره
 (واعلم) أن القنوت يشرع في صلاتين أحدهما من النوافل وهي الوتر في النصف الاخير من رمضان

بهذه الأذكار فمحولة على الاستحباب جمعاً بين الأدلة وأما القياس على القراءة ففرق أصحابنا بان الاتصال في الصلاة ضروريان (أحدهما) اعتماد الناس في غير الصلاة وهو القيام والقعود وهذا لا يتميز العبادة فيه عن العادة فوجب فيه الذكر ليمتيز (والثاني) غير معتاد وهو الركوع والسجود فهو خضوع في نفسه متميز لصورة عن أفعال العادة فلم ينتقل إلى غير الله أعلم *

(فرع) التسييح في القنطرة التنزيه قال الواحدى اجمع المفسرون واهل المعاني على ان معنى تسييح الله تعالى تنزيهه وتبرئته من السوء قال واصله في اللغة التبعية من قولك سبحت في الارض اذا بدلت فيها وسبحان الله منصوب على المصدر عند الخليل والقراء كأنك قلت سبحاناً وتسييحاً فجعل السبحان موضع التسييح قال سبويه سبحت الله سبحاناً بمعنى واحد فالمصدر التسييح وسبحان اسم يقوم مقام المصدر وبحمده سبحته فحذف سبحته اختصاراً أو يكون قوله وبحمده حالاً أي حامداً سبحته وقيل معناه وبحمده ابتدء * قال المصنف رحمه الله *

ثم يرفع رأسه ويستحب ان يقول مع الله لمن حمده لما ذكرناه من حديث ابن عمر رضى الله عنهما في الركوع ويستحب ان يرفعه يديه حتى ينكب في الرفع لما ذكرناه من حديث ابن عمر في تكبيرة الاحرام فان قال من حمد الله مع الله له اجرأه لانه أتى باللفظ والمعنى فاذا استوى قائماً استحبان قول ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد أهل التاء والمبدق ما قال العبد كلنا لك عبد لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد لما روى ابو سعيد الخدرى رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا رفع رأسه من الركوع قال ذلك » ويجب ان يطمئن قائماً لما روى رفاعه بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا قام احدكم الى الصلاة فليتوضأ كما امره الله تعالى الى ان قال ثم ليركع حتى يطمئن راكعاً ثم ليقيم حتى يطمئن قائماً ثم ليسجد حتى يطمئن ساجداً » *

(الشرح) اما حديث أبي سعيد فصحيح رواه مسلم بلفظه الا انه قال « احق ما قال العبد وكلنا لك عبد » بآيات الالف في احق رواه في وكلنا هكذا رواه ابوداود وسائر المحدثين ووقع في المذهب وكتب الفقه « احق ما قال العبد كلنا » بخلاف الالف والواو وهذا وان كان متظماً للمعنى لكن الصواب ما ثبت في كتب الحديث قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح رحمه الله معناه « احق ما قال العبد » قوله « لا مانع لما اعطيت » الى آخره وقوله « وكلنا لك عبد » اعترض بين المبتدأ والخبر قل ابوداود ويكون قوله « احق ما قال » خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره « احق ما قال العبد » والاول اولى وهذا الذي رجحه هو الراجح الذي يحسن ان يقال انه احق ما قال العبد لا يقيم من كمال التفويض الى الله تعالى والاعتراف بكمال قدرته وعظمته وقهره وسائطه وانفراجه بالوحداً في تقدير مخلوقته

وسأتي في باب النوازل والثانية من الفرائض وهي الصبح فيستحب القنوت فيها في الركعة الثانية خلافاً

واما حديث ابن عمر فصحيح رواه البخارى ولم وحديث رقاعة صحيح تقدم بيانه بطوله فى فصل القراءة لكن وقع هنا «حي تطلعت قائما» والذي فى الحديث «حتى تستدل قائما» واما الفاظ الفصل فتقوله لانه اتى باللفظ والمعنى احتراز من قوله فى التكميل اكبر الله فانه لا يجوز به لانه اتى باللفظ دون المعنى وقوله «سم الله لمن حمده» أى قبل الله منه حمدا وجازاه به وقوله «مل السموات ومل الارض» هو بكسر الميم ويجوز نصب آخره ورفعه بمن ذكرهما جميعا ابن خالويه وآخرون وحكى عن الزجاج انه لا يجوز الا الرفع ورجح ابن خالويه والاكثر وزن النصب وهو المعروف فى روايات الحديث وهو منصوب على الحال اى ماثل وتقديره لو كان جسما للآ ذلك وقد بسطت الكلام فى هذه اللفظة فى تهذيب اللغات وذكرت قول الزجاج وابن خالويه وغيرهما وقوله «اهل» منصوب على النداء قيل ويجوز رفعه على تقدير أنت اهل والمشهور الاول والثناء المجد والمجد العظيمة وقوله «لا ينعم ذا الجدة منك الجدة» هو يفتح الجيم على المشهور وقيل بكسرها والصحيح الاول والمجد الحظ والمعنى لا ينعم ذا المال والحظ والغنى غناه ولا ينعم من عقابك وإنما ينفعه وينعم من عقابك العمل الصالح وعلى رواية الكسرى يكون معناه لا ينعم ذا الاسراف فى الحرب اسراعه وهربه وقد اوضحته فى تهذيب الاسماء واللغات وقوله رقاعة بن مالك كذا هو فى المذهب والنسب فى رواية الشافعى والترمذى وغيرهما رقاعة بن رافع وكذا ذكره المصنف قبل هذا فى فصل قراءة الفاتحة قد بيناه هناك: اما حكم الفصل فلا اعتدال من الركوع فرض وركن من أركان الصلاة لا تصح الا به بلا خلاف عندنا وقد تعجب من المصنف حيث لم يصرح به فصرح به فى التكميل والقراءة والركوع كانه تركه لان استغنائه بقوله بعده ويجب أن يطمئن قائما قال اصحابنا والاعتدال الواجب هو ان يعود بعد ركوعه الى الهيئة التى كان عليها قبل الركوع سواء صلى قائما أو قاعدا فلو ركع عن قيام فسقط فى ركوعه نظر ان لم يطمئن من ركوعه لزمه أن يعود الى الركوع ويطمئن ثم يستدل منه وإن اطمأن لزمه ان ينتصب قائما فيعتدل ثم يسجد ولا يجوز ان يعود الى الركوع فان عاد عالما بحرمة بطلت صلاته لانه زاد ركوعا ولورفع الراكع رأسه ثم سجد وشك هل ثم اعتدال لزمه ان يعود الى الاعتدال ثم يسجد لان الاصل عدم الاعتدال ويجب ان لا يقصد بارقاعه من الركوع شيئا غير الاعتدال فلو رأى فى ركوعه حية ونحوها فرفع فزاعمنا لم يعتد به وينبغي ان لا يطول الاعتدال زيادة على القدر المشروع لاذكره فان طول زيادة عليه ففى بطلان صلاته خلاف وتفصيل نذكره ان شاء الله تعالى فى باب سجود السهو قال اصحابنا ولو اتى بالركوع الواجب فرضت علة منعه من الانتصاب سجد من ركوعه وسقط عنه الاعتدال لتعذره فلوزالت العلة قبل بلوغ جبهته من الارض واجب ان يرتفع وينتصب قائما يعتدل ثم يسجد وان زالت بعد وضع جبهته على الارض لم يرجع الى الاعتدال بل سقط عنه فان خالف وعاد اليه قبل تمام سجوده عالما بحرمة بطلت صلاته

لابى حنيفة حيث قال لا يستحب وعن احدى القنوت للائمة يدعون للجوش فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس له

وإن كان جاهلاً لم تبطل ويعود إلى السجود ونجس الطأينة في الاعتدال بلا خلاف عندما وقال إمام الحرمين في قلب من يجعلها شيء وسببه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المسح صلاته «حتى تعتدل قائماً» وقال في باقي الأركان حتى تطمئن والصواب الأول لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطمئن وقال «صلوا كما أتمون أصلي» هذا ما يتعلق بواجب الاعتدال وأما كنهه ومندوبه (فمنها) أن يرفع يديه نحو منكبيه كما سبق بيانه في صفة الرفع في تكبيرة الإحرام ويكون ابتداء رفعهما مع ابتداء الرفع ودليل الرفع حديث ابن عمر الذي ذكره المصنف مع غيره مما سبق في فصل الركوع وسبق هناك بيان مذاهب العلماء فإذا اعتدل قائماً حط يديه والسنة أن يقول في حال ارتفاعه سمع الله لمن حمده قل الشافعي في الام والاصحاب فإن قال من حمد الله سمع له أجزأه في تحصيل هذه السنة لأنه أتى باللفظ والمعنى بخلاف ما لو قال في التكبير أكبر الله فانه لا يمجزه على الصحيح لانه يحيل معناه بالتكيس قال الشافعي والاصحاب لكن قول سمع الله لمن حمده أولى لانه الذي وردت به الأحاديث فإذا استوى قائماً استحب أن يقول «ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد أهل اثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لنا أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجند» قال الشافعي والاصحاب يستوى في استحباب هذه الأذكار كلها الإمام والمأموم والمنفرد فيجمع كل واحد منهم بين قوله سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد إلى آخره وهذا لا خلاف فيه عندما لكن قال الاصحاب إنما يأتي الإمام بهذا كله إذا رضي للمأمومين بالتطويل وكانوا محصورين فإن لم يكن

ماروى أن النبي صلى الله عليه وسلم «قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه بيتر معونة ثم ترك» (١) فاما في الصحيح

(١) حديث «أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه بيتر معونة ثم ترك قائماً في الصبح فلم يزل يقنت حتى قارق الدنيا الدار قطنى من حديث عبيد الله بن موسى عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بهذا ومن طريق عبد الرزاق وأبي نعيم عن أبي جعفر مختصراً ورواه أحمد عن عبد الرزاق ورواه البيهقي من حديث سيد الله بن موسى وأبي نعيم ومحمد الحاكم في كتاب الفتن وأول الحديث في الصحيحين من طريق عاصم الأحول عن أنس وأما باقيه فلا ورواية عبد الرزاق أصح من رواية عبيد الله بن موسى فقد بين أصحاب بن راهويه في مسنده سبب ذلك ولقطه عن الربيع بن أنس قال قال رجل لأنس بن مالك اقنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهراً يدعو على حي من أحياء لرب قال فزجروه أنس وقال ما زال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الصحيح حتى قارق الدنيا وأبو جعفر الرازي قال عبد الله بن أحمد عن أبيه ليس بالقوى وقال ابن أبي مريم عن ابن معين ثقة ولكنه بخطي وقال الدورى ثقة لكنه يخلط فيما يروى عن مغيرة وحكى «سأجي انه قد صدوق ليس يمتنع وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه هو نحو موسى بن عبيدة يخلط فيما يروى عن مغيرة ونحوه وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن علي بن المديني ثقة : (قلت) محمد بن عثمان ضعيف فرواية

كذلك اقتصصر على قوله سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد وقد قدمنا أن الذي في رواية المحدثين «أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد» والذي في كتب الفقه «حق ما قال العبد كلنا» بخلاف الآلاف والواو وكلاهما صحيح المعنى لكن المختار ما وردت به السنة الصحيحة وهو اثبات الآلاف والواو وثبت في الأحاديث الصحيحة من روايات كثيرة «ربنا لك الحمد» وفي روايات كثيرة «ربنا ولك الحمد» بالواو وفي روايات «اللهم ربنا ولك الحمد» وفي روايات «اللهم ربنا لك الحمد» وكله في الصحيح قال الشافعي والاصحاب كله جائز قال الاصمعي سألت أبا عمرو عن الواو في قوله «ربنا ولك الحمد» فقال هي زائدة يقول العرب بمعنى هذا الثوب فيقول الخاطب نعم وهو لك بدرهم فالواو زائدة (قلت) ويحتمل أن تكون عاطفة على محذوف أى ربنا اطعناك وحمدناك ولك الحمد قال الشافعي والاصحاب ولو قال ولك الحمد ربنا أجزأه لأنه آتى باللفظ والمعنى وقد سبق الآن الفرق بينه وبين قوله أكبر الله قالوا ولكن الأفضل قوله ربنا لك الحمد على الترتيب الذي وردت به السنة قال صاحب الحاشي وغيره يستحب للإمام أن يمجهر بقوله سمع الله لمن حمده ليسمع المأمومون ويصلوا انتقاله كما يمجهر بالتكبير ويسر بقوله ربنا لك الحمد لأنه يفعل في الاعتدال فأمر به كالتيسيع في الركوع والسجود وأما المأموم فيسر بها كما يسر بالتكبير فإن أراد تبليغ غيره انتقال الإمام كما يبلغ التكبير جهر بقوله سمع الله لمن حمده لأنه المشروع في حال الارتفاع ولا يمجهر بقوله ربنا لك الحمد لأنه إنما يشرع في حال الاعتدال والله اعلم *

عبد الله بن علي عن أبيه أولى وقال أبو زرعة بهم كثيراً وقال عمرو بن علي صدوق سيء الحفظ ووثقه غير واحد وقد وجدنا لحديثه شاهداً رواه الحسن بن سفيان عن جعفر بن مهران عن عبد الوارث عن عمرو بن الحسن عن أنس قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يقرئ في صلاة المداة حتى فارقه وخلفه بن بكر كذلك وخلف عمر كذلك وغلط بعضهم فصيحه عن عبد الوارث عن عوف فصار ظاهر الحديث الصحة وليس كذلك بل هو من رواية عمرو وهو ابن عبيد رأس القدرية ولا يقوم بحديثه حجة ويمكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع عن عاصم بن سليمان قلنا لأنس أن قوماً يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يقرئ في التجر فقال كذبوا إنما قرئت شهراً واحداً يدعو على حي من أحياء المشركين وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتهم بكذب: روى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يقرئ إلا إذا دعا لقوم أو دعا على قوم فاختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم بمثل هذا حجة وسيأتي ذكر من تكلف الجمع بين هذه الأحاديث والله الموفق: (تنبيه) عز هذا الحديث بعض الأئمة إلى مسلم فوم وعزاه النووي إلى المستدرک للعالم وليس هو فيه وإنما أورده وصححه في جزء له مفرد في الفتوى وهل البيهقي تصحيحه عن الحاكم فظن الشيخ أنه في المستدرک *

(فرع) ذكر صاحب التمس في اشتراط الاعتدال في صلاة النفل وجوب بناء على أن النفل هل يصح مضطجعا مع القدرة على القيام قال ووجه السنة أنه اقتصر على الإيماء مع القدرة على أكمال الأركان *

(فرع) في مذاهب العلماء في الاعتدال: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه ركن في الصلاة لاتصح الصلاة إلا به وهذا قال أحمد وداود وأكثر العلماء وقال أبو حنيفة لا يجب بل لو انحط من الركوع إلى السجود أجزأه وعن مالك روايتان كلنهيين واحتج لهم بقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) واحتج أصحابنا بحديث النبي صلى الله عليه وآله الآية السكينة لاتعارضه وبقوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » *

(فرع) في مذاهب العلماء فيما يقال في الاعتدال: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقول في حال ارتفاعه مع الله لمن حمده فإذا استوى قائما قال ربنا لك الحمد إلى آخره وأنه يستحب الجمع بين هذين الذكرين للإمام والمأموم والمنفرد وبهذا قال عطاء وأبو بردة ومحمد بن سيرين واسحق وداود وقال أبو حنيفة يقول الإمام والمنفرد سمع الله لمن حمده فقط والمأموم ربنا لك الحمد فقط حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك واحد قال به أنس وأبو ثور والاوزاعي وأبو يوسف ومحمد واحد يجمع الإمام الذكرين ويقتصر على ربنا لك الحمد واحتج لهم بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » رواه البخاري ومسلم وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه البخاري ومسلم ورواه مسلم أيضا من رواية أبي موسى واحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قال سمع الله لمن حمده قال اللهم ربنا ولك الحمد » رواه البخاري ومسلم وعن حذيفة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال حين رفع رأسه « سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد » رواه مسلم وقد سبق بطوله في فصل الركوع ومثله في صحيح

فلم يزل يقتل حتى فارق الدنيا (١) وروى ذلك عن خلفائه الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين ومحمد بعد الرفيع

(١) (قوله) وروى القنوت في الصبح عن الخلفاء الأربعة البيهقي من طريق العوام بن حمزة قال سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح فقال بعد الركوع قلت عن من أفتى عن أبي بكر وعمر وعثمان ومن طريق قتادة عن الحسن عن أبي رافع أن عمر كان يقتل في الصبح : ومن طريق حماد عن إبراهيم عن الأسود قال صليت خلف عمر في الحضر والسفر فما كان يقتل إلا في صلاة الفجر : وروى أيضا بسند صحيح عن عبد الله بن مقل بن مقرن قال قلت على في البحر ورواه الشافعي أيضا : ويارض الأول ما روى الترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى فلم يقتل أحد منهم وهو بدعة أسأله حسن *

البخارى من رواية ابن عمر رضي الله تعالى عنها وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن أبي أوفى وغيره وثبت في صحيح البخارى من حديث مالك بن الحويرث رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « صلوا كما رأيتموني أصلي » فيقتضي هذا مع ما قبله أن كل معصية يجمع بينهما ولأنه ذكر يستحب للامام فيستحب لغيره كالتسبيح في الركوع وغيره ولأن لصلاة مبنية على أن لا يتر عن الذكر في شيء منها فإن لم يقل بالذكرين في الرفع والاعتدال بقى أحد الحالين خالياً عن الذكر وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد » فقال اصحابنا فعناه قولوا ربنا لك الحمد مع ما قد علمتموه من قول سمع الله لمن حمده وإنما خص هذا بالذكر لأنهم كانوا يسمعون جهر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بسمع الله لمن حمده فإن السنة فيه الجهر ولا يسمعون قوله ربنا لك الحمد لأنه يأتي به سرا كما سبق بيانه وكانوا يعلون قوله صلى الله عليه وسلم « صلوا كما رأيتموني أصلي » مع قاعدة التأمي به صلى الله عليه وسلم مطلقا وكانوا يوافقون في سمع الله لمن حمده فلم يحتج إلى الأمر به ولا يعرفون ربنا لك الحمد فأمرُوا به والله أعلم *

(فرع) ثبت عن رفاعه بن رافع رضى الله عنه قال « كنا نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله لمن حمده فقال رجل ورواه ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف قال من التكلم قال أنا قال رأيت بضعة وثلاثين ملكا يبتدرونها أيهم يكتبها أول » ورواه البخارى فيستحب أن يجمع بين هذه الأذكار فيقول في ارتفاعه سمع الله لمن حمده فإذا اتعصب قال اللهم ربنا لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملء السموات وملء الأرض إلى قوله منك الحمد * قال المصنف رحمه الله *

(ثم يسجد وهو فرض لقوله تعالى (اركعوا واسجدوا) ويستحب أن يبتدئ عند الهوى إلى السجود بالتكبير اتلما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه في الركوع) *

(الشرح) قال الأزهري أصل السجود التعلان والميل وقال الواحدي أصله الخضوع والتذلل وكل من تذلل وخضع فقد سجد وسجد كل موات في القرآن طاعته لما سجده هذا

من الركوع خلافاً لما كان حيث قال بقت قبل الركوع لا ما روى (١) بن عباس وأبي هريرة وأنس رضي الله

(١) (حديث) ابن عباس أن رسول الله ﷺ قنت بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة رواه أحمد وأبو داود والحاكم من حديث هلال بن خباب عن عكرمة عنه قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الأخيرة يدعو على أحياء من سليم على رعل وذكوان وعصية ويؤمن من خلفه *

أصله في اللغة وقيل لمن وضع جبهته في الأرض سجداً لأنه غاية الخضوع: والنسجود فرض بنص الكتاب والسنن والاجماع ويستحب له التكبير للاحاديث السابقة في فصل الركوع وذكرنا هناك اختلاف العلماء وإن أحمد أو أوجب تكبيرات الانتقالات على أصح الروايتين عنه وجماعة من السلف لا يشرع وذكرنا الدليل على الجميع ويستحب مد التكبير من حين يشرع في الهوى حتى يضع جبهته على الأرض هذا هو المذهب وفيه قول ضعيف حكاه الحراسانيون أنه يستحب أن لا يمد يده وقد سبق بيانه في فصل الركوع • قال المصنف رحمه الله •

«وللستحب أن يضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأفعه لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه قال «كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه» فان وضع يديه قبل ركبتيه أجراً إلا أنه ترك هيئة» •

«الشرح» مذهبا أنه يستحب أن يقدم في السجود الركبتين ثم اليدين ثم الجبهة والآن قال الترمذي والخطابي وبهذا قال أكثر العلماء وحكاه أيضا القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والنخعي ومسلم بن بشر وسفيان الثوري واحد واسحق وأصحاب الرأي قالوا به أقول وقال الأوزاعي ومالك يقدم يديه على ركبتيه وهي رواية عن أحمد وروى عن مالك أنه يقدم أيما شاء ولا ترجيح واحتج لمن قال بتقديم اليدين بأحاديث ولمن قال بعكسه بأحاديث ولا يظهر ترجيح أحد المذهبين من حيث السنة ولكني أذكر الأحاديث الواردة من الجانبين وما قيل عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال «رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قال الترمذي هو حديث حسن وقال الخطابي هو أثبت من حديث تقديم اليدين وهو أرفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأى العين وقال الدارقطني قال ابن أبي داود وضع الركبتين قبل اليدين فترد به شريك القاضي عن ابن كليب وشريك ليس هو منفردا به وقال البيهقي هذا الحديث يعد من أفراد شريك هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وزاد أبو داود في روايته «وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه» وهي زيادة ضعيفة من رواية عبد الجبار بن واثق عن أبيه ولم يسمعه وقيل ولد يده وعن أنس رضي الله عنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر وذكر الحديث وقال في السجود سبقت ركبتيه يديه» رواه الدارقطني والبيهقي وأشار إلي تضعيفه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا سجد أحدكم فلا يركع كي يركع بغيره ويضع يديه قبل ركبتيه» رواه أبو داود والنسائي بسناد جيد ويضعه أبو داود وعن عبد الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم «كنت بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة» (١) واقتنوت في قوله

(١) حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كنت بعد رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة متق عليه من حديثه» •

ابن سعيد المقرئ عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يرك بروك الجمل رواه البيهقي وضعفه وقال عبد الله بن سعيد صيف وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه قال « كنا نضع الركبتين قبل اليدين » رواه ابن خزيمة في صحيحه وادعي أنه ناسخ لتقديم اليدين وكذا اعتمد أصحابنا ولكن لا حجة فيه لأنه ضعيف ظاهر التضعيف من البيهقي وغيره وضعفه وهو من رواية يحيى ابن مسلمة بن كميل وهو ضعيف باتفاق الحفاظ قال أبو حاتم هو منكر الحديث وقال البخاري في حديثه مناكير والله أعلم »

(فرع) قال الشافعي في الام أحب أن يتدى التكبير قائماً وينحط وكأنه ساجد ثم انه يكون أول ما يضع على الارض منه ركبتيه ثم يديه ثم وجهه فان وضع وجهه قبل يديه أو يديه قبل ركبتيه كرهته ولا إعادة عليه ولا سجود سهو قال وان أخر التكبير عن ذلك يعني عن الانحطاط وكبر معتدلاً أو ترك التكبير كرهته ذلك قال الشيخ أبو حامد في تعليقه والجبية والاف كهضو واحد يقدم أيهما شاء » قال المصنف رحمه الله تعالى »

« وسجد على الجببة والاف واليدين والركبتين والقدمين وأما السجود على الجببة فواجب لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سجدت فمكن جبته من الارض ولا تنقر قرأ » قال في الام فان وضع بعض الجببة كرهته واجزأه لأنه سجد على الجببة فان سجد على حائل دون الجببة لم يجزئه لما روى خباب بن الارت رضي الله عنه قال « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء في جباهنا واكتنا لم يشكنا » وأما السجود على الالف فهو سنة لما روى أبو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « سجد وامكن جبته وانفه من الارض » فان تركه اجزأه لما روى جابر رضي الله عنه قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد بأعلى جبهته على قصاص الشعر » واذا سجد بأعلى جبهته لم يسجد على الالف »

(الشرح) حديث بن عمر وجابر غريان ضعيفان وقد روى الدارقطني حديث جابر بلفظه هنا لكنه ضمنه وأما حديث خباب فرواه البيهقي بلفظه هنا وإسناده جيد ورواه مسلم بغير هذا فرواه عن زهير عن أبي اسحق السبيعي عن سعيد بن وهب عن خباب قل « أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكونا اليه حر الرمضاء فلم يشكنا » قال زهير قات لابي اسحاق أفي الظهر قال نعم قلت في تعجيلها قال نعم » هذا لفظ رواه مسلم ورواه البيهقي من طريق آخر وقال « فما أشكنا » وقال اذا زالت الشمس فصلوا » وقد اعترض بعضهم على أصحابنا في احتجاجهم بهذا الحديث

« حديث » انس مثل ذلك متفق عليه بلفظ قنت شهراً بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه والبخاري مثله عن عمر وسلم عن خفاف بن ايماء وهذا ظاهره يارض حديث

لوجوب كشف الجبهة وقال هذا ورد في الابرار وهذا الاعتراض ضعيف لانهم شكوا حزالرضا في جباههم واكفهم ولو كان الكشف غير واجب لقليل لهم استروها فلما لم يقل ذلك دل على انه لا بد من كشفها وقوله فلم يشكنا ولم يجئنا الى ما طلبناه ثم نسخ هذا وثبتت السنة بالابرار بالظهر وأما حديث أبي حميد فرواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وقد ثبت السجود على الأنف في أحاديث كثيرة صحيحة وقوله قصاص الشعر هو بضم القاف وفتحها وكسرها ثلاث لغات حكاه ابن السكيت وغيره هو اصل منب من مقدم الرأس وأما خباب بن الارت فكنته أبو عبد الله شهد بدر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو من كبار الصحابة والسابقين الى الاسلام نزل الكوفة وتوفي بها سنة سبع وثلاثين وهو ابن ثلاثة وسبعين سنة ما حكم المسألة قال السجود على الجبهة واجب بلا خلاف عندنا والاولى ان يسجد عليها كلها فان اقتصر على ما يقع عليه الاسم منها اجزأه مع انه مكروه كراهة تنزيه هذا هو الصواب الذي نص عليه الشافعي في الام وقطع به جمهور الاصحاب وحكي ابن كعب والداري وجها انه يجب وضع جميعا وهو شاذ ضعيف ولو سجد على الحين وهو الذي في جانب الجبهة او على خده او صدغه او مقدم رأسه او على انفه ولم يضع شيئا من جبهته على الارض لم يجزئه بلا خلاف ونص عليه في الام والصحيح من الوجهين انه لا يكفي في وضع الجبهة الا اساس بل يجب ان يتحمل على موضع سجوده بثقل رأسه وبقية حتى تستقر جبهته فلو سجد على قطن او حشيت او شيء محشو بها وجب ان يتحمل حتى ينكس ويظهر اثره على يدلو فرضت تحت ذلك المحشو فان لم يفعل لم يجزئه وقال امام الحرمين عندى انه يكفي ارخاء رأسه ولا حاجة الى التحامل كيف فرض محل السجود والمذهب الاول وبه قطع الشيخ ابو محمد اخويني وصاحب التمه والتهذيب قال الشافعي والاصحاب ويجب ان يكشف ما يقع عليه الاسم فيباشر به موضع السجود وقد ذكر المصنف دليله فان حال دون الجبهة حائل متصل به فان سجد على كفه او كور عمامته او طرف كع اوعامته وهما يتحركان بحركته في اقيام واقعود او غيرها لم تصح صلاؤه بلا خلاف عندنا لانه منسوب اليه وان سجد على ذيله او كفه او طرف عمامته وهو طويل جدا لا يتحرك بحركته فوجهان

الربيع بن انس عنه وجمع بينهما من اثبت القنوت بان المراد ترك الدعاء على الكفار لاصل قنوت وروى البيهقي مثل هذا الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح : (قائدة) روى البخاري من طريق عاصم الاحول عن انس ان القنوت قبل الركوع وقال البيهقي رواية القنوت بعد الرفع أكثر واحفظ وعليه درج الخلفاء الراشدون : وروى الحاكم ابو احمد في الكنى عن الحسن البصري قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدري كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع واسناده ضعيف وقال الاثرم قلت لاحد يقول احد في حديث انس انه قنت قبل الركوع غير عاصم

(الصحيح) انه تصح صلاته وبهذا قطع امام الحرمين والغزالي والرافعي قال امام الحرمين لان هذا الطرف في معنى المنفصل (واشائي) لا تصح به قطع القاضي حسين في تعليقه كمالا كان على ذلك الطرف نجاسة فانه لا تصح صلاته وان كان لا يتحرك بمركه وقد سبق الفرق بينهما في باب طهارة البدن اما اذا سجد على ذيل غيره او طرف عمامة غيره او على ظهر رجل او امرأته من غير ان تقع بشرته على بشرتها او على ظهر غيرها من الحيوانات الطاهرة كالخمار والشاة وغيرها او على ظهر كلب عليه نوب طاهر بحيث لم يباشر شيئا من النجاسة فيصح سجوده وصلاحه في كل هذه الصور بلا خلاف اذا وجدت هيئة السجود قال صاحب التمهيد لكنه يكره على الظهر هذا كله اذا لم يكن في ترك المباشرة بالجبهة عذر فان كان على جبهته جراحة وعصبا بعصابه وسجد على العصاة اجزأه ذلك وصحت صلاته ولا اعادة عليه لانه اذا سقطت الاعادة مع الائمة بالرأس للعذر فهذا أولى قال صاحب الحاوي والمستظهر وفيه وجه يخرج من مسح الحيرة اذ عليه الاعادة والمذهب انه لا اعادة وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام قال الشيخ ابو محمد في التبصرة وشرط جواز ذلك ان يكون عليه مشقة شديدة في ازالة العصاة ولو عصب على جبهته عصا بتمشقه قل الحاجة او لغير حاجة وسجد وما من ما بين شقيا شيئا من جبهته الارض اجزأه ذلك القدر وكذا لو سجد وعلى جبهته نوب يخرق فوس من جبهته الارض اجزأه نص عليه في الام واتفقوا عليه ويمحي فيه الوجه الذي حكاه ابن كج * (فرع) اذا سجد على كور عمامته او كفه ونحوها فقد ذكرنا ان سجوده باطل فان تمسكه مع علمه بتحريمه بطلت صلاته وان كان ساهيا لم تبطل لكن يجب اعادة السجود هكذا صرح به اصحابنا منهم ابو محمد في التبصرة *

(فرع) السنة ان يسجد على اذنه مع جبهته قال البندنجي وغيره يستحب ان يضعها على الارض دفعة واحدة لا يقدم احدهما فان اقتصر على اذنه دون شيء من جبهته لم يجزئه بلا خلاف عندنا فان اقتصر على الجبهة اجزأه قال الشافعي في الام كرهت ذلك واجزأه وهذا هو المشهور في المذهب وبه قطع الجمهور وحكى صاحب البيان عن الشيخ ابى زيد المروزي انه حكى قول الشافعي انه يجب السجود على الجبهة والانف جميعا وهذا غريب في المذهب وان كان قويا في الدليل *

(فرع) في مذاهب العلماء في وجوب وضع الحبة والانف على الارض اما الجبهة فجمهور العلماء على وجوبها وان الانف لا يميز عنها وقال ابو حنيفة هو مخير بينها وبين الانف وله الاختصار على

الاحول قال لا يقوله غيره خافوه كلهم هشام عن قتادة والتميمي عن ابى جابر واوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن انس وكذا روى ابو هريرة وخفاف بن ايماء وغير واحد : وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن حميد عن انس انه سئل عن القنوت في صلاة الصبح أقبل الركوع ام بدة فقال كلاهما قد كنا نعمل قبل وبعد وصححه ابو موسى المديني *

احدما قال ابن المنذر لا يحفظ هذا عن احد غير ابي حنيفة واما الالف فذهبنا أنه لا يجب السجود عليه لكنه يستحب وحكاه ابن المنذر عن طاوس وعكرمة والحسن وابن سيرين والثوري وابي يوسف ومحمد بن الحسن وأبي ثور : وقال سعيد بن جبير والنخعي واسحق يجب السجود علي الالف مع الجبهة وعن مالك واحد روايتان كالمذهبين واحتج لابي حنيفة بمحدث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «أمرت أن أسجد على سبعة اعظم علي لجبهته وأشار يده الي أنفه - واليدبن والركبتين وأطراف القدمين» رواه البخاري ومسلم وباقياس علي لجبهته وأشار يده الي أنفه - بمحدث أبي حميد ان النبي صلى الله عليه وسلم «كن إذا سجد أمكن جبهتك أنفه من الارض» وهو صحيح كما سبق وبمحدث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «أمرت ان أسجد علي سبع الجبهة والالف واليدبن والركبتين والقدمين» رواه مسلم وعن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم «انه رأى رجلا يصل لا يصيب أنفه الارض فقال لاصلاقل لا يصيب أنفه من الارض ما يصيب الحيين» واحتج أصحابنا في وجوب الجبهة بمحدث ابن عباس وأبي حميد وغيرها من الاحاديث وبمحدث خباب المذكور في الكتاب ولان المقصود بالسجود التذلل والخضوع ولا يقوم الالف مقام الجبهة في ذلك ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقتصار على الالف صريحا لا بفعل ولا بقول واحتجوا في أن الالف لا يجب بالاحاديث الصحيحة المطلقة في الامر بالجبهة من غير ذكر الالف وفي هذا الاستدلال ضعف لان روايات الالف زيادة من تقول لانا فائدة منها وأجاب الاصحاب عن أحاديث الالف بأنها محمولة علي الاستحباب واما حديث عكرمة عن ابن عباس فقال الترمذي ثم ابوبكر بن ابي داود ثم الدارقطني ثم البيهقي وغيرهم من الحفاظ الصحيح أنه مرسل عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم رواه الدارقطني من رواية عائشة رضی الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم بمعناه وضعه من وجهين والله اعلم

(فرع) في مذاهب العلماء في السجود علي كنه وذيله ويدهم كورعامة وغير ذلك مما هو متصل به: قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يصح سجوده علي شيء من ذلك وبه قال داود واحمد في رواية وقال مالك وابو حنيفة والاوزاعي واسحق واحمد في الرواية الاخرى يصح قال صاحب التهذيب وبه

(اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفقني شر ما قضيت)

(حديث) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الصبح بهذا الدعاء وهو اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وفقني شر ما قضيت اذك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت قال الرافعي هذا القدر يروى عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم : قلت نعم هذا القدر يروى عن الحسن لكن ليس فيه عنه ان ذلك في الصبح بل رواه احمد والاربعة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم

قال أكثر العلماء واحتج لهم بحديث أنس رضي الله عنه قال «كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدهما أن يمكن جبهته من الأرض يسط ثوبه فيسجد عليه» رواه البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم مطير وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه» رواه ابن حنبل في مسنده وعن الحسن قال «كان أصحاب رسول الله عليه وسلم يسجلون وأيديهم في ثيابهم ويسجد الرجل على عمامته» رواه البيهقي وبما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد على كور عمامته» وقياسا على باقي الأعضاء واحتج أصحابنا بحديث خباب وهو صحيح كما سبق وقد سبق بيانه ووجه الدلالة فيه وبحديث رفاعه بن رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء «صلاته» أنه لا يتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء ذكرا صفة الصلاة إلى أن قال فيمكن وجهه ويربما قال جبهته من الأرض سوذ كر تمام صفة الصلاة ثم قال لا يتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك» رواه أبو داود والبيهقي بإسنادين صحيحين وفي رواية البيهقي قال (فيمكن جبهته) بلا شك وبحديث ابن عباس السابق في الفرع قبله وأجاب أصحابنا عن حديث أنس أنه محمول على ثوب منفصل وإما حديث ابن عباس المذكور في مسند أحمد فضعيف في إسناده مجروح ولو صح لم يكن فيه دليل لستر الجبهة وأجاب البيهقي والأصحاب عن حديث الحسن أنه محمول على أن الرجل يسجد على العمامة مع بعض الجبهة ويدل على هذا أن العلماء يجمعون على أن المختار مباشرة الجبهة للأرض فلا يظن بالصحابة أهمل هذا وإما المروي أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجد على كور عمامته» فليس بصحيح قال البيهقي فلا يثبت في هذا شيء وإما القياس على باقي الأعضاء أنه لا يختص وضعا على قول وإن وجب ففي كشفها مشقة بخلاف الجبهة *

* قال المصنف رحمه الله *

﴿ وأما السجود على اليدين والركبتين والقديمين ففيه قولان (أشهرهما) أنه لا يجب لأنه لو وجب لوجب الإيماء بها إذا عجزت كالجبهة (والثاني) يجب لما روي ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم «أمر أن يسجد على سبعة أعضاء يديه وركبتيه وأطراف أصابعه وجبهته» (فإذا قلنا) بهذا لم يجب كشف القديمين والركبتين لأن كشف الركبة يفضي إلى كشف المورة فتبطل صلاته والقدم قد يكون في الخف فكشفها يبطل للمسح والصلاة وأما اليد ففيه قولان (النصوص) في ذلك تقضي ولا يقضي عليك أنه لا يبدل من واليت تباركت ربنا وتعاليت) هذا القدر

والدارقطني والبيهقي من طريق يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عنه واسقط بعضهم الواو من قوله وأنه لا يبدل وأثبت بعضهم الفاء في قوله فأنك تقضي وزاد الترمذي قبل تباركت سبعانك ولتظهم عن الحسن علمي رسول الله ﷺ كليات أقولهن في قنوت الوتر وبه ابن خزيمة وابن حبان على أن قوله في قنوت الوتر تفرد بها أبو اسحاق عن يزيد بن أبي مريم وبه ابنه يونس وإسرائيل

الكتب أنه لا يجب لأنها لا تكشف الحاجة فهي كالتقدم وقال في السبق والرى قد قيل فيه قول آخر أنه يجب لحديث خباب بن الارت رضي الله عنه *

(الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه البخارى ومسلم وقوله قال في السبق والرى يعنى قال الشافعى في كتاب السبق والرى وهو كتاب من كتب الام. أما حكم المسألة ففي وجوب وضع اليدين والركبتين والقديمين قولان مشهوران نص عليها في الام قال الشيخ أبو حامد ونص في الاملاء ان وضعها مستحب لا واجب واختلف الاصحاب في الاصح من القولين فقال القاضي أبو الطيب ظاهر حديث الشافعى أنه لا يجب وضعها وهو قول عامة الفقهاء وقال المصنف والنفوى هذا القول هو الاشهر وصححه الجرجاني في التحرير والرويانى في الحلية والرافعى وصححه جماعة قول الوجوب منهم البندنيجى وصاحب العدة والشيخ نصر المقلسى وبه قطع الشيخ أبو حامد في التبصرة وهذا هو الاصح وهو الراجح في الدليل فان الحديث صريح في الامر بوضعها والامر للوجوب على المختار وهو مذهب الفقهاء والقائل الاول يحمل الحديث على الاستحباب ولكن لانسل له لان أصله الوجوب فلا يصرف عنه بغير دليل فالختار الصحيح الوجوب وقد أشار الشافعى رحمه الله في الام الى ترجيحه كما ساذكره قريبا ان شاء الله تعالى ثم اختلف أصحابنا في موضع القولين فقال المصنف والجمهور في اليدين والركبتين والقديمين قولان ولم يفرقوا بينها وقال القاضي حنين في وجوب وضع اليدين قولان (فان قلنا) لا يجب لم يجب وضع الركبتين والا قولان (فان قلنا) لا تجب الركبتان فالقدمان اولي والا قولان وذكر امام الحرمين أن المذهب طرد القولين في الجميع وان من الاصحاب من خصها باليدين وقال لا تجب الركبتان والقدمان وذكر القفال في شرح التلخيص قول ابن القاص أن في الجميع قولين ثم قال القفال قال أصحابنا هذا غلط ولا يختلف المذهب أن وضع الركبتين والطراف القديمين واجب وانما اختلف قوله في وجوب وضع اليدين وهذا الذى قلناه القفال عن الاصحاب عجيب غريب وهو غلط بلا شك لان الشافعى نص على القولين في الاعضاء الستة في الام وصرح الاصحاب المتقدمون والمتأخرون بجرى القولين في الجميع وهاتان اقل نص الشافعى رحمه الله من الام بحروفه قال في الام «كل السجود ان يسجد على جبهته واقفه وركبتيه وقدميه وان سجد على جبهته دون انفه كرهت ذلك له واجزأه وان سجد على بعض جبهته دون جميعها كرهت ذلك ولم يكن عليه اعادة قال واحب ان يياشر برأحه الارض في آخر والبرد ولا احب هذا في ركبتيه بل احب ان يكونا مستترين بالثياب واحب ان لم يكن الرجل متخففا ان يفضى قدميه الى الارض ولا يسجد متعلا

كذا قال قال ورواه شعبة وهو احفظ من مائتين مثل ابى اسحاق وابنيه فلم يذكر فيه القنوت ولا الوز وانما قال كان يملأ هذا الدعاء : قلت ويؤيد مذهب اليه ابن حبان ان النولاني رواه

قال الشافعي وفي هذا قولان (أحدهما) ان عليه أن يسجد على جميع أعضائه التي أمرته بالسجود عليها من قال بهذا قال ان ترك عضوا منها لم يوقه الارض وهو يقدر على إيقاعه لم يكن ساجدا كما اذا ترك جيبته فلم يوقها الارض وهو يقدر وان سجد على ظهر كفيه لم يجزئه وكذا إن سجد على حروفها وان ماس الارض ببعض يديه أصابعها او بعضها أو راحتيه أو بعضها أو سجد على ما عدا جيبته متطعيا أجزأه وهكذا في الركبتين والقدمين قال الشافعي وهذا مذهب يوافق الحديث (والقول الثاني) انه اذا سجد على جيبته أو على شيء منها دون ماسها أجزأه هذا نص الشافعي بحروفه نقلته من الام من نسخة معتمدة مقابلة وفيه فوائد كثيرة فحصل للاصحاب أربع طرق في اليدين والركبتين والقدمين والصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ونص عليه ان في وجوب وضع الجميع قولين وهذا الذي حكاه الثعالبي وهذه الطرق الثلاثة سوى الاولى غلط يخالف للحديث ونص الشافعي وجمهور الاصحاب وإنما أذكرها لبيان حالها لثلاث يفتقر بها ثم اختلفوا في صورة المسألة اذا قلنا لا يجب وضع هذه الاعضاء الستة فقال جماعة من أصحابنا المتقدمين والمتأخرين منهم المحاملي في المجموع اذا قلنا لا يجب وضعها فانه يجوز ترك بعضها على البدل بخاترة ترك اليدين أو إحداهما وتارة ترك القدمين أو إحداهما وكذلك الركبتان ولا يتصور ترك الجميع وقال الشيخ أبو حامد في تليقه والبنديجي اذا قلنا لا يجب وضعها فأمكنه أن يسجد على جيبته دونها كلها أجزأه وقال صاحب العدة مثله قال الرافعي اذا قلنا لا يجب وضعها اعتمد ما شاء ورفع ما شاء ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب والمقطوع به (قلت) ويتصور رفع الجميع فيما اذا صلى على حجرين بينهما حائط قصير فاذا سجد انبطح بطنه على الحائط ورفع هذه الاعضاء أو اعتمد بوسط ساقه أو بظهر كفه فان ذلك له حكم رفع الكف كما سبق في نص الشافعي والله أعلم قال أصحابنا فاذا قلنا يجب وضع هذه الاعضاء كفى وضع أدنى جزء من كل عضو منها كما قلنا في الجبهة والاعتبار في القدمين بيطون الاصابع فلو وضع

في الثرية الطاهرة له والطيراني في الكبير من طريق الحسن بن عبيد الله عن يزيد بن ابي مريم عن ابي الحوراء به وقال فيه وكلمات علمين فذكرهن قال يزيد فدخلت على محمد بن علي في الشعب فحدثته فقال صدق ابو الجوزاء عن كلمات علمنا من قولهم في القنوت وقد رواه البيهقي من طرق قال في بعضها قال يزيد بن ابي مريم فذكرت ذلك لابن الحنفية فقال انه للدعاء الذي كان ابي يدعو به في صلاة التجرد ورواه محمد بن نصر المروزي في كتاب الوتر أيضا : وروى البيهقي أيضا ايضا من طريق عبد الحميد بن ابي داود عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن هرمز وليس فيه هو الاخرج عن يزيد بن ابي مريم سمعت ابن الحنفية وابن عباس يقولان كان النبي ﷺ يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل هؤلاء الكلمات ورواه من طريق الوليد بن مسلم وابي صفوان

غير ذلك لم يجرئه . وقل صاحب اليان عن صاحب الفروع انه ان سجد على ظاهر قدمه اجزأه
والاول اصح وبه قطع الرافعي وغيره والاعتبار في اليدين ياطن الكف سواء في باطن الاصابع
وباطن الراحة فان اقتصر على بعض باطن الراحة وبعض باطن الاصابع اجزأه وان اقتصر على
ظاهر الكفين او حرفهما لم يجرئه هكذا نص عليه الشافعي رحمه الله في الام كما سبق بيانه وكذا قطع
به الجمهور منهم الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والمتولي وخالفهم المحاملي في التجريد فقال
الذي يتعلق به السجود هو الراتقان والصحيح الاول وانه يجرئه بطون الاصابع كما نص عليه
الشافعي والجمهور لانه يسمى ساجدا على يديه والله اعلم قال الشافعي والاصحاب واذا اوجبتنا وضع
هذه الاعضاء لم يجب كشف الركبتين والقدمين لكن يستحب كشف القدمين ويلزم عدم كشف
الركبتين وقد سبق دليل الجميع وفي وجوب كشف اليدين قولان (الصحيح) انه لا يجب وهو
النصوص في عامة كتب الشافعي كما ذكره المصنف (والثاني) يجب كشف ادني جزء من باطن
كل كف والله اعلم *

(١) كذا في الاصل
وفي سقط له
« وفي رواية
للروضع اطله
الخ » كما يضح
من مراجعة صحيح
مسألة

(فرع) لو تعدد وضع أحد الكفين أو أحد القدمين لقطع أو غيره فحكم المسألة كما سبق ولا
فرض في المتعددة ولا يجب وضع طرف الزند من المقطوعة لأن محل الفرض قلت فلا يجب غيره
كما لو قطعت من فوق للمرفق لا يجب غسل العضد * قال المصنف رحمه الله *

(و) يستحب ان يجافي مرفقيه عن جنبيه لما روى ابو قتادة رضى عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم « كان إذا سجد جافى عضديه » ويستحب ان يقل بطنه عن فخذه لما روى البراء بن عازب
رضي الله عنه ما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان « إذا سجد جنى » وروى « جنى » والمخنف الحارثي
وإن كانت امرأة ضمت بعضها إلى بعض لان ذلك استرها *

(الشرح) حديث البراء رواه الترمذي والبيهقي بسند صحيح وفي رواية الترمذي (جنى)
وفي رواية البيهقي (جنى) وقد ذكر المصنف الروايتين وهو - بتسح الجنب ويعداها معجمة
مشددة - قال الأزهري معنى القفطين واحد والتجنية التخويه وقال غيره بمعناه جفى ركوعه
وسجوده قال الشافعي والاصحاب يسر ان يجافي مرفقيه عن جنبيه ويرفع بطنه عن فخذه وقصم
المرأة بعضها إلى بعض وعن عبد الله بن محبترضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا صلى فرج بين
يديه حتى يبدو بياض أبطيه من وراءه » رواه مسلم (١) والوضوح البياض وعن احمد بن حنبل
بالزاي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا سجد جافى عضديه عن جنبيه حتى

الاموى عن ابن جريج يلقظ يلمنا دعاء يدعو به في القنوت من صلاة الصبح ورواه بخلافه
زيد عن ابن جريج فقال في قنوت الوتر وعبد الرحمن بن هرم يحتاج الى الكشف عن حاله فقد
رواه ابو صفوان عن ابن جريج فقال عبد الله بن هرمين والاول أقوى *

نأدى له رواء أبو داود وابن ماجه باسناد صحيح قوله نأدى له بالهمزة قال الخطابي معناه مرق له وروى له وفي المسألة أحاديث كثيرة بنحو ما ذكرناه * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويفرج بين رجله لما روى أن أبا حميد وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «إذا سجد فرج بين رجله» ووجه بين أصابعه نحو القبلة لما روث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كن يفتح أصابع رجله» والفتح تعويج الأصابع ويضم أصابع يديه ويضمها حذو منكبيه لما روى وأثل بن حجر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كن إذا سجد ضم أصابعه وجعل يديه حذو منكبيه» ويرفع مرفقيه ويعتمد على راحتيه لما روى البراء بن عازب رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا سجدت فضع يديك وارفع مرفقيك» *

﴿الشرح﴾ حديث أبي حميد رواء أبو داود والبيهقي من رواية بقة بن الوليد عن عتبة بن أبي حكيم وهما مختلف في توثيقها وجرحها ولفظه «إذا سجد فرج بين خذي» وأما حديث عائشة فغريب ويفى عنه حديث أبي حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم «سجدوا استقبال بطراف أصابع رجل القبلة» رواء البخاري وقد سبق الحديث بطوله في فصل الركوع وسبق في رواية أبي داود والترمذي قال وفتح أصابع رجله والفتح بالخاء المعجمة ومعناه عطفها إلى القبلة وأما حديث وأثل فرواه البيهقي عن وأثل قال «كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا ركع فرج أصابعه وإذا سجد ضم أصابعه» وفي صحيح مسلم عن وأثل «أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فلما سجد سجد بين كفيه» وأما حديث البراء فرواه مسلم في صحيحه ولفظه عن البراء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «إذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك» وروى البيهقي باسناد عن البراء قال «كن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد فوضع يديه بالأرض استقبال بكفيه وأصابعه القبلة» وفي رواية له «وإذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتفاج» وباسناد عن ابن عمر قال «يكراه أن لا يجمل بكفيه إلى القبلة إذا سجد» وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اعتدلوا في السجود ولا يسط أحدكم ذراعيه

يروى عن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه والامام لا يخص نفسه بل يذكر

(قوله) وورد في حديث الحسن بن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعد تباركت وتعالى وصى الله على النبي وآله وسلم النساء من حديث ابن وهب عن يحيى بن عبد الله بن سالم عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن علي عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوتر قال قل اللهم اهدني فيمن هديت الحديث وفي آخره وصلى الله على النبي ليس في السنن غير هذا ولا فيه وسلم ولا وآله وهم المحب الطبري في الأحكام فزاه إلى النساء بلفظ وصلى الله على النبي محمد وقال النووي في شرح المذهب أنها زيادة بسند صحيح وحسن : قلت وليس كذلك فإنه منقطع فإن عبد الله بن علي وهو ابن الحسين بن علي لم يلحق الحسن بن علي وقد اختلف على موسى بن عقبة في استاده فروى عنه شيخ ابن وهب هكذا ورواه محمد بن

انبساط الكلب» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَنْهَى أَنْ يَتَرَشَّ الرَّجُلُ ذِرَاعِيَهُ اقْتِرَاشَ السَّيِّعِ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي جِلَّةِ حَدِيثِ طَوِيلٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ يَسْتَحِبُّ لِلدَّاجِدَانِ فَرْجَ بَيْنَ رِجْلَيْهِمَا قَدَمِيهِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فِي تَلْفِيهِهِ قَالَ أَصْحَابُنَا يَكُونُ بَيْنَ قَدَمِيهِ قَدْرُ شِبْرٍ وَالسَّنَةُ أَنْ يَنْصَبَ قَدَمِيهِ وَإِنْ يَكُونُ أَصَابِعُ رِجْلَيْهِ مُوْجَةً إِلَى الْقَبِيلَةِ وَأَمَّا يَحْمِلُ فَوْجِيَّهَا بِالتَّحَامِلِ عَلَيْهَا وَالْإِعْدَادَ عَلَى بَطْنِهَا وَقَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ ظَاهِرُ النَّصِّ إِنَّهُ يَضَعُ اطِّرافَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ فِي السُّجُودِ وَقَالَ لِلزَّيْنِيِّ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِهَا الْقَبِيلَةَ وَهَذَا يَتَضَمَّنُ أَنْ يَتَحَامِلَ عَلَيْهَا وَيُوجِّهُ رُءُوسَهَا إِلَى الْقَبِيلَةِ قَالَ وَالَّذِي مَحَمَّه الْأَثَمَةُ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ بَلْ يَضَعُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَحَامِلٍ عَلَيْهَا هَذَا كَلَامُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَتَابِعَهُ عَلَيْهِ الْفَرَزَاكِيُّ فِي الْبَسِيطِ وَمُحَمَّدُ بْنُ هَلْجٍ فِي الْمَحِيطِ وَهُوَ شَاذٌ مُرَدُّوهُ خَالَفَ لِلْحَادِثِ الصَّبِيحَةِ السَّابِقَةِ لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ وَنَا قَطَعَ بِهِ الْأَصْحَابُ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ بِاطِّرافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقَبِيلَةَ وَالسَّنَةُ أَنْ يَضُمَّ أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَيَسْطُلَهَا إِلَى جِهَةِ الْقَبِيلَةِ وَيَضَعُ كَفَيْهِ حَذْوِ مَنْكَبَيْهِ وَيَعْتَمِدُ عَلَى رَاحَتَيْهِ وَيَرْفَعُ ذِرَاعِيَهُ وَيَكْرِهُ بَسْطَهَا وَاقْتِرَاشَهَا وَقَدْ سَبَقَ دَلِيلُ ذَلِكَ كُلُّهُ *
(فَرْعٌ) قَالَ صَاحِبُ التَّسْنَةِ إِذَا كَانَ يَصِلُ وَحْدَهُ وَطُولُ السُّجُودِ وَلَفَتْهُ مَشَقَّةٌ بِالْإِعْدَادِ عَلَى كَفَيْهِ وَضَعُ سَاعِدَيْهِ عَلَى رِجْلَيْهِ لِحَدِيثِ مَعْمَرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ «شَكَى أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَشَقَّةَ السُّجُودِ عَلَيْهِمْ فَقَالَ اسْتَعِينُوا بِالرَّكْبِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابُيْهَيْقٍ وَرَوَى مُرْسَلًا عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ النَّعَّانِ بْنِ أَبِي عَاشٍ قَالَ «شَكَأَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ ذَكَرَهُ» قَالَ الْبَيْهَقِيُّ قَالَ الْبُخَارِيُّ إِسْرَافَهُ أَصَحُّ مِنْ وَصْلِهِ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ كَانَ رِوَايَةُ الْأَرَسَلِ أَصَحَّ *
* قَالَ الْمُنَافِقُ رَحِمَهُ اللَّهُ *

﴿ وَيَجِبُ أَنْ يَطْمُنَّ فِي سُجُودِهِمَا رُؤُوسُهُمَا مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ ثُمَّ يَسْجُدُ حَتَّى يَطْمُنَّ سَاجِدًا *

أَبُو جَسْفَرٍ بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ بَرِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ بَسَنَدَهُ رَوَاهُ الْقُطَيْبِيُّ وَالْحَاكِمُ وَرَوَاهُ إِیْضًا الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ عَمِّهِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسِي وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّجُودُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ كَمَا تَرَى وَتَقَرَّدَ بِمَعْمَرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَالِمٍ عَنْهُ يَقُولُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ وَبِزِيَادَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ : تَنْبِيْهُهُ أَنْ يَتَأَمَّلَ قَوْلَهُ فِي هَذَا الطَّرِيقِ إِذَا رَفَعْتَ رَأْسِي وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا السُّجُودُ فَقَدْ رَأَيْتُ فِي الْجُزْءِ الثَّلَاثِيِّ مِنْ فَوَائِدِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مِهْرَانَ الْأَصْبَهَانِيَّ يُخْرِجُ الْحَاكِمَ لَهُ قَالَ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْقُرَظِيُّ قَالَ ثَنَا الْقُضَيْلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَيْهَقِيُّ ثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ شَيْبَةَ اللَّذَنِيُّ الْخَزَائِمِيُّ ثَنَا أَبُو فَرْدٍ عَنْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ بَسَنَدَهُ وَلَقِظَهُ عَلَمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَقْوَى فِي الْوَرَقِ قَبْلَ الرُّكُوعِ فَذَكَرَهُ وَزَادَ فِي آخِرِهِ لَا مَتَجًا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ : قَائِمَةٌ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ طَرَفٍ أَنَّ ابْنَ حَلِيمَةَ مَاذَا الْقَارِئُ كَانَ يَصِلُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَنُوتِ *

(الشرح) حديث رقاعة صحيح والطائفة واجبة في السجود عندنا وعند الجمهور وقد تقدم خلاف أبي حنيفة والدليل عليه في فصل الركوع وقدم هناك بيان حد الطائفة وما يتعلق به • قال المصنف رحمه الله •

(والمستحب أن يقول سبحان ربي الاعلى ثلاثا وذلك أدنى الكمال لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال «إذا سجد أحدكم قال في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاثا فقد تم سجوده وذلك أدناه» والافضل أن يضيف اليه اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين) لما روى علي كرم الله وجهه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد قال ذلك» وإن قال في سجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح فهو حسن لما روت عائشة رضي الله عنها قالت

بلغوا الجمع وزاد العلماء ولا يميز من عادت (قبل تباركت ربنا وتعاليت وبعدة) فلك الحمد على ما قضيت استغفر

(١) (قوله) وزاد بعض العلماء في قنوت الوتر ولا يميز من عادت قبل تباركت وتعاليت هذه الزيادة ثابثة في الحديث إلا أن النووي قال في الخلاصة أن البيهقي رواها بسند ضعيف وتبعه ابن الرضا في المطلب فقال لم يثبت هذه الرواية وهو معترض بأن البيهقي رواها من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي اسحق عن يزيد بن أبي مريم عن الحسن أو الحسين بن علي فسأله بلفظ التزمذي وزاد ولا يميز من عادت وهذا التردد من إسرائيل إنما هو في الحسن أو في الحسين وقال البيهقي كان الشك أنما وقع في الاطلاق أو في النسبة : قلت يؤيد رواية الشك أن أحمد ابن حنبل أخرجه في مسند الحسين بن علي من مسنده من غير تردد فأخرجه من حديث شريك عن أبي اسحق بسنده وهذا وإن كان الصواب خلافه والحديث من حديث الحسن لا من حديث أخيه الحسين فإنه يدل على أن الوتر فيه من أبي اسحاق فلهذا ساء فيه حفظه فنسى هل هو الحسن أو الحسين والمدة في كونه الحسن على رواية يونس بن أبي اسحاق من يزيد بن أبي مريم وعلى رواية شعبة عنه كما تقدم ثم إن الزيادة وهي قوله ولا يميز من عادت رواها الطبراني أيضا من حديث شريك وزهير بن معاوية عن أبي اسحق ومن حديث أبي الاحوص عن أبي اسحق وقد وقع لنا عالما جدا متصلا بالسماع قرأته على أبي الفرج بن حماد أن علي بن اسماعيل أخيه أنا اسماعيل بن عبد القوي أنا فاطمة بنت سعد الخير أنا فاطمة بنت عبد الله أنا محمد بن عبد الله ثنا سليمان بن أحمد ثنا الحسن بن المتوكل البغدادي ثنا عفان بن مسلم ثنا أبو الاحوص عن أبي اسحاق عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي قال علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر اللهم اهدني فيمن هديت فذكر الحديث مثل ما ساقه الرازي وزاد ولا يميز من عادت (قائدة) روى الحاكم في المستدرک من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن عبيد الله بن أبي مريم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في صلاة الصبح في الركعة الثانية رفع يديه فيدعو بهذا الدعاء (اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن

«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك في سجوده» قال القاضي رحمه الله ويحتج في الدعاء رجاء الاجابة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء ويكره أن يقرأ في الركوع والسجود لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أما أنى نيت أن أقرأ وأكها أو ساجداً أما الركوع فخطبوا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فتمن أن يستجاب لكم *

(الشرح) حديث بن مسعود ضعيف فإنه تمام الحديث السابق في الركوع إذا قال أحدكم في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه وذلك أدناه وإذا قال أحدكم في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً فقد تم سجوده وذلك أدناه رواه أبو داود والترمذى وآخرون واتفقوا على تضعيفه وسبق في فصل الركوع بيان تضعيفه وبيان معنى تم ركوعه وذلك أدناه وأما حديث علي وحديث عائشة وحديث ابن هريرة وحديث «أما أنى نيت أن أقرأ وأكها» إلى آخره فرواها كلها مسلم بإفظها هنا وحديث «أما أنى نيت» من رواية ابن عباس رضى الله عنهما: وأما شرح الفاضل فتقدم في فصل الركوع بيان حقيقة التسييح (وقوله) وشق محمه وبصره استدلل به من يقول الاذن من الوجه وقد سبق الجواب عنه في صفة الوضوء ومعنى شق محمه وبصره أى منفذها (وقوله) تبارك الله أحسن الخالقين أى تعالي والبركة الفاء والعلو حكمه الأزهرى عن ثعلب وقال ابن الأبارى تبارك العباد بتوحيده وذكر اسمه وقال ابن فارس معناه ثبت الخير عنده وقيل تعظم وتعجده الخليل وهو بمعنى تعظيم وقيل استحق التعظيم (وقوله) أحسن الخالقين أى المصورين والمقتدين (وقوله) سبح قدوس بضم ألهم ويفتح لغتان مشهورتان أفصحها وأكثرها الضم قال أهل اللغة معاصتان لله تعالي وقال ابن فارس والترمذى اسمان لله تعالي وتقديره ومعناه مسبح مقدس رب الملائكة والروح عز وجل ومعناه المبرأ من كل قص ومن الشريك ومن كل مالا يليق بالالهية والرواية هكذا سبح قدوس برفع قال القاضي عياض وقيل سبحا قدوساً بالنصب أى اسبح سبحوا واعظموا إذا ذكروا عبد (وقوله) رب الملائكة والروح قيل الروح جبريل وقيل ملك عظيم أعظم الملائكة خلقا وقيل اشرف

وأوب اليك ولم يستحسن القاضي أبو العلي كملوا يعز من عادت وقال لا تضاف العداة إلى الله تعالي

عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقضى شر ما قضيت أنك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت قال الحاكم صحيح وليس كما قال فهو ضعيف لاجل عبد الله فلو كان ثقة لكان الحديث صحيحاً وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي الوارد في قنوت الوتر: وروى الطبراني في الاوسط من حديث بريدة نحوه وفي استاده مقال أيضاً *

الملكوت وقيل خلق كالناس ليسوا بناس وقيل غير ذلك (وقوله) صلى الله عليه وسلم «ممن» هو بمنع الميم وكسرهما لغتان مشهورتان ويقال في اللغة أيضا قين ومعناه حقيق وقد بسطت هذه الالفاظ اكل بسط في تهذيب اللغات اما حكم المسألة قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يسن التسبيح في السجود والاجتهاد في الدعاء ان يقول «اللهم لك سجدت وبك آمنت» الى آخر حديث على رضي الله عنه وادنى سنة التسبيح (١) وما في حديث علي وسبوح وقُدوس والدعاء قال القاضي حسين وغيره فان اراد الاختصار فعلي التسبيح اولى وقد سبق هذا وما يتعلق به في فصل الركوع وكل ذلك يعود هنا سبق هناك اذ ذكر الركوع والسجود جميعا ومما لم يسبق حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلايته وسره» رواه مسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت «قلدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت فومت يدي علي بطن قلعه في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول اللهم اني اعوذ برضك من سخطك ومعافاتك من عقوبتك وبك منك لا احصي ثناء عليك أنت كما اثنيت علي نفسك» رواه مسلم قال صاحب الحاوي وغيره يستحب ان يجمع هذا كله قال اصحابنا ولا يزيد الا ما علي ثلاث تسيحات الا ان يرضي القوم المحصورون وفيه كلام ذكرناه في ذكر الركوع عن نص الشافعي قال الشافعي في الام ويجتهد في الدعاء ما لم يكن اماما فيثقل على من خلفه او مأموما فيخالف امامه قال والرجل والمرأة في الذكر سواء وقتل الشيخ ابو حامد هذا النص عن الامو قل عن نصه في الاملاء أنه لا يدعو لتلاي ثقل علي المأمومين قال ابو حامد النصان متقاربان في المعنى يعني انه يدعو بحيث لا يطول عليهم واتفقوا علي كراهة قراءة القرآن في الركوع والسجود وغير حاله القيام للحديث فلور غير الفاتحة لم يثقل وفي الفاتحة خلاف سبق في فصل الركوع وسنوضح في باب سجود السهو ان شاء الله تعالى وقد سبق في فصل الركوع بيان مذاهب العلماء في حكم التسبيح والله اعلم

• قال المصنف رحمه الله •

(فان أراد ان يسجد فوق على الارض ثم اقلب فاصابت جبهته الارض فان نوى السجود حال الانقلاب اجزأه كما لو اغتسل للتبرد ونوى رفع المحدث وان لم ينو لم يجزئه كالأوضأ للتبرد ولم ينو رفع المحدث) •

(الشرح) قال اصحابنا يشترط لصحة السجود أن لا يقصد بهو اليه غيره ولو سقط الى الارض من الاعتدال قبل قصد الهوى لم يحسب ذلك السجود بل عليه ان يعود الى الاعتدال ويُسجد منه لانه لا بد من نية أو فعل ولم يوجد واحد منها ولو هوى ليسجد سقط على الارض بحجته نظر ان وضع

قال سائر الاصحاب ليس ذلك يبعد قال الله تعالى (فان الله عدو للكافرين) وهل يسن فيه الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم فيه وجان (احدها) لان اخبار القنوت لم ترد بها واطهر ما به قال الشيخ ابو محمد نعم لانه

(١) كذا في الاصل
وفي العبارة خلل
فتحرراه

جبهته على الأرض بنية الاعتماد لم يحسب عن السجود وان لم يحدث هذه النية حسب سواء قصد السجود ام لم يقصد شيئا نص الشافعي على هذا التفصيل في الام واتفق الاصحاب عليه وعن قتل الاتفاق عليه امام الحرمين ولو هوي ليسجد فسقط على جنبه فاقلب واتي بصورة السجود قلن قصد السجود اعتد به نص عليه في الام واتفق عليه الاصحاب وان قصد الاستقامة وقصد ايضا صرفه عن السجود لم يحسب له بخلاف نص عليه في الام واتفقوا عليه قال امام الحرمين وغيره وبطل صلاته لانه زاد فصلا لايزاد مثله في الصلاة وان قصد الاستقامة لم يقصد صرفه عن السجود بل غفل عنه لم يجزئه على الصحيح المنصوص في الامويه قطع الاكثرون وفيه وجه حكه امام الحرمين فخرج من الخلاف في مسألة نية التبرد في الوضوء اذ عرضت في أثنائها الغفلة عن نية الحدث لكن لا تبطل صلاته بل يكفيه أن يتدل جالساً ثم يسجد ولا يجوز أن يقوم ليسجد من قيام فلو قام كلزائدا قايما متعمداً فبطل صلاته ان علم تحريمه ولكن لامام الحرمين احتمال نفسه يلزمه القيام ليسجد منه واستضعفه وقال الاظهر أنه لا يقوم وان لم يقصد السجود ولا الاستقامة اجزاء ذلك عن السجود بخلاف رقل امام الحرمين الاتفاق عليه *

(فرع) في مسائل تتعلق بالسجود (احداها) قال اصحابنا الحراسانيون التمسك في السجود شرط لصحته قالوا وللساجد ثلاثة أحوال (احداها) أن تكون أسافله أعلى من أعاليه فتكون عجيزة ترفع عن رأسه ومنكيه هذه هيئة التمسك المطلوبة ومتى كان للمكان مستويا غصوبا لها هين ولو كان موضع الرأس مرتفعا قليلا فقد رفع أسافله ونحصل هذه الهيئة أيضا ونصح صلاته بلا شك (الثانية) ألا تكون أعاليه أرفع من أسافله بأن يضع رأسه على ارتفاع فيصير رأسه أعلى من حقوقه فلا يميزه لهدم اسم السجود كما لو أكب على وجهه ومد رجله فإنه لا يميزه بلا شك قال صاحب التمسك ألا تكون به علة لا يمكنه السجود الأهكذا فيجزئه (الثالثة) أن يتوى أعاليه وأسافله لارتفاع موضع الجبهة وعدم رفعه الأسافل أو لغير ذلك ففي صحة صلاته وجهان (الصحيح) أنها لا تنصح لفوات الهيئة المطلوبة وبهذا قطع الغزالي في الوجيز والغوي ودليل وجوب أصل التمسك أنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «صلا كما رأيتموني أصلي» ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان ينكس وعن أبي اسحق السبيعي قال «وصف لنا البراء بن عازب رضي الله عنهما - يعني السجود - فوضعه بديهو اعتمد على ركبتيه ورفع عجيزته وقال هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد» رواه أبو داود

روى في حديث الحسن انه قال صلى الله عليه وسلم تبارك وتعالى وصلى الله على النبي وسلم وايضا فقد قال الله تعالى (ورفعنا لك ذكرك) قال المفسرون أى لا أذكر الا وتذكر معي (١) اذا عرفت ذلك فقلوه

(١) (قوله) قال تمالي ورفعتك ذكرك قال المفسرون أى لا اذكر الا وتذكر معي هذا التفسير حكاه الشافعي وغيره عن مجاهد ورواه ابن حبان من حديث ابى سعيد الخدرى مرفوعا

والتسائي والبيهقي وابو حاتم باسناد حسن وهذا مع قوله صلى الله عليه وسلم «صلوا كما رأيتموني أصلي» يقتضي وجوبه والله أعلم: ولو تعذر التنكس لمرض أو لغيره فهل يجب وضوءه وسادة ونحوها ليضع الجبهة على شيء، فهو جهاً حكاها امام الحرمين والغزالي ومن تابعهم (أظهرها) عند الغزالي الوجوب لانه يجب التنكس ووضع الجبهة على شيء، فإذا تعذر أحدهما لزمه الآخر (وأحدهما) عند غيره لا يجب بل يكفي خفض المذكور قال الرافعي هذا أشبه بكلام الأكثرين لأن هيئة السجود متميزة فيكفيه الخفض الممكن قال ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الأرض وأمكنه وضعها على وسادة مع التنكيس لزمه ذلك * قال المصنف رحمه الله تعالى *

﴿ثم يرفع رأسه لما روينا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع ثم يجلس مقترناً يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى لما يروى أن أباحيد الساعدي وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال «ثم في رجله اليسرى وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم إلى موضعه» ويكره الاقواء في الجلوس وهو أن يضع اليقه على عقبه كأنه قاعد عليها وقيل هو أن يحمل يديه في الأرض ويقعد على أطراف أصابعه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال «نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الاقواء أقواء القردة» ويجب أن يطمئن في جلوسه قوله ﷺ «ثم أرفع حتى تطمئن جالساً» ويستحب أن يقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجزني وعافني وارزقني وأهني لما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يقول بين السجدةين ذلك» *

﴿الشرح﴾ حديث أبي هريرة في التكبير صحيح سبق بيانه في فصل الركوع وسبق هناك أحاديث كثيرة صحيحة فيه وحديث أبي حيد صحيح وسبق بيانه في فصل الركوع وهذا لفظ رواية أبي داود والترمذي وأما حديث الاقواء فرواه البيهقي باسناد ضعيف وروى لنهي عن الاقواء جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ منهم علي بن أبي طالب وأنس ومرة بن جندب وأما كلها البيهقي بأسانيد ضعيفة وروى الترمذي حديث علي باسناد ضعيف وضعفه الحاصل أنه ليس في النهي عن الاقواء حديث صحيح وأما حديث «أرفع حتى تطمئن جالساً» فرواه البخاري ومسلم من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالاسانيد الصحيحة من رواية رفاع بن رافع وقد سبق بيانه مرات: وأما حديث

ويستحب القنوت في الصبح ينبغي أن يعلم بالحاء والالف لماذا ذكرناه ويجوز أن يعلم بالواو أيضاً لأن بالفضل ابن عبدان حكى عن أبي علي بن أبي هريرة أنه قال المستحب ترك القنوت في صلاة الصبح إذا صار شعار قوم من المعتدة إذ الاشتغال به تعريض النفس للتمتع وهذا غريب وضعف وهل تعين كلمات القنوت فيه وجهاً (أحدها) وهو الذي ذكره المصنف في الوسيط نعم كالتشهد وأظهرهما عند الأكثرين لا بخلاف

وهو من رواية دراج عن أبي الهيثم عنه (قلت) في الاستدلال به نظر لانه لا يسن في ذكر الركوع والسجود ولا مع القراءة في القيام فدل على أنه عام مخصوص وقد تقدم حديث القنوت للنازلة وحديث ترك القنوت فيها عند فقدها وسألت قنوت عمران شاء الله تعالى *

ابن عباس فرواه أبو داود والترمذى وغيرهما بإسناد جيد ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الإسناد ونقطة أبي داود « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني » ونقطة الترمذى مثله لكنه ذكر « واجبرني وعافني » وفي رواية بن ماجة وارفعني بدل واهدني وفي رواية البيهقي « رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني واهدني » فلا احتياط والاختيار أن يجمع بين الروايات ويأتي بجميع الفاظها وهي سبعة « اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واجبرني وارفعني واهدني وارزقني » وقوله يرش هو يفتح الياء وضم الراء على المشهور وحكي كسر الراء « أما أحكام الفصل فالحلوس بين السجدين فرض والطمانينة في فرض الحديث وقد سبق بيان حلها لطلبنا في فصل الركوع ويشترط أن لا يقصد بالرفع شيئا آخر كما ذكرنا في الرفع من الركوع وينبغي أن لا يطول له طولاً فاحشاً فإن طولها في بطلان صلاته خلاف وتفصيل يأتي في باب سجود السهو إن شاء الله تعالى والسنة أن يكبر لجلوسه ويتندى التكبير من حين يتندى رفع الرأس ويعد إلى أن يستوى جالساً فيكون ممدأً من مد تكبيرة الهوى من الاعتدال إلى السجود لأن الفصل هنا قليل وقد سبق حكاية قول أنه لا يعد شيئاً من التكريات أوضحت في فصل الركوع والسنة أن يجلس مقترشاً يرش رجله اليسرى ويجلس على كعبها وينصب أي هذا هو المشهور وحكي صاحب الشامل وآخرون قولاً أنه يضع قدميه ويجلس على صدرهما وسنذكر إن شاء الله تعالى نص الشافعي في البويطي والاملاء على صفة هذا الجلوس عند تفسير الاقواء ويستحب أن يضم يديه على فخذه قريباً من ركبته منشورتي الاصابع وموجهة إلى القبلة ولو اقطعت أطراف أعلى الركبتين فلا بأس كذا قاله امام الحرمين وغيره قال امام الحرمين وغيره ولو تركها على الأرض من جانبي فخذه كان كلوساً لها في القيام يعني يكون تاركاً للسنّة وهل يستحب أن تكون أصابعه مضومة كما في السجود أو مفرقة فيه وجهاً (أعجمها) مضومة لتوجه إلى القبلة وسنوضحها في فصل التشهد إن شاء الله تعالى ويستحب الدعاء المذكور واختار الاحوط أن يأتي بالكلمات السبع كما سبق بيانه قال صاحب التمهيد ولا يتعين هذا الدعاء بل أي دعاء دعي به حصلت الاستئذان لكن هذا الذي في الحديث أفضل (واعلم) أن هذا الدعاء مستحب باتفاق الاصحاب قال الشيخ أبو حامد لم يذكر الشافعي في هذا الموضع في شيء من كتبه ولم

التشهاد لا يفرض أو من جنس الفرض وعلى هذا قال الوقت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسناً وسنذكره في باب النوافل إن شاء الله تعالى وإمامنا عبد الصبح من الفرائض (١) قال معظم الاصحاب

(١) (قوله) وأما ما عدا تحبب من الفرائض فإن نزل بالمسلمين نازلة من وباء أو قحط فيقنت فيها أيضاً في الاعتدال عن ركوع الأخيرة كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بر موعة على ماسبق وإن لم ينزل نازلة فالأصح لا يقنت لانه صلى الله عليه وسلم ترك القنوت فيها : أما القنوت في الصلوات فسيأتي بعد : وأما تركه فرواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال كان رسول

يفنه قال وهو سنة للحديث المذكور *

(فرع) في الاقواء : قد ذكرنا ان الاحاديث الواردة في النهي عنه مع كثرتها ليس فيها شيء ثابت وينا رواها وثبت عن طاوس قال «قلنا لابن عباس في الاقواء علي القدمين قال هي السنة قلنا انالرا مجزاء بالرجل قال بل هي سنة نبيك صلى الله عليه وسلم» رواه مسلم في صحيحه وفي رواية البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «من سنة الصلاة أن تمس اليتاك عقيبك بين السجدين» وذكر البيهقي حديث ابن عباس هذا ثم روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كلن اذا رفع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة ثم روى عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم انهما كانا يقعيان ثم روى عن طاوس انه كلن يقعي وقال رأيت العبادلة يفعلون ذلك عبد الله ابن عباس وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال البيهقي فهذا الاقواء المرضي فيه والمسنون على مارويناعن ابن عباس وابن عمر هو ان يضع أطراف أصابع رجليه على الأرض ويضع اليديه على عقبه ويضع ركبتيه على الأرض ثم روى الاحاديث الواردة في النهي عن الاقواء باسانيدها عن الصحابة الذين ذكرناهم ثم ضعفها كلها وبين ضعفها وقال حديث ابن عباس وابن عمر صحيح ثم روى عن ابي عبيد انه حكى عن شيخه ابي عبيدة انه قال الاقواء أن يلمس اليديه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه بالأرض قال وقال في موضع آخر الاقواء جلوس الانسان على اليديه فاصباخذبه مثل اقواء الكلب والسبع قال البيهقي وهذا النوع من الاقواء غير مارويناعن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم فهذا منعه عنه ومارويناعن ابن عباس وابن عمر مسنون قال واما حديث عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه «كلن ينهي عن عقب الشيطان» فيحتمل ان يكون وارداً في الجلوس للشهد الاخير فلا يكون منافياً لما رواه ابن عباس وابن عمر في الجلوس بين السجدين هذا آخر كلام البيهقي رحمه الله ولقد احسن وأجاد واتقن واقتاد واوضح ايضاحا شافيا وحرر

ان نزلت بالمسلمين نازلة من بقاء واقحط فيقنت فيها ايضا في الاعتدال عن ركوع الركعة الاخيرة كافعل النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بئر معونة على ما سبق وان لم تنزل نازلة فنيه قولان اصحهما لا يقنت لان النبي صلى الله عليه وسلم ترك القنوت فيها والثاني انه يتخير ان شاء قنت والافلا عن الشيخ ابي محمد انه قلب هذا الترتيب فقال ان لم تكن نازلة فلا قنوت الا في الصبح وان كانت نازلة فعلي قولين :وجه

الله ﷻ يقول حين يفرغ من صلاة الفجر فذكر الحديث وفيه ثم رآه ترك الدعاء عليهم : (قائدة) ورد ما يدل على ان القنوت يختص بالتوازل من حديث انس أخرجه ابن خزيمة في صحيحه كما تقدم ومن حديث ابي هريرة : أخرجه ابن حبان بلفظ كان لا يقنت الا ان يدعو لاحدا ويدعو على احد واصله في البخاري من الوجه الذي أخرجه منه ابن حبان بلفظ كان اذا اراد ان يدعو على واحدا يدعو لاحد قنت بعد الركوع *

تحريراً وأفيا رحمه الله وأجرل مثوبته وقد تابعه علي هذا الامام الحق أبو عمرو بن الصلاح قال
بعد أن ذكر حديث النعي عن الاقواء هذا الاقواء محمول علي أن يضع اليه علي الأرض وينصب حاقبه ويضع
يديه علي الأرض وهذا الاقواء غير ماصح عن ابن عباس وابن عمر أنه سنة فذلك الاقواء أن يضع
اليه علي عقبه قاعداً عليها وعلى اطراف اصابع رجليه وقد استجبه الشافعي في الجلوس بين السجدين
في الاملاء والبويطي قال وقد خبط في الاقواء من المصنفين من يعلم أنه نوعان كما ذكرنا قال وفيه في
في المذهب تغليب هذا آخر كلام أبي عمرو رحمه الله وهذا الذي حكاه عن البويطي والاملاء من
نص الشافعي قد حكاه عنهما البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار واما كلام الخطابي فلم يحصل
له ما حصل للبيهقي وخالف في هذا الحديث عاداته في حل المشكلات والجمع بين الاحاديث المختلفة
بل ذكر حديث ابن عباس ثم قال واكثر الاحاديث علي النعي عن الاقواء وأنه عقب الشيطان
وقد ثبت من حديث أبي حميد ووائل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم «قد بين السجدين
مقترشا قدمه اليسرى» قال ورويت كراهة الاقواء عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم وكرهه
النخعي ومالك والشافعي واحمد واسحق وأهل الرأي وعامة اهل العلم قال والاقواء ان يضع اليه
علي عقبه ويقعد مستوفزاً غير مطمئن الي الأرض وهذا اقواء الكلاب والسباع قال احمد بن حنبل
وأهل مكة يستعملون الاقواء قال الخطابي وبشبه أن يكون حديث ابن عباس منسوخا والعمل
علي الاحاديث الثابتة في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم هذا آخر كلام الخطابي وهو فاسد
من أوجه (منها) انه اعتمد علي احاديث النهي فيه وادعي أيضا نسخ حديث ابن عباس والنسخ
لا يصار اليه الا اذا تضمن الجمع بين الاحاديث وعلنا التاريخ ولم يتعنر هنا الجمع بل أمكن كما
ذكره البيهقي ولم يعلم أيضا التاريخ وجعل أيضا الاقواء نوعا واحدا وانما هو نوعان فالصواب
الذي لا يجهز غيره ان الاقواء نوعان كما ذكره البيهقي وأبو عمرو (أحدهما) مكروه (والثاني) جائز
أو سنة واما الجمع بين حديثي ابن عباس وابن عمر واحاديث أبي حميد ووائل وغيرها في صفة
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ووصفهم الاقتراش علي قدمه اليسرى فهو ان النبي صلى الله عليه وسلم
كانت له في الصلاة أحوال فعل فيها هذا وحال فعل فيها ذاك كما كانت له أحوال في تطويل القراءة
وتقصيها وغير ذلك من أوضاعها وكما وضأ مرة مرقومين مرتين وثلاثا وثلاثا وكما طاف راجبا وطاف
ماشيا وكما أوتر أول الليل وآخره وأوسطه وانتهى وتره الي السحر وغير ذلك كما هو معلوم من

للمنع القياس علي سائر اركان الصلاة وركعاتها لا يرد فيها الدعاء ينزل التوازل وهذه الطريقة ثنائية
التي اوردها في الكتاب فانه خص القولين بما اذا نزلت نازلة اشعار بأنها اذا لم تنزل فلاقوت في غير الصحيح
بحال وينبغي ان يعلم قوله قولان بالاول لان اصحاب الطريقة الاولى قالوا بقوت عند نزول النازلة
ونفوا الخلاف فيه ولما قوله وورأى الامام القنوت في سائر الصلوات فليس علي معنى ان جواز القنوت

أحواله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يفعل العبادة على نوعين أو أنواع ليعين الرخصة والجواز بمرّة أو مرات قليلة ويواظب على الأفضل بينها على أنه المختار والاولى: فلحاصل ان الاقضاء الذي رواه ابن عباس وابن عمر فعله النبي صلى الله عليه وسلم على التفسير المختار الذي ذكره البيهقي وفعل صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو حميد ومواقفه من جهة الاقراض وكلاهما سنة لكن اجدى السنتين أكثر وأشهر وهي رواية أبي حميد لانه رواها وصدقه عشرة من الصحابة كما سبق ورواها واثل بن حجر وغيره وهذا يدل على مواظبته صلى الله تعالى عليه وسلم عليها وشهرتها عند من فعى أفضل وأرجح مع ان الاقضاء سنة أيضا فهذا ما يسر الله الكريم من تحقيق أمر الاقضاء وهو من المهمات لتكرر الحاجة اليه في كل يوم مع تكرره في كتب الحديث والفقه واستشكل أكثر الناس له من كل الطوائف وقد من الله الكريم بإتقانه والله الحمد على جميع نعمه *

(فرع) في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمأنينة في: مذهبا أنهما واجبان لاتصح الصلاة إلا بهما وبه قال جمهور العلماء وقال أبو حنيفة لا تجب الطمأنينة ولا الجلوس بل يكفي أن يرفع رأسه عن الأرض أدنى رفع ولو كحد السيف وعنه مالك أنها قال لا يجب أن يرتفع بحيث يكون الي القعود أقرب منه وليس لها دليل يصح التمسك به ودليلا قوله صلى الله عليه وسلم «ثم ارفع حتى تطمئن جالسا» رواه البخاري من رواية أبي هريرة ورواه أبو داود والترمذي من حديث رفاعة بن رافع وقد سبق بيان هذا وغيره من الأدلة في مسألة وجوب الاعتدال عن الركوع

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يسجد سجدة أخرى مثل الاولى)

(الشرح) قال القاضي أبو الطيب اجمع المسلمون على وجوب السجدة الثانية ودليله الاحاديث الصحيحة المشهورة والاجماع قال أصحابنا وصفة السجدة اثنائية صفة الاولى في كل شيء والله أعلم

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يرفع رأسه مكبرا لما ذكرناه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الركوع قال الشافعي فاذا استوى قاعد آمنهض وقال في الام يقوم من السجدة فن أصحابنا من قال المسألة على قولين (أحدهما) لا يجلس لما روى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا رفع رأسه من السجدة استوى قائما بتكبيره» (والثاني) يجلس لما روى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا كان في الركعة الاولى والثالثة لم

فيها للناس موقوف على رأى الامام واذنه بل من أراد القنوت جاز له ذلك وكأنه أراد امام القوم اذا صلا جماعة فقال ان رأى قنت والقوم يتبعونه كما في الصبح وان اراد ترك ولا بد للمقتدين من الترك ايضا وفيه اشارة الى انه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وانما الكلام في الجواز فحيث يجوز فالامر فيه الى اختيار المصلي وهذا قضية كلام أكثر الائمة ومنهم من يشعر ابراهه

ينفض حتى يستوى قاعدة أ « وقال أبو اسحق إن كل ضعيف اجلس لأنه يحتاج إلى الاستراحت وإن كان قويا لم يجلس لأنه لا يحتاج إلى الاستراحت وهل القولين على هذا من الحاليين فإن قلنا يجلس جلس مقترشا للروى أبو حميد أن النبي صلى الله عليه وسلم « في وجهه قعد عليها حتى يرجع كل عظم إلى موضعه ثم نهض » ويستحب أن يعتمد على يديه في القيام للروى مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم « استوى قاعدة أم قام واعتدل على الأرض بيديه » قال الشافعي لأن هذا أشبه بالثواضع واعون للصلى ويمد التكبير إلى أن يقوم حتى لا يخلو من ذكر » *

(الشرح) حديث أبي هريرة صحيح سبق يانمرات وحديث وائل غريب وحديث مالك بن الحويرث رواه البخاري في موضع من صحيحه وحديث أبي حميد صحيح رواه أبو داود والترمذي وسبق يانه بطوله في فصل الركوع وحديث مالك بن الحويرث الأخير صحيح أيضا رواه البخاري معناه وسأذكره بلفظه في فرع مذاهب العلماء أن شاء الله تعالى وكل هؤلاء الرواة سبق ذكرهم بيان أحوالهم الأما لك بن الحويرث وهو أبو سليمان مالك بن الحويرث ويقال ابن الحارث القتيبي رضي الله عنه توفي بالبعرة سنة أربع وتسعين في قيل وقوله قال الشافعي فإذا استوى قاعدة نهض يعني قال هذا في مختصر المزي: أما حكم الفصل فيسن التكبير إذا رفع رأسه من السجدة الثانية فإن كانت السجدة يعقبها تشهد لمحتجب يجلس وإن كانت لا يعقبها تشهد فجلس تسن جلسة الاستراحت فيها النصفان الثلاثان ذكرها للمصنف عن الشافعي والاصحاب فيها ثلاثة طرق (أحدها) وهو قول أبي إسحق المروزي مما يحولان على حالين فإن كان للمصلي ضعيفا لرض أو كبيرا أو غيرها استحب والاقل (الطريق الثاني) القطع بأنها تستحب لكل أحد وهذا قطع الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي والحاملي في المقنع والنوراني في الأمانة وإمام الحرمين والغزالي في كتبه وصاحب البدقو آخرون وقل الشيخ أبو حامد اتفاق الاصحاب عليه (الطريق الثالث) فيه قولان (أحدها) يستحب (الثاني) لا يستحب وهذا الطريق أشهر واتفق القائلون به على أن السجدة من القولين استحبها فحصل من هذا أن الصحيح في المذهب استحبها وهذا هو الصواب الذي ثبتت فيه الأحاديث الصحيحة التي سنذكرها إن شاء الله تعالى في فرع مذاهب العلماء فإذا قلنا لا تسر جلسة الاستراحة ابتداء التكبير مما ابتداء الرفع وفرغ من جمع استوائهما وإذا قلنا بالمذهب وهو أنها مستحبة قال أصحابنا بنى جلسة لطيفة تبدأ وفي التكبير ثلاثة

بالاستحباب والله أعلم (١) ثم الإمام في صلاة الصبح هل يجهر بالقنوت في وجهات (أحدها) لا كالتشهد وسائر الدعوات المشروعة في الصلاة (وأظهرها) أنه يجهر لأنه روى الجبر بعن

(١) (قوله) ثم الإمام هل يجهر بالقنوت قولان أظهرهما يجهر لأنه روى الجمهور به عن النبي ﷺ الجهر بالقنوت رواه البخاري من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لأحد قنت بسد الركوع فربما قال إذا قال سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد أنتج ثلاثة الحديث وفي آخره يجهر بذلك *

أوجه حكمها البغوى والمتولي وصاحب البيان وآخرون (أصحابها) عند الجمهور به قطع المصنف هنا وفي التنبؤ وقوله أبو حامد عن نص الشافعي أنه يرفع مكبراً ويمد اليه إن يستوى قائماً ويخفف الجلسة وقد يليه ما ذكره المصنف والأصحاب أن لا يخلو جزء من الصلاة عن ذكر (الثاني) يرفع غير مكبر ويبدأ بالتكبير جالساً ويمد اليه إن يقوم (والثالث) يرفع مكبراً فإذا جلس قطعه ثم يقوم بالتكبير قله أبو حامد عن أبي اسحق المروزي وقطعه بالقاضي أبو الطيب قال أصحابنا ولا خلاف أنه لا يأتي بتكبيرتين ممن صرح بذلك . قاضي حسين والبغوى والسنتقيان أن يجلس مقترشاً لحديث أبي حميد هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وحكي صاحب الحاوى وجهاً أنه يجلس على صدور قدميه وهو شاذ وتسبب هذه الجلسة عقب الصلاة في كل ركعة يعقبها قيام سواء الأولى والثالثة والفرأض . والنوافل لحديث مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان إذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً » رواه البخارى ولو سجد المصلي للثلاوة لم تشرع جلسة الاستراحة بلا خلاف وصرح به القاضي حسين والبغوى وغيرها قال أصحابنا ولو لم يجلس الإمام جلسة الاستراحة فجلسها للمأموم جاز ولا يضر هذا التخلف لأنه يسير وبهذا فرق أصحابنا بين من مالو ترك التشهد الأول واختلف أصحابنا في جلسة الاستراحة هل هي من الركعة الثانية أم جلوس مستقل علي وجهين (أحدهما) أنها من الثانية حكمه في البيان عن الشيخ أبي حامد (الثاني) وهو الصحيح المشهور أنها جلوس فاصل بين الركعتين وليس من واحدة منهما كالتشهد الأول وجلوسه وبهذا قطع ابن الصباغ والمتولي وتظهر فائدة الخلاف في تعليق العمين على شيء في الركعة الثانية ويجوز ذلك (واعلم) أنه ينبغي لكل أحد أن يواظب على هذه الجلسة لصحة الأحاديث فيها وعدم المعارض الصحيح لها ولا تكثر بكثرة التساهلين بتركها فقد قال الله تعالى (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم) وقال تعالى (وما أتاكم الرسول فخذوه) قال أصحابنا وسواء قام من الجلسة أو من السجدة يسن أن يقوم معتدلاً بيديه على الأرض وكذا إذا قام من التشهد الأول يعتمد يديه على الأرض سواء في هذا القوى والضعيف والرجل والمرأة ونص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب لحديث مالك بن الحويرث لو ليس معارض صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وإذا اعتمد يديه جعل يطن راحتيه ويطون أصابعه على الأرض بلا خلاف وأما الحديث المذكور في الوسيط وغيره عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام في صلاته وضع يديه على الأرض كما يضع العاجز » فهو حديث ضعيف أو باطل لأصل له وهو بالنون ولو صح كان معناه قائم معتدلاً يطن يديه كما يعتمد العاجز وهو الشيخ الكبير وليس المراد عاجز العجين .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقوله على الظاهر أى من هذين الوجهين وقوله مشروع أى بصفة الاستحباب وليس المراد مجرد الجواز ولفظ الكتاب وإن كان مطلقاً

(فرع) في مذاهب العلماء في استحباب جلسة الاستراحة: مذهبنا الصحيح المشهور أنها مستحبة كما سبق وبه قال مالك بن الحويرث وأبو حميد وأبو قتادة وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم وأبواب قلابه وغيره من التابعين قال الترمذي وبه قال أصحابنا وهو مذهب داود وروايتهن أحد وقال كثيرون أو لا أكثر من لا يستحب بل إذا رفع رأسه من السجود نهض حكمة ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وأبي الزناد ومالك والثوري وأصحاب الرأي واحد واستحق قال قال النعمان ابن أبي عباس أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفضل هذا وقال أحمد بن حنبل أكثر الأحاديث علي هذا واحتج لهم بمحدث «المسي، صلته» ولا ذكرها فيه وبمحدث وائل بن حجر المذكور في الكتاب قال الطحاوي ولأنه لا دلالة في حديث أبي حميد قال ولأنها لو كانت مشروعة لسن لها ذكر كثيرها (واحتج) أصحابنا بمحدث مالك بن الحويرث أنه «رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدا» رواه البخاري بهذا اللفظ ورواه أيضا من طرق كثيرة بمعناه عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث المسي، صلته «اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا» رواه البخاري في صحيحه بهذا اللفظ في كتاب السلام وعن أبي حميد وغيره من الصحابة رضي الله عنهم أنه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال «ثم هوى ساجدا ثم ثنى رجله وقعد حتى رجع كل عظم موضعه ثم نهض» وذكر الحديث «فقالوا صدقت رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح وإسناد أبي داود إسناد صحيح علي شرط مسلم وقد سبق بيان الحديث بطوله في الزكوة والجواب عن حديث المسي، صلته أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما علمه الواجبات دون المسنونات وهذا معلوم سبق ذكره مرات وأما حديث وائل فلو صح وجب عليه علي موافقه غيره في إثبات جلسة الاستراحة لأنه ليس فيه تصريح بتركها ولو كان صريحا لكان حديث مالك بن الحويرث وأبي حميد وأصحابه مقبلا عليه لوجهين (أحدهما) صحة أسانيدهما (والثاني) كثرة رواياتهما ويحتمل حديث وائل أن يكون رأى النبي صلى الله عليه وسلم في وقت أو أوقات تبينا للجواز وواظب علي ما رواه الأكثرون ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمالك بن الحويرث بعد أن قام يصلي معه ويتخطى العلم منه عشرين يوما وأراد الانصراف من عنده إلى أهله «اذهبوا إلي أهليكم ومروم وكلوم وصلوا كما رأيتموني أصلي» وهذا كله ثابت في صحيح البخاري من طرق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هذا وقد رأيته يجلس للاستراحة فقل لو يكن هذا هو المأثور لكل أحد لما أطلق صلى الله عليه وسلم قوله «صلوا كما رأيتموني أصلي» وبهذا يحصل الجواب عن فرق أبي إسحق

قالوجهان في الامام أما المنفرد فيفسر به كسائر الأذكار والدعوات ذكره في التهذيب وأما المأموم فاقول فيه مبنى علي الوجهين في الامام إن قلنا لا يجهل الامام به فيقت المأموم كما يقت الامام قياسا

المروزي من القوى والضعيف ويحاج به أضعاف قول من لا يعرفه ليس تأويل حديث وأئله وغيره بأولي من عكسه وأما قول الامام أحمد بن حنبل أن أكثر الاحاديث على هذا ومعناه أن أكثر الاحاديث ليس فيها ذكر الجلسة اثباتاً لا نفيّاً ولا يجوز أن يحمل كلامه على أن مراده أن أكثر الاحاديث تنفيها لأن الموجود في كتب الحديث ليس كذلك وهو أجل من أن يقول شيئاً على سبيل الاخبار عن الاحاديث ونجد فيها خلافاً وإذا اقرر أن مراده أن أكثر الروايات ليس فيها اثباتاً ولا نفيّاً لم يلزم دسنة ثابتة من جهات عن جماعات من الصحابة وأما قول الطحاوي إنها ليست في حديث أبي حميد فمن العجب الغريب قلنا مشهورة فيه في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما من كتب السنن والمسانيد للتقدمين وأما قوله لشرعت لكن لما ذكر جوابه أن ذكرها التكبير فإن الصحيح أنه يمد حتى يستوعبها ويوصل إلي القيام كما سبق ولولم يكن فيها ذكر لم يجزرد السنن الثابتة بهذا الاعتراض والله أعلم •

(١) كذا بالأصل

(فرع) في مذهبهم في كيفية النهوض إلى الركعة الثانية وسائر الركعات : قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يستحب أن يقوم معتمداً على يديه وحكي ابن المنذر هذا عن ابن عمر ومكحول وعمر ابن عبد العزيز وابن أبي زكريا والقاسم بن عبد الرحمن ومالك واحد وقال أبو حنيفة وداود يقوم غير معتمد يديه على الأرض بل يعتمد صدور قلبه وهذا مذهب ابن مسعود وحكام ابن المنذر عن علي رضي الله عنه والنخعي والثوري واحتج لهم بمحدث أبي شعبة عن قتادة عن أبي جحيفة عن علي رضي الله تعالى عنه قال «من السنة إذا نهض الرجل في الصلاة المكتوبة من الركعتين الاولين أن لا يعتمد يديه على الأرض إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع» رواه البيهقي وعن خالد بن الياقوت ويقال بن ياس عن صالح مولي (١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله

علي سائر الاذكار وإن قلنا يجر الامام به فان كل المؤمن يسمع صوته فوجان (أصحها) وهو المذكور في الكتاب أنه يؤمن ولا يفتن لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان يفتن ونحن نؤمن خلفه» (١) والثاني ذكره ابن الصباغ أنه يتخير بين أن يؤمن وبين أن يفتن معه فعلي الاول فيأذا يؤمن فيه وجان حكاهما القاضي الرواني وغيره أو قدما لظاهر لفظ الكتاب أنه يؤمن في الكل وأظهرهما أنه يؤمن في القدر الذي هو دعاء أما في الثاني فيشاركه أو يسكت وإن كان لا يسمع صوت الامام بعده وغيره وقلنا أنه لو سمع لآمن فنهنا وجان أحدهما يفتن والثاني يؤمن كالوجهين في قراءة السورة إذا كان لا يسمع صوت الامام وإنما يجر الخلاف على قولنا الامام يسر بالقنوت مع جريانه في قراءة السورة في الصلاة السرية لان السورة على الجملة مجهر بها والقنوت إذا لم

(١) حديث ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتن ونحن نؤمن خلفه تقدم من

حديث ابن عباس بلفظ يؤمن من خلفه •

عليه وسلم ينهض في الصلاة على صدور قلمي « رواه الترمذى والبيهقى وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم « نهي أن يستند الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة » رواه أبو داود وعن وائل بن حجر في صفة صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتند على فخذه » رواه أبو داود وعن عبد الرحمن بن يزيد أنه رأى ابن مسعود يقوم على صدور قلمي في الصلاة « رواه البيهقى وقال هذا صحيح عن ابن مسعود وعن عطية العوفى قال « رأيت بن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضي الله عنهم يقومون على صدور أقدامهم في الصلاة » رواه البيهقى (واحتج الشافعى والأصحاب بحديث أئوب السخيتاني عن أبي قلابة قال جاءنا مالك ابن الحويرث فقص لي بنا قتال « إني لأصلى بكم وما أريد الصلاة أريد أن أرى بكم كيف رأيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي » قال أئوب قتلنا في قلابة « كيف كانت صلاته فقال مثل شيخنا هذا يعني عمرو بن سلمة قال أئوب وكان ذلك الشيخ يتم التكبير فإذا رفع رأسه عن السجدة الثانية جلس واعتند على الأرض ثم قام » رواه البخارى في صحيحه بهذا اللفظ قال الشافعى ولأن ذلك أبلغ في الخشوع والتواضع وأعون للمصلي وأحرى أن لا ينقلب والجواب عن أحاديثهم أنها كلها ليس فيها شيء صحيح إلا الأثر الموقوف على ابن مسعود ترك السنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقول غيره فأما حديث على رضي الله تعالى عنه فضعيف ضعف البيهقى وقال ابن أبي شيبة ضعفه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرها وأما حديث ابن هريرة فضعيف ضعفه الترمذى والبيهقى وغيرها لأن رواية خالد بن إلياس وصالحا ضعيفان وأما حديث بن عمر فضعيف من وجهين (أحدهما) أنه رواية محمد بن عبد الملك الغزالي وهو مجهول (والثاني) أنه يخالف لرواية الثقات لأن أحمد بن حنبل رفيق الغزالي في الرواية لهذا الحديث عن عبد الرزاق وقال فيه « نهي أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتد على يديه » ورواه آخران عن عبد الرزاق خلاف ما رواه الغزالي وقد ذكر أبو داود ذلك كله وقد علم من قاعدة المحدثين وغيرهم أن ما خالف الثقات كان

من الجهر به ينزل منزلة سائر الأذكار فيشارك المأموم الإمام فيه لا محالة فهذا حكم الجهر بالقنوت في الصبح وأما في سائر الصلوات إذا قنت فيها فأمراده في الوسيط يشعر بأنه يسر في السريات وفي الجهرات الخلاف المذكور في الصبح وإطلاق غيره يقتضى طرد الخلاف في الكل (١) وحديث بترمونه يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات وهل يسر رفع اليدين في القنوت فيه وجهان أحدهما أنهم لما روى

(١) قوله وحديث بترمونه يدل على أنه كان يجهر به في جميع الصلوات هو مستفاد من قول ابن عباس أنه دعا عليهم وساق لفظ الدعاء لأن الظاهر أنه سمعه من لفظه فدل على الجهر (قلت) ويمكن الفرق بين القنوت الذى في التوازل فيستحب الجهر فيه كما ورد وبين الذى هو راتب أن صح فليس في شيء من الأخبار ما يدل على أنه جهر به بل القياس أنه ليس به كبقاى الأذكار التى يقال في الأركان *

حديثه شاذا مردودا وامأحدث وائل فضيف ايضا لانه من رواية ابنه عبد الجبار بن وائل عن ابيه واتفق الحفاظ علي انه لم يسمع من أبيه شيئا ولم يتركه وقيل انه ولد بعد وفاته بسة أشهر وامأحكاية عطية فردودة لان عطية ضعيف *

(فرع) قال القاضي ابو الطيب والشاشي يكره ان يقدم احدي رجله حال القيام ويعتمد عليها وحكمه ابن المنذر عن ابن عباس واسحاق قال اسحاق الا ان يكون شيخا كبيرا ومثله عن مجاهد وقال مالك لا بأس به * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ولا يرفع اليد الا في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا أراد أن يركع وبعد ما رفع رأسه من الركوع ولا يرفع بين السجدين » وقال أبو علي الطبري وأبو بكر بن المنذر يستحب كلما قام إلى الصلاة من السجود ومن التشهد للروى علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا قام من الركعتين يرفع يديه » والمذهب الاول ﴾ *

(الشرح) المشهور من نصوص الشافعي رحمه الله تعالى في كتبه وهو المشهور في المذهب به قال أكثر الأصحاب انه لا يرفع اليد الا في تكبيرة الاحرام وفي الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما وهو في صحيح البخاري ومسلم من طرق وفي رواية في الصحيحين « وكان لا يفعل ذلك في السجود » وفي رواية البخاري « ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع من السجود » وقال جماعة من أصحابنا منهم أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري يستحب الرفع كلما قام من السجود ومن التشهد وقد يحتاج لهذا بما ذكره البخاري في كتاب رفع اليدين أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد » لكنه ضعيف ضعفه البخاري وفي كتاب النسائي حديث

عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « إذا دعوت قاعد يطون كفيك فاذا فرغت فامسح راحتيك علي وجهك » (١) وقد روى الرفع في القنوت عن ابن مسعود بل عن عمرو عثمان

(١) (حديث) ابن عباس مرفوعا إذا دعوت قاعد يطون كفيك فاذا فرغت فامسح راحتيك علي وجهك رواه ابو داود من طريق عبد الله بن يقوب بن اسحاق عن محمد بن كعب عن ابن عباس بلفظ سلوا الله يطون كفيكم ولا تسلموه بظهورها فاذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم قال ابو داود روى من طرق كلها واهية وهذا امثله وهو ضعيف ورواه الحاكم من طريق صالح بن حسان عن محمد بن كعب نحوه وخالفه ابن حبان فذكره في ترجمة صالح في الضعفاء وقال انه يروى للموضوعات عن الثقات واحسن من ذلك في الاستدلال ما رواه البيهقي من حديث ثابت عن انس في قصة الذين قتلوا قال لقد رأيته كلما صلى النداء رفع يديه حتي يدعو عليهم وفيه على ابن الصقر وقد قال فيه الدارقطني ليس بالقوى *

يقتضيه عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال آخرون من أصحابنا يستحب
الرفع إذا قام من التشهد الأول وهذا هو الصواب وعن قال به من أصحابنا ابن المنذر وأبو علي
الطبري وأبو بكر البيهقي وصاحب التهذيب فيه وفي شرح السنة وغيرهم وهو مذهب البخاري
وغيره من المحدثين دليله حديث نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما «كأن إذا دخل الصلاة كبر ورفع
يديه وإذا ركع رفع يديه وإذا قل مع الله لمن حمده رفع يديه وإذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع
ابن عمر ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم» رواه البخاري في صحيحه وعن حميد الساعدي
من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أبو قتادة أنه وصف صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقال فيها «وإذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه» حديث صحيح
رواه أبو داود والترمذي وغيرهما بالإسناد الصحيحة وقال الترمذي حديث حسن
صحيح وقد سبق بطوله في فصل الركوع وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم «أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو
منكبيه ويضع مثل ذلك إذا قضي قراءته وأراد أن يركع ويصنعه إذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه
في شيء من صلاته وهو قاعد وإذا قام من الركعتين رفع يديه كذلك وكبر» وهو حديث صحيح
رواه البخاري في كتاب رفع اليدين وأبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون قال الترمذي حديث
حسن صحيح رواه الأكترون في كتاب الصلاة والترمذي في كتاب الدعاء في أوخر كتابه في رواية
أبي داود «وإذا قام من السجدين» بدل الركعتين والمراد بالسجدين الركعتان بلا شك كجاء في
في رواية الباقرين وهكذا قاله العلماء من المحدثين والفقهاء الخطاطي فإنه ظن أن المراد السجستان
المعروفتان ثم استشكل الحديث وقال لا أعلم أحدا من الفقهاء قال به وكأنه لم يقف على طرق روايته
ولو وقف عليها لحله على الركعتين كما حمله الأئمة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم إذا كبر للصلاة جعل يديه حذو منكبيه وإذا ركع فعل مثله ذلك وإذا رفع
للسجود فعل مثل ذلك وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك» رواه أبو داود بإسناد صحيح في معراج في ما دنى
كلام وقد وثقه الأكترون وقد روى له البخاري في صحيحه وقوله رفع للسجود يعني رفع رأسه من
الركوع كما صرح به في الأحاديث السابقة قال البخاري في كتاب رفع اليدين ما زاده علي وأبي حميد
رضي الله عنهما في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني وابن عمر رضي الله عنهم
أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان يرفع إذا قام من الركعتين» كله صحيح لأنهم لم يحكموا صلاة واحدة
وتختلف رواياتهم فيها بعينها مع أنه لا اختلاف مع ذلك وإما زاد بعضهم على بعض والزائدة مقبولة من
أهل العلم وقال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار وقد قال الشافعي في حديث أبي حميد وبهنا يقول
رضي الله عنهم وهو اختيار أبي زيد والشيخ أبي محمد وابن الصباغ وهو الذي ذكره

وفيه رفع اليدين إذا قام من الركعتين قال ومذهب الشافعي متابعة السنة إذا ثبتت وقد قال في حديث أبي حميد بهذا أقول وقال صاحب التهذيب لم يذكر الشافعي رفع اليدين إذا قام من الركعتين ومذهبه اتباع السنة وقد ثبت ذلك وقد روى جماعة من الصحابة يرفع اليدين في هذه المواضع الأربعة منهم علي وابن عمر وأبو هريرة وأبو حميد بن حنيفة وأصحابه وصدقه كلهم علي ذلك هذا كلام البغوي وأما قول الشيخ أبي حامد في التعليق أن عقد الإجماع علي أنه لا يرفع في هذه المواضع فاستدل به بالإجماع علي نسخ الحديث مردود عليه غير مقبول ولم ينقد الإجماع علي ذلك بل قد ثبت الرفع في القيام من الركعتين عن خلائق من السلف والخلف فمن ذلك ما نقلناه عن علي وابن عمر وأبي حميد مع أصحابه العشرة وهو قول البخاري قال الخطابي وبه قال جماعة من أهل الحديث فصل بين مجموع ما ذكرته أنه يتعين القول باستحباب رفع اليدين إذا قام من الركعتين وأنه مذهب الشافعي لثبوت هذه الأحاديث وكثرة رواياتها من كبار الصحابة والشافعي قائل به للوجوبين اللذين ذكرهما البيهقي والله أعلم *

(فرع) ذكر المصنف هنا ابن المنذر وهو الامام المشهور أبو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري من متقدمي أصحابنا في زمن ابن سريج وطبقته توفي سنة تسع وعشرين وثلثمائة وهو صاحب للمصنفات المفيدة التي يحتاج اليها كل الطوائف وقد ذكرنا شيئا من حاله في مقدمة هذا الشرح وهو مستعفى في الطبقات وتهذيب الاسماء * قال المصنف رحمه الله *

{وصل الركة الثانية مثل الاولى إلا في النية ودعاء الاستفتاح لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته «ثم أفضل ذلك في صلاتك كلها» وأما النية ودعاء الاستفتاح فإن ذلك يراد للدخول في الصلاة والاستفتاح وذلك لا يوجد إلا في الركة الاولى {الشرح} حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري ومسلم لكن قد يقال ليس فيه دليل لجميع ما يفعله في الركة الثانية فإن المذكور فيه الواجبات فقط فلا يدل علي استحباب السنن المفوعة في الاولى وفي المسألة احاديث كثيرة صحيحة صريحة في أن الركة الثانية كالاولي منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صاه من الركوع ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يسجد ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها حتى يقضيها ويكبر حين يقوم من التثنية بعد الجلوس» رواه البخاري ومسلم وعن أبي حميد الساعدي حديثه السابق في فصل الركوع بطوله قال في آخره «ثم اصنع كذلك حتى كانت الركة الاخيرة» وهو صحيح كما سبق وعن ابن مسعود البدرى حديث في معنى حديث أبي هريرة رواه ابو داود والنسائي لكنه من رواية عطية ابن السائب وكان اختلط في آخر عمره والراوى عنه أخذ عنه في الاختلاف فلا

في الوسيط وأظهرهما عند صاحبي المذهب والتهذيب أنه لا يرفع لما روى عن أنس رضي الله عنه أن

يحتاج به وفيما ذكرناه كفاية والله أعلم (واما المسألة) فقال أصحابنا صفة الركعة الثانية كالاولى إلا في النية والاستفتاح وتكبير الاحرام ورفع اليدين في أولها واختلفوا في التعوذ وتصغير الثانية عن الاولى في القراءة وقد ذكر المصنف الخلاف فيها في موضعه ولهذا لم يذكره هنا وترك المصنف هنا تكبير الاحرام ورفع اليدين ولا بد منها فان قبل تركها الشهر تعاقيل فالتية والافتتاح أشهر وقد ذكرها * قال المصنف رحمه الله *

﴿ فان كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس في الركعتين للتشهد لنقل الخلف عن السلف عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو ستمنا روى عبد الله بن بريدة رضي الله عنه قال « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام من اثنتين ولم يجلس فلما قضى صلاته سجد سجدتين بعد ذلك ثم سلم » ولو كن واجبا لفعله ولم يقتصر على السجود والسنة أن يجلس في هذا التشهد مقترشا لما روى ابو حميد رضي الله تعالى عنه « ان النبي صلى الله عليه وسلم كن اذا جلس في الاولين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى » *

﴿ الشرح ﴾ حديث ابن بريدة رواه البخاري ومسلم وحديث ابي حنيفة واما البخاري وسبق بطوله في فصل الركوع وبجينة بضم الموحدة وفتح المهملة وهي صحابة اسلمت رضي الله عنها وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن سعد اسمها عبدة يعني وبجينة لقبوا بها عبد الله بن مالك يكنى ابا محمد اسلم وصاحب النبي صلى الله عليه وسلم قديما وكان فاضلا ناسكا يصوم الدهر غير ايام النهي رضي الله عنه * اما حكم المسئلة فاذا كانت الصلاة اكثر من ركعتين جلس بعد الركعتين وهذا الجلوس سنة وليس بواجب وقد سبق بيان صفة الافتراش في الجلوس من السجدين وجلسة الاستراحة وجلسة التشهد الاول وجلسة التشهد الاخير فالاولى والاربعة واجبتان والثانية والثالثة سنتان والسنة ان يجلس في الثلاث الاول مقترشا وفي الاربعة متوركا فلو عكس جاز ولكن الافضل ما ذكرناه *

النبي صلى الله عليه وآله وسلم « لم يكن يرفع اليد الا في ثلاث مواطن الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة » (١) وهذا اختيار القفال واليميل امام الحرمين فان قلنا لا يرفع فذلك ان قلنا بوضع فوجان في أنه هل يسح بها وجهه قال في التهذيب أصحها أنه لا يسح *

(١) (حديث) انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع اليد إلا في ثلاثة مواطن الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة لأصل له من حديث انس بل في الصحيحين عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في كل دعائه إلا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى ياضا بطيه : وروى البيهقي عن انس انه رفع يديه في القنوت : وعن عائشة انه رفع يده في دعائه لاهل البقيع رواه مسلم وعنده عن عمر انه رفع يده صلى الله عليه وسلم في دعائه يوم بدر والبخاري عن ابن عمر انه رفعها في دعائه عند الجرة الوسطي : وعن انس انه رفعها

(فرع) قال اصحابنا لا يتمن للجلوس في هذه المواضع هيئة الاجزاء بل كيف وجد اجزاء سواء تورك او اقترش او مد رجله او نصب ركبتيه او احداها او غير ذلك لكن السنة التورك في آخر الصلاة والاقتراش فيها سواء والاقتراش ان يضع رجله اليسرى على الارض ويجلس على كعبها وينصب اليمنى ويضع اطراف اصابعها على الارض موجهة الى القبلة والتورك ان يخرج جليبه وما على هيئة الاقتراش من جهة يمينه ويمكن وركه الا يسر من الارض *

(فرع) في مذاهب العلماء في حكم التشهد الاول والجلوس له : مذهبا انها سنة وبه قال اكثر العلماء منهم مالك والثوري والاوزاعي وابو حنيفة قال الشيخ ابو حامد وغيره وهو قول عامة العلماء وقال الليث واحمد واثير واسحق وداود هو واجب قال احمد ان ترك التشهد حدا بطلت صلاته وان تركه سهواً سجد لسبب واجزأته صلاته واحتج لهم بأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وقال « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقياساً على التشهد الاخير « واحتج اصحابنا بحديث ابن بريدة ووجه الدلالة ما ذكره المصنف : واجابوا عن حديث « صلوا كما رأيتموني أصلي » بأنهم تناول للفرض والنفل وقد قامت دلائل على نفيها. واجابوا عن القياس على التشهد الاخير بأنه لم يعم دليل على إخراجهم عن الوجوب وايضا فإنه لا يجره سجود السهو بخلاف الاول *

(فرع) في مذاهبهم في هيئته الجلوس في التشهدين : مذهبا انه يستحب ان يجلس في التشهد الاول مقترشا وفي الثاني متورا فكانت الصلاة ركعتين جلس متورا وقال مالك يجلس فيها متورا كوقال ابو حنيفة والثوري يجلس فيها مقترشا وقال احمد ان كانت الصلاة ركعتين اقترش وان كانت اربعا اقترش في الاول وتورك في الثاني واحتج لمن قال يفرش فيها بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى وينهي عن عقب الشيطان » وفي رواية البيهقي « يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى » وعن واثل بن حجر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله

قال (الركن الخامس السجود وأقله وضع الجبهة على الارض مكشوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم وفي وضع اليدين والركبتين والقدهين قولان فان أوجبتا وضع اليدين ففي كنفهما قولان وكشف الجبهة واجب وان سجد على طرته (ح) أو كورعامة (ح) أو طرف كاهلته كبحر كته لم يجز (ح) والتكس واجب في السجود وهو استلقاء الاسافل ولو تضرع التكس بمرض وجب وضع وسادة ليضع الجبهة عليها في أظهر الوجوهين *

لما صبح خير واقفقا على رفع يديه في دعائه لابي موسى الاشعري : وروى البخاري في جزء رفع اليدين رفع يديه في مواطن من حديث عائشة وابي هريرة وجابر وعمر وقال هي صحيحة فيتمن حينئذ تأويل حديث أس انه اراد الرفع البالغ بدليل قوله حتى يرى يياض ابطيه والله اعلم *

عليه وسلم « كان يفرش رجله اليسرى » واحتج للتورك بحديث عبدالله بن الزبير رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قعد في الصلاة جعل قدمه اليسرى بين ثقبه وساقه وفرش قدمه اليمنى » رواه مسلم وعن ابن عمر رضى الله عنهما « سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وتثنى اليسرى » رواه البخارى وروى مالك باسناده الصحيح عن ابن عمر الجلوس على قدمه اليسرى . واحتج اصحابنا بحديث ابي حنيفة عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قال « فاذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى وينصب اليمنى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد على مقعدته » رواه البخارى بهذا اللفظ وقد سبق بطوله في فصل الركوع وسبق هناك رواية ابي داود والترمذى قال الشافعى والاصحاب غديث ابي حنيد واصحابه صريح في الفرق بين الشاهدين وباقي الاحاديث مطلقة فيجب حملها على مواقتفن روى التورك اراد الجلوس في التشهد الاخير ومن روى الاقتراس اراد الاول وهذا متعين للجمع بين الاحاديث الصحيحة لا سيما وحديث ابي حنيد واقفه عليه عشرة من كبار الصحابة رضى الله عنهم والله اعلم .

(فرع) قال اصحابنا الحكة في الاقتراس في التشهد الاول والتورك في الثاني انه اقرب الى تذكر لصلاة وعدم اشتباه عدد الركعات ولان السنة تخفيف التشهد الاول فيجلس مقترشا ليكون اسهل للقيام والسنة تطويل الثاني ولاقيام بعده فيجلس متوركا ليكون اعون له وامكن ليتوفر الدعاء ولان المسبوق اذا رآه علم في اء التشهدين .

(فرع) المسبوق اذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجها : (الصحيح) المنصوص في الام وبه قطع الشيخ ابو حامد والبندنيجي والقاضى ابو الطيب والقزالي والجمهور بمجلس مقترشا لانه ليس باخر صلاته (والثاني) بمجلس متوركا متابعة للامام حكمه امام الحرمين ووالله والرافعي

الكلام في السجود في الاقل والاكثر (اما الاقل) فهذا الفصل يتكفل ببيانها وبمسائل (أحدها) فيما يجب وضعه على مكان السجود ولا بد من وضع الحبة خلافا لابي حنيفة حيث قال الحبة والاتف يجزى . وضع كل واحد منهما الاخر ولا تتعين الحبة . انما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر قرا » ولا يجب وضع جميع الحبة على الارض بل يكفي وضع ما يقع عليه الاسم منها وذكر القاضى ابن كيج ان ابا الحسين بن القطان حكى وجها انه لا يكفي وضع البعض لظاهر خبر ابن عمر والمذهب الاول للاروى عن جابر رضى الله

(١) حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سجدت فمكن جبهتك من الارض ولا تنقر قرا ابن حبان من حديث طلحة بن مصرف عن مجاهد عنه في حديث طويل ورواه الطبرانى من طريق ابن مجاهد عن ابيه به نحوه وقد ييض المنذرى في كلامه على هذا الحديث في تخرىج احاديث المذهب : وقال النووى لا يعرف وذكره في الخلاصة في فصل الضميف .

(الثالث) ان كان جلوسه في محل التشهد الاول للمسبوق اقترش وإلا تورك لان جلوسه حينئذ لجرد المتابعة فيتابع في الهيئة حركه الراضي وإذا جلس من عليه سجود سهو في آخره فوجهان حكمها إمام الحرمين وآخرون (أحدهما) يجلس متوركا لانه آخر صلاته (والثاني) وهو الصحيح يفتersh وبه قطع صاحب العدة وآخرون وقوله امام الحرمين عن معظم الأئمة لانه مستوفز ليم صلاته فعلى هذا اذا سجد سجدتي السهو تورك ثم سلم *

(فرع) قال أصحابنا يتصور أن يشهد أربع مرات في صلاة المغرب بان يكون مسبوقا أدرك الامام بعد الركوع يشهد أربع مرات يقرش في ثلاثة منهن ويتورك في الرابعة *

* قال المصنف رحمه الله *

(والمستحب أن يسط اصابع يده اليسرى على فخذه وفي اليد اليمنى ثلاثة أقوال (أحدها) يضعها على فخذه مقبوضة الاصابع الا المسبحة وهو المشهور لما روى ابن عمر رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قعد في التشهد وضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة وروى ابن الزبير رضي الله عنها قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس اقترش اليسرى ونصب اليمنى ووضع ابهامه عند الوسطي وأشار بالسبابة ووضع اليسرى على فخذه اليسرى» وكيف يصنع بالابهام فيه وجهان (أحدهما) يضعها بجانب المسبحة على حرف راحته أسفل من المسبحة كأنه عاقد ثلاثا وخمسين لحديث ابن عمر رضي الله عنهما (والثاني) يضعها على حرف أصبعه الوسطي لحديث ابن الزبير (والقول الثاني) قاله في الاملاء يقبض المختصر والنصر والوسطي ويسط المسبحة والابهام لما روى ابو حميد عن النبي صلى الله عليه وسلم (والقول الثالث) أنه يقبض المختصر والنصر ويحلق الابهام مع الوسطي لما روى وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «وضع مرققه اليمين على فخذه اليمنى ثم عقد اصابعه المختصر والتي تليها وحلق حلقة باصبعه الوسطي على الابهام ورفع السبابة ورايته يشير بها» *

عنه قال «رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد باعلى جبهته على قصاص الشعر» (١) ولا يجرى وضع الجبين عن وضع الجبهتهما جانبا الجبهة وهل يجب وضع اليدين والركبتين والقاعدتين على مكان السجود فيه قولان (أحدهما) وبه قال احمد يجب وهو اختيار الشيخ ابى على لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) حديث جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد باعلا جبهته على قصاص الشعر الدارقطني بسند فيه عبد المز بن عبيد الله وليس بالقوى قاله الدارقطني وقال النسائي متروك وله طريق اخرى رواها الطبراني في الاوسط من طريق ابى بكر بن ابى مريم عن حكيم ابن عمير عن جابر وأعله ابن حبان بابن ابى مريم وقال روى الحفظ يحدث بالشيء وبهم فيه *

(الشرح) حديث ابن عمر رواه مسلم بلفظه وحديث ابن الزبير رواه مسلم أيضا ولفظه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد في الصلاة وضع قدمه بين يديه وساقه وفرش قدمه اليمنى ووضع يده اليسرى على ركبته اليسرى ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى وأشار بأصبعه» وفي رواية مسلم أيضا عنه «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى وبقم كفه اليسرى ركبته» وأما حديث أبي حميد قال روى أبو داود وغيره عنه بالسناد الصحيح أنه قال «وضع كفه اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه» وأما حديث وائل فرواه البيهقي بلفظه وابن ماجه بمعناه واسناده صحيح قال البيهقي ونحن نخبره ونختار ما في حديث ابن عمر وابن الزبير ثبوت خبرهما وقوة إسنادهما ومن ترجمهما ورجعناهم في الفضل على عاصم بن كليب راوى حديث وائل «وأما ألفاظ الفصل فالمسبحة هي السبابة سميت مسبحة لآشارتها إلى التوحيد والتزويه وهو التسبيح وسميت سبابة لأنه يشار بها عند المحاسبة والسب (وقوله) عقد ثلاثة وخمسين شرط عند أهل الحساب أن يضع طرف المختصر على النصر وليس ذلك مرادا هنا بل مراده أن يضم المختصر على الراحة كما يضع النصر والوسطى عليها وإنما أراد صفة الإبهام والمسبحة تكون اليد على الصورة التي يسميها أهل الحساب تسعة وخمسين أتباعا لرواية الحديث في صحيح مسلم وغيره كالمسبوق والله أعلم» أما أحكام المسألة قتال الشافعي والأصحاب السنة في التشهدين جميعا أن يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى واليمنى على فخذه اليمنى وينشر أصابعه اليسرى جهة القبلة ويجعلها قريب من طرف الركبة بحيث تساوى رءوسها الركبة وهل يستحب أن يفرج الأصابع أم يضمها فيه وجان قال الرافعي (الاصح) أنه يفرجها تفرجا مقتصدا ولا يؤمر بالتفريج الفاحش في شيء من الصلاة وهذا اختيار صاحب الشامل وأكثر الخراسانيين أو كثير منهم (والثاني) يضعها موجهة إلى القبلة وهذا الثاني اصح وبه قطع المحاملي والبندنجي والرواني وآخرون ونقل الشيخ أبو حامد في تعليقه اتفاق الأصحاب عليه وأما قول إمام الحرمين والغزالي ومن تابعها لا يؤمر بضم الأصابع إلا في السجود فهو اختيار منه لاحد الوجهين والاصح خلافه والله أعلم: وأما اليمنى فيضمها على طرف الركبة اليمنى ويقبض خنصرها وينصرها ويرسل المسبحة وفيما يفعل بالإبهام والوسطى الأقوال الثلاثة التي حكها المصنف وهي مشهورة

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة واليدين

(١) (حديث) ابن عباس أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده إلى أفه واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه ولمسلم من حديث البراء إذا سجدت فضع كفك وارفع مرفقك ولا يابى داود من حديث ابن عمر أن اليمين يسجدان كما يسجد الوجه فإذا وضع أحدكم وجهه فليضمها وإذا رضعه فليضعها *

في كتب اصحابنا و انكروا على امام الحرمين والعزالي حيث حكياها أوجها وهي أقوال مشهورة (أحدها) يقبض الوسطى مع الخنصر والبنصر ويرسل الابهام مع المسبحة وهذا نصه في الاملاء (والثاني) يخلق الابهام والوسطى وفي كيفية التحليق وجهاً حكلها بغوى وآخرون قالوا (أصحها) يخلقها برأسها وبهذا قطع الحاملي في كتابه (والثاني) يضع أملة الوسطى بين عقدتي الابهام (والقول الثالث) وهو الأصح أنه يقبض الوسطى والابهام أيضاً وفي كيفية قبض الابهام علي هذا وجهاً أصحها يضعها بمجنب المسبحة كأنه عاقد ثلاثة وخمسين (والثاني) يضعها على حرف أصبعه الوسطى كأنه عاقد ثلاثة وعشرين قال أصحابنا وكيف فعل من هذه الميقات قد أتى بالسنة وأما الخلاف في الأفضل قال أصحابنا وعلي الأقوال والأوجه كلها يسن أن يشير بمسبحة يمينه فيرضها إذا بلغ المزة من قوله لا إله إلا الله ونص الشافعي علي استحباب الإشارة للأحاديد السابقة قال أصحابنا ولا يشير بها إلا مرة واحدة وحكي الرافعي وجهاً أنه يشير بها في جميع التشهد وهو ضعيف وهل يحركها عند الرفع بالإشارة فيه أوجه (الصحيح) الذي قطع به الجمهور أنه لا يحركها فلو حركها كن مكرها ولا تبطل صلاته لأنه عمل قليل (والثاني) يحرم تحريكها فإن حركها بطلت صلاته حكاه (١) عن أبي علي بن أبي هريرة وهو شاذ ضعيف (والثالث) يستحب تحريكها حكاه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب وآخرون وقد يحتاج لهذا بحديث وأهل بن حجر رضي الله عنه أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين في التشهد قال « ثم رفع أصبعه فراهته يحركها يدعو بها » رواه البيهقي بإسناد صحيح قال البيهقي يحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة بها لا تكرر تحريكها فيكون موافقاً لرواية ابن الزبير وذكر بإسناده الصحيح عن ابن الزبير رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشير بأصبعه إذا دعا لا يحركها » رواه أبو داود بإسناد صحيح وأما الحديث المروي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم « تحريك الأصبع في الصلاة مذمومة للشيطان » فليس بصحيح قال البيهقي تفرد به

(١) يابض بالأصل

والركبتين وأطراف القدمين» (١) ويروي علي سبعة آراء « وأظهرها لا يجزئ » قال أبو حنيفة ويروي عن مالك أيضاً لأنه لو وجب وضعها لوجب الإيماء بها عند العجز وقربها من الأرض كالجنبهاتان

(١) (قوله) ويروي علي سبعة آراء هي في سنن أبي داود من هذا الوجه وعند أبي يعلى من رواية سعد بن أبي وقاص وزاد فيه قائماً لم يضمه فقد انتقص ولمسلم عن العباس بن عبد المطلب مثله وعزاه للمنزدي للفتق عليه فوم قانه في بعض نسخ مسلم دون بعض ولهذا استدركه الحاكم ولم يذكره عبد الحق وصححه ابن حبان وعزاه أصحاب الأطراف والمجدي في الجمع وابن الجوزي في جامعه وتحقيقه والبيهقي وابن نيمية في المستقي لتخريج مسلم وانكر ذلك القاضي عياض في شرح مسلم فقال لم يقع عند شيوختنا في مسلم ولم يخرج البخاري أصلاً وقال البزار لا نعلم أحداً قال الآراء إلا العباس وهو متعقب برواية ابن عباس التي في سنن أبي داود *

الواقدي وهو ضعيف قال العلماء الحسكة في وضع اليدين على الفخذين في التشهد أن ينمعا من الميث (فرع) في مسائل تتعلق بالإشارة بالمسبحة (أحداها) أن تكون إشارته بها إلى جهة القبلة واستدل له البيهقي بحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (الثانية) ينوي بالإشارة الإخلاص والتوحيد ذكره المزني في مختصره وسائر الأحباب واستدل له البيهقي بحديث فيه رجل يجول عن الصحابي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يشير بها للتوحيد » وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال هو الإخلاص وعن مجاهد قال « مقعة الشيطان » (الثالثة) يكره أن يشير بالسبائين من اليدين لأن سنة اليسرى أن تستمر مبسوطة (الرابعة) لو كانت اليمنى مقطوعة سقطت هذه السنة فلا يشير بغيرها لانه يلزم ترك السنة في غيرها ومن صرح بالمسألة المتولي وهو نظير من ترك الرمل في الثلاثة لا يتداركه في الأربعة لأن سنتها ترك الرمل وقد سبق له نظائر (الخامسة) أن لا يجاوز بصره إشارته واحتج له البيهقي وغيره بحديث عبد الله بن الزبير « أن النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده اليمنى وأشار بأصبعه ولا يجاوز إشارته » رواه أبو داود باسناد صحيح والله أعلم * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويتشهد وأفضل التشهد أن يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله واشهد أن محمداً رسول الله لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة فيقول قولوا التحيات المباركات الصلوات الطيبات وذكر نحو ما قلناه وحكي أبو علي الطبري رحمه الله تعالى عن بعض أصحابنا أن الأفضل أن يقول بسم الله وبالله التحيات لله لما روى جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف المذهب وذكر التسمية غير صحيح عند أصحاب الحديث وأقل ما يجزى من ذلك خمس كلمات وهي التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله واشهد أن محمداً رسول الله لأن هذا يأتي على معنى الجميع ﴾ (الشرح) حديث ابن عباس رضي الله عنهما صحيح رواه مسلم وقد ثبت في التشهد أحاديث (أحدها) حديث ابن مسعود رضي الله عنهما قال « كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان وفلان فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان وفلان فالتفت إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا يجب فيكفي وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في اليدين يباطن الكف وفي الرجلين يبطون الأصابع وإن قلنا لا يجب فيعتمد على ما شاء منها ويرفع ما شاء ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب أو المقطوع به ولا يجب وضع الأنف على الأرض في السجود خلافاً لما حنف إحدى الروايتين حيث قال يجب وضعه مع الجبهة لنا ما سبق من حديث جابر رضي الله عنه ومعلوم

قلنا يجب فيكفي وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار في اليدين يباطن الكف وفي الرجلين يبطون الأصابع وإن قلنا لا يجب فيعتمد على ما شاء منها ويرفع ما شاء ولا يمكنه أن يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب أو المقطوع به ولا يجب وضع الأنف على الأرض في السجود خلافاً لما حنف إحدى الروايتين حيث قال يجب وضعه مع الجبهة لنا ما سبق من حديث جابر رضي الله عنه ومعلوم

الله عليه وسلم فقال الله هو السلام فإذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فانكم إذا قتلتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض أشهد أن لا إله الا الله وأشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم لينخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو « رواه البخارى ومسلم وفي رواية للبخارى كنا نقول السلام على الله من عباده السلام على فلان وفلان فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا على الله فان الله هو السلام » وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا التشهد كما يعلنا السورة من القرآن فكان يقول « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله » رواه مسلم وفي رواية له كما يعلنا القرآن وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كن عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم التحيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً عبده ورسوله » رواه النسائي وروى أبو داود نحوه من رواية أن عمر وجابر وممرة ابن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عبد الرحمن بن عبد القارى بتشديد الياء أنه سمع عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وهو على المنبر يعل الناس التشهد يقول « قولوا التحيات لله الزاكيات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهدان محمداً عبده ورسوله » رواه مالك في الموطأ وعن القاسم بن

أن من سجد باعلى الجبهة لا يكون أنفه على الأرض (الثانية) يجب كشف الجبهة في السجود لما روى عن خباب قال « شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا في جباهنا واكفنا فلم يشكنا شئ لم يزل شكوانا » ولا يجب كشف الجميع بل يكفي ما يقع عليه الاسم كما في الوضع ويجب أن يكون المكشوف من الموضوع على الأرض فلو كشف شيئاً ووضع غيره لم يجز وإنما يحصل الكشف إذا لم يكن بينه وبين موضع السجود حائل متصل به يرتفع به ارتفاعه فلو سجد على طرته أو كور عمامته لم يجز لأنه لم يباشر

(١) حديث خباب بن الارت شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضا في جباهنا واكفنا فلم يشكنا رواه الحاكم في الاربعين له عن أبي علي بن خزيمة عن الليث بن الفضل الاصفاطي عن احمد بن يونس عن ابى اسحاق عن سعيد بن وهب عنه بهذا وقال رواه مسلم عن احمد بن يونس يريد أصل الحديث وهو كذلك إلا انه ليس فيه في جباهنا واكفنا ولا فيه لفظ حر ورواه البيهقي من هذا الوجه ومن طريق زكريا بن ابى زائدة عن ابى اسحاق أيضاً ورواه وابن المنذر من طريق يونس بن ابى اسحاق عن سعيد بن وهب نحو لفظ مسلم وزاد وقال إذا زالت الشمس فصلوا وكذا زادها الطبراني ولفظه فما اشكنا اى لم يزل شكوانا وأشار البيهقي

محمد ان عائشة رضي الله عنها كانت اذا تشهدت قالت التحيات الطيبات الصلوات الزايات لله
 أشهد ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام
 علينا وعلى عباد الله الصالحين صحيح رواه مالك في الموطأ فهذه الاحاديث الواردة في التشهد كلها
 صحيحة وأشدّها صحة باتفاق المحدثين حديث ابن مسعود ثم حديث ابن عباس قال الشافعي
 والاصحاب وبأيها تشهد أجزأه لكن تشهد ابن عباس افضل وهذا معنى قول المصنف وافضل
 التشهد ان يقول إلى آخره فقوله افضل التشهد دليل على جواز غيره وقد أجمع العلماء على جواز
 كل واحد منها ومن قتل الاجماع القاضي أبو الطيب قل أصحابنا انما يرجع الشافعي تشهد ابن عباس
 على تشهد ابن مسعود لزيادة لفظة المباركات ولأنها موافقة لقول الله تعالى نحية من عند الله مباركة
 طيبة وقوله كما يعلننا السورة من القرآن ورجحه البيهقي قال بان النبي صلى الله عليه وسلم علمه لابن
 عباس واقرائه من أحداث الصحابة فيكون متأخراً عن تشهد ابن مسعود واضراً به واختار أبو حنيفة
 والثوري واحد وابو ثور تشهد ابن مسعود واختار مالك تشهد ابن عمر رضي الله عنهما واما حديث
 جابر الذي في اوله باسم الله وبالله فرواه التسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم ولكنه ضعيف عند
 أهل الحديث كما نقله المصنف عنهم وكذا نقله البغوي وعن ضعفه البخاري والتسائي وروى
 التسمية البيهقي من طرق وضعها ونقل تضعفه عن البخاري وذكر الحاكم أبو عبد الله في المستدرک
 أن حديث جابر صحيح ولا يقبل ذلك منه فان الذين ضعفوه أحمل من الحاكم وأحق وأما الفاظ
 الفصل فسمي التشهد لما فيه من الشهادتين وقوله التحيات جمع نحية قال الأزهري قال الفراء (١) الملك
 وقيل البقاء الدائم وقيل السلامة وتقديره السلامة من الآفات حكلها الأزهري وقيل النحية الحيا
 والاول روى عن ابن مسعود وابن عباس وقاله ابن المنذر وآخرون قال ابن قتيبة انما قيل التحيات
 بالجمع لانه كان لكل واحد من ملوكهم نحية يحيا بها ف قيل لنا قولوا التحيات لله أي الالفاظ التي
 تدل على الملك مستحقة لله تعالى وحده قال البغوي في شرح الستة لان شيئاً مما كانوا يحيون
 به الملوك لا يصاح لثناء على الله تعالى وقوله المباركات الصلوات الطيبات
 قالوا تقديره والمباركات والصلوات والطيبات بلواو كما جاء في الاحاديث الباقية ولكن
 حذفت الواو وحذف واو العطف جائز (قوله) الصلوات قيل المراد به العبادات قاله الأزهري وقيل

بجهته موضع السجود وقال أبو حنيفة يجوز السجود على كور العمامة على الناصية والسك على اليد ايضاً

الى ان الزيادة في قوله وقال اذا زالت الى آخره مدرجة بين ذلك زهير في رواجه عن ابى اسحاق
 ورواه ابن عيينه عن الاعمشي عن عمارة بن عمير عن ابى معمر عن خباب واعطاه ابو زرعة بان
 هذا الاستناد انما هو لمتن كنا نعرف قراءته باضطراب لحيته وانما روى الاعمش حديث الرمضاء
 عن ابى اسحاق عن سعيد بن وهب عن خباب وهم فيه وكيع فقال عن حارثة بدل سعيد بن وهب

الرحمة وقيل الادعية حكها بغوى وقيل للرد الصلوات الشرعية وقيل الصلوات الخمس وهذا قال ابن المنذر في الاشراف والبندنجي وصاحب العدة والبيان قال صاحب المطالع علي هذا تقدير الصلوات لله منه أي هو للفضل بها وقيل للعبود بها (قوله) لطيبات قيل معناه الطيبات من الكلام الذي هو ثناء على الله تعالى وذكر له قاله الازهرى وآخرون وقال الخطابي معناه ما طاب وحسن من الكلام فيصلح أن يثنى به عليه ويدعى به دون ما لا يليق وقال ابن المنذر وابن بطال وصاحب البيان معناه الصالحة «قوله سلام عليك أيها النبي» قال الازهرى فيه قولان (أحدهما) معناه اسم السلام أي اسم الله عليك (والثاني) معناه سلم الله عليك تسليماً وسلاماً ومن سلم الله عليه سلم من الآفات كلها «قوله السلام علينا» لم أر لأحد كلاماً في الضمير في علينا وقاضيت فيه كباراً فحصل ان المراد الحاضرون من الامام والمؤمنين والملائكة وغيرهم «وقوله وعلى عباد الله الصالحين» العباد جمع عبد رويانا عن الاستاذ أبي القاسم اتمشيري في رسالته قال سمعت أبا علي الدقاق يقول ليس شيء أشرف من العبودية ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بالعبودية ولهذا قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم ليلة المراج وكانت أشرف اوقاته (سبحان الذي اسرى بسببه ليلاً) وقال تعالى (فاوحى الى عبده) والصالحون جمع صالح قال ابو اسحق الزجاج وصاحب المطالع هو اتمام بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عبادهم وقوله «اشهد ان لا اله الا الله» معناه اعلم وايقن «قوله رسول الله» قال الازهرى الرسول هو الذي يتابع اخبار من بشه وقال غيره تتابع الوحى اليه والله اعلم : واما قول المصنف لما روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا وقع في المذهب وفيه مخذوف تقديره «عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يعطهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله» إلى آخره وأما قوله لان هذا يأتي على معنى الجميع فينزع فيه لان لفظ التحيات لا يتضمن المباركات والصلوات والطيبات «أما حكم المسألة فأكل التشهد عندما تشهد ابن عباس بكاهلهم ويقوم مقامه في الكلام (١) تشهد ابن مسعود ثم تشهد عمر رضي الله عنهم وقد بينا الجميع وحكي الراصي وجهاً غريباً أن الافضل أن يقول «التحيات للمباركات الزاكيات والصلوات لله» ليكون جامعاً لما كلها وقال جماعة من أصحابنا منهم أبو علي الطبري يستحب أن يقول في أوله بسم الله وبالله التحيات لله إلى آخره وقطع الجمهور بأنه لا يستحب التسمية ولم يذكرها الشافعي لعدم ثبوت الحديث فيها وحكى الشيخ أبو حامد التسمية عن علي بن أبي طالب وابن عمر رضي الله عنهم قال ولم يقل بها غيرهما من الفقهاء وأما أقل التشهد فقال

(١) كذا في الأصل
وله الكمال
فعرراه

إذا لم تكن مرفوعة عن الأرض بحيث لا يلقى اسم السجود عن أحد روايتان للذهبيين واختلف

: (قائدة) أحجج الراصي بهذا الحديث على وجوب كشف الجبهة في السجود وفيه نظر لحديث انس قالاً لم يستطع أحدنا ان يمين جبهته من الأرض بسط ثوبه فسجد عليه فدل على أنهم كانوا

الشافعي وأكثر الأصحاب أقوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وقال جماعة وإن محمداً رسول الله كذا قلته الرافعي عن العراقيين والروائي وقال البيهقي وأشهد أن محمداً رسول الله قال وقلته ابن كعب والصيدلاني فاسقطا قوله وبركاته وقالوا وأشهد أن محمداً رسول الله (قلت) وكذا رأيت نص الشافعي في الام تأ قلته الصيدلاني وكذا قلته الشيخ أبو حامد في تعليقه عن الام وقال ابن سريج أقوله « التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله » واسقط بعضهم في الحكاية عن ابن سريج لفظ السلام الثاني فقال « السلام عليك أيها النبي وعلى عباد الله الصالحين » واسقط بعضهم الصالحين واختاره الامام أبو عبد الله الحلبي من كبار أصحابنا المتقدمين والصحيح الاول لأنه تكرر في الاحاديث ولم يسقط في شيء من الروايات الصحيحة فيجب الاتيان به كله ولهذا قال الشافعي والأصحاب تعيين لفظة التحيات ثبوتها في جميع الروايات بخلاف المباركات وما بعدها وما يدل لقوط لفظة وأشهد رواية أبي موسى السابقة وأما إسقاط الصالحين خطأ لأن الشرع لم يرد بالسلام على كل العباد هنا بل خص به الصالحين فيعين أن يكون إسقاط علينا خطأ أيضاً لأن المتكلم لا يدخل في الصالحين فلا يجوز حذفه فالخاصل أن في قوله ورحمة الله وبركاته ثلاثة أوجه (أصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الاول دون الثاني وفي علينا والصالحين ثلاثة أوجه (أصحها) وجوبها (والثاني) حذفها (والثالث) وجوب الصالحين دون علينا وفي الشهادة الثانية ثلاثة أوجه (أحدها) وأشهد أن محمداً رسول الله (والثاني) وهو الأصح وإن محمداً رسول الله (والثالث) وإن محمداً رسول الله والله أعلم *

(فرع) وقع في المذهب في التشهد سلام عليك أيها النبي سلام علينا بتذكير سلام في الموضعين وكذا هو في البويطي وكذا ذكره المصنف في التنبيه وآخرون وكذا جاء في بعض الاحاديث وقال جماعة من الأصحاب السلام عليك السلام علينا بالالف واللام فيها وكذا جاء في أكثر الاحاديث وأكثر كلام الشافعي ووقع في مختصر المزني السلام عليك أيها النبي سلام علينا بإثبات

في حال الاختيار يباشر من الأرض بالجلاء وعند الحاجة كالخريصون بالخائف وحينئذ فلا يصح حمل الحديث على ذلك لأنه لو كان مطلوبهم السجود على الخائف لاذن لهم في اتخاذ ما يسجدون عليه منفصلاً عنهم فقد ثبت أنه كان يصلي على الخمرة وعلى الفراش فلم أنه لم يمنهم الخائف وإنما طلبوا منه تأخيرها زيادة على ما كان يؤخرها ويرد بها فلم يجيبهم والله أعلم : وفي الباب عن ابن مسعود رواه الترمذي في اللؤلؤ من طريق زيد بن جبير عن خشف بن مالك عنه وصحح البخاري وقته وفيه عن جابر رواه الطبراني في الصغير والقبلي في الضعفاء وأعله بيلط راويه عن ابن المنكدر وقال

الالف واللام في الاول دون الثاني وافترق اصحابنا علي ان جميع هذا جائز لكن الالف واللام افضل لكثرتها في الاحاديث وكلام الشافعي وزيادته فيكون احوط ولمواقفته سلام التحلل من الصلاة والله اعلم * قال المصنف رحمه الله *

(قال في الام وان ترك الترتيب لم يضر لان المقصود يحصل مع ترك الترتيب ويستحب اذا بلغ الشهادة ان يشير بالمسبحة لما روينا من حديث ابن عمر وابن الزبير وواثل بن حجر رضي الله تعالى عنهم وهل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في هذا التشهد فيه قولان قال في القديم لا يصلي لانها شرعت الصلاة فيه عليه اشترعت علي آله كالتشهد الاخير وقال في الام يصلي عليه لانه قد ورد شرع فيه التشهد فشرع فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كالمقدود في آخر الصلاة) * (الشرح) قوله قد ورد شرع فيه التشهد احتراز من الجلوس بين السجدين ومن جلسة الاستراحة وحاصل ما ذكره ثلاث مسائل (احدها) استحباب الاشارة بالمسبحة وقد سبق بيان هذه المسألة وفروعها وبيان احاديثها وما يتعلق بها في السابق (الثانية) لفظ التشهد متعين فلو ابدله بمعناه لم تصح صلاته ان كان قادراً على لفظه بالعربية فان عجز اجزأته ترجمته وعليه التعلم وقد سبق بيان هذه المسألة في فصل التكبير وحكي القاضي ابو الطيب وجها انه لو قال أعلم ان لا اله الا الله بدل أشهد اجزأه لانه بمعناه والصحيح المشهور انه لا يجزئه كسائر الكلمات فينبغي ان يأتي بالتشهد مرتباً فان ترك ترتبه نظر ان غيره تغييراً مبطلا للمعنى لم تصح صلاته وتبطل صلاته ان تعمد لانه كلام اجنبي وان لم يغيره فطريقان للمذهب صحته وهو المنصوص في الامومه قطع العراقيون وجماعة من الخراسانيين (والثاني) في صحته وجان وقيل قولان حكاه الخراسانيون وصاحب الحاوي وقطع القاضي حسين والمتولي بانه لا يصح والصحيح الاول وقد روى مالك في الموطأ والبيهقي باسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تقول في التشهد «أشهد ان لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين» وقد سبق بيانه قريباً (الثالثة) هل تشرع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التشهد الاول فيه قولان مشهوران (القديم) لا يشرع وبه قطع ابو حنيفة واحمد واسحق وحكي عن عطاء والشعبي والنخعي والثوري (والجديد) الصحيح عند الاصحاب تشرع ودليلها في الكتاب وحكي الحاملي في المجموع طريقين (احدهما) هذا (والثاني) يسن قولاً واحداً وحكي صاحب العدة طريقين

مجهول وقد وثقه الطبراني وقال انه لم يرو عن هذا الحديث . (قائمة) قال البيهقي احاديث كان يسجد على كور عمامته لا يثبت منها شيء بنى مرفوعاً وحكى عن الازاعي انه قال كانت عمائم القوم صفاراً لينة وكان السجود على كورها لا يمنع من وصول الجبهة الى الارض وقال الحسن كان اصحاب رسول الله ﷺ يسجدون وابديهم في ثيابهم ويسجد الرجل منهم على عمامته علقه البخاري

(أحدهما) قولان (والثاني) لا يسن قولاً واحداً فحصل ثلاث طرق المشهور في المسألة قولان والصحيح أنها تسن وهو نصف في الام والاملاء، وأما الصلاة على الآكف في التشهد الاول فغير مطرقة (أحدهما) ذوبه قطع المصنف وسائر العراقيين لا يشرع (والثاني) حكمه الحرمانيون انه يني على وجوبها في التشهد الاخير فان لم نوجبها وهو المذهب لم يشرع هنا والا قولان كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قال الراضي فان قلنا لا تسن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول ولا في التثنوت ففعلها في أحدهما أوجبناها على الاول في الاخير ولم نسنها في الاول فان أتى بها فيه فقد نقل ركنا الي غير موضعه وفي بطلان الصلاة به خلاف وتفصيل يأتي ان شاء الله تعالى *

(قرع) قل أصحابنا يكره أن يزيد في التشهد الاول علي فقط التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل إذا سنها فبكره أن يدعو فيه أو يطوله بذكر آخر فان فعل لم يطل صلاته ولم يسجد لله سواء طوله عدداً أو سهواً هكذا نقل هذه الجملة الشيخ أبو حامد عن نص الشافعي وافق الاصحاب عليها وقد محتج له بحديث أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم «كان في الركعتين الاولين كأنه على الرسف قالوا حتي يقوم» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وقال الترمذي هو حديث حسن وليس كما قال لان أبا عبيدة لم يسمع أباه ولم يدركه باتفاقهم وهو حديث منقطع * قال المصنف رحمه الله *

«ثم يقوم الى الركعة الثالثة معتمداً على الارض يديه لما روينا عن مالك بن الحويرث في الركعة الاولى ثم يصلي ما بقي من صلاته مثل الركعة الثانية إلا فيما بيناه من الجهر وقراءة السورة»

«الشرح» مذهبنا أنه يقوم الى الثالثة معتمداً يديه على الارض وسبق بيان مذاهب العلماء في ذلك ودليلنا ودليلهم قال الشافعي والاصحاب يقوم مكبراً أو يبتدئ التكبير من حين يبتدئ *

وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود على الإمامة موقوفاً على الصحابة : وأخرج أبو داود في المراسيل عن صالح بن خيوان السبائي ان رسول الله ﷺ رأى رجلاً يسجد الى جنبه وقد اتهم على حبه فصر عن جبهته وعن عياض بن عبد الله قال رأى رسول الله ﷺ رجلاً يسجد على كور الإمامة قائماً يده ارفع عمامته : وأما الأحاديث التي أشار اليها البيهقي فوردت من حديث ابن عباس وابن ابى اوفى وجابر وأنس : أما ابن عباس في الحلية لاني سمع في ترجمة ابراهيم بن ادهم وفي استاده ضعفاء : وأما ابن ابى اوفى ففي الطبراني الاوسط وفيه قائم أبو الوركاء وهو ضعيف : وأما جابر ففي كامل ابن عدي وفيه عمرو بن شمر وجابر الجعفي وهما متروكان : وأما انس ففي علل ابن ابى حاتم وفيه حسان بن سياف وهو ضعيف وقال أبو حاتم هذا حديث منكرو رواه عبد الرزاق عن عبد الله بن محرز عن سليمان بن موسى عن مكحول مرسل : وعن يزيد بن الاصم انه سمع ابا هريرة كان رسول الله ﷺ يسجد على كور عمامته قال ابن ابى حاتم هذا حديث باطل والله اعلم *

القيام وعنده إلى أن ينتصب قائما وقد سبق في فصل الركوع حكاية قول تقيه الخراسانيون أنه لا يبعد والصحيح الاول وينكر علي المصنف كونه ترك ذكر التكبير وهو سنة بلا خلاف للاحاديث الصحيحة التي سبق ذكرها في فصل الركوع وهذا الذي ذكرناه من استحباب ابتداء التكبير من القيام هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء وعن مالك روايتان (أحدهما) هكذا (والثانية) وهو أن شرعته أنه لا يكبر في حال قيامه فإذا انتصب قائما ابتداء التكبير قال ابن بطال للمالكي وهذا الذي وافق الجمهور أولي قال وهو الذي تشهد له الآثار قال أصحابنا ثم يصلي الركعة الثالثة كالثانية إلا في الجهر وقراءة السورة ففيها قولان سبقا هل تشرع أم لا فإن شرعت فهي أخف من القراءة في الثانية كما سبق وجبان في استحباب رفع اليدين إذا قام من التشهد الاول وذكرنا أن المشهور في المذهب أنه لا يستحب وأن الصحيح أو الصواب أنه يرفع يديه وبسطنا دلائله والله أعلم *

قال المصنف رحمه الله *

﴿ فاذا بلغ آخر الصلاة جلس للتشهد وتشهد وهو فرض لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال « كنا قول قبل أن يفرض علينا التشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام على الله قبل عباده السلام على جبريل وميكائيل السلام على فلان قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله » ﴾

﴿ الشرح ﴾ إذا بلغ آخر صلاته جلس للتشهد وتشهد وهذا الجلوس والتشهد فيه فرضان عندنا لاتصح الصلاة إلا بهما وبه قال الحسن البصري وأحمد وإسحاق وداود وحكلمة ابن المنذر عن عمرو بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ونافع مولي ابن عمر وغيرهما وقال أبو حنيفة ومالك الجلوس بقدر التسجد واجب ولا يجب التشهد وحكى الشيخ أبو حامد عن علي بن أبي طالب والزهرى والنخعي ومالك والأوزاعي والثوري أنه لا يجب التشهد الاخير ولا جلوسه الا ان الزهرى ومالك والأوزاعي قالوا لو تركه سجد للسهو وعن مالك رواية كافي حنيفة والأشهر أنه ان الواجب الجلوس بقدر السلام فقط واحتج لهم بحديث المسيء صلاته ويحدث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فرى عن بكر بن سودة عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل ان يتشهد فقد تمت صلاته » وفي رواية ثم أحدث قبل أن يلم فقد تمت صلاته » رواه ابو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم وأفظمهم مختلفة وعن علي رضي الله تعالى عنه موقوفا قياسي على التشهد الاول والتسبيح للركوع واحتج أصحابنا بحديث ابن مسعود

قل أصحابنا عن مالك « لنا حديث خباب وايضا فقد روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « الزق جبهتك بالارض » (١) ولو سجد على طرف كه او ذيله نظر ان كان يتحرك بحركته قياما وقعودا لم يجز

الذ كور في الكتاب وهو صحيح بهذا القبط رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا إسناده صحيح قال أصحابنا وفيه وجان (أحدهما) قوله قبل أن يفرض التشهد قبل على أنه فرض (والثاني) قوله صلى الله عليه وسلم «ولكن قولوا التحيات لله» وهذا أمر والأمر للوجوب ولم يثبت شيء صريح في خلافه قال أصحابنا ولأن التشهيدية بالقرأة لأن القيام والقعود لا تتميز العبادة منها عن العادة فوجب فيها ذكر لتمييز بخلاف الركوع والسجود وأما الجواب عن حديث للمسيء صلاته فقال أصحابنا إنما لم يذكر له لأنه كان معلوما عنده ولهذا لم يذكر له التية وقد اجتمعنا على وجوبها ولم يذكر القعود للتشهد وقد وافق أبو حنيفة علي وجوبه ولم يذكر السلام وقد وافق مالك والجمهور على وجوبه والجواب عن حديث ابن عمرو أنه ضعيف باتفاق الحفاظ من نص على ضعفه الترمذي وغيره وضعفه ظاهر قال الترمذي ليس إسناده بقوى وقد اضطروا فيه قال العلماء وضعفه من ثلاث أوجه (أنه مضطرب والافريقي ضعيف أيضا باتفاق الحفاظ وبكر بن سوادة لم يسمع من عبد الله بن عمرو وأما المنقول عن علي رضي الله عنه فضعيف أيضا ضعفه البيهقي وروى بإسناده عن أحمد بن حنبل أن هذا لا يصح. وأما القياس على التسبيح في الركوع فقد سبق الجواب عن وعن قيسهم على التشهد الاول ان النبي صلى الله عليه وسلم جبر تركه بالسجود ولو كان فرضا لم يجبر ولم يجز هذا التشهد: قال امام الحرمين في (١) ولم يزل للمسلمون يجبرون الاول بالسجود دون الثاني والله أعلم *

(١) ياض بالاصل
ولله في كتاب
الاساليب

(فرع) اجمع العلماء على الاسرار بالتشهدين وكراهة الجبر بهما واحتجوا به بحديث عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال «من السنة أن يخفى التشهد» رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن والحاكم في المستدرک وقال حسن صحيح علي شرط البخاري ومسلم قال الترمذي والعمل عليه عند أهل العلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

(والسنة في هذا القعود أن يكون متوركاً فيخرج رجل من جانب بوركه الايمن ويضع اليه على الارض لما روى أبو حميد رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في الاولتين جلس على قدمه اليسرى ونصب قدمه اليمنى واذا جلس في الاخرة جلس على اليمنى وجعل بطن قدمه اليسرى تحت مابض اليمنى ونصب قدمه اليمنى ولأن الجلوس في هذا التشهد يطول فكان التورك فيه أمكناً والجلوس في التشهد الاول يقصر فكان الاقتراش فيه أشبه ويتشهد علي ماذ كراهه (الشرح) وهذه المسئلة قد سبقت بنقلها وفروعها ومذاهب العلماء فيها في الفصل الذي قبل هذا * قال المصنف رحمه الله *

(فاذا فرغ من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وهو فرض في هذا الجلوس لما روت عائشة

ككود العمامة وان طال وكن لا يتحرك بحر كتفلا بأس لان في حكم المتفصل عنه فاشبهه بالو سجد على ذيل غيره واذا اوجبتا وضع الركبتين والتقدمين فلا وجب كشفهما اما الركبتان فلا منهما من العورة أو

رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقبل الله صلاة الا بظهور وبالصلوة علي »
والافضل أن يقول اللهم صل علي محمد علي آل محمد كما باركت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم انك
حميد مجيد روي كعب ابن عجرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ذلك
والواجب من ذلك اللهم صل علي محمد وفي الصلاة علي آل وجهان (أحدهما) يجب لما روي أبو حميد
قال « قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل علي محمد وأزواجه وذريته كما
صليت علي ابراهيم وبارك علي محمد وعلي أزواجه وذريته كما باركت علي ابراهيم إنك حميد مجيد »
والمنهـب أنها لا يجب للاجماع •

(الشرح) الذي اراه تقديم الاحاديث الواردة في الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آل
عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا قد علمنا
أورعنا كيف نلـ عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما
صليت علي ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك علي محمد كما باركت علي ابراهيم إنك حميد مجيد »
رواه البخاري ومسلم بهذا اللفظ وفي رواية لابن داود « كما صليت علي ابراهيم وكما باركت علي
ابراهيم وآل ابراهيم » وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي
عليك قال « قولوا اللهم صل علي محمد وعلي أزواجه وذريته كما صليت علي آل ابراهيم وبارك علي
محمد وعلي أزواجه وذريته كما باركت علي آل ابراهيم انك حميد مجيد » رواه البخاري ومسلم
وهذا لفظه وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال « قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك
فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل علي محمد وعبدك ورسولك كما صليت علي ابراهيم وبارك
علي محمد وآل محمد كما باركت علي ابراهيم وآل ابراهيم » رواه البخاري في صحيحه في وسط كتاب
الدعوات بهذه الـ وقد رأيت بعض الحفاظ المتأخرين الكبار عزاه الي البخاري في غير
هذا الموضع وفيه التصريح بقوله كما صليت علي ابراهيم وهي لما بدعيه (١) وعن أبي مسعود الانصاري
البدرى رضي الله عنه قال « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن عباد فقال
له بشير بن سعد أمرنا الله عز وجل أن نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك فسكت
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأل ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم
صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت علي آل ابراهيم وبارك علي محمد وعلي آل محمد كما باركت علي
آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم » رواه مسلم بهذا اللفظ وفي رواية كيف « نصلي
عليك أذا لمحن صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل علي محمد النبي الامي وعلي آل محمد كما صليت

(١) كذا بالاسل
ور

متصلان بالعمرة فلا يلزم تعظيم الصلاة كشفها واما القدمان فلا يتقدرون اسحاق علي الخف وفي كشفها
ابطال طهارة المسح وتغويت تلك الرخصة واما اليدين اذا أوجبتا وضعهما ففي كشفها قولان احدهما يجب

على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد» رواه ابو حاتم بن حبان بذكر الحاء والحاء كما رواه عبد الله بن محيىها والدارقطني والبيهقي واحتجوا بها قال الدارقطني هذا إسناد حسن وقال الحاكم هذا حديث صحيح وفي هذه الرواية فائدتان (احدهما) قوله اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا (والثانية) قوله كما صليت على ابراهيم لان اكثر روايات هذا الحديث ليس فيها ذكر ابراهيم انما فيها كما صليت على آل ابراهيم وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال «سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يدعو في صلاته لمجد الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله ﷺ عجل هذا ثم دعاه فقال له ولغيره اذا صلي احدكم فليبدأ بتحميد الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بعد بما شاء» رواه ابو داود والترمذي والنسائي وابو حاتم بن حبان - بذكر الحاء - وأبو عبد الله الحاكم في صحيحهما وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح وقال الحاكم هذا حديث صحيح على شرط مسلم وفي المسألة احاديث كثيرة غير ما ذكرناه واما كعب بن عجرة - بضم العين واسكن الجيم وبالراء - فهو ابو محمد وقال ابو عبد الله ويقل ابو اسحق بن عجرة الانصاري السلمي شهد بيعة الرضوان توفي بالمدينة سنة اثنين وقيل ثلاث وقيل احدى وخسين وهو ابن خمس وسبعين سنة وقيل غير ذلك (وقوله) حميد مجيد قال أهل اللغة والمعاني والمفسرون الحميد بمعنى المحمود وهو الذي تحمد افعاله والمجيد الماجد وهو من كل في الشرف والكرم والصفات المحمودة * أما أحكام المسألة فالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التتهد الأخير فرض بلا خلاف عندنا الا ما سأذكره عن ابن المنذر ان شاء الله تعالى فان من اصحابنا وفي وجوبها على الآكل وجان وحكامها امام الحرمين والقرطبي قولين والمشهور وجان (الصحيح) المنصوص وبه قطع جمهور الاصحاب أنها لا تجب والثاني تجب ولم يبين الجمهور قائله من اصحابنا وقد بينه ابو علي البنديجي في كتابه الجامع وأبو الفتح سليم الرازي في تربيته وصاحبه الشيخ أبو الفتح نصر الملقني في تهذيبه وصاحب العدة قالوا هو قول الترمذي من اصحابنا - بمنه من فوق مضومة ثم راء سا كنة ثم باء موحدة مضومة ثم جيم - واحتج له بحديث أبي حمير ليس فيه ذكر الآكل وكان ينبغي ان يحتج بما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة المصرحة بالصلاة على الآكل ولعل المصنف أراد بالآكل الاهل وهم الأزواج والثرية المذكورة في الحديث وهو أحد المذاهب في ذلك كما سأذكره في فرع مستقل ان شاء الله تعالى قال المصنف رحمه الله

حديث خباب واصحها لا يجب لان المقصود من السجود اظهار هيئة الخضوع وغاية التواضع وقد حصل ذلك بكشف الجبهة وأيضا فلا بد يشق ذلك عند شدة الحر والبرد بخلاف الجبهة فانها بارزة بكل حال فان أوجبتا الكشف كفى كشف البعض من كل واحدة منهما كما ذكرنا في الجبهة (الثالثة) اذا هوى من الاعتدال ووضع الجبهة وسائر اعضائه على الارض فلو وضع أعالي

غيره وهذا الوجه مردود بإجماع الأمة قيل قائله ان الصلاة على الآل لا يجب قال الشافعي والاصحاب والافضل في صفة الصلاة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخر ما ذكره المصنف وينبغي أن يجمع ما في الاجادith الصحيحة السابقة فيقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد واما أقل الصلاة فقال الشافعي والاصحاب هو ان يقول اللهم صل على محمد فلو قال صلى الله على محمد وفوجان حكاهما صاحب الحاوي قال وهما كالوجين في قوله عليكم السلام والصحيح أنه يجزئه وبه قطع صاحب التهذيب وفي هذا دليل على انه لو قال اللهم صل على النبي أو على أحد أجزأه وكذا قطع الرافعي بأنه لو قال صلى الله على رسوله أجزأه قال وفي وجه يمكن أن يقول صلى الله عليه والسكينة ترجع الى قوله في التشهد وأشهد أن محمدا رسول الله قال وهذا نظر الى المعنى وقال القاضي حسين في تعليقه لا يجزئه أن يقول اللهم صل على احمد أو النبي بل تسمية محمد صلى الله عليه وسلم واجبة قال البهوي وغيره وقل الصلاة على الآل اللهم صل على محمد وآله ويشترط أن يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ من التشهد والله اعلم

(فرع) في بيان آل النبي صلى الله عليه وسلم للأمور بالصلاة عليهم وفيهم ثلاثة أوجه لاحسابنا (الصحيح) في المذهب أنهم بنو هاشم وبنو المطلب وهو الذي نص عليه الشافعي في حرمة وتقله عن الازهرى والبيهقي وقطع به جمهور الاصحاب (والثاني) أنهم عترته الذين ينسبون اليه صلى الله عليه وسلم وهم اولاد فاطمة مرضى الله عنها ونسبهم أبدا حكمة الازهرى وآخرون (والثالث) أنهم كل المسلمين التابعين له صلى الله عليه وسلم الى يوم القيامة حكمة القاضي أبو الطيب في تعليقه عن بعض أصحابنا واختاره الازهرى وآخرون وهو قول سفیان الثوري وغيره من المتقدمين رواه البيهقي عن جابر بن عبد الله الصحابي وسفيان الثوري وغيرهما واحتجوا بهذا بقول الله تعالى (ادخلوا آل فرعون أشد العذاب) وللمراد جميع أتباعه كلهم قال البيهقي ويحتج لهم بقول الله تعالى لنوح صلى الله عليه وسلم (احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك) وقال ابن أبي من أهلك وان وعدك الحق وأنت أحكم الحاكمين

أعضائه مع الاسفل ثلاث هيئات (إحداها) أن تكون الاعالي أعلى كالأعلى وضع رأسه على شيء مرتفع وكان رأسه أعلي من حقوه فلا يجزئه ذلك لان اسم السجود لا يقع على هذه الهيئة فصار كما لو أكب ومد رجله (والثانية) أن تكون الاسفل أعلي فلهذه هيئة التكبس وهي المطلوبة ومهما كان المكان مستويا فيكون الحقو أعلي لاعتادة وان كان موضع الرأس مرتفعا قليلا قد ترتفع أسفله وتحصل هذه الهيئة ايضا (والثالثة) ان يتساوي الاعالي والاسفل لارتقاء موضع الجبهة وعدم رفعه

قال ياتوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح (فلخرجه بالشرك عن أن يكون من أهل نوح قال البيهقي وقد أجاب الشافعي عن هذا قال الذي نذهب اليه أن معنى الآية انه ليس من أهلك الذي امرناك بحملهم لأنه تعالى قال (وأهلك الا من سبق عليه القول منهم) فأعلمه أنه امره أن لا يحمل من أهله من يسبق عليه القول من أهل معصيته بقوله تعالى (انه عمل غير صالح) وعن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال « جئت أطلب عليا رضي الله عنه فلم أجده فصالت فاطمة رضي الله تعالى عنها انطلق الي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو فاجلس فجاء مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخلنا فدخلت معها فنادى رسول الله صلى الله عليه وسلم حسنا وحسبنا فاجلس كل واحد منهما على فخذه وأدنى فاطمة من حجره وزوجها ثم لف عليهم ثوبه وانه متبذّر فقال إنما يريد الله ليذهب عنك الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا اللهم هؤلاء أهلي اللهم حق قال واثلة قلت يا رسول الله وأنا من أهلك قال وأنت من أهلي قال واثلة انها لمن أرجأ ما أرجوه » قال البيهقي هذا إسناد صحيح قال وهو إلى تخصيص واثلة بذلك أقرب من تعمير الامة كلها بكونه جعل واثلة في حكم الأهل تشبيهاً ينستحق هذا الاسم لتحقيقاً واماماً رواه ابو هريرة فافق السلي عن أنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه سئل من آل محمد « قال كل مؤمن نقي » قال البيهقي هذا ضعيف لا يحمل الاحتجاج به لان ابا هريرة كذب يحيى بن معين وضعفه احمد وغيره من الحفاظ واحتج الشافعي ثم البيهقي والاصحاب لمذهب الشافعي ان الآك هم بنو هاشم وبنو المطلب بقوله صلى الله عليه وسلم « ان الصدقة لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد » رواه مسلم * (فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير : قد ذكرنا أن مذهبنا أنها فرض في وقتها أصحابنا عن عمر بن الخطاب وابنه رضي الله تعالى عنهما ونقلها الشيخ ابو حامد عن ابن مسعود وابي مسعود البدر رضي الله تعالى عنهما ورواه البيهقي وغيره عن الشعبي وهو إحدى الروايتين عن احمد « وقال مالك وابو حنيفة واكثر العلماء هي مستحبة لا واجبة حكاه ابن المنذر عن مالك وأهل المدينة وعن الثوري وأهل الكوفة وأهل الرأي وجملة من أهل العلم قال ابن المنذر وبه أقول وقال اسحق ان تركها عمداً لم تصح صلاته وان تركها سهواً رجوت ان تجزئته » واحتج لهم بمحدث « المسمي » صلاته » ومحدث ابن مسعود في التشهد ثم قال في آخره فاذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك » واحتج أصحابنا بقوله تعالى (صلوا على رسولنا سلباً) قال الشافعي رحمه الله تعالى اوجب الله تعالى بهذه الآية الصلاة واولي الاحوال بها حال الصلاة قال أصحابنا الآية تقتضي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقد أجمع العلماء انها لا تجب في غير الصلاة

الاسفل فيها تردد للشيخ ابي محمد وغيره والظاهر أنها غير مجزئة أيضاً وهذا هو المذكور في الكتاب وكذلك أورد صاحب التهذيب حيث قال وحده السجود ان تكون أسافل بدنه أعلى من اعاليه فلو تعذرت

قال الكرخي مجموع بالايجاع قبله: واحتجوا ايضا بالا حاديث الصحيحة السابقة: واجابوا عن حديث «السيء صلاته» بأنه محمول على أنه كان يعطى التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحتاج الى ذكرهما كما لم يذكر الجلوس وقد أجمعنا على وجوبه وانما ترك العلم به كما تركت النية للعلم بها والجواب عن حديث ابن مسعود أنه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ وسيأتي إيضاح ادراجها وقول الحفاظ فيه في مسألة الخلاف في وجوب السلام ان شاء الله تعالى *

قال المصنف رحمه الله *

(ثم يدعو بما أحب لما روى ابو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «اذا تشهد أحدكم فليستعوذ من اربع من عذاب النار وعذاب القبر وقتنة الحيا والمات وقتنة المسيح الدجال» ثم يدعو لنفسه بما بدا له فان كان اماما لم يطل الدعاء والا فضل ان يدعو لما روى على رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين التشهد والتسليم «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت اعلم به مني أنت المقدم وانت الموفق الى الآلة الا ان شاء الله» *

(الشرح) حديث ابي هريرة رواه البخاري ومسلم دون قوله ثم يدعو لنفسه بما بدا له واليهيى والنسائي بهذه الزيادة باسناد صحيح وحديث على رضى الله عنه رواه مسلم: قال أهل اللغة العذاب كل ما يفي الانسان ويشق عليه وأصله المنع وسعى عذابا لأنه يمنعه من المعادة ومنع غيره من مثل ما فعله (وقوله) قنة الحيا والمات أى الحياة والموت والمسيح - بفتح الميم وتخفيف السين وباء - الممثلة - وهو الصواب في ضبطه (وقيل) أشياء اخر ضيفه بنسبتها في تهذيب اللغات قال ابو عبيدو غيره المسيح هو المسيح العين وبه سمي الدجال وقال غيره مسح الأرض فهو فيل بمعنى فاعل (وقيل) المسيح الأعور وقال ابو العباس ثعلب المسيح الكذاب والدجال من الدجل وهو التغطية تسمى بذلك تمويهه وتغطيته

هذه الهيئة لمرض او غيره فهل يجب وضع وسادة ونحوها ليضع الجبهة عليها ام يكفي انهاء الرأس الى الحد الممكن من غير وضع الجبهة على شيء فيه وجان حكمها في النهاية (أظهرها) عند صاحب الكتاب انه يجب وضع شيء ليضع الجبهة عليه لان الساجد يلزمه هيئة التنكس ووضع الجبهة فاذا تعذر احد الامرين يأتي بالثاني محافظة على الواجب بقدر الامكان (والثاني) انه لا يجب ذلك لان هيئة السجود فاقته وان وضع الجبهة على شيء فيكفيه الانحاء بالقدر الممكن وهذا أشبه بكلام الاكثرين ولا خلاف أنه لو عجز عن وضع الجبهة على الأرض وقدر على وضعها على وسادة مع رعاية هيئة التنكس يلزمه ذلك ولو عجز عن الانحاء أشار بالرأس ثم بالطرف كما تقدم فغيره هذا شرح مسائل الكتاب: واماما يتعلق بالفاظ (قوله) واقفه وضع الجبهة يجوز أن يعطى بالمال لان عنده الجبهة غير متعينة كما سبق (وقوله) مكشوفة كذلك لان عنده يجوز أن يسجد على كور العمامة وقوله بقدر ما ينطلق عليه الاسم يجوز ان يرجع الى القدر الموضوع منها ويجوز أن يرجع الى المكشوف

الحق يباطله وتجبب للوقيل غير ذلك (وقوله) أنت القدم وأنت المؤخر أى يقدم من لطف به إلى رحمة وطاعته بفضل مؤخر من شاع عن ذلك بعده أما أحكام المسألة فاتفق الشافعي والاصحاب على استحباب الدعاء بعد التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل السلام قال الشافعي والاصحاب وله أن يدعو بما شاء من أمور الآخرة والدنيا ولكن أمور الآخرة أفضل وله الدعاء بالدعوات المأثورة في هذا الموطن والمأثورة في غيره. له أن يدعو بغير المأثور وبما يراد به من أمور الآخرة والدنيا وحكي إمام الحرمين عن والده الشيخ أبي محمد الجويني أنه كان يتردد في قول اللهم ارزقني جارية صفتها كذا وكذا ويعمل إلى منعه وأنه يبطل الصلاة والصواب الذي عليه جمهور الاصحاب أنه يجوز كل ذلك ولا يبطل الصلاة بشيء منه ودليله الأحاديث الصحيحة التي سنذكرها في فرع مفرد إن شاء الله تعالى منها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم ليتخير من الدعاء ما شاء» ونحو ذلك من الأحاديث ولا فرق في استحباب هذا الدعاء بين الإمام والمأموم والمنفرد وهكذا نص عليه الشافعي في الامم وبه قطع الجمهور وحكي الرافعي وجها أنه لا يستحب الدعاء للإمام وهذا غلط صريح يخالف للأحاديث الصحيحة ولنصوص الشافعي والاصحاب قال الشافعي في الام احب لكل مصل أن يزيد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الله عز وجل ودعائه في الركبتين الأخيرتين وأرى أن يكون زيادة ذلك أن كل اماما أقل من قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قليلا لتخفيف عن خلفه وأرى أن يكون جلوسه وحده أكثر من ذلك ولا إكراه ما اطال ما لم يخرج ذلك إلى سهو أو يخاف به سهواً وإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كرهت ذلك ولا إعادة عليه ولا سجود سهو هذا نصه نقلته من الام بحرفه وفيه فوائد والله أعلم *

(فرع) في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم وفي غير ذلك من احوال الصلاة (منها) حديث علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «إذا صلى أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن

علي التقدير فليعلم بالواو إشارة إلى الوجه الذي حكه ابن القطان (وقوله) فإن أوجبنا وضع اليدين ففي كشفهما قولان بعد ذكر القولين فيها وفي الركبتين والتقدمين جميعا ففيه تنبيه علي أن كشف الركبتين والتقدمين لا يجب بلا خلاف (وقوله) وكشف الجبهة واجب لا حاجة إليه بعد قوله أولا مكشوفة واعلم أنه يعتبر في أقل السجود وراء ما ذكره امور (أحدها) أن يذنبه كافي الركوع خلافا لابي حنيفة وكأنه ترك ذكرها هنا اكتفاء بما سبق (والثاني) لا يكتفي في وضع الجبهة الا بالماس على يمينه ان يتحامل على موضع سجوده بقل رأسه وعنقه حتى تستقر جبهته وتثبت قال صلى الله عليه وآله وسلم «ممكن جبهتك من الارض» فلو كان يسجد على قطن أو حشيش أو على شيء محشوبهما فمن الشيخ أبي محمد أنه ينبغي أن يتحامل قدر ما يظهر أثره على يده لو فرضت تحته وقال في التهذيب

محمد آ عبده ورسوله ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو » رواه البخارى ومسلم وفى رواية لمسلم « ثم يتخير من المسألة ما شاء » وفى رواية له « ثم ليتخير من الدعاء » وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحييا والممات ومن شر فتنة المسيح الدجال » رواه البخارى ومسلم وهذا لفظه وفى رواية لمسلم « إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع يقول اللهم انى أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحييا والممات ومن فتنة المسيح الدجال » وفى رواية لمسلم أيضا عن أبى هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار وفتنة المحييا والممات وشر المسيح الدجال » وعن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يدعو فى الصلاة اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال واعوذ بك من فتنة المحييا والممات اللهم انى أعوذ بك من اللأثم والمغرم فقال له قائل ما أكثر ما يستعينن اللأثم والمغرم فقال ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف » رواه البخارى ومسلم وعن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول قولوا اللهم اناعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر واعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحييا والممات » رواه مسلم ثم قال بلغني أن طاوسا قال لانه دعوت به فى صلاتك فقال لا فقال أعد صلاتك وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبى بكر الصديق رضى الله تعالى عنهم قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عني دعاء أدعو به فى صلاتي فقال « قل اللهم انى ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمنى انك انت الغفور الرحيم » رواه البخارى ومسلم (قوله) ظلما كثيرا هو بالهاء المثلثة فى أكثر الروايات وفى بعض الروايات كبيرا بالباء الموحدة فينبغى أن يجمع بينهما فيقال كبيرا » واحتج البخارى

ينبغى ان يتحامل عليه حتى ينكس وتثبت جبهته عليه فان لم يفعل لم يجز هو الكلامان متقاربان وقال امام الحرمين بل يكفى عندى ان يرخي رأسه ولا يقله ولا حاجة إلى التجامل كيفما فرض موضع السجود لان الفرض ابداء هيئة التواضع وذلك لا يحصل بمجرد الامساس فانه مادام يقل رأسه كان كالضنين بوضعه فاذا ارخي حصل الفرض بل هو اقرب الى هيئة التواضع من تكلف التحامل واليه الاشارة بقول عائشة رضى الله عنها « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى سجوده كالخرقة البالية » (١) وهذا

(١) حديث عائشة رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سجوده كالخرقة البالية لم أجده هكذا وقال التقي بن الصلاح فى كلامه على الوسيط لم أجده بعد البحث محبة وتبعية النوى فقال فى التنقيح منكرا لأصل له ثم روى ابن الجوزى فى الملل له من حديث عائشة لما كانت ليلة

وخلائق من الأئمة بهذا الحديث في الدعاء بين التشهد والسلام وعن أبي صالح عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل كيف تقول في الصلاة قال أنشهد وأقول اللهم أني أسألك الجنة وأعوذ بك من النار ما أني لأحسن دندنتك ولا دندنة معاذ فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حولها ندندن » رواه أبو داود بإسناد صحيح (قال) أهل اللغة الدندنة كلام لا يفهم ومعنى حولها ندندن أي حول سؤالها (لحدها) سؤال طلب (والثانية) سؤال رهب والاحاديث في هذا كثيرة وفيها ذكرته كفاية وبالله التوفيق *

(فرع) قد سبق في فصل تكبيرة الاحرام بيان حكم الدعاء بغير العربية فيا يجوز الدعاء به في الصلاة: مذهبا أنه يجوز أن يدعو فيها بكل ما يجوز الدعاء به خارج الصلاة من أمور الدين والدنيا وله اللهم ارزقني كسبا طيبا وولدا ودارا وجارية حسنا. يصفها واللهم خلص فلان من السجن وأهلك فلانا وغير ذلك ولا يطر صلاته شيء من ذلك عندنا وبه قال مالك والثوري وأبو ثور واسحق * وقال أبو حنيفة واحد لا يجوز الدعاء إلا بالادعية المأثورة الموافقة للقرآن قال العبدري وقال بعضهم لا يجوز بما يطلب من آدمي وقال بعض أصحاب أحمد أن دعاء بما يقصد به الله وشبه كلام الآدمي كطلب جارية وكسب طيب بطلت صلته واحتج لهم بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم « ان هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » رواه مسلم

مأورده المصنف في الوسيط (الثالث) ينبغي أن لا يقصد بهويه غير السجود فلو سقط على الأرض من الاعتدال قبل قصد الهوى للسجود لم يحسب بل يعود إلى الاعتدال ويسجد منه ولو هوى ليسجد فسقط على الأرض بحبته نظر أن وضع جبهته على الأرض بنية الاعتدال يحسب عن السجود وإن لم يحدث هذه النية يحسب ولو هوى ليسجد فسقط على جنبه فاقبل واتى بصورة السجود على قصد الاستقامة والاشتداد لم يعتد به وإن قصد السجود اعتد به والله أعلم *

قال « اما أكل السجود فليكن أول ما يقع منه على الأرض ركبته (ح) لم يركب عند الهوى ولا برغم اليد ويقول سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات ويضع الأنف مع الحبة مكشوقا ويفرق بين ركبته ويحافى رقبته وجنبه ويقل بطنه عن غنديه وهو التخويه والمرأة لا تحصى ويضع يديه بازاء منكبيه منشورة الاصاب ومضمومتها » *

النصف من شبان بات عندى الحديث وفيه ما تصرف الى حجر قفاذا به كاثوب الساقط على وجه الأرض ساجدا الحديث وفي استاده سليمان بن أبي كريمة ضمه ابن عدى فقال عامة احاديثه منا كبير : وأخرجه الطبراني في كتاب الدعاء له في باب القول في السجود : وروى ابن حبان في الضمفاء من حديث أم سامة أنه كان اذا قام يصلى ظن الظان أنه حينئذ لا روح فيه قال ابن حبان هذا باطل لا أصل له *

وبالقياس على رد السلام وتشميت العاطس واحتج اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم «واما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء» وفي الحديث الآخر «فاكثروا الدعاء» وهما محميحان سبق بيانهما فاطلق الامر بالدعاء ولم يقيد فتناول كل ما يسمي دعاء ولانه صلى الله عليه وسلم دعا في مواضع باذعية مختلفة فدل على انه لا حجر فيه وفي الصحيحين في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في آخر التشهد «ثم ليخير من الدعاء ما اعجبه واحب اليه وما شاء» وفي رواية مسلم كلسبق في الفرع قبله وفي رواية أبي هريرة «ثم يدعو لنفسه ما بداله» قال النسائي وإسناده صحيح كلسبق وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول في قوته «اللهم انج الوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسولة بن هشام والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشد وطأتك علي مضر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف» ورواها البخاري ومسلم وفي الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم «اللهم العن رعلا وذكوان وعصية عصت الله ورسوله» وهؤلاء قبائل من العرب والاحاديث بنحو ما ذكرناه كثيرة : والجواب عن حديثهم أن الدعاء لا يدخل في كلام الناس وعن التشميت ورد السلام أنهم من كلام الناس لا هما مخاطب لادعي بخلاف الدعاء والله تعالى أعلم * قال المصنف رحمه الله *

«وإن كانت الصلاة ركعة او ركعتين جلس في آخرها متودكا وتشهد وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ودعا على ما وصفناه ويكره أن يقرأ في التشهد لانه حالة من أحوال الصلاة لم يشرع فيها القراءة فكرهت فيها كالتكبير والسجود» *

السنة أن تكون أول ما يقع من الساجد على الأرض ركبته ثم يده ثم أنفه وجبهته خلا فالمالك حيث قال يضع يديه قبل ركبته وبعدها في يديه لئلا يروى وائل بن حجر رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبته قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته» ويتبدى التكبير من ابتداء الهوى وهل يعد أو يحذف فيه ما سبق من القوانين ولا يرفع اليك التكبير هنا لما روى عن ابن عمر

(١) (حديث) «وائل بن حجر كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبته قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبته أصحاب السنن الاربعة وابن خزيمة وابن حبان وابن السكن في صحاحهم من طريق شريك عن عاصم بن كليب عن أبيه عنه قال البخاري والترمذي وابن أبي داود والدارقطني والبيهقي فردد به شريك قال البيهقي وانما تابعه هام عن عاصم عن أبيه مرسل وقال الترمذي رواه هام عن عاصم مرسلا وقال الحازمي رواية من أرسل أصح وقد تمقب قول الترمذي إن هاما اتما رواه عن شقيق يعني ابن الليث عن عاصم عن أبيه مرسلا ورواه هام أيضا عن محمد بن جحادة عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه موصولا وهذه الطريق في سنن أبي داود إلا أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه وله شاهد من وجه آخر : روى الدارقطني والحاكم والبيهقي من طريق حفص بن غياث عن عاصم الاحول عن أنس في حديث فيه ثم اعطى التكبير فسبقت ركبته يديه قال البيهقي فنرد به العلاء بن اسحاق المعطار وهو مجهول *

(الشرح) هذا الذي ذكره كله متفق عليه على ما ذكره *

* قال المصنف رحمه الله *

(ثم يسلم وهو فرض في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم «مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم» ولأنه أحد طرفي الصلاة فوجب فيه نطق كالأطراف الأولى والسنة أن يسلم تسليمين إحداهما عن يمينه والأخرى عن يساره والسلام أن يقول السلام عليكم ورحمة الله لما روى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كان النبي ﷺ يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يباض خده من ههنا ومن ههنا وقال في القديم إن اتسع المسجد كثروا الناس يسلم تسليمتين وإن ضجر المسجد قل الناس يسلم تسليمية واحملوا روت عاشق رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم

رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كان لا يرفع يديه في السجود (١) ويقول في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً لما رويان من الخبر (٢) في فصل الركوع وذلك أدناه والافضل أن يضيف اليماروى عن علي رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن الخالقين (٣) وهذا آتم الكمال وما ذكرناه في فصل الركوع أن المستحب للامام ما ذا والمفترد ما ذا يوجد كله ههنا ويستحب للمفترد أن يجتهد في الدعاء في سجوده ويضع الساجد الانفسع الجبهة تمكشوا لما روى عن أبي حميد قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد يمكن أنفه وجهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه (٤) ويجوز أن يعلم قوله ويضع الأنف بالأنف لانه معدود من السنن وقد بينا أن إحدى الروايتين عن أحدان الجمع بين وضع الأنف والجبهة واجب ويستحب له أن يفرق بين ركبتيه وبين مرقبيه وجنبه وبين بطنه وفخذه: أما التفريق بين الركبتين فتقول عن فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الاخبار (٥) وأما بين المرقبين والجنبين

- (١) (حديث) ابن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في السجود تقدم في أوائل الباب وفي رواية للبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود
- (٢) (حديث) إذا سجد أحدكم فقال في سجوده سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده تقدم
- (٣) (حديث) علي بن أبي طالب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله أحسن الخالقين الشافعي وابن حبان بهذا وهو في مسلم بدون إلقاء في قوله فتبارك الله
- (٤) (حديث) أبي حميد كان إذا سجد يمكن أنفه وجهته من الأرض ونحى يديه عن جنبه ووضع كفيه حذو منكبيه ابن خزيمة في صحيحه هذا ورواه أبو داود دون قوله من الأرض *
- (٥) (قوله) قل في بعض الاخبار أن النبي ﷺ كان يفرق في السجود بين ركبتيه أبو داود في حديث أبي حميد وإذا سجد فرج بين فخذه وفي البيهقي من حديث البراء كان إذا سجد وجهه أصابه قبل القبلة فتفاجئني وسع بين رجليه *

تسليمة واحدة تلقاه وجهه ولأن السلام للإعلام بالخروج من الصلاة وإذا كثرت الناس كثرت اللفظ فيسلم اثنتين
ليبلغ وإذا قل الناس كقام الإعلام بتسليمة واحدة والاول أصح لأن الحديث في تسليمة غير ثابت عند
أهل النقل والواجب من ذلك تسليمة لأن الخروج يحصل بتسليمة فإن قال عليك السلام أجزأه علي
النصوص كما يجزئهم في التشهد أن قدم بعضه على بعض ومن أصحابنا من قال لا يجزئ حتى يأتي به مرتباً كما
يقول في القراءة والمذهب الاول وينوي الامام بالتسليمة الاولى بالخروج من الصلاة والسلام على من عن
يمينه وعلى الحفظة وينوي بالثانية السلام على من على يساره وعلى الحفظة وينوي بالمأموم بالتسليمة الاولى
الخروج من الصلاة والسلام على الامام وعلى الحفظة وعلى المأمومين من ناحيته في صفه وورائه وقدامه
وينوي بالثانية السلام على الحفظة وعلى المأمومين من ناحيته فإن كان الامام قدامه نوأه في أى التسليمتين
شاء وينوي المنفرد بالتسليمة الاولى بالخروج من الصلاة والسلام على الحفظة وبالثانية السلام على الحفظة
والاصل فيه ما روى سمرقضى الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وإن
يسلم بعضنا على بعض وروى على رضي الله عنه وكرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل
الظهر أربعاً وبعدها ركعتين ويصلي قبل العصر أربعاً يفصل كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقرئين
والنبيين ومن معهم المؤمنين وإن نوى الخروج من الصلاة ولم ينو مسواها جاز لأن التسليم على
الحاضرين سنة وإن لم ينو الخروج من الصلاة ففيه وجهان قال أبو العباس ابن سريج أبو العباس

فقد رواه أبو حميد (١) كاسبق وأما ابن البطن والفخذين فقد روى عن البراء رضى الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم (٢) وهذه الجملة يعبر عنها بالتخيبة وهو ترك الخواء بين الاعضاء روى أنه صلى الله عليه
وسلم «كان إذا سجد خوي في سجود» (٣) والمرأة لا تفعل ذلك بل تضم بعضها إلى بعض فأنه أسترها ووضع

(١) حديث أبي حميد أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر فيها التفرقة
بين المرفقين والجنبين ابن خزيمة وأبو داود يلفظ ويحافي يديه عن جنبيه وللتزمذي ثم جافي عضديه
عن ابطنيه *

(٢) (حديث) البراء أن رسول الله ﷺ كان يقل بطنه عن فخذيه في سجوده أحمد من
حديث البراء أنه وصف سجود النبي ﷺ فقال كان إذا سجد بسط كفيه ورفع عجزه وخوى
ورواه ابن خزيمة والنسائي وغيرهما بلفظ كان إذا صلى جثج يقال جثج الرجل في صلاته إذا مد
ضبعيه وقال الهروي أي فتح عضديه وخوى يعني جثج ولا يداود في حديث أبي حميد كان
إذا سجد فرج بين فخذيه غير حامل بطنه على شيء من فخذيه *

(٣) (حديث) أنه كان إذا سجد خوى في سجوده تقدم قبله : وفي الباب عن
أبي حميد وميمونة ولقظهما كان إذا سجد خوى يديه حتى يرى وضع ابطنيه رواه مسلم وعبد الله
ابن أقرم ولقظه كنت أنظر إلى عفرتي ابطنيه إذا سجد رواه الشافعي وأصحاب السنن غير أبي داود
وعبد الله بن محينة ولقظه إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو ابطنيه متفق عليه : وعن حابر
بلفظ جافي حتى يرى ابطنيه رواه أحمد وأبو سوانة في صحيحه وعن عدى بن عميرة مثله
رواه الطبراني : وعن ابن عباس قال أتيت رسول الله ﷺ من خلفه فرأيت ابطنيه وهو

ابن القاص لا يجوز له وهو ظاهر النص في البؤطي لانه ينطق في أحد طرفي الصلاة فلم يصح من غير نية كتكبيره الاحرام وقال ابو حفص بن الوكيل وأبو عبد الله الحنن الجرجاني رحمهم الله يجوز به لأن نية الصلاة قد أتت علي جميع الأفعال والسلام من جملتها أولانه لو وجبت النية في السلام لوجب تعيينها كما قلنا في تكبيرة الاحرام *

(الشرح) حديث مفتاح الصلاة الي آخره سبق بيانه في تكبيرة الاحرام وما يتعلق به: أما أحكام السلام فخالصه ان السلام ركن من اركان الصلاة لاتصح إلا به ولا يقوم غيره مقامه وأقله

يديه بازاء منكبيه لما سبق من حديث أبي حميد (١) ولو تكن الاصابع منشورة ومضمومة مستطيلة في جهة القبلة لما روى عن وائل بن حجر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا سجد ضم أصابعه» (٢) وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة» (٣) قال الأئمة وسنة أصابع اليدين اذا كانت منشورة في جميع الصلاة التفرج المقتصد الا في حالة السجود ويبغى

بجمع قد فرج يديه رواه احمد من طريق أبي اسحاق عن اريد التميمي عن ابن عباس ورواه ابن خزيمة والحاكم من حديث أبي اسحاق عن البراء بن عازب ان رسول الله ﷺ كان اذا سجد جث : وعن احمد بن حنبل قال انا كنا لنأدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم بما يحافى مرفقيه عن جنبه اذا سجد رواه احمد وابوداود وابن ماجه ومصححه ابن دقيق العيد على شرط البخارى *

(١) (حديث) * أبي حميد كان رسول الله ﷺ اذا سجد وضع يديه حذو منكبيه ابو داود وابن خزيمة كما تقدم *

(٢) «حديث» وائل بن حجر كان رسول الله ﷺ اذا سجد ضم أصابعه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في حديث بهذا *

(٣) «حديث» عائشة كان اذا سجد وضع أصابعه تجاه القبلة هذا الحديث يضل له المنذرى ولم يرفه النووي بل قال يفتى عنه حديث أبي حميد وقد رواه الدارقطني بلفظ كان اذا سجد يستقبل بأصابعه القبلة وفيه حارثة بن أبي الرجال وهو ضعيف لكن رواه ابن حبان عن عائشة في حديث اوله فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان معي على فراشي فوجدته ساجدا راسا عقيه مستقبلا بإطراف أصابعه القبلة : (تنبيه) استدلل الرازي بحديث عائشة على انه يستحب أن يكون الاصابع منشورة ومضمومة في جهة القبلة ومراعاة ذلك أصابع اليدين ولا دلالة في حديث عائشة فيه لانه وان كان لإطلاقه في رواية الدارقطني الضيقة يقتضيه فتحيده في رواية ابن حبان الصحيحة يخصه بالرجلين ويدل عليه حديث أبي حميد الساعدي عند البخارى فقيه واستقبل بإطراف رجليه القبلة ولم أر ذكر اليدين صريحا نعم في حديث البراء عند البيهقي كان اذا ركع بسط ظهره واذا سجد وجهه أصابعه قبل القبلة فتعاج وفي حديث أبي حميد عند البخارى فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما الى القبلة *

أن يقول السلام عليكم فلو أخل بحرف من هذه الأحرف لم يصح سلامه فلو قال السلام عليك أو قال سلامي عليك أو سلام الله عليكم أو سلام عليكم أو السلام عليهم لم يجزه باختلاف فإن قاله سهواً لم تبطل صلاته ولا يمكن يسجد للسهو ويجب إعادة السلام وإن قاله عمداً بطلت صلاته إلا في قوله السلام عليهم فإنه لا تبطل الصلاة لأنه دعاء لغائب وإن قال سلام عليكم بالتثنية فوجهان مشهوران في الطريقتين وحكماهما الجرجاني قولين وهو غريب (أحدهما) يجزئه ويقوم التثنية مقام الألف واللام كما يجزئ في سلام التشهد وهذا هو الأصح عند جماعة الخراسانيين منهم إمام الحرمين والبقاعي والرافعي (والثاني) لا يجزئه وهو الأصح المختار ممن صححه الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب هذا هو الأصح وهو الذي ذكره أبو إسحاق المروزي في الشرح وهو نص الشافعي رحمه الله قال الشيخ أبو حامد هو ظاهر نص الشافعي وقول عامة أصحابنا قال ومن قال يجزئه فقط غلط ودليله قوله صلى الله عليه وسلم «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» وبينت الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول السلام عليكم «ولم ينقل عنه سلام عليكم بخلاف التشهد فإنه نقل بالأحاديث الصحيحة بالتثنية وبالألف واللام (وقولهم) التثنية يقوم مقام الألف واللام ليس بصحيح ولكنهما لا يجتمعان ولا يلزم من ذلك أنه يسد مسد في العموم والتعريف وغيره ولو قال عليكم السلام فوجهان وحكماهما لا يوردان قولين واتفقوا على أن الصحيح (أنه) يجزى كما ذكره المصنف في الكتاب وهو المنصوص قياساً على التشهد فإنه يجوز تقديم بعضه على بعض على المذهب كما سبق (والثاني) لا يجوز كما لو ترك ترتيب القراءة فلي الأول يجزئه مع أنه مكروه نص عليه وهل يجب أن ينوي سلامه الخروج فيه وجهان مشهوران (أصحهما) عند الخراسانيين لا يجب لأن نية الصلاة شملت السلام وهذا قول أبي حفص بن الوكيل وأبي عبد الله الحنفي كما ذكره المصنف قال إمام الحرمين وهو قول الأكثرين (والثاني) يجب وهذا هو الأصح عند جمهور العراقيين قال المصنف رحمه الله وهو ظاهر نصه في البيهقي وهو قول ابن سريج وابن القاص وقال صاحب الحاشية وهو ظاهر مذهب الشافعي وقول جمهور أصحابه قياساً على أول الصلاة والصحيح الأول قال

أن لا يفرش ذراعيه بل يرفعهما وأما أصابع القدمين فيوجهها إلى القبلة وينصب قدميه وتوجيهها إلى القبلة إنما يحصل بالتحامل عليها والاعتماد على بطونها وقال في النهاية الذي صححه الأئمة أنه يضع أطراف الأصابع على الأرض من غير تحامل والأول أظهر والله أعلم *

قال (ثم يجلس مقترشاً) بين السجدين حتى يطمئن ويضع يديه قريباً من ركبتيه منشورة الأصابع ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني *

الرافعي وهو اختيار معظم المتأخرين وحلوا نص الشافعي على الاستحباب قال أصحابنا إن قلنا يجب نية الخروج لم تجب عن الصلاة التي يخرج منها بإخلاص ومن قل اتفاق الأصحاب على هذا الشيخ أبو حامد في تعليقه وصاحب العدة وغيرهما قالوا إن الخروج متعين لما شرع بخلاف السنن في الصلاة فانه متردد قالوا فلو عين غير التي هو فيها عمدًا بطلت صلاته وإن كان سهواً سجد لله سبواً فإنما وإن قلنا لا تجب النية لم يضر الخطأ في التعيين لأنه كمن لم ينو هكذا قال أصحابنا واتفقوا عليه قال صاحب العدة والبيان لا يضره كما لو شرع في صلاة الظهر وظن في الركعة الثانية أنه في العصر ثم تذكر في الثانية أنها الظهر لم يضره وصلاته صحيحة في المسألتين قال أصحابنا وإذا قلنا تجب النية فعنناه إن يقصد سلامة الخروج من الصلاة وأنه يحل به فتكون النية مقترنة بالسلام فلو أخرها عنه وسلم بلا نية بطلت صلاته إن تعدد وإن سها لم تبطل ويسجد لله سبواً ثم يعيد السلام مع النية إن لم يطل الفصل فإن طال وجب استئناف الصلاة ولو نوى قبل السلام الخروج بطلت صلاته وإن نوى قبل السلام أنه سينوي الخروج عند السلام لم تبطل صلاته لكن لا تجزئه هذه بل يجب أن ينوي مع السلام قال أصحابنا ويشترط أن يرقم السلام في حالة القعود فلو سلم في غيره لم يجزه وتبطل صلاته إن تعدد هذا ما يتعلق بإقل السلام وأما كنهه فإن يقول السلام عليكم ورحمة الله وهل يسن تسليمه ثانية أم يقتصر على واحدة ولا تشرع الثانية فيه ثلاثة أقوال (الصحيح) المشهور وهو نصه في الجديد وبه قطع أكثر الأصحاب بسنن تسليمات (والثاني) تسليمه واحدة قاله في القديم (والثالث) قاله في القديم أيضاً إن كان منفرداً أو في جماعة قليلة ولا لفظ عندهم فتسليمه واحدة وإلا فثنتان هكذا حكى الأصحاب هذا الثالث قولاً قديماً وحكاه إمام الحرمين والفرزالي عن رواية الربيع فيقتضي أن يكون قولاً آخر في الجاء (١) ثلاث وللذهب تسليماتان للأحاديث الصحيحة التي سنذكرها ولم يثبت حديث التسليم الواحدة كما سنذكره إن شاء الله تعالى ولو ثبت قتلها وثلاث سنذكرها (٢) فإن قلنا تسليمة واحدة جعلها تقاء وجهه وإن قلنا تسليماتان فالسنة أن تكون إحداها عن يمينه والأخرى عن يساره قال صاحب التهذيب وغيره يتبدى السلام مستقبل القبلة ويثنى ملتفتاً بحيث يكون تمام آخر سلامه مع آخر الالتفات في التسليم الأولى يلتفت حتى يرى من عن يمينه هذه الأيمن وفي الثانية يلتفت حتى يرى من عن يساره هذه الأيسر هذا هو الأصح وصححه إمام الحرمين والفرزالي في البسيط والجمهور وبه قطع الفرزالي في الوسيط والبقوى وغيرهما وقال إمام الحرمين يلتفت حتى يرى كذا واختلف أصحابنا فيه فهم من قال حتى يرى خداه من كل جانب قال وهذا بعيد فانه أسراف قل أصحابنا ولو سلم التسليمتين

(٢١) كذا بالأصل
فعدد

يجب أن يعتدل جالساً بين السجدين خلافاً لابي حنيفة ومالك حيث قال لا يجب بل يكفي أن يصير إلى الجلوس أقرب وربما قال أصحاب أبي حنيفة يكفي أن يرفع رأسه قدر ما يرى السيف

عن يمينه أو عن يساره أو تلقاه وجهه أجزأه وكلن تاركاً للسنة قال البغوى ولو بدأ باليسار كره وأجزأه قال امام الحرمين والغزالي وغيرها اذا قلنا يستحب التسليمة الثانية فهي واقعة بمصرف الصلاة ليست منها وقد انقضت الصلاة بالتسليمة الاولى حتى لو أحدث مع الثانية لم تبطل صلاته ولكن لا يأتي بها الا بطهارة قال اصحابنا ويستحب للامام أن ينوي بالتسليمة الاولى السلام على من علي يمينه من الملائكة ومسلمي الجن والانس والثانية علي من علي يساره منهم وينوي للمأموم مثل ذلك ويختص بشيء آخر وهو انه ان كان عن يمين الامام نوى بالتسليمة الثانية الرد علي الامام وان كان عن يساره نواه في الاولى وان كان محاذياله نواه في أيتهما شاءوا الاولى افضل نص عليه في الام واتفق الاصحاب عليه ويستحب ان ينوي بعض المأمومين الرد علي بعض ولكل منهم ان ينوي بالاولى الخروج من الصلاة ان لم نوجبها ودليل هذه النيات ما ذكره المصنف والاصحاب من حديث علي رضي الله عنه وسأذكره إن شاء الله تعالى ولا خلاف انه لا يجب شيء من هذه النيات غير نية الخروج فقبها الخلاف والله اعلم *

(فرع) يستحب ان يقول السلام عليكم ورحمة الله كما سبق هذا هو الصحيح والصواب الموجود في الاحاديث الصحيحة وفي كتب الشافعي والاصحاب ووقع في كتاب المدخل الي المختصر لزاخر السرخسي والنهاية لامام الحرمين والحلية للرويانى زيادة وبركاته قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح هذا الذى ذكره هؤلاء لا يوثق به وهو شاذ في قتل المذهب ومن حيث الحديث فلم أجده في شيء.

عرضين جهنم بين الارض * لنا قوله صلى الله عليه وسلم في خبر المسيء صلاته «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تستدل جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً» ويجب فيه الطمأنينة لانه

(١) حديث (حديث) المسيء صلاته انه قال اللهم اسجد حتى تطمئن ساجداً وفي بعض الروايات ثم ارفع حتى تطمئن جالساً تقدم في اوائل الباب وفيه الامران وقتل الرافى عن امام الحرمين في النهاية انه قال في قلبى من الطمأنينة في الاعتدال شيء فانه صلى الله عليه وسلم ذكرها في حديث المسيء صلاته في الركوع والسجود ولم يذكرها في الاعتدال والرفع بين السجدين فقال اركع حتى تطمئن راكعاً ثم ارفع رأسك حتى تستدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع رأسك حتى تستدل جالساً ولم يعمقه الرافى وهو من المواضع الجيبة التي تقضى على هذا الامام بانه كان قليل للمراجعة لكتيب الحديث المشهورة فضلاً عن غيرها فان ذكر الطمأنينة في الجلوس بين السجدين ثابت في الصحيحين ففي الاستئذان من البخارى من حديث يحيى بن سعيد القطان ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وهو ايضا في بعض كتب السنن وأما الطمأنينة في الاعتدال فثابت في صحيح ابن حبان ومسنند احمد من حديث رقاعة بن رافع ولفظه فاذا رقت رأسك قائم صلبك حتى يرجع المظام الى مفاصلها ورواه ابو على بن السكن في صحيحه وابو بكر بن ابى شيبة في مصنفه من حديث رقاعة بلفظ ثم ارفع حتى تطمئن قائماً : (قلت) ثم اخافنى شيخ الاسلام جلال الدين ادم الله بقاه ان هذا اللفظ في حديث ابى هريرة في سنن ابن ماجه وهو كما أفاد زاده الله عزاء : (قلت) واسناد

من الاحاديث إلا في حديث رواه أبو داود من رواية وائل بن حجر رضى الله تعالى عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله وبركاته » وهذه الزيادة ينهها الطبراني موسى بن قيس الحضرمي وعنه رواها أبو داود (قلت) هذا الحديث اسناده في سنن أبي داود إسناد صحيح *

(فرغ) في بيان الاحاديث التي ذكرها المصنف وغيرها مما ورد في السلام : أما حديث « فخرهما التكبير وتحليلها التسليم » فسبق بيانه في تكملة الاحرام وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله تعالى عنه قال كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم « يسلم عن يمينه وعن يساره حتى أرى يياض خده » رواه مسلم وعن معمر أن أميراً كان بمكة يسلم تسليمين فقال عبد الله بن مسعود أني علقها قال الحكم في حديثه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل » رواه مسلم (قوله) علقها هو بفتح العين وكسر اللام - ومعناه من أين حصلت له هذه السنة وعن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه وعن شماله حتى يرى يياض خده السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله » رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي حديث حسن صحيح وليس في رواية الترمذي « حتى يرى يياض خده » وهذه اللفظة في رواية أبي داود وغيره وعن جابر بن سمرة رضى الله عنها قال « كنا إذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على م تومؤن بأيديكم كأنها أذنان خيل شمس إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من علي يمينه وشماله » رواه مسلم وفي الباب أحاديث كثيرة في التسليمين من الجانبين غير ما ذكرناه ومنها حديث وائل بن حجر المذكور قبل الفرع رواه البيهقي من رواية ابن عمر ورواية ابن الاسقع وسهل بن سعد وعبد الله بن زيد رضى الله تعالى عنهم وأما الاختصار على تسليمية ففيه حديث عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمية واحدة تلقاء وجهه » رواه الترمذي وابن ماجه وآخرون قال الحاكم في المستدرک على الصحيحين هو حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم وقال آخرون هو ضعيف كما قال المصنف

قد روى في بعض الروايات « ثم أرفع حتى تلمئن جالساً » وينبغي أن لا يقصد بالارتفاع شيئاً

ابن ماجه قد أخرجه مسلم في صحيحه ولم يسق لفظه قال ابن ماجه رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن نعيم عن عبيد الله بن عمر عن سعيد عن أبي هريرة وهذا الاسناد قد أخرجه مسلم وأحال به على حديث يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله ولفظ يحيى بن سعيد حتى تمتدل قائماً ونبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي ﷺ طول الاعتدال والجلوس بين السجدين في عدة أحاديث وأعجب من ذلك أن ذكر الطائفة في الاعتدال مخرج في الاربعين التي خرجوها امام الحرمین وحدث بها : (قلت) وليس في الاربعين الا قوله حتى تمتدل قائماً كما في الصحيحين فاعلم ذلك *

في الكتاب انه غير ثابت عند أهل النقل وكذا قال البيهقي في شرح السنة في اسناده مقل وقال الترمذي لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه واتفق اصحابنا في كتب المذهب علي تضعيفه وعن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمة واحدة » رواه البيهقي وعن سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه » وعن سلمة بن الأكوع قال رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم « صلى يسلم تسليمة واحدة » رواها بن ماجة والجواب من وجوه (أحدها) أنها ضعيفة (الثاني) أنها ليسان الجواز وأحاديث التسليمتين لبيان الاكل الافضل ولهذا واظب عليها صلى الله عليه وسلم فكانت أشهر ورواها أكثر (الثالث) أن في روايات التسليمتين زيادة من هات فتوجب قبولها والله أعلم وأما الاحاديث الواردة فيما ينوي بالسلام (فنها) حديث جابر بن سمرة السابق من رواية مسلم وعن علي رضي الله عنه قال « كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يصلي قبل العصر اربع ركعات يفصل بينهما بالتسليم علي الملائكة القريين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » رواه الترمذي في موضعين من كتابه وقال حديث حسن وفي رواية منق مسند الامام احمد بن حنبل رحمه الله « علي الملائكة القريين والنبين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين » وعن سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنه قال « أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم أن نرد علي الامام وإن يسلم بعضنا علي بعض » رواه أبو داود والدارقطني والبيهقي وفي اسناد أبي داود سعيد بن بشير وهو مختلف في الاحتجاج به إلا كثرون لا يحتجون به واسناد روايتي الدارقطني والبيهقي حسن واعتضدت طرق هذا الحديث فصار حسنا أو محميا *

(فرع) في الفاظ الكتاب (قوله) يسلم عن يساره - هو بفتح الياء ويمجوز كسرهما - لغتان سبق ياها مرات (قوله) لما روى عبد الله بن م. عود رضي الله تعالى عنه « حتي يرى بياض خده » - هو بضم الياء - (قوله) لما روى سمرة بن جندب - هو بضم الدال وفتحها - قيل ابن هلال أبو سعيد (وقيل) غير ذلك توفي في آخر خلافة معاوية (قوله) أبو عبد الله الحنن - بالخاء المعجمة والتاء المشاء فوق المفتوحتين - يصفه بذلك لقربه من الامام الحافظ الفقيه أبي بكر الاسماعيلي ويقال له حسين أبي بكر الاسماعيلي ويقال الحنن مطلقا كما ذكر المصنف هنا وإسمه محمد بن الحسين الجرجاني وكان أحد أئمة أصحابنا في عصره مقدما في علم الادب والقراءات ومعاني القرآن

آخر وان لا يطول الجلوس كما ذكرنا في الاعتدال عن الركوع والسنة أن يرفع رأسه مكبرا لا يقدم من الخبر وكيف يجلس المشهور وهو الذي ذكره في الكتاب انه يجلس مقترشا لما روى عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه في وصفه صلاة النبي صلى الله عليه وسلم (١) « فلما رفع رأسه من السجدة الاولى

(١) حديث أبي حميد فلما رفع رأسه من السجدة الاولى ثني رجله اليسرى وقعد عليها أبو داود والترمذي وابن حبان في حديثه الطويل *

مبرزاً في علم الجدل والنظر والفقه وصنف شرح التلخيص وسمع الحديث توفي رحمه الله تعالى يوم الاضحي سنة ست وثمانين وثلاثمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة .
 (فرع) في مذاهب العلماء في وجوب السلام مذهبا أن يفرض وركن من أركان الصلاة لا تصح إلا به وهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال أبو حنيفة لا يجب السلام ولا هو من الصلاة بل إذا قعد قدر التشهد ثم خرج من الصلاة بما ينافيها من سلام أو كلام أو حدث أو قيام أو فصل أو غير ذلك أجزأه وتمت صلاته وحكاه الشيخ أبو حامد عن الأوزاعي واحتج له بحديث المسيء صلاته وبحديث ابن مسعود رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه التشهد وقال إذا قضيت هذا فقد تمت صلاتك إن شئت أن تقوم قم وإن شئت أن تقعد فاقعد » وعن ابن عمر قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أحدث وسلم إذا أحدث وقد قعد في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته » وعن علي رضي الله عنه قال « إذا جلس قدر التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته » واحتج أصحابنا بحديث « تحليها لتسلم » وبالأحاديث المذكورة في الفرع قبله مع « قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي » وال جواب عن حديث المسيء صلاته أنه ترك بيان السلام لعلمه به كما ترك بيان النية والجلوس للتشهد وما وجبان بالاتفاق والجواب عن حديث ابن مسعود أن قوله « قد تمت صلاته أو قضيت صلاته » إلى آخره زيادة مدرجة ليست من كلام النبي صلى الله عليه وسلم باتفاق الحفاظ وقدين الدارقطني والبيهقي وغيرهما ذلك وأما حديث علي وحديث ابن عمر وفضيخان باتفاق الحفاظ ضعفهما مشهور في كتبهم وقد سبق بيان بعض هذا في ذكر مذاهب العلماء في وجوب التشهد والله اعلم .

(فرع) في مذاهبهم في استحباب تسليمه أو تسليمين قد ذكرنا أن الصحيح في مذهبا أن المستحب أن يسلم تسليمين وهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم حكاه الترمذي والقاضي أبو الطيب وآخرون عن أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي بن

ثني رجله اليسرى وقعد عليها وحكى قول آخر أنه يضع قدميه ويجلس على صدرها وبروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما فليط قوله مقترشا بالقاف لذلك وبالميم أيضا لأن أصحابنا

(قوله) والسنة أن يرفع رأسه مكبرا لا تقدم من الخبر يريد ما قدمه في فصل الركوع عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود : أخرجه الترمذي (١) (قوله) وحكى قول آخر أن يضع قدميه ويجلس على صدرها روى ذلك عن ابن عباس انتهى حكاه البيهقي في المعرفة عن نص الشافعي في البويطي قال ولعله يريد ما رواه مسلم عن طاوس قلت لابن عباس في الاقامة على القدمين فقال هي السنة فقلنا له انا لنراه جفاء بالرجل فقال بل هي سنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم واستدركه الحاكم فوهم وقد تقدم للبيهقي عن ابن عمر أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة الأولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من

أبي طالب وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحارث رضي الله عنهم وعن عطاء ابن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبي عبد الرحمن السلمي السابيعين وعن الثوري واحمد واسحاق وابي ثور وأحبب الرأي قال وقالت طائفة يسلم تسليمه واحدة قاله ابن عمرو وأنس وسلمة ابن الأكوع وعائشة رضي الله عنهم والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي قال ابن المنذر وقال ابن عمار بن أبي عمار كان مسجد الانصار يسلمون فيه تسليمين ومسجد المهاجرين يسلمون فيه تسليم فقال ابن المنذر وبالأول أقول ودليل الجميع يعرف من الاحاديث السابقة والله اعلم *

(فرع) مذهبنا الواجب تسليمه واحدة ولا نجح الثانية وبه قال جمهور العلماء أو كلهم قال ابن المنذر أجمع العلماء علي أن صلاة من اقتصر علي تسليمه واحدة جائزة وحكي الطحاوي والقاضي أبو الطيب وآخرون عن الحسن بن صالح أنه أوجب التسليمين جميعا وهي رواية عن أحمد وبها قال بعض أصحاب مالك والله أعلم *

(فرع) يستحب أن يدرج لفظة السلام ولا يعدها ولا أعلم فيه خلافا للعلماء واحتج له أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم من أئمة الحديث والفقهاء بمحدث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال

حكوا عن مالك أنه أمر بالتورك في جميع جلسات الصلاة ويضع يديه علي فخذه قريبا من ركبته منشورة الاصابع قال في النهاية ولو انعطفت أطرافها علي الركبة فلا بأس ولو تركها علي الارض من

السنة وفيه عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يقيمان : وعن طاوس قال رأيت الباطلة يقصون اسانيدھا صحيحة واختلف العلماء في الجمع بين هذا وبين الاحاديث الواردة في النهي عن الاقواء فنجح الخطائي والماوردي الي ان الاقواء منسوخ ولعل ابن عباس لم يبلغه النهي وجنح البيهقي الي الجمع بينهما بان الاقواء ضربان أحدها أن يضع اليه علي عقيه ويكون ركبته في الارض وهذا هو الذي رواه ابن عباس وفعله الباطلة ونص الشافعي في البويطي علي استحبابه بين السجدين لكن الصحيح ان الافراش افضل منه لكثرة الرواة له ولأنه أعون للمصلي واحسن في هيئة الصلاة والثاني ان يضع اليه ويديه علي الارض وينصب ساقيه وهذا هو الذي وردت الاحاديث بكراهته وتبع البيهقي علي هذا الجمع ابن الصلاح والنووي وانكرا علي من ادعي فيهما النسخ وقالوا كيف ثبت النسخ مع عدم تنذر الجمع وعدم العلم بالتاريخ : واما حديث أبي الجوزاء عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان ينهى عن عقب الشيطان وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى فيحتمل أن يكون واردا للجلوس للشهد الاخر فلا يكون منافيا للقعود علي المقبين بين السجدين (تنبيه) ضبط ابن عبد البر قولهم جفأه بالرجل بكسر الراء واسكان الجيم وغلط من ضبطه بفتح الراء وضم الجيم وخالفه الاكثرون وقال النووي رد الجمهور علي ابن عبد البر وقالوا الصواب الضم وهو الذي يليق به اضافة الجفاء اليه انتهى ويؤيد ما ذهب اليه ابو عمر مروي احمد في مسنده في هذا الحديث بل فقط جفأه بالقدم ويؤيد ما ذهب اليه الجمهور مارواه ابن ابي خيثمة بل فقط لنراه جفأه بالمرء فاعلم بالصواب *

حذف السلام سنة « رواه أبو داود والترمذي وقال الترمذي هو حديث حسن صحيح قال قال ابن المبارك معناه لا يمد مداً »

(فرع) ينبغي للمأموم أن يسلم بعد سلام الامام قال البغوي يستحب أن لا يتدىء السلام حتى يفرغ الامام من التسليتين وقال المتولي يستحب أن يسلم بعد فراغ الامام من التسليمة الاولى وهو ظاهر نص التافعي في البويطي كما قلناه البغوي فانه قال ومن كان خلف إماماً فاذا فرغ الامام من سلامه سلم عن يمينه وعن شماله هذا نصه واتفقوا على أنه يجوز أن يسلم بعد فراغ الامام من الاولى وإنما الخلاف في الافضل ولو قارنه في السلام فوجان (أحدهما) تبطل صلاته إن لم ينو مفارقه كما لو قارنه في باقي الاركان بخلاف تكبيرة الاحرام فانه لا يصير في صلاة حتى يفرغ منها فلا يربط صلاته بمن ليس في صلاة ولو سلم قبل شروع الامام في السلام بطلت صلاته إن لم ينو مفارقه فان نواها فيه الخلاف فيمن نوى للمفارقة ولا يكون له لما بعده الا أن يتدىء بعد فراغ الامام من الميم من قوله السلام عليكم *

(فرع) اتفق اصحابنا على أنه يستحب لمسبق أن لا يقوم ليأتي بما بقي عليه الا بعد فراغ الامام من التسليتين وعن صريح به البغوي والمتولي وآخرون ونص عليه الشافعي رحمه الله في مختصر البويطي فقال ومن سبقه الامام بشيء من الصلاة فلا يقوم لقضاء ما عليه الا بعد فراغ الامام من التسليتين قال اصحابنا فان قام بعد فراغه من قوله السلام عليكم في الاولى جاز لانه خرج من الاولى فان قام قبل شروع الامام في التسليتين بطلت صلاته الا أن ينو مفارقة الامام فيجزي فيه الخلاف فيمن نوى المفارقة ولو قام بعد شروعه في السلام قبل أن يفرغ من قوله عليكم فهو كالمقام قبل شروعك والبغوي وقال المتولي اذا قام المسبق مقارناً للتسليمة الاولى فان قلنا للمأموم الموافقة

جانبى فخذيه كان كرسالهما في التيام ويقول في جلوسه اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني وقال ابو حنيفة لا يسن فيه ذكر : لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ذلك ويروي وارحمي بدل واجبرني *
قال (ثم يسجد سجدة أخرى مثلاً ثم يجلس جلسة خفيفة للاستراحة ثم يقوم مكبراً واضعاً يديه على الأرض كما يضع العاجن) *

(٢) حديث (ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين السجدةين اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزقني واهدني ويروي وارحمي بدل واجبرني ابو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي واللفظ الاول للترمذي الا انه لم يقل وعافني وابو داود مثله الا انه انبها ولم يقل واجبرني وجمع ابن ماجه بين ارحمي واجبرني وزاد وارحمي ولم يقل اهدني ولا عافني وجمع بينها والحاكم كلها الا انه لم يقل وعافني وفيه كامل ابو العلاء وهو يختلف فيه *

يسلم مقارناً للامام جاز قيام المسبوق لان كل حال جاز للموافق السلام فيها جاز للمسبوق المفارقة فيها كما بعد السلام وإن قلنا لا يجوز للموافق السلام مقارناً له لم يجوز للمسبوق القيام مع المقارن وتبطل صلاته إلا أن ينوء، المفارقة ولو سلم الامام فسكت المسبوق بعد سلامه جالساً وطال جلوسه قال أصحابنا إن كان موضع تشهد الأول جاز ولا تبطل صلاته لأنه جلوس محسوب من صلاته وقد انقضت القدوة وقد قدمنا أن التشهد الأول يجوز تطويله لكنه يكره وإن لم يكن موضع تشهد لم يجوز أن يجلس بعد تسليمه لأن جلوسه كان للتابعة وقد زالت فان جلس متعمداً بطلت صلاته وإن كان ساهياً لم تبطل ويسجد للسهو *

(فرع) إذا سلم الامام التسليمة الأولى انقضت قدوة المأموم الموافق والمسبوق لخروجه من الصلاة والمأموم الموافق بالخيار ان شاء سلم بعده وإن شاء استدأ الجلس للتعوذ والدعاء وأطال ذلك هكذا ذكر القاضي أبو الطيب في تعليقه قلته بحروفيه *

(فرع) قال الشافعي والأصحاب إذا اقتصر الامام على تسليمه يسن المأموم تسليمتان لأنه خرج عن متابعتهم بالأولى بخلاف التشهد الأول فان الامام لو تركه لم يتركه المأموم تركه لأن المتابعة واجبة عليه قبل السلام والله أعلم *

(فرع) قال صاحب العدة لو شرع في الظهر فتشهد بعد الركعة الرابعة ثم قام قبل السلام وشرع في العصر فان فعل ذلك عمداً بطلت صلاته بقيامه ومحت العصر وإن قام ناسياً لم يصح شرعه في العصر فان ذكر والفصل قريب عاد الى الجلوس وسجد للسهو وسلم من الظهر وأجزأته وإن طال الفصل بطلت صلاته ووجب استئناف الصلوتين جميعاً * قال المصنف رحمه الله *

﴿ ويستحب لمن فرغ من الصلاة أن يذكر الله تعالى لما روى ابن الزبير رضي الله عنهما أنه كان يهلل في أثر كل صلاة يقول لا إله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله ولا نعبد الاياه وله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم يقول كن رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل بهذا في دبر كل صلاة وكتب المغيرة الى معاوية رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجد ﴾ *

﴿ الشرح ﴾ اتفق الشافعي والأصحاب وغيرهم رحمهم الله على أنه يستحب ذكر الله تعالى بعد السلام ويستحب ذلك للامام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والمسافر وغيرهم ويستحب

مضمون الفصل مسألتان (أحدهما) أنه يسجد السجدة الثانية مثل السجدة الأولى في واجباتها ومنسوباتها بلا فرق (الثانية) إذا رفع رأسه من السجدة الثانية في ركعة لا يعقبها تشهد

أن يدعوا أيضا بعد السلام بالاتفاق وجاءت في هذه المواضع أحاديث كثيرة صحيحة في الذكر والدعاء قد جمعناها في كتاب الأذكار (منها) عن أبي امامة رضي الله عنه قال «قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أي الدعاء اسمع قال جوف الليل الآخر ودير الصلوات المكتوبات» رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «كنت أعرف اقتضاء صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالتكبير» رواه البخاري ومسلم وفي رواية مسلم «كنا نعرف» وعن ابن عباس «أرضي إن رفع الصوت بالله ذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته» رواه البخاري ومسلم وعن ثوبان رضي الله عنه قال «كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا قال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت إذا الجلال والاكرام» قيل للروايعي وهو أحد رواة كيف الاستغفار قال قول استغفر الله استغفر الله رواه مسلم وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من الصلاة وسلم قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجبن منك الجبد» رواه البخاري ومسلم وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما «أنه كان يقول في دبر كل صلاة حين يسلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا حول ولا قوة إلا بالله لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون قال ابن الزبير «وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهلل دبر كل صلاة» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه «أن قراء المهاجرين أنوار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم يصلون كأنهم يصومون كأنهم يصومون لهم فضول من أموالهم يحجون بها ويصومون بها ويجهلون ويتصدقون فقال ألا أعلمكم شيئا تدركون به من سبقكم وتسبقون به من بعدكم ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم فقالوا إلى يا رسول الله قال نسيحون الله ويحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ثلاثا وثلاثين» قال أبو صالح لما سئل عن كيفية ذكرها يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر حتى يكون منهن كلهن ثلاثا وثلاثين» رواه البخاري ومسلم (الدثور) بضم الدال جمع دثرو ففتح الدال وإسكن المثلثة وهو المال الكثير أو عن كعب بن عجرة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «معبقات لا تخب قائلهن أو قاعلهن دبر كل صلاة مكتوبة ثلاثا وثلاثين نسيحة وثلاثا وثلاثين تحميدة وأربعاً وثلاثين تكبيرة» رواه مسلم وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال «من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين وقال تمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت

فما الذي يفعل نص في المختصر أنه يستوى قاعداً ثم ينهض وفي الام أنه يقوم من

خطايا وإن كانت مثل زبد البحر» رواه مسلم وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « كان يثعوذ برب الصلاة بهؤلاء الكلمات اللهم إني أعوذ بك من الجبن وأعوذ بك من أن أورد إلى أرحل العر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر » رواه البخاري في أول كتاب الجهاد وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال « كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت » هكذا رواه أبو داود بإسناد صحيح وهو إسناد مسلم هكذا في رواية وفي رواية أنه كان يقول هذين التشهد والتسليم وقد سبق هذا في موضعه ولا منافاة بين الروایتين فهما صحيحان وكان يقول الدعاء في الموضعين والله أعلم وعن معاذ رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيده وقال يا معاذ الله إني لأجرك أو صيكت يا معاذ لاتدعن دبر كل صلاة تقول اللهم أعني علي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » رواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال « أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذتين دبر كل صلاة » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وفي رواية أبي داود « بالمعوذات » فينبغي أن يقرأ قل هو الله أحد مع المعوذتين وروى الطبري في معجمه أحاديث في فضل آية الكرسي دبر الصلاة المكتوبة لكنها كلها ضعيفة وفي الباب أحاديث كثيرة غير ما ذكرته هنا وجاء في الذكر بعد صلاة الصبح أحاديث (منها) حديث أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « من قال في دبر كل صلاة الفجر وهو ثان رجله قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو علي كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك كله في حرز من كل مكروه وحرس من الشيطان ولم ينسج الذنب أن يتركه في ذلك اليوم إلا الشرك بالله تعالى » رواه الترمذي والنسائي قال الترمذي حديث حسن غريب وعن أنس رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة تامة تامة » رواه الترمذي وقال حديث حسن وفي الباب غير ما ذكرته والله أعلم *

السجدة وللأصحاب فيه طريقان (أ. ب. هـ) أن فيها قولين (أحدهما) أنه يقوم من السجدة الثانية ولا يجلس وبه قال أبو نيفة ومالك وأحمد لما روى عن وائل أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان إذا رفع رأسه من السجدين استوى قائما » (وأصحها) وهو المذكور

(٣) حديث وائل ابن حجر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من السجدين استوى قائما هذا الحديث يرضى له للندري في الكلام على المذهب وذكره الذوي في

(فرع) قال القاضي ابو الطيب يستحب ان يبدأ من هذه الاذكار بحديث الاستقار وحكى حديث ثوبان قال الشافعي رحمه الله تعالى في الام بعد ان ذكر حديث ابن عباس السابق في رفع الصوت بالذكر وحديث ابن الزبير السابق وحديث أم سلمة المذكور في الفصل بعد هذا اختار للإمام والمأمور ان يذكر الله تعالى بعد السلام من الصلاة ويخفيان الذكر إلا ان يكون إما ما يريد أن يتعلم منه فيجهر حتى يرى أنه قد تعلم منه فيسر فان الله تعالى يقول (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) يعني والله اعلم الدعاء (ولا تجهر) ترخص (ولا تخافت) حتى لا تسع نفسك قال وأحسب أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما جهر قليلا يعني في حديث ابن عباس وحديث ابن الزبير ليتعلم الناس منه لأن عامة الروايات التي كتبناها مع هذا وغيرها ليس يذكر فيها بعد التسليم تهليل ولا تكبير وقد ذكرت أم سلمة « مكث صلى الله عليه وسلم ولم يذكر جهرًا وأحسبه صلى الله عليه وسلم لم يمكث الا ليدكر سرا » قال واستحب للمصلي منفردا أو مأموما ان يطيل الذكر بعد الصلاة ويكثر الدعاء رجاء الاجابة بعد المكتوبة هذا نصه في الام واحتج البيهقي وغيره لتفسيره الآية بحديث عائشة رضى الله تعالى عنها قالت « في قول الله تعالى (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) نزلت في الدعاء » رواه البخاري وسلم وهكذا قال أصحابنا إن الذكر والدعاء بعد الصلاة يستحب أن يسر بهما إلا أن يكون اما يريد تعليم الناس فيجهر ليتعلموا فاذا تعلموا وكانوا عالمين أسرهم واحتج البيهقي وغيره في الاسرار بحديث أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال « كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكنا إذا شرفنا على واد هلتنا وكبرنا ارتفعت أصواتنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس اربصوا علي انفسكم فانكم لاتدعون أصرا ولا غائبا إنه معكم سبع قرب » رواه البخاري

في الكتاب أنه يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم وتسمى هذه الجلسة جلسة الاستراحة ووجه ما روى عن مالك بن الحويرث أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم « يصلي فاذا كان في وتر من صلاته لم ينهض

الخلاصة في فصل الضميف وذكروا في شرح المذهب فقال غريب ولم يخرجوه وظفرت به في سنة اربعين في مستند الزائر في اثناء حديث طويل في صفة الوضوء والصلاة : وقد روى الطبراني عن معاذ بن جبل في اثناء حديث طويل انه كان يمكن جبهته واهمه من الارض ثم يقوم كأنه السهم وفي اسناده الخصيب ابن جحدر وقد كذبه شعبة ويحيى القطان ولابي داود من حديث وائل واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على فخذه : وروى ابن المنذر من حديث الثمان بن ابي عياش قال ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع راسه من السجدة في اول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس *

(١) حديث مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي فاذا كان

ومسلم (اربعوا) - يفتح الباب أى إرفعوا *

(فرع) قد ذكرنا استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم والمنفرد وهو مستحب عقب كل الصلوات بخلاف وأما اعتاده الناس أو كثير منهم من تخصيص دعاء الامام بصلاتي الصبح والعصر فلا أصل له وإن كان قد أشار اليه صاحب الحاوى فقال ان كانت صلاة لا يتنفل بعدها كالصبح والعصر استبرأ القبلة واستقبل الناس ودعا وإن كانت بما يتنفل بعدها كالظهر والمغرب والعشاء فيختار أن يتنفل في منزله وهذا الذى أشار اليه من التخصيص لا أصل له بل الصواب استحبابه في كل الصلوات ويستحب أن يقبل على الناس فيدعو والله أعلم *

(فرع) وأما هذه المصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح والعصر فقد ذكر الشيخ الامام أبو محمد بن عبد السلام رحمه الله أنها من البدع المباحة ولا توصف بكرة ولا استحباب وهذا الذى قاله حسن والمختار أن يقال ان صافح من كان معه قبل الصلاة فباحة كما ذكرنا وإن صافح من لم يكن معه قبل الصلاة عند اللقاء فسنة بالاجماع للاحاديث الصحيحة في ذلك وسأبسط الكلام في المصافحة والسلام وتشيت العاطس وما يتعلق بها ويشبهها في فصل عقب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى *

(فرع) يستحب الاكثر من الذكر أول النهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ وفي ذلك أحاديث كثيرة جداً مشهورة في الصحيحين وغيرها مع آيات من القرآن الكريم وقد جمعت معظم ذلك مذهباً في كتاب الاذكار * قال المصنف رحمه الله *

(وإذا أراد أن ينصرف فإن كان خلفه نساء استحب له أن يلبث حتى تنصرف النساء لئلا يختلطن بالرجال لما روت أم سلمة رضي الله تعالى عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا

حتى يستوى » قاعداً ووصف أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين صلاة النبي صلى الله عليه وسلم « فذكر هذه الجلسة » (والطريق الثاني) قال أبو اسحق المسألة علي حالتين

في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوى قاعداً البخارى وفي لفظ له فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام وللبخارى من حديث أبي هريرة في قصة النبي صلاته ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم ارفع حتى تطمئن جالساً وفي رواية أخرى له حتى تطمئن قائماً وهو أشبه

(١) حديث (أبي حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ثم هوى ساجداً ثم ثنى رجله وقد حتى يرجع كل عضو في موضعه ثم نهض الترمذى وأبو داود : (تنبيه) أنكر الطحاوى أن يكون جلسة الاستراحة في حديث أبي حميد وهي كما تراها فيه وأنكر النووي أن يكون في حديث النبي صلاته وهي في حديث أبي هريرة في قصة النبي صلاته عند البخارى في كتاب الاستيذان *

سلم قام النساء حين يقضى سلامه فيمكث يسيرا قبل أن يقوم، قال الزهري رحمه الله قهرى والله أعلم أن مكثه لينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال وإذا أراد أن ينصرف توجه في جهة حاجته لما روي الحسن رحمه الله قال «كن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون في المسجد الجامع فمن كان بيته من قبل بني تميم انصرف عن يساره ومن كان بيته مهايلي بنى سليم انصرف عن يمينه يعنى بالبصرة» وإن لم يكن له حاجة فالأولى أن ينصرف عن يمينه لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في كل شيء *.

(الشرح) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله تعالى يستحب للامام إذا سلم أن يقوم من مصلاه عقب سلامه إذا لم يكن خلفه نساء هكذا قاله الشافعي في المختصر واتفق عليه الأصحاب وعلمه الشيخ أبو حامد والأصحاب بطئين (أحدهما) ثلاثك هو أو من خلفه سلم أم لا (والثانية) ثلاثا يدخل غريب فيظنه بعد في الصلاة فيتندى به أما إذا كان خلفه نساء فيستحب أن يلبث بعد سلامه ويثبت الرجال قدرا يسيرا يذكرون الله تعالى حتى تنصرف النساء بحيث لا يدرك المسارعون في سيرهم من الرجال آخرهن ويستحب لمن أن ينصرف عقب سلامه فإذا انصرف انصرف الامام وسائر الرجال واستدل الشافعي والأصحاب بالحديث الذي ذكره المصنف عن أم سلمة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضى تسليمه ومكث يسيرا كي ينصرفن قبل أن يدركهن أحد من القوم» وفي رواية ابن شهاب «فأرى

إن كان بالمصلي ضعف لسكبر وغيره جلس للاستراحة أو لا (فإن قلنا) لا يجلس للمصلي للاستراحة فيبتدىء التكبير مع ابتداء الرض ونهيه مع استوائه قائما ويعود قول الخذف كما تقدم (وإن قلنا) يجلس فتى يبتدىء التكبير فيه وجهان (أحدهما) أنه يرفع رأسه غير مكبر ويبتدىء التكبير جالسا ويبدء الي أن يقوم لأن الجلسة تفصل بين الركعتين فإذا أقام منها وجب أن يقوم بتكبير كذا قاله في الركة الثالثة ثم يحكي هذ عن اختيار القفال (وأصحها) أنه يرفع رأسه مكبرا لما روى أنه صلى الله عليه وسلم (١) «كان يكبر في كل خفض ورفع» فعلى هذا ففي قطع فيه وجهان (أحدهما) أنه إذا جلس قطعه ويقوم غير مكبر لأنه لو مدالي أن يقوم لطلان ويتغير النظم بهذا قاله أوسحق والقاضي الطبري (وأصحها) أنه يبدء الي أن يقوم ويخفف الجلسة حتى لا يخلو شيء من صلاته عن الذكر وهذا الوجهان الأخيران كأنهما المفرعان على أن التكبير يعدل لا يحدف وإذا

(١) (حديث) «أنه صلى الله عليه وسلم» كان يكبر في كل خفض ورفع» تقدم واستدل به الرافعي على أنه يكبر في جلسة الاستراحة فيرفع رأسه من السجود غير مكبر ثم يبتدىء التكبير جالسا ويبدء الي أن يقوم وحديث أبي حميد في البيهقي يدل لذلك بأصح من الحديث الذي استدلل به وذلك أن لفظة ثم رفع فيقول الله أكبر ثم يثنى رجله فيقدم عليها معتدلا حتى يرجع ويقر كل عظم موضعه معتدلا : (قالت) إلا أنه لا دليل فيه على أنه يبدء التكبير في جلوسه الي أن يقوم ويحتاج دعوى استحباب مده الي دليل والاصل خلافه

والله أعلم أن مكته لكي ينفذ التساء قبل أن يدركهن من انصرف من القوم » رواه البخارى في مواضع كثيرة من صحيحه ولان الاختلاط بهن مظنة الفساد (١) لان مزيّنات لباس مقدمات علي كل الشهوات قال الشافعي في الام فان قام الامام قبل ذلك أو جلس أطول من ذلك فلا شيء عليه قال وللمأموم أن ينصرف اذا قضى الامام السلام قبل قيام الامام قال وتأخير ذلك حتى ينصرف بعد انصراف الامام أومعه أحب الى قال الشافعي في الام والاصحاب اذا انصرف للمصلئ أملا كن أوما مأموما أو منفردا فله أن ينصرف عن يمينه وعن يساره وتلقاء وجهه رواه (٧) ولا كراهة في شيء من ذلك لكن يستحب إن كان له حاجة في جهة من هذه الجهات أن يتوجه إليها وان لم يكن له حاجة فجهة اليمنى أولى واستدل الشافعي في الام والاصحاب « بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في شأنه كله وقد سبقت الاحاديث الصحيحة في ذلك في باب صفة الوضوء في فصل غسل اليدين وجاء في هذه المسألة حديث ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال « لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته لا يرى إلا أن يحقا عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره » رواه البخارى و(٣) مسلم قال « أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه » وعن هلب بضم الهاء الطائي رضى الله عنه « أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ينصرف عن شقيه » رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم باسناد حسن فهذه الاحاديث تدل علي أنه يباح الانصراف من الجانبين وإنما أنكر ابن مسعود رضى الله تعالى عنه علي من يعتقد وجوب ذلك »

(فرع) اذا أراد أن يقتل في المحراب ويقبل علي الناس للذكر والدعاء وغيرها جاز أن يقتل كيف شاء وأما الأفضل قتال البغوى الأفضل أن يقتل عن يمينه وقال في كيئته وجان (أحدهما) وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يدخل يمينه في المحراب ويسأره الي الناس ويجلس علي يمين المحراب (والثاني) وهو الأصح يدخل يساره في المحراب ويمينه الي القوم ويجلس علي يسار المحراب هذا لفظ البغوى في التهذيب وجزم البغوى في شرح السنة بهذا الثاني واستدل له بحديث البراء بن عازب رضى الله عنه قال « كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه قبل علينا بوجهه فسمعته يقول في قنوته ربقي عذابك يوم تبعث أو جمع عبادك » رواه مسلم وقال امام الحرمين ان لم يصح في هذا حديث فلست أرى فيه الاتخير »

(فرع) قال أصحابنا ان كانت الصلاة مما يقتل بعدها فالسنة ان يرجع الى بيته لفعل النافلة

لم يحز الابتداء عن الانتهاء حصل في وقت التكبير ثلاثة أوجه صاحب الكتاب أوردها في الوسيط (الاول) الذي اختار ما نقله والثاني الذي قال به أبو اسحق ولم يورد ثالث الذي هو الاظهر عند جمهور الاصحاب وكذلك

(١-٢) كذا

بالاصل فحرد

(٣) كذا بالاصل

ولله وروى مسلم

عن انس الخ

كما يطلع من مراجعة

صحيحة فحرد

لان فعلها في البيت افضل « لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا ايها الناس في بيوتكم فان افضل صلاة المرء في بيته الا المكتوبة » رواه البخارى ومسلم من رواية زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا » رواه البخارى ومسلم وعن جابر رضى الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضي أحدكم صلاته في مسجده فليجعل ليتمن صلاته نصيبا فان الله جاعل في بيته من صلاته خيرا » رواه مسلم قال أصحابنا فان لم يرجع الى بيته أو اذا انتقل في المسجد يستحب أن ينتقل عن موضعه قليلا لتكثر مواضع سجوده هكذا عليه البغوى وغيره فان لم ينتقل الى موضع آخر فينبغي ان يفصل بين الفريضة والنافلة بكلام انسان واستدل البيهقي وآخرون من أصحابنا وغيرهم بحديث عمرو بن عطاء « ان نافع بن جبير أرسله الى السائب بن اختمير يسأله عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة فقال نعم صليت معه الجمعة في المقصورة فلما سلم الامام قمت في مقامى

فعل امام الحرمين والصيدلاني وقوله نعمانم يقوم مكبرا ؛ لقوله ثم يجلس جواب على اختيار القول وهو أبعد الوجوه عند الاكثرين ويجب أن يعلم قوله مكبرا بالواو اشارة الى الوجه الثاني وهو أنه يقوم عن الجلسة غير مكبرا والى الوجه الثالث أيضا فان عندنا ثلثين بلاء يقوم مكبرا إنما يقوم متم التكبير ولا خلاف في أنه لا يكبر تكبيرتين والسنة في هيئة جلسة الاستراحة الاقتراش كذلك رواه ابو حميد (١) ثم سواء قام من جلسة الاستراحة أو من السجدة فانه يقوم معتمد على الارض يديه لا فلا في حنيقه حيث قال يقوم معتمد على صدور قدميه ولا يعتمد يديه على الارض ؛ لنا مروى عن مالك بن الحويرث (٢) رضى الله عنه في صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم « فلما رفع رأسه من السجدة لاخيرة في الركعة الاولى واستوى قاعدا قام واعتمد على الارض يديه » وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان اذا قام في صلاته وضع يديه على الارض كما يضع العاجن (٣) قال صاحب المحمل العاجن هو الذى اذا نهض اعتمد على يديه كبراكاته يصح أى الخبر ويجوز أن يكون معنى الخبر كما يضع عاجن الخبر وهما متقاربان

(١) * (حديث) « ابى حميد انه وصف الصلاة فقال اذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى البخارى بهذا

(٢) * (حديث) « مالك بن الحويرث في وصف الصلاة « فلما رفع رأسه من السجدة الاخيرة في الركعة الاولى واستوى قاعدا قام واعتمد يديه على الارض الشافعي بهذا والبخارى يلفظ فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية جلس واعتمد على الارض ثم قام ولا حمد والطحاوى استوى قاعدا ثم قام

(٣) * (حديث) « ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام في صلاته وضع يده على الارض كما يضع العاجن قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط هذا الحديث لا يصح

فصليت فلما دخل أرسل الي قال لا تعد لما فعلت إذا صليت الجمعة فلا تصلها بصلاة حتى تكلم أو تخرج فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرنا بذلك ان لا توصل صلاة حتى تكلم أو تخرج رواه مسلم « فهذا الحديث هو للتعبد في المسألة وأما حديث عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي الامام في اللوض التي يصلي فيها حتى يتحول » فضعيف رواه ابوداود وقال عطاء لم يدرك المغيرة وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أيحجز أحدكم ان يتقدم أو يتأخر عن بيته أو عن شماله في الصلاة يعني المائلة » رواه ابوداود باسناد ضعيف وضعفه البخاري في صحيحه قال أصحابنا إذا صلي النافلة في المسجد جاز وإن كان خلاف الافضل لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال « صليت مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سجدتين قبل الظهر وسجدتين بعدها وسجدتين بعد المغرب وسجدتين بعد العشاء وسجدتين بعد الجمعة فاما المغرب والعشاء ففي بيته » رواه البخاري ومسلم وظاهره أن الباقي صلاح في المسجد لبيان الجواز في بعض الاوقات وهو صلاة النافلة في البيت وفي الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى ليالي في رمضان في المسجد غير المكتوبات » والله اعلم *

« قال المصنف رحمه الله »

« والسنة في صلاة الصبح ان قنت في الركعة الثانية لما روى انس رضي الله تعالى عنه « ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ثم تركه فاما في الصبح فلم يزل قنت حتى فارق الدنيا » وعمل القنوت بعد الركن من الركوع « لما روى انه سئل انس هل قنت رسول الله صلى الله

قال « الركن السادس التشهد الأول ستوا القعود فيه على هيئة الاقراش (م) لان مستوفز للحركة والمسبوق يترش في التشهد الأخير لاستيفازه ومن عليه سجود السهو لم يترش فيه بخلاف والاقراش أن يضع الرجل اليسرى ويجلس عليها وينصب القدم اليمنى ويضع اطراف الاصابع على الارض والتورك ستفي التشهد الأخير (ح) وهو أن يضع رجله كذلك ثم يخرج يمينه بجهة يمينه ويمكن وركه من الارض » *

ولا يرف ولا يجوز أن يحتج به وقال النووي في شرح المذهب هذا حديث ضعيف أو باطل لأصل له وقال في التنقيح ضعيف باطل وقال في شرح المذهب قل عن الثعالبي أنه قال في درسه هو بازي وبالنون أصبح وهو الذي يقبض يديه ويقوم متمدا عليها قال ولو صح الحديث لكان مناه قام متمدا ببطن يديه كما يعتمد الحاجز وهو الشيخ الكبير وليس المراد عاجن الحجين ثم قال يبنى ما ذكره ابن الصلاح أن الثعالبي حكى في درسه هل هو الحاجن بالنون أو الحاجز بازي : فاما اذا قلنا انه بالنون فهو عاجن الحجين يقبض اصابع كفيه ويضمها ويحكي عليها ويرتفع ولا يضع راحته على الارض : قال ابن الصلاح وعمل بهذا كثير من الجمهور وهو أثبات هيئة شرعية في الصلاة لاعهد بها بحديث لم يثبت ولو ثبت لم يكن ذلك مناه فان الحاجن في اللغة هو الرجل

عليه وسلم في صلاة الصبح قال نعم قال قبل الركوع أو بعده قال بعد الركوع» والسنة أن يقول «اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك أنه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت» لما روى الحسن بن علي رضي الله عنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم هؤلاء الكلمات في الوتر فقال قل «اللهم اهدني فيمن هديت» إلي آخره وإن كنت بما روى عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وهو ما روى أبو رافع قال كنت عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد الركوع في الصبح فسمعت يقول اللهم انا نستعينك ونستغفرك ولا نكفرك ونؤمن بك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد واليك نسعى ونخمد نرجو رحمتك ونخشى عذابك أن عذابك الجد بالكفار ملحق اللهم غلب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك يكذبون وسلك ومقاتلون اوليائك اللهم اغفر المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات واصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الايمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك واوزعهم ان يوفوا بعهده الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعلوم الله الحق واجعلنا منهم» ويستحب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الدعاء لما روى من حديث الحسن رضي الله عنه في الوتر انه قال «تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي وسلم» ويستحب المأموم ان يؤمن على الدعاء لما روى ابن عباس رضي الله عنهما قال «كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يؤمن من خلفه» ويستحب له ان يشاركه في الثناء لانه لا يصلح التأخير عن ذلك فكانت المشاركة أولى وأما رفع اليدين في القنوت فليس فيه نص والذي يقتضيه المذهب أنه لا يرفع لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرفع اليد الا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشة عرفة ولانه دعاء في الصلاة فلم يستحب له رفع اليد كاللحاء في التشهد وذكر القاضي أبو الطيب الطبري في بعض كتبه انه لا يرفع اليد وحكي في التعليق انه يرفع اليد والاول عندى أصحابنا وأما غير الصبح من الفرائض فلا يفتي فيمن غير حاجه فان نزلت بالمسلمين نازلة قتلوا في جميع الفرائض لما روى

أدرج في هذا الركن اذ كانا ثلاثاً (القعود) والتشهد (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ولو فصل القعود والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عنها لجاز كإفصل القيام عن القراءة فان القيام للقراءة كالتعمود لها وهكذا فصل في ترجمة الاذكار وعدلها ثلاثة: وقعه الفصل أن تشهد والقعود ينقسمان إلى واقعين في آخر الصلاة كتشهد الصبح وتشهد الركعة الأولى بيمين الظهر والي واقعين في آخر

المسن : قال الشاعر * فشر خصال المرء كنت وعاجن * قال فان كان وصف الكبر بذلك ما خوفا من عاجن الجبن فالتشبيه في شدة الاعتماد عند وضع اليدين لا في كيفية ضم اصابعها : قال الفزالي واذا قلنا بلزاي فهو الشيخ المسن الذي اذا قام اعتمد يديه على الارض من الكبر : قال ابن الصلاح ووقع في المحكم للبرقي الضرر بالتأخر المأجور هو المعتد على الارض وجمع الكف

أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت إلا أن يدعو لاحداً ويدعو علي أحد كلن إذا قال سمع الله لمن حمده قال ربنا لك الحمد وذكر الدعاء ﴿

﴿الشرح﴾ في الفصل مسائل (أحدها) القنوت في الصبح بعد رفع الرأس من ركوع الركعة الثانية سنة عندما بلا خلاف وأما ما قل عن أبي علي بن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لا يقنت في الصبح لأنه صار شعار طائفة مبتدعة فهو غلط لا يعد من مذهبنا وأما غير الصبح من المكتوبات فقل يقنت فيها فيه ثلاثة أقوال حكها امام الحرمين والغزالي وآخرون (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور أن نزلت بالمسلمين نازلة كخوف أو قحط أو وباء أو جراد أو نحو ذلك فتوافي جميعها وإلا فلا (والثاني) يقنتون مطلقاً حكمه جماعات منهم شيخ الأصحاب الشيخ أبو حامد في تعليقه ومتابعوه (والثالث) لا يقنتون مطلقاً حكمه الشيخ أبو محمد الجويني وهو غلط مخالف للسنة الصحيحة المستفيضة «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت في غير الصبح عند نزول النازلة حين قتل أصحابه بالقراء» وأحاديثهم مشهورة في الصحيحين وغيرهما وهذا الخلاف في الجواز وعدمه عند أكثرين هكذا صرح الشيخ أبو حامد والجمهور قال الراعي مقتضي كلام أكثر الأئمة أنه لا يستحب القنوت في غير الصبح بحال وإنما الخلاف في الجواز حيث يجوز فالأختار فيه إلى المصلي قال ومنهم من يشعر كلامه بالاستحباب قلت وهذا أقرب إلي السنة فإنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم القنوت للنازلة فاقضى أن يكون سنة وعن صرح بأن الخلاف في الاستحباب صاحب العدة قال ونس الشافعي في الام على الاستحباب مطلقاً؛ وأما غير المكتوبات فلا يقنت في شيء منهم قال الشافعي في الام في كتاب صلاة العيدين في باب القراءة في العيدين ولا قنوت في صلاة العيدين والاستسقاء فإن قنت عند نازلة لم أكرهه (المسألة اثناثية) محل القنوت عندما بعد الركوع كما سبق فلو قنت قبله فإن كان ما السكيا براه أجزأه وإن كان شافعيًا فالمشهور أنه لا يجوزته قال صاحب المستظهرى هو المذهب وقال صاحب الحاوى فيه وجهان (أحدهما) يجوزته لاختلاف العلماء فيه (والثاني) لا يجوزته لوقوعه في غير موضعه فيعيده بعد الركوع

الصلاة كالشهادة بعد الثانية من الظهر (فالاول) من القسمين مفروض (والثاني) مسنون ثم لا يتعين للعود هيئة معينة فيأبى جمع إلى الاجزاء بل يجوزته للعود على أى وجه كان لكن السنة في العود في آخر الصلاة التورك وفي العود الذي لا يقع في آخرها الافتراش وقال احمد إن كانت الصلاة ذات تشهدين تورك في الآخر وإن كانت ذات تشهد واحد افتراش في الافتراش أن يضجع الرجل اليسرى بحيث يلى ظهرها الارض ويجلس عليها وينصب اليمنى ويضع أطراف أصابعها على الارض موجهة إلى القبلة والتورك أن يخرج رجله وما على هيئة في الافتراش من جهة يمينه ويمكن الورك من الارض وقال أبو حنيفة السنة في العودين

وهذا غير مقبول منه فإنه لا يقبل ما يتفرد به لأنه كان يغلط ويضالطونه كثيراً وكانه اضربه مع كبر حجم الكتاب ضرارته انتهى كلامه . وفي الطبراني الاوسط عن الزرق بن قيس رأيت عبد الله بن عمرو يصح في الصلاة يعتمد على يديه إذا قام كما يفصل الذي يصح المجين

قال وهل يسجد السهو في وجهان وقطع الغوى وغيره بأنه يسجد السهو وهو المنصوص قال الشافعي في الام لو اُطال القيام ينوي به القنوت كان عليه سجود السهو لان القنوت عمل من عمل الصلاة فاذا علمه في غير موضعه اوجب سجود السهو هذا نصه وأشار في التهذيب إلى وجبى بطلان صلاته لا نهقل هو كلقو قرأ التشهد في القيام فحصل فيمن قنت قبل الركعة اربعة وجها (الصحيح) انه لا تبطل صلاته ولا يجزئ له يسجد السهو (والثاني) لا يجزئ له ولا يسجد السهو (والثالث) يجزئ له (والرابع) تبطل صلاته وهو غلط (الثامه) السنة في لفظ القنوت اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت هذا لفظه في الحديث الصحيح باثبات الفاء في فانك والواو في وإنه لا يذل وتباركت ربنا هذا لفظه في رواية الترمذي (١) في رواية ابي داود وجهور المحدثين ولم يثبت الفاء في رواية ابي داود وقع هذه الالفاظ في كتب الفقه مغيرة فاعتمد ما حقه فان الفاظ الاذكار يحافظ فيها علي الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا لفظ الترمذي عن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهما قال «علتي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كلمات اقولهن في الوتر اللهم اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك

(١) كذا بالاصل

الاقتراش وقال مالك السنيقيما التورك: لنا ما روي عن ابي حميد الساعدي (١) انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «فاذا جلس في الركعتين جلس علي رجله اليسرى ونصب اليمنى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد علي مقعده» والفرق من جهة المعنى ان المصلي في التشهد الاول مستوف للحركة يبادر الى القيام عند تمامه وذلك عن هيئة الاقتراش أهون وأما الجلسة الاخيرة فليس بعدها عمل فيناسبها التورك الذي هو هيئة السكون والاستقرار ويترتب علي هذه القاعدة مسائلتان (احدهما) للمسبوق اذا جلس مع الامام في تشهد الاخير يقترش ولا يتورك نص عليه لان مستوف محتاج الي القيام عند سلام الامام ولا نه ليس آخر صلاته التورك انما ورد في آخر الصلاة وحكي الشيخ ابو محمد وجها عن بعض الاصحاب انه يتورك متابعة لامامه وذكر ابو الفرج البزار ان ابا طاهر الزيادي حكى في المسألة - هذين الوجهين وجها ثالثا (انه) ان كان محل تشهد المسبوق كأن ادرك ركعتين من صلاة الامام جلس متعبا والا جلس متوركا لان أصل الجلوس لمحض المتابعة فيحيثه أيضا والا كثيرون علي الوجه الاول (الثانية) اذ قعد في التشهد الاخير وعليه سجود سهو فلي يقترش ام يتورك فيه وجها (احدهما) يتورك لا نه قصد آخر الصلاة وقال الروائي في التلخيص وهو ظاهر المذهب

(١) حديث ابي حميد انه وصف صلاة رسول الله ﷺ فقال «فاذا جلس في الركعتين جلس علي رجله اليسرى فاذا جلس في الركعة الاخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الاخرى وقعد علي مقعده» رواه البخاري في صحيحه كذلك وعزاه ابن الرقعة لمسلم فوم •

وانه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم باسناد صحيح قال الترمذي هذا حديث حسن قال ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت شيء أحسن من هذا وفي رواية رواها البيهقي عن محمد بن الحنفية وهو ابن علي ابن أبي طالب رضى الله عنه قال « إن هذا الدعاء هو الذي كان أبي يدعو به في صلاة الفجر في قنوته » ورواه البيهقي من طريق عن ابن عباس وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلّم هذا الدعاء ليدعوا به في القنوت من صلاة الصبح » وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهذه الكلمات » وفي رواية « كان يقولها في قنوت الليل » قال البيهقي فدل هذا كله على أن تعليم هذا الدعاء وقع لقنوت صلاة الصبح وقنوت الوتر والله التوفيق وهذه الكلمات الثمان من الوان نص عليها الشافعي في مختصر المزني واقصر عليها ولو زاد عليها ولا يميز من عادت قبل تباركت ربنا وتعاليت وبعده فلك الحمد علي ما قضيت أستغفر لك وأتوب اليك فلا بأس به وقال الشيخ أبو حامد البندنجي وآخرون هذه الزيادة حسنة وقال القاضي أبو الطيب من عادت ليس بحسن لان العداوة لا تنضاف الي الله تعالى وانكر ابن الصباغ والاصحاب عليه قالوا قد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء) وغير ذلك من الآيات وقد جاء في رواية البيهقي ولا يميز من عادت قال أصحابنا فان كان إماما لم يخص نفسه بالدعاء بل يعم فيأتي بلفظ الجمع اللهم

(والثاني) انه يترش ذكره القفال وساعده الاكثرون لانه يحتاج بعد هذا القعود الي عمل وهو السجود فاشبه التشهد الاول بل السجود عن حيث التورك أعسر من القيام عن فكل اولي بان لا يتورك وياضا فلا يجلس يعقبه سجود فاشبه الجلوس بين السجدين وينبغي ان يعلم قوله والتشهد الاول مسنون بالافضل ان احمد يقول بوجوبه : لنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم « قام من اثنين من الظهر أو العصر ولم يجلس فسبح الناس بفلم بعد فلما كان آخر صلاته سجد سجدتين ثم سلم » ولو كان واجبا لعاد اليه ولما جبره السجود ولا تخفي سائر المواضع المستحقة لعلامات (وقوله) ويضع اطراف الاصابع علي الارض كذلك أي متصبية (وقوله) في التورك ان يضع رجله كذلك أي على حيثما في الاقتراش فاليمني منصوبة مرفوعة العقب واليسرى مضجمة *

قال « ثم يضع اليد اليسرى علي طرف الركبة منشورة مع التفريق المقتصد ويد اليمنى يضعها كذلك لكن قبض الخصر والخصر والوسطى ويرسل المسبحون في الابهام أو جمل (قيل) يرسلها (وقيل) يحاق الابهام والوسطى (وقيل) يضعها الي الوسطى المقبوضة كاتخاذ ثلاثا وعشرين ثم يرفع مسبحته في الشهادة عند قوله الا لله في تحريكها عند ارفع خلاف » *

(١) * (حديث) * انه صلى الله عليه وسلم قام من اثنتين من الظهر أو العصر فلم يجلس فسبح الناس به فلم يمد فلما كان آخر صلاته سجد سجدتين ثم سلم متفق عليه من حديث أبي هريرة وسياق في السهو *

إهدنا إلى آخره وهل تعين هذه الكلمات فيه وجهان (الصحيح) المشهور الذي قطع به الجمهور أنه لا تعين بل يحصل بكل دعاء (والثاني) تعين كلمات التشهد فإنها متعينة بالاتفاق بهذا قطع إمام الحرمين والغزالي ومحمد بن يحيى في كتابه المحيط وصححه صاحب المستظهرى قال صاحب المستظهرى ولو ترك من هذا كلمة أو عدل إلى غيره لا يجوز أنه ويسجل سهو والمذهب أنه لا تعين وبه صرح الماوردى والقاضي حسين والبقوى والمتولى وخلاتق قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح قول من قال تعين شاذ مردود بخلاف لجمهور الأصحاب بل يخالف لجواهر العلماء فقد حكى القاضي عياض اتفاقهم على أنه لا تعين في القنوت دعاء الاماروى عن بعض أهل الحديث أنه تعين قنوت مصحف ابن بكب رضى الله عنه «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك إلهي آخره بل يخالف لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقول «اللهم انج الوليد ابن الوليد وفلاننا وفلاننا اللهم العن فلانا وفلاننا» فليعد هذا الذي قيل بالتعين غلطاً غير معدود وجهاً هذا كله كلام أبي عمرو فإذا قلنا بالمذهب وقلنا إنه لا تعين فقال صاحب الحاوى يحصل بالدعاء للثأور وغير الثأور قال فان قرأ آية من القرآن هي دعاء أو شبيهة بالدعاء كآخر البقرة أجزأه وإن لم يتضمن الدعاء ولم يشبهه كآية الدين وسورة تبت فوجهان (أحدهما) يجوز أنه إذا نوى القنوت لأن القرآن أفضل من الدعاء (والثاني) لا يجوز لأنه لا القنوت للدعاء وهذا ليس

السنة في التشهدين جميعاً ان يضع يده اليسرى على فخذه اليسرى لما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم (١) «كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى» وينبغي أن ينشر أصابعه ويوجهها قريه من طرف الركبة بحيث تسامت رؤوس الركبتين وهل يفرج بين أصابع اليسرى أو يضمها الذي ذكره في الكتاب أنه يفرج تفرجاً مقتصداً وهذا هو الأشهر الأثرام قالوا لا يؤمر بضم الأصابع مع نشرها إلا في السجود على ما قلناه وحكي الكرخي وغيره من أصحاب الشيخ أبي حامد أنه يضم بعضها إلى بعض حتى الإبهام ليتوجه جميعاً إلى القبلة وهكذا ذكر القاضي الروافى فليكن قوله مع التفرج معاً بالواو وأما كونه مقتصداً فليس من خاصية هذا الموضع بل لا يؤمر بالتفرج المتفاحش في موضع ما إلا اليد اليمنى فيضمها على طرف الركبة اليمنى كما ذكرنا في اليسرى وهو المراد من قوله فيضمها كذلك ولكن لا ينشر جميع أصابعه بل يقبض الخصر والبصر ويرسل المذبحه وفيما يفعل بالإبهام والوسطى ثلاثة أقاويل أحدها أنه يقبض الوسطى مع البصر ويرسل

(١) «(حديث)» أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى مسلم من حديث ابن عمر في حديث وفي الأوسط للطبراني كان إذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يده على ركبته وللدارقطنى وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى والتم كفه اليسرى ركبته *

بدعاء والثاني هو الصحيح او الصواب لان قراءة القرآن في الصلاة في غير اقيام مكروهة قال أصحابنا ولو قنت بالمقول عن عمر رضي الله تعالى عنه كان حسنا وهو الدعاء الذي ذكره المصنف رواه البيهقي وغيره قال البيهقي هو صحيح عن عمر واختلف الرواة في لفظه والرواية التي أشار البيهقي إلى اختيارها رواية عطاء عن عبيدا الله بن عمر رضي الله عنهم قنت بعد الركوع قل «اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم وانصرهم على عدوك وعدوم اللهم العن كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقاتلون أوليائك اللهم خالف بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل بهم بأسك الذي لا تدره عن القوم الجرمين بسم الله الرحمن الرحيم اللهم أنا نستعينك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد وإليك نصلي ونسجد وإليك نسعي ونحفد ونخشى عذابك ونرجو رحمتك ان عذابك الجدا بكفار ملحق» هذا انظر رواية البيهقي ورواه من طرق أخرى اخصر من هذا وفيه تقديم وتأخير وفيه انه قنت قبل الركوع في صلاة الفجر قال البيهقي ومن روى عن عمر رضي الله عنه فتوة بعد الركوع أكثر فقد رواه ابو رافع وعبيد بن عمير وابو عرعان النهدي وزيد بن وهب والحداد أولى بالحفظ من الواحد وفي حسن سياق عبيد بن عمير للحديث دلالة على حفظه وحفظ من حفظ عنه واقتصر البغوي في شرح السنة على الرواية الاولى وروى البيهقي بعض هذا مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم لكن اسناده مرسل والله اعلم (وقوله) اللهم عذب كفرة أهل الكتاب اما اقتصر على أهل الكتاب لانهم الذين كانوا يقاتلون المسلمين في ذلك العصر واما الآن فالتحار أن يقال عذب الكفرة ليعم أهل الكتاب وغيرهم من الكفار فان الحاجة إلى الدعاء على غيرهم أكثر والله اعلم قال أصحابنا يستحب الجمع بين قنوت عمر رضي

الاجهال مع المسبحة لما روى ان ابا حميد الساعدي وصف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر انه كان يفعل هكذا (١) والثاني انه يخلق بين الابهام والوسطي لما روى عن وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل هكذا (٢) وفي كيفية التحليق وجهان (احدهما) انه يضم آلة الوسطي بين عتدي الابهام (وأصحها)

(١) (حديث) * أبي حميد الساعدي وصف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه كان يقبض الوسطي مع المختصر والبصر ويرسل الابهام والمسبحة لا أصل له في حديث أبي حميد ويبنى عنه حديث ابن عمر عند مسلم ووضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثا وخمسين والمرفوف في حديث أبي حميد وضع كفه اليمنى على ركبته اليمنى وكفه اليسرى على ركبته اليسرى وأشار بأصبعه اليمنى السبابة رواه ابو داود والترمذي *

(٢) (حديث) * وائل بن حجر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخلق بين الابهام والوسطي ابن ماجه والبيهقي بهذا في حديثه الطويل وأصله عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة *

الله عنه وبين ماسبق فان جمع بينهما فالاصح تأخير قنوت عمروفي وجه يستحب تقديمه وان اقتصر
فليقتصر على الاول وانما يستحب الجمع بينهما اذا كان منفرداً او امام محصورين بربضون بالتطويل
والله اعلم (الرابعة) هل يستحب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد القنوت فيه وجهان (الصحيح)
المشهور وبه قطع المصنف والجمهور يستحب (الثاني) لا يجوز فان فعلها بطلت صلاته لانه قل ركننا
الي غير موضعه قاله القاضي حسين وسكاه عنه البغوي وهو غلط صريح ودليل المذهب أن في رواية
من حديث الحسن رضي الله تعالى عنه قال «علني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هؤلاء الكلمات في
الوتر قال اللهم اهدني فذكر الالفاظ الثمانية وقال في آخرها تباركت وتعاليت وصلي الله على النبي»
هذا لفظه في رواية النسائي باسناد صحيح أوحسن *

(فرع) قال البغوي يكره اطالة القنوت كما يكره اطالة التشهد الاول قالوا تذكره قراءة القرآن فيه
فان قرأ لم تبطل صلاته ويسجد للسجود (الخامسة) هل يستحب رفع اليدين في القنوت فيه وجهان
مشهوران (أحدهما) لا يستحب وهو اختيار المصنف والقفال والبغوي وحكاه امام الحرمين عن

انه يخلق بينهما برأسيهما والقول (الثالث) وهو الاصح انه في بعضها لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم «كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه
كلها وأشار بالاصبع التي تلى الابهام» (١) وفي كيفية وضع الابهام على هذا القول وجهان (أحدهما) أنه يضعها
على أصبعه الوسطى كانه عاقد ثلاثة وعشرين لما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه أن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم «كان يضع ابهامه عند الوسطى» (٢) وأظهرهما انه يضعها بجانب المسبحة كانه عاقد ثلاثة
وخسين لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي ﷺ «كان اذا قفل في التشهد وضع يده اليمنى على
ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخسين وأشار بالسبابة» (٣) ثم قال ابن الصباغ وغيره كيفما فعل من هذه
الهيئات فقد أتى بالسنة لان الاخبار قد وردت بها جميعاً وكانه صلى الله عليه وسلم كان يضع مرة

(١) (حديث) ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع
كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه كلها وأشار بالاصبع التي تلى الابهام مسلم في صحيحه
بهذا والطبراني في الاوسط كان اذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يديه على ركبتيه ثم يرفع اصبعه
السبابة التي تلى الابهام وبقي اصابعه على يمينه مقبوضة كما هي

(٢) (حديث) ابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم كان يضع ابهامه عند الوسطى مسلم به
في حديث بلقظ كان يضع ابهامه على اصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته : (تنبيه) لفظ
مسلم وغيره في هذا الحديث على اصبعه والمصنف اوردته بلقظ عند اصبعه وبينهما فرق لطيف *

(٣) (حديث) ابن عمر ان صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل في التشهد وضع يده اليمنى
على ركبته اليمنى وعقد ثلاثاً وحسين وأشار بالسبابة مسلم وصورتها أن يجعل الابهام معترضة
تحت المسبحة *

كثيرين من الاصحاب و اشاروا الي ترويجه واجتجوا بان الدعاء في الصلاة لا ترفع له اليد كدعاء السجود والشهد (والثاني) يستحب وهذا هو الصحيح عند الاصحاب وفي الدليل وهو اختيار ابي زيد المروزي إمام طريقة اصحابنا الخراسانيين والقاضي ابو الطيب في تعليقه وفي المنهاج والشيخ ابي محمد وابن الصباغ والمتولي والفزالي والشيخ نصر المقدسي في كتبه الثلاث الانتخاب والتهديب والسكافي وآخرون قال صاحب البيان وهو قول اكثر اصحابنا واختاره من اصحابنا الجامعيين الفقهاء والحديث الامام الحافظ ابوبكر البيهقي واحتج له البيهقي بما رواه اسناد له صحيح أو حسن عن أنس رضي الله عنه في قصة القراء الذين قتلوا رضي الله تعالى عنهم قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة يرفع يديه يدعو عليهم يعني علي الذين قتلوه » قال البيهقي رحمه الله تعالى ولأن عدداً من الصحابة رضي الله تعالى عنهم رفضوا أيديهم في القنوت ثم روى عن أبي رافع قال « صليت خلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقلت بعد الركوع ورفع يديه وجهر بالدعاء » قال البيهقي هذا عن عمر صحيح وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه باسناد في ضعف وروى عن ابن مبرد وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما في قنوت الوتر وأما مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء فإن قلنا لا يرفع اليدين لم يشرع المسح بلا خلاف وإن قلنا يرفع فوجهان (أشهرهما) أنه يستحب ومن قطع بالقاضي ابو الطيب والشيخ ابو محمد الجويني وابن الصباغ والمتولي والشيخ نصر في كتبه والفزالي

هكذا ومرة هكذا وعلى الاقوال كلها فيستحب له أن يرفع مسبحته في كلمة الشهادتين إذا بلغ حمزة الا الله خلافاً لابي حنيفة حيث قال لا يرفعها « لئلا مسبقاً » انه كان يشير بالسبابة وهل يحركها عند الرفع فيه وجهان (أحدهما) نعم لما روى عن وائل رضي الله عنه قال « ثم رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبعه فرائته يحر كها » (١) (وأصحها) لا لما روى عن ابن الزبير رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحر كها ولا يجاوز بصره إشارة » (٢) (وقوله في الكتاب ويقبض الخنصر والبنصر والوسطى ان أراد بالقبض هنا القدر الذي يشارك فيه الوسطى والخنصر والبنصر وهو ترك البسط والارسال فهذا لا خلاف فيه وان أراد أنه يصنع بالوسطى ما يصنع بالخنصر والبنصر فهذا تنازع فيه قول التحليق فاعرفه واما التعبير عن الخلاف المذكور بالاوجه فاما اقتدى فيه بامام الحرمين

- (١) * (حديث) * وائل بن حجر انه وصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر وضع اليدين في التشهد قال ثم رفع أصبعه فرائته يحر كها يدعو بها ابن خزيمة والبيهقي بهذا اللفظ وقال البيهقي يحتمل ان يكون مراده بالتحريك الإشارة بما لا تكبر يحر كها حتى لا يمارض *
- (٢) * (حديث) * ابن الزبير انه صلى الله عليه وسلم كان يشير بالسبابة ولا يحر كها ولا يجاوز بصره إشارة مراده *

وصاحب البيان (والثاني) لا يمسح وهذا هو الصحيح محه البيهقي والرافعي وآخرون من المحققين قال البيهقي لست أحفظ في مسح الوجه هنا عن أحد من السلف شيئا وإن كان يروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة فأما في الصلاة فهو عمل لم يثبت فيه خبر ولا أثر ولا قياس فالاولى أن لا يفعله ويقتصر على ما نقله السلف عنهم من رفع اليدين دون مسحها بالوجه في الصلاة ثم روى بإسناده حديثا من سنن أبي داود عن محمد بن كعب القرظي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنها «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سلوا الله يظنون كخوفكم ولا تسألوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم» قال أبو داود روى هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها وأما هذا متنا وهو ضعيف أيضا ثم روى البيهقي عن علي الباشاني قال سألت عبد الله يعني ابن المبارك عن الذي إذا دعا مسح وجهه قال لم أجد له نبأ قال علي ولم أره يفعل ذلك قال وكان عبد الله يفتن بعد الركوع في الوتر وكان يرفع يديه هذا آخر كلام البيهقي في كتاب السنن والرسالة مشهورة كتبها إلي الشيخ أبي محمد الجويني أنكر عليه فيها أشياء من جعلها مسح وجهه بعد القنوت وبسط الكلام في ذلك وأما حديث عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «كن إذا رفع يديه في الدعاء لم يمسحها حتى يمسح بها وجهه» رواه الترمذي وقال حديث غريب انفرد به حماد ابن عيسى وحماد هذا ضعيف وذكر الشيخ عبدالحق هذا الحديث في كتابه الاحكام وقال الترمذي وهو حديث صحيح وغلط في قوله أن الترمذي قال هو حديث صحيح وأما قال غريب والحاصل لأصحابنا ثلاثة أوجه (الصحيح) يستحب رفع يديه دون مسح الوجه (والثاني) لا يستحب (والثالث) يستحب وأما غير الوجه من الصدر وغيره فاتفق أصحابنا على أنه لا يستحب بل قال ابن الصباغ وغيره هو مكروه والله أعلم (السادسة) إذا قنت الامام في الصبح هل يجهر بالقنوت فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين وحكاها جماعة من العراقيين ومنهم صاحب الحاوي (أحدهما) لا يجهر كالتشهد وكسائر الدعوات (وأصحها) يستحب الجهر وبه قطع أكثر العراقيين ويحتاج له بالحديث الذي سنذكره ان شاء الله تعالى قريبا عن صحيح البخاري في قنوت النازلة وبالقياس على ما لو سأل الرحمة أو استعاذ من العذاب في أثناء القراءة فإن المأموم يوافق في السؤال ولا يؤمن وبهذا استدلل المتولي وأما المنفرد فيسره به بلا خلاف صرح به الماوردي والبيهقي وغيرهما وأما المأموم فإن قلنا لا يجهر الامام قنت وأمر وان قلنا يجهر الامام فإن كان يسمح الامام فوجهان مشهوران للخراسانيين (أصحها) يؤمن على دعاء الامام ولا يقنت وبهذا قطع المنصف والا تكرون (والثاني) يتخير بين التأمين والقنوت فإن قلنا يؤمن فوجهان (أحدهما) يؤمن في الجميع (وأصحها)

وعامة الاصحاب حكوه أقوالا منصوبة لشافعي رضي الله عنه معزية إلى كتبه (وقوله) يرميها هو القول الاول والتحقيق (الثاني) والذي ذكره آخرنا أحد الوجهين على القول الثالث (وقوله) ثم يرفع

وبه قطع الاكثرون يؤمن في الكلمات الخمس التي هي دعاء وأما الثناء وهو قوله فانك تقضي ولا يقضى عليك الي آخره فيشاركه في قوله أو يسكت والمشاركة أولى لانه ثناء وذ كر لا يليق فيه التأمين وإن كان لا يسم الامام بعد أو غيره وقتلنا لو مضم لأن فها وجهان (أصحها) يقت (الثاني) يؤمن وهما كالوجين في استحباب قراءة السورة إذا لم يسمع قراءة الامام هذا كله في الصبح وفيها إذا قنت في الوتر في النصف الاخير من شهر رمضان وأما إذا قنت في باقي المكتوبات حيث قلنا به فقال الرافعي كلام الغزالي يقتضي انه يسر به في السريات وفي جهره وفي الجبريات الوجان قال واطلاق غيره يقتضي طرد الخلاف في الجميع قال وحديث قنوت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين قتل القراء رضى الله عنهم يقتضي أنه كان يجهر به في جميع الصلوات هذا كلام الرافعي والصحيح أو الصواب استحباب الجهر في البخاري في تفسير قول الله تعالى (ليس لك من الامر شيء) عن أبي هريرة رضى الله عنه «أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جهر بالقنوت في قنوت النازلة» وفي الجهر بالقنوت أحاديث كثيرة صحيحة سند كرها إن شاء الله تعالى قريبا في فرع مذاهب العلماء في القنوت واحتج المصنف والاصحاب في استحباب تأمين المأموم علي قنوت الامام بحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال «قنت رسول الله شهرا متابعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده في الركعة الآخرة يدعو علي أحياء من بني سليم علي رعل وذ كوان وعصية ويؤمن من خلفه» رواه أبو داود باسناد حسن أو صحيح (السابعة) في الفاظ الفصل (القنوت) في اللغة له معان (منها) الدعاء ولهذا سمي هذا الدعاء قنوتا وطلق علي الدعاء بخير وشر يقال قنت له وقنت عليه (قولا) قنت شهرا يدعو عليهم ثم تركه معناه قنت شهرا يدعو علي الكفار الذين قتلوا أصحابه القراء بيئر معونة بفتح الميم وبالنون (وقوله) ثم تركه فيه قولان للشافعي رحمه الله حكاهما البيهقي (أحدهما) ترك القنوت في غير الصبح (والثاني) ترك الدعاء عليهم ولعنهم وأما الدعاء في الصبح فلم يتركه (قوله) لا يندل من واليت هو بفتح الياء وكسر الذال (قوله) ونخلع من يفجرك أى تترك من يعصيك ويلحد في صفاتك وهو بفتح الياء وضم الجيم (قوله) واليك نسعي ونخدهو بفتح النون وكسر الفاء أى نسارع الي طاعتك وأصل الخدة العمل والخدمة (قوله) ان عذابك الجده هو بكسر الجيم أى الحق ولم تقع هذه اللفظة في المذهب (قوله) ملحق الاشهر فيه كسر الحاء رواه البيهقي عن أبي عمرو بن العلاء وهو قول الاصمعي وأبي عبيدة والا كثرين من أهل اللغة وحكي ابن قتيبة وآخرون فيه

معلم بالحاء (وقوله) عند قوله الا الله يجوز أن يصلح بالواو لان ابا القاسم السرخي حكى وجهين في كيفية الإشارة بالمسبحة (أصحها) أنه يشير بها وقت التشهد وهو الذي ذكره الجبور (والثاني) أنه يشير بها في جميع التشهد *

الفتح فمن افتتح فعمناه إن شاء الله الحق بهم ومن كسر معناه لحق كما يقال أينبت الزرع بمعنى نبت (قوله) وأصلح ذات بينهم أي أمورهم ومواصلاتهم (قوله) والف بين قلوبهم أي أجمعها علي الخير (قوله) الحكمة هي كل مانع القبيح (قوله) وأوزعهم أي ألهبهم (قوله) واجعلنا منهم أي من هذه صفته (قوله) أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يرفع اليد إلا في ثلاثة مواطن في الاستسقاء والاستنصار وعشية عرفة والمراد بالاستنصار الدعاء بالنصر علي الكفار (قوله) لما روى الحسن ابن علي هو أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وريحاته اختلف في وقت ولادته والأصح أنه في نصف شهر رمضان سنة ثلاث من الهجرة ووفى بالمدينة ودفن بالبيع سنة تسع وأربعين وقيل سنة خمسين وقيل إحدى وخمسين ومناقبه كثيرة مشهورة في الصحيحين وغيرهما رضي الله تعالى عنه (وأما أبو رافع) الذي روى عنه في الكتاب قنوت عمر رضي الله تعالى عنه فهو أبو رافع الصائغ واسمه قبيح - بضم النون - من كبار التابعين وأخبارهم بكى حين اعتق وقال كلن لي أجران فذهب أحدهما *

قال (أما التشهد الاخير فواجب حرم) (والصلاة علي الرسول عليه السلام واجبة مع) (حرم) وعلي الآل قولان وهل تسن الصلاة علي الرسول في الاول قولان *

العود للتشهد الاخير والتشهد فيه واجبان خلافا لابي حنيفة حيث قال التعود بقدر التشهد واجب ولا يجب قراءة التشهد فيه ولما لك حيث قال لا يجب لاهذا ولا ذاك. لنا أن ابن مسعود رضي الله عنه قال «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام علي الله قبل عباده السلام علي جبريل» (١) الي آخره دل علي انه قد فرض ثم التشهد الاخير انما يكون لصلاة لها تشهد أول وقد تكون الصلاة بحيث لا يشترع فيها الا تشهد واحد كالصبح والجمعة فحكم حكم التشهد الاخير في ذات التشهدين والعبارة الجامعة أن يقال: التشهد الذي يقبل التحلل عن الصلاة واجب وتجب الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الواجب خلافا لابي حنيفة ومالك * لنا ما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا يقبل الله صلاة الا بطهور والصلاة علي» (٢) وهل يجب الصلاة علي الآل فيه قولان

(١) «حديث» ابن مسعود كما يقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام علي الله قبل عباده السلام علي جبريل الحديث وفيه ولكن قولوا التحيات الدارقطني والبيهقي من حديثه بتمامه ومصحاه وأصله في الصحيحين وغيرهما دون قوله قبل أن يفرض علينا واستدل به علي فرضية التشهد الاخير لقوله قبل أن يفرض ولقوله قولوا وبوب عليه الناس إيجاب التشهد وساقه من طريق سفيان عن الاعمش ومنصور عن شقيق عن ابن مسعود قال ابن عبد البر في الاستدكار تقرد ابن عيينة بقوله قبل أن يفرض *

(٢) «حديث» عائشة رضي الله عنها لا يقبل الله صلاة الا بطهور والصلاة علي الدارقطني

(فرع) في مذاهب العلماء في اثبات القنوت في الصبح: مذهبتنا أنه يستحب القنوت فيها سواء نزلت نازلة أو لم تنزل وبهذا قال أكثر السلف ومن بعدهم أو كثير منهم ومن قال به أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وابن عباس والبراء بن عازب رضي الله عنهم رواه البيهقي بإسناد صحيح وقال به من التابعين فمن بعدهم خلائق وهو مذهب ابن أبي ليلى والحسن ابن صالح ومالك وداود وقال عبد الله بن مسعود وإسحاق بن إبراهيم وسفيان الثوري وأحمد لا قنوت في الصبح قال أحمد إلا الإمام فيقتل إذا بعث الحيوش وقال إسحاق يقتل للنازلة خاصة واحتج لم يحدث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً بعد الركوع يدعو علي أحياء من العرب ثم تركه » رواه البخاري ومسلم وفي صحيحهما عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت بعد الركوع في صلاته شهراً يدعو لفلان وفلان ثم ترك الدعاء لهم » وعن سعد بن طارق قال « قلت لأبي يا أباي انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي فكانوا يقتنون في الفجر فقال أي بني فحدث » رواه النسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال « ما قنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في شيء من صلاته » وعن أبي محمد قال صليت مع ابن عمر رضي الله تعالى عنهما الصبح فلم يفتت قلت له ألا أراك قنت فقال ما حفظه عن أحد من أصحابنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما « القنوت في الصبح بدعة » وعن أم سلمة « عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه نهى عن القنوت في الصبح » رواه البيهقي واحتج أصحابنا بحديث أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قنت شهراً يدعو عليهم ثم ترك فأما في الصبح فلم يزل يفتت حتى فارق الدنيا » حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ ومحموه ومن نص علي صحته الحفاظ أبو عبد الله محمد بن علي البلخي والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي ورواه الدارقطني

وبعضهم يقول وجهاً (أحدها) فجب لظاهر ما روى أنه قيل يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال « قولوا

والبيهقي عن مسروق عنها وفي عمرو بن شمر وهو متروك رواه عن جابر الجعفي وهو ضعيف واختلف عليه فيه فقيل عنه عن أبي جعفر عن أبي مسعود رواه الدارقطني أيضاً ولهما وللحاكم عن سهل بن سعد في حديث لا صلاة لمن لم يصل على نبيه وإسناده ضعيف وأقوى من هذا حديث فضالة بن عبيد سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو في صلاته فلم يصل علي النبي ﷺ فقال عجل هذا ثم دعاه فقال له ولغيره إذا صلي أحدكم فليبدأ بحمد الله والثناء عليه ثم يصل علي النبي ﷺ ثم يلعن أبا شاة رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم : وروى الحاكم والبيهقي من طريق يحيى بن السباق عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي ﷺ قال إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل علي محمد وعلي آل محمد كما صليت وباركت وترجمت علي إبراهيم وآل إبراهيم انك حميد مجيد رجاله ثقات إلا هذا الرجل الحارثي فينظر فيه *

من طرق بأسانيد صحيحة وعن العوام بن حمزة قال « سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح قال بعد الركوع قلت عن قال عن أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم » رواه البيهقي وقال هذا إسناد حسن ورواه البيهقي عن عمر أيضا من طرق وعن عبد الله بن مغل - بفتح الميم وإسكان العين للمهملو كسر القاف - التابعي قال « قنت على رضى الله عنه في الفجر » رواه البيهقي وقال هذا عن علي صحيح مشهور وعن البراء رضى الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الصبح والمغرب » رواه مسلم ورواه أبو داود وليس في روايته ذكر للمغرب ولا يضر تركه لاس القنوت في صلاة المغرب لأنه ليس واجباً ودل الاجماع على نسخه فيها وأما الجواب عن حديث أنس وأبي هريرة رضى الله عنهما في قوله « ثم تركه » فلما ترك الدعاء على أولئك الكفار ولستمهم فقط لا ترك جميع القنوت أو ترك القنوت في غير الصبح وهذا التأويل متعين لأن حديث أنس في قوله « لم يزل يقنت في الصبح حتى فارق الدنيا » صحيح صريح فيجب الجمع بينهما وهذا الذي ذكرناه متعين للجمع وقد روى البيهقي بإسناد عن عبد الرحمن بن مهدي الإمام أنه قال إنما ترك اللهم وبوضح هذا التأويل رواية أبي هريرة السابقة وهي قوله « ثم ترك الدعاء لهم » والجواب عن حديث سعد بن طارق أن رواية الذين اثبتوا القنوت معهم زيادة على وهم أكثر فوجب تقديمهم وعن حديث ابن مسعود أنه ضعيف جداً لأنه من رواية محمد بن جابر السحبي وهو شديد الضعف متروك لأنه في حديث أنس إقباط قد قدم زيادة العلم وعن حديث ابن عمر أنه لم يحفظه أو نسبه وقد حفظه أنس والبراء بن عازب وغيرهما قد قدم من حفظوه عن حديث ابن عباس أنه ضعيف جداً وقد رواه البيهقي من رواية أبي ليلى الكوفي وقال هذا لا يصح وأبو ليلى متروك وقد روينا عن ابن عباس أنه « قنت في الصبح » وعن حديث أم سلمة أنه ضعيف لأن من رواه محمد بن يعلى عن عتبة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن أم سلمة قال - الدارقطني هؤلاء الثلاثة ضعفاء ولا يصح لنا من سماع من أم سلمة والله اعلم *
(فرع) في القنوت في غير الصبح إذا زلت نازلة : قدمنا أن الصحيح في مذهبيهما إن زلت قنت

(١) « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (واصحهم) لا تأخذهما ستاة يوم القيامة » صلى الله عليه وسلم وهل يسن الصلاة على الرسول في التشهد الأول فيقولان (أحمدنا) به قال أبو حنيفة راجداً لا شياً

(١) ﴿ حديث ﴾ روى أنه قيل يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث متفق عليه من حديث كعب بن عجرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك الحديث وعن أبي حميد الساعدي قال قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته الحديث متفق عليه وفي رواية للبخاري قلنا يا رسول الله هذا السلام عليك فكيف نصلي عليك الحديث : وعن أبي مسعود الأنصاري قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في

في جميع الصلوات وقال الطحاوي لم يقل أحد من العلماء بالقنوت في غير الصبح من المكتوبات غير الشافعي قال الشيخ أبو حامد هذا غلط منه بل قد قننت علي رضي الله عنه بصفتين ودليلاً لنا علي من خاتمتنا الأحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قننت شهر آقتل القراء رضي الله عنهم » وقد سبقت جملة من هذه الأحاديث وبقاها مشهور في الصحيح *

(فرع) في مذهبه في محل القنوت: قد ذكرنا أن مذهبنا بحمله بعد رفع الرأس من الركوع وبهذا قال أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي رضي الله تعالى عنهم حكاه ابن المنذر عنهم ورواه البيهقي عنهم وعن أنس قال ابن المنذر وروينا عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن موسى الأشعري والبراء وأنس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة السلماني وحيد الطويل وعبد الرحمن بن أبي ليلى رضي الله عنهم وبهذا قال مالك وإسحق وحكي ابن المنذر التخيير قبل الركوع وبعده عن أنس وأيوب السختياني وأحمد وقد جاءت الأحاديث بالأميرين في الصحيحين عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قننت بعد الركوع » وعن ابن سيرين قال « قلت لأنس قننت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح قال نعم بعد الركوع يسيراً » رواه البخاري ومسلم وعن أنس رضي الله عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قننت شهراً بعد الركوع في الفجر يدعوا علي بن عيسى » رواه البخاري ومسلم وعن عاصم قال « سألت أنساً عن القنوت أكان قبل الركوع أو بعده قال قبله قلت فإن فلاناً أخبرني أنك

مبنية علي التخفيف روى أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان في التشهد الأول كن يجلس علي الرضف » (١) وهي الحجارة المحمأة وذلك يشعر بأنه ما كان يطول بالصلوة والثناء (وأصحها) ويروي عن مالك أنها تسن لأنها ذكر يجب في الجلسة الأخيرة فيسن في الأولى كالتشهد وأما الصلاة فيه علي الآل فتنبئ علي إيجابها في التشهد الأخير أن أوجبناها في استحبابها في الأول الخلاف للذكور في الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم توجهها وهو الأصح فلا نستحبها في الأول وإذا قلنا لا تسن

يجلس سعد بن عباد فقال شير بن سعد امرأ الله أن تسلم عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك رواه مسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم قد علمنا كيف تسلم عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صليتنا عليك في صلاتنا : وفي الباب عن أبي سعيد رواه البخاري : وعن طلحة رواه النسائي : وعن سهل ابن سعد رواه الطبراني وزيد بن خارجة رواه أحمد والنسائي وفيه أيضاً عن ربيعة ورقيق بن ثابت وجابر وابن عباس والتميم بن أبي عياش أوردها المستغفري في الدعوات *

(١) * (حديث) * كان رسول الله ﷺ في الركعتين الأولين كأنه علي الرضف الشافعي وأحمد والأربعة والحاكم من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه وهو منقطع لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه قال شعبة عن عمرو بن مرة سألت أبا عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً

أنك قلت بعد الركوع قال كذب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً
رواه البخارى ومسلم وهذا لفظ البخارى وعن سالم عن ابن عمر رضى الله عنهم أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول اللهم العن فلانا
وفلانا بعد ما يقول سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد فنزل الله تعالى ليس لك من الأمر شيء رواه
البخارى وعن حفاف بن إيماء رضى الله عنه قال «ركع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم رفع رأسه
فقال غفار غفر الله لها وأسلم سلمها الله وعصية عصت الله ورسوله اللهم العن بنى لحيان والعن رعلا
وذكوان ثم نحر ساجداً» رواه . لم قال البيهقي وروينا عن عاصم الاحول عن أنس أنه أتى بالقنوت
بعد الركوع ثم ذكرنا بأسناده عن عاصم عن أنس قال «إنما قنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
شهراً قلت كيف القنوت قال بعد الركوع» قال البيهقي فقد أخبرنا أن القنوت المطلق المعتاد بعد
الركوع قال وقوله إنما قنت شهراً يريد به العن قول البيهقي ورواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ
فهو أولي وعلي هذا درج الخلفاء الرشدون رضى الله عنهم في أشهر الروايات عنهم وأكثرها والله أعلم
(فرع) في مذاهبهم في رفع اليدين في القنوت: قد سبق أن الصحيح في مذهبن عند الأكثرين
استحبابه وهو المختار قال ابن المنذر وروينا عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس رضى الله
تعالى عنهم قال وبه قال أحمد وإسحاق وأصحاب الرأي قال وكان يزيد ابن أبي مريم ومالك
والأوزاعي لا يرون ذلك وقد سبق دليل الجميع والله أعلم *

(فرع) في استحباب رفع اليدين في الدعاء خارج الصلاة وبيان جملة من الأحاديث الواردة فيه: اعلم أنه
مستحب لما سنده كره أن شاء الله تعالى عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استقى ورفع
يديه ومافى السماء قرعة فثار سحب أمثال الجبال ثم لم ينزل من منبره حتى رأيت للطر يتحادر
من لحيته رواه البخارى ومسلم ورويا بمعناه عن أنس من طرق كثيرة وفي رواية للبخارى

الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الأول فصلى عليه كان ناقلاً للركن الذي غير موضعه وفي بطلان
الصلاة به كلام يأتي في باب سجود السهو وكذا إذا قلنا لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في

قال لا رواه مسلم وغيره : وروى ابن أبي شيبة عن طريق تميم بن سلمة كان أبو بكر إذا جلس
في الركعتين كأنه علي الرضف أسناده صحيح : وعن ابن عمر نحوه قال ابن دقيق العيد المختار أن
يدعو في التشهد الأول كما يدعو في التشهد الأخير لموم الحديث الصحيح إذا تشهد أحدكم
فليتمود بالله من أربع وتقب بأنه في الصحيح عن أبي هريرة بلفظ إذا فرغ أحدكم من التشهد
الأخير فليتمود : وروى أحمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم علمه التشهد فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى التحيات إلى
قوله عبده ورسوله قال ثم أن كان في وسط الصلاة نهض حين يفرغ من تشهده وإن كان في آخره
دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ثم يسلم *

« فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ورفع الناس أيديهم مع رسول صلى الله عليه وسلم يدعون فما خرجنا من المسجد حتى مطرنا فما زلنا بمطر حتى كانت الجمعة الاخرى وذكر كرم نام الحديث » وبقيت رفع اليدين في الاستسقاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية جماعة من الصحابة غير أنس وسياق يانه أن شاء الله تعالى وعن أبي عثمان التهدي عن سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه « عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله حي كريم سخي إذا رفع الرجل يديه إليه أن يردهما صغراً خائبين » رواه أبو داود وقال حديث حسن (والصفر) بكسر الصاد الخالي وعن أنس رضي الله تعالى عنه في قصة القراء الذين قتلوا قال « لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما صلى الغداة رفع يديه يدعو عليهم يعني علي الذين قتلهم » رواه البيهقي بإسناد صحيح حسن وقد سبق وعن عائشة رضي الله تعالى عنها في حديثها الطويل في خروج النبي صلى الله عليه وسلم في الليل إلى البقيع للدعاء لاهل البقيع والاستغفار لهم قالت « أتى البقيع فقام فأطال القيام ثم رفع يديه ثلاث مرات ثم انحرف قال أن جبريل عليه السلام آتاني فقال إن ربك يأمرك أن تأتي أهل البقيع وتستغفر لهم » رواه مسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال « لما كان يوم بدر نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المشركين وهم ألف وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلاً فاستقبل نبي الله صلى الله عليه وسلم القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه يقول اللهم انجز لي ما وعدتني اللهم آت ما وعدتني فما زال يهتف بربه ماذا يديه حتى سقط رداؤه عن منكبيه » رواه مسلم (قوله) يهتف بفتح أوله وكسر التاء اثنتا عشرة مرة يقال هتف يهتف إذا رفع صوته بالدعاء وغيره وعن ابن عمر رضي الله عنهما « أنه كان يرى الجرة مبع حصاة يكبر على أثر كل حصاة ثم يتقدم حتى يستقبل فيقوم مستقبلاً القبلة فيقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي الوسطى ثم يأخذ ذات الشمال فيستقبل ويقوم طويلاً ويدعو ويرفع يديه ثم يرمي جرة ذات العقبة ولا يقف عندها ثم ينصرف فيقول هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله » رواه البخاري وعن أنس رضي الله عنه قال « صبح رسول الله صلى الله عليه وسلم خير بكرة وقد خرجوا بالمساحي فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه وقال الله أكبر خربت خير » رواه البخاري في آخر علامات النبوة من

الفتنات وهكذا الحكم إذا أوجبت الصلاة على الآل في الاخير ولم نستحبها في الاول فإتي بها وآل النبي صلى الله عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب نص عليه الشافعي رضي الله عنه وفيه وجه أن كل مسلم آله *

قال (ثم أكل التشهد مشهور وأقوله التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهو القدر المتكرر في جميع الروايات وأوجز ابن سريج بالمعنى وقال التحيات لله سلام عليك أيها النبي سلام علينا وعلى عباد

صحيحه وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال « لما فرغ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خيبر بعث أبا عامر على جيش إلى أوطاس وذكر الحديث وإن أبا عامر رضي الله عنه استشهد فقال لأبي موسى يا ابن أخي امرني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قتل له استغفر لي ومات أبو عامر قال أبو موسى فرجعت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأخبرته فدعا بما فتوا ثم رفع يديه فقال اللهم اغفر لعبدك أبي عامر ورأيت يابض يطيه ثم قال اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك ومن الناس قتلتي ولي فاستغفر فقال اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه وأدخله يوم القيامة مدخلا كريما » رواه البخاري مسلم وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه « أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام فأني يستجاب له » رواه مسلم وعن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصالح بينهم فحانت الصلاة فمضوا إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فقال أنصلي بالناس فأقيم فقال نعم قال فمضوا بهم أبو بكر رضي الله تعالى عنه فاجتمع رسول الله ﷺ والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف فصلى الناس وكان أبو بكر لا يلتفت فالتفت أبو بكر رضي الله تعالى عنه فأشار إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن أتيت مكانك فرفع أبو بكر يديه رضي الله عنه فحمد الله تعالى على ما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك » رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت « رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو رافعا يديه يقول إنما أنا بشر فلا تعاقبني أيما رجل من المؤمنين أذيت أو شتمت فلا تعاقبني فيه » وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال « استقبل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم القبة وحيا ورفع يديه وقال اللهم اهد أو ساءت بهم » وعن جابر رضي الله تعالى عنه « أن الطفيل بن عمرو قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل لك في حصن حصين ومنعة وذكر الحديث في هجر نعيم صاحب له وإن صاحب مرض فخرج فجر يديه فات فرآه الطفيل في المنام فقال ما فعل الله بك فقال غفر لي بهجرتي إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ما شأن يديك قال قيل لن يصلح منك ما فعلت من نفسك فتصهبا الطفيلي على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال اللهم وليديه فاغفر »

الله الصالحين أشهدان لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ

السلام في أكل التشهد ثم في قوله: أما أكله فاختار الشافعي رضي الله عنه ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما (١) وهو التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله

(١) « حديث » ابن عباس في التشهد مسلم والشافعي والترمذي والدارقطني وابن ماجه من طريق طاوس عنه قال كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله الحديث »

رفع يديه « وعن علي رضي الله تعالى عنه « قال جاءت امرأة الوليد إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تشكو إليه زوجها أنه يضربها فقال اذهبي إليهم فقول له كيت وكيت إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول فذهبت ثم عادت فقالت إنه عادي يضربني فقال اذهبي فقول له كيت وكيت فقالت يا يضر بني فرجع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يده فقال اللهم عليك الوليد « وعن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت « رأيت رسولا صلى الله عليه وسلم رافعا يديه حتى بدا ضبعاه يدعو لعمود عجمان رضي الله تعالى عنه « وعن محمد بن إبراهيم التيمي قال « أخبرني من رأى النبي صلى الله تعالى

وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله هكذا روى الشافعي رضي الله عنه (١) وروى غيره السلام عليك السلام علينا بأبواب الألف واللام وهما صحيحان ولا فرق (٢) وحكى في النهاية عن بعضهم أن الأصل اثبات الألف والسلام وقال أبو حنيفة وأحمد الأفضل ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو «التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله» (٣) وقال مالك الأفضل أن يتشهدا عليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه الناس علي المنبر وهو «التحيات لله الزا كيت الله الطيبات

(١) (قوله) ووقع في رواية الشافعي تنكير السلام في الموضعين هو كذلك وكذا هو عند الترمذي أيضا *

(٢) (قوله) وروى غيره تعريفهما صحيحان التعريف رواية مسلم وأحمد وروايتي الدارقطني وفي صحيح ابن حبان تعريف الأول وتنكير الثاني وعكسه الطبراني *

(قوله) لم يرد التشهد بمحذف التحيات ولا الصلوات ولا الطيبات بخلاف باقيها هو كما قال وسنسوق الأحاديث الواردة فيه جميعا إن شاء الله تعالى وهو يرد على الشيخ محي الدين في شرح المذهب في قوله عن الشافعي أنه قال قال الشافعي والاصحاب يتعين لفظ التحيات لثبوتها في جميع الروايات بخلاف غيرها ثم وقع في رواية ضعيفة للدارقطني من حديث ابن عمر بإسقاط الصلوات وأبواب الزا كيات بدلها *

(٣) * (حديث) * ابن مسعود في التشهد متفق علي صحته وثبوته وأكثر الروايات فيه بصرف السلام في الموضعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالتنكير وفي رواية للطبراني سلام عليك بالتنكير أيضا قال الترمذي هو أصح حديث روى في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم ثم روى بسنده عن خصيف أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن الناس قد اختلفوا في التشهد فقال عليك بتشهد ابن مسعود وقال البزار أصح حديث في التشهد عند حديث ابن مسعود روى عنه من نيف وعشرين طريقا ولا نعلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد أثبت منه ولا أصح أسانيد ولا أشهر رجلا ولا أشد تظافرا بكتوة الأسانيد والطرق قال مسلم إنما اجتمع الناس علي تشهد ابن مسعود لأن اصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد

عليه وسلم يدعو عند احجار الزيت باسما كفيه « وعن أبي عثمان قال « كان عمر رضي الله تعالى عنه يرفع يديه في القنوت » وعن الاسود أن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه « كن يرفع يديه في القنوت » هذه الاحاديث من حديث عائشة إنما أنا بشر فلا تماقبي إلى آخرها رواها البخاري في كتاب رفع اليدين بأسانيد صحيحة ثم قال في آخرها هذه الاحاديث صحيحة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه وفي المسألة احاديث كثيرة غير ما ذكرته وفيما ذكرته كفاية والمقصود أن يعلم أن من ادعى حصر للمواضع التي وردت الاحاديث بالرفع فيها فهو غلط غلطاً فاحشاً والله تعالى اعلم * قال المصنف رحمه الله تعالى *

لله الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته إلى آخره (١) كما رواه ابن مسعود رضي الله عنه ووجه اختيار الشافعي رضي الله عنه يستوى في الخلاف على أن الامر فيه قريب فان الفضيلة تتأدى بجميع ذلك ثم جمهور الاصحاب على أنه لا يقدم التسمية لما روي انه صلى الله عليه وسلم كان اول ما يتكلم به عند القعدة التحيات لله (٢) وعن أبي علي الطبري وغيره من اصحابنا أن الافضل أن يقول

اختلف اصحابه وقال محمد بن يحيى الذهلي حديث ابن مسعود اصبح ماروي في التشهد : وروي الطبراني في الكبير من طريق عبد الله بن بريدة بن الحصيب عن ابيه قال ماسمت في التشهد احسن من حديث ابن مسعود وقال الشافعي لما قيل له كيف صرت الي اختيار حديث ابن عباس في التشهد قال لا رايته واسما وسمته عن ابن عباس صحيحاً كان عندي اجمع واكثر لفظاً من غيره فاخذت به غير منف لمن يأخذ بغيره ما صح ورجح غيره تشهد ابن مسعود بما تقدم ويكون رواته لم يختلفوا في حرف منه بل قلوه مرفوعاً على صفة واحدة بخلاف غيره *

(١) «حديث» عمر في التشهد مالك والشافعي عنه عن ابن شهاب عن عروة عن عبد الرحمن ابن عبد انه سمع عمر يعلم الناس التشهد على المنبر يقول قولوا التحيات لله الزاكيات الطيبات الصلوات لله الحديث ورواه الحاكم والبيهقي ورواه من طريق اخرى عن هشام بن عروة عن ابيه أن عمر فذكره واوله بسم الله خير الاسماء وهذه الرواية منقطعة وفي رواية للبيهقي تقديم الشهادتين على كلمتي السلام ومعظم الروايات على خلافه وقال الدارقطني في الملل لم يختلفوا في ان هذا الحديث موقوف على عمر ورواه بعض المتأخرين عن ابن ابي اويس عن مالك مرفوعاً وهو وهم *

(٢) «حديث» ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أول ما يركع به عند القعدة التحيات لله ابو داود والدارقطني والطبراني من حديث مجاهد عن ابن عمر ولفظه التحيات لله الصلوات لطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها وبركاته الحديث وادرج الطبراني وبركاته في قس الخير واختلف في وقفه ورفضه كما سذكره بمسند ورواه قاسم بن اصبح من حديث محارب بن دثار عن ابن عمر كان يعلمنا التشهد كما يعلم المكتب السورة من القرآن الولدان فذكر نحو هذا الحديث وفي حديث ابي موسى عند مسلم اذا جلستم مكان عند القعدة فيمكن من اول قول احدكم التحيات لله *

والفرض مما ذكرنا اربعة عشر النية وتكبير الاحرام والقيام وقراءة الفاتحة والركوع حتى يطمئن فيه والرفع من الركوع حتى يمتدل والسجود حتى يطمئن والجلوس بين السجدين حتى يطمئن والجلوس في آخر الصلاة والتشهد فيه والصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيه والتسليمه الاول ونية الخروج وترتيب انما لها على ما ذكرنا والسنن خمس وثلاثون رفع اليدين في تكبير الاحرام والركوع والرفع من الركوع ووضع اليدين على الشمال والنظر الى موضع السجود ودعاء الاستفتاح والتعوذ والتأمين وقراءة السورة بعد الفاتحة والجهر والاسرار والتكبيرات سوى

بسم الله وبالله التحيات ويروى بسم الله خير الامماء نقل عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن بعض اصحابنا أن الافضل أن يقول التحيات المباركات اذ اكبأت والصلوات والطيبات (١) ليكون آتيا بما اشتملت عليه الروايات كلها: واما الاقل فالتقول عن نص الشافعي رضي الله عنه أن أقل التشهد التحيات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلي عباد الله الصالحين اشهد أن لا اله الا الله وان محمداً رسول الله هكذا روى اصحابنا المراقبون وتابعهم القاضى الروباني وكذا صاحب التهذيب الا أنه نقل واشهد ان محمداً رسول الله واسقط الصيدلاني في نقل نصه كلمة وبركاته وجعل صيغة الشهادة الثانية واشهد ان محمداً رسول الله وهذا هو الذى أورده في الكتاب وحكاية القاضى بن كعب فاذا حصل الخلاف في المنقول عن الشافعي رضى الله عنه في ثلاث مواضع (أحدها) في كلمة وبركاته (والثاني) في كلمة وأشهد في الكرة الثانية (والثالث) في لفظ الله في الشهادة الثانية فمنهم من اكتفى بقوله رسول الله ثم قتلوا عن ابن سريج في الاقل طريقة أخرى وهي التحيات لله سلام عليك ايها النبي سلام علي عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله هذا ما ذكره في الكتاب ورواه طائفة وأسقط بعضهم لفظ الام الثاني واكتفى بان يقول ايها النبي وعلي عباد الله الصالحين وأسقط بعضهم لفظ الصالحين ويحكي هذا عن الحلبي ووجه ذلك بان لفظ العباد مع الاضافة ينصرف غالباً إلى الصالحين كقوله تعالى (عينا يشرب بها عباد الله) لو فطره فاستغنى بالاضافة عنه ثم قال الأئمة كأن الشافعي رضى الله عنه اعتبر

(١) (حديث) جابر في اول التشهد بسم الله خير الاسماء كذا وقع فيه والمعروف في حديث جابر كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن بسم الله وبالله التحيات لله والصلوات والطيبات وفي آخره اسأل الله الجنة واعوذ به من النار كذا روى النسائي وابن ماجه والترمذى في العلل والحاكم ورجله ثقات إلا ان ابن ابي الزبير فقال عن ابى الزبير عن طاووس وسعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال حمزة الكناني قوله عن جابر خطأ ولا أعلم احداً قال في التشهد بسم الله وبالله إلا ابن وقال الدارقطني ليس بالقوى خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد وقال يعقوب بن شيبه فيه ضعف وقال الترمذى سالت البخارى عنه فقال خطأ وقال الترمذى وهو غير

تكبيرة الاحرام والتسميع والتحديد في الرضع من الركوع والتسبيح في الركوع والتسبيح في السجود ووضع اليد على الركبة في الركوع وما الظهر والعنق فيه والبدية بالركبة ثم باليد في السجود ووضع الانف في السجود ومجانفة المرفق عن الجنب في الركوع والسجود واقلال البطن عن الفخذ في السجود والدعاء في الجلوس بين السجدين وجلسة الاستراحة ووضع اليد على الارض عند القيام والتورك في آخر الصلاة والاقتراش في سائر الجلوسات ووضع اليد اليمنى على الفخذ اليمنى مقبوضة والاشارة بالمسبحة ووضع اليد اليسرى على الفخذ اليسرى مبسوطة والشهد الاول والصلاة على رسول الله ﷺ فيه والصلاة على آله في تشهد الاخير والدعاء في آخر الصلاة والقنوت في الصبح والتسليم الثانية ونية السلام على الحاضرين •

في حد الاقل ماركه مكرراً في جميع الروايات ولم يكن تابها لغيره وما انفردت به الروايات أو كان تابها لغيره جوز حذفه وابن سريج نظر إلى المعنى وجوز حذف ما يتغير به المعنى واكتفى بذكر السلام عن الرحمة والبركة وقال بدخولها فيه: وقوله في الكتاب وهو القدر المتكرر في جميع الروايات وأوجز ابن سريج بالمعنى اشارة إلى هذا الكلام لكن لم يتعرض إلا للتكرار في جميع الروايات ولا بد من التعرض لوصف الاخير وهو أن لا يكون تابها لغيره إلا فالصلوات والطيبات متكررة في جميع الروايات وقد جوز حذفها واعلم أن ما ذكره الاصحاب من اعتبار التكرار وعدم التبعة أن جلوه ضابطاً لحد الاقل فذلك وإن علوا حد الاقل به فبها يشكل لان التكرار في الروايات يشعر بانه لا بد من القدر المتكرر فلما انه مجزئ فلا من الجائز أن يكون المجزئ هذا القدر مع ما انفردت به كل رواية: ولك أن تعلم قوله في طريقة الشافعي رضى الله عنه وأشهد في الكراة الثانية بالواو وكذا كلمة السلام الثاني والصالحين في طريقة ابن سريج اشارة إلى ما سبق من الخلاف •

محفوظ وقال النسائي لا تعلم احداً تابها وهو لا بأس به لكن الحديث خطأ وقال البيهقي هو ضعيف وقال عبد الحق احسن حديث أبي الزبير ما ذكر فيه سماعه ولم يذكر السماع في هذا: (قلت) ليس العلة فيه من أبي الزبير قابو الزبير إنما حدث به عن طاووس وسعيد بن جبير لا عن جابر ولكن ابن بن تابل كأنه سلك الجماعة فاختلأ وقد جمع أبو الشيخ ابن حبان الحافظ جزاً في رواه أبو الزبير عن غير جابر يثبت للناس فيه ان جل رواية أبي الزبير إنما هي عن جابر وأورد الحاكم في المستدرک حديثاً ظاهره ان ابن تومع عن أبي الزبير فقال حدثنا (بو علي الحافظ ثنا عبد الله بن قحطبة ثنا محمد بن عبد الاعلى ثنا معتمر ثنا أبي عن أبي الزبير به قال الحاكم سمعت أبا علي يوق ابن قحطبة إلا انه أخطأ فيه لان المعتمر لم يسمه من أبيه إنما سمعه من ابن أبيه وقال أبو محمد النيسابوري والشيخ في المذهب ذكر التسمية في التشهد غير صحيح والله اعلم: ولما اللفظ الذي ذكره الراضي فهو في حديث ابن عمر عند ابن عدى في الكامل وابن حبان في الضمراء في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ انه كان يقول قبل التشهد بسم الله خير الاسماء وقد روى

(الشرح) أما الفروض فهي على ما ذكره إلا أن نية الخروج من الصلاة فيها خلاف سبق وذكرنا هناك أن الأصح أنها منقولة وليست بواجبة وضم ابن القاص والقفال إلى الفروض استنبالاً لبقية وهو ضعيف بل الصحيح الذي عليه الجمهور أن الاستقبال شرط لافرض وذكر جماعة أن نية الصلاة شرط لافرض والصحيح الذي عليه الأكثر أن نية الفرض وقد سبقت المسألة في موضعها مبسطة وذكر الغزالي في البسيط وجهين في أن السجدة الثانية ركن مستقل كالركوع أم ركن متكرر كالركوع في الركعة الثانية قال والصحيح الأول لأنه يفضل بينها وبين السجدة الأولى ركن قال وهذا الخلاف

قال (ويقول بعده اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ثم مابعده مسنون إلى قوله أنك حميد مجيد ثم الدعاء بعده مسنون وليختار كل من الدعاء أعجبه إليه) *

التشهد من الصحابة أبو موسى الأشعري وابن عمر وعائشة وسمرة بن جندب وعلى وابن الزبير ومعاوية وسلمان وأبو حميد : وروى عن أبي بكر موقوفاً كما روى عن عمر : حديث أبي موسى رواه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني وأوله فليكن من قول أحدكم التحيات الطيبات الصلوات لله : وحديث ابن عمر رواه أبو داود حدثنا نصر بن علي ثنا أبي ثنا شعبة عن أبي بشر سمعت مجاهداً يحدث عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ في التشهد التحيات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله قال ابن عمر زدت فيها وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله قال ابن عمر زدت فيها وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ورواه الدارقطني عن ابن أبي داود عن نصر بن علي وقال إسناده صحيح وقد تابعه على رفعه ابن أبي عدي عن شعبة ووقفه غيره رواه ابن عدي عن أحمد بن المنثري عن نصر بن علي وغيره بعض القاطن ورواه الزبيري عن نصر بن علي أيضاً وقال رواه غير واحد عن ابن عمر ولا أعلم أحد رفعه عن شعبة إلا علي بن نصر كذا قال وقول الدارقطني السابق يرد عليه وقال أبو طالب سألت أحمد عنه فأنكره وقال لأعرفه وقال يحيى بن معين كان شعبة يضيف حديث أبي بشر عن مجاهد وقال ما سمع منه شيئاً إنما رواه ابن عمر عن أبي بكر الصديق موقوفاً : وحديث عائشة رواه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي من حديث القاسم بن محمد قال شئمتني عائشة هذا تشهد النبي صلى الله عليه وسلم التحيات لله والصلوات والطيبات الحديث ووقفه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم ورجح الدارقطني في الطل ووقفه ورواه البيهقي من وجه آخر وفيه التسمية وفيه ابن اسحق وقد صرح بالتحدث لكن ضعفها البيهقي لخالفته من هو أحفظ منه قال وروى ثابت بن زهير عن هشام عن أبيه عن عائشة وفيه التسمية وثابت ضعيف ورواه ثابت أيضاً عن نافع عن ابن عمر كما سبق وحديث سمرة رواه أبو داود ولفظه قولوا التحيات لله الطيبات والصلوات والملوك لله ثم سلموا على النبي صلى الله عليه وسلم وسلموا على قارئكم وعلى أنفسكم وإسناده ضعيف : وحديث علي رواه الطبراني في الأوسط من حديث عبد الله بن عطاء حدثني الهندي سألت الحسن بن علي عن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال تسألني عن تشهد النبي فقالت حدثني بتشهد علي عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال التحيات لله والصلوات والطيبات والغادات والراجمات والراكيات والناعمات السابغات الطاهرات لله وإسناده ضعيف : قلت وله طريق أخرى عن

إنما هو في العبارة وأما السنن فمنها هذه الخمس والثلاثون التي ذكرها وبقي منها سنن لم يذكرها
المنصف هنا وقد ذكر هو كثيراً في موضعه فكانه استغنى بذلك عن ذكره هنا وكان ينبغي أن
لا يستغنى به كما لم يستغن في هذه الخمس والثلاثين وإن كانت قد سقت في موضعها لمراده هنا حصرها
وضبطها بالعدد فيما تركه تفريق أصابع يديه إذا رخصها وتفرعها على الركبتين الركوع ووضعها إلى القبلة

أقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول اللهم صل على محمد ولو قال صلى الله
علي محمد أو صلى الله علي رسولك جاز وفي وجه يجوز أن يقتصر على قوله صلى الله عليه وآله وسلم
والكنية ترجع إلى ذكر محمد صلى الله عليه وآله وسلم في كلمة الشهادة وهذا نظر إلى المعنى وأقل
الصلاة على الألف أن يقول وآله ولفظ الكتاب يشعر بأنه يجب أن يقول وعلى آل محمد لأنه
ذكر ذلك ثم حكى بأن ما بعده مسنون والاول هو الذي ذكره صاحب التهذيب وغيره والاولى
أن يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد

على رواها ابن مردويه من طريق أبي إسحاق عن الحارث عنه ولم يرفعه وفيه من الزيادة ما طاب
فهو لله وما خبت فلفظه: وحديث ابن الزبير رواه الطبراني في الكبير والاول من حديث ابن لهيعة
عن الحارث بن يزيد سمعت أبا الورد سمعت عبد الله بن الزبير يقول إن تشهد النبي صلى الله
عليه وسلم باسم الله وبالله خير إلا جاء الصحابة الصلوات الطيبات أشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالحق بشيراً ونذيراً وإن الساعة آتية لا ريب فيها
وإن الله يبعث من في القبور السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين اللهم اغفر لي واهدني هذا في الركعتين الأوليين قال الطبراني: تفرد به ابن لهيعة: (قلت)
وهو ضعيف ولا سيما وقد خالف: وحديث ماوية رواه الطبراني في الكبير وهو مثل حديث
ابن مسعود وأسناده حسن وحديث سلمان رواه الطبراني أيضاً واليزار وهو مثل حديث ابن مسعود
لكن زاد الله بعد الطيبات وقال في آخره قلها في صلاتك ولا تزد فيها حرفاً ولا تنقص منها حرفاً
وأسناده ضعيف: وحديث أبي حميد رواه الطبراني ولكن زاد الزايات الله بعد الطيبات واسقط
واو الطيبات وأسناده ضعيف: وحديث أبي بكر الموقوف رواه ابن أبي شبة في مصنفه عن الفضل
بن دكين عن سفيان عن زيد العمي عن أبي الصديق الأسدي عن ابن عمر أن أبا بكر كان يعلمهم
التشهد على المنبر كما يعلم الصبيان في المكتب الصلوات الطيبات فذكر مثل حديث
ابن مسعود سواء: (قلت) ورواه أبو بكر بن مردويه في كتاب التشهد له من رواية أبي بكر
مرفوعاً أيضاً وأسناده حسن ومن رواية عمر أيضاً مرفوعاً وأسناده ضعيف فيه إسحاق بن إبراهيم
ومن حديث الحسين بن علي من طريق عبد الله بن عطاء أيضاً عن الزهري قال سألت حسينا
عن تشهد علي فقال هو تشهد النبي صلى الله عليه وسلم فساقه ومن حديث طلحة بن عبيد الله
وأسناده حسن: ومن حديث أنس وأسناده صحيح: ومن حديث أبي هريرة وأسناده صحيح أيضاً
ومن حديث أبي سعيد وأسناده أيضاً صحيح: ومن حديث الفضل بن عباس وأم سلمة وحذيفة
والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى وفي أسانيدهم مقال وبعضها مقارب فجملة من رواه
أربعة وعشرون صحابياً

في السجود وتوجيه أصابع رجله إلى القبلة في السجود وجعل يديه حذو منكبيه في السجود والاعتدال عليها في السجود والدعاء في السجود وجعل اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة والجهر بالتأمين والالتفات من التسليمين يمينا وشمالا وغيرها مما سبق وكثير من هذه المذكورات يقال استغنى لكونه وصفاً لشيء ذكره هنا واستغنى بذكر الموصوف والله أعلم وقوله التسميع والتحميد في الرفع من الركوع كان ينبغي أن يقول التسميع في الرفع والتحميد في الاعتدال منه لان التحميد لا يشرع في الرفع إنما يشرع إذا اعتدل وكانه اختصر واستغنى بذكره علي وجهه في موضعه *

وعلي آل محمد كما باركت علي ابراهيم وعلي آل ابراهيم انك حميد مجيد. روى كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فأمرهم بذلك (١) قال الصيدلاني ومن الناس من يزيد وارحم محمداً وآل محمد كما رحمت علي ابراهيم وربما يقول كما ترحت علي ابراهيم قال وهذا لم يرد في الخبر وهو غير فصيح فإنه لا يقال ترحت عليه وإنما يقال رحمته وأما الترحم فيه معنى التكلف والتصنع فلا يحسن إطلاقه في حق الله تعالى ثم يستحب الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي آله وأن يدعو بما شاء من أمر الدنيا والآخرة خلافاً لابي حنيفة حيث قال لا يدعو إلا بما يشبه الفاظ القرآن والأدعية للأئمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعو بما يشبه كلام الناس ومن أحبابه من قال يجري الدعاء بما يطلب الامن الله تعالى فاما اذا دعا بما يمكن أن يطلب من الآدميين بطلت صلاته وقال احمد اذا قال اللهم ارزقني جارية حسنة ونحو ذلك فسدت صلاته * لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه في آخر حديث التشهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ثم ليتخير من الدعاء اعجبه اليه فيدعو» (٢) وروى أنه قال «وليدع بعد ذلك بما شاء» والافضل أن يكون دعاءه لامر الآخرة وما ورد في الخبر أحب من غيره ومن ذلك اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أعلنت وما أسرت وما أسررت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله

(١) حديث كعب بن عجرة أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن كيفية الصلاة عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد النسائي والحاكم بهذا السان وأصله في الصحيحين وقد تقدمت الإشارة اليه

(٢) حديث ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في آخر التشهد ثم ليتخير من الدعاء اعجبه اليه فيدعو وفي رواية فليدع بما شاء الرواية الاولى رواها البخاري في آخر التشهد ولفظه ثم ليتخير احدكم من الدعاء اعجبه اليه فيدعو به واتفقا على الرواية الثانية فقط مسلم ثم يصح من المسألة ما شاء ولفظه البخاري ثم يصح من التناهي ما شاء وفي رواية للنسائي عن ابي هريرة ثم يدعو لنفسه بما بدا له اسناده صحيح : وفي حديث ابن عباس عند مسلم فاما الركوع فتمثلوا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فممن ان يستجاب لكم *

(فزع) قال اصحابنا للصلاة أركان وأباض وهيئات وشروط فالأركان هي الفروض التي ذكرها المصنف وتكلمنا عليها والاباض ستة أحدها القنوت في الصباح وفي الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان والثاني القيام للقنوت والثالث التشهد الاول والرابع الجلوس له والخامس الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول اذا قلنا هي سنة والسادس الجلوس للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهدين اذا قلنا هي سنة فيهما وقد سبق بيان كل ذلك في موضعه وأما الهيئات وهي السنة التي ليست اباضاً فكل ما يشرع في الصلاة غير الأركان والاباض وأما الشروط فخمسة الطهارة عن الحدث والطهارة عن النجس واستقبال القبلة وسر العورة ومعرفة الوقت يقينا أو ظاهراً يستندونهم الغوراني والغزالي

إلا أنت (١) وإيضاً اللهم اني اعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر وقتة الحيا والمات وقتة المسيح الدجال (٢) وإيضاً اللهم اني اعوذ بك من المسأمة والمغرم (٣) اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك انك انت الغفور الرحيم (٤) وقوله ثم الدعاء جملة مسنون أي في التشهد الاخير فاما في الاول فيكره بل لا يصلي على الأكل ايضاً على الصحيح كما سبق ويجوز ان يعلم قوله مسنون بالواو لانه يقتضي الاستحباب مطلقاً وقد ذكر الصيدلاني في طريقته أن المستحب للامام أن يقتصر على التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليخفف على من خلفه فان دعا جعل دعاءه دون قنوت التشهد ولا يطول وأما المنفرد فلا بأس له بالتطويل هذا

(١) حديث (١) ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من آخر ما يقول من التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني انت المقدم والمؤخر لا إله إلا انت مسلم من حديث علي في حديث طويل لكن عنده من طريق اخرى وعند أبي داود انه كان يقول ذلك بعد التسليم *

(٢) حديث (٢) اذا فرغ احدكم من التشهد فليتمود بالله من اربع من عذاب جهنم وعذاب القبر ومن قننة الحيا والمات ومن قننة المسيح الدجال مسلم من حديث أبي هريرة وهو في البخاري بغير تقييد بالتشهد وزاد النسائي ثم يدعو لنفسه بما بداله *

(٣) حديث (٣) انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في آخر الصلاة اللهم اني اعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من قننة المسيح الدجال واعوذ بك من قننة الحيا والمات اللهم اني اعوذ بك من المسأمة والمغرم متفق عليه من حديث عائشة *

(٤) حديث (٤) انه صلى الله عليه وسلم كان يدعو في صلاته فيقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي انك انت الغفور الرحيم متفق عليه من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص عن أبي بكر الصديق انه قال يا رسول الله علمني دعاء ادعوه في صلاتي فقال قل اللهم فذكره وفي رواية لها عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان ابا بكر قال فذكره ولم أر من جملة من قوله بالحديث ولا من رواه بعد التشهد *

الى الشروط ترك الافعال في الصلاة وترك الكلام وترك الاكل والصواب ان هذه ليست بشروط وانما هي مبطلات الصلاة كقطع النية وغير ذلك ولا تسمى شروطا لاني اصطلاح أهل الاصول ولا في اصطلاح الفقهاء وان أطلقوا عليها في موضع اسم الشرط كان مجازا لمشاركتها الشرط في عدم صحة الصلاة عند اختلاله والله أعلم : قال أصحابنا من ترك ركنا أو شرطاً لم تصح صلاته الا في مواضع مخصوصة بمنزلة في بعض الشروط كفاقد السترة وان ترك غيرها صححت وفاته الفضيلة سواء تركه عدداً أو سهواً لكن ان كان المترك من الابعاض سجد لله وهو الا فلا هذا مختصر القول في هذا وهو مبسوط في مواضعه وبالله التوفيق *

ما ذكره والظاهر الذي قلناه الجمهور أنه يستحب للامام الدعاء كما يستحب لغيره ثم الاحب أن يكون الدعاء أقل من التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسأله تبيع لما كان زائدا لم يضر الا ان يكون اماما فيكره له التطويل وقوله وليتخير معلم بالخاء والالف لما روينا ويجوز أن يعلم بالواو ايضا لان امام الحرمين حكى في النهاية عن شيخه أنه كان يتردد في مثل قوله اللهم ادرقني جارية صفتها كذا ويميل الى المنع منه وانه يبطل الصلاة *

قال (فرع العاجز عن التشهد يأتي بترجمته كتكبيره التحريم والعاجز عن الدعاء بالعربية لا يدعو بالعجمية بحال وفي سائر الاذ كل هل يأتي بترجمتها بالعجمية في خلاف) *

لا يجوز لمن احسن التشهد بالعربية ان يعدل الي ترجمته كالتكبير وقراءة الفاتحة فان عجز آتى بترجمته كتكبيره الاحرام بخلاف القرآن لا يأتي بترجمته لان نظمه معجز كما سبق والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي الآك ان اوجبتاها كالتشهد واما ما عدا الواجبات من لفاظ للشروعة في الصلاة اذا عجز عنها بالعربية فقد قسمها المصنف قسمين (أحدهما) الدعاء فنه من ان يدعوا بالعجمية مطلقا (والثاني) سائر الاذ كل كثناء الاستفتاح والقنوت وتكبيرات الانتقال وتسييحات الركوع والسجود فقد روى منها في الوسط ثلاثة أوجه (أحدها) ليس له أن يأتي بترجمتها لأنها مسنونة لضرورة الي الاتيان بها (والثاني) أنه يأتي بجمانيها ويقسمها مقام العربية كالتكبير والتشهد (والثالث) ما يجبر تركه بالجود يأتي بترجمته وما لا فلا وقضية هذه الطريقة المنع من أن يأتي بالترجمة عند القدرة على العربية بطريق الاولى ولم يجعل امام الحرمين الدعاء قسمي على اطلاقه لكن قال ليس للمصلي أن يختار دعوة بالعجمية يدعوا بها في صلاته وان كان له أن يدعوا بغير الدعوات المتأخرة بالعربية ثم حكى الوجوه الثلاثة في الاذ كل المسنونة واوراده يشعر بالمنع من الذكر المختار كاللذان المختار وتطرد الوجوه في الدعاء المسنون كما في سائر الاذ كل المسنونة ولا فرق وصرح سائر الاحباب بهذا الذي أشعر به كلامه قالوا اذا عجز عن الاذ كل العربية والادعية المسنونة هل يأتي بترجمتها فيه وجهان (أحدهما) لانه لا ضرورة اليها بخلاف الواجبات (وأصحها)

(فصل) في مسائل تتعلق بصفة الصلاة (أحدها) يستحب دخوله فيها بنشاط وأقبال عليها وإن تدبر القراءة والاذكار وبرتلها وكذلك الدعاء ويراقب الله تعالى فيها ويسمع من الفكر في غير هذا حتى يفرغ منها ويستحضر مأمكنه من الخشوع والخضوع بظاهره وباطنه قال الله تعالى (قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون) روى البيهقي بإسناده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في تفسير هذه الآية قال الخشوع في القلب وإن تلين جانبك للرء السيل وإن لا تلتفت في صلاتك . وعن جماعة من السلف الخشوع السكون فيها وعن جابر بن سمرة رضي الله عنهما قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « مالي أراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة » رواه مسلم الخيل الشمس ذات التوئب والنفار . وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه إلا وجبت له الجنة » رواه مسلم : وعن عمرو بن عبسة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه الطويل ذكر فضل الوضوء وفي آخره أن قام فصلي فحمد الله وأثنى عليه ومجده بالذي هو له أهل وفرغ قلبه لله إلا انصرف من خطيبته كهيئة يوم ولدته

نعم ليحوز فضلها ولو أحسن العربية فهل يجوز له أن يأتي بالترجمة فيه وجهاً (أصحهما) لا يجوز كما في التكرير والتشهد ولو فعل تبطل الصلاة ذكر في التهذيب هذين الوجين فيما إذا دعا بالعجبة مع القدرة علي العربية وإطلاقها في بعض التعاليف في جميع الأذكار إذا عرفت ذلك فقوله والعاجز عن الدعاء لا ينعو بالعجبة بحال إن أراد به الدعاء المحترق الذي لم يؤثر كما ذكره إمام الحرمين فلا يلزم منه المنع من أن يأتي العاجز بترجمة الدعاء المسنون بعد التشهد جزماً بل يجري فيه الخلاف المذكور في سائر الأذكار وإن أراد به مطلق الدعاء فما الفرق بين الدعاء المسنون وبين التيسيح المسنون ولم ينم من ترجمة أحدهما جزماً وبجمل ترجمة الآخر علي الخلاف ويلزم علي ذلك أن يأتي بترجمة اللهم اغفر لي وارحمني في الجلوس بين السجدين وظاهر انفظه الاحتمال الثاني ولذلك اعلم بالواو إشارة إلى الوجه المحجوز للترجمة مع القدرة علي العربية فإنه أولي بتجوزها عند العجز ويجوز أن يعلم بالخاء أيضاً لأن إباحة الترجمة بيجوز ترجمة القرآن وإن كان قادراً علي نظمه فترجمة الدعاء عند العجز أولى بأن يجوزها واعلم أنه إذا حمل كلامه علي المعمل الثاني أشبه أن يكون هو منفرداً ينقل الفرق بين الدعاء وغيره والله أعلم ﴿

قال ﴿ الركن السابع السلام وهو واجب ولا يقوم (ح) مقامه أضداد الصلاة وأقله أن يقول السلام عليكم ولو قال سلام عليكم فوجهان وفي اشتراط نية الخروج وجهان وأكله السلام عليكم ورحمة الله مرتين (ح) في الجدي يسمع الالتفات من الجانبين بحيث ترى خداه ومع نية السلام علي من علي جانبيه من الجن والانس والملائكة والقدسي ينوي الرد علي إمامه بسلامه ﴿

أمه «رواه مسلم: وعن عثمان رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «ممن امرى» مسلم يحضر صلاة مكتوبة فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها إلا كانت كفارة لما قبلها

لما وصف السلام بكونه ركنا فلزم يقل وهو واجب لما ضره لأن ركن الصلاة لابد وإن يكون واجبا وإذا ذكرها فينبغي أن يلما بالحاء وكذلك قوله ولا يقوم مقامه اضداد الصلاة لأن عند أبي حنيفة لو آتى بما ينافي الصلاة اختيارا من حديث أو كلام خرج به عن الصلاة وقام مقام السلام قال ولو كان ناسيا فلا يخرج به من الصلاة ولا تبطل صلاته لكن يتوضأ ويبنى ولو وقع ذلك من غير اختياره كاتقضاء مدة المسح وروية التيمم الماء في الصلاة تبطل صلاته: لنا قوله صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» (١) جعل التحليل بالتسليم فوجب أن لا يحصل بغيره ثم القول في أقل السلام وأكله: أما الأقل فهو أن يقول السلام عليكم ولا بد من هذا النظم لأن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك كان يسلم وهو كاف لأنه تسليم وقد قال صلى الله عليه وسلم «وتحليلها التسليم» ولو قال سلام عليكم فوجهان (أحدهما) أنه لا يمجزئه لأنه قص ألف واللام فاشبه ما لو قال سلام عليكم من غير تنوين وأظهرها أنه يمجزئه ويقوم التنوين مقام الألف واللام كفى التشهد يمجزئه السلام وسلام ولو قال السلام عليكم قد سبق حكمه في فصل التكبير ولا يمجزئه قوله السلام عليكم ولا سلام عليك ولا سلام الله عليكم ولا السلام عليهم ومالا يمجزئ فيبطل الصلاة إذا قاله عمدا سوى قوله السلام عليهم فإنه دعاء لا علي وجه الخطاب وهل يجب أن ينوى الخروج من الصلاة بسلامه فيه وجهان (أحدهما) نعم وبه قال ابن سريج وابن القاص ويحكي عن ظاهر نصه في البويطلي أنه ذكر واجب في إحدى طرفي الصلاة فتجب فيه النية كالتكبير ولأن نظم السلام يناقض الصلاة في وصفه من حيث خطاب الآدميين ولهذا سلم قصداً في الصلاة بطلت صلاته فإذا لم يقترن به نية صارفة إلى قصد التحلل كان منافضا (والثاني) لا يجب وبه قال أبو حفص بن الوكيل وأبو الحسين بن القطان ووجه القياس على سائر العبادات لا يجب فيها نية الخروج لأن النية تليق بالأقدام دون الترك وهذا هو الأصح عند الثقات واختيار معظم المتأخرين وحملوا نصه على الاستحباب (فإن قلنا) تجب نية الخروج فلا تحتاج إلى تعيين الصلاة عند الخروج بخلاف حالة الشروع فإن الخروج لا يكون إلا عن المشروع فيه ولو أعين غير ما هو فيه عمدا بطلت صلاته علي هذا الوجه ولو سعي سجدة للسهو وسلم ثانيا من النية بخلاف ما إذا قال لا تجب نية الخروج فإنه لا يضر الخطأ في التعيين وعلي وجه الوجوب ينبغي أن ينوى الخروج مقترنا بالتسليم الأولي فلو سلم ولم ينو بطلت صلاته ولو نوى الخروج

(١) «حديث» تحليلها التسليم تقدم في أول الباب من حديث علي عند الترمذي وغيره: ومن حديث أبي سعيد عند الحاكم وغيره وله عدة ذكرها ابن عدي والدارقطني: ومن حديث عبد الله بن زيد عند الدارقطني وهو ضعيف: ومن حديث ابن عباس عند الطبراني وأصح الرافعي في المال في حديث عائشة الصحيح وكان تحم الصلاة بالتسليم مع قوله صلو كما رأيتموني أصلي «حديث» أنه ﷺ كان يقول السلام عليكم ياتي في الذي بعده»

من الذنوب ما لم تؤت كبيرة وذلك الدهر كله» رواه مسلم وعن أبي اليسر - بفتح المشاة تحت - وابن المهمل - وامحه كعب بن عمرو وهو آخر من توفي من أهل بدر رضى الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «منكم من يصلي الصلاة كاملة ومنكم من يصلي النصف والثل والزيم والحس حتى بلغ العشر» رواه النسائي بإسناد صحيح وروى النسائي أيضا نحوه أو مثله عن عمار بن يسر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وإسناده أيضا صحيح وقد ذكر البيهقي اختلاف الرواة فيه وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن مجاهد قال كان ابن الزبير رضى الله عنهما إذا قام

قبل السلام بطلت صلاته أيضا ولو نوى قبله الخروج عنده فقد قال في النهاية لا تبطل صلاته بهذا ولكنه لا يكفي بل يأتي بالنية مع السلام ويجب على المصلي أن يوقع السلام في حال القعود إذا قدر عليه وما الأكل فهو أن يقول السلام عليكم ورحمة الله وهل يزيد علي مرة واحدة الجواب أنه يستحب أن يقوله المصلي مرتين لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله وع يساره السلام عليكم ورحمة الله» (١) ويحكى عن القديم قولان (أحدهما) أن المستحب تسليمة واحدة لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسم تسليمة واحدة تلقاء وجهه (والثاني) أن غير الإمام يسم تسليمة واحدة ويفرق في حق الإمام بين أن يكون في القوم كثرة أو كثرة حول المجد لفظ فيستحب أن يسم تسليمتين ليحصل الإبلان وإن قولوا لفظ ثم يقتصر على تسليمة واحدة فإن قلنا يقتصر على تسليمة تجعل تلقاء وجهه كجاء عن عائشة رضى الله عنها (٢) وإن قلنا بالصحيح وهو أنه يسم تسليمتين فالمستحب أن يلتفت في الأولى عن يمينه وفي الأخرى عن شماله فيبني أن يبتدئ بهما مستقبل القبلة ثم يلتفت بحيث يكون اقضاءهما مع تمام الالتفات وكم يلتفت قال الشافعي رضى الله عنه في المختصر حتى يرى خداه وحكي الشارحون أن الأصحاب اختلفوا في معناه (منهم) من قل معناه حتى يرى خداه من كل جانب ومنهم من قال حتى يرى من كل جانب خداه وهو الصحيح لما روى أن

(١) «حديث» ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم كان يسم عن يمينه للسلام عليكم ورحمة الله وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله. الأربعة والدارقطني وابن حبان واللفظ لأحدى روايات النسائي والدارقطني وله الفاظ وأصله في صحيح مسلم من طريق أبي معمر أن أميراً كان كان بمكة يسم تسليمتين فقال عبد الله بن مسعود أتى علقما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله وقال المقليل والأسانيد صحاح تاجرة في حديث ابن مسعود في تسليمتين ولا يصح في تسليمة واحدة شيء *

(٢) «(حديث)» عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسم تسليمة واحدة التزمذى وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني وقال في المال رضى عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمرو بن أبي سلمة وعبد الملك الصنعائي وخالفهما الوليد فوقه عليه : وقال عقبه قال

في الصلاة كأنه قد حدث أن أبا بكر رضي الله عنه قال كذلك قال فكان يقال ذلك الخشوع في الصلاة
والاحاديث والامثالي في المسألة كثيرة مشهورة والله اعلم (المسألة الثانية) قال الشافعي رحمه الله في الامأرى في
كل حال للامأمن أن يرتل التشهد والتسبيح والقراءة أو يزيد فيها شيئا بقدر ما يرى أن من وراءه من
يثقل لسانه قد بلغ أن يؤدى ما عليه وكذلك أرى له في الحفض والرفع أن يتمكن ليدرك الكبير
والضعيف والتقيل وان لم يفعل وفعل بأخف الأشياء كرهت ذلك له ولا سيحود السهو عليه هذا
نصه واتفق الاصحاب عليه وهذه المسألة باب صلاة الجماعة أليق لكن لما تعلق بهذا الباب وهنا

النبي صلى الله عليه وسلم « كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يياض خده الايمن
وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يياض خده الايسر » (١) ثم المصلى ان كان اماما فيستحب له
أن ينوى بالتسليم الاولى السلام على من على يمينه من الملائكة وعلى الجن والانس وبالثانية السلام
على من على يساره منهم والمأموم ينوى مثل ذلك ويختص بشيء آخر وهو انه ان كان على يمين
الامام ينوى بالتسليم الثانية الرد على الامام وان كان على يساره ينويه بالتسليم الاولى وان كان
في محاذاته ينويه بإيماء وهو في التسليم الاولى أحب ويحسن أن ينوى بعض المأمومين الرد على

الوليد فقلت زهير ابغض عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم اخبرني يحيى بن سعيد الانصاري
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فتيبن ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجح رواية الوقف الترمذي
والبزار وابو حاتم وقال في المرفوع انه منكر : وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا وقال الحاكم
رواه وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة موقوفا وهذا سند صحيح ورواه بقى
ابن غنم في مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة به مرفوعا وعاصم عن عدى هو ابن
ابن عمرو وهو ضعيف وهم من زعم انه ابن سليمان الاحول والله أعلم : وروى ابن حبان في
صحيحه وابو العباس السراج في مسنده عن عائشة من وجه آخر شيئا من هذا اخراجا من طريق
زرارة بن اوفي عن سعد بن هشام عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اوتر اوتر
بتسع ركعات لم يقم إلا في الثامنة فيحمد الله ويذكره ثم يدعو ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلى
التاسعة فيجلس ويذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمه ثم يصلى ركعتين وهو جالس الحديث واسناده
على شرط مسلم ولم يستدركه الحاكم مع انه اخرج حديث زهير بن محمد عن هشام كما قدمناه «
(١) حديث (١) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله
حتى يرى يياض خده الايمن السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يياض خده الايسر للنسائي من
حديث ابن مسعود وقد تقدم ورواه احمد وابن حبان والدارقطني وغيرهم : وفي الباب عن سعد بن
ابي وقاص وعمار بن ياسر والبراء بن عازب وسهل بن سعد وحذيفة وعدي بن عميرة وطلق بن
على والمغيرة بن شعبة ووائل بن الاسقع ووائل بن حجر ومقوب بن الحصين وابي رمة
وجابر بن سمرة : فحديث سعد رواه مسلم والبزار والدارقطني وابن حبان : قال البزار روى
عن سعد من غير وجه : وحديث عمار رواه ابن ماجه والدارقطني : وحديث البراء رواه ابن

ذكرها الشافعي رحمه الله وسنعيدها مبسوطة بفروعها هناك ان شاء الله تعالى (الثالثة) قال صاحب التهذيب يشترط لصحة الصلاة العلم بأنها فرض وعرفة افعالها قال فان جهل فرضية أصل الصلاة أو علم أن بعض الصلاة فريضة ولم يعلم فرضية الصلاة التي شرع فيها لم تصح صلاته وكذا إذا لم يعرف فرضية الوضوء أما إذا علم فرضية الصلاة ولم يعلم أركانها فله ثلاثة أحوال (أحدها) أن يعتقد جميع أفعالها سنة (والثاني) أن يعتقد بعض أفعالها فرضاً وبعضها سنة ولا يميز الفرض من السنة فلا تصح صلاته في هذين الحالين إلا بخلاف هكذا صرح به القاضي حـ بن وصاحبه المتولي والبعوي (الثالث) أن يعتقد جميع أفعالها فرضاً وفوجهاً حكمها أهني والبعوي (أحدها) لا تصح صلاته لأنه تركه شرعاً فذلك

البعض روى عن سمرة قال «امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وإن بنوى بعضنا على بعض» (١) وقال علي رضي الله عنه (٢) «كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً

أبي شيبة في مصنفه والدارقطني : وحديث سهل بن سعد رواه أحمد وفيه ابن لهيعة : وحديث حذيفة رواه ابن ماجه وحديث عدى بن عبيدة رواه ابن ماجه واستاده حسن وحديث طلق ابن علي رواه أحمد والطبراني وفيه ملازم ان عمرو . وحديث المنيرة رواه المصمري في اليوم والليلة والطبراني وفي استاده نظر . وحديث واثة ابن الأسقع رواه الشافعي عن ابن أبي يحيى عن اسحق بن أبي فروة عن عبد الوهاب بن بخت عن واثة واستاده ضيف : وحديث وائل بن حجر رواه ابو داود والطبراني من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه ولم يسمع منه : وحديث يعقوب بن الحصين رواه ابو نعيم في المعرفة وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك . وحديث أبي رمثة رواه الطبراني وابن منده وفي استاده نظر . وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم في حديث في آخره وأما يكتفي أحدكم ان يضع يده على نحره ثم يسلم على أخيه من عن يمينه وشماله (تنبيه) وقع في صحيح ابن حبان من حديث ابن مسعود زيادة وبركانه وهي عند ابن ماجه أيضاً وهي عند أبي داود أيضاً في حديث وائل بن حجر ينسحب من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث

(١) (حديث) «سمرة بن جندب امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نسلم على أنفسنا وإن بنوى بعضنا بعضاً ابو داود والحاكم بلفظ ان زد على الامام وان تحاب وان يسلم بعضنا على بعض ورواه ابن ماجه والبخاري بلفظ ان نسلم على أنفسنا وان يسلم بعضنا على بعض زاد البزار في الصلاة واستاده حسن وعند أبي داود من وجه آخر عن سمرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان في وسط الصلاة او حين انقضاءها فابدؤا قبل السلام فقولوا التحيات الطيبات والصلوات والسلام لله ثم سلموا على اليمين ثم سلموا على قارئكم وعلى أنفسكم لكنه ضيف لما فيه من الجاهل

(٢) (حديث) «على كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وقيل المصرا

وحى واجبة (وأصحها) تصح وبه قطع المتولي لانه ليس فيه أكثر من أنه أدى سنة باعتقاد الفرض وذلك لا يؤثر قال البغوى فان لم تصح صلاته في صحة وضوئه في هذه الحالة وجهان هكذا ذكر هؤلاء هذه المسائل ولم يفرقوا بين العامى وغيره وقال الفزائى فى الفتاوى العامى الذى لا يميز فرائض صلاته من سنتها تصح صلاته بشرط أن لا يقصد التنفل بما هو فرض فان نوى التنفل به لم يعتد به ولو غفل عن التفصيل فتية الجملة فى الابتداء كافية هذا كلام الفزائى وهو الصحيح الذى يقتضيه ظاهر أحوال الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم أجزأه من الأعراب وغيرهم هذا التمييز ولا أمر بإعادة صلاة من لا يسل هذا والله أعلم قال الشيخ أبو حامد والأصحاب ويلزم المكلف أن يعلم القراءة والتشهد وتكبيرة الأحرار وصفة الصلاة كلها فان لم يتعلم تحمكه ماسبق فيمن

وبعدها اربعا وقبل العصر اربعا يفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة القريين والنبين ومن معهم من المؤمنين «وأما المتفرد فينوي بهما السلام على من علي جانبيه من الملائكة وكل منهم ينوي بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة أيضا ان لم نوجها قوله فى الكتاب مرتين ينبغى أن يصل بالميم لان المنقول عن مالك أن الاختيار للإمام والمفرد الاقتصار على تسليمة واحدة وأما المأموم فيصل تسليمتين وروى عنه استحباب الاقتصار على التسليمة الواحدة مطلقا وقال احمد فى اصح الروايتين التسليمتان جميعا واجبتان مطلقا فيجوز ان يصل قوله مرتين بالالف لان عنده ليس ذلك من حد الكمال ويجوز ان يصل به قوله واقله السلام عليكم ايضا وقوله بحيث يرى خداه اراد به المعنى الثانى الصحيح على ما صرح به فى الوسيط فليكن مرقوما بالواو للوجه الاول *

قال ﴿ خاتمة لالترتب فى قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الفاتمة على المؤداة الا اذا ضاق وقت الاداء فان تذكر فاتمة وهو فى المؤداة اتم الي هو فيها ثم اشتغل باقضاء ﴾ اذا فاتت الفريضة وجب قضاؤها «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها» (١) امر المأمور بالقضاء ويلزم مثله فى حق غير المأمور بطريق الاولى وينبغي ان يقضى على الفور محافظة على الصلاة وتزينة الامة وهل يجب ذلك فيه كلام أخرناه الى كتاب الحج لان صاحب الكتاب أورد المسألة ثم اذا قضى فاتمة الليل بالليل جهر فيها واذا قضى فاتمة النهار بالنهار لم يهر فيها وان قضى فاتمة الليل بالنهار وبالعكس فالاعتبار بوقت القضاء فى اصح الوجهين ووقت الاداء

والترمذى والبخارى والنسائى من حديث عاصم بن ضمرة عنه فى اثناء الحديث : قال البخارى لانفره إلا من حديث عاصم وقال الترمذى كان ابن المبارك يضمف هذا الحديث *

(١) «حديث» من نام عن صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها تقدم فى تميم *

لا يحسن تكبيرة الاحرام وسبق تفصيله ونص الشافعي في الام على أصل هذه القاعدة (الرابعة) في التتييه على حفظ أشياء سبقت مبسوطة في مواضعها (منها) أن دهم الدين مستحب في ثلاث مواضع بالاتفاق عندنا عند الاحرام الزكوع والرفع منه وكذا في القيام من التشهد الاول على المختار وتكون الاصابع مفرقة فيها

في الثاني واذا قاته صلاة فالمستحب في قضائها الترتيب لان النبي صلى الله عليه وسلم قاته اربع صلوات يوم الخندق فقضاها على الترتيب (١) ولا يستحق في قضائها الترتيب وكذا لا يستحق الترتيب بين الفاتحة وصلاة الوقت خلافا لمالك وأبي حنيفة واحمد؛ لنا أنها عبادات مستقلة والترتيب فيها من نوايج الوقت وضروراته فلا يبقى معتبرا في القضاء كقيام ايام رمضان وتفصل المذهب فيه اما عندنا فيجوز تقديم الفاتحة المؤخرة على المقدمة وتأخير المقدمة ولو دخل عليه وقت فريضة وتذكر فاتحة نظر ان كان وقت الحاضرة واسعا فالمستحب له أن يبدأ بالفاتحة ولو عكس محتوان كان الوقت ضيقا بحيث لو بدأ بالفاتحة لفاتحة الحاضرة فيجب أن يبدأ بالحاضرة كيلا تقوت ولو عكس محض ايضا وان أساء ولو انه تذكر الفاتحة بعد شروعه في صلاة الوقت اتها سواء كان الوقت واسعا أو ضيقا ثم يقضي الفاتحة ويستحب ان يعيد صلاة الوقت بعدها ولا تبطل بتذكر الفاتحة الصلاة التي هو فيها روى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال «اذ انسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيها فاذا فرغ منها صلى التي نسي» (١) وقال ابو حنيفة يجب

(١) «حديث» انه صلى الله عليه وسلم قاته اربع صلوات يوم الخندق فقضاهن على الترتيب تقدم في الاذان والتمذي والنسائي من طريق ابى عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شملوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ماشاء الله قاصر بلالا فاذا نتم اقام فصليل المصير ثم اقام فصليل الظهر ثم اقام فصليل المغرب ثم اقام فصليل الشاء صلى هذا ثم قته إلا ثلاثة وقول الراوى انه شغل عنها أما في الثلاثة فظاهر وأما في الشاء فلهذا انه اخرها عن وقتها المتأخر ورواه النسائي وابن حبان من طريق عبد الرحمن بن ابى سعيد عن ابيه قال حبشنا يوم الخندق عن الظهر والمصر والمغرب والشاء حتى كفيينا ذلك فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم قاصر بلالا فقام الحديث وفي آخره وذلك قبل ان ينزل رجلا وركبانا : (تنبيه) حديث لاصلاة لمن عليه صلاة : قال ابراهيم الحربي سالت عنه احمد فقال لا أعرفه : وقال ابن العربي في المارضة هو باطل *

(٢) «حديث» روى انه صلى الله عليه وسلم قال اذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيها فاذا فرغ منها صلى التي نسي الفاروقى والبيهقى من حديث ابن عباس يوم مكحول لم يسمع منه وفيه بقية عن عمر بن ابى عمرو وهو يجبول قال ابن العربي جمع ضمعا واقطاعا : وقال البيهقى احجج بعض اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم ما دركتم فصلوا ثم قضيوا ما فاتكم *

كلها وللأصابع أحوال في الصلاة سبق يأنها في فصل تكبيرة الاحرام وسبق أن في الصلاة الرباعية اثنتي عشرة ركعة وفي الثلاثية سبع عشرة وفي الثانية إحدى عشرة وأن في الصلاة التي تزيد على ركعتين أربع جلسات الجلوس بين سجدين وللإستراحة وللتشهدتين يتورك في الآخرة ويقترش في الباقي وأنه يتصور في المغرب أربع تشهدات في حق المسبوق (الحامسة) قال الشافعي رحمه الله في المختصر ولا فرق بين الرجال والنساء في عمل الصلاة إلا أن المرأة يستحب لها أن تضر بعضهما إلى بعض وأن تلتصق بطنها بفخذها في السجود كما ستر ما يكون واجب ذلك لها في الركوع وفي جميع الصلاة وأن تكشف جلبابها ونجافيه راكعة وساجدة لثلاث تصفها ثيابها وأن تخفض صوتها وأن يابها شيء في صلاتها صفت هذا نصح قال أصحابنا المرأة كالرجل في أركان الصلاة وشروطها وأبعاضها

الترتيب في قضاء الغوائت ما لم يدخل في حد التكرار بأن لا تزيد على صلوات يوم وإيلة فإن زادت جاز التكرار وكذا لو كان عليه فائتة ودخل وقت الحاضرة أن دخلنا مع ما بينها في حد التكرار لم يجب إعادة الترتيب^١ والا وجب الترتيب ولم يجز تقديم الحاضرة مع تذكر الفائتة إلا أن يمضي فوت الحاضرة فله تقديمها وإن تذكرها في خلال صلاة الوقت بطلت أن وسع الوقت فيقضي الفائتة ثم يصلاة الوقت وإن كان الوقت ضيقاً فلا تبطل وإن تذكرها بعد ما نزع من صلاة الوقت فقد مضت على الصحة ويستغل بقضاء الفائتة ومذهب مالك يقرب من هذا لكن قل عنه أنه يستحب إذا تذكر الفائتة في خلال الحاضرة أن يتمها ثم يقضي الفائتة ثم يعيد الحاضرة وتقل أيضاً أنه إذا تذكرها بعد الفراغ من الحاضرة فعليه قضاء المائة وإعادة الحاضرة ولا يجمل التسليان

«حديث» على أنه فسر قوله تعالى فصل لربك وانحر بوضع اليمين على الشمال تحت النحر الدارقطني من طريق عقبة بن ظهير عنه والحاكم من حديث عقبة بن صهبان عنه وروى أبو داود واحد من طريق أبي جحيفة أن علياً قال السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السررة وفيه عبد الرحمن بن اسحاق الواسطي وهو مقروك واختلف عليه فيه مع ذلك : وقد روى عن ابن عباس مثل التفسير المحكي عن علي : أخرجه البيهقي *

(قوله) ويروى أن جبريل كذلك فصره رسول الله ﷺ الحاكم في تفسير سورة الكور من المستدرک من حديث الأصمغ بن نباته عن علي لما نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ لجبريل ما هذه التحية قال إنما ليست بتحية ولكن يأمرك إذا أحرمت بالصلاة أن ترفع يديك إذا كبرت وإذا ركعت وإذا رفعت رأسك قائماً صلاتنا وصلاة الملائكة ورواه البيهقي وإسناده ضعيف جداً ولهم به ابن حبان في الضعفاء أسراء إلى ابن حاتم *

«حديث» أن عمر بن الخطاب نسي القراءة في صلاة المغرب فقبل له في ذلك فقال كيف

وأما الهيآت السنونات فهي كالرجل في معظمها وتخالفه فيما ذكره الشافعي ومخالف النساء الرجال في صلاة الجماعة في أشياء (أحدها) لأنك كدني حقهم كذا كدها في حق الرجال (الثاني) وقف امامتهم وسطن (الثالث) وقف واحدتين خلف الرجل لا يجنبه بخلاف الرجل (الرابع) إذا صلي صغوقهم صغوقهم الرجال فأخر صغوقهم أفضل من أولها وستأتي هذه المسائل بدلائلها وفروعهما بسوط في صلاة الجماعة موقوف الامام والمأموم ان شاء الله تعالى. وأما صفة قعودها في صلاتها فكصفة قعود الرجل في جميع أحوالها

عذرا في سقوط الترتيب وقال احمد يجب الترتيب في قضاء الفوائت وان كثرت حتى لو نذر قائمة ولم يعلم ا حتى طالت المدة وهو يأتي بصلاوات الوقت فعليه قضاء تلك القائمة وإعادة جميع ماصلي بعدها قال ولو تذكر قائمة وهو في الحاضرة يجب عليه أتمامها وقضاء القائمة وإعادة الحاضرة اذا عرفت ذلك لم يخف عليك اعلام قوله لالترييب في قضاء الفوائت بعلامتهم جميعا وكذا اعلام قوله آم التي هو فيها بالخاء لانها تبطل عنده وبالميم لانناضي بقولنا آم انه يجب عليه الاتمام ومالك لا يوجب ولا حاجة الي اعلامه بالالف وقوله لكن الاحب تقديم القائمة علي المودة الا اذا ضاق

كان الركوم والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس الشافعي عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن أبي سلمة أن عمر قد ذكره وضمفه الشافعي بالارسال : وقال ابن عبد البر ليس هذا الاثر عند يحيى بن يحيى لان مالكا طرحه في الآخر والمصحيح عن عمر انه اعاد الصلاة : وروى البيهقي من طريقين موصولين عن عمر انه اعاد للمغرب

• (حديث) • رفع اليدين في الفنون روى : عن ابن مسعود وعمر وعثمان : أما ابن مسعود فرواه ابن المنذر والبيهقي : وأما عمر فرواه البيهقي وغيره وهو في رفع اليدين للبخاري وأما عثمان فلم أره : وقال البيهقي روى أيضا عن أبي هريرة

• (قوله) • قال الصيدلاني ومن الناس من يزيد وارحم محمدا وآل محمد كما رحمت على ابراهيم أو ترحمت قال وهذا لم يرد في الخبر وهو غير صحيح في اللغة فانه لا يقال رحمت عليه وأما يقال رحمته وأما الترحم فقيه معنى التكلف والتصنع فلا يحسن اطلاقه في حق الله تعالى انتهى وقد سبقه الى انكار الترحم ابن عبد البر فقال في الاستذكار رويت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من طرق متواترة وليس في شيء منها وارحم محمدا وآل محمد كانه لا يقول وكذا قال النووي في الاذكار وغيره وليس كما قالوا وقد وردت هذه الزيادة في الخبر واذا صححت في اللغة : فقد روى البخاري في الادب المفرد من حديث أبي هريرة رفعه قال من قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على ابراهيم وآل ابراهيم وترحم على محمد وعلى آل محمد كما ترحم على ابراهيم وآل ابراهيم شهدت يوم القيامة بالشفاعة ورواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن مسعود رفعه اذا شهد احدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على محمد وعلى آل محمد وارحم محمدا وآل محمد كما صليت وباركت

وقال صاحب الحاروى إذا صلت قاعدة جلست متربعة وهذا شاذ يخالف لنص الشافعى الذى ذكرناه ولما قاله الاصحاب انها كالرجل الا فيها استثناء الشافعى «واعلم أن الشافعى رحمه الله نص هنا على خفض صوتها وقد سبق فيه تفصيل وخلاف فى فصل القراءة وبالله التوفيق»

وقت الاراء أى فيجب تقديم المؤداة ولا يجوز تقديم الفاتحة وليس الغرض مجرد سلب الاحجية واعلم ان هذه المسائل لا اختصاص لها بباب صفة الصلاة لكن طرفاً منها مذكور فى المختصر فى أواخر هذا الباب فتبرك للمصنف بترتيب المزني رحمه الله أو الشافعى رضي الله عنه وجعلها خاتمة الباب»

وترجمت على ابراهيم وآل ابراهيم المك حيد مجيد وفى اسناده راو لم يسم كما تقدم . وحدث على فيه رواه الحاكم فى علوم الحديث فى نوع المسلسل وفى اسناده عمرو بن خالد وهو كذاب وفيه عن ابن عباس رواه ابن جرير وفى اسناده أبو اسرائيل الملاونى وهو ضعيف وما يشهد لجواز اطلاق الرحمة فى حقه صلى الله عليه وسلم حديث أبى هريرة عند البخارى فى قصة الاعرابى حيث قال اللهم ارحمنى ومحمد ولا ترحم منا أحدا فقال لقد تحجرت واسما ولم ينكر عليه هذا الاطلاق

قال . صححه عني عنه

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحابه ومن تبعهم الى يوم الدين ورضي الله عن علماء الاسلام الماهدين :-
وقد تم بعون الله ونسيه له طبع (الجزء الثالث) من كتابي المجموع للإمام أبي زكريا يحيى الدين النووى رضى الله عنه ونور ضريحه : والشرح الكبير للإمام المحقق الرافعى مع تخرىج أحاديثه المسمى تلخيص الخير لثلاث بقين من شهر رجب سنة أربع وأربعين وثمانمائة والف بمطبعة « التضامن الاخوى » اصحابها (حافظ محمد داود) (بشارع كتر الزغاري بمطبعة الشجاع رقم ٨) . ولبه الجزء الرابع وأوله من المجموع والشرح الكبير باب شروط الصلاة (صلاة التطوع) والله الحمد والمنة



﴿ فهرست الجزء الثالث من كتاب المجموع ﴾ (شرح المذهب)

للامام النووي رضي الله عنه ﴿

صفحة	صفحة
٢	كتاب الصلاة . منهاها ثلثة وشرعا
٣	واختلاف العلماء في اشتقاقها
١٠	اجماع الائمة على أن الصلوات الخمس فرض عين واختلافهم فيها عداها كالعيد وصلاة الجنائزة
١٢	وجوب الصلاة على المسلم البالغ العاقل الطاهر
١٣	ويجب قضاء الصلاة على المرتد اذا أسلم ومذاهب العلماء في ذلك وعدم وجوبها على الكافر الاصلى
١٤	فرع لا تصح من كافر أصل ولا مرتد حال ارتداده صلاة
١٥	فرع اذا صلى المسلم ثم ارتد ثم أسلم ووقت تلك الصلاة باق لم يجب اعادةها ومذاهب العلماء في ذلك
١٦	فرع اذا أسلم في دار الحرب وبها جبر وجبت عليه الصلاة وأقوال العلماء في ذلك
١٧	عدم وجوب الصلاة على العبي والمجنون والمنضى عليه ودليل ذلك
١٨	فرع في أن المسمى عليه هل يلزمه القضاء أم لا واقوال العلماء في ذلك
٢٤	فرع يجوز شرب الدواء المزيل للمقل الحاجة وعليه لا يلزمه قضاء الصلوات بعد الاقاقة
٢٥	فرعان يطقان بالمساة
٢٦	بيان ان الحائض والنفساء لا صلاة عليهما ولا قضاء بالاجماع
٢٧	فرع لو سكر ثم جن ثم أفاق وجب قضاء المدة التي قبل الجنون واقوال علماء
٢٨	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس
٢٩	المذهب في ذلك
٣٠	يؤمر العبي بالصلاة لسبع ويضرب على تركها لعشر ودليل ذلك
٣١	حكم ما اذا بلغ في أثناء الصلاة بالعن حل يتم ام لا واقوال علماء المذهب في ذلك
٣٢	فرع العبي اذا بلغ في أثناء الوقت وقد صلى لا يلزمه الاعادة ومذاهب العلماء في ذلك
٣٣	حكم تارك الصلاة وبيان كيفية قتله ومذاهب العلماء في ذلك
٣٤	فرع حكم من جحد وجوب صوم رمضان او الزكاة او الحج او غسوها من واجبات الاسلام وتفصيل المقام في ذلك
٣٥	فروع اربعة تتعلق بترك الصلاة
٣٦	فرعان يطقان بترك الصلاة
٣٧	فرع في مذاهب العلماء فيمن ترك الصلاة تكاسلا مع اعتقاده وحبوبها ودليل كل
٣٨	فرع في بيان ما جاء في فضل الصلوات الخمس
٣٩	باب مواقيت الصلاة : بيان اول وقت الظهر وآخره ودليل ذلك باوسع عبارة واوضح اشارة
٤٠	فرع بيان ان الظهر ثلاثة اوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر
٤١	فرع وجه بدء المصنف بصلاة الظهر
٤٢	فرعان يطقان بوقت الظهر وبيان معرفة الزوال
٤٣	فرع في قوله تعالى (اقم الصلاة لدلوك الشمس

صفحة	صفحة
٤٥ فرع في ان صلاة الصبح من صلوات النهار	الي غسق الليل
واقوال العلماء في ذلك	٢٥ بيان اول وقت العصر وآخره والدليل على ذلك
٤٦ فرع لصلاة الصبح اسمان وبيناها	٢٧ فرع للعصر خمسة اوقات وقت فضيلة
٤٧ فرع لو صلى في الوقت وخرج الوقت وهو فيها لم تبطل صلاته والدليل على ذلك	ووقت اختيار ووقت جواز لا كراهة الخ
٤٨ فرع في ان ايام الدجال تطول فاحكم الصلاة فيها	٢٨ فرع في بيان مذاهب العلماء في وقت الاختيار للعصر
بيان ان الصلاة تجب باول وقتها وجوباً موسماً ومذاهب العلماء في ذلك	بيان اول وقت المغرب
٤٩ فرع فيمن اراد تأخير الصلاة عن اول وقتها بعد دخوله هل يلزمه الزم على التمام لا	٢٩ بيان ان المغرب ليس لها إلا وقت واحد واقوال العلماء في ذلك
٥٠ الافضل التقديم في اول الوقت فيما سوى الظهر والمساء والدليل على ذلك ومذاهب العلماء فيه ودليل كل	٣٠ الجواب على حديث صلاة جبريل عليه السلام من ثلاثة اوجه
٥١ فصل في ان تسجيل الظهر في غير شدة الحر افضل ومذاهب العلماء فيه	٣١ فرع انكار الشيخ ابني حامد على الاصحاب قولهم هل للمغرب وقت او وقتان
٥٢ فصل تقديم العصر في اول الوقت افضل واقوال العلماء فيه	فرع كلام القاضي حسين في الاعتراض على قولهم للمغرب وقت واحد
٥٣ فصل تسجيل المغرب في اول وقتها افضل بالاجماع	٣٢ فرع في مذاهب العلماء في وقت المغرب ودليل كل
٥٤ فصل وللعلماء في تسجيل المساء وتأخيرها مذاهب	٣٣ فرع في كراهية تسمية المغرب عشاء بيان اول وقت المساء وآخره والدليل عليه
٥٥ فرع تحصل التفضيلة اول الوقت باحد ثلاثة أوجه	٣٤ ترعة عبد الله بن عمرو والصحابي الجليل اجماع الأئمة على ان وقت المساء مغيب الشفق واختلافهم في الشفق وتحقيقه
٥٦ فروع ثلاثة تتعلق بالمواقيت	٤٠ فرع للمساء اربعة اوقات وبيناها
٥٧ تأخير الظهر في شدة الحر افضل واقوال العلماء في ذلك بإسقاط مما تقدم	٤١ فرع ان يصليان بالشفق استحباب عدم تسمية المساء الاخره عتمة والدليل عليه
٥٨ الصلاة الوسطى أكدت الصلوات في المحافظة عليها واقوال العلماء فيه	٤٢ فرع في مذاهب العلماء في الشفق وآخ وقت المساء
٥٩ جواز تأخير الصلاة الي آخر الوقت حيث تقع في الوقت	٤٣ بيان اول وقت الصبح وآخره ودليله
٦٠ فرع في ان حديث اول الوقت رضوان	٤٤ فرع في ان التجر جفران وما يعلق بهما من الاحكام

صفحة	صفحة
٦٣	الله ضيف
٦٤	لا يذرحاحد من اهل القرض في تاخير الصلاة
٦٥	عن وقتها الاثام او ناس او مكروه او للجمع
٦٦	بذر السفر او المنظر والدليل على ذلك
٦٧	اذا بلغ الصبي او اسلم الكافر او طهرت
٦٨	الحائض او افاق المجنون وبقي من وقت
٦٩	الصلاة قدر ركعتين لزمه فرض الوقت ودليله
٧٠	فرع في بيان من يسمي مذكورا عند الشافية
٧١	فرع يجب على المذخور الظاهر بادرارك ما يجب
٧٢	به العصر واقوال العلماء فيه
٧٣	حكم من ادرك جزءا من اول الوقت ثم طرأ
٧٤	الذرك المجنون والحيض وتفصيله مبسوطا
٧٥	فرع في ان قول المصنف سقط الوجوب
٧٦	بجاز عن الامتناع
٧٧	لزوم القضاء على من وجب عليه الصلاة
٧٨	فلم يصل والدليل على ذلك
٧٩	فرع في ان صوم القامت من رمضان
٨٠	كالصلاة وتفصيل ذلك
٨١	فرع في مذاهب علماء الامصار في قضاء
٨٢	القوات
٨٣	فرع ان من ترك صلاة عمدا لزمه قضاؤها
٨٤	ومذاهب العلماء في ذلك
٨٥	من نسي صلاة ولم يعرف عنها لزمه ان يصلي
٨٦	بمجلس صلوات
٨٧	فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي اربعة
٨٨	١ في ان المؤذن الثقة العارف بالمواقيت
٨٩	هل يجوز اعتياده في دخول الوقت فيه
٩٠	اربعة اوجه
٩١	في ان الذي جرى جريته اصابه يجوز
٩٢	اعتياده
٩٣	باب الاذان والكلام عليه لغة وشرعا
٩٤	مشروعية الاذان
٩٥	بيان ان الاذان والاقامة مشروعان للصلوات
٩٦	الخمس والدليل على ذلك
٩٧	فرع في ان الاذان والاقامة لا يشرعان
٩٨	لغير نكثوبات ومذاهب العلماء في ذلك
٩٩	اختلاف العلماء في افضلية الامامة على
١٠٠	الاذان او العكس ودليل كل وتحقيق المقام
١٠١	فرع اقوال علماء المذهب في أن الامام
١٠٢	يكوه ان يكون مؤذنا
١٠٣	مشروعية القرعة في جماعة تنازعوا في الاذان
١٠٤	والدليل عليه
١٠٥	بيان ان الاذان والاقامة من فروض
١٠٦	الكفاية واقوال علماء المذهب في ذلك
١٠٧	فرع في مذاهب العلماء في الاذان والاقامة
١٠٨	هل يسن الاذان والاقامة للقوات فيه
١٠٩	ثلاثة اقوال في المذهب والدليل على ذلك
١١٠	فرع في مذاهب العلماء في الاذان للقائمة
١١١	فرع في مشروعية الاذان للمتفردين في صحراء
١١٢	وبلد واقوال علماء المذهب فيه
١١٣	مشروعية الاذان والاقامة للاولى لمن جمع
١١٤	بين صلاتين والدليل عليه
١١٥	مشروعية الاذان قبل دخول الوقت للصبي
١١٦	فقط والدليل عليه
١١٧	فرع السنة ان يؤذن للصبي مرتان
١١٨	فرع في مذاهب العلماء في الاذان للصبي وغيره
١١٩	بيان عدد كلمات الاذان والاقامة
١٢٠	والاحاديث الواردة في ذلك
١٢١	فرع في مذاهب العلماء في الفاظ الاذان
١٢٢	فرع في مذاهب العلماء في التشويب
١٢٣	فرع في مذاهب علماء الامصار في الاقامة
١٢٤	واحدة كل
١٢٥	فرع في ان قوله حي على خير العمل
١٢٦	في الاذان لم يثبت

صفحة

صفحة

- ٩٨ لا يصح الاذان إلا من مسلم عاقل
١٠٠ مشروعية اذان الصبي المميز
١٠٠ حكم اذان المرأة للرجال واقوال العلماء فيه
١٠١ استحباب ان يكون المؤذن حراً بالنا عدلاً
والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه
١٠٢ ينبغي ان يكون المؤذن عارفاً بالمواقيت
استحباب أن لا يكون المؤذن صبياً
١٠٣ استحباب كون المؤذن على طهارة ودليله
١٠٤ مشروعية ان يولى المؤذن عتقه ويمناوشمالاً
بدون استدارة والدليل عليه
١٠٥ فرع في مذاهب العلماء في الاذان بغير طهارة
١٠٥ استحباب الاذان على موضع عال ودليله
١٠٧ فرع في مذاهب العلماء في الالتفات في
الحيطين والاستدارة
١٠٨ السنة ان يجعل اصبعه في صاخي اذنيه
فرع لو أذن راكباً واقام الصلاة ركبا اجزاء
استحباب ان يقرئ في الاذان ويدرج
الاقامة والدليل على ذلك
١١٠ استحباب رفع الصوت في الاذان ودليله
١١٢ وجوب ترتيب الاذان كما ورد
١١٥ فرع في مذاهب العلماء في بطلان الاذان
بالكلام
يستحب لمن سَمِعَ المؤذن ان يقول مثل
ما يقول إلا ما يقول في الحيطين والدليل عليه
١١٧ ويستحب متابعة السامع الاذان
١١٩ فرع اذا سمع مؤذناً بعد مؤذن هل يختص
استحباب المتابعة بالاول ام لا
١١٩ فرع في مذاهب العلماء في المتابعة
١٢٠ فروع اربعة تتعلق بالاذان
المستحب ان يقدم بين الاذان والاقامة مقدار
ما ينتظر فيه الجماعة ودليله
١٢١ المستحب ان يكون المقيم هو المؤذن
- وادلة ذلك واقوال العلماء فيه
١٢٢ يستحب لمن سَمِعَ الاقامة ان يقول مثل
ما يقول إلا في الحيطين ودليل ذلك
١٢٣ استحباب ان يكون المؤذن للجماعة اثنين
والدليل على ذلك واقوال علماء المذهب فيه
فرع اذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر
أذنا واحداً بعد واحد ودليله
١٢٤ فرع في اختلاف الاصحاب في الاذان
للجمعة
مشروعية استدعاء الامراء الى الصلاة
والدليل على ذلك
١٢٥ اجرة المؤذن تعطى من بيت المال إذا
لم يكن متطوعاً واقوال العلماء فيه
١٢٧ فرع في جواز الاستئجار على الاذان ثلاثة
اوجه ومذاهب علماء الامصار في ذلك
١٢٨ فرع في مسائل عشرة تتعلق بالباب
باب طهارة البدن وما يصل فيه وهـ
تقسيم الطهارة الى نوعين
طهارة البدن عن النجاسة شرط في صحة
الصلاة والدليل على ذلك من الكتاب
والسنة
١٣٣ النجاسة ضربان وتفصيلهما
بيان حكم دم القمل والبراغيث والبق وغيره
فرع في مذاهب العلماء في الدماء
اذا كان على يده نجاسة غير مفعو عنها
ولم يجد ما يمسحها به صلى واعاد الحزمة
الوقت
١٣٧ لوجبر عظمه بطن نجس فان لم يخف التلف
من قلعه لزمه قلعه
فرع في حكم مداواة الجرح بدواء نجس
وخياطته بخيط نجس
١٣٩ فرع لو حل رجل على شرب محرم أو اكل

صفحة	صفحة
عمر عليه ان يتقايأه	١٣٩
فرع في حكم ما لو اهلكت سنة فردها موضعها ١٥٤٠	١٣٩
فرع قال الشافعي ولا تصل المرأة بشعرها	١٤١
شعر انسان ولا شعر مالا يؤكل لحمه بحال	١٤١
وكلام الاصحاب في ذلك	١٤٢
فرع في مذاهب العلماء في حكم وصل المرأة	١٤٢
شعرها	١٤٣
طهارة التوب الذي يصلى فيه شرط في	١٤٣
صححة الصلاة ودليله	١٤٣
فرع في مذاهب العلماء في من لم يجد إلا	١٤٣
توباً تجسأ	١٤٣
مسألان تصلقان بالباب	١٤٤
مسائل تتعلق بشوب المصلى	١٤٤
فرع لو تلف احد التوبين المشتهين قبل	١٤٤
الاجتهاد ففي جواز الصلاة في الآخر وجهان	١٤٤
فرع في حكم ما لو اشتبه عليه توب طاهر	١٤٤
بشوب نجس	١٤٤
فرع لو ظن بالاجتهاد طهارة توبين او	١٤٤
اثواب وصلى فيه ثم دخل وقت صلاة	١٤٤
اخرى هل يحدد الاجتهاد فيه وجهان	١٤٤
وتفصيلها	١٤٤
حكم ما لو كان عليه توب طاهر وطرفة	١٤٤
موضوع على نجاسة كالعمامة	١٤٤
حكم ما لو كان في وسطه جبل مشدود الى	١٤٤
كلب صغير وتفصيله	١٤٤
لو حمل حيواناً طاهراً في صلاة صححت	١٤٤
صلاته والدليل عليه	١٤٤
طهارة الموضع الذي يصلى فيه شرط في	١٤٤
صححة الصلاة وهي سبعة مواضع ودليل ذلك	١٤٤
١٥٢ فان صلى على بساط عليه نجاسة غير معفو	١٤٤
عنها لم تصح صلاته	١٤٤
١٥٣ ثلاثة مسائل تتعلق بالصلاة على الارض	١٤٤
النجاسة	١٥٤
ان جنس في خلاف ولم يقدر أن يصحب	١٥٤
النجاسة في قعوده وسجوده نجافي عن	١٥٤
النجاسة	١٥٥
اذا فرغ من الصلاة ثم رأى على	١٥٥
توبه او بدنه او موضع صلاته نجاسة غير	١٥٥
معفو عنها نظري ذلك	١٥٥
فرع في مذاهب العلماء فيمن صلى بنجاسة	١٥٥
نسيها او جهلها	١٥٥
منع الصلاة في المنيقوة والحمام ودليله	١٥٥
فرع في مذاهب العلماء في الصلاة في المنيقوة	١٥٥
فرع تكره الصلاة في مزبلة وغيرها من	١٥٥
التجاسات فوق حائل طاهر	١٥٥
تكره الصلاة في الكنيسة والبيعة واقوال	١٥٥
العلماء في ذلك	١٥٥
فرع في حكم نش قبور الكفار لطلب	١٥٥
المال المدفون معهم مذاهب العلماء في ذلك	١٥٥
حكم الصلاة في الحمام وحكمة النهي عنه	١٥٥
كراهية الصلاة في اعطان الابل وجوازها	١٥٥
في مراح الفم والدليل على ذلك	١٥٥
كراهية الصلاة في مأوى الشيطان ودليله	١٥٥
كراهية الصلاة في قارة الطريق ودليله	١٥٥
تحريم الصلاة في الارض المنصوبة بجمع عليه	١٥٥
فرع في مسائل تتعلق بالباب وهي ثلاث	١٥٥
باب ستر المورة	١٥٥
ستر الصورة واجب والدليل عليه من	١٥٥
الكتاب والسنة	١٥٥
وجوب ستر المورة للصلاة ودليله	١٥٥
فرع في مذاهب العلماء في ستر المورة في	١٥٥
الصلاة وهل هو شرط ام لا	١٥٥
عورة الرجل ما بين المرة والركبة والسرة	١٥٥
والركبة ليست من المورة والدليل عليه	١٥٥

صفحة	صفحة
١٦٩	فرع في مذاهب العلماء في السورة من حيث
١٧٠	حدها
١٧١	ويجب ستر المورة بما لا يصف لون البشرة
١٧٢	كثوب رقيق
١٧٣	للمستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة
١٧٤	اثواب وبيانها
١٧٥	يستحب للرجل أن يصلي في ثوبين وبيانها
١٧٦	الانزار بالازار الضيق والاصحاف بالواسع
١٧٧	والخالقة بين طرفي الثوب مشروع
١٧٨	كرامية اشمال الصاء وهو ان يلتحف بثوب
١٧٩	ثم يخرج يده من قبل صدره
١٨٠	كرامية الاسدال في الصلاة وغيرها وتفصيل
١٨١	ذلك واقوال علماء المذهب فيه
١٨٢	كرامية صلاة الرجل وهو متعم ودليله
١٨٣	لا يجوز للرجل أن يصلي في ثوب حرير
١٨٤	ولا على ثوب حرير والدليل على ذلك
١٨٥	فرع في مذاهب علماء الامصار في الصلاة
١٨٦	في الثوب الحرير والمقصوب
١٨٧	إذا لم يجد ما يستر به المورة ووجد طيناً
١٨٨	فقيه وجهان
١٨٩	إذا وجد ما يستر به بعض المورة فقط
١٩٠	لزمه التستر به والدليل على ذلك
١٩١	لو اجتمع رجل وامرأة وهناك سترة تكني
١٩٢	احدهما قدمت للمرأة
١٩٣	إذا لم يجد شيئاً يستر به المورة صلى عرياناً
١٩٤	ولا يترك القيام ومذاهب العلماء في ذلك
١٩٥	إذا صلى عرياناً ثم وجد السترة لم يلزمه الاعادة
١٩٦	مسائل تتعلق بالامامة
١٩٧	صححة صلاة المرأة جماعة وفرادي
١٩٨	استحباب من كان معه ثوب ان يغيره لمحتاج
١٩٩	اليه للصلاة
٢٠٠	في مسائل خمسة تتعلق بالباب
٢٠١	باب استقبال القبلة
٢٠٢	استقبال القبلة شرط لصحة الصلاة
٢٠٣	فرع في بيان أصل استقبال الكعبة
٢٠٤	لزم التوجه الي عين البيت اذا كان فيه
٢٠٥	جواز الصلاة داخل البيت
٢٠٦	فرع في قاعدة مهمة وهي أن المحافظة
٢٠٧	على فضيلة تتعلق بنفس العبادة أولى من
٢٠٨	المحافظة على فضيلة تتعلق بمكان العبادة
٢٠٩	حكم الصلاة على سطح بيت الله العتيق
٢١٠	إذا غاب عن الكعبة وعرفها صلى اليها
٢١١	فرع قال اصحابنا اذا صلى في مدينة الرسول
٢١٢	لمحارب الرسول في حقه كالكعبة
٢١٣	فرع قال اصحابنا الاعمي يستمد المحراب
٢١٤	بمس اذا عرفه بالمس
٢١٥	إذا كان غائباً عن مكة ولم يعرف الدلائل
٢١٦	اجتهد في طلب القبلة
٢١٧	فرع في مذاهب العلماء في ذلك
٢١٨	فرع في تلم أدلة القبلة ثلاثة أوجه وبيانها
٢١٩	حكم من كان في أرض مكة وكان بينه
٢٢٠	وبين البيت حائل أصلي كالجبل وكلام
٢٢١	الاصحاب في ذلك
٢٢٢	إذا اجتهد رجلان فاختلعا في جهة القبلة
٢٢٣	لم يقلد أحدهما صاحبه ولا يصلي احدهما
٢٢٤	خلف الآخر
٢٢٥	إذا صلى بالاجتهاد الى جهة ثم حضرت
٢٢٦	صلاة أخرى هل يكني الاجتهاد اول أم لا
٢٢٧	إذا اجتهد للصلاة الثانية فاداه الاجتهاد
٢٢٨	الى جهة اخرى صلى الصلاة الثانية الى
٢٢٩	الجهة الثانية ولا يلزمه الاعادة وفيه
٢٣٠	ثلاث مسائل
٢٣١	فما لو صلى ثم تيقن الخطأ هل يلزمه الاعادة
٢٣٢	أم لا وكلام الاصحاب في ذلك

صفحة	صفحة
٢٢٦	فرع لو اجتهد جماعة في القبلة واتفق اجتهدا ثم قامهم أحدهم ثم تغير اجتهدا مأموم لزمه
٢٤٤	المقارعة وحصول إلى الجهة الثانية
٢٢٧	هل تعلم أداة القبلة فرض عين أم كفاية
٢٤٨	والبحث في ذلك
٢٢٩	حكم من يعرف الدلائل ولكن خفيت عليه لظلمة أو غيم
٢٤٩	جواز ترك استقبال القبلة إذا اضطر كشدة
٢٤٠	خوف والحام القتال والدليل على ذلك
٢٣٧	فيما لو أراد الراكب في السفر نافلة هل يجوز الصلاة على ظهرها ويصن عليه استقبال القبلة أم لا وأقوال علماء المذهب في ذلك
٢٥١	حكم الراكب في السفر قطاراً والبحث في ذلك
٢٥٢	حكم ما إذا صلى على الراحة متوجهاً إلى مقصده فمدلت إلى جهة أخرى
٢٥٥	فرع إذا انحرف المصل على الأرض فرضاً أو خلا عن القبلة فظفر في ذلك
٢٥٦	جواز صلاة النافلة حيث توجه المسافر لما شئ
٢٥٧	فرع في مذاهب العلماء في صلاة المسافر النافلة ماشياً
٢٥٨	شروط لجواز التنفل راكباً وماشياً
٢٥٩	فرع لو دخل بلداً في أثناء طريقه ولم ينو الإقامة
٢٦٠	في تنفل الحاضر أربعة أوجه
٢٦١	فرع في مسائل عشرة تتعلق بالباب
٢٦٢	فرع قال أصحابنا إذا صلى القريضة في السفينة لم يجز له ترك القيام مع القدرة
٢٦٣	فرع لو حضرت الصلاة المكتوبة وم سائرون وخاف لو نزل ليصلها على الأرض إلى القبلة اهتطاعاً عن رفته أو غير ذلك لم يجز له ترك الصلاة وإخراجها
٢٦٤	عن وقتها
٢٦٥	للمصحب أن يصل إلى ستره أن يدنو منها والدليل على ذلك
٢٦٦	فرع لا يستبرأ امرأة ولا دابة
٢٦٧	فرع المصحب في الستره أن يكون طولها كمؤخرة الرجل ولا ضابط لمرضها
٢٦٨	استحباب أن يجمل الستره على حاجبه الأيمن أو الأيسر
٢٦٩	فرع التهي عن المرور والامر بالرفع إنما هو إذا وجد الماء سبيلاً سواء
٢٧٠	فرع لا تكره الصلاة إلى التائم وتكره إلى المحدثين
٢٧١	باب حقة الصلاة والاحاديث الواردة فيه
٢٧٢	فرع يستحب للامم والمأموم أن لا يقوموا حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
٢٧٣	فرع لو شرع في نية المسجد أو غيرها فشرع المؤذن في الإقامة قبل إتمامه فليستمر قائماً ولا يشرع في التحية ودليله
٢٧٤	فرع إذا أقيمت الصلاة وليس الإمام مع القوم قامهم يقومون عقب فراغ المؤذن من الإقامة
٢٧٥	القيام فرض في الصلاة المفروضة فقط والدليل على ذلك
٢٧٦	ترجمة عمران بن أبي نجيذ
٢٧٧	فرع في مسائل تتعلق بالقيام
٢٧٨	أحداها يشترط في القيام الاتصاف وأقوال أهل المذهب في ذلك
٢٧٩	فرع في مذاهب العلماء في الاعتماد على شيء في حال القيام وأداة كل في ذلك
٢٨٠	المسألة الثانية لو قام على إحدى رجله صحت صلاته مع الكراهة
٢٨١	فرع في الترويح بين التمددين في القيام

- ٢٩٧ المسألة الثالثة تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع والسجود والدليل عليه
- ٢٩٨ المسألة الرابعة الواجب من القيام قدر قراءة الفاتحة ولا يجب ملأه والواجب من الركوع والمجود قدر أدنى طائفة
- ٢٩٩ المسألة الخامسة لو جلس للفساة رقيب رقب العدو فادركته الصلاة المخرج
- المسألة السادسة يجوز فعل النافلة قاعداً مع القدرة على القيام بالاجماع
- ٣٠٠ بيان أن النية فرض من فروض الصلاة والدليل على ذلك وتميل النية بالقلب دون اللسان
- ٣٠١ يجب أن تكون النية مقارئة للتكبير وجوب تعيين النية
- ٣٠٢ اختلاف اصحاب المذهب في اشتراط أمور في الصلاة
- ٣٠٣ بيان أن العبادات ثلاثة أضرب قال اصحابنا النوافل ضربان وبيان ذلك
- ٣٠٤ فما اذا شك هل نوى أم لا وهل أتى ببعض شروط أم لا وهو في الصلاة
- ٣٠٥ قال اصحابنا العبادات في قطع النية على أضرب وبيانها
- ٣٠٦ فرع في مذاهب العلماء فيمن نوى الخروج من الصلاة
- ٣٠٧ بيان ان من دخل في فريضة ثم صرف نية الى فريضة أخرى أو نافلة بطلت التي كان فيها ولم يحصل الي نواها بلا خلاف وبسط ذلك
- ٣٠٨ فرع في مسائل تتعلق بالنية وهي ثلاثة الدليل على أن التكبير للاحرام فرض من فروض الصلاة
- ٣٠٩ لو ترك الامام أو المأموم تكبيرة الاحرام سهواً أو عمدًا لم تنقصد صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
- ٣١٠ صيغة التكبير في الصلاة ان يقول الله أكبر والدليل على ذلك
- ٣١١ حكم من قال في تكبيرة الاحرام أكبر الله أو الاكبر الله
- ٣١٢ حكم من كبر بالفارسية وهو لا يحسن العربية أو يحسنها وتقصيل ذلك
- ٣١٣ حكم ما اذا كان المصلي بلسانه خبل أو خرس لا يمكنه ان يتكلم
- ٣١٤ يستحب للامام ان يجهر بتكبيره الاحرام وتكبيرات الاثقات لا يسمع للمؤمنين والدليل على ذلك
- ٣١٥ فرع في مسائل تتعلق بالتكبير وهي احدى عشرة مسألة مذكورة مفصلة
- ٣١٦ يستحب أن يرفع يديه مع تكبيرة الاحرام حذو منكبيه في الصلاة والدليل على ذلك واقوال العلماء فيه
- ٣١٧ صفة رفع اليدين في الصلاة
- ٣١٨ فرع في مذاهب العلماء في محل رفع اليدين في الصلاة
- ٣١٩ اختلاف العلماء في استحباب تفريق الاصابع في الصلاة وبيان ان للاصابع في الصلاة احوالا
- ٣٢٠ ابتداء الرفع يكون مع انتهاء التكبير وانهاؤه يكون مع انتهاءه وبيان ان في وقت استحباب الرفع خمسة اوجه
- ٣٢١ كان لم يمكنه رفع يديه او امكنه رفع احداهما او رفعها الى دون المنكب رفع ما يمكنه والدليل على ذلك
- ٣٢٢ فرع في مسائل مثورة تتعلق بالرفع
- ٣٢٣ فرع اختلف العلماء في الحكمة في رفع

صفحة	الدين	صفحة	المذهب فيه
٣١٠	إذا فرغ من التكبير فاستحب أن يضع اليمنى على اليسار والدليل على ذلك	٣٣٤	فرع في مذاهب العلماء في اثبات البسملة وعندها
٣١١	فرع في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على اليسرى وحجج كل وتحقيق للمقام	٣٣٦	جواب من قال لم البسملة أثبت للفصل بين السور من وجوه
٣١٣	فرغ في مذاهبهم في محل موضع الدين	٣٣٨	جواب من قال لو كانت البسملة قرأنا لبينا الرسول ﷺ
٣١٤	المستحب أن ينظر الى موضع سجوده ويستحب له الخشوع والخصوع في الصلاة وغض البصر وكراهة الالتفات وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه والالتفات عليه مشرعية دعاء الاستفتاح في الصلاة وبيان صيغته الواردة عن الشارع وشرح الفاظه	٣٤١	فرع في مذاهب العلماء في الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وقد بسط الشارح القول في ذلك بما لا مزيد عليه بما يكفي ويشفي قلبك به
٣١٩	فرع في دعاء الاستفتاح أحاديث كثيرة في الصحيح وأراد بعضها	٣٥٦	أجاب قراءة الفاتحة مرتبة متوالية وادله
٣٢١	فرع في مذاهب العلماء في الاستفتاح وما يستفتح به	٣٥٨	فرع فيها إذا كرر الفاتحة أو آية منها
٣٢٢	مشرعية التوضؤ في أول ركعة من دعاء الاستفتاح وبيان صيغته	٣٥٩	حكم ما إذا أتى في أثناء الفاتحة بما ندب إليه لمصلحة الصلاة مما يعلق بها كتاب من المؤمنين وسجوده منه تلاوته ونصحه عليه القراءة وسؤاله الرحمة عند قراءة آياتها والاستعاذة من الشياطين عند قراءة آيته وبحسب ذلك فهل تنقطع موالاته الفاتحة أم لا فيه وجهان مشهوران في المذهب
٣٢٤	فرع في مسائل متعلقة بالتوضؤ وهي أربعة	٣٦٠	مشرعية وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة والدليل على ذلك
٣٢٥	فرع في مذاهب العلماء في التوضؤ وحله وصيغته والجهر وتكراره في الركعات واستعجابه للمأموم وأنه سنة أم واجب	٣٦١	فرع في مذاهب العلماء في القراءة في كل الركعات وحجج كل وتحقيق للمقام
٣٢٦	مشرعية قراءة الفاتحة وأنها فرض من فروض الصلاة	٥٦٣	فرع في بيان لفظ (بسم)
٣٢٧	فرع في مذاهب العلماء في القراءة في الصلاة وحجج كل	٣٦٨	حكم قراءة الفاتحة للمأموم وتقصيل القول فيها وادله ذلك
٣٣٠	فرع في مذاهب العلماء في أصل القراءة	٣٦٥	فرع في مذاهب العلماء في قراءة المأموم خلف الإمام وحجج كل وإيضاح للمقام
٣٣١	فرع لفاتحة الكتاب عشرة أسماء	٣٦٨	التأمين بعد أن يفرغ من قراءة الفاتحة سنة
٣٣٢	بيان أن من ترك الفاتحة ناسياً فيه قولان يجب أن يتبدى الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم والدليل على ذلك أقوال علماء	٣٧٠	بيان لغات آمين ومناه
		٣٧١	مشرعية التأمين في الصلاة للجهرية جهرأ

صفحة

صفحة

- ٣٧٣ وفي السرية سرّاً للامام والمأموم والمنفرد
 فرع قال الشافعي في الام ولا يقال آمين
 إلا بعد ام القرآن
 فرع في استحباب ان لا يصل لقطة آمين
 بقوله ولا الضالين بل يسكت سكنة لطيفة
 ليعلم ان آمين ليست من الفاتحة
 فرع في مذاهب العلماء في التأمين
 ٣٧٤ حكم من لم يحسن الفاتحة واحسن غيرها
 واقوال علماء المذهب في ذلك مبسوطاً
 باوضح اشارة وافصح عبارة
 ٢٧٨ فروع ستة تنطق بالفاتحة
 ٣٧٩ فروع في مذاهب العلماء فيمن لا يحسن
 الفياحة كيف يصلّي اذا لم يمكنه التعلم
 ٣٧٩ مذهب الشافعية عدم جواز قراءة القرآن
 بشير لسان العرب سواء امكنه العربية او
 عجز عنها وسواء كان في الصلاة او في غيرها
 فان اتى بترجمته في صلاة بدلا عن القراءة
 لم تصح صلاته ومذاهب العلماء في ذلك
 وبيان حججهم
 ٣٨١ فرع لو قرأ الفاتحة بلسنة لبعض العرب
 غير اللغة المقروء بها لم تصح
 مشروعية قراءة سورة بعد الفاتحة
 وانها سنة
 ٣٨٢ إيراد الأدلة على سنية قراءة سورة بعد
 الفاتحة
 ٣٨٤ مذاهب العلماء في اول المقصل
 ٣٨٥ فرع فيما يتعلق بالسورة للتوافل
 عدم مشروعية قراءة سورة بعد الفاتحة
 للمأموم في الصلاة الجهرية
 ٣٨٦ اذا كانت الصلاة تزيد على الركعتين فهل
 تشرع قراءة السورة فيما زاد على الركعتين
 ام لا فيه قولان في المذهب
- ٣٨٧ فرع مشروعية السورة لمن كان متفلاً
 ركعتين والمتفلاً باكثر من ذلك فهل تسن
 له السورة ام لا وجهان
 المسبوق ركعتين من الرابعة نص عليه
 الشافعي انه يأتي بها بالفاتحة وسورتين
 وللأصحاب طريقان
 ٣٨٨ فرع لو قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة اجزأته
 الفاتحة ولا تحسب له السورة
 فربان يصلحان بالفاتحة
 فرع في مذاهب العلماء في السورة بعد
 الفاتحة وادلة كل
 ٣٨٩ يستحب للامام ان يجرى بالقراءة في الصبح
 والاوليين من المغرب والشاء والدليل عليه
 بيان لفظ السلف في اللغة وما المراد به
 اذا اطلق
 ٣٩٠ فرع لو جهر في موضع الاسرار وعكس
 لم تبطل صلاته ولا سجود سهو فيه
 ٣٩١ فرع في حكم التوافل في الجهر
 فرع في الاحاديث الواردة في الجهر
 والاسرار في صلاة الليل
 ٣٩٢ فصل في مسائل مهمة تتعلق بقراءة الفاتحة
 وغيرها في الصلاة وهي عشرة وقد اشتملت
 على فوائد عظيمة بنيها الاطلاع عليها
 ٣٩٦ مشروعية الركوع في الصلاة وانه فرض
 ٣٩٦ بيان معنى الركوع في اللغة والهوى
 ٣٩٧ فرع في مذاهب العلماء في تكبيرات
 الانقالات وحججهم في ذلك
 ٣٩٨ فرع يسن للامام الجهر بحكيات الصلاة
 كلها وقوله سمع اقلن حده ليعلم المأمومون
 انتقاله لم يمنعه من ذلك ضعف صوت او غيره
 ٣٩٨ استحباب رفع اليدين حذو المنكبين في
 التكبير والدليل على ذلك

صفحة	صفحة
٣٩٩	فرع في مذاهب العلماء في رفع اليدين للكوع وللرفع منه وهي مسألة مهمة جداً لأن كل مسلم يحتاج إليها في كل يوم مرات متكاثرات لأسباب طالع الآخرة ومكثر الصلاة وحجج كل مع بيان مكاتبا من الصحة والضعف وقد بسط القول في ذلك الشارح رحمه الله تعالى بما لا يحده في غير هذا الكتاب
٤٠٦	ويجب أن يتحنى إلى حد تبلغ راحته ركبته ويستحب أن يضع يديه على ركبتيه ويفرق أصابعه والدليل على ذلك
٤١٠	فرع حكم من ركع ولم يضع يديه على ركبتيه ورفع ثم شك هل انتهى قدرأ فصل به راحته إلى ركبتيه أم لا
٤١١	فرع في مذاهب العلماء في حد الركوع واحتجاجهم لمذاهبهم بأدلة فرع في كراهة التطبيق في الركوع المستحب أن يقول في ركوعه سبحان ربي العظيم ثلاثاً وذلك أدنى الكمال والدليل على ذلك من السنة الصحيحة
٤١٣	فرع في بيان الأحاديث الواردة في ذكر الركوع والسجود وبيان مكانها من الصحة والضعف ومن خرجها من أئمة الحديث
٤١٤	فرع قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد مكرهة وهو مذهب الشافعي والاصحاب وسائر العلماء ويؤيده الأحاديث الواردة في الباب
٤٢٠	فرع في التسبيح وسائر الأذكار في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والتكبيرات غير تكبيرة الأحرار سنة ليس بواجب
٤٢٥	فرع في معنى التسبيح لمة
٤١٥	مشروع يقرب الرأس بمدا الركوع واستحباب قول سمع الله لمن حمده والدليل على ذلك
٤١٩	فرع في أن اشرط الاعتدال في صلاة النفل فيه وجهان في مذهب الشافعي فرع في مذاهب العلماء في الاعتدال د في مذاهب العلماء فيما يقال في الاعتدال
٤٢٠	مشروعية السجود في الصلاة وهو فرض والدليل على ذلك من كتاب الله وسنة رسوله
٤٢١	المستحب في السجود أن يضع ركبتيه ثم يده ثم جبهته واقفه والدليل على ذلك
٤٢٢	فرع قال الشافعي في الأم أحب أن يتدلى التكبير قائماً ويتخط وكأنه ساجد مشروعية السجود على الجبهة والاق واليدين والركبتين والقديمين وبيان حكمها مستندة إلى الأدلة
٤٢٤	فرع إذا سجد على كور حمامته أو كره ونحوهما فسجوده باطل فرع السنة أن يسجد على أغمه مع جبهته د في مذاهب العلماء في وجوب وضع الجبهة والاق على الأرض
٤٢٥	فرع في مذاهب العلماء في السجود على كفه وذيله ويده وكور حمامته وغير ذلك نما هو متصل به وتأيد كل مذهبه بما صح عنده من الدليل
٤٢٦	بيان أن السجود على اليدين والركبتين والقديمين فيه قولان في المذهب وبيان أشهرهما
٤٢٩	فرع فيما لو تذر وضع أحد الكفين أو أحد القدمين لقطع أو غيره المستحب أن ينحني مرفقيه عن جنبيه في

صفحة

صفحة

- الصلاة وإن يقل بطله عن نغذيه والدليل على ذلك ٤٣٠
- مشروعية التبريج بين رجليه في الصلاة والدليل عليه ٤٣١
- إذا صلى وحده وطول السجود ولحقه مشقة بالاعتماد على كفيه ووضع ساعديه على ركبتيه ودليل ذلك ٤٣١
- وجوب الاطمئنان في السجود ٤٣٢
- المستحب أن يقول سبحان ربّي الأعلى ثلاثاً في سجوده وذلك أدنى الكمال والدليل على ذلك من السنة الصحيحة ٤٣٤
- يشترط لصحة السجود أن لا يقصد بهويه اليه غيره ٤٣٥
- فرع في مسائل تتعلق بالسجود هي ثلاثة ٤٣٦
- مشروعية رفع الرأس من الركوع والسجود والدليل على ذلك ٤٣٨
- فرع في الافاء ويان ماورد فيه من الاحاديث ٤٤٠
- فرع في مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه ٤٤٠
- وجوب السجدة الثانية ودليله ٤٤٠
- مشروعية رفع الرأس مكبراً ٤٤٣
- فرع في مذاهب العلماء في استحباب جلسة الاستراحة ٤٤٤
- فرع في مذاهبهم في كيفية النهوض الى الركعة الثانية وسائر الركعات ٤٤٦
- عدم مشروعية رفع اليد إلا في تكبيرة الاحرام والركوع والرفع منه والدليل عليه ٤٤٨
- ترجمة الامام ابن المنذر ٤٤٨
- مشروعية صلاة الركعة الثانية مثل الاولى إلا في النية ودعاء الاستفتاح ٤٤٩
- فإن كانت الصلاة تزيد على ركعتين جلس في الركعتين للتشهد وهو سنة ٤٥٠
- فرع لا يصح للجلوس في هذه المواضع هيئة بل كيف للاجزاء وجد أجزاء ٤٥٠
- فرع في مذاهب العلماء في حكم التشهد الاول والجلوس له ٤٥١
- بيان الحكمة في الانقراض في التشهد الاول والتورك في الثاني ٤٥١
- فرع المسبوق إذا جلس مع الامام في آخر صلاة الامام فيه وجهان ويانها ٤٥٢
- فرع قال اصحابنا يتصور أن يتشهد اربع مرات في صلاة المغرب ٤٥٢
- المستحب أن يسط اصابع يديه على نغذه وفي اليد اليمنى ثلاثة اقوال ويانها ٤٥٥
- فرع في مسائل تتعلق بالاشارة بالمسبحة وهي خمسة ٤٥٥
- مشروعية التشهد وأفضله أن يقول التحيات المباركات الصلوات الطيبات ٤٥٧
- الح والدليل على ذلك ٤٥٧
- تفسير كلمات التشهد ٤٦٠
- استحباب الاشارة بالمسبحة وسين لفظ التشهد ٤٦١
- تكره زيادة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والآل على لفظ التشهد ٤٦١
- مشروعية القيام الى الركعة الثالثة ممتداً على الارض يديه والدليل على ذلك ٤٦٢
- مشروعية الجلوس للتشهد الاخير وهو فرض ودليل كل ٤٦٣
- فرع اجمع العلماء على الاسرار بالتشهدين وكراهة الجهر بهما ٤٦٣
- السنة في التعمود للتشهد الاخير ان يكون متوركا فيخرج رجليه من جانب ورکه

صفحة	صفحة
الامين ويضع يديه على الارض	٤٦٤
ذكر الاحاديث الواردة في صبيغ الصلاة	٤٦٥
على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة	٤٦٦
مشروعيته على الال	٤٦٧
فرع في بيان آل النبي صلى الله عليه	٤٦٨
وسلم للمأمور بالصلاة عليهم	٤٦٩
فرع في مذاهب العلماء في الصلاة على	٤٧٠
النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير	٤٧١
مشروعية الدعاء في الصلاة بعد التشهد	٤٧٢
الاخير وبيان صيغته	٤٧٣
فرع في أدعية صحيحة بين التشهد والتسليم	٤٧٤
وفي غير ذلك من احوال الصلاة	٤٧٥
فرع في بيان حكم الدعاء بغير العريضة	٤٧٦
فيما يجوز الدعاء به في الصلاة	٤٧٧
مشروعية الجلوس في آخر الصلاة ذات	٤٧٨
الركعتين او الركعة متوركا والتشهد والصلاة	٤٧٩
على النبي صلى الله عليه وسلم وكراهية	٤٨٠
العراء في التشهد	٤٨١
فرضية السلام في الصلاة بعد التشهد الاخير	٤٨٢
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم	٤٨٣
مسائل سئلوا بها حكم السلام	٤٨٤
فرع يستحب أن يقول السلام عليكم ورحمة الله	٤٨٥
فرع في بيان الاحاديث التي وردت في السلام فيها	٤٨٦
فرع في شرح الفاظ الكتاب	٤٨٧
فرع في مذاهب العلماء في وجوب السلام	٤٨٨
فرع في مذاهب العلماء في استحباب	٤٨٩
تسليمة او تسليمين	٤٩٠
قل ابن المنذر اجماع العلماء على أن صلاة	٤٩١
من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة	٤٩٢
فرع يستحب ان يدرج لفظة السلام	٤٩٣
ولا بعدها والدليل على ذلك	٤٩٤
فرع ينبغي للمأموم أن يعلم بعد سلام	٤٩٥
الامام	٤٩٦
فرع اتفق أصحابنا على انه يستحب للمسبوق	٤٩٧
أن لا يقوم ليأتي بما بقي عليه إلا بعد	٤٩٨
فراخ الامام من التسليمين	٤٩٩
فروع ثلاثة تصلى بالسلام	٥٠٠
يستحب لمن فرغ من الصلاة ان يذكر	٥٠١
الله تعالى والدليل على ذلك	٥٠٢
فرع يستحب ان يبدأ من الاذكار	٥٠٣
بحديث الاستغفار	٥٠٤
استحباب الذكر والدعاء للامام والمأموم	٥٠٥
والمنفرد عقب كل الصلوات بلا خلاف	٥٠٦
فرع للمصافحة المعتادة بعد صلاتي الصبح	٥٠٧
والمصر بدعة	٥٠٨
فرع يستحب الاكثار من الذكر اول	٥٠٩
الهار وآخره وفي الليل وعند النوم والاستيقاظ	٥١٠
يستحب للامام اذا سلم ان يقوم من مصلاه	٥١١
عقب سلامه اذا لم يكن خلقه نساء	٥١٢
فرع جواز الاغتسال للامام كيف شاء بعد	٥١٣
الصلاة	٥١٤
فرع قال أصحابنا ان كانت الصلاة بما يقتل	٥١٥
بعدها فالسنة ان يرجع الى بيته لفعل النافلة	٥١٦
والسنة في صلاة الصبح ان يقنت في الركعة	٥١٧
الثانية وبيان صيغة القنوت وما ورد فيه	٥١٨
من الاحاديث وتفصيل الحكم في ذلك	٥١٩
بكلام مبسوط مشتمل على فوائد نفيسة	٥٢٠
حكم الصلاة على النبي ﷺ بعد القنوت	٥٢١
فرع يكره اطالة القنوت كما يكره اطالة	٥٢٢
التشهد الاول	٥٢٣
ترجمة ابني رافع جميع التاجي الكبير	٥٢٤
فرع في مذاهب العلماء في اثبات القنوت	٥٢٥
في الصبح	٥٢٦
فرع في القنوت في غير الصبح اذا نزلت	٥٢٧

صفحة	مقالة
٥١٤	في عدنية الخروج من الصلاة محل
٢١٧	خلاف وبيان ذلك مبسوطاً
٥٠٦	فرع في مذاهب العلماء في عمل القنوت
٥٠٧	وحيثما في ذلك
٥٠٧	فرع في مذاهب العلماء في رفع اليدين في القنوت
٥١٩	فرع في استحباب رفع اليدين في الدعاء
٥١٢	خارج الصلاة وبيان جملة من الأحاديث الواردة فيه
٥١٢	فروض الصلاة أربعة عشر وبيانها تفصيلاً
٥١٤	في عدنية الخروج من الصلاة محل
٢١٧	خلاف وبيان ذلك مبسوطاً
٥٠٦	فرع في مذاهب العلماء في عمل القنوت
٥٠٧	وحيثما في ذلك
٥٠٧	فرع في مذاهب العلماء في رفع اليدين في القنوت
٥١٩	فرع في استحباب رفع اليدين في الدعاء
٥١٢	خارج الصلاة وبيان جملة من الأحاديث الواردة فيه
٥١٢	فروض الصلاة أربعة عشر وبيانها تفصيلاً

(تمت)



فهرس الجزء الثالث من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي
رضي الله عنه مع التلخيص الحبير للإمام ابن حجر رضي الله عنه ﴿

صفحة

٢	كتاب الصلاة
٢	الباب الاول في المواقيت
٥٢	الفصل الاول في وقت الرقاهية
٦٤	الفصل الثاني في وقت المعذورين
١٠٢	الفصل الثالث في الاوقات المكروهة
١٣٥	الباب الثاني في الاذان
١٣٥	الفصل الاول في عمله
١٣٧	الفصل الثاني في صفة الاذان
١٨٨	الفصل الثالث في صفة المؤذن
٢٠٦	الباب الثالث في الاستقبال
٢٥٢	الباب الرابع في كيفية الصلاة



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث من كتاب فتح العزيز شرح الوجيز
للإمام الرافعي رضي الله عنه

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
٤ ٢ اليد	اليه	١٠٣ ٢ وقال ولا صلاة	قال لا صلاة
١٢ ١ اراى الحاء والميم اراى الى الحاء	وللميم	١١٣ ٢ مارجي عمل	بارجي عمل
٢١ ٣ الى ههنا	من ههنا	١١٣ ١١ للأمور	للمأمور به
٢٨ ١ أن التني	عن التني	١١٦ ٢ بما قلناه	بما قلناه
٣٣ ٧ شبه	تشبه	١١٨ ٣ لوقت	كوقت
٣٦ ٢ خلاف	خلافا	١١٩ ٢ لكل أحد فيه	وان قلنا بالثاني فهل يجوز ذلك لكل أحد وجهان
٣٨ ٢ ووجهين	وجهين	١٢٠ ٣ لا يشمل لكل	لا يشمل الكل
٥٣ ٤ ان الامر	لان الامر	١٢٢ ١ أولم	ولم
٥٥ ٣ يمر وطن	عمر وطن	١٢٦ ٢ أو صلي به	او صلي أية
٥٦ ٣ ولا يني	ولا تني	١٢٨ ٢ انقاد سامع	انقاد مع
٦٠ ٥ ابي حنيفة يوخر ابي حنيفة في يوم	القيم يوخر	١٣٠ ٨ وقتا يا باقراده	وقتا باقراده
٢١ ٥ في المني	في المضي	١٣١ ١ حال الى الطلوع	وبنتظم ان نضم حاله الطلوع اليه
٦٧ ١ ادرك من المصر	ادرك ركعتين المصر	١٣٢ ١ وعليه ماروي	وعليه حمل ماروي
٦٨ ١ أو ألقى المجنون أو طهرت	او طهرت	١٣٦ ١ ان الاذان الى	ان الاذان دعاء الى الصلاة
٦٨ ١ مضي إمكان زمان مضي في حال العلامة	من حال السلامة	١٣٦ ١ اعلام	واعلام
٢٤ ٣ ذلك لان	ذلك القدر لان	١٣٦ ٤ في ثلاثة مواضع	في ثلاثة اصول
٢٥ ٤ وأزال	واذا زال	١٣٦ ٧ ولذلك	وكذلك
٨٢ ٥ انه يجب لان	انه يجب الاعادة	١٣٨ ٥ لو أقصو	لو أقصوا
٨٩ ٦ واذا حاضت	قاذا حاضت	١٤٣ ٢ اقتبس المصنف	اقتبس منه المصنف
٩٢ ٥ وكون كل واحدة	ولان كل واحدة	١٤٤ ٤ لكن لم يرد	لكنه لم يرد
٩٧ ٣ فيجب على الاباء	فيجب على الاباء	١٤٤ ٢ يرجو حضور	يرجو حضور جمع
٩٧ ٣ الاولاد	والامهات	١٤٤ ٤ من أين يؤخذ	من أين اخذ
٩٧ ٣ تعليم الطهارة	تعليم الاولاد الطهارة	١٤٦ ٥ فليس	فليس للتقيد
١٠١ ٤ لان سقوط قضاء	لان سقوط الصلاة	١٤٧ ٧ ومحرم عليها	ويحرم عليها

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٦٩ ٢ الى شيء	الى الشيء	١٣ انه يسجد	صواب
١٧٠ ٢ وحكاها	وحكاها	١٤ ٢١٧ عن طبقاتهم	على طبقاتهم
١٧٣ ١ اذان	في اذان	١ ٢١٨ وهل يحسها	هل يحسها
١٧٧ ١ ولم يستدر	ولم يستدر	٨ ٢١٨ ونفى التشهد	ولا في التشهد
١٧٨ ٤ وهنا	وهنا	٢١ ٢١٨ بان الظاهر	لان الظاهر
١٨٣ ٦ ان الظن	على ان الظن	٣ ٢١٩ القبلة بدل	كأهله الامام
١٨٤ ٢ اتي	اتي به	١٦ الى القبلة ان كان	القبلة يكون بدلا
١٨٥ ٨ والراقيين قال	والراقيين قالوا	٩ ٢٢١ ولو جمع تراها	وكذا لو جمع تراها
١٨٥ ٧ في هذا الصور	في هذه الصورة	١٢ ٢٢٢ وصاحب التهمة	نسخة وصاحب
١٨٦ ٨ وان لم يجوز	وان لم يجوز	التهديب	التهديب
١٩١ ٧ والا ساءت	والا ساءت	٣ ٢٢٣ انما يكتب الحجة	انما يكتب الحجة
١٩٦ ٦ في اجازة	في اجازة	٥ للمستقبل اليسير	الاستقبال اليسير
١٩٧ ٤ وفيه وجد	وفيه وجه	٧ ٢٢٤ اتى لا يدى	الى لا يدري
٢٠٠ ٢ ان الوقت	ان الوقت	١٦ ولم يحمل قبله	نسخة ولم يحملوا قبله
٢٠٢ ٦ بأن يقيموا مأمراً	بأن يقيموا مأمراً	١٤ ٢٢٧ لا تنتهي	لا تنتهي اليه
١٠ من ذلك الاتهم	من ذلك انهم	١٠ ٢٢٨ اظهرها	اظهرها
٢٠٦ ١ ونم	نم	١٥ ٢٢٩ نخير	نخير
٢٠٧ ٣ وبدلا	ولا بد	٩ ٢٣٠ من وجد عن لا يخبره	من وجد عن لا يخبره
٢٠٧ ٤ والقبلة المستقل	القبلة والمستقبل	٢ ٢٣٣ بما مثله	بما ضله
٢٠٨ ١٤ على ما لا يصلح	على ما يصلح	٧ ٢٣٣ وكلف التوجه	أو كلف التوجه
٢١٠ ١٤ واذا وقت	واذا وقت	١ ٢٣٧ ان لا توجب	الا توجب
٢١١ ٤ المرور ودي	المرور وذي	٦ ٢٣٨ الى خمس	الى جهتين
١٤ الثاني ان الانسان	لنا أن الانسان	٩ ٢٤٠ ظنا	ظنا
٢١٢ ١٠ متفلا	مستقبلا	١٤ ٢٤٣ للشهد	المستند
١٢ فهل يشتمل	فهل يشمل	٢ ٢٤٤ على وهذه	على هذه
٢١٣ ١٠ واما يكون	واما أن يكون	١ ٢٤٧ ولا تميز	ولو تميز
٢١٤ ٧ الصور	الصورة	٢٤٨ فقال	فقال له
٢١٤ ١٧ لا بد	فلا بد	١ ٢٥١ كتحريك المجتهد	نسخة كتحريك
٢١٥ ١٦ وان عاد	قان عاد	اجتهاد المجتهد	اجتهاد المجتهد
٢١٦ ٥ صرف الرجل	صرف الرجل الرجل		
٢١٦ ٦ واراد ان الظاهر	وان اراد ان الظاهر		
٢١٦ ٨ والامر على ما ذكرناه	والامر على ما ذكرناه		

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣ ٢٥٤	بالمشتمل عليها	٨ ٢٩٦	وكما يجوز
٨ ٢٥٥	اولا اقتصر	١٢	شيوخ الاصول نسخة شيخ
١٠	تصيرا		الاصحاب
١١ ٢٥٦	ولولم يصرص لها	٢ ٢٩٧	قدرة القيام
٢٢ ٢٥٧	من تأخروقتها من تأخر اولها	١٣ ٣٠٢	ولم يداركه
١٥ ٢٥٩	ما ينافض	١ ٣٠٣	يقصد ولا يقرأ لا يقصد ويقرأ
١٤ ٢٦٠	لا وفرق	١ ٣٠٩	ويأى
١٩	تكريرا الركوع	٣	قائمة الكتاب
	والسجود	٦ ٣١١	وغلطه فيه
٣ ٢٦٣	نية الصلاة	٧	لا يسمع
٥	ركعات التراويح	٢ ٣٢٣	كونها مستقلة
	التراويح	٦ ٣٢٤	يد القطع
١٧	وانما المراد	٤ ٣٢٩	حكينا عن
٢ ٢٦٥	وحى قصد		الحادي
٢ ٢٦٨	على انه لا يجوز انه لا يجوز	٣ ٣٣١	اولاة
٢٤	الشيخ أبو محمد	٢ ٣٣٧	فيرعى
١ ٢٧٤	في إحدى الروايتين	٤ ٣٣٨	لا يرعى
	عنه	٦ ٣٤٤	وهذه الكلمات
٢ ٢٨٣	اغلى باقى	١ ٣٧٣	لقصده الركوع
١٨ ٢٨٤	قان الوقوف	١ ٣٧٧	في خفض
٢١	خلافا لابي حنيفة	١ ٣٩٦	ثم الزائد على ادنى
	حيث قال لا يلزمه		الكال من سبع
	القيام		تسبيحات الي
١٠ ٢٨٥	عدم الثاني		احدى عشرة
١١	في ممكن		وأوسطه خمس
١٤	ررى	١ ٤٦٩	وعلى التقدير
١٧ ٢٨٧	عنك	٤ ٤٨٩	بين الركبتين
١٠ ٢٨٨	مؤدية للعرض	٣ ٤٩٣	ترجمة الاذكار
٢ ٢٨٩	لو وجب ايماء	٩ ٤٩٧	المذبحة
٣	كقوله	٤ ٥٠٠	يحركها
٣ ٢٩١	اتى	٣ ٥٢٠	من حديث
١٣ ٢٩٥	بقاديم يديه	١٢ ٥٢١	وكم

﴿ بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث : من كتاب التلخيص الحبير
في تخريج أحاديثه للحافظ ابن حجر ﴾

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢١ ١	وأشار إلى المشرق	١٦٦ ٤	فأخدم
٢٨ ٣	عبد العزيز بن عبد العزيز	١٦٨ ١	الغداة
٣٠ ٢	فإذا صليتم	١٧٤ ٣	الناس
	للمساء	٨	ان ياذن له
٥٣ ٦	ابن نعيم	١٧٥ ٣	بلال
٦٠ ١	من أبي مخدرة	٥	ان النبي
	مخدرة	٧	على البيت
٩٧ ٣	سيرة	١٧٨ ٤	لم يسمه
١٠٥ ٣	الصنابحي	١٨٣ ٢	عن وهيب
١١٠ ١١	مثل ماورد	٢٠٠ ٢	لاستهموا
١١٧ ٧	عن يحيى ابن سعد	٢٠٣ ٦	الذي وعدته
١١٩ ١	عن وائلة	٢٠٤ ١	قال النبي
٢	عن سلمان	٢٠٦ ١٢	والاقامة
١٢٠ ٣	الجفتي	٢٠٨ ٢	فلا ينسخ
١٢٩ ٨	أقطع	٢٠٩ ١٥	وصرح
١٣٢ ٥	ثم	٢١١ ١٠	السجدين
١٣٤ ٤	يلزمها	٢	غن عن ابن عمر عن ابن عمر
٩	أبو بكر	٢٦٥ ٥	عن أبي يحيى القتات
١٠	من الصحابة قال	القتات	عن مجاهد عنه
	بهما		وأبو يحيى القتات
	قال وجريناه	٧	ذلك
	وعن هامة من	٩	يذكره
١٣٧ ١	واسقط	١٣	الصلاة وهو عنه الصلاة بالتكبير
١٤٥ ٢	وصلاة		وهو عنه
١٢	خلقه	٢٦٧ ٥	يكبر الله اكبر
١٤٩ ١٢	اليزار	٢٧٠ ٥	سمه فله
١٥٤ ١	هو هو الصحيح	٢٨٤ ١	من يزيد بن
١٦٣ ٨	ويؤيد		

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢٧٤ ٩ مسعود	مسعود به	٣ ٣٣٥ خمس عشرة	مخمس عشرة آية
١٧ طرئ	طريق	٢ حمد	حمد
١ ٢٨٢ يرسل	يرسل	١ ٣٦٦ دود	داود
١ ٢٨٩ البيهقي - حميد البيهقي حميد	البيهقي حميد	١ ٣٦٧ للانزاري	للانصاري
٢ ٢٩٢ سجوده	سجوده	١٤ ٣٦٧ أبو تميم	أبو تميم
٥ ٢٩٣ غاد	عاد	٢ ٣٨١ فوضيح	فوضع
٥ ٢٩٩ على ظهر	صلى على ظهر	١ ١٩٣ ثم	ثم
٣ ٣٠٠ وان يمزاحده	وان يمزحه أحد	٩ ٣٩٤ محمد بن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن	محمد بن أبي ليلى
٧ ٣٠٦ تموزه	تموزه	ابن أبي ليلى	ابن أبي ليلى
٦ ٣٠٩ عياة	عبادة	١ ٤٦٠ غير	غير
١ ٣١٧ ولم يرفه	ولم يرفه	٨ ٤٩٩ يابن عمر	ابن عمر
٥ نوح	نوح	٥ ٥٠٣ والثناء	والثناء
١ ٣١٨ عتجأ	عتجأ	٩ قباب	قبات
متينة	مشتة	١ ٥١٠ عند	عند
٢ اثبتوها	اثبتوها	١٤ ٥١٤ شلمتي	علمتي
٤ م السبع	في السبع	١٨ ٥١٥ عن نشهد	عن تشهد
٢ ٣٣٥ وقال	أو قال		



بيان صواب الخطأ الواقع في الجزء الثالث من كتاب المجموع شرح المذهب
للإمام أبي زكريا محي الدين النوى رضى الله عنه

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٢ ٢	فاسده	١٩ ١٢	يقع
٣ ١٨	يا أيها المزمّل	٢٠ ٩	وايك
٥ ١٢	يتصل بها	١٥	مثال
٢٠ ٢٠	مالم يعلم وجبها	٢٢ ١٥	فنعناه بالاجماع
٦ ١٥	عن الغرض	٢٣ ٤	أما بقاؤكم
٢٠ ٢٠	التحقى	٢١ ٢١	أر أطول منه
٨ ١٧	ردة المردجون	٢٥ ٣	لسته
٩ ٤	ولعارض	٢٧ ٣	من العصر
٩ ١٠	وأما	٢٨ ٩	وان آخر
١٠ ١٥	سعيد	٣١ ١٦	وإقام
١١ ١١	وهنا	٣	فن آخر
١٢ ١٢	لوجب	٦	ان يجب
١٣ ١	لا لانه	١٥	البنديجي
٤ ٤	القتال	٣٣ ٨	اصطلحت
٥ ٥	للمصلين	٣٧ ١٦	بين
٦ ٦	فيقتل	١٧	بنيسابور
١٤ ١٤	متناول	٣٩ ٧	وممن صح
١٨ ١٨	التقيع	٤١ ٣	نصف الليل
١٥ ٥	رواه	٤٤ ٨	ومما يستدل به
١٩ ١٩	لتحقق		للفجرين به
٢٢ ٢٢	أنه لا يقتل	٤٧ ١٤	في أول
١٦ ١٧	والكفر بالواو	٥٢ ٩	قلت لانس كم
١٨ ٢٢	مثله	٥٥ ٣	حنيف
١٦ ١٦	ظله	٨	لنا

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٥٦ ١ تقديمها	٨٣ ١١ الصلاة	١٤ ١٤ برزة	٨٤ ١٤ وأقام وأقام
١٩ ١٩ أسقى	٨٥ ٢٠ به يعتد	٥٧ ١٥ أجزأت	٨٦ ١ بأذانه أم لا
٦١ ١١ كلوم	٨٧ ١٥ قال ابن خزيمة	٦٥ ١١ بسخة كلهم	٨٧ ١٥ قال ابن خزيمة
٦٥ ١١ وبعضهم وجين	٨٨ ٢٤ أومع	٦٧ ٤ علي احراك	٨٨ ٢٤ أذنا
٦٧ ١٠ برسول	٩٠ ١٨ المذهب	٦٩ ١٤ والبسوة مملوذة	٩٠ ١٨ المذهب
١٤ ١٤ والبسوة مملوذة	٩٢ ٤ في الصحيح	٦٩ ١٠ برسول	٩٢ ٤ في الصحيح
١٠ ١٠ برسول	٩٦ ١ بنية	٧٢ ٢ أو جهل	٩٦ ١ بنية
٧٢ ٢ أو جهل	٩٨ ١٥ الاقامة ترغم	٧٢ ١٧ ظلم	٩٨ ١٥ الاقامة ترغم
٧٢ ١٧ ظلم	٩٩ ٢ الي أبي عيسى	٧٤ ١٢ وفراحية	٩٩ ٢ الي أبي عيسى
٧٤ ١٢ وفراحية	١٠ ١٠ أم لا يصح	٧٥ ٦ الجوهرى	١٠ ١٠ أم لا يصح
٧٥ ٦ الجوهرى	١٢ ١٢ علي هذا	١٠ ١٠ الكلام	١٢ ١٢ علي هذا
١٠ ١٠ الكلام	٢٣ ٢٣ روى عبد الله	١٧ ١٧ ثم ذكر	٢٣ ٢٣ روى عبد الله
١٧ ١٧ ثم ذكر	٢٦ ١٦ أرى	٢٣ ٢٣ روى عبد الله	٢٦ ١٦ أرى
٢٦ ١٦ أرى	٢٧ ٢٠ سليم الادامى	٢٧ ٢٠ سليم الادامى	٢٧ ٢٠ سليم الادامى
٢٧ ٢٠ سليم الادامى	٢٩ ٢٠ ومنهم وثقه	٢٩ ٢٠ ومنهم وثقه	٢٩ ٢٠ ومنهم وثقه
٢٩ ٢٠ ومنهم وثقه	٨١ ١٧ غيره	٨١ ١٧ غيره	٨١ ١٧ غيره
٨١ ١٧ غيره	٨٢ ١٢ وفي الأذان	٨٢ ١٢ وفي الأذان	٨٢ ١٢ وفي الأذان
٨٢ ١٢ وفي الأذان	١٣ ١٣ تركا	١٣ ١٣ تركا	١٣ ١٣ تركا
١٣ ١٣ تركا	١٧ ١٧ صلاة	١٧ ١٧ صلاة	١٧ ١٧ صلاة

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٠٣ ١٤ صاحب	صاحب	١٠٦ ١٥ الحراسين انه	نسخة الحراسين
١٠٨ ٨ قام	واقام	١٢٩ ١٢ بقوله	يقول
١٠٩ ٢ بقاء	بهاء	٩٣٠ ٩ وأنهى	وانها
١٠ كلام	كلامه	١٠ مؤذن	لمؤذنه
١٢ ضم الياء	ضم الراء	١٣١ ١ مطر	مطر
زوجته	درجته	١٣٣ ١٣ حرج	من حرج
١١١ ٧ من ورواية	من رواية	١٣٦ ٤ ولم يلوث	ولم يلوث
١٠ الخدي	الخدي	١٣٧ ٦ قط	قط
١٧ كلامي	نسخة صوتي	١٣٩ ١ فرع في	فرع
١١٥ ٦ تؤثر شبهة	تورث شبهة	١٤١ ٤ علمائكم	علمائكم
١٦ بالله	نسخه بالله العلي العظيم	٦ الوشمة	الوشمة
١١٦ ٢٠ سأل لي	نسخة سأل الله لي	١٤٥ ٩ لا يجوز	نسخة الجواز
١١٩ ٥ قال صدق	قال ولو قال صدق	١٤٨ ٧ بحركة	بالحركة بحركة
٧ قها	أقها	١١٠ ١١ عفيه	عليه
١٢٠ ١٠ تدرك	تدارك	١٥٨ ٩ الام لا تصح	نسخة الام تصح
١٨ وصل أذان	في نسخة أوصل	الاملاء تصح	نسخة الاملاء
	الاذان	لا يصح	لا يصح
١٢١ ١ الشرح اما حكم الشرح حديث	عبد الله بن زيد	١٦٤ ١٧ الارض	نسخة الارض واحتج
	هذا رواه أبو داود		أصحابنا باجماع
	بإسناد صحيح وروى		المسلمين قبل هؤلاء
	الترمذي بعضه بطريق	١٦٧ ١١ السرة	المخالفين بإحاديث
	إلى أبي داود وقال	١٦٨ ١٤ بعورة	بعورة والثالث
	حسن صحيح كما تقدم		ما ينكشف في حال

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١ ١٦٩ الصلاة وعن	الصلاة لان معظم	٨ ٢٣٠ حكا	حكيانه
١٠ ١٦٩ ورواية	وهي رواية	١١ ٢٣٩ المتقدمين	المتقدمين
١٩ ١٧١ ضيقة	صفيقة	١ ٢٤٤ ذكرنا ذلك	ذكرنا ذلك
١٠ ١٧٤ طرق	طرفه	٢ ٢٥١ الخبران	الخبران
١٠ ١٧٥ عربن أبي سلمه	عن ابن أبي سلمه	١١ ٢٥١ القطن	القطن
١٩ ١٧٨ الاسبال	لا اسبال	٢٤ ٢٥١ هذا هذا	هذا
٩ ١٨٩ الال	الاول	٣ ٢٥٤ البيهقي	قل البيهقي
١٥ ١٨١ الدبر	والدبر	٥ قال	فسأل
١٢ ١٨٣ كا	كا	١٢ العوام	نسخة ابن العوام
٩ ١٨٦ للمفرد	للمفرد	٣ ٢٦٣ ليل	نسخة ليتكى
٤ ١٨٧ القدرة بحال	القدرة في الاذلة	٢ ٢٦٩ اصحابنا به	نسخة العلماء
	والسرة لان سقط		سواء
	مع القدرة بحال	١١ ٢٧٦ عندنا	نسخة عندى
١٤ ١٨٨ الوجوب	وجوب	١ ٢٧٧ عه فان نوى	عنه انه ينظر اوجها
١٥ سنبا	سفا	فان نوى	فان نوى
٤ ١٩٠ يقربا	يقربوا	٦ فيه ولونوى	فيه كذا نقل اصحابنا
١٤ ١٩٧ الرسل	الزمل		الاجماع فيه ولونوى

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
١٨ بالسا	بالسان	٣٠١ ٢ قياسم	قياسم
٦ ٢٧٩ كزبه	لايجزبه	٣ أكبر عندنا	الاكبر عندنا
٩ ٢٨٠ بلاخلاف وقد	بلاخلاف لتلاميذه	الاكبر بالاجماع	اكبر بالاجماع
	هذا كلام الراضي	١٤ ٣٠٩ الرابع حالة الركوع	الرابع حالة السجود
	وهذا الالتزام الذي	١١ ٣٠٨ في التعليق	التعليق
	ذكر حكمه صحيح	١٣ ٣٠٩ في عمل	عمل
	وقد	١٣ ٣١٣ موالسنة	من السنة
٧ ٢٨١ الفريضة	في الفريضة	الكف على الكف	نسخة الاكف على
٢ ٢٨٢ فطم	فطي	الاكف	
٧ ٢٨٣ السنجي	نسخة البندنجي	٩ ٣١٥ عبيدة	عبيد
٩ ٢٨٥ الصلاة	نسخة الصوم	٢ ٣١٨ بالتسبة	بالتسبة
٢٨٦ بطل وفرضه	بطل فرضه	٣ لخطابي	الخطابي
١ ٢٨٧ في هذه	هذه	٩ ٣١٩ الفاتحة	والفاتحة
٢ ٢٩٠ يقل ولم	ولم يقل	٦ ٣٢٠ يتهجد	يجهز
٣ الزهري	الزهري	٩ متصلا والفاحة متصلا	
٤ ٢٩٢ دود	داود	٩ ٣٢٢ القراء	القراءة
٣ ١٩٣ أبو محمد	أبو حامد	٦ ٣٤٤ يشهدا	يشهد له
المروزي	المروودي	٨ ٣٤٩ أسرفت أم	أسرفت الصلاة أم
٩ مع مع القدرة	مع القدرة	٥ ٣٥١ بما احتج	بما احتج
١٠ ٢٩٤ قاتوا	قاتوا	١٤ ٣٥١ سكته	سكته
١٦ الحرمين في	الحرمين أحبال في	١٦ ٣٥٥ لان من رواية	لانه من رواية
٢٠ فيه مواصلاته	فيملوا صلاته	١١ ٣٥٦ ولا صحة	ولاحجة
٢ ١٩٦ للتأموم	نسخة للسبوق	٨ ٣٦٠ رسول الله عليه	رسول الله صلى الله
٦ نفلا	نسخة فرضا	عليه	
١٥ ٢٩٨ ويكون باقي	ويكون باقي	٧ ٣٦١ كل الركعات	في كل الركعات
٤ ٢٩٩ ويحده	نسخة وبينه	١٥ عبدالله عبيد الله	عبد الله بن عبدالله
٧ يصل الركن	يصل الى الركن	٥ ٤٦٢ نه	أنه

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٣٦٤ ١٦ غيرها	وغيرها	٣٦٦ ١٣ يحفظ	يحفظ
٣٦٥ ٢٠ وسعيد ابن جبير	وسعيد بن جبير	١٤ ١٦ به	به
٣٦٨ ٢٦ ومنهم قال	ومنهم من قال	٣٨٠ ١ وأبو داود	وداود
٣٧٤ ١٤ شىء	نسخة سجود	٣٨٣ ٣ بطول	بطولي
	س	٣٨٤ ٤ طول	طولي
٣٧٥ ٢ منفرد ومضطجع	نسخة ومنفرد	٣٨٥ ٧ ودليله	جاز ودليله
١١ ١٢٦ الله	الله عنه	٣٨٦ ١٩ الماسرخسى	الماسرجسى
٣٧٩ ٣ حسن وعن	حسن ورجاله ثقات	٣٨٧ ٢٢ له	له القولان
	كلهم وعن	٣٨٩ ١٦ رضى رضى الله	رضي الله
٣٣٢ ١٦ السديحي	البندريحي	٣٩٣ ٢٤ عن	من
١٩ بنجاسة	أو صلي بنجاسة	٣٩٧ ٤ احد عشر عشر	احد عشر
٢٠ القبلة	القبلة ييقين	٣٩٨ ١٣ المؤمنين	المؤمنين
٣٣٦ ١ يحمره	بحمرة	٣٩٩ ١٩ عباد	عباس
٣٣٧ ١٤ المطلوب	والمطلوب	٤٠١ ٥ بين الركوع	من الركوع
٣٣٨ ٤ قرآنا	قرآن	١٧ ورفع	وركع
٦ بين	لم بين	٢٦ وروى	روى
٣٤٠ ١٤ وإجماعهم	وإجماعهم فلا نسلم	٤٠٢ ٢١ ولم يرو	قال ولم يرو
	اجماعهم	٤٠٣ ١٤ ولو ذهب	ذهب
٣٤٢ ٦ اجتمع محمد	اجتمع آل محمد	٢١ علام ما	علام
٣٤٣ ١ يعتقدونها	لا يعتقدونه	٤٠٤ ١٧ لم يرووا عن النبي	لم يروا النبي
٣٦٩ ١٦ رجال	رجاله	٤٠٥ ١٣ ترفع	رفع
١٨ عن عبس	نسخة عن حجر	١٤ ابن خليل	ابن حنبل
٣٧٠ ١٣ أبي الفضل	ابن عتبس	٤٠٦ ٢٠ فلم يذكرها مع	فلم يذكرها الترمذى
	نسخة ابن الفضل	الترمذى	
١٤ ل	ل	٤٠٧ ٢١ أبي طيبة	ابن طيبة
٣٧٢ ٢٠ الاير	الامير	٤٠٨ ٤ وهو مصعب	مصعب
٣٧٣ مذهبا	مذهبا	١٦ وأكل	وأكله

صفحة سطر خطأ	صواب	صفحة سطر خطأ	صواب
٤١٠ ١٢ واحتج	واحتج له	٤٤٣ ٢٥ فلولو	فلولم
١٣ فضلى	تعالى	٤٤٧ ٢٠ مثله	مثل
٤١١ ٤ بينها	بينت	٢٣ وابى حد	وابوحيد
٤١٣ ١٤ اللهم لك	اللهم ربنا لك	٨ ٤٤٨ بين	من
١٧ مسيح اسم	فسيح باسم	١٧ ٤٤٩ من	بين
٤١٤ ٨ ان قرأ	ان اقرأ	٥ ٤٥٤ قصص	قصص
١٦ وجور	وجهور	٢٠ ٤٥٨ عمر	ابن عمر
٤١٦ ١٦ لان لاستغاثه	لاستغاثه	٦ ٤٦١ أوجيناها	أو أوجيناها
٢٦ واجب	وجب	١٢ على الرسف	على الرصف
٤١٩ ١٤ يقتصر	يقتصر للمأموم	٣ ٤٦٤ ابن عجرة	ابن عجرة
٤٢٠ ٥ الحالين	الحالين	١٤ صل محمد	صلي علي محمد
٤٢١ ٢٦ ويضعفه	ولم يضعفه	١ ٤٦٦ غيره	وغيره
٤٢٢ ٥ من البيهقي	بين البيهقي	١٥ عن الازهرى	عنه الازهرى
بغير هذا	بغير هذا اللفظ	٣ الذى	الذين
٤٢٣ ١ الابرار	الابرار	٦٦٩ مما	بما يريد
ابن ثلاثة	ثلاث	١١ ٤٧٠ يستعيد	تستعيد
٤٢٤ ٨ بعصاه	بعصاة	٦ ٤٧٥ أحكم	حكم
٤٢٥ ١٩ رواه	ورواه	٢ ٤٧٦ أو سلام عليكم	أو سلام عليكم بغير
٤٢٩ ٣ وبعض	أو بعض	توين	توين
٤٣١ ١٨ يد	يسجد	٦ جماعة الخراسانيين	جماعة الخراسانيين
٤٣٥ ١٦ لا تكون	ان تكون	الخراسانيين	الخراسانيين
٤٣٧ ٢٢ لم يذكر	لم يذكره	٩ فقط	قد
٤٣٩ ٩ الاقصاد	الاقصاء	٥ ٤٧٧ لسهو ثانيا	لسهو وسلم ثانيا
٢٣ وتحقيها	وتحفيها	٧ في الثانية	في الثالثة
٤٤١ ٢٢ بنى	هى	١٢ هذه	هذه التية
٤٤٢ ١٦ ويجوز	ونحو	٢٢ تمام آخر	تمام
٢١ وليس معارض	وليس له معارض	٢٥ كذا	خداه

